The Islamic University of Gaza

Deanship of Research and Graduate Studies

Faculty of Art

Master of Arabic language

الجامعة الإسلامية بغزة

عمادة البحث العلمي والدراسات العليا

كلية الآداب

ماجستير لغة عربية

حَاشِيَةُ ابْنِ جَمَاعَةَ عَلَى شَرْحِ الجَارَبَرْدِي لِشَافِيَةِ ابْنِ الحَاجِبِ، مِنْ بَابِ (المُؤَنَّثِ) إِلَى بَابِ (الإِعْلَالِ) (دِرَاسَةٌ وَتَحْقِيقٌ)

Ibn Jamaa's Commentary on the Jarpardy's Explanation of Ibn AL- Hajeb's Shafia from (Feminine Chapter) to (Vocalization Chapter)

إِعدَادُ البَاحِثِ

عبد الله جواد إبراهيم الشاويش

إِشرَافُ

الأستاذ الدُّكتُور/ محمود محمد العامودي

قُدمَ هَذا البحثُ اِستِكمَالاً لِمُتَطلباتِ الحُصولِ عَلى دَرَجَةِ الماجستيرِ

فِي النحو والصرف بِكُليةِ الآداب فِي الْجَامِعَةِ الإِسلامِيةِ بِغَزة

ذو القعدة/1440هـ – يوليو/2019م

إقـــــرار

أنا الموقع أدناه مقدم الرسالة التي تحمل العنوان:

حَاشِيَةُ ابْنِ جَمَاعَةَ عَلَى شَرْحِ الجَارَبَرْدِي لِشَافِيَةِ ابْنِ الحَاجِبِ، مِنْ بَابِ (المُؤَنَّثِ) إِلَى بَابِ (الإِعْلَالِ) (دِرَاسَةٌ وَتَحْقِيقٌ)

Ibn Jamaa's Commentary on the Jarpardy's Explanation of Ibn AL- Hajeb's Shafia from (Feminine Chapter) to (Vocalization Chapter)

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنما هو نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيثما ورد، وأن هذه الرسالة ككل أو أي جزء منها لم يقدم من قبل الآخرين لنيل درجة أو لقب علمي أو بحثي لدى أي مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

Declaration

I understand the nature of plagiarism, and I am aware of the University's policy on this.

The work provided in this thesis, unless otherwise referenced, is the researcher's own work, and has not been submitted by others elsewhere for any other degree or qualification.

Student's name:	عبد الله جواد إبراهيم الشاويش	اسم الطالب:
Signature:	عبد الله الشاويش	التوقيع:
Date:	2019/7/21	التاريخ:

بسم الله الرحمن الرحيم

الجامعة الإسلامية بغزة
The Islamic University of Gaza
عمادة البحث العلمي والدراسات العليا
هاتف داخلي: 1150

الرقم ج.س.غ/35/..... Ref
التاريخ 2019/08/21م Date

نتيجة الحكم على أطروحة ماجستير

بناءً على موافقة عمادة البحث العلمي والدراسات العليا بالجامعة الإسلامية بغزة على تشكيل لجنة الحكم على أطروحة الباحث/ **عبدالله جواد ابراهيم الشاويش** لنيل درجة الماجستير في كلية **الآداب**/ برنامج **اللغة العربية** وموضوعها:

حاشية ابن جماعة على شرح الجار بردي لشافية ابن الحاجب من باب المؤنث إلى باب الإعلال - دراسة وتحقيق

Ibn Jamaa's Commentary on the Jarpardy's Explanation of Ibn Al-Hajeb's Shafia from Feminine Chapter to Transcription Chapter

وبعد المناقشة التي تمت اليوم **الاربعاء 20 ذو الحجة 1440**هـ الموافق **2019/08/21**م الساعة **العاشرة صباحاً**، في **قاعة اجتماعات كلية الآداب** اجتمعت لجنة الحكم على الأطروحة والمكونة من:

أ. د. محمود محمد العامودي	**مشرفاً ورئيساً**	.....
أ. د. محمد رمضان البع	**مناقشاً داخلياً**	.....
د. محمد مصطفى القطاوي	**مناقشاً خارجياً**	.....

وبعد المداولة أوصت اللجنة بمنح الباحث درجة الماجستير في **كلية الآداب/برنامج اللغة العربية**.

واللجنة إذ تمنحه هذه الدرجة فإنها توصيه بتقوى الله تعالى ولزوم طاعته وأن يسخر علمه في خدمة دينه ووطنه.

والله ولي التوفيق،،،

عميد البحث العلمي والدراسات العليا

أ. د. مازن إسماعيل هنية

مُلخَّص الدراسة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على رسوله الكريم، وعلي آله وصحبه ومن والاه، واقتفى أثره بإحسان إلى يوم الدين.

فهذه رسالة بعنوان "حاشية ابن جماعة على شرح الجاربردي لشافية ابن الحاجب، من باب (المؤنث) إلى باب (الإعلال)"، تكونت هذه الرسالة من مقدمة: استعرض فيها الباحث خطَّة الرسالة، واشتملت على قسمين:

القسم الأول: قسم الدراسة. القسم الثاني: قسم التحقيق.

القسم الأول: قسم الدراسة، وفيها تمهيد، وفصلان، وخاتمة.

تناول الباحث في **التمهيد:** ترجمة للأعلام الثلاث: ابن الحاجب، والجاربردي، وابن جماعة. وأمَّا **الفصل الأول:** (منهج ابن جماعة وموقفه من شراح الشافية)؛ ففيه ثلاثة مباحث: **المبحث الأول:** التعريف بالشافية وشروحها، **والمبحث الثاني:** منهج ابن جماعة في حاشيته، **والمبحث الثالث:** موقف ابن جماعة من شراح الشافية.

وأمَّا **الفصل الثاني:** (المذهب الصرفي عند ابن جماعة)؛ ففيه ثلاثة مباحث: **المبحث الأول:** آراء ابن جماعة الصرفية، **والمبحث الثاني:** الأعلام التي وردت في الحاشية وميولها، **والمبحث الثالث:** الأصول الصرفية عند ابن جماعة.

القسم الثاني: قسم التحقيق، ويشتمل على النقاط الآتية: وصف النسخ، وحاشية ابن جماعة: توثيق ونسبة، وصور عن المخطوطة، ثمَّ يليها النص محققًا.

الخاتمة: وتوصلت الدراسة فيها إلى جملة من النتائج والتوصيات:

أولًا: النتائج، ولعل من أهمها: شخصية ابن جماعة شخصية موسوعية، حيث كان صاحب يدٍ طولى في معارف وعلوم شتَّى، ولم يكن مجرد ناقل أو تابع لمن سبقوه من العلماء؛ بل كان صاحب رأي وشخصية مستقلة، وافق الشراح في أحيان كثيرة، وخالفهم في أحيان أخرى، لكن بأدبٍ وأسلوبٍ راقٍ، اعتمدت الأصول الصرفية عنده في المرتبة الأولى على السماع المتمثل بالقرآن الكريم، يليه الشعر والنثر، وغلب على حاشيته الأسلوب العلمي التعليمي.

ثانيًا: التوصيات: يوصي الباحث طلبة العلم النحويّ والدارسين له بالعمل على تحقيق ما تبقى من مخطوطات لا زالت في غياهب النسيان، منذ مئات السنين، كما ويوصي بعقد المؤتمرات العلمية والأيام الدراسية للوقوف على شخصية ابن جماعة الموسوعية، وللتعريف بموروثه العلمي.

Abstract

All praise be to Allah, and peace and blessings be upon his prophet and upon his family and companions.

This study is entitled “Ibn Jamaa's Commentary on Jarpardy's Explanation of Shafiat Ibn AL - Hajeb’s from (Feminine Chapter) to (Vocalization Chapter).” The study consists of an introduction, which presents the study plan, and two Sections:

Section One: the theoretical section, and Section Two: the verification section.

Section One: The theoretical section which consists of an introductory chapter, two chapters, and a conclusion.

The introductory chapter presents a summarized biography of the three scholars: Ibn Al-Hajeb, Al-Jarpardy, and Ibn Jamaa.

As for the **chapter one**, it presents the approach of Ibn Jamaa and his attitude from the Shafia's explanation. It included three topics.

The first topic: Definition of Al-Shafia and its explanations. **The second topic:** The approach of Ibn Jamaa in his Commentary. **The third topic:** Ibn Jamaa's attitude from the Shafia's explanation**.**

As for the **second chapter,** it presents the school of Ibn Jamaa in the science of morphology. It included three sections. **The first topic:** Ibn Jamaa's views on morphology. **The second topic:** Scholars and their inclination that articulated in commentary. **The third topic:** The fundamentals of morphology adopted by Ibn Jamaa.

Section 2: This is the verification section, which included: description of copy, Ibn Jamaa's Commentary; (documentation and percentage), pictures of the manuscript and the verified text.

The conclusion: This included the study findings and recommendations:

The findings: The study concluded that the character of Ibn Jamaa was an encyclopedic one. He had a role in knowledge and various sciences. He was not just a follower of his predecessors; however, he had an independent character. He agreed with commentators and argued them politely and in a critical way. The fundamentals of morphology relied on hearing the Holy Qur'an then poetry and prose. The style of his commentary was mainly an educational one.

The recommendations: The researcher recommends the students of grammar and its scholars to pay attention to verify manuscripts that are still into oblivion since hundreds years ago. He also recommends convening scientific conferences and study days to find out the encyclopedic character of Ibn Jamaa and to define his scientific collections.

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ﴾

[التوبة:105]

الإهدَاءُ

إلـى التـي تتسـابق الكلمـات لتخـرج معبـرة عـن مكنـون ذاتهـا، مـن علمتنـي وعانـت الصـعاب؛ لأصل إلى ما أنا فيه، وعندما تكسوني الهموم أسبح في بحر حنانها؛ ليخفف من آلامي، أمي الحنون – حفظها الله عزَّ وجلَّ–

وإلـى من علمنـي النجـاح والصـبر، إلـى الـذي سـقاني من حنانـه ولم يبخـل علـيّ بشـيء، أبـي الغالي –حفظه الله ورعاه–

وإلـى من زينـوا حيـاتي بوجـودهم، وبـرفقتهم تحلـو حيـاتي وأيـامي، إخـوتي وأخـواتي وأصـدقائي وزملائي ...

وإلى الشهـداء الأبرار، الذين ﴿يُبَشِّرُهُمْ رَبُّهُمْ بِرَحْمَةٍ مِنْهُ وَرِضْوَانٍ وَجَنَّاتٍ لَهُمْ فِيهَا نَعِيمٌ مُقِيمٌ﴾ [التوبة:22]، وأخصُّ صديقي: محمد شريف بدوان.

وإلى كل شيخ وعالم ومعلم ومربٍ ومؤدب ...

أهدي هذا العمل المتواضع

شكرٌ وتقديرٌ

الشكر لله أولًا وآخرًا ﴿وَاشْكُرُوا لِي﴾ [البقرة:152]، وانطلاقًا من قول النبي –صلى الله عليه وسلم–: "لا يشكرُ اللهَ مَنْ لا يَشْكُرُ النَّاسَ" (أبو داود والترمذي وأحمد) فإنَّني أتقدم بجزيل الشكر والعرفان لفضلية الأستاذ الدكتور، ومشرفي الأول: (محمود بن محمد العامودي) –شيخ المحققين في فلسطين– والذي أبدع وأجاد في التحقيق، حيث حقق ما يزيد على خمسين مخطوطة من مخطوطات التراث العربي، أخرجها من غياهب خزائن التراث الإسلامي إلى أنوار النور؛ لينتفع بها صاحب كلِّ ذي بصيرة، شرفت كثيرًا حينما تتلمذتُ وتربيتُ على يد هذا العالم الجليل، ولا سيما في مرحلة البكالوريس والماجستير وغيرهما، فكان خيرَ معلمٍ ومربٍ، واتسم –جزاه الله خيرًا– بالتواضع والكرم والعطف ... فأساله –سبحانه– أن يجمع له الخير كلَّه، ويسعده في الدارين، ويثيبه عمَّا قدم لي ولجميع طلبة العلم من توجيه وإرشاد ورعاية جزيل المثوبة والعطية.

كما والشكر موصول –أيضًا– إلى الأستاذ الدكتور: محمد البع، والدكتور: محمد القطاوي، اللذين تفضلا بالموافقة على مناقشة رسالتي، وامتنَّا عليَّ بقراءتها، وتقديم التوجيه والنصح اللازمين، وإثراء الرسالة من غزير علمهما، فإليكما خالص الشكر والتقدير.

وعرفانًا لأهل الفضل بفضلهم، فإنَّنِي أتقدم بالشكر الجزيل إلى العلماء الأجلَّاء، الذين اقتبست من نور علمهم خلال مرحلة الدراسة، وعلى رأسهم: الأستاذ الدكتور (يوسف رزقة)، والأستاذ الدكتور (محمد علوان)، والأستاذ الدكتور (عبد الخالق العف)، والدكتور (أسامة حماد)، والدكتور (إبراهيم بخيت)، والدكتور (يوسف عاشور)، والأستاذ الدكتور (فوزي فياض)، والأستاذ الدكتور (أحمد الجدبة).

وأخص بالشكر الجزيل والدي وأستاذي الحبيب، الدكتور باسم البابلي، الذي ما بخل عليّ من توجيه وإرشاد ونصح، فكان رحب الصدر، وواسع العلم، فالله أسأل أن يزيده علمًا، ويبارك له فيه.

ولا أنسى أن أشكر زملائي في مرحلتي البكالوريس والماجستير على ما بذلوه من جهد معي، وأخيرًا الشكر لكل من ساهم وشارك وساعد في إخراج هذه الرسالة على هذا الوجه.

فهرس المحتويات

إقـــرار ..... أ

مُلخَّص الدراسة ..... ب

Abstract ..... ث

الإهدَاءُ ..... ح

شكرٌ وتقديرٌ ..... خ

المقدمة 1

القسم الأول قسم الدراسة 7

التمهيد 8

ترجمة الأعلام الثلاث 8

أولًا: ترجمة ابن الحاجب(ت646هـ) 9

ثانيًا: ترجمة الجَارَبَرْدِيّ(ت746هـ) 15

ثالثًا: ترجمة ابن جماعة(ت819هـ) 19

الفصل الأول 27

منهج ابن جماعة وموقفه من شراح الشافية 27

المبحث الأول: التعريف بالشافية وشروحها 28

المبحث الثاني: منهج ابن جماعة في حاشيته 34

المبحث الثالث: موقف ابن جماعة من شراح الشافية 52

الفصل الثاني 64

المذهب الصرفي عند ابن جماعة 64

المبحث الأول: آراء ابن جماعة الصرفية 65

المبحث الثاني: الأعلام التي وردت في الحاشية وميولها 69

المبحث الثالث: الأصول الصرفية عند ابن جماعة 71

أولًا: السماع: 71

ثانيًا: القياس 95

ثالثًا: الإجماع 104
رابعًا: استصحاب الحال 107
الخلاصة: 108
الخاتمة 109
أولًا: النتائج: 109
ثانيًا: التوصيات: 110
القسم الثاني 111
قسم التحقيق 111
أولًا- نسخ المخطوط 112
ثانيًا- حاشيةُ ابنِ جَمَاعَةَ(ت819هـ): تَوْثِيقٌ، وَنِسْبَةٌ: 118
ثالثًا- صور عن المخطوطة 120
النص محققًا 127
تحقيق الحاشية: من باب (الجمع) إلى باب (الإعلال) 127
[تكملة باب الجمع] 128
[جمع الاسم الثلاثي الذي لحقته تاء التأنيث] 128
[حكم عين الثلاثي المؤنث في جمع المؤنث: اسمًا وصفةً] 132
[جمع التكسير للثلاثي الصفة] 147
[جمع ما زيادته مدة ثالثة ورابعة وخامسة] 150
[جمع ما زيادته مدة رابعة] 164
[جمع ما زيادته مدة خامسة] 168
[جمع فعلان: اسمًا وصفةً] 171
[ما استغني فيه بالتصحيح عن التكسير] 172
[جمع الرباعي] 173
[جمع الخماسي] 177
[ألفاظ توهم أنها جمع وليست به] 178
[جَمْعُ الجَمْعِ] 182
الباب الرابع والعشرون: التِقَاءُ السَّاكِنَينِ 183

الباب السادس والعشرون: الابتداء 220
الباب السابع والعشرون: الوقف 237
الباب الثامن والعشرون: المقصور والممدود 295
الباب التاسع والعشرون: ذو الزيادة 304
[معرفة الزيادة بالاشتقاق] 317
[أولًا: الاشتقاق المحقق] 318
[ثانيًا: الاشتقاق الواضح] 330
[ثالثًا: الاشتقاق الراجح] 333
[معرفة الزيادة بعدم النظير] 355
[معرفة الزيادة بغلبة الزيادة] 366
الباب الثلاثون: الإمالة 396
الباب الحادي والثلاثون: تخفيف الهمزة 421
الباب الثاني والثلاثون: الإعلال 458
المصادر والمراجع 572
الفهارس الفنية 602

المقدمة

الحمدُ لله على نَعْمَائِهِ، والشكرُ له على آلائِهِ، أنزل إلينا كتابًا أعجز به الأولين والآخرين، عجيبًا لا تنقضي عجائبه، ومفيدًا لا تنقطع فوائده، ولا يخلق عن كثرة الرد، من قال به صدق، ومن عمل به رشد، ومن اعتصم به هُدِيَ إلى صراط مستقيم، وصلى الله على سيدنا محمدٍ، واسطةِ عِقْدِ أنبيائه، وعلى آله وصحبه وأوليائه، فقد أوتي عليه الصلاة والسلام جوامع الكلم، فكان أبلغ البلغاء وأفصحهم.

أحمده -سبحانه- حمدًا يكون سببًا مُدْنِيًا من رضاه، وأشكره شكرًا يكون مُقَرِّبًا من الفوز بمغفرته.

أمَّا بعد

فقد حثَّ ديننا الحنيف على طلب العلم، ورغَّب فيه، فقال الله -تعالى-: ﴿يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ﴾[1]، وقال -أيضًا-: ﴿هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لاَ يَعْلَمُونَ﴾[2]، وقال -صلى الله عليه وسلم-: "مَنْ سَلَكَ طَرِيقًا يَطْلُبُ بِهِ عِلْمًا سَهَّلَ اللَّهُ لَهُ طَرِيقًا إِلَى الجَنَّةِ"[3] وغيرها من الآيات والأحاديث الدالة على فضل العلم ومنزلته ومكانته.

وإنَّ من أجلِّ العلوم وأعظمها، وأشرفها وأهمها: علم الدين، قال الرسول -صلى الله عليه وسلم-: "مَنْ يُرِدِ اللهُ بِهِ خَيْرًا يُفَقِّهْهُ في الدِّينِ"[4]، ولفهم الدين أدوات عديدة، ومن أهمها المعرفة باللغة العربية، لذا اكتسبت اللغة العربية الشرف العظيم؛ لأنَّها أداة لفهم الدين، فقد روي عن النبي -صلى الله عليه- أنَّه قال: "تعلموا العربية فإنَّها اللسان الذي يكلم الله بها عباده يوم القيامة"[5]، وعنه -صلى الله عليه- أنه قال: "أعربوا القرآن فإنه عربي"، وعن عمر بن الخطاب -رضي الله عنه- أنَّه قال: "تعلَّموا العربية فإنَّها من دينكم، وتعلموا الفرائض فإنَّها من دينكم"[6]، وفي رواية أخرى: "تَعَلَّمُوا الْعَرَبِيَّةَ،

([1]) [المجادلة:11].

([2]) الزمر:9].

([3]) البخاري، صحيح البخاري (ج24/1)، ومسلم، صحيح مسلم (ج2074/4).

([4]) النووي، رياض الصالحين (ص381).

([5]) العوتبي، الإبانة في اللغة العربية (ص11).

([6]) البيهقي، السنن الكبرى (ج28/2)،

فَإِنَّهَا تَزِيدُ فِي الْمُرُوءَةِ"[1]، وعَنْ أُبَيٍّ بْنِ كَعْبٍ، قَالَ: «تَعَلَّمُوا الْعَرَبِيَّةَ كَمَا تَعَلَّمُونَ حِفْظَ الْقُرْآنِ»[2]، فهذه النصوص وغيرها تكفي؛ لأنَّها تضعنا على الطريق الصحيح لبيان مكانة هذا العلم ومنزلته، قال السيوطي: "اعلم أنَّ معرفة اللغة والنحو والتصريف فرض كفاية؛ لأن معرفة الأحكام الشرعية واجبة بالإجماع ... ومعرفة الأدلة تتوقف على معرفة النحو والتصريف، وما يتوقف على الواجب المطلق وهو مقدور للمكلف فهو واجب، فإذن معرفة اللغة والنحو والتصريف واجبة"[3].

فلنقتدِ بسنة الحبيب عليه السلام حين قال: "أَحِبُّوا الْعَرَبَ لِثَلَاثٍ: لِأَنِّي عَرَبِيٌّ، وَالْقُرْآنُ عَرَبِيٌّ، وَكَلَامُ أَهْلِ الْجَنَّةِ عَرَبِيٌّ"[4]، فلهذا كلِّه، وبتوفيق من الله خضتُ غمار هذا العلم، راجيًا من الله المثوبة والأجر، ولا أنسى من كان عونًا لي في ذلك، أساتذتي الفضلاء، الأستاذ الدكتور (محمود العامودي)، والدكتور (أسامة حماد)، والدكتور (باسم البابلي)، والدكتور (إبراهيم بخيت)، والدكتور (يوسف عاشور)، والأستاذ الدكتور (فوزي فياض)، والأستاذ الدكتور (أحمد الجدبة)، والأستاذ الدكتور (محمد البع)، والأستاذ (أيمن أمن) حفظهم الله جميعًا.

وكان ممن اعتنى بهذا العلم: الإمام الأصولي، اللغوي، أبو عمرو بن الحاجب، صاحب كتاب (الشَّافية) في الصرف، وهو مع صغر حجمه، ووجازة لفظه، حوى فوائد جليلة أثارت في نفوس العلماء حب هذا الكتاب، والاعتناء به، فكتبوا عليه الشروح الكثيرة، ولعل من أجلها وأعظمها شرح فخر الدين أحمد بن الحسين الجارَبَرْدي؛ لما حواه من نفائس وفرائد.

ولأهمية هذا الشرح قام حوله العديد من الحواشي لعل من أهمها وأجلها حاشية (ابن جماعة)، حيث تجلَّت شخصيته فيما حوته من تعليقات نافعة، دلَّت بكل وضوح على ذكائه وتميُّزه وسعة اطِّلاعه وإحاطته، لقد دفعتني مكانة هذه الحاشية، وما حوته من نفائس أن أشتغل بهذا الأثر الصرفي الممتع، كما أن سبق لزميلي الدكتور (فهد محمد الجمل) أن حقق الجزء الأول من هذه الحاشية (من أول الكتاب إلى نهاية باب الجمع) دراسة وتحقيق، بإشراف أ. د. محمود محمد العامودي، د. إبراهيم رجب بخيت – الجامعة الإسلامية – غزة، 1439هـ–2017م .

([1]) البيهقي، شعب الإيمان (ج210/3).

([2]) ابن أبي شيبة، مصنف ابن أبي شيبة (ج116/6).

([3]) السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو (ص78).

([4]) الطبراني، المعجم الكبير (ج185/11).

وهأنذا أتولى تحقيق الجزء الثاني من الحاشية (من أول باب المؤنث إلى باب الإعلال)، فالله أسأل أن يجعل هذا العمل خالصًا لوجهه الكريم، ذخرًا لمن صنَّفه وحقَّقه، وأشرف عليه وناقشه، وأن لا يحرم والديَّ من أجره وثوابه، إنَّه على ذلك قدير وبالإجابة جدير.

أولًا: سبب اختيار الدراسة:

1. غزارة العلم الوارد في المخطوطة التي سيتناولها الباحث، خاصةً أنَّها تناولت في ثناياها بنية الكلمة في القرآن الكريم، والحديث الشريف، والقراءات، ولغات اللسان العربي، ولهجاته شعرًا ونثرًا.
2. التعرف على شخصية العلماء الذين قضوا حياتهم في سبيل العلم والمعرفة من خلال مؤلفاتهم التي سطروها بمداد أقلامهم الزكية.
3. لم يجد الباحث في حدود ما اطَّلع عليه من أفرد لهذا الموضوع دراسةً مستقلة سوى الجزء الأول من هذه الحاشية.
4. محاولة تعلم فن التحقيق، والوقوف على دقائقه وأسراره.

ثانيًا: هدف الدراسة:

1. الحفاظ على التراث الصرفي.
2. إضافة عمل صرفي جديد للمكتبة العربية عامة، ولمكتبة ابن جماعة خاصة.
3. الوصول من خلال تحقيق هذه الحاشية لشرح الجاربردي على شافية ابن الحاجب إلى دقائق أسرار العربية.
4. معرفة مذهب المحشِّي ابن جماعة من خلال الدراسة (آرائه الصرفية، ومصطلحاته، وترجيحه لمسائل الخلاف).

ثالثًا: الدراسات السابقة[1]:

حَاشِيَةُ ابْنِ جَمَاعَةَ عَلَى شَرْحِ الجَارَبَرْدِيّ لِشَافِيَةِ ابْنِ الحَاجِبِ حَتَّى باب (الجَمْعِ) –دِرَاسَةٌ وَتَحْقِيقٌ– فهد محمد الجمل – رسالة دكتوراة – إشراف أ. د. محمود محمد العامودي، د. إبراهيم رجب بخيت – الجامعة الإسلامية – غزة، 1439هـ–2017م، وذكر –جزاه الله خيرًا– العديد من الدراسات السابقة على هذا الموضوع[2]، فلا داعي لتكرارها هنا، خصوصًا وأنَّ الرسالتين ستجمعان في كتاب واحد.

رابعًا: منهج دراسة البحث:

لقد اقتضت طبيعة البحث أن يسلك الباحث في دراسته المنهج الوصفي التحليلي الذي يتناسب مع القسم الأول من الرسالة، وهو قسم الدراسة.

وأن يسلك الباحث في القسم الثاني، وهو قسم التحقيق، المنهج العلمي في تحقيق نصوص التراث.

خامسًا: الصعاب التي واجهت الباحث:

1. طول المادة التي قام الباحث بتحقيقها، فهذا يحتاج إلى صبر، وطول نفس، وسعة صدر.
2. التحريف الكثير الحاصل في نسخ المخطوطات، خاصةً الأحرف المنقوطة، والكلمات المهموزة.
3. الاستشهاد بأقوال علماء مغمورين، أو بأقوال علماء يشتركون بالاسم نفسه، أو اللقب، أو الكنية، وكذلك اسم الكتاب.
4. صعوبة المادة التي تحتاج إلى تدقيق وضبط بنية الكلمات والأوزان، وخاصة أنَّ المخطوطة خالية من الضبط، وكذلك أغلب المصادر والمراجع القديمة.

([1]) خليفة، كشف الظنون (ج1021/2).

([2]) الجمل: فهد، مقدمة تحقيق الجزء الأول من حاشية ابن جماعة (ص5–6).

سادسًا: خطة البحث:

اقتضت طبيعة البحث تقسيمه إلى مقدمة وقسمين:

- **المقدمة:** وفيها اختيار الموضوع، وأهميته، والدراسات السابقة، ومنهج البحث، والمصاعب التي واجهت الباحث، وخطته.
- **القسم الأول:** قسم الدراسة، وتكونت الدراسة من: تمهيد، وفصلين، وخاتمة.
  - **التمهيد:** وفيه ترجمة للأعلام الثلاث:
    - ابن الحاجب(ت646هـ)، مؤلف الشافية.
    - الجاربردي(ت746هـ)، شارح الشافية.
    - ابن جماعة(ت819هـ)، صاحب الحاشية.
  - **الفصل الأول:** (منهج ابن جماعة، وموقفه من شراح الشافية)، وقد احتوى على ثلاثة مباحث:
    - المبحث الأول: التعريف بالشافية وشروحها.
    - المبحث الثاني: منهج ابن جماعة في حاشيته.
    - المبحث الثالث: موقف ابن جماعة من شراح الشافية.
  - **الفصل الثاني:** (المذهب الصرفي عند ابن جماعة)، وفيه ثلاثة مباحث:
    - المبحث الأول: آراء ابن جماعة الصرفية.
    - المبحث الثاني: الأعلام التي وردت في الحاشية وميولها.
    - المبحث الثالث: الأصول الصرفية عند ابن جماعة.
- **القسم الثاني: قسم التحقيق**، ويشتمل على النقاط الآتية:
  - وصف النسخ.
  - وحاشية ابن جماعة: توثيق ونسبة.
  - صور عن المخطوطة.
  - النص محققًا.

سابعًا: الخاتمة، و فيها نتائج البحث وتوصياته.

والفهارس الفنية.

وغاية رجائي أن أكون قد أصبت فيما قصدت إليه، والله الهادي والموفق إلى سواء السبيل، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

القسم الأول قسم الدراسة

التمهيد

ترجمة الأعلام الثلاث

أولًا: ترجمة ابن الحاجب(ت646هـ)[1]

أولًا: اسمه، وكنيته، ولقبه، ونسبه:

هو عثمان بن أبي بكر بن يونس، أبو عمرو، جمال الدين، المعروف بابن الحاجب، كرديّ الأصل، من بلدة (دَوِيْنَ)[2]، حيث كان والده جنديًّا ينحدر من أسرة كردية، كانت تسكن في الجهة الشمالية الشرقية من العراق، ثمَّ انتقلت أسرته مع الأيوبيين إلى بلاد الشام، ثمَّ انتقلت معهم إلى مصر.

لقب بعدة ألقاب، منها: ابن الحاجب؛ لأنَّ والده كان حاجبًا للأمير عز الدين موسك الصلاحيّ، خال صلاح الدين، والكرديّ، نسبة للأكراد الذين يسكنون في أقاليم شمال العراق، والدَّوِيْنِيّ، نسبة إلى (دَوِيْنَ)، والمصريّ، نسبة إلى البلد الذي ولد فيه، والأسنائيّ، نسبة إلى القرية التي ولد فيها.

ثانيًا: مولده ونشأته، وتنقلاته:

ولد ابن الحاجب سنة سبعين أو إحدى وسبعين وخمسمائة من الهجرة، في (أَسْنَا) من صعيد مصر الأعلى، ثمَّ قدم به أبوه إلى القاهرة، فبدأ الاشتغال بالعلم منذ صغره، فحفظ القرآن الكريم، ودرس العلوم المتصلة به، كالفقه وأصوله، على مذهب الإمام مالك، ودرس النحو والأدب والقراءات، فبرع فيها، وأتقنها غاية الإتقان، ثمَّ انتقل إلى دمشق، ودرَّس بجامعها في زاوية المالكية، ثمَّ رجع إلى مصر مع العز بن عبد السَّلام بعد أن أخرجهما والي دمشق الصالح إسماعيل؛ لإنكارهما عليه أمورًا قام بها،

([1]) انظر ترجمة ابن الحاجب: ابن خلكان، وفيات الأعيان (ج250/3)، والصفدي، الوفي بالوفيات (ج325/19)، والذهبي، سير أعلام النبلاء (ج266/23)، وابن الجزري، غاية النهاية في طبقات القراء (ج508/1)، وابن تغري، النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة (ج360/6)، والسيوطي، بغية الوعاة (ج134/2)، وابن فرحون، الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب (ج123/2)، والزركلي، الأعلام (ج211/4).

([2]) (دَوِيْن): بفتح أوله، وكسر ثانيه، وياء مثناة من تحت ساكنة، وآخره نون: بلدة من نواحي (أرّان)، في آخر حدود (أذربيجان) بقرب من (تفليس)، منها ملوك الشام بنو أيوب، ومنهم صلاح الدين الأيوبي. الحموي: ياقوت، معجم البلدان (ج491/2).

وتصدَّر التدريس بالمدرسة الفاضلية في الموضع الذي كان يدرس فيه الشاطبيّ[1]، وقصده الطلبة وأكبوا على الأخذ عن. وظهر من أماليه أنَّه مرَّ بالقدس، وغزَّة، والكرك، حيث كان يملي على طلابه فيها العلوم، ثمَّ توجه إلى الإسكندرية، آخر محطات حياته.

ثالثًا: شيوخه:

أخذ ابن الحاجب العلم عن جماعة من أشهر علماء عصره، الذين لهم تمكن واطلاع واسع في علوم متعددة، فساهموا في تنوع ثقافته ومعارفه، ومن هؤلاء الشيوخ:

1. الإمام الشاطبي(ت590هـ): أبو محمد قاسم بن فيرُّه بن خلف بن أحمد الرعيني، تأدب عليه، وقرأ عليه القرآن ببعض الروايات، وسمع منه التيسير والشاطبية.
2. الغزنوي(ت599هـ): أبو الفضل محمد بن يوسف بن علي الغزنوي، قرأ عليه جميع القراءات.
3. ابن عساكر(ت600هـ): الحافظ بهاء الدين، أبو محمد القاسم بن عساكر، سمع منه الحديث بدمشق.
4. الأرتاحي(ت601هـ): أبو عبد الله محمد بن أحمد بن حامد الأرتاحي، سمع منه الحديث.
5. اللخمي(ت605هـ): أبو الجود غياث بن فارس بن مكي بن عبد الله اللخمي، قرأ عليه بالقراءات السبع.
6. الأبياري(ت618هـ): أبو منصور علي ين إسماعيل الصنهاجي الأبياري، وقد تفقه عليه.
7. البرمكي(ت637هـ): أحمد بن خليل بن سعادة بن جعفر بن عيس البرمكي.
8. الشاذلي(ت656هـ): الإمام أبو الحسن الشاذلي، إمام الطريقة الشاذلية، قرأ عليه كتاب الشفا للقاضي عياض.
9. الصابوني(ت680هـ): أبو حامد محمد بن علي بن محمود بن كمال الدين الصابوني.

([1]) الشاطبي(ت590هـ) القاسم بن فِيرُّه بن خلف بن أحمد الرعينيّ، أبو محمد الشاطبي: إمام القراء. كان ضريرًا. ولد بشاطبة (في الأندلس) وتوفي بمصر. وهو صاحب "حرز الأماني" قصيدة في القرآات، تعرف بالشاطبية. وكان عالمًا بالحديث والتفسير واللغة، قال ابن خلكان: كان إذا قرئ عليه صحيح البخاري ومسلم والموطأ، تصحح النسخ من حفظه. الخطيب: أبو العباس، الوفيات (ج422/1)، الذهبي، معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار (ص313)، والصفدي، نكث الهميان في نكت العميان (ص213)، والزركلي، الأعلام (ج152/3).

وغيرهم من العلماء الأفذاذ[1].

رابعًا: تلاميذه:

تتلمذ على يديّ ابن الحاجب نخبة من تلامذة العلم، ومن أشهرهم:

1. ابن التلمساني(ت644هـ): شرف الدين عبد الله بن محمد بن علي الفهري.
2. الزملكاني(ت651هـ): كمال الدين عبد الواحد بن عبد الكريم بن خلف الأنصاري، أخذ عنه النحو.
3. المنذري(ت656هـ): الحافظ زكي الدين أبو محمد عبد العظيم بن عبد القوي بن عبد الله بن سلامة المنذري، وقد روى عنه الحديث.
4. الملك الناصر(ت656هـ): داود بن عيسى بن العادل بن أيوب، سلطان دمشق بعد أبيه، وقرأ عليه النحو.
5. أبو شامة المقدسي(ت665هـ): عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم بن عثمان.
6. ابن مالك(ت672هـ): الشيخ جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك الطائيّ، صاحب الألفية.
7. الإسكندراني(ت673هـ): الإمام الحافظ منصور بن سليم الإسكندراني الشافعي، وقد روى عنه الحديث.
8. ابن سيد الناس(ت681هـ): العلَّامة زين الدين عبد السلام بن علي بن عمر بن سيد الناس، قاضي قضاة المالكية بدمشق.
9. ابن المنيِّر(ت683هـ): الإمام ناصر الدين أخمد بن محمد بن منصور، أخذ منه الفقه، وأجازه ابن الحاجب بالإفتاء، وكان معجبًا به؛ لفرط ذكائه، وكثرة بحثه.
10. القرافي(ت684هـ): الإمام المحقق أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن بن عبد الله القرافي، صاحب التآليف البديعة.

([1]) انظر: ابن خلكان، وفيات الأعيان (ج250/3)، والذهبي، سير أعلام النبلاء (ج266/23)، والصفدي، الوافي بالوفيات (ج325/19)، والسبكي، طبقات الشافعية الكبرى (ج234/9)، والسيوطي، بغية الوعاة (ج134/2)، وابن فرحون، الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب (ج123/2)، والزركلي، الأعلام (ج211/4)، وشاهين، مقدمة مجموعة الشافية (ج11/1-12).

11. رضي الدين القسنطيني أو (القسرطيني) النحوي الشافعي(ت695هـ): شيخ الذهبي(ت748هـ). أخذ عنه العربية، وشرح (كافية) شيخه. وقد رزقت كتبه القبول التام لجزالتها وحسنها.
12. الدمياطي(ت705هـ): الإمام الحافظ شرف الدين عبد المؤمن بن خلف بن أبي الحسين بن شرف الدمياطي، روى عنه الحديث.

وغيرهم من التلامذة الذين نهلوا من ابن الحاجب صاحب الثقافة الموسوعية.

خامسًا: مؤلفاته[1]:

ألف ابن الحاجب ابن الحاجب في فنون شتَّى، فقد ألف في النحو والصرف، والفقه والأصول، والعروض، والقراءات، والتاريخ الأدب، ومصنفاته في غاية الحسن، رزقت قبولًا تامًّا؛ لحسنها وجزالتها، وقد انتفع بها الناس لما فيها من كثرة النقل مع صغر الحجم، وهذه مؤلفاته مقسمة حسب العلوم:

أ- **مؤلفاته النحوية والصرفية:**

1. كتاب ذوي الأرب في معرفة كلام العرب، المعروف بالكافية: وهي مقدمة وجيزة في النحو، سار فيها ابن الحاجب على نهج الزمخشري في مفصله، اقتصر فيها على مسائل النحو، وفصلها عن مسائل الصرف.
2. الشافية: أجمل فيها ابن الحاجب مسائل الصرف والخط.
3. شرح الكافية: حيث شرح المسائل الموجزة والغامضة في الكافية.
4. شرح الشافية.
5. الوافية في نظم الكافية: نظمها تلبية لرغبة الملك الناصر داود بن الملك المعظم عيسى، وهي عبارة عن ثمانين وتسعمائة بيت، ضمنها موضوعات الكافية.
6. شرح الوافية.
7. الإيضاح في شرح المفصل: حيث شرح فيه مفصل الزمخشري، وقد خالف الزمخشري في مواضع كثيرة، وردَّ عليه بعض أقواله.

([1]) والسبكي، طبقات الشافعية الكبرى (ج234/9)، والسيوطي، بغية الوعاة (ج134/2)، وابن فرحون، الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب (ج123/2)، والزركلي، الأعلام (ج211/4)، وكحالة، معجم المؤلفين (ج27/12).

8. الأمالي النحوية.
9. القصيدة الموشحة بالأسماء المؤنثة: وهي قصيدة جمع فيها الأسماء المؤنثة بدون علامة تأنيث. وقسم هذه الأسماء إلى قسمين: قسم يجب تأنيثه وقسم يجوز تأنيثه. وجمع في القسم الأول ستين لفظاً وفي الثاني سبة عشر لفظاً. وعدد أبياتها ثلاثة وعشرون بيتًا.
10. رسالة في العشر: وهي بحث صغير في استعمال كلمة (عشر).
11. شرح كتاب سيبويه.
12. المكتفي للمبتدي: شرح الإيضاح لأبي علي الفاسي.
13. شرح المقدمة الجزولية.
14. إعراب بعض آيات من القرآن العظيم.

ب- مؤلفاته في الفقه والأصول:

1. منتهى السول والأمل في علمي الأصول والجدل: وهو من كتب الفقه المالكي. وقد اختصر به كتاب الأحكام في أصول الفقه للآمدي.
2. عيون الأدلة: وهو اختصار لكتابه (منتهى السول والأمل في علمي الأصول والجدل).
3. مختصر المنتهي في الأصول: وهو أيضاً اختصار لكتابه (منتهى السول والأمل في علمي الأصول والجدل).
4. جامع الأمهات أو مختصر الفروع: ألفه بالاعتماد على جواهر ابن شاش.

ت- مؤلفاته في العروض:

ألف ابن الحاجب في العروض منظومة من البحر البسيط سماها (المقصد الجليل إلى علم الخليل). عدد أبياتها (171) بيتًا.

وله كتب في فنون أخرى[1]، فقد ألف المسائل الدمشقية، وجمال العرب في علم الأدب، وعقيدة ابن الحاجب، ومعجم الشيوخ، والمفضل، وذيلًا على تاريخ دمشق لابن عساكر، وله كتب في القراءات.

([1]) حاجي خليفة، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون (ج294/1)، والباباني، هدية العارفين (ج655/1).

سادسًا: شعره:

لم يكن ابن الحاجب شاعرًا أديبًا، وإنَّما كان شاعرًا عالمًا، وما صدر عنه لا يعدو أبياتًا قليلة تفتقر إلى المقومات الشعرية، وهي بذلك تصدر عن عقل فقيه وتصوره، لا عن قلب شاعر وعاطفته. ومع هذا فإنه قد نظم مقدمته النحوية (الكافية) في منظومته (الوافية). ونظم في العروض (المقصد الجليل إلى علم الخليل). ونظم في المؤنثات السماعية (القصيدة الموشحة بالأسماء المؤنثة).

وهذان بيتان له في الإخوانيات تبدو فيهما عقلية الفقيه[1]: [الخفيف]

إنْ تغيبـــوا عـــن العيـــون فـــأنتم ... فـــي قلـــوبٍ حضـــوركم مســـتمر

مثـل مـا تثبـت الحقـائق فـي الـذهن ... وفـــي خـــارج لهـــا مســـتقر

ومن أبياته –أيضًا–: [البسيط]

قـد كـان ظنـي بـأن الشـيب يرشـدني ... إذ أتـــى فـــإذا غيّـــي بـــه كثـــرا

ولسـت أقـنط مـن عفـو الكـريم وإنْ ... أسـرفت جهـلاً فكـم عـافى وكـم غفـرا

إنْ خـصَّ عفـو إلهـي المحسـنين فمـن ... يرجـو المسـيءُ ويـدعو كلمـا عثـرا

سابعًا: ثناء العلماء عليه:

كان ابن الحاجب صاحب أخلاق وعلم، فقد انتزعت أخلاقه وعلمه ثناء الناس، حتى أولئك الذين يخالفونه في الرأي[2]، فقد جاء في الديباج المذهب[3]: "وقد بالغ الشيخ تقي الدين بن العيد، وهو أحد أئمة الشافعية في مدح كتابه (جامع الأمهات)[4]، ثمَّ قال: جمال الدين كان وحيد عصره علمًا وفضلًا واطلاعًا".

([1]) انظر: ابن خلكان، وفيات الأعيان (ج3/248)، والإدفوي، الطالع السعيد (ص356).

([2]) قدارة، مقدمة تحقيق أمالي ابن الحاجب (ج1/18–19).

([3]) ابن فرحون، الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب (ج2/123).

([4]) ومما قاله عن الكتاب: (أَتَى فِيهِ بالعجب العجاب، ودعا قصي الإجادة فَكَانَ المجاب، وراضَ عَصِيَّ المُرَاد، فَزَالَ شماسه وانجاب، وَأبْدى مَا حَقه أَن تصرف أَعِنَّة الشُّكْر إِلَيْهِ، وتلقى مقاليد الِاسْتِحْسَان بَين يَدَيْهِ، وَأَن يُبَالغ فِي استحسانه، ويشكر نفحات خاطره، ونفثات لِسَانه؛ فَإِنَّهُ رَحِمَهُ الله تيسرت لَهُ البلاغة؛ فتفيأ ظلها الظليل، وتفجرت ينابيع الْحِكْمَة فَكَانَ خاطره بِبَطن المسيل، وَقرب المرمى فَخفف الْحمل الثقيل، وَقَامَ بوظيفة الإيجاز، فناداه لِسَان الْإِنْصَاف: مَا على الْمُحْسِنِينَ من سَبِيل...). السبكي، طبقات الشافعية الكبرى (ج9/234).

وتتضح شخصية ابن الحاجب فيما نقله ابن خلكان عنه حيث قال[1]: "وخالف النحاة في مواضع، وأورد عليهم إشكالات وإلزامات تبعد الإجابة، وكان من أحسن خلق الله ذهنًا. وجاءني مرارًا بسبب أداء شهادات، وسألته عن مواضع في العربية مشكلة، فأجاب أبلغ إجابة بسكون كثير وتثبت تام".

قال الشيخ أبو شامة[2]: "وكان من أذكى الأئمة قريحة، وكان ثقة حجة متواضعًا عفيفًا، كثير الحياء، منصفًا محبًا للعلم وأهله، ناشرًا له، محتملًا للأذى، صبورًا على البلوى"، وكان أبو حيان – رحمه الله– يقول عن الكافية: (هذه نحو الفقهاء)[3].

ثامنًا: وفاته:

بعد استقراره في محطته الأخيرة الإسكندرية، لم تطل إقامته فيها، فقد ذهب إلى جوار ربِّه في نهار الخميس السادس والعشرين من شهر شوال، سنة (646هـ)، ودفن في خارج الإسكندرية في المقبرة التي بين المنارة والبلد، رثاه تلميذه ابن المنيِّر بقوله: [الطويل]

ألا أيُّهـــا المختـــالُ فـــي مِطْـــرَفِ العمـــرِ ... هلـــمَّ إلـــى قبـــرِ الفقيـــهِ أبـــي عمـــرو

تـــرى العلـــمَ والآدابَ والفضـــلَ والتُّقـــى ... ونيـــلَ المُنـــى والعـــزَّ غُيِّـــبْنَ فـــي قبـــرِ

وتـــــوقِنُ أن لا بـــــدَّ ترجـــــعُ مـــــرَّةً ... إلـــى صـــدفِ الأجـــداثِ مكنونـــةَ الـــدُّرِّ

فتـــدعو لـــه الـــرحمنَ دعـــوةَ رحمـــةٍ ... يُكـــافئُ بهـــا فـــي مثـــلِ منزلِـــهِ القفـــرِ

([1]) ابن خلكان، وفيات الأعيان (ج248/3).

([2]) ابن كثير، البداية والنهاية (ج301/17).

(3) الصفدي، الوافي بالوفيات (ج175/5).

ثانيًا: ترجمة الجَارَبَرْدِيّ(ت746هـ)[1]

أولًا: اسمه، ولقبه، وكنيته، ونسبه:

هو أحمد بن الحسن بن يوسف، الإمام فخر الدين، أبو المكارم الجَارَبَرْدِيّ، بفتح الراء والموحدة وسكون الراء ومهملة، نسبة إلى (جاربرد)، ولد في تبريز سنة(664هـ)، فقيه شافعيّ، أصوليّ، مفسر، نحويّ. نشأ مهتمًا بالعلم، ومواظبًا عليه. تفقه على مذهب الشافعي وفاق في العلوم العقلية.

ثانيًا: شيوخه:

لم تذكر كتب التراجم من شيوخ الجاربردي إلا البيضاوي[2]، قال ابن حجر[3]: (اجتمع مع القاضي ناصر الدين البيضاوي وأخذ عنه).

ثالثًا: تلاميذه[4]:

1. ولده: إبراهيم بن فخر الدين الجاربردي.
2. الأردبيليّ(ت749هـ): فرج بن محمد بن أبي الفرج، الشيخ نور الدين الأردبيلي.

([1]) انظر ترجمة الجاربردي: ابن خلكان، وفيات الأعيان (ج314/1)، والإدفوي، الطالع السعيد (ص188)، والسبكي، طبقات الشافعية الكبرى (ج27/3)، و(ج8/9)، و(ج380/10)، وابن حجر، الدرر الكامنة (ج143/1)، وخليفة، كشف الظنون (ج1021/2)، وابن العماد، شذرات الذهب (ج256/8)، والشوكاني، البدر الطالع (ج48/1)، والسيوطي، بغية الوعاة (ج303/1)، والزركلي، الأعلام (ج211/4).

([2]) البيضاوي(ت685هـ) عبد الله بن عمر بن محمد بن علي الشيرازي، أبو سعيد، ناصر الدين البيضاوي: قاض، مفسر، علامة. ولد في المدينة البيضاء (بفارس) قرب شيراز، ثمَّ رحل إلى تبريز فتوفي فيها. من تصانيفه "أنوار التنزيل وأسرار التأويل" يعرف بتفسير البيضاوي، و"طوالع الأنوار" في التوحيد، و"منهاج الوصول إلى علم الأصول"، و"لب اللباب في علم الإعراب"، و"نظام التواريخ"، وكتبه باللغة الفارسية، وغيرها. انظر: ابن كثير، البداية والنهاية (ج309/13)، والسبكي، طبقات الشافعية الكبرى (ج59/5)، والزركلي، الأعلام (ج110/4).

([3]) ابن حجر، الدرر الكامنة (ج142/1).

([4]) انظر: السبكي، طبقات الشافعية الكبرى (ج27/3)، و(ج8/9)، و(ج380/10)، وابن حجر، الدرر الكامنة (ج143/1)، وابن العماد، شذرات الذهب (ج256/8)، والشوكاني، البدر الطالع (ج48/1)، والزركلي، الأعلام (ج201/6).

3. الإيجي(ت756هـ): عبد الرحمن بن أحمد بن عبد الغفار، عضد الدين الإيجي، قاضي قضاة الشرق، وشارح مختصر ابن الحاجب المشهور.
4. العمري(ت811هـ): محمد بن عبد الرحيم بن محمد، بدر الدين العمري الجيلاني، حيث قرأ على الجاربردي كتاب (المغني)، ثمَّ قام بشرحه.

رابعًا: آثاره العلمية:

قد خلف الجاربردي عددًا من المصنفات البديعة، والمؤلفات المفيدة، والتي تنوعت بين الفقه والأصول والتفسير والنحو، ومنها:

1. حاشية على شرح المفصل لابن الحاجب.
2. حواشٍ على الكشاف.
3. السراج الوهاج في شرح المنهاج، وهو شرح لمنهاج البيضاوي.
4. شرح أصول البزدوي.
5. شرح شافية ابن الحاجب.
6. شرح الهداية في فروع الحنفية.
7. شكوك على الحاجبية، وهي أسئلة على كافية ابن الحاجب.
8. المغني في النحو.
9. الهادي في شرح الحاوي الصغير، لم يكمله، وهو في فروع الفقه الشافعي.

خامسًا: ثناء العلماء عليه:

ذكره السبكي في طبقاته، فقال[1]: "كان فاضلًا، دينًا، متفنِّنًا، مواظبًا على الشغل بالعلم وإفادة الطلبة"، وقال ابن حجر[2]: "وذكره الأسنوي، فقال: كان عالمًا، صالحًا، دينًا، وقورًا، مواظبًا على الأشغال والاشتغال والتصنيف".

وقال ابن قاضي شهبة في طبقاته[1]: "فخر الدين الجاربردي نزيل تبريز، أحد شيوخ العلم المشهورين بتلك البلاد، والمتصدي لشغل الطلبة ... وجده يوسف أحد شيوخ العلم المشهورين بتلك

([1]) السبكي، طبقات الشافعية الكبرى (ج8/9).
([2]) ابن حجر، الدرر الكامنة (ج142/1).

البلاد، والمتصدي لشغل الطلبة، وله تصانيف معروفة، وعنه أخذ الشيخ نور الدين الأردبيلي وغيره، كذا نقلته من خط بعض الحفاظ". ومدحه الأدنه وي بقوله[2]: "صَاحب المصنفات البديعة، والمؤلفات المفيدة ... إِمَام فَاضلٌ دينٌ، وخبيرٌ، ووقورٌ، أَخذ الْعلم عَن القَاضِي نَاصِر الدّين الْبَيْضَاوِيّ".

ومن المفاخر التي تسجل للإمام الجاربردي أنَّه ردَّ على الزمخشري[3] حينما عاب أهل السنة، فقال الجاربردي[4]: [الكامل]

عَجَبًا لِقَوْمٍ ظَالِمِينَ تَسَتَّرُوا بِالْعَدْلِ مَا فِيهِمْ لَعَمْرِي مَعْرِفَه

قَدْ جَاءَهُم مِنْ حَيْثُ لَا يَدْرُونَه تَعْطِيلُ ذَاتِ اللهِ مَعَ نَفْيِ الصِّفَه

سادسًا: وفاته[5]:

توفي الجاربردي في تبريز، في شهر رمضان سنة ستٍّ وأربعينَ وسبعمائةٍ.

([1]) ابن قاضي شهبة، طبقات الشافعية (ج10/3).

([2]) الأدنه وي، طبقات المفسرين (ج281/1).

([3]) وأبيات الزمخشري هي: [الكامل]

لجَماعَةٌ سَمَّوْا هَوَاهُمُ سُنَّةً وَجَمَاعَةٌ حُمُرٌ لَعَمْرِي مُؤْكَفَه

قَدْ شَبَّهُوهُ بِخَلْقِهِ وَتَخَوَّفُوا شَنَعَ الوَرَى فَتَسَتَّرُوا بِالْبَلْكَفَه

أبو حيان، تفسير البحر المحيط (ج384/4).

([4]) السبكي، طبقات الشافعية الكبرى (ج9/9).

([5]) انظر: السبكي، طبقات الشافعية الكبرى (ج27/3)، و(ج8/9)، و(ج380/10)، وابن حجر، الدرر الكامنة (ج143/1)، وابن العماد، شذرات الذهب (ج256/8).

ثالثًا: ترجمة ابن جماعة(ت819هـ)[1]

أولًا: اسمه، ولقبه، وكنيته، ونسبه:

هو محمد بن أبي بكر بن عبد العزيز بن محمد بن إبراهيم بن سعد بن جماعة بن حازم بن صخر بن عبد الله بن شرف بن العز، الكنانيّ نسبًا، الحموي الأصل، الشافعيّ مذهبًا، المصريّ، أبو عبد الله، عز الدين، واشتهر بابن جماعة[2]، شيخ الديار المصرية.

ثانيًا: مولده:

ولد ابن جماعة في (يَنْبُع)[3]، وهو موضع بين مكة والمدينة، وهي من بلاد ضمرة، قوم كثيِّر عزة، واختلف في سنة مولده، فقيل: عام 754هـ، وقيل: 747هـ، وقيل: 749هـ، وقيل: 759هـ، قال السيوطي[4]: "قال ابن حجر: وقفت على كراسة سمَّاها: ضوء الشمس في أحوال النفس، ترجم فيها لنفسه، فذكر أنَّ مولده بيَنْبُع، سنة 759هـ".

ثالثًا: نشأته وحياته:

([1]) انظر ترجمة ابن جماعة: الصفدي، الوافي بالوفيات (ج3/244-245)، وشهبة، طبقات الشافعية (ج4/49)، وابن حجر، الدرر الكامنة (ج1/13)، وابن تغري بردي، النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة (ج8/219)، والسخاوي، الضوء اللامع (ج1/37-39)، والسيوطي، بغية الوعاة (ج1/63)، ونظم العقيان في أعيان الأعيان، (ص50)، وابن العماد، شذرات الذهب (ج9/204)، وابن الغزي، الكواكب السائرة (ج1/25)، والشوكاني، البدر الطالع (ج2/63)، والزركلي، الأعلام (ج4/184).

([2]) قال الشوكاني: "يعرف كسلفه بابن جماعة"، قال د. أسامة حماد: "وعبارة الشوكاني تشير إلى عدد ممن اشتهروا بهذا الاسم، وهم جميعًا من عائلة محترمة، نبغ فيها العلماء والقضاة"، ومن أشهرهم: جماعة بن جماعة بن حازم بن صخر بن عبد الله بن جماعة، ولد بحماة، وهو أول من سكن بيت المقدس من عائلته، ونصر الله أبو الفتح بن جماعة بن علي بن جماعة، وقاضي القضاة بدر الدين أبو عبد الله، محمد بن إبراهيم بن سعد الدين بن جماعة، وعبد الله بن محمد بن عبد الرحمن بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن علي بن جماعة بن حازم بن صخر بن عبد الله، وغيرهم ممن اشتهروا بهذا اللقب. انظر: السبكي، طبقات الشافعية (ج10/79)، والسخاوي، الضوء اللامع(ج1/195)، و(ج6/72، 286)، و(ج7/282)، و(ج12/ 52)، والشوكاني، البدر الطالع (ج2/62)، والزبيدي، تاج العروس (ج11/75)، و(ج20/461-463)، وحماد، شروح عز الدين بن جماعة على قواعد الإعراب (ص11).

([3]) انظر: البكري، معجم ما استعجم (ج4/1402)، والحموي: ياقوت، معجم البلدان (ج5/413).

([4]) السيوطي، بغية الوعاة (ج1/63).

نشأ ابن جماعة مشتغلًا بالعلم، بعدما انتقل إلى القاهرة، ومال إلى المعقول فأتقنه، حتى صار أمة وحده، وبقيت طلبة البلد كلها عيالًا عليه، ولم يتزوج، بل كان عند زوجة أبيه، فكانت تقوم بأمر بيته، وهو يبرها ويحسن إليها.

وقد نظر في كل فنٍّ، حتى في الأشياء الصناعية، كلعب الرمح، ورمي النشاب، وضرب السيف، حتى الشعوذة، والنجوم، وفنون الطب، وغيرها، حتى صار المشار إليه في الديار المصرية بالعقليات، يفاخرون به علماء العجم، وخضع له في ذلك كلُّ أحد، وسلم له البعيد والقريب، وفضلاء مصر كلهم عيال عليه في ذلك، وكان يقول[1]: أعرف خمسة عشر علمًا لا يعرف علماء عصري أسماءها.

وكان يعرف علومًا عديدة، منها: الفقه، والتفسير، والحديث، والجدل، والخلاف، والنحو، والصرف، والمعاني ...، قال في (ضوء الشمس)[2]: سبب ما فتح عليَّ به من العلوم منامٌ رأيته. قال ابن حجر[3]: "إنَّه فاق الأقران بذكائه، وقوة حافظته، وكان من علو همته لا ينظر شيئًا إلا أحبَّ أن يقف على أصله ويشارك فيه. ومن علو همته أنَّه حفظ القرآن في شهر واحدٍ. وكان بارًّا بأصحابه، مبالغًا في إكرامهم، ولا يترك أحدًا يستغيب عنده، مع محبته المزاح والمفاكهة. وكان زاهدًا في السلطة والقضاء، فعزل نفسه من القضاء في مصر سنة(766هـ)[4].

رابعًا: أدبه[5]:

أثر عن ابن جماعة أنَّه كان ينظم شعرًا غير موزون.

([1]) الشوكاني، البدر الطالع (ج62/2).

([2]) انظر: ابن العماد، شذرات الذهب (ج205/9-206).

([3]) شهبة، طبقات الشافعية (ج50/4).

([4]) انظر: الصفدي، الوافي بالوفيات (ج244/3-245)، شهبة، طبقات الشافعية (ج36/4)، وابن حجر، الدرر الكامنة (ج13/1-14).

([5]) شذرات الذهب، ابن العماد (ج205/9)، والشوكاني، البدر الطالع (ج62/2)، والسيوطي، بغية الوعاة (ج64/1).

خامسًا: شيوخه[1]:

أخذ ابن جماعة علومه عن مجموعة من العلماء، ومنهم:

1. أبو الحسن(ت764هـ): علي بن محمد العرضي.
2. القلانسي(ت765هـ): محمد بن محمد بن محمد بن أبي الحرم بن أبي الفتح، القلانسيّ.
3. البيَّانيّ(ت766هـ): محمد بن إبراهيم بن محمد بن أبي بكر بن إبراهيم بن يعقوب بن إلياس الأنصاري الخزرجي، البياني، المقدسي.
4. أبو عمر، عبد العزيز بن جماعة(ت767هـ).
5. جار الله(ت771هـ): محمد بن محمد بن عبد الله بن محمود، قاضي الحنفية، جلال الدين، يلقب جار الله.
6. السراج الهندي(773هـ): عمر بن إسحاق بن أحمد الغزنوي، المعروف بسراج الدين القاضي.
7. الشمس بن الصائغ الحنفي (ت776هـ): محمد بن عبد الرحمن بن علي بن أبي الحسن الزمردي بن الصائغ، الحنفي، النحوي.
8. المحب ناظر الجيش(ت697هـ): محمد بن يوسف بن أحمد بن عبد الدائم.
9. الضياء القرمي(ت780هـ): عبد الله بن سعد الله بن محمد بن عثمان القزويني، القرمي.
10. الركن القرمي(ت783): أحمد بن محمد بن عبد المؤمن الحنفي القرمي.
11. تاج الدين السبكي(ت782هـ): عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي السبكي.
12. العلاء السيرامي(ت790هـ): علاء الدين بن محمد بن أحمد السيرامي.

([1]) انظر: الصفدي، الوافي بالوفيات (ج3/244-245)، وشهبة، طبقات الشافعية (ج4/36، و49-50، و59)، و(ج10/79-81)، وابن حجر، الدرر الكامنة (ج1/13-14، و125-128)، و(ج3/13، و47، و91-92)، و(ج4/143، و179-180)، وابن تغري بردي، النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة (ج8/219)، و(ج11/28، و89، و193، و203، و316-317)، والسخاوي، الضوء اللامع (ج1/37-39)، و(ج2/36، و140)، و(ج3/312-314)، و(ج4/145-149)، و(ج5/42)، و(ج9/150)، و(ج10/143، و240-243)، و(ج11/162)، والسيوطي، بغية الوعاة (ج1/63-65)، ونظم العقيان في أعيان الأعيان، (ص50)، وابن الغزي، الكواكب السائرة (ج1/25)، وابن العماد، شذرات الذهب (ج8/378، و480-481)، و(ج9/206)، والشوكاني، البدر الطالع (ج2/63)، و(ج2/149)، والزركلي، الأعلام (ج4/184)، و(ج8/214)، والجمل: فهد، مقدمة تحقيق حاشية ابن جماعة على شرح الجاربردي لشافية ابن الحاجب(ص35-37).

13. البرهان التنوخي(ت800هـ): إبراهيم بن أحمد بن عبد الواحد بن عبد المؤمن بن سعيد بن علوان بن كامل التنوخي.
14. الحلاوي(ت807هـ): عبد الله بن عمر بن علي بن مبارك الهندي السعودي الأزهري، المعروف بالحلاوي.
15. ابن خلدون(ت808هـ): عبد الرحمن بن محمد بن محمد بن خلدون، أبو زيد.
16. يوسف النَّدرومي(ت810هـ): يوسف بن أحمد بن محمد الندرومي، نسبة إلى ندرومة بالجزائر.

وغيرهم من العلماء الذين كان لهم دور كبير في تكوين شخصية ابن جماعة الموسوعية.

سادسًا: تلاميذه[1]:

لتنوع علوم ابن جماعة وسعة اطلاعه، ولإحسانه وسعة صدره، وكرمه قصده الناس من الشرق والغرب، فكثر تلاميذه، ومن أشهرهم:

1. عبد الكريم بن محمد بن عبد الكريم بن عبد النور بن منير القطب، المحدث، الحلبي الأصل، ويعرف بابن الحلبي، توفي سنة (809هـ).
2. ظهيرة بن حسين بن علي بن ظهيرة الفرس المكي الحنفي، توفي سنة(819هـ).
3. أحمد بن بهاء بن محمد، أبو العباس، الكالي، المكي، توفي سنة(823هـ).
4. الشمس الأقصرائي، محمود بن محمد، القاهري(ت836هـ).
5. ابن حجر(ت852هـ): أبو الفضل، شهاب الدين، أحمد بن علي بن حجر، الكناني، العسقلاني، المصري، الشافعي.
6. كمال الدين بن الهمام السيراشي، الكندي(ت861هـ).
7. عبد الله بن عبد الرحمن بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة(ت865هـ).

([1]) السخاوي، الضوء اللامع (ج174/7)، و(ج317/4)، و(ج15/4)، و(ج140/2)، و(ج36/2)، و(ج37/1-380)، و(ج51/5-52)، و(ج312/3-314)، و(ج150/9-151)، و(ج143/10)، و(ج240/10-243)، و(ج150/9)، والشوكاني، البدر الطالع (ج63/2)، وابن العماد، شذرات الذهب (ج206/9).

8. محمد بن العلاء المقريزي(ت867هـ).
9. صالح بن عمر العسقلاني البلقيني(ت868هـ).
10. أحمد بن إبراهيم بن نصر الله، العسقلاني(ت870هـ).
11. يحيى بن محمد الأقصرائي، توفي سنة (880هـ).
12. محمد بن محمد الكمال بن الشمس بن العلاء، القاهري(ت891هـ).

سابعًا: آثاره العلمية[1]:

ألف ابن جماعة في فنون كثيرة، لكن وللأسف ضاع أكثرها بأيدي الطلبة، قال السيوطي[2]: "وليس له في التأليف حظ؛ مع كثرة مؤلفاته التي جاوزت الألف، فإنَّ له على كل كتاب أقرأه التأليف والتأليفين والثلاثة؛ وأكثره ما بين شرح مطول ومتوسط ومختصر، وحواش ونكت، إلى غير ذلك".

وقد تنوعت كتبه بتنوع علومه وثقافته، قال الذهبي[3]: "وله تواليف في الفقه والحديث والأصول والتاريخ وغير ذلك، وله مشاركة حسنة في علوم الإسلام".

وهذه بعض مؤلفاته التي وردت في كتب التراجم:

أ- **مؤلفاته في العقيدة:**

1. الكوكب الوقاد في شرح الاعتقاد.

ب- **مؤلفاته في أصول الفقه:**

1. النجم اللامع في شرح جمع الجوامع.
2. ثلاث نكت على مختصر ابن الحاجب.
3. حاشية على رفع ابن الحاجب.
4. حاشية على شرح البيضاوي للعبري.
5. حاشية على شرح البيضاوي للجاربردي.

([1]) انظر: ابن حجر، إنباء الغمر (ج7/241-243)، والسخاوي، الضوء اللامع (ج7/172)، والسيوطي، بغية الوعاة (ج1/65)، وخليفة، كشف الظنون (ج9/206)، وابن العماد، شذرات الذهب (ج8/378، و480-481)، و(ج9/206).

([2]) السيوطي، بغية الوعاة (ج1/64).

([3]) الذهبي، معجم الشيوخ الكبير (ج2/130).

6. حاشية على العضد.

ت- مؤلفاته في الفقه:

1. نكت على المهمات.
2. نكت على الروضة.
3. شرح التبريزي.
4. تحرير الأحكام في تدبير أهل الإسلام.

ث- مؤلفاته في الحديث:

1. زوال الترح في شرح منظومة ابن فرح.
2. شرح علوم الحديث لابن الصلاح.
3. التبيين في شرح الأربعين النووية.

ج- مؤلفاته في السيرة والتراجم:

1. مختصر الروض الأنف في السيرة النبوية، سماه نور الروض.
2. منتخب نزهة الألبَّا.
3. ضوء الشمس في أحوال النفس، ترجم فيها لنفسه.

ح- مؤلفاته في النحو واللغة:

1. حاشية على الألفية، لابن الناظم.
2. حاشية على التوضيح، لابن هشام.
3. حاشية على المغني، لابن هشام.
4. ثلاث شروح على القواعد الصغرى، مع ثلاث نكت عليها.
5. حاشية على شرح الشافية للجاربردي، وهي موضوع تحقيقنا.
6. المثلث في اللغة.

خ- مؤلفاته في المعاني:

1. مختصر التلخيص.
2. ثلاث حواش على المطول.
3. غاية الأماني في علم المعاني.

د- مؤلفاته في المنطق:

1. رسالة في الحدود الكلامية.

ذ- مؤلفاته في الطب:

2. الأنوار في الطب.
3. الجامع في الطب. نكت على فصول أبقراط.

ر- مؤلفاته في قضايا اللعب والفروسية:

1. فلق الصبح في أحكام الرمح.
2. أوثق الأسباب في الرمي بالنشاب.

ز- مؤلفاته في الغيبيات:

1. النفحات السرية ولطائف العلوم الخفية.

ثامنًا: ثناء العلماء عليه:

لقد أثنى العلماء على الإمام القاضي عز الدين بن جماعة، أثنوا عليه في علمه، وقضائه، وفقهه، وفتاواه، وخطبه، وأخلاقه، وورعه، ومصنفاته. فقال عنه تلميذه الإمام الذهبي[1]: "وله مشاركة حسنة في علوم الإسلام مع دينٍ وتعبدٍ وتصوفٍ وأوصافٍ حميدةٍ، وأحكامٍ محمودةٍ. وله النظم، والنثر، والخطب، والتلامذة، والجلالة الوافرة، والعقل التام، والخلق الرضي".

ووصفه السبكي بقوله[2]: "حاكم الإقليمين مصرًا وشامًا، وناظم عقد الفخار الذي لا يسامى متحلٍّ بالعفاف، متخلٍّ إلا عن مقدار الكفاف، محدث فقيه، ذو عقل لا يقوم أساطين الحكماء بما جمع فيه". وقال السيوطي[3]: "المتكلم الجدلي النظار، النحوي اللغوي البياني الخلافي. أستاذ الزمان، وفخر الأوان، الجامع لأشتات جميع العلوم". وقال القاضي شهبة عنه: "الشيخ الإمام العلامة المحقق المفنن الجامع بين أشتات العلوم فريد العصر عز الدين ... فمهر في النحو والمعاني والبيان والمنطق، وتوغل في الكلام والطب والتشريح، وكان آية من الآيات في معرفة العلوم الأدبية والعقلية".

([1]) الذهبي، معجم الشيوخ الكبير (ج130/2).

([2]) السبكي، طبقات الشافعية الكبرى (ج139/9).

([3]) السيوطي، بغية الوعاة (ج63/1).

وقال ابن حجر[1]: "نشأ مشتغلًا بالعلم، ومال إلى المعقول فأتقنه، حتى صار أمة وحده، وبقيت طلبة البلد كلها عيالاً عليه في ذلك، وصنف التصانيف الكثيرة المنتشرة ... وكان أعجوبة دهره في حسن التقرير".

تاسعًا: وفاته[2]:

توفي ابن جماعة بالقاهرة، في العشرين من ربيع الآخر، بسبب الطاعون ، سنة (819هـ)، مع أنَّه كان ينهى الناس من دخول الحمام أيام الطاعون، فلمار ارتفع الطاعون أو كاد، دخل الحمام، فخرج فطعن عن قرب، فمات، واشتدَّ أسف الناس عليه، ولم يُخْلَفْ بعده مثله.

([1]) ابن حجر، إنباء الغمر بأبناء العمر (ج115/3).

([2]) انظر: ابن العماد، شذرات الذهب (ج139/7)، والسيوطي، بغية الوعاة (ج66/1)، والزركلي، الأعلام (ج57/6)، والسخاوي، الضوء اللامع (ج173/7).

الفصل الأول

منـهج ابن جماعة وموقفه من شراح الشافيـة

المبحث الأول: التعريف بالشافية وشروحها

الشافية مقدمة وجيزة في الصرف، ألفها أبو عمرو بن الحاجب، وأجمل فيها خلاصة علم التصريف، ومسائله، وفنونه، قال ابن الحاجب في خطبة الشافية[1]: "سألني من لا يسعني مخالفته أن ألحق بمقدّمتي في الإعراب مقدّمة في التّصريف على نحوها ومقدّمة في الخط، فأجبته سائلًا متضرعًا أن ينفع بهما كما نفع بأختهما، والله الموفّق"، وعلى هذا فإنَّها تعتبر أول مؤلف ضمَّ جميع أبواب التصريف بين دفتيه في كتاب منفصل عن النحو، وهي على غرار أختها (الكافية) في النحو.

وقد نالت الشافية إعجاب العلماء؛ فمدحها الجاربردي بقوله[2]: "لما كان الكتاب (التصريف) الذي صنفه الفاضل المحقق، والعالم المدقق، علَّامة الورى، جمال الدين، أبو عمرو عثمان بن الحاجب، رفعه الله –تعالى– مكانًا عليًّا مع صغر حجمه، ووجازة نظمه، مشتملًا على فوائد شريفة، وقواعد لطيفة، محتويًا على دقائق الأسرار العربية، منطويًا على المباحث التي هي مفتاح العلوم الأدبية ... ".

استعرض ابن الحاجب خلال الشافية أبواب التصريف، وأشار فيها إلى اختلاف لهجات العرب ولغاتهم، وجاءت في ستة وثلاثين بابًا، وهي: 1.تعريف علم التصريف، 2.أنواع الأبنية، 3.الميزان الصرفي، 4.القلب المكاني، 5.الصحيح والمعتل، 6.أبنية الاسم الثلاثي المجرد، 7.ردُّ بعض الأبنية لبعض، 8.أبنية الاسم الرباعي المجرد، 9.أبنية الاسم الخماسي المجرد، 10.أحوال الأبنية، 11.الماضي، 12.بناء الفعل الرباعي، 13. المضارع، 14.الأمر، واسم الفاعل، واسم المفعول، وأفعل التفضيل، 15.الصفة المشبهة، 16.المصدر، 17.المصدر الميمي، 18.اسم المرَّة، 19.أسماء الزمان والمكان، 20.اسم الآلة، 21.التصغير، 22.النسب، 23.الجمع، 24.التقاء الساكنين، 25.الابتداء، 26.الوقف، 27.المقصور والممدود، 28.ذو الزيادة، 29.الإمالة، 30.تخفيف الهمزة، 31.الإعلال، 32.الإبدال، 33.الإدغام، 34.الحذف، 35.مسائل التمرين، 36.الخط.

تعددت الشروح التي أقيمت على شافية ابن الحاجب نظرًا لإعجاب العلماء بها، وهذا خير دليل على قبولها وقوتها، واهتمام العلماء بها، فقد حظيت بعناية كبيرة من الشارحين والناظمين

([1]) ابن الحاجب، الشافية في علمي الصرف والخط (ص1).

([2]) شاهين، مجموعة الشافية، شرح الجاربردي (ج1/116–117).

والمترجمين، فلعل الله استجاب دعوة ابن الحاجب حينما قال[1]: "سائلًا متضرعًا أن ينفع بهما كما نفع بأختهما، والله الموفّق". فقد جاوزت شروحها الستين شرحًا، حيث شرحت بلغات أخرى غير العربية كالفارسية، والتركية، هذا فضًلا عن الحواشي على الشروح، والمنظومات:

ومن الشروح عليها[2]:

1. شرح مؤلفها ابن الحاجب(ت646هـ)، تحقيق: الدكتور: حسن أحمد العثمان.
2. بغية الطالب في الردِّ على تصريف ابن الحاجب، لابن الناظم، بدر الدين، محمد بن محمد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك(ت686هـ)، تحقيق: الدكتور: حسن أحمد العثمان.
3. شرح الحسن بن أحمد الجاربردي(764هـ)، طبع مع مجموعة من شروح الشافية في مطبعة دار الطباعة العامرة في استانبول سنة(1310هـ)، وشرح الشافية للجاربردي، دراسة وتحقيق: نبيل محمد أبو عمشة، رسالة دكتوراه، إشراف: الدكتور: عبد الحفيظ السطلي، جامعة دمشق، 1990م.

وعلى هذا الشرح عدة حواش وشروح، منها:

- ❖ حاشية للجاربردي نفسه، وقد ذكره الكمالاني.
- ❖ حاشية لحسين الكمالاني الرومي(ت785هـ)، وسمَّاها الدرر الكافية.
- ❖ حاشية لمحمد بن أحمد، المعروف بابن جماعة(ت819هـ)، وهي موضوع تحقيقنا.
- ❖ حاشية ثانية لابن جماعة، سمَّاها الدرر الكافية في حل شرح الشافية.
- ❖ حاشية لبدر الدين، محمود بن أحمد العيني(ت855هـ).
- ❖ حاشية للسيوطي(ت911هـ)، سمَّاها الطراز اللازوردي في حواشي الجاربردي.
- ❖ حاشية لمحمد بن قاسم الغزي الغرابيلي(ت918هـ).

([1]) ابن الحاجب، الشافية في علمي الصرف والخط (ص1).

([2]) خليفة حاجي، كشف الظنون (ج1021/2)، وحسن العثمان، مقدمة تحقيق شرح الخضر اليزدي (ص15-36).

❖ حاشية لعصام الدين الإسفرانيني(ت951هـ).

4. شرح الشيخ رضي الدين: الأستراباديّ، النحويّ(ت686هـ).
5. شرح السيد، ركن الدين: حسن بن محمد الأستربادي(ت715هـ)، تحقيق: عبد الناصر عساف، رسالة ماجستير، إشراف: منى إلياس، جامعة دمشق، 1992م.
6. شرح الخضر اليزدي(ت بعد720هـ)، تحقيق: الدكتور: حسن أحمد العثمان.
7. شرح نظام الدين النيسابوري، الأعرج (ت بعد 728هـ)، دراسة وتحقيق: ثريا مصطفى عقاب، رسالة دكتوراه، بإشراف الأستاذ الدكتور: محمد إبراهيم البنا، جامعة أم القرى، 1992م.
8. شرح محمد بن علي الإربلي، أبو المعالي، بدر الدين: الموصلي، النحوي، المشهور بابن الخطيب (ت بعد 729هـ).
9. شرح محمود بن علي الأرّاني الساكناني(ت بعد 734هـ).
10. شرح تاج الدين، أبي محمد بن عبد القادر بن مكتوم، الحنفي(ت761هـ).
11. عمدة الطالب في تحقيق تصريف ابن الحاجب، شرح لابن هشام(ت761هـ).
12. شرح السيد عبد الله بن محمد الحسيني، المعروف بنقره كار(ت776هـ)، طبع في استانبول سنة (1273م) في مجلد لطيف.
13. الوافية في شرح الشافية، لأحمد بن محمد بن أبي بكر بن محمد، (ت بعد 813هـ)، ووصل في شرحه إلى باب ذي الزيادة، وقام بتحقيقه: عبد الله احمد القرني، رسالة دكتوراه، بإشراف الأستاذ الدكتور: علي توفيق الحمد، جامعة أم القرى، 1426هـ.
14. الصافية، شرح ليوسف بن عبد الملك بن بخشاش الرومي، المعروف بقره سنان(ت852هـ).
15. شرح لشمس الدين أحمد، المشهور بديكقور(ت بعد 855هـ).
16. النكت على الألفية، والكافية، والشافية، ونزهة الطرف، وشذور الذهب للسيوطي(ت911هـ).
17. المناهج الكافية في شرح الشافية، لشيخ الإسلام زكريا الأنصار(ت926هـ)، دراسة وتحقيق: الدكتورة: رزان خدام، رسالة دكتوراه، وهو منشور في مكة في مكتبة

الفيصلية، وطبع مع مجموعة من شروح الشافية في مطبعة دار الطباعة العامرة في استانبول سنة (1310هـ).

- ❖ وهذا الشرح عليه حاشية لأبي بكر بن إسماعيل الشَّنَوَاني، المصري(ت1019هـ)، وسماه (المناهل الصافية على المناهج الكافية)، وصل فيه إلى قول المصنف في التصغير: [وذو الزيادتين غيرها من الثلاثي تحذف أقلهما فائدة].

18. شرح عصام الدين الأسفرانيني(ت951هـ).
19. كفاية المفرطين، شرح لجمال الدين، محمد طاهر بن علي المولوي، (ت986هـ).
20. شرح أحمد بن محمد بن علي الحصكفي، المعروف بابن الملَّا الحلبي(ت1003هـ).
21. كنز الطالب في شرح شافية ابن الحاجب، شرح لأبي جمعة سعيد بن مسعود المراكشي(ت بعد 1016هـ).
22. الغنية الكافية من بغية حل الشافية، شرح لإبراهيم بن أحمد بن الملَّا الحلبي(ت1032هـ).
23. المناهل الصافية إلى كشف معاني الشافية، للطف الله بن محمد بن الغياث(ت1035هـ)، اختصر فيه شرح الرضي، واعتمد كثيرًا على شرح الجاربردي، تحقيق: الدكتور: عبد الرحمن شاهين.
24. شرح لأحمد بن محمد بن لقمان، اليمني(ت1039هـ).
25. التوضيح، شرح المولى إبراهيم بن محمد، المعروف بجاوش زاده، الرومي الحنفي(ت1050هـ).
26. شرح أحمد بن يحيى(ت1061هـ).
27. المختصرة الكافية في شرح فرائد عوائد الشافية لمفتي زاده(ت1150هـ).

وقام بنظم الشافية العديد من العلماء، ومنهم:

1. الشيخ أبو النجا خلف المعري.

2. إبراهيم بن حسام الدين الكرمياني(ت1016هـ)، وسمى هذا النظم (الفرائد الجميلة)، ثمَّ شرحه، وسماه (الفوائد الجليلة في شرح الفرائد الجميلة)، اعتمد فيه كثيرًا على شرحي الرضي الجاربردي، وهو مطبوع آخر مجموعة التصريف.

قال في أولها[1]:

لمن أوجد الأشياء حمدي ومدحتي ... على ما علا نعماؤه وتوالت

على سيد الخلق النبيه نبيه ... وأصحابه الأشراف خير تحية

وختمها بقوله:

وأهدي صلاة للرسول محمد ... ولآل والأصحاب أهل السعادة

ولما انتهى نظمي وبسط مقالتي ... لتاريخ ختمن قلت فالآن تمتي

3. أحمد بن محمد بن لقمان(ت1039هـ).

4. عبد الجليل بن أبي المواهب بن عبد الباقي الحنبلي(ت1119هـ).

وأول منظومته[2]:

حمدًا لأهل الحمد فياض النعم ... ما دام مقدار العلوم في عظم

ودام صرف القلب نحوها لمن ... وفقه مولاها من ذوي الفطن

فأنفقوا ريعان عمرهم عل ... إبراز مكنوناتها إلى الجلا

وآخرها:

وذا ختام ما أريد جمعه ... نظمًا يعمُّ طالبيه نفعه

والحمد لله على ما أنعما ... حمدًا يزيد الشاكرين أنعما

ثمَّ الصلاة مع سلام عطر ... على النبي المجتبى المطهر

وآله وصحبه والتالي ... آثارهم بصالح الأعمال

وأختم النظم بحمد المبدي ... مؤرخًا ختامه بحمدي

([1]) شاهين، مجموعة الشافية (ج608/2).

([2]) حسن العثمان، مقدمة تحقيق شرح الخضر اليزدي (ج34/1).

وغيرها من المنظومات.

وقام بترجمتها إلى الفارسية: الآقا هادي بن محمد صالح بن أحمد السروي المازندراني الأصفهاني، وإلى التركية: قورد أفندي، ويعقوب عبد اللطيف.

المبحث الثاني: منهج ابن جماعة في حاشيته

ابتدأ ابن جماعة حاشيته بـ(الحمد) و(الصلاة على النبي)، فقال: "أحمد الله على نعمه، وأسأله المزيد من فضله وكرمه، وأصلى وأسلم على رسوله محمد، خاتم النبيين، وعلى آله وصحابته أجمعين، وبعد". /ق1ب/.

ثمَّ بين ابن جماعة سبب تأليف الحاشية، فقال: "فهذه نُكَتٌ لطيفةٌ وحواشٍ شريفةٌ على الشرحِ المشهورِ للشَّافيةِ، متُكَفِّلَةٌ بحاجةِ طالبيه، وافيةٌ بشرح مبانيه، وتُوَضِّحُ معانيَهُ، وتُحَقِّقُ مَسائِلَهُ، وتُحَرِّرُ دلائلَهُ، وتُبَيِّنُ مُرادَهُ، وتُتِمُّ مَفَادَهُ، وتَسْتَدْرِكُ ما أَهملَهُ، وتُنْصِفُ مِنهُ ولَهُ، مَعَ فوائدَ جَمَّةٍ، وزوائدَ مُهِمَّةٍ، وَضَعْتُهَا مَعَ اشتغالِ البالِ، واختلالِ الحالِ؛ فجاءتْ رَوْضَةً للناظرين، وتُحْفَةً للطالبين، يَكْمَدُ منها وجهُ الحسُودِ، وتَقَرُّ بها عينُ الوَدُودِ، واللهَ أسألُ أنْ يَنفعَ بها إنَّه قريبٌ مُجيبٌ، ﴿**وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ**﴾[1]. /ق1ب/.

ولعل أبرز السمات في منهج ابن جماعة هي:

أولًا: لم يخالف ابن جماعة ترتيب الجاربردي، بل عرض أبواب الحاشية على النسق الذي وضعه عليه الجاربردي، وقدم ابن جماعة تمهيد مبسطًا لعلم التصريف، ولم يكن حرفيًّا في الحاشية، بل يكتفي بما يراه محتاجًا للشرح والتوضيح، ولذلك أهمل ابن جماعة الكثير من كلمات الجاربردي.

ثانيًا: الشخصية المستقلة:

لقد بدت شخصية ابن جماعة في هذه الحاشية واضحة جليَّة، فلم يكن مجرد ناقل عمَّن سبقه من الشراح، أو تابعًا لهم، ومما يبن ذلك:

- في مسألة جمع التصحيح، يجب أن يسلم فيه بناء الواحد، لكن في بعض الكلمات يتغير بناء المفرد، فاعترض عليهم من هذا الباب، كيف عُدَّ من جمع التصحيح وقد اعتراه تغيير؟

فردَّ الجاربردي على هذه الشبهة، فقال[2]: "فإن قلتَ: جمع التصحيح ما سلمَ فيه بناءُ الواحدِ، وفي بعض الأمثلةِ من قوله -يقصد قول ابن الحاجب في الشافية-: (وإذا صُحِّحَ باب تَمْرةٍ إلى هنا)،

---

(1) [هود: 88].

(2) شاهين، مجموعة الشافية، شرح الجاربردي (ج504/1).

لم يسلم فيه بناء الواحد بسقوط التاء وتحرك العين، فكيف عدَّها المصنف من جمع التصحيح، قُلتُ: لم تحرك العين ولم تحذف التاء منها إلا بعد مجيء الألف والتاء للجمع، فقد ورد الجمع على ما سلمَ بناؤه ونظمُهُ".

فلم يكتفِ ابن جماعة بهذا الردِّ، فقال /ق92أ/: هَذَا الجَوَابُ لَيْسَ بِشَيْءٍ؛ لِأَنَّ جَمْعَ التَّصْحِيْحَ: مَا سَلِمَ فِيْهِ بِنَاءُ المُفْرَدِ أَعَمُّ مِنْ أَنْ يَكُونَ أَوَّلًا وَآخِرًا، بِدَلِيْلِ إِطْلَاقِهِم فِي تَعْرِيفِهِ، بَلِ الأَوْلَى أَنْ يُقَالَ: مَا ذَكَرُوا فِي تَعْرِيْفِ الجَمْعِ الصَّحِيْحِ بِنَاءً عَلَى الغَالبِ، أَوْ يُقَالَ: هَذِهِ الأَمْثِلَةُ جَمْعُ تَكْسِيرٍ، وَلَكِنْ لَمَّا كَانَ فِيْهَا الوَاوُ والنُّونُ أَو الأَلِفُ والتَّاءُ تُسَمَّى جَمْعَ تَصْحِيْحٍ اعْتِبَارًا بِالصُّوْرَةِ.

– في مسألة أصل كلمة (صَحَارَى)[1]، قال الجاربردي[2]: أصل (صَحَارَى): (صَحَارِي) بكسر الراء، وأصله: (صَحَارِيَّ) بالتشديد، فقال اليزدي[3]: لَكَ أَنْ تَقُوْلَ: بَلْ جُمِعَ عَلَى (فَعَالَى) بِفَتْحِ اللَّامِ أَوَّلًا كَمَا جُمِعَ (سَكْرَانُ) عَلَى (سَكَارَى)، والجَامِعُ كَوْنَ كَلٍّ مِنْهُمَا مُشْتَمِلٌ عَلَى زَائِدَتَيْنِ، كَمَا حُمِلَتِ الأَلِفُ وَالنُّوْنُ عَلَى أَلِفَيِ التَّأْنِيْثِ فِي بَابِ مَنْعِ الصَّرْفِ.

قال ابن جماعة /ق95أ/ : "وَفِيْهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّ التَفْرِيْغَ عَلَى مَا اقْتَضَاهُ القِيَاسُ فِي الجُمِلَةِ أَوْلَى مِنْ إِلْحَاقِ أَحَدِ المُتَبَايِنَيْنِ بِحَسَبِ الاسْمِيَّةِ وَالوَصْفِيَّةِ بِالآخِرِ مِنْ غَيْرِ دَلِيْلٍ، وَلَا يُرَدُّ مَنْعُ الصَّرْفِ؛ لِأَنَّ الاسْمِيَّةَ لَا أَصْلَ لَهَا فِيْمَا فِيْهِ أَلِفُ التَّأْنِيْثِ".

– في مسألة وقوع الألف في الاسم للإلحاق حشوًا، قال الجاربردي[4]: "لا تقع للإلحاق في الاسم حشوًا؛ لما يلزم من تحريكها".

([1]) عند جمع كلمة (صحراء) تدخل بين الحاء والراء ألفًا، وتكسر الراء كما تكسر ما بعد ألف الجمع في كل موضع، نحو: (مساجِد)، و(جعافِر)، فتنقلب الألف الأولى التي بعد الرَّاء ياء للكسرة التي قبلها، وتنقلب الألف الثانية التي للتأنيث –أيضًا– ياء، فيدغم، ثم حذفوا الياء الأولى، وأبدلوا من الثانية ألفًا، فقالوا: (صحارَى)، وفتحُ الراء؛ لتسلم من الحذف عند التنوين، وإنما فعلوا ذلك؛ ليفرقوا بين الياء المنقلبة من الألف التي للتأنيث، وبين الياء المنقلبة من الألف التي ليس للتأنيث، نحو: ألف (مرمى)، و(مغزى)، إذ قالوا: (مرامي)، و(مغازي)، وبعض العرب لا يحذف الياء الأولى، ولكن يحذف الثانية، فتقول: (الصحارِي) بكسر الراء، وهذه (صحارٍ)، كما يقول: (جوارٍ). النظام، شرح الشافية (ج164/1).

([2]) شاهين، مجموعة الشافية، شرح الجاربردي (ج532/1).

([3]) اليزدي، شرح الشافية (ج224/1).

([4]) شاهين، مجموعة الشافية، شرح الجاربردي (ج23/2).

قال ابن جماعة موضحًا هذا الكلام ق/130أ/: "أَي: ولا يقعُ الألفُ للإلحاقِ بالأصالةِ فِي الاسمِ حشوًا، لِمَا يلزمُ مِن تحريكِهَا قبلَ ياءِ التصغيرِ إن كَانت ثانيةً، وبعدَهَا إن كَانت ثالثةً، وإن كَانت رابعةً كَانت آخرًا فِي التصغيرِ والجمعِ؛ لِأَنَّهَا إذَا كَانت رابعةً حشوًا وَهِيَ للإلحاقِ فَلَا يكونُ إلَّا للإلحاقِ بالخماسيِّ، فيجبُ حذفُ الآخرِ؛ ليمكنَ تكسيرهُ وتصغيرهُ، وحينئذٍ يصيرُ عرضةً للإعرابِ اللفظيِّ، إذ لا يجوزُ أَن يجعلَ إعرابُهُ تقديريًّا؛ لِأَنَّهَا وقعت موقعَ حرفٍ أصليٍّ قابلٍ لأنواعِ الحركةِ بالقوةِ، وَذَلكَ أدني عرضٍ لَهُ، مثلُ مَا عُرِضَ للزائدِ، وَلَو جعلَ إعرابُهُ لفظيًّا لبطلتْ حقيقةُ الألفِ، فيكونُ قَد عُرِضَ للزائدِ أشدُّ التغايرِ، وَهُوَ انعدامُهُ بالكليةِ مَعَ ثباتِ الحرفِ الذِي مَا وقعَ الزائدُ موقعَهُ عَلَى حَالِهِ فِي نفسهِ، لا يعرضُ لَهُ تغييرٌ إلَّا باعتبارٍ مَّا، ونادرًا، وَهَذَا بخلافِ مَا وقعَ الالفُ للإلحاقِ فِيهِ آخِرًا، فَإِنَّهَا حينئذٍ يكونُ قَد وقعت موقعَ مَا هُوَ عرضةٌ للتغايرِ، وهو الحرفُ الآخِرُ مِنَ الملحقِ، فَلَا بأسَ حينئذٍ بإبقاءِ الألفِ عَلَى حالِهَا كَمَا فِي (عَلقًى)، وَبقلبِهَا كَمَا فِي (عِلبَاءَ)، وبمثلِ هَذِه النكتةُ قَد يقعُ الألفُ للإلحاقِ فِي الفعلِ حشوًا نَحوَ: (تَغَافَل)؛ لِأَنَّ أركانَ الفعلِ مضطربةٌ، لَا تفاوتَ فِي عروضِ التغايرِ لَهَا بينَ كونِهَا وسطًا أَو آخِرًا أَو إنَّمَا قلنَا: لَا يقعُ الألفُ بالأصالةِ للإلحاقِ فِي الاسمِ حشوًا؛ لأَنَّهُ لَا يجوزُ أَن يقعَ للإلحاقِ فِي الاسمِ حشوًا بالتبعيةِ لَا بالأصالةِ، فَأَمَّا إذَا حكمنا بكونِ الألفِ فِي (تَفَاعَل) للإلحاقِ لزمَ الحكمُ بكونِهَا فِي مصدرِهِ، وَاسمى فاعلِهِ ومفعولِهِ –أيضًا– للإلحاقِ".

هذه الأمثلة وغيرها تبين شخصية ابن جماعة المستقلة، وسنفصل الحديث عن هذا الكلام في الفصل الثاني عند الحديث عن آراء ابن جماعة.

ثالثًا: الاستعانة بأقوال العلماء لشرح كلام الجاربردي:

كان من منهج ابن جماعة أن يشرح كلام الجاربردي بكلام من سبقه أو لحقه من العلماء، وكثيرًا ما فعل ذلك دون أدنى إضافة أو تصرف بالنص المنقول، ومثال ذلك:

- قال الجاربردي[1]: [مَعَ أَنَّهُ لَا يُسَمَّى ممدودًا]، قال ابن جماعة: "قَالَ بدرُ الدينِ بن مالكٍ: وَإِنَّمَا خُصَّ اسمُ الممدودِ بذي الألفِ الزائدةِ؛ لِأَنَّ كينونةَ المبدلةِ مِنَ الأصلِ ألفًا عارضٌ، فلم يعتدَّ بِهِ، كَمَا أَنَّ (نَسِيء)، وَ(قُرُوء) لَا يُسَمَّى ممدودًا؛ لصحةِ انفكاكِ المدِّ عنهُ؛ لِإمكانِ التحريكِ فِي الياءِ والواوِ". /ق128أ/.

([1]) شاهين، مجموعة الشافية، شرح الجاربردي (ج6/2).

- قال الجاربردي[1]: [فقد تحققَ (يَفْعَلّ) بالتضعيفِ فِي الجملةِ]، قال ابن جماعة: "قالَ اليزديُّ[2]: الحملُ على (يَفْعَلّ) الفعلِ كَـ(يَحْمَرَّ) أولى؛ لأنَّ الوقفَ عارضٌ، ومع العروضِ التضعيفُ قليلٌ، ولا يبنى عَلَى العارضِ القليل". /148ب/.
- قال الجاربردي[3]: [وَأَي محذورٍ يلزمُ منه]، قال ابن جماعة: "وَجَّهَهُ الشيخُ نظامُ الدينِ[4] بأنَّ الألفَ تصيرُ حينئذٍ عرضةً للإعرابِ اللفظيِّ؛ إذ لا يجوزُ أن يجعلَ تقديريًّا؛ لأنَّهَا وقعت موقعَ حرفٍ أصليٍّ قابلٍ لأنواعِ الحركاتِ بالقوةِ، وذلكَ إذَا عَرَضَ له مثلُ ما عَرَضَ للزيادةِ، وَلَو جُعِلَ الإعرابُ لفظيًّا لبطلت حقيقةُ الألفِ، فيكونُ قَد عَرَضَ للزائدِ أشدُّ التغاييرِ، وَهُوَ انعدامُهُ بالكليّة مَعَ إثباتِ الحرفِ الذِي وقعَ الزائدُ موقعَهُ عَلَى حَالِهِ فِي نفسهِ، وَلا يعرضُ لَه تغييرٌ إلَّا باعتبارٍ مَّا، ونادرًا. قالَ: وَهَذَا بخلافِ مَا وقعَ الألفُ فِيهِ للإلحاقِ آخرًا فإنَّهَا حينئذٍ تكونُ قد وقعت موقعَ مَا هُوَ عرضةً للتغاييرِ، وَهُوَ الحرفُ الأخيرُ مِنَ الملحقِ بِهِ، فَلَا بأسَ حينئذٍ بإبقائِهَا عَلَى حالِهَا كَمَا فِي (عَلقًي) أَو بإبدالِهَا همزةً كَمَا (عِلبَاء). انتهي". /ق131ب/.

وقد يعمد إلى شيء من الإضافة أو الاختصار أو التعليق على النص المنقول شرحًا لكلام الجاربردي، ومثاله:

- قال الجاربردي[5]: [(فِعْلَانٌ) مِنَ (الأُنْسِ)]، قال ابن جماعة: "أَي: بالضمِّ، قالَ اليزديُّ[6]: الدليلُ عَلَيهِ أَنَّ المناسبةَ بينَ الإنسانِ وَالأُنسِ ثابتةٌ لفظًا ومعنًى، فيجبُ القولُ بوجودِ الاشتقاقِ بينهُمَا، أمَّا اللفظُ فلأنَّ الهمزةَ والنونَ والسينَ فِي القبيلتينِ موجودةٌ، وأمَّا المعنى فلأنَّ الإنسانَ يناسبُ الأُنْسَ؛ لكونِهِ مُسْتَأنِسًا، و-أيضًا- أمثلة اشتقاقِهِ: (الإِنْسُ) بالكسرةِ والسكونِ، و(الأَنَسُ) بفتحتينِ، وَ(الأُنَاسُ)، وكلُّ واحدٍ يشهدُ بأصلِ الآخَرِ. انتهى. وَهُوَ يفهمُ أنَّ (الإِنْسَ) فِي قولِ الشارحِ؛ لموافقتِهِ مَعَ (الأُنْسِ) وَهُوَ بالضمِّ -أيضًا- مِن وضعِ الظاهرِ موضعَ المضمرِ". /ق136ب/.

([1]) شاهين، مجموعة الشافية، شرح الجاربردي (ج127/2).
([2]) اليزدي، شرح الشافية (ج376/1).
([3]) شاهين، مجموعة الشافية، شرح الجاربردي (ج27/2).
([4]) النظام، شرح الشافية (ج230/2).
([5]) شاهين، مجموعة الشافية، شرح الجاربردي (ج63/2).
([6]) اليزدي، شرح الشافية (ج329/1).

- قال الجاربردي[1]: [ثُمَّ اعْتُرِضَ فِي هَذَا الموضعِ عَلَى سِيبَوَيْهِ]، قال ابن جماعة: "فِي شرحِ الشريفِ[2]: قالَ سِيبَوَيْهِ[3]: (سُبْرُوتٌ) (فُعْلُولٌ)، وَهُوَ كالمناقضِ لِمَا ذُكِرَ، وَهُوَ أَنَّ (تَرَبُوتًا) الذِي هُوَ الذَّلُولُ جعلتَهُ مشتقًا مِنَ (الذِّل) وهو الترابِ مَعَ مَا بينهُمَا مِنَ البعدِ، وَ(سُبْرُوتٌ) أَولَى أَن يكونَ (فُعْلُوتًا) مِن (تَرَبُوتٌ)؛ لظهورِهِ فِي أَنَّهُ مِنَ (السَّبْرِ)؛ لموافقتِهِ إِيَّاهُ فِي اللفظِ وَالمَعْنَى. انتهى. وقَوْلُهُ: إِنَّ سِيبَوَيْه –رحمه الله– جَعَل (تَرَبُوتًا) مِنَ الترابِ هُوَ جَرْيٌ عَلَى وِفْقِ مَا قدَّمَهُ تبعًا للمصنفِ، أَمَّا عَلَى مَا تقدَّم عَنِ (الكتابِ)، فيقالُ: إِنَّ اشتقاقَ (سُبْرُوتٍ) مِنَ (السَّبْرِ) ليسَ بأبعدَ مِمَّا ذهبَ إليهِ فِي اشتقاقِ (تَرَبُوتٍ)، فالأشبهُ أَن يجريَهُمَا مُجْرًى واحدًا". /ق137ب/.

وقد يكون شرحه لكلام الجاربردي بعدد من النقول المتتابعة عن العلماء وغيرهم، ومثال ذلك:

- قال الجاربردي[4]: [والأصلُ بينَ بينَ]، قال ابن جماعة: "قالَ اليزيديُّ[5] /ق175أ/ : اعلمْ أَنَّ لفظةَ (بَيْنَ) مِنَ الأمورِ الإضافيةِ، فتقتضِي التعددَ، وَعَلَى وفقِ ذلكَ كُرِّرَتْ، والغالبُ عَلَيهَا النصبُ بالظرفيةِ، ولكنَّهَا هُنَا مبينةً؛ لتضمنِ معنَى الحرفِ، يعني الواوَ، كَمَا أَنَّ قولَهُم: (هُوَ جاري بيتَ بيتَ) مبنيٌ، يقالُ: (وقعَ زيدٌ بينَ بينَ)، إِذَا ذَكرَ الصَّلاحَ والطَّلاحَ، ومعناهُ: أَنَّهُ واقعٌ بينَ الأمرينِ، ليسَ مخصوصًا بأحدِهِمَا، بل يزاولُ كلا الأمرينِ، والمرادُ هُنَا كونُ الهمزةِ بين كونِهِا همزةً حقيقيةً وبينَ كونِهَا حرفَ لينٍ. انتهى. وقالَ الرضيُّ[6]: يقالُ: (سقطَ بينَ بينَ)؛ أَي: بينَ الحيِّ والميتِ، وبينَ الثانيةُ زائدةٌ كَمَا فِي قولِهِم: (المالُ بينِي وبينِكَ)، ولفظُ (بينَ بينَ) فِي كلامِ الشارحِ مرفوعُ المحلِّ، والمعنى والأصلُ جعلُ الهمزةِ قريبةً مِن حرفِ اللينِ".

ولم يقتصر ابن جماعة في نقولاته عن شراح الشافية، بل نقل عن غيرهم، وهو كثير، ومثال ذلك:

([1]) شاهين، مجموعة الشافية، شرح الجاربردي (ج67/2).

([2]) ركن الدين، شرح الشافية (ج599/2).

([3]) سيبويه، الكتاب (ج318/4).

([4]) شاهين، مجموعة الشافية، شرح الجاربردي (ج176/2).

([5]) اليزدي، شرح الشافية (ج423/2).

([6]) الرضي، شرح الكافية (ج144/3).

- قال الجاربردي[1]: [وَكَسَرُوا السِّيْنَ إِلَى آخِرِهِ]، قال ابن جماعة: "قَالَ سِيْبَوَيْهِ[2]: غَيَّرُوا أَوَّلَ الحَرْفِ كَرَاهِيَةَ أَنْ يَكُونَ بِمَنْزِلَةِ ما الوَاوُ وَالنُّوْنُ لَهُ فِي الأَصْلِ. وَفِي شَرْحِ النَّظَامِ[3]: وَجَاءَ كَسْرُ القَافِ –أَيْضًا– كَمَا كَسَرُوا السِّيْنَ تَنْبِيْهًا عَلَى أَنَّ أَصْلَ الجَمْعِ فِي مِثْلِهَا أَنْ يَكُونَ مَكْسَّرًا". /ق92أ/.
- قال الجاربردي[4]: [ونقلَ غيرُهُ] قال ابن جماعة: "قالَ فِي الممتعِ[5]: حَكَى أَبُو عثمانَ[6] عَنِ التَّوَّزِيِّ، عَن أَبِي عبيدةَ: أَنَّهُ سألَ أعرابيًّا عَن حروبٍ كانتْ بينَهُم، فقالَ: كانت حروبَ عونٍ تفقأُ فيها العيونَ، مرةً نجنقُ، ومرةً نرشقُ". /ق139ب/.
- قَال الجاربردي[7]: [لَكِنَّهُ يشبهُ النُّونُ]، قال ابن جماعة: "قالَ الموصليُّ: لأنَّ مخرجَهُ قريبٌ مِن مخرجِهِ، ولذلكَ يدغمُ فيهِ، ولعلَّ الشارحَ أرادَ أَن يشبهَ النُّونَ فِي الجهرِ، ويشبهُهَا –أيضًا– فِي الاستفال، والانفتاح، وَالاستطالةِ فِي المخرجِ". /129ب/.
- قال الجاربردي[8]: [وتقلبُ الواوُ ياءً فِي (فُعْلَى) اسمًا كَـ(الدُّنْيَا)]، قال ابن جماعة: "في (بغية الطالب) قالَ شيخُنا –يعنى والدَهُ–: زعمَ أكثرُ النحويينَ أنَّ الياءَ تبدلُ من الواوِ لامًا لِـ(فُعْلَى) اسمًا إلّا فيما شذَّ، ثُمَّ لا يمثلونَ إلَّا بصفةٍ محضةٍ كَـ(العُلْيَا)، أو جاريةٍ مُجْرَى الأسماءِ كَـ(الدُّنْيَا)، قالَ: والصحيحُ في هذه المسألةِ ما ذهبَ إليه أبو عليٍّ الفارسيُّ[9] وأئمةُ اللغةِ[10]، وهو أنَّ الياءَ تبدلُ من الواوِ لامًا لِـ(فُعْلَى) صفةٍ محضةٍ كَـ(العُلْيَا)، و(القُصْيَا)، و(الدُّنْيَا) أنثى الأدنى، أو جاريةٍ مُجْرَى الأسماءِ كَـ(الدُّنْيَا) لهذه الدارِ، إلَّا فيما شذَّ كَـ(الحُلْوَى) بإجماعٍ، وَ(القُصْوَى) عندَ غيرِ تميمٍ، فإن كانَ (فُعْلَى) اسمًا فلا إبدالَ كَـ(حُزْوَى): اسم مكانٍ؛ لأنَّ الاسمَ أخفُ فكانَ أحملُ للثقلِ بخلافِ الصفةِ، قالَ هو: وأمَّا قولُ ابنِ الحاجبِ بخلافِ الصفةِ كَـ(الغُزْوَى) يعنى أنثى (الأغزى) (أفعل) تفضيلٍ مِنَ (غزا، يغزو)، فهو تمثيلٌ من

([1]) شاهين، مجموعة الشافية، شرح الجاربردي (ج501/1).

([2]) سيبويه، الكتاب (ج598/3).

([3]) النظام، شرح الشافية (ج152/1).

([4]) شاهين، مجموعة الشافية، شرح الجاربردي (ج73/2).

([5]) ابن عصفور، الممتع الكبير في التصريف (ص169).

([6]) ابن جني، المنصف (ج147/1).

([7]) شاهين، مجموعة الشافية، شرح الجاربردي (ج19/2).

([8]) المرجع السابق (ج350/2).

([9]) الفارسي، التكملة (ص269).

([10]) سيبويه، الكتاب (ج389/4)، وابن جني، المنصف (ج161/2)، وابن عصفور، الممتع الكبير في التصريف (ص346–347).

عندِهِ، وليس معه فيه نقلٌ، والقياسُ أنْ يقالَ: (الغزيا). انتهى. وما صحَّحَهُ مبسوطٌ في (إيجاز التعريف)[1] تقريرًا واحتجاجًا وتوجيهًا، فليراجعه من أرادَهُ، وقد ذكرَ أبو حيَّانَ أنَّ شيخَهُ بهاءَ الدينِ بنَ النحاسِ كانَ يختارُهُ، وقالَ ناظرُ الجيشِ[2] -أيضًا-: لا يخفى على المتأملِ ترجيحُهُ على كلامِ غيرِهِ، والله أعلمُ، وَ(حُزْوَى) بحاءٍ مهملةٍ، وزايٍ". /ق191أ/.

رابعًا: توضيح ما أبهمه الجاربردي:

كان الجاربردي مائلًا إلى الإبهام والإجمال، وبخاصة فيما يتعلق بالأعلام من الشارحين، وأصحاب المذاهب وغيرهم، وكان من منهج الجاربردي أن يوضح ما أبهمه الجاربردي، ومن أمثلة ذلك:

- قال الجاربردي وهو يسرد الآراء في أصل كلمة (أنوق)[3]: "وقال آخرون: أصله: (أنوق) ... وفي المثل: (استنوق الجمل) ... وأصله أنَّ طرفة كان عند بعض الملوك، فأنشد شاعر شعرًا في وصف جمل ثمَّ حوله إلى نعت ناقة، فقال طرفة: استنوق الجمل"، فقال ابن جماعة موضحًا الإبهام: " نَصَّ عَلَى القَوْلَيْنِ سِيبَوَيْهِ[4]، وَالأَوَّلَ هُوَ الظَّاهِرُ مَا فِي الصِّحاحِ[5]. وَ(مُذَلَّلٌ) بِذَالٍ مُعْجَمَةٍ مِنَ (الذِّلِ) بِالكَسْرِ، وَيَجُوْزُ الضَّمُّ، وَهُوَ الانْقِيَادُ. وطَرَفَةُ، بِمُهْمَلَةٍ وَرَاءٍ وَفَاءٍ مَفْتُوحَاتٍ: لَقَبُ ابْنِ العَبْدِ، واسْمُهُ عَمْرُو. وَبَعْضُ المُلُوكِ: هُوَ عَمْرُو بْنِ هِنْدٍ، وَقَدْ قُتِلَ طَرَفَةُ بَعْدُ بِأَمْرِهِ. وَالقِصَّةُ مَشْهُورَةٌ. وَالشَّاعِرُ المُسَيَّبُ بْنِ عَلَسٍ، بِبَاءٍ وَعَيْنٍ وَلَامٍ مَفْتُوحَاتٍ". /ق90أ/.
- قال الجاربردي: [مِنهُم مَن يَقلِبُ التَّنوِينَ /ق114أ/ حَرفَ مَدٍّ]، قال ابن جماعة: "عَزَاهَا أَبُو الخَطَّابِ[6] لِأَزْدِ السَّرَاةِ، وَقَالَ المَازِنِيُّ[7]: هِيَ لُغَةُ قَومٍ مِن أَهلِ اليَمنِ، وَلَيسُوا فُصَحَاءَ".
- قال ابن جماعة موضحًا قول الجاربردي[8]: [هكذا ذكرَ بعضُ الفضلاءِ] "أرادَ ببعضِ الفضلاءِ ابن إيازٍ شارحِ فصولِ ابنِ معطِي، وتصريفِ ابنِ مالكٍ الصغيرِ". /ق171أ/.

([1]) ابن مالك، إيجاز التعريف في علم التصريف (ص156-159).

([2]) ناظر الجيش، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (ج5129/10).

([3]) شاهين، مجموعة الشافية، شرح الجاربردي (ج490/1).

([4]) سيبويه، الكتاب (ج466/3) و(ج285/4).

([5]) الجوهري، الصحاح (ج1561/4).

([6]) أبو الخطاب: الأخفش الكبير، عبد الحميد بن عبد المجيد، ولم تعرف له تاريخ وفاة.

([7]) السيرافي، شرح كتاب سيبويه (ج257/4).

([8]) شاهين، مجموعة الشافية، شرح الجاربردي (ج251/2).

- وقال –أيضًا– موضحًا قول الجاربردي[1]: [ذكرَ بعضُ الشارحينَ] "هو الشريفُ". /ق176ب/.

خامسًا: تعليله لما أهمل الجاربردي ذكر علته:

- قال الجاربردي عن هاء التأنيث[2]: [والأكثرُ عَلَى أَن لَا رَومَ وَلَا إِشمَامَ فِيهَا]، وعلل ذلك ابن جماعة بقوله: "قِيلَ: لِأَنَّهَا شَفَوِيَّةٌ، وَهُوَ فَاسِدٌ؛ لِثبُوتِهِمَا فِي مِيمِ (يَحكُمُ) إِجمَاعًا، وَقِيلَ: لِأَنَّ ضَمَّهَا عَارِضٌ، بِدَلِيلِ لُغَةِ السُّكُونِ، وَهُوَ مَمنُوعٌ لِمَا تَقَدَّمَ فِي التِقَاءِ السَّاكِنَينِ مِن أَنَّ الأَصلَ /ق113ب/ فِيهَا الضَّمُّ، وَلِذَا قَرأَ بِهِ الأَكثَرُ فِي نَحوِ: ﴿بِهِمُ الأَسْبَابُ﴾[3]، وَ﴿عَلَيْهِمُ الذِّلَّةُ﴾[4]، وَقِيلَ: لِأَنَّ آخِرَ الكَلِمَةِ فِي الوَصلِ –وَهُوَ الوَاوُ– مَحذُوفٌ فِي الوَقفِ".
- قال الجاربردي عن حروف الزيادة[5]: [وَأَقَلُّهَا كلفةً]؛ أَي: لِأَنَّهَا لِمَا فيها مِن اللينِ يسهلُ /ق129ب/ النُّطقُ بِهَا.

سادسًا: توضيحه للكلمات المبهمة والصعبة:

قام ابن جماعة بتوضيح الكلمات المبهمة والصعبة التي تركها الجاربردي أو وردت في الحاشية من دون توضيح، واعتمد في ذلك على المعاجم اللغوية، ومنها:

1. (المغرب في ترتيب المعرب) للمُطَرِّزِيّ(ت610هـ)، ومن الأمثلة على استخدامه:

- (النَّبَلُ) بالفتحِ، والضمِّ: حجارةُ الاستنجاءِ، والضمُّ –اختيارُ الأصمعيِّ– جمعُ (نَبْلَةٍ)، وَهِيَ مَا تَنَاوَلتَهُ مِن حَجَرٍ أَو مَدَرٍ. مغرب[6]. /ق138أ/.

2. (المحكم والمحيط الأعظم) لابن سيده(ت458هـ)، ومن الأمثلة على استخدامه:

- وَحَكَاهُ ابنُ سِيْدَهْ –أيضًا–، وزادَ فقالَ[7]: وأَرَى ثعلبًا حَكَى الفتحَ. /ق161ب/.
- بَلْ ذَكَرَ فِي المُحْكَمِ[8] أَنَّهُ اسْتُعْمِلَ فِي ذُكُورِ الأَنَاسِيِّ. /ق95أ/.

([1]) شاهين، مجموعة الشافية، شرح الجاربردي (ج277/2).
([2]) المرجع السابق (ج617/1).
([3]) [البقرة:166].
([4]) [البقرة:61].
([5]) شاهين، مجموعة الشافية، شرح الجاربردي (ج20/2).
([6]) المُطَرِّزِيّ، المغرب في ترتيب المعرب (ج453/1).
([7]) ابن سيدة، المحكم والمحيط الأعظم (ج485/7).
([8]) المرجع السابق (ج329/3).

- وفي (المحكمِ)[1] –أيضًا– ونصَّهُ: النَّجْوِ الذِي أراقَ مَاءَهُ ثُمَّ مَضَى، وقيلَ: هُوَ السحابُ أولَ ما ينشأُ، والجمع: نِجَاءٌ ونُجُوٌّ، قالَ: [الوافر]

أَلـيسَ مِـنَ الشَّـقاءِ وَجِيـبُ قَلْبِـي وإِيضـاعي الهُمُـومَ مـع النُّجُـوِّ

فـأَفْرَحُ أَنْ تكُـونَ علـى صَـدِيقٍ وأَحْـزَنُ أَن تكـونَ عَلَـى عَـدُوِّ

وَأَنْجَتِ السَّحابُ: ولَّتْ. انتهى.

3. (مختصر العين) لأبي بكر الزبيدي(ت379هـ)، ومن الأمثلة على استخدامه:.

- " أجيبَ بأنَّ أبا بكرٍ الزبيديِّ: ذكرَهُ في مختصرِ العينِ[2] من ذواتِ الواوِ". /ق182أ/.

4. (الفصيح) لثعلب(ت291هـ)، ومن الأمثلة على استخدامه:

- وَيُسْتَفَادُ مِمَّا قَالَهُ –أَيْضًا– أَنَّ الحِرْمَةَ، وَهِيَ بِكَسْرِ الحَاءِ وَسُكُونِ الرَّاءِ: الاسْتِحْرَامُ لَا يَخْتَصُّ بِالمَاعِزَةِ كَمَا صَرَّحَ ثَعْلَبُ فِي الفَصِيحِ[3]، وَعِبَارَتُهَ: وَقَدِ اسْتَحْرَمَتِ المَاعِزَةُ، وَهِيَ مَاعِزَةٌ حَرْمَى، وَبِهَا حِرَامُ. /ق95أ/.

5. (حاشية الصحاح) لابن برِّي(ت582هـ)، ومن الأمثلة على استخدامه:

- وفِي حاشيةِ الصحاحِ: الهَيَّبَانُ: بفتحِ الياءِ: المنتفشُ الخفيفُ، وفِي حاشيةِ الصحاحِ أيضًا: (التَّيَّحَانُ): قالَ أبو العلاءِ المعرِّي: يروى بكسرِ الياءِ وفتحِهَا. /ق149أ/.

6. (الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية) للجوهري(393هـ)، وقد اعتمد عليه ابن جماعة اعتمادًا كبيرًا في توضيح كثير من الكلمات، ومن الأمثلة على ذلك:

- (الأَرَجُ)، وَ(الأَرِيجُ): تفوحُ ريحِ الطيبِ، يقولُ: (أَرِجَ الطيبُ) بالكسرِ (يأرِجُ)، (أَرَجًا)، وَ(أَرِيجًا): إِذَا فاحَ، توهَّجت رائحةُ الطيبِ؛ أي: تَوَقَّدَتْ. الصحاح[4]. /150ب/.

- (الزَّلَمُ)، بالتحريكِ: القِدْحُ، وكذلكَ (الزُّلَمُ) بضمِّ الزايِ، والجمعُ (الأزلامُ)، وَهِي السهامُ التِي كانَ أهلُ الجاهليةِ يستقسمونَ بِهَا الياسرَ اللاعبَ بالقمارِ، وَقَد يَسَرَ يَيْسِرُ القِدْحَ بالكسرِ: السهمُ قبلَ أن يراشَ ويركبَ نَصْلُهُ، وَقِدْحُ الميسرِ –أيضًا_ والجمعُ: قِدَاحٌ وأقداحُ وأقاديحَ. صحاح[5]. /ق169ب/.

([1]) ابن سيدة، المحكم والمحيط الأعظم (ج7/558).

([2]) الزبيدي: أبو بكر، مختصر العين (ج1/303).

([3]) ثعلب، الفصيح (ص322).

([4]) الجوهري، الصحاح (ج1/298)، و(ج1/348).

([5]) المرجع السابق (ج5/1943)، و(ج1/394).

- قالَ صاحبُ الصحاحِ[1]: ضَحِيْتُ للشمسِ ضَحَاءً، ممدودٌ: إذا بَرَزْتَ، وَضَحَيْتُ بالفتحِ مثلُهُ، والمستقبلُ (أَضْحَى) مِنَ اللغتينِ جميعًا. /ق189أ/.

7. (القاموس المحيط) للفيروز أبادي(ت819هـ)، وهذا الكتاب اعتمد عليه ابن جماعة كثيرًا، ومن الأمثلة على ذلك:
   - قَالَ فِي القَامُوسِ[2]: (تَأَوَّبَهُ) وَ(تَأَيَّبَه) أَتَاهُ لَيْلًا. /ق90ب/.
   - وَفِي القَامُوْسِ[3]: (اللَّجْبَةُ) مُثَلَّثَةُ الأَوَّلِ، و(اللَّجَبَة) مَحَرَّكَةٌ، و(اللَّجِبَةُ) بِكَسْرِ الجِيْمِ، و(اللِّجَبَةُ) كَـ(عِنَبَةٍ): الشَّاةُ قَلَّ لَبَنُهَا، وَحَكَى فِيْهِ التَّحْرِيْكَ فِي (رَبْعَةٍ) أَيْضاً[4]. /ق90ب/.
   - وفي القاموس[5]: الهِجْرَعُ كَدِرْهَمٍ: الجبانُ. /ق131ب/.
   - قالَ فِي (القاموس)[6]: الغيلُ: اللبنُ تُرْضِعُه المرأةُ وَلَدها وهي تُؤْتَى، أو وهي حامِلٌ، والاسمُ: الغِيلَةُ، بالكسر. /ق172ب/.

فإن وجد ابن جماعة بين الصحاح والقاموس خلافًا بيَّن ذلك:

- قَال الجاربردي[7]: [وَيُقَالُ رَجُلٌ رَبْعٌ]، قال ابن جماعة: "كَذَا فِي القَامُوْسِ[8]، وَحَكَى -أَيْضاً-: (رَبْعَةً) بِالتَّاءِ، وَاقْتَصَرَ عَلَى هَذَا الجَوْهَرِيُّ[9]". /ق91أ/.
- قال الجاربردي[10]: [حَتَى عظامُهُ]، قال ابن جماعة: "هو بتخفيفِ النونِ، وَ(كَبِرَت) بكسرِ الباءِ، ويقالُ: (ارتحلَ القومُ عنِ المكانِ) انتقلوا كتَرَحَّلُوا، والاسمُ الرُّحْلَةُ، بالضمِّ والكسرِ، أو

([1]) الجوهري، الصحاح (ج2407/6).
([2]) الفيروز أبادي، القاموس المحيط (ص60).
([3]) المرجع السابق (ص133).
([4]) المرجع نفسه (ص718).
([5]) المرجع نفسه (ص774).
([6]) المرجع نفسه (ص1040).
([7]) شاهين، مجموعة الشافية، شرح الجاربردي (ج499/1).
([8]) (الرَّبْعَةُ): يُقال: رجلٌ (رَبْعٌ)، و(رَبْعَةٌ)، و(مَرْبُوعٌ)؛ أي: حسن الخَلْقِ، لا طويلٌ ولا قصيرٌ. والفيروز أبادي، القاموس المحيط (ص718).
([9]) انظر: الجوهري، الصحاح (ج1212/3)، و(ج1214/3).
([10]) شاهين، مجموعة الشافية، شرح الجاربردي (ج290/2).

بالكسرِ الارتحالُ، وبالضمِّ الوجهُ الذي يقصدُهُ، كذا في القاموسِ[1]، واقتصرَ الجوهريُّ[2] – رحمه الله– على الثانِي". /ق179ب/.

وإن وجدهما متفقين نبَّه على ذلك:

- قال الجاربردي[3]: [مِثْلُ (آجُرٍ) وَ(آنُكٍ)]، قال ابن جماعة: "(آجُرٌ) بِالمَدِّ، وَضَمِّ الجِيمِ، وَتَخْفِيفُ الرَّاءِ لُغَةٌ فِي (آجُرٍّ) بِتَشْدِيدِهَا. قَالَ الجَوهَرِيُّ[4] وَصَاحِبُ القَامُوسِ[5]: فَارِسِيٌّ مُعَرَّبٌ. وَ(آنُكٍ) بِالمَدِّ، وَضَمِّ النُّونِ. قَالَا[6]: وَ(أَفْعُلٌ) مِن أَبْنِيَةِ الجَمْعِ لَم يَجِئْ عَلَيهِ الوَاحِدُ إِلَّا (آنُكٍ)، وَ(أَشُدٍّ). انتهى." /ق109أ/.

وإن لم يجد فيهما المعنى الذي أشار إليه الجاربردي، وضح ذلك:

- "ولم أظفر فِي الصحاحِ ولا فِي القاموسِ باستعمالِ (رَمَنَ) بمعنى (أَقَامَ)". /ق150أ/.

وإن وجد أحدهما انفرد بما ليس في الآخر، وضَّح ما انفرد به:

- قال الجاربردي[7]: [لأنَّ (التَرَبُوتَ) هُوَ (الذَّلُولُ)]، قال ابن جماعة: "هُوَ بفتحِ الذالِ المعجمةِ مِن (الذِّلِ) بكسرِهَا، وَفِي القاموسِ[8] ضمُّهَا –أيضًا–، وَهُوَ ضدُّ الصعوبةِ، يقالُ[9]: (دَابَةٌ ذَلُولٌ) بنيةُ الذِّلِ". /ق137أ/.

وقد يوضح ابن جماعة الكلمات دون ذكر الكتاب الذي اعتمد عليه في ذلك، مثل:

- "(النَّاسُ): النفرُ، والرجالُ يطلقُ على الإنسِ والجنِّ، قالَ اللهُ تعالى: ﴿**قُلْ أُوحِيَ إِلَيَّ أَنَّهُ اسْتَمَعَ نَفَرٌ مِّنَ الْجِنِّ**﴾[10]. وقال: ﴿**وَأَنَّهُ كَانَ رِجَالٌ مِّنَ الإِنسِ يَعُوذُونَ بِرِجَالٍ مِّنَ**

([1]) الفيروز أبادي، القاموس المحيط (ص1005).

([2]) الجوهري، الصحاح (ج1707/4).

([3]) شاهين، مجموعة الشافية، شرح الجاربردي (ج599/1–601).

([4]) الجوهري، الصحاح (ج576/2).

([5]) الفيروز أبادي، القاموس المحيط (ص342).

([6]) الجوهري، الصحاح (ج1573/4)، والفيروز أبادي، القاموس المحيط (ص932).

([7]) شاهين، مجموعة الشافية (ج65/2).

([8]) الفيروز أبادي، القاموس المحيط (ص1002).

([9]) الجوهري، الصحاح (ج1701/4).

([10]) [الجن: 1].

الْجِنِّ﴾[1]، وقال: ﴿**الَّذِي يُوَسْوِسُ فِي صُدُورِ النَّاسِ (5) مِنَ الْجِنَّةِ وَالنَّاسِ**﴾[2]". /ق151أ/.

- قال الجاربردي[3]: [كياء الصيارِيفِ]، قال ابن جماعة: "جمعُ الصيرفِ، وهو المحتالُ المتصرفُ في الأمورِ، وكذا الصيرفيُّ، والصيرفيَّ الصرافُ". /ق180أ/.

سابعًا: الاعتناء بضبط الأمثلة، وكانت له في ذلك عدة طرق، منها:

1. ضبط بذكر الحرف فقط:
   - "وَ(الجَحَنْفَلُ) بجيمٍ فحاءٍ: الغليظُ الشَّفَةِ". /ق132أ/.
2. ضبط بذكر الحركة فقط:
   - "و(حُطَائِطٌ) بضمِّ أولِهِ، وَكَذَا (دُلامِصٌ)، وَ(قُمَارِصٌ)، وَ(هِرمَاسٌ) بكسرِ أولِهِ، وَكَذَا (فِنْعَاسٍ)، وَ(فِرنَاسٍ)، وَ(تَرِنَمُوتٍ) بكسرِ الراءِ بينَ فتحتينِ". /ق132أ/.
3. ضبط بذكر الحرف وحركته:
   - قال في ضبط (زُفَرٌ): "هُوَ بضمِّ الزاي، وفتحِ الفاءِ". /ق139ب/.
4. ضبط بذكر النظير:
   - "وَ(مَذْحِجٌ) كَـ(مَجْلِسٍ) وَذَالٍ معجمةٍ". /ق172أ/.
   - "و(صَوْرَى)، كـ(سَكْرَى): ماءٌ بِبلادِ مُزَيْنَةَ". /ق187أ/.
5. ضبط بذكر الإهمال والإعجام:
   - "وَ(الخِدَبُّ) بمعجمةٍ ومهملةٍ وموحدةٍ: الضخمُ". /ق130أ/.
   - "وَ(بَحْدَلٌ) بموحدةٍ ومهملتينِ كَـ(جَعْفَرٍ)". /ق139ب/.
6. ضبط بذكر الحرف وحركته وما فيه من الإهمال والإعجام:
   - "وَ(الضَّيَغْمُ) بفتحِ /ق145ب/ الضادِ، وسكونِ الغينِ المعجمتينِ".
7. ضبط بذكر ما فيه من اللغات:
   - قال الجاربردي[1]: [لأنَّ (التَرَبُوتَ) هُوَ (الذَّلُولُ)]، قال ابن جماعة: "هُوَ بفتحِ الذالِ المعجمةِ مِن (الذِّلِ) بكسرِهَا، وَفِي القاموسِ[2] ضمُّهَا –أيضًا–، وَهُوَ ضدُّ الصعوبةِ، يقالُ: (دَابَةٌ ذَلُولٌ)" بنيةُ الذِّلِ. /ق137أ/.

([1]) [الجن: 2].

([2]) [الناس: 5–6].

([3]) شاهين، مجموعة الشافية، شرح الجاربردي (ج290/2).

ثامنًا: اهتمامه بجانب الإعراب:

- قال في إعراب قوله تعالى: ﴿**لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي**﴾[3]: "وَتَحتملُ أَن تكونَ (هُو) مُبتَدَأٌ وَيعودُ إِلَى (اللهِ)، وَ(اللهُ) بدلٌ مِنهُ أَو عَطفُ بَيَانٍ، وَ(رَبِّي) خَبَرُهُ، والجملةُ خَبَرُ (أَنَا)". /ق118أ/.
- وقال –أيضًا– في إعراب قوله تعالى: ﴿**الَّذِيْنَ يَتَسَلَّلُوْنَ مِنْكُمْ لِوَاْذًا**﴾[4]: "في نصبِ (لِوَاذًا) وجهانِ[5]، أحدها: أَنَّهُ على المصدرِ مِن معنى الفعلِ الأولِ، إذ التقديرُ (يتسللونَ منكم تسللًا) أو (يلاوذونَ لِواذًا)، والثاني: أَنَّهُ مصدرٌ في موضعِ الحالِ؛ أي: (ملاوذين). /ق181ب/.

تاسعًا: تقديمه ترجمة موجزة لبعض الشخصيات الواردة في الحاشية:

1. "وَأَبُو الخَطَّابِ هُوَ الأَخْفَشُ الكَبِيْرُ، شَيْخُ سِيْبَوَيْهِ". /ق91ب/.
2. "وَالفَرَزْدَقُ: لَقَبُ هَمَّامِ بْنِ غَالِبِ بْنِ صَعْصَعَةَ". /ق94ب/.
3. "والمُبَرَّدُ: بِفَتْحِ الرَّاءِ المُشَدَّدة: لَقَبُ أَبَي العَبَّاسِ، مُحَمَّدِ بْنِ يَزِيْدِ بْنِ عَبْدِ الأَكْبَرِ، مِمَّنْ أَخَذَ عَنِ المَازِنِيِّ، وَأَبِي حَاتِمِ السَّجِسْتَانِيِّ". /ق94ب/.
4. "هُوَ المُثَقِّبُ العَبْدِيُّ، بِمُثَلَّثَةٍ، وَقَافٍ مُشَدَّدَةٍ مَكْسُورَةٍ، ثُمَّ مُهْمَلَةٍ، وَمُوَحَّدَةٍ سَاكِنَةٍ، وَوَقَعَ فِي (شَرْحِ المُغْنِي)[6] ضَبْطُهُ: بِضَمِّ المِيْمِ، وَفَتْحِ النُّونِ، وَكَسْرِ القَافِ المُشَدَّدَةِ، قَالَ: وَأَظُنُّ أَنَّ العَبْدِيَّ نِسْبَةً إِلَى عَبْدِ القَيْسِ، وَالمَوجُودُ فِي القَامُوسِ[7] وَغَيْرِهِ مَا قَدَّمْتُهُ، وَالمَفْهُومُ مِن كَلَامِ الجَوْهَرِيِّ أَنَّ النِّسَبَةَ إِلَى عَبْدِ شَمْسٍ، وَعِبَارَتُهُ[8]: وَالمُثَقِّبُ لَقَبُ شَاعِرٍ مِن عَبْدِ شَمْسٍ". /ق101أ/.

([1]) المرجع السابق (ج67/2).
([2]) الفيروز أبادي، القاموس المحيط (ص1002).
([3]) [الكهف: 38].
([4]) [النور: 63].
([5]) السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون (ج447/8).
([6]) الدماميني، شرح الدماميني على مغني اللبيب (ج243/1).
([7]) الفيروز أبادي، القاموس المحيط (ص130).
([8]) الجوهري، الصحاح (ج94/1)، و(ج1061/3).

5. قال في ترجمة أبي عبيدة: "وَهُوَ بتاءٍ فِي آخِرِهِ، كنيةُ معمرِ بنِ المُثَنَّى من نحاةِ البصرةِ". /ق136أ/.
6. قال في ترجمة أبي الطيب: "وَهُوَ أَبُو الطيبِ: أحمدُ بنِ الحسينِ بن الحسنِ الجَعْفِيِّ، ولدَ بالكوفةِ سنةَ ثلاثٍ وثلاثمائةٍ، ونشأَ بالشامِ، وأكثرَ المقامَ بالباديةِ، وقالَ الشعرَ فِي حداثتهِ حتى بلغَ فيهِ النهايةَ، وَذُكِرَ فِي سببِ /ق137أ/ تلقيبهِ بالمتنبي أَنَّهُ كانَ خرجَ إِلَى (كلبٍ) وادعى أَنَّهُ علويٌّ حسينيٌّ، ثُمَّ ادعى النبوةَ، وذلكَ بـ(بدايةِ السماوةِ)، فخرجَ إليهِ أميرُ حمص (لُؤلُؤ) مِن قبلِ الإخشيدية فقاتلتَهُ، وأسرهُ، وحبسَهُ بالشامِ إِلَى أَن تابَ".
7. قال في ترجمة أبي تمام: "هُوَ بالتشديدِ: حبيبُ بنِ أوسٍ الطائيُّ، من فحولِ الشعراءِ المولدينَ". /ق137أ/.
8. "هُوَ الأخفشُ، سعيدُ بن مسعدةَ". /ق148ب/.
9. "أرادَ ببعضِ الفضلاءِ ابن إيازٍ شارحِ فصولِ ابنِ معطِي، وتصريفِ ابنِ مالكٍ الصغيرِ". /ق171أ/.

عاشرًا: الاهتمام بالحدود والتعريفات:

- "والأحسنُ فِي التعريفينِ أَن يقالَ: (المقصورُ): هُوَ الاسمُ الذِي حرفُ إعرابِهِ ألفٌ لازمةٌ، وَ(الممدودُ): هُوَ الاسمُ الذِي حرفُ إعرابِهِ همزةٌ قبلها ألفٌ زائدةٌ". /ق128أ/.
- "والهمسُ نوعان، لغويٌّ: وَهُوَ مطلقُ الصوتِ الضعيفِ، سواءٌ كانَ من جمادٍ أو حيوانٍ فِي أيِّ حرفٍ كانَ، وفِي أيِّ كلمةٍ كانَ، واصطلاحيٌّ: وّهُوَ ضعفٌ خاصٌ بأحرفٍ مخصوصةٍ وَهِيَ حروفُ (ستشحثك خصفه)". /ق147أ/.
- "معنَى (تغييرُ الشيءِ) فِي اللغةِ: جعلُهُ غيرَ مَا كانَ عليهِ، وَهُوَ يشملُ حذفَهُ وَلَو مجازًا، فَلَا حاجةَ إِلَى مجازِهِ". /ق116أ/.
- "الحروفُ المستعليةُ مَا يرتفعُ اللسانُ بِهَا إِلَى الحنكِ، وَهِيَ سبعةٌ". /ق152ب/.

حادي عشر: كثرة الإحالات الرابطة بين مسائل الكتاب بعضها ببعض، ومن أمثلة ذلك:

1. "وَ(تَارَةٌ) أَصْلُهَا (تِوَرَةٌ)، وَسَيَأْتِي الكَلَامُ عَلَى مَا قَالَهُ الجَوْهَرِيُّ فِي الإِعْلَالِ". /ق90أ/.
2. "أَي: لعدمِ كثرتِهِ لِمَا سيأتِي فِي (مَنْجَنِيقٍ)". /ق134ب/.

3. "وعليهِ فالقسمُ الثالثُ داخلٌ فِي الأولِ، وإنَّمَا أفردَ لأمرٍ سيأتي التنبيهُ عليهِ فَلَا إشكالَ". /ق141أ/.
4. "وَهُوَ مذهبُ الكوفيينَ كَمَا يفهمُ مِمَّا سيأتي، فوزنُهُ عندَهُم (فَعْفَلِيلٌ)". /ق144ب/.
5. قال الجاربردي[1]: [وَلَمَّا قالَ: للتخفيفِ خرجَ عَنِ نحوِ (عَأْلَمٍ)]، قال ابن جماعة: "هُوَ بفتحِ اللامِ، وسيأتِي فِي الإبدالِ". /ق165ب/.
6. "وسيأتِي في كلامهِ الإشارةُ إلى الحكمِ إذا فقدت المصدريةَ". /ق170ب/.
7. "سيأتي نظيرُ هذا الخلافِ مبسوطًا في إعلالِ (مَصُونٍ)، وَ(مَبِيعٍ)". /ق171ب/.
8. "سيأتي أنَّ مخرجَ الواوِ ما بينَ الشفتينِ، وأنَّ مخرجَ الياءِ وسطَ اللسانِ وما يحاذيه من الحنكِ الأعلى". /ق182ب/.

ثاني عشر: الاستناد في الحاشية إلى مصادر كثيرة ومتنوعة:

كان ابن جماعة رجلًا موسوعيًّا، كثير الاطلاع، والقارئ لحاشية ابن جماعة يلاحظ ذلك من خلال كثرة الكتب التي نقل عنها، والتي شملت كلَّ فن تقريبًا، مع أنَّ الحاشية تتكلم في علم الصرف، فقد استعان ابن جماعة في حاشيته بكتب متنوعة ومتعددة، ومن الكتب النحوية والصرفية التي استعان بها: (الكتاب) لسيبويه، و(المقتضب) للمبرد، و(الأصول في النحو) لابن السراج، و(الممتع الكبير في التصريف) لابن عصفور، و(التصريف) للمازني، و(سر صناعة الإعراب)، و(الخصائص) لابن جني، و(المفصل) للزمخشري، و(الإيضاح في شرح المفصل)، و(الأمالي النحوية) لابن الحاجب، و(ارتشاف الضرب من لسان العرب)، و(التذييل والتكميل) لأبي حيان، و(شرح المفصل) لابن يعيش، و(شرح المفصل) لأبي البقاء، و(الإقليد في شرح المفصل) للجندي، و(تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد) لناظر الجيش، و(والتسهيل)، و(شرح التسهيل)، و(إيجاز التعريف في علم التصريف)، و(شرح الكافية الشافية)، و(الألفية)، و(شرح التسهيل) لابن مالك، و(وبغية الطالب في شرح تصريف ابن الحاجب)، و(أبنية الأفعال) لابن القطاع، و(شرح الألفية) لابن الناظم، و(شرح التعريف بضروري التصريف) لابن إياز، و(الإيضاح)، و(التكملة)، و(الأمالي)، و(البغداديات) للفارسي، و(المقتصد)، و(المفتاح في الصرف) للجرجاني، و(شرح الكافية) للرضي، و(مغني اللبيب عن كتب الأعاريب)، و(أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك) لابن هشام، و(شرح المغني) للدماميني، و(المقاصد النحوية)

([1]) شاهين، مجموعة الشافية، شرح الجاربردي (ج230/2).

للعيني، و(المساعد شرح تسهيل الفوائد) لابن عقيل، و(توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك) للمرادي، و(الكافي في شرح الهادي) للزنجانيّ، و(التعليق) للزعفراني.

واستعان بشروح الشافية، كشرح اليزدي، والرضي، والنظام النيسابوري، والموصليّ، وركن الدين الأسترآباذي.

ولم يقتصر ابن جماعة على كتب النحو والصرف، بل استعان بكتب التفسير، كـ(تفسير البحر المحيط) لأبي حيان، و(الدر المصون في علوم الكتاب المكنون) للسمين الحلبي، و(الكشاف) للزمخشري، و(حاشية الكشاف) للتفتازاني، و(معاني القرآن) للفراء، و(معاني القرآن) للزجاج، و(تفسير القرآن) لعبد الرَّزَاقِ، وعبد بن حميدٍ، وابن جريرٍ، وابن المنذرِ، وابن أبِي حَاتِمٍ، والهروي، واستعان بكتب القراآت كـ(الكشف عن وجوه القراآت وعللها) لمكي بن حموش، و(النشر في القراآت العشر) لابن الجزري،

واستعان بكتب الحديث، كـ(المعجم الصغير)، و(المعجم الكبير) للطبراني، و(المستدرك على الصحيحين) للحاكم النيسابوري، و(النهاية في غريب الحديث والأثر) لابن الأثير، و(المسند) للإمام أحمد بن حنبل، وكتب التاريخ، كـ(تاريخ دمشق) لابن عساكر، و(الموطأ) للإمام مالك، واستعان بكتاب (شرح مقاصد الطالبين) للتفتازاني، و(درة الغواص في أوهام الخواص)، و(المقامات) للحريري، و(شرح المقامات)، للمطرزيّ، وكتاب (معرفة الصحابة) لأبي نعيم، وهو في التراجم والطبقات، و(شرح المصابيح) لزين العرب، و(تحرير ألفاظ التنبيه) للنووي، ناهيك عن استخدام المعاجم اللغوية التي أشرنا إليها في هذا المبحث، ومن أهمها: (الصحاح) للجوهري، و(القاموس المحيط) للفيروز أبادي.

ثالث عشر: الدقة في النقل، والأمانة في الاقتباس:

نقل ابن جماعة عن علماء كثر في حاشيته، واقتبس من كتبهم، وغالبًا ما كان يوثق هذه الأقوال والاقتباسات:

- "قَالَ سِيْبَوَيْهِ[1]: غَيَّرُوا أَوَّلَ الحَرْفِ كَرَاهِيَةَ أَنْ يَكُونَ بِمَنْزِلَةِ ما الوَاوُ وَالنُّوْنُ لَهُ فِي الأَصْلِ". /ق92أ/.

(1) سيبويه، الكتاب (ج598/3).

- "قَالَ ابْنُ الجَزَرِيِّ فِي النَّشْرِ[1]: الوَقفُ بالإمالةِ أَو بينَ اللفظينِ عَلَى المنونِ المَرفُوعِ والمَجرُورِ وَالمَنصُوبِ لِمَن مَذهَبُهُ ذَلِكَ هُوَ المَأخُوذُ بِهِ، وَالمُعَوَّلُ عَلَيهِ، وَالثَّابِتُ نَصًّا وَأَدَاءً، وَهُو الذِي لَا يُوجدُ نَصٌّ عَن أَحَدٍ مِن أَئِمَّةِ القَرَّاءِ المُتَقَدِّمِينَ بِخِلَافِهِ، بَل هُو المَنصُوصُ بِهِ عَنهُم، ثُمَّ قَالَ[2]: وَقَد ذَهَبَ بَعضُ أَهلِ الأَدَاءِ إِلَى حِكَايةِ الفَتحِ مُطلَقًا عَمَّن أَمَالَ أَو قَرأَ بَينَ بينَ، وَلَم أَعْلَم أَحَدًا مِن أَئِمَّةِ القِرَاءَةِ ذَهبَ إِلَى هَذَا القَولِ، وَلَا أَشَارَ إِلَيهِ، وَلَا أَعلَمُهُ فِي كِتَابٍ مِن كُتبِ القِرَاءَةِ، وَإِنَّمَا هُوَ مَذهَبٌ نَحويٌّ، نَعم، حَكَى مَكِّيٌّ، وَابْنُ شُرَيحٍ عَن أَبِي عَمرٍو وَوَرشٍ الفَتحَ فِي المَنصُوبِ وَالإِمَالَةَ فِي المَرفُوعِ وَالمَجرُورِ. انتهى". /ق115أ/.
- "حَكَى ابنُ القطاعِ فِي كتابِ (الأفعالِ)[3] أَنَّهُ يقالُ ذلكَ، والفعلُ الأولُ فِي كلٍّ مِنَ الاستعمالينِ بالمدِّ، والثانِي بالقصرِ، والمضارعُ بضمِّ الجيمِ وكسرِهَا". /ق162أ/.

وكان غالبًا يختم اقتباساته بـ(انتهى):

- "قَالَ فِي شَرْحِ الشَّوَاهِدِ لِلْعَيْنِيِّ[4]: هَذَا غَلَطٌ؛ لِأَنَّ البَيْتَ فِي مَدْحِ جَمَلِهِ، شَبَّهَهُ بِالظَّلِيْمِ؛ أَي: جَمَلِي فِي سُرْعَةِ سَيْرِهِ كَالظَّلِيْمِ الذِّي لَهُ بَيْضَاتٌ يَسِيْرُ لَيْلًا وَنَهَارًا؛ لِيَصِلَ إِلَيْهَا. انْتَهَى". /ق90ب/.
- "قَالَ المُوْصِلِيُّ: فإن قيلَ: فَإِذَا جَازَ الاتْبَاعُ فِي مِثْلِ (كِسْرَةٍ) وَ(حُجْرَةٍ) ووَجَبَ الفَتْحُ فَي نَحْوِ: (قَصْعَةٍ)، فَقَدْ تَغَيَّرَتْ صِيغةُ الوَاحِدِ، فَلَا يَكُوْنُ جَمْعًا مُصَحَّحًا، أُجِيْبَ: بِأَنَّ الاتْبَاعَ إِنَّمَا كَانَ لِلْفَرْقِ بَيْنَ الاسْمِ والصِّفَةِ لَا الجَمْعِ. انْتَهَى". /ق91أ/.

ونادرًا ما يذكر القول دون نسبه إلى صاحبه:

- "إِنَّمَا قلبتِ الأولى دونَ الثانيةِ، قالَ ابنُ إِيَازٍ[5]: لأنَّ الحرفَ الواقعَ طرفًا أولى بالتغييرِ، وقالَ غيرُهُ[6]: لأنَّ الهمزةَ لا تغيرُ إِذَا كانتْ أولًا بخلافِهَا إِذَا كانتْ غيرَ أولٍ. انتهى. وإِنَّمَا قلبتْ

([1]) ابن الجزري، النشر في القراءات العشر (ج74/2).
([2]) ابن الجزري، النشر في القراءات العشر (ج75/2).
([3]) ابن القطاع، الأفعال (ج24/1).
([4]) العيني، المقاصد النحوية (ج2030/4).
([5]) ابن إياز، شرح التعريف بضروري التصريف (ص109).
([6]) ناظر الجيش، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (ج5013/10).

همزةً؛ لأنَّ الهمزةَ وإن لَم تواخِ الواوَ فهي مواخيةٌ لأختِهَا وَهِي الألفُ مِن حيثُ إنَّهَا مِن مخرجِهَا ونائبةٌ عَنهَا فِي الزيادةِ أولًا، وقالَ ابنُ إيازٍ: لأنَّ الهمزةَ أُلِفَ مجيئُهَا أولًا وكَثُرَ ذلكَ، قالَ: ونظيرُ ذلكَ مَا قلتُهُ هُنَا قولُ السيرافيِّ[1]: إنَّهُم إنَّمَا عوضُوا الميمَ فِي (اللَّهُمَّ)؛ لأنَّهَا أُلِفَ زيادتُهَا آخرًا كَـ(زُرْقُم)، وَ(سُتْهُم)". /ق167أ/. فوثق ابن جماعة قول ابن إياز، والسيرافي، ولم ينسب القول لناظر الجيش، مع أنَّ القول بالحرف الواحد أخذ من كتاب (تمهيد القواعد)، وهذا نادر الحدوث في هذه الحاشية.

(1) السيرافي، شرح كتاب سيبويه (ج184/1).

المبحث الثالث: موقف ابن جماعة من شراح الشافية

أولًا: موقفه من الجاربردي:

أ- **موافقاته له**، وهي كثيرة، ومن الأمثلة على ذلك:

- موافقته للجاربردي تبعًا للمصنف والرضي وركن الدين، وهو تبع لسيبويه، مع مخالفة اليزدي، ومثال ذلك ما ورد في اختلافهم في زنة (ضهيأ):

قال ابن الحاجب[1]: "و(ضَهْيَأ) (فَعْلَأ) لمجيء ضَهْيَاء".

قال الرضي[2] موافقًا المصنف، ومبيِّنًا أصل هذا المذهب: "هذا مذهب سيبويه، وقال الزجاج: هو فَعْيَل لا فَعْلَأ من قولهم: ضاهأت بمعنى ضاهيت ... قال: ولم يجئْ في الكلام فَعْيَل إلا هذا، وقولهم: (ضَهْيَد) مصنوع، والضَّهْيَأ: التي لا تحيض، فإنَّها تضاهي الرجال، وكذلك قيل للرملة التي لا تنبت، وفَعْلأ وفَعْيَل كلاهما نادران، لكن يترجح مذهب سيبويه لشيئين: أحدهما: أنَّ ضاهيت بالياء أشهر من ضاهأت، والثاني: أن ضهيأ، وهو فعلاء بلا خلاف؛ لكونه غير منصرف، فالهمزة فيه زائدة، وكذا الأول الذي بمعناه".

وهذا -أيضًا- مذهب ركن الدين، قال[3]: "ومن ثمة حكم أن ضهيأ -وهي المرأة التي تشبه الرجل في أنه لا يتدلى ثديها ولا تحيض- على وزن (فعلأ) لا (فعيل)؛ لمجيء ضهياء على وزن فعلاء".

وهو -أيضًا- مذهب الجاربردي، قال[4]: وكان ضهيأ (فعلَأ) لا (فعلل) كجعفر؛ لمجيء ضهياء بمعناها، و(ضهياء) كحمراء بدليل منع من الصرف، وإذا ثبت أنَّ الهمزة زائدة في ضهياء فكذا في ضهيأ، فقدم الاشتقاق على عدم النظير.

إلا أنَّ اليزدي لم يرتض ما ذهب إليه الشارحون، ورأى تساوي (فعلأ) و(فعيل)، فقال[5]: "استدل على أنَّ ضهيأ فعلأ، والتقدير: فعلع، بأنَّه قد جاء ضهياء، وهو فعلاء كحمراء، فمن الحكم بزيادة

([1]) ابن الحاجب، الشافية في علمي الصرف والخط (ص71).
([2]) الرضي، شرح الشافية (ج2/338-339).
([3]) ركن الدين، شرح الشافية (ج2/586).
([4]) شاهين، مجموعة الشافية، شرح الجاربردي (ج2/44).
([5]) اليزدي، شرح الشافية (ج1/317-318).

الهمزة في ضهياء يلزم الحكم بزيادها في ضهيأ، قال سيبويه[1]: مما ثبت أنَّها –يعني الهمزة– فيه زائدة ضهيأ؛ لأنَّك تقول: ضهياء، كما تقول عمياء، ... وهما مشتقان من ضاهي، إذا شابه؛ لأنَّها تشبه الرجل في عدم الحيض".

وأمَّا ابن جماعة فلم يوافق اليزدي في إنكاره أن يكون ضاهيت أكثر استعمالًا من ضاهأت، قال الجاربردي: [الثانِي: أَنَّ (ضَاهَيْتُ) أكثرُ استعمالًا]، قال ابن جماعة: "منعهُ شارحٌ، وعبارتُهُ[2]: وأمَّا (ضَاهَأتُ) فستعملُ في فصيحِ الكلامِ كَـ(ضَاهَيْتُ)، قالَ اللهُ –تَعَالَى–: ﴿**يُضَاهِئُونَ**﴾[3]، وقولُ الشارحينَ: (ضَاهَيْتُ) أكثرُ استعمالًا ليسَ بشيءٍ؛ لأدائِهِ إلى كونِ التنزيلِ على /ق133ب/ قلةِ الاستعمالِ. انتهى كَلَامُهُ. وليسَ بشيٍ؛ لأنَّ التنزيلَ قَد جاءَ بالأخرى، بَل بِها قرأَ الأكثرُ، فَهِيَ الأكثرُ، وَقَد قيلَ: إنَّ الهمزةَ فِي الآيةِ بدلٌ مِنَ الياءِ؛ لنقلِ الضمةِ عَلَيهَا فَهِيَ الأصلُ أيضًا".

- ومن الأمثلة على موافقة ابن جماعة للجاربردي، وهو تبع لركن الدين، ووافقهما اليزدي، خلافًا للنظام النيسابوري إعلال (أدور، وأعين)، فيرى ركن الدين ووافقه الجابردي أنَّ إعلال نحو: (أَدْوُر، وأَعْيُن) لو أعلَّ لم يكن إلا بالنقل والإسكان.

قال ابن الحاجب[4]: "ونحو (أدور، وأعين) للإلباس، أو لأنَّه ليس بجارٍ، ولا مخالف".

قال ركن الدين[5]: "وصحَّ (أدور، وأعين)؛ لدفع الالتباس؛ لأنه لو أعلَّ لم يعلَّ إلا بحذف حركة الواو، وضم الدال للواو في أدور، وبحذف حركة الياء وكسر العين للياء في أعين، فيصير أدور وأعين، وحينئذٍ يحصل الالتباس بمضارع: دار، وعان، وهو: أدور أعين، من: عان علينا فلان يعين عيانة: إذا صار عينًا، ولأنَّه ليس مثل أدور وأعين جاريًا على الفعل، ولا مخالفًا للفعل، يعني: أنه ليس موافقًا للفعل موافقة معتبرة؛ لأنَّ الموافقة المعتبرة في الإعلال أن يكون موافقًا للفعل بشرط أن يكون مخالفًا له بوجه خاص على ما يأتي. ولما لم تكن في أدور وأعين تلك المخالفة، وجب التصحيح؛ لفقدان شرط الإعلال".

([1]) سيبويه، الكتاب (ج325/4).

([2]) اليزدي، شرح الشافية (ج318/1).

([3]) [التوبة: 30].

([4]) ابن الحاجب، الشافية في علمي الصرف والخط (ص99).

([5]) ركن الدين، شرح الشافية (ج769/2–770).

ونقل الجاربردي[1] هذا الكلام عن ركن الدين، وهذا هو مذهب اليزدي[2]، إلا أنَّ النظام النيسابوري يرى أنَّ إعلالهما لو كان لكان بالقلب، وليس بالنقل والإسكان، قال[3]: "ونحو أدور وأعين، جمعي دار وعين، إنَّما لم يعلَّ للالتباس بماضي الإدارة والإعانة لو أعلَّا بقلب الواو والياء ألفًا؛ لتحركهما وكون ما قبلهما في حكم المفتوح؛ لكونه مفردهما كذلك".

غير أنَّ ابن جماعة يذهب مذهب ركن الدين الجاربردي واليزدي، مخالفًا للنظام، فقال /ق178أ/: "الأنسبُ ذكرُ هذا عندَ الكلامِ على مَا إعلالُهُ بالنقلِ والإسكانِ، لكنَّ إعلالَ مَا ذكرَ لو أعلَّ ليسَ إلا بهما على ما قرَّرَهُ الشارحُ، وهو الموافقُ لِمَا في الشرحِ المنسوبِ إلى المصنفِ[4]، وخالفَ النظامُ[5] فجعلَهُ لَو فرضَ بالقلبِ، وقالَ: إنَّهُ يلتبسُ حينئذٍ بالماضِي من الإدارةِ والإعانةِ، فليتأملْ".

- ومن الأمثلة على موافقة ابن جماعة للجاربردي تبعًا لابن الحاجب والرضي وابن الناظم وركن الدين، ووفاقًا لليزدي، خلافًا لابن هشام قضيَّة الإعلال، أقبل الإدغام هو أم العكس؟

قال ابن الحاجب: "وكثر الإدغام في باب (حَيِيَ)؛ للمثلين، وقد يكسر الفاء بخلاف باب (قَوِيَ)؛ لأنَّ الإعلال قبل الإدغام".

قال الجاربردي[6]: "كثر الإدغام في باب (قوي) مع أنَّ أصله: (قوو)؛ لأنَّ الإعلال مقدم على الإدغام، فلمَّا انقلبت الواو المتطرفة ياء لم يبق مقتضى الإدغام، وإنَّما قلنا الإعلال مقدم؛ لأنَّ سبب الإعلال موجب للإعلال، وسبب الإدغام ليس بموجب للإدغام، بل مجوز، ويدل عليه امتناع التصحيح في باب (رضي)، وجواز الفك في باب (حيي)".

([1]) شاهين، مجموعة الشافية، شرح الجاربردي (ج2/284).

([2]) اليزدي، شرح الشافية (ج2/489).

([3]) النظام، شرح الشافية (ج2/366).

([4]) ابن الحجاب، الإيضاح في شرح المفصل (ج2/441).

([5]) النظام، شرح الشافية (ج2/336).

([6]) شاهين، مجموعة الشافية، شرح الجاربردي (ج2/265)، وانظر: الرضي، شرح الشافية (ج3/162)، وركن الدين، شرح الشافية (ج2/755)، والنظام، شرح الشافية (ج2/359)، واليزدي، شرح الشافية (ج2/480).

إلا أنَّ ابن هشام[1] يرى أنَّ الإدغام مقدم على الإعلال، وقد وافق الغزيُّ الشراح خلافًا لابن هشام، فقال محشِّيًا على قول الجاربردي [لأنَّ الإعلالَ مقدمٌ عَلَى الإدغامِ] /ق174أ/: "كذا قالَ غيرُهُ، وخالفَ ابنُ هشامٍ، فقالَ: المعروفُ العكسُ بدليلِ إبدالِ همزةِ (أئمةٍ) ياءً لا ألفًا".

ب- مخالفاته له:

- قال الجابردي ممثلًا لما يحكم فيه بالزيادة إن خرجت الزنتان عن الأصول على تقدير أصالة الحرف أو زيادته: "وكحنطأو، وهو القصير؛ إذ لا نظير له في كلامهم على تقدير أصالة النون، ولا على تقدير زيادته. وفيه نظر؛ أمَّا أوَّلًا: فلأنَّا لا نسلم أنَّه لا نظير له على تقدير زيادة النون؛ لأنَّه وزنه حينئذٍ (فِنْعَلْو)، ونظيره (كِنْتَأو) لعظيم اللحية ... أو (فِنْعَال)، ونظيره (سِنْدَأو)، وأمَّا ثانيًا: فلأنَّا لا نسلم أنَّه لا نظير له على أصالة النون، فإنَّ نظيره (قِرْطَعب)" قال ابن جماعة: "[قوله: أو فِنْعَال] معطوفٌ عَلَى (فِنْعَلْوٍ) السابقِ، والمفهومُ مِنَ القاموسِ[2] وغيرِهِ هُوَ الأولُ، وبهِ جزمَ المصنفُ[3] فيما سيأتي، بل قالَ اليزدي[4]: /ق142ب/ إنَّ زيادةَ الواوِ مِمَّا اتفقُوا عَلَيهِ".
- قال الجاربردي[5]" و(مُوْسَى) الحديد: (مُفْعَل) من (أوسيتُ)؛ أي: حلقتُ، وقال الكوفيون: هو (فُعْلَى)، من ماس يميس؛ أي: تبختر، والأول أولى؛ لأنَّ نسبته إلى الحلق أكثر منها إلى التبختر".

قال ابن جماعة محشِّيًا على قول الجاربردي [لأنَّ نسبتَهُ إِلَى الحَلْقِ أكثرُ مِنْهَا إِلَى التَبَخْتُرِ]: "لهُم أن يقولُوا: هُو (فُعْلَى) مِنَ (المَؤْسِ) بفتحٍ فسكونٍ، بمعنى الحَلْقِ، حَكَاهُ فِي القاموسِ[6]، وَنَقَل ذلكَ عنهُ الشريفُ[7]، فيسقطُ هَذَا المُرَجَّحُ". /ق136أ/.

- قال الجاربردي[8]: "وكان (عَفَرْنَى)، وهو الأسد: (فَعَنْلَى) من (العَفَر) بالتحريك، وهو التراب".

([1]) ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك (ج390/4).
([2]) الفيروز أبادي، القاموس المحيط (ص37).
([3]) ابن الحاجب، الشافية في علمي التصريف والخط (ص83).
([4]) اليزدي، شرح الشافية (ج345/1).
([5]) شاهين، مجموعة الشافية، شرح الجاربردي (ج60/2).
([6]) الفيروز أبادي، القاموس المحيط (575).
([7]) ركن الدين، شرح الشافية (ج596/2).
([8]) شاهين، مجموعة الشافية، شرح الجاربردي (ج51/2).

قال ابن جماعة: " ضبطَهُ النَّظامُ[1] وغيرُهُ بالسكونِ، وَهُوَ أحسنُ، ومعناهُ حينئذٍ التمريغُ فِي العَفَرِ بالتحريكِ؛ أي: الترابِ، وَعَلَى السكونِ، هُوَ بفتحِ العينِ، وَعَن ابنِ دريدٍ أَنَّ (عَفَرْنَى) مِنَ (العِفْرِ) بكسرِ العينِ، وسكونِ الفاءِ، قالَ[2]: وَهُوَ الغليظُ الشديدُ". /ق134ب/.

ووردت في حاشية ابن جماعة العديد من العبارات التي تعدُّ في مجملها من قبيل المؤاخذات، وهي أميل إلى المخالفة والاعتراض منها إلى الموافقة، ومنها:

- "الأحسنُ العكسُ كَمَا لا يخفَى". /ق159ب/.
- "الأنسبُ ذكرُ هذا عندَ الكلامِ على مَا إعلالُهُ بالنقلِ والإسكانِ". /ق178أ/.
- "الأنسبُ: ثُمَّ قلبتِ الياءُ ألفًا، والهمزةُ ياءً كما لا يخفى". /ق191ب/.
- "الأحسنُ ضبطُهُ بهمزةٍ هي العينُ بعدَها ياءٌ، وإن كانَ الأصلُ عكسُهُ، فليتأملْ". /ق191ب/.
- "فيه نظرٌ، والأقربُ أن يقالَ". /ق191ب/.
- "الأوضحُ يعلُّ بالهمزِ إنْ أعلَّ فعلُهُ". /ق178ب/.
- "وَلَو عَبَّرَ بِهِ لكانَ أخصرُ وأشملُ". /ق128أ/.
- "لكان أحسن". /ق113ب/، /ق185ب/.
- "لَيس عَلَى عمومِهِ". /ق130أ/.
- "والمعنى الأولُ أنسبُ بالمقامِ". /ق137ب/.
- "فيه بحثٌ". /ق189ب/.
- "فِي التمثيلِ بهِ نظرٌ". /ق150أ/.
- "لك أن تعارضَ ذلكَ". /ق187ب/.
- "والصحيحُ خلافُهُ". /ق179ب/.

ت- استدراكاته عليه:

1. يذكر مزيدًا من القائلين بمسألة ما:
   - قال الجاربردي[3]: [لَكِنَّ المسموعَ فِيهِ المدُّ]، قال ابن جماعة: "لَم ينفردِ الأصمعيُّ بروايةِ القصرِ، بَل وافقَهُ أَبُو زَيدٍ". /ق128ب/.
2. يذكر المزيد من الأدلة:

([1]) النظام، شرح الشافية (ج241/2).

([2]) ابن دريد، جمهرة اللغة (ج766/2).

([3]) شاهين، مجموعة الشافية، شرح الجاربردي (ج11/2).

- قال الجاربردي[1]: [لقَوْلِهِم: (فَعْوَةُ السُّمِّ)]، قال ابن جماعة: "استُدلَّ –أيضًا– بأنَّهُم بَنَوا (مَفْعَلَةً) للمكانِ الكثيرِ الأفاعِي عَلَى (مَفْعَاةٍ) بحذفِ الهمزةِ؛ لأنَّهَا زائدةٌ، ولو كانت أصليةً لقيلَ: (مَأْفَعَةٌ). وَ(السُّمُّ) مثلثُ السينِ". /ق134أ/.
- قال الجاربردي[2]: [لقَوْلِهِم: (رجلٌ مَأْلُوقٌ)]، قال ابن جماعة: "استُدِلَّ –أيضًا– بقَوْلِهِم: (ألق)، وأجيبَ عَنِ احتمالِ كونِ الهمزةِ فيهِ بدلًا عَنِ الواوِ؛ لانضمامِهَا كمَا فِي قَوْلِهِم فِي وعدِ الرجلِ: (أعد): بأنَّ التزامَهُم الهمزةَ في (ألقِ) دليلٌ عَلَى أصالَتِهَا، وَلَو كانَ مِن قبيلِ (أعد) لقالوا: (وَلق) كَمَا قالوا: (وَعَدَ) وَبِأنَّهُم قالُوا: (مَألُوقٌ)، وَلَو كانتِ الهمزةُ بدلًا فِي (ألق) لقالوا: (مَوْلُوقٌ)، إذ لَا مقتضيَ لقلبِ الواوِ فيهِ همزةً كَمَا فِي الممتع[3]، وَعَلَيهِ مُنعَ. سيأتي قريبًا". /ق135أ/.

3. يذكر المزيد من القيود والشروط للمسألة أو القاعدة:

- قال الجاربردي[4]: [وتزادُ –أيضًا– ثالثةً ساكنةً]، قال ابن جماعة: "زادَ غيرهُ[5] أن يأتيَ بعدَهَا حرفانِ، وأن تكونَ غيرَ مدغمةٍ، فلا يحكمُ بزيادتِهَا فِي نحوِ: (عُرْنُدٍ)، وَ(عَجَنَّسٍ) إلا بدليلٍ". /ق146أ/.
- قال الجاربردي[6]: [مِن نحوِ (يَعِدُ)]، قال ابن جماعة: "يفهمُ مِنهُ شرطٌ ثالثٌ، وَهُوَ أن يكونَ ذلكَ فِي فعلٍ، فلو كانَ فِي اسمٍ لم يحذفِ الواوَ؛ لأنَّ حذفَهَا فِي الفعلِ إنَّمَا كانَ لاستثقالِ ذلكَ فِي ثقيلٍ بخلافِ الاسمِ، فعلى هذا نقولُ فِي مثالِ (يَقْطِين) مِن (وَعَد): (يَوْعِيد)، قالَهُ فِي التسهيلِ[7] وغيرِهِ". /ق169أ/.

ثانيًا: موقفه من الرضي:

واضح جدًّا في هذه الحاشية ما للرضي من التقدير والتقديم، كيف لا وهو نجم الأئمة، وبالنظر إلى ما استشهد به ابن جماعة من النقول عن شرح الرضي على قلتها نجده ساقها موافقًا له، أو موضحًا بكلامه ما يرى أنَّه محتاج إلى توضيح من كلاك الجاربردي أو غيره، ومن أمثلة ذلك:

([1]) شاهين، مجموعة الشافية، شرح الجاربردي (ج52/2).

([2]) المرجع السابق (ج57/2).

([3]) ابن عصفور، الممتع الكبير في التصريف (ص159).

([4]) شاهين، مجموعة الشافية، شرح الجاربردي (ج106/2).

([5]) ابن مالك، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد (ص295)، وناظر الجيش، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (ج4435/10).

([6]) شاهين، مجموعة الشافية، شرح الجاربردي (ج242/2).

([7]) ابن مالك، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد (ص139).

- قال الجاربردي[1]: [لِأَنَّ الأَعْجَمِيَّ فَرْعُ العَرَبِيِّ]، قال ابن جماعة: "قَالَ نَجْمُ الأَئِمَّةِ رَضِيُّ الدِّيْنِ[2]: العُجْمَةُ فِي كَلَامِ العَرَبِ فَرْعُ العَرَبِيَّةِ؛ إِذِ الأَصْلِ فِي كُلِّ كَلَامٍ أَنْ لَا يَخَالِطَهُ لِسَانٌ آخَرَ، فَتَكُوْنُ العَرَبِيَّةُ إِذَنْ فِي كَلَامِ العَجَمِ فَرْعًا. وَقَالَ هُنَا: الهَاءُ أَمَارَةُ العُجْمَةِ؛ وَذَلِكَ أَنَّ العَجَمِيَّ نُقِلَ إِلَى العَرَبِيَّةِ، كَمَا أَنَّ التَّأْنِيْثَ نُقِلَ عَنِ التَّذْكِيْرِ". /ق97ب/.
- قال ابن جماعة: "قَالَ نَجْمُ الأَئِمَّةِ[3]: وَأَمَّا التَّاءُ فِي (فَرَازِنَةٍ)[4]، وَ(زَنَادِقَةٍ) فَتَجُوْزُ أَنْ تَكُوْنَ عِوَضًا مِنَ اليَاءِ، وَأَنِ يَكُوْنَ لِتَقْرِيْبِ الوَاحَدِ. انتهى". /ق97ب/.

وأخذ ابن جماعة عددًا لا بأس به من الاقتباسات من شرح الكافية:

- "قال الرضيُّ[5]: أمَّا الفاءُ، و(بَلْ) فَلا خلاف عندهم أنَّ الجَرَّ ليس بهما بل بـ(رُبَّ) مقدرةً بعدَهُمَا". /ق116أ/.
- " قَالَ الرَّضِيُّ[6]: لَمَّا كَانتِ الضمةُ تحذفُ فِي المنادى بحدوثِ حرفِ النِّدَاءِ وَتزولُ بِزَوَالِهَا صَارَت كَالرَّفعِ، وَصَارَت حرفُ النِّدَاءِ كَالعَامِلَةِ لَهَا، وَكَذَلِكَ فَتحةُ (لَا رَجُلَ) فَلِمشابهةِ الضَّمَّةِ للرفعِ جَازَ أَن يرفعَ التوابِعَ المفردةَ؛ لِأَنَّهَا كَالتَّابِعَةِ للمرفوعِ، وَقَلَّلْ شَيئًا مِن استنكارِ تبعيةِ حَرَكَةِ الإعرابِ لحركةِ البناءِ التِي هِيَ خِلَافُ الأصلِ، كونُ الرفعِ غيرُ بعيدٍ فِي هَذَا التابعِ المفردِ؛ لِأَنَّهُ لَو كَانَ مُنَادًى لَتَحَرَّكَ؛ لَشَبَه الرَّفعِ؛ أَي: الضَّمِّ بِخِلَافِ التَّابعِ المضافِ، إِذِ المنادى المضافُ واجبُ النَّصبِ. انتهى". /ق121أ/.

ثالثًا موقفه من اليزدي:

قد أكثر ابن جماعة من الرجوع إلى شرح اليزدي، كما أكثر من النقل عنه، وبدا جليًّا أنَّه أفاد من كثيرًا، وقد وافق اليزدي في عدد غير قليل من المسائل، خلافًا للجاربردي ولغيره من الشراح، إلا أنَّه خالفه في عدد أكبر من المسائل.

وكان من منهج ابن جماعة في نقوله عن اليزدي، وهو مخالف له أن ينقل عنه بلفظة (شارح) منكرًا في أغلب الأحيان، ونادرًا ما يصرح باسمه، كما كان يعمد إلى التصريح باسمه في حال الموافقة.

([1]) شاهين، مجموعة الشافية، شرح الجاربردي (ج546/1).

(2) الرضي، شرح الشافية (ج106/1).

([3]) المرجع السابق (ج328/3).

([4]) الفِرزان: من لعب الشطرنج، أعجمي معرَّب. ابن منظور، لسان العرب (ج2/ 3378).

([5]) الرضي، شرح الكافية (ج289/4).

([6]) المرجع السابق (ج364/1).

- **ومن أمثلة ذلك منكرًا:**

قال الجاربردي[1]: [لَكَن ليستْ بمفردةٍ إذ قبلَ الألفِ ألفٌ أخرَى]. قال ابن جماعة: "فِيهِ ردٌّ لقولِ شارحٍ[2]، إنَّ ذكرَ الإفرادِ لغوٌ؛ لأنَّ الآخرَ محالٌ أَن يكونَ فيهِ حرفينِ، ووجهُ الردِّ أَنَّ معنى كونِهَا مفردةٌ انفرادُها عَن أخرَى قبلها ليست بمصاحبةٍ لألفٍ سابقةٍ عليها كَمَا فِي الممدودِ، فإنَّهُ يصدقُ أَنَّ آخِرَهُ ألفٌ قبلها أخرى، وَإن لم يكن تلكَ أخرى، ولقَوْلِهِ –أيضًا–: إنَّ اجتماعَ ألفينِ محالٌ، ووجهُ ردِّهِ –أيضًا– أَنَّ اجتماعَهُمَا تقديريٌّ كَمَا قرَّرُوهُ، وَلَا مانعَ مِنهُ. وقوله: [حينئذٍ لفظُ الآخرِ يأبى ذلكَ، فَلَا مجالَ للتقديرِ –أيضًا–] مبنيٌّ عَلَى مَا فهمهُ، وَقَد تقدَّمَ سقوطٌ". /ق127ب/.

- **ومن أمثلته بالتصريح مع المخالفة:**

قال الجاربردي[3]: [كَمَا ذكرَهُ بعضُ الشارحينَ]. قال ابن جماعة: "أرادَ الشريفَ[4]، وشرحُ النظامِ[5] موافقٌ لِمَا شرحَ الشارحُ، ولم يتعرضِ المصنفُ فِي شرحِهِ هُنَا لبيانِ هَذِهِ الكلمةِ، وقالَ اليزديُّ[6]: إنَّ مَا ذكرَهُ الشارحُ أحسنُ، قال: لكنَّ الاشتراكُ فِي الحكمِ متعذرٌ؛ لأنَّ النونَ الثالثةَ المتحركةَ غيرُ شاذةٍ، قالوا: (قَلْنَسٌ). انتهى. وَهُوَ ممنوعٌ، بل هِيَ شاذةٌ؛ أي: ليست بقياسٍ كما يقتضيهِ تقييدُ المصنفِ الآتِي، وصرحَ ابنُ عصفورٍ[7] وابنُ مالكٍ[8] وغيرُهُمَا: بأنَّ سكونَ النونِ الثالثةِ إذَا فقدَ يُقْضَى بأصالتِهَا، ولا يقضى بالزيادةِ إلا بدليلٍ، فالقياسُ حينئذٍ الأصالةُ، والزيادةُ خلافُهُ، وَلَا معنى للشذوذِ إلا ذلكَ، وقال المراديُّ[9]: قد زيدتْ ثالثةً متحركةً فِي ألفاظٍ قليلةٍ، مِنْهَا (غُرْنِيقٌ)، وَ(قَعْنَبٌ)، وَ(خُزْنُوبٌ) عَلَى احتمالٍ فِي بعضِهَا. انتهى. وتقدَّمَ أنَّها زيدتْ –أيضًا– فِي (قُرْنَاسٍ)، وَ(تَرْنَمُوتٍ)". /ق143ب/.

- **ومن أمثلته مصرحًا باسمه موافقًا:**

قال الجاربردي[10]: [إنَّما لم يخترْ سِيبَوَيْهِ هَذَا المذهبَ]. قال ابن جماعة: "قالَ اليزديُّ[1]: هَذَا غلطٌ عَلَى سِيبَوَيْهِ، فإنَّ مذهبَهُ أَنَّ أصلَهُ (دَرَبُوتٌ) مِنَ الدُّرْبَةِ، إذ يقالُ للذَّلُولِ: (مُدَرَبٌ)، فأبدلُوا

([1]) شاهين، مجموعة الشافية، شرح الجاربردي (ج4/2).

([2]) اليزدي، شرح الشافية (ج300/1).

([3]) شاهين، مجموعة الشافية، شرح الجاربردي (ج92/2).

([4]) ركن الدين، شرح الشافية (ج618/2).

([5]) النظام، شرح الشافية (ج258/2).

([6]) اليزدي، شرح الشافية (ج348/1).

([7]) ابن عصفور، الممتع الكبير في التصريف (ص175).

([8]) ابن مالك، إيجاز التعريف في علم التصريف (ص88).

([9]) المرادي، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك (ج1345/3).

([10]) شاهين، مجموعة الشافية، شرح الجاربردي (ج65/2).

التَّاءَ مكانَ الدالِ. انتهى. وتغليطُهُ لا يختصُّ بالشارحِ كَمَا أفهمَهُ كلامُهُ بل يتعدى إِلَي المصنفِ وَمَن تبعهُ مِنَ الشارحينَ، وَمَا نقلَهُ عَن سِيبَوَيْهِ هُوَ كذلكَ فِي (كتابِهِ)[2] فِي (بابِ عللِ ما يجعلُهُ زائدًا مِن حروفِ الزوائدِ، وَمَا يجعلُهُ مِن نفسِ الحرفِ)، وذكرَ لهُ نظائرَ اشتملتْ عَلَى إبدالِ الدالِ تاءً وبالعكسِ". /ق137ب/.

ووصف ابن جماعة كلام اليزدي في الشافية بعدة أوصاف في عدد من المسائل، ومنها:

- الغرابة: "وقالَ اليزديُّ[3] فِي الجوابِ: قُلنَا: (تَفْعُلٌ) موجودٌ فِي الجملةِ، أعنِى هُو كائنٌ فِي الفعلِ وإن لم يشتهرْ فِي الاسمِ. انتهى. وَهُوَ غريبٌ". /ق141أ/.
- السقوط: " فقولُ شارحٍ[4]: -تحصيلُ معرفَتِهَا؛ أَي: الزيادةِ، بطريقٍ آخَرَ تُنَاقِضُ قَوْلَهَ للاشتقاقِ: [مُقَدَّمٌ]- ساقطٌ". /ق142أ/.
- العجيب: "وقالَ شارحٌ[5]: إِذَا كانَ احتمالُ كونِ ياءِ (حيي) منقلبةً عَن واوٍ مانعًا مِنَ الحكمِ بأصالتِهَا كانَ احتمالُ كونِ واوَ حيوانٍ منقلبةً عَنِ الياءِ مانعًا عَنِ الحكمِ بانقلابِهَا؛ إِذِ الاحتمالُ يمنعُ الجزمَ بالحكمِ فِي الصورتينِ. انتهى. وَهُوَ عجيبٌ". /ق116أ/.
- الممنوع: "وقالَ اليزديُّ[6]: إنَّ مَا ذكرَهُ الشارحُ أحسنُ، قال: لكنَّ الاشتراكُ فِي الحكمِ متعذرٌ؛ لأنَّ النونَ الثالثةَ المتحركةَ غيرُ شاذةٍ، قالوا: (قَلْنَسٌ). انتهى. وَهُوَ ممنوعٌ". /ق143ب/.

رابعًا: موقفه من ركن الدين:

أكثر ابن جماعة من النقل عن ركن الدين، فكان يسميه بـ(الشريف)، ووقع ركن الدين خلال شرحه للشافية بعدد من الأخطاء، فانتقده الشراح، فكان موقف ابن جماعة موقف المدافع، الملتمس الأعذار له، فالكمال لله ووحده:

- قال الجاربردي[7]: [كَ(حَرْمَى) بِفَتْحِ الحَاءِ]، قال ابن جماعة: "زَعَمَ شَارِحٌ[1]: أَنَّ وَزْنَهَا (فِعْلَى) بِالكَسْرِ، وَكَذَا قَالَ الشَّرِيْفُ[2]، وَكَأَنَّهُ سَرَى إِلَيْهِمَا مِنَ تَقَدُّمِ (فَعْلَى) بِالفَتْحِ، وَالمَنْقُولُ مَا فِي الشَّرْحِ". /ق95ب/.

([1]) اليزدي، شرح الشافية (ج1/331-332).
([2]) سيبويه، الكتاب (ج4/316).
([3]) اليزدي، شرح الشافية (ج1/341).
([4]) المرجع السابق (ج1/343).
([5]) المرجع نفسه (ج2/459).
([6]) المرجع نفسه (ج1/348).
([7]) شاهين، مجموعة الشافية، شرح الجاربردي (ج1/532).

- قال الجاربردي[3]: [ثُمَّ إِنَّ بَعْضَ الشَّارِحِيْنَ]، قال ابن جماعة: "هُوَ السَّيْدُ الشَّرِيْفُ[4]، وَذِكْرُهُ الوَاوَ سَهْوٌ لَا يَخْفَى عَلَى آحَادِ الطَّلَبَةِ فَضْلًا عَنْ مِثْلِهِ ... هَذَا الاعْتِرَاضُ فِي غَايَةِ المُبَالَغَةِ مِن أَنَّ مِثْلَهُ بِالنِّسَبَةِ إِلَى هَذَا الفَاضِلِ فِي غَايَةِ السُّقُوطِ؛ لِاحْتِمَالِ أَنَّهُ مِنَ النَّاسِخِ، أَو لِأَنَّهُ سَهْوٌ لَا خَطَأٌ، وَلَا عَيْبَ لِلإِنْسَانِ مِنَ السَّهْوِ، وَالسَّهْوُ: مَا يَتَنَبَّهُ صَاحِبُهُ بِأَدْنَى تَنْبِيْهٍ، وَالخَطَأُ: مَا لَا يَتَنَبَّهُ إِلَّا بَعْدَ الإِتْعَابِ ... قُلْتُ: الظَّاهِرُ أَنَّهُ تَوَهَّمَ أَنَّ المَحْذُوفَةَ مِن (اخْشَوا)، وَ(اخْشَي) وَاوُ الضَّمِيرِ وَيَاءُ المُخَاطَبَةِ لَا لَامُ الفِعْلِ، وَالوَاوُ وَاليَاءُ البَاقِيَتَانِ فِيْهِمَا لَامُ الفِعْلِ، وَلِذَا فَرَّقَ بَيْنَهُمَا، وَلَو تَوَهَّمَ أَنَّهُ وَاوِيٌّ لَمَا فَرَّقَ بَيْنَهُمَا". /ق103ب/.
- "مَشَى عَلَى ذَلِكَ –أَيْضًا– الشَّرِيفُ[5] وَالنَّظَّامُ[6] وَغَيْرُهُمَا، وَهُوَ المَشْهُورُ". /ق108ب/.
- قال الجاربردي[7]: [وَقَالَ بَعضُ الشَّارِحِينَ]، قال ابن جماعة: "أَرَادَ الشَّرِيفَ[8] –رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى– مَا قَالَهُ سَبَقُ قَلَمٍ، أَو أرادَ مَجموعَ الأَلِفِ وَاللَّامِ كَمَا يطلقونَ لَامَ التَّعريفِ وَيُرِيدُونَ (أل)". /ق117ب/.
- قال الجاربردي[9]: [وقالَ بعضُ شَارِحِي هَذَا الكتابِ]، قال ابن جماعة: "أرادَ الشريفَ، لكنْ فِيمَا نقلَهُ عنهُ تصرفٌ بزيادةٍ أفسدتهُ، والذِي رأيتُهُ فِي شرحِهِ بعدَ أن ضبطَ الهمزةَ بالفتحِ نصهُ بالنصِ[10]: (لأنَّ معنى (أَمَّا لَا): هُو إن كنتَ لَا تفعلُ ذاكَ افعلْ هَذَا؛ أَي: (لَإِنْ كنتَ)، فحذفتِ اللامُ، وزيدتْ (مَا)، وقلبتِ النونُ مِيمًا، وأدغمتِ الميمُ فِي الميمِ. انتهى. ومرادُهُ أَنَّ

([1]) اليزدي، شرح الشافية (ج225/1).

([2]) ركن الدين، شرح الشافية (ج464/1).

([3]) شاهين، مجموعة الشافية، شرح الجاربردي (ج571/1).

([4]) اعتبر ركن الدين أنَّ التقاء الساكنين في (اخشَوُا الله)، و(اخشَي الله) تخلصنا منه بحذف الواو والياء، والصواب أنَّه يائي تخلصنا منه بتحريك الأول بالضم، والثاني بالكسر، قال الجاربردي: "وليت شعري أي شيء أوقعه في الحكم بحذف الواو من أحدهما والياء من الآخر". ركن الدين، شرح الشافية (ج492/1).

([5]) ركن الدين، شرح الشافية (ج512/1).

([6]) النظام، شرح الشافية (ج192/1).

([7]) شاهين، مجموعة الشافية، شرج الجاربردي (ج635/1).

([8]) وعبارته: "وإنما ذكر هذا الكلام ههنا؛ لأن من الناس من يتوهم أن حركة الميم هي الحركة المنقولة من لام (الله) إليها". قال الجاربردي: "وصوابه أن يقول: من همزة (الله) كما ذكرنا". ركن الدين، شرح الشافية (ج541/1).

([9]) شاهين، مجموعة الشافية، شرح الجاربردي (ج168/2).

([10]) ركن الدين، شرح الشافية (ج680/2).

(مَا) زيدتْ بعدَ حذفِ (كانَ) واسمِهَا عوضًا عَن المحذوفِ، وما قالَهُ عَلَى هَذَا صحيحٌ إن ساعدَهُ نقلٌ". /ق155أ/.

خامسًا: موقف من النظام النيسابوري:

استعان ابن جماعة في بعض الأحيان بشرح النظام في توضيح بعض المسائل، وخاصة في موضوع الأمثلة وضبطها، وقد وافق ابن جماعة النظام في كثير من المسائل، وخالفه في عدد محدود منها، وكان يطلق عليه (الشيخ نظام الدين)، **ومن الأمثلة الاستعانة بآرائه وأمثلته:**

- قال الجاربردي[1]: [وَالأَصْلُ (قُلْوَةٌ)]، قال ابن جماعة: "فِي شَرْحِ الشَّيْخِ نِظَامِ الدِّيْنِ أَصْلُهَا: (قَلْوٌ) بِالفَتْحِ". /ق91ب/.
- "وَفِي شَرْحِ النَّظَامِ[2]: وَجَاءَ كَسْرُ القَافِ -أَيْضًا- كَمَا كَسَرُوا السِّيْنَ تَنْبِيْهًا عَلَى أَنَّ أَصْلَ الجَمْعِ فِي مِثْلِهَا أَنْ يَكُونَ مَكْسَّرًا". /ق92أ/.
- "لِأَنَّ حَرْفَ الجَرِّ لَا يَدْخُلُ عَلَى الفِعْلِ إِلَّا أَن يُرَادَ لَفْظُهُ، وَقَدْ مَثَّلَ النَّظَّامُ[3] بِقَوْلِهِ -تَعَالَى-: ﴿**وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ**﴾[4]". /ق100أ/.
- "ومرادُهُ: أَنَّ الألفَ لا يقعُ للإلحاقِ فِي الاسمِ بطريقِ الأصالةِ كَمَا قالَ النَّظَامُ[5]". /ق131أ/.
- قال الجاربردي[6]: [مِنَ (العَفَرِ) بالتحريكِ]، قال ابن جماعة: "ضبطَهُ النَّظامُ[7] وغيرُهُ بالسكونِ، وَهُوَ أحسنُ". /ق134ب/.

ومن الأمثلة على مخالفته:

- "وَ(مِنْ) فِي البَيْتِ، قَالَ اليَزْدِيُّ: لِلبَيَانِ[8]، وَقَالَ النَّظَامُ[9]: لِلتَّعْلِيْلِ؛ أَيْ: مِن أَجَلِّهِم، وَالظَّاهِرُ الأَوَّلُ". /ق96أ/.

([1]) شاهين، مجموعة الشافية، شرح الجاربردي (ج502/1).

([2]) النظام، شرح الشافية (ج152/1).

([3]) المرجع السابق (ص178).

([4]) [الحج:78].

([5]) النظام، شرح الشافية (ج230/2).

([6]) شاهين، مجموعة الشافية، شرح الجاربردي (ج51/2).

([7]) النظام، شرح الشافية (ج241/2).

([8]) اليزدي، شرح الشافية (ص226).

([9]) النظام، شرح شافية ابن الحاجب (ج166/1).

- قال الجاربردي[1]: [ووزنُهَا عَلَى هَذَا (مَفُعْلَةٌ)]، قال ابن جماعة: "قَالَ النَّظَامُ[2]: بضمِّ الفاءِ، وسكونِ العينِ، والقياسُ العكسُ كَمَا يعلمُ مِمَّا قدمتُهُ فِي الكلامِ عَلَى الميزانِ، ولعلَّهُ اختارَ ذلكَ الضبطَ هُنَا؛ تقريبًا للفهمِ". /ق139ب/.

([1]) شاهين، مجموعة الشافية، شرح الجاربردي (ج2/73).

([2]) النظام، شرح الشافية (ج2/249).

الفصل الثاني

المذهب الصرفي عند ابن جماعة

المبحث الأول: آراء ابن جماعة الصرفية

تنوعت آراء ابن جماعة في حاشيته، ما بين موافقةٍ للبصرين، أو موافقةٍ للكوفيين، أو انفرادٍ برأي، وسنفصلها على النحو الآتي:

أولًا: موافقة ابن جماعة للبصريين:

وافق ابن جماعة البصريين في أغلب آرائه، ومن ذلك:

- **مسألة النصب على نزع الخافض**، قال الجاربردي[1]: "ثُمَّ اعلم أنَّ الأفصح (أي اللهَ) بنصب (اللهَ)؛ لأنَّ الأصل: (أي واللهِ)، فلما حذف حرف القسم انتصب، كقوله تعالى: ﴿وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ﴾ [الأعراف:155]؛ أي: من قومه، وفي (لاها اللهِ) لا يجوز إلا الجر؛ لأنها عوض عن حرف القسم لما بين ها وبين الواو من التناسب في الظرفية في المخرج، فكأنَّ حرف القسم باقٍ". قال ابن جماعة محشِّيًا على قول الجاربردي: [ثُمَّ اعْلَمْ أَنَّ الأَفْصَحَ]: "مُقَابَلَهُ جَوَازُ الجَرِّ بِإِضْمَارِ الجَارِ، وَلَا يُجِيْزُهُ البَصْرِيُّونَ إِلَّا فِي اسْمِ اللهِ –تَعَالَى–، وَأَجَازَهُ الكُوفِيُّونَ مُطْلَقًا، نَحْوُ: (أَبِيكَ لَأَفْعَلَنَّ). قال الموصلي: وَهُوَ ضَعِيفٌ؛ لِأَنَّ الجَارَّ لَا يُضْمَرُ مِن غَيْرِ عِوَضٍ إِلَّا فِي الضَّرُورَةِ، وَإِنَّمَا جَازَ فِي اسْمِ اللهِ –تَعَالَى– لِكَثْرَةِ اسْتِعْمَالِهِ". /ق102ب/.

- **مسألة بناء فعل الأمر**، قال الجاربردي[2]: "اتفقوا على إثبات الياء في نحو: (يا مري) مع الاختلاف في (جاءني مر وقاض)؛ لأنَّ أصل (يا مري): (يا مرئي)، وهو اسم فاعل من أرى يرى، وأمَّا نحو: (ره زيدًا)؛ فلأنَّه مجزوم أو في حكم المجزوم على الاختلاف فيه". قال ابن جماعة: "الأولُ: مذهبُ الكوفيين، والثَّانِي: مذهبُ البصريين، وَهُوَ الصحيحُ ... عندَ الكوفيينَ؛ لكونهِ مَأخُوذًا عندَهُم مِنَ الأمرِ بِاللامِ، وَفِي حكمُ المجزومِ عندَ البصريينَ؛ لكونهِ موقوفُ الآخِرِ عندَهُم عَلَى البناءِ، وَإِنَّمَا حكمُوا عَلَيهِ بِذَلِكَ تَشبِيهًا لَه بِمَا فيهِ لامُ الأمرِ مِن حيثُ إِنَّ كَلَّ واحدٍ مِنهُا طلبُ الفعلِ". /ق123أ/.

- **مسألة (أن)، و(أنا)**، قال الجاربردي[3]: [وَجَاءَ فِيهِ (أَنْ) بِالإِسكَانِ، وَ(أَنَا) بِالأَلِفِ]، قال ابن جماعة: "رَوَى الأُولَى قُطربُ، وَالثَّانِيةَ لُغَةُ تَمِيمٍ، وَبِهَا قَرَأَ نَافِعُ فِي نَحوِ: (أنا أحيي)[1]، وَالإِشارةُ فِي

([1]) شاهين، مجموعة الشافية، شرح الجاربردي (ج1/565–566).

([2]) المرجع السابق (ج1/656).

([3]) المرجع نفسه (ج1/633).

قَوْلِهِ: [وَكَثُرَ ذَلِكَ] لِـ(أَنَا) بِالألفِ، وَالضميرُ فِي (أَنَّهَا) لِلألفِ، وَاحْتَجَّ الكُوفيُّونَ بِقَولِهِم: (أَنْ فَعَلْتُ)، حَكَاهُ الفَراءُ[2]، قَالُوا: وَلَو كَانَت لِبيانِ الحركةِ لَامتنعَ تَقدِيمُهَا، وَهُوَ ضعيفٌ؛ لِاحتِمَالِ أَن تَكونَ الأَلِفُ نَشَأَت مِنَ الفتحةِ". /ق117ب/.

- **مسألة المضعف الرباعي**، قال الجاربردي[3]: ذهب البصريون إلى أنَّ المضعف الرباعي حروفه أصول ولا زائد فيه، ولا تضاعف فاؤه إلا بتكرير العين مع الفاء كـ(زلزل) وهو مذهب سيبويه، وذهب الكوفيون إلى أنَّه تكرير للفاء وحدها، فأصل (زلزل) (زلَّ)، وحجة البصريين أنَّه لم يثبت في لغة العرب تضعيف للزيادة في الفاء وحدها مع فاصل أصلي بين حرفي التضعيف، واحتج الكوفيون بأنَّ الاشتقاق يوضح أنَّ الفاء مكررة، فيكون (فعفل)، وكذلك اتفاق المعنى بين (زلزل) و(زلَّ)، و(صرصر) و(صرَّ)، و(دمدم) و(دمَّ). قال ابن جماعة محشِّيًا على قول الجاربردي: [ووزنُهُ (فعلليل)]: "أَي: على المختارِ عندَ المصنفِ، وسبقَ أَنَّهُ مذهبُ الأكثرِ، ومقابلُهُ أَنَّهُ مكررُ الفاءِ، وَهُوَ مذهبُ الكوفيينَ كَمَا يفهمُ مِمَّا سيأتي، فوزنُهُ عندَهُم (فَعْفَلِيلٌ)". /ق144ب/.

- **مسألة فتح ميم (الم (1) الله)**، اختلف[4] في علة فتح الميم في قوله -تعالى-: ﴿الم (1) الله﴾ [آل عمران: 1-2] على رأيين، الأول: أن هذه الحروف مبنية على الوقف فيجب بعدها قطع ألف الوصل، ثمَّ طرِحتْ فَتْحةُ الهمزَةِ على الميم، وسقطت الهمزة كما تقول: واحدْ إثْنَان، وإن شئت قلت: واحدِ اثْنَان فألقَيْتَ كسرة اثنين على الدال. الثاني: لا يسوغ في اللفظ أن ينطق بثلاثة أحرف سواكنَ فلا بد من فتح الميم؛ لالتقاءِ السَّاكنين، وللمحافظة على تفخيم اسم الله -تعالى- لم تكسر. قال ابن جماعة: "وَأَنَّ الصَّحِيْحَ هُوَ الأَوَّلُ، وَقَد صَرَّح بِهِ غَيْرُهُمَا، وَاخْتَلَفَ كَلَامُ الزَّمَخْشَرِيّ، فَاخْتَارَ الثَّانِيَ فِي (الكَشَّافِ)[5] كَمَا سَيَأَتِي.

([1]) قرأ نافع قوله تعالى: ﴿أَنَا أُحْيِي وَأُمِيتُ﴾ [البقرة: 258] بمدِّ النون في الوصل إذا وقع بعدها همزة مضمومة، وإذا وقع بعدها -أيضًا- همزة مفتوحة نحو قوله تعالى: ﴿فَأَنَا أَوَّلُ الْعابِدِينَ﴾ [الزخرف: 81]. ابن القاصح، سراج القارئ المبتدئ وتذكار المقرئ المنتهي (ج164/1).

([2]) انظر: ابن يعيش، شرح المفصل (ج306/2).

([3]) شاهين، مجموعة الشافية، شرح الجاربردي (ج96/2-97).

([4]) الزجاج، معاني القرآن وإعرابه (ج65/1)، (ج373/1)، والسمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون (ج6/3-14).

([5]) الزمخشري، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل (ج335/1).

وَهُوَ مَذْهَبُ الفَرَّاءِ[1]، وَاخْتَارَ الأَوَّلَ فِي (المُفَصَّلِ)[2] وَهُوَ مَذْهَبُ سِيبَوَيْهِ[3] وَالجُمْهُورِ، وَمُرَادُ الزَّاعِمِ المَذْكُورِ: أَنَّ الوَصْلَ فِيْهَا بِنِيَّةِ الوَقْفِ". /ق100أ/.

- **مسألة الحذف في غير الفواصل والقوافي**، قال ابن جماعة: "وَمذهبُ سِيبَوَيْهِ[4] أَنَّ الحذفَ فِي غيرِ الفواصلِ وَالقوافِي لَا يجوزُ إِلَّا فِي الشعرِ. وأجازَ الفراء حذفَ اليَاءِ مِنَ الاسمِ وَالفعلِ؛ لدلالةِ الكسرةِ، وَالذِي صَحَّ سَمَاعًا قولُ سِيبَوَيْهِ". /ق123أ/.

- **مسألة اشتقاق كلمة (إنسان)**، اختلف في اشتقاق كلمة (إنسان)، فقال البصريون: إنَّه من (الإنس)، فيكون وزنه (فِعْلَانٌ)، وقال الكوفيون: إنَّه من (النسيان)، وكان الأصل (إِنْسِيَانٌ) على زنة (إِفْعِلَانٍ)، فحذفت اللام منه اعتباطًا، فصار إنسانًا، ووزنه (إِفْعَانٌ). واستدلوا بمقولة لابن عباس – رضي الله عنهما–: "إنَّما سمي إنسانًا؛ لأنَّه عهد إليه فنسي"، وبقول أبي تمام[5]: [الكامل]

لا تنسين تِلْكَ الْعُهُودَ فَإِنَّمَا سُمِّيْتَ إِنْسَانًا لأَنَّكَ نَاسِي

واستدلوا بتصغير الكلمة (أُنَيْسِيَان). قال ابن جماعة: "شرعَ فِي الجوابِ عن الوجوهِ الثلاثةِ التِي استدلُوا بِهَا الكوفيونَ، أمَّا عنِ التصغيرِ فبأنَّهُ شاذٌّ، وأمَّا عن قَوْلِ: ابنِ عباسٍ فبأنَّهُ لم يثبتْ، وأمَّا عن بيتِ أبِي تمامَ فبأنَّهُ ليسَ بحجةٍ". /ق137أ/.

- **مسألة إمالة ألف (لكن)**، قال الجاربردي[6]: "وبعض العجم يميل (لكن)، وهو لحن"، قال بان جماعة: "أَي: عَلَى الصحيحِ، فَقَد ذهبَ الفراءُ إِلَى جوازِ إمالةِ /ق154ب/ أَلِفِهَا تشبيهًا لَهَا بألفِ (فَاعِلٍ)".

- **مسألة إدغام الياء في (يحيي)**، قال ابن جماعة: "قالَ أبو جعفرٍ النحاسُ[7]: لا يعلمُ بينَ البصريينَ اختلافًا أَنَّهُ لا يجوزُ الإدغامُ؛ لأَنَّكَ لو أدغمتَ جمعتَ بينَ ساكنينِ، الياءُ الثانيةُ ساكنةٌ، وتسكَّنُ الأولى للإدغامِ، وأجازَ الفراءُ الإدغامَ، واحتجَّ بأنَّ الياءَ قد تحركَ في نحوِ قولِهِ تعالى ﴿**أَنْ يُحْيِيَ الْمَوْتَىٰ**﴾[8]، والذي قالَهُ لا وجهَ له عندَ البصريينَ؛ لأنَّ تحريكَهَا عندَهُم في النصبِ عارضٌ. انتهى". /ق174ب/.

ثانيًا: موافقة ابن جماعة للكوفيين:

([1]) الفراء، معاني القرآن (ج9/1).

([2]) الزمخشري، المفصل في صنعة الإعراب (ص493).

([3]) سيبويه، الكتاب (ج265/4).

([4]) المرجع السابق (ج185/4).

([5]) أبو تمام، الديوان (ص523).

([6]) شاهين، مجموعة الشافية، شرح الجاربردي (ج168/2).

([7]) النحاس، إعراب القرآن (ج99/2).

([8]) [القيامة: 40].

وافق ابن جماعة الكوفيين في عدد قليل من المسائل، ومنها:

- **مسألة الضمير في (ها)**، قال ابن جماعة: "قَولُ الموصليِّ: وَأَمَّا نَحوُ (صَدَّهُ) فَالهاءُ هِيَ الاسمُ بِالاتفاقِ؛ لِعدمِ احتياجِ المُتَّصلِ إِلَي كثرةِ الحروفِ، وَالواوُ التِي تَتْبَعُهُ فِي اللفظِ للإشباعِ، وَأَمَّا نَحْوُ (صَدَّهَا) فَالضميرُ عِبَارَةٌ عَنِ الهَاءِ وَالأَلِفِ عِندَ البصريينَ، وَعندَ الكوفيينَ هُوَ الهَاءُ، وَالأَلِفُ صِلَةٌ لِلفتحةِ. انتهى. وَهُوَ أَقربُ".

ثالثًا: انفراد ابن جماعة برأيه:

حافظ ابن جماعة في حاشيته على شخصيته المستقلة، فلم يكن مجرد ناقل للآراء، فقد ظهر ذلك جليًّا من خلال تفرده بآراء خاصةٍ به، وكان يظهرها أحيانًا بقوله: (لنا)، ومن أمثلة ذلك:

- **مسألة اللغات في كلمة (هارٍ)**، قال ابن جماعة: "لنا، فِي (هارٍ) ثلاثُ لغاتٍ: إحداها: أَنَّهُ فَعِل مقصورُ فَاعِل، فألفه ليستْ بألفِ فاعلٍ، وإنَّمَا هي عينهُ، وأصلُهُ (هَوِرَ)، فتقولُ: هذا هارٍ، ومررتُ بهارٍ، ورأيتُ هارًا، والثانيةُ: أَنَّهُ (فَالٌ) وعينُهُ محذوفةٌ، فتقولُ –أيضًا–: هذا هارٍ، ورأيت هارًا، ومررتُ بهارٍ، والثالثةُ: أَنَّهُ (فَاعٍ) مقلوبُ فَاعِلٍ، يعني أصلُهُ (هَاوِر)، فتقلبُ العين موضعَ اللامِ، فأعلَّ إعلالَ قاضٍ، فتقولُ: هذا هارٍ، ومررتُ بهارٍ، ورأيتُ هاريًا. لنا، والذي يفهمُ من كلامِ الشارحِ أنَّ الوجهَ الثالثَ مَا سمعَ، أقولُ: ردَّ الشارحُ هذا الوجهَ فِي بابِ التصغيرِ، حيثُ نقلَهُ عن بعضِ الحواشِي". /ق179أ/.
- **مسألة الألف في (ألقيا)**، قال ابن جماعة: "لَنَا، لَا شَكَّ أَنَّ ذَاكَ –أَيْضًا– خِلَافُ الأَصلِ، إجرَاءُ الوَصلِ مُجْرَى الوَقفِ، فَلا يَكونُ أَحَدُهُمَا أَولَى مِنَ الآخِرِ بِلِ الأَولَى أَن يُقَالَ: (أَلقِيَا) مِنَ التَّثنِيَةِ التِي يُرادُ بِهَا تَكريرُ الفِعلِ، كَقَولِهِ تَعَالَى: ﴿**ارْجِعِ الْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ**﴾[1]، ﴿**الطَّلَاقُ مَرَّتَانِ**﴾[2]، وَ(لَبَّيْكَ)، وَ(سَعْدَيْكَ) فَيَكونُ مَعنَاهُ: (أَلقِ إِلقَاءً بَعدَ إِلقَاءٍ)". /ق114ب/.

([1]) [الملك: 4].

([2]) [البقرة: 229].

المبحث الثاني: الأعلام التي وردت في الحاشية وميولها

ورد في حاشية ابن جماعة أسماء أعلام كثيرة، تنوعت ميولها المذهبية، لكن في غالبها كانت تتبع للمذهب الصرفي البصري، وإليك ذكر أسماء الأعلام التي وردت في الجزء المحقق، مع بيان ميولها المذهبية:

1. أعلام المدرسة البصرية:

- **الخليل:** ذكر (11) مرة.
- **سيبويه:** ذكر (108) مرة.
- **الأخفش الأكبر:** ذكر (5) مرات، وهو أبو الخطاب، شيخ سيبويه.
- **الأخفش الأوسط:** ذكر (24) مرة.
- **المازني:** ذكر (16) مرة.
- **المبرد:** ذكر (21) مرة.
- **الأصمعي:** ذكر (5) مرات.
- **ابن دريد الأزدي:** ذكر مرة واحدة.
- **معمر بن المثنى:** ذكر (3) مرات.
- **عيسى بن عمر:** ذكر مرتين.
- **يونس بن حبيب:** ذكر (7) مرات.
- **أبو عمر بن العلاء:** ذكر (10) مرات.
- **قطرب:** ذكر (4) مرات.
- **الجرمي:** ذكر مرتين.

2. أعلام المدرسة الكوفية:

- **الكسائي:** ذكر (19) مرة.
- **الفراء:** ذكر (17) مرة.
- **ثعلب:** ذكر (6) مرات.
- **أبو عمرو الشيباني:** ذكر مرة واحدة.

3. أعلام المدرسة البغدادية:

- **الزجاج:** ذكر (3) مرات.
- **أبو سعيد السيرافي:** ذكر (6) مرات.
- **الزمخشري:** ذكر (13) مرة.
- **ابن الدهان:** ذكر مرة واحدة.

- **الجعبري**: ذكر (9) مرات.
- **ابن إياز**: ذكر (9) مرات.

4. أعلام الموصل:

- **الفارسي**: ذكر (15) مرة.
- **ابن جني**: ذكر (6) مرات.

5. أعلام الأندلس:

- **ابن هشام الخضراوي**: ذكر (3) مرات.
- **ابن عصفور**: ذكر (20) مرة.
- **ابن سيده**: ذكر مرتين.
- **أبو إسحاق بن ملكون**: ذكر مرة واحدة.
- **مكي بن حموش، ابن أبي طالب**: ذكر (5) مرات.

6. أعلام مصر:

- **أبو حيان**: ذكر (51) مرة.
- **ابن عقيل**: ذكر (4) مرات.
- **المرادي**: ذكر (11) مرة.
- **ابن هشام**: ذكر (15) مرة.
- **السمين الحلبي**: ذكر (6) مرات.
- **ناظر الجيش**: ذكر (4) مرات.

7. أعلام دمشق:

- **ابن مالك**: ذكر (75) مرة.
- **ابن الناظم**: ذكر (16) مرة.

رأي الباحث: من خلال ما سبق من آراء ابن جماعة والأعلام التي وردت في حاشيته يظهر لنا أنَّه بصريُّ المذهب، مع ظهور شخصيته المستقلة؛ فقد اعتمد على الأدلة والحجج والبراهين والترجيحات وهذا المنهج أدى إلى ظهور أراء تفرد بها.

المبحث الثالث: الأصول الصرفية عند ابن جماعة

أولًا: السماع:

عرف السيوطي السماع بقوله: "هو ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته، فشمل: كلام الله –تعالى–، وكلام نبيه –صلى الله عليه وسلم–، وكلام العرب قبل بعثته، وفي زمنه وبعده، إلى زمنٍ فسدت فيه الألسنة بكثرة المولدين نظمًا ونثرًا، عن مسلم أو كافر، فهذه ثلاثة أنواع لا بدَّ في كلٍّ منها من الثبوت"[1].

وقد اعتمد ابن جماعة في حاشيته على السماع كثيرًا، كيف لا وهو المصدر الأول من مصادر الاستدلال النحوي والصرفي، والسماع مصادره القرآن الكريم وقراءاته، والحديث النبوي الشريف، وكلام العرب شعرًا ونثرًا، وإليك تفصيل ذلك:

المصدر الأول: القرآن الكريم وقراءاته:

لم يخلُ كتاب نحويٌّ من الاستشهاد بالآيات القرآنية؛ فالقرآن الكريم قمة البلاغة والفصاحة، كيف لا وهو كلام الله العزيز ﴿**تَنْزِيلٌ مِنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ**﴾[2]، وقد أعجز الله به بلغاء العرب وفصحائهم، وتحداهم أن يأتوا بمثله.

ولقد اعتبر ابن جماعة القرآن الكريم مصدرًا أساسيًّا للاستدلال، فلا يكاد يخلو باب من آية أو قراءة **يستدل بها ابن جماعة على قاعدة صرفية**، ومن أمثلة ذلك:

- قال ابن جماعة: "قَد جاءَ التنزيلُ باعتبارِ كلٍّ مِنَ الوجهينِ، قرأَ ابنُ كثيرٍ وأَبُو عمرٍو قَولَهُ تَعَالَى: ﴿**ثُمَّ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا تَتْرَى**﴾[3] بالتنوينِ عَلَى أَنَّ ألفَهُ للإلحاقِ، وغيرُهُمَا بتركِهِ /ق153ب/ عَلَى أَنَّهَا للتأنيثِ كَـ(دَعْوَى)، وَهَذَا هُوَ المختارُ عملًا بالأكثرِ، ولأنَّ الألفَ للإلحاقِ لَا تكونُ فِي المصادرِ إلا نادرًا. وَ(الوِتْرُ) بكسرِ الواوِ، وفتحِهَا".
- قال ابن جماعة محشيًا على قول الجاربردي[4]: [وجاءَ فِي نحوِ (يَشَاءُ إِلَى)[5] الواوُ –أيضًا–]: "هُوَ مذهبُ كثيرٍ مِنَ القراءِ بلْ عُزِيَ لأكثرِهِم.

([1]) السيوطي، الاقتراح (ص67).

([2]) [فصلت: 42].

([3]) [المؤمنون: 44].

([4]) شاهين، مجموعة الشافية، شرح الجاربردي (ج228/2).

([5]) وردت في قوله تعالى: ﴿قُلْ لِلَّهِ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ [البقرة: 142]، ووردت أيضًا في [البقرة: 213]، و[يونس: 25]، و[النور: 46] بصيغ مختلفة.

قالَ الشارحونَ[1]: وَهُوَ مذهبُ[2] مِن يقولُ فِي (سُئِلَ): (سُولَ) بإبدالِ الهمزةِ حرفًا مِن جنسِ حركةِ مَا قبلَهَا، وأرادَ الشارحُ بنحوِ (يَشَاءُ إِلَى) الهمزةَ المكسورةَ المسبوقةَ بمضمومةٍ وإن لَم يتقدمَهَا مدَّةٌ، فقد صحَّ البدلُ فِي قولِهِ تعالى ﴿وَلَا يَحِيقُ الْمَكْرُ السَّيِّئُ إِلَّا بِأَهْلِهِ﴾[3]، ولَم يحفظْهُ شارحٌ، فاستندَ إلى مَا تقدمَ عَنِ الشارحينَ". /ق164ب/.

- قال ابن جماعة: "أَي: بِالإِدْغَامِ فِي لُغَةِ غَيْرِ الحِجَازِيِّينَ. وَالضَّمُّ فِيهِ هُوَ الأَكْثَرُ فِي كَلَامِهِمْ قَالَهُ أَبُو حَيَّانَ[4] وَغَيْرُهُ: وَالفَتْحُ لُغَةِ أَسَدٍ وَنَاسٍ وَغَيْرِهِمْ. والكَسْرُ لُغَةُ كَعْبٍ، وَعَتي، وَهُمْ حَيٌّ مِنْ غَطَفَانَ. أَمَّا لُغَةُ الحِجَازِيِّينَ فَهِي الفكُّ مُطْلَقًا، فَيَقُولُونَ: (اُرْدُدِ)، و(لَمْ يَرْدُدِ)، و(ارْدُدِ الرَّجُلَ)، و(لَمْ يُرْدُدِ الرَّجُلَ) بِالكَسْرِ، فَقَطْ. وَ(ارْدُدْهَا)، و(لَمْ تَرْدُدْهَا)، و(ارْدُدْهُ)، و(لَمْ يَرْدُدْهُ)، وَهِيَ أَقْرَبُ إِلَى القِيَاسِ؛ لِوُجُوهٍ ذَكَرْتُهَا فِي (التَّعْرِيفِ). وَأَكْثَرُ مَا جَاءَ القُرآنُ بِهَا، قَالَ –تَعَالَى–: ﴿**وَلَا تَمْنُنْ تَسْتَكْثِرُ**﴾[5]، و﴿**وَمَنْ يَحْلِلْ**﴾[6]، و﴿**إِنْ تَمْسَسْكُمْ حَسَنَةٌ**﴾[7]، و﴿**وَاغْضُضْ مِنْ صَوْتِكَ**﴾[8]، وجاءَ بِالفَكِّ وَالإِدْغَامِ فِي السَّبْعَةِ: ﴿**وَمَنْ يَرْتَدِدْ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ**﴾[9]". /ق107ب/.
- قال الجاربردي[10]: [الثانِي: أَنَّ (ضَاهَيْتُ) أكثرُ استعمالًا]، قال ابن جماعة: "منعهُ شارحٌ، وعبارتُهُ[11]: وأمَّا (ضَاهَأْتُ) فستعملُ فِي فصيحِ الكلامِ كَـ(ضَاهَيْتُ)، قالَ اللهُ –تَعَالَى–: ﴿**يُضَاهِئُونَ**﴾[12]، وقولُ الشارحينَ: (ضَاهَيْتُ) أكثرُ استعمالًا ليسَ بشيءٍ؛ لأدائِهِ إلى كونِ التنزيلِ على /ق133ب/ قلةِ الاستعمالِ. انتهى كَلَامُهُ. وليسَ بشيٍ؛ لأنَّ التنزيلَ قَد جاءَ

([1]) اليزدي، شرح الشافية (ج452/2)، وركن الدين، شرح الشافية (ج716/2)، والنظام، شرح الشافية (ج338/2).

([2]) عزي هذا المذهب للأخفش. ابن الباذش، الإقناع في القراءات السبع (ص182).

([3]) [فاطر: 43].

([4]) انظر: ناظر الجيش، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (ج4674/9).

([5]) [المدثر: 6].

([6]) [طه: 81].

([7]) [آل عمران: 120].

([8]) [لقمان: 19].

([9]) [البقرة: 217].

([10]) شاهين، مجموعة الشافية، شرح الجاربردي (ج44/2).

([11]) اليزدي، شرح الشافية (ج318/1).

([12]) [التوبة: 30].

بالأخرى، بَل بِها قرأَ الأكثرُ[1]، فَهِيَ الأكثرُ، وَقَد قيلَ: إنَّ الهمزةَ فِي الآيةِ بدلٌ مِنَ الياءِ؛ لنقلِ الضمةِ عَلَيهَا فَهِيَ الأصلُ أيضًا".

وقد استخدم ابن جماعة الشاهد القرآني في تفسير المفردات اللغوية، ومن ذلك:

- قال ابن جماعة في شرح كلمة (سرى): "سَرَيْتُ سُرًى وَمَسْرًى وَأَسْرَيْتُ بِمَعْنًى، إذَا سِرتُ لَيْلًا، وَبِالأَلِفِ لُغَةُ أَهْلِ الحِجَازِ، وَجَاءَ القُرْآنُ بِهِمَا جَمِيْعًا. وَلَيْلًا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿**سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا**﴾[2] لِلتَّأْكِيدِ، كَقَولِكَ: سِرْتُ أَمْسِ نَهَارًا، وَالبَارِحَةِ لَيْلًا". /ق112ب/.
- وقال في شرح كلمة (أحد): "المأخوذُ مِنَ الوحدةِ التِي هِي مبدأُ العددِ، وأصلُهُ كَمَا فِي قولِهِ تعالىَ ﴿**قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ**﴾[3]، أمَّا المستعملُ فِي النفيِ للعمومِ نحوُ (مَا جاءنِي مِن أحدٍ) فهمزتُهُ أصليةٌ".

ولم تخلُّ الحاشية من استخدام الشاهد القرآني في إثبات قاعدة نحوية:

- قال ابن جماعة محشيًا على قول الجاربردي[4]: [بعدها أربعةُ أحرفٍ أصولٍ]، قال ابن جماعة: "صفةُ أحرفٍ لا لأربعةٍ؛ لأنَّ الأحرفَ هِيَ المقصودةُ لذاتِهَا، والأربعةُ إنَّما جيءَ بها لبيانِ الكلمةِ لا ليحكمَ عليها، وَعَلَى ذلكَ جاءَ قولُهُ تعالى: ﴿**إِنِّي أَرَى سَبْعَ بَقَرَاتٍ سِمَانٍ**﴾[5] بالخفضِ صفةٌ لبقراتٍ، لا بالنصبِ صفةٌ لسبعٍ، ومثلُهُ ﴿**وَسَبْعِ سُنْبُلَاتٍ خُضْرٍ**﴾[6] بخفضِ خضرٍ". /ق145أ/.
- قال ابن جماعة: "مِثْلُهُ ضَمَّةُ الإِعْرَابِ، فَيَجِبُ الكَسْرُ فِي نَحْوِ: قَولِهِ -تَعَالَى-: ﴿**بِغُلَامٍ اسْمُهُ**﴾[7]، ﴿**عُزَيْرٌ ابْنُ**﴾[8]؛ لِأَنَّ ضَمَّةَ المِيمِ وَالنُّونِ فِيْهِمَا لَيْسَتْ بِأَصْلِيَّةٍ، بِل لِلإِعْرَابِ". /ق107أ/

([1]) قرأ عاصم وابن مصرف : (يضاهئون) بالهمز، وباقي السبعة بغير همز. أبو حيان، التفسير المحيط (ج32/5).

([2]) [الإسراء: 1].

([3]) [الإخلاص: 1].

([4]) شاهين، شرح الشافية، شرح الشافية (ج101/2).

([5]) [يوسف: 43].

([6]) [يوسف: 46].

([7]) [مريم: 7].

([8]) [التوبة: 30]

- قال ابن جماعة في إعراب (قول القراء): "(قولُ) مبتدأٌ، وَأَمَّا قبلَهُ مقدرةٌ، ولذلكَ دخلتِ الفاءُ في خبرِهِ كما قدرت فِي قوله –تعالى–:﴿**وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ**﴾[1]؛ ليصححَ عملُ مَا بعدَ الفاءِ فيما قبلَهَا. /ق128ب/.

القراءات القرآنية:

أنزل الله القرآن على سبعة أحرف؛ للتيسير على الناس في قراءة القرآن، وذلك لاختلاف لغاتهم وألسنتهم، ولو كلفوا بالعدول عن لغتهم وألسنتهم لكان من التكليف بما لا يستطاع، وقد حدد ابن الجزري الأساس في تحديد صحة القراءة أو ضعفها أو شذوذها أو بطلانها، فقال[2]: "كل قراءة وافقت العربية ولو بوجه، ووافقت أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالًا وصحَّ سندها، فهي القراءة الصحيحة التي لا يجوز ردُّها ولا يحل إنكارها، بل هي من الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن ووجب على الناس قبولها، سواء كانت عن الأئمة السبعة، أم عن العشرة، أم عن غيرهم من الأئمة المقبولين، ومتى اختل ركن من هذه الأركان الثلاثة أطلق عليها ضعيفة أو شاذة أو باطلة، سواء كانت عن السبعة أم عمن هو أكبر منهم"، وقال البغدادي[3]: "فكلامه عز اسمه افصح كلام وأبلغه ويجوز الاستشهاد بمتواتره وشاذه".

ولقد أكثر ابن جماعة من الاستشهاد بالقراءات مع نسبتها لأصحابها، ومن أمثلة ذلك:

- قال ابن جماعة: "مِثْلَ الوَاوِ وَالفَاءِ فِي جَوَازِ الإِسْكَانِ، لَكِنَّهُ مَعَهُمَا أَفْصَحُ مِنْهُ مَع (ثُمَّ)؛ لِكَثْرَةِ حُرُوفِهَا لَا تُعَدُّ جُزْءًا، وَقَرَأَ بِهِ فِي ﴿**ثُمَّ لْيَقْضُوا**﴾[4] الكُوفِيُّونَ وَقَالُونُ وَالبِزِيُّ، وَفِي ﴿**ثُمَّ لْيَقْطَعْ**﴾[5] هَؤُلَاءِ وَقُنْبُلُ. وَفِي ﴿**ثُمَّ هُوَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ**﴾[6] الكِسَائِيُّ وَقَالُونُ". /ق111ب/.
- وقال: "لَا حاجةَ إِلَى الاستشهادِ؛ لجوازِ إِمَالةِ (أَنَّى) بهذِهِ القراءةِ، فقدَ قرأَ حمزةُ والكسائيُّ وغيرُهُمَا بإمالتِهِمَا، حيثُ وقعتْ فِي القرآنِ ﴿**أَنَّى شِئْتُمْ**﴾[7]، ﴿**أَنَّى لَكِ هَذَا**﴾[8]، ﴿**فَأَنَّى تُصْرَفُونَ**﴾[9]". /ق155ب/.

([1]) [المدثر: 3].

([2]) ابن الجزري، النشر في القراءات العشر (ج9/1).

([3]) البغدادي، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب (ج9/1).

([4]) [الحج: 29].

([5]) [الحج: 15].

([6]) [القصص: 61].

([7]) [البقرة: 223].

([8]) [آل عمران: 37].

([9]) [يونس: 32].

- وقال: "صَحَّ التسهيلُ عَن نافعٍ وابنِ كثيرٍ وأبِي عمرٍو وَمِن أكثرِ طرقِهِم، وجاءَ –أيضًا– عنهُم الإبدالُ، كقولِ النحاةِ نصَّ عليهِ أبُو العزُّ فِي إرشَادِهِ، وابنُ شريحٍ فِي كافِيه وغيرُهُمَا، وصحَّ التحقيقُ عَن ابنِ عامرٍ وعاصمٍ وحمزةَ والكسائيِّ". /ق163أ/.

وقد ظهر جليًّا خلال الحاشية المعرفة الكبيرة لابن جماعة في القراءات من خلال:

1. بيان القراءة الشاذة من المتواترة:

- قال ابن جماعة: "الذِي رأيتُهُ فِي الإعرابِ للحلبيِّ[1] الحسنَ بنَ عليٍّ بدونِ ياءٍ، وكَذَا فِي الكشافِ[2]، ولعلَّ نُسَخَهُ مختلفةٌ، وَهِي قراءةٌ شاذةٌ، /ق156أ/ والمتواترُ هُوَ (أَنّا) بفتحِ الهمزةِ. والفتحُ عَلَى أنَّ اللفظَ (أَنّ) واسمُهَا، وَهُوَ قراءةُ الكوفيينَ. وبكسرِ الهمزةِ كذلكَ، وَهُوَ قراءةُ الباقينَ".
- قال الجاربردي[3]: "[وكثرُ النقلُ والحذفُ فِي (سَلْ)]، قال ابن جماعة: "اتفقَ القراءُ عَلَى ذلكَ فِي نحوِ ﴿**سَلْ بَنِي إِسْرَائِيلَ**﴾[4] مِمَّا كانَ فعلُ أمرٍ مخاطبٍ مِنَ السؤالِ، ولم يقترنْ بواوٍ ولا فاءٍ؛ استثقالًا لاجتماعِ الهمزةِ مَعَ الأولى ابتداً فِيمَا كثرَ دورُهُ، وَهِيَ فِي ذلكَ مذهبُ أكثرِ العربِ، فإن اقترنَ بأحدِهِمَا فبعضٌ طردَ أصلَهُ فِي النقلِ، وبِهِ قرأَ ابنُ كثيرٍ والكسائيِّ، وبعضٌ همزَ؛ لعدمِ الاجتماعِ، وبِهِ /ق159ب/ قرأَ الباقونَ، وَهُوَ لغةُ قريشٍ، وَهُوَ المختارُ، أمَّا نحوُ ﴿**وَلْيَسْأَلُوا مَا أَنْفَقُوا**﴾[5] فبالهمزةِ بالاتفاقِ، فليتأملْ".

2. توجيه القراءات:

- قال ابن جماعة: "وعليهِ قراءةُ عاصمٍ فِي ﴿**كهيعص**﴾[6] بإمالةِ الهَاءِ وَاليَاءِ، وإمالةُ الهاءِ لإمالةِ الياءِ التِي بعدَهَا". /ق152ب/.
- وكما في حاشيته: "هِيَ قراءةُ الكسائيِّ مِن روايةِ الدوريِّ مِن طريقِ أَبِي عثمانَ الضَّرِيرِ ، وَمِنْهُ –أيضًا– إمالةُ فتحةِ الراءِ والنونِ فِي (رَأَى)، وَ(نَأَى) تبعًا لإمالةِ الهمزةِ فِيهِمَا فِي قراءةِ حمزةَ والكسائيِّ وغيرِهِما، ووجهُهُا أنَّ الهمزةَ حرفٌ مستقلٌ، وطلبُ التخفيفِ مَعَهَا أكثرُ بتعديلِ الصوتِ فِي مجموعِ الكلمةِ". /ق152ب/.

3. نفي بعض القراءات عن بعض القراء؛ لعدم صحة نسبتها إليه:

([1]) السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون (ج692/10).

([2]) الزمخشري، الكشاف (ج704/4).

([3]) شاهين، مجموعة الشافية، شرح الجاربردي (ج189/2).

([4]) [البقرة: 211].

([5]) [الحجر: 92].

([6]) [مريم: 1].

- قال ابن جماعة: "مثلُهَا الهاءُ الأصليةُ نَحْوَ: (نَفَقَه) عَلَى أَنَّهُ قَد نُقِلَ عَنِ الكسائيِّ إمالةُ مَا قَبْلَ هَاءِ السكتِ فِي نَحْوِ: ﴿**مَالِيَهْ**﴾[1]، وَبِهَا قطعَ[2] أَبُو مُزَاحِمٍ الخاقاني فِي (لَه)، والمشهورُ عَنْهُ عَدَمُهَا". /ق152ب/.

ونادرًا ما يذكر ابن جماعة القراءة دون نسبتها لأحد، ومن أمثلة ذلك:

- قال في معنى كلمة (بدنة): "نَاقَةٌ أَوْ بَقَرَةٌ، بِتَحْرِيكِهِ، قَالَ الله -تَعَالَى-: ﴿**وَالْبُدْنَ جَعَلْنَاهَا لَكُمْ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ**﴾[3]، وَقُرِئَ بِضَمَّتَيْنِ[4]، وَيُوَافِقُهُا كَلَامُ الجَوْهَرِيِّ[5]". /ق90أ/.
- وقال: "يجوزُ فِي تَاءِ (هَيْهَاتَ) الفتحُ والضمُّ والكسرُ، وقد قُرِئَ بِهِنّ". /ق116أ/.
- "وقرئَ شاذًّا ﴿**إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ**﴾[6]". /ق182ب/.

والقرآن الكريم وقراءاته عند ابن جماعة الأصل في جميع المسائل، وغيرهما الفرع، ومن أمثلة ذلك:

- قال ابن جماعة محشيًا على قول الجاربردي[7]: [وَكَذَا حَرَّكُوا الأَلِفَ]: "كَمَا قَرَأَ أَيُّوبُ السِّخْتِيَانِيُّ: ﴿وَلَا الضَّالِّينَ﴾[8] بِهَمْزَةٍ مَفْتُوحَةٍ، فَهِيَ لُغَةٌ فَاشِيَةٌ فِي العَرَبِ فِي كُلِّ أَلِفٍ وَقَعَ بَعْدَهَا حَرْفٌ مُشَدَّدٌ، نَحْوُ: (ضَالٌّ)، وَ(دَابَّةٌ)، وَجَاءَنِي إِعْرَابٌ إِلَى البِنَاءِ". /ق108أ/.
- وقال -أيضًا- محشيًا على قول الجاربردي[9]: [وَكَذَا حَرَّكُوا الأَلِفَ فِي (دَابَّةٍ)] قَالَ أَبُو زَيْدٍ: سَمِعْتُ عَمْرَو بْن عُبَيْدٍ يَقْرَأُ: ﴿**فَيَوْمَئِذٍ لَا يُسْأَلُ عَنْ ذَنْبِهِ إِنْسٌ وَلَا جَأَنٌّ**﴾[10]، فَظَنَنْتُ أَنَّهُ قَدْ

([1]) [الحاقة: 28].

([2]) انظر: السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع (ج3/419).

([3]) [الحج: 36].

([4]) قرأ الحسن البصري (وَالْبُدُنَ) بضم الدال، والباقون بسكونها. والحجة لمن ضم: كأنَّه أراد جمع الجمع، مثل: (ثَمَرَةٌ)، جمعها (ثِمَارٌ)، وجمع الجمع (ثُمُرٌ). ابن خالويه، الحجة في القراءات السبع (ص226)، القباقبي، إيضاح الرموز ومفتاح الكنوز في القراءات الأربعة عشر (ص541).

([5]) الجوهري، الصحاح (ج5/2077).

([6]) [يوسف: 43].

([7]) شاهين، مجموعة الشافية، شرح الجاربردي (ج1/592).

([8]) [لفاتحة: 7].

([9]) شاهين، مجموعة الشافية، شرح الجاربردي (ج1/592).

([10]) [الرحمن: 36].

لَحَنَ حَتَّى سَمِعْتُ العَرَبَ تَقُولُ: (دَأَبَةً)، وَ(شَأَبَةً)، وَقَرَأَ أَيُّوبُ السِّخْتِيَانِيُّ:﴿**وَلَا الضَّأَّلِّينَ**﴾[1]، قَالَ أَبُو حَيَّانَ[2] وَغَيْرُهُ: وَلَا يَنْقَاسُ إِلَّا فِي ضَرُورَةِ الشِّعْرِ عَلَى كَثْرَةِ مَا جَاءَ مِنْهُ". /ق108أ/.

([1]) [الفاتحة: 7].

([2]) انظر: السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع (ج410/3).

المصدر الثاني: الحديث النبوي الشريف

يعد الحديث المصدر الثاني من مصادر السماع، وفي الحقيقة انصرف النحاة عن الاستشهاد بالحديث الشريف، فعلى سبيل المثال سيبويه لا يوجد في كتابه غير حديث واحد ورد على سبيل التوكيد لغيره، وتابعه النحاة في ذلك[1]، قال أبو حيان[2]: "على أنَّ الواضعين الأولين لعلم النحو المستقرئين للأحكام من لسان العرب كأبي عمرو بن العلاء، وعيسى بن عمر، والخليل، وسيبويه من أئمة البصريين. والفراء، وعلي بن المبارك الأحمر، وهشام الضرير من أئمة الكوفيين، لم يفعلوا ذلك. وتبعهم على هذا المسلك المتأخرون من الفريقين، وغيرهم من نحاة الأقاليم كنحاة بغداد، وأهل الأندلس".

حتى جاء القرنان: السادس والسابع، فخالف ابن خروف وابن مالك هذا المنهج، وأكثروا من الاستشهاد بالحديث، فعاب أبو حيَّان هذا المنهج، فقال[3]: "قد أكثر هذا المصنف من الاستدلال بما وقع في الأحاديث على إثبات القواعد الكلية في لسان العرب، وما رأيت أحدًا من المتقدمين والمتأخرين سلك هذه الطريقة غيره".

وسبب انصرافهم عن الاستشهاد بالحديث أساسان، وهما[4]:

الأول: أنَّ الرواة جوزوا النقل بالمعنى، فالحديث الواحد يروى بألفاظ مختلفة، وعبارات متعددة، فلا يمكن الجزم بأنَّ الرسول –صلى الله عليه وسلم– قد قال ذلك بنصه.

الثاني: أنَّه وقع اللحن كثيرًا فيما روي في الحديث؛ لأنَّ كثيرًا من الرواة كانوا غير عرب بالطبع، ولا يعلمون لسان العرب بصناعة النحو، فوقع اللحن في كلامهم، وشمل ذلك نصوص الحديث.

وفي الردِّ على ذلك قال ناظر الجيش[5]: "وأقول: أما إنكاره –يعني أبا حيان– على المصنف –يعني ابن مالك– الاستدلال بما ورد من الأحاديث الشريفة معتلّا لذلك بأن الرواة جوزوا النقل بالمعنى: فيقال فيه: لا شك أن الأصل في المروي أن يروى باللفظ الذي سمع من الرسول –صلّى الله عليه وسلّم–، والرواية بالمعنى وإن جازت فإنما تكون في بعض كلمات الحديث المحتمل لتغيير اللفظ بلفظ آخر يوافقه معنى؛ إذ لو جوزنا ذلك في كل ما يروى لارتفع الوثوق من جميع الأحاديث بأنها هي بلفظ الرسول صلّى الله عليه وسلّم، وهذا أمر لا يجوز توهمه فضلا عن أن يعتقد وقوعه". ناهيك أنَّ الأحاديث رويت ودونت في عصر الاحتجاج قبل فساد اللغة.

([1]) محمد عيد، الرواية والاستشهاد باللغة (ص130).

([2]) السيوطي، الاقتراح (ص77).

([3]) البغدادي، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب (ج10/1).

([4]) المرجع السابق (ج10/1–11).

([5]) ناظر الجيش، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (ج4410/9).

وظهر فريق ثالث، فتوسطوا في ذلك، فما اعتقد أنَّه من لفظ الرسول –صلى الله عليه وسلم– وخاصة من الأحاديث القصيرة والأحاديث التي اعتني بنقلها بألفاظها في موقف خاص أو حادثة خاصة فهذا يحتجُّ به، وأمَّا الأحاديث الطويلة التي لا يستطاع حفظها، والأحاديث الغريبة التي يعسر حفظها فهذا لا يحتجُّ به؛ لأنَّه نقل بالمعنى، ومن أبرزهم الشاطبي، والبغدادي والسيوطي[1].

ولقد كان موقف ابن جماعة من الاستشهاد بالحديث موقفَ المؤيد، بشرط أن يثبت الحديث عن النبيّ –صلى الله عليه وسلم– فلا يخفى علينا ما لابن الجماعة من المؤلفات في علم الحديث، والتي كان لها الدور البارز في ذلك، ومن أمثلة استشهاده بالحديث:

- في مسألة تحقيق الهمزة، قال الجاربردي[2]: "وقال بعض النحويين: التزم ذلك في (نبيّ، وبريّة)"، قال بان جماعة: "أَي: كالزمخشريِّ[3]، ونقلَ أَبُو عليٍّ[4] عَن سِيبَوَيْهِ[5] أَنَّهُ قالَ: بلغنَا أَنَّ قومًا مِنَ أَهلِ التحقيقِ يحققونَ (نَبِيئًا)، وَ(بِرِيئَةً)، وذلكَ رديءٌ. انتهى. وقد يشهدُ لِمَا قالُوه مَا أَخرجَ الحاكمُ فِي المستدركِ[6]: حدثنِي أَبُو بكرٍ أَحمدُ بنُ العباسِ، حدثنَا /ق158أ/ عبدُ اللهِ بنُ محمدٍ البغويُّ، حدثنَا خلفُ بنُ هشامٍ، حدثنِي الكسائيُّ، حدثنِي حسينُ الجعفِيُّ، عَن حمرانَ بنِ أَعينٍ، عَن أَبِي الأَسودِ الدؤليِّ، عَن أَبِي ذرٍّ –رضِي اللهُ تعالى عنهُ– قالَ: جاءَ أَعرابيٌّ إِلَى رسولِ اللهِ – صلَّى اللهُ تعالى عليهِ وسلمَ– فقالَ: يَا نبِئَ اللهِ، فهمزَ، فقالَ: (لستُ نبئَ اللهِ)، فهمزَ، (ولكنْ نبيَ اللهِ)[7]. وقالَ: صحيحٌ عَلَى شرطِ الشيخينِ، ولم يخرجَاهُ".

([1]) السيوطي، الاقتراح (ص52).

([2]) شاهين، مجموعة الشافية، شرح الجاربردي (ج183/2).

([3]) الزمخشري، المفصل في صنعة الإعراب (ص489).

([4]) الفارسي، التعليقة على كتاب سيبويه (ج56/4).

([5]) سيبويه، الكتاب (ج555/3).

([6]) [الحاكم، المستدرك على الصحيحين/من كتاب قراءات النبي، ج251/2: رقم الحديث: 2906].

([7]) انظر: [الهندي، كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال/الحشر، ج419/14: رقم الحديث 39129].

واستخدم ابن جماعة الحديث ليؤكد معاني بعض الكلمات، ومن ذلك:

- قال الجاربردي[1]: [كـ(حَرْمَى) بِفَتْحِ الحَاءِ]، قال ابن جماعة: "... قَالَ فِي القَامُوْسِ[2]: وَ(حَرِمَ) كَـ(فَرِحَ)، ذَاتُ الظِّلْفِ، وَالذِّئْبَةُ، وَالكَلْبَةُ حِرَامًا، بِالكَسْرِ: أَرَادَتِ الفَحْلَ، كَاسْتَحْرَمَتْ، فَهِيَ حَرْمَى، كَسَكْرَى، الجَمْعُ: كَجِبَالٍ، وَسَكَارَى. انْتَهَى. وَيُسْتَفَادُ مِمَّا قَالَهُ -أَيْضًا- أَنَّ الحِرْمَةَ، وَهِيَ بِكَسْرِ الحَاءِ وَسُكُونِ الرَّاءِ: الاسْتِحْرَامُ لَا يَخْتَصُّ بِالمَاعِزَةِ كَمَا صَرَّحَ ثَعْلَبُ فِي الفَصِيحِ[3]، وَعِبَارَتُهُ: وَقَدِ اسْتَحْرَمَتِ المَاعِزَةُ، وَهِيَ مَاعِزَةٌ حَرْمَى، وَبِهَا حِرَامُ. وَلَا بِالشَّاةِ كَمَا فَسَّرَ الشَّارِحُ. بَلْ ذَكَرَ فِي المُحْكَمِ[4] أَنَّهُ اسْتُعْمِلَ فِي ذُكُورِ الأَنَاسِيِّ. قَالَ اللَّبْلِيُّ: وَجَاءَ فِي الحَدِيْثِ[5]: (الذِيْنَ تُدْرِكُهُمُ السَّاعَةُ تُبْعَثُ عَلِيْهِمُ الحِرْمَةُ)؛ أَيْ: الغُلْمَةُ. ذَكَرَ الحَدِيْثَ وَالتَّفْسِيْرَ الهَرَوِيُّ وَغَيْرُهُ". /ق95ب/.

ويتبين لنا من خلال الحاشية سعة اطلاع ابن جماعة في علم الحديث، فقد كان يخرج الحديث، ويذكر رواته وأماكن روايته، ومن أمثلة ذلك:

- قال الجاربردي[6]: "وفي الحديث: "من استمع إلى قينة؛ صب في أذنيه الآنك يوم القيامة"[7]. قال ابن جماعة: "أَخْرَجَهُ ابْنُ عَسَاكِرَ فِي تَارِيخِهِ[8] بِزِيَادَةِ (يَومِ القِيَامَةِ)، وَسَاقَهُ -أَيْضًا- ابْنُ الأَثِيرِ فِي النِّهَايَةِ[9] بِلَفْظِ: (مَن جَلَسَ إِلَى قَيْنَةٍ يَسْمَعُ مِنْهَا)". /ق109ب/.
- قال الجاربردي[10]: "ثُمَّ أشار إلى الاعتراض بقوله -صلى الله عليه وسلم-: (ليس في الخضروات صدقة)".

([1]) شاهين، مجموعة الشافية، شرح الجاربردي (ج1/533).

([2]) الفيروز أبادي، القاموس المحيط (ص1092).

([3]) ثعلب، الفصيح (ص322).

([4]) ابن سيدة، المحكم والمحيط الأعظم (ج3/329).

([5]) الحديث بتمامه: (الَّذِي تُدْرِكهُمْ السَّاعَة تبعث عَلَيْهِم الْحِرْمَة ويسلبون الْحيَاء). الزمخشري، الفائق في غريب الحديث (ج1/277). وفي رواية: (تسلط عليهم). ابن قتيبة، غريب الحديث (ج3/746).

([6]) شاهين، مجموعة الشافية، شرح الجاربردي (ج1/599).

([7]) قال الإمام الألباني عنه: باطل، ولعله اختلط عليه بحديث آخر؛ هو قوله – صلى الله عليه وسلم –: "من استمع إلى حديث قوم وهم له كارهون؛ صب في أذنه الآنك يوم القيامة". الألباني، سلسلة الأحاديث الضعيفة (ج10/52).

([8]) ابن عساكر، تاريخ دمشق (ج51/263).

([9]) ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر (ج1/77).

([10]) شاهين، مجموعة الشافية، شرح الجاربردي (ج1/539).

فذكر ابن جماعة راوي الحديث، فقال: " وَالحَدِيْثُ مِنْ رِوَايَةِ مُجَاهِدٍ[1]". /ق96ب/.

وكان يصحح على الجاربردي في هذا المجال، فقد نسب الجاربردي حديث[2] ": "ليس امبر امصيام في امسفر" إلى النمر بن تولب، فقال ابن جماعة: ". وَالحَدِيثُ أَخْرَجَهُ: الإِمَامُ أَحمَدُ فِي مُسنَدِهِ[3]، وَالطَّبَرَانِيُّ فِي الكَبِيرِ[4] مِن حَدِيثِ كَعبِ بْنِ عَاصِمٍ، وَرِجَالُهُ رِجَالُ الصَّحِيحِ، قِيلَ: وَلَا يُعرَفُ مِن حَدِيثِ النَّمرِ بْنِ تَولَبٍ، وَالحَدِيثُ الذِي رَوَاهُ النَّمِرُ مَتنُهُ: (مَن سَرَّهُ أَن يَذْهَبَ كَثِيرٌ مِن وَحَرِ[5] صَدْرِهِ فَلْيَصُمْ شَهْرَ الصَّبْرِ رَمَضَانَ، وَثَلَاثَةَ أَيَّامٍ /ق111أ/ مِن كُلِّ شَهرٍ)، أَخْرَجَهُ: أَبُو نُعَيمٍ فِي المَعرِفَةِ[6]".

- قال الجاربردي[7]: "قال ابن عباس: (إنَّما سمِّي إنسانًا؛ لأنَّه عهد إليه فنسي) ... وحديث ابن عباس لم يثبت". قال ابن جماعة: " اعْتُرِضَ[8] بأَنَّهُ أخرجَهُ عبدُ الرَّزَاقِ، وعبدُ بنُ حميدٍ، وابنُ جريرٍ، وابنُ المنذرِ، وابنُ أبِي حَاتِمٍ فِي تفاسيرِهِم[9]، والطبرانِيُّ فِي الصغيرِ[10]، والحاكمُ فِي مستدركِهِ[11]، وصَحَّحَهُ". /ق137أ/.

أمَّا موقفه من الأحاديث الشاذة فبأنَّه لا يقاس عليها، ومن أمثلة ذلك:

- قال الجاربردي[12]: إذا كانت فاء الكلمة همزة فلا تقلب تاء؛ لعروضها، كما في (ائتزر)، ولكن تقلب الهمزة ياء؛ لسكونها وانكسار ما قبلها، فتصير (ايتزر). قال ابن جماعة: "جاءَ مِن ذلكَ ألفاظٌ بالقلبِ، منها: (اتَّزَرَ)، وَ(اتَّمَنَ) مِنَ الأمانةِ، وَ(اتَّمَرَ) مِنَ الأمرِ، وَ(اتَّهَلَ) مِنَ الأهلِ، وفِي الحديثِ: (وإن كانَ قصيرًا فليتَّزِرْ بِهِ) كَذَا الجميعُ، رواه الموطأُ[13] بالإبدالِ

([1]) الحديث: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-: (لَيْسَ فِي الْخَضْرَوَاتِ صَدَقَةٌ). ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر (ج107/2).

([2]) شاهين، مجموعة الشافية، شرح الجاربردي (ج604/1).

([3]) ابن حنبل، مسند الإمام أحمد (ج434/5).

([4]) الطبراني، المعجم الكبير (ج172/19).

([5]) (الوحر): الغِلُّ، وقد وَحِرَ صدرُه عليّ؛ أي: وغر. وفى صدره على وَحْرٌ. الجوهري، الصحاح (ج844/2).

([6]) الأصبهاني: أبو نعيم، معرفة الصحابة (ج2706/5).

([7]) شاهين، مجموعة الشافية، شرح الجاربردي (ج64/2-65).

([8]) انظر: السيوطي، الدر المنثور في التفسير بالمأثور (ج603/5).

([9]) الصنعاني، تفسير عبد الرازق (ج19/2)، الطبري، تفسير الطبري=جامع البيان (ج182/16)، الرازي: ابن أبي حاتم، تفسير ابن أبي حاتم (ج2437/7).

([10]) [الطبراني، المعجم الصغير/ من اسمه محمد، ج140/2: رقم الحديث: 925].

([11]) [الحاكم، المستدرك على الصحيحين/تفسير سورة طه، ج412/2، رقم الحديث: 3436].

([12]) شاهين، مجموعة الشافية، شرح الجاربردي (ج242/2-243).

([13]) [الإمام مالك، الموطأ/الرخصة في الصلاة بثوب واحد، ج194/2: رقم الحديث: 147].

والإدغامِ، وَعَن عائشةَ –رضى الله عنها– كَانَ رسولُ اللهِ –صلى الله عليه وسلم– يأمرنِي إِذَا حضتُ أن أتَّزِرَ. والمعروفُ أنَّ ذلكَ كلَّهُ شاذٌ لا يقاسُ عليهِ". /ق168ب/.

ورغم سعة خبرة ابن جماعة في هذا المجال لكنَّه أخطأ حينما عدَّ مثلًا من الأحاديث، فالكمال لله وحده، فقال: "(العَوْدُ): هو الذِي جاوزَ في السنِ البازلَ والمُخْلِفَ، وفِي الحديثِ: (إِنْ جَرْجَرَ العَوْدُ فزدهُ وِقْرًا)، والناقةُ عَوْدَةٌ، ويقالُ: زاحمْ بِعَوْدٍ أو دَعْ؛ أَي: استعنْ على حربِكَ بأهلِ السنِّ والمعرفةِ، فإنَّ رأيَ الشيخِ خيرٌ مِن مشهدِ الغلامِ". /ق182ب/، فهذا ليس حديثًا، إنَّما هو مثل، والعبارة السابقة أحذها ابن جماعة من الصحاح، وفي الصحاح قال[1]: "وفي المثل".

([1]) الجوهري، الصحاح (ج514/2). وانظر: الميداني، مجمع الأمثال (ص24).

المصدر الثالث: الشعر والنثر

النوع الأول: الشعر

لقيت الشواهد الشعرية من النحاة والصرفيين اهتمامًا كبيرًا، فعلى الرغم من كونها المصدر الثالث إلا أنَّ الدارس يظنُّ –من كثرة استشهاد النحاة والصرفيين بها– أنَّها المصدر الأول عندهم.

ولقد استشهد ابن جماعة بالشواهد الشعرية لكنَّها لم تكثر؛ لأنَّه كان يحشي على شرح الجاربردي، فاكتفى غالبًا بما ورد في الشرح، وبلغ عدد الأبيات التي استشهد بها ابن جماعة في الحاشية ما يقرب الأربعين بيتًا.

وإليك أبرز مواقف ابن جماعة من الشواهد الشعرية التي أوردها الجاربردي في شرحه:

أولًا: تقديم ترجمة موجزة لبعض الشعراء

- قال ابن جماعة: "هُوَ المُثَقِّبُ العَبْدِيُّ[1]، بِمُثَلَّثَةٍ، وَقَافٍ مُشَدَّدَةٍ مَكْسُورَةٍ، ثُمَّ مُهْمَلَةٍ، وَمُوَحَّدَةٍ سَاكِنَةٍ، وَوَقَعَ فِي (شَرْحِ المُغْنِي)[2] ضَبْطُهُ: بِضَمِّ المِيْمِ، وَفَتْحِ النُّونِ، وَكَسْرِ القَافِ المُشَدَّدَةِ، قَالَ: وَأَظُنُّ أَنَّ العَبْدِيَّ نِسْبَةً إِلَى عَبْدِ القَيْسِ، وَالمَوجُودُ فِي القَامُوسِ[3] وَغَيْرِهِ مَا قَدَّمْتُهُ، وَالمَفْهُومُ مِن كَلَامِ الجَوْهَرِيِّ أَنَّ النِّسَبَةَ إِلَى عَبْدِ شَمْسٍ، وَعِبَارَتُهُ[4]: وَالمُثَقِّبُ لَقَبُ شَاعِرٍ مِن عَبْدِ شَمْسٍ". /ق101أ/.
- وقال: "وَالفَرَزْدَقُ: لَقَبُ هَمَّامِ بْنِ غَالِبِ بْنِ صَعْصَعَةَ". /ق94ب/.

ثانيًا: تكملة الأبيات الناقصة، وهذا يدلُّ على سعة إطلاعه وخبرته، ومن الأمثلة على ذلك:

- قال الجاربردي[5]: "وجاء الإسكان في ضرورة الشعر، كقوله[6]: [الرجز]

فَتَسْـــتَرِيْحَ الـــنَّفْسُ مِـــنْ زَفْرَاتِهَـــا

قال ابن جماعة: " قَبْلَه: /ق90أ/

([1]) انظر: الجمحي، طبقات فحول الشعراء (ص229)، والمرزباني، معجم الشعراء (ص303)، وابن قتيبة، الشعر والشعراء (ص147)، والزركلي، الأعلام (ج239/3).

([2]) الدماميني، شرح الدماميني على مغني اللبيب (ج243/1).

([3]) الفيروز أبادي، القاموس المحيط (ص130).

([4]) الجوهري، الصحاح (ج94/1)، و(ج1061/3).

([5]) شاهين، مجموعة الشافية، شرح الجاربردي (ج493/1).

([6]) رغم شهرة هذه الأبيات وكثرة الاستشهاد بها في كتب النحو إلا أنَّها لم تنسب لأيٍ من الرُّجَازِ. انظر: ابن يعيش، شرح المفصل (ج257/3)، وابن مالك، شرح الكافية الشافية (ج1803/4)، والرضي، شرح الشافية (ج128/4)، وابن الناظم، شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك (ص546)، وأبو حيان، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل (ج55/2).

عَـــلَّ صُـــرُوفَ الـــدَّهْرِ أَوْ دُوَلَاتِهَـــا

يُـــــدِلْنَنَا اللَّمَّـــــةَ مِـــــنْ لَمَّاتِهَـــــا

- قال الجاربردي[1]: "ومثال الثاني: قول الشاعر[2]: [الرجز]

وأُمَّ أَوْعَـــــالٍ كَهَـــــا أَوْ أَقْرَبَـــــا

قال ابن جماعة: "قبله: /ق163أ/

خَلَّـــــى الـــــذِّنَابَاتِ شَـــــمالًا كَثَبَـــــا

ثالثًا: توضيح بعض معاني مفردات البيت، وأحيانًا معناه الإجمالي:

- قال الجاربردي[3]: وبيت الفرزدق[4]: [الكامل]

وإذا الرجـــــال رأوا يزيـــــد رأيـــــتهم خضـــــع الرقـــــاب نـــــواكس الأبصـــــار

قال ابن جماعة: "(خضع الرقاب): جَمْعُ: خَضُوْعٍ؛ أَيْ: خَاضِعٍ، قَالَ الشَّاعِرُ: وَإِذَا ... البَيْتُ. النَّاكِسُ: المُطَأْطِئُ رَأْسَهُ. صِحَاح[5]". /ق94ب/

- قال الجاربردي[6]: "وكقول الشاعر[7]: [البسيط]

وَقُمْـــتُ لِلـــزَّورِ مُرْتَاعًـــا وَأَرَّقَنِـــي فَقُلْـــتُ أَهْـــيَ سَـــرَتْ أَمْ عَـــادَنِي حُلُـــمُ

قال ابن جماعة: "وَ(الزَّوْرُ): الزَّائِرُ يَرْوِي بَدَلَهُ الطَّيفُ، وَهُوَ خَيَالُ المَحْبُوبَةِ المَرْئِيِّ فِي النَّومِ. وَ(المُرْتَاعُ): الخَائِفُ. وَ(أَرَّقَنِي): أَسْهَرَنِي. وَ(سَرَتْ): سَارَتْ لَيْلًا. وَ(عَادَنِي): جَانِي بَعْدَ إِعْرَاضِهِ. وَ(الحُلُمُ) بِضَمَّتَينِ: رُؤْيَا النَّومِ، وَقَد تَسْكُنُ لَامُهُ -أَيْضًا-. قَالَ ابْنُ الحَاجِبِ[8]: يُرِيدُ أَنِّي قُمْتُ مِن

([1]) شاهين، مجموعة الشافية، شرح الجاربردي (ج2/218).

([2]) البيت بلا نسبة، انظر: سيبويه، الكتاب (ج2/384)، وابن يعيش، شرح المفصل (ج4/466).

([3]) شاهين، مجموعة الشافية، شرح الجاربردي (ج1/528).

([4]) البيت من كلمة رائية للفرزدق يمدح بها آل المهلب بن أبى صفرة وبخاصة يزيد بن المهلب، والشاهد في قوله: نواكس، حيث جمع ناكسا وهو وصف لمذكر عاقل على فواعل وذلك شاذ لم يرد إلا في حروف قليلة منها: حارس وحوارس، وحاجب وحواجب، وفي هذا البيت جمع للضرورة الشعرية. انظر: الفرزدق، الديوان (304)، وسيبويه، الكتاب (ج3/633)، والمبرد، المقتضب (ج1/121).

([5]) الجوهري، الصحاح (ج3/1204)، (ج3/986).

([6]) شاهين، مجموعة الشافية، شرح الجاربردي (ج1/610).

([7]) البيت لزياد بن منقذ عند البغدادي، خزانة الأدب (5/ 244)، وبلا نسبة عند ابن جني، الخصائص (ج1/306)، وابن يعيش، شرح المفصل (ج5/311)، وابن مالك، شرح التسهيل (ج1/143)، والرضي، شرح الشافية (ج4/190)، وابن منظور، لسان العرب (ج15/376)، وابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب (ص495)، والحلبي، الدر المصون (ج1/246).

([8]) ابن الحاجب، الأمالي النحوية (ص457).

أَجْلِ الطَّيفِ مُنْتَبِهًا مُذْعُورًا؛ لِلِقَائِهِ، وَأَرَّقَنِي لَمَّا لَم يَحْصُلْ اجْتِمَاعٌ مُحَقَّقٌ، ثُمَّ ارْتَبْتُ هَل كَانَ الاجْتِمَاعُ عَلَى التَّحْقِيقِ أَو كَانَ فِي المَنَامِ؟ وَيَجُوزُ أَن يَكُونَ: يُرِيدُ فَقُمْتُ لِلطَّيفِ وَأَنَا فِي النَّومِ إِجْلَالًا فِي حَالِ كَونِي مَذْعُورًا؛ لِاسْتِعْظَامِهَا، وَأَرَّقَنِي ذَلِكَ لَمَّا انْتَبَهْتُ فَلَم أَجِدْ شَيْئًا مُحَقَّقًا". /ق112ب/

رابعًا: بيان اسم الشاعر قائل الأبيات إذا لم يذكره الجاربردي:

- قال الجاربردي[1]: " وقال الشاعر[2]: [الرجز]

إِنِّـــي لَـــدَى الحَـــرْبِ رَخِـــيُّ اللَّبَـــبِ

عِنْـــدَ تَنَـــادِيهِمْ بِهَـــالٍ وَهَبِـــى

قال ابن جماعة: " هُوَ قُصَيُّ بنُ كلابٍ". /ق147ب/

خامسًا: بيان بعض المسائل النحوية في الشواهد:

- قال ابن جماعة في بيان نوع (من)، و(لو) في قول الشاعر[3]: [الطويل]

أتَـانِي وَعِيـد الحُـوص مِـنْ آلِ جَعْفَـر فَيَـا عبـدَ عمـرو لَـو نهيـتَ الأَحَاوِصَـا

"وَ(مِنْ) فِي البَيْتِ، قَالَ اليَزْدِيُّ: لِلبَيَانِ[4]، وَقَالَ النِّظَامُ[5]: لِلتَّعْلِيلِ؛ أَيْ: مِن أَجَلِّهِم، وَالظَّاهِرُ الأَوَّلُ ... و(لو) في البيت للتمني؛ أَي: مِثْلُهَا فِي نَحْوِ: لَوْ تَأْتِنِي فَتُحَدِّثَنِي، وَاخْتُلِفَ فِيْهَا، فَقِيْلَ: هِيَ قِسْمٌ بِرَأْسِهَا لَا تَحْتَاجُ /ق96ب/ إِلَى جَوَابٍ كَجَوَابِ الشَّرْطِ، وَقِيْلَ: هِيَ الشَّرْطِيَةِ أَشْرَبَتْ مَعْنَى التَّمَنِّي، وَقَالَ ابْنُ مَالِكٍ[6]: هِيَ المَصْدَرِيَّةُ أُغْنَتْ عِنْ فِعْلِ التَّمَنِّي، وَقَالَ فِي المِثَالِ الأَصْلِيِّ: وَدِدْتُ لَو تَأْتِينِي، فَحَذَفَ فِعْلَ التَّمَنِّي؛ لِدَلَالَةِ (لَوْ) عَلَيْهِ، فَأَشْبَهَتْ (لَيْتَ) فِي الأَشْعَارِ بِمَعْنَى التَّمَنِّي، فَكَانَ لَهَا جَوَابٌ كَجَوَابِهَا. انتهى. وَتَفْسِيْرُ الشَّارِحِ يُوهِمُ مَا قَالَهُ، وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ قَصَدَ بَيَانَ مَعْنَى (لَوْ) وَمَا دَخَلتْ عَلَيْهِ ... وَيُحْتَمَلُ أَنْ يَكُوْنَ لَلشَّرْطِ، وَجَوَابُهُ يَكُوْنُ مَحْذُوْفًا؛ أَي: لَو نَهَيْتَ لَكَانَ حَسَنًا".

سادسًا: ذكر عدة روايات للبيت، مع توجيهٍ لها:

قال ابن جماعة: "كَذَا أَنْشَدَ الشَّارِحُ وَغَيْرُهُ مِنَ الشَّارِحِينَ، وَأَنْشَدَهُ ابْنُ هِشَامٍ[7] وَغَيْرُهُ[1]: أَلَا رُبَّ مُوْلُودٍ ... إلخ. قَوْلُ الشَّاعِرِ –أَيْضًا–: وَذِي شَامَةٍ سَوْدَاءَ. البَيتَ. (الشَّامَةُ)، وَأَلِفُهَا عَن يَاءٍ:

([1]) شاهين، مجموعة الشافية، شرح الجاربردي (ج116/2).

([2]) البيت لقصي بن كلاب عند البغدادي، خزانة الأدب (ج379/7)، وبلا نسبة عند ابن جني، سر صناعة الإعراب (ج564/2)، وابن عصفور، الممتع (ص217).

([3]) البيت للأعشى، الأعشى، الديوان (ص27)، وانظر: ابن يعيش، شرح المفصل (ج310/3)، والرضي، شرح الشافية (ج168/2)، وركن الدين، شرح الشافية (ج468/1).

([4]) اليزدي، شرح الشافية (ص226).

([5]) النظام، شرح شافية ابن الحاجب (ج166/1).

([6]) ابن مالك، شرح التسهيل (ج229/1).

([7]) ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك (ج47/3).

عَلَامَةٌ تُخَالِفُ البَدَنَ الذِي هِيَ فِيْهِ. وَ(حُرُّ الوَجْهِ) بِضَمِّ الحَاءِ: مَا بَدا مِنْهُ. وَرُوِيَ البَيْتُ بِلَفْظِ: وَذِي شَامَةٍ غَرَاءَ[2]. قَالَ شَارِحُ المُغْنِي[3]: وَهُوَ –أَي: وَصْفُهَا بِالغَرَاءِ– غَيْرُ مُنَاسِبٍ، وَذَلِكَ لِأَنَّ الغَرَاءَ تَأْنِيْثُ الأَغَرِّ، وَهُوَ الأَبْيَضُ، وَشَامَةُ القَمَرِ سَوْدَاءُ، وَهِيَ المُعَبَّرُ عَنْهَا بِالكَلَفِ، قَالَ: وَكَذَا وَصْفُهَا بِـ(مُجَلَّلَةٍ) غَيْرُ مُنَاسِبٍ، فَإِنَّ مَعْنَاهَا التِي عَمَّتْهُ بِالتَّغْطِيَةِ، وَهَذَا شَأْنُ الشَّامَةِ، قَالَ: وَفِي شَرْحِ الشَّافِيَةِ لِلجَارَبَرْدِيِّ أَنْشَدَ البَيْتَ هَكَذَا[4]: [الطويل]

وَذِي شَـــامَةٍ سَـــوْدَاءَ فِـــي حُـــرِّ وجهِـــهِ مُخَلَّـــــــدَةٍ لَا تَنْجَلِـــــــي لِزَمَـــــــانِ

/ق105ب/ وَهُوَ ظَاهِرٌ. انتهى. وَأُجِيْبَ: بِأَنَّ وَصْفَ الشَّامَةِ بَالغَرَاءِ؛ لِوُضُوحِهَا وَاشْتِهَارِهَا أَخْذًا مِن قَولِ التَّفْتَازَانِي: الغُرَّةُ فِي الأَصلِ بَيَاضٌ فِي جَبْهَةِ الفَرَسِ، ثُمَّ اسْتُعِيرَت لِكُلِّ وَاضِحٍ مُعْرُوفٍ، وَبَانَ مَعْنَى كَوْنِ الشَّامَةِ مُجَلَّلَةً: أَنَّهَا مُغَطِّيَةٌ لِجَمِيعِ مَحَلِّهَا، لَيْسَتْ بَحَيْثُ يَظْهَرُ بَعْضُهُ مِن أَثْنَائِهَا. انتهى. وَالذِي رَأَيْتُهُ –أَيْضًا– فِي نُسَخِ الشَّرحِ (مُجَلَّلَة) بِالجِيمِ كَمَا أَنْشَدَ فِي المُغْنَي لَا كَمَا نَقَل شَارِحُهُ، وَلَعَلَّ النُسَخَ مُخْتَلِفَةٌ. هَذَا وَفِي وَصْفِ القَمَرِ بَالهَرَمِ إِذَا مَضَى خَمْسَةَ عَشَرَ لَيْلَةً كَمَا يُفْهِمُهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ عَلَى مَا فِي الشَّرحِ وَغَيْرِهِ: وَيهْرَمُ فِي سَبْعٍ مَضَتْ وَثَمَانٍ نَظَرٌ ظَاهِرٌ إِلَّا أَن يُرَادَ مُضِيُّهَا مِنَ الكَمَالِ عَلَى أَنَ ابْنَ هِشَامٍ[5] وَغَيْرَهُ قَدْ أَنْشَدُوا المِصْرَاعَ بِلَفْظِ:

وَيَهْـــــرَمُ فِـــــي سَـــــبْعٍ مَعًـــــا وَثَمَـــــانِ

وَهُوَ قَرِيبٌ".

([1]) المبرد، الكامل في اللغة والأدب (ج3/131)، وابن السراج، الأصول في النحو (ج1/364)، وابن يعيش، شرح المفصل (ج3/42)، والمرادي، الجنى الداني في حروف المعاني (ص441).

([2]) أبو حيان، التذييل والتكميل (ج11/281)، وابن هشام، مغني اللبيب (ص181).

([3]) الدماميني، شرح الدماميني على معني البيب (ج1/496).

([4]) البيت لرجل من أزد السراة وقيل: لعمرو الجني يقولها لامرئ القيس. انظر: سيبويه، الكتاب(ج2/266)، وابن السراج، الأصول (ج1/364)، وابن جني، الخصائص (ج2/333)، وابن يعيش، شرح المفصل (ج9/126).

([5]) ابن هشام، مغني اللبيب (ص181)، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك (ج3/48).

سابعًا: بيان وجه الشاهد:

- قال الجاربردي[1]: وقال أوس[2]: [المنسرح]

وازْدَحَمَـــتْ حَلَقَتَـــا البِطَـــانِ بِأَقْـــ ـــوَامِ وَجَاشَـــتْ نُفُوسُـــهُم جَزَعَـــا

قال ابن جماعة: "اسْتِشْهَادٌ لِلْحَذْفِ". /ق102ب/

- قال الشاعر[3]: [البسيط]

أُدْعَـــى بِأَسْـــمَاءَ نَبْـــزًا فِـــي قَبَائِلِهَـــا كَـــأَنَّ أَسْـــمَاءَ أَضْـــحَتْ بَعْـــضَ أَسْـــمَائِي

قال ابن جماعة: "الاستشهادُ فِي أَنَّ (أسماءَ) -وَهُوَ اسمُ محبوبتِهِ- أطلقَ عليهِ؛ لملابستِهِ إيَّاهَا". /ق138أ/.

أمَّا الشواهد الشعرية التي جاء بها ابن جماعة، فكانت كما يلي:

أولًا: الإتيان بها للاستشهاد للمسائل صرفية:

- قال الجاربردي[4]: "أصل (الخليفة): خليف، بغير هاء؛ لأنَّه فعيل بمعنى فاعل، كالعليم والسميع، فدخلت الهاء للمبالغة بهذا الوصف، كما قالوا: (علامة، وراوية)، ألا ترى أنَّهم جمعوه على خلفاء، كما يجمع فعيل، ومن أنت؛ لتأنيث اللفظ". قال ابن جماعة محشيًا على قول الجاربردي: [وَمَنْ أَنَّثَ؛ لِتَأْنِيْثِ اللَّفْظِ]: "مِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ[5]: [الوافر]

أَبـــوكَ خَلِيفَـــةٌ ولَدَتْـــه أُخْـــرى وأَنـــتَ خلِيفَـــةٌ، ذَاكَ الكَمَـــالُ

- قال ابن جماعة: "مِثْلُ المدَّةِ في الحَذْفِ وُجُوبًا نُونُ التَّأْكِيدِ الخَفِيفَةِ، نَحْوَ: (اضْرِبَ الرَّجُلَ) بفتح الباءِ؛ أي: اضْرِبَنْ. ونُونُ (لَدُنْ)، نَحْوَ: (مَا رَأَيْتُهُ مِنْ لَدُ الصَّباحِ)، وَقَدْ جَاءَتْ هَذِهِ ثَابِتَةٌ قَلِيْلًا فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ[6]: [الرجز]

تَنْـــتَهِضُ الرَّعْـــدَةُ فـــي ظُهَيْـــري

([1]) شاهين، مجموعة الشافية، شرح الجاربردي (ج566/1).

([2]) أوس بن حجر، الديوان (ص53).

([3]) البيت بلا نسبة، انظر: أبو حيان، تفسير البحر المحيط (ج298/4)، والسمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون (ج696/4)، وشاهين، مجموعة الشافية، شرح الجاربردي (ج67/2).

([4]) شاهين، مجموعة الشافية، شرح الجاربردي (ج524/1).

([5]) البيت في المدح لقائل مجهول، انظر: الفراء، معاني القرآن (ج208/1)، والأنباري: أبو بكر، الزاهر في معاني كلمات الناس (ج230/2)، وابن منظور، لسان العرب (ج594/2).

([6]) البيت لراجز من طيئ، لم يعرف من هو، انظر: ابن جني، الخصائص (ج237/2)، ابن مالك، شرح التسهيل (ج132/3)، وابن منظور، لسان العرب (ج245/7)، وابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (ج68/3).

مِـــن لَـــدُنِ الظُّهْـــرِ إلـــى العُصَـــيرِ

- واستشهد ابن جماعة لحذف التنوين؛ لالتقاء الساكنين بقول الشاعر[1]: [الكامل]

عَمْـــرو الَّـــذِي هَشَـــمَ الثَّريـــدَ لِقومـــهِ وَرِجَـــالُ مَكَّـــةَ مُسْـــنِتُونَ عِجَـــافُ

ثانيًا: الإتيان بشاهد شعري لتأكيد معنى لغوي، ومن أمثلة ذلك:

- قال ابن جماعة /ق93أ/: "وَ(الصِّوَارُ) بِكَسْرِ المُهْمَلَةِ: وَهُوَ القَطِيْعُ مِنْ بَقَرِ الوَحْشِ كَمَا قَالَ، وَرِعَاءُ المِسْكِ –أَيْضًا– وَقَدْ جَمَعَهُمَا مَنْ قَالَ[2]: [الوافر]

إذَا لاَحَ الصِّـــــوَارُ ذَكَـــــرْتُ لَيْلَـــــى وَأَذْكُرُهَـــــا إذَا نَفَـــــحَ الصِّـــــوَارُ

- وَ(الشِّمَالُ): الخُلُقُ، بِضَمَّتَيْنِ، قَالَ عَبْدُ يَغُوثَ الحَارِثِيُّ[3]: [الطويل]

أَلَـــمْ تَعْلَمَـــا أَنَّ الْمَلاَمَـــةَ نَفْعُهَـــا قَلِيـــلٌ وَمَـــا لَـــوْمِي أَخِـــي مِـــنْ شِـــمَالِيَا

ثالثًا: الإتيان بالشواهد الشعرية كدليل على لغات العرب، ومن أمثلة ذلك:

- قال الجاربردي[4]: [وَسَكَنَتِ القَافُ عَلَى مَا ذَكَر]، قال بان جماعة: "أَي: مِن قَصْدِ التَّخْفِيفِ، كَمَا فِي (كَتْفٍ)، وَقِيلَ –أَيْضًا–: إِنَّ الإِسْكَانَ عَلَى لُغَةِ مَن قَالَ[5]: [الوافر]

ومَـــــنْ يتَّـــــقْ فَـــــإِنّ اللهَ معْـــــهُ وَرِزْقُ اللهِ مُؤْتَـــــابٌ وَغَـــــادِي

كَأَنَّهُ جَعَلَ اليَاءَ نَسِيًّا، فَسَلَطَ الجَازِمَ عَلَى القَافِ كَمَا فِي (لَمْ أُبَلْهَ) وَسَبَقَ بَيَانُهُ". /ق106أ/

- قال الجاربردي[6]: [كَوُجُوبِ الضَّمِّ فِي مِيمِ الجَمْعِ إِلَى آخِرِهِ]، قال ابن جماعة /ق106ب/: "هَذَا هُوَ المَشْهُورُ، وَرُبَّمَا كُسِرَتْ، أَنْشَدَ الفَرَّاءُ[1]: [الكامل].

([1]) البيت لمطرود الخُزاعي في التهذيب. ولابن الزِبَعْرى في الصحاح. ولابنة هاشم في لسان العرب. ولم ينسبه المبرد لأحد. انظر: انظر: الأزهري، تهذيب اللغة (ج6/ص60)، والجوهري، الصحاح (ج1/ص254)، وابن منظور، لسان العرب (ج611/12)، والمبرد، الكامل في اللغة والأدب (ص66).

([2]) البيت بلا نسبة، قال ابن فارس: "وأخلِقْ به أن يكون مصنوعًا". انظر: ركن الدين، شرح الشافية (ج439/1)، والجوهري، الصحاح (ج716/2)، وابن يعيش، شرح المفصل (ج278/3)، وابن فارس، مقاييس اللغة (ج320/3)، والميداني، مجمع الأمثال (ج439/1).

([3]) انظر: سيبويه، الكتاب (ج200/2)، والمبرد، المقتضب (ج292/3)، والرضي، شرح الشافية (ج136/2).

([4]) شاهين، مجموعة الشافية، شرح الجاربردي (ج581/1–582).

([5]) لم ينسب البيت لقائل معين. انظر: السيرافي، شرح كتاب سيبويه (ج332/5)، وابن جني، الخصائص (ج307/1)، وابن منظور، لسان العرب (ج218/1)، أبو حيان، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل (ج210/1).

([6]) شاهين، مجموعة الشافية، شرح الجاربردي (ج583/1).

فَهُـــمُ بطـــانَتُهُمْ وَهُـــمْ وُزَرَاؤُهُـــمْ وَهُـــمِ القُضَـــاةُ وَمِـــنْهُمِ الحُكَّـــامُ

- قال ابن جماعة: " وَقِيلَ: العَربُ تُخَاطِبُ الوَاحِدَ مُخَاطَبَةَ اثْنِينِ تَأْكِيدًا، كَقولِ الشَّاعِرِ[2]: [الطويل]

وإن تَزْجُرانـــي يَـــا ابـــنَ عفَّـــانَ أَنْزَجِـــرْ

- قال ابن جماعة: "قَالَ ابنُ مالكٍ فِي الكافيةِ[3] وَغيرِهَا[4]: إِنَّ الوقفَ بِهِ /ق127أ/ لُغَةٌ لَخْمِيَّةٌ، وَأَنشدَ[5]: [الرجز]

مَـــنْ يَـــأْتَمِرْ لِلْخَيْـــرِ فِيْمَـــا قَصَـــدُهْ

تُحْمَـــدْ مَسَـــاعِيْهِ وَيُعْلَـــمْ رَشَـــدُهْ

رابعًا: إيراد الشواهد الشعرية لبيان بعض المسائل النحوية، ومن أمثلة ذلك:

- قال ابن جماعة: "وَحَكَى أَبُو الخَطَّابِ: /ق119ب/ أَنَّ بعضَ العربِ يَكسرُ المَضمُومَ، فَيقولُ: (لَم يَغْزِه)، وَ(اغْزِهِ). قَالَ سِيبَوَيْه[6]: وَهِيَ لُغَةٌ رَدِيَّةٌ، قَالُوا: وَكَأَنَّ أَهلَهَا تَوَهَّمُوا الجزمَ وَالوقفَ فِي الآخِرِ، فَكَسَرُوا لِلسَّاكِنِينِ، وَلِذلكَ شَبَّهَهَا سِيبَوَيْه بِقَولِ زُهَيرٍ[7]: [الطويل]

بَـدَا لِـي أَنِّـي لَسْـتُ مُـدْرِكَ مَـا مَضَـى وَلاَ سَـــابِقٍ شَـــيئًا إِذَا كَـــانَ جَائِيـــا

ولقد اهتمَّ ابن جماعة خلال الحاشية بالشعر التعليمي، ومن أمثلة ذلك إيراده أبيات تجمع حروف الزيادة، ومنها /ق129أ/: [المتقارب]

هَوِيـــــتُ السِّـــــمَانَ فَشَـــــيَّبْنَنِي وَقَـــدْ كُنْـــتُ قِـــدْماً هَوِيـــتُ السِّـــمَانَا

وأحسنُ مَا قيلَ فيهِ لفظًا ومعنًى شعر: [الطويل]

سَـــأَلْتُ الْحُـــرُوفَ الزَّائِـــدَاتِ عَـــنِ اسْـــمِهَا فَقَالَـــتْ وَلَـــمْ تَبْخَـــلْ: أَمَـــانٌ وَتَسْـــهِيلُ

([1]) البيت لم ينسب لقائل معين. انظر: ابن جني، الخصائص(ج134/3)، وابن جني، المحتسب (ج46/1)، وابن مالك، شرح التسهيل (ج134/1)، وأبو حيان، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل (ج175/2)، والسيوطي، الأشباه والنظائر (ج346/1).

([2]) البيت لسُوَيْد بن كُرَاع الْعُكْلي. انظر: الفراء، معاني القرآن (ج78/3)، وابن قتيبة، تأويل مشكل القرآن (ص291)، وابن منظور، لسان العرب (ج320/5)، والرضي، شرح الشافية (ج484/4).

([3]) ابن مالك، الكافية الشافية (ج328/2).

([4]) ابن مالك، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد (ص330).

([5]) البيت لم يعرف له قائل. انظر: ابن مالك، شرح الكافية الشافية (ج15/5)، والمرادي، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك (ج1481/3)، والعيني، المقاصد النحوية (ج552/4).

([6]) سيبويه، الكتاب (ج160/4).

([7]) زهير بن أبي سلمى، الديوان (ص154).

وقالَ آخرُ: [الطويل]

هَنَـــاءٌ وتَسْـــلِيمٌ، تَـــلَا يَـــوْمَ أُنْسِـــهِ نِهَايَـــةُ مســـؤولٍ، أمَـــانٌ وَتَسْـــهِيلُ

موقف ابن جماعة من الشعراء:

قسم العلماء الشعراء من حيث الاستشهاد بأشعارهم إلى أربع طبقات:

الأولى: طبقة الشعراء الجاهليين، وهم من كانوا قبل الإسلام، ومن هؤلاء: امرؤ القيس، وزهير، وطرفة، وعدي بن زيد، وعلقمة الفحل.

الثانية: طبقة الشعراء المخضرمين، ويعنى بهم الّذين أدركوا الجاهلية والإسلام. ومنهم: الأعشى ميمون بن قيس، وحسان بن ثابت.

الثالثة: طبقة الشعراء الإسلاميين، وهؤلاء هم الذين كانوا في صدر الإسلام، وفي طليعتهم جرير، والفرزدق.

أما الطبقة الرابعة والأخيرة: فهي طبقة المولدين، وهم شعراء ما بعد الطبقة الثالثة إلى زماننا هذا، ومنهم: بشار، والمتنبي، وأبو نواس.

وقد أجمع علماؤنا على الاستشهاد بشعر الطبقتين الأولى، والثانية، وأما الثالثة فقد اختلفوا في شعرها. والصحيح جواز الاستشهاد بشعر هذه الطبقة. أما الطبقة الأخيرة فالصحيح أنه لا يستشهد بكلام شعرائها.

ولقد شاطر ابن جماعة جمهور النحاة في رؤيتهم، فأورد شعرًا لشعراء الطبقات الثلاث الأولى، ولم يورد لشعراء الطبقة الرابعة، وأرود في ذلك كلامًا للتفتازاني، فقال: قالَ التفتازانيُّ: الشعراءُ طبقاتٌ، الجاهليونَ كامرئ القيس، وزهيرٌ، والمخضرمونَ: الذِين أدركُوا الجاهليةَ والإسلامِ، كحسَّانَ، ولبيدٍ، والمتقدمونَ مِن أهلِ الإسلامِ كالفرزدقِ، وجريرٍ، ويستشهدُ بأشعارِهم، ثُمَّ المحدثونَ، كأبي تمامٍ، والبحتريِّ، ولا يستشهد بأشعارهم". /ق137أ/

النوع الثاني: النثر

تشمل الشواهد النثرية نوعين من اللغة:

الأول: ما جاء في شكل خطبة، أو وصية، أو مثل، أو حكمة أو نادرة، ويعدُّ هذا النوع من آداب العرب ذات الأهمية، ويأخذ في الاستشهاد نفس مكانة الشعر، وشروطه.

الثاني: ما نقل عن بعض الأعراب ومن يستشهد بكلامهم في حديثهم دون أن يتحقق له ذيوع وانتشار كالذي تحقق للأول. ولهذا شروط في الزمان وفي المكان:

فمن ناحية الزمان: حددت نهاية الفترة التي يستشهد بها بآخر القرن الثاني الهجري بالنسبة لعرب الأمصار. وأمَّا عرب البادية فآخر القرن الرابع. **ويرتبط المكان بفكرة البداوة والحضارة؛** فكلما كانت القبيلة بدوية أو أقرب إليها كانت لغتها أفصح، والثقة فيها أكبر، وكلما كانت متحضرة أو قريبة منها كانت أساليبها وألفاظها محلّ شك، ومثار شبهة؛ ولذلك تجنّبوا الأخذ عنها؛ ذلك لأنَّ انعزال القبيلة في بطن الصحراء يصون لغتها عن أي مؤثر خارجي، واختلاط قبيلة يفسد لغتها ويحرف لسانها[1].

وأمَّا موقف ابن جماعة من الشواهد النثرية فكان مثل موقف غيره من النحاة، فكان مقلًّا من الاستشهاد بالنثر، **حيث كان يأتي بها على سبيل الاستئناس وتأكيد الكلام،** ومن أمثلة ذلك:

- قال ابن جماعة في شرح (لا ها الله)[2]: "ثُمَّ الظَّاهِرُ أَنَّ فِي كَلَامِهِ اخْتِصَارًا، وَالأَصْلُ: لَا هَا اللهِ ذَا؛ لِقَوْلِ نَجْمِ الأَئِمَّةِ[3]: إِنَّ هَاءَ التَّنْبِيْهِ مَخْتَصٌّ بِاسْمِ الإِشَارَةِ، قَالَ: وَقَدْ يُفْصَلُ مِنْهُ بِالقَسَمِ وَالضَّمِيْرِ المَرْفُوعِ كَثِيرًا وَبِغَيْرِهِمَا قَلِيْلًا، وَلَمْ يَثْبُتْ دُخُولُهُ فِي غَيْرِهِ مِنَ الجُمَلِ وَالمُفْرَدَاتِ. انتهى. وَقَالَ المُوصِلِيُّ: إِنَّ قَولَ أَبِى بَكْرٍ فِي قَتِيْلِ أَبِى قَتَادَةَ: (لَا هَا اللهِ إِذًا لَا يَعْمِدُ[4] إِلَى أَسَدٍ مِن أُسْدِ اللهِ، يُقَاتِلُ عَن دِيْنِ اللهِ يُعْطِيْكَ سَلَبَهُ)، الظَّاهِرُ أَنَّ (إِذًا) مِن تَصْحِيفِ الرُّوَاةِ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا يُقَالُ: لَا هَا اللهَ ذَا، وَلَا يُقَالُ: لَا هَا اللهَ إِذَا". /ق102أ/.

([1]) انظر: ابن جني، الخصائص (ج2/2-12).

([2]) يجوز في (لاها اللهِ)، و(أي اللهَ) إثبات الألف والياء؛ لتنزلهما منزلة الجزء من الكلمة، ولكراهة أن يجيء في (أي اللهَ) لفظ الجلالة مكسورًا فلا يعرف معناه، ويجوز حذف الألف والياء، ولهذا فصلهما المصنف عن الصور المتقدمة؛ إذ لا خيار فيها. شاهين، مجموعة الشافية، شرح الجاربردي (ج1/563).

([3]) انظر: الرضي، شرح الكافية (ج2/311-312).

([4]) في (ك)، و(ط)، و(م): (يعمل)، والصواب (يعمد)؛ ليستقيم المعنى، ووردت بهذا اللفظ في كتب الحديث وكتب النحو، واللغة. البخاري، صحيح البخاري (ج4/92)، وأبو داود، سنن أبي داود (ج5/206) وابن مالك، شرح التسهيل (ج3/201)، وابن منظور، لسان العرب (ج15/481).

واستشهد ابن جماعة بكلام الأعراب لتأكيد كلام الجاربردي، قال الجاربردي[1]: "إن اعتدَّ بقولهم: (جنقونا)؛ أي: رمونا بالمنجنيق فوزنه منفعيل؛ لأنَّ أصوله: الجيم والنون والقاف، ونقل أبو عبيد عن بعض العرب (ما زلنا نجنق)، ونقل غيره (كنا نجنق مرة، ونرشق أخرى"، قال ابن جماعة: "قالَ فِي الممتعِ[2]: حَكَى أبُو عثمانَ[3] عَنِ التَّوَّزِيِّ، عَن أبِي عبيدةَ: أَنَّهُ سألَ أعرابيًّا عَن حروبٍ كانتْ بينَهُم، فقالَ: (كانتْ حروبَ عونٍ تفقأُ فيها العيونَ، مرةً نجنقُ، ومرةً نرشقُ)". /ق139أ/.

ولقد صوَّب ابن جماعة كلام الجاربردي من خلال الاستشهاد بالنثر، قال الجاربردي[4]: "(العرقات): الأصل، إن فتحت تاؤه في النصب كما في (استأصل الله عرقاتَهُم) فيكون مفردًا كـ(سعلاة)، فيوقف عليها بالهاء، وإن كسرت يكون جمعًا ويوقف عليه بالتاء، والراء في (عرقات) تسكن وتكسر". قال ابن جماعة: "قَالَ فِي القَامُوسِ[5]: وَالعَرْقَاةُ، وَيُكْسَرُ، وَ(العِرْقَةُ) بِالكسرِ: الأَصلُ، أَو أَصلُ المَالِ، أَو أَرُومَةُ الشَّجَرِ التِي تتشعبُ مِنهَا العُروقُ، وَقَولُهُم: (اسْتَأْصَلَ اللهَ عَرْقَاتَهُم) إِن فَتَحْتَ أَوَّلَهُ فَتَحْتَ آخِرَهُ، وَهُوَ الكَثِيرُ، وَإِن كَسَرْتَهُ كَسَرْتَهُ عَلَى أَنَّه جَمعُ (عِرْقَةٍ) بِالكَسرِ. انتهى. وَظَاهِرُهُ أَنَّ الفتحَ فِي المَثلِ لَا يَكُونُ مَعَ كَسرِ العَينِ بِخِلَافِ مَا اقْتَضَاهُ أَوَّلُ كَلَامِهِ، وَعَلَى هَذَا المُقْتَضَى مَشَى الشَّارِحُ، فَلْيُحَرَّرْ واللهُ أَعْلَمُ". /ق117أ/.

واستخدم ابن جماعة ما نقل عن العرب لشرح المعنى اللغوي لبعض الكلمات، وذلك من خلال نقله عن المعاجم اللغوية، ومن أمثلة ذلك:

- قال ابن جماعة: "يُقَالُ: رَجُلٌ نَصَفٌ، وَيُقَالُ: وَامْرَأَةٌ نَصَفٌ: إِذَا كَانَتْ بَيْنَ الحَدِيْثَةِ والمُسِنَّةِ". /ق92ب/.
- وقال: "يُقَالُ: امْرَأَةٌ صَنَاعُ اليَدَيْنِ؛ أَي: مَاهِرَةٌ حَاذِقَةٌ بِعَمَلِ اليَدَيْنِ". /ق93ب/.
- وقال: "وَيُقَالُ: جَاشَتْ نَفْسُهُ؛ أَيْ: ارْتَفَعَتْ مِن حُزْنٍ أَو فَزَعٍ. وَتَفَاقَمُ الأَمْرُ؛ أَي: عَظُمَ". /ق102ب/.
- وقال: "وَيُقَالُ: (أَسْنَتِ القَوْمُ)؛ أي: أَجْدَبُوا". /ق104أ/.
- وقال: "يقالُ: نفى الريحُ الترابَ نفيًا ونفيانًا: أطارته". /ق179ب/.

القبائل التي نقل عنها ابن جماعة:

([1]) شاهين، مجموعة الشافية، شرح الجاربردي (ج75/2).

([2]) ابن عصفور، الممتع الكبير في التصريف (ص169).

([3]) ابن جني، المنصف (ج147/1).

([4]) شاهين، مجموعة الشافية، شرح الجاربردي (ج633/1).

([5]) الفيروز أبادي، القاموس المحيط (ص908).

حدد النحاة القبائل التي أخذ منها، فقال السيوطي[1] نقلًا عن أبي منصور الفارابي: "كانت قريشٌ أجودَ العرب انتقادًا للأفصح من الألفاظ وأسهلها على اللسان عند النُّطْق، وأحسنها مسموعًا، وأبينها إبانَة عما في النفس، والذين عنهم نُقِلت اللغة العربية وبهم اقْتُدِي وعنهم أُخِذَ اللسانُ العربيٌّ من بين قبائل العرب هم: قيس وتميم وأسد، فإنَّ هؤلاء هم الذين عنهم أكثرُ ما أُخِذ، ومعظمه وعليهم اتُّكل في الغريب وفي الإعراب والتَّصْريف، ثمَّ هذيل، وبعض كِنانة وبعض الطائيين ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم. وبالجملة فإنَّه لم يؤخذ عن حضَريٍّ قط، ولا عن سكَّان البَرَاري ممن كان يسكنُ أطرافَ بلادِهم المجاورة لسائر الأمم الذين حولهم، فإنَّه لم يؤخذ لا مِنْ لَخْم ولا من جذَام؛ لِمُجاوَرتهم أهل مصر والقِبْط، ولا من قُضاعة وغَسَّان وإياد؛ لمجاورتهم أهل الشام وأكثرهم نصارى يقرؤون بالعبرانية، ولا من تغلب واليمن؛ فإنَّهم كانوا بالجزيرة مجاورين لليونان، ولا من بكر؛ لمجاورتهم للقبط والفرس، ولا من عبد القيس وأزد عمان؛ لأنهم كانوا بالبحرين مُخالطين للهِند والفُرس، ولا من أهل اليمن؛ لمخالطتهم للهند والحبشة، ولا من بني حنيفة وسكان اليمامة ولا من ثقيف وأهل الطائف؛ لمخالطتهم تجار اليمن المقيمين عندهم، ولا من حاضرة الحجاز؛ لأنَّ الذين نقلوا اللغة صادفوهم حين ابتدأوا ينقلون لغةَ العرب قد خالطوا غيرهم من الأمم وفسدت أَلسِنتهم، والذي نقل اللغةَ واللسانَ العربيَّ عن هؤلاء وأَثْبَتها في كتاب فصيَّرها عِلْماً وصناعة هم أهلُ البصرة والكوفة فقط من بين أمصار العرب".

ولقد التزم ابن جماعة هذا النهج، وهذه بعض الأمثلة على ذلك:

- قال ابن جماعة: "فإن اقترنَ بأحدِهِمَا فبعضٌ طردَ أصلَهُ فِي النقلِ، وبِهِ قرأَ ابنُ كثيرٍ والكسائيِّ، وبعضٌ همزَ؛ لعدمِ الاجتماعِ، وبهِ /ق159ب/ قرأَ الباقونَ، وَهُوَ لغةُ قريشٍ، وَهُوَ المختارُ".
- وكما في حاشيته: "قال سِيبَوَيْه[2]: إنه الأَفْصَحُ وَالأَكْثَرُ، وَقَالَ ابْنُ كَيْسَانَ: هُوَ لُغَةُ قَيْسٍ وَتَمِيمٍ". /ق107ب/.
- وقال: "فإذا قُرِّبَتِ الفتحةُ مِنَ الكسرةِ والألفُ مِنَ الياءِ جرى اللسانُ عَلَى نمطٍ واحدٍ، وَهِيَ لغةُ قيسٍ وتميمٍ وأسدٍ وعامةِ أهلِ نجدٍ، وأمَّا الحجازيونَ فلغتُهُم الفتحُ إلا فِي مواضعَ قليلةٍ". /ق150ب/.
- قال الجاربردي[3]: "وشذَّ عدم قلب الواو ياء في نحو: القُصْوَى"، قال ابن جماعة: "أي: على لغة غير تميم، أمَّا تميم فإنَّهم يقولون: القُصْيَا على القياس". /ق191ب/

([1]) السيوطي، المزهر في علوم اللغة وأنواعها ض166-167).

([2]) سيبويه، الكتاب (ج153/4).

([3]) شاهين، مجموعة الشافية، شرح الجاربردي (ج350/2).

- وقال ابن جماعة: "هَذَا هُوَ المشهورُ، وَجَاءَ النقلُ إِلَى متحركٍ –أَيْضًا– قَالَ ابنُ مالكٍ فِي الكافيةِ[1] وَغيرهِا[2]: إِنَّ الوقفَ بِهِ /ق127أ/ لُغَةٌ لَخْمِيَّةٌ".

وكان ابن جماعة واسع الإطلاع ومتمكن من لغات العرب، فكان ينسب اللغات إلى أصحابها، ومن أمثلة ذلك:

- قال الجاربردي[3]: [وَكَذَا قَلبُ أَلِفِ التَّأنِيثِ فِي نَحوِ: (حُبْلَى) هَمزَةً أَو وَاوًا أَو يَاءً]، قال ابن جماعة: "قَلْبُهَا هَمْزَةً لُغَةٌ لِبعَضِ طَيءٍ، وَهؤلاءِ ليسَ مِن لُغَتِهِم التَّخفِيفُ، وَقَلْبُهَا وَاوًا لُغَةُ لِبَعضٍ آخَرَ مِنهُم، وَقَلْبُهَا يَاءً لُغَةٌ لِفَزَارَةَ وَنَاسٍ مِن قَيسٍ، وَالمقلوبُ فِي هَذهِ اللُّغَاتِ فِي المُنَوَّنِ الأَلِفُ الأَصلِيَّةُ أَو أَلِفُ التَّنوِينِ عَلَى الخِلَافِ السَّابِقِ". /ق115ب/.
- قال ابن جماعة: "يريدُ لغةَ مَن يكسرُ حرفَ المضارعةِ، وَهُم بنو أسدٍ وتيمٍ وتميمٍ وغيرهمٍ". /ق170أ/.

([1]) ابن مالك، الكافية الشافية (ج328/2).

([2]) ابن مالك، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد (ص330).

([3]) شاهين، مجموعة الشافية، شرح الجاربردي (ج627/1).

ثانيًا: القياس

القياس هو الأصل الثاني من أصول النحو والصرف، حيث يأتي بعد السماع من حيث صحة الاستدلال به، وقوة الاحتجاج، يقول ابن جني[1]: "إذا أدّاك القياس الى شيء ما، ثُمَّ سمعتَ العربَ قد نطقت فيه بشيءٍ آخر على قياس غيره، فدَعْ ما كنت عليه الى ما هم عليه".

والقياس: لغة: القيس، مصدر قِسْتُ، يقال: قست الشيء بالشئ: قدرته على مثاله[2].

وفي اصطلاح النحاة: هو حملُ غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه، أو هو "تقدير الفرع بحكم الأصل، أو حمل فرع على أصل لعلةٍ، وإجراء الأصل على الفرع، وقيل: إلحاق الفرع بالأصل بجامعٍ"[3].

يقول السيوطي[4]: "وهو معظم أدلة النحو، والمعول في غالب مسائله عليه، كما قيل: إنَّما النحو قياس يُتَّبَعُ، ولهذا قيل في حده: إنَّه علم بمقاييس مستنبطة من استقراء كلام العرب".

يقول الأنباريّ[5]: "فمن أنكر القياس فقد أنكر النّحو، ولا نعلمُ أحدًا من العلماء أنكره؛ لثبوته بالدّلائل القاطعة والبراهين السّاطعة، وذلك أنَّ الأئمَّة من السّلف والخلف أجمعوا قاطبة على أنَّه شرط في رتبة الاجتهاد، وأنَّ المجتهد لو جمع جميع العلوم لم يبلغ رتبة الاجتهاد حتّى يعلم من قواعد النّحو ما يعرف به المعاني المتعلَّقة معرفتها به منه".

وللقياس أربعة أركان لا بُدَّ منها، وهي: أصل، وهو المقيس عليه، وفرع، وهو المقيس، وحكم، وعلَّة جامعة.

موقف ابن جماعة من القياس:

أولًا: إقراره بالقياس، ومن أمثلة ذلك:

- قال الجاربردي[6]: "فقال سيبويه: الألف في النصب ألف التنوين، وفي الرفع والجر الألف أصلية"، قال ابن جماعة: "وَهُوَ مَذهبُ الجُمهُورِ، وَهُوَ القِياسُ، وَرَجَّحَهُ فِي التسهيل[7]". /ق114ب/.

([1]) ابن جني، الخصائص (ج125/1).

([2]) الجوهري، الصحاح (ج968/3).

([3]) الأنباري: أبو البركات، لمع الأدلة (ص93).

([4]) السيوطي، الاقتراح (ص175-176).

([5]) الأنباري: أبو البركات، لمع الأدلة (ص95).

([6]) شاهين، مجموعة الشافية، شرح الجاربردي (ج623/1).

([7]) ابن مالك، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد (ج328/1).

- قال الجاربردي[1]: [فقال سِيبَوَيْهِ[2]: القياسُ الثانِي]، قال ابن جماعة: "صحَّحَهُ الأكثرونَ، واستدلوا له بأوجهٍ: أحدِهَا: قولهم: العيسةُ بمهملتينِ، ومن قولهم: (جملٌ أعيسُ)؛ أي: أبيضُ بينَ العيسةِ والعيسُ محركًا، والتوجيهُ أنَّ العيسةَ اسمٌ للونِ، الوصفُ منه على أفعلَ وفعلاءَ، فيجبُ كونُهُ على (فُعْلَةٍ) بالضمِّ كالحُمْرَةِ والخُضْرَةِ، الثانِي: قولهم: (مَبيع)، وسيأتِي، الثالث: أنَّ العينَ حكمَ لها بحكمِ اللامِ، فأبدلتِ الضمةُ لأجلِهَا كما أبدلتْ لأجلِ اللامِ". /ق181ب/.

ثانيًا: قرر ابن جماعة موقف النحاة بأنَّه لا يشترط في المقيس عليه الكثرة؛ فقد يقاس على القليل؛ لموافقته للقياس، ويمتنع على الكثير؛ لمخالفته له[3]، فقال ابن جماعة: "والحملُ على القليلِ الذِي لا يخالفُ القياسَ أهونُ مِن الحملِ على الكثيرِ الذِي يخالفُ". /ق134أ/.

ثالثًا: ما خالف القياس شاذ لا يقاس عليه، ومن أمثلة ذلك:

- قال ابن جماعة: "جاءَ مِن ذلكَ ألفاظٌ بالقلبِ، منها: (اتَّزَرَ)، وَ(اتَّمَنَ) مِنَ الأمانةِ، وَ(اتَّمَرَ) مِنَ الأمرِ، وَ(اتَّهَلَ) مِنَ الأهلِ، وفِي الحديثِ (وإن كانَ قصيرًا فليتَّزِرْ بِهِ) كَذَا الجميعُ، رواه الموطأُ[4] بالإبدالِ والإدغامِ، وَعَن عائشةَ –رضى الله عنها– كَانَ رسولُ اللهِ –صلى الله عليه وسلم– يأمرنِي إذَا حضتُ أن أتَّزِرَ. والمعروفُ أنَّ ذلكَ كلَّهُ شاذٌ لا يقاسُ عليهِ". /ق169أ/.
- قال الجاربردي[5]: [وامتنعَ فِي (يحيي)]، قال ابن جماعة: :جاءَ في قولِ الشاعرِ[6]: [الكامل]

وكَأَنَّهـــا بَـــيْن النِّسَـــاءِ سَـــبِيكةٌ مُشِـــي بِسُـــدَّة بَيْتِهَـــا فَتُعِـــيُّ

أرادها فَ(تعيي)، فأدغمَ وهو شاذٌ لا يقاسُ عليهِ". /ق174ب/.

([1]) شاهين، مجموعة الشافية، شرح الجاربردي (ج2/299).

([2]) سيبويه، الكتاب (ج4/349).

([3]) السيوطي، الاقتراح(ص180).

([4]) [الإمام مالك، الموطأ/الرخصة في الصلاة بثوب واحد، ج2/194: رقم الحديث: 147].

([5]) شاهين، مجموعة الشافية، شرح الجاربردي (ج2/268).

([6]) لم ينسب البيت لأحد، ونسبه الزبيدي في تاج العروس (ج39/138) للحطيئة، لكنَّه لم يرد في ديوان الحطيئة. انظر: الفراء، معاني القرآن (ج1/412)، وابن عصفور، الممتع الكبير في التصريف (ص370)، وابن مالك، إيجاز التعريف في علم التصريف (ص202)، وركن الدين، شرح الشافية (ج2/757).

- قال الجاربردي[1]: [موجودةً أجدرُ]، قال ابن جماعة: "وفيه نوعُ تشنيعٍ؛ أي: هذا على خلافِ مقتضَى القياسِ، والعقلُ يأباهُ، فيكونُ بعيدةً عن الحكمةِ والعقلِ والقياسِ والأصلِ. لنا، حاصلُهُ أنَّ الكسرةَ عندَ سِيبَوَيْهِ لتسلمَ الياءُ مِنَ القلبِ واوًا، وعندَ الأخفشِ أنَّ الكسرةَ ليستْ لِأَنْ تسلمَ الياءُ، بل للفرقِ بينَ ذواتِ الواوِ وذواتِ الياءِ، إذ لو بقى الضمةُ لزمَ سلامةُ واوِ مفعولٍ، واشتبَهَ حينئذٍ ذواتُ الواوِ بذواتِ الياءِ". /ق184ب/

رابعًا: بيان ما خالف القياس:

- قال الجاربردي: [ووزنُهَا عَلَى هَذَا (مَفُعْلَةٌ)]، قال ابن جماعة: "قَالَ النَّظَامُ[2]: بضمِّ الفاءِ، وسكونِ العينِ، والقياسُ العكسُ كَمَا يعلمُ مِمَّا قدمتُهُ فِي الكلامِ عَلَى الميزانِ، ولعلَّهُ اختارَ ذلكَ الضبطَ هُنَا؛ تقريبًا للفهمِ". /ق139ب/.
- قال الجاربردي[3]: [لئلا يزيدَ إعلالُ الاسمِ]، قال ابن جماعة: "والقياسُ يقتضِي العكسَ؛ لأنَّ الفعلَ أصلٌ فِي التصريفِ، والاسمُ تبعٌ لَه، وذلكَ لَو حذفنَا مِنَ الاسمِ حرفًا فقط، لكنَّا قد توسعنا فِي الفرعِ مَا لم نتوسعْ فِي الأصلِ". /ق170ب/.

خامسًا: تقديمه القرآن وقراءاته وإن خالف القياس، ومن أمثلة ذلك: قال الجاربردي[4]: إن كانت الهمزتان متفقتين في الحركة، وكانت الأولى آخر الكلمة، جاز أن تحذف إحديهما وتسهل الأخرى على القياس، وجاز أن تقلب الثانية بحرف من جنس حركة ما قبله كالساكنة. قال ابن جماعة: "صحَّ[5] ذلكَ مِن روايةِ ورشٍ مِن طريقِ المصريينَ، وَمِن روايةِ قنبلٍ، وَهُوَ ممتنعٌ فِي القياسِ إن وَلِي الثانيةَ ساكنٌ غيرُ مدغمٍ؛ لالتقاءِ الساكنينِ عَلَى غيرِ حدِّهِ، وَمَا وردَ مِن ذلكَ فِي القرآنِ نحوِ ﴿**وَمِنْ وَرَاءِ إِسْحَاقَ**﴾[6] مقبولٌ كسائرِ مَا خالفَ القياسَ، وَمَنعهُ مكيٌّ[7] فِي ﴿**جَاءَ آلَ لُوطٍ**﴾[8]؛ للحذفِ، وكلامُ غيرِهِ يؤذنُ بجوازِهِ فيهِ، فيعاملُ معاملةَ ﴿**آمَنْتُمْ**﴾[9] فِي حذفِ إحدَى الألفينِ لِمَن أبدلَ الثانيةَ ألفًا كحفصٍ". /ق165أ/.

([1]) شاهين، مجموعة الشافية، شرح الجاربردي (ج2/315).

([2]) النظام، شرح الشافية (ج2/249).

([3]) شاهين، مجموعة الشافية، شرح الجاربردي (ج2/249).

([4]) المرجع السابق (ج2/228).

([5]) ابن الجزري، النشر في القراءات العشر (ج1/378).

([6]) [هود: 71].

([7]) ابن أبي طالب: مكي، الكشف عن القراءات السبع (ج1/102).

([8]) [الحجر: 61].

([9]) [البقرة: 137].

فالقرآن وقراءاته عند ابن جماعة هما الأصل، وغيرهما الفرع، ومن أمثلة ذلك: قال ابن جماعة: "أَي: بِالإِدْغَامِ فِي لُغَةِ غَيْرِ الحِجَازِيِّينَ. وَالضَّمُّ فِيهِ هُوَ الأَكْثَرُ فِي كَلَامِهِمْ قَالَهُ أَبُو حَيَّانَ[1] وَغَيْرُهُ: وَالفَتْحُ لُغَةِ أَسَدٍ وَنَاسٍ وَغَيْرِهِمْ. والكَسْرُ لُغَةُ كَعْبٍ، وَعَتي، وَهُمْ حَيٌّ مِنْ غَطَفَانَ. أَمَّا لُغَةُ الحِجَازِيِّينَ فَهِي الفكُّ مُطْلَقًا، فَيَقُولُونَ: (اُرْدُدِ)، و(لَمْ يَرْدُدِ)، و(ارْدُدِ الرَّجُلَ)، و(لَمْ يُرْدُدِ الرَّجُلَ) بِالكَسْرِ، فَقَطْ. وَ(ارْدُدْهَا)، و(لَمْ تَرْدُدْهَا)، و(ارْدُدْهُ)، و(لَمْ يَرْدُدْهُ)، وَهِيَ أَقْرَبُ إِلَى القِيَاسِ؛ لِوُجُوهٍ ذَكَرْتُهَا فِي (التَّعْرِيفِ). وَأَكْثَرُ مَا جَاءَ القُرَآنُ بِهَا، قَالَ – تَعَالَى–: ﴿**وَلَا تَمْنُنْ تَسْتَكْثِرُ**﴾[2]، و﴿**وَمَنْ يَحْلِلْ**﴾[3]، و﴿**إِنْ تَمْسَسْكُمْ حَسَنَةٌ**﴾[4]، و﴿**وَاغْضُضْ مِنْ صَوْتِكَ**﴾[5]، وجاءَ بِالفَكِّ وَالإِدْغَامِ فِي السَّبْعَةِ: ﴿**وَمَنْ يَرْتَدِدْ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ**﴾[6]". /ق107ب/.

سادسًا: الاعتداد بالقياس رغم مخالفته لغة من لغات العرب:

"وقالَ الجِرْمِيُّ: حَذْفُ التَّنْوِينِ؛ – لالتقاءِ السَّاكِنَينِ مُطْلَقًا– لُغَةٌ. انتهى. والقِيَاسُ إِثباتُهُ. نَعَمْ يَطَّرِدُ حَذْفُهُ؛ لالتقائِهِمَا فِي النُّدْبَةِ، كقولِكَ فِي نُدْبَةِ: (غُلام زيدٍ)، (واغُلَامَ زَيْدَاهُ) على رَأْيِ البصريين". /ق103ب/.

سابعًا: القياس المخالف للسماع مردود:

- "الضميرُ للقصةِ، ويختارُ تأنيثُ هَذَا الضميرِ إِذَا كانَ فِي الكلامِ المؤنثِ غيرُ فضلةٍ، قصدًا إِلَى المطابقةِ لَا لأَنَّهُ راجعٌ إِلَى ذلكَ المؤنثِ، نَحْوَ: (هِي هندٌ مليحةٌ)، وَهُوَ هُنَا لـ(لأمَةِ) وإِن كانتْ مفعولًا فِي الأصلِ، ولم يسمعْ نَحْوَ: (هِيَ الأميرُ بَنَى غرفةً)، وَ(هِيَ زيدٌ عالمٌ)، وإِن كانَ القياسُ يقتضِي جوازَهُ". /ق138ب/.

ثامنًا: النادر لا يقاس عليه:

- قال ابن جماعة: "أَي: فِي غيرِ ندورٍ، قالَهُ ابنُ مالكٍ[7] وغيرُهُ[8]، أمَّا قراءةُ مَن قرأَ (أوتمن)، وَ(إيلافهم) بتحقيقِ الهمزتينِ ابتداءً فنادرةٌ لا يقاسُ عليها، وأمَّا نحوُ (أأتمن زيدٌ؟) فليسَ مِمَّا نحنُ فيهِ؛ لأنَّ الأولَى للاستفهامِ والثانيةَ فاءُ الفعلِ فليستَا مِن كلمةٍ واحدةٍ". /ق161أ/.

([1]) انظر: ناظر الجيش، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (ج4674/9).

([2]) [المدثر: 6].

([3]) [طه: 81].

([4]) [آل عمران: 120].

([5]) [لقمان: 19].

([6]) [البقرة: 217].

([7]) ابن مالك، ألفية ابن مالك (ص76).

([8]) المرادي، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك (ج1577/3)، والأشموني، شرح الأشموني لألفية ابن مالك (ج99/4).

تاسعًا: تصويب كلام الجاربردي من خلال القياس، قال الجاربردي[تقلبُ الواوُ فيهما ألفًا]، قال ابن جماعة: "القياسُ أنَّ الواوَ فيهما انقلبتْ ياءً للقاعدةِ المتقدمةِ، ثُمَّ الياءُ ألفًا". /ق186ب/.

أنواع القياس عند ابن جماعة:

1. **قياس العِلّة:** وهو أنْ تحملَ الفرع على الأصل بالعلّة التي علق عليها الحكم في الأصل[1]، قال الجاربردي[2]: "وصحَّ (عور، وسود)؛ لأنَّهما بمعنى (اعوار، واسوادّ)، والأصل في الألوان والعيوب: (افعالّ)، فحمل ما ليس بأصل على الأصل، وإذا لم يعلّ فعلٌ لم تعلَّ متصرفاته، كـ(أعور، واستعور)؛ لأنَّهما متصرفات (عور)، وهو غير معلّ". قال ابن جماعة معلِّلًا هذا القياس ناقلًا عن ابن مالك[3]: "إنَّمَا لم يعلَّ عينُ هذا النوعِ مع تحركِهَا وانفتاحِ ما قبلها حملًا على (افْعَلَّ) كَـ(اعْوَرَّ، واسْوَدَّ)، فإنَّهُمَا مستويان في أن لا يستغنى عنهما أو عن أحدِهِمَا (أفعلُ) الذي مؤنثُهُ (فَعْلَى)، فأرادتِ العربُ أن يتوافقا لفظًا كما توافقا معنًى، وذلكَ بحملِ أحدِهِمَا على الآخرِ، وكانَ حملُ (فَعِلَ) على (أَفْعَلَّ) فيما يستحقه من التصحيحِ أولى من حملِ (أَفْعَلَّ) على (فَعِلَ) فيما يستحقُهُ من الإعلالِ؛ لأنَّ التصحيحَ أصلٌ، والإعلالَ فرعٌ، وأيضًا فإنَّ (فَعِلَ) لا يلزمُ بابَ (أَفْعَل، وفعلاء)، وَ(أفعل) يلزمُهُ غالبًا، فكانَ الذي يلزم المعنى الجامعَ بينهما أولى بأن يجعلا أصلًا، وأيضًا فإنَّ إعلالَ (اعْوَرَّ) ونظائرَهُ يوقعُ في التباسٍ؛ لأنَّهُ متعذرٌ إلا أن ينقلَ حركةَ عينهِ إلى فائِهِ، وتحذفَ همزةُ الوصلِ فيصيرُ (اعْوَرَّ)، حينئذٍ (عَارَّ) مماثلًا لِـ(فاعلٍ) مِنَ (العَرّ)، وتصحيحُ (عَوِرَ) ونظائرِهِ لا يوقعُ في شيءٍ من ذلكَ، فكان متعينًا، قالَ: وأمَّا العَوَرُ وغيرُهُ مِن مصادرَ (فَعِلَ) المذكورِ فصحيحٌ حملًا على فعلِهِ كَمَا أعلَّ (الغارّ) بمعنى الغيرةِ حملًا على فعلِهِ. انتهى". /ق176أ/.
2. **قياس الشَّبه:** وهو أنْ تحمل الفرع على الأصل بضرب من الشَّبَه[4]، قال الجاربردي[5]: [وَشَبَّهُوهُ بِـ(ضَيْوَنٍ)]، قال ابن جماعة: "قياسُهُ (ضَيَّن) وَ(ضِية)، وجهُ الشبهِ استحقاقُ كلٍّ للإعلالِ مع ثبوتِ التصحيحِ". /ق171ب/.
3. **قياس الطّرد:** وهو أنْ تطّرد القاعدة الصّرفيّة على نوع معيّن من الألفاظ تتشابه في قياساتها وقواعدها وضوابطها[6]، قال المازنيُّ[7]: "تقلب الواو المكسورة الواقعة في الأول همزة قياسًا

([1]) الأنباري: أبو البركات، لمع الأدلة (ص105).

([2]) شاهين، مجموعة الشافية، شرح الجاربردي (ج2/274-275).

([3]) ابن مالك، إيجاز التعريف في علم التصريف (ص171-172).

([4]) الأنباري: أبو البركات، لمع الأدلة (ص107).

([5]) شاهين، مجموعة الشافية، شرح الجاربردي (ج2/251).

([6]) الأنباري: أبو البركات، لمع الأدلة (ص109).

([7]) ابن جني، سر صناعة الإعراب (ج2/418)،

كـ(إشَاح)، وأصله: (وِشَاح) وغيره يتبع فيه السماع"، فاعتبر ابن جماعة رأي غير المازني بأنَّه غير صحيح؛ لاطراد ذلك، واستدل ابن جماعة بأقوال النحاة، فقال: " ذكرَ أبو حيَّانَ[1] أنَّ الجمهورَ /ق168أ/ عَلَى الجوازِ قياسًا عَلَى خلافِ مَا يفهمُ مِنَ المتنِ كالشرحِ، وقالَ ابنُ عصفورٍ: [والصحيحُ اطِّرَدَ ذلكَ]، وصرَّحَ فِي التسهيلِ[2] بأنَّهُ لغةٌ، قالَ: وهمزُ الواوِ المكسورةِ المصدرةِ مطردةٌ عَلَى لغةٍ.

وورد عند ابن جماعة ألفاظ تدل على القياس، وهي على نوعين:

ألفاظ دالة على القبول، ومنها:

- الأولى: "واعتبارُ المطردِ أولًا أولى. /ق188أ/.
- الأقيس: "وَإن كَانَ الإشباعُ بِالكَسرِ أَقيسُ لِلإتباعِ". /ق124أ/.
- الأكثر: "وقيلَ: هُوَ (فَعْلَلِيلٌ) كَمَا ذهبَ إليهِ الأكثرونَ، الظاهرُ أنَّهُ أشارَ إلى خلافيةٍ واحدةٍ كما يفهمه كلامُهُ الآتِي، وقولُ المصنفِ في الشرحِ: [فَإن اعْتَدَّ بَسَلْسَبِيلٍ] وَهُوَ الأكثرُ، فَإنَّ سلسبيلًا على الأكثرِ وزنُهُ (فَعْلَلِيلٌ)". /ق140أ/.

ألفاظ دالة على الرفض، ومنها:

- ضعيف: "قالَ بعضٌ: (إنْ) فِي (إنْ هذانِ) بمعنى نعم؛ أَي: من حروفِ التصديقِ، وَ(هذان) مبتدأٌ، وَ(ساحران) خبرُهُ، وهو ضعيفٌ، فإنَّ لامَ الابتداءِ ينبغي أن يدخلَ على المبتدأِ، وحينئذٍ دخلَ على الخبرِ". /ق171ب/.
- بعيد: "وقيلَ: يجوزُ أنْ تكونَ (مَنْ) شرطيةً ولم تجزمْ؛ لشبهها (مَنْ) الموصولة، ثُمَّ لم يعتبرْ هذه الشبهُ في المعطوفِ، لكنَّهُ بعيدٌ مِن جهةِ أنَّ العاملَ لم يؤثرْ فيما يليهِ وأثَّرَ فيما هو بعيدٌ منهُ". /ق92ب/.
- شاذ: ": لم يأتِ مِنَ الأجوفِ اليائيِّ فعلٌ إلا (هَيُؤ)، وهو شاذٌّ". /ق185أ/.

([1]) أبو حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب (ج127/1).

([2]) ابن مالك، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد (ص301).

العلل الصرفية:

قال الزجاجي[1]: علل النحو ثلاثة أضرب: علل تعليمية، وعلل قياسية، وعلل نظرية، وهذا تفصيل مجمل لها:

1. **العلل التعليمية:** هي التي يتوصل بها إلى تعلم كلام العرب، مثال: هذا الاسم مرفوع؛ لأنه فاعل، وذاك منصوب؛ لأنه مفعول به.
2. **العلل القياسية:** هي التي تقوم على اشتراك المقيس والمقيس عليه فيما تصوروا أنَّه علة موجبة للحكم فيهما، مثال: لماذا نصبت (إنَّ) المبتدأ، ورفعت الخبر؟ الجواب؛ لأنَّها ضارعت الفعل المتعدي إلى مفعول، فحملت عليه.
3. **العلل الجدلية:** فقد ذهب بها إلى ما وراء ذلك، كسؤالك لِم رُفع الفاعل ونُصب المفعول؟ والجواب رُفع الفاعل؛ لأنَّ الضم ثقيل، ونُصب المفعول؛ لأنَّ الفتح خفيف، والمفعول كثير في كلام العرب فكان أولى بالخفة، فاستحق الفتح، والفاعل قليل فهو أجدر بالضم.

وقد قسم الدينوري العلل إلى صنفين، فقال[2]: "اعتلالات النحويين صنفان: علة تطرد على كلام العرب وتنساق إلى قانون لغتهم، وعلة تظهر حكمتهم وتكشف عن صحة أغراضهم ومقاصدهم في موضوعاتهم. وهم للأولى أكثر استعمالًا وأشد تداولًا، وهي واسعة الشعب، إلا أنَّ مدار المشهورة منها على أربعة وعشرين نوعًا؛ وهي: علة سماع، وعلة تشبيه، وعلة استغناء، وعلة استثقال، وعلة فرق، وعلة توكيد، وعلة تعويض، وعلة نظير، وعلة نقيض، وعلة حمل على المعنى ... ".

موقف ابن جماعة من العلل الصرفية:

لقد استخدم ابن جماعة التعليل في حاشيته كثيرًا؛ لأنَّه كان يختار من آراء النحاة السابقين له، فكان يعلل اختياره، يعلل بأسلوب مبسط، بعيدًا عن العلل الجدلية، ومن أمثلة ذلك:

- كما في حاشيته على قول الجاربردي[3]: [قلبَ حرفُ العلةِ فيهما تاءً]؛ أَي: وفِي فروعِهِمَا مِنَ المضارعِ والأمرِ واسمِ الفاعلِ واسمِ المفعولِ وفِي مصدرِهِمَا، وذلكَ لأنَّهُم لَو أقرُّوا ألفًا لتلاعبتْ بِهَا حركاتُ مَا قبلَهَا، فكانتْ تكونُ بعدَ الكسرةِ ياءً، وبعدَ الفتحةِ ألفًا، وبعدَ الضمةِ واوًا، فلمَّا رأوا مصيرَهُم إِلَى تغييرِهَا لتغييرِ أحوالِ مَا قبلَهَا أبدلُوا منها حرفًا جلدًا لا يتغيرُ لِمَا قبلَهُ، وكانَ التاءُ؛ لأنَّهُ قريبُ المخرجِ مِنَ الواوِ، وفيه همسٌ يناسبُ لينَهُمَا، وليوافقَ مَا بعدَهُ فيدغمُ فيهِ". /ق168أ/.

([1]) الزعبلاوي، دراسات في النحو (ص20-43)، ومحمد عيد، أصول النحو العربي (ص137).

([2]) نقل هذا الكلام السيوطي في الاقتراح (ص227)، وقد ذكر مثالًا لكل لعلة منها.

([3]) شاهين، مجموعة الشافية، شرح الشافية (ج2/243).

- قال ابن جماعة محشيًا على قول الجاربردي[1]: [وإنَّمَا قلنا: الإعلالُ مقدمٌ] "يريدُ أنَّهُ قدمَ على الإدغامِ لقوتِهِ؛ لأنَّهُ سببٌ موجبٌ له مطلقًا عندَ اجتماعِ شروطِهِ وانتفاءِ موانعِهِ، وسببُ الإدغامِ ليسَ كذلكَ، بل قد يكونُ مجوزًا، وفي بعضِ الشروحِ: لا يجوزُ الإدغامُ فِي بابِ (قَوِيَ)؛ لوجودِ المقتضي الإعلالي، إذ هو أسبقُ عملًا، ثُمَّ قالَ: إنْ أرادَ الشارحون بقولِهِم: (سببُ الإدغامِ ليسَ بموجبٍ) السببَ المطلقَ فخطأٌ، أو سببَ اللفيفِ فخلافُ الظاهرِ. انتهى. وأنت خبيرٌ بأنَّ ما ادَّعاهُ من سبقِ العملِ فرعُ تقديمِ الإعلالِ، فهو مرادُ المصنفِ كما فهمَ الشارحونَ". /ق172أ/.
- وكما في حاشته على قول الجاربردي[2]: [فيلتبسُ بِـ(فاعلٍ)] "أمَّا الالتباسُ بِـ(فَعَل) فظاهرٌ، وأمَّا بِـ(فَاعِلٍ)؛ لأنَّهُ يحتملُ أن يتوهمَ متوهمٌ أنَّهُ في الأصلِ (فَاعِلٌ)، وحذف عينُهُ". /ق177أ/.
- وكذلك في قول ابن جماعة على شرح الجاربردي[3]: [ولا أن يكونَ مقلوبًا]؛ لأنَّهُ حينئذٍ يكونُ منقوصًا، وياءُ المنقوصِ يحذفُ مقدرةً لا نسيًا، ولهذا يرجعُ في النصبِ، ولم يقولوا: (هُوَيرٍ) بالكسرِ في غيرِ النصبِ، ولا (هُوَيريًا) بإثباتِهَا في النصبِ. /ق179أ/.

([1]) شاهين، مجموعة الشافية، شرح الجاربردي (ج265/2).

([2]) المرجع السابق (ج279/2).

([3]) المرجع نفسه (ج250/1).

ثالثًا: الإجماع

يعدُّ الإجماع من الأصول الصرفية الموجودة عند ابن جماعة، ويظهر ذلك جليًّا في حاشيته، وهو أصل يأتي عنده بعد السماع والقياس والتعليل، **يقول السيوطي**[1]: "وإجماع العرب –أيضًا– حجة". **وقال ابن جني** في (باب القول على إجماع أهل العربية متى يكون حجة)[2]: "اعلم أن إجماع أهل البلدين إنَّما يكون حجةً إذا أعطاك خصمكَ يده ألا يخالفَ المنصوص، والمقيس على النصوص؛ فأمَّا إن لم يعط يده بذلك فلا يكون إجماعهم حجة عليه؛ وذلك أنَّه لم يرد ممن يطاع أمره في قرآن ولا سنة أنَّهم لا يجتمعون على الخطأ كما جاء النص عن رسول الله –صلى الله عليه وسلم– من قوله: "أمتي لا تجتمع على ضلالة"، وإنَّما هو علم منتزع من استقراء هذه اللغة".

وقال غيره: إجماعُ النحاة على الأمور اللغوية معتبرٌ، خلافًا لمن تردَّدَ فيه، وخرقُهُ ممنوعٌ.

وقال ابن الخشاب[3]: "لو قيل: إن (مَن) الشرط لا موضع لها من الإعراب لكان قولًا إجراءً لها مُجْرَى (إنْ) الشرطية، وتلك لا موضع لها من الإعراب، لكنَّ مخالفة المتقدمين لا تجوز"

من هذه النقولات وغيرها التي تدلُّ على حجيَّة الإجماع، وتأمل كتب النحاة والصرفيين نجدهم رجحوا آراءً بعينها بناء على إجماع العرب، أمَّا ابن جماعة فمشى على منوال من سبقوه فرجح بعض المسائل لإجماع واتفاق العرب على ذلك، لكنَّ الإجماع عند ابن جماعة قليل في حاشيته؛ لأنَّه في غالب مسائل كان يميل لسيبويه البصريين، ولأنَّ الاجماع يأتي في المرتبة الثالثة بعد السماع والقياس.

ومن الأمثلة على استخدام ابن جماعة للإجماع:

- في مسألة (بل) يكون الجارُّ لما بعدها (ربَّ) مقدرة، فقد نقل ابن جماعة أقوال العلماء التي تدلُّ على اتفاق العرب على ذلك، فقال: "هَذَا هُوَ الصَّوابُ، قَالَ فِي المُغنِي[4]: ووَهِمَ بعضُهُمْ؛ فَزَعَمَ أَنَّها تُسْتَعْمَلُ جارَّةً، قالَ شَارِحُهُ[5]: هُوَ كَمَا قَالَ: فقد حَكَى ابنُ مَالِكٍ[6]، وابْنُ عُصْفُورٍ: الاتفاق على أنَّ الجرَّ بعد (بَلْ) بـ(رُبَّ)، لا بها، قال الرضيُّ[7]: أمَّا الفاءُ، و(بَلْ) فَلا خلاف عندهم أنَّ الجَرَّ ليس بهما بل بـ(رُبَّ) مقدرةً بعدَهُمَا". /ق116أ/.

([1]) السيوطي، الاقتراح (ص78).

([2]) ابن جني، الخصائص (ج190/1).

([3]) السيوطي، الاقتراح (ص80).

([4]) ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب (ص152).

([5]) الدماميني، شرح الدماميني على مغني اللبيب (ج/145).

([6]) ابن مالك، شرح الكافية الشافية (ج821/2).

([7]) الرضي، شرح الكافية (ج289/4).

- في مسألة وزن كلمة (آدم) قال ابن جماعة: "ومِمَّا يرجحُ كونَهُ عَلَى (فاعلٍ) اتفاقُهُم عَلَى (أَوَادِم) فِي جمعِهِ". /ق161ب/.
- في مسألة إبدال الواو ياءً إذا كانت لامًا لفعلى قال: "وهو أنَّ الياءَ تبدلُ من الواوِ لامًا لِـ(فُعْلَى) صفةٍ محضةٍ كَـ(العُلْيَا، والقُصْيَا، والدُّنْيَا( ) -أنثى الأدنى-)، أو جاريةٍ مُجْرَى الأسماءِ كَـ(الدُّنْيَا) لهذه الدارِ، إلَّا فيما شذَّ كَـ(الحُلْوَى) بإجماعٍ". /ق191أ/.
- في مسألة ميم الجمع فالأكثر على منع الروم والإشمام فيها؛ لعدم وجود الحركة، فذكر النحاة تعليلات أخرى للمسألة فردها ابن جماعة بإجماع العرب، فقال: "قِيلَ: لِأَنَّهَا شَفَوِيَّةٌ، وَهُوَ فَاسِدٌ؛ لِثبُوتِهِمَا فِي مِيمِ (يَحكُمُ) إِجمَاعًا، وَقِيلَ: لِأَنَّ ضَمَّهَا عَارِضٌ، بِدَلِيلِ لُغَةِ السُّكُونِ، وَهُوَ مَمنُوعٌ لِمَا تَقَدَّمَ فِي التِقَاءِ السَّاكِنَينِ مِن أَنَّ الأَصلَ /ق113ب/ فِيهَا الضَّمُّ، وَلِذَا قَرأَ بِهِ الأَكثَرُ فِي نَحوِ: ﴿**بِهِمُ الأَسْبَابُ**﴾[1]، وَ﴿**عَلَيْهِمُ الذِّلَّةُ**﴾[2]، وَقِيلَ: لِأَنَّ آخِرَ الكَلِمَةِ فِي الوَصلِ -وَهُوَ الوَاوُ- مَحذُوفٌ فِي الوَقفِ، وَهُوَ مِمَّا قَالَهُ الشَّارِحُ، وَنُقِضَ بِنَحوِ: (يَغزُو)، وَ(يَرمِي) إِذَا وُقِفَ عَلَيهِمَا بِالحَذفِ، وَبِهَاءِ الضَّمِيرِ نَحوَ: (خَلَقَهُ)، وَ(يَخْلُقُهُ)".

ولقد اعترض ابن جماعة على الاتفاق والاجماع الذي نقله الجاربردي في شرحه؛ لعد توفر اجماع العرب، قال الجاربردي[3]: [اتفقُوا عَلَى أَنَّ (ملكًا) مخففُ (مَلْأَكٍ)]، قال ابن جماعة: "فِي حكايةِ الاتفاقِ نظرٌ، فَعَن بعضِهِم أَنَّ وزنَهُ (فَعَلٌ) مِنَ (المَلَكِ)، وشذَّ جمعُهُ عَلَى (فَعَايِلَةٍ)، وَميمُهُ أصليةٌ، وَعَن آخَرِينَ أَنَّهُ مشتقٌ مِن (لَاكَهُ) (يَلُوكُ)؛ أَي: أَدَارَهُ يُدِيرُهُ؛ لأنَّ الملكَ يديرُ الرسالةَ فِي فِيهِ، فأصلُهُ (مَلْوَكٌ)، نقلتْ حركةُ الواوِ، ثُمَّ قلبت ألفًا، وحذفتِ الألفُ تخفيفًا، وميمُهُ عَلَى هَذَا زائدةٌ، وَقَد حَكَى المذهبينِ الحلبيُّ فِي إعرابِهِ[4]". /ق135ب/.

وأيضًا اعترض على الاتفاق الذي نقله ركن الدين، قال الجاربردي[5]: [وَكَنُونِ (كُنْتَأْلٍ)]، قال ابن جماعة: "أَي: بضمِّ الكافِ، قالَ الشريفُ[6]: اتفاقًا، لكن فِي القاموسِ[7]: (الكِنْتَأْلُ) كَـ(جِرْدَحْلٍ) القصيرُ". /ق141ب/.

واعترض ابن جماعة على رأي ابن مالك بالإجماع، ففي مسألة لحاق هاء السكت بالكلمات، فإنَّها تلحق وجوبًا إذا كانت الكلمة على حرف واحد عند الوقف، فقال ابن مالك: "أَو عَلَى حَرفِينِ

([1]) [البقرة: 166].

([2]) [البقرة: 61].

([3]) شاهين، مجموعة الشافية، شرح الجاربردي (ج2/81).

([4]) السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون (ج1/250).

([5]) شاهين، مجموعة الشافية، شرح الشافية (ج2/84).

([6]) ركن الدين، شرح الشافية (ج2/610).

([7]) الفيروز أبادي، القاموس المحيط (ج1/1054).

أَحَدُهُمَا زَائِدٌ، وَذَلِكَ فِي الفِعلِ المعتلِ الآخِرِ المجزومِ إِذَا كَانَ مَحذوفَ الفَاءِ –أَيْضًا– أَو مَحذوفَ العينِ، نَحوَ: (لَا تَقِه)، وَ(لَم يَرَه) انتهى". فردَّ ابن جماعة هذا الكلام بالإجماع الذي نقله ابن هشام، فقال: "قَالَ ابنُ هِشَامٍ[1]: وَهَذَا مَردُودٌ بِإِجَماعِ المسلمينَ عَلَى وُجُوبِ الوقفِ عَلَى نَحوِ: (وَلَم أَكُ)، وَ(مَن يَتَّقِ) بِترِكِ الهَاءِ". /ق118ب/.

(1) ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك (ج299/4).

رابعًا: استصحاب الحال

عرفه ابن الأنباري[1] بقوله: "هو إبقاء حال اللفظ على ما يستحقه في الأصل عند عدم دليل النقل على الأصل"، ثمَّ قال: "وهو من الأدلة المعتبرة كاستصحاب حال الأصل في الأسماء وهو الإعراب حتى يوجد دليل البناء وحال الأصل في الأفعال وهو البناء حتى يوجد دليل الإعراب".

والاستدلال بالأصل عند النحاة كثير، لكنَّه من أضعف الأدلة، قال السيوطي[2]: "إن تعارض استصحاب الحال مع دليل آخر من سماع أو قياس فلا عبرة به".

ومن الأمثلة على استخدام ابن جماعة للأصل واستصحاب الحال:

- كما في حاشيته على شرح الجاربردي[3]: [وَسَكَنَتِ القَافُ عَلَى مَا ذَكَر]؛ أَي: مِن قَصْدِ التَّخْفِيفِ، كَمَا فِي (كَتْفٍ)، وَقِيلَ -أَيْضًا-: إِنَّ الإِسْكَانَ عَلَى لُغَةِ مَن قَالَ: [الوافر]

ومَـــــنْ يتَّـــــقْ فَـــــإِنّ اللهَ معْـــــهُ وَرِزْقُ اللهِ مُؤْتَـــــــــابٌ وَغَـــــــادِي

كَأَنَّهُ جَعَلَ اليَاءَ نَسِيًّا، فَسَلَطَ الجَازِمَ عَلَى القَافِ كَمَا فِي (لَمْ أُبَلْهَ) وَسَبَقَ بَيَانُهُ. وَعَلَى الجُمْلَةِ فَقَد يُقَالُ: كَانَ القِيَاسُ أَن يَضُمَّ الهَاءَ؛ لِأَنَّ السَّاكِنَ قَبْلَهَا لَيْسَ يَاءً سَاكِنَةً، بَل هُوَ حَرْفٌ صَحِيحُ كَـ(مِنْهُ)، وَ(عَنْهُ). وَيُجَابُ: بِأَنَّ السُّكُونَ طَارِئٌ، فَلَم يَضُمَّهَا نَظَرًا إِلَى الأَصْلِ عَلَى أَنَّهُ رَاعَى اللَّفْظَ -أَيْضًا- فَلَم يَصِلِ الكَسْرَةَ بِيَاءٍ. فَمَجْمُوعُ الأَمْرَينِ هُوَ الحَامِلُ عَلَى كَسْرِهَا بِغَيرِ صِلَةٍ، وَلَو رَاعَى كَسْرَ القَافِ -أَيْضًا- لَكَسَرَ الهَاءَ مَوصُولَةً، وَيُمْكِنُ أَن يُقَالَ -أَيْضًا-: إِنْ كَسْرَ الهَاءِ بِدُونِ وَصْلٍ لِاسْتِصْحَابِ الحُكْمِ قَبْلَ حَذْفِ اللَّامِ لِلجَازِمِ؛ /ق106ب/ لِأَنَّهَا لَو كَانَتْ مَوجُودَةً لَكَانَتِ الهَاءُ مَكْسُورَةً مُخَتَلَسَةً.

- وكما في حاشيته على شرح الجاربردي[4]: [وَقَالَ النَّحويُّونَ إِلَى آخره] يجوزُ فِي تَاءِ (هَيْهَاتَ) الفتحُ والضمُّ والكسرُ، وقد قُرِئَ بِهِنَّ، ثُمَّ قِيلَ: إِنَّهَا مَع الفتحِ والضمِّ اسمٌ مفردٌ، وَتَاؤُهَا للتأنيثِ بدليلِ قَلبِهَا /ق116ب/ فِي الوقفِ هَاءً، فَيُقَالُ: (هَيهَاه)، وَأَلِفُهَا حِينئِذٍ إِمَّا عَن يَاءٍ، والأَصلُ (هَيْهَيَةٌ) مِنَ المضاعفِ كَـ(زَلزَلَةٍ) فَانقلبتِ الياءُ ألفًا؛ لِتحرُّكِهَا وَانفتاحِ مَا قَبْلَهَا فِي المَكْسورةِ، وَإِمَّا لِلإلحاقِ كَـ(أَرطَاةٍ) وَأَصلُهَا (هَيْهه) بوزنِ (فَعْلَه)، وَأَمَّا مَعَ كسرِ التَّاءِ فَإِنَّهَا جمعُ المضمومةِ والمفتوحةِ، وَكسرةُ التَّاءِ للبناءِ والوقفُ عَلَيهَا، كَالوقفِ عَلَى (مُسْلِمَاتٍ) وَتنوينُهَا للتنكيرِ، وَقِيلَ: يحتملُ أَن يَكونَ مَعَ الضَّمِّ وَالفتحِ جَمعًا، قالَ ذلكَ كُلُّهُ المُوصِلي.

([1]) ابن الأنباري، الإغراب في جدل الإعراب (ص46).

([2]) السيوطي، الاقتراح (ص150).

([3]) شاهين، مجموعة الشافية، شرح الجاربردي (ج582/1).

([4]) المرجع السابق (ج630/1).

– وكما في حاشيته على شرح الجاربردي[1]: [وَالأصلُ حَالَ الوصلِ فِي (غُلَامِي) تَحريكُ اليَاءِ]؛ أَي: بِالفتحِ. قالَ نجمُ الأَئِمَّةِ رضيُّ الدِّينِ[2]: اختُلِفَ فِي ياءِ المتكلمِ، فقالَ بعضُهُم: أَصلُهَا الفتحُ؛ لِأَنَّ واضعَ المفرداتِ ينظرُ إِلَى الكلمةِ حَالَ إفرادِهَا دونَ تركيبِهَا، فَكُلُّ كلمةٍ عَلَى حرفٍ وَاحِدٍ كَـ(واوِ) العَطفِ وَفَائِهِ وَلَامِ الجَرِّ وَيائِهِ وَياءِ المتكلمِ أَصلُهَا الحَرَكَةُ؛ لِئَلَّا يبتدأُ بِالسَّاكِنِ، وَأصلُ حركَتِهَا الفتحُ؛ لِأَنَّ الواحدَ وَلَا سِيَّمَا حروفُ العِلَّة ضعيفٌ لَا يحتملُ الحركةَ الثقيلةَ. قَالَ: وَقَالَ بعضُهُم: أَصلُها الإسكانُ، وَهُوَ أَولَى؛ لِأَنَّ السُّكونَ هُوَ الأصلُ، وَقَولُهُم الواضعُ ينظرُ إِلَى الكَلِمَة حَالَ إفرَادِهَا ممنوعٌ، وظاهرٌ أَنَّهُ نَظَرَ فِي المضمراتِ إِلَى حالِ تركيبِهَا، بدليلِ وضعِهَا مرفوعةً ومنصوبةً ومجرورةً. قالَ: وَعَلَى كُلِّ حَالٍ، فالإسكانُ أكثرُ استِعمَالًا إِذَا لَم يلزمْ اجتماعُ السَّاكِنَينِ. انتهى، وَحَكَى المراديُّ[3] – أَيْضًا– الوجهينِ، ثُمَّ قَالَ: وَجُمِعَ بينَهُمَا بِأَنَّ الإسكانَ أَصلٌ أَوَّلٌ، إذ هُوَ أَصْلُ أَوَّلِ كُلِّ مِبنِيٍّ، والفتحُ أصلٌ ثَانٍ، إذ هُوَ أَصلُ مَا هُوَ عَلَى حَرفٍ وَاحِدٍ. انتهى. وَعَلَى مَا قَالَاهُ فَمَا جَزَمَ بِهِ الشَّارِحُ وَجهٌ.

الخلاصة:

من خلال ما سبق بيانه في هذا الفصل (المذهب الصرفي لابن جماعة) يتبين ويتأكد لنا أنَّ ابن جماعة يميل كثيرًا للمذهب البصري، حيث اعتبره خلال الحاشية بمذهب الجمهور ومذهب الأكثر، هذا يتأتى من خلال كثرة استشهاده بآراء سيبويه والخليل وغيرهما من أعلام المدرسة البصرية، وموافقاته للبصريين في مسائل الخلاف، بالإضافة للأصول النحوية كانت بصرية إلى حدٍّ كبير، والذي ظهر جليًّا من خلال احترامه للقياس وأنواعه، واحترامه للسماع الكثير المطرد، ومع هذا فقد ظهرت شخصية ابن جماعة، وانفرد بعدد لا بأس به من الآراء، فلم يكن مجرد ناقل عمَّن سبقوه.

([1]) شاهين، مجموعة الشافية، شرح الجاربردي (ج646/1).

([2]) الرضي، شرح الكافية (ج389/1).

([3]) المرادي، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك (ج834/2).

الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتمُّ الصالحات، والفضل لله أولًا وآخرًا؛ إذ يسر لي إنجاز هذا البحث المتواضع بعد مشوارٍ طويلٍ شاقٍ ممتعٍ، والذي خضنا فيه غمار رحلة علمية مع شخصية موسوعية، تركت ذخائرَ نفيسةً في علوم شتَّى، ويجدر بي أن أعرض أبرز النتائج والتوصيات التي توصلت إليها.

أولًا: النتائج:

1. ابن جماعة من كبار علماء القرنين الثامن والتاسع الهجري، حيث كان صاحب علمً جمٍّ بالعربية؛ لغةً، ونحوًا، وصرفًا، وشعرًا، وكان فوق ذلك صاحب يدٍ طولى في الأصول، والفقه، والحديث، والطبّ، والتفسير، والقراءات القرآنية.
2. مع أنَّ ابن جماعة انحاز في كثير من المسائل إلى رأي البصريين وسيبويه إلا أنَّه كان صاحب شخصية مستقلة؛ فلم يكن مجرد ناقلٍ أو تابعٍ لمن سبقوه من العلماء، سواء أكانوا من شراح الشافية أم من غيرهم.
3. وافق ابن جماعة الجاربردي في ترتيب أبواب الحاشية، ولم يكن حرفيًّا، بل يكتفي بما يراه محتاجًا للشرح والتوضيح.
4. استعان ابن جماعة بأقوال العلماء بشكل عام، وخصوصًا شراح الشافية؛ وذلك لشرح وتوضيح وتعليل كلام الجاربردي، أو تأكيده، أو نفيه، أو الاستدراك عليه.
5. وضح ابن جماعة الكلمات المبهمة والصعبة التي وردت في الشرح أو في الحاشية، واستعان بكتب التراجم كثيرًا، وعلى وجه الخصوص الصحاح للجوهري، والقاموس المحيط للفيروز أبادي.
6. اعتنى ابن جماعة بضبط الأمثلة والكلمات التي قد توقع القارئ في لبس.
7. قدم ابن جماعة ترجمة موجزة لبعض الشخصيات الواردة في الشرح أو الحاشية.
8. تميز منهج ابن جماعة بكثرة الإحالات الرابطة بين مسائل الكتاب بعضها ببعض؛ ولذلك لمنع التكرار، ودفع القارئ لمراجعة المسائل أولًا بأول، وهذا من الأساليب التعلمية التي وجدت عند ابن جماعة.
9. تميز ابن جماعة بالدقة في النقل، والأمانة في الاقتباس.

10. وافق ابن جماعة الجاربردي وغيره من الشراح في كثير من الأحيان، لكنَّه خالفهم في أحيان أخرى، هذه المخالفة كانت بأدب، وبأسلوب راقٍ قائمٍ على الدليل والحجة والبرهان، دون محاباة أو تعصب.
11. الاعتناء بالحدود والتعريفات، لغةً، واصطلاحًا.
12. الأصول الصرفية عند ابن جماعة تمثلت بالسماع، وهو مقدم، ثمَّ القياس، ثمَّ الإجماع، ثمَّ استصحاب الحال، وهو قليل.
13. أكثر ابن جماعة في حاشيته من الشواهد الصرفية من القرآن الكريم وقراءاته، والحديث، والشعر، والنثر، لكنَّه كان قليل الاستشهاد بالحديث.
14. سعة علم ابن جماعة في علم القراءات، وظهر ذلك من خلال نسبة القراءات لأصحابها، وبيان القراءة الشاذة من المتواترة، وتوجيه القراءات، ونفي بعض القراءات عن بعض القراء؛ لعد صحة نسبتها إليه.
15. رغم قلة استشهاد ابن جماعة بالحديث لكنَّه ظهر جليًّا خلال الحاشية سعة علمه واطلاعه في هذا المجال؛ فقد كان يخرج الحديث، ويذكر رواته، وأماكن روايته في كتب الحديث وغيرها.
16. ما خالف القياس شاذ لا يقاس عليه.

ثانيًا: التوصيات:

1. الإقبال على كتب ابن جماعة دراسة وشرحًا؛ لثرائها بآراء النحاة في شتى العصور.
2. عقد المؤتمرات العلمية، والأيام الدراسية؛ للوقوف على شخصية ابن جماعة العلمية المتميزة.
3. العمل على تحقيق ما تبقى من مخطوطات لا زالت في غياهب النسيان، منذ مئات السنين.

والحمد لله رب العالمين

القسم الثانـي

قسم التحقيق

أولًا- نسخ المخطوط

التحقيق: الحصول على النسخ المختلفة للكتاب، في أنحاء العالم، ثم مقارنة بعضها ببعض، واستبعاد غير الصالح منها أو المكرر، وما يصح إثباته في النسخ، وما لا يصح، وما يجوز للمحقق من تصحيح الأصل، وما لا يصح[1].

أسباب التحقيق:

يقول محمد محيي الدين عبد الحميد: "فإني ألفيت أشق ما يضطلع به أهل العلم من عمل أن يوكل إليهم تحقيق كتاب صُنِّفَ قبل زمانهم، وقد رأيت على قَدْرِ بُعْدِ العهدِ بالتصنيف، والكتابة يكون الجهد، وتثقل التبعة؛ فالتحقيق يقتضي صبرًا طويلًا، وجهدًا شاقًّا"[2].

وكما قال أحمد أمين عن سبب حبه التحقيق: "حب السلف، والتفاني في الدفاع عن علومهم، والحرص على إذاعة فضلهم"[3]. وهذا بر من الأبناء، والأحفاد للآباء، والأجداد؛ ولترى هذه المخطوطات النور، وينتفع بها الأجيال. وإن لم نفعل ذلك تولَّاه غيرنا، أو أعداؤنا، بحسن نية، أو بسوء نية، وربما انحرف غيرنا عن طريق الأمانة العلمية؛ فينصرف هذا التراث إلى ما يشوه صورته الحقيقية؛ فمن لديننا؟ وفكرنا؟ وحضارتنا صنع آبائنا وأجدادنا؟ وأسلافنا السابقة؟! فلا بد من الحفاظ على التراث، والمساهمة في إحياء القديم؛ فالجديد لا ينطلق من فراغ، بل لا بد له من قديم يقتدي به[4].

وصف النسخ:

اعتمدَ الباحثُ في تحقيقِ حاشية ابن جماعة (ت819هـ) على شرح الشارح(ت746هـ) لشافية ابن الحاجب(ت646هـ) على ثلاث نسخ:

---

(1) التفتازاني، المطول (ص18).

(2) التفتازاني، المطول (ص18)، وعبد الحميد، مقدمة تحقيق: كتاب الموازنة، للآمدي (ص3)، وشرف، مقدمة تحقيق: بديع القرآن (ص13).

(3) أحمد أمين، مقدمة تحقيق أخبار أبي تمام.

(4) انظر: البابرتي، مقدمة تحقيق: شرح التلخيص (ص8)، وعبد الحميد، مقدمة تحقيق: العمدة، لابن رشيق (ج1/7).

1- النسخة التركية: الرمز: (ك)، سنة النسخ: (937هـ) (مصورة النسخة التركية): هذه النسخة في مكتب: (قسم: فيزو الله)، تسجيل قديم: تحت رقم: (2034). التي رمزت لها بالرمز: (ك)، وتقع في مائتين وأربع وعشرين (224) ورقة. تبدأ من الورقة الرابعة برقمها: (2034)، والخامسة، بتصنيفها في مكتبتها. وفي الورقة السادسة مقدمتها، وأولها: (أحمد الله على نعمه...). وتنتهي: بالورقة المائتين والأربع والعشرين. ومسطرتها ثلاثة وعشرون (23) سطراً، في كل سطر حوالي ثماني (8) كلمات، وهي غير تامّةٍ، ويوجد بها سقط، مثبت في نسخة: (ط). وليس للحاشية: ورقة خاصّة بعنوانها؛ فهي ساقطة، أو مفقودة. وناسخها محمد الكمشيشيُّ، وقد ذَكَرَ أنّهُ فرغ من نسخها سنة (937هـ). آخرها صفحة: (224)، وفيها: والله – سبحانه وتعالى– أعلمُ بالصَّوَابِ، وصلى الله على سيدنا محمد، وآلِهِ، وصَحْبِهِ، وَسَلَّمَ. وكانَ الفَرَاغُ مِنْ تعليقِهَا في عاشرِ شَهْرِ رجب، سَنَةَ سَبْعٍ وَثَلاثِينَ وَتِسْعِ مِائَةٍ(937هـ)، على (يد محمد الكمشيشيّ[1])، حقّقَ اللهُ رجَاهُ، وبلّغَهُ ما يُؤمّلُهُ، ويَرْتَجِيهِ مِنْ مَوْلَاهُ، بِوَسْمِ سَيِّدِنا، ومولانا.

العبدُ الفقيرُ إلَى اللهِ – تَعَالَى– الشَّيْخُ الإمامُ العَالِمُ العَلَّامَةُ صَدْرُ المُدَرِّسِينَ، شَيْخُ النُّحَاةِ، وَالمُعْرِبِينَ الشَّافِعِيُّ، فَسَحَ اللهُ في مُدَّتِهِ، وأَعَادَ علينا، وعلى المُسْلِمِينَ مِنْ بَرَكَاتِهِ وَبَلَّغَهُ زِيارَةَ بَيْتِهِ الحَرَامِ، وَزِيَارَةَ نَبِيِّهِ عليه أفضلُ الصّلاةِ والسّلَامِ في هذا العامِ، والحمدُ للهِ وَحْدَهُ، وَحَسْبُنَا اللهُ وَنِعْمَ الوَكِيلُ والحَمْدُ للهِ رَبِّ العَالَمِينَ.

وقف الشيخ المرتضى ابن شيخ الإسلام السيد فيض الله أفندي (1137هـ).

والله أعلم.

(1) كَمْشِيشُ، بالفَتْح: قَرْيَةٌ بمِصْرَ، مِنْهَا مُحَمَّدُ بنُ محمّدِ بنِ عبدِ اللهِ الكَمْشِيشيّ القاهِريّ، سَمِعَ على الإمَامِ الحافظِ ابنِ حَجَرٍ. الزَّبيدي، تاج العروس (ج367/17).

2- نسخة المدينة المنورة: الرمز: (م)، سنة النسخ: (...)، مصورة مكتبة الحرم النبوي الشريف، (النّحو والصّرف). اسم المخطوط: (شرح الشافية)، حاشية ابن جماعة على شرح الشارح على شافية ابن الحاجب، وتقع هذه النسخة في (118) ورقة، وتبدأ من وجه الورقة الثانية، وتنتهي بظهر الورقة (118)، ومسطرتها خمسة وعشرون سطراً، في كل سطر حوالي خمس عشرة (15) كلمة. رقم المخطوط بالمكتبة(415/11). وقف من محمد العزيز الوزير سنة (1320هـ). أولها: (أحمد الله على نعمه...). وقد رمزتُ لها بالرمز: (م)، وهي غَيْرُ تَامّةٍ، ويُوْجَدُ بها سَقْطٌ، مُثْبَتٌ في نسخة (ط). وليس للحاشية صفحة خاصّةٌ بعنوانها؛ فهي ساقطة، أو مفقودة. أولها: (أحمد الله على نعمه...). وآخرها صفحة: (118)، وفيها:

والله - سبحانه وتعالى- أعلمُ بالصّوابِ، وإليه المَرْجِعُ والمآبُ، والحمد للهِ وَحْدَهُ، وَصَلّى اللهُ وسَلَّمَ على مَنْ لَا نَبِيّ بعدَهُ، أَحْمَدُ اللهَ على المعونةِ والإتمامِ، وعلى الإفضالِ والإنعامِ، وأشكُرُهُ على كُلِّ حَالٍ مَدَا[1] الدُّهورِ والأيّامِ، وأُصَلِّي على نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ أَفْضَلِ مَنْ صَلّى وَصَامَ، وَحَجَّ واعْتَمَرَ بِالبَيْتِ الحَرَامِ، المَبْعُوثِ إِلَى الخَاصِّ وَالعَامِّ، وَعَلَى آلِهِ وأصحابِهِ الأخيارِ الأَعْلَامِ، وأئمةِ[2] الإسلامِ، جعلنَا اللهُ في زُمْرَتِهِمْ فِي دَارِ السَّلَامِ، إِنَّهُ القُدُّوسُ السَّلَامُ، وَحَسْبُنَا اللهُ، ونِعْمَ الوَكِيلُ، ولَا حَوْلَ، ولَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللهِ العَلِيِّ العَظِيمِ. م

إِلَهِي أُسَاقُ فَلَا تُخْزِنِي إذا النَّاسُ ضَمَّهُمُ المَحْشَرُ

لا تَجْعَلَنِّي كَأَهْلِ السَّعِيرِ إذا اعْتَذَرُوا فِيهِ لَا يُعْذَرُ[3]

الدعاء

تَقَبَّلَ اللهُ مِنْ كَاتِبِهِ، وَمِنْ كُلِّ دَاعٍ مُخْلِصٍ، لِمَنْ كَانَ سَبَبًا فِي إِيجَادِ هَذَا المَنْقُولِ، وأَقَرَّ بِهِ الأَعْيُنَ، وَحَفِظَهُ، وحَفِظَ عَلَيْهِ، وَرَحِمَ اللهُ مَنْ مَضَى، وَغَفَرَ لنَا أَجْمَعِينَ،

وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللهِ

العَلِيِّ العَظِيمِ.

وقف من محمد العزيز الوزير سنة (1320هـ).

---

(1) هكذا في المخطوطتين: (ك)، و(ط).

(2) هكذا في المخطوطتين: (ك)، و(ط): (أزمة). ومن الواضح أنه يقصد: (أئمة).

(3) الظاهر أن البيتين من نظم الناسخ بغرض الدعاء والترجي.

3- نسخة (ط): (مجموعة الشافية من علمي الصّرف، والخَطِّ)، طبعة لبنان: تحتوي المجموعة على: (متنِ الشافية)، و(شرحِهَا للعلّامة الجاربرديّ)، و(حاشية الجاربرديّ، لابن جماعة). مُصوّرةُ عَالَمِ الكُتُبِ، وتَقَعُ هذه النّسخَةُ في (384) ورقةً، وتبدأُ مِنْ وَجْهِ الوَرَقَةِ الأُولَى، وتنتهي بِظَهْرِ الورقةِ (384)، ومسطرتُهَا تَختلِفُ، وتتباينُ بينَ صفحاتِهَا؛ لأنّ الصفحةَ تَجمعُ المَتْنَ، والشَّرْحَ، والحاشيَةَ، مَعَ التَّنَاسُقِ في تناوُلِ المَسَائِلِ؛ فتباينتِ الأَسْطُرُ، مِنْ أربعةِ (4) أسطُرٍ، إلى أربعةٍ وثلاثِينَ (34) سَطْرًا، في كُلِّ سَطْرٍ -حوالي- عِشْرُونَ (20) كَلِمَةً. وفي الصفحةِ الثّانيَةِ أَوَّلُهَا، ومُقدِّمَتُهَا، يقولُ فيها: (أحمدُ اللهَ على نِعَمِهِ...). والصفحةُ الثّالثَةُ بيضاءُ فارِغَةٌ، وفي الصفحةِ الرَّابِعَةِ: (البَسْمَلَةُ، وتَحْتَهَا: الطبعةُ الثالثةُ، وتحتها: السنة: 1404هـ - 1984م، بيروت. وقد رمزتُ لها بالرمز (ط)، وهيَ غَيرُ تَامّةٍ، ويوجدُ بها سَقْطٌ، مُثْبَتٌ في نسخةِ (ك)، و(م). والواجهةُ، بعنوان: (متنُ الشافية، وشرحُهَا للعلّامةِ الجاربرديِّ، وحاشيةُ الجاربرديِّ، لابنِ جَمَاعَةَ) صفحةٌ خاصّةٌ. أوَّلُهَا: (أحمدُ اللهَ عَلَى نِعَمِهِ...). وآخِرُهَا صفحةُ (384)، وفيها: والله - سبحانه وتعالى- أعلمُ بالصّوابِ، وإليه المَرْجِعُ والمآبُ، والحمد للهِ وَحْدَهُ، وَصَلّى اللهُ وسَلَّمَ على مَنْ لَا نَبِيّ بعدَهُ، أَحْمَدُ اللهَ على المعونةِ إتمامِ، وعلى الإفضالِ والإنعامِ، وأشكُرُهُ على كُلِّ حَالٍ مَدَا[1] الدُّهورِ والأيّامِ، وأُصَلِّي على نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ أَفْضَلِ مَنْ صَلّى وَصَامَ، وَحَجَّ واعْتَمَرَ بِالبَيْتِ الحَرَامِ، المَبْعُوثِ إِلَى الخَاصِّ وَالعَامِّ، وَعَلَى آلِهِ وأصحابِهِ الأخيارِ الأَعْلَامِ، وأئمةِ[2] الإسلامِ، جعلنَا اللهُ في زُمْرَتِهِمْ فِي دَارِ السَّلَامِ، إِنَّهُ القُدُّوسُ السَّلَامُ، وَحَسْبُنَا اللهُ، ونِعْمَ الوَكِيلُ، ولَا حَوْلَ، ولَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللهِ العَلِيِّ العَظِيمِ. م

ثم خُتِمَتْ بتعريفٍ لـ(الشَافِيَةِ)، وَمُؤلِفِهَا، وَشَارِحِهَا الجَاربرديّ، وحاشيةِ ابنِ جماعةَ على شرح الشارح، وشروحِ الشّافيةِ، وأسماءِ شُرَّاحِهَا، وَسَنَوَاتِ وَفَاتِهِمْ. وَأَخيرًا: فهرست مُتَوَسِّمٌ في أوائل القَوَلَةِ.

الفروق بين النسخ:

مِنَ المُلاحَظِ التَّشَابُهُ الكبيرُ بينَ (ك)، و(م) في قضيَّةِ السَّاقِطِ، وَالحَذْفِ، والاخْتِلَافِ في الخَطِّ، من حيثُ الوضوحُ، والتَّحْرِيفُ، والتَّصْحِيفُ مِنَ النّاسخِ؛ وكأنّهما نَقَلا مِنْ نُسخَةٍ واحدَةٍ، ولا ندري من أين الزيادة في النسخة (ط)، أمْ أنّها زيادةٌ من الناسخ؟ أم أنّهُ نَقَلَ مِنْ نُسْخَةٍ ثالثة، وهي الأصلُ دُونَ سَاقِطٍ، أوْ مَحْذُوفٍ. حتى طبعة: ضبط، واعتناء (محمد عبد السلام شاهين) تجدها ناقلة من إحدى النسختين: (ك)، أو (م)، أو منهما معًا؛ فمثلًا: في: قَوْل الشارح: [**وَهَذَا** القِسْمَانِ] والصواب ما هو

(1) هكذا في المخطوطتين: (ك)، و(ط).

(2) هكذا في المخطوطتين: (ك)، و(ط): (أزمة). ومن الواضح أنه يقصد: (أئمة).

عند الجاربردي: (**وَهَذَانِ** القِسْمَانِ]، وكل النسخ كتبت [**وَهَذَا** القِسْمَانِ]، بصيغة المفرد، وهي بصيغة المثنى، وكأنهم جميعًا نقلوا من نسخة واحدة.

- في (م): يكتب حرف الحاء (ح)، وكأنه يختصر كلمة: (حينئذ)، وتكرر ذلك معه.
- في (ك): حرف (س)؛ أي: (سيبويه) .
- نسخة (ك)، ونسخة (م): بتسهيل الهمز. أمّا النسخة: (ط): فبالهمز. وقد اعتمدنا في تحقيقنا نسخة (ط): بالهمز.
- كثرة التصحيف، والتحريف في النسختين: (ك)، و(م).
- تكرر السّاقطُ كثيرًا في (ك)، و(م)؛ فيؤكد ذلك أن (ط) ناقل من نسخة ثالثة.
- أخطاء متكررة في النسخة: (ك)، والنسخة: (م)، تؤكد أن النُّسَّاخَ، لم يكونوا ذا صلة بالنّحو، أو بالصّرف، بل كانوا مجرّد نُسَّاخٍ، فكانَ النّاسخُ من الورّاقين المأجورين، أو المكترين، والأدِلَّةُ على ذلك كثيرةٌ، منها ما يلي:
- (وأبوه **رؤبةُ**)، ذكر في: (ك) (ص17): (**رؤية** وأبوه **رؤيةُ**).
- ونَحْوَ: (...(شاكٍ)، و(هارٍ)، كما أنَّ انقلابَ الألفِ عن (الواوِ) أكثرُ مِنِ انقلابِها عن (**الياء**)، ذكر في (ك)، (ص18): (**الباء**)، يؤكد ذلك أنّهُ مجرّد ناسخ – رحمه الله.
- ونَحْوَ: (...قال: (الصحارَى) بالفتح، وإنَّما فَتْحُ الرَّاءِ). قال في (ك)، (ص23): (الواو).

منهج الباحث في التحقيق: قام الباحث: باتباع الخطوات العلميّة في تحقيق المخطوط، مِنْ نِسْبَةِ المَخْطُوطِ إِلَى صاحبِه، وتوثيقِ الأقوالِ والآرَاءِ الواردَةِ مَنْسُوبَةً إلى أصحابِهَا، وتَخْرِيجِ الآيَاتِ القرآنيّة، والأحاديثِ النّبَويّة، والشّوَاهِدِ الشّعْرِيّة، ومراجعةِ النّصِّ على المصادر التراثيّة، والمعاجِمِ اللّغويّة.

ورجع الباحث إلى كلام الجاربردي، الذي ناقشه ابن جماعة، وحاول إثباته قدر الاستطاعة في الحاشية؛ ليتسنى للقارئ معرفة السياق العام للجملة، أو القضية التي هي محل النقاش.

عمل الباحث في التحقيق: قام الباحث بتحقيق هذا المخطوط على نسختين خطيَّتين، وثالثة طباعة لبنانية قديمة، ورابعة طباعة حديثة: (مجموعة الشافية، ضبط: شاهين)؛ حيث قام بإثبات فروق النسخ، وضبط المُشْكل من النص، وعزو الآيات، وتخريج الأحاديث مع بيان درجته من كلام المحدِّثين والحُفَّاظ، وتوثيق كلام العرب شعرًا، ونثرًا، وشرح الغريب والمصطلحات النحويّة، والصرفيّة، والتعريف بالأعلام الواردة في النصّ، مميزًا البصريَّ من الكوفيِّ، مع عمل إحصائية يستدلُّ من خلالها على نزعة المحشِّي، وميله، وهواه، لأي مدرسة كان، وكذلك بتتبع المدارس، وباستخدامه المصطلحات.

هـذا وقـد قـام الباحـث بكتابـة مقدمـة للرسـالة تتضـمن ترجمـة لصـاحب المـتن ابـن الحاجب(ت646هـ) ، وتعريفًا لمتنه (الشافية)، **وكذا ترجمة للشارح الجاربردي**(746هـ) ، وشرحه، ثم ترجمة لابن جماعة صاحب المخطوطة (الحاشية على الشرح)، مبينًا منهج كلٍّ واحد منهم في طريقة عرضه المادة العلمية، وتبويبها، وطريقة أبوابها. وشواهده: من (القرآن الكريم، والحديث الشريف، وكلام العرب شعرًا، ونثرًا). ومصادره: من (الكتب، والأعلام). والأصول الصرفية عندهم: من (السماع، والقياس، والإجماع). ومذاهبهم الصرفية في: (آرائهم الصرفية، ومصطلحاتهم، وترجيحاتهم لمسائل الخلاف) .

– وكان ابن جماعة في مقدمة الحاشية، عند شرح مقدمة الجاربردي، في كثير من الأحيان يتناول اللفظة دون ذكر كلمة (قوله)؛ وكأنه استخدم (طريقة المزج)؛ ممَّا دفع **الباحث لإبراز ذلك المتن بإضافة كلمة: [قوله] للشارح**؛ حتى لا يختلط على طالب العلم كلام الشارح الجاربردي مع كلام المُحَشِّي ابن جماعة. بوضع كلمات الشارح بين معقوفتين، وبلون داكن، وبخط عريض.

– **أتى الباحث بالمحذوف من قول الشارح**؛ حتى يكون متصلًا بلا انقطاع، ولا إخلال عن متن الشارح، فلا يكون مبتورًا، ولا مجرومًا. نكتبه كاملًا في الحاشية، متصدرًا بـ(قَوْلِ الجاربردي...)، **والإتيان بمتن الشارح الجاربردي كاملًا عند الحاجة** كان من المخطوطة المطبوعة طباعة لبنان، أو من (مجموعة الشافية في علمي التصريف والخط، ضبطها واعتنى بها: محمد عبد السلام شاهين)؛ حتى لا نظلم الناس حقَّهم، ولا نبخسهم شيئًا.

- وقام – أيضاً– **ببيان النسخ الخطية التي اعتمد عليها في التحقيق**، ومنهج التحقيق.
– **تذييل الكتاب بفهارس علمية تُفيد الباحث والقارئ**، وتُظهر مكنوناتِ الكتاب وفوائدَهُ.
والحمد لله على توفيقه وتيسيره ومَنِّهِ وَفَضْلِهِ.
– **ضبط الباحث الكثير من الكلمات**، إن لم يكن كُلَّهَا، وخاصَّةً أنَّ المخطوطةَ تتناولُ التَّصريفَ، وهو فَنٌّ بِنْيَةِ الكلمةِ، وضَبْطِهَا مِنَ الدَّاخِلِ، وهذا الأَمْرُ يدفعُهُ إلى الرجوع إلى أُمَّاتِ معاجِمِ اللُّغَةِ؛ وهذا يحتاجُ إلى نَفَسٍ طَويلٍ، وَصَبْرٍ مَدِيدٍ، وَوَقْتٍ لَيْسَ بِالقَصِيرِ.

– **وضع علامات الترقيم المفسرة:** فلا يخفى على أهل التخصص ما لها من دور في تفسير المعاني، والمدلولات.

ثانيًا- حاشيةُ ابنِ جَمَاعَةَ(ت819هـ): تَوْثِيقٌ، وَنِسْبَةٌ:

حدُّ الحاشية: معناها التعليقة على الكتاب بزيادة، وشروح، وإيضاح، وانتقادات -بأسلوب تعليمي- مثل: المختصرات، والتلخيصات، وهي في الأصل حواشي الكتاب، وجوانبه، وأطرافه، مثل: تعليقة أبي علي الفارسي على كتاب سيبويه[1].

نُسِبَتِ الحَاشِيَةُ علَى شرح الشارح(ت746هـ)، لشَافِيَةِ ابنِ الحَاجِبِ(ت646هـ)، لابنِ جماعَةَ، فِي أَكْثَرَ مِنْ مَصْدَرٍ، مِنْهَا: طبقاتُ الشَّافِعِيَّةِ، لابنِ قَاضِي شُهْبَةَ(ت851هـ) ، وإنباء الغمر بأبناء العمر، لابن حجر العسقلاني(ت852هـ) ، ونظم العقيان في أعيان الأعيان، السيوطي(ت911هـ)، والسيوطي(ت911هـ)، بغية الوعاة، والكواكب السائرة بأعيان المائة العاشرة، لابن الغزي(ت1061هـ)، والأعلام، للزركلي(ت1396هـ)، وفي كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، حاجي خليفة(ت1067هـ)، وفي خزانة التراث، فهرس مخطوطات، مركز الملك فيصل: أنَّ لِعِزِّ الدِّينِ: محمَّدِ بنِ أحمدَ، المعروفِ: بابنِ جماعةَ: حاشية على: (شرح الشارح)، أولها: (أحمد الله على نعمه...). وحاشية أخرى – أيضًا-، أولها: (نحمدك على ما صرفت الجنان بأشرف طرف الجنان...إلخ)، سماها: (الدرر الكافية، في حل شرح الشافية)، ذكر فيها: أنه وجد نسخة الشارح، وعليها هامش منه، وقد ترك تفصيل مجملاته، وتفسير مبهماته، لغاية وضوحها عنده، فأخذها بعينها. وأضاف: الفوائدَ إلى المواضع التي تحتاج إلى تنبيه وتحرير، وإيضاح وتقرير.

عنوان المخطوط:

حاشية على شرح الشارح على الشافية، اسم المؤلف: محمد بن أبي بكر بن عبد العزيز، ابن جماعة، اسم الشهرة: ابن جماعة، تاريخ الوفاة: 819هـ، قرن الوفاة: 9هـ، اسم المكتبة: دار الكتب الوطنية، اسم الدولة: تونس، اسم المدينة: تونس، رقم الحفظ: رقم التسلسل: (4066)[2].

ولابن جماعة(ت819هـ) – أيضًا- حاشية على شرح الشافية للجاربردي. عنوان المخطوط: (الدرر الكافية في حل شرح الشافية)، غير التي بين أيدينا، وتبدأ بـ(نحمدك على ما صرفت الجنان بأشرف طرف الجنان...إلخ)، اسم المؤلف: محمد بن أبي بكر بن عبد العزيز، ابن جماعة، اسم الشهرة: ابن جماعة، تاريخ الوفاة: 819هـ، قرن الوفاة: 9هـ، اسم المكتبة: مكتبة البلدية،

---

(1) التفتازاني، المطول (ص18)، وخليفة، كشف الظنون (ج623/1)، ابن منظور، لسان العرب (ج180/4)، إبراهيم مصطفى، وآخرون، المعجم الوسيط (ج177/1).

(2) انظر: شهبة، طبقات الشافعية (ج49/4-59)، وابن حجر، إنباء الغمر (ج115/3)، والسيوطي، نظم العقيان (ص50)، والسيوطي، بغية الوعاة (ج63/1)، وابن الغزي، الكواكب السائرة (ج25/1)، وخليفة، كشف الظنون (ج1021/2)، والزركلي، الأعلام (ج184/4)، وخزانة التراث (ج292/98).

اسم الدولة: مصر، اسم المدينة: الإسكندرية، رقم الحفظ: 12 أدب، اسم المكتبة: رامبور، اسم الدولة: الهند، اسم المدينة: رامبور، رقم الحفظ:521/1 رقم6، اسم المكتبة: المكتبة المركزية، اسم الدولة: المملكة العربية السعودية، اسم المدينة: الرياض، رقم الحفظ:2126 عن الظاهرية 470/1623، اسم المكتبة: المكتبة الأزهريّة، اسم الدولة: مصر، اسم المدينة: القاهرة، رقم الحفظ: [74] 5106 اللغة، اسم المكتبة: مكتبة برنستون، اسم الدولة: الولايات المتحدة الأمريكية، اسم المدينة: برنستون، رقم الحفظ: 5730، اسم المكتبة: دار الكتب الوطنية، اسم الدولة: تونس، اسم المدينة: تونس، رقم الحفظ: رقم التسلسل(4066)[1].

ولله أسأل أنْ يُرشِدَنَا إلى صوابِ العملِ، ويَدُلَّنَا على مكامِنِ الزَّلَلِ مِنْ كُلِّ مَنْ قَرَأَ هَذَا العَمَلَ.

(1) خزانة التراث، فهرس مخطوطات (ج835/70).

ثالثًا– صور عن المخطوطة

مخطوطة (2.1): النسخة التركية (ك)، تركيا: قسم: فيزو الله تسجيل قديم: ٢٠٣٤صورة الغلاف لحاشية ابن جماعة على شرح الجاربردي لشافية ابن الحاجب

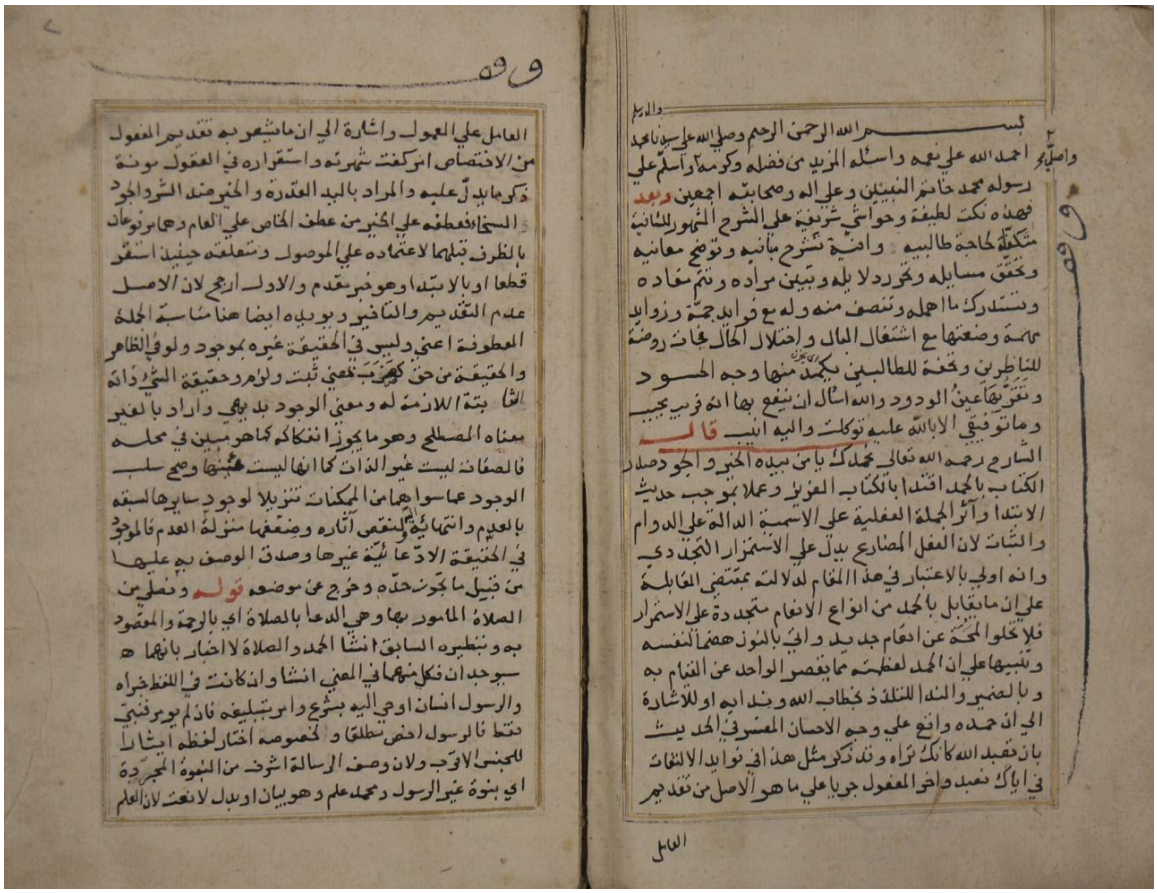

مخطوطة (2.2): النسخة التركية (ك)، الورقة الأولى (1/أ)، و(1/ب). من حاشية ابن جماعة على شرح الجاربردي لشافية ابن الحاجب

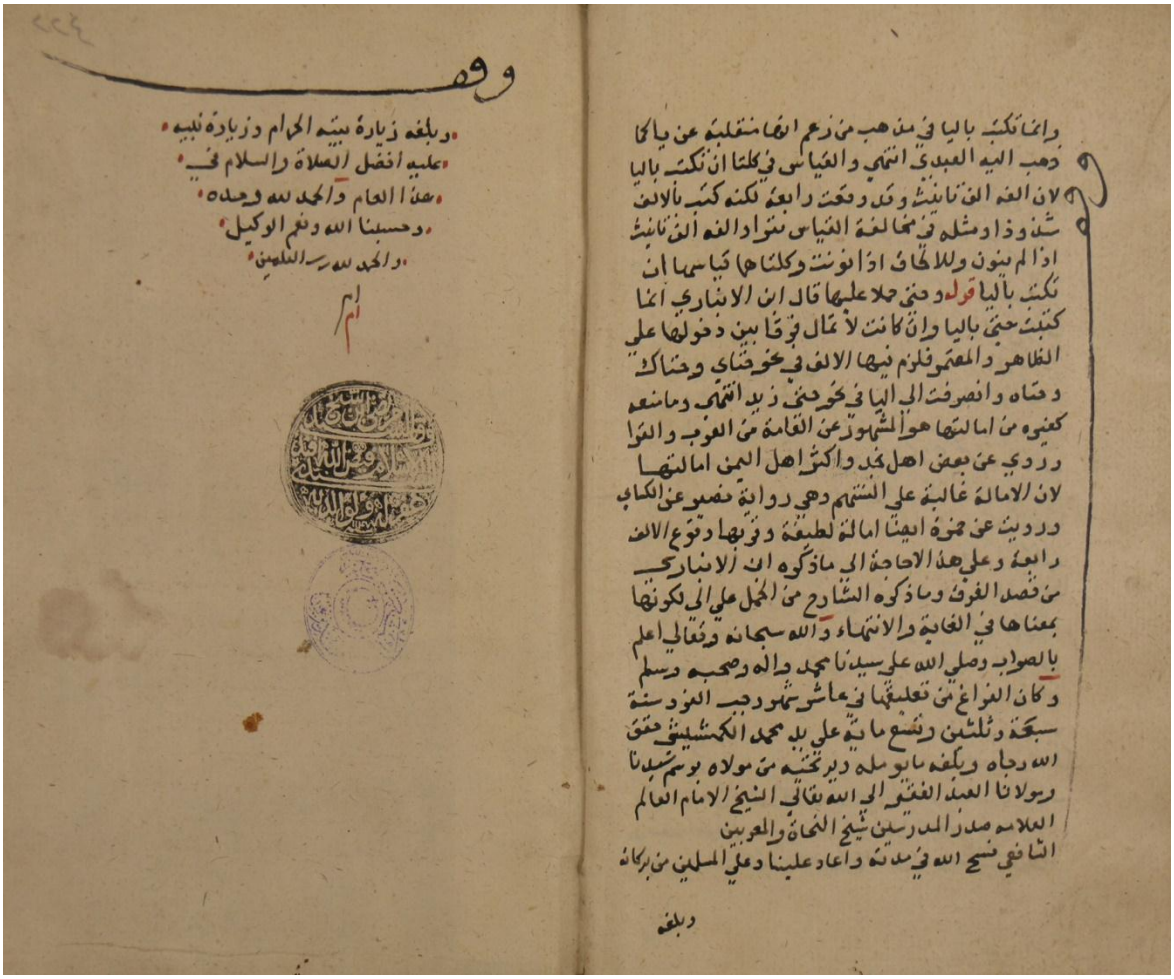

مخطوطة (2.3): النسخة التركية (ك)، الورقة الأخيرة (223/ب)، و(224/أ). لحاشية ابن جماعة على شرح الجاربردي لشافية ابن الحاجب

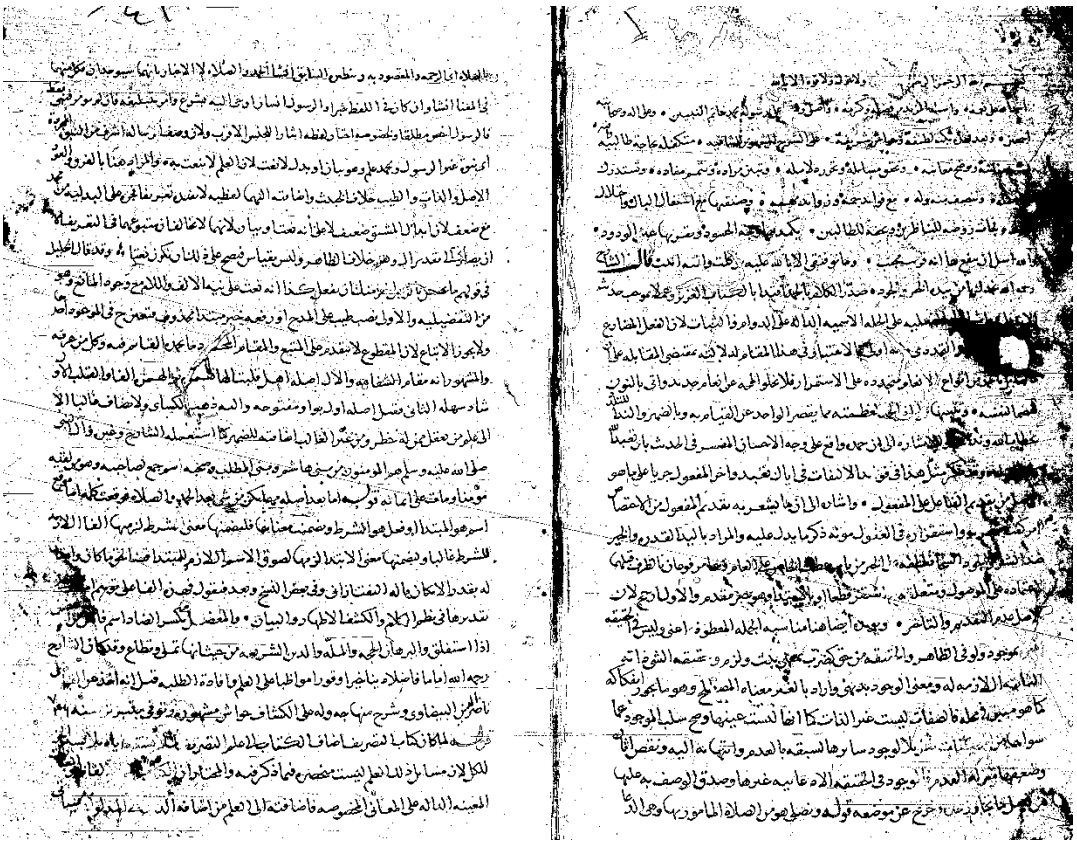

مخطوطة (2.4): نسخة المدينة المنورة: (م)، الورقة (1/ب)، و(2/أ). لحاشية ابن جماعة على شرح الجاربردي لشافية ابن الحاجب

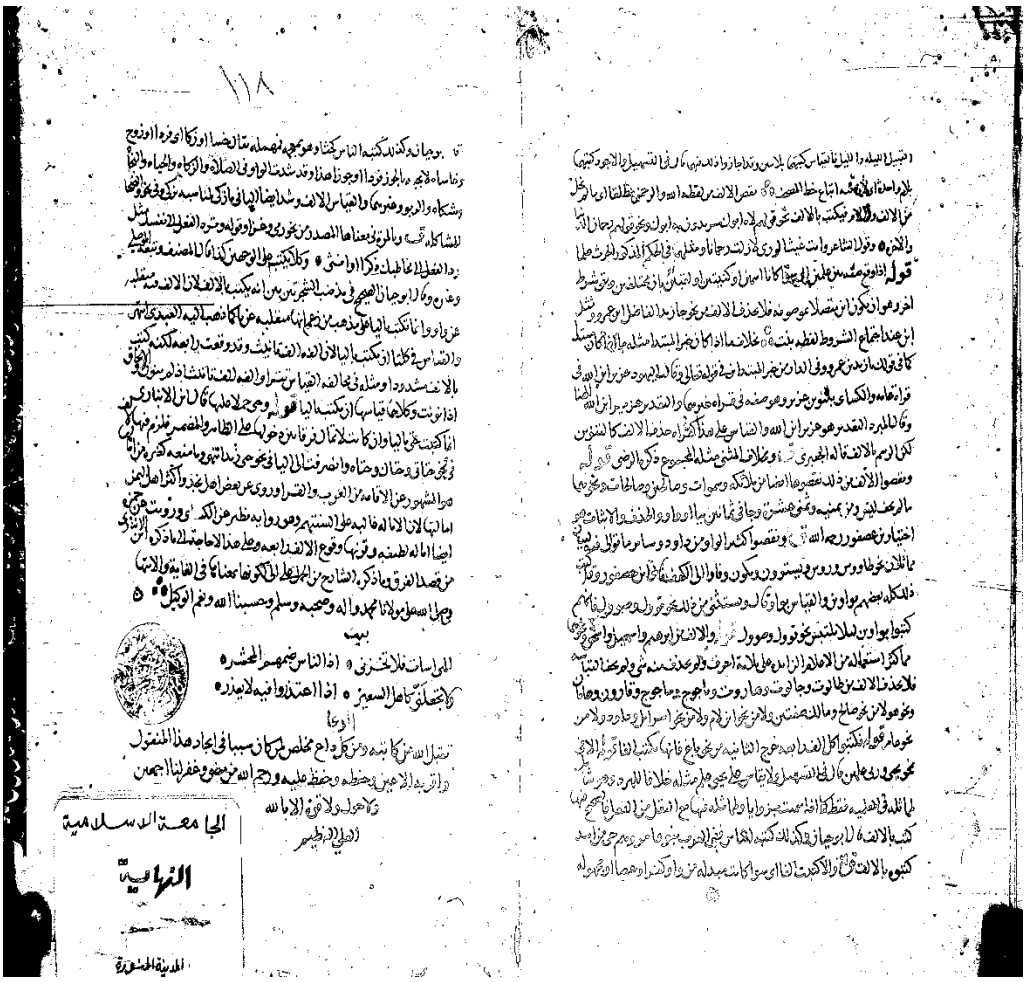

مخطوطة (2.5): نسخة المدينة المنورة: (م)، الورقة الأخيرة (117/ب)، و(118/أ). لحاشية ابن جماعة على شرح الجاربردي لشافية ابن الحاجب

بسم الله الرحمن الرحيم

چار پردی

نحمدك يامن بيدك الخير والجود * وليس في الحقيقة غيره بموجود * ونصلي على رسولك محمد طيب العرق والعود * الموعود بالبعث في مقام محمود * وعلى آله وصحبه الذين اطاعوك في القيام والقعود * والركوع والسجود * امابعد * فيقول المولى المعظم * الامام الاعظم حلال المشكلات كشاف المعضلات * قدوة المحققين * برهان الملة والدين احمد بن الحسن الچارپردي متع الله المسلمين بطول بقائه لما كان كتاب التصريف الذي صنفه الفاضل المحقق والعالم المدقق علامة الورى * جمال الدين ابو عمرو عثمان بن الحاجب رفعه الله تعالى مكانا عليا مع صغر حجمه

بسم الله الرحمن الرحيم

احمد الله على نعمه * واسأله المزيد من فضله وكرمه * واصلي واسلم على رسوله محمد خاتم النبيين وعلى آله وصحابته اجمعين * وبعد * فهذه نكت لطيفة وحواش شريفة على الشرح المشهور للشافية * متكفلة بحاجة طالبيه وافية بشرح مبانيه وتوضيح معانيه * وتحقق مسائله وتحرر دلائله * وتبين مراده * وتتمم مفاده * وتستدرك ما اجمله وتنصف منه وله * مع فوائد جمة * وزوائد مهمة * وضعتها مع اشتغال البال واختلال الحال * فجاءت روضة للناظرين تحفة للطالبين * يكمد بها وجه الحسود * وتقربها عين الودود * والله اسأل ان ينفع بها انه قريب مجيب * وماتوفيقي الا بالله عليه توكلت واليه انيب (قال الشارح رحمه الله تبارك وتعالى نحمدك يامن بيده الخير والجود) صدر الكلام بالحمد اقتداء بالكتاب العزيز وعملا بموجب حديث الابتداء وآثر الجملة الفعلية على الاسمية الدالة على الدوام والثبات لان الفعل المضارع يدل على الاستمرار التجددي وانه اولى بالاعتبار في هذا المقام لدلالته بمقتضى المقابلة على ان مايقابل بالحمد من انواع الانعام متجددة على الاستمرار فلا تخلو لحة عن انعام جديد * واتى بالنون هضما لنفسه وتنبيها على ان الحمد لعظمته مما يقصر الواحد عن القيام به * وبالضمير والنداء للتلذذ بخطاب الله وندائه اوللاشارة الى ان حمده واقع على وجه الاحسان المفسر في الحديث بان تعبد الله كأنك تراه وقد ذكر مثل ذلك في فوائد الا لتفات في اياك نعبد * وأخر المفعول جريا على ماهو الاصل من تقديم العامل على المعمول واشارة الى ان مايشعر به تقديم المفعول من الاختصاص امر كفت شهرته واستقراره في العقول

طبعة لبنان (2.6): الورقة الأولى، طبعة لبنان، عن الطبعة الحجرية، لحاشية ابن جماعة على شرح الجاربردي لشافية ابن الحاجب

وبالمضارع نحو يرمى ويغزو وبكون الفاء واوا نحو وعى وبكون العين واوا نحو شوى الاماشذ نحو القوى والصوى فان جهل فان اميلت فالياء نحومتى والا فالالف وانما كتبوا لدى بالياء لقولهم لديك وكلا يكتب على الوجهين لاحتمالين واما الحروف فلم يكتب بالياء غير بلى وعلى والى وحتى

وبالمضارع نحو يرمى ويغزو ويعرف ايضا بكون الفاء واوا نحو وعى فانه اذا كان الفاء واوا علم ان اللام ياء لاواولانه ليس فى الكلام مافاؤه واوولامه واوالا الواو على وجه ويعرف ايضا بكون العين واوانحو شوى فان لامه حينئذ لايكون واوا لانه ليس فى الكلام ماعينه ولامه واوالاماشذ نحو القوى والصوى وان جهل بان لم يحرفيه شئ مماذكر فان اميلت فالياء نحو متى والا فالالف نحو المناوهو القدر وانما كتبوا لدى بالياء لانقلابها ياء فى لديك وكلا تكتب على الوجهين لاحتمال ان يكون الفه عن الواو بدليل قلبها تاء فى كلتا واحتمال كونها عن الياء لامالتها فان الالف الثالثة عن الواو لاتمال للكسرة ولم يكتب شئ من الحروف بالياء غير هذه وهى بلى لامالتها وعلى لقولهم عليك والى لقولهم اليك وحتى حملا عليها لانها بمعناها فى الغاية والانتهاء

قوله نحو المنا) المنا المقصور الذى يوزن به التثنية منوان والجمع امناء وهو افصح من المن والمنا ايضا القدر قال دريد ولاادرى منا الحدثان صحاح قوله القدر) والقدر ايضا مايقدره الله تعالى من القضاء صحاح (قوله وكلا يكتب على الوجهين) كذا قال المصنف وتبعه الموصلى وغيره وقال ابوحيان الصحيح فى مذهب البصريين انه يكتب بالالف لان الالف فيه منقلبة عن واو وانما تكتب بالياء فى مذهب من زعم انها منقلبة عن ياء كما ذهب اليه العبدى انتهى والقياس فى كلتا ان تكتب بالياء لان الفه الف تأنيث وقد وقعت رابعة لكنه كتب بالالف شذوذا ومثله فى مخالفة القياس تترى والفه الف تأنيث اذا لم ينون وللالحاق اذا نونت وكلتاهما قياسها ان تكتب بالياء (قوله وحتى حملا عليها) قال ابن الانبارى انما كتبت حتى بالياء وان كانت لاتمال فرقا بين دخولها على الظاهر والمضمر فلزم فيها الالف مع المضمر حتى قالوا حتاى وحتاك وحتاه وانصرفت الى الياء فى حتى زيد انتهى وما معنه كغيره من امالتها هو المشهور عن عامة العرب والقراء وروى عن بعض اهل نجد واكثر اهل اليمن امالتها لان الامالة غالبة على السنتهم وهى راوية نصير عن الكسائى ورويت عن حمزة ايضا امالة لطيفة وقربها وقوع الالف رابعة وعلى هذا لاحاجة الى ماذكره ابن الانبارى من قصد الفرق وما ذكره الشارح من الحمل على الى لكونها بمعناها فى الغاية والانتهاء

والله سبحانه وتعالى اعلم بالصواب واليه المرجع والمآب والحمد لله وحده وصلى الله وسلم على من لانبى بعده احمد الله على المعونة والاتمام وعلى الافضال والانعام واشكره على كل حال مدا الدهور والايام واصلى على نبينا محمد افضل من صلى وصام وحج واعتمر بالبيت الحرام المبعوث الى الخاص والعام وعلى اله واصحابه الاخيار الاعلام وازمة الاسلام

جعلنا الله فى زمرتهم فى دار السلام انه القدوس السلام

وحسبنا الله ونعم الوكيل

ولاحول ولاقوة الا بالله العلى العظيم

م

طبعة لبنان (2.7): الورقة الأخيرة، وخاتمة حاشية ابن جماعة. طبعة لبنان، عن الطبعة الحجرية، لحاشية ابن جماعة على شرح الجاربردي لشافية ابن الحاجب

النص محققًا

تحقيق الحاشية: من باب (الجمع) إلى باب (الإعلال)

[تكملة باب الجمع]

[جمع الاسم الثلاثي الذي لحقته تاء التأنيث][1]

قَوْلُـهُ: [فَقَدْ ذَكَرَ لِجَمْعِهِ أَرْبَعَةَ أَبْنِيَةٍ] ظَاهِرُ كَلَامِهِ كَالمُصَنِّفِ أَنَّ الأَرْبَعَةَ غَالِبَةٌ مُطَّرِدَةٌ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ، بَلِ الغَالِبُ (فِعَالٌ) فَقَطْ، و(فُعُوْلٌ) وَأَخَوَاهُ مِنَ القَلِيْلِ[2] المَحْفُوْظِ، نَبَّهَ عَلَيْهِ فِيْ بُغْيَةِ الطَّالِبِ[3]، وَذَكَرَهُ ابْنُ هِشَامٍ[4] وَغَيْرُهُ[5].

([1]) يجمع الاسم المؤنث الذي لحقته تاء التأنيث جمع تكسير على أوزان مختلفة، فإن كان بناؤه على (فَعْلَةٍ) فإنَّه غالبًا يجمع على (فِعَال)، مثلُ: (قِصَاعٍ)، وقد جاء جمعه على (فُعُولٍ) كـ(بُدُورٍ)، وعلى (فِعَلٍ) كـ(بِدَرٍ)، وعلى (فُعَلٍ) كـ(نُوَب). وهذه الأوزان الثلاثة الأخيرة من الأوزان القليلة. وإنْ كان بناؤه على (فِعْلَةٍ) فإنَّه غالبًا يجمعُ على (فِعَلٍ)، مثل: (لِقَحٍ)، وقد جاء جمعه على (فِعَالٍ) كـ(لِقَاحٍ)، وعلى (أَفْعُلٍ) كـ(أَنْعُمٍ). وإنْ كان بناؤه على (فُعْلَةٍ) فإنه غالبًا يجمع على (فُعَلٍ) كـ(بُرَقٍ)، وقد جاء جمعه على (فُعُولٍ) كـ(حُجُوزٍ)، وعلى (فِعَالٍ) كـ(بِرَامٍ). وإن كان بناؤه على (فَعَلَةٍ) فإنَّه يجمع على (فِعَالٍ) كـ(رِقَابٍ)، وعلى (أَفْعُلٍ) سواء أكان الأصل صحيحًا كـ(آكُمٍ)، أو أجوفًا كـ(أينُقٍ)، أو ناقِصًا كـ(آمٍ)، وعلى (فِعَلٍ) كـ(قِيَمٍ)، وعلى (فُعْلٍ) كـ(بُدْن). وإن كان بناؤه على (فَعِلَةٍ) فإنه يجمع على (فِعَلٍ) كـ(مِعَدٍ). وإن كان بناؤه على (فُعَلَةٍ) فيجمع على (فُعَلٍ) كـ(تُخَمٍ). شاهين، مجموعة الشافية (ج1/487-491)، والرضي، شرح الشافية (ج2/ 100-109)، واليزدي، شرح الشافية (ج1/202-203)، وركن الدين، شرح الشافية (ج1/428-431).

([2]) علل سيبويه وغيره من النحاة السبب، فقال: "إلا أَن (فُعُولاً) ههنا قليلٌ، كـ(مأَنة) و(مُؤُون) و(بَدْرَةٍ) و(بُدُور)، وفي جمع (فَعْلٍ) كثير؛ لأن(فَعْلاً) أَخف من (فَعْلة) وأَكثر استعمالًا، فكان أَكثر تصرفًا، وإنما غلب في (فَعْلة) (فِعَالٌ) دون (فُعُول)؛ لأنه أَخف البناءين". سيبويه، الكتاب (ج3/578).

([3]) كتاب (بُغْيَةِ الطّالبِ في شرحِ غريبِ تصريفِ ابنِ الحاجبِ) لابنِ النّاظِمِ(ت686هـ).

([4]) ابن هشام(ت761هـ) عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام: من أئمة العربية. مولده ووفاته بمصر. قال ابن خلدون: ما زلنا ونحن بالمغرب نسمع أنه ظهر بمصر عالم بالعربية يقال له ابن هشام أنحى من سيبويه. من تصانيفه: (مغني اللبيب عن كتب الأعاريب)، و(عمدة الطالب في تحقيق تصريف ابن الحاجب)، و(رفع الخصاصة عن قراء الخلاصة)، و(الجامع الصغير) نحو، و(الجامع الكبير)، نحو، و(شذور الذهب)، و(الإعراب عن قواعد الإعراب)، و(قطر الندى)، و(التذكرة)، و(التحصيل والتفصيل لكتاب التذييل)، و(أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك)، و(نزهة الطرف في علم الصرف)، و(موقد الأذهان)، في الألغاز النحوية. انظر: ابن حجر، الدرر الكامنة (ج2/308)، و(ج3/93).

([5]) سيبويه، الكتاب (ج3/578)، والرضي، شرح الشافية (ج2/101)، والجرجاني، المقتصد في شرح التكملة (ج1/845)، وابن السراج، الأصول في النحو (ج2/439)، وابن مالك، شرح الكافية الشافية (ج4/1840)، وابن يعيش، شرح المفصل (ج3/224).

قَوْلُـهُ[1]: [وَهِـيَ عَشْـرَةُ آلَافِ دِرْهَـمٍ] كَذَا قَالَ الجَوْهَرِيُّ[2]، وَفِي القَامُوْسِ[3]: أَنَّهَا كِيْسٌ فِيْـهِ أَلْـفٌ، أَوْ عَشْـرَةُ آلَافِ دِرْهَـمٍ، أَوْ سَـبْعَةُ آلَافِ دِيْنَـارٍ، وَمُقْتَضَـاهُ: أَنَّهَـا اسْـمٌ لَلظَّـرْفِ لَا لِلْمَظْـرُوفِ. و(التِّكَّةُ)[4] بِكَسْرِ التَّاءِ. و(القِدْرُ) بِكَسْرِ القَافِ.

قَوْلُهُ[5]: [لَمْ يَذْكُرْ مَكْسُوْرَ الفَاءِ]؛ لِعَدَمِ وُجُودِهِ فِي كَلَامِهِمْ[6].

قَوْلُـهُ: [وَجَـاءَ عَلَـى (أَيْنُـقٍ)[7]] جَاءَ فِي جَمْعِ (نَاقَةٍ) -أَيْضًا-: (نَاقٌ)، وَ(نُوْقٌ) /ق90ب/ كَـ(بُدْنٍ)[8]، وَ(أَنْوُقٌ)، وَ(أَنْؤُقٌ) بِالهَمْزِ، وَ(أَوْنُقٌ)، وَ(أَنْوَاقٌ)[9] وَ(نِيَاقٌ)[10].

([1]) البِدْرَةُ: عشرة آلاف درهم. الجوهري، الصحاح (ج2/587).

([2]) الجوهريُّ(ت393هـ): هو إسماعيل بن حمَّاد الجوهريّ، أبو نصر، ابن أخت أبي إسحاق الفارابي(ت350هـ) صاحب معجم (ديوان الأدب، عرفه بقوله: وهو ميزان اللغة ومعيار الكلام): والجوهريُّ أوَّل مَنْ حاول الطَّيران، ومات في سبيله، لغويٌّ مِنَ الأئمَّة، وخطُّه يُذكَرُ مع خطِّ ابن مقلة(ت328هـ)، أشهر كتبه (الصحاح) مجلدان. وله كتاب في (العروض)، ومقدمة في (النَّحو). انظر: الحموي، معجم الأدباء (ج2/656). الجوهري، الصحاح (ج2/ 587).

([3]) الفيروز أبادي، القاموس المحيط (ص348).

([4]) في (م): (النكتة). (التِّكَّةُ): واحد التِّكَكِ، وتكة السراويل، بمعنى: حُجْزة السَّرَاوِيلِ. الفراهيدي، العين (ج5/275).

([5]) ساقط في (ك)، و(م) إلى قوله: (في كلامهم).

([6]) الأبنية التي وجدت في كلام العرب للاسم الثلاثي الذي لحقته تاء التأنيث عددها ستة، ثلاثة لساكن العين وهي: (فَعْلَة)، و(فِعْلَة)، و(فُعْلَة)، وثلاثة لمتحرك العين، وهي: (فَعَلَة)، و(فُعَلَة)، و(فَعِلَة). وفي متحرك العين لا تكون الفاء مكسورة. ابن السراج، الأصول في النحو (ج2/439).

([7]) في أَصْل هذه الكلمة رأيانِ، الأول: أنَّ أصل هذه الكلمة (أَنْوُقٌ)، فاستثقلوا الضَّمَّةَ على الواوِ؛ فقدموها، ثُمَّ عوضوا عن الواو ياءً؛ لأنَّ التغيير يؤنس بالتغيير، فصارت (أَيْنُقٌ)، وحينئذٍ يكون وزن الكلمة (أَعْفُل). والثاني: أنَّ أَصلَها (أَنْوُقٌ) فاستثقلوا الضمةَ في الواوِ، فحذفتِ العين (الواو)، وعُوِّضَ عنها بياءٍ زائدة، فيصيرُ وزنُ الكلمةِ (أيفُل)، وكلا الرأيين مبني على أنَّ ألف الناقة من الواو. شاهين، مجموعة الشافية (ج1/489-490).

([8]) في (ك): (كيدن). (البُدْنُ): جمع (بَدَنَةٍ)، وهي ما يهدى إلى مكة من الإبل والبقر، سميت بذلك؛ لأنهم كانوا يسمنونها، ولِعِظَمِهَا. الجوهري، الصحاح (ج5/2077)، والأزهري، تهذيب اللغة (ج14-102).

([9]) في (م): (و(أنوق) و(أونق) و(أناق) و(أنواق))

([10]) ساقط في (م) إلى قوله: (هو ظاهر ما في الصحاح).

قَوْلُهُ[1]: [وَجَاءَ عَلَى (أَيْنُقٍ)] فَإِنْ قُلْتَ: إِنَّ (أَيْنُقًا) جَمْعُ (نَاقَةٍ)، وَهِيَ لَيْسَتْ بِمَفْتُوحَةِ العَيْنِ، وَهُوَ غَيْرُهُ مَعْنًى، قُلْتُ: أَصْلُهُ الفَتْحُ، إِذْ أَصْلُ (نَاقَةٍ) (نَوَقَةٌ)[2]، قُلِبَتِ الوَاوُ أَلِفًا؛ لِتَحَرُّكِهَا وَانْفِتَاحِ مَا قَبْلَهَا.

قَوْلُهُ: [ثُمَّ عَوَّضُوا مِنَ الوَاوِ يَاءً]؛ أَي: قَلَبُوا الوَاوَ يَاءً.

قَوْلُهُ: [وَقَالَ آخَرُوْنَ] نَصَّ[3] عَلَى القَوْلَيْنِ سِيبَوَيْهِ[4]، وَالأَوَّلَ هُوَ الظَّاهِرُ مَا فِي الصِّحاحِ[5]. وَ(مُذَلَّلٌ) بِذَالٍ مُعْجَمَةٍ مِنَ (الذِّلِ) بِالكَسْرِ، وَيَجُوْزُ الضَّمُّ، وَهُوَ الانْقِيَادُ. وطَرَفَةُ[6] بِمُهْمَلَةٍ وَرَاءٍ وَفَاءٍ مَفْتُوحَاتٍ: لَقَبُ ابْنِ العَبْدِ، واسْمُهُ عَمْرُو. وَبَعْضُ المُلُوكِ: هُوَ عَمْرُو بْنِ هِنْدٍ[7]، وَقَدْ قُتِلَ

([1]) ساقط في (ك) إلى قوله: (قلبوا الواو ياء).

([2]) أصل ألف الناقة واو، بدليل قولهم: بعير منوق؛ أي: مذلل، وفي المثل: استنوق الجمل؛ أي: صار ناقة، يضرب هذا المثل لرجل يكون في حديث أو في صفة شيء ثمَّ يخلطه بغيره، وأصله أنَّ طرفة كان عند بعض الملوك، فأنشد شاعر شعرًا في وصف جمل، ثمَّ حوله إلى نعت ناقة، فقال طرفة: قد استنوق الجمل. الميداني، مجمع الأمثال (ج93/2).

([3]) سيبويه، الكتاب (ج466/3) و(ج285/4).

([4]) سيبويه(ت180هـ): عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب بـ(سيبويه): إمام النحاة، وأول من بسط علم النحو. ولد في إحدى قرى شيراز، وقدم البصرة، فلزم الخليل بن أحمد ففاقه. وصنف كتابه المسمى: (كتاب سيبويه) في النحو، لم يصنع قبله ولا بعده مثله. ورحل إلى بغداد، فناظر الكسائي(ت189هـ). وأجازه الرشيد(ت192هـ) بعشرة آلاف درهم. وعاد إلى الأهواز فتوفي بها، وقيل: وفاته وقبره بشيراز. وكانت في لسانه حبسة. و(سيبويه) بالفارسية رائحة التفاح. وكان أنيقًا جميلًا، توفي شابًّا. وفي مكان وفاته والسنة التي مات بها خلاف. انظر: ابن خلكان، وفيات الأعيان (ج463/3).

([5]) الجوهري، الصحاح (ج1561/4).

([6]) طرفة بن العبد بن سفيان البكري(ت564م): شاعر جاهلي، من الطبقة الأولى، من أصحاب المعلقات السبع، يقول في مطع معلقته: [الطويل]

لِخَولَةَ أَطْلالٌ بِبُرقَةِ ثَهمَدِ تَلُوحُ كَبَاقي الوَشْمِ في ظَاهِرِ اليَدِ

يعتبر من المقلين في الشعر؛ لأنه قتل شابًا، قتل طرفة بأمر من عمر بن هند؛ لأنه هجاه، وقيل: أنه مات عمره لم يتحاوز الستة والعشرين عامًا. ابن قتيبة، الشعر والشعراء (ص137)، الزركلي، الأعلام (ج225/3)

([7]) عمرو بن المنذر اللخمي(ت578م): ملك الحيرة في الجاهلية. عرف بنسبته إلى أمه هند (عمة امرئ القيس الشاعر) تمييزًا له عن أخيه عمرو الأصغر (ابن أمامة). ويلقب بالمحرّق الثاني؛ لإحراقه بعض بني تميم في جناية واحد منهم اسمه سويد الدارميّ. مَلَكَ بعدَ أبيه. واشتهر في وقائع كثيرة مع الروم والغسانيين وأهل اليمامة. وهو صاحب صحيفة المتلمس، وقاتل طرفة بن العبد الشاعر. كان شديد البأس، كثير الفتك، هابته العرب وأطاعته القبائل. وفي أيامه ولد النبي –صلى الله عليه وسلّم– واستمر ملكه خمسة عشر عامًا. وقتله عمرو بن كلثوم. الزركلي، الأعلام (ج86/5).

طَرَفَـةُ بَعْـدُ بِـأَمْرِهِ. وَالقِصَّـةُ مَشْـهُورَةٌ[1]. وَالشَّـاعِرُ المُسَـيَّبُ بْـنِ عَلَـسٍ[2] بِيَـاءٍ وَعَـيْنٍ وَلَامٍ مَفْتُوحَـاتٍ. وَ(تَارَةٌ)[3] أَصْلُهَا (تِوَرَةٌ)[4]. وَسَيَأْتِي الكَلَامُ عَلَى مَا قَالَهُ الجَوْهَرِيُّ فِي الإِعْلَالِ.

قَوْلُهُ[5]: [ثُمَّ عُوِّضَ مِنْهَا يَاءً زَائِدَةً] إِمَّا قَبْلَ الفَاءِ، وَإِمَّا فِي مَوْضِعِ العَيْنِ، ثُمَّ قُدِّمَتْ تِلْكَ اليَاءُ عَلَى النُّونِ.

قَوْلُـهُ: [جَمْـعُ بَدَنَـةٍ] نَاقَـةٌ أَوْ بَقَرَةٌ، بِتَحْرِيكِهِ، قَالَ الله –تَعَالَى–: ﴿**وَالْبُدْنَ جَعَلْنَاهَا لَكُمْ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ**﴾[6]، وَقُرِئَ بِضَمَّتَيْنِ[7]، وَيُوَافِقُهُا كَلَامُ الجَوْهَرِيِّ[8].

([1]) ومفاد القصة أنَّ طرفة بن العبد وخاله المتلمس (جرير بن عبد المسيح بن عبد الله بن زيد) قد هجيا عمرو بن هند –ملك الحيرة– ثم مدحاه بعد ذلك، فكتب لكل واحدٍ منهما كتابًا إلى عامله بالحيرة، وأمره بقتلهما إذا وصلا إليه، وأوهمهما أنه قد كتب لهما بصلة، فلما وصلا إلى الحيرة، قال المتلمس لطرفة: كل منا قد هجا الملك، ولو أراد أن يعطينا لأعطانا ولم يكتب لنا إلى الحيرة، فهلم ندفع كتبنا إلى من يقرؤها، فإن كان فيها خيرٌ دخلنا الحيرة، وإن كان فيها شرٌ فررنا قبل أن يُعلم بمكاننا، فقال طرفة بن العبد: ما كنت لأفتح كتاب الملك، فقال المتلمس: والله لأفتحنَّ كتابي، ولأعلمنَّ ما فيه، ولا أكون كمن يحمل حتفه بيده، فنظر المتلمس فإذا غلام قد خرج من الحيرة، فقال له: أتقرأ يا غلام؟ فقال: نعم، فقال: هلم فاقرأ هذا الكتاب. فلما نظر إليه الغلام، قال: ثكلت المتلمس أمه، فقال لطرفة: افتح كتابك فما فيه إلا مثل ما في كتابي، فقال: إن كان اجترأ عليك فلم يكن ليجترئَ عليَّ ويوغرَ صدور قومي بقتلي، فألقى المتلمس صحيفته في نهر الحيرة وفر إلى الشام، ودخل طرفة الحيرة فقتل. ابن خلكان، وفيات الأعيان (ج93/6).

([2]) المسيب بن علس بن مالك البكري(ت580م): شاعر عراقي جاهلي مشهور، من شعراء الطبقة الثانية، قيل: أنه خال الأعشى، شعر المسيب قليل في ذاته إلا أنه جيد بالجملة. قال أبو عبيدة: "إن أشعر المقلين في الجاهلية المتلمس والمسيب بن علس الضبعي وحصين بن الحمام المري". وكان الأعشى راويته. وقيل: اسمه زهير، وكنيته أبو فضة، له (ديوان شعر) شرحه الآمدي. الزركلي، الأعلام (ج225/7)،

([3]) (التَارَةُ): هي المرة، يقال: فعل ذلك تارةً بعد تارةٍ؛ أي: مرَّةً بعد مرَّةٍ، وألفها منقلبة عن وَاوٍ: (تِوَرَةٌ)، وجمعها (تِيَرٌ)، و(تَارَاتٌ)، قال ابْن الْأَعرَابِي: (تَأرةٌ) مَهْمُوزَة فلمّا كثُر استعمالهم لَهَا تركُوا همزها. الجوهري، الصحاح (ج603/2).

([4]) في (ط): (ثارة) و(ثورة)، ويرى الباحث أنَّ الصواب (تارة)؛ لأنَّها في المتن والشرح بالتاء (تِيَرٌ)، وقال الرضي: "ووقع في بعض نسخ الأصل (ثير) بالمثلثة، وهو تصحيف". الرضي، شرح الشافية (ج107/2)، وشاهين، مجموعة الشافية، شرح الجاربردي (ج490/1).

([5]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (في بعضِ الصور).

([6]) [الحج: 36].

([7]) قرأ الحسن البصري (وَالْبُدُنَ) بضم الدال، والباقون بسكونها. والحجة لمن ضم: كأنَّه أراد جمع الجمع، مثل: (ثَمَرَةٌ)، جمعها (ثِمَارٌ)، وجمع الجمع (ثُمُرٌ). ابن خالويه، الحجة في القراءات السبع (ص226).

([8]) الجوهري، الصحاح (ج2077/5).

قَوْلُهُ: [فَيُجْمَعُ عَلَى (مِعَدٍ)] وإِنَّمَا جَاءَ فِي (مَعِدَةٍ)[1] نَحْوَ (مِعَدٍ) فَكَأَنَّهُمْ غَيَّرُوهُ إِلَى (فِعْلَةٍ) بِالسُّكُونِ، كَـ(دِيَّةٍ)، وَ(قِرَبٍ)؛ لِأَنَّهُمْ لَا يَجْمَعُونَ عَلَى (فِعَلٍ) شَيْئًا إِلَّا إِذَا جَاءَ فِي وَسَطِهِ السُّكُوْنُ، قَالَ عَبْدُ القَاهِرِ[2]: قَالَ شَيْخُنَا[3]: كَانَ الأَصْلُ (مَعِدٌ) بِفَتْحِ المِيْمِ وَكَسْرِ العَيْنِ، إِلَّا أَنَّ كَسْرَةَ الفَاءِ قَامَتْ مَقَامَ فَتْحَةِ العَيْنِ، وَفَتْحَةَ العَيْنِ قَامَتْ مَقَامَ كَسْرَةِ الفَاءِ؛ لِيَدُلُّوا عَلَى تَقَارُبِ هَذِهِ الحَرَكَاتِ[4].

[حكم عين الثلاثي المؤنث في جمع المؤنث: اسمًا وصفةً][5]

([1]) قال الرضي: "ومثله قليل غير مستمر، لا يقال في (كَلِمة) و(خَلِفة): (كِلَم) و(خِلَف)، وإنما جمع (مَعِدة) و(نَقِمة) على فِعل بكسر الفاء وفتح العين؛ لأنهم يقولون فيهما عند بني تميم وغيرهم (مِعْدَة) و(نِقْمة) كـ(كِسْرة)، فجمعا على ذلك، فـ(مِعَد) و(نِقَم) في الحقيقة جمع (فِعْلَة) لا جمع (فَعِلة)". الرضي، شرح الشافية (ج2/108).

([2]) عبد القاهر الجرجاني (ت471): هو أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني، النحوي الفارسي، إمام العربية واللغة والبيان، لم تعرف تاريخ ولادته، لم يجد فضلة من مال تمكنه من أخذ العلم خارج مدينته جرجان، على الرغم من ظهور ولعه المبكر بالعلم والنحو والأدب. وقد عوضه الله عن ذلك بعالمين كبيرين كانا يعيشان في جرجان هما: أبو الحسين بن الحسن بن عبد الوارث الفارسي النحوي، نزيل جرجان، والقاضي أبو الحسن علي بن عبد العزيز الجرجاني، قاضي جرجان من قبل الصاحب بن عبّاد، وتتلمذ عبد القاهر –أيضاً– على آثار الشيوخ والعلماء الذين أنجبتهم العربية، صنف في النحو والبلاغة والأدب العديد من الكتب، منها: (أسرار البلاغة) و(دلائل الإعجاز) و(الجمل) في النحو، و (التتمة) في النحو، و(المغني) في شرح الإيضاح، ثلاثون جزءًا، اختصره في شرح آخر سماه (المقتصد) و(إعجاز القرآن) و(العمدة في تصريف الأفعال) و(العوامل المئة). انظر: الفيروزأبادي، البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة (ج1/186)، الحموي، معجم الأدباء (ج4/1797)، الزركلي، الأعلام (4/49).

([3]) استخدم الجرجاني لفظة (الشيخ) أكثر من مرة في كتبه، وقصد به (الشيخ أبا علي). انظر: الجرجاني، المقصد في شرح التكملة، (ج2/822، و916، 937)، ودلائل الإعجاز (ج1/204، و328، و373)، وأسرار البلاغة (ص306، و355، و419).

([4]) انظر: الجرجاني، المقتصد في شرح التكملة (ج1/857).

([5]) يجمع الاسم الثلاثي المؤنث الذي لحقته تاء التأنيث جمع مؤنث سالم بحسب وزنه في المفرد، فإن مفرده كان على وزن (فَعْلَةٍ) فعينه إمَّا صحيح أو معتل، فصحيح العين يحرك بالفتح، فتقول في جمع (تَمْرَةٍ): (تَمَرَاتٍ)، وما جاء ساكنًا فضرورةٌ، وأمَّا معتل العين ففيه لغتان: التسكين وهو الأفصحُ، فتقول في جمع (بَيْضَةٍ): (بَيْضَاتٍ)، وفتح الثاني في لغة هذيل، فتقول: (بَيَضَاتٍ). وإن كان مفرده على ورزن (فُعْلَةٍ) كـ(غُرْفَةٍ) و(فِعْلَةٍ) كـ(كِسْرَةٍ) وكانت عينه ولامه صحيحة، جازت فيه ثلاثة أوجهٍ، وهي:

1. اتباع ثانيه لأوله: فتقول في المضموم: (غُرُفَاتٍ)، وفي المكسور: (كِسِرَاتٍ).
2. فتح الحرف الثاني: فتقول في المضموم: (غُرَفَاتٍ)، وفي المكسور: (كِسَرَاتٍ).
3. إبقاء الثاني على حاله كما في لغة تميم: فتقول في المضموم: (غُرْفَاتٍ)، وفي المكسور: (كِسْرَاتٌ).

وأمَّا ما كانت عينه معتلة كـ(دُوْلَةٍ) و(دِيْمَةٍ) ففيه السكون والفتح، فتقول في المضموم: (دُوْلَاتٌ) و(دُوَلَاتٌ) ولا يجوز الضم، وتقول في المكسور: (دِيْمَاتٌ) و(دِيَمَاتٌ) ولا يجوز الكسر. وأمَّا ما كانت لامه معتلة بالواو كـ(غُرْوَةٍ)

قَوْلُهُ: [تَغْيِيْرُ[1] **مَا ذَكَرَهُ]** وَهُوَ عُرُوضُ الفَتْحِ والسُّكُونِ فِي بَعْضِ الصُّوَرِ.

قَوْلُـهُ: [والأَصْـلُ فِيْهَـا]؛ أَيْ: فِـي الأَسْـمَاءِ المُؤَنَّثَـةِ[2]، وَقَـالَ: صُـحِّحَ بِالتَـذْكِيْرِ نَظَـرًا إِلَـى مُفْرَدَاتِهَا.

قَوْلُـهُ: [فَـإِنْ تَحَـرَّكَ عَيْنُـهُ فَـلَا كَـلَامَ فِيْـهِ]؛ أَيْ: كَـ(سَمُرَةٍ) وَ(ثَمَـرَةٍ)[3]، فَيُقَـالُ فِـي جَمْعِهِمـا: (سَمُرَاتٌ) وَ(ثَمَرَاتٌ)، فَإِنْ قِيلَ: يَجُوزُ الإِسْكَانُ –أَيْضًا– فَهُوَ كَالحَرَكَةِ فِي[4] جَمْعِ سَاكِنِ العَيْنِ، أُجِيبَ: بِأَنَّهُ يَجُوْزُ الإِسْكَانُ فِي المُفْرَدِ لا أَنَّهُ حُكْمُ تَجَدُّدِ حَالَةِ الجَمْعِ.

قَوْلُهُ[5]**: [إِذْ هُوَ عَلَى القِيَاسِ]** فَيُجْمَعُ كَمَا مَرَّ [دُوْنَ][6] تَغْيِيْرٍ، فَيُقَالُ فِي (كَلِمَةٍ): (كَلِمَاتٌ)، وَفِي (حَسَنَةٍ): (حَسَنَاتٌ).

و(رِشْوَةٍ)، ففي المضموم السكون والفتح والضم، فتقول: (عُرْوَاتٌ) و(عُرَوَاتٌ) و(عُرُوَاتٌ). وفي المكسور السكون والفتح، فتقول: (رِشْوَاتٌ) و(رِشَوَاتٌ) ولا يجوزُ الكسر. وأمَّا ما كانت لامه معتلة بالياء كـ(رُقْيَةٍ) و(قِنيَةٍ)، ففي المضموم السكون والفتح، فتقول: (رُقْيَاتٌ) و(رُقَيَاتٌ) ولا يجوز الضم، وفي المكسور السكون الفتح والكسر، فتقول: (قِنْيَاتٌ) و(قِنَيَاتٌ) و(قِنِيَاتٌ). والمضاعف المفتوح كـ(شَدَّةٍ)، والمضموم كـ(غُدَّةٍ)، والمكسور كـ(رِدَّةٍ) ليس فيه إلا السكون، فتقول: (شَدَّاتٍ) و(غُدَّاتٍ) و(رِدَّاتٍ)؛ لئلا ينفك الإدغام الواجب. الكلام السابق على الأسماء، أمَّا الصفات فعينها في المفتوح والمضموم والمكسور ساكن؛ للتفريق بينها وبين الاسم. ابن الحاجب، الإيضاح في شرح المفصل (ج1/539–544)، وركن الدين، شرح الشافية (ج1/432)، والنظام، شرح الشافية (ج2/145).

([1]) في (ط)، (بغير).

([2]) الأصل في الأسماء المؤنثة أن تجمع جمع مؤنث سالمًا، واختلف النحاة في جمعها جمعَ مذكر سالمًا، فذهب الكوفيون إلى أن الاسم الذي آخره تاء التأنيث يجوز أن يجمع بالواو والنون، وذلك نحو: (طَلْحَةٍ) و(طَلْحُون)، وإليه ذهب أبو الحسن بن كَيْسَان إلا أنه يفتح اللام، فيقول: (الطَّلَّحُون) –بالفتح– كما قالوا: (أَرَضُون) حملًا على أَرَضَاتٍ، وذهب البصريون إلى أن ذلك لا يجوز. وللكوفيين على ذلك ثلاثة أدلة، الأول: أن هذا علم على مذكر وإن كان لفظه مؤنثًا، والعبرة بالمعنى لا باللفظ، والثاني: أن هذه التاء في تقدير الانفصال، بدليل سقوطها في جمع المؤنث السالم في قولهم: (طلحات)، و(حمزات)، والثالث: أن الاجماع منعقد على جواز جمع العلم المذكر المختوم بألف التأنيث جمع مذكر سالمًا، فلو سمينا رجلًا بـ(حمراء)، أو (حبلى) جاز جمعه على (حمراوين)، و(حبلين)، ولا شك أن الاسم المختوم بألف التأنيث أشد تمكنًا في التأنيث من المختوم بتاء التأنيث، وإذا جاز جمع الاسم الأشد تمكنًا في التأنيث جمع مذكر سالمًا فجواز جمع الاسم الاخف تمكنًا في التأنيث هذا الجمع جائز من باب أولى. الأنباري: أبو البركات، الإنصاف في مسائل الخلاف (ج1/40).

([3]) في (ك): (نمرة)، و(نمرات).

([4]) في (ك): (وجمع).

([5]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (وفي حسنة حسنات).

([6]) ما بين المعقوفتين زيادة من عندي؛ ليستقيم المعنى.

قَوْلُهُ: [فَالتَّاءُ التِي فِي مُفْرَدِهِ] لَا حَاجَةَ إِلَى ذِكْرِ المُفْرَدِ؛ لِأَنَّ الضَّمِيْرَ لَهُ.

قَوْلُـهُ: [كَـ(تَمْرَةٍ) وَ(رَمْيَـةٍ)] أَشَارَ إِلَـى أَنَّـهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ صَحِيحِ الـلَّامِ وَمُعْتَلِّهَا، وَكَـ(رَمْيَةٍ) (رَكْوَةٌ)[1].

قَوْلُهُ[2]: [فَإِنَّ الصِّفَةَ تَبْقَى] فَتَقُوْلُ فِي (صَعْبَةٍ) وَ(صِفْرَةٍ) وَ(صُلْبَةٍ): (صَعْبَاتٌ) وَ(صِفْرَاتٌ) وَ(صُلْبَاتٌ) كَمَا سَيَجِيءُ.

قَوْلُـهُ[3]: [لِأَنَّ الصِّفَةَ لِثِقَلِهَا بِالخِفَّةِ أَجْدَرُ] إِنَّمَا كَانَتْ أَثْقَلَ؛ لِمُشَابَهَتِهَا الفِعْلَ فِي تَحَمُّلِ الضَّمِيْرِ، والدَّلَالَةِ عَلَى الحَدَثِ.

قَوْلُهُ: [فَتَسْتَرِيْحَ النَّفْسُ مِنْ زَفْرَاتِهَا] قَبْلَهُ[4]: [الرجز]

عَـــلَّ صُـــرُوفَ الـــدَّهْرِ أَوْ دُوَلَاتِهَـــا

يُـــدِلْنَنَا اللَّمَّـــةَ مِـــنْ لَمَّاتِهَـــا

وَ(عَلَّ) بِمَعْنَى[5] /ق90ب/ لَعَلَّ. وَ(صُرُوفُ الدَّهْرِ): حَوَادِثُهُ وَنَوَائِبُهُ، وَاحِدُهَا (صَرْفٌ) بِفَتْحِ الصَّادِ. وَ(الدُّوَلَةُ) بِضَمِّ الدَّالِ فِي المَالِ، وَبِالفَتْحِ فِي الحَرْبِ، وَقِيْلَ: هُمَا بِمَعْنًى[6]. وَ(يُدِلْنَنَا) مِنَ الإِدَالَةِ، وَهِيَ

([1]) الركوة: إناء صغير من جلد يشرب فيه الماء. وجمعها: رَكَوَات، ورِكاء. وفي المثل: "صارت القوس رَكْوَةً"، وهو مثل يضرب في الادبار وانقلاب الأمور. الجوهري، الصحاح (ج2361/6).

([2]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (صلبات كما سيجيء).

([3]) (قَوْلُهُ: [لِأَنَّ الصِّفَةَ ... إِنَّمَا كَانَتْ أَثْقَلَ)، ساقط في (م).

([4]) رغم شهرة هذه الأبيات وكثرة الاستشهاد بها في كتب النحو إلا أنَّها لم تنسب لأيٍ من الرُجَازِ، والشاهد واقع في صدر البيت، وعجزه:

وَتَنْفَـــــعَ الْغُلَّـــــةَ مِـــــنْ غُلاَّتِهَـــــا

والشاهد في قوله: (زَفْرَاتِهَا)، فالأصل في هذه الكلمة أن تجمع على (زَفَرَاتٍ)؛ لأن مفردها على وزن (فَعْلَةٍ) وهو صحيح العين، لكنه في هذا البيت سُكِّنَ للضرورةِ الشعريةِ، وفي البيت شواهد نحوية ذكرها الرضي وغيره، ومثله قول ذي الرُمَّةِ: [الطويل]

أَبَـــتْ ذِكَـــرٌ عَـــوَّدْنَ أَحْشَـــاءَ قَلْبِـــهِ خُفُوقًـــا وَرَفْضَـــاتُ الْهَـــوَى فِـــي الْمَفَاصِـــلِ

انظر: ابن يعيش، شرح المفصل (ج257/3)، وابن مالك، شرح الكافية الشافية (ج1803/4)، والرضي، شرح الشافية (ج128/4)، وابن الناظم، شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك (ص546).

([5]) في (م): (معناه).

([6]) قال عيسى بن عمر: كلتاهما تكون في المال والحرب سواء، وقال يونس: أما أنا فو الله ما أدرى ما بينهما. الجوهري، الصحاح (ج1700/4).

الغَلَبَةُ. و(اللَّمَّةُ)، بِالفَتْحِ: الشِّدَّةُ. وَكَانَ المَعْنَى: لَعَلَّ الحَوَادِثَ تَجْعَلُ لَنَا الشِّدَّةَ دُوَلَةً فَنَسْتَرِيحَ مِمَّا نَحْنُ فِيْهِ. وَيُقَالُ: زَفَرَ، يَزْفُرُ، زَفْرًا وَزَفِيرًا: إِخْرَاجُ نَفَسِهِ بَعْدَ مُدَّةٍ، وَ(الزَّفْرَةُ): أَنْ[1] تَضُمَّ[2] النَّفس كَذَلِكَ.

قَوْلُـهُ[3]: [وَلَـمْ يَعْتَبِـرُوا الحَرَكَـةَ؛ لِعُرُوضِـهَا]؛ أَي[4]: كَمَا فِـي (أَيِسَ)، وَفَرَّقَ الأَوَّلُـونَ بِـأَنَّ العَارِضَ هُنَا مُطَّرِدٌ بِخِلَافِهِ فِي (أَيِسَ)، فَإِنَّ القَلْبَ المَكَانِيَّ لَيْسَ بِقِيَاسٍ[5].

قَوْلُهُ: [قَالَ قَائِلُهُمْ فِي صِفَةِ النَّعَامَةِ][6] قَالَ فِي شَرْحِ الشَّوَاهِدِ[7] لِلْعَيْنِيِّ[8]: هَذَا غَلَطٌ؛ لِأَنَّ البَيْتَ فِي مَدْحِ جَمَلِهِ، شَبَّهَهُ بِالظَّلِيْمِ؛ أَي: جَمَلِي فِي سُرْعَةِ سَيْرِهِ كَالظَّلِيْمِ الذِّي لَهُ بَيْضَاتٌ يَسِيْرُ لَيْلًا

([1]) (أن): ساقط في (ك).

([2]) في (م): (ضمُّ).

([3]) ذكر ابن مالك حكم ما ورد مخالفًا لقواعد إتباع العين الفاء، فقال: [الرجز]

وَنَـــادِرٌ أَوْ ذُو اضْـــطِرَارٍ غَيْـــرُ مَـــا قَدَّمْتُـــــهُ أَوْ لأُنَـــــاسٍ انْتَمَـــــى

فهو إمَّا نادر، وإمّا ضرورة، وإمّا لغة قوم من العرب، فمن النادر (كَهَلَات) في جمع (كَهْلَة)، والقياس الإسكان؛ لأنَّها صفة، ومن الضرورة (زَفْرَات)، وسبق توضيحها، ومن لغة العرب لُغة هُذَيل في (جَوْزَة ، وبَيْضَة) ونحوهما، يقولون: جَوَزَات ، وبَيَضَات، والمشهور في لسان العرب تسكين العين إذا كانت مُعتلة. ابن مالك، الألفية (ص65)، والمرادي، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك (ج1374/3).

([4]) (أي): ساقط في (م).

([5]) كلمة (بَيْضَةٍ) عند جمعها جمع مؤنثٍ سالمًا، نقول: (بَيْضَاتٌ)، وهذيل تفتح، فتقول: (بَيَضَاتٌ)، وعلى هذا يجب قلب الياء ألفًا؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها، لكنهم لم يقلبوها؛ لأنَّ الحركة عارضة في الجمع، أمَّا (أَيِسَ) تحركت الياء وانفتح ما قبلها، فوجب قلبها ألفًا، فتقول: (آسٍ)، لكننا لم نفعل؛ لأنَّ (أَيِسَ) مقلوب من (يَئِسَ)، فوزن (أَيِسَ) عَفِلَ لا فَعِلَ، لكنَّ العارض في تحريك المعتل مطردٌ بخلاف القلب المكاني، قال اليزدي: "وهو أمر نادر قريب من العدم؛ لقلته". ابن عصفور، الممتع الكبير في التصريف (ص329).

([6]) نص البيت: [الطويل]

أَخُـــو بَيَضَـــات رائِـــحٌ مُتَـــأَوِّبٌ رَفِيـــقٌ بِمَسْـــحِ المَنْكِبَـــيْنِ سَـــبُوحُ

وهذا البيت نُسِبَ لبعضِ الهذليين، لكنه غير موجودٍ في شعرهم، والمعنى: إنَّ جملي في سرعةِ سيرهِ كذكرِ النعامِ الذي له بَيَضَاتٌ يحرصُ عليها، فهو يسعى ليلًا ونهارًا بسرعةٍ ومهارةٍ؛ ليصلَ إليها ويطمئنَ عليها من أن يعبثَ بها أحدٌ. وعلى هذه اللغة قراءة ابن أبي اسحاق في قوله –تعالى–: ﴿ثَلَاثُ عَوْرَاتٍ لَكُمْ﴾ [النور:58] بفتح الواو، قال ابن خالويه: سمعت ابن الأنباري يقول: قرأ به الأعمش، وسمعت ابن مجاهد يقول: هو لحن. وإنَّما جعله لحنًا وخطأ من قبيل الرواية، وإلا فله مذهب في العربية. ابن يعيش، شرح المفصل (ج260/3)، والرضي، شرح الشافية (ج132/4)، وأبو حيان، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل (ج58/2)، والسمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون (ج440/8).

([7]) (في شرح الشواهد)، ساقطة في (ك)، و(م).

([8]) بدر الدين العيني(762هـ – 855هـ) محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد، أبو محمد، بدر الدين العيني الحنفي: مؤرخ، علامة، من كبار المحدثين. أصله من حلب ومولده في عينتاب، وإليها نسبته. من كتبه: (عمدة

وَنَهَارًا؛ لِيَصِلَ إِلَيْهَا[1]. انْتَهَى. وَفِي تَغْلِيطِهِ[2] نَظَرٌ؛ لِأَنَّ المَذْكُورَ فِي البَيْتِ وَصْفُ الظَّلِيمِ حَقِيْقَةً، وَإِنْ كَانَ وَصْفًا لِلْجَمِلِ -أَيْضًا- يَقْتَضِيْهِ التَّشْبِيْهُ أَوْ الاسْتِعَارَةُ. وَ(الظَّلِيْمُ) بِفَتْحِ المُعْجَمَةِ، وَكَسْرِ اللَّامِ: ذَكَرُ النَّعامِ[3]، وَسَيَأْتِي فِي كَلَامِهِ. وَ(الرَّابِحُ): اسْمُ فَاعِلٍ مِنَ الرَّوَاحِ، وَهُوَ العَشِيُّ، أَوْ مِنَ الزَّوَالِ إِلَى اللَّيْلِ، قَالَ فِي القَامُوسِ[4]: (تَأَوَّبَهُ) وَ(تَأَيَّبَه) أَتَاهُ لَيْلًا، وَتَمَامُ البَيْتِ:

رَفِيـــــقٌ بِمَسْـــــحِ المَنْكِبَـــــيْنِ سَـــــبُوحُ

وَمَعْنَاهُ: عَالِمٌ بِتَحْرِيْكِ المَنْكِبَيْنِ فِي السَّيْرِ، حَسَنُ الجِرْيَةِ.

قَوْلُـهُ: [هَكَذَا ذَكَرَهُ فِي الصَّحَاحِ[5]] عِبَارَتُهُ فِي مَادَةِ (دَيَمَ)، (الدَّيْمَةُ): المَطَرُ يَدُوْمُ[6] يَوْمًا /ق91أ/ وَلَيْلَةً، وَقِيْلَ: الذِّي لَيْسَ فِيْهِ بَرْقٌ وَلَا رَعْدٌ، أَقَلُّه ثُلُثُ النَّهَارِ أَوْ ثُلُثُ اللَّيلِ، وَأَكْثَرُهُ مَا بَلَغَ مِنَ الغَدِ، والجَمْعُ (دِيَمٌ). انْتَهَتْ. قَالَ[7]: وَقَدْ دَيَّمَتِ[8] السَّماء تَدْيِيْمًا[9].

القاري في شرح البخاري)، و(مغاني الأخيار في رجال معاني الآثار)، في مصطلح الحديث ورجاله، و(العلم الهيب في شرح الكلم الطيب) لابن تيمية، و(عقد الجمان في تاريخ أهل الزمان) كبير، و(تاريخ البدر في أوصاف أهل العصر)، و(مباني الأخبار في شرح معاني الآثار) حديث، و(نخب الأفكار في تنقيح مباني الأخبار)، و(البناية في شرح الهداية)، في فقه الحنفية، و(رمز الحقائق) شرح الكنز، فقه، و(الدرر الزاهرة في شرح البحار الزاخرة) فقه، و(المسائل البدرية) فقه، و(السيف المهند في سيرة الملك المؤيد أبي النصر شيخ)، و(منحة السلوك في شرح تحفة الملوك) فقه، و(المقاصد النحوية) في شرح شواهد شروح الألفية، يعرف بالشواهد الكبرى، و(فرائد القلائد) مختصر شرح شواهد الألفية، ويعرف بالشواهد الصغرى، و(طبقات الشعراء)، و(معجم شيوخه)، و(رجال الطحاوي) وغيرها. السيوطي، بغية الوعاة (ج275/2)، والسيوطي، نظم العقيان في أعيان الأعيان (ص174)، والزركلي، الأعلام (ج163/7).

([1]) العيني، المقاصد النحوية (ج2030/4).

([2]) في (ك): (تعليله).

([3]) يقال للظليم وهو ذكر النَّعَامِ: الهَبْوُ، والهِجَفُّ، والهِزَفُّ، وهو الجافي منها، وكذلك الهَجْنَفُ، والهَدَجْدَجُ؛ لِهَدَجَانِهِ؛ أي: سرعته، والهِقْلُ، والهَيْقُ، والهَيْقَلُ، والعَلْهَانُ، والصَّعْوَنُّ: الدقيق العنق الصغير الرأس، والعَوْهَقُ الطويل منها، والعَسْلَقُ. والهِزْمِسُ وغيرها. الأزدي: علي بن الحسن، المنتخب من كلام العرب (ص108).

([4]) الفيروز أبادي، القاموس المحيط (ص60).

([5]) انظر: الجوهري، الصحاح (ج1924/5).

([6]) (يدوم يومًا وليلة، وقيل). ساقطة في (م)

([7]) (قال: وقد ديمت السماء تديما). ساقطة في (ك).

([8]) في (م): (دامت).

([9]) في (م)، و(ط): (تديما).

قَوْلُهُ[1]: [الفَرْقُ المَذْكُوْرُ] وَهُوَ الفَرْقُ بَيْنَ الاسْمِ والصِّفَةِ.

قَوْلُـهُ: [لِعَـدَمِ مُقْتَضِـيْهَا]؛ لِأَنَّـهُ لَـوْ كَـانَ لِلْفَتْحَـةِ مُقْتَضٍ وَهُـوَ الخِفَـةُ، وَالكَسْـرَةِ مُقْتَضٍ وَهُـوَ الاتْبَاعُ، لَكِنْ لَيْسَ لِلضَمَّةِ مُقْتَضٍ، فَلَا يَجُوْزُ[2].

قَوْلُهُ[3]: [وَالحَقُّ أَنَّهُ وَاوِيٌّ] لِأَنَّهُ مِنْ دَامَ، يَدُوْمُ، دَوَامًا.

قَوْلُهُ: [لِمَا سَنَذْكُرُ]؛ أَي: فِي الاعْتِلَالِ، وَسَيَأْتِي إِيضَاحُهُ هُنَاكَ.

قَوْلُهُ: [وَالفَتْحُ أَيْضًا] مَنَعَهُ ابْنُ مَالِكٍ[4] وَأَتْبَاعُهُ[5]، وَجَعَلُوْهُ فِي (عِيَرَاتٍ) جَمْعَ (عِيْرٍ)، وَهُيَ الإِبْلُ تَحْمِلُ المِيْرَةَ شَاذًا[6]، وَإِنْ اتَّفَقَ عَلَيْهِ جَمِيْعُ العَرَبِ، وَكَذَا مَنَعُوْهُ فِي مُعْتَلِّ العَيْنِ مِنْ مَضْمُوْمِ الفَاءِ.

([1]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (يَدُوْمُ، دَوَامًا).

([2]) كـ(كِسْرَةٍ)، وهي القطعة من الشيء، يجوز فيها فتح العين، فتقول: (كِسَرَاتٌ)، وكسر العين، فتقول: (كِسِرَاتٌ)، ويجوز السكون كما في لغة بني تميم، فتقول: (كِسْرَاتٌ)، لكن لا يجوز الضم؛ لأنَّه مستثقلٌ. ابن جني، الخصائص (ج60/1)، وشاهين، مجموعة الشافية (ج495/1).

([3]) فأمّا دِيمَةٌ فهي فِعْلَةٌ من الدَّوام، وأصلها: دِوْمَةٌ، فلمّا سكنت الواو وقبلها كسرة انقلبت ياء. يقولون: دامت السّحابة تدوم: إذا ثبتت من الوقت إلى الوقت، ويقولون: دَوَّمت السّحابة، وتصغيرها دُوَيْمَة، فليست الضمة هي التي اجتلبت الواو، وإنما أصل الياء فيهما واو من الدوام. ابن جني، سر صناعة الإعراب (ج241/2)، والثمانيني، شرح التصريف (ج315/1).

([4]) ابن مالك(ت672هـ) محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين: أحد الأئمة في علوم العربية. ولد في جيان (بالأندلس) وانتقل إلى دمشق فتوفي فيها. أشهر كتبه (الألفية) في النحو، وله (تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد) في النحو، و(شرحه)، و(الضرب في معرفة لسان العرب)، و(الكافية الشافية)، وأرجوزة في نحو ثلاثة آلاف بيت، و(شرحها)، واختصرها بـ(الخلاصة)، المسماة بـ(الألفية)، و(سبك المنظوم وفك المختوم) في النحو، و(لامية الأفعال)، و(عدة الحافظ وعمدة اللافظ) رسالة، وشرحها، و(إيجاز التعريف) في الصرف، و(شواهد التوضيح)، و(إكمال الإعلام بمثلث الكلام)، و(مجموع) فيه 10 رسائل، و(تحفة المودود في المقصور والممدود) منظومة، و(العروض)، و(الاعتضاد في الفرق بين الظاء والضاد) قصيدة من بحر البسيط على روي الظاء المفتوحة. انظر: السيوطي، بغية الوعاة (ج130/1).

([5]) ابن مالك، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد (ص19)، وأبو حيان، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل (ج85/2)، والمرادي، توضيح المقاصد والمسالك (ج1374/3)، والسمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون (ج525/6)، والشاطبي، المقاصد الشافية (ج481/6).

([6]) قال أبو حيَّان: "وهو شاذ عن القياس من جهة أنه إذا جمع بالألف والتاء فقياسه أن تبقى الياء ساكنة، ولا تفتح كما لا تفتح في ديمات؛ إذ الفتح في مثل هذا الجمع إنما يكون للإتباع كجَفَنَات، أو للتخفيف من كسر كهِنِدَات، وليس في عيرات إتباع ولا تخفيف، أمَّا سِيبَوَيْهِ فجوزه، قال: "وقد يجمعون المؤنَّث الذي ليست فيه هاء

قَوْلُـهُ[1]: **[وَلَا بَـأْسَ بِتَحْرِيْكِهَا]**[2] جَوَابُ سُؤَالٍ، وَهُوَ أَنْ يُقَالَ: لَا نُسَلِّمُ أَنَّـهُ يَجُوْزُ الفَتْحُ فِـي (رِشَوَاتٍ)؛ لِأَنَّهُ لَوْ جَازَ لَزِمَ تَحْرِيْكُ الوَاوِ وانْفِتَاحِ مَا قَبْلَهَا، فَإِمَّا أَنْ يَنْقَلِبَ الوَاوُ أَلِفًا أَوْ لَا، فَإِنْ قُلِبَتْ لَزِمَ زِيَادَةُ التَغْيِيْرِ، وَإِنْ لَمْ يُقْلبْ لَزِمَ الاسْتِثْقَالُ.

قَوْلُـهُ: [وَهُوَ مَرْفُـوضٌ] بِدَلِيْلِ أَنَّهُم يَقْلِبُوْنَ الـوَاوَ يَـاءً؛ لِكَسْرَةِ مَـا قَبْلَهَا، نَحْـوُ (غَـازٍ)، أَصْـلُهُ (غَازِوٌ) قُلِبَتْ الوَاوُ يَاءً، ثُمَّ أُعِلَّ إِعْلَالَ (قَاضٍ)، وَنَحْوُ (غُزِيَ) فَإِنَّ أَصْلَهُ: [غُزِوَ][3]، قُلِبَتِ الوَاوُ يَاءً؛ لِكَسْرَةِ مَا قَبْلَهَا.

قَوْلُـهُ: [وَضَمَّةٌ لِلْاتْبَـاعِ] قَالَ المُوْصِلِيُّ[4]: فإن قيلَ[5]: فَإِذَا جَازَ الاتْبَـاعُ فِـي مِثْلِ (كِسْرَةٍ) وَ(حُجْرَةٍ) ووَجَبَ[6] الفَتْحُ فَـي نَحْوِ: (قَصْعَةٍ)، فَقَدْ تَغَيَّرَتْ صِيغةُ[7] الوَاحِدِ، فَلَا يَكُوْنُ جَمْعًا مُصَحَّحًا،

التأنيث بالتاء، كما يجمعون ما فيه الهاء؛ لأنَّه مؤنث مثله، وذلك قولهم: (عُرَسَاتٌ) و(أَرَضَاتٌ)، و(عِيْرٌ) و(عِيَرَاتٌ)، حركوا الياء وأجمعوا فيها على لغة هذيلٍ؛ لأنَّهم يقولون: (بَيَضَاتٌ) و(جَوَزَاتٌ)". انظر: الكتاب، سيبويه (ج600/3)، ، وأبو حيان، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل (ج58/2).

([1]) ساقط في (ك)، و(م) إلى قوله: (لكسرة ما قبلها).

([2]) نصُّ الجاربردي : "فإن كان واويًا كـ(رِشْوَةٍ) فيجوز فيه السكونُ، كـ(رِشْوَاتٍ) مراعاةً لحرف العلة، والفتحُ على الأصلِ، كـ(رِشَوَاتٍ)، ولا بأس بتحركها وانفتاح ما قبلها لما بعدها من الساكن كـ(عصوان)، ولم يجز الكسر لما يلزم من واو متحركة قبلها كسرة في آخر الاسم وهو مرفوض". شاهين، مجموعة الشافية، شرح الجاربردي (ج496/1).

([3]) ما بين المعقوفتين زيادة من (المقتضب)؛ لتستقيم العبارة. المبرد، المقتضب (ج285/2).

([4]) رجح الدكتور فهد الجمل بأنَّ المقصود بالموصلي الوارد في حاشية ابن جماعة، هو ابن الخطيب الإربلي(ت بعد729هـ)، وهو محمد بن علي بن أحمد، أبو المعالي، بدر الدين الإربلي ثم الموصلي الشافعي ابن الخطيب: عالم بالموسيقى، من أعيان النحاة الفقهاء. له (شرح الكافية الشافية) في النحو، و(حواش على الحاوي) في فروع الشافعية، و(حاشية على التسهيل) لابن مالك، ورسالة في (تعريف العلوم)، وله نظم ونثر. قدم مصر، رسولًا من ملك الموصل، فأقام بها خمسين يومًا. وهو صاحب (أرجوزة الأنغام) نظمها سنة 729هـ، وتسمى (جواهر النظام في معرفة الأنغام). وسبب ترجيحه أنَّ له (شرح الكافية الشافية)، وذكر الدكتور حسن العثمان، محقق: الشافية، ومحقق: شرح الشافية لليزدي(ت720هـ)، ذكر أن الموصلي محمد بن علي الإربلي الموصلي، المعروف بابن الخطيب هو شارح الشافية. انظر تحقيق حاشية ابن جماعة، فهد الجمل، الجزء الأول (ص259–260).

([5]) (فإن قيل): ساقط في (ط).

([6]) في (ط): (وجب).

([7]) في (ط): (صفة).

أُجِيْبَ: بِأَنَّ الاتْبَاعَ إِنَّمَا كَانَ لِلْفَرْقِ بَيْنَ الاسْمِ والصِّفَةِ لَا الجَمْعِ. انْتَهَى. وَسَيَأْتِي[1] فِي الشَّرْحِ السُّؤَالُ[2] عَلَى وَجْهٍ أَشْمَلَ، وَجَوَابُهُ –أَيْضًا– بِمَعْنَى هَذَا الجَوَابِ.

قَوْلُهُ[3]: [وَإِنْ كَانَ مُعْتَلَ العَيْنِ][4] وَلَا مَحَالَةَ يَكُوْنُ وَاوِيًّا؛ لِانْضِمَامِ مَا قَبْلَهَا.

قَوْلُهُ: [مُتَوَسِّطَةً] إِنَّمَا قُيِّدَ بِهِ؛ لِأَنَّه لَوْ كَانَتْ مُتَطَرِفَةً لَا يَجُوْزُ ذَلِكَ.

قَوْلُهُ: [بَعْدَ الضَمِّ مُسْتَثْقَلٌ] يَرِدُ عَلَيْهِ (فُوُوحٌ) وَ(سُوُوقٌ) وَ(قُوُوسٌ) لَكِنَّهُ نَادِرٌ. ض.

قَوْلُهُ: [عَلَى الأَصْلِ لَا الضَمِّ] إِذِ الأَصْلُ الفَتْحُ فَرْقًا بَيْنَ الاسْمِ والصِّفَةِ.

قَوْلُهُ: [وَيَجُوْزُ فِيْهِ الضَمُّ أَيْضًا] فِيْهِ تَأَمُّلْ؛ لِأَنَّهُ يَلْزَمُ مِنْ هَذَا أَنْ يَكُوْنَ وَاوٌ مُتَطَرِفَةٌ، وَمَا قَبْلَهَا مَضْمُوْمٌ، وَهُوَ مَرْفُوْضٌ فِي الاسْمِ المُتَمَكِن[5].

قَوْلُهُ: [جَوَّزُوا السُّكُوْنَ] فِي (حُجُرَاتٍ) وَ(كِسِرَاتٍ) دُوْنَ (تَمَرَاتٍ)[6].

قَوْلُهُ: [فَجَفَ لَبَنُهَا] فِي القَامُوْسِ[7]: قَلَّ لَبَنُهَا.

([1]) (قوله): زائد في (ك).

([2]) (في الشرح السؤال) ساقطة في (ك). وفي (م): (في السؤال الشرح).

([3]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (وكسرات دون تمرات).

([4]) كما في (دُوْلَةٍ)، يجوز في جمعها سكون العين، فتقول: (دُوْلَاتٌ)، وفتح العين، فتقول: (دُوَلَاتٌ)، ولا يجوز ضمُ العين؛ لأنَّه ثقيلٌ، ويشترط في هذه الواو أن تكون متوسطة؛ لأنَّ الواو المتطرفة إذا وقعت قبل حرف مضموم تقلب ياءً، كما في جمع (دَلْوٍ) (أَدْلٍ) والتي أصلها (أدلُوٌ) فقلب الواو ياءً، وكُسِرَ ما قبلها، ثمَّ عُوملتَ معاملة (قَاضٍ). ابن السراج، الأصول في النحو (ج256/3).

([5]) قال الحلبي: "وذلك لأنَّ لسان العرب لا يُبقي واوًا بعد ضمة في الأسماء المعربة، بل إذا وجد ذلك لم يقر على حاله، بل تقلب الضمة كسرة، والواو ياءُ نحو: (دلو) و(أدلٍ)، و(جرو) و(أجر)". السمين الحلبي، الدر المصون في علم الكتاب المكنون (ج629/2).

([6]) أي: بني تميم جوزوا السكون في مضموم الفاء كـ(حُجُرَاتٍ)، ومكسور الفاء كـ(كِسِرَاتٍ)، ولم يجيزوه في مفتوح الفاء كـ(تَمَرَاتٍ)؛ استثقالاً للضمتين والكسرتين المتتاليتين هذا من جهة، ومن جهة أخرى، لو سكنوا في مفتوح الفاء لما استطعنا التمييز بين الاسم والصفة. الرضي، شرح الشافية (ج113/2).

([7]) الفيروز أبادي، القاموس المحيط (ص133).

قَوْلُهُ: [وَيُقَالُ: رَجُلٌ رَبْعٌ] كَذَا فِي القَامُوْسِ[1]، وَحَكَى -أَيْضاً-: (رَبْعَةً) بِالتَّاءِ، وَاقْتَصَرَ عَلَى هَذَا الجَوْهَرِيُّ[2].

قَوْلُهُ: [فَفَتَحُوا نَظَرًا لَلْأَصِلِ][3] قَالَ المُوْصِلِيُّ: أَوْ لِأَنَّهُ قَدْ جَاءَ (لَجَبَةٌ)[4] بِالتَحْرِيْكِ فِي الوَاحِدِ، فَيَكُوْنُ (لَجَبَاتٍ) عَلَى تِلْكَ اللُّغَةِ. وَمَا نَقَلَهُ صَحِيْحٌ، وَقَدْ سَبَقَهُ إِلَيْهِ الفَارِسِيُّ[5]، وَفِي القَامُوْسِ[6]: (اللَّجْبَةُ) مُثَلَّثَةُ الأَوَّلِ، و(اللَّجَبَة) مُحَرَّكَةٌ، و(اللِّجِبَةُ) بِكَسْرِ الجِيْمِ، و(اللِّجَبَةُ) كَـ(عِنَبَةٍ): الشَّاةُ قَلَّ لَبَنُهَا، وَحَكَى فِيْهِ التَّحْرِيْكَ فِي (رَبْعَةٍ)[7] -أَيْضاً-[8].

([1]) (الرَّبْعَةُ): يُقال: رجلٌ (رَبْعٌ)، و(رَبْعَةٌ)، و(مَرْبُوعٌ)؛ أي: حسن الخَلْقِ، لا طويلٌ ولا قصيرٌ. قال سيبويه: "(رَبْعَةٌ) للمُذَكَّر والمؤنَّث بِلَفْظ وَاحِد، وَجَمعهَا (رَبَعاتٌ)، حركوا الثَّانِي وَإِن كَانَ صفة؛ لِأَن أصل (رَبْعَةَ) اسمٌ مؤنثٌ وَقع على الْمُذكر والمؤنث فوصفا بِهِ". سيبويه، الكتاب (ج627/3)، والفيروز أبادي، القاموس المحيط (ص718).

([2]) الجوهري، الصحاح (ج1212/3)، و(ج1214/3).

([3]) قال الجاربردي: "جواب سؤال، وهو أن يقال: ما ذكرتم في الصفات منقوض بـ(لَجَبَاتٍ)، و(رَبَعَاتٍ) بفتح العين مع كونهما من الصفات ... وأجاب بأنهما في الأصل اسمان وصف بهما ففتحوا؛ نظرًا إلى الأصل". شاهين، مجموعة الشافية، شرح الجاربردي (ج499/1).

([4]) في (ط): (لحية).

([5]) أبو علي الفارسي(288هـ – 377هـ): الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي الأصل، أبو علي: أحد الأئمة في علم العربية. ولد في فسا (من أعمال فارس) ودخل بغداد سنة(307هـ) وتجول في كثير من البلدان. وقدم حلب سنة(341هـ) فأقام مدة عند سيف الدولة. وعاد إلى فارس، فصحب عضد الدولة ابن بويه، وتقدم عنده، فعلمه النحو، وصنف له كتاب: (الإيضاح) في قواعد العربية (في النحو). ويسمى (الإيضاح العضدي)، وصنف له -أيضًا- (التكملة) في الصرف، ثم رحل إلى بغداد فأقام إلى أن توفي بها. كان متهمًا بالاعتزال. وله شعر قليل. من كتبه: (التذكرة) في علوم العربية، و(تعاليق سيبويه)، و(الشعر)، و(الحجة) الأول منه، في علل القراءات، و(جواهر النحو)، و(الإغفال فيما أغفله الزجاج من المعاني)، و(المقصور والممدود)، و(العوامل) في النحو. وسئل في حلب وشيراز وبغداد والبصرة أسئلة كثيرة فصنف في أسئلة كل بلد كتابًا، منها: (المسائل الشيرازية). و(المسائل العسكريات) نسبة إلى بلدة عسكر مكرم، و(المسائل البصريات) أمالٍ ألقاها في جامع البصرة، و(الحلبيات)، و(البغداديات) و للفارسي رسائل بخط أحمد بن تميم بن هشام اللبلي، كتبها ببغداد سنة(615هـ). انظر: الأنباري: أبو البركات، نزهة الألباء (ج232/1)، وابن خلكان، وفيات الأعيان (ج80/2)، الذهبي، سير أعلام النبلاء (ج369/12)، والزركلي، الأعلام (ج179/2). الفارسي، المسائل البصريات (ج825/2)، والفارسي، التعليقة على كتاب سيبويه (ج234/3).

([6]) الفيروز أبادي، القاموس المحيط (ص133).

([7]) في (ط): (أربعة).

([8]) الفيروز أبادي، القاموس المحيط (ص718).

قَوْلُهُ[1]: [لِأَنَّ الأَهْلَ فِيْهِ مَعْنَى الصِّفَةِ]؛ أَيْ: لِأَنَّهُ بِمَعْنَى مَسْتَحِقٍ[2].

قَوْلُهُ[3]: [فِيْهِ مَعْنَى الصِّفَةِ]؛ أَي: مَعْنَى صَاحِبْ رَجُلٍ أَهْلٍ؛ أَي: صَاحِبُ عِيَالٍ، وَ(الأَهْلُ) هُنَا بِمَعْنَى العِيَالِ.

قَوْلُهُ: [نَصَّ سِيْبَوَيْهِ[4] إِلَى آخِرِهِ] يُقَالُ عَلَيْهِ: مَنْ حَفِظَ /ق91ب/ حُجَةٌ عَلَى مَنْ لَمْ يَحْفَظْ، وَفِي القَامُوْسِ[5]: (الأَرْضُ): اسْمُ جِنْسٍ، أَوْ جَمْعٌ بِلَا وَاحِدٍ، وَلَمْ يُسْمَعْ (أَرْضَةٌ)، الجَمْعُ: (أَرَضَاتٌ)، وَ(أَرُوضٌ)، و(أَرَضُونَ)، وَ(أَرَاضِي)، وَ(الأَرَاضِي) عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ[6]. انْتَهَى. وَأَبُو الخَطَّابِ هُوَ الأَخْفَشُ الكَبِيْرُ[7]، شَيْخُ سِيْبَوَيْهِ.

قَوْلُهُ[8]: [لَمَّا فَرَغَ مِمَّا جُمِعَ بِالأَلِفِ وَالتَّاءِ] تَلْخِيْصُهُ أَنَّ الاسْمَ الثُّلَاثِيَّ السَّاكِنَ العَيْنِ المُؤَنَّثَ بِالتَّاءِ ظَاهِرَةٍ أَوْ مُقَدَّرَةٍ تُفْتَحُ عَيْنُهُ فِي الجَمْعِ، وَيَجُوْزُ إِسْكَانُهَا -أَيْضًا- إِنْ كُسِرَ فَاؤُهُ، أَوْ ضُمَّتْ، وَكَذَا اتْبَاعُ العَيْنِ الفَاءَ إِلَّا بِالكَسْرِ قَبْلَ الوَاوِ، وَبِالضَمِّ قَبْلَ اليَاءِ، وَإِلَّا إِذَا اعْتَلَّتِ العَيْنُ فَيَجُوْزُ

([1]) حكم جمع الاسم المؤنث الذي فيه التاء تقديرًا، كحكم جمع الاسم الذي فيه التاء لفظًا، فحكم كلمة (أَهْلٍ) كحكم (تَمْرَةٍ)، تفتح العين، فتقول: (أَهَلَاتٌ)، ويجوز الإسكان؛ لأنَّ فيه معنى الصفة، فتقول: (أَهْلَاتٌ)، وتفتح وتضم في (عُرْسٍ)، كـ(حُجْرَةٍ)، فتقول: (عُرَسَاتٌ)، و(عُرُسَاتٌ)، وتفتح وتسكن في (عِيْرٍ) كـ(كِسْرَةٍ)، فتقول: (عِيَرَاتٌ)، و(عِيْرَاتٌ). اليزدي، شرح الشافية (ج1/208-211)، وشاهين، مجموعة الشافية (ج1/500).

([2]) ابن سيده، المخصص (ج4/102).

([3]) ساقط في (ك)، و(م) إلى قوله: (بمعنى العيال).

([4]) قال سيبويه: "سألت الخليل عن قول العرب: أرضٌ وأرضاتٌ؟ فقال: لمَّا كانت مؤنثَّة وجمعت بالتاء ثقلَّت كما ثقلَّت طلحاتٌ وصحفاتٌ. قلت: فلم جمعت بالواو والنون؟ قال: شبهت بالسِّنين ونحوها من بنات الحرفين؛ لأنَّها مؤنثة كما أن سنةً مؤنّثة، ولأن الجمع بالتاء أقل والجمع بالواو والنون أعمُّ. ولم يقولوا: آرضٍ ولا آراضٍ فيجمعونه كما جمعوا فعلٌ". سيبويه، الكتاب (ج3/599).

([5]) الفيروز أبادي، القاموس المحيط (ص636).

([6]) في تعليل هذه المسألة رأيان، الأول: رأي الجوهري، فـ(الأراضي) جمع (آرُضٍ)، وهذا فيه نظرٌ؛ لأنَّه لَوْ كانَ (الأَرَاضِي) جَمْعَ (الآرُضِ) لَكَان (أَآرِض)، والثاني: رأي ابنُ بَرّيّ: فـ(الأراضي) جَمَعُ (أَرْضَى)، مِثْل: (أَرْطَى)، وأَمّا (آرُض) فقياسُ جَمْعِه (أَوَارِضُ). انظر: الجوهري، الصحاح (ج3/1063).

([7]) الأخفش الكبير: هو شيخ العربية، أبو الخطاب عبد الحميد بن عبد الْمجِيد، وَيُقَال: ابْن عبد الحميد، والأخفش في الأصل: الصغير العين مع سوء بصرها، أخذ عنه سيبويه ويونس وعيسى بن عمر وأبو عبيدة معمر بن المثنى، وهو من أئمة اللغة والنحو، وله ألفاظ لغويّة انفرد بنقلها عن العرب، ولم تُعرف له تاريخ وفاة. انظر: الزركلي، الأعلام (ج4/69)، والفيروز أبادي، البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة (180).

([8]) في (م): (الجمع).

الفَتْحُ والإِسْكَانُ فَقَطْ، وَيَتَعَيَّنُ الإِسْكَانُ فِي مُعْتَلِ العَيْنِ مِنَ المَفْتُوْحِ، وَفِي المُضَاعَفِ وَالصِّفَاتِ مُطْلَقًا، وَاللهُ أَعْلَمُ

قَوْلُـهُ[1]: [قِسْمٌ لَا يَكُوْنُ مَحْذُوْفَ اللَّامِ] مِنْهُ (أَرْضٌ)، فَإِنَّهَا تُجْمَعُ عَلَى (أَرَاضِيْنَ)[2] بِفَتْحِ الرَّاءِ.

قَوْلُـهُ: [وَذَكَرَ مِنَ الأَبْحَاثِ المُتَعَلِّقَةِ] بِالاسْمِ المَحْذُوْفِ اللَّامِ، لَيْسَ قَوْلُهُ: [الاسْمَ ... إِلَخ] مِنْ وَضْعِ الظَّاهِرِ مَوْضِعَ المُضْمَرِ، بَلِ المُرَادُ بِهِ الأَعَمُّ مِمَّا جُمِعَ بِالوَاوِ –وَقَبِلَ اليَاءَ[3]– وَالنُّوْنِ وَغَيْرِهُ.

قَوْلُـهُ[4]: [وَذَكَرَ مِنَ الأَبْحَاثِ المُتَعَلِّقَةِ]؛ أَي: لَمْ يَذْكُرْ جَمِيْعَ الأَبْحَاثِ المُتَعَلِّقَةِ، بَلْ ذَكَرَ هَهُنَا مَا يُنَاسِبُ هَذَا المَوْضِعَ.

قَوْلُهُ: [أَمَّا الأَوَّلُ] وَهُوَ مَا جُمِعَ بِالوَاوِ والنُّوْنِ.

قَوْلُهُ: [أَوْ[5] سَنْهَةٌ] قَالَ المُوْصِلِيَّ وَغَيْرُهُ: الأَوَّلُ أَكْثَرُ[6].

([1]) من الأسماء المؤنثة ما يجمع جمع مذكر سالمًا، وهو قسمان: قسم لا يكون محذوف اللام، مثل: (أَرْضٌ) جمعها (أَرَضُونَ)، وقسم يكون محذوف اللام، وينقسم إلى ثلاثة أقسام: الأول: يجمع بالواو والنون، فمنه ما غير أوله كـ(سَنَةٌ وسِنُون)، و(قُلَة، وقِلُون)، ومنه ما لم يغير أوله كـ(ثُبَة وثُبُون)، و(قُلَة، وقُلُون). الثاني: يجمع بالألف والتاء، فمنه ما ردَّ محذوفه: مثل: (سَنَةٍ وسنوات) و(عضة وعضوات)، ومنه ما لم يردَّ محذوفه، مثل: (ثبة وثبات)، و(هنة وهَنَاتٌ). الثالثُ: يجمع على (أَفْعُلٍ)، مثل: (آمٍ) جمع (أَمَةٍ). شاهين، مجموعة الشافية، شرح الجاربردي (ج1/ 502–504).

([2]) في (م): (أَرَضِي).

([3]) (وقبل الياء)، ساقط في (ك)، و(م).

([4]) ساقط في (ك)، و(م) إلى قوله: (بالواو والنون).

([5]) في (ك): (وسنهة).

([6]) اختلف في المحذوف من كلمة (سَنَةٍ) على رأيين، الأول: أَنَّ أصلها (سَنَوَةٌ) بدليل (سَنَواتٌ)، والثاني: أَنَّ أصلها (سَنَهَةً)، فَحُذِفَتْ لَامُهَا وَنُقِلَتْ حَرَكَتُهَا إِلَى النُّونِ فَبَقِيَتْ (سَنَةً)؛ لأَنها مِنْ سَنَهَت النخلةُ، وتَسَنَّهَتْ: إِذَا أَتى عَلَيْهَا السِّنونَ. والأول أكثر على رأي الموصلي. وَلِهَذَا يُقَالُ عَلَى الْوَجْهَيْنِ: استأْجرته (مُسانَهة) و(مُساناةً)، وَتَصْغِيرُهُ: (سُنَيْهَة) و(سُنَيَّة)، وتُجْمَعُ: (سَنَواتٍ) و(سَنَهاتٍ)، فَإِذَا جَمَعْتَهَا جَمْعَ الصِّحَّةِ كَسَرْتَ السِّينَ، فَقُلْتَ: (سِنِينَ) و(سِنُونَ)؛ لِيُعْلَمَ بِذَلِكَ أَنه قَدْ أُخرج عَنْ بَابِهِ إِلَى الْجَمْعِ بِالْوَاوِ وَالنُّونِ، وَبَعْضُهُمْ يَضُمها، وَيَقُولُ: (سُنُونَ). الجوهري، الصحاح (ج2235/6)، والمبرد، المقتضب (ج241/2)، الأنباري: أبو البركات، أسرار العربية (ج67/1).

قَوْلُهُ: [وَالقُلَـةُ: عُوْدَانِ[1]] كَذَا فِي أَكْثَرِ[2] النُّسَخِ، وَشَرْحِ الشَّرِيْفِ[3] وَغَيْرِهِ، وَفِيْهِ اخْتِصَارٌ، والذِي فِي الصِّحَاحِ[4]: و(المِقْلَاءُ)[5] عَلَى (مِفْعَالٍ)، و(القُلَـةُ)[6] مُخَفَّفَةً: عُودَانِ، إِلَى آخِرِ مَا ذَكَرَهُ الشَّارِحُ.

قَوْلُهُ[7]: [وَالقُلَة الصَّغِيْرَةُ الَّتِي] فَعَلى هَذَا لَا يَكُونُ (القُلَةُ) عُوْدَيْنِ، بَلِ العُوْدُ الصَّغِيْرُ فِيْهِمَا، فَلَا يَصِحُّ التَّفْسِيْرُ الأَوَّلُ، فَعُلِمَ أَنَّ بَيْنَ أَوَّلِ كَلَامِهِ وَآخِرِهِ مُنَافَاةً ظَاهِرًا[8]. ض.

قَوْلُهُ: [وَالأَصْلُ (قُلْوَةٌ)[9]] فِي شَرْحِ الشَّيْخِ نِظَامِ الدِّيْنِ[10] أَصْلُهَا: (قَلْوٌ) بِالفَتْحِ.

([1]) في (م): (القلمه نحو دموان).

([2]) (أكثر)، ساقط في (ك).

([3]) قصد به ركن الدين الأستراباذي. وركن الدين: ابن شرف شاه(ت715هـ) حسن بن محمد بن شرف شاه الحسيني الأستراباذي، ركن الدين: عالم الموصل في عصره. توفي بها. من كتبه (شرح مختصر ابن الحاجب)، و(شرح الحاوي الصغير) في فقه الشافعية، للقزويني، و(شرح الحماسة) وكتاب (مرآة الشفا) في الطب. ابن حجر، الدرر الكامنة (ج118/2)، وركن الدين، شرح الشافية (ج438/1).

([4]) (القُلَةُ): عودان طويلٌ وقصيرٌ، يلعب بهما الصبيان، و(المِقْلاءُ) الذي يَضْرِبُ به، و(القُلَةُ) الصغيرةُ التي تُنْصَبُ. الجوهري، الصحاح (ج2467/6).

([5]) في (ك): بتسهيل الهمز. وفي (م): (مفعال).

([6]) في (ك): (العلة).

([7]) ساقط في (ك)، و(م) إلى قوله: (منافاة ظاهراً. ض).

([8]) شاهين، مجموعة الشافية، شرح الجاربردي (ج502/1).

([9]) في (م): (فلوه). (القُلَةُ) حذفت منها الواو، فأصلها (قُلْوَة) فالهاء عوضٌ عن الواو المحذوفة، والضمة دليل عليها. الجوهري، الصحاح (ج2467/6).

([10]) النظام(ت850هـ) النيسابوري: الحسن بن محمد بن الحسين القميّ النيسابوريّ، نظام الدِّين، ويقال له الأعرج: مفسر، له اشتغال بالحكمة والرياضيات. أصله من (قم) ومنشأه وسكنه في نيسابور. له كتب، منها: (غرائب القرآن ورغائب الفرقان)، يعرف بتفسير النيسابوري، و(لب التأويل)، و(شرح شافية ابن الحاجب) في الصرف – طبع فارس–، يُعرف بشرح النَّظام، و(تعبير التحرير) شرح لتحرير المجسطي للطوسي، و(توضيح التذكرة النصيرية)، وشرح (مِفْتَاح الْعُلُوم) للسكاكي(ت626هـ). وليس المقصود هنا: الشَّيْخ نظام الدّين(ت833هـ): يحيى بن يُوسُف بن مُحَمَّد بن عِيسَى السيرامي، الشَّيْخ نظام الدّين ابْن الشَّيْخ سيف الدّين، الإِمَام الْعَلامَة المفنن النَّحْوِيّ الْبَيَانِي. انظر: السيوطي، بغية الوعاة (ج525/1)، و(ج346/2)، وخليفة، كشف الظنون (ج1021/2)، والزركلي، الأعلام (ج216/2)، و(ج178/8)، والبغدادي: إسماعيل، هدية العارفين (ج283/1)، وكحالة، معجم المؤلفين (ج282/3)، وخزانة التراث، فهرس مخطوطات (ج748/6)، و(ج826/70)، ومعجم المطبوعات العربية والمعربة (ج1527/2). النظام، شرح الشافية (ج152/1).

قَالَ الفَرَّاءُ[1]: إِنَّمَا ضَمُّوا؛ لِيَدُلُّوا[2] عَلَى الوَاوِ المَحْذُوْفَةِ[3]. انْتَهَى. وَهُوَ أَنْسَبُ بِقَوْلِ الجَوْهَرِيِّ: إِنَّ الهَاءَ عِوَضٌ.

قَوْلُهُ: /ق92أ/ **[عِوَضًا عَنِ النُّقْصَانِ]**؛ أَي: جَبْرًا لِمَا دَخَلَ الكَلِمَةَ مَنَ الوَهْنِ؛ أَي: فَأُلْحِقَتْ بِمَنْ يَعْقِلُ فِي جَمْعِهِ، ثُمَّ حُذْفُ[4] اللَّامُ فِي المَذْكُوْرَاتِ اعْتِبَاطِيٌّ لَا اعْلَالِيٌّ[5]؛ لِتَحَرُّكِ الوَاوِ مَثَلًا وَانْفِتَاحِ مَا قَبْلَهَا، وَإِلَّا لَبَقِيَ فَتْحُ مَا قَبْلَ الوَاوِ فِي الجَمْعِ.

قَوْلُهُ: [وَكَسَرُوا السِّيْنَ إِلَى آخِرِهِ] قَالَ سِيْبَوَيْهِ[6]: غَيَّرُوا أَوَّلَ الحَرْفِ كَرَاهِيَةَ أَنْ يَكُونَ بِمَنْزِلَةِ ما[7] الوَاوُ وَالنُّوْنُ لَهُ فِي الأَصْلِ[8]. وَفِي شَرْحِ النَّظَامِ[9]: وَجَاءَ كَسْرُ[10] القَافِ -أَيْضًا- كَمَا كَسَرُوا السِّيْنَ تَنْبِيْهًا عَلَى أَنَّ أَصْلَ الجَمْعِ فِي مِثْلِهَا أَنْ يَكُونَ مَكْسَّرًا.

([1]) الفراء(ت207هـ): هو أبو زكريا يحيى بن زياد، إمامُ الكوفيِّين في النَّحو واللُّغة، أخذ عن الكسائيّ. قال أبو العباس ثعلب: لولا الفراء لمَا كانت عربيَّة؛ لأنَّه خلَّصها وضبطها، كان يقال: الفراء أمير المؤمنين في النحو. ولد بالكوفة، وانتقل إلى بغداد، وعهد إليه المأمون بتربية ابنيه، فكان أكثر مقامه بها، وتوفي في طريق مكة. وكان مع تقدمه في اللغة فقيهًا متكلمًا، عالمًا بأيام العرب وأخبارها، عارفًا بالنجوم والطب، يميل إلى الاعتزال. من كتبه: (المقصور والممدود)، و(المعاني)، ويُسَمَّى: (معاني القرآن) أملاه في مجالس عامة كان في جملة من يحضرها نحو ثمانين قاضيًا، و(المذكر والمؤنث)، و(كتاب اللغات)، و(الفاخر)، في الأمثال، و(ما تلحن فيه العامة)، و(آلة الكتاب)، و(الأيام والليالي)، و(البهي) ألفه لعبد الله بن طاهر، و(اختلاف أهل الكوفة والبصرة والشام في المصاحف)، و(الجمع والتثنية في القرآن)، و(الحدود) ألفه بأمر المأمون، و(مشكل اللغة). وكان يتفلسف في تصانيفه. ولمَّا مات وُجِدَ (كتابُ سيبويه) تحت رأسه، فقيل: إنَّه كان يتتبعُ خطأه، ويتعمد مخالفته. انظر: الحموي، معجم الأدباء (ج2812/6)، وابن خلكان، وفيات الأعيان (ج176/6).

([2]) في (ك)، و(م): (لِيُدَلَّ).

([3]) انظر: الجوهري، الصحاح (ج2467/6).

([4]) في (ك)، و(م): (حذفت).

([5]) أي: إنَّ حذف اللام في (سَنَةٍ)، و(قُلَةٍ)، و(ثُبَةٍ) اعتباطيٌّ؛ أي: لا عِلَّة له ولا تبرير، والحذف نوعان: حذف قياسي، وحذف اعتباطي. والحذف القياسي: هو الذي يكون لعلة تصريفية. والحذف الاعتباطي: هو الذي يكون لغير علة تصريفية، يعني هكذا سمع من لغة العرب لم يذكر هذا الحرف أصلًا. الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك (ج87/2)، وعمر، معجم اللغة العربية المعاصرة (ج1452/2).

([6]) سيبويه، الكتاب (ج598/3).

([7]) (ما): ساقط في (ط).

([8]) في (ك): (ما الواوُ والنونُ له أصليةٌ).

([9]) النظام، شرح الشافية (ج152/1).

([10]) في (م): (بكسر).

قَوْلُـهُ[1]: [فِـي (ثُبَـةٍ)[2] وَالأَصْـلُ (ثُبَيَـةٌ)] فَـالأَكْثَرُ عَلَـى أَنَّ لَامَهَا مَحْذُوْفٌ مِنْ (ثَبَّيْتَ) إِذَا جَمَعْتَ، وَأَجَازَ أَبُو إِسْحَاقٍ[3] أَنْ يَكُونَ مِنْ (ثَابَ) (يَثُوْبُ)؛ لِأَنَّ مَعْنَى الاجْتِمَاعِ أَنْ يَعُوْدَ بَعْضٌ إِلَى بَعْضٍ، و(الثَّوْبُ) الرُجُوعُ، فَعَلَى هَذَا يَكُوْنُ أَصْلُهُ (ثُوَبَـةً) كَمَا وَقَـعَ فِي بَعْضِ النُّسَخِ، فَيَكُونُ عَيْنُهَا مَحْذُوْفَةً، لَكِنْ لَا يَصِحُّ التَمْثِيْلُ هَهُنَا؛ لِأَنَّ بَحْثَنَا فَيْمَا حُذِفَ لَامُهُ. ض.

قَوْلُهُ: [وَالأَصْلُ (ثَبَيَةٌ)[4]] قِيْلَ: إِنَّ لَامَهَا وَاوٌ يُرَادُ بِهَا –أَيْضًا– وَسَطُ الحَوْضِ.

قَوْلُهُ: [فَعُلِمَ جَوَازُ الوَجْهَيْنِ فِي جَمْعِهَا] جَاءَ الوَجْهَانِ –أَيْضًا– فِي جَمْعِ (ثُبَـةٍ)، حَكَاهُمَا الجَوْهَرِيُّ[5].

قَوْلُهُ: [وَهِيَ قِطْعَةٌ مِنَ الشَّـيْءِ] قَالَ فِي القَامُوْسِ[6]: (العِضَـةُ)[7] كَـ(عِدَةٍ): الفِرْقَةُ والقِطْعَةُ والكَذِبُ، الجَمْعُ (عِضُونَ)، قَالَ: وَ(العِضُونَ) السِّحْرُ جَمْعُ عِضَـهٍ بالهَاءِ.

([1]) ساقط في (ك)، و(م) إلى قوله: (حذف لامه. ض).

([2]) (الثُّبَـةُ): الجماعة من الناس، وتأتي _أيضًا_ بمعنى وسط الحوض الذي يثوبُ إليه الماء، والجمع (ثُبَى)، و(ثُبَاتٌ)، و(ثُبُونَ)، و(ثِبُونَ). وقد اخْتلف أهل اللّغة في أصل الكلمة على رأيين، الأول: هِيَ مَأْخُوذَة من (ثاب)؛ أَي: عَاد ورَجع، وَكَانَ أَصْلهَا (ثُوَبة) فَلَمَّا ضُمّتِ الثَّاء حذفتِ الْوَاو، وتَصغيرها: (ثُوَيْبة). وَالثاني: اعتبرها من الأَسماء النَّاقِصَة، فيكون أصلها (ثُبَيَةً)، فالساقط هُوَ لَام الْفِعْل فِي هَذَا القَوْل، وَأما فِي القَوْل الأَول فالسَّاقط عَيْن الفِعْل. ولكنَّ الذي يناسب هذا الموضع أن نعتبر أنَّ المحذوف هو لام الفعل، فيكون الأصل (ثُبَيَةً). ابن سيده، المحكم والمحيط الأعظم (ج216/10)، والجوهري، الصحاح (ج95/1)، الأزهري، تهذيب اللغة (ج113/15)، والعكبري، التبيان في إعراب القرآن (ج371/1).

([3]) أبو إسحاق الزجاج(ت311هـ) إبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق الزجاج: عالم بالنحو واللغة. ولد ومات في بغداد. كان في فتوته يخرط الزجاج. ومال إلى النحو فعلَّمَهُ المبرد. وطلب عبيد الله بن سليمان (وزير المعتضد العباسي) مؤدِّبًا لابنه القاسم، فدله المبرد على الزجاج، فطلبه الوزير، فأدب له ابنه إلى أن ولي الوزارة مكان أبيه، فجعله القاسم من كتابه، فأصاب في أيامه ثروة كبيرة. وكانت للزجاج مناقشات مع ثعلب وغيره. من كتبه: (معاني القرآن)، و(الاشتقاق)، و(خلق الإنسان)، و(الأمالي) في الأدب واللغة، و(فعلت وأفعلت) في تصريف الألفاظ، و(المثلث) في اللغة، و(إعراب القرآن). انظر: الزجاج، إعراب القرآن ومعانيه (ص316)، و الأنباري: أبو البركات، نزهة الألباء في طبقات الأدباء (ص183)، وياقوت الحموي، معجم الأدباء (ج51/1).

([4]) في (ك): (بثية). وفي (م): (نثنية).

([5]) الجوهري، الصحاح (ج2291/6).

([6]) الفيروز أبادي، القاموس المحيط (ص1312).

([7]) وردت في قوله –تعالى–:﴿الَّذِينَ جَعَلُوا الْقُرْآنَ عِضِينَ﴾ [الحجر:91]؛ أي: إِنَّ الْمُشْرِكِينَ فَرَّقُوا أَقَاوِيلَهُمْ فِيهِ، فَجَعَلُوهُ كَذِبًا وَسِحْرًا وَكَهَانَةً وَشِعْرًا. واخْتلف في أصل الكلمة على رأيين، الأول: أصل الكلمة الهاء (عَضَهَ)؛ لأَنها تُجْمع عَلَى (عِضاهٍ) مِثْلِ (شفاهٍ)، فتُرَدُّ الهاءُ فِي الْجَمْعِ، وتُصَغَّرُ عَلَى (عُضَيْهَة)، ويُنْسَب إِليها فَيُقَالُ: بَعِيرٌ

وَقَالَ[1]: قِيْلَ: مِنْ بَابِ الهَاءِ، وَ(العِضَهُ) كَـ(عِنَبٍ): الكَذِبُ والبُهْتَانُ والسِّحْرُ، جَمْعُ[2] (عِضُوْنَ)، كَعِزَةٍ[3] وَعِزِيْنَ، و(العَاضِهُ)[4]: السَّاحِرُ.

قَوْلُهُ: [وَالأَصْلُ (عِضَهَةٌ)] هِيَ بِفَتْحِ الضَّادِ. وَ(العَضَهُ) بِالهَاءِ لَا بِالتَّاءِ. وَ(الهَنَةُ)[5]، بِتَحْرِيْكِ النُّونِ: كِنَايَةٌ عِنِ الشَّيْءِ، وَقِيْلَ: عَنِ القَبِيْحِ.

قَوْلُهُ[6]: [قِيْلَ هُوَ مِنَ (عَضَوْتُهُ)] فَيَكُوْنُ النُّقْصَانُ مِنَ (العِضَةِ) الوَاوَ.

قَوْلُهُ: [وَالأَصْلُ: (أَمْوَةٌ)[7]] فَحُذِفَتِ الوَاوُ اعْتِبَاطًا. وَ[8](الأَكَمَةُ)[9] بِفَتْحِ الهَمْزَةِ وَالكَافِ. وَ(الرُّبْوَةُ) بِضَمِّ الرَّاءِ وَفَتْحِهَا.

عِضَهِيٌّ، لِلَّذِي يَرْعاها، وبَعِيرٌ عِضاهِيٌّ، وإِبِلٌ عِضاهِيَّةٌ، الثاني: أصل الكلمة الواو (عَضَوَ)، وَهُوَ مِنْ عَضَوْتُهُ؛ أَيْ: فَرَّقْتُهُ، وذهب أبو علي الفارسي إلى أنها تصلح أن تكون بالهاء والواو. سيبويه، الكتاب (ج360/3)، وابن جني، سر صناعة الإعراب (ج252/2).

([1]) الفيروز أبادي، القاموس المحيط (ص1249).

([2]) في (ك): (الجمع).

([3]) في (ك): (كغرة، وغرين).

([4]) في (ك): (العاضي). وفي (م): (العاصيه).

([5]) في (م): (الهنيه). الهَنَةُ): هِيَ كِناية عَنِ الشَّيء يُسْتَفْحَشُ ذِكْرُهُ، والجمع (هَنَاتٌ)، و(هَنَواتٌ)، والْمَحْذُوفُ مَنَ (الهَنَةِ) الْوَاوُ، فأَصلها (هَنْوَةٌ)، وَتَصْغِيرُهُ (هُنَيَّةٌ). الجوهري، الصحاح (ج2536/6).

([6]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (من العضة الواو). وفي (ط): أورد هذه العبارة بعد قَوْلِهِ: [وَالأَصْلُ أَمْوَةٌ]، والصواب: أنها على هذا الترتيب؛ حتى يكون السياق متصلاً.

([7]) (الأَمَةُ): المملوكة خلاف الحرة؛ أي: المرأَةُ ذاتُ العُبُودَةِ، والجمع (إِمَاءٌ)، و(أَمَواتٌ)، و(آمٍ) على وزن (أَفْعُلٍ)، وما حدث فيها من إعلال موضحٌ في كلام المُحَشِّي، قال الشاعرُ: [الطويل]

مَحَلَّةُ سَوْءٍ أَهْلَكَ الدَّهْرُ أَهْلَهَا ... مَحَلَّةُ سَوْءٍ أَهْلَكَ الدَّهْرُ أَهْلَهَا

وتجمع –أيضًا– على (إِمْوَانٍ)، و(أُمْوانٍ) مثل: إخوان، قال القتال الكلابي: [البسيط]

أَمَّا الإِمَاءُ فَلا يَدعونني ولَدًا ... إذا تَرامَى بَنُو الإِمْوَانِ بِالْعَارِ

وَيُرْوَى: بَنُو الأُمْوَانِ، رَوَاهُ اللِّحْيَانِيُّ. والْمَحْذُوفُ مَنَ (الأَمَةِ) الْوَاوُ، فأَصلها (أَمْوَةٌ)، بدليل جمعها (أُمْوَان). سيبويه، الكتاب (ج402/3)، وابن دريد، جمهرة اللغة (ص248)، والسمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون (ج415/2).

([8]) في (م): (أي: فحذفت الواو، وقيل: هو).

([9]) (الأَكَمَةُ): أصلها (أَكَمَ)، وهي الرَّبْوَةُ؛ أي: المكان المرتفع من الأرض، وَقيل: هُوَ دون الْجبَال، وَقيل: هِيَ الْموضع الَّذِي هو أشد ارتفاعًا مِمَّا حوله، وَهُوَ غليظ لَا يبلغ أَن يكون حجرًا. والجمع: آكَامٌ، وأَكَمَاتٌ، وأَكَمٌ، وأَكْمٌ، وأُكُمٌ، وإِكَامٌ، وآكُمٌ. الجوهري، الصحاح (ج1862/5).

قَوْلُـهُ[1]: [فَجُمِعَتْ عَلَـى (آمُـوٍ)] أَصْلُ (آمُوٌ): (اءْمُوٌ) كَـ(أَفْلُسٍ)، قُلِبَتِ الهَمْزَةُ الثَّانِيَـةُ أَلِفًا وُجُوبًا، كَمَا فِي (آدَمَ)، فَصَارَ (آمُوًا)، ثُمَّ قُلِبَتِ الوَاوُ يَاءً إِلَى آخِرِ العَمَلِ.

قَوْلُهُ: [فَيُقَالُ هَذِهِ (آمٍ)[2]] الأَصْلُ: (آمُوٌ)، فَقُلِبَتِ الوَاوَ يَاءً؛ لِتَطَرُّفِهَا بَعْدَ ضَمَّةٍ، وَكُسْرَ مَا قَبْلَهَا؛ لِمُنَاسَبَةِ اليَاءِ، ثُمَّ أُعِلَّتْ إِعْلَالَ (قَاضٍ).

قَوْلُهُ[3]: [ثُمَّ أُعِلَّ إِعْلَالَ (قَاضٍ)] مِثْلُ (أَدْلٍ) فِي جَمْعِ (دَلْوٍ)[4].

قَوْلُـهُ[5]: [قُلْتُ] هَذَا الجَوَابُ لَيْسَ بِشَـيْءٍ؛ لِأَنَّ جَمْعَ التَّصْحِيْحَ: مَا سَلِمَ فِيْهِ بِنَاءُ المُفْرَدِ أَعَمُّ مِنْ أَنْ يَكُونَ أَوَّلًا وَآخِرًا، بِدَلِيْلِ إِطْلَاقِهِم فِي تَعْرِيفِهِ، بَلِ الأَوْلَى أَنْ يُقَالَ: مَا ذَكَرُوا فِي تَعْرِيْفِ الجَمْعِ الصَّحِيْحِ بِنَاءً عَلَى الغَالِبِ، أَوْ يُقَالَ: هَذِهِ الأَمْثِلَةُ جَمْعُ تَكْسِيرٍ، وَلَكِنْ لَمَّا كَانَ فِيْهِا الوَاوُ والنُّونُ أَوِ الأَلِفُ والتَّاءُ تُسَمَّى جَمْعَ تَصْحِيْحٍ اعْتِبَارًا بِالصُّوْرَةِ. ض.

قَوْلُهُ: [إِلَّا بَعْدَ مَجِيْءِ الأَلِفِ] يَنْبَغِي أَنْ يَقُوْلَ -أَيْضًا-: وَالوَاو والنُّون. ض.

قَوْلُهُ: [نَظْمُهُ] وَبَعْدَ ذَلِكَ تُحَرَّكُ العَيْنُ وَتُحْذَفُ التَّاءُ.

[جمع التكسير للثلاثي الصفة][6]

قَوْلُهُ: [الصِفَةُ: لَمَّا فَرَغَ] الصِّفَةُ[7] الَّتِي قُبَيْلَ هَذَا بُحِثَ عَنْهَا بِاعْتِبَارِ جَمْعِ التَّصْحِيْحِ.

([1]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (إِلَى آخِرِ العَمَلِ).

([2]) (هذه آمٍ)، ساقط في (م).

([3]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (لَمْ يُذْكَرْ إِلَى آخِرِهِ).

([4]) أصل أدلٍ: أدلُوٌ، قلبت الواو ياءً، وكُسِرَ ما قبلها، ثمَّ عُوملتَ معاملة (قَاضٍ). ابن السراج، الأصول في النحو (ج256/3).

([5]) نص الجاربردي: "فإن قلتَ: جمع التصحيح ما سلمَ فيه بناءُ الواحدِ، وفي بعض الأمثلةِ من قوله -يقصد قول ابن الحاجب في الشافية-: وإذا صُحِّحَ باب تَمْرةٍ إلى هنا، لم يسلم فيه بناء الواحد بسقوط التاء وتحرك العين، فكيف عدَّها المصنف من جمع التصحيح، قُلتُ: لم تحرك العين ولم تحذف التاء منها إلا بعد مجيء الألف والتاء للجمع، فقد ورد الجمع على ما سلمَ بناؤه ونظمُهُ". ابن الحاجب، الشافية في علمي الصرف والخط (ص73-74)، وشاهين، مجموعة الشافية، شرح الجاربردي (ج504/1).

([6]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (لم يذكر إلى آخره).

([7]) تجمع الصفة جمع تكسير بحسب وزنها، فإذا كان وزنها (فَعْلٍ)، ولم يكن معتل العين، فإنه غالبًا يجمع على (فِعَالٍ)، كـ(صِعَابٍ)، وأمَّا معتل العين، فإنه يجمع على (أَفْعَالٍ) كـ(أَشْيَاخٍ)، وجاء في جمع هذ الباب -أيضًا- ثمانية أوزان أخرى، وهي: (فِعَالٌ) كـ(ضِيْفَانٍ)، و(فُعْلَانٌ) كـ(وُغْدَانٍ)، و(فُعُولٌ) كـ(كُهُولٍ)، و(فِعْلَةٌ) كـ(رِطْلَةٍ)،

أَمَّا هَهُنَا فَيُبْحَثُ عَنْهَا جَمْعَ التَّكْسِيْرِ[1]، فَظَهَرَ الفَرْقُ بَيْنَهُمَا.

قَوْلُهُ: [وَالتَّصْحِيْحُ لِلْغَرَضِ] فِيْ قَوْلِ الشَّارِحِ، فِي شَرْحِ قَوْلِهِ: [وَإِذَا صُحِّحَ بَابُ (تَمْرَةٍ)]، إِمَّا لِأَنَّ سَبَبَ ذَلِكَ التَّغْيِيْرِ قُرِّبَ مِنَ التَّكْسِيْرِ، أَوْ لِأَنَّهُ لَوْ لَمْ يُذْكَرْ إِلَى آخِرِهِ. /ق92ب/

قَوْلُهُ: [وَ(وُغْدَانٍ)[2]] هُوَ بِضَمِّ الوَاوِ وَغَيْنٍ مُعْجَمَةٍ. وَاللَّئِيْمُ: الدَّنِيُّ الأَصْلِ، الشَّحِيْحُ النَّفْسِ. وَالكَهْلُ: قَالَ فِيْ القَامُوْسِ[3]: مَنْ وخَطَهُ الشَّيْبُ -أَيْ: خَالَطَهُ- وَرَأَيْتَ لَهُ بَجَالَةً، أَوْ[4] مَنْ جَاوَزَ الثَّلَاثِيْنَ أَو أَرْبَعًا وَثَلَاثِيْنَ إِلَى إِحْدَى وَخَمْسِيْنَ، الجَمْعُ: كَهْلونَ، وكِهَالٌ، وكُهْلانٌ، وكُهَّلٌ، كرُكَّعٍ. انتهى. وَرِطْلَةٌ[5]: بِكَسْرِ الرَّاءِ، وَفَتْحِ الطَّاءِ، وَمَعْنَى لَمْ يَسْتَحْكِمْ قُوَّتَهُ: لَمْ تَصِرْ مُحْكَمَةً، يُقَالُ: أَحْكَمْتُ الشَّيْءَ فَاسْتَحْكَمَ؛ أَي: صَارَ مُحْكَمًا، أَمَّا الرَّطْلُ الَّذِيْ يُوْزَنُ بِهِ فَلَيْسَ مِمَّا الكَلَامُ فِيْهِ؛ لِأَنَّهُ اسْمٌ لَا صِفَةٌ، وَهُوَ بِالفَتْحِ وَالكَسْرِ، وَجَمْعُهُ أَرْطَالٌ. وَشِيْخَةٌ: بِكَسْرِ المُعْجَمَةِ، وَسُكُوْنِ اليَاءِ، وَجَاءَ فَتْحُ اليَاءِ[6] -أَيْضًا-.

و(فِعْلَةٌ) كـ(شِيْخَةٍ)، و(فُعْلٌ) كـ(وُرْدٍ)، و(فُعُلٌ) كـ(سُحُلٍ)، و(فُعَلَاءُ) كـ(سُمَحَاءَ). فتصير الأبنية عشرة. وإذا كان وزن (فِعْلٍ) فإنه يجمع كثيرًا على (أَفْعَالٍ) كـ(أَجْلَافٍ)، وجاء نادرًا (أَفْعُلٌ) كـ(أَجْلُفٍ). وإذا كان وزنها (فُعْلٍ) فإنه يجمع على (أَفْعَالٍ) كـ(أَحْرَارٍ). وإذا كان وزنها (فَعَلٍ) فإنه يجمع كثيرًا على (أَفْعَالٍ) كـ(أَبْطَالٍ)، وجاء قليلًا على أربعة أوزان أخرى، وهي: (فِعَالٌ) كـ(حِسَانٍ)، و(فِعْلَانٌ) كـ(إِخْوَانٍ)، و(فُعْلَانٌ) كـ(ذُكْرَانٍ)، و(فُعُلٌ) كـ(نُصُفٍ). وإذا كان وزنها (فَعِلٍ) فإنه غالبًا يجمع على (أَفْعَالٍ) كـ(أَنْكَادٍ)، وجاء قليلًا على ثلاثة أوزان أخرى، وهي: (فِعَالٌ) كـ(وِجَاعٍ)، و(فُعُلٌ) كـ(خُشُنٍ)، و(فَعَالَى) كـ(وَجَاعَى). وإن كان وزنها (فَعُلٍ) فإنه يجمع على (أَفْعَالٍ) كـ(أَيْقَاظٍ). وإن كانت على وزن (فُعُلٍ)، وهو قليل في الصفات، فإنه يجمع على (أَفْعَالٍ) كـ(أَجْنَابٍ). شاهين، مجموعة الشافية (ج1/505-508)، واليزدي، شرح الشافية (ج1/211-213).

([1]) الصفة في الأصل لا تجمع جمع تكسير، وإنما تجمع جمع تصحيح؛ لأنها أشبهت الفعل، والفعل لا يجمع، بل يلحق في آخره علامات تدل على الجمع، لكن سمع عن بعض جمع تكسير لبعض الصفات؛ لكونها اسمًا كسائر الأسماء، قال ابن السراج: "فأما إذا احتجت إلى ذلك في الكلام فاجمع بالواو والنون والألف والتاء، إلا أن تعلم أن العرب قد كسروا من ذلك شيئًا فتكسر عليه". ابن السراج، الأصول في النحو (ج3/16)، وشاهين، مجموعة الشافية، شرح نقره كار (ج1/505-506).

([2]) (وُغْدَان): جمع (وَغْدٍ)، وهي بمعنى الضعيف، يُقَال: فُلانٌ من أَوغادِ الْقَوْم، وَمن وُغدان الْقَوْم؛ أَي: من أَذِلائهم وضُعَفَائهم، وتأتي بمعاني أخري، وهي: خفيف العقل، والخسيس، وخادم القوم، والدنيء الذي يخدم بطعام بطنه، واللئيم. الأزهري، تهذيب اللغة (ج8/154).

([3]) الفيروز أبادي، القاموس المحيط (ص1054).

([4]) في (ط): (أي).

([5]) (الرِّطْلَةُ): جمع (رَطْلٍ) -وتجوز بالكسر- الغُلامُ الضعيف، وَقيل: هُوَ المُراهِقُ لِلاحْتِلام، أَو الَّذِي لم تَشْتَدَّ عِظَامُهُ، وَلم تَسْتَحْكِمْ قُوَّتُهُ. الزبيدي، تاج العروس (ج29/79).

([6]) (وجاء فتح الياء): ساقط في (ط). وفي (م): (بفتحها).

وَوُرْدٌ[1]: بِضَمِّ الوَاوِ وَسُكُوْنِ الرَّاءِ[2]، وَجَاءَ فِي جَمْعِ وُرْدٍ: أَوْرَادٌ كَالغَالِبِ، وَوِرَادٌ بِكَسْرِ الوَاوِ[3]، وَبِهِ وَبِضِيَافٍ[4] –أَيْضًا– تَصِيْرُ الأَبْنِيَةُ عَشَرَةٌ[5]. وَالشُّقْرَةُ[6] فِي الإِنْسَانِ حُمْرَةٌ صَافِيَةٌ، وبَشَرَتُهُ مَائِلَةٌ إِلَى البَيَاضِ، وَفِي الخَيْلِ حُمْرَةٌ صَافِيَةٌ يَحْمَرُّ مَعَهَا العُرْفُ والذَنَبُ، فَإِنِ اسْوَدَّا[7] فَهُوَ الكُمَيْتُ[8]، كَذَا قال[9] فِي الصِّحَاحِ[10]، وَتَقَدَّمَ تَفْسِيْرُ الكُمَيْتُ فِي التَّصْغِيْرِ. وَسُحُلٌ[11]: بِمُهْمَلَتَيْنِ مَضْمُوْمَتَيْنِ.

قَوْلُهُ[12]: [فِي (وَغْدٍ)] قِيْلَ[13]: هُوَ الَّذِيْ يَخْدِمُ بِطَعَامِ بَطْنِهِ، وَقِيْلَ –أَيْضًا–: قِدْحٌ مِنْ سِهَامِ المَيْسِرِ لَا نَصِيبَ لَهُ.

قَوْلُهُ: [وَ(رِطَلَةٌ) فِي (رَطْلٍ)] لِلْرَّجُلِ الرَّخْوِ[14].

قَالَ الْمُصَنِّفُ: [وَ(أَجْلُفٌ)[15] نَادِرٌ] فَإِنْ قُلْتَ: لِمَ لَمْ يَمْنَعْ (أَجْلُفٌ) الصَّرْفَ مَا فِيْهِ مَنَ الوَزْنِ وَالصِّفَةِ؟ قُلْتُ: إِنَّمَا لَمْ يَمْنَعْ؛ لِأَنَّه جَرَى مُجْرَى الأَسْمَاءِ الجَامِدَةِ فِي الاسْتِعْمَالِ، فَصَارَ كَأَنَّهُ لَيْسَ فِيْهِ وَصْفٌ مَعَ هَذَا الوَزْنِ لَهُ عَارِضٌ؛ لِأَنَّهُ لِلْجَمْعِ لَا لِلْوَاحِدِ فَصُرِفَ لِذَلِكَ. إقليد[16].

([1]) يُقالُ: فَرَسٌ وَرْدٌ، إذا كان بَيْنَ الكُميتِ والأشْقرِ. ويُقالُ للأسدِ: وَرْدٌ. قَالَ أَبُو عُبَيْدَة: فرقُ مَا بَين الكميْتِ والأشْقر فِي الْخَيل بالعُرْف والذَّنَبِ، فَإِن كانَا أَحمريْن فَهُوَ أَشْقَرُ، وَإِن كَانَا أَسْودين فَهُوَ كميْتٌ. الفارابي، معجم ديوان الأدب (ج205/3)، والأزهري، تهذيب اللغة (ج90/10).

([2]) (الراء): ساقط في (ط).

([3]) (بكسر الواو): ساقط في (م).

([4]) في (م): (يه ومضاف).

([5]) في (ك): (تسعة).

([6]) في (م): (العشرة).

([7]) في (ك): (اسود).

([8]) في (ك): (الكمة).

([9]) (قال): ساقط في (ك)، و(ط).

([10]) الجوهري: الصحاح (ج701/2).

([11]) (السُحُلُ) جمع سَحْلٍ، وهو الثوب الأبيض من القطن. ابن دريد، جمهرة اللغة (ج322/1).

([12]) ساقط في(ك)، و(م): إلى قوله: (فصرف لذلك. إقليد).

([13]) الجوهري، الصحاح (ج552/2).

([14]) الفارابي، معجم ديوان الأدب (ج126/1)، والأزهري، تهذيب اللغة (ج217/13).

([15]) (أَجْلُفٌ): جمع (جِلْفٍ)، يقال: أعرابي جلف؛ أي: جاف. الجوهري، الصحاح (ج1339/4).

([16]) شرح المفصل، المسمى: بـ(الإقليد) لتاج الدين: أحمد بن محمود بن عمر الجندي(ت700هـ). انظر: محقق (التخمير)، للخوارزمي(ت617هـ) الدكتور: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين (ج52/1)، وخليفة، كشف الظنون (ج1776/2)، والزركلي، الأعلام (ج254/1).

قَوْلُـهُ: [وَ(نُصُـفٌ)] يُقَـالُ[1]: رَجُـلٌ نَصَـفٌ، وَيُقَـالُ: وَامْـرَأَةٌ نَصَـفٌ: إِذَا كَانَـتْ بَـيْنَ الحَدِيْثَـةِ والمُسِـنَّةِ. وَ(زِيَـمٌ)[2] بِكَسْـرِ الـزَّايِ، وَفَـتْحِ التَّحْتِيَّـةِ. وَ(العَبْلَـةُ)[3] بِفَـتْحِ العَـينِ، وَسُـكُونِ المُوَحَّـدَةِ[4]. وَ(الكَمْشَـةُ)[5] بِفَتْحِ الكَافِ، وَشِيْنٍ مُعْجَمَةٍ. وَ(العِلْجُ)[6] بِكَسْرِ العَيْنِ، وَ سُكُوْنِ الـلَّامِ، وَهُوَ فِي المَتْنِ بِفَتْحِ اللَّامِ[7].

قَالَ المُصَنِّفُ[8]: [وَيُجْمَعُ إِلى آخِرِه] جَمِيْعُ الصِّفَاتِ بِالوَاوِ وَالنُّوْنِ إِذَا كَانَ لِلْعُقَلَاءِ الذُّكُوْرِ، نَحْوَ: (صَـعْبُوْنَ)، وَ(خَشِـنُوْنَ)، وَ(حَـذِرُوْنَ)، وَ(حَسَـنُوْنَ)، وَأَمَّـا جَمْـعُ المُؤَنَّـثِ مِنْهَـا بِـالأَلِفِ وَالتَّـاءِ لَا غَيْرَ[9].

قَوْلُهُ: [وَأَمَّا مُؤَنَّثُهُ]؛ أَيْ: مُؤَنَّثُ هَذَا القَبِيْلِ مِنَ الصِّفَةِ.

[جمع ما زيادته مدة ثالثة ورابعة وخامسة]

قَوْلُهُ: [وَقَدَّمَ مَا زِيَادَتُهُ مَدَّةٌ] جَوَابُ سُؤَالٍ[10]، وَهُوَ أَنَّهُ يَنْبَغِي أَنْ يُقَدِّمَ مَا زِيْدَ فِيْهِ مَدَّةٌ ثَانِيَةٌ.

([1]) الأزهري، تهذيب اللغة (ج143/12).

([2]) (زِيَمٌ): جمع (زَيْمٍ) إذا قصد بها الصفة فهي التفرق، يقال: لَحْمٌ زِيَمٌ؛ أي: مُتَعَضِّلٌ مُتَفَرِّقٌ، وإذا قصد بها الاسم فهي اسم فرس أو ناقة. ابن دريد، جمهرة اللغة (ج830/2)، وابن منظور، لسان العرب (ج279/12).

([3]) (العَبْلَةُ): يقال امرأة عبلة؛ أي: تامة الخَلْقِ، رجلٌ عَبْلُ الذراعين؛ أي: ضخمهما. وفرسٌ عَبْلُ الشَوى؛ أي: غليظ القوائم، والجمع (عِبَالٌ)، و(عَبْلَاتٌ). الجوهري، الصحاح (ج1757/5).

([4]) (الموحدة، والكمشة ... بكسر العين، وسكون): ساقط في (ط).

([5]) (الكَمْشَةُ): الناقةُ الصغيرةُ الضرعِ. ابن سيده، المخصص (ج143/2).

([6]) (عِلْجٌ): يقال: رَجُلٌ عِلْجٌ؛ أي: شَدِيدٌ، والْعِلْجُ: الرَّجُلُ الضَّخْمُ مِنْ كُفَّارِ الْعَجَمِ، وَبَعْضُ الْعَرَبِ يُطْلِقُ الْعِلْجَ عَلَى الْكَافِرِ مُطْلَقًا، وَالْجَمْعُ (عُلُوجٌ) وَ(أَعْلَاجٌ). ابن فارس، مجمل اللغة (ج625/1)، الفيومي، المصباح المنير (ج425/2).

([7]) كلام ابن جماعة هنا من باب التنبيه لا التصويب؛ لأنَّ ابن الحاجب قصد جمع الكلمة فقال: "وقالوا: (عِلَجٌ) في جمع (عِلْجَةٍ)". فانتبه لذلك. ابن الحاجب، الشافية في علمي الصرف والخط (ص74).

([8]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (فِيْهِ مَدَّةٌ ثَانِيَةٌ).

([9]) كـ(عبلات) فـي (عبلـة)، و(حذرات) فـي (حذرة)، و(يقظات) فـي (يقظـة)، واستثني بنـاء (فَعْلَـة) بفتح الفاء، وسكون العين، نحو: (عَبْلَةٍ) فإنه جاء على (عِبَالٍ)، و(كَمْشَة) على (كِمَاشٍ)، وقد جمعوا (فِعْلَة) بكسر الفاء، وسكون العين شذوذًا، نحو: (عِلَجٌ) في جمع (عِلْجَةٍ)، قال سيبويه: "وقالوا: علج وعلجة، فجعلوها كالأسماء. سيبويه، الكتاب (ج620/3)، واليزدي، شرح الشافية (ج213/2).

([10]) نص الجاربردي: "فإن كانت مدة، فهي إمَّا ثانية، أو ثالثة، أو رابعة، أو خامسة، وقدم ما زيادته مدة ثالثة؛ لكثرة أبحاثه". شاهين، مجموعة الشافية، شرح الجاربردي (ج510/1).

قَوْلُهُ[1]: [وَجَاءَ ثَلَاثَةُ أَمْثِلَةٍ أُخْرَى كَـ(قُذُلٍ) فِي (قَذَالٍ)[2]] ظَاهِرُهُ أَنَّ (فَعَالَ) عَلَى (فُعُلٍ) مِنَ المَحْفُوظِ وَالمَنْقُولِ /ق93أ/ عَن سِيْبَوَيْهِ[3]، وَمَشَى عَلَيْهِ ابْنُ مَالِكٍ[4] وَغَيْرُهُ[5] أَنَّهُ مِنَ المُطَّرِدِ، لَكِنْ بِشَرْطِ أَنْ لَا يَكُونَ مُعْتَلَّ اللَّامِ كَـ(قَبَا)[6]، وَلَا مَضَاعَفًا كَـ(بَتَّاتٍ)[7]، وَ(القَذَالُ) بِقَافٍ وَمُعْجَمَةٍ، وَ(القَفَا)[8]: وَرَاءَ العُنُقِ كَالقَافِيَةِ، وَهُوَ بِالقَصْرِ، وَقَدْ يُمَدُّ[9]، وَأَلِفُهُ عَنْ وَاوٍ تُذَكَّرُ وَتُؤَنَّثُ[10]، وَنُقْرَتُهُ[11]: مُنْقَطَعُ القَمَحْدُوَةِ[12] فِي القَفَا، وَ(القَمَحْدُوَة)[13]: الهَنَةُ النَّاشِزَةُ فَوْقَهُ. وَ(الأَذُنُ) بِضَمِّ الذَّالِ وَسُكُونِهَا[14]، وَ(المَعَزُ) بِفَتْحِ العَيْنِ وَسُكُوْنِهَا.

([1]) إذا أردنا أن نجمع الاسم المذكر –الذي مدته ثالثة بالألف– جمع تكسير، فبحسب بنائه، فإن كان بناؤه على وزن (فَعَالٍ) –مفتوح الفاء– فإنه غالبًا يجمع على (أَفْعِلَةٍ) كـ(أَزْمِنَةٍ)، وجاء جمعه –أيضًا– على (فُعُلٍ) كـ(قُذُلٍ)، و(فِعْلَانٍ) كـ(غِزْلَانٍ)، و(فُعُولٍ) كـ(عُنُوقٍ). وإن كان بناؤه على وزن (فِعَالٍ) –مكسور الفاء– فإنه غالبًا يجمع على (أَفْعِلَةٍ) كـ(أَحْمِرَةٍ)، و(فُعُلٍ) كـ(حُمُرٍ)، وجاء جمعه –أيضًا– على (فِعْلَانٍ) كـ(صِيْرَانٍ)، و(فَعَائِلَ) كـ(شَمَائِلَ). وإن كان بناؤه على وزن (فُعَالٍ) –مضموم الفاء– فإنه غالبًا يجمع على (أَفْعِلَةٍ) كـ(أَغْرِبَةٍ)، وجاء جمعه –أيضًا– على (فُعُلٍ) كـ(قُرُدٍ)، و(فِعْلَانٍ) كـ(غِرْبَانٍ)، و(فُعْلَانٍ) كـ(زُقَّانٍ)، ويجمع بقلة على (فِعْلَةٍ) كـ(غِلْمَةٍ)، وجاء منه على وجه الندرة (فُعْلٌ) كـ(ذُبٌّ) جمع (ذُبَابٍ). ركن الدين، شرح الشافية (ج1/446–447)، والنظام، شرح الشافية (ج1/155–157).

([2]) الْقَذَالُ مَا بَيْنَ نُقْرَةِ الْقَفَا إِلَى الْأُذُنِ، وَالْجَمْعُ: أَقْذِلَةٌ وَقُذُلٌ. المُطَرِّزِيّ، المغرب في ترتيب المعرب (ج1/375).

([3]) سيبويه، الكتاب (ج3/602).

([4]) ابن مالك، الكافية الشافية (ج4/1833)، وابن مالك، شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ (ج2/943).

([5]) ابن يعيش، شرح المفصل (ج3/275)، وابن الناظم، شرح ألفية ابن مالك (ص549)، والسمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون (ج2/199)، ابن عقيل، شرح ألفية ابن مالك (ج4/120).

([6]) قبا: القَباءُ: الذي يُلبس، والجمع الأَقْبِيَةُ. وتَقَبَّيْتُ قَباءً، إذا لبسته. الجوهري، الصحاح (ج6/2458).

([7]) البتَّات: مفرد (أبتَّة): متاع البيت، وزاد المسافر. وأبتَّة أصله: أبتتة، فالتقى مثلان فنقلت حركة أولهما إلى الساكن قبله ثم أدغم أحد المثلين في الآخر. الجوهري، الصحاح (ج1/242)، والخضري، حاشية الخضري على ابن عقيل (ج3/147).

([8]) الفيروز أبادي، القاموس المحيط (ص1325).

([9]) في (ط): (وقديمة).

([10]) في (ك): (يذكر ويؤنث).

([11]) ابن سيدة، المخصص (ج1/74).

([12]) في (ط): (القمحدودة).

([13]) ابن سيدة، المحكم والمحيط الأعظم (ج4/43).

([14]) قرأ القرَّاء قوله –تعالى–: ﴿لِنَجْعَلَهَا لَكُمْ تَذْكِرَةً وَتَعِيَهَا أُذُنٌ وَاعِيَةٌ﴾ [الحاقة:12]، بضم الذال، بينما قرأها الإمام نافع بسكون الذال. القباقبي، إيضاح الرموز ومفتاح الكنوز في القراءات الأربعة عشر (ص707).

قَوْلُهُ: [وَيُجْمَعُ عَلَى (أَحْمِرَةٍ) وَ(حُمُرٍ)] يُشْتَرَطُ فِي جَمْعِهِ عَلَى (فُعُلٍ) أَنْ لَا يَكُونَ مُعْتَلَّ اللَّامِ كَـ(كِسَاءَ)، وَلا مُضَاعَفًا كَـ(هِلَالٍ)، وَشَذَّ (عِنَانٌ) و(عُنُنٌ)[1]، وَ(الصِّوَارُ) بِكَسْرِ المُهْمَلَةِ: وَهُوَ القَطِيْعُ مِنْ بَقَرِ الوَحْشِ كَمَا قَالَ، وَرِعَاءُ[2] المِسْكِ –أَيْضًا– وَقَدْ جَمَعَهُمَا مَنْ قَالَ[3]: [الوافر]

إِذَا لاَحَ الصِّـــوَارُ ذَكَـــرْتُ لَيْلَـــى وَأَذْكُرُهَـــا إِذَا نَفَـــحَ الصِّـــوَارُ

وَ(الشِّمَالُ)[4]: الخُلُقُ، بِضَمَّتَيْنِ، قَالَ عَبْدُ يَغُوثَ الحَارِثِيُّ[5]: [الطويل]

أَلَـــمْ تَعْلَمَـــا أَنَّ الْمَلاَمَـــةَ نَفْعُهَـــا قَلِيـلٌ وَمَـا لَـوْمِي أَخِـي مِـنْ شِـمَالِيَا[6]

([1]) وسبب شذوذها أنها خالفت شرطًا، وهو مجيئها مضاعفة، ومثلها (حِجَاجٌ) و(حُجُجٌ). السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون (ج257/7).

([2]) في (ك): (ووعا).

([3]) البيت بلا نسبة، قال ابن فارس: "وأخلِقْ به أن يكون مصنوعًا". وعندما بحثتُ وجدت بيتًا مشابهًا له عند الشاعر بشار بن برد، يقول فيه: [الوافر]

إِذَا لاَحَ الصِّـــوَارُ ذَكَـــرْتُ نُعْمَـــى وَأَذْكُرُهَـــا إِذَا نَفَـــحَ الصِّـــوَار

ولعله صار للبيت تغيير أو تبديل، ومعنى البيت: أنَّ الشاعر يذكر ليلى عندما يرى البقر؛ لشبه عيونها، ويذكرها عندما تنتشر رائحة المسك؛ لأنها تذكره برائحة محبوبته. والشاهد فيه: أنَّ الشاعر جمع بين المعنيين لكلمة (الصوار)، فالأولى بمعنى: قطيع البقر، والثانية بمعنى: وعاء المسك. ركن الدين، شرح الشافية (ج439/1)، والجوهري، الصحاح (ج716/2)، وابن يعيش، شرح المفصل (ج278/3)، وابن فارس، مقاييس اللغة (ج320/3)، والميداني، مجمع الأمثال (ج439/1).

([4]) (الشِّمَالُ): تأتي بعدة معاني، منها: الطبع والسجية والخلق، ومثل لها المحشِّي بقول الشاعر عبد يغوث، والشمال: ضد اليمين، ومنه قوله –تعالى–: ﴿وَنُقَلِّبُهُمْ ذَاتَ الْيَمِينِ وَذَاتَ الشِّمَالِ﴾ [الكهف:18]، والشمال: الشؤم، ومنه قول الشاعر: [الوافر]

وَلَـــمْ أَجْعَـــلْ شُـــؤُونَك بالشِّـــمَال

أَي: لم أَضَعْها مَوْضِعَ الشُّؤْمِ. والجمع (أَشْمُلٌ)، و(شَمائِلُ)، و(شُمُلٌ)، و(شِمالٌ) بلفظِ الواحِدِ. الجوهري، الصحاح (ج1740/5)، والفيروز أبادي، القاموس المحيط (ص1020).

([5]) عبد يغوث بن الحارث بن وقاص، وهو من بني الحارث بن كعب، من قحطان: شاعر جاهلي يماني، وفارس معدود. كان سيدَ قومه من بني الحارث وقائدهم. انظر: الزركلي، الأعلام (ج187/4).

([6]) البيت جزء من قصيدة قال عبد يغوث حينما أسرَتْه بنو تميم، ورفضوا أن يَفتديَ نفسه، وربطوا لسانه خوفًا من أن يهجوهم، فطلب منهم أن يفكُّوا لسانَه؛ لينوح على نفسه، ويذمَّ أصحابه لتركهم لهم، حيث يقول في مطلعها: [الطويل]

ألا لا تلومـــاني كفـــى اللَّـــومَ مـــا بيـــا ومـــا لكمـــا فـــي اللَّـــوم خيـــرٌ ولا لِيـــا
جـــزى اللهُ قـــومي بـــالكُلابِ ملامـــةً صـــريحَهمُ والآخـــرين المَواليـــا

قَوْلُهُ: [كَـ(قُرُدٍ) فِي (قُرَادٍ)] هُوَ بِضَمِّ القَافِ والرَّاءِ، وَعِنْدَ ابْنِ مَالِكٍ[1] وَغَيْرِه أَنَّهُ مُطَّرِدٌ بِالشَّرْطِ المُتَقَدِّمِ، وَكَذَا الجَمْعُ عَلَى (فِعْلَانٍ)[2] بِالكَسْرِ عَلى خِلَافِ مَا يَظْهَرُ مِن كَلَامِ المُصَنِّفِ[3] فِيْهِمَا، وَ(زَقَّانٌ)[4] بِضَمِّ الزَّايِ، وَنُونٌ فِي آخِرِهِ، وَ(السِّكَّةُ) بِكَسْرِ السِّيْنِ، وَمُرَادُهُ السِّكَّةُ المُنْسَدَّةُ.

قَوْلُهُ: [فَـ(ذُبٌّ) فِي جَمْعِ (ذُبَابٍ) نَادِرٌ][5] مِثْلُهُ (نُقٌّ) فِي جَمْعِ (نَقُوْقٍ)[6] بِفَتْحِ النَّوْنِ، وَضَمِّ القَافِ: وَهِيَ الضِّفْدَعَةُ، وَ(عُمٌّ) فِي جَمْعِ (عَمِيمَةٍ) بِمُهْمَلَةٍ: وَهِيَ النَّخْلَةُ الطَّوِيلَةُ.

قَوْلُهُ:[7] **[فَقَدْ جَاءَ** /ق93ب/ **قَلِيلًا كَـ(أَعْنُقٍ) فِي (عَنَاقٍ) إِلَى آخِرِهِ]** الثَّلَاثَةُ عِنْدَ ابْنِ مَالِكٍ[8] وَغَيْرِهِ[9] مَنِ المُطَّرِدِ.

قَوْلُهُ[10]**: [كَـ(أَعْنُقٍ) فِي (عَنَاقٍ)]** العَنَاقُ والذِّرَاعُ وَالعُقَابُ مُؤَنَّثَاتٌ مَعْنَوِيَّةٌ.

ومعنى البيت والشاهد فيه واضحان، وفيه شاهد آخر نقله الأخفش الأكبر، وهو جمع (فِعَال) على (فِعَال)، فقد جمع الشاعر (شِمَالًا) على (شِمَالٍ). سيبويه، الكتاب (ج200/2)، والمبرد، المقتضب (ج292/3)، والرضي، شرح الشافية (ج136/2)،.

([1]) ابن مالك، شرح الكافية الشافية (ج1834/4)، شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ (ج943/2).

([2]) "فـ(فِعَلانٌ) مقيس فيما كان من الأسماء الجامدة على (فِعَالٍ) كـ(غُرَابٍ) و(غِرْبَانٍ) و(غُلَامٍ) و(غِلْمَانٍ)". ابن مالك، شرح الكافية الشافية (ج1857/4).

([3]) ابن الحاجب، الشافية في علمي الصرف والخط (ص74).

([4]) (زُقَّانٌ): مفرد (زُقَاقٍ)، وهو السِّكَّةُ، ويجمع –أيضًا– على (أَزِقَّةٍ). الفيروز أبادي، القاموس المحيط (ص891).

([5]) المضاعف يجمع في القلة على (أَفْعِلَةٍ)، نحو: (كِنَانٍ) و(أَكِنَّةٍ)، و(عِنَانٍ) و(أَعِنَّةٍ)، وإن عَنَوا الكثير استغنوا بـ(أَكِنَّةٍ)، و(أَعِنَّةٍ) عن أن يقولوا: (كُنُنٌ)، و(عُنُنٌ)، فيكرروا النون من غير إدغام، كأنهم استثقلوا ذلك، فإن قيل: فهلا أدغموه، وقالوا: (كُنٌّ)، و(عُنٌّ)، قيل: لو فعلوا ذلك؛ لم ينفك من ثقل التضعيف، فأما قولهم: (ذُبٌّ) في جمع (ذُبَابٍ) فهو شاذ، فإنه يقال: (ذُبَابَةٌ) للواحد، و(ذُبَابٌ) للجنس، ويجمع (الذُّبَابُ) في القلة على (أَذِبَّةٍ)، والكثير (ذِبَّانٌ). ابن يعيش، شرح المفصل (ج279/3–280).

([6]) في (ط): (نوق).

([7]) نص الجاربردي: "ما مدته الألف لا يجمع على (أَفْعُلٍ) إذا كان مذكرًا، أمَّا إذا كان مؤنثًا فقد جاء قليلًا كـ(أَعْنُقٍ) في (عَنَاقٍ) بفتح الفاء، و(أَذْرُعٍ) في (ذِرَاعٍ) بكسرها، و(أَعْقُبٍ) في (عُقَابٍ) بضمها لطائرٍ، فـ(أَمْكُنٌ) شَاذٌّ؛ لكون المكان مذكرًا". شاهين، مجموعة الشافية، شرح الجاربردي (ج513/1).

([8]) ابن مالك، شرح الكافية الشافية (ج918/2).

([9]) أبو حيان، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل (ج301/9)، المرادي، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك (ج1380/3)، الوقاد، شرح التصريح على التوضيح في النحو (ج523/2).

([10]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (مؤنثات معنوية).

قَوْلُـهُ: [فَـ(أَمْكُنٌ) شَـاذٌّ] شَـذَّ –أَيْضًـا– مِـنَ المُـذَكَّرِ (أَشْـهُبٌ)، وَ(أَغْـرُبٌ) جَمْـعُ (شِـهَابٍ)، وَ(غُرَابٍ).

قَوْلُـهُ[1]: [لِكَـوْنِ المَكَـانِ مُـذَكَّرًا] المَكَانُ فِـي الحَقِيْقَـةِ (مَفْعَلٌ) مِنَ الكَوْنِ، مَعْنَـاهُ: المَوْضِـعُ، وَلَكِنْ لَمَّا كَثُرَ لُزُوْمُ المِيْمِ تُوُهِّمَتْ أَصْلِيَّةً، وَجُعِلَ (فَعْلَلًا)، ثُمَّ اشْتُقَ مِنْهُ تَمَكَّنَ، وَغَيْرُهُ.

قَوْلُـهُ: [إِنَّ مُرَادَهُ ذَلِكَ] إِشَارَةً إِلَـى مَا قَالَ مِنْ أَنَّ مُرَادَ المُصَنِّفِ مِنْ هَذَا الكَلَامِ بَيَانُ أَنَّ مَا مَدَّتُهُ الأَلِفَ لَا يُجْمَعُ عَلَى (أَفْعُلٍ) إِلَخ.

قَوْلُـهُ: [وَسَنُشِيْرُ إِلَيْهِ] بِقَوْلِهِ[2]: [فَتَقُوْلُ: نَحْوُ حَمَامَةٌ وَرِسَالَةٌ إِلَى آخِرِهِ].

قَوْلُـهُ[3]: [وَهُوَ وَلَـدُ النَّاقَـةِ]؛ أَي: إِذَا فَصَلَ عَنْ أُمِّـه، وَجَاءَ فِـي جَمْعِـهِ –أَيْضًـا– (فُصْـلَانٌ) بِضَـمِّ الفَـاءِ وَكَسْـرِهَا. وَ(الأَفْيَـلُ) قَـالَ فِـي القَـامُوسِ[4]: هُـوَ ابْـنُ المَخَـاضِ فَمَـا فَوْقَـهُ، وَالفَصِـيْلُ، الجَمْـعُ (أَفَـالٌ) كَـ(جِمَالٍ)، وَ(أَفَائِـلٌ)[5]. وَ(سُـدُوسٌ)[6] اسْـمٌ –أَيْضًـا– لِلنِّيْلَـنْجِ[7]: وَهُـوَ دُخَـانَ الشَّـحْمِ، يُعَـالَجُ بِـهِ الوَشْمُ؛ لِيَخْضَرَّ[8]، وَتَقَدَّمَ أَنَّ (الطَّيْلَسَانِ)[9] مَثَّلَّثُ اللَّامِ.

([1]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (حَمَامَةٌ وَرِسَالَةٌ إِلَى آخِرِهِ).

([2]) فتقول نحو: حمامة، ورسالة، وذؤابة، وسفينة، وحمولة يجمع على حمائم، ورسائل، وذوائب، وسفائن، وحمائل، وجاء سُفُن. شاهين، مجموعة الشافية، شرح الجاربردي (ج516/1).

([3]) إذا أردنا أن نجمع الاسم المذكر –الذي مدته ثالثة بالياء– جمع تكسير، فوزنه دائمًا يكون على (فَعِيْلٍ)، ولا يكون إلا مفتوح الفاء، وأوزان جمعه هي: (أَفْعِلَةٍ)، و(فُعُلٍ)، و(فُعْلَانٍ) غالبًا، كـ(أَرْغِفَةٍ)، و(رُغُفٍ)، و(رِغْفَانٍ)، وجاء في جمعه أيضًا (فِعَالٌ)، كـ(فِصَالٍ)، و(أَفَاعِلٌ)، كـ(أَفَائِل)، وجاء جمعه قليلًا على (فِعْلَانٍ)، كـ(ظِلْمَانٍ)، أمَّا مضعف هذا النوع فلا يجمع على (فُعُلٍ)؛ حتى لا يدغم، فيحصل اللبس، وإلا لزم الثقل، وقد يفك الإدغام قليلًا كـ(سُرُرٍ). شاهين، مجموعة الشافية (ج514/1).

([4]) الفيروز أبادي، القاموس المحيط (ص961).

([5]) في (ط): (أفايل).

([6]) الفيروز أبادي، القاموس المحيط (ص550).

([7]) في (ط): (للنيلج).

([8]) في (ط): (لينحصر).

([9]) (الطَّيْلَسَانُ): ضرب من الأكسية، والجمع (طَيَالِسَةٌ)، وحكي عن الأصمعي أنه قال: الطيلسان ليس بعربي، قال: وأصله فارسي. قال الليث: "(الطَّيْلَسَانُ) تفتح لامه وتكسر، ولم أسمع (فَيْعِلَان) بكسر العين، إنما يكون مضمومًا كـ(الخيزُران) و(الحيسُمان)، ولكن لما صارت الكسرة والضمة أختين واشتركتا في مواضع كثيرة دخلت الكسرة مدخل الضمة". انظر، الزبيدي، تاج العروس (ج204/16)، وابن منظور، لسان العرب (ج125/6).

قَوْلُـهُ[1]: [لَـيْسَ مِـنَ أَبْنِيَـتِهِمْ[2]]؛ لِأَنَّـهُ عَلَى تَقْدِيْرِ كَسْرِ الفاءِ يَلْزَمُ (فِعُوْلٍ)، وَهُوَ لَيْسَ مِنْ أَبْنِيَتِهِمْ كَمَا ذَكَرَهُ المُصَنَّفُ فِي شَرْحِ المُفَصَّلِ[3] فِي أَوَّلِ الكِتَابِ.

قَوْلُـهُ: [وَأَمَّـا نَحْـوُ (قُعُوْدٍ)] كَأَنَّ مُرَادَهُ أَنَّ (قُعُوْدًا) أَوْ (رُكُوْبًا) مَصْدَرَانِ، وَبَحْثُنَا فِي الاسْمِ الجَامِدِ دُوْنَ المَصْدَرِ.

قَوْلُـهُ: [فَلَـيْسَ مِـنْ هَـذَا القَبِيْـلِ]؛ لِأَنَّ بَحْثَنَا فِي المُفْرَدِ الذِي يَكُوْنُ لَـهُ صَـلَاحِيَةٌ لِلْجَمْـعِ، وَالمَصَادِرُ التِي يُذْكَرُ لَا يُمْكِنُ كَذَلِكَ.

قَوْلُـهُ: [فَلَـيْسَ مِـنْ هَـذَا القَبِيْـلِ]؛ أَي: لِأَنَّ البَحْثَ فِي الأَسْمَاءِ التِي لَهَا صَـلَاحِيَةُ الجَمْـعِ، وَالمَصَادِرَ لَيْسَتْ كَذَلِكَ. وَ(قِعْدَانٌ)[4]: هُوَ بِكَسْرِ القَافِ. وَ(الفَلُوُّ)[5]: بِالفَاءِ.

قَوْلُـهُ: [وَهُـوَ الـدَّلْوُ[6]] قَالَ فِـي القَامُوسِ[7]: الذَّنُوْبَ: الدَّلْوُ فِيْهَا مَـاءٌ، أَوْ المَـلأَى، أَوْ دُوْنَ المَلْءِ، وَالحَظُّ، وَالنَّصِيْبُ، الجَمْعُ: (أَذْنِبَةٌ)، وَ(وذَنائِبُ)، و(ذِنابٌ).

قَوْلُهُ: [وَلَمْ يَذْكُرِ المُصَنِّفُ حَكْمَ المُؤَنَّثِ] ثَبَتَ فِي بَعْضِ نُسَخِ المَتْنِ مَا لَفْظُهُ[8]: (المَؤَنَّثُ، كَيْفَ كَانَ عَلَى حَمَائِمَ، وَرَسَائِلَ، وَذَوَائِبَ، وَصَحَايِفَ، وَصُحُفٍ).

قَوْلُـهُ[9]: [وَذُؤَابَـةٍ] الذُّؤَابَـةُ مِـنَ الشَّـعْرِ، وَالجَمْـعُ (الـذَّوَائِبُ)، وَكَـانَ الأَصْـلُ (ذَأَائِـبُ)؛ لِأَنَّ الأَلِفَ التِي فِي (ذُؤَابَةٍ) كَأَلِفِ رِسَالَةٍ، حَقُّهَا أَنْ تُبْدَلَ مِنْهَا هَمْزَةٌ فِي الجَمْعِ، وَلَكِنَّهُمُ اسْتَثْقَلُوا أَنْ تَقَعَ أَلِفُ الجَمْعِ بَيْنَ الهَمْزَتَيْنِ، فَأَبْدَلُوا مِنَ الأَلِفِ وَاوًا. صحاح[10].

([1]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (لَا يُمْكِنُ كَذَلِكَ).

([2]) إذا أردنا أن نجمع الاسم المذكر –الذي مدته ثالثة بالواو– جمع تكسير، فوزنه لا يكون إلا مفتوح الفاء؛ لأنَّ كسر الفاء ليس من أبنيتهم، والضم من أبنية الجموع، إلا ما شذَّ، نحو: (سُدُوْسٍ)، وأمَّ (قُعُود، ورُكُوب) فليس من هذا القبيل، ويجمع هذا الباب غالبًا على (أَفْعِلَةٍ)، و(فُعُلٍ)، كـ(أَعْمِدَةٍ)، و(عُمُدٍ)، وجاء في جمعه –أيضًا– (فِعْلَانٌ) كـ(قِعْدَانٍ)، و(أَفْعَالٌ) كـ(أَفْلَاءٍ)، و(فَعَائِلُ) كـ(ذَنَائِبَ). اليزدي، شرح الشافية (ج1/215–216).

([3]) ابن الحاجب، الإيضاح في شرح المفصل (ج1/543).

([4]) (قِعْدَانُ): مفرد (قَعُودٍ)، وهو ما اتخذه الراعي للركوب وحمل الزاد والمتاع، وقيل: الإبل الذي يركب في كلِّ حاجة. الزبيدي، تاج العروس (ج9/51).

([5]) (الفَلُوُّ): ولد الفرس الذي يفتلى؛ أي: يفطم. الجوهري، الصحاح (ج6/2456).

([6]) في (ط): (الداو).

([7]) الفيروز أبادي، القاموس المحيط (ص85–86).

([8]) قال الشيخ زكريا الأنصاري في شرح الشافية: "وقوله: المؤنث ... إلى آخره، ساقط في بعض النسخ". شاهين، مجموعة الشافية، شرح الأنصاري (ج1/516).

([9]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (وَفِي (صَنَاعٍ).

([10]) الجوهري، الصحاح (ج1/126).

قَوْلُـهُ: [فَتَأَمَّـلْ] وَجْـهُ التَّأَمُّلِ هُوَ أَنَّ المَدَّةَ الثَّالِثَةَ فِي المُؤَنَّثِ إِمَّا أَنْ يَكُوْنَ أَلِفًا أَوْ وَاوًا أَوْ يَاءً، فَإِنْ كَانَتْ أَلِفًا، فَإِمَّا مَفْتُوْحٌ نَحْوُ: (حَمَامَـةٍ)، أَوْ مَكْسُوْرٌ كَـ(رِسَالَةٍ)، أَوْ مَضْمُوْمٌ كَـ(ذُؤَابَةٍ)، فَهَذِهِ ثَلَاثَةُ أَقْسَامٍ، وَإِنْ كَانَتْ يَاءً، فَالفَاءُ لَا يَكُوْنُ إِلَّا مَفْتُوْحًا، فَهَذَا قِسْمٌ آخَرَ، نَحْوُ: (سَفِيْنَةٍ)، وَإِنْ كَانَتْ وَاوًا كَـ(حَمُوْلَةٍ) فَالفَاءُ –أَيْضًا– لَا يَكُوْنُ إِلَّا مَفْتُوحًا، فَهَذِهِ الأَقْسَامُ خَمْسَةٌ.

قَوْلُـهُ: [يُجْمَـعُ[1] عَلَـى (جُبَنَـاءَ) إِلَـى آخِـرِهِ][2] جَمْـعُ (جَبَانٍ)، وَ(صَنَـاعٍ)، وَ(جَـوَادٍ)[3] عَلَـى مَـا ذَكَـرَ مَحْفُوْظٌ، ذَكَرَهُ ابْنُ هِشَامٍ وَغَيْرُهُ[4]، وَكَذَا جَمْعُ (كِنَازٍ)[5] عَلَى (كُنُزٍ)، وَقِيْلَ: إِنَّ (فُعُلًا) قِيَاسٌ فِيْـهِ وَفِـي (صَنَاعٍ).

قَوْلُـهُ: [كَـ(كِنَـازٍ)] هُوَ بِنُونٍ وَزَايٍ، وَفِيْهِ[6] تَأَمُّلٌ؛ لِأَنَّ الكَلَامَ فِي الصِّفَةِ مِنَ المُذَكَّرِ.

قَوْلُـهُ: [وَيُجْمَعُ عَلَى (كُنُزٍ)] جُمِعَ –أَيْضًا– عَلَى (كِنَازٍ) بِلَفْظِ المُفْرَدِ.

قَوْلُـهُ[7]: [فِـي (صَنَـاعٍ)] يُقَالُ: امْرَأَةٌ صَنَاعُ اليَدَيْنِ؛ أَي: مَاهِرَةٌ حَاذِقَةٌ بِعَمَلِ اليَدَيْنِ.

قَوْلُـهُ: [فِـي (جَـوَادٍ)] وَيُقَالُ فِي جَمْعِ (جَوَادٍ) مِنَ الرِّجَالِ: (جُوْدٌ)، كَأَنَّـهُ جُمِعَ بِضَمِّ العَيْنِ كَـ(قُذُلٍ) فِي (قَذَالٍ)، ثُمَّ سُكِّنَ عَيْنُهُ.

قَوْلُـهُ: [وَيُجْمَعُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَمْثِلَةٍ] هِيَ: (شُجَعَاءُ)، وَ(شِجْعَانُ)[8] بِكَسْرِ فَائِهِ وَضَمِّهَا.

قَوْلُـهُ[9]: [إِلَّا مَفْتُوحًا] لِمَا مَرَّ مِنْ عَدَمِ (فُعِيْلٍ)، وَ(فِعِيْلٍ) بِالضَّمِّ وَالكَسْرِ.

([1]) إذا أردنا أن نجمع صفة المذكر –التي مدتها ثالثة بالألف– جمع تكسير، فبحسب وزنها، فإن كانت تلك الصفة على وزن (فَعَال) –بفتح الفاء– تجمع على (فُعَلاء)، كـ(جُبَناء)، وعلى (فُعُلٍ)، كـ(صُنُع)، وعلى (فِعال)، كـ(جِياد)، وإن كانت تلك الصفة على وزن (فِعال) –بكسر الفاء– تجمع على (فُعُل)، كـ(كُنُز)، وعلى (فِعَالٍ)، كـ(هِجَانٍ)، وإن كانت تلك الصفة على وزن (فُعَال) –بضم الفاء– يجمع على (فُعَلاء) و(فُعْلان) و(فِعْلان)، كـ(شُجَعَاء) و(شُجْعان) و(شِجْعَان). ركن الدين، شرح الشافية (ج1/449–450)، وشاهين، مجموعة الشافية (ج1/516–517).

([2]) في (م): [ويجمع على هنا إلخ].

([3]) (الجوادُ): تأتي صفة للفرس، فنقول: جاد الفرس؛ أي: صار رائعًا، والجمع (جياد)، و(أجاويد)، و(أجياد)، وتأتي اسمًا للرجل، والجمع: (جُوْدٌ)، و(أجوادٌ)، و(أجاود). الجوهري، الصحاح (ج2/461).

([4]) سيبويه، الكتاب (ج3/639)، وابن الأثير، البديع في علم العربية (ج2/142)، وابن يعيش، شرح المفصل (ج3/283)، وابن مالك، شرح الكافية الشافية (ج4/1861).

([5]) (الكِنَازُ): الناقة المكتنزة من اللحم. الجوهري، الصحاح (ج3/893).

([6]) (وَفِيْهِ تَأَمُّلٌ؛ لِأَنَّ الكَلَامَ فِي الصِّفَةِ مِنَ المُذَكَّرِ). ساقط في (ط)، و(م).

([7]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (وَ(فِعِيْلٍ) بِالضَّمِّ وَالكَسْرِ).

([8]) في (ط): (شجعانة).

([9]) إذا أردنا أن نجمع صفة المذكر –التي مدتها ثالثة بالياء– جمع تكسير، فإنها تكون مفتوحة الفاء؛ لأنها تكون على وزن (فَعِيْلٍ)، وهذا الوزن لا تكون فاؤه مضمومة أو مكسورة، ويجمع هذا الوزن على تسعة أمثلة، وهي:

قَوْلُهُ: [وَ(الثَّنِيُّ): هُوَ الذِي يَلْقَى ثَنِيَّتَهُ] هُوَ مِنَ الظِّلْفِ وَالحَافِرِ فِي السَّنَةِ الثَّالِثَةِ، وَمِنَ الخُفِّ فِي السَّنَةِ السَّادِسَةِ، قَالَهُ الجَوْهَرِيُّ[1].

قَوْلُهُ[2]: [إِلَّا مَفْتُوحًا لِمَا مَرَّ][3] مِنْ أَنَّ الضَمَّ مِنَ أَبْنِيَةِ الجُمُوعِ، وَالكَسْرَ يَلْزَمُ مِنْهُ (فِعُولٌ)، وَهُوَ غَيْرُ مَوْجُوْدٍ.

قَالَ المُصَنِّفُ: [وَ(فَعِيْلٌ) بِمَعْنَى (مَفْعُولٍ) بَابُهُ (فَعْلَى) إِلَى آخِرِهِ][4] فَإِنْ قِيْلَ: مَا ذَكَرْتُمْ مَنْقُوْضٌ بِـ(أَجِيرٍ) بِمَعْنَى (مَأْجُوْرٌ)، وَ(جَلِيْبٍ) بِمَعْنَى (مَجْلُوْبٍ)، وَ(رَحِيْمٍ) بِمَعْنَى (مَرْحُوْمٍ)، وَ(حَمِيْدٍ) بِمَعْنَى (مَحْمُوْدٍ)، هَذَا أَكْثَرُ مِنْ أَنْ يُحْصَى، فَإِنَّهَا (فَعِيْلٌ) كُلُّهَا بِمَعْنَى (مَفْعُوْلٍ)، وَلَيْسَ يُجْمَعُ عَلَى (فَعْلَى)، أُجِيْب: بِأَنَّ قَوْلَهُ: [(فَعِيْلٌ) بِمَعْنَى (مَفْعُوْلٍ) بَابُهُ (فَعْلَى)] لَيْسَ عَلَى إِطْلَاقِهِ، بَلْ إِذَا كَانَ بِمَعْنَى مُوْجَعٍ أَوْ مُمَاتٍ[5]، نَحْوُ: (جَرِيْحٍ) وَ(جَرْحَى)، وَ(لَدِيْغٍ) وَ(لَدْغَى)، وَ(قَتِيْلٍ) وَ(قَتْلَى)، وَمَا سِوَى (فَعِيْلٍ) بِمَعْنَى مُوْجَعٍ[6] أَوْ مُمَاتٍ مِنْ (فَعِيْلٍ) بِمَعْنَى (مَفْعُوْلٍ) لَيْسَ يُجْمَعُ عَلَى (فُعُلٍ)، وَلَا عَلَى غَيْرِهَا، بَلْ أَمْرُهُ يُرْجِعُ إِلَى السَّمَاعِ، نَحْوُ: (قَضِيْبٍ) وَ(قُضُبٍ)، وَ(نَبِيْذٍ) وَ(أَنْبِذَةٍ)، وَ(طَبِيْخٍ) وَ(طَبَايِخٍ).

قَالَ المُصَنِّفُ[7]: [وَ(فَعِيْلٌ) بِمَعْنَى (مَفْعُولٍ) بَابُهُ (فَعْلَى)] إِنَّمَا ذَلِكَ لَمَّا دَلَّ عَلَى أَنَّه مِنْ (فَعِيْلٍ) وَصْفًا لِلْمَفْعُولِ كَمَا مُثِّلَ دُوْنَ غَيْرِهِ، كَـ(حَلِيْبٍ) بِمَعْنَى (مَحْلُوْبٍ)، وَ(أَجِيْرٍ) بِمَعْنَى (مَأْجُوْرٍ)، وَ(حَمِيْدٍ) بِمَعْنَى (مَحْمُوْدٍ)، /ق94أ/ وَ(طَبِيْخٍ) بِمَعْنَى (مَطْبُوْخٍ)، فَهَذِهِ وَنَحْوُهَا يُرْجَعُ فِي أَمْرِهَا إِلَى السَّمَاعِ.

(فُعَلَاءُ) كـ(كُرَمَاءَ)، و(فِعَالٌ) كـ(كِرَامٍ)، و(فُعُلٌ) كـ(نُذُرٍ)، و(فُعْلَانٌ) كـ(ثُنْيَانٍ)، و(فِعْلَانٌ) كـ(خِصْيَانٍ)، و(أَفْعَالٌ) كـ(أَشْرَافٍ)، و(أَفْعِلَاءُ) كـ(أَصْدِقَاءَ)، و(أَفْعِلَةٌ) كـ(أَشِحَّةٍ)، و(فُعُوْلٌ) كـ(ظُرُوْفٌ). اليزدي، شرح الشافية (ج1/217)، وشاهين، مجموعة الشافية (ج1/518).

([1]) الجوهري، الصحاح (ج6/2295).

([2]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (وَطَبِيْخٍ وَطَبَايِخٍ).

([3]) إذا أردنا أن نجمع صفة المذكر –التي مدتها ثالثة بالواو– جمع تكسير، فإنها تكون مفتوحة الفاء؛ لأنها تكون على وزن (فَعُوْل)، وهذا الوزن لا تكون فاؤه مضمومة أو مكسورة، ويجمع هذا الوزن على ثلاثة أمثلة، وهي: (فُعُلٌ) كـ(صُبُرٍ)، و(فُعَلَاءُ) كـ(وُدَدَاءَ)، و(أَفْعِلَةٌ) كـ(أَعْدَاءٍ). شاهين، مجموعة الشافية (ج1/518).

([4]) نص ابن الحاجب: "وفَعِيْلٌ بمعنى مَفْعُوْلٍ بابه فَعْلَى، كـ(جَرْحَى) و(أَسْرَى) و(قَتْلَى)، وجاء (أُسَارَى)، وشذَّ (قُتَلاءُ) و(أُسَرَاءُ)، ولا يجمع جمع التّصحيح، فلا يقال: (جريحون) ولا (جريحات)؛ ليتميّز عن فعيل الأصل". ابن الحاجب، الشافية في علمي الصرف والخط (ص75).

([5]) أي: ما كان متضمنا للآفات والمكاره التي يتعرض لها الأحياء. الرضي، شرح الشافية (2/ 142).

([6]) في (ط): (موجب)، ويرى الباحث أنها (موجع)؛ ليستقيم المعنى، وهي مأخوذة بحرفيتها من شرح ركن الدين للشافية. ركن الدين، شرح الشافية (ج1/453).

([7]) في (ك): (قوله).

قَوْلُهُ: [لِأَنَّ المُذَكَّرَ إِذَا لَمْ يُجْمَعْ جَمْعَ التَّصْحِيْحِ، فَالمُؤَنَّثُ أَوْلَى]؛ أَي: إِنَّ جَمْعَ المُؤَنَّثِ بِالأَلِفِ وَالتَّاءِ لِذَلِكَ، لَا لِلْفَرْقِ كَمَا يَقْتَضِيهِ كَلَامُ المَصَنِّفِ؛ لِأَنَّ نَظِيْرَهُ مِنْ (فَعِيْلٍ) بِمَعْنَى (فَاعِلٍ) لَا يُجْمَعُ –أَيْضًا– بِالأَلِفِ وَالتَّاءِ.

قَوْلُهُ[1]: [فَهَذَا]؛ أَيْ: فَهَذَا الذِي ذَكَرْنَا مِنْ طَرِيْقَةِ المُصَنِّفِ يَقْتَضِي تَقْدِيْمَ نَحْوِ (جَرِيْحٍ) عَلَى (صَبُوْرٍ)؛ لِأَنَّ فِيْهِ يَاءٍ، والمَنَاسَبَةُ –أَيْضًا– يَقْتَضِي تَقْدِيْمَ (جَرِيْحٍ) عَلَى (صَبُوْرٍ)؛ إِذْ (جَرِيْحٌ) فَعِيْلٌ، وَ(صَبُوْرٌ) فَعُوْلٌ، وَقَدَّمَ فَعِيْلًا، بِالمُنَاسَبَةِ يَقْتَضِي أَنْ يُقَدَّمَ (جَرِيْحٌ) عَلَى (صَبُوْرٍ).

قَوْلُهُ[2]: [مَعَ المُخَالَفَةِ لَفْظًا] أَمَّا مُخَالَفَةُ (هَالِكٍ) إِيَّاهُ لَفْظًا؛ فَلِأَنَّهُ فَاعِلٌ، وَمُخَالَفَةِ (مَيِّتٍ) إِيَّاهُ؛ لِأَنَّهُ فَيْعَلٌ، وَمُخَالَفَةِ (أَجْرَبَ)؛ لِأَنَّهُ أَفْعَلُ.

قَوْلُهُ: [فَحَمَلَ (المَرِيْضَ)؛ لِلْمُوَافَقَةِ لَفْظًا]؛ أَي: زِنَةً[3]؛ لِكُوْنِ[4] كُلٍّ مِنْهُمَا وَزْنُهُ فَعِيْلٌ.

وَاليَتِيْمُ مِنَ النَّاسِ[5]: مَنْ لَا أَبَ لَهُ، وَمِنَ البَهَائِمِ: مَنْ لَا أُمَّ لَه، وَاليَتِيْمُ –أَيْضًا– الفَرْدُ، وَكُلُّ شَيْءٍ يَعِزُّ نَظِيْرُهُ. وَ(الحَبَطُ)[6]، مُحَرَّكَةً: آثَارُ الجُرْحِ أَوِ السِّيَاطِ بِالبَدَنِ بَعْدَ البُرْءِ[7]، وَوَجَعٌ بِبَطْنِ البَعِيْرِ مِنْ كَلَأٍ يَسْتَوْبِلُهُ، أَوْ مِنْ كَلَأٍ يُكْثِرُ مِنْهُ فَيَنْتَفِخُ، فَلَا يَخْرُجُ مِنْهَا شَيْءٌ، (حَبِطَ) كَـ(فَرِحَ)، فَهُوَ حَبِطٌ من حَبَاطَى. وَ(الصَّدَى)[8]: العَطَشُ، وَقَدْ صَدِيَ يَصْدَى، فَهُوَ صَادٍ، وَصَدٍ، وَصَدْيَانُ، وَامْرَأَةٌ صَدْيَا. وَ(الغَرَثُ)[9]: الجُوْعُ، وَقَدْ غَرِثَ –بِالكَسْرِ– فَهُوَ غَرْثَانٌ، وَقَوْمٌ غَرْثَى وَغَرَاثَى.

قَوْلُهُ[10]: [كَمَا حَمَلُوا (أَيِّمًا)[11]] فَيَكُوْنُ فِي قِيَاسِ حَمْلِ (هَالِكٍ) عَلَى حَمْلِ (أَيِّمًا). ض.

قَوْلُهُ: [وَ(يَتِيْمًا)] اليَتِيْمُ مِنَ الإِنْسَانِ: مَنْ لَا أَبَ لَهُ، وَمِنَ البَهَائِمِ: مَنْ لَا أُمَّ لَهُ، وَمِنَ الدُّرِ: مَا لَا ثَانِيَ لَهُ.

([1]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (وَمُخَالَفَةِ (أَجْرَبَ)؛ لِأَنَّهُ أَفْعَلُ).

([2]) نص الجاربردي: "لمَّا حملوا باب هالك وميت وأجرب على فعيل بمعنى مفعول مع المخافة لفظًا؛ للموافقة معنى، فَحَمْلُ المريضِ للموافقة لفظًا معنى أجدر". شاهين، مجموعة الشافية، شرح الجاربردي (ج1/521).

([3]) (زنة): ساقط في (ط).

([4]) في (ط)، و(ك): (يكون).

([5]) الفيروز أبادي، القاموس المحيط (ص1172).

([6]) المرجع السابق (ص662).

([7]) في (ط): (البئر). في (ك): (البرود).

([8]) الجوهري، الصحاح (ج6/2399).

([9]) المرجع السابق (ج1/288).

([10]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (وَكَذَا فعيل وفعيل).

([11]) (الأيِّم): من النساء: من لا زَوْجَ لها، بِكْرًا أو ثَيِّبًا، ومن الرجال: مَنْ لا امرأةَ له. الفيروز أبادي، القاموس المحيط (ص1078).

قَوْلُـهُ: [كَمَـا حَمَلُـوا (أَيَـامَى)] فَيَكُونُ حَمْلُ (مَرْضَـى) عَلَـى (جَرْحَـى) مَقِيْاسٌ عَلَـى شَـيْئَيْنِ، أَحَدُهُمَا: حَمْلُ (هَالِكٍ) عَلَى فَعِيْلٍ، وَالثَّانِي: حَمْلُ (أَيَامَى) عَلَى (وَجَاعَى).

قَوْلُـهُ: [وَبَيَـانُ ذَلِـكَ أَنْ نَقُـوْلَ]؛ أَيْ: بَيَـانُ جَـوَازِ كَـوْنِ ذَلِـكَ مُتَعَلِّقًـا بِـالأَوَّلِ، أَوْ بَيَـانِ اسْتِقَامَتِهِمَا[1]. ض.

قَوْلُهُ[2]: [لَا يَكُونُ إِلَّا مَفْتُوْحًا]؛ لِأَنَّ (فَعُولًا) مِنْ أَوْزَانِ الجَمْعِ، وَ(فُعُولًا) مُمْتَنِعٌ. ض.

قَوْلُهُ: [لِمَا مَرَّ] مِنْ عَدَمِ (فُعِل) و(فِعُل)، وَكَذَا (فُعِيْلٌ) و(فِعِيْلٌ).

قَوْلُهُ[3]: [صَبُحَ وَجْهُهُ] هُوَ بِضَمِّ المُوَحَّدَةِ.

قَوْلُهُ[4]: [لِأَنَّهُ (فَعِيْلٌ) بِمَعْنَـى (فَاعِلٍ)]؛ أَي: وَقَدْ[5] يُفَرَّقُ بَيْنَ مُذَكَّرِهِ وَمُؤَنَّثِهِ بِالتَّاءِ، فَيَكُوْنُ بِدُوْنِهَا.

قَوْلُهُ: [وَمَنْ أَنَّثَ؛ لِتَأْنِيْثِ اللَّفْظِ] مِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ[6]: [الوافر]

([1]) إنَّ أصل (فَعَالَى)، (فَعْلاَن)، نحو سكران وسكارى، و(فَعْلاَن) بابه: فَعِلَ يَفْعَلُ، مما يدل على حرارة الباطن والامتلاء، وفَعِلٌ من هذا الباب كـ(حَبِطٍ)، يدل على الهيجانات والعيوب الباطنة، فلما تقارب معناهما واتّحد مبناهما، أعني باب فعِلَ يَفْعَل، تشاركا في كثير من المواضع، ثم حُمِلَ (فَعِل) في بعض المواضع في الجمع على فعلان، فقيل في جمع (حَبِطٍ): (حَبَاطَى)؛ حملًا على نحو (سكران) و(سكارى). الرضي، شرح الشافية (ج145/2).

([2]) صفة المؤنث في ما مدته ثالثة، لا تكون مدتها ألف، وإنما تكون ياءً أو واوًا، فإذا كانت ياءً، فتكون مفتوحة الفاء لا غير، وتجمع جمع تكسير غالبًا على (فِعَالٍ)، و(فَعَائِلَ)، كـ(صِبَاحٍ)، و(صَبَائِحَ) في جمع (صَبِيْحَةٍ)، وجاء في جمعه –أيضًا– (فُعَلَاءُ) كـ(خُلَفَاءُ) في جمع (خليفة)، وإذا كانت المدة واوًا، فتكون –أيضًا– مفتوح الفاء لا غير، وتجمع جمع تكسير على (فَعِائِلَ) و(فُعُلٍ)، نحو: (عَجُوْزٍ) عَلَى (عَجَائِزَ)، و(عُجُزٍ). شاهين، مجموعة الشافية (ج523/1–524).

([3]) (صَبِيْحَةٍ): هي الحسناء، من صَبُحَ وَجْهُهُ؛ أي: حَسُنَ. شاهين، مجموعة الشافية، شرح الجاربردي (ج523/1).

([4]) الأولى أن يكون خلفاء جمع خليف لا خليفة، لما ثبت من قولهم: كريم وكرماء، فيجمل أن يكون الخلفاء جمعًا لخليف، فلا يجعل أصلًا في جمع خليفة عليها؛ إذ لا يثبت باب الاحتمال فلا بد من ثبت، قال الواحدي: أصل الخليفة (خَلِيْفٌ) بغير هاء؛ لأنه فعيل بمعنى فاعل، كالعليم والسميع، فدخلت الهاء للمبالغة بهذا الوصف، كما قالوا: (عَلَّامَةٌ)، و(رَاوِيَةٌ)، ألا ترى أنهم جمعوه على (خُلَفَاءَ)، كما يجمع فعيل، ومن أَنَّثَ؛ لتأنيث اللفظ. سيبويه، الكتاب (ج626/3)، والفارسي، التكملة (ص465)، وشاهين، مجموعة الشافية، شرح الجاربردي (ج524/1).

([5]) في (ك)، و(م): (وهو)

(6) البيت في المدح لقائل مجهول. والشاهد في قوله: (وَلَدَتْه)، حيث أنث الفعل شذوذًا؛ لأنَّ لفظ كلمة (خليفة) مؤنث. وكلمة (خليفة) الأفضل فيها أن تجعل التاء للمبالغة لا للتأنيث، وأمَّا جمع هذه الكلمة، ففيه تفصيل، إذا كانت الكلمة من دون تاء (خليف)، فتجمع على (خلفاء)، وإذا كانت فيها التاء (خليفة)، تجمع على (خلائف).

أَبـــــوكَ خَلِيفـــــةٌ ولَدَتْـــــه أُخْـــــرى وأَنـــــتَ خلِيفَـــــةٌ، ذَاكَ الكَمـــــالُ

قَوْلُـهُ[1]: [وَذَكَـرَ لِجَمْعِـهِ مِثَـالًا وَاحِـدًا] فِـي بُغْيَـةِ الطَّالِـبِ: مَـا كَـانَ عَلَـى (فَعُوْلٍ)، وَصْفًا للمُؤَنَّثِ، بَابُـهُ أَنْ يُجْمَـعَ عَلَـى (فُعُلٍ)، وَ(فَعَائِلَ)، نَحْوُ: (عَجُوْزٍ)[2] وَ(عُجُزٍ) وَ(عَجَائِزَ)، وَ(قَلُوْصٍ)[3] وَ(قُلُـصٍ) وَ(قَلَائِـصَ). قَـالَ سِـيْبَوَيْهِ[4]: وَقَـدْ يُسْـتَغْنَى بِأَحَـدِهِمَا، /ق94ب/ وَذَلِـكَ قَوْلُـكَ: (صَـعَائِدُ)، وَلَا يُقَالُ: (صُعُدٌ)، وَيُقَالُ: (عُجُلٌ)، وَلَا يُقَالُ: (عَجَائِلُ). انتهى.

[جمع ما زيادته مدة ثانية]

قَوْلُـهُ[5]: [كَـ(حُجْرَانٌ)] هُوَ بِضَمِّ الحَاءِ، وَسُكُوْنِ الجِيْمِ، وَرَاءٍ. و(الكَاثِبَـةُ)[6] بِمُثَلَّثَـةٍ، قَـالَ فِـي القَامُوْسِ[7]: الجَمْعُ (أَكْثَابٌ)، وَلَمْ يَذْكُرْ غَيْرَهُ. وَ(الحِجْرَةُ)[8] بِكَسْرِ الجِيْمِ، وَفَتْحِ الحَاءِ.

الفراء، معـاني القـرآن (ج208/1)، والأنبـاري: أبـو بكـر، الزاهـر فـي معـاني كلمـات النـاس (ج230/2)، وابـن منظور، لسان العرب (ج594/2).

([1]) ذكـر الجـاربردي لجمـع مـا مدتـه الـواو مثـالًا واحـدًا كـ(عجوز وعجـائز). شـاهين، مجموعـة الشـافية، شـرح الجاربردي (ج524/1).

([2]) نقول: امرأة عجوز، ولا نقول: عجوزة؛ لأنَّ هذا مما يستوي فيه المذكر والمؤنث، فنقول: رجل عجوز وامرأة عجوز. ويستوي المذكر والمؤنث في خمسة أوزان، وهي: (فَعُولٌ) بمعنى فاعل كـ(صبورٍ)، و(مِفْعَالٌ) كـ(مِعطار)، و(فعيل) بمعنى مفعول كـ(جريح)، و(مِفْعِيْلٌ) كـ(معطير)، و(مِفْعَلٌ) كـ(مغشم). ثعلب، الفصيح (ص307)، وابن يعيش، شرح المفصل (ج245/2).

([3]) (القَلُوصُ): الناقة الشابة الفتية، وقيل: أَول مَا يُرْكَب مِنْ إِناث الإِبل إِلى أَن تُثْني، فإِذا أَثْنَتْ فَهِيَ نَاقَةٌ، وربما سَمَّوُا النَّاقَةَ الطَّوِيلَةَ الْقَوَائِمِ قَلُوصًا. والجمع: (قَلائِص)، و(قِلاص)، و(قُلُص). و(قُلْصانٌ) جَمْعُ الْجَمْعِ. الجوهري، الصحاح (ج1054/3).

([4]) سيبويه، الكتاب (ج637/3).

([5]) إذا كـان (فَاعِـلٌ) اسـمًا مـذكرًا يجمـع علـى (فَوَاعِـلَ) كـ(كَوَاهِلَ)، وقـد جـاء بإشـباع الكسـر علـى (فَوَاعيـل) كـ(طوابيق)، وهـو لـيس بمطـرد، ويجمـع علـى (فُعْـلَانٍ) كـ(جُحْرَانٍ)، وعلـى (فِعْـلَانٍ) كـ(جِنَّانٍ)، والأول أكثـر: أي مضموم الفاء. وإذا كان (فَاعِلَة) اسمًا مؤنثًا بالتاء فيجمع على (فَوَاعِلَ) كـ(كَوَاثِبَ). وإذا كان (فَاعِلَاءُ) اسمًا مؤنثًا بـالألف فيُنَزَّلُ فـي جمعـه علـى جمـع (فاعلـة)، ويجمـع علـى (فَوَاعِلَ) كـ(قَوَاصِعَ)، و(نَوَافِقَ)، و(دَوَامَّ)، و(سَوَابٍ). ركن الدين، شرح الشافية (ج458/1)، والرضي، شرح الشافية (ج151/2).

([6]) (الكاثبة): من الفرس: المَنْسِج، وَقيل: هُوَ مَا ارْتَفع من المنسج. وَقيل: هِيَ أصل الْعُنُق إِلَى مَا بَين الْكَتِفَيْن. والجمع: كواثب، وأكثاب. ابن سيدة، المحكم والقاموس الأعظم (ج766/6).

([7]) الفيروز أبادي، القاموس المحيط (ص165).

([8]) (الحِجْرَةُ): اسم الفاعل منها (حاجر)، وتجمع على (جُحْرَانٍ)، وهي حفرة تمسك ماء المطر بجنب الوادي. ابن منظور، لسان العرب (ج1062/2)، وتختلف عن (الحُجْرَةُ) التي بمعنى الغرفة، وتأتي بمعنى منزل محوط عليه، أو حظيرة الإبل، والجمع (حجرات). الجوهري، الصحاح (ج391/1).

وَ(سَوَابٍ)[1] بِالتَّنْوِيْنِ عَلَى الصَّحِيْحِ.

قَوْلُهُ[2]: [[3]وَالبَازِلُ[4]: البَعِيْرُ] البَعِيْرُ مِنَ الإِبِلِ بِمَنْزِلَةِ الإِنْسَانِ مِنَ النَّاسِ، يُقَالُ لِلْجَمَلِ: بَعِيْرٌ، وَالنَّاقَةُ بَعِيْرٌ. صِحَاح[5].

قَوْلُهُ[6]: [لِأَنَّ (فَوَاعِلَ) إِنَّمَا تَكُوْنُ جَمْعَ (فَاعِلَةٍ) إِلَى آخِرِهِ] المُرَادُ أَنَّهُ يَكُوْنُ مِنَ صِفَاتِ مَنْ يَعْقِلُ جَمْعَ فَاعِلَةٍ، وَلَا يَكُوْنُ فِيْهَا جَمْعَ فَاعِلٍ، لَا أَنَّهُ إِنَّمَا يَكُوْنُ جَمْعَ فَاعِلَةٍ فِيْهَا. وَالفَرَزْدَقُ: لَقَبُ هَمَّامِ بْنِ غَالِبِ بْنِ صَعْصَعَةَ، وَهُوَ فِي الأَصْلِ جَمْعُ فَرَزْدَقَةٍ، وَهِيَ: القِطْعَةُ مِنَ العَجِيْنِ. وَيَزِيْدُ: هُوَ ابْنُ المَهَلَّبِ، وَعُتَيْبَةَ: بِمُثَنَّاةٍ، وَتَحْتِيَّةٍ، وَمُوَحَّدَةٍ، وَفِي[7] بَعْضِ النُّسَخِ (عَبْدَةَ) بِمُوَحَّدَةٍ، وَالأَوَّلُ هُوَ مَا فِي كَلَامِ أَبِي حَيَّانَ[8] وَغَيْرِهِ.

([1]) في (ط)، و(ك)، (م): (سوابي)، ويرى الباحث أنها (سَوَابٍ)؛ لأنها وردت في متن الشافية، وفي شرح الجاربردي بهذا اللفظ، وهي متفقة مع قوله: (بالتنوين على الصحيح). وسوابٍ جمع سابياء، وهي: المشيمة التي تخرج مع الولد. سيبويه، الكتاب (ج3/618)، وشاهين، مجموعة الشافية، شرح الجاربردي (ج1/526)، وركن الدين، شرح الشافية (ج1/103).

([2]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (وَالنَّاقَةُ بَعِيْرٌ. صحاح).

([3]) إذا كان (فاعل) صفة، فإنه يجمع على (فُعَّلٍ)، و(فُعَّالٍ) غالبًا، كـ(جُهَّلٍ)، و(جُهَّالٍ)، وعلى (فَعَلَةٍ) كثيرًا، كـ(فَسَقَةٍ)، وجمع –أيضًا– على (فُعُلٍ) كـ(بُزُلٍ)، وعلى(فُعَلَاءَ) كـ(شُعَرَاءَ)، وعلى (فُعْلَانٍ) كـ(صُحْبَانٍ)، وعلى (فِعَالٍ) كـ(تِجَارٍ)، وعلى (فُعُولٍ) كـ(قُعُودٍ)، وشذَّ نحو (فَوَاعِلَ) كـ(فَوَارِسَ)، وأمَّا معتل اللام منه فيجمع على (فُعُلَةٍ) كـ(قُضَاةٍ). ركن الدين، شرح الشافية (ج1/460).

([4]) في (ط): (الباذل).

([5]) الجوهري، الصحاح (ج2/593).

([6]) قال المرزوقي: (فَوَارِسُ) شاذ في الجموع عند سيبويه؛ لأنَّ (فواعل) إنما تكون جمع (فاعلة) في صفات من يعقل دون (فاعل)، واستدرك على سيبويه (هوالك) في (هالك)، وبيت الفرزدق: [الكامل]

وَإِذَا الرِّجَـــــالُ رَأَوْا يَزِيـــــــدَ رَأَيْـــــــتَهُمْ خُضُـــــعَ الرِّقَـــابِ نَـــوَاكِسَ الأَبْصَـــارِ

حيث جمع ناكس جمع نواكس، وهو صفة لمذكر عاقل؛ للضرورة الشعرية. وبيت عتيبة بن الحارث: [الوافر]

أُحَـــامِي عَـــنْ ذِمَـــارِ بَنِـــي سُـــلَيْمٍ وَمِثْلِـــي فـــي غَـــوَائِبِكُمْ قَلِيـــلُ

الشاهد في قوله: غوائبكم، حيث جاء جمعا لغائب فاعل العاقل شذوذًا ونقل عن المبرد أنَّه الأصل في جمعه، ويجوز في الشعر. شاهين، مجموعة الشافية، شرح الجاربردي (ج1/527–528)، وناظر الجيش، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (ج9/4809).

([7]) (وَفِي بَعْضِ النُّسَخِ ... أَبِي حَيَّانَ وَغَيْرِهِ). ساقط في (ك).

([8]) أبو حيان النحوي(ت745هـ) محمد بن يوسف الغرناطي الأندلسي الجياني، أثير الدين، من كبار العلماء بالعربية والتفسير والحديث والتراجم واللغات. ولد في إحدى جهات غرناطة، ورحل إلى مالقة. وتنقل إلى أن أقام بالقاهرة. وتوفي فيها، بعد أن كف بصره. واشتهرت تصانيفه في حياته وقرئت عليه. من كتبه: (البحر المحيط) في تفسير القرآن، و(النهر الماد) اختصر به البحر المحيط، و(مجاني العصر) في تراجم رجال عصره، ذكره ابن

وَالذِّمَارُ[1] بِكَسْرِ المُعْجَمَةِ: مَا يَلْزَمُكَ حِفْظُهُ وَحِمَايَتُهُ. وسُلَيْمٌ: بِضَمِّ السِّيْنِ، وَفَتْحِ اللَّامِ. وَ(الغَوَائِبُ) جمع (غَائِبٍ)، قَالَ فِي القَامُوسِ[2]: وَغَائِبُكَ: مَا غَابَ عَنْكَ، اسْمٌ كَالكَاهِلِ. وَمِمَّا[3] اسْتُدْرِكَ –أَيْضًا– (شَاهِدٌ) وَ(شَوَاهِدُ)، وَ(نَاشِيٌ) و(نَوَاشٍ).

قَوْلُهُ[4]: [واسْتُدْرِكَ[5] عَلَى سِيْبَوَيْهِ] أَصْلُ اسْتِدْرَكَ الشَّيْءَ: تَدَارَكَهُ، أَيْ: حَصَّلَهُ بَعْدَ فَوَاتِهِ، فَإِذَا كَانَ هَذَا المُعْتَرَضُ حُصَّلَ مَا فَاتَ مِنْهُ، وَاعْتُرِضَ بِهِ عَلَى مَنْ فَوَّتَهُ، ضُمِّنَ الفِعْلُ مَعْنَى الاعْتِرَاضِ، فَعُدِّيَ بِـ(عَلَى) إِشَارَةً إِلَى هَذَا المَعْنَى، وَصَارَ الفِعْلُ حِيْنَئِذٍ دَالًّا عَلَى مَعْنَيَيْنِ، أَحَدُهُمَا: التَّحْصِيلُ، وَدَلَالَتُهُ عَلَيْهِ بِالأَصَالَةِ، وَالثَّانِي: الاعْتِرَاضُ، وَدَلَالَتُهُ عَلَيْهِ بِالتَّضْمِنِ المَدْلُوْلِ عَلَيْهِ بِالتَّعَدِّي بِـ(عَلَى)؛ أَيِ: اسْتُدْرِكَ مَا فَاتَ مِنْهُ مُعْتَرِضًا عَلَيْهِ، أَوْ اعْتُرِضَ عَلَيْهِ مُسْتَدْرِكًا مَا فَاتَ مِنْهُ.

قَوْلُهُ: [خُضُعَ الرِّقَابِ] جَمْعُ: خَضُوْعٍ؛ أَيْ: خَاضِعٍ، قَالَ الشَّاعِرُ: وَإِذَا ... البَيْتُ. النَّاكِسُ: المُطَأْطِئُ رَأْسَهُ. صِحَاح[6].

قَوْلُهُ[7]: [ثُمَّ نُقِلَ عَنِ المُبَرِّدِ[8] أَنَّ الأَصْلَ إِلَى آخِرِهِ] يُرِيْدُ أَنَّ مَا ذُكِرَ مِنْ كَوْنِ فَوَاعِلَ جَمْعًا لِفَاعِلَةٍ فِي صِفَاتِ مَنْ يَعْقِلُ دُوْنَ فَاعِلٍ هُوَ الأَصْلُ فِي الجَمْعِ عَلَى فَوَاعِلَ، وَأَنَّهُ يَجُوْزُ فِي الشِّعْرِ

حجر في مقدمة الدرر وقال إنه نقل عنه، ولم يذكره في ترجمة أبي حيان، و(طبقات نحاة الأندلس)، و(زهو الملك في نحو الترك)، و(الإدراك للسان الأتراك)، و(منطق الخرس في لسان الفرس)، و(نور الغبش في لسان الحبش)، و(تحفة الأريب) في غريب القرآن، و(منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك)، و(التذييل والتكميل)، في شرح التسهيل لابن مالك، نحو، و(عقد اللآلي) في القرآات، و(الحلل الحالية في أسانيد القرآن العالية)، و(التقريب) بخطه، و(المبدع في التصريف في شرح الممتع، لابن عصفور(ت669هـ)، و(النضار) مجلد ضخم ترجم به نفسه وكثيرًا من أشياخه، و(ارتشاف الضرب من لسان العرب)، و(اللمحة البدرية في علم العربية) وله شعر في (ديوان) ونشر أحمد مطلوب، وخديجة الحديثي، في بغداد، كتابًا سمياه: (من شعر أبي حيان الأندلسي). انظر: ابن حجر، الدرر الكامنة (ج58/6). أبو حيان، التذييل والتكميل (ج22/6).

([1]) في (ط): (الزمار).

([2]) الفيروز أبادي، القاموس المحيط (ص121).

([3]) ساقط في (ك): على قوله: (في جمعه عن المبرد).

([4]) ساقط في (م): إلى قوله: (رَأْسَهُ. صِحَاح).

([5]) انظر: المبرد، المقتضب (ج258/1–259)، و(ج218/2–219)، وابن القطاع، كتاب الأفعال (ص259–260)، وابن الحاجب، الإيضاح في شرح المفصل (ج545/1).

([6]) الجوهري، الصحاح (ج1204/3)، (ج986/3).

([7]) نص الجاربردي: " ثمَّ نقل عن المبرد أنه الأصل في جمعه، ويجوز في الشعر". شاهين، مجموعة الشافية، شرح الجاربردي (ج528/1).

([8]) المبرد(ت285هـ) محمد بن يزيد بن عبد الأكبر، الثمالي، الأزدي، البصري، أبو العباس النحوي اللغوي الأديب، ولد بالبصرة عام 210هـ، تلقى العلم عن أعلام عصره، ومنهم: الجرمي والمازني والجاحظ، وأخذ عن أبي حاتم السجستاني، كما تلقى عن التوزي، ولم تقتصر مصادر ثقافته على شيوخه، بل كان واسع الاطلاع

جَمْعُ فَاعِلٍ –أَيْضًا– عَلَيْهِ، وَلَمْ يَحْكِ أَبُو حَيَّانَ لَفْظَهُ فِي جَمْعِهِ عَنِ المُبَرِّدِ. و(المُبَرَّدُ)[1] بِفَتْحِ الرَّاءِ المُشَدَّدِة: لَقَبُ[2] أَبَي العَبَّاسِ، مُحَمَّدِ بْنِ يَزِيْدِ بْنِ عَبْدِ الأَكْبَرِ، مِمَّنْ أَخَذَ عَنِ المَازِنِيِّ[3]، وَأَبِي حَاتِمِ السَّجِسْتَانِيِّ[4]. وَالضَمِيْرُ[5] فِي (أَنَّهُ) لِفَوَاعِلَ، وَفِي (جَمْعِهِ) لِفَاعِلَةٍ فِي صِفَاتِ مَنْ يَعْقِلُ، وَفِي (وَيَجُوْزُ) لِفَاعِلٍ.

قَوْلُهُ[6]: [حَسَّنَ][7] هُوَ بِتَشْدِيْدِ السِّيْنِ، مَبْنِيًّا لِلْفَاعِلِ؛ أَي: حَصَلَ فِيْهِ فِعْلًا[8] حَسَنًا.

على الكتب، شديد الحرص على اقتنائه. ومن أشهر تلاميذه: الزَّجَّاج والصولي ونفطويه النحوي. ساهم المبرد بمؤلفات كثيرة أثرت المكتبة العربية، وعدها ابن النديم أربعين كتابًا، منها: (الكامل في اللغة والأدب)، و(المقتضب)، و(أعجاز أبيات)، و(شرح لامية العرب)، و(ما اتفق لفظه واختلف معناه من القرآن المجيد)، و(نسبة عدنان وقحطان)، وغيرها من الكتب. توفي – رحمه الله – سنة 285هـ، في عصر المعتضد. انظر: الحموي، معجم الأدباء (ج2678/6)، وابن خلكان، وفيات الأعيان (ج321/4)، ابن النديم، الفهرست (ص267).

([1]) (المبرد): ساقط في (م)، وبدلًا منها (هو).

([2]) بالنسبة للقب المبرد، ففيه روايتان، الأولى: (المُبَرِّدُ) بكسر الراء المشددة؛ لحسن وجهه ، وقيل: لدقته وحسن جوابه كما في قصة تأليف المازني لكتاب الألف واللام، والثانية: (المُبَرِّد) بفتح الراء المشددة؛ لأنه قد عمد إلى الأشعار الباردة (من حيث العاطفة) وضمنها كتابة الموسوم بالروضة، ونسبه بعضهم إلى البردة تهكمًا، وذلك غيرةً وحسدًا. ابن خلكان، وفيات الأعيان (ج321/4).

([3]) المازني(ت249هـ) بكر بن محمد بن حبيب بن بقية، أبو عثمان المازني، من مازن شيبان: أحد الأئمة في النحو، من أهل البصرة. ووفاته فيها. له تصانيف، منها: كتاب: (ما تلحن فيه العامة)، و(الألف واللام)، و(التصريف)، و(العروض)، و(الديباج). انظر: ابن خلكان، وفيات الأعيان (ج283/1)، والزركلي، الأعلام (ج69/2).

([4]) أبو حاتم السجستاني(ت255هـ) سهل بن محمد بن عثمان بن القاسم، من ساكني البصرة، كان إمامًا في علوم القرآن واللغة والشعر. قرأ كتاب سيبويه على الأخفش مرتين. له من المصنفات الكثير، ومنها: (ما تلحن فيه العامة)، وكتاب في النحو على مذهب سيبويه والأخفش، و(المذكر والمؤنث)، و(إعراب القرآن)، و(الشجر والنبات)، و(المقصور والممدود)، و(المقاطع والمبادي)، و(الفرق)، و(القراءات) وغيرها من الكتب. كان يقال: لأهل البصرة ثلاثة كتب يفتخرون بها على أهل الأرض كتاب النحو لسيبويه، وكتاب الحيوان للجاحظ، وكتاب أبي حاتم في القراءات. القفطي، إنباه الرواة على أنباه النحاة (58/2)، والحموي، معجم الأدباء (263/11).

([5]) (وَالضَمِيْرُ فِي (أَنَّهُ) لِفَوَاعِلَ ... وَفِي (وَيَجُوْزُ) لِفَاعِلٍ): ساقط في (م).

([6]) (قوله): ساقط في (ك).

([7]) نص الجاربردي: "قال المصنف في شرح المفصل: أمَّا فوارس فالذي حسَّن منه انتفاء الشركة بينه وبين المؤنث؛ لأنهم لا يقولون: امرأة فارسة؛ أي: فبعد بهذا عن الصفة؛ لأنَّ الفرق بين المذكر والمؤنث بالتاء من خواص الصفات فهو كالاسم". شاهين، مجموعة الشافية، شرح الجاربردي (ج529/1).

([8]) (فعلًا): ساقط في (ك).

وَالمَوْصُوْلُ: مُبْتَدَأٌ، وَانْتِفَاءٌ: خَبَرٌ. وَالشِّرْكَةُ بِكَسْرِ الشِّيْنِ، وَسُكُوْنِ الرَّاءِ، وَحَكَى ابْنُ بَاطِيْش[1]: فَتْحَ الشِّيْنِ، وَكَسْرَ الرَّاءِ[2].

قَوْلُهُ: [وَسِرُّهُ] عِبَارَتُهُ فِي (شَرْحِ المُفَصَّلِ)[3]: وَسِرُّهُ هُوَ أَنَّ الجَمْعَ /ق95أ/ فِيْمَا لَا يَعْقِلُ مِنَ المُذَكَّرِ يَجْرِي مَجْرَى المُؤَنَّثِ فِيْمَن يَعْقِلُ، تَارَةً فِي مُفْرَدِهِ، وَتَارَةً فِي صِفَاتِهِ وَأَخْبَارِهِ وَأَحْوَالِهِ، وَلَمَّا كَانَتْ هَذِهِ لِمَا لَا يَعْقِلُ أُجْرِيَتْ ذَلِكَ المَجْرَى، أَلَا تَرَى أَنَّ (أَفْعَلَ) مَذَكَّرَ (فَعْلَى) لَا يُجْمَعُ عَلَى (فُعُلٍ)، وَ(فَعْلَى) فِي مُؤَنَّثِهِ يُجْمَعُ عَلَى (فُعُلٍ)، وَقَالَ اللهُ -تَعَالَى-: ﴿**فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ**﴾[4]، و(أُخَر) جمع (آخِر)[5]؛ لِأَنَّهُ لِلْيَوْمِ، لَكِنَّهُ لَمَّا كَانَ فِيْمَا لَا يَعْقِلُ أُجْرِيَ مَجْرَى (أَخْرَى) عَلَى مَا ذَكَرَ. انتهت.

قَوْلُهُ[6]: [أُجْرِيَتْ ذَلِكَ المَجْرَى][7]؛ أَيْ: مُجْرَى المُؤَنَّثِ، فَكَمَا يُجْمَعُ (فَاعِلَةٌ) عَلَى (فَوَاعِلَ) يُجْمَعُ -أَيْضًا- مِمَّا لَا يَعْقِلُ مِنَ المُذَكَّرِ عَلَى (فَوَاعِلَ)؛ لِأَنَّهُ كَالمُؤَنَّثِ؛ لِتَنَاسُبِ بَيْنَ مَا لَا يَعْقِلُ وَبَيْنَ الإِنَاثِ مِنَ العُقَلَاءِ؛ لِأَنَّهُنَّ نَاقِصَاتُ العَقْلِ.

قَوْلُهُ[8]: [وَذَكَرَ أَنَّ حُكْمَهُمَا وَاحِدٌ] وَذَلِكَ الحُكْمُ هُوَ أَنْ يُجْمَعَ عَلَى (فَوَاعِلَ)، وَ(فُعَّلٍ) بِضَمِّ الفَاءِ، سَوَاءَ كَانَ بِالتَّاءِ أَوِ لِغَيْرِهِ.

[جمع ما زيادته مدة رابعة][9]

([1]) ابن باطيش(ت655هـ): عماد الدين أبو المجد بن إسماعيل بن هبة الله بن باطيش الموصلي، الشافعي. ولد سنة خمس وسبعين. وسمع من: ابن الجوزي، وابن سكينة، وحنبل. له كتاب (طبقات الشافعية)، و(مشتبه النسبة)، و(المغني في لغات المهذب ورجاله) وكان أصولياً، متفننًا، قويَ المشاركة في العلوم، لكن في كتابه المغنى أوهام كثيرة نبه النووي في تهذيبه على كثير منها. روى عن: الدمياطي، والتاج صالح، والبدر ابن التوزي، وجماعة. وتوفي في جمادى الآخرة، سنة خمس وخمسين وست مائة. الذهبي، سير أعلام النبلاء (ج462/16)، وابن العماد، شذرات الذهب (ج268/5).

([2]) انظر: عياض، مشارق الأنوار على صحاح الآثار (ج276/5).

([3]) ابن الحاجب، الإيضاح في شرح المفصل (1146/2).

(4) [البقرة : 184].

([5]) (وأخر جمع آخر): ساقط في (ط).

([6]) ساقط في (ك): إلى قوله: (سَوَاءَ كَانَ بِالتَّاءِ أَوِ لِغَيْرِهِ).

([7]) ساقط في (م): إلى قوله: (فِيْمَا فِيْهِ أَلِفُ التَّأْنِيْثِ).

([8]) يجمع (فاعل) إذا كان مؤنثًا يجمع على (فواعل) و(فُعَّل)، سواء كان بالتاء، نحو: (نائمة)، و(نوائم)، و(نوَّم)، أو كان بغير التاء، كـ(حائض) و(حوائض) و(حيَّض). ركن الدين، شرح الشافية (ج463/1).

([9]) يجمع الاسم المؤنث بالألف الرابعة المقصورة على (فِعَالٍ) و(فَعَالَيّ) كـ(إِنَاثٍ) و(أَنَاثِيّ) في (أنثى) بحذف الألف المقصورة، كما حذفنا التاء في (قصعة) والتي تجمع على (قصاع)، وما كان اسمًا مؤنثًا بالألف الممدودة إذا كانت رابعة يجمع على (فَعَالَى) كـ(صَحَارَى) في (صحراء). وتجمع الصفة المؤنثة بالألف المقصورة إذا كانت رابعة وكانت تلك الصفة على وزن (فَعْلَى) على (فِعال)، نحو: (عَطْشَى) و(عِطَاش)، وإن كانت على وزن

قَوْلُهُ[1]: [وَأَصْلُ (صَحَارَى)[2]: (صَحَارِي) إِلَخْ] قَالَ شَارِحٌ[3]: لَكَ أَنْ تَقُوْلَ: بَلْ جُمِعَ عَلَى (فَعَالَى) بِفَتْحِ اللَّامِ أَوْلًا كَمَا جُمِعَ (سَكْرَانُ) عَلَى (سَكَارَى)، والجَامِعُ كَوْنَ كَلٍّ مِنْهُمَا مُشْتَمِلٌ عَلَى زَائِدَتَيْنِ، كَمَا حُمِلَتِ الأَلِفُ وَالنُّوْنُ عَلَى أَلِفَي التَّأْنِيْثِ فِي بَابِ مَنْعِ الصَّرْفِ، وَأَمَّا مَجِيئُهُ مُوَازِنَ (يَمَانِيَّ) مُثَقَّلًا وَمُخَفَّفًا، فَمِنِ اقْتِضَاءِ القِيَاسِ مِنْ وَجْهٍ، وَمَعَ ذَلِكَ فَهُوَ مَقْلُوبٌ. انْتَهَى. وَفِيْهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّ التَفْرِيْعَ عَلَى مَا اقْتَضَاهُ القِيَاسُ فِي الجُمِلَةِ أَوْلَى مِنْ إِلْحَاقِ أَحَدِ المُتَبَايِنَيْنِ بِحَسَبِ الاسْمِيَّةِ وَالوَصْفِيَّةِ بِالآخِرِ مِنْ غَيْرِ دَلِيْلٍ، وَلَا يُرَدُّ مَنْعُ الصَّرْفِ؛ لِأَنَّ الاسْمِيَّةَ لَا أَصْلَ لَهَا فِيْمَا فِيْهِ أَلِفُ التَّأْنِيْثِ.

قَوْلُهُ: [لِتَسْلَمَ[4] الأَلِفُ مِنَ الحَذْفِ عِنْدَ التَنْوِيْنِ] يُرِيْدُ أَنَّهُم فَتَحُوا الرَّاءَ؛ لِتَنْقَلِبَ اليَاءُ أَلِفًا؛ لِتَحَرُّكِهَا، وَانْفِتَاحِ مَا قَبْلَهَا، حِيْنَئِذٍ[5] فَيَمْتَنِعُ الصَّرْفُ لِأَلِفِ التَّأْنِيْثِ، فَتَسْلَمَ الأَلِفُ مِنَ الحَذْفِ الذِي كَانَ يَلْحَقُ اليَاءَ لَوْ بَقِيْتْ عِنْدَ دُخُوْلِ التَنْوِيْنِ كَمَا فِي (جَوَارٍ)، وَقَدْ تَقَدَّمَ فِي التَصْغِيْرِ إِيْضَاحُ ذَلِكَ[6].

قَوْلُهُ: [فَتَقُوْلُ: الصَّحَارِي بِكَسْرِ الرَّاءِ، وَهَذِهِ صَحَارٍ]؛ أَي: لِأَنَّ الفَتْحَ وَالقَلْبَ عِنْدَ حَذْفِ الأُوْلَى /ق95ب/ إِنَّمَا هُوَ لِمَا ذَكَرَ مِنَ الفَرْقِ، وَهُوَ مَفْقُوْدٌ عِنْدَ حَذْفِ الثَّانِيَةِ.

قَوْلُهُ[7]: [وَهَذِهِ صَحَارٍ]؛ لِأَنَّهُ لَمَّا حُذِفَتِ الثَّانِيَةُ، وِهِيَ لِلتَّأْنِيْثِ، بَقِيَتِ الأُوْلَى، وِهِيَ لَيْسَتْ لِلتَّأْنِيْثِ؛ حَتَّى يُحَافِظَ عَلَيْهَا. ض.

(فِعْلَى) يجمع على (فَعَالَى)، نحو: (حَرْمَى) و(حَرَامَى)، وتجمع الصِّفة المؤنثة بالألف الممدودة إذا كانت رابعة وكانت على وزن (فَعْلاء) أو (فُعَلاء) على (فِعَال)، كـ(بَطْحاء) على (بِطاح)، و(عُشَراء) على (عِشار). وإن كانت الصفة التي ألف تأنيثها المقصورة رابعة (فُعْلَى) الذي مذكرها (أفعَل) يجمع على (فُعَل)، نحو: (صُغْرَى) (صُغَر). ركن الدين، شرح الشافية (ج1/465).

([1]) ساقط في (م): إلى قوله: (لَا أَصْلَ لَهَا فِيْمَا فِيْهِ أَلِفُ التَّأْنِيْثِ).

([2]) وأصل (صحارى): (صحاري) بكسر الراء، وأصله: (صحاريَّ) بالتشديد، وقد جاء ذلك في الشعر؛ لأنك إذا جمعت (صحراء) أدخلت بين الحاء والراء ألفًا، وكسرت الراء كما يكسر ما بعد ألف الجمع في كل موضع، نحو: (مساجِد)، و(جعافِر)، فتنقلب الألف الأولى التي بعد الرَّاء ياء للكسرة التي قبلها، وتنقلب الألف الثانية التي للتأنيث –أيضًا– ياء، فيدغم، ثم حذفوا الياء الأولى، وأبدلوا من الثانية ألفًا، فقالوا: (صحارَى)، وفتحُ الراء؛ لتسلم من الحذف عند التنوين، وإنما فعلوا ذلك؛ ليفرقوا بين الياء المنقلبة من الألف التي للتأنيث، وبين الياء المنقلبة من الألف التي ليس للتأنيث، نحو: ألف (مرمى)، و(مغزى)، إذ قالوا: (مرامي)، و(مغازي)، وبعض العرب لا يحذف الياء الأولى، ولكن يحذف الثانية، فتقول: (الصحارِي) بكسر الراء، وهذه (صحارٍ)، كما يقول: (جوارٍ). شاهين، مجموعة الشافية، شرح الجاربردي (ج1/532)، والنظام، شرح الشافية (ج1/164).

([3]) في (ك): (فالشارح). اليزدي، شرح الشافية (ج1/224).

([4]) في (ك): (فتسلم).

([5]) في (ك): (ح).

([6]) ابن جماعة، حاشية ابن جماعة على شرح الجاربردي لشافية ابن الحاجب (ص516).

([7]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (حَتَّى يُحَافِظَ عَلَيْهَا. ض).

قَوْلُـهُ[1]: [قَـالَ فِـيْ شَـرْحِ الهَـادِي[2]] مِمَّا قَالَـهُ فِيْـهْ يُعْلَمُ وَجْـهُ ذِكْرِ المُصَنِّفِ (صَـحْرَاءَ) فِـي المُؤَنَّثِ بِأَلِفٍ رَابِعَةٍ.

قَوْلُهُ: [فَحَذْفُهَا يُخِلُّ[3] بِمَدْلُولِهَا] الظَّاهِرُ أَنَّ الضَّمِيْرَ لِإِحْدَاهُمَا[4]، لَا لِلثَّانِيَةِ فَقَطْ.

قَوْلُـهُ: [ثُمَّ قَسَّمَ المُصَنِّفُ الصِّفَةَ]؛ أَيْ: ذَكَرَ أَقْسَامَهَا، وَهِيَ عَلَى مَا أَشَارَ إِلَيْهِ ثَلَاثَةٌ فِي المَقْصُوْرِ: مَا مُذَكَّرُهُ عَلَى (أَفْعَلَ) كَـ(صُغْرَى)، وَمَا مُذَكَّرُهُ عَلَى (فَعْلَانِ) كَـ(عَطْشَى)، وَمَا لَيْسَ لَهُ مُذَكَّرٌ كَـ(حَرْمَى)، غَيْرَ أَنَّهُ أَخَّرَ أَوَّلَ الأَقْسَامِ، قَالَ الشَّرِيْفُ[5]: وَلَوْ قَدَّمَهُ عَلَى المَمْدُودِ لَكَانَ أَنْسَبُ.

قَوْلُـهُ: [كَـ(حَرْمَى) بِفَـتْحِ الحَـاءِ] زَعَمَ شَـارِحٌ[6]: أَنَّ وَزْنَهَـا (فِعْلَـى) بِالكَسْـرِ، وَكَـذَا[7] قَـالَ الشَّرِيْفُ[8]، وَكَأَنَّـهُ سَرَى إِلَيْهِمَا مِنَ تَقَدُّمِ (فَعْلَـى) بِالفَتْحِ، وَالمَنْقُولُ مَا فِي الشَّرْحِ. قَالَ فِي القَامُوْسِ[9]: وَ(حَـرِمَ) كَـ(فَرِحَ)، ذَاتُ الظِّلْـفِ، وَالذِّئْبَـةُ، وَالكَلْبَـةُ حِرَامًـا، بِالكَسْـرِ: أَرَادَتِ الفَحْـلَ، كَاسْـتَحْرَمَتْ، فَهِـيَ حَرْمَى، كَسَكْرَى، الجَمْعُ: كَجِبَالٍ، وَسَكَارَى. انْتَهَى. وَيُسْتَفَادُ مِمَّا قَالَـهُ -أَيْضًـا- أَنَّ الحِرْمَـةَ، وَهِـيَ بِكَسْرِ الحَاءِ وَسُكُونِ الرَّاءِ: الاسْتِحْرَامُ لَا يَخْتَصُّ بِالمَاعِزَةِ كَمَا صَرَّحَ[10] ثَـعْلَـبُ[11]

([1]) قال في شرح الهادي: الهمزة في (حمراء)، و(بيضاء)، و(صحراء)، و(عشراء) بدل من ألف التأنيث كالتي في حبلى، وسكرى، والأصل فيها القصر للتأنيث، فزادوا قبلها ألفًا أخرى للمد توسعًا في اللغة، وتكثيرًا لأبنية التأنيث؛ ليصير له بناءان: مقصور وممدود، فالتقى ألفان، فلم يمكن حذف إحداهما؛ لأن الأولى للمدة والثانية علم للتأنيث، فحذفها يخل بمدلولها، ولم يمكن تحريك الأولى؛ لأنها لو حركت؛ لفارقها المدُّ، فتعين تحريك الثانية فانقلبت همزة. انظر: شاهين، مجموعة الشافية، شرح الجاربردي (ج1/532)، وابن يعيش، شرح المفصل (ج5/58).

([2])(الكافي في شرح الهادي، قسم التصريف)، لأبي المعالي عز الدِّين عبد الوهاب الزنجانيّ(ت655هـ).

([3]) في (ط): (يحل).

([4]) في (ط): (لإحداها).

([5]) ركن الدين، شرح الشافية (ج1/465).

([6]) اليزدي، شرح الشافية (ج1/225).

([7]) (كذا): ساقط في (ط).

([8]) ركن الدين، شرح الشافية (ج1/464).

([9]) الفيروز أبادي، القاموس المحيط (ص1092).

([10]) في (م): (صور).

([11]) ثعلب(ت291هـ) أحمد بن يحيى بن زيد بن سيار الشيباني بالولاء، أبو العباس، المعروف بثعلب: إمام الكوفيين في النحو واللغة. كان راوية للشعر، محدثًا، مشهورًا بالحفظ وصدق اللهجة، ثقة حجة. ولد ومات في بغداد. وأصيب في أواخر أيامه بصمم فصدمته فرس فسقط في هوة، فتوفي على الأثر. من كتبه: (الفصيح)، و(قواعد الشعر) رسالة، و(شرح ديوان زهير)، و(شرح ديوان الأعشى)، و(مجالس ثعلب) مجلدان، وسمَّاهُ (المجالس)، و(معاني القرآن)، و(ما تلحن فيه العامة)، و(معاني الشعر)، و(الشواذ)، و(إعراب القرآن)، وغير ذلك. انظر: الأنباري: أبو البركات، نزهة الألباء (ص173)، والزركلي، الأعلام (ج1/267).

فِي الفَصِيحِ[1]، وَعِبَارَتُهَ: وَقَدِ اسْتَحْرَمَتِ المَاعِزَةُ، وَهِيَ مَاعِزَةٌ حَرْمَى، وَبِهَا حِرَامُ. وَلَا بِالشَّاةِ كَمَا فَسَّرَ الشَّارِحُ[2]. بَلْ ذَكَرَ فِي المُحْكَمِ[3] أَنَّهُ اسْتُعْمِلَ فِي ذُكُورِ الأَنَاسِيِّ. قَالَ اللَّبْلِيُّ[4]: وَجَاءَ فِي الحَدِيْثِ[5]: (الذِيْنَ تُدْرِكُهُمُ السَّاعَةُ تُبْعَثُ عَلِيْهِمُ الحِرْمَةُ)؛ أَيْ: الغُلْمَةُ[6]. ذَكَرَ الحَدِيْثَ وَالتَّفْسِيْرَ الهَرَوِيُّ[7] وَغَيْرُهُ[8].

قَوْلُهُ: [ثُمَّ ذَكَرَ المَدْوُدَ]؛ أَي: بَعْدَ الفَرَاغِ مِنْ قِسْمَي المَقْصُوْرِ. وَ(البَطْحَاءُ): بِفَتْحِ البَاءِ /ق96أ/ وَسُكُونِ الطَّاءِ، وَجَاءَ -أَيْضًا- أَبْطُحٌ، لَكِنَّهُ بِمَعْنَاهَا، وَكَأَنَّ الشَّارِحَ لَمْ يَجْعَلْهَا مِمَّا مذَكَّرُهُ[9] عَلَى (أَفْعُل) لِذَلِكَ. وَ(المَسِيْلُ)، بِفَتْحِ المِيْمِ وَكَسْرِ السِّيْنِ. ودُقَاقُ الحَصَى: بِضَمِّ الدَّالِ، وَقَدْ يَجُوْزُ فَتْحُهَا، قَالَ فِي القَامُوسِ[10]: وَدُقَاقُ العِيْدَانِ، بِالضَّمِّ وَالكَسْرِ، كُسَارُهَا؛ أَي: بِضَمِّ الكَافِ وَتَخْفِيْفِ السِّيْنِ مَا تُكَسَّرُ مِنْهَا، أَوْ كَغُرَابٍ: فُتَاتُ كُلِّ شَيْءٍ. وَ(عُشَرَاءُ): بِضَمِّ المُهْمَلَةِ وَفَتْحِ المُعْجَمَةِ[11].

([1]) ثعلب، الفصيح (ص322).

([2]) شاهين، مجموعة الشافية، شرح الجاربردي (ج533/1).

([3]) ابن سيدة، المحكم والمحيط الأعظم (ج329/3).

([4]) اللَّبْلِيُّ(ت691هـ): أَحْمد بن يُوسُف بن عَليّ بن يُوسُف الفِهريُّ اللَّبْلِيُّ، الْأُسْتَاذ أَبُو جَعْفَر النَّحْوِيّ اللّغَوِيّ الْمُقْرِئ، أَخذ عَن الشلوبين وَعَن الدباج وَأبي إِسْحَاق البطليوسي والأعلم، وَسمع الحَدِيث من ابْن خروف وَأبي الْقَاسِم بن رحمون وَأبي عبد الله بن أبي الْفضل المرسي وَالْمُنْذِرِي وَجَمَاعَة بِمصْر ودمشق وَالْمغْرب، وله من الكتب (تحفة المجد الصريح في شرح كتاب الفصيح)، و(لباب تحفة المجد الصريح في شرح كتاب الفصيح)، و (البغية فِي اللُّغَة)، و(مستقبلات الْأَفْعَال)، وَله كتاب فِي التصريف ضاهى بِهِ الممتع. وَمَات بتونس فِي الْمحرم سنة إِحْدَى وَتِسْعين وستمائة. السيوطي، بغية الوعاة (ج402/1-403). في (ك): (الهروي).

([5]) الحديث بتمامه: (الَّذِي تُدْرِكهُمْ السَّاعَة تبعث عَلَيْهِم الْحِرْمَة ويسلبون الْحيَاء). الزمخشري، الفائق في غريب الحديث (ج277/1). وفي رواية: (تسلط عليهم). ابن قتيبة، غريب الحديث (ج746/3).

([6]) في (م): (الغل).

([7]) الهَرَوِيُّ(ت433هـ): محمد بن علي بن محمد، أبو سهل الهروي، نحويٌّ لغويٌّ، ولد في رمضان سنة اثنتين وسبعين وثلاثمائة. وله من الكتب (إسفار الفصيح) شرح فصيح ثعلب، ومختصره (التلويح في شرح الفصيح)، و(أسماء الأسد)، و(أسماء السيف). مات بمصر يوم الأحد، سنة ثلاث وثلاثين وأربعمائة. الحموي: ياقوت، معجم الأدباء (ج2579/6)، والصفدي، الوافي بالوفيات (ج90/4).

([8]) عندما رجعت إلى الفصيح وشروحه لم أجد من ذكر الحديث السابق، وإنما ذكروا أنَّ الحِرمَة بمعنى (ذكور الأناسي). اللبلي، لباب تحفة المجد الصريح في شرح كتاب الفصيح (ص478)، واللخمي، شرح الفصيح (ص295)، الهروي، التلويح في شرح الفصيح (ص102)، وإسفار الفصيح (ج940/2)، والزمخشري، شرح الفصيح (ص708).

([9]) في (ط): (ذكره).

([10]) الفيروز أبادي، القاموس المحيط (ص883).

([11]) في (م): (المهملة).

قَوْلُـهُ[1]: **[فَهُـوَ إِمَّـا مَقْصُـورٌ]** نَحْـوُ: (صُـغْرَى) (أَصَـغَرَ)، كَمَـا ذَكَـرَهُ فِـي المَـتْنِ[2] نَحْـوُ: الصُّغْرَى) عَلَى (الصُّغَرِ).

قَوْلُـهُ: [جَمْـعُ (أَحْمَـرَ)]؛ أَيْ: كَمَا يُجْمَعُ (حَمْرَاءَ) عَلَى (حُمْرٍ)، يُجْمَعُ -أَيْضًا- (أَحْمَرُ) عَلَيْهِ.

[جمع ما زيادته مدة خامسة][3]

قَوْلُهُ: [غَيْرُ مُمْكِنٍ] لِمَا سَيَجِيْءُ فِي قَوْلِهِ[4]: [وَتَكْسِيْرُ الخُمَاسِيِّ مُسْتَكْرَهٌ بِحَذْفِ خَامِسِهِ].

قَوْلُهُ: [اشْتَبَهَ بِرَسَائِلَ] يَعْنِي: لَمْ يُعْلَمْ أَنَّهُ جَمْعُ (فِعَالَةٍ) أَوْ (فِعَالٍ).

قَوْلُـهُ: [اشْتَبَهَ بِرَسَـائِلَ]؛ أَي: بِبَابِ رَسَائِلَ؛ أَي: فَـلَا يُدْرَى أَهُوَ جَمْـعُ (حُبَارَى) أَوْ (حِبَارَةٍ) بِكَسْرِ الحَاءِ مَثَلًا، وَكَذَا لَوْ كُسِّرَ عَلَى (حَبَارَى) بِفَتْحِ الحَاءِ، لَمْ يُدْرَ أَهُوَ جَمْعُ (حُبَارَى) بِضَمِّهَا أَوْ (حُبَرَى) كَـ(جُعَبَى[5])[6] صِفَةً وَنَحْوِهَا، هَذَا[7] وَقَدْ صَرَّحَ ابْـنُ مَالِـكٍ فِي التَّسْهِيْلِ[8] بِأَنَّ (حُبَارَى) يُجْمَعُ عَلَـى (حُبَـارِيٍّ) بِكَسْـرِ الـرَّاءِ، قَـالَ شُـرَّاحُهُ[9]: وَإِنْ حَـذَفْتَ ثَـانِيَ الزَّائِـدَتَيْنِ فَصَـارَ عَلَـى مِثَـالِ (فَعَائِـلَ)، فَتَقُوْلُ: الحَبَائِرَ. انتهى.

قَوْلُهُ[10]: **[اشْتَبَهَ بِحَبَالَى]**؛ أَي: لَمْ يُعْلَمْ أَنَّهُ جَمْعُ (فُعَلٍ) أَوْ (فُعَالٍ).

قَوْلُهُ: [لِصَرْفِ] حُبَارَى[11]؛ إِذْ لَمْ يُوجَدْ فِيْهِ عِلَّةٌ أُخْرَى. ض.

([1]) ساقك في (ك)، و(م): إلى قوله: (جمع فعالة أو فعال).

([2]) ابن الحاجب، الشافية في علمي التصريف والخط (ص76).

([3]) نص الجاربردي: "ما زيادته مدة خامسة كـ(حُبَارَى)، وهو طائر، ولا يجمع إلا بالألف والتاء؛ لأن تكسيره وهو على خمسة أحرف غير ممكن، فلا بدَّ من الحذف، فإن حذفت ألف التأنيث، وقلت: (حبائر) اشتبه بـ(رسائل)، فإن حذفت الأولى، وقلت: (حَبَارَى) اشتبه بـ(حَبَالَى)". شاهين، مجموعة الشافية، شرح الجاربردي (ج535/1).

([4]) ابن الحاجب، الشافية في علمي الصرف والخط (ص76).

([5]) (الجُعَبَى): عِظام النَّمْل اللائي يَعْضَضْن ولها أفواهٌ واسعة، وجمعها (جُعَبٌ)، و(جُعَبَيَات). ابن سيدة، المخصص (ج489/4).

([6]) ساقط في (م): إلى قوله: (الحَبَائِرَ. انتهى).

([7]) ساقط في (ك): إلى قوله: (الحَبَائِرَ. انتهى).

([8]) ابن مالك، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد (ص277).

([9]) ناظر الجيش، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (ج4812/9)، وابن عقيل، المساعد شرح تسهيل الفوائد (ج454/3-455)

([10]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (فِيْهِ عِلَّةٌ أُخْرَى. ض).

([11]) قال الجوهري: الحبارى: طائر، يقع على الذكر والانثى، واحدها وجمعها سواء، وإن شئت قلت في الجمع حباريات، وألفه ليست للتأنيث ولا للإلحاف، وإنما بنى الاسم لها فصارت كأنها من نفس الكلمة، وهي لا تنصرف في معرفة ولا في نكرة؛ أي لا ينون. قال الجاربردي: وهو متناقض؛ لأنها لو لم تكن للتأنيث لصرف، وكلام ابن

قَوْلُـهُ: [وَصَرَّحَ فِـي شَرْحِ الهَادِي بِأَنَّهَا لِلتَّأْنِيْثِ] جَزَمَ بِهِ –أَيْضًا– صَاحِبُ القَامُوْسِ[1]، وَغَلَّطَ الجَوْهَرِيَّ[2].

قَوْلُـهُ[3]: [وَكَلَامُ المُصَنِّفِ هُنَا] حَيْثُ قَالَ المُؤَنَّثُ بِالأَلِفِ رَابِعَةً ثُمَّ عَطَفَ قَوْلَهُ: [وَبِالأَلِفِ خَامِسَةً نُحْوُ: (حُبَارَى) عَلَى (حُبَارَيَاتٍ)] ض.

قَوْلُـهُ[4]: [وَإِنْ كَانَـتِ الأَلِـفُ زَائِـدَةً]؛ أَي: لِغَيْرِ التَّأْنِيْثِ. وَ(سَرَنْدَى)[5] بِفَتْحِ السِّيْنِ وَالرَّاءِ وَسُكُوْنِ النُّونِ، مُنَوَّنٌ، وَهُوَ –أَيْضًا– السَّرِيْعُ فِي أُمُوْرِهِ.

قَوْلُهُ: [يَنْقُلُ إِلَى (سَرْنَدَ)[6]]؛ أَيْ: لِأَنَّ مِثْلَ (سَرَنْدَ) لَيْسَ مِنْ أَوْزَانِهِمُ.

[جمع أفعل: اسمًا وصفةً][7]

قَوْلُـهُ:[كَمَا فِـي (أُبْلُـمٍ)] بِضَمَّتَيْنِ، هُوَ: خُوصُ المُقْلِ، وَالتَّقْيِيْدُ لِغَرَضِ التَّمْثِيْلِ، فَقَدْ جَاءَ –أَيْضًا– بِفَتْحَتَيْنِ وَبِكَسْرَتَيْنِ.

قَوْلُـهُ[8]: [كَمَـا فِـي (أُبْلُـمٍ)] (الأُبْلُمُ): خُوْصُ المُقْلِ، وَفِيْـهِ ثَـلَاثُ لُغَـاتٍ، (أَبْلَـمٌ)، وَ(أُبْلُـمٌ)، و(إِبْلِمٌ). صحاح[9]. وَإِنَّمَا خَصَّهُ بِالتَّمْثِيْلِ؛ لِانْتِفَاءِ ذِكْرِهِ فِي المَتْنِ.

الحاجـب –أيضًـا– يـدل علـى أنَّ الألـف للتأنيـث. شـاهين، مجموعـة الشـافية، شـرح الجـاربردي (ج536/1)، الجوهري، الصحاح (ج621/2)، واليزدي، شرح الشافية (ج225/1).

([1]) الفيروز أبادي، القاموس المحيط (ص370).

([2]) الجوهري، الصحاح (ج621/2).

([3]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (عَلَى (حُبَارَيَاتٍ)] ض).

([4]) إذا كانت الألف زائدة خامسة، وزيادتها للتأنيث فلا تجمع الكلمة إلا بالألف والتاء كما في (حُبَارَى)، وإذا كانت زيادتها للتأنيث ومعها زائد آخر، حذفت أيًّا شئت، ثُمَّ تجمعها، كـ(سَرَنْدَى)، فالنون والألف للإلحاق بـ(سفرجل)، فإذا حذفت النون، يبقى (سَرَدَى) فينقل إلى (سَرْدى) كـ(أرطى) فيجمع على (سَرَادٍ)، وإذا حذفت الألف، يبقى (سَرَنْدَ) فينقل إلى (سَرْنَدَ) كـ(جعفر) فيجمع على (سَرَانِدَ). شاهين، مجموعة الشافية (ج536/1).

([5]) (السَّرَنْدَى): الجريء من الرجال الذي لا يَهُولُه شَيْءٌ، والشديد. الفراهيدي، العين (ج340/7).

([6]) في (م): (سرندى).

([7]) إذا كان (أَفْعَلُ) اسمًا يجمع على (أَفَاعِلَ)، سواء فتح أو كسر أو ضمَّ أوله، نحو: (أَجْدَل)، و(إصبع)، و(أُبْلم) على: (أجادِل)، و(أصابع(، و(أبالم). وإذا كان صفة يجمع على (فُعْلان)، وعلى (فُعْل)، نحو: (أحمر) على (حُمْران) و(حُمْر)، ولا يجمع باب (أحمر) بالواو والنون؛ فلا يقال: أحمرون؛ للفرق بين أفعل للتفضيل، وبين أفعل لغير التفضيل، ولا يجمع باب (حمراء) بالألف والتاء؛ فلا يقال حمراوات؛ لأن جواز جمع المؤنث بالألف والتاء فرع جواز جمع مذكره بالواو والنون، لكون المؤنث فرع المذكر. ركن الدين، شرح الشافية (ج467/1)، والنظام، شرح الشافية (ج166/1–168).

([8]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (لِانْتِفَاءِ ذِكْرِهِ فِي المَتْنِ).

([9]) الجوهري، الصحاح (ج1874/5).

قَوْلُـهُ[1]: [وَالمُرَادُ بِالأَحَـاوِصِ: الأَحْـوَصُ وَأَوْلَادُهُ] قَالَ فِي القَامُوْسِ[2]: الأَحَاوِصُ: عَوْفٌ، وَعَمْرٌو، وَشُرَيْحٌ، أَوْلَادُ الأَحْوَصِ بْنِ جَعْفَرٍ. انتهى. وَ(مِنْ) فِي البَيْتِ، قَالَ اليَزْدِيُّ[3]: لِلبَيَانِ[4]، وَقَالَ النَّظَامُ[5]: لِلتَّعْلِيْلِ؛ أَيْ: مِن أَجَلِّهِم، وَالظَّاهِرُ الأَوَّلُ.

قَوْلُهُ: [وَ(لَوْ) فِي البَيْتِ لِلتَّمَنِّي]؛ أَيْ[6]: مِثْلُهَا فِي نَحْوِ: لَوْ تَأْتِنِي فَتُحَدِّثَنِي، وَاخْتُلِفَ فِيْهَا، فَقِيْلَ: هِيَ قِسْمٌ بِرَأْسِهَا لَا تَحْتَاجُ /ق96ب/ إِلَى جَوَابٍ كَجَوَابِ الشَّرْطِ، وَقِيْلَ: هِيَ الشَّرْطِيَةِ[7] أَشْرَبَتْ مَعْنَى التَّمَنِّي، وَقَالَ ابْنُ مَالِكٍ[8]: هِيَ المَصْدَرِيَّةُ أَغْنَتْ عِنْ فِعْلِ التَّمَنِّي، وَقَالَ فِي المِثَالِ الأَصْلِيِّ[9]: وَدِدْتُ لَو تَأْتِينِي، فَحَذَفَ فِعْلَ التَّمَنِّي؛ لِدَلَالَةِ (لَوْ) عَلَيْهِ، فَأَشْبَهَتْ (لَيْتَ) فِي الأَشْعَارِ بِمَعْنَى التَّمَنِّي، فَكَانَ لَهَا جَوَابٌ كَجَوَابِهَا. انتهى. وَتَفْسِيْرُ الشَّارِحِ يُوهِمُ مَا قَالَهُ، وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ قَصَدَ بَيَانَ مَعْنَى (لَوْ) وَمَا دَخَلَتْ عَلَيْهِ.

قَوْلُهُ[10]: [وَ(لَوْ) فِي البَيْتِ لِلتَّمَنِّي] وَيُحْتَمَلُ أَنْ يَكُوْنَ لَلشَّرْطِ، وَجَوَابُهُ يَكُوْنُ مَحْذُوْفًا؛ أَي: لَو نَهَيْتَ لَكَانَ حَسَنًا. ض.

قَوْلُـهُ: [وَلَـمْ يُعْكَسْ؛ لِأَنَّـهُ الأَصْلُ]؛ أَيْ: لِأَنَّ الأَصْلَ فِي (أَفْعَلَ) أَنْ يَكُوْنَ لِلتَّفْضِيلِ؛ أَي: لِغَلَبَتِهِ[11]، بَل لِاطِّرَادِهِ، لَولَا اللَّوْنُ وَالعَيْبُ.

([1]) قال الأعشى: [الطويل]

أَتَــانِي وَعِيــد الحُــوص مِــنْ آلِ جَعْفَــر فَيَــا عَبْــد عمــرو لــو نَهَيْــت الأحاوِصــا

حيث جمع "أحوص" على "حوص" جَمع الصفة كما تُجمع قبل النقل على حد "أَحْمَر" و"حُمْر". ابن يعيش، شرح المفصل (ج310/3)، والرضي، شرح الشافية (ج168/2)، وركن الدين، شرح الشافية (ج468/1).

([2]) الفيروز أبادي، القاموس المحيط (ص616).

(3) الخضر اليزدي(ت بعد720هـ)، من أعيان القرن الثامن، لـه: شرح الشافية، حققه الدكتور: حسن أحمد العثمان، يقول المحقق: ولست أعرف من أخبار اليزدي أكثر من هذا، ولقد أعياني البحث عن ترجمته، ولم أوفق للعثور عما يجليه لنا. اليزدي، شرح الشافية (ص38).

([4]) اليزدي، شرح الشافية (ص226).

([5]) النظام، شرح شافية ابن الحاجب (ج166/1).

([6]) (أي): ساقط في (ك).

([7]) في (ط): (للشرطية).

([8]) ابن مالك، شرح التسهيل (ج229/1).

([9]) في (ط): (الأصل).

([10]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (لَو نَهَيْتَ لَكَانَ حَسَنًا).

([11]) في (م): (لغايته).

قَوْلُهُ[1]: [وَلَا بِالأَلِفِ وَالتَّاءِ لِمَا مَرَّ] فِي بَحْثِ[2] (فَعِيْلٍ) بِمَعْنَى (مَفْعُوْلٍ) مِنْ أَنَّ المُؤَنَّثَ لَو جُمِعَ بِدُوْنِ المُذَكَّرِ جَمْعَ التَّصْحِيْحِ يَلْزَمُهُ مَزِيَّةُ الفَرْعِ عَلَى الأَصْلِ.

قَوْلُهُ: [لِمَا مَرَّ]؛ أي: مِنْ أَنَّ المُذَكَّرَ إِذَا لَمْ يُجْمَعْ جَمْعَ التَّصْحِيْحِ فَالمُؤَنَّثُ أَوْلَى؛ أَيْ: لِأَنَّهُ فَرْعُهُ كَمَا ذَكَرَهُ المُصَنِّفُ هُنَا.

قَوْلُهُ[3]: [وَأَجَابَ بِغَلَبَتِهِ اسْمًا] قَالَ ابْنُ الأَثِيْرِ[4] فِي النِّهَايَةِ[5]: تَقُوْلُ العَرَبُ لِهَذِهِ البُقُوْلِ: الخَضْرَاءُ، لَا تُرِيْدُ لَوْنَهَا. وَالحَدِيْثُ مِنْ رِوَايَةِ مُجَاهِدٍ[6].

قَوْلُهُ[7]: ["لَيْسَ فِي الخَضْرَاوَاتِ"] فَإِنَّ الخَضْرَاوَاتِ جَمْعُ (خَضْرَاوَةٍ)، وَمُذَكَّرُهُ (أَخْضَرُ) وَهُوَ صِفَةٌ لَا يَجْمَعُ بِالوَاوِ وَالنُّونِ، فَيَنْبَغِي أَنْ لَا يُجْمَعَ مُؤَنَّثُهُ بِالأَلِفِ وَالتَّاءِ، وَقَدْ جُمِعَ. ض.

[جمع فعلان: اسمًا وصفةً][8]

([1]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (مَزِيَّةُ الفَرْعِ عَلَى الأَصْلِ).

([2]) شاهين، مجموعة الشافية، شرح الجاربردي (ج519/1).

([3]) لا يجمع أفعل الصفة بالواو والنون؛ لتمييزه عن أفعل التفضيل، ولا بالألف والتاء؛ لأنَّه فرع المذكر، وجاء خضروات في أخضر؛ لقلته اسمًا، قال صلى الله عليه وسلم: "ليس في الخضروات صدقة"، وكأنَّه قال: ليس في البقول صدقة. ركن الدين، شرح الشافية (ج467/1).

([4]) ابن الأثير (544هـ – 606هـ) المبارك بن محمد بن محمد بن محمد بن عبد الكريم الشيباني الجزري، أبو السعادات، مجد الدين: المحدث اللغوي الأصولي. ولد ونشأ في جزيرة ابن عمر. وانتقل إلى الموصل، فاتصل بصاحبها، فكان من أخصائه. وأصيب بالنقرس فبطلت حركة يديه ورجليه. ولازمه هذا المرض إلى أن توفي في إحدى قرى الموصل، قيل: إن تصانيفه كلها، ألفها في زمن مرضه، إملاءً على طلبته، وهم يعينونه بالنسخ والمراجعة. من كتبه: (النهاية في غريب الحديث)، و(جامع الأصول في أحاديث الرسول) جمع فيه بين الكتب الستة، و(الإنصاف في الجمع بين الكشف والكشاف) في التفسير، و(المرصع في الآباء والأمهات والبنات)، و(الرسائل) من إنشائه، و(الشافي في شرح مسند الشافعي) في الحديث، و(المختار في مناقب الأخيار)، و(تجريد أسماء الصحابة)، و(منال الطالب، في شرح طوال الغرائب)، جمع فيه من الأحاديث الطوال والأوساط ما أكثر ألفاظه غريب، وصنفه بعد انتهائه من كتابه: (النهاية). وهو أخو ابن الأثير المؤرخ علي بن محمد عز الدين(ت630هـ)، وابن الأثير الكاتب نصر الله بن محمد الجزري، أبو الفتح، ضياء الدين(ت637هـ). انظر: الحموي، معجم الأدباء (ج2268/5)، وابن خلكان، وفيات الأعيان (ج141/4)، والسيوطي، بغية الوعاة (ج274/2)، والزركلي، الأعلام (ج272/5).

([5]) ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر (ج107/2).

([6]) الحديث: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ –صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ–: (لَيْسَ فِي الْخَضْرَوَاتِ صَدَقَةٌ). ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر (ج107/2).

([7]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (وَقَدْ جُمِعَ. ض).

([8]) إن كان (فعلان) اسمًا يجمع على (فَعَالِين) سواء فتح أو كسر أو ضمَّ أوله، نحو: (شَيطان) و(شَياطين)، و(سِرحان) و(سَراحين)، و(سُلطان) و(سَلاطين)، وقد جاء جمعه على (فِعال)، (سِرحان) و(سِراح). وإن كان

قَوْلُـهُ: [و(السِّرْحَانُ): الذِّئْبُ[1]] قَالَ فِي القَامُوْسِ[2]: (السِّرْحَانُ)، بِالكَسْرِ: الذِّئْبُ، وَالأَسَدُ، وَكَلْبٌ، وَفَرَسُ عُمَارَةَ بْنِ حَرْبٍ البُحْتُرِيِّ، وَفَرَسُ مُحْرِزِ بْنِ نَضْلَةَ[3]، وَمِنَ الحَوْضِ: وَسَطُهُ، الجَمْعُ (سَرَاحٍ) كَـ(ثَمَانٍ)[4]، وَ(سِراحٌ) كَـ(ضِبَاعٍ)، وَ(سَرَاحِيْنُ). انتهى. وَالمُرَادُ بِـ(السُّلْطَانِ): الحَاكِمُ لَا الحُجَّةُ وَالبُرْهَانُ، فَإِنَّ ذَلِكَ لَا يُجْمَعُ؛ لِجَرَيَانِهِ مُجْرَي المَصْدَرِ.

[ما استغني فيه بالتصحيح عن التكسير][5]

قَوْلُهُ: [وَ(العُوَّارُ): الجَبَانُ] قَالَ فِي القَامُوْسِ[6]: (العُوَّارُ) كَـ(رُمَّانٍ): الخُطَّافُ، وَاللَّحْمُ يُنْزَعُ مِنَ العَيْنِ بَعْدَمَا يُذَرُّ[7] عَلَيْهِ الذَّرُوْرُ، وَالذِي لَا بَصَرَ[8] لَهُ بِالطَّرِيْقِ، وَالضَّعِيْفُ الجَبَانُ، الجَمْعُ: (عَوَاوِيْرُ). /ق97أ/ وَفِيْهِ[9]: وَ(المُطْفِلُ)[10] كَـ(مُحْسِنٍ): ذَاتُ الطِّفْلِ مِنَ الإِنْسِ وَالوَحْشِ، الجَمْعُ: (مَطَافِيْلُ)، وَ(مَطَافِلُ). وَفِيْهِ[11] -أَيْضًا-: شَدَنَ الظَّبْيُ[12] وَجَمِيْعُ وَلَدِ الظِّلْفِ وَالخُفِّ وَالحَافِرِ شُدُوْنًا:

صفة يجمع في الأكثر على (فِعال)، وعلى (فَعَالَى)، نحو: (غَضْبان) و(غِضاب)، و(سَكْران)، و(سَكَارى). وقد جاء جمع أربع كلمات على وزن (فُعَالى) وإن كان الأصل فيه الفتح، نحو: (كَسْلان) و(كُسَالى)، و(سَكْران) و(سُكارى)، و(عَجْلان) و(عُجَالى)، و(غَيْران) و(غُيَارى). ركن الدين، شرح الشافية (ج1/467).

([1]) في (ك): (الذيب).

([2]) الفيروز أبادي، القاموس المحيط (ص286).

([3]) الأخرم(ت6هـ) محرز بن نضلة بن عبد الله بن مرة، من بني غنم، من أسد بن خزيمة: صحابي، من شجعانهم. يعرف بالأخرم الأسدي، وكنيته أبو نضلة. شهد بدرًا، وقتله عبد الرحمن بن عيينة الفزاري في غزوة "ذي قرد" بفتح القاف والراء. الزركلي، الأعلام (ج5/284). في (ط): (فضلة)، وفي (ك): (فضله).

([4]) في (ط): (يمان).

([5]) (فَعَّال)، و(فُعَّال)، و(فِعِّيل)، و(مَفْعول)، و(مَفْعَل) جمعت جمع السلامة بالواو والنون نحو: (شَرَّاب) على (شَرَّابون)، و(حُسَّان) على (حُسّانون)، و(فِسِّيق) على (فِسِّيقون)، و(مضروب) على (مضروبون)، و(مكرم) على (مُكْرِمُون)، واستغني فيها بجمع التصحيح على جمع التكسير. وقد جاء جمعها مكسرًا قليلًا، نحو: (عَوَاوِير) في جمع: (عُوَّار)، ونحو: (ملاعين) في جمع: (ملعون)، و(ميامين) في جمع: (ميمون)، و(مشائيم) في جمع مشئوم، و(مياسير) في جمع (ميسور) و(مفاطير) في جمع (مفطر)، و(مناكير) في جمع (مُنْكَر)، و(مطافل)، في جمع: (مطفل)، و(مشادِن) في جمع: (مُشْدِن). شاهين، مجموعة الشافية (ج1/542-453)، وركن الدين، شرح الشافية (ج1/471-472).

([6]) الفيروز أبادي، القاموس المحيط (ص573).

([7]) في (ط): (يدر)، و(الدرور).

([8]) في (م): (يصر).

([9]) في (م): (وافيه).

([10]) الفيروز أبادي، القاموس المحيط (ص1326).

([11]) المرجع السابق (ص1560).

([12]) في (ط)، و(ك): (الصبي).

قَوِيَ وَاسْتَغْنَى عَنْ أُمِّهِ، وَأَشْدَنَتِ الظَّبْيَةُ فَهِيَ مُشْدِنُ: إِذَا شَدَنَ وَلَدُهَا، الجَمْعُ (مَشَادِنُ)، وَ(مَشَادِيْنُ). انتهى. فَفِي قَوْلِ الشَّارِحِ[1]: [وَالمُشْدِنُ: وَلَدُ الظَّبْيَةِ إِذَا طَلَعَ قَرْنَاهُ] نَظَرٌ، إِنَّمَا هُوَ شَادِنٌ، وَالمُشْدِنُ أُمُّهُ.

قَوْلُهُ[2]: [وَ(المُشْدِنُ): وَلَدُ الظَّبْيَةِ] وَهِمَ الشَّارِحُ فِيْهِ، فَإِنَّ المُشْدِنُ: الظَّبْيَةُ التِي طَلَعَ قَرْنَا وَلَدِهَا، وَاسْتَغْنَى مِنْهَا، وَفِعْلُهُ أَشْدَنَتِ الظَّبْيَةُ، وَالوَلَدُ شَادِنٌ، وَفِعْلُهُ شَدَنَ. الصحاح[3]: أَشْدَنَتِ الظَّبْيَةُ فَهِيَ مُشْدِنٌ، إِذَا شَدَنَ وَلَدُهَا، أَيْ: قَوِيَ وَطَلَعَ قَرْنَاهُ وَاسْتَغْنَى عَنْ أُمِّهِ، مِنْ شَدَنَ يَشْدُنُ[4] شُدُوْنًا، وَالجَمْعُ: (مَشَادِنٌ)، وَ(مَشَادِيْنَ)، مِثْلُ: (مَطَافِلَ)، وَمَطَافِيْلَ).

[جمع الرباعي][5]

قَوْلُهُ: [وَ(عِثْيَرٌ)[6]] هُوَ بِمُهْمَلَةٍ وَمُثَلَّثَةٍ، كَـ(دِرْهَمٍ). وَ(تَنْضُبٍ)، بِفَتْحِ المُثَنَّاةِ، وَسُكُوْنِ النُّوْنِ، وَضَمِّ المُعْجَمَةِ: شَجَرٌ حِجَازِيٌّ، شَوْكُهُ [كَشَوْكِ][7] العَوْسَجِ، وَقَرْيَةٌ قُرْبَ مَكَةَ. وَ(مِدْعَسٌ) بِمُهْمَلَاتٍ، وَلَيْسَ بِمُلْحَقٍ وَإِنْ وُجِدَ دِرْهَمٌ؛ لِأَنَّ المِيْمَ لَا تُزَادُ لِلإِلْحَاقِ، وَلِأَنَّ حَرْفَ[8] الإِلْحَاقِ لَا يَكُوْنُ فِي أَوَّلِ الكَلِمَةِ كَمَا سَيَأْتِي، وَلَا تَنْضُبٌ؛ لِعَدَمِ (فَعْلُلٍ) بِضَمِّ اللَّامِ. وَ(قِرْوَاحٌ) بِكَسْرِ القَافِ، وَبِمُهْمَلَاتٍ، مُلْحَقٌ بِـ(قِرْطَاسٍ)[9]: وَهِيَ[10] الأَرْضُ المُسْتَوِيَةُ، لَا مَاءَ فِيْهَا[11] وَلَا شَجَرَ، وَيُقَالُ لَهَا أَيْضًا: (القِرْيَاحُ)،

([1]) شاهين، مجموعة الشافية، شرح الجاربردي (ج543/1).

([2]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (مَطَافِلَ، وَمَطَافِيْلَ).

([3]) الجوهري، الصحاح (ج2143/5).

([4]) في (ط): (شدن).

([5]) يجمع الرباعي على (فَعَالِلَ) قياسًا مطردًا، فيقال في جمع: (جَعْفَر) و(زِبْرِج) و(دِرْهَم) و(قِمْطَر) و(جُحْذَب): (جَعَافِر) و(زَبارج) و(دراهم) و(قماطر) و(جُخادِب). فإن كان قبل آخر الرباعي المزيد عليه مدة انقلبت ياء؛ لكسرة ما قبلها، نحو: (قِرْطاس) (قراطيس)، و(عصفور) (عصافير)، و(قنديل) (قناديل). كذلك كل ما كان على زنة الرباعي سواء كان ملحقًا بالرباعي بلا مدة، نحو: (كَوْكب) و(جَدْوَل) و(عِثْيَر)، أو غير ملحق وبلا مدة، نحو: (تَنْضُب) و(مِدْعَسٍ) يجري مجرى الرباعي في الجمع، فيقال: (كَوَاكِب) و(جَداوِل) و(عَثَاير) و(تَنَاضِب) و(مَداعِس)، وإن كان ملحقًا مع مدة، نحو: (قِرْوَاح) و(قُرِطَاط) أو غير ملحق مع مدة، نحو: (مصباح) فيجمع على (فعاليل)، فيقال: (قراويح) و(قراطيط) و(مصابيح). شاهين، مجموعة الشافية (ج544/1).

([6]) العِثْيَرُ –بِتَسْكِينِ الثَّاءِ– والعِثْيَرَةُ: العَجَاجُ السَّاطِعُ؛ يَعْنِي الْغُبَارَ، والعِثْيَرَاتُ: التُّرَابُ. ابن منظور، لسان العرب (ج540/4).

([7]) ما بين المعقوفتين زيادة من القاموس المحيط؛ ليستقيم المعنى. الفيروز أبادي، القاموس المحيط (ص177).

([8]) في (م): (صرف).

([9]) القِرْطاسُ: الذي يكتب فيه، ، والجَمْع: قَرَاطِيسُ، وَمِنْه قولُه – تَعَالَى –: (تَجْعَلُونَه قَرَاطِيسَ)؛ أَي: صُحُفاً. وذكر صاحب القاموس أنها مثلثة، والضمُّ ضعيف كما ذكر الجاربردي وغيره من شراح الشافية، وأَمَّا الفَتْحُ فَلم يَذْكُرْه أَكثرُ أَهْل اللُّغةِ. انظر: الجوهري، الصحاح (ج962/3)، والفيروزأبادي، القاموس المحيط (ج565/1).

([10]) في (م): (وهو).

([11]) في (ط): (فيهما)

وَ(القِرْحِيَاءُ)، وَ(القِرْوَاحُ) –أَيْضًا– بِالكَسْرِ: النَّاقَةُ الطَّوِيْلَةُ القَوَائِمِ، وَالنَّخْلَةُ الطَّوِيْلَةُ المَلْسَاءُ. وَ(قُرْطَاطٌ) بِكَسْرِ القَافِ وَبِضَمِّهَا، وَالمُرَادُ –هُنَا– المَضْمُوْمُ، لَكِنْ فِي كَوْنِهِ حِيْنَئِذٍ مُلْحَقًا عَلَى رَأْيِ المُصَنِّفِ نَظَرٌ؛ لِمَا قَدَّمَهُ مِنْ أَنَّ (فُعْلَالًا) بِالضَّمِّ لَيْسَ مِنْ أَبْنِيَتِهِمْ، وَإِنَّ (قُرْطَاسًا) ضَعِيْفٌ[1]. قَالَ فِي القَامُوسِ[2]: والقِرْطَاطُ بِالكَسْرِ وَالضَّمِّ، وَالقَيْرُوْطِيُّ: مَرْهَمٌ[3] مَعْرُوْفٌ، دَخِيْلٌ[4]؛ أَي: فِي كَلاَمِهِم، والقُرْطَانُ وَالقُرْطَاتُ[5] بِضَمِّهَا وَبِكَسْرِ الأَخِيْرِ لِلسَّرْجِ، كَالوَلِيَّةِ لِلرَّحْلِ[6]. وَ(الوَلِيَّةُ)[7] كَـ(غَنِيَّةٍ): البَرْذَعَةُ /ق97ب/ أَوْ مَا تَحْتَهَا. و(البَرْذَعَةُ)[8] بِفَتْحِ المُوَحَّدَةِ، وَسُكُوْنِ الرَّاءِ، وَفَتْحِ الذَّالِ المُعْجَمَةِ أَوْ المُهْمَلَةِ: حِلْسٌ يُلْقَى تَحْتَ الرَّحْلِ.

قَوْلُهُ[9]: [غَيْرُ مُلْحَقٍ]؛ لِأَنَّ الزِّيَادَةَ لِلإِلْحَاقِ لَا يَكُوْنُ فِي الأَوَّلِ.

قَوْلُهُ: [وَمِصْبَاحٌ غَيْرُ مُلْحَقٍ]؛ لِأَنَّ المِيْمَ فِي الأَوَّلِ، وَحَرْفُ الإِلْحَاقِ لَا يَكُونُ فِيْهِ، وَالأَلِفُ لَا يَكُونُ لِلإِلْحَاقِ.

([1]) ذكر الجاربردي أنَّ (فُعْلَانًا) لم يوجد في كلامهم غير (قُرْطَاسٍ) بالضم وهو ضعيف. وذكر ذلك ركن الدين، فقال: (قُرْطاس)، بضم القاف، ضعيف؛ لأن الفصيح (قِرْطاس) بكسر القاف. شاهين، مجموعة الشافية، شرح الجاربردي (ج1/155)، وركن الدين، شرح الشافية (ج1/183).

([2]) الفيروز أبادي، القاموس المحيط (ص880).

([3]) في (م): (منهم).

([4]) أطلق على الألفاظ الّتي دخلت في العربيّة من غيرها من اللّغات: (المُعَرَّب) و(الدّخيل) و(الأعجميّ) وغالبًا لم يفرّق القدماء بينها، وقد صرّح السّيوطيّ بأنّ الدّخيل يرادف المُعَرَّب؛ فقال: "ويطلق على المعرّب: دخيلٌ، وكثيرٌ ما يقع ذلك في كتاب العين والجمهرة وغيرهما". وقد جمع ابن منظورٍ المصطلحات الثّلاثة في نصٍّ واحدٍ إذ قال: "البُخْتُ والبُخْتِيَّة: دخيلٌ في العربيّة، أعجميّ، معرّبٌ". والصواب أنَّ هناك فرقًا بين مصطلحي الدخيل والمعرب، فالدخيل: اللّفظ الأجنبيّ الّذي دخل العربيّة دون تغييرٍ، والمعرب: اللّفظ الأجنبيّ الّذي غيّره العرب بالنّقص أو الزّيادة أو القلب. في حين أهمل مصطلح أعجمي الذي يدل على إبهام الكلام وعدم فصاحته، وهناك مصطلح ينبغي أن نشير إليه، وهو الترجمة: نقل الكلام من لغة إلى أخرى. وأذكر مثالًا: (تلفزيون) دخيل، و(تلفاز) معرب، و(شاشة) ترجمة. السيوطي، المزهر (ج1/269)، وابن منظور، لسان العرب (ج2/9)، وإبراهيم مصطفى، وآخرون، المعجم الوسيط (ج1/416)، (ج1/16).

([5]) في (ط)، و(ك)، و(م): (قرطاط).

([6]) في (ط): (للرجل).

([7]) الفيروز أبادي، القاموس المحيط (ص1732).

([8]) المرجع السابق (ص907).

([9]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (وَالأَلِفُ لَا يَكُونُ لِلإِلْحَاقِ).

قَوْلُهُ[1]: [فَلَيْسَ قَوْلُهُ: (بِمَدَّةٍ) سَهْوًا] نَشَأَ تَوَهُّمُ السَّهْوِ مِنْ تَوَهُّمِ أَنَّ الأَوْزَانَ الثَّلَاثَةِ وَنَحْوَهَا دَاخِلَةٌ، وَأَنَّهُ[2] أَتَى بِقَوْلِهِ: [بِغَيْرِ[3] مَدَّةٍ]؛ احْتِرَازًا عَنْهَا، وَذِكْرُ المَدَّةِ يُخِلُّ بِهِ فَيَكُونُ سَهْوًا.

قَوْلُهُ[4]: [كَمَا ذُكِرَ فِي بَعْضِ الحَوَاشِي] ذُكِرَ فِي بَعْضِ الحَوَاشِي أَنَّ قَوْلَهُ: [بِمَدَّةٍ سَهْوٌ]؛ لِأَنَّ (فَاعِل)، وَ(فَعُولَ) وَنَحْوَهُمَا مَعَ مَدَّةٍ، وَمَعَ هَذَا لَيْسَ جَمْعُهُا جَمْعَ الرُّبَاعِيَ.

قَوْلُهُ: [وَلَا عَلَى زِنَتِهِ] وَحِينَئِذٍ لَيْسَ قَوْلُهُ: [بِغَيْرِ مَدَّةٍ] احْتِرَازًا عَنْ نَحْوِ (فَاعِلٍ) كَمَا قَالَ الفَاضِلُ قُطْبُ الدِّيْنِ الشِّيْرَازِيُّ[5]؛ لِأَنَّ نَحْوَ (فَاعِلٍ) خَرَجَ بِقَوْلِهِ: [وَمَا كَانَ عَلَى زِنَتِهِ].

قَوْلُهُ: [وَلَا عَلَى زِنَتِهِ] أَمَّا فِي (فَعُوْلٍ) وَ(فَعِيْلٍ) فَظَاهِرٌ، وَأَمَّا فِي (فَاعِلٍ) فَلِأَنَّ الأَلِفَ لِلِينِهَا بَعَّدَتْهُ مِن شَبَهِهِ بِالرُّبَاعِيِّ. وَالمُرَادُ بِزِنَةٍ: مَا كَانَ عَلَى زِنَتِهِ، التَّرْتِيْبُ فِي الحَرَكَةِ وَالسُّكُونِ، لَا أَشْخَاصُ الحَرَكَاتِ؛ لِيَدْخُلَ (تَنْضُبٌ) وَنَحْوُهُ. وَفِي شَرْحِ الشَّيْخِ نِظَامِ الدِّيْنِ[6]: وَهَذَانِ –أَيْ: تَنْضُبٍ وَمِدْعَسٍ– مِمَّا يُقَارِبُ زِنَةَ الرُّبَاعِيَ أَوْ هُوَ هِيَ[7].

قَوْلُهُ[8]: [فِيْمَا تَقَدَّمَ] فَإِنَّهُ[9] ذِكْرَهَا، وَإِنَّهَا كُفَّتْ بِجَمْعٍ لَا عَلَى جَمْعِ الرُّبَاعِيِّ. ض.

([1]) حكم الرباعي إذا لحقه حرف لين رابع أن يثبت في جمعه إلا أنها تقلب ياءً إذا لم يكن إياها؛ لانكسار ما قبلها كـ(قرطاس) و(قراطيس)، وكذا ما كان على زنته كـ(مصباح) و(مصابيح)، فليس قوله بمدة سهوًا كما ذكر في بعض الحواشي، فإن نحو (فاعل) و(فعول) و(فعيل) ليس رباعيًّا ولا على زنته، وليس قوله بغير مدة احترازًا منه". شاهين، مجموعة الشافية، شرح الجاربردي (ج1/545).

([2]) (أنه): ساقط في (ط)، و(م).

([3]) في (ك): (فغير).

([4]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (وَمَا كَانَ عَلَى زِنَتِهِ).

([5]) قطب الدين الشيرازي(ت710هـ) مَحْمُود بن مَسْعُود بن مصلح الْفَارِسِي، ولده بشيراز سنة (634هـ)، صَاحب شرح مُخْتَصر ابْن الْحَاجِب وَشرح مِفْتَاح السكاكي وَشرح الكليات لابن سينا وَغَيرهَا، وصنف كتابًا فِي الْحِكْمَة سَمَّاهُ (غرَّة التَّاج)، برع فِي المعقولات، ولازم بِالآخِرَةِ الحَدِيث سَمَاعًا ونظرًا فِي جَامع الْأُصُول وَشرح السّنة لِلْبَغوِيِّ وَمَا أشبه ذَلِك، وَدخل بَغْدَاد ودمشق ومصر واستوطن بِالآخِرَةِ تبريز وَانْقطع عَن أَبْوَاب الْأُمَرَاء إِلَى أَن مَاتَ فِي شهر رَمَضَان سنة عشر وَسَبْعمائة. السبكي، طبقات الشافعية الكبرى (ج10/386)، وابن حجر، الدرر الكامنة (ج6/100).

([6]) النظَّام، شرح الشافية (ج1/172).

([7]) قال الرضي: " ... وما كان على زنته؛ أي: زنة الرباعي، أعني عدد حروفه، سواء كان مثله في الحركات المعينة والسكنات كـ(جدول) و(كَوْثَر)، أو لا كـ(تَنْضُب)، وهذا القول منه تَجَوُّز؛ لأنه يعتبر في الوزن الحركات المعينة والسكنات، فلا يقال: (تَنْضُب) على زنة (جَعْفَر) نظرًا إلى مطلق الحركات إلا على مجاز بعيد، وكذا يعتبر في الزنة زيادة الحروف وأصالتها". الرضي، شرح الشافية (ج1/183).

([8]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (وَفِي جَمْعِ أَشْعَثِيٍّ: أَشَاعِثَةٌ).

([9]) في (ط): (فإن).

قَوْلُهُ[1]: [كَـ(جَوْرَبٍ)] فَيُقَالُ فِي جَمْعِهِ: (جَوَارِبَةٌ)، وَفِي جَمْعِ أَشْعَثِيٍّ: (أَشَاعِثَةٌ).

قَوْلُهُ: [لِأَنَّ الأَعْجَمِيَّ فَرْعُ العَرَبِيِّ] قَالَ نَجْمُ الأَئِمَّةِ رَضِيُّ الدِّيْنِ[2]: العُجْمَةُ فِي كَلَامِ العَرَبِ فَرْعُ العَرَبِيَّةِ؛ إِذِ الأَصْلُ فِي كُلِّ كَلَامٍ أَنْ لَا يَخَالِطَهُ لِسَانٌ[3] آخَرَ، فَتَكُوْنُ العَرَبِيَّةُ إِذَنْ[4] فِي كَلَامِ العَجَمِ فَرْعًا[5]. وَقَالَ هُنَا: الهَاءُ أَمَارَةُ العُجْمَةِ؛ وَذَلِكَ أَنَّ العَجَمِيَّ[6] نُقِلَ إِلَى العَرَبِيَّةِ، كَمَا أَنَّ التَّأْنِيْثَ نُقِلَ عَنِ التَّذْكِيْرِ.

قَوْلُهُ: [وَيَاءُ النَّسَبِ كَالتَّاءِ] قَالَ نَجْمُ الأَئِمَّةِ[7]: لَمَّا أَرَادُوا أَنْ يَجْمَعُوا المَنْسُوبَ جَمْعَ التَّكْسِيْرِ وَجَبَ حَذْفُ يَاءِ النَّسَبِ؛ لِأَنَّ اليَاءَ وَالجَمْعَ لَا يَجْتَمِعَانِ، فَلَا يُقَالُ فِي النِّسْبَةِ إِلَى (رِجَالٍ): (رِجَالِيٌّ)، فَحُذِفَتْ، ثُمَّ[8] جُمِعَ بِالتَّاءِ فَصَارَ التَّاءُ كَالبَدَلِ مِنَ اليَاءِ؛ لِتَشَابُهِهِمَا فِي كَوْنِهَا لِلوِحْدَةِ: كَـ(تَمْرَةٍ)، وَ(رُوْمِيٍّ)[9]، وَلِلمُبَالَغَةِ: كَـ(عَلَّامَةٍ)، وَ(دَوَّارِيٍّ)، وَلِكَوْنِهِمَا زَائِدَتَيْنِ لَا لِمَعْنًى[10]: كَـ(ظُلَمَةٍ)، وَ(كُرْسِيٍّ). قَالَ: وَالتَّاءُ فِي مِثْلِ هَذَا المُكَسَّرِ[11] -أَيْ: المَنْسُوبِ- لَازِمَةٌ؛ لِأَنَّهَا بَدَلٌ مِنَ اليَاءِ، بِخِلَافِهَا فِي نَحْوِ: (جَوَارِبَةٍ)، وَ(مَوَازِجَةٍ)، فَيَجُوْزُ (جَوَارِبٌ)، وَ(مَوَازِجٌ)، وَقَدْ تَجِيْءُ[12] التَّاءُ عِوَضًا عَنِ المَدَّةِ: كَـ(جَحَاجِحَةٍ) فِي (جِحْجَاحٍ)، وَالأَصْل(جَحَاجِيْحٌ)، فَحُذِفَتِ اليَاءُ، وَأُتِيَ بِالتَّاءِ عِوَضًا مِنَ اليَاءِ، وَلِذَلِكَ لَا

([1]) الكلمات الأعجمية والمنسوبة التي جاءت على زنة الرباعي تجمع على (فعالل)، ويضاف لجمعها التاء؛ ليدل على العجمة والنسب، فالعجمة فرع العربي، فزيادة التاء فيه تدل على أنه فرع، والمنسوب لما استثقل ابقاء ياء النسبة في جمعه حذفت الياء، وعوض عنها تاء التأنيث؛ للمناسبة بينهما، ولمجيئها للفرق بين المفرد والجنس كتمر وتمرة، ومثال الأعجمي: (جورب) جمعها (جوارية)، والمنسوب: (أشعثي) جمعها (أشاعثة). شاهين، مجموعة الشافية (ج546/1).

(2) الرضي الأسترآباذي(ت نحو686هـ) محمد بن الحسن الرضي الأستراباذي، نجم الدين: عالم بالعربية، من أهل أستراباذ (من أعمال طبرستان) اشتهر بكتابيه: (الوافية في شرح الكافية، لابن الحاجب) في النحو، أكمله سنة 686هـ، و(شرح مقدمة ابن الحاجب) وهي المسماة بالشافية، في علم الصرف. انظر: البغدادي: عبد القادر، خزانة الأدب (ج29/1)، والزركلي، الأعلام (ج86/6)، وكحالة، معجم المؤلفين (ج/183).

([3]) في (م): (كلام).

([4]) في (ك)، و(م): (إذًا).

([5]) الرضي، شرح الكافية (ج106/1).

([6]) في (ك): (العجم).

([7]) الرضي، شرح الكافية (ج327/3).

([8])(ثم): ساقط في (م).

([9]) في (ك): (رَوَّمِيٍّ).

([10]) في (م): (كالمعنى).

([11]) في (م): (الكسر).

([12]) في (ك): (يجيء).

يَجْتَمِعَانِ وَلَا يَسْقُطَانِ. قَالَ نَجْمُ الأَئِمَّةِ[1]: وَأَمَّا التَّاءُ فِي (فَرَازِنَةٍ)[2]، وَ(زَنَادِقَةٍ) فَتَجُوْزُ أَنْ تَكُوْنَ عِوَضًا مِنَ اليَاءِ، وَأَنِ يَكُوْنَ لِتَقْرِيْبِ الوَاحَدِ. انتهى. وَقَدْ يَجْتَمِعُ[3] فِي المُفْرَدِ أَنْ يَكُوْنَ مُعَرَّبًا وَمَنْسُوْبًا، فَتَأْتِي التَّاءُ فِي الجَمْعِ أَمَارَةٌ عَلَيْهِمَا، كَـ(بَرَابِرَةٍ) فِي جَمْعِ (بَرْبَرِيٍّ). ثُمَّ (الأَشْعَثِيُّ) بِشِيْنٍ مُعْجَمِة وَمُثَلَّثَةٍ: نِسْبَةً إِلَى الأَشْعَثِ اسْمِ رَجُلٍ. وَ(الزَّنْجُ) بِفَتْحِ[4] الزَّاي وَتُكْسَرُ، وَسُكُونِ النُّوْنِ، وَجِيْمٍ: جِيْلٌ[5] مِنَ السُّوْدَانِ. وَ(المَوَازِجُ)[6]: جَمْعُ مَوْزَجٍ، وَهُوَ الخُفُّ، مُعَرَّبٌ. وَ(الجِحْجَاجُ) بِجِيْمَيْنِ بَيْنَهُمَا حَاءٌ كَـ(قِرْطَاسٍ): السَّيِّدُ. وَ(بَرْبَرٌ): جِيْلٌ بِالمَغْرِبِ.

قَوْلُهُ[7]: [نَحْوُ: (حَبَارِكُ) فِي (حَبَرْكَى) إِلَى آخِرِهِ] شُمُولُ[8] الضَّابِطِ لِـ(حَبَرْكَى)[9]؛ لِأَنَّ الأَلِفَ فِيْهِ زَائِدَةٌ[10] فِي الطَّرَفِ لَا قَبْلَهُ. وَأَمَّا (عَنْكَبُوتٍ) فَلِأَنَّ التَّاءَ لِزِيَادَتِهَا كَالعَدَمِ، فَكَانَتِ المَدَّةُ كَالطَّرَفِ بِخِلَافِهَا فِي نَحْوِ: (عُصْفُورٍ). وَفِي القَامُوسِ[11]: أَلِفُ (حَبَرْكَى) لِلتَّأْنِيْثِ، قَالَ: وَرُبَّمَا قِيْلَ: (حَبَرْكًى) مُنَوَّنًا. انتهى. وَهُوَ بِفَتْحِ الحَاءِ وَالمُوَحَّدَةِ، وَسُكُونِ الرَّاءِ.

قَوْلُهُ[12]: [فِي (حَبَرْكَى)] بِسُكُونِ البَاءِ، وَفَتْحِ الرَّاءِ. ض. فِي بَعْضِ النُّسَخِ قَيَّدُوا (حَبَرْكَى) بِفَتْحِ البَاءِ، وَسُكُونِ الرَّاءِ الغَيْرِ المُعْجَمَةِ.

[جمع الخماسي][13]

([1]) الرضي، شرح الكافية (ج3/328).

([2]) الفِرزان: من لعب الشطرنج، أعجمي معرَّب. ابن منظور، لسان العرب (ج2/ 3378).

([3]) في (ك): (يجمع).

([4]) في (م): (بكسر)

([5]) في (ط): (جبل). وفي (م): (حبل).

([6]) الحبركى: القُراد، والقوم الهلكى، والسحاب المتكاثف، والرمل المتراكم، والألف فيه للتأنيث، والجمع: حبارك. الفيروز أبادي، القاموس المحيط (ص205).

([7]) كل رباعي فيه زيادة ليس بمدة واقعة قبل الطرف يجمع بحذفها على (فعالل)، نحو: (حبارك) في (حبركى)، و(عناكب) في (عنكبوت). شاهين، مجموعة الشافية (ج1/547).

([8]) في (م): (بشمول).

([9]) في (م): (الحبركى).

([10]) في (ك): (زيادة).

([11]) الفيروز أبادي، القاموس المحيط (ص1208).

([12]) ساقط في (ك)، و(م):إلى قوله: (هِيَ مِنْ حُرُوفِ الزَّوَائِدِ).

([13]) الأصح أن يجمع الخماسي جمع تصحيح، فجمع (فرزدق) (فرزدقون)، و(سفرجل) (سفرجلات)، وتكسير الخماسي مستكره؛ لثقله، ولكراهية حذف حرف أصلي منه، وعند جمعه جمع تكسير يحذف خامسه على رأي أكثر النحاة، فيقال: (فرازد) في (فرزدق)، وبعض النحاة يحذف ما أشبه الزائد إذا كان قريبًا من الطرف، فيقال: (فرازق)، أمَّا (جحمرش) فلا يقال فيها (حجارش)؛ لبعد الميم من الطرف. شاهين، مجموعة الشافية (ج1/458)، الرضي، شرح الشافية (ج2/192)، واليزدي، شرح الشافية (ج1/233).

قَوْلُهُ: [لِلثِّقَلِ]؛ أَيْ: لِتَحَقُّقِ أَحَدِ المَحْذُوْرَيْنِ، إِمَّا الثِّقَلُ أَوِ الحَذْفُ.

قَوْلُهُ: [فَيُقَالُ: (فَرَازِقُ)] بِحَذْفِ الدَّالِ؛ لِأَنَّهُ مُشَابِهُ لِلتَّاءِ التِي هِيَ مِنْ حُرُوفِ الزَّوَائِدِ.

قَوْلُـهُ: [وَلَا يَقُـولُ: (جَحَـارِشُ) فِـي (جَحْمَـرِشٍ)[1]] سِوى فِي التَّصْغِيرِ بَيْنَ (فَرَزْدَقٍ)[2] وَ(جَحْمَرِشٍ) فِي حَذْفِ الدَّالِ وَالمِيْمِ، وَفَرَّقَ بَيْنَهُمَا هُنَا[3]، وَالجَمْعُ والتَصْغِيْرُ أَخَوَانِ، وَقَدْ تَقَدَّمَ هُنَاكَ عَن أَبِي البَقَاءِ[4] /ق98ب/ وَغَيْرِهِ مَا يُوَافِقُهُ.

[ألفاظ توهم أنها جمع وليست به][5]

([1]) الجَحَمْرِشَ: العجوز الكبيرة، والجمع جَحَامِر، والتصغير جُحَيْمِر، يحذف منه آخر الحرف. وأفعى جحمرش، أي خشناء. الجوهري، الصحاح (ج997/3).

([2]) في (ط): (فردوق).

([3]) (هُنَا، وَالجَمْعُ والتَصْغِيْرُ أَخَوَانِ، وَقَدْ تَقَدَّمَ): ساقط في (ط).

([4]) العكبري(ت616هـ): عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي، أبو البقاء، محبُّ الدِّين: عالم بالأدب واللغة والفرائض والحساب. أصله من عكبرا (بليدة على دجلة) ومولده ووفاته ببغداد. أصيب في صباه بالجدري، فعمي. وكانت طريقته في التأليف أن يطلب ما صنف من الكتب في الموضوع. فيقرأها عليه بعض تلاميذه، ثم يملي من آرائه وتمحيصه وما علق في ذهنه. من كتبه: (شرح ديوان المتنبي)، و(اللباب في علل البناء والإعراب)، و(شرح اللمع لابن جني)، و(التبيان في إعراب القرآن)، ويسمى (إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراآت في جميع القرآن)، و(الترصيف في الترصيف)، و(ترتيب إصلاح المنطق)، واسمه (المشوف في ترتيب الإصلاح) لابن السكيت على حروف المعجم، و(إعراب الحديث) على حروف المعجم، و(المحصل في شرح المفصل للزمخشري)، و(التلقين) في النحو، و(شرح المقامات الحريرية)، و(الموجز في إيضاح الشعر الملغز)، و(الاستيعاب في علم الحساب). وليس المقصود: (ابن يعيش)؛ فقد صرح باسمه في أكثر من موضع (ابن يعيش)، ولم يذكره بـ(أبي البقاء). انظر: الحموي، معجم الأدباء (ج2188/5)، والقفطي، إنباه الرواة (ج167/4)، وابن خلكان، وفيات الأعيان (ج100/3)، وركن الدين، شرح الشافية (ج884/2)، والسيوطي، بغية الوعاة (ج38/2، و250)، والصفدي، الوافي بالوفيات (ج83/24).

([5]) قسم ابن الحاجب الألفاظ التي توهم أنها وجمع وليست به –بل هي اسم جنس على الأصح– إلى قسمين: الأول: ما يميز واحده بالتاء، وهو كثير في غير المصنوعات، كـ(تمر) و(تمرة)، و(بطيخ) و(بطيخة)، واستثني منها ما كان على وزن (فُعلى) و(فُعَالى)، كـ(بُهمى) و(شُكَاعى) فلا تدخله التاء، ونادر في المصنوعات، نحو (سفين) و(سفينة)، و(لبن) و(لبنة)، يقول ابن مالك: "يقل مجيئها –أي التاء– لتمييز الواحد من الجنس، الذي يصنعه المخلوق نحو (جر) و(جرة) و(لَبِن) و(لبِنَة) و(قلنس) و(قلنسوة) و(سفين) و(سفينة). والثاني: لا يميز واحده بالتاء، نحو: (ركب) و(راكب)، و(حلق) و(حلقة). ابن الحاجب، الشافية (ص75)، ابن مالك، شرح الكافية الشافية (ج67/1).

قَوْلُهُ: [قِسْمٌ يُمَيَّزُ وَاحِدُهُ بِالتَّاءِ][1] مِنْهُ –أَيْضًا– سَحَابٌ وَسَحَابَةٌ، وَجُمَانٌ وَجُمَانَةٌ بِالضَّمِّ، وَأَرْطَى وَأَرْطَاةٌ، وَدِفْلَى وَدِفْلَاةٌ بِالكَسْرِ، وَفَاءِ: اسْمٌ لِنَبْتٍ، وَكَمَّثْرَى وَكُمَّثْرَاةٌ، وَمَرْجَانٌ وَمَرْجَانَةٌ وَغَيْرُهَا، وَلَيْسَ مِنْهُ تُخَمٌ وَتُهَمٌ بَل هُمَا جَمْعُ تُخْمَةٍ وَتُهَمَةٍ، نَصَّ عَلَيْهِ سِيبَوَيْهِ[2]؛ لِلُزُومِ التَّأْنِيثِ، قَالُوا: هَذِهِ تُخَمٌ، وَهِيَ التُّهَمُ.

قَوْلُهُ: [وَذَلِكَ غَالِبٌ فِي غَيْرِ المَصْنُوعَاتِ] يُرِيْدُ أَنَّهُ قَرِيْبٌ مِنَ المُطَّرِدِ؛ أَي: إِلَّا فِيْمَا كَانَ عَلَى (فُعْلَى) أَو (فُعَالَى)، كَـ(بُهْمَى) وَ(شُكَاعَى)[3] لِنَبْتَتَيْنِ، فَإِنَّ دُخُولَ التَّاءِ عَلَيْهِمَا فِي غَايَةِ الشُّذُوْذِ؛ لِأَنَّ أَلِفَ (بُهْمَى) لِلتَّأْنِيْثِ، وَلِأَنَّ المَعْرُوفَ (شُكَاعَى) لِلوَاحِدِ وَالجَمْعِ.

قَوْلُهُ[4]: [فَنَحْوُ: (سَفِيْنٍ) وَ(سَفِيْنَةٍ)] مِنْهُ –أَيْضًا– لَبِنٌ وَلَبِنَةٌ، وَجَرٌّ وَجَرَّةٌ، وَقَلَنْسُوٌ[5] وَقَلَنْسُوَةٌ[6].

قَوْلُهُ[7]: [مِنَ المَصْنُوعَاتِ شَاذٌّ] وَالأَوْلَى أَنْ يُقَالَ: فَنَحْوُ سَفِيْنٍ إِلَى آخِرِهِ لَيْسَ بِغَالِبٍ أَوْ نَادِرٌ، كَمَا يُفْهَمُ هَذَا مِنْ عِبَارَتِهِ أَولًا، وَهِيَ قَوْلُهُ[8]: [وَذَلِكَ غَالِبٌ إِلَى آخِرِهِ].

قَوْلُهُ: [وَجَبْأَةٌ[9] وَجَبْءٌ] كَذَا قَالَ المُصَنِّفُ وَغَيْرُهُ. وَكَأَنَّهُمْ أَطْلَقُوا عَلَى[10] أَنَّ (الجَبْءَ) بِفَتْحِ الجِيْمِ وَسُكُونِ البَاءِ يُطْلَقُ عَلَى الكَثِيْرِ مِنْ هَذَا النَّوْعِ، وَلَمْ أَرَه، وَالمَذْكُورُ فِي الصِّحَاحِ[11]: الجَبْءُ: وَاحِدُ الجِبَأَةِ؛ أَي[12]: بِكَسْرِ الجِيْمِ، وَفَتْحِ البَاءِ،

---

(1) هناك كلمات ورد فيها العكس، حيث التاء تميز الجنس وليس الواحد، نحو: (كَمْأَة) و(كَمْء)، و(جَبْأَة) و(جَبْء)، يقول ابن مالك: "ويكثر مجيئها للتمييز الواحد من الجنس الذي لا يصنعه مخلوق كـ(نمر) و(نمرة) و(تمر) و(تمرة) و(نخل) و(نخلة) و(شجر) و(شجرة)، ويقل مجيئها لتمييز الجنس من الواحد كـ(كمأة) كثيرة و(كمء) واحد". ابن مالك، شرح الكافية الشافية (ج67/1).

(2) سيبويه، الكتاب (ج582/3).

(3) (قوله): زائد في (ك).

(4) ساقط في (م): إلى قوله: [وَذَلِكَ غَالِبٌ إِلَى آخِرِهِ].

(5) في (ك): (قلنس).

(6) في (ط): (لمقنسوة).

(7) ساقط في (ك): إلى قوله: [وَذَلِكَ غَالِبٌ إِلَى آخِرِهِ].

(8) شاهين، مجموعة الشافية، شرح الجاربردي (ج549/1).

(9) في (م): (وحياة).

(10) في (ط): (أطلعوا علي).

(11) الجوهري، الصحاح (ج39/1).

(12) (أي): ساقط في (ط).

وَهِيَ الحُمْرُ مِنَ الكَمْأَةِ[1]، مثالـه فَقْعٌ وَفَقْعَةٌ، وَغَرْدٌ وَغَرْدَةٌ، ثُمَّ قَالَ: وَالجَبْأَةُ مِثَالُ الجَبْهَةِ: القُرْزُومُ، وَهِيَ الخَشَبَةُ التِي يَحْذُو عَلَيْهَا الحَذَّاءُ. وَفِي القَامُوْسِ[2]: الجَبْءُ: الكَمْأَةُ، وَالأَكَمَةُ، وَنَقْرٌ يَجْتَمِعُ فِيْهِ المَاءُ، الجَمْعُ: (أَجْبُؤٌ)، وَ(جِبَأَةٌ) كَـ(قِرَدَةٍ)، وَ(جَبَأٌ)[3] كَـ(نَبَأٍ)[4]، ثُمَّ قَالَ: وَ(الجَبْأَةُ): خَشَبَةُ الحِذَاءِ. فَعَلَى[5] مَا قَالَاهُ جُمِعَ عَلَى القِيَاسِ، وَلَيْسَ مِنْ بَابِ (كَمْأَةٍ). وَفِي شَرْحِ الشَّيْخِ نِظَامِ الدِّيْنِ[6] شَيْءٌ مِمَّا قُلْتُهُ، وَاللهُ –تَعَالَى– أَعْلَمُ. وَالنَّوَابِتُ بِالنُّونِ. /ق99أ/ وَحَلَقٌ: بِفَتْحِ اللَّامِ مَعَ[7] فَتْحِ الحَاءِ وَكَسْرِهَا، وَحَلْقَةٌ: بِفَتْحٍ فَسُكُونٍ. وَجَامِلٌ: بِجِيْمٍ. وَسَرَاةٌ[8]: بِفَتْحِ المُهْمَلَةِ. وَفُرْهَةٌ[9]: بِضَمِّ الفَاءِ، وَسُكُونِ الرَّاءِ[10]. وَ(غَزِيَ) كَـ(غَنِيَ). وَتُؤَامٍ[11] بِوَزْنِ فُعَالٍ.

قَوْلُهُ[12]: [فِي (الجَبْأَةِ)] يَعْنِي مَعْنَى (جَبْأَة) مُخَالِفٌ لِمَعْنَى النَّوَابِتِ، فَيَنْبَغِي أَنْ يَكُوْنَ لَفْظُهُ –أَيْضًا– مُخَالِفًا لِتَمْرٍ وَتَمْرَةٍ؛ لِيُطَابِقَ اللَّفْظ وَالمَعْنَى[13].

قَوْلُـهُ: [وَإِنَّمَـا حُكِـمَ بِـذَلِكَ]؛ أَي: بِـأَنْ كَـلًّا مِـنَ المَـذْكُورَاتِ لَـيْسَ جَمْعًـا[14]، وَالضَـمِيرُ فِـي (صَلَاحِيَتِهِ)، وَ(هِيَ) بِتَخْفِيْفِ اليَاءِ، لِكُلٍّ مِنْهُمَا، وَفِي (لِأَنَّهَا) لَهَا بِاعْتِبَارِ جَمِيْعِهَا. وَ(العَرُوضُ) بِفَتْحِ العَيْنِ، وَضَمِّ الرَّاءِ، الجُزْءُ الأَخِيرُ مِنَ المِصْرَاعِ الأَوَّلِ مِنَ البَيْتِ. وَ(القَطِيْعُ) بِقَافْ كَـ(أَمِيْرٍ): الطَّائِفَةُ

([1]) الكَمْءُ : نَبَاتٌ معروف، والجمع : أَكْمُؤٌ وكَمْأَةٌ، أو هي اسم للجَمْعِ أو هي للواحِدِ والكَمْءُ للجَمْعِ، أو هي تكونُ واحدةً وجَمْعًا. قَالَ سِيبَوَيْهِ: لَيْسَتِ الكَمْأَةُ بجمعٍ كَمْءٍ؛ لأَن فَعْلَةً لَيْسَ مِمَّا يُكَسَّر عَلَيْهِ فَعْلٌ، إنما هُوَ اسْمٌ لِلْجَمْعِ. انظر: ابن منظور، لسان العرب (ج148/1)، والفيروز أبادي، القاموس المحيط (ص64).

([2]) الفيروز أبادي، القاموس المحيط (ص44).

([3]) في (ط): (جباء).

([4]) في (ط): (كبناء).

([5]) في (ك): (الجباة).

([6]) النظام، شرح الشافية (ج175/1).

([7]) (مَعَ فَتْحِ الحَاءِ وَكَسْرِهَا، وَحَلْقَةٌ: بِفَتْحٍ): ساقط في (ط).

([8]) سَرَاةٌ: اسم جنس، يقال للواحد سَرِيّ بمعنى السيد الشريف. الجوهري، الصحاح (ج2375/6).

([9]) فُرْهَةٌ: تطلق على الكثير والقليل، والواحد منها: فاره، وهو الحاذق. الجوهري، الصحاح (ج2242/6).

([10]) (الراء): ساقط في (م).

([11]) في (ك): (يوام).

([12]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (لِيُطَابِقَ اللَّفْظ وَالمَعْنَى).

([13]) قال الشيخ زكريا الأنصاري : "وفي ذِكْرِهِ –ابن الحاجب– (جَبْأَة) و(جَبْء) فيما يميز واحده بالتاء تَسَمُّحٌ؛ لحصول تمييزها باختلاف وزنهما". شاهين، مجموعة الشافية، شرح الأنصاري (ج550/1).

([14]) ومن الأدلة على أنها أسماء جنس وليست جمعًا: أنها تطلق على الكثير والقليل، وأنها تأتي تمييزًا لأحد عشر إلى تسعة عشر، وأنها تصغر على هذا البناء فلا تكون جمع كثرة، وأنها ليست من أبنية القلة. شاهين، مجموعة الشافية (ج549/1)، واليزدي، شرح الشافية (ج233/1–235).

مِنَ النَّعَمِ، يُجْمَعُ -أَيْضًا- عَلَى (أَقْطَاعٍ)، وَ(قُطْعَانٍ) بِالضَّمِّ، وَ(قِطَاعٍ) بِالكَسْرِ. وَ(المَوْمَاةُ) وَاحِدَةُ (المَوَامِي)، وَهِيَ المَفَاوِزُ، وَأَصْلُهَا (مَوْمَوَةٌ) عَلَى (فَعْلَلَةٍ).

قَوْلُهُ[1]: [وَإِنَّمَا حُكِمَ بِذَلِكَ]؛ أَيْ: بِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ لَيْسَ بِجَمْعٍ.

قَوْلُهُ: [لِصَلَا حِيَتِهِ] وِلِجَوَازِ عَوْدِ الضَّمِيْرِ إِلَيْهَا مُذَكَّرًا.

قَوْلُهُ: [لِتَمْيِيْزِ خَمْسَةَ عَشَرَ] مِثْلَ قَوْلِكَ: خَمْسَةَ عَشَرَ رَكْبًا وَجَاهِلًا.

قَوْلُهُ: [فَلَا يَكُوْنُ جَمْعَ كَثْرَةٍ] فَلَو كَانَتْ جَمْعَ كَثْرَةٍ لَوَجَبَ رَدُّهَا عِنْدَ التَّصْغِيْرِ، إِمَّا إِلَى المُفْرَدِ وَإِمَّا إِلَى جَمْعِ القِلَّةِ إِنْ كَانَ.

[شَوَاذُّ الجَمْعِ][2]

قَوْلُهُ: [أَنْ لَا يُجْمَعَ (رَهْطٌ)] (الرَّهْطُ)[3]: يُطْلَقُ عَلَى مَا دُوْنَ العَشَرَةِ مِنَ الرِّجَالِ لَيْسَ فِيْهِمُ امْرَأَةٌ.

قَوْلُهُ: [وَعَرُوضٌ] (العَرُوْضُ): اسْمُ الجُزْءِ الذِي فِي آخِرِ النِّصْفِ الأَوَّلِ مِنَ البَيْتِ، وَيُجْمَعُ عَلَى (أَعَارِيْضَ) عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ، وَإِنْ شِئْتَ جَمَعْتَهُ عَلَى (أَعَارِضَ). صحاح[4].

قَوْلُهُ: [وَأَهْلٌ] (الأَهْلُ): أَهْلُ الرَّجُلِ، وَأَهْلُ الدَّارِ، وَالجَمْعُ: (أَهْلَاتٌ) وَ(أَهَالِي)، زَادُوا فِيْهِ اليَاءَ عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ، كَمَا جَمَعُوا (لَيْلَاةً)[5] عَلَى (لَيَالِي).

قَوْلُهُ: [كَـ(مَوْمَاةٍ)] وَاحِدَةُ[6] (المَوَامِي) وَهِيَ: المَفَاوِزُ، قَالَ ابْنُ السَّرَّاجِ[7]: (المَوْمَاةُ) أَصْلُهَا (مَوْمَوَةٌ) عَلَى (فَعْلَلَةٍ)، وَهُوَ مَضَاعَفٌ قُلِبَتِ الوَاوُ أَلِفًا؛ لِتَحَرُّكِهَا، وَانْفِتَاحِ مَا قَبْلَهَا.

([1]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (لِتَحَرُّكِهَا، وَانْفِتَاحِ مَا قَبْلَهَا).

([2]) هناك ألفاظ جمع بنيت على غير لفظ المفرد المستعل، نحو: (أباطيل) فليست جمع (باطل)؛ لأنَّ (أفاعيل) ليست من جمع (فاعل)، فكأنهم جمعوا (إبطيلًا)، ومثلها: (أراهط) جمع (أرهط) لا جمع (رهط)، و(أحاديث) جمع (أحدوثة) لا جمع (حديث)، و(أعاريض) جمع (إعريض) لا جمع (عروض)، و(أقاطيع) جمع (إقطيع) لا جمع (قطيع)، و(أهالي) جمع (أهلاة) لا جمع (أهل)، و(ليالي) جمع (ليلاة) لا جمع (ليلة)، و(أمكن) جمع (مِكْن) لا جمع (مكان). وقال الشيخ الأنصاري: "والحاصل أنَّ الجمع المذكورة على هذا جموع لألفاظ مهملة، استغني بها عن جمع المستعملة، وهو مذهب سيبويه والجمهور، وذهب جماعة إلى أنها جموع للمستعلمة على غير قياس". شاهين، مجموعة الشافية (ج552/1)، وركن الدين، شرح الشافية (ج481/1).

([3]) الفيروز أبادي، القاموس المحيط (ص826).

([4]) الجوهري، الصحاح (ج1089/3).

([5]) في (ط): (ليلًا)، ويرى الباحث أنَّ الصواب (ليلاة)؛ لأنَّ جمع (ليل) (ليالٍ)، وجمع (ليلاة) (ليالي)، تزاد فيه الياء؛ ليدل أنه مجموعٌ على غير قياسه.

([6]) في (ط): (واحده).

([7]) ابن السراج(ت316هـ) محمد بن السري بن سهل، أبو بكر: أحد أئمة الأدب والعربية. من أهل بغداد. كان يلثغ بالراء فيجعلها غينًا. ويقال: ما زال النَّحْوُ مجنونًا حتى عقله ابن السراج بأصوله. مات شابًّا. وكان عارفًا

[جَمْعُ الجَمْعِ][1]

قَوْلُهُ: [فَيَجْمَعُونَ أَكْلُبًا] هُوَ بِفَتْحِ الهَمْزَةِ، وَضَمِّ اللَّامِ، وَلَا يَتَعَيَّنُ هَذَا الضَّبْطُ فِي نَظِيْرِهِ؛ لِأَنَّ (أَصَابِعَ) جَمْعُ (أُصْبَعٍ) بِأَيِّ حَرَكَةٍ تَحَرَّكَتْ هَمْزَتُهُ وَبَاؤُهُ، وَمِنْ ثُمَّ نَظَّرَ (أَنْعَامًا) بِـ(قِرْطَاسٍ)؛ أَي: لِأَنَّ قَرَاطِيْسَ جَمْعَهُ مُطْلَقًا مَفْتُوْحُ القَافِ المُهْمَلَةِ، وَهُوَ المُوَازِنُ حُكْمَهُ حَكْمَ المَكْسُورِهَا، وإِنَّمَا نَظَّرَ بِهِ؛ لِأَنَّ (أَفْعَالًا) بِالفَتْحِ لَا يَكُوْنُ فِي المُفْرِدَاتِ عِنْدَ الأَكْثَرِيْنَ.

قَوْلُهُ: [وَاعْلَمْ أَنَّ جَمْعَ الجَمْعِ لَا يَنْطَلِقُ عَلَى أَقَلَّ مِن تِسْعَةٍ] لَيْسَ بِخَارِجٍ فِي التَّحْقِيْقِ عِن قَوْلِهِم: أَقَلُّ مَا يَنْطَلِقُ عَلَيْهِ الجُمْعُ ثَلَاثَةٌ؛ لِأَنَّ المَرَادَ ثَلَاثَةٌ مِن أَفْرَادِهِ، وَأَفْرَادُ جَمْعِ الجَمْعِ جُمُوْعٌ، فَهِيَ ثَلَاثَةٌ وَتِسْعَةٌ بِاعْتِبَارَيْنِ.

قَوْلُهُ[2]: [إِلَّا بِالأَلِفِ وَالتَّاءِ] فَإِنَّ ذَلِكَ فِي جَمْعِ الكَثْرَةِ أَكْثَرُ مِنْهُ فِي جَمْعِ القِلَّةِ.

بالموسيقى. من كتبه: (الأصول) في النحو، و(شرح كتاب سيبويه)، و(الشعر والشعراء)، و(الخط والهجاء)، و(المواصلات والمذكرات) في الأخبار، و(الموجز في النحو)، و(العروض) في خزانة الرباط (المجموع 100 أوقاف) كتب قبل سنة 353هـ وفي هذا المجموع رسالة (الخط) له – أيضًا–. انظر: ابن خلكان، وفيات الأعيان (ج339/4)، والسيوطي، بغية الوعاة (ج109/1)، والزركلي، الأعلام (ج136/6).

([1]) نص الجاربردي: "وقد يجمع الجمع، وذلك قسمان: جمع التصحيح وجمع التكسير، وإذا أرادوا تكسيره قدروه مفردًا وجمعوه مثل جمع الواحد الذي على زنته، فيجمعون (أكلبًا) على (أكالب) ... وإذا أرادوا أن يجمعوه جمع التصحيح ألحقوا بآخره الألف والتاء، نحو (جِمالات) في جمع (جِمال) ... واعلم أنَّ جمع الجمع لا ينطلق على أقلَّ من تسعة، كما أنَّ جمع المفرد لا ينطلق على أقل من ثلاثة إلا مجازًا، وإنما قال بلفظ قد المفيدة للجزئية؛ ليعلم أنه لا يطرد قياسًا، لكنه كثر في جمع القلة، وقل في جمع الكثرة إلا بالألف والتاء". شاهين، مجموعة الشافية، شرح الجاربردي (ج554/1).

([2]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (أَكْثَرُ مِنْهُ فِي جَمْعِ القِلَّةِ).

الباب الرابع والعشرون: التِقَاءُ السَّاكِنَينِ

قَوْلُـهُ[1]: [لِأَنَّـهُ يُمْكِنُ جَرْسُـهُ[2]] (الجَرْسُ)[3]: بِفَتْحِ الجِيْمِ، وَسُكُونِ الرَّاءِ، وَمُهْمَلَةٍ: الصَوْتُ أَوْ خَفِيُّهُ[4]، وَيُكْسَرُ[5]، أَوْ إِذَا أُفْرِدَ فُتِحَ، فَقِيْلَ: مَا سَمِعْتُ لَهُ جَرْسًا، وَإِذَا قَالُوا: مَا سَمِعْتُ لَـه /ق99ب/ حِسًّا وَلَا جِرْسًا[6] كَسَرُوا[7].

قَوْلُهُ: [يَشْغَلُكَ] هُوَ مِنْ (شَغَلَ) كَـ(مَنَعَ) شَغْلًا، وَيُضَمُّ، قَالَ فِي القَامُوْسِ[8]: وَأَشْغَلَهُ لُغَةٌ جَيِّدَةٌ أَوْ قَلِيْلَةٌ أَوِ رَدِيْئَةٌ. انتهى. وَإِتْبَاعُ الحَرْفِ بِسُكُونِ التَّاءِ[9].

قَوْلُهُ: [وَإِنْ كَانَ فِي الدَّرْجِ فَلَا يُغْتَفَرُ إِلَّا فِـي صُوَرٍ] المُرَادُ: الدَّرْجُ[10] المَحْضُ[11]؛ لِيَخْرُجَ مَا أُجْرِيَ فِيْهِ الوَصْلُ مُجْرَى الوَقْفِ، كَقِرَاءَةِ نَافِعٍ[12]: ﴿**وَمَحْيَايَ**﴾[13] بِتَسْكِيْنِ اليَاءِ، وَسَيَأْتِي فِي الشَّرْحِ قَرِيْبًا نَظِيْرُهَا عَلَى رَأْيٍ.

([1]) التقاء الساكنين يكون في الوقف أو في درج الكلام، فإذا كان في الوقف فيغتفر مطلقًا، لا فرق بين أن يكون مدغمًا أو غير مدغم، ولا بين أن يكون حرف لين أو غيره؛ لأنَّ الوقف على الحرف ساد مسدَّ حركته، ولأنـه يمكن جرسه وتوفر الصوت به، كـ(عمرو) إذا وقفت عليه فإنَّ الراء تجدُ من التكرر وتوفر الصوت عليه ما ليس له إذا وصلته، ومتى أدرج زال الصوت؛ لأنَّك تنشغل في إتباع الحرف الأول صوتًا، وإذا كان في درج الكلام فلا يغتفر إلا في صور، وستأتي. شاهين، مجموعة الشافية (ج1/555-556)، والنظام، شرح الشافية (ج1/178)، واليزدي، شرح الشافية (ج1/239-240).

([2]) في (م): (حرسته).

([3]) الفيروز أبادي، القاموس المحيط (ص689).

([4]) في (ك): (خفية).

([5]) في (ك): (وبكسر).

([6]) في (ك): (جَرَسًا).

([7]) في (م): (كسرا).

([8]) الفيروز أبادي، القاموس المحيط (ص1317).

([9]) في (م): (الفا).

([10]) في (م): (الدوح).

([11]) (المحض): ساقط في (ك).

([12]) نافِع القارِئ(ت169هـ) نافع بن عبد الرحمن بن أبي نعيم الليثي بالولاء المدني. الزركلي، الأعلام (ج5/8).

([13]) [الأنعام: 163]. قرأ نـافع، وورش؛ وقـالون، وأبـو جعفر: (محيـايْ) بتسكين اليـاء، وقرأ عيسـي بـن عمـر، والجحدري: (محيي)، وقرأ الجمهور: (محيايَ). أبو حيان، تفسير البحر المحيط (ج4/ 262)، والنحاس، إعراب القرآن (ج1/ 596).

قَوْلُهُ[1]: **[ثُمَّ إِذَا جَانَسَهُ حَرَكَةُ مَا قَبْلَهُ فَهُوَ حَرْفُ مَدٍّ]**؛ لِطُوْلِ[2] زَمَانِ صَوْتِ الحَرْفِ، وَاللِّيْنُ أَقَلُّهُ، وَسَبَبُ اخْتِصَاصِ الأَلِفِ وَالوَاوِ وَاليَاءِ بِهِ؛ إِذْ كُلُّ حَرْفٍ غيرها مُسَاوٍ لِمَخْرَجِهِ، فَانْحَصَرَ فِيهِ، وَمَخَارِجُ هَذِهِ أَوْسَعُ مِنْهَا فَجَرَتْ بِحَسَبِهَا كَالأَجْسَامِ.

قَوْلُهُ: [وَلَا يَنْعَكِسُ]؛ أَي: لِأَنَّهُ لَا يَلْزَمُ مِن وُجُودِ العَامِّ وُجُودُ الخَاصِّ، نَعَمْ، إِنْ اعْتُبِرَ قَبُولُ اللِّيْنِ المَدَّ تَسَاوَيَا، وَسَيُشِيْرُ إِلَيْهِ الشَّارِحُ قَرِيْبًا.

قَوْلُهُ: [وَالأَلِفُ حَرْفُ مَدٍّ أَبَدًا]؛ أَي: لِأَنَّهَا لَا يَكُونُ مَا قَبْلَهَا إِلَّا مِن جِنْسِهَا، قَالَ الجَعْبَرِيُّ[3]: وَهَذَا أَسَدُّ[4] مِن قَوْلِهِم: لَا يَكُونُ مَا قَبْلَهَا إِلَّا مَفْتُوحًا؛ لِلإِيهَامِ. انتهى.

قَوْلُهُ[5]: **[وَثَالِثَةً: لَيْسَتَا حَرْفِي لِينٍ]**؛ أَي: الوَاوُ وَاليَاءُ ثَالِثَةً. ض.

قَوْلُهُ: [فَهُوَ إِمَّا مَحْمُولٌ]؛ أَي: إِطْلَاقُهُم المَدَّ وَاللِّينَ عَلَى هَذِهِ الحُرُوفَ إِمَّا مَحْمُولٌ عَلَى هَذَا التَّفْصِيلَ، أَو تَسْمِيَةً لِهَذِهِ الحُرُوفِ بِالمَدِّ وَاللِّينِ؛ لِأَنَّهَا تَؤُولُ[6] إِمَّا إِلَى المَدِّ إِذَا جَانَسَهُ حَرَكَةُ مَا قَبْلَهَا، أَو إِلَى اللِّينِ إِذَا[7] لَمْ يُجَانِسُهُ حَرَكَةُ مَا قَبْلَهُ. ض.

قَوْلُهُ: [أَو تَسْمِيَةُ الشَّيْءِ بِمَا يَؤُولُ] عَلَى مَعْنَى إِن سَكَنَتْ فَهِيَ حَرْفُ لِيْنٍ، وإِذَا جَانَسَهَا حَرَكَةُ مَا قَبْلَهَا فَهِيَ حَرْفُ مَدٍّ، فَهَذَا المُرَادُ مِن قَوْلِهِ: [أَو تَسْمِيَةُ الشَّيْءِ بِمَا يَؤُولُ إِلَيهِ] كَمَا نَقَلَ عَن المُصَنِّفِ لَنَا، وَهَذَا كَلَامٌ مُهْمَلٌ، بَلْ قَوْلُهُ: [عَلَى مَعْنَى] تَفْسِيْرٌ لِلتَّفْصِيلِ مِن كِتَابَتِهِ، تَفْسِيرُ تَسْمِيَةِ الشَّيْءِ بِمَا يَؤُولُ إِلَيهِ، فَتَصَوَّرَ أَنَّ تَفْسِيْرَهَا، وَكَتَبَ كَذَلِكَ، وَالمُرَادُ: مَا ذَكَرْنَا، وَخَبَطَ فِي التَّرْكِيْبِ. ض.

([1]) اعلم أنَّ حرف العلة إذا سكن يسمى حرف لين، ثمَّ إذا جانسه حركة ما قبله فهو حرف مدٍّ، فكلُّ حرف مدٍّ حرف لين، ولا ينعكس، والألف حرف مدٍّ أبدًا، والواو والياء تارة حرفا لين، كما في (قَوْلٍ)، و(بَيْعٍ)، وأُخرى حرفا مدٍّ، كما (يقُولُ)، و(بَبِيعُ)، وثالثة ليستا حرف مدٍّ ولا حرف لين، بل هما بمنزلة الصحيح، وذلك إذا تحركتا كما في (وَعَدَ). شاهين، مجموعة الشافية، شرح الجاربردي (ج1/556-557).

([2]) في (ك): (لطول).

([3]) الجعبري(ت732هـ) إبراهيم بن عمر بن إبراهيم بن خليل الجعبري، أبو إسحاق: عالم بالقراءات، من فقهاء الشافعية. له نظم ونثر. ولد بقلعة جعبر (على الفرات، بين بالس والرقة) وتعلم ببغداد ودمشق، واستقر ببلد الخليل (في فلسطين) إلى أن مات. يقال له: (شيخ الخليل) وقد يعرف بـ(ابن السراج)، وكنيته في بغداد (تقي الدين) وفي غيرها (برهان الدين)، له نحو: مائة كتاب أكثرها مختصر، منها: (خلاصة الأبحاث) شرح منظومة له في القرآت، و(شرح الشاطبية) المسمّى: (كنز المعاني شرح حرز الأماني) في التجويد. انظر: ابن حجر، الدرر الكامنة (ج1/55).

([4]) في (م): (أشد).

([5]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (مَا ذَكَرْنَا وَخَبَطَ فِي التَّرْكِيْبِ).

([6]) في (ط): (تؤل).

([7]) في (ط): (إذ).

قَوْلُـهُ: [دُفْعَـةً] هِيَ بِضَمِّ الدَّالِ، وَأَصْلُهَا الدُّفْعَةُ مِنَ المَطَرِ، وَمَا انْصَبَّ مِن سِقَاءٍ، أَو إِنَاءٍ بِمَرَّةٍ، أَمَّا (الدَفْعَةُ) بِالفَتْحِ: فَهِيَ المَرَّةُ[1]. وَقَولُهُ: [يَتَحَقَّقُ] هُوَ بِفَتْحِ اليَاءِ أَحْسَنُ مِن ضَمِّهَا.

قَوْلُهُ[2]: [احْتِرَازًا[3] عَمَّا يَكُونَانِ[4] فِـي كَلِمَتَينِ]؛ أَيْ: بِأَنْ يَنفَصِلَ ثَانِيهِمَا عَن أَوَّلِهِمَا لَفْظًا وَحُكْمًا كَمَا مثَّلَ؛ فَإِنِ اتَّصَلَ بِهِ لَفْظًا كَ(دَابَّةٍ)، أَو حُكْمًا نَحْو: (أَتُحَاجُونْنِي) جَازَ التِقَاؤُهُمَا فِي كَلِمَةٍ أَو فِي حُكْمِهَا عَلَى أَنَّهُ قد يَثْبُتِ[5] المَمْدُودُ[6] قَبلَ المُدغَمِ /ق100أ/ المُنفَصِلِ، نَحْو: ﴿**عَنْـهُ[7] تَلَهَّى**﴾[8]، و﴿**مَا لَكُمْ لَا تَنَاصَرُونَ**﴾[9] فِي قِرَاءَةِ[10] البِزِّيِّ[11]؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ التَشْدِيْدَ عَارِضٌ.

قَوْلُـهُ: [وَهَذَا المِثَـالُ الأَخِيـرُ إِنَّمَـا يَصِـحُّ بِاعْتِبَـارِ اللَّفْظِ]؛ أَي: لِأَنَّ حَرْفَ الجَرِّ لَا يَدْخُلُ عَلَى الفِعْلِ إِلَّا أَن يُرَادَ لَفْظُهُ، وَقَدْ مَثَّلَ النَّظَّامُ[12] بِقَوْلِـهِ -تَعَالَى-: ﴿**وَمَـا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِـي الـدِّينِ مِـنْ حَرَجٍ**﴾[13].

قَوْلُهُ[14]: [السَّاكِنُ الأَوَّلُ]؛ لِأَنَّ المَدَّةَ فِي آخِرِ الكَلِمَةِ، وَهُوَ مَحَلُ التَّغْيِرِ، فَحُذِفَ لِذَلِكَ[15].

([1]) الفيروز أبادي، القاموس المحيط (ص924).

([2]) الحالة الأولى التي يغتفر عنها في حالة الدرج: أن يكون الساكن الثاني مدغمًا مسبوقًا بحرف لين، وشرطها أن يكون الساكنان في كلمة واحدة، لفظًا كـ(دابَّةٍ)، أو حكمًا كـ(أَتُحَاجُونْنِي)، فإن انفصلت الكلمة لفظًا وحكمًا كـ(ادَّرَأْنَا) والتي أصلها (تَدَارَأْنَا)، فأدغمت التاء في الدال، واجتلبت الألف؛ ليصح الابتداء بها، حينئذٍ يحذف الساكن الأول، وهذه تشمل ما كان الساكن الأول حرف لين في آخر الكلمة والساكن الثاني مدغم في أول الكلمة، كـ(قَالَا ادَّرَأْنَا)، و(فِي ادَّرَأْنَا). شاهين، مجموعة الشافية، شرح الجاربردي (ج1/558).

([3]) (احترازًا): زائد في (م).

([4]) في (م): (يكونا).

([5]) في (ط): (ثبت)، وفي (م): (تثبت).

([6]) في (ط)، و(م): (الممدودة).

([7]) في (ط)، (ك)، و(م): (عنهو)، واعتمدت في المتن (عَنه) بحسب قراءة حفص، لا حسب قراءة البزي.

([8]) [عبس: 10].

([9]) [الصافات:25].

([10]) ﴿عَنْهُ تَلَهَّى﴾ شدد البزي التاء وصلًا مع صلة هاءِ (عَنْهُو) ومدَّها مدًا مشبعًا، وخففها ابتداء. وفي ﴿مَا لَكُمْ لَا تَنَاصَرُونَ﴾ شدد البزي -أيضًا- التاء وصلًا مع المد المشبع للساكنين، وخففها الباقون مع القصر في الحالين وكذلك ابتداء. عبد الفتاح القاضي، البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة (ص269).

([11]) البِزِّيُّ(ت250هـ) أحمد بن محمد بن عبد الله بن أبي بزة، مؤذن الحرم المكي أربعين سنة، ويكنى أبا الحسن، صاحب قراءة ابن كثير هو وقنبل. وعاش ثمانين سنة. الزركلي، الأعلام (ج1/204).

([12]) النظام، شرح الشافية (ج1/178).

([13]) [الحج:78].

([14]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (فَحُذِفَ لِذَلِكَ).

([15]) الرضي، شرح الشافية (ج2/213).

قَوْلُـهُ[1]: [وَمِنْهَـا أَن يَكُـونَ]؛ أَي: التِقَـاءُ السَّـاكِنَيْنِ، وَفِـي بَعْـضِ النُّسَـخِ (أَن يَكُونَـا)؛ أَي: السَّاكِنَانِ، وَإِنَّمَا كَانَ عَدَمُ التَّرْكِيبِ مُقْتَضِيًا لِلبِنَاءِ؛ لِأَنَّ وُجُوبَ قَبُولِ الاسْمِ بِلَفْظٍ وَاحِدٍ لِمَعَانٍ مُخْتَلِفَةٍ المُحْوَجُ لِلإِعْرَابِ إِنَّمَا يَكُونُ عِنْدَ التَّرْكِيْبِ، وَقَد أَطْلَقَ الشَّارِحُ الأَسْمَاءَ المَذْكُوْرَةَ، وَقَيَّدَهَا المُصَنِّفُ[2] فِي الشَّرحِ المَنْسُوبِ إِلَيهِ، وَتَبِعَهُ الشَّرِيفُ[3] وَغَيرُهُ بِمَا كَانَ قَبْلَ آخِرِهِ لِيْنٌ، كَقَافٍ وَعَيْنٍ وَنَحْوِهِمَا مِن حُرُوفِ الهِجَاءِ، وَكَـ(زَيْدٍ) وَ(إِنْسَانٍ)، وَالصَّوَابُ الإِطْلَاقُ؛ لِيَدْخُلَ نَحْوُ: (عَمْرٍو)، وَ(بَكْرٍ) وَغَيْرِهِمَا، فَإِنَّهَا[4] – أَيْضًا– مَبْنِيَّةٌ عِنْدَ عَدَمِ التَّرْكِيْبِ كَمَا صَرَّحَ بِهِ نَجْمُ الأَئِمَّةِ[5] وَغَيْرُهُ، وَفِيْهَا التِقَاءُ السَّاكِنَيْنِ.

قَوْلُـهُ: [لِوُجُـودِ المَـانِعِ]؛ أَي: مِنَ الإِعْرَابِ، وَهُوَ شِبْهُ مَبْنِـيٍّ الأَصْلِ وَضْـعًا أَو مَعْنًـى[6] أَو غَيْرَهُمَا كَمَا هُوَ مُقَرَّرٌ فِي النَّحْوِ، وَالأَصْلُ فِي كَلَامِهِ هُوَ التَّحْرِيْكُ؛ لِالتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ.

قَوْلُهُ[7]: [لِوُجُودِ المَـانِعِ] وَهُوَ المُشَابَهَةُ لِمَبْنِـيِّ الأَصْلِ، فَإِنَّ المَبْنِـيَّ الذِي يَكُونُ مِبْنِيًّا لِوُجُودِ المَانِعِ لَا يَجُوْزُ فِيهِ التِقَاءُ السَّاكِنَيْنِ.

قَوْلُـهُ: [عَلَـى الأَصْـلِ] يُمْكِنُ أَن يُقَـالَ: الأَصْـلُ فِـي المَبْنِـيِّ لِعَـدَمِ التَّرْكِيْـبِ أَن يُبْنَـى عَلَـى السُّكُونِ؛ لِأَنَّ سَبَبَهُ عَدَمُ العَامِلِ، وَالسُّكُونُ عَدَمُ الحَرَكَةِ، وَالعَدَمُ لَا يَكُونُ أَثَرُهُ إِلَّا العَدَمُ، وَحِيْنَئِذٍ المَبْنِـيُّ لِمَانِعٍ عَلَى الحَرَكَةِ فَرْقًا بَيْنَهُمَا، وَلِأَنَّ المَانِعَ مُشَابَهَةُ مَبْنِـيِّ الأَصْلِ، وَهُوَ أَمْرٌ وُجُودِيٌّ، فَيَنْبَغِي أَن يَكُونَ أَثَرُهُ –أَيْضًا– وُجُودِيًّا، فَيُبْنَى عَلَى الحَرَكَةِ. ض.

([1]) الحالة الثانية التي يغتفر عنها في حالة الدرج: ما بني من أسماء الحروف لعدم التركيب، مثل: (قاف)، و(ميم)، و(عين)، أو بنيت من غير حروف الهجاء لعدم التركيب، كـ(زَيْدْ)، و(إِنْسَانْ)، يغتفر عنها في حالة الوقف؛ لأنه يغتفر مطلقًا لما مرَّ، وفي حالة الوصل؛ للفرق بين ما بُنِي لوجود المانع من الإعراب وبين ما بُنِي لعدم المقتضي الإعراب وهو التركيب. وإنما لم يفعل بالعكس؛ لقلة ما بني لعدم مقتضي الإعراب وكثرة ما بني لوجود المانع من الإعراب، والبعض يزعم أنَّ التقاء السكنين فيها للوقف. شاهين، مجموعة الشافية (ج559/1)، واليزدي، شرح الشافية (ج240/1).

([2]) ابن الحاجب، الإيضاح في شرح المفصل (ج352/2).

([3]) ركن الدين، شرح الشافية (ج485/1).

([4]) في (ط): (فائهما).

([5]) الرضي، شرح الشافية (ج218/2).

([6]) في (ط)، و(ك): (معنا).

([7]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (فَيُبْنَى عَلَى الحَرَكَةِ. ض.).

قَوْلُهُ[1]: [وَبَعْضُهُم يَزْعُمُ] فِي كَلَامِهِ وَكَلَامِ المَتْنِ إِشْعَارٌ[2] بِضَعْفِ هَذَا، وَأَنَّ الصَّحِيْحَ هُوَ الأَوَّلُ، وَقَد صَرَّح بِهِ غَيْرُهُمَا، وَاخْتَلَفَ كَلَامُ الزَّمَخْشَرِيِّ[3]، فَاخْتَارَ الثَّانِيَ فِي (الكَشَّافِ)[4] -كَمَا سَيَأْتِي- وَهُوَ مَذْهَبُ الفَرَّاءِ[5]، وَاخْتَارَ الأَوَّلَ فِي المُفَصَّلِ[6] وَهُوَ مَذْهَبُ سِيبَوَيْهِ[7] وَالجُمْهُورِ، وَمُرَادُ الزَّاعِمِ المَذْكُورِ: أَنَّ الوَصْلَ فِيْهَا بِنِيَّةِ[8] الوَقْفِ.

قَوْلُهُ[9]: [وَبَعْضُهُم يَزْعُمُ أَنَّ التِقَاءَ السَّاكِنَيْنِ] فَالحَاصِلُ أَنَّ التِقَاءَ السَّاكِنَيْنِ فِيْهَا وَصْلًا هُوَ مِن اغْتِفَارِ التِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ فِيْهَا وَقْفًا، لَكِنَّ الوَقْفَ قِسْمَانِ: وَقْفٌ مُحَقَّقٌ وَوَقْفٌ مُقَدَّرٌ، فَقَوْلُهُ: [أَيْضًا] إِشَارَةٌ إِلَى الوَقْفِ السَّابِقِ ذَكْرُهُ، وَهُوَ المُحَقَّقُ، يَعْنِي أَنَّ هَذَا الثَّانِي وَهُوَ الوَقْفُ[10] المُقَدَّرُ وَقْفٌ، كَمَا أَنَّ ذَاكَ المُحَقَّقُ وَقْفٌ فَاتَّحَدَ الحُكْمُ لِذَلِكَ. ض.

([1]) اختلف في علة فتح الميم في قوله -تعالى-: ﴿الم (1) الله﴾ [آل عمران: 1-2] على رأيين، الأول: أن هذه الحروف مبنية على الوقف، فيجب بعدها قطع ألف الوصل، ثمَّ طرِحتْ فَتْحةُ الهمزَةِ على الميم، وسقطت الهمزة كما تقول: واحدْ إثْنَان، وإن شئت قلت: واحدِ اثْنَان فألقَيْتَ كسرة اثنين على الدال. الثاني: لا يسوغ في اللفظ أن ينطق بثلاثة أحرف سواكنَ فلا بد من فتح الميم؛ لالتقاءِ السَّاكنين، وللمحافظة على تفخيم اسم الله -تعالى- لم تكسر، والرأي الثاني هو رأي سيبويه والجمهور. الزجاج، معاني القرآن وإعرابه (ج1/65)، (ج1/373). وقد ذكر السمين الحلبي في كتابه الدر المصون في علوم الكتاب المكنون (ج3/6-14) أوجهًا أخرى للفتحة، لكن أشهرها الرأيان السابقان.

([2]) إشعار: تلميح.

([3]) الزمخشري(ت538هـ) محمود بن عمر بن محمد بن عمر، أبو القاسم الزمخشري، الخوارزمي، العلامة، إمام اللغة والنحو والبيان، ولد في زمخشر (من قرى خوارزم)، وسافر إلى مكة فجاور بها زمنًا فلقب بجار الله. ومن تصانيفه: (الفائق في غريب الحديث)، و(أساس البلاغة)، و(الأسماء والأفعال)، و(كتاب البلدان)، و(كتاب الجبال والمياه)، و(المفصل في صنعة الإعراب)، و(الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل)، و(الأنموذج)، و(شافي العيي في مناقب الشافعي) وغيرها. كان معتزلي المذهب، مجاهرًا، شديد الإنكار على المتصوفة، أكثر من التشنيع عليهم في الكشاف وغيره. السيوطي، البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، الزركلي، الأعلام (ج7/178).

([4]) الزمخشري، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل (ج1/335).

([5]) الفراء، معاني القرآن (ج1/9).

([6]) الزمخشري، المفصل في صنعة الإعراب (ص493).

([7]) سيبويه، الكتاب (ج4/265).

([8]) في (ط): (بنيه).

([9]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (وَقْفٌ فَاتَّحَدَ الحُكْمُ لِذَلِكَ. ض).

([10]) في (ط): (الف).

قَوْلُهُ /ق100ب/: **[فَمَنْ زَعَمَ أَنَّ ذَلِكَ لِأَجْلِ الوَقْفِ]** اخْتَارَهُ فِي الكَشَّافِ[1]، وَسَأَلَ وَأَجَابَ، فَقَالَ: فَإِنْ قُلْتَ: كَيْفَ[2] جَاءَ إِلْقَاءُ حَرَكَةِ الهَمْزَةِ عَلَى المِيْمِ، وَهِيَ هَمْزَةُ وَصْلٍ لَا تَثْبُتَ فِي دَرْجِ الكَلَامِ، فَلَا تَثْبُتُ حَرَكَتُهَا؛ لِأَنَّ ثَبَاتَ حَرَكَتِهَا كَثَبَاتِهَا؟ قُلْتُ: هَذَا لَيْسَ بَدَرْجٍ؛ لِأَنَّ المِيْمَ[3] فِي حُكْمِ الوَقْفِ وَالسُّكُونِ، وَالهَمْزَةُ فِي حُكْمِ الثَّابِتِ، وَإِنَّمَا حُذِفَتْ تَخْفِيْفًا وَأُلْقِيَتْ حَرَكَتُهَا عَلَى السَّاكِنِ قَبْلَهَا[4]؛ لِتَدُلَّ[5] عَلَيْهَا. قَالَ الشَّيْخُ أَبُو حَيَّانَ[6]: وَجَوَابُهُ لَيْسَ بِشَيْءٍ[7]؛ لِأَنَّهُ ادَّعَى أَنَّ المِيْمَ حِيْنَ حُرِّكَتْ مَوْقُوفٌ عَلَيْهَا، وَإِنَّ ذَلِكَ لَيْسَ بَدَرْجٍ بَل هُوَ وَقْفٌ، وَهَذَا خِلَافُ مَا اجْتَمَعَتْ[8] عَلَيْهِ العَرَبُ وَالنُّحَاةُ مِنَ أَنَّهُ لَا يُوْقَفُ عَلَى مُتَحَرِّكٍ البَتَّةَ. انتهى[9]. وَاعْتُذِرَ عَنِ الزَّمَخْشَرِيِّ بِأَنَّه لَم يَدَّعِ أَنَّهُ يُوْقَفُ عَلَى المِيْمِ مِن (الم) وَهِيَ مُتَحَرِّكَةٌ حَتَى يَلْزَمَهُ مُخَالَفَةُ الاجْمَاعِ، وَإِنَّمَا ادَّعَى أَنَّ هَذَا فِي نِيَّةِ المَوْقُوفِ عَلَيْهِ قَبْلَ تَحْرِيكِهِ بِحَرَكَةِ النَّقْلِ، لَا أَنَّهُ نُقِلَ إِلَيهِ، ثُمَّ وُقِفَ عَلَيهِ، وَفِي حَوَاشِي الكَشَّافِ لِلتَّفْتَازَانِيِّ[10]: فَإِنْ قِيْلَ: تَعْدُيْدُ[11] هَذِهِ الأَلْفَاظِ إِمَّا[12] عَلَى سَبِيلِ الدَرْجِ وَالوَصْلِ فَلَإِثْبَاتِ الهَمْزَةِ، فَلَا نَقْلَ لِحَرَكَتِهَا، وَإِمَّا عَلَى سَبِيلِ الوَقْفِ وَقَطْعِ البَعْضِ عَنِ البَعْضِ فَلَا وَجْهَ لِنَقْلِ الحَرَكَةِ؛ لِأَنَّهُ مِن أَحْكَامِ الاتِّصَالِ، قُلْنَا: قُطِعَ مَعْنًى وَحَقِيْقَةً، فَلِذَا يُغْتَفَرُ التِقَاءُ السَّاكِنَيْنِ، وَوُصِلَ لَفْظًا وَصُوْرَةً؛ لِعَدَمِ السَّكْتِ، فَلِذَا أَدْغَمَ المِيْمَ التِي هِيَ آخِرُ

([1]) الزمخشري، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل (ج335/1).

([2]) (كيف جاء): ساقط في (م).

([3]) في (م): (ميم).

([4]) في (م): (قبل القول).

([5]) (لتدل): ساقط في (م).

([6]) أبو حيان، البحر المحيط في التفسير (ج10/3).

([7]) في (م): (نصي).

([8]) في (م): (أجمعت).

([9]) ((انتهى): ساقط في (م).

([10]) التفتازاني(ت793هـ) مسعود بن عمر بن عبد الله التفتازاني، سعد الدين: من أئمة العربية والبيان والمنطق. ولد بتفتازان (من بلاد خراسان) وأقام بسرخس، وأبعده تيمورلنك إلى سمرقند، فتوفي فيها، ودفن في سرخس. كانت في لسانه لكنة. من كتبه: (تهذيب المنطق)، و(المطول) في البلاغة، و(المختصر) اختصر به شرح تلخيص المفتاح، و(مقاصد الطالبين) في الكلام، و(شرح مقاصد الطالبين)، و(النعم السوابغ) في شرح الكلم النوابغ للزمخشري، و(إرشاد الهادي) نحو، و (شرح العقائد النسفية) و(حاشية على شرح العضد على مختصر ابن الحاجب) في الأصول، و(التلويح إلى كشف غوامض التنقيح)، و(شرح التصريف العزي) في الصرف، وهو أول ما صنّف من الكتب، وكان عمره ست عشرة سنة، و(شرح الشمسية) منطق، و(حاشية الكشاف) لم تتم، و(شرح الأربعين النووية). ابن حجر، الدرر الكامنة (ج112/6).

([11]) في (م): (تقرير).

([12]) (إِمَّا عَلَى سَبِيلِ الدَرْجِ ... فَلَا نَقْلَ لِحَرَكَتِهَا): ساقط في (ك).

لَامٍ فِي التِي هِيَ أَوَّلُ مِيْمٍ، وَجَازَ نَقْلُ حَرَكَةِ الهَمْزَةِ إِلَى مَا قَبْلَهَا تَخْفِيْفًا سَوَاءَ كَانَتْ لِلوَصْلِ كَمَا فِي (وَاحِدِ اثْنَانِ)، أَو لِلقَطْعِ كَمَا فِي (ثَلَاثَةٍ أَرْبَعَةٍ)[1].

قَوْلُهُ/ق101أ/: **[إِذْ لَا يَكُونُ فِي الدَّرْجِ]**؛ أَي: بِل فِي الابتِدَاءِ؛ لِأَنَّهُ لَا دَرْجَ عَلَى تَقْدِيرِ أَن يَكُونَ السُّكُونُ لِلوَقْفِ.

قَوْلُهُ: [لِمَا يَجِيْءُ]؛ أَي: مِنْ أَنَّ القِيَاسَ عَلَى أَلِفَاتِ[2] الوَصْلِ التِي تَدْخُلُ[3] مُتَحَرِّكَةً تَوَصُّلًا إِلَى النُّطْقِ بِالسَّاكِنِ بَعْدَهَا بِجَامِعِ أَنَّهُ بِحَرَكَةِ كُلٍّ مِنْهُمَا يُتَوَصَّلُ إِلَى النُّطْقِ بِالسَّاكِنِ بَعْدَهُ.

قَوْلُهُ: [ولَمْ يَكْسِرُوهَا] نُقِلَ عَن عَمْرِو بْنِ عُبَيدٍ[4] –وَسَيَأْتِي فِي الشَّرحِ[5]– وَعَن أَبِي حَيَوَةَ[6] وَغَيْرِهِمَا: كَسْرُهَا عَلَى أَصْلِ التِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ. وَالمَشْهُورُ وَقِرَاءَةُ الجُمْهُورِ: الفتحُ. وَنَقَلَ[7] يَحْيَى بْنُ آدمَ[8] عَن أَبِي بَكْرِ بْنِ عَيَّاشٍ[9] عَنْ عَاصِمٍ[10] إِسْكَانَ المِيمِ،

([1]) التفتازاني، حاشية سعد التفتازاني على الكشاف للزمخشري (ج613/1).

([2]) في (م): (إثبات).

([3]) في (ط): (يدخل).

([4]) عمرو بن عبيد(ت144هـ) أبو عثمان عمرو بن عبيد بن باب، المتكلم الزاهد المشهور، وكان قدريًّا معتزليًّا مشهورًا، روى عن الحسن البصري، ثُمَّ اعتزل مجلسه، له رسائل وخطب، وكتاب التفسير عن الحسن البصري، وكتاب (الرد على القدرية) يريد أهل السنة والجماعة، وكلام كثير في العدل والتوحيد، وغير ذلك. وتوفي سنة أربع وأربعين ومائة، وقيل اثنتين، وقيل ثلاث، وقيل ثمان، وهو راجع من مكة بموضع يقال له مران. ابن خلكان، وفيات الأعيان (ج460/3)، والذهبي، سير أعلام النبلاء (ج260/6).

([5]) شاهين، مجموعة الشافية، شرح الجاربردي (ج574/1).

([6]) أبو حيوة(ت203هـ) شُريح بن يزيد الحضرمي ، الحمصي، الحافظ . صاحب القراءة الشاذة ومقرئ الشام. وروى عنه البخاري والأئمة. ابن الجزري، غاية النهاية في طبقات القراء (ج265/1).

([7]) "وقد رَوَى هذه القراءَة بعضُهم عن عاصم، والمضبوط عن عاصم في رواية أبي بكر بن عَيَّاش وأبي عمرو فتحُ الميم، وفتحُ الميم إجماع". الزجاج، معاني القرآن وإعرابه (ج373/1).

([8]) يحيى بن آدم(ت203هـ) أبي زكريا يحيى بن آدم بن سليمان بن خالد بن أسيد الصلحى، إمام كبير حافظ، روى القراءة عن أبى بكر بن عياش سماعا. ابن الجزري، غاية النهاية في طبقات القراء (ج363/1).

([9]) أبو بكر بن عياش(ت193هـ) شعبة بن عياش بن سالم أبو بكر الحناط الأسدي الكوفي، لإمام العلم راوي عاصم، عمَّر دهرًا إلا أنه قطع الإقراء قبل موته بسبع سنين، ولما حضرته الوفاة بكت أخته فقال لها: ما يبكيك انظري إلى تلك الزاوية فقد ختمت فيها ثمان عشرة ألف ختمة. ابن الجزري، غاية النهاية في طبقات القراء (ج325/1).

([10]) عاصم المقرئ(ت127هـ) أبو بكر عاصم بن أبي النجود بهدلة مولى بني جذيمة بن مالك بن نصر ابن قعين بن أسد الكوفي.؛ كان أحد القراء السبعة، أخذ القراءة عن أبي عبد الرحمن السلمي وزر بن حبيش، وأخذ عنه أبو بكر ابن عياش وأبو عمر البزار. ابن خلكان، وفيات الأعيان (ج9/3).

وإثْبَاتَ الهَمْزَةِ[1].

قَوْلُـهُ[2]: [الأُوْلَـى لَامُ التَّعْرِيـفِ]؛ أَي: عَلَـى مَـذْهَبِ سِـيْبَوَيهِ[3] خِلَافًـا لِلخَلِيْـلِ[4]، وَسَـيَأْتِي الخِلَافُ مَبْسُوطًا فِي الابْتِدَاءِ.

قَوْلُـهُ: [لِمَـا سَيَجِيْءُ]؛ أَي: مِن تَعْلِيْلِ الفَتْحِ فِـي هَمْزَةِ لَامِ التَّعْرِيفِ؛ بِكَثْرَةِ الاسْتِعْمَالِ، وَفِـي هَمْزَةِ (آيْمُنُ)[5] بِأَنَّهُ لِعَدَمِ تَصَرُّفِهِ ضَارَعَ الحَرْفَ، فَفُتِحَتْ هَمْزَتُهُ، تَشْبِيْهًا بِالدَّاخِلَةِ عَلَى اللَّامِ.

قَوْلُهُ: [عِنْدَ أَكْثَرِ النُّحَاةِ]؛ أَي: خِلَافًا لِلكُوفِيِّينِ[6]، وَسَيَأْتِي –أَيْضًا– فِي الابْتِدَاءِ.

([1]) ذكروا تعليلين لإسكان الميم وإثبات الهمزة، الأول: أن ينوي الوقف على (الم)؛ لأنها علم، ثم يبتدأ باسم الله، فيقطع الألف، الثاني: أن تكون الألف في اسم الله ألف قطع كما ذكر ابن كيسان. ابن خالويه، الحجة في القراءات السبع (ص105).

([2]) الحالة الثالثة التي يغتفر عنها في حالة الدرج: ما دخلت فيه همزة الاستفهام على همزة الوصل المفتوحة، فتبدل الهمزة ألفًا؛ لئلا يلتبس الاستخبار بالإخبار، وهذا في صورتين، الأولى: لام التعريف على مذهب سيبويه، كـ(آلحسنُ عندك؟)، والثانية: (آيْمُنُ الله). شاهين، مجموعة الشافية (ج562/1)، وركن الدين، شرح الشافية (ج488/1).

([3]) اعتبر سيبويه أنَّ المُعرِّف في كلمة (الرجل) هو اللام فقط، أمَّا الخليل فاعتبره (أل)، وعلى هذا فالهمزة عند الخليل همزة قطع، وعند سيبويه همزة وصل اجتلبت للنطق بالساكن. ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (ج177/1).

([4]) الخليل بن أحمد(ت170هـ) أشهر من أن يعرف به الفراهيدي من أئمة اللغة والأدب، وواضع علم العروض، أستاذ سيبويه النحوي. ولد ومات في البصرة، وعاش فقيرًا صابرًا. له: كتاب (العين) في اللغة، و(معاني الحروف)، و(جملة آلات العرب)، و(تفسير حروف اللغة)، وكتاب (العروض)، و(النقط والشكل)، و(النغم). وأمَّا كتابه: (العين)؛ فإنه هو الذي رتّب أبوابه، وتُوفي قبل أن يحشوه. فكتبه: الليث بن نصر بن سيار، من ولد نصر بن سيار(ت131هـ)، انظر: ابن المعتز، طبقات الشعراء (ص96)، وياقوت الحموي، معجم الأدباء (ج260/3)، والصفدي، الوافي بالوفيات (ج240/13).

([5]) (آيمُنُ): اسم وضع للقسم، هكذا بضم الميم والنون، وألفه ألف وصل عند أكثر النحاة، ولم يجئ في الاسماء ألف وصل مفتوحة غيرها. وقد تدخل عليه اللام لتأكيد الابتداء، تقول: (ليمُنُ الله)، فتذهب الألف في الوصل. وربما حذفوا منه النون فقالوا: (ايم الله)، وربما حذفوا منه الياء فقالوا: (ام الله)، وربما أبقوا الميم وحدها مضمومة قالوا: (مُ الله)، ثم يكسرونها؛ لأنها صارت حرفًا واحدًا، فيشبهونها بالباء، فيقولون: (مِ الله). وربما قالوا: (مُنُ الله) بضم الميم والنون، و(مَنَ الله) بفتحهما، و(مِنِ الله) بكسرهما. وقال أبو عبيد: وكانوا يحلفون باليمينِ فيقولون: يَمينُ الله لا أفعلُ. الجوهري، الصحاح (ج2221/6–2222).

([6]) حيث اعتبرت همزة (أيمن) همزة قطع في الأصل، ووصلت لكثرة الاستعمال، وهي جمع يمين، وعلى هذا تكون ألفه زائدة. المبرد، المقتضب (ج330/2)، وابن جني، اللمع في العربية (ج226/1)، والأنباري: أبو البركات، الإنصاف في مسائل الخلاف (ج334/1).

قَوْلُـهُ[1]: [قَـالَ الشَّـاعِرُ] هُوَ المُثَقِّبُ العَبْدِيُّ[2]، بِمُثَلَّثَةٍ، وَقَافٍ مُشَدَّدَةٍ مَكْسُورَةٍ، ثُمَّ مُهْمَلَةٍ، وَمُوَحَّدَةٍ سَاكِنَةٍ، وَوَقَعَ فِي (شَرْحِ المُغْنِي)[3] ضَبْطُهُ: بِضَمِّ المِيْمِ، وَفَتْحِ النُّونِ، وَكَسْرِ القَافِ المُشَدَّدَةِ، قَالَ: وَأَظُنُّ أَنَّ العَبْدِيَّ نِسْبَةً إِلَى عَبْدِ القَيْسِ، وَالمَوجُودُ فِي القَامُوسِ[4] وَغَيْرِهِ مَا قَدَّمْتُهُ، وَالمَفْهُومُ مِن كَـلَامِ الجَـوْهَرِيِّ أَنَّ النِّسَـبَةَ إِلَـى عَبْدِ شَـمْسٍ، وَعِبَارَتُـهُ[5]: وَالمُثَقِّبُ لَقَبُ شَـاعِرٍ مِـن عَبْدِ شَـمْسٍ، سُمِّيَ بِذَلِكَ؛ لِقَوْلِهِ[6]: [الوافر]

أَرَيْـــنَ[7] مَحاسِـــنًا وكَـــنَنَّ أُخْـــرَى وثَقَّـــبْنَ الوَصـــاوِصَ لِلْعُيـــونِ

قَـالَ: وَ(الوَصَـاوِصَ) جَمْـعُ وَصْـوَاصٍ، وَهُـوَ: البُرْقُـعُ الصَّـغِيْرُ، وَقَـولُ هَـذَا الشَّـاعِرِ (تمَّمْـتُ) معناه:/ق101ب/ قَصَدْتُ، كَـ(أَمَمْتُ)، وَ(تَيَمَّمْتُ)، وَ(تَأَمَّمْتُ). وَالمُرَادُ بِالوَجْـهِ هُنَا: الجِهَـةُ. وَ(أَيُّهُمَا) بِالضَمِّ؛ لِأَنَّ الاسْتِفْهَامَ لَـهُ صَدْرُ الكَـلَامِ، وَالضَّـمِيْرُ لِلخَيْرِ وَالشَّرِ، وَجَعَلَ نَفْسَـهُ مُبْتَغِيًا لِلخَيْرِ؛ لِقَصْدِهِ إِيَّاهُ، وِالشَّرَ مُبْتَغَيًا لَهُ؛ لِقَضَاءِ اللهِ وَتَقْدِيْرِهِ بِهِ.

قَوْلُهُ: [وَلَو لَمْ يَجْعَلْهَا بَيْنَ بَيْنَ]؛ أَي: بِأَنْ يَكُونَ أَبْدَلَهَا حَرْفَ مَدٍّ.

([1]) بعض العرب يجعل همزة الوصل فيما ذكرنا بين بين، قال المثقب العبدي: [الوافر]

وَمَـــا أَدْرِي إِذَا يَمَّمْـــتُ وَجْهًـــا أُرِيـــدُ الخيـــرَ أَيُّهمـــا يلِينِـــي
أَأَلْخَيْـــرُ الـــذِي أنـــا أَبْتَغِيـــهِ أَمِ الشَّـــرُّ الـــذِي هُـــو يَبْتَغِينِـــي

ولو لم يجعلها بين بين لم يقم وزن البيت، ولا يجوز أن يقال: حققها؛ لأنه لم يجزه أحد، والحمل على ما جوز هو الوجه". شاهين، مجموعة الشافية، شرح الجاربردي (ج1/562-563). ومعنى يجعلها بين بين؛ أي: بين الهمزة وبين حرف حركتها، وحركتها هنا فتحة فتجعل بين الهمزة والألف. الرضي، شرح الشافية (ج2/268)، واليزدي، شرح الشافية (ج1/241).

([2]) انظر: الجمحي، طبقات فحول الشعراء (ص229)، والمرزباني، معجم الشعراء (ص303)، وابن قتيبة، الشعر والشعراء (ص147)، والزركلي، الأعلام (ج3/239).

([3]) الدماميني، شرح الدماميني على مغني اللبيب (ج1/243).

([4]) الفيروز أبادي، القاموس المحيط (ص130).

([5]) الجوهري، الصحاح (ج1/94)، و(ج3/1061).

([6]) هذا البيت للشاعر عائذ بن محص العبدي، ولقبه المثقب؛ بسبب هذا البيت، وهو شاعر جاهلي أقدم من النابغة الذبياني، والبيت من قصيدة يقول في مطلعها: [الوافر]

أَفَـــاطِمَ قَبـــلَ بَينِـــكِ مَتِّعِينِـــي وَمَنْعُـــكِ مَـــا سَـــأَلْتُ كَـــأَنْ تَبِينِـــي

وروي صدر هذا البيت في لسان العرب: ظَهَرْنَ بكِلَّة وسَدَلْنَ رَقْمًا، وروي -أيضًا-: رددن تحية وكنن أخرى. المثقب العبدي، الديوان (ص158)، وابن يعيش، شرح المفصل (ج9/138)، وابن منظور، لسان العرب (ج1/240)، وابن قتيبة، الشعر والشعراء (ج1/396)، واليزيدي، الأمالي (ص113).

([7]) في (ط): (رددن تحية).

قَوْلُهُ: [لَمْ يَقُمْ وَزْنُ البَيْتِ]؛ أَي: لِأَنَّهُ مِنَ الوَافِرِ[1]، وَالهَمْزَةُ فِيْهِ بِإِزَاءِ فَاءِ (مُفَاعَلَتُن)، وَهِيَ لَا يَجُوْزُ[2] تَسْكِيْنُهَا عَلَى أَنَّهُ يَلْزَمُ –أَيْضًا– التِقَاءُ السَّاكِنَيْنِ، وَلَا يَلْتَقِيْانِ مُطْلَقًا فِي شِعْرٍ قَطُّ فِيْمَا عَدَا ضَرْبُهُ، وَهُوَ الجُزْءُ الأَخِيْرُ مِنْهُ.

قَوْلُهُ: [لِأَنَّه لَمْ يُجِزْهُ]؛ أَي: التَّحْقِيْقُ، وَبَقِيَ احْتِمَالُ[3] الحَذْفِ، وَقَد تَقَدَّمَ –أَيْضًا– أَنَّهُ غَيْرُ جَائِزٍ؛ عَلَى أَنَّهُ يَلْزَمُ مِنْهُ فِي البَيْتِ (العَضْبُ)[4] بِضَادٍ مُعْجَمَةٍ، وَهُوَ قَبِيْحٌ.

قَوْلُهُ[5]: [ونُقِلَ عَنِ القُرَّاءِ]؛ أَي: السَّبْعَةِ[6]، وَكَذَا قَرَأَ غَيرُهُمْ، وَالمَشْهُورُ عَن كُلِّهِمْ هُوَ الأَوَّلُ،

([1]) بحر الوافر هو من دائرة المؤتلف، ومفتاحه:

بُحُورُ الشِّعْرِ وَافِرُهَا جَمِيْلُ مُفَاْعَلَتُنْ مُفَاْعَلَتُنْ فَعُوْلُ

ويحدث في حشو الوافر العديد من الزحافات والعلل، منها: العَصْب: تسكين الخامس المتحرك، فتصبح به (مُفَاْعَلَتُنْ) (مُفَاْعَلْتُنْ)، والعقل: حذف الخامس المتحرك، فتصبح به (مُفَاْعَلَتُنْ) (مُفَاْعَتُنْ)، والنقص: تسكين الخامس المتحرك وحذف السابع الساكن، فتصبح به (مُفَاْعَلَتُنْ) (مُفَاْعَلْتُ)، والعضب: حذف أول الوتد المجموع من (مُفَاْعَلَتُنْ) فتصبح به (مُفَاْعَلَتُنْ) (فَاْعَلَتُنْ) وغيرها من الزحافات والعلل. ابن جني، العروض (ص81)، والزمخشري، القسطاس في علم العروض (ص84).

([2]) في (ط): (تجوز).

([3]) في (م): (اختلاف).

([4]) في (م): (العطب).

([5]) في قوله تعالى: ﴿ءَآلذَّكَرَيْنِ﴾ [الأنعام:143، 144]، وقوله: ﴿ءَآلْآنَ﴾ [يونس: 91]، وقوله: ﴿ءَآللَّهُ﴾ [النمل: 59] اجتمعت همزة الاستفهام وهمزة الوصل، وقد أجمع القراء على إبقاء همزة الوصل وعلى تغييرها، ونقل عنهم في كيفية هذا التغيير وجهان: الأول: إبدالها ألفًا خالصةً، فتجتمع هذه الألف مع ما بعدها من الساكن اللازم المدغم فيمد لأجل ذلك مدًّا مشبعًا. والوجه الثاني: بينها وبين الألف، والوجهان صحيحان مقروء بهما لجميع القراء. والمشهور هو الأول. عبد الفتاح القاضي، البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة (ص145)، و(150)، و(237).

([6]) القراء السبعة: 1- ابن عامر(ت118هـ)، 2- ابن كثير (ت120هـ)، 3- عاصم(ت127هـ)، 4- أبو عمرو(ت154ه)، 5- حمزة (ت156ه)، 6- نافع(ت169ه)، 7- الكسائي(ت189ه). الثلاثة المتمون للعشرة: 8- أبو جعفر(ت130هـ)، 9- يعقوب(ت205ه)ـ، 10- خلف (ت229هـ). الأربع الشواذ: 11- الحسن البصري(ت110هـ)، 12- ابن محيصين(ت123هـ)، 13- الأعمش (ت148هـ)، 14- اليزيدي(ت202هـ). وإذا ذكر (الباقون) يقصد باقي السّبعة. والله أعلم. "فإذا قلت الحرميَّان فهما: ابن كثير ونافع. وإذا قلت: الابنان فهما: ابن كثير وابن عامر. وإذا قلت: الأخوان فهما: حمزة والكسائي. وإذا قلت: الأبوان فهما: أبو عمرو وأبو بكر، أي: عاصم. وإذا قلت: النَّحويَّان فهما أبو عمرو والكسائي. وإذا قلت: الكوفيون فهم: عاصم وحمزة والكسائي. وإذا قلت: المدنيَّان، فهما نافع وأبو جعفر. وإذا قلت: البصريَّان فهما أبو عمرو ويعقوب. وإذا قلت الكوفيُّون فهم عاصم وحمزة والكسائي وخلف. وإذا قلت الأصحاب فهم حمزة والكسائي وخلف. انظر: السرقسطي،

كَمَا أَنَّهُ المَشْهُورُ فِي[1] اللُّغَةِ.

قَوْلُـهُ[2]: [وَمِنْهَـا نَحْـوُ: لَاهَـا اللهِ] اعْلَم أَنَّـهُ قَد يُحْذَفُ حَرفُ القَسَمِ مِنْ غَيْرِ عِوَضٍ، فَيَتَعَدَّى الفِعْلُ المُقَدَّرُ إِلَى الاسْمِ المُقْسَمِ بِهِ، فَيَنْصِبُهُ كَمَا فِي قَوْلِهِم: (أَيْ اللهَ)، وَالأَصْلُ: (وَاللهِ)، فَحُذِفَ الحَرْفُ وانْتَصَبَ الاسْمُ عَلَى الأَفْصَحِ، وَيَجُوزُ حِيْنَئِذٍ فِي اليَاءِ إِسْكَانُهَا وَإِنْ التَقَى سَاكِنَانِ، لِمَا ذَكَرَهُ الشَّارِحُ مِنَ الكَرَاهَةِ، وَحَذْفُهَا عَلَى الأَصْلِ وَفَتْحُهَا هَرَبًا مِن التِقَائِهِمَا مَعَ الخِفَةِ، وَقَد يُحْذَفُ وَيُعَوَّضُ عَنَهُ هَاءٌ لِلتَنْبِيْهِ، أَو هَمْزَةٌ مَمْدُودَةٌ إِذَا كَانَ المُقْسَمُ بِهِ اسْمَ اللهِ –تَعَالَى–، فَيَجِبُ جَرُّ الاسْمِ لِلعِوَضِ كَمَا لَو بَقِيَ /ق102أ/ الحَرْفُ، وَلَيْسَ بِالعِوَضِ بَل بِحَرْفٍ مَحْذُوفٍ وَإِنْ كَانَ لَا يَظْهَرُ. وَيَجُوزُ فِي أَلِفِ (هَاء) الحَذْفُ عَلَى القِيَاسِ وَالإِثْبَاتِ لِمَا قَالَهُ، وَكِلَاهُمَا مَعَ وَصْلِ هَمْزَةِ الاسْمِ وَقَطْعِهَا كَمَا فِي التَّسْهِيلِ[3]، وَقَد وَجَّهُوا القَطْعَ فِي النِّدَاءِ بِتَنَزُّلِ الهَمْزَةِ مَنْزِلَةَ الجُزْءِ؛ لِلزُومِهَا، لَكِنَّهُم لَم يُجَوِّزُوا فِيْهِ الجَمْعَ بَيْنَ القَطْعِ وَحَذْفِ أَلِفِ (يَاء)، قِيلَ: وَكَأَنَّهُم سَامَحُوا هُنا؛ لِأَنَّ حَذْفَ أَلِفِ[4] (هَاء) يَرُدُّهَا إِلَى حَرْفٍ، وَهُوَ مُسَاوٍ لِحَرْفِ القَسَمِ بِخِلَافِ أَلِفِ (يَاء)، وَاخْتَصَّ التَّعْوِيضُ بِمَا إِذَا كَانَ المُقْسَمَ بِهِ اسْمَ اللهِ –تَعَالَى–؛ لِكَثْرَةِ دَوَرَانِهِ عَلَى أَلْسِنَتِهِم دُوْنَ غَيْرِه، وَلَعَلَّ الشَّارِحَ أَتَى بِلَفْظِ (نَحْو) فِي [نَحْوِ: لَاهَا اللهِ]؛ نَظَرًا إِلَى الأَفْرَادِ الذِّهْنِيَّةِ، أَو لِيَدْخُلَ نَحْوُ: (اللهِ لَأَفْعَلَنَّ)، بِهَمْزَةٍ مَمْدُودَةٍ، وَهَذَا أَحْسَنُ، وَالمَغَارِبَةُ يُعَبِّرُونَ عَن هَذِهِ الهَمْزَةِ بِهَمْزَةِ الاسْتِفْهَامِ، وَالمُرَادُ بِالصُّورَةِ[5] لَا مَعْنَى هَمْزَةِ الاسْتِفْهَامِ.

ثُمَّ الظَّاهِرُ أَنَّ فِي كَلَامِهِ اخْتِصَارًا، وَالأَصْلُ: لَا هَا اللهِ ذَا؛ لِقَوْلِ نَجْمِ الأَئِمَّةِ[6]: إِنَّ هَاءَ التَّنْبِيْهِ مَخْتَصٌّ بِاسْمِ الإِشَارَةِ، قَالَ: وَقَدْ يُفْصَلُ مِنْهُ بِالقَسَمِ وَالضَّمِيرِ المَرْفُوعِ كَثِيرًا وَبِغَيْرِهِمَا قَلِيْلًا، وَلَمْ يَثْبُتْ دُخُولُهُ فِي غَيْرِهِ مِنَ الجُمَلِ وَالمُفْرَدَاتِ. انتهى. وَقَالَ المُوصِلِيُّ: إِنَّ قَولَ أَبِي بَكْرٍ فِي قَتِيْلِ أَبِي قَتَادَةَ:

العنوان في القراءات السبع، (ص41)، وعبد الفتاح القاضي، البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة (ص11).

([1]) (في اللغة): ساقط في (ك).

([2]) يجوز في (لاها اللهِ)، و(أي اللهَ) إثبات الألف والياء؛ لتنزلهما منزلة الجزء من الكلمة، ولكراهة أن يجيء في (أي اللهَ) لفظ الجلالة مكسورًا فلا يعرف معناه، ويجوز حذف الألف والياء، ولهذا فصلهما المصنف عن الصور المتقدمة؛ إذ لا خيار فيها، أمَّا في غير (آلحسن) و(آيمن الله) فظاهر. شاهين، مجموعة الشافية (ج563/1)، والنظام، شرح الشافية (ج179/1).

([3]) ابن مالك، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد (ص150).

([4]) في (م): (ألفها).

([5]) في (ط): (الصورة).

([6]) انظر: الرضي، شرح الكافية (ج311/2–312).

(لَا هَا اللهِ إِذًا لَا يَعْمِدُ[1] إِلَى أَسَدٍ مِن أُسْدِ اللهِ، يُقَاتِلُ عَن دِيْنِ اللهِ يُعْطِيْكَ سَلَبَهُ)، الظَّاهِرُ أَنَّ (إِذًا) مِن تَصْحِيفِ الرُّوَاةِ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا يُقَالُ: لَا هَا اللهَ ذَا، وَلَا يُقَالُ: لَا هَا اللهَ إِذَا.

قَوْلُـهُ[2]: [وَمِنْهَـا نَحْـوُ: لَا هَـا اللهَ] أَصْلُهُ: لَا واللهِ، حُذِفَ حَرْفُ القَسَمِ[3]، وَعُوِّضَ عَنْهَا حَرْفُ التَّنْبِيهِ، وَهُوَ الهَاءُ.

قَوْلُهُ: [هُوَ كَجُزْءٍ مِنَ الكَلِمَـةِ]؛ لِأَنَّ الجَّارَ مَعَ المَجْرُورِ بِمَنْزِلَةِ كَمِلَةٍ وَاحِدَةٍ، وَلِهَذَا لَا يَجُوزُ الفَصْلُ بَيْنَهُمَا.

قَوْلُهُ: [كَلَفْظَـةِ اسْمِ اللهِ مَكْسُورًا]؛ أَي: لَو حَذَفَ اليَاءَ مِنْ (أَي) لِلسَّاكِنَينِ لَتُوُهِّمَ أَنَّهَا كَلِمَةٌ وَاحِدَةٌ وُضِعَتْ مَكْسُورَةَ الهَمْزَةِ، كَانَ اسْمُ اللهِ –تَعَالَى– كَلِمَةً وَاحِدَةً وُضِعَتْ مَفْتُوحَةَ الهَمْزَةِ، فَحِيْنَئِذٍ يَكُونُ غَيْرُهَا فِي المَعَنَى، فَيَجْهَلُ السَّامِعُ المَرَادَ بِهَا، وَلَا تَنَبِيهَ إِلَى أَنَّهَا فِي الأَصْلِ كَلِمَتَانِ حُذِفَ بَعْضُ أُولَاهُمَا.

قَوْلُـهُ: [فِـي لَا هَا اللهَ] فَفِي (لَا هَا اللهَ) وَجْهَانِ، حَذْفُ الأَلِفِ وَإِثْبَاتِهَا، وَفِي (أَي اللهِ) ثَلَاثَةُ أَوْجُهٍ: حَذْفُ اليَاءِ وَإِثْبَاتِهَا، وَفَتْحُ اليَاءِ، نَحْوُ: اللهِ، وأَيْ اللهِ، وأَيَ اللهِ.

قَوْلُهُ: [بَيْنَ سَاكِنَيْنِ] هُمَا الأَلِفُ وَاللَّامُ فِي (لَا هَا اللهَ)، وَاللَّام فِي (أي اللهِ).

قَوْلُهُ: [أَمَّا فِـي غَيْـرِ آلحَسَنُ] وَهُوَ الوَقْفُ، وَكَلِمَةٌ أَوَّلُهَا لِيْنٌ، وَالثَّانِي: مُدْغَمٌ، وَنَحْوُ: مِيمٌ قَافٌ عَينٌ.

قَوْلُهُ: [عَلَى المَذْهَبِ المَشْهُورِ] وَهُوَ إِبْدَالُ الهَمْزَةِ أَلِفًا.

قَوْلُـهُ: [أَو لِأَنَّ بَيْنَ بَيْنَ قَرِيبٌ /ق102ب/ **مِنَ السَّاكِنِ]** وَهُوَ[4] الأَصَحُّ، وَقَالَ الكُوفِيُّونَ: سَاكِنٌ، وَسَيَأْتِي الخِلَافُ فِي الشَّرحِ فِي التَّخْفِيفِ.

([1]) في (ك)، و(ط)، و(م): (يعمل)، والصواب (يعمد)؛ ليستقيم المعنى، ووردت بهذا اللفظ في كتب الحديث وكتب النحو، واللغة. البخاري، صحيح البخاري (ج92/4)، وأبو داود، سنن أبي داود (ج206/5) وابن مالك، شرح التسهيل (ج201/3)، وابن منظور، لسان العرب (ج481/15).

([2]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (وَهُوَ إِبْدَالُ الهَمْزَةِ أَلِفًا).

([3]) انظر: ابن مالك، شرح التسهيل (ج201/3)، وناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج3081/6).

([4]) في (ط)، و(ك): (هو).

قَوْلُهُ[1]: [ثُمَّ[2] اعْلَمْ[3] أَنَّ الأَفْصَحَ] مُقَابَلَهُ جَوَازُ الجَرِّ بِإِضْمَارِ الجَارِ، وَلَا يُجِيْزُهُ البَصْرِيُّونَ إِلَّا فِي اسْمِ اللهِ –تَعَالَى–، وَأَجَازَهُ الكُوفِيُّونَ مُطْلَقًا، نَحْوُ: (أَبِيكَ لَأَفْعَلَنَّ). قال الموصلي: وَهُوَ ضَعِيفٌ؛ لِأَنَّ الجَارَّ لَا يُضْمَرُ مِن غَيْرِ عِوَضٍ إِلَّا فِي الضَّرُورَةِ، وَإِنَّمَا جَازَ فِي اسْمِ اللهِ –تَعَالَى–؛ لِكَثْرَةِ اسْتِعْمَالِهِ.

قَوْلُهُ: [لِمَا بَيْنَ (هَا) وَبَيْنَ الوَاوِ مِنَ التَّنَاسُبِ فِي الظَّرْفِيَةِ فِي المَخْرَجِ]؛ أَي: فَإِنَّ مَخْرَجَ الهَاءِ وَالأَلِفِ مِن أَقْصَى الحَلْقِ، وَمَخْرَجَ الوَاوِ مِنَ الشَّفَتَيْنِ.

قَوْلُهُ[4]: [فِي الظَّرْفِيَّةِ]؛ لِأَنَّ مَخْرَجَ الوَاوِ طَرَفُ الشَّفَةِ، وَمَخْرَجَ الهَاءِ أَقْصَى الحَلْقِ.

قَوْلُهُ[5]: [قَالَ: أَوْسٌ] اسْتِشْهَادٌ لِلْحَذْفِ. ض.

قَوْلُهُ: [قَالَ: أَوْسٌ] هُوَ ابْنُ حَجَرٍ[6] بِفَتْحَتَيْنِ. وَالبَيْتُ مِن مَرْثِيَّةٍ، أَوَّلُهَا[7]: [المنسرح]

أَيَّتُهَا النَّفْسُ أَجْمِلِي جَزَعًا ... إِنَّ الَّذِي تَحْذَرِينَ قَدْ وَقَعَا

وَهُوَ شَاهِدٌ لِقَوْلِهِ: [وَالقِيَاسُ الحَذْفُ] لَا لِلإِثْبَاتِ[8] كَمَا تُوِّهِمَ؛ لِفَسَادِ الوَزْنِ. وَيُقَالُ: جَاشَتْ نَفْسُهُ؛ أَيْ: ارْتَفَعَتْ مِن حُزْنٍ أَو فَزَعٍ. وَتَفَاقَمَ الأَمْرُ؛ أَي: عَظُمَ.

([1]) نص الجاربردي: "ثمَّ اعلم أنَّ الأفصح (أي الله) بنصب (الله)؛ لأنَّ الأصل: (أي واللهِ)، فلما حذف حرف القسم انتصب، كقوله تعالى: ﴿وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ﴾ [الأعراف: 155]؛ أي: من قومه، وفي (لاها اللهِ) لا يجوز إلا الجر؛ لأنها عوض عن حرف القسم لما بين ها وبين الواو من التناسب في الظرفية في المخرج، فكأنَّ حرف القسم باقٍ". شاهين، مجموعة الشافية، شرح الجاربردي (ج565–566).

([2]) (ثم): ساقط في (ك).

([3]) (ثم اعلم): ساقط في (م).

([4]) ساقط في (ك)، و(م): على قوله: (اسْتِشْهَادٌ لِلْحَذْفِ. ض).

([5]) (حلقتَا البِطَان) بإثبات الألف شاذ، والقياس الحذف، كما تقول: (غلاما الأمير)، و(ثوبا ابنك)، فإنَّك لا تتلفظ فيهما بالألف، قال أوس: [المنسرح]

وازْدَحَمَتْ حَلَقَتَا البِطَانِ بِأَقْـ ... ـوَامٍ وَجَاشَتْ نُفُوسُهُم جَزَعَا

إلَّا أنهم في هذا المثل لم يحذفوها؛ إيذانًا بتفظيع الحادثة بتحقيق التثنية في اللفظ، والبطان: للقتب: الحزام الذي يجعل تحت بطن البعير، وفي المثل: (التقت حلقتا البطان): للإمر إذا اشتدَ. النظام، شرح الشافية (ج180/1)، واليزدي، شرح الشافية (ج242/1)، والميداني، مجمع الأمثال (ج876/2)، والجوهري، الصحاح (ج2079/5).

([6]) في (م): (صخر).

(7) هو أوس بن حجر بن معبد حزم أحد بني أسيد بن عمرو بن تميم، يكنى: أبا شريح، شاعر جاهليّ، زوج أم زهير بن أبي سلمى، عمر طويلًا، ولم يدرك الإسلام، وفي شعره حكمة ورقة، وكانت تميم تقدمه على سائر شعراء العرب، وكان غزلًا مغرمًا بالنساء. انظر: أوس بن حجر، الديوان (ص53)، والزركلي، الأعلام (ج31/2).

([8]) في (م): (لإثبات).

قَوْلُهُ[1]: [يُمْعِنُ فِي الهَرَبِ] أَمْعَنَ الفَرَسُ: تَبَاعَدَ فِي عَدْوِهِ. صحاح[2].

قَوْلُهُ[3]: [فَإِنْ كَانَتْ مَدَّةً حُذِفَتْ] الوَجْهُ عِنْدَ أَبِي عَلِيٍّ فِي اليَاءِ المُنْقَلِبَةِ عَن هَمْزَةٍ، نَحْوُ: (أَقْرِي)، وَ(لَم يَقْرِي) أَنَّهَا تُكْسَرُ؛ لِالتِقَاءِ السَّاكِنَينِ وَلَا تُحْذَفُ؛ لِأَنَّهَا فِي تَقْدِيرِ الهَمْزَةِ، قَالَ: وَلَو قُلْتَ: (اقْرَأْ)، وَ(لَمْ يَقْرَأْ) بِالأَلِفِ، حُذِفَتِ الأَلِفُ[4]؛ لِالتِقَائِهِمَا، وَلَا يَجُوزُ قَلْبُهَا هَمْزَةً؛ لِأَنَّكَ مِن ذَلِكَ فَرَرْتَ، وَلَا يَاءَ لِعَدَمِ النَّظِيرِ، وَمَا قَالَهُ أَوَّلًا بِنَاءً عَلَى عَدَمِ الاعْتِدَادِ بِالعَارِضِ، وَهُوَ الأَكْثَرُ.

قَوْلُهُ: [فَلَو حَرَّكْتَهَا]؛ أَي: الوَاوَ بِالضَمِّ، أَو اليَاءَ بِالكَسْرِ، وَإِنَّمَا كَانَ تَحْرِيْكُ /ق103أ/ الوَاوِ بِالضَّمَّةِ؛ لِأَنَّهَا مِن جِنْسِهَا، فَهِيَ أَشَدُّ مُنَاسَبَةً لَهَا مِن غَيْرِهَا مَعَ أَنَّ مَا قَبْلَهَا مَضْمُومٌ.

قَوْلُهُ: [وَتَسْقُطُ[5] العَيْنُ إِذَا لَقِيَهُ سَاكِنٌ]؛ أَي: لِالتِقَاءِ السَّاكِنَينِ؛ إِذ لَا سَبِيلَ إِلَى إِسْقَاطِ الثَّانِي مَعَ انْفِصَالِهِ.

قَوْلُهُ[6]: [عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ أَصْلٍ]؛ لِأَنَّهُ حِينَئِذٍ يَبْقَى (لَمْ يَخَ)، وَ(لَمْ يَقُ)، وَ(لَمْ يَبِ)، فَيَلْزَمُ أَن تَكُونَ الكَلِمَةُ المُعْرَبَةُ عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ أَصْلٍ، وَإِنَّمَا قُيِّدَ بِقَولِهِ: [أَصْلٌ]؛ لِأَنَّهُ وَإِنْ بَقِيَ عَلَى حَرْفَيْنِ فِي الصُّورَةِ، وَلَكِنَّ أَحَدَهُمَا وَهُوَ اليَاءُ فِي الأَوَّلِ حَرْفُ المَضَارَعَةِ.

قَوْلُهُ: [وَحُمِلَ (خَفْ)، وَ(قُلْ)، وَ(بِعْ) عَلَيهِ]؛ أَي: لِأَنَّ الأَمْرَ فِي حُكْمِ المُضَارِعِ المَجْزُومِ عَلَى[7] أَنَّ المَجْزُومَ السَّابِقَ مُمْكِنٌ جَرَيَانُهُ فِي المَذْكُورَاتِ أَيْضًا.

قَوْلُهُ[8]: [وَحُمِلَ (خَفْ)، وَ(قُلْ)، وَ(بِعْ) عَلَيهِ] وَإِنَّمَا حُمِلَ وَإِنْ كَانَ يَلْزَمُ فِيهِ –أَيْضًا– بَقَاءُ الكَلِمَةِ عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ أَصلٍ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ مُعْرَبٍ، وَإِبْقَاؤُهُ عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ أَصْلٍ غَيْرُ مَسْتَكْرَهٍ كَمَا عُلِمَ فِي غَيْرِ هَذَا المَوْضِعِ بِخِلَافِ المُعْرِبِ، فَلَمَّا لَزِمَ هَذَا المَحْذُورُ فِي المُعْرَبِ حُمِلَ المَبْنِيُّ عَلَيهِ، وَهُوَ أَمْرُ الحَاضِرِ؛ لِأَنَّهُ مَأْخُوذٌ مِنْهُ.

([1]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (تَبَاعَدَ فِي عَدْوِهِ. صحاح).

([2]) الجوهري، الصحاح (ج2205/6).

([3]) غير الحالات السابقة التي يغتفر عنها في حالة الدرج لها تعامل مختلف، فقد يكون أول الساكنين مدة أو غير مدة، فإن كان مدة حذف سواء كان الساكنان في كلمة أو كلمتين الأخيرة منها كالجزء؛ لأنها إمَّا أن تكون ألفًا أو واو أو ياء، فإن كانت ألفًا وحركتها لانقلبت همزة، وإن كانت واوًا أو ياءً لزم واو مضمومة قبلها ضمة، أو ياء مكسورة قبلها كسرة وهذا مستثقلٌ، فتعين حذف الساكن الأول؛ لأنَّ حذف الساكن الثاني لا يدلُّ عليه دليل، بينما الأول تدلُّ عليه حركة ما قبله، كـ(خَفْ، وقُلْ، وبِعْ). شاهين، مجموعة الشافية (ج569/1).

([4]) (الألف): ساقط في (ط)، و(ك).

([5]) في (ط): (يسقط).

([6]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (المَذْكُورَاتِ أَيْضًا).

([7]) (عَلَى أَنَّ المَجْزُومَ ... فِي المَذْكُورَاتِ أَيْضًا): ساقط في (م).

([8]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (لِأَنَّهُ مَأْخُوذٌ مِنْهُ).

قَوْلُهُ: [وَأَمَّا فِي البَوَاقِي]؛ أَي: مِنْ نَحْوِ: (تَخْشَيْنَ)[1]، وَ(اغْزُوا)، وَ(ارْمِي) وِغَيْرِهَا[2] مِمَّا ذَكَرَهُ المُصَنِّفُ.

قَوْلُهُ: [وَهَذِهِ العِلَّةُ[3] تَصْلُحُ لِلجَمِيْعِ]؛ أَي: مِن نَحْوِ: (خَفْ)، وَ(قُلْ)، وَ(بِعْ) وَغَيْرِهَا[4].

قَوْلُهُ: [وَالأَصْلُ (ارْمِي) حُذِفَتْ كَسْرَةُ اليَاء، ثُمَّ اليَاءُ]؛ لِجَوَازِ أَن يُقَالَ مِثْلُ ذَلِكَ فِي إِعْلَالِ نَحْوِ: (تَخْشَيْنَ)، وَقَدْ قَرَّرَهُ[5] فِيهِ كَذَلِكَ التَّفْتَازَانِيُّ ثُمَّ ذَكَر القَلْبَ، وَقَالَ: إِنَّهُ أَوْلَى؛ أَي: لِأَنَّهُ تَغْيِيْرٌ إِلَى بَدَلٍ، وَلِأَنَّهُ لَا يَلْتَبِسُ حِيْنَئِذٍ عَيْنُ المَحْذُوفِ، وَاقْتَصَر الشَّارِحُ[6] عَلَيهِ؛ لِتَعْيِنِهِ لِمُرَادِ المُصَنِّفِ، فَلْيُتَأَمَّلْ.

قَوْلُهُ[7]: [حُذِفَتْ كَسْرَةُ اليَاءِ] اسْتِثْقَالًا لِكَسْرَتِهَا بَعْدَ الكَسْرَةِ.

قَوْلُهُ: [بِأَنْ تَكُونَ[8] الثَّانِيَةُ نُوْنَ التَّأْكِيدِ مَثَلًا] أَرَادَ الثَّقِيْلَةَ وَالخَفِيْفَةَ، فَتَقُولَ: (اضْرِبَنَّ يَا قَوْمِ، وَاضْرِبَنْ يَا هِنْدُ)، فَلْيُتَأَمَّلْ.

قَوْلُهُ[9]: [إِنْ كَانَ مِن نَحْوِ: هَل يَخْشَى] يَعْنِي أَلِفُهُ مُنْقَلِبَةٌ عَن أَصْلٍ.

قَوْلُهُ[10]: [بِالمَعْنَى المَذْكُورِ]؛ أَي: بِحَيْثُ يُتَلَفَّظُ بِهَا إِلَى آخِرِهِ.

([1]) في (ك): (نحيشين).

([2]) أصل (تخشين): (تَخْشَيِيْنَ) كتذهبينَ، فصارت الياء الأولى ألفًا؛ لتحركها وانفتاح ما قلبها، فالتقى ساكنان، الألف والياء، فحذفت الألف وبقيت الياء؛ لكونها ضميرًا، وأصل (اغْزُوا): (اغْزُوُوا) كانصروا، فلسبت ضمة الواو استثقالًا لاجتماع ضمتين وواوين، فصارت الواوان ساكنتين، فحذفت الأولى وبقيت الثانية؛ لكونها ضميرًا، وأصل (ارْمِي): (ارْمِيِي) كاضربي، فحذفت حركة الياء؛ لاستثقال الجمع بين كسرتين وياءين، فصارتا ساكنتين، فحذفت الأولى وبقيت الثانية؛ لكونها ضميرًا، و(اغزُنَّ): أصلها: (اغزُوْنَّ)، التقى ساكنا أولهما واو الضمير والثاني النون الأولى، فحذفت الواو؛ لكون الثاني حرفًا صحيحًا، وكذا (ارْمِنَّ). اليزدي، شرح الشافية (ج243/1).

([3]) في (ك): (القلة).

([4]) أصل (خَفْ، وقُلْ، وبِعْ): خَافْ، وقُوْلْ، وبِيْعْ، فالتقى ساكنان، فخذف حرف المد؛ لأنَّ ما بعدها حرف صحيح، وللدلالة حركة الحرف السابق عليها. النظام، شرح الشافية (ج180/1).

([5]) في (ك): (فرره).

([6]) شاهين، مجموعة الشافية، شرح الجاربردي (ج569/1).

([7]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (لِكَسْرَتِهَا بَعْدَ الكَسْرَةِ).

([8]) في (ك): (يكون).

([9]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (يُتَلَفَّظُ بِهَا إِلَى آخِرِهِ).

([10]) إذا التقى ساكنان في كلمتين، والأول منهما حرف علة، فنتخلص منه بحذف حرف العلة، نحو: (يخشى القوم، ويغزو العدو، ويرمي الغرض)؛ فإنَّه حذف الألف في (يخشى)، والواو في (يغزو)، والياء في (يرمي)؛ لالتقاء الساكنين. ركن الدين، شرح الشافية (ج491/1).

قَوْلُـهُ[1]: [لِالْتِقَـاءِ السَّـاكِنَيْنِ] وَهُوَ مُتَعَلِّقٌ بِـ(حُذِفَتْ). وَقَوْلُـهُ: [وَالـلَامَ] مَعْطُوفٌ عَلَـى العَيْنِ وَالضَّمِيرَانِ لَهُمَا.

قَوْلُهُ[2]: [هَذِهِ العِلَّةُ فِي (خَفِ اللهَ)]؛ لِأَنَّهُ تَحَرَّكَتِ اللَّامُ فِيهِ، وَحِيْنَئِذٍ لَمْ يَبْقَ التِقَاءُ السَّاكِنَيْنِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ العَيْنِ.

قَوْلُـهُ: [فَـلِأَنَّ نُـوْنَ التَّأْكِيدِ مَـعَ ضَمِيرِ البَـارِزِ كَالمُنْفَصِلِ] إِنَّمَا كَانَ كَذَلِكَ؛ لِأَنَّ الضَّمْيرَ فَاصِلٌ، قَالَهُ المُصَنِّفُ[3]، وَسَيَأْتِي إِيضَاحُهُ.

قَوْلُهُ[4]: [لِاتِّصَالِ مَا بَعْدَهَا بِالكَلِمَةِ] وَهُوَ الأَلِفُ فِي (تَخَافَا) وَالنُّونُ فِي (خَافَنَّ).

قَوْلُـهُ: [وَأَمَّـا فِـي (خَافَـا) فَظَـاهِرٌ]؛ أَي: لِأَنَّ الأَلِفَ ضَمِيْرُ الفَاعِلِ، وَهُوَ كَالجُزْءِ. قَالَ التَّفْتَازَانِيُّ: وَهَذَا –أَيْ: رَدُّ المَحْذُوفِ– إِنَّمَا يَكُونُ إِذَا لَمْ يَكُن الحَرفُ /ق103ب/ الذِي قَبْلَ ضَمْيرِ الفَاعِلِ مَوْضُوعًا عَلَى السُّكُونِ كَتَاءِ التَّأْنِيثِ فِي الفِعْلِ، نَحْوُ: دَعَتْ، فَيُقَالُ: دَعَتَا، وَلَا يُقَالُ: دَعَانَا.

قَوْلُهُ: [ثُمَّ إِنَّ بَعْضَ الشَّارِحِيْنَ] هُوَ السَّيْدُ الشَّرِيْفُ[5] –رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى–، وَذِكْرُهُ الوَاوَ سَهْوٌ لَا يَخْفَى عَلَى آحَادِ الطَّلَبَةِ فَضْلًا عَنْ مِثْلِهِ.

قَوْلُـهُ[6]: [فَكَأَنَّـهُ تَـوَهَّمَ أَن (اخْشَـوا) وَاوِيٌّ] هَذَا الاعْتِرَاضُ فِـي غَايَـةِ المُبَالَغَـةِ مِن أَنَّ مِثْلَـهُ بِالنِّسَبَةِ إِلَى هَذَا الفَاضِلِ فِي غَايَةِ السُّقُوطِ؛ لِاحْتِمَالِ أَنَّـهُ مِنَ النَّاسِخِ، أَو لِأَنَّـهُ سَهْوٌ لَا خَطَأٌ، وَلَا عَيْبَ لِلإِنْسَانِ مِنَ السَّهْوِ، وَالسَّهْوُ: مَا يَتَنَبَّهُ صَاحِبُهُ بِأَدْنَى تَنْبِيْهٍ، وَالخَطَأُ: مَا لَا يَتَنَبَّهُ إِلَّا بَعْدَ الإِتْعَابِ.

([1]) الحركات في التقاء الساكنين نوعان، عارضة لا يعتدُّ بها، وأصلية يعتدُّ بها، فالعارضة نحو (خفِ الله) حيث حذفت العين من (خَفْ)، فوجب أن يردَّ المحذوف؛ لانتفاء العلة بوجود الكسرة، فأجيب أن الكسر عارضة غير معتدٍّ بها، فلو قلت: خَفْ ربك زالت، ونحو: (اخشوُا الله)، فأصلها: اخْشَيُوا، فانقلبت الياء ألفًا، فالتقى ساكنان، فحذفت الألف، فلما قيل: (اخشوْا الله) التقى ساكنان، فحركت الواو بالضم، ولا تعود الألف؛ لعروض الحركة، ونحو: (اخشوُنَّ، واخشيِنَّ)، لم يعتدَّ بالحركة؛ لأنَّ نون التوكيد بمثابة المنفصل، ولو اعتدَّ بها لقيل: (اخشاوُنَّ، واخشايِنَّ)، أمَّا الحركة الأصلية التي يعتدُّ بها كـ(خافا الله، وخافَنَّ)؛ لأنَّ ما بعدها كالجزر من الكلمة، ولشدة اتصال نون التأكيد بالفعل. اليزدي، شرح الشافية (ج1/244–245)، وشاهين، مجموعة الشافية (ج1/571).

([2]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (بَيْنَهُ وَبَيْنَ العَيْنِ).

([3]) ابن الحاجب، السافية في علمي الصرف والخط (ص77).

([4]) ساقط في (ك): إلى قوله: (وَالنُّونُ فِي خَافَنَّ).

([5]) اعتبر ركن الدين أنَّ التقاء الساكنين في (اخشَوُا الله)، و(اخشَيِ الله) تخلصنا منه بحذف الواو والياء، والصواب أنَّه يائي تخلصنا منه بتحريك الأول بالضم، والثاني بالكسر، قال الجاربردي: "وليت شعري أي شيء أوقعه في الحكم بحذف الواو من أحدهما والياء من الآخر". ركن الدين، شرح الشافية (ج1/492)، وشاهين، مجموعة الشافية، شرح الجاربردي (ج1/572).

([6]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (لَمَا فَرَّقَ بَيْنَهُمَا). وفي (ط) ذكرها بعد قوله: [فإنْ لم يَكُنْ أَوَّلُ السَّاكِنَينِ مَدَّةً]، والصواب ما أثبتناه.

قَوْلُـهُ: [وَلَـيْسَ كَـذَلِكَ] قُلْـتُ: الظَّـاهِرُ أَنَّـهُ تَـوَهَّمَ أَنَّ المَحْذُوفَـةَ مِـنِ (اخْشَـوا)، وَ(اخْشَـي) وَاوُ الضَّمِيرِ وَيَـاءُ المُخَاطَبَـةِ لَا لَامُ الفِعْلِ، وَالوَاوُ وَاليَـاءُ البَاقِيَتَـانِ فِيْهِمَـا لَامُ الفِعْلِ، وَلِـذَا فَـرَّقَ بَيْنَهُمَـا، وَلَـو تَوَهَّمَ أَنَّهُ وَاوَيٌّ لَمَا فَرَّقَ بَيْنَهُمَا.

قَوْلُهُ[1]: [فإنْ لـم يَكُنْ أَوَّلُ السَّاكِنَينِ مَدَّةً فـلا يُحْذَفُ] مِثْلُ المدَّةِ فـي الحَذْفِ وُجُوبًا نُونُ التَّأْكِيدِ الخَفِيفَةِ[2]، نَحْوَ: (اضْرِبَ الرَّجُلَ) بفتح الباءِ؛ أي: اضْرِبَنْ. ونُونُ (لَدُنْ)[3]، نَحْوَ: (مَا رَأَيْتُهُ مِنْ لَدُ[4] الصَّباحِ[5])، وَقَدْ جَاءَتْ هَذِهِ ثَابِتَةً[6] قَلِيْلًا فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ[7]: [الرجز]

تَنْـــتَهِضُ الرَّعْـــدَةُ فـــي ظُهَيْـــري

مِـــن لَـــدُنِ الظُّهْـــرِ إلـــى العُصَـــيرِ

([1]) إذا التقى ساكنان، وكان الساكن الأول حرف مد حذف، وقد مرَّ بيانه، وإن لم يكن حرف مد فلا يحذف، سواء كان حرفًا صحيحًا أو حرف علة، فحرف العلة حركته ليست من جنسه، فلا يلزم المحذور، ولأنَّ الواو والياء الساكنتين إذا حركة ما قبلهما من غير جنسهما فلا يكون إلا مفتوحًا؛ لأنَّه لو انكسر ما قبل الواو وانضمَّ ما قبل الياء الساكنتين لانقلبت الواو ياء والياء واوًا، وإذا انفتح ما قبلهما لم يجز حذفهما لالتقاء الساكنين، لأنَّ حركة ما قبلهما لا تدل عليهما، وقياسه أن يحرك الأول؛ لأنَّ سكونه يمنع الوصل إلى الثاني، فبتحريكه يتوصل إلى النطق بالساكن بعده، فهو بمنزلة ألفات الوصل التي تدخل متحركة توصلًا إلى النطق بالساكن بعدها. شاهين، مجموعة الشافية (ج1/573-575)، وركن الدين، شرح الشافية (ج1/494).

([2]) ومثال حذف النون الخفيفة قول الأضبط بن قريع: [المنسرح]

لا تُهِـــــينَ الْفَقِيـــــرَ عَلَّـــــكَ أنْ تَرْكَـــعَ يَوْمًـــا وَالـــدَّهْرُ قَـــدْ رَفَعَـــهْ

فأصل (لا تهين): (لا تهينَنْ) بنو التوكيد الخفيفة الساكنة بعد النون التي هي لام الكلمة، فلما وقع ساكن آخر وهو لام التعريف حذفت نون التوكيد؛ للتخلص من التقاء الساكنين، وللتفريق بينها وبين التنوين. الرضي، شرح الشافية (ج1/232).

([3]) قال سيبويه: "وأما لدن فالموضع الذي هو أول الغاية، وهو اسمٌ يكون ظرفًا. يدلك على أنه اسمٌ قولهم: (من لدن). وقد يحذف بعضُ العرب النون حتى يصير على حرفين". سيبويه، الكتاب (ج4/233).

([4]) في (ط): (لدن).

([5]) في (م): (الصيام).

([6]) في (ك): (ثانية).

([7]) البيت لراجز من طيئ، لم يعرف من هو، والشاهد في البيت: ثبات نون (لدن) وعدم حذفها، ومن جهة أخرى اعتبر بعض النحاة أنَّ (لدن) معربة بدليل ظهور الكسرة عليها بعد حرف الجر، وبعضهم اعتبرها مبنية، والكسر لالتقاء الساكنين. ابن جني، الخصائص (ج2/237)، ابن مالك، شرح التسهيل (ج3/132)، وابن منظور، لسان العرب (ج7/245)، وابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (ج3/68).

وَجَاءَ –أَيْضًا– شَاذًّا حَذْفُ الألِفِ تَنْوينًا، كَمَا رُوِيَ عَنْ أَبِي عَمْرٍو[1]: ﴿**أَحَدٌ (1) اللَّهُ الصَّمَدُ**﴾[2] بِحَذْفِ التَّنْوِينِ، وَبِهِ قَرَأَ – أَيْضًا– أَبَّانُ بنُ عُثمانَ[3]، وزيدُ بنُ عَلِيٍّ[4]، وأَبُو السَّمَّال[5]، وغيرُهُمْ. وقَرَأَ عَمارَةُ بنُ عقيل[6] كَمَا رَوَاهُ عَنْهُ المُبَرِّدُ[7] وغيرُهُ[8]: ﴿**وَلَا اللَّيْلُ سَابِقُ النَّهَارَ**﴾[9] بِحَذْفِ التَّنْوينِ، وَنَصْبِ (النَّهَارِ)، قَالَ الشَّاعِرُ[10]: [الكامل]

---

(1) أبو عَمْرو ابن العَلاء (70 – 154 هـ = 690 – 771 م) زَبَّان بن عَمَّار التميمي المازني البصري، أبو عمرو، ويلقب أبوه بالعلاء: من أئمة اللغة والأدب، وأحد القراء السبعة. ولد بمكة، ونشأ بالبصرة، ومات بالكوفة. قال أبو عبيدة: كان أعلم الناس بالأدب والعربية والقرآن والشعر، وكانت عامة أخباره عن أعراب أدركوا الجاهلية. له أخبار وكلمات مأثورة. وللصولي كتاب (أخبار أبي عمرو ابن العلاء). الزركلي، الأعلام (ج3/ 41)، وابن الجزري، غاية النهاية في طبقات القراء (ج1/288).

(2) [الإخلاص:1–2].

(3) أبان بن عُثمان(ت105هـ) أبان بن عثمان بن عفان الأموي القرشي، أول من كتب في السيرة النبويّة. وهو ابن الخليفة عثمان. مولده ووفاته في المدينة. شارك في وقعة الجمل مع عائشة. وتقدم عند خلفاء بني أمية فولي إمارة المدينة سنة 76هـ إلى 83هـ، وكان من رواة الحديث الثقات، ومن فقهاء المدينة وأهل الفتوى. ودوّن ما سمع من أخبار السيرة النبويّة والمغازي. الزركلي، الأعلام (ج1/ 27).

(4) زيد بن علي(ت122هـ) زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب: الإمام، أبو الحسين العلويّ الهاشمي القرشي. ويقال له (زيد الشهيد)، عدّه الجاحظ من خطباء بني هاشم. وقال أبو حنيفة: ما رأيت في زمانه أفقه منه ولا أسرع جوابًا ولا أبين قولًا. كانت إقامته بالكوفة، وقرأ على واصل بن عطاء (رأس المعتزلة) واقتبس منه علم الاعتزال. الزركلي، الأعلام (ج3/59)، والشهرستاني، الملل والنحل (ص154).

(5) السَّمَّال(ت151–160هـ) قعنب بن أبي قعنب أبو السمال العدوي البصري، له اختيار في القراءة شاذٌ عن العامة، قال الهذلي: إمام في العربية. قَالَ أَبُو زَيْدُ: طفت العربَ كلها فلم أر فيها أعلم من أبي السمال. قال مُحَمَّد بْن يحيى القطعي: كَانَ أَبُو السمال فِي زمانه يقدَّم عَلَى الخليل بْن أَحْمَد. الذهبي، تاريخ الإسلام (ج4/ 187). في (م): (الشمال).

(6)عمَارة بن عَقِيل(ت239هـ) عمارة بن عقيل بن بلال بن جرير بن عطية الكلبي اليربوعي التميمي: شاعر مقدم، فصيح. من أهل اليمامة. وهو من أحفاد جرير الشاعر. وكان النحويون في البصرة يأخذون اللغة عنه. انظر: الزركلي الأعلام (ج5/ 37)، والمزرباني، معجم الشعراء (ص247).

(7) المبرد، الكامل في اللغة والأدب (ج1/201).

(8) انظر: ابن جني، المحتسب (ج2/80)، وابن جني، سر صناعة الإعراب (ج2/192)، والأنباري: أبو البركات، الإنصاف في مسائل الخلاف (ج2/542)، وابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب (ج1/844)، وابن يعيش، شرح المفصل (ج1/334).

(9) [يس:40].

(10) البيت لمطرود الخُزاعي في التهذيب. ولابن الزِبَعْرى في الصحاح. ولابنة هاشم في لسان العرب. ولم ينسبه المبرد لأحد. والبيت فيه مدح لهاشم بن عبد مناف والد عبد المطلب جد النبي –صلى الله عليه وسلم–، وكان هاشم يسمى عمرًا، فسموه هاشمًا؛ لأنه كان يهشم الثريد لقومه، ويطعمهم في المجاعات. والشاهد في البيت: في

عَمْــرو الَّــذِي هَشَــمَ الثَّريــدَ لِقومــهِ وَرِجَــالُ مَكَّــةَ مُسْــنِتُونَ عِجَــافُ

وقالَ الجِرْمِيُّ[1]: حَذْفُ التَّنْوِينِ؛ – لالتقاءِ السَّاكِنَينِ مُطْلَقًا– لُغَةٌ. انتهى. والقِيَاسُ إثباتُهُ. نَعَمْ يَطَّرِدُ[2] حَذْفُهُ؛ لالتقائِهِمَا في النُّدْبَةِ[3]، كقولِكَ في نُدْبَةِ: (غُلام زيدٍ)، (واغُلَامَ زَيْدَاهُ[4]) على رَأْيِ البصريين. وَمِنَ العَلَمِ المُوصُوفِ بِـ(ابنِ) مُضَافًا إلى عَلَمٍ، أو بِـ(ابنةٍ) كَذَلِكَ، نَحْوَ: (جاءَ زَيْدُ بنُ عمروٍ)، و(هِنْدُ ابْنَةُ بَكْرٍ). و(عمرو)[5] في البيتِ السابق[6]: هُوَ[7] الهَاشِمُ[8] /ق104أ/ الوَاقِعُ فِي النَّسَبِ الشَّرِيفِ. وَيُقَالُ: (أَسْنَتِ القَوْمُ)؛ أي: أَجْدَبُوا.

قَوْلُهُ[9]: [أَمَّا إِذَا كَانَ صَحِيْحًا فَظَاهِرٌ]؛ لِأَنَّ الصَّحِيحَ حَرْفٌ قَوِيٌّ، فَالأَصْلُ عَدَمُ حَذْفِهِ.

قَوْلُـهُ: [فَـلَا يَلْزَمُ المَحْذُورَ] وَهُوَ وَاوٌ مَضْمُومَةٌ قَبْلَهَا ضَمَّةٌ، وَيَاءٌ مَكْسُورَةٌ قَبْلَهَا كَسْرَةٌ؛ لِأَنَّ حَرَكَةَ مَا قَبْلَهَا مِن جِنْسِهَا.

قَوْلُـهُ: [فَهُوَ بِمَنْزِلَـةِ أَلِفَاتِ الوَصْلِ التِـي تَدْخُلُ مُتَحَرِّكَـةً] اخْتُلِفَ فِي هَمْزَةِ الوَصْلِ، هَل أَصْلُهَا السُّكُونَ أَوِ الحَرَكَةُ؟ فَقِيْلَ[10]: اجْتُلِبَت سَاكِنَةً، ثُمَّ حُرِّكَتْ بِالكَسْرِ؛ لِالتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ.

قولـه: (عمـرو) حيـث حـذف التنـوين شـذوذًا؛ لالتقـاء السـاكنين. انظـر: الأزهـري، تهـذيب اللغـة (ج6/ص60)، والجوهري، الصحاح (ج1/ص254)، والأنباري: أبو البركات، الإنصاف في مسائل الخلاف (ج2/534)، وابن منظور، لسان العرب (ج12/611)، والمبرد، الكامل في اللغة والأدب (ص66).

([1]) صالح الجرمي(ت225هـ) صالح بن إسحاق، الجرمي بالولاء، أبو عمر: فقيه، عالم بالنحو واللغة، من أهل البصرة. سكن بغداد. لـه كتاب في (السير) و (كتاب الأبنية) و (غريب سيبويه) وكتاب في (العروض). انظر: الأنباري: أبـو البركـات، نزهـة الألبـاء (ص114)، وابـن خلكـان، وفيـات الأعيـان (ج2/485)، والسـيوطي، بغيـة الوعاة (ج2/8)، والزركلي، الأعلام (ج3/189).

([2]) في (م): (مضطرد).

([3]) في (م): (النذر).

([4]) في (ك): (زايدة).

([5]) في (م): (عوف).

([6]) (السابق): ساقط في (ط)، و(ك).

([7]) (هو): ساقط في (ك).

([8]) في (ك): (هاشم). وفي (م): (هشام).

([9]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (مَا قَبْلَهَا مِن جِنْسِهَا).

([10]) في (م): (فقد).

وَإِلَيْهِ ذَهَبَ الفَارِسِيُّ وَاخْتَارَهُ الشَّلَوْبِينُ[1]. وَقِيْلَ: اجْتُلِبَتْ[2] مُتَحَرِّكَةً. قَالَ المُرَادِيُّ[3]: وَهُوَ الظَّاهِرُ[4]. انتهى. وَهُوَ الذِي يَظْهَرُ مِن كَلَامِ الشَّارِحِ –أَيضًا[5]–، وَلَا يَسْتَقِيْمُ مَا ذَكَرَهُ مِنَ الاسْتِدْلَالِ إِلَّا عَلَيْهِ.

قَوْلُهُ[6]: [ثُمَّ لَمَّا كَثُرَ اسْتِعْمَالُهُ[7]]؛ أَي: اسْتِعْمَالُ (أَبَالِي) بِحَذْفِ اليَاءِ.

قَوْلُهُ: [مُرَاعَاةً لِلحَرَكَةِ الأَصْلِيَّةِ] والحَاصِلُ[8] أَنَّ هَذِهِ اللَّامَ تُقَدَّرُ مُتَحَرِّكَةً تَارَةً؛ لِيَسْتَقِيْمَ[9] لَحَاقُ هَاءِ السَّكْتِ، وَأُخْرَى سَاكِنَةً؛ لِيَحْصُلَ اسْتِقْرَارُ حَذْفِ الأَلِفِ، وَتَحْرِيْكُ الأَوَّلِ؛ لِالتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ.

([1]) الشَّلَوبينيّ أو الشَّلُوبين(ت645هـ) هو عمر بن محمَّد بن عمر الأزديّ، أبو علي: مِنْ كبار العلماء بالنَّحو واللُّغة، وعن أبي حيان: " لا يقال الشلوبيني، وإنما هو الشلوبين غير منسوب، وذلك لقب عليه"، من كتبه: (القوانين) في علم العربية، ومختصره (التوطئة)، و(شرح المقدمة الجزولية) في النحو، و(حواشٍ على كتاب المفصل للزمخشري) و(تعليق على كتاب سِيبَوَيْه) نحو. انظر: ابن خلكان، وفيات الأعيان (ج451/3)، والسيوطي، بغية الوعاة (ج224/2)، وخليفة، كشف الظنون (ص508، و1800 و1428)، والزركلي، الأعلام (ج62/5).

([2]) في (ط): (اجتلت).

([3]) ابن أم قاسم، المراديُّ(ت749هـ) الحسن بن قاسم بن عبد الله المراديُّ المصريُّ، أبو محمد، بدر الدين، المعروف بابن أم قاسم: مفسر، أديب. مولده بمصر، وشهرته وإقامته بالمغرب. وأم قَاسم جدته أم أَبِيه؛ وَاسْمهَا زهراء. وَكَانَت أول مَا جَاءَت من الْعَرَب، عرفت بالشيخة، فَكَانَت شهرته تَابِعَة لشهرتها. ومن أشهر مشايخه: (أبو حيان الأندلسي(ت745هـ)، ومن كتبه: (تفسير القرآن)، و(إعراب القرآن)، و(شرح الشاطبية) في القراءات، و(شرح ألفية ابن مالك)، و(شرح الجزولية)، و(الكافية الشافية، وشرح(التسهيل)، وشرح (الفصول) لِابْنِ معط)، وشرح (الحاجبية النحوية)، و(العروضية). توفي بسرياقوس (بمصر). انظر: ابن حجر، الدرر الكامنة (ج139/2)، والسيوطي، بغية الوعاة (ج517/1).

([4]) المرادي، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك (ج1556/3).

([5]) (أيضًا): ساقط في (ط)، و(ك).

([6]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (اسْتِعْمَالُ (أَبَالِي) بِحَذْفِ اليَاءِ).

([7]) (لم أُبَلِهْ): أصله: لم أُبَالِ، من باب المفاعلة، تقول: بالى يبالي مبالاة، سقطت الياء بالجازم فكثر استعماله حتى نُزِّلَ منزلة ما لم يحذف منه شيء، فأسكنت اللام، فالتقى ساكنان، فحذفت الألف، فبقي (لم أُبَلْ)، وهذا ليس موضع الاستشهاد، فألحقت هاء السكت به، فالتقى ساكنان، هما اللام وهاء السكت، فحركت اللام بالكسر؛ لأنَّ الأصل في تحريك الساكن الكسر، وهذا موضع الاستشهاد. اليزدي، شرح الشافية (ج246/1).

([8]) في (ط)، و(ك): (الحاصل).

([9]) في (م): (لتستقيم)

قَوْلُـهُ[1]: [وَ(الـم (1) اللهُ)] بَيَانُـهُ أَنَّ المِيْمَ الثَّانِيَـةَ سَاكِنَةٌ، وَلَامُ التَّعْرِيفِ بَعْدَهَا سَاكِنَةً، فَالتَقَى سَاكِنَانِ، وَلَـيْسَ أَوَّلَيْهِمَا مَدَّةً، فَحَرَّكَ الأُولَـى -أَعْنِـي المِيمَ-، وَإِنَّمَا حُرِكَ بِالفَتْحِ؛ مُحَافَظَـةً عَلَـى بَقَـاءِ التَّفْخِيمِ فِي اسْمِ اللهِ -تَعَالَى-[2].

قَوْلُـهُ: [وَقَدْ مَرَّ] فِي قَوْلِهِ[3]: [وَالحَرَكَةُ إِلَى آخِرِهِ].

قَوْلُـهُ: [ثُـمَّ أَشَـارَ إِلَـى الفَـرْقِ بَيْنَهُمَـا وَبَـيْنَ نَحْـوِ: (خَـافَنَّ] قَرَّرَهُ فِي (بُغْيَـةِ الطَّالِـبِ): بِـأَنَّ النُّونَ فِي نَحْوِ: (خَافَنَّ) بَاشَرَتِ الفِعْلَ المُؤَكَّدَ[4] بِهَا فَنَزَلَتْ مِنْـهُ مَنْزِلَـةَ المُتَّصِلِ، كَأَلِفِ الضَّمِيرِ وَوَاوِهِ، وَاعْتُـدَّ بِالحَرَكَـةِ قَبْلَهَـا، وَرُدَّ المَحْـذُوفُ. وَالنُّـونُ فِـي نَحْـوِ: (اخْشَـوُنَّ) مَفْصُـولَةٌ مِـنَ الفِعْـلِ المُؤَكَّـدِ بِهَـا بِالضَّمِيرِ، فَتَنَزَّلَتْ مَعَهُ[5] مَنْزِلَةَ الكَلِمَةِ المُنْفَصِلَةِ، فَلَم يُعْتَدَّ بِالحَرَكَةِ قَبْلَهَا كَمَا لَم يُعْتَدَّ[6] بِهَا فِي نَحْوِ: (اخْشَوُا اللهَ). انتهى. وَفِي[7] بَعْضِ الشُّرُوحِ[8] هُنَا: فِي تَعْلِيلِ أَنَّ نُوْنَي التَّأْكِيدِ مَعَ الضَّمِيرِ البَارِزِ كَالمُنفَصِلِ مَا لَفَظَـهُ: (لِأَنَّـهُ وَإِنْ اتَّصَلَ بِـهِ لَفْظًا لَم يَتَّصِلْ بِـهِ مَعْنًـى؛ لِأَنَّـهُ لَيْسَ تَأْكِيدًا لَـهِ بِلْ لِلفِعْلِ، بِخِلَافِـهِ فِـي نَحْـوِ: خَـافَنَّ وَاخْشَـيَّنَ يَـا رَجُلُ، فَـإِنَّهُم رَدُّوا فِيْهِمَـا المَحْـذُوفَ لِمَـا مَـرَّ مِـنْ أَنَّ نُـونَ التَّأْكِيدِ /ق104ب/ مَعَ الضَّمِيرِ المُسْتَتِرِ كَالمُتَّصِلِ فَحَرَكَةُ[9] المَحْذُوفِ فِيْهِمَا كَالأَصْلِيَّةِ). انتهى. وَأَوَّلُ كَلَامِـهِ تَوَهُّمٌ وَآخِرُهُ لَا مَعْنَى لَهُ فَلْيُتَأَمَّلْ.

قَوْلُـهُ[10]: [بِأَنَّ النُّونَ فِيْمَا نَحْنُ فِيهِ] وَهُوَ: (اخْشَوُنَّ)، وَ(اخْشَيِنَّ).

قَوْلُـهُ: [وَفِي (خَافَنَّ)، وَ(اخْشَيِنَّ) لَيْسَ كَذَلِكَ] لَيْسَ (اخْشَيِنَّ) مِن بَابِ (خَافَنَّ)؛ لِأَنَّ لَامَـهُ لَم تُحْذَفْ قَبْلَ دُخُولِ النُّونِ؛ لِالتِقَاءِ السَّاكِنَينِ، ثُمَّ رُدَّتْ بَعْدَ دُخُولِهَا؛ لِزَوَالِ مُقْتَضَـى الحَذْفِ، بَل حَذْفُهَا لِلأَمْـرِ كَسَـائِرِ الأَفْعَـالِ المُعْتَلَّـةِ مِـن نَحْـوِ: (اغْـزُ)، وَ(ارْمِ) كَمَـا حُـذِفَتْ لِلجَـزْمِ مِـن مُضَـارِعِهَا نَحْـوُ: (لِيَخْشَ)، وَ(لِيَغْزُ)، وَ(لِيَرْمِ)، وَالسَّبَبُ فِي عَوْدِهَا دُخُولُ النُّونِ كَمَا قَالَهُ نَجْمُ الأَئِمَّةِ[11] بِنَاءً عَلَى مَذْهَبِ

([1]) ساقط في (ك)، و(م): على قوله: [وَالحَرَكَةُ إِلَى آخِرِهِ].

([2]) ركن الدين، شرح الشافية (ج1/494).

([3]) شاهين، مجموعة الشافية، شرح الجاربردي (ج1/571).

([4]) في (م): (المذكور).

([5]) في (م): (منه).

([6]) في (م): (يعتدوا).

([7]) ساقط في (م): على قوله: (اخْشَوُنَّ، وَاخْشَيِنَّ).

([8]) شاهين، مجموعة الشافية، شرح الأنصاري (ج1/575-576).

([9]) في (ط): (فحركت).

([10]) ساقط في (ك): إلى قوله: (اخْشَوُنَّ، وَاخْشَيِنَّ).

([11]) الرضي، شرح الكافية (ج2/376).

الجُمْهُورِ، وَهُوَ: أَنَّ حَذْفَهَا كَانَ لِلجَزْمِ أَوِ الوَقْفِ الجَارِي مُجْرَاهُ، وَعِنْدَ قَصْدِ البِنَاءِ عَلَى الفَتْحِ لَا جَزْمٌ وَلَا وَقْفٌ.

قَوْلُهُ[1]: [وَفِي (خَافَنَّ)، وَ(اخْشَينَّ) لَيْسَ كَذَلِكَ]؛ لِأَنَّ ضَمِيرَ المُفْرَدِ مُسْتَتِرٌ فِيْهِمَا.

قَوْلُهُ: [مَعَ الضَّمِيرِ البَارِزِ كَالمُنْفَصِلِ] وَسِرُّهُ أَنَّهُم جَعَلُوا الضَّمِيرَ البَارِزَ كَالحَاجِزِ فَصَارَتْ نُونُ التَّأْكِيدِ مَعَهُ كَالمُنْفَصِلِ.

قَوْلُهُ: [وَمَعَ المُسْتَتَرِ كَالمُتَّصِلِ] وَمَعَ المُتَّصِلِ يُرَدُّ المَحْذُوفُ، نَحْوُ: (اخْشَيَا) فَكَذَلِكَ إِذَا كَانَ نُوْنَي التَّأْكِيدِ مَعَ الضَّمِيرِ المُسْتَتِرِ، نَحْوُ: (اخْشَينَّ) فِي تَأْكِيْدِ (اخْشَ).

قَوْلُهُ: [لِوُجُوبِ رَدِّ اليَاءِ المَحْذُوفَةِ] إِن أُعِيْدَ مَعَ حَرَكَةِ الأَصْلِيَّةِ، يَعْنِي لَو رَدَّ اليَاءَ الأَصْلَيَّةَ مَعَ حَرَكَتِهَا لَقِيْلَ: (اخْشَيَنَّ)، وَلَو رَدَّ الأَلِفَ المُنْقَلِبَةَ مِنَ اليَاءِ لَا اليَاءَ لَقِيْلَ: (اخْشَاوَنَّ). ض.

قَوْلُهُ: [أَو نَقُولُ[2]: لَقَالُوا: (اخْشَاوُنَّ)]؛ أَي: لِأَنَّ المُقْتَضِي لِإِعْلَالِ اللَّامِ مُتَقَدِّمٌ بِالفِعْلِ عَلَى لَحَاقِ النُّونِ، فَمَا لَحِقَتْ إِلَّا مِن[3] بَعْدَ قَلبِ لَامِ الفِعْلِ أَلِفًا[4]، ثُمَّ حَذْفُهَا لِسُكُونِ الوَاوِ بَعْدَهَا، فَلَمْ يَكُن بُدٌّ مِن تَحْرِيكِ الوَاوِ، فَلَو كَانَ لِلنُّونِ إِذْ ذَاكَ حُكْمُ الاتِّصَالِ لَنُزِّلَتِ الحَرَكَةُ قَبْلَهَا مَنْزِلَةَ حَرَكَةٍ أَصْلِيَّةٍ، وَرُدَّ لَهَا المَحْذُوفُ، فَقِيْلَ: (اخْشَاوُنَّ) كَمَا رُدَّ لَهَا المَحْذُوفُ فِي (خَفْ) لَمَّا قِيْلَ: (خَافَنَّ) كَذَا فِي (بُغْيَةِ الطَّالِبِ).

قَوْلُهُ[5]: [لِمَا عَرَفْتَ] مِنْ أَنَّ النُّوْنَ مَعَ الضَّمِيرِ البَارِزِ كَالمُنْفَصِلِ.

قَوْلُهُ: [وَقَالَ الشَّارِحُونَ] الذِي فِي شَرحِ السَّيِّدِ الشَّرِيفِ[6] هُوَ بِهَذِهِ العِبَارَةِ؛ أَي: وَمِن أَجْلِ أَنَّهُ إِذَا كَانَ بَعْدَ (اخْشَوا) أَو بَعْدَ (اخْشَي) كَلِمَةً مُنْفَصِلَةً أَوَّلُها سَاكِنٌ لَم تُحْذَفْ الوَاوُ وَاليَاءُ، بَل حُرِّكَتِ الوَاوُ بِالضَّمِّ، وَاليَاءُ بِالكَسْرِ، فَضُمَّ[7] وَاوُ (اخْشَوا)، وَ[8]كُسِرَ يَاءُ /ق105أ/ (اخْشَي) عِنْدَ اتِّصَالِ نُونِ التَّأْكِيدِ فِي (اخْشَوا)، وَ(اخْشَي)؛ لِأَنَّهَا بِمَنْزِلَةِ كَلِمَةٍ مُنْفَصِلَةٍ بِخِلَافِ (خَافَنَّ) فَإِنَّ نُونَ التَّأْكِيدِ فِيهِ كَالكَلِمَةِ المُتَّصِلَةِ؛ لِأَنَّ نُونَ التَّأْكِيدِ مَعَ الضَّمِيرِ البَارِزِ كَالمُنْفَصِل، وَمَعَ الضَّمِيرِ الغَيْرِ البَارِزِ كَالمُتَّصِلِ. انتهى. وَلَا فَسَادَ فِيهِ، فَفِي تَعْمِيمِ الشَّارِحِينَ النَّقْلِ نَظَرٌ.

([1]) ساقط في (ك)، و(م): على قوله: (لَا اليَاءَ لَقِيْلَ: اخْشَاوَنَّ).

([2]) في (ك): (يقول).

([3]) (من): ساقط في (ط)، و(ك).

([4]) في (م): (القا).

([5]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (الضَّمِيرِ البَارِزِ كَالمُنْفَصِلِ).

([6]) ركن الدين، شرح الشافية (ج1/495).

([7]) في (ط)، و(ك): (ضم).

([8]) في (م): (أو).

قَوْلُهُ[1]: [إِلَّا فِي نَحْوِ[2]: (انْطَلَقَ) إِلَى آخِرِهِ] يَتَعَيَّنُ تَحْرِيكُ الثَّانِي -أَيْضًا- إِذَا كَانَ آخِرَ كَلِمَةٍ، وَإِن لَمْ يَكُن فِي تَحْرِيكِ الأَوَّلِ نَقْضُ الغَرَضِ، كَـ(أَيْنَ)، وَ(أَمْسِ)، وَ(حَيْثُ) مَا لَم يَكُن تَنْوِيْنًا، فَإِنْ كَانَ حُرِّكَ الأَوَّلُ، نُحْوُ: (إِيه)، وَ(صَه)، وَ(حِيْنَئِذ)[3].

قَوْلُهُ[4]: [لِغَرَضٍ] وَهُوَ التَّخْفِيفُ[5].

قَوْلُهُ: [وَفَتَحُوهَا[6] اتْبَاعًا]؛ أَي: وَلَمْ يَعْتَدُّوا بِالحَاجِزِ؛ لِكَونِه ساكنًا[7].

قَوْلُهُ[8]: [قَوْلُ الشَّاعِرِ: عَجِبْتُ لِمَوْلُودٍ] كَذَا أَنْشَدَ الشَّارِحُ وَغَيْرُهُ مِنَ الشَّارِحِينَ، وَأَنْشَدَهُ ابْنُ هِشَامٍ[9] وَغَيْرُهُ[10]: أَلَا رُبَّ مُوْلُودٍ ... إلخ. قَوْلُ[11] الشَّاعِرِ -أَيْضًا-: وَذِي شَامَةٍ سَوْدَاءَ. البَيتَ. (الشَّامَةُ)، وَأَلِفُهَا عَن يَاءٍ: عَلَامَةٌ تُخَالِفُ البَدَنَ الذِي هِيَ فِيْهِ. وَ(حُرُّ الوَجْهِ) بِضَمِّ الحَاءِ: مَا بَدا مِنْهُ.

([1]) يستثنى من مواضع تحريك الساكن الأول عدة مواضع، حيث يحرك الثاني، وهي: إذا سُكِّن الأول للتخفيف فإنه يحرك الثاني، كما في (انْطَلْقَ)، و(لم يَلْدَهُ)، فأصل (انْطَلْقَ): (انطَلِقْ) بكسر اللام، وسكون القاف، فشبهوا (طَلِقْ) بـ(كَتْفٍ)، فسكنوا اللام للتخفيف، فالتقي ساكنان، اللام والقاف، فحركوا الثاني لا الأول؛ للتخفيف، واختير الفتح؛ اتباعًا لحركة أقرب المتحركات إليه، وهي فتحة الطاء. وأصل: (لم يَلْدَهُ): لم يلِدْهُ، بكسر اللام وسكون الدال، فسكنت الام قياسًا على باب كتف، فالتقى ساكنان فحرك الدال بالفتح؛ لأخفيته، أو للإشعار بأنَّ الكلمة مغيرة عن الأصل، أو للإتباع لحركة أقرب المتحركات إليه. ركن الدين، شرح الشافية (ج1/496)، وشاهين، مجموعة الشافية، شرح الأنصاري (ج1/579)، واليزدي، شرح الشافية (ج1/248).

([2]) (نحو): ساقط في (ط).

([3]) (حينئذ): ساقط في (م).

([4]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (وَهُوَ التَّخْفِيفُ).

([5]) سيبويه، الكتاب (ج4/115).

([6]) في (م): (فتجرها).

([7]) في (ط): (شايعًا).

([8]) نص الجاربردي: "وكذلك قول الشاعر: [الطويل]

عَجِبْتُ لمولودٍ ولَيْس لَه أبٌ ... وذِي ولدٍ لم يَلْدَهُ أَبَوانِ

وذي شامة سوداءَ في حُرِّ وجْهِهِ ... مُخَلَّدَةٍ لا تنجَلِي لزمانِ

ويكْمُلُ في تِسْعٍ وخَمسٍ شبابُهُ ... ويهرُم في سبعٍ مضت وثمَانِ

فإنَّ أصل (لم يَلْدَهُ): (لم يلِدْهُ)، ثمَّ لمَّا سكن اللام تشبيهًا بـ(كَتْفٍ)، والتقى ساكنان، حرك الدال بالفتح لما مرَّ". شاهين، مجموعة الشافية، شرح الجاربردي (ج1/579).

([9]) ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك (ج3/47).

([10]) المبرد، الكامل في اللغة والأدب (ج3/131)، وابن السراج، الأصول في النحو (ج1/364)، وابن يعيش، شرح المفصل (ج3/42)، والمرادي، الجنى الداني في حروف المعاني (ص441).

([11]) (الشارح): زائد في (م).

وَرُوِيَ البَيْتُ بِلَفْظِ[1]: وَذِي شَامَةٍ غَرَاءَ[2]. قَالَ شَارِحُ المُغْنِي[3]: وَهُوَ –أَي: وَصْفُهَا بِالغَرَاءِ– غَيْرُ مُنَاسِبٍ، وَذَلِكَ لِأَنَّ الغَرَاءَ تَأْنِيْثُ الأَغَرِّ، وَهُوَ الأَبْيَضُ، وَشَامَةُ القَمَرِ سَوْدَاءُ، وَهِيَ المُعَبَّرُ عَنْهَا بِالكَلَفِ، قَالَ: وَكَذَا وَصْفُهَا بِـ(مُجَلَّلَةٍ) غَيْرُ مُنَاسِبٍ، فَإِنَّ مَعْنَاهَا التِي عَمَّتْهُ بِالتَّغْطِيَةِ، وَهَذَا شَأْنُ الشَّامَةِ، قَالَ: وَفِي شَرْحِ الشَّافِيَةِ لِلجَارَبَرْدِيِّ أَنْشَدَ البَيْتَ هَكَذَا[4]: [الطويل]

وَذِي شَامَةٍ سَوْدَاءَ فِي حُرِّ وجهِهِ مُخَلَّدَةٍ لَا تَنْجَلِي لِزَمَانِ

/ق105ب/ وَهُوَ ظَاهِرٌ. انتهى. وَأُجِيْبَ: بِأَنَّ وَصْفَ الشَّامَةِ بَالغَرَاءِ؛ لِوُضُوحِهَا وَاشْتِهَارِهَا أَخْذًا مِن قَولِ التَّفْتَازَانِي: الغُرَّةُ فِي الأَصِلِ بَيَاضٌ فِي جَبْهَةِ الفَرَسِ، ثُمَّ اسْتُعِيرَت لِكُلِّ وَاضِحٍ مُعْرُوفٍ، وَبَانَ مَعْنَى كَوْنِ الشَّامَةِ مُجَلَّلَةً: أَنَّهَا مُغَطِّيَةٌ لِجَمِيعِ مَحَلِّهَا، لَيْسَتْ بَحَيْثُ يَظْهَرُ بَعْضُهُ مِن أَثْنَائِهَا. انتهى. وَالذِي رَأَيْتُهُ –أَيْضًا– فِي نُسَخِ الشَّرحِ (مُجَلَّلَة) بِالجِيمِ كَمَا أَنْشَدَ فِي المُغْنَي لَا كَمَا نَقَل شَارِحُهُ، وَلَعَلَّ النُسَخَ مُخْتَلِفَةٌ. هَذَا وَفِي وَصْفِ القَمَرِ بَالهَرَمِ إِذَا مَضَى خَمْسَةَ عَشَرَ لَيْلَةً كَمَا يُفْهِمُهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ عَلَى مَا فِي الشَّرحِ وَغَيْرِهِ: وَيهْرَمُ فِي سَبْعٍ مَضَتْ وَثَمَانٍ نَظَرٌ ظَاهِرٌ إِلَّا أَن يُرَادَ مُضِيُّهَا مِنَ الكَمَالِ عَلَى أَنَ ابْنَ هِشَامٍ[5] وَغَيْرَهُ قَدْ أَنْشَدُوا المِصْرَاعَ بِلَفْظِ:

وَيَهْرَمُ فِي سَبْعٍ مَعًا وَثَمَانِ

وَهُوَ قَرِيبٌ.

قَوْلُهُ[6]: [عَجِبْتُ لِمَولُودٍ] عَجِبْتُ مِن كَذَا، وَتَعَجَّبْتُ وَاسْتَعْجَبْتُ، بِمَعْنًى. حُرُّ الرَّمْلِ وَحُرُّ الدَّارِ: وَسَطُهَا. مُجَلَّلَةٌ: مُغَطِّيَةٌ لِبَيَاضِ القَمَرِ.

قَوْلُهُ: [مَضَتْ]؛ أَي: مِن أَوَّلِ الشَّهرِ؛ لِأَنَّهُ يَنْتَقِصُ بَعْدَ خَمْسَةَ عَشَرَ أَوِ المُرَادُ بَعْدَ الرَابِعَ عَشَرَ؛ لِأَنَّهُ يَفْنَي، فَالهِرَمُ –حِيْنَئِذٍ– كِنَايَةٌ عَن لَازِمِهِ، وَهُوَ الفَنَاءُ. ض.

([1]) (بلفظ): ساقط في (ط).

([2]) أبو حيان، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل (ج281/11)، وابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب (ص181).

([3]) الدماميني، شرح الدماميني على معني البيب (ج496/1).

([4]) البيت لرجل من أزد السراة وقيل: هي لعمرو الجني يقولها لامرئ القيس. انظر: سيبويه، الكتاب(ج266/2)، وابن السراج، الأصول (ج364/1)، وابن جني، الخصائص (ج333/2)، وابن يعيش، شرح المفصل (ج126/9).

([5]) ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب (ص181)، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك (ج48/3).

([6]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (عِندَ وُجُودِ الجَازِمِ).

قَوْلُهُ[1]: **[أَنْ لَا يَكُونَ الثَّانِي سَاكِنًا]**؛ لِئَلَّا يَلْزَمَ التِقَاءُ السَّاكِنَينِ عَلَى غَيْرِ حَدِّهِ، وَقَد فَاتَ هَذَا الشَّرطُ فِيْهِمَا؛ لِأَنَّ آخِرَ الأَمرِ سَاكِنٌ، وَكَذَا المُضَارِعُ عِندَ وُجُودِ الجَازِمِ.

قَوْلُهُ[2]: **[زَعَمَ بَعْضُهُمْ]** مَا زَعَمَهُ عَزَاهُ الشَّرِيفُ[3] لِلأَكْثَرِ، وَقَالَ اليَزْدِيُّ[4]: ذَهَبَ أبو عَلَيٍّ[5]، وَأَكْثَرُ النُّحاةِ، مِنْهُمُ: الزَّمخشريُّ[6]: إِلَى أنَّ الهَاءَ في قَوْلِهِ – تعالى–: ﴿**وَيَتَّقْهِ**﴾[7] هَاءُ السَّكْتِ، وكَذَا نَقَلَ المُصَنِّفُ[8] فِي شَرْحِ المُفَصَّلِ عَن أَبِي عَلِيٍّ. والذي يُفْهِمُهُ كَلَامُ الجَعْبَرِيِّ، وَغيرُهُ: أَنَّ الهَاءَ عِنْدَ أبي علِيٍّ هاءُ الضَّمِيرِ، لَا هَاءُ السَّكْتِ، إلَّا أنَّها سُكِّنَتْ، ثُمَّ سُكِّنَتِ القَافُ – أَيْضًا–؛ فَالتَقَى سَاكِنَانِ، فَكُسِرَتِ الهَاءُ. وَعِبَارَتُهُ: وقالَ أَبُو عَلِيٍّ الفَارِسِيُّ[9]: سُكِّنَ الهَاءُ، ثُمَّ القَافُ، فالتَقَى سَاكِنانِ، فَحُرِّكَ الثَّانِي بِالكَسْرِ؛ لِتَطَرُّفِهِ، كَمَا قَالَ الشَّاعِرُ: [الطويل]

عَجِبــــتُ لِمَولُـــودٍ ... البيـــتُ بِتَمامـــه

وَقَدْ قُدِّمَ أنَّ وَجْهَ إِسْكَانِ الهَاءِ عِنْدَ مَنْ أَسْكَنَهَا فِي /ق106أ/ (يَتَّقَه)، و(يُؤَدِّه)، وغيرهما هو ما نَقَلَ الفَرَّاءُ: أنَّ مِنَ العَرَبِ مَنْ يُسَكِّنُ هَاءَ الضَّمِيرِ إِذَا تَحَرَّكَ مَا قَبْلَهَا؛ فَتَقُولُ: (ضَرَبْتُهْ ضَرْبًا)؛ حَمْلًا عَلَى مِيمِ الجَمْعِ، وَعِنْدَ الفَارِسِيِّ حَمْلًا عَلَى يَاءِ الضَّمِيرِ. وَعَلَى مَا أَفْهَمُهُ كَلَامُ هَؤُلَاءِ لا يَرُدُّ علَى أَبِي عَلِيٍّ مَا أَوْرَدَهُ المُصَنِّفُ مِن لُزُومِ تَحْرِيكِ هَاءِ السَّكْتِ، وَإِثْبَاتِهَا فِي الوَصْلِ. نَعَمْ، ضُعِّفَ قَوْلُهُ بِأَنَّ

([1]) ومما حرك فيه الثاني للتخفيف المضعف، كـ(رُدَّ)، و(لم يَرُدَّ)، والأصل: (اردُدْ)، و(لم يَرْدُدْ)، فمن أدغم أسكن الأول وحرك الثاني، فالتقى الساكنان، فحركوا الثاني؛ لأنَّهم لو حركوا الأول؛ لبطل الغرض من الإدغام وهو التخفيف، والإدغام لغة بنو تميم، أمَّا أهل الحجاز لم يعتبروا السكون؛ لعروضه، فيقولون: (اردُدْ)، و(لم يردُد)، وكلتا اللغتين جيدة، قال الله –تعالى–: ﴿مَن يَرْتَدَّ﴾ [المائدة: 54]، وقال: ﴿ومَن يَرْتَدِدْ﴾ [البقرة: 217]. شاهين، مجموعة الشافية (ج581/1)، والنظام، شرح الشافية (ج185/1)، واليزدي، شرح الشافية (ج249/1).

([2]) وزعم بعضهم أنَّ قراءة حفص قوله –تعالى–: ﴿وَمَنْ يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَخْشَ اللَّهَ وَيَتَّقْهِ﴾ [النور: 52] بسكون القاف، وكسر الهاء مثل (انطَلْقَ)، والأصل: (يتقي)، حذفت الياء للجزم، ثمَّ أدخل هاء السكت، فصار (تقه) كـ(كتف)، فأسكن القاف، فالتقى ساكنان، وكسرت الهاء؛ لالتقاء الساكنين، والصواب أنَّ الهاء ضمير عائد إلى البه تعال، وأصله: يتقيه، حذفت الياء للجزم، وسكنت القاف، فلا اجتماع للساكنين، ولا تحريك لأجله. شاهين، مجموعة الشافية، شرح الجاربردي (ج581/1–582).

([3]) ركن الدين، شرح الشافية (ج498/1).

([4]) اليزدي، شرح الشافية (ج249/1).

([5]) الفارسي، التكملة (ص173).

([6]) الزمخشري، الكشاف (ج249/3)، والزمخشري، المفصل في صنعة الإعراب (ص493).

([7]) [النور:52].

([8]) ابن الحاجب، الإيضاح في شرح المفصل (ج357/2).

([9]) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون (ج428/8)، والشاطبي، شرح ألفية ابن مالك (ج122/6).

حَفْصًا[1] لَمْ يُسَكِّنِ الهَاءَ فِي قِرَاءَتِهِ فَقَطْ؛ أَي: هَاءَ (يَتَّقِهِ)، وأَنَّ أَصْلَهُ فِي هَاءِ الكِنَايَةِ التَّحْرِيكُ، وَأُجِيبَ: بِأَنَّـهُ يُحْتَمَـلُ أَنَّـهُ خَـالَفَ أَصْـلَهُ فِـي ذَلِـكَ كَمَـا فَعَـلَ فِـي (أَرْجِـهْ)، و(أَلْقِـهْ)، فَسَـكَّنَ فِيهِمَـا، وَكَمَـا أَمَـالَ (مَجْرِاهَا)، وَهُوَ بِفَتْحِ المِيمِ فِي قِرَاءَتِهِ، وَوَصَلَ فِيهَا (مُهَانًا) بِيَاءٍ. انتهى.

قَوْلُـهُ[2]: [فَكُسِـرَتِ الهَـاءُ]؛ لِأَنَّـهُ لَـو كُسِرَ الأَوَّلُ لَـزِمَ مَـا فَـرَّ مِنْـهُ فِـي السَّاكِنِ الأَوَّلِ، وَهُوَ الكَسْرُ.

قَوْلُهُ: [وَسَكَنَتِ القَافُ عَلَى مَا ذُكِرَ]؛ أَي: مِن قَصْدِ التَّخْفِيفِ، كَمَا فِي (كَتْفٍ)، وَقِيلَ –أَيْضًا–: إِنَّ الإِسْكَانَ عَلَى لُغَةِ مَن قَالَ[3]: [الوافر]

ومَـــــنْ يتَّـــــقْ فَـــــإِنّ اللهَ معْـــــهُ وَرِزْقُ اللهِ مُؤْتَـــــــــابٌ وَغَـــــــادِ

كَأَنَّهُ جَعَلَ اليَاءَ نَسِيًّا، فَسَلَطَ الجَازِمَ عَلَى القَافِ كَمَا فِي (لَمْ أُبَلْهَ) وَسَبَقَ بَيَانُهُ.

وَعَلَى الجُمْلَةِ فَقَد يُقَالُ: كَانَ القِيَاسُ أَن يَضُمَّ الهَاءَ؛ لِأَنَّ السَّاكِنَ قَبْلَهَا لَيْسَ يَاءً سَاكِنَةً، بَل هُوَ حَرْفٌ صَحِيحُ كَـ(مِنْهُ)، وَ(عَنْهُ). وَيُجَابُ: بِأَنَّ السُّكُونَ طَارِئٌ، فَلَم يَضُمَّهَا نَظَرًا إِلَى الأَصْلِ عَلَى أَنَّهُ رَاعَى اللَّفْظَ –أَيْضًا– فَلَم يَصِلِ الكَسْرَةَ بَيَاءٍ. فَمَجْمُوعُ الأَمْرَينِ هُوَ الحَامِلُ عَلَى كَسْرِهَا بِغَيرِ صِلَةٍ، وَلَو رَاعَى كَسْرَ القَافِ –أَيْضًا– لَكَسَرَ الهَاءَ مَوصُولَةً، وَيُمْكِنُ أَن يُقَالَ –أَيْضًا–: إِنْ كَسْرَ الهَاءِ بِدُونِ وَصْلٍ لِاسْتِصْحَابِ الحُكْمِ قَبْلَ حَذْفِ اللَّامِ لِلجَازِمِ؛ /ق106ب/ لِأَنَّهَا[4] لَو كَانَتْ مَوجُودَةً لَكَانَتِ الهَاءُ مَكْسُورَةً مُخَتَلَسَةً.

قَوْلُهُ[5]: [وَاخْتَارَهُ المُصَنِّفُ]؛ أَي: مَذْهَبَ عَبْدِ القَاهِرِ[6].

([1]) حفص بن سليمان(ت180هـ): حفص بن سليمان بن المغيرة الأسدي بالولاء، أبو عمر: قارئ أهل الكوفة. نزل بغداد، وجاور بمكة. وكان أعلم أصحاب عاصم بقراءته، وهو ابن امرأته وربيبه. ابن الجزري، غاية لنهاية في طبقات القراء (ج1/254)، وابن الجزري، النشر في القراءات العشر (ج1/156).

([2]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (وَهُوَ الكَسْرُ).

([3]) لم ينسب البيت لقائل معين، والشاهد في قوله: (ومن يتقْ) حيث سكن القاف وهي عين الفعل، وسلط الجازم عليها، وقياسها الكسر. ومعنى البيت مأخوذ من قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجاً (2) وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لا يَحْتَسِبُ﴾ [الطلاق: 2، 3]. السيرافي، شرح كتاب سيبويه (ج5/332)، وابن جني، الخصائص (ج1/307)، وابن منظور، لسان العرب (ج1/218)، أبو حيان، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل (ج1/210).

([4]) في (ط): (لأنه).

([5]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (مذهب عبد القاهر).

([6]) الجرجاني، المقتصد في شرح التكملة (ج1/209).

قَوْلُـهُ[1]: [أَشَـارَ إِلَـى أَنَّ الأَصْلَ أَنْ يَتَحَـرَّكَ[2] بِالكَسْـرِ] الأَصْلُ –هُنَا– بِمَعْنَـى: القَاعِدَةِ، وَيُطْلَقُ فِي الاصْطِلَاحِ بِمَعْنَى: الرَّاجِحِ وَالمُسْتَصْحَبِ وَالدَّلِيلِ –أَيْضًا–، وَقَد أَوضَحْتُ ذَلِكَ فِي كِتَابِي (التَّعْرِيفِ).

قَوْلُهُ[3]: [بَيْنَهُمَا التَّعَاوُضُ] وَاحْتِيْجَ هَهُنَا إِلَى التَّعْوِيضِ عَنِ السُّكُونِ كَانَ الكَسْرُ بِذَلِكَ أَوْلَى.

قَوْلُهُ: [عِوَضًا مِنْهُ] إِقَامَةً لِأَحَدِ العِوَضَينِ مَقَامَ الآخِرِ، لَا أَحَدِ الضِّدَينِ مَقَامَ الآخَرِ عَلَى مَا تَوَّهَمَ. ض.

قَوْلُـهُ: [وُجُوبِ غَيرِ الكَسْرِ] غَيرُ الكَسْرِ الذِي حُرِّكَ بِهِ، إِمَّا فَتْحٌ أَو ضَمٌّ، وَكُلٌّ مِنْهُمَا إِمَّا وَاجِبٌ أَو مُخْتَارٌ أَو جَائِزٌ، فَيَكُونُ سَتَّةَ أَقْسَامٍ كَمَا ذَكَرهَا، وَعَدَمُ التَّقْسِيمِ هَهُنَا مِنَ الشَّارِحِ خِلَافَ طَرِيْقَتِهِ.

قَوْلُهُ[4]: [كَوُجُوبِ الضَّمِّ فِي مِيمِ الجَمْعِ إِلَى آخِرِهِ] هَذَا هُوَ المَشْهُورُ، وَرُبَّمَا كُسِرَتْ، أَنْشَدَ الفَرَّاءُ[5]: [الكامل].

فَهُـمُ بطَـانَتُهُمْ وَهُـمْ وُزَرَاؤُهُـمْ[6] وَهُـمِ القُضَـاةُ وَمِـنْهُمِ الحُكَّـامُ

([1]) قال ابن الحاجب: "والأصل الكسر". قال الجاربردي: "أشار إلى أنَّ الأصل أن يتحرك بالكسر لما قيل من أنَّ الجزم في الأفعال عوضُ الجرِّ في الأسماء، وأصل الجزم السكون، فلما ثبت بينهما التعاوض وامتنع السكون في بعض المواضع جعلوا الكسر عوضًا منه، فإن حرك بغير الكسر، فذلك لعارضٍ اقتضى وجوب غير الكسر أو اختياره أو جوازه". ابن الحاجب، الشافية في علمي الصرف والخط (ص78)، وشاهين، مجموعة الشافية، شرح الجاربردي (ج1/582–583).

([2]) في (ط)، (ك)، و(م): (تحرك)، ويرى الباحث أنَّها (يتحرك)؛ ليستقيم المعنى، ووردت في شرح الجاربردي بهذا اللفظ.

([3]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (مِنَ الشَّارِحِ خِلَافَ طَرِيْقَتِهِ).

([4]) الأصل في الساكن أن يحرك بالكسر، وقد خلاف هذا الأصل، وهذه المخالفة إمَّا وجوبًا أو اختيارًا أو جوازًا، فالوجوب كوجوب ضمِّ ميم الجمع بشرط ألا يقع بعد الميم هاء قبلها كسرة، أو ياء. ومن ذلك –أيضًا– ضم ذال (مُذْ) في قولك: (مُذُ اليوم)؛ لأنَّ أصلها (مُنْذُ)، فالتحريك بالحركة الأصلية أولى. اليزدي، شرح الشافية (ج1/251).

([5]) البيت لم ينسب لقائل معين، وهو في المدح، والشاهد فيه: (هِمِ القضاة)، و(منهِمِ الحكام) حيث كسر ميم الجمع، والأولى أن تضم. قال ابن جني: قوله: (هِمِ القضاة) يحتمل كسر الميم وجهين: أحدهما: أن يكون ذلك لالتقاء الساكنين، والآخر: أن يكون ذلك على لغة من قال: (عليهمي)، فحذف الياء لالتقاء الساكنين من اللفظ وهو ينويها في الوقف. ووجه ثالث أن يكون على لغة من قال: (عليهِم) بكسر الميم من غير ياء. ابن جني، الخصائص(ج3/134)، وابن جني، المحتسب (ج1/46)، وابن مالك، شرح التسهيل (ج1/134)، وأبو حيان، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل (ج2/175)، والسيوطي، الأشباه والنظائر (ج1/346).

([6]) زائد في (ك): (قوله).

قَوْلُهُ[1]: [فَمِنْهُم مَنْ يَضُمُّ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَكْسِرُ] وَالضَّمُّ[2] أَشْهَرُ، وَبِهِ قَرَأَ أَكْثَرُ القُرَّاءِ.

قَوْلُهُ: [وَكَذَلِكَ ضَمُّوا فِي (مُذْ)[3]] مِمَّا جَاءَ بِالضَّمِّ وَإِن كَانَ ثَانِي[4] السَّاكِنَينِ (قَبْلُ) وَ(بَعْدُ) لَمَّا حُذِفَ المُضَافُ إِلَيهِ وَبُنِيَا جَعَل بَنَاءَهُمَا عَلَى حَرَكَةٍ لَم يَكُنْ لَهُمَا[5] عِنْدَ الإِعْرَابِ، وَهِيَ الضَّمَّةُ جَبْرًا لِمَا حَصَلَ، فَلَا يَلْتَبِسُ حَالُ البِنَاءِ بِحَالِ الإِعْرَابِ. وَ(مُنْذُ) اتْبَاعًا لِلمِيمِ، وَ(نَحنُ) حَمْلًا عَلَى (هُمُ) فَالحَرَكَةُ فِي (نَحنُ) كَالوَاوِ فِي نَظِيْرِهِ، وَهُوَ (هُمُو).

قَوْلُهُ[6]: [لِمَا عَرَفْتَ]؛ أَي: لِمَا عَرَفْتَ فِي التَّصْغِيرِ مِنَ أَنَّ أَصْلَهُ (مُنْذُ)، وَلِذَا صُغِّرَ عَلَى (مُنَيْذٍ)؛ لِأَنَّ التَّصْغِيرَ يَرُدُّ الأَشْيَاءَ إِلَى أُصُولِهَا.

قَوْلُهُ: [وَكَاخْتِيَارِ الفَتْحِ]؛ لِبَقَاءِ التَّفْخِيمِ فِي اسْمِ اللهِ.

قَوْلُهُ: [وَقَدْ مَرَّ]؛ أَي: مِن عِلَّتَانِ: إِحْدَاهُمَا: مُحَافَظَةُ تَفْخِيمِ لَامِ اسْمِ اللهِ. وَالثَّانِيَةُ: الاحْتِرَازُ مِن وُقُوعِ يَاءٍ بَيْنَ كَسْرَتِينَ لَو كَسَرَ المِيمَ.

قَوْلُهُ: [وَقَدْ قَرَأَ بِهِ عَمْرُو بْنُ عُبَيْدٍ] قَرَأَ بِهِ غَيْرُهُ – أَيْضًا–، وَقَدْ سَبَقَ[7].

قَوْلُهُ: [لَكِنْ لَمْ تَقْبَلْهُ القُرَّاءُ] رَدَّهُ الزَمخشرِيُّ – أَيْضًا–، قَيلَ[8]: والعَجَبُ مِنْهُ! كَيْفَ تَجَرَّأَ عَلَى عَمْرِو بْنِ عُبَيْدٍ؛ وَهُوَ عِنْدَهُ مَعْرُوفُ المَنْزِلَةِ، وَكَأَنَّهُ يُرِيدُ بِقَوْلِهِ: وَمَا هِيَ –أي: القراءةُ بِالكَسْرِ– بِمَقْبُولَةٍ؛ أَنَّها غَيْرُ مَقْبُولَةٍ عَنْهُ؛ أَي: لَمْ تَصِحَّ عَنْهُ.

([1]) إذا سبقت ميم الجمع بهاء قبلها ياء أو حرف مكسور، فيجوز الضم والكسر، والضم أشهر، فمثال الهاء المسبوقة بياء: (عَلَيْهِمُ اليوم)، ومثال الهاء المسبوقة بحرف مكسور: (بِهِمُ اليوم). بينما اعتبر الرضي أنَّ الكسر أشهر، فقال: "وذلك أن ميم الجمع إذا كانت بعد هاء مكسورة فالأشهر في الميم الكسر، كقراء أبي عمرو: ﴿عَلَيْهِمِ الذِّلَّةُ﴾ [البقرة: 61]، و﴿بِهِمِ الأَسْبَابُ﴾ [البقرة: 166] وذلك لإتباع الهاء وإجراء الميم مُجْرَى سائر ما حرك للساكنين، وباقي القراء على خلافِ المشهور". الرضي، شرح الشافية (ج241/2).

([2]) في (ك)، و(م): (الضم).

([3]) حكى اللحياني (مُذِ اليومِ)، و(مُذِ الليلةِ) بكسر الذال. ابن جني، سر صناعة الإعراب (ج212/2)، وابن يعيش، شرح المفصل (ج127/3).

([4]) في (ك): (يأتي).

([5]) في (م): (لم تكن عند الإعراب لهما).

([6]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (كَسْرَتِينَ لَو كَسَرَ المِيمَ).

([7]) يقصد في قوله –تعالى–: ﴿الم (1) الله﴾ [آل عمران: 1–2]. شاهين، مجموعة الشافية (ج559/1)، و(ج574/1).

([8]) السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون (ج14/3).

قَوْلُهُ[1]: [وَكَجَوَازِ الضَّمِّ] وَجْهُهُ أَحَدُ أَمْرِينِ: إِمَّا الإِتْبَاعُ لِضَمَّةِ العَيْنِ؛ اسْتِثْقَالًا لِصُورَةِ (فَعُل) عِنْدَ ضَعْفِ الحَاجِزِ بِالسُّكُونِ، وَهُوَ الأَكْثَرُ، وَاقْتَصَرَ عَلَيهِ الشَّارِحُ. وَإِمَّا لِوُقُوعِ السَّاكِنِ مَوْقِعَ /ق107أ/ المُضْمُومِ، وَهُوَ الهَمْزَةُ، وَوَجْهُ كَسْرِهِ –وَهُوَ المُخْتَارُ– أَنَّهُ الأَصْلُ، وَفَارَقَ الهَمْزَةَ بِالانْفِصَالِ، وَبِهِ[2] يَسْلَمُ الأَصْلُ –أَيْضًا– مِن مُعَارَضَةِ تَحَقُّقِ الثِّقَلِ[3].

قَوْلُهُ: [ضَمَّةٌ أَصْلِيَّةٌ]؛ أَي: فِي صِيغَةِ كَلِمَتِهَا؛ فَلَا يَضُرُّ[4] عَدَمُ ضَمَّةِ (أَخْرَجَ) فِي المَاضِي، و(اسْتُهْزِئَ) فِي البِنَاءِ لِلفَاعِلِ، وَتَشْمَلُ[5] الأَصْلِيَّةَ المُحَقَّقَةَ وَالمُقَدَّرَةَ كَمَا مَثَّلَ. وَمِنْ هَذِهِ: ﴿**فَمَنِ اضْطُرَّ**﴾[6] فِي قِرَاءَةِ أَبِي جَعْفَرٍ[7]، بِكَسْرِ الطَّاءِ؛ لأَنَّ الأَصْلَ (اضْطَرَرَ) فَنُقِلَتِ الكَسْرَةُ، ثُمَّ أُدْغِمَتِ الرَّاءُ فِي مَعْنَى الأَصْلِيَّةِ المُمَاثِلَةِ لِلمُسْتَحَقَّةِ، كَمَا فِي قَوْلِهِ: ﴿**أَنِ اغْدُوا**﴾[8] عَلَى أَحَدِ الوَجْهَيْنِ، وَالأَصْلُ: (اغْدُوُوا)، فَحُذِفَتْ ضَمَّةُ الوَاوِ، أَوْ نُقِلَتْ، ثُمَّ حُذِفَتِ الوَاوُ.

قَوْلُهُ[9]: [ضَمَّةٌ أَصْلِيَّةٌ] إِمَّا تَحقِيقًا كَمَا فِي ﴿**قَالَتِ اخْرُجْ**﴾[10]، أَو تَقْدِيرًا كَمَا فِي (قَالِتِ: اغْزِي)، وَلِذَا أَوْرَدَ المُصَنِّفُ المِثَالِينِ المَذْكُورَينِ.

قَوْلُهُ: [إِذِ الأَصْلُ (اغْزُوِي)] نُقِلَتْ حَرَكَةُ الوَاوِ إِلَى مَا قَبْلَهَا بَعْدَ سَلْبِ حَرَكَتِهِ، فَالتَقَى سَاكِنَانِ، فَحُذِفَ الأَلِفُ.

([1]) يكون الضم جائزًا في التقاء الساكنين إذا كان بعد الساكن الثاني ضمةً أصليةً في كلمته، تحقيقًا أو تقديرًا، تحقيقًا كما في قوله –تعالى–: ﴿قَالَتِ اخْرُجْ﴾ [يوسف: 31]، أَو تَقْدِيرًا كَمَا فِي (قَالِتِ: اغْزِي)، وفي قوله –تعالى–: ﴿إِنِ امْرُؤٌا﴾ [النساء: 176] لا يجوز إلا الكسر؛ لأنَّ ضمة الراء ليست أصلية، فأنت تقول: هذا امرؤٌ، ورأيتُ امرأً، ومررت بامرئٍ، فعينه تابع لامَه، وفي (قالتِ ارمُوا) الضم عارض، والأصل: ارميوا، فيجب الكسر، وفي قوله –تعالى–: ﴿إِنِ الحُكْمُ﴾ [الأنعام: 57] جاء الحرف المضموم في كلمة أخرى، فلام التعريف كلمة وحكم كلمة أخرى، فيجب الكسر. ركن الدين، شرح الشافية (ج1/502–504)، وشاهين، مجموعة الشافية (ج1/585–586).

([2]) في (ط): (وبه يسلم الأصل من تحقق معارضة الثقل).

([3]) في (م): (الفعل).

([4]) في (ك): (يرد).

([5]) في (ط)، و(ك): (تشمل).

([6]) [البقرة:173]، و[المائدة:3]، و[الأنعام:145]، و[النحل:115].

([7]) أبو جعفر القارئ(ت132هـ) يزيد بن القعقاع المخزومي بالولاء، المدني، أبو جعفر: أحد القراء (العشرة) من التابعين. وكان إمام أهل المدينة في القراءة وعُرف بالقارئ. وكان من المفتين المجتهدين. توفي في المدينة. انظر: الذهبي، معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار (ص40)، والزركلي، الأعلام (ج8/186).

([8]) [القلم: 22].

([9]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (فَالتَقَى سَاكِنَانِ، فَحُذِفَ الأَلِفُ).

([10]) [يوسف: 31].

قَوْلُهُ: [بِخِلَافِ ﴿إِنِ امْرُؤٌاْ﴾[1] فَإِنَّ ضَمَّ الرَّاءِ لَيْسَ بِأَصْلِيٍّ] مِثْلُهُ ضَمَّةُ الإِعْرَابِ، فَيَجِبُ الكَسْرُ فِي نَحْوِ قَولِهِ -تَعَالَى-: ﴿**بِغُلَامٍ اسْمُهُ**﴾[2]، ﴿**عُزَيْرٌ ابْنُ**﴾[3]؛ لِأَنَّ ضَمَّةَ المِيمِ وَالنُّونِ فِيْهِمَا لَيْسَتْ بِأَصْلِيَّةٍ، بِل لِلإِعْرَابِ.

قَوْلُهُ[4]: [مَعَ أَنَّ مَا قَبْلَهَا يَاءٌ أَو وَاوٌ مَضْمُومَةٌ مَحْذُوفَةٌ] اليَاءُ فِي المِثَالِيْنِ الأَوَّلِينِ، وَنَحْوِهِمَا، وَالوَاوُ فِي الثَّالِثِ وَنَحْوِهِ. وَأَفْرَدَ مَضْمُومَةً وَمَحْذُوفَةً؛ لِقَولِهِم: إِنِ الحُكْمُ عِنْدَ العَطْفِ بِأَوفَى عَوْدِ الضَّمِيرِ وَالأَخْبَارِ وَغَيْرِهِمَا لِأَحَدِ الشَّيئَينِ أَوِ الأَشْيَاءِ، فَلَا[5] يَجُوزُ المُطَابَقَةُ، وَلَكَ أَن تَقُولَ -أَيْضًا-: حُذِفَتْ مِنَ الأَوَّلِ؛ لِدَلَالَةِ الثَّانِي.

قَوْلُهُ[6]: [وَاوٌ مَضْمُومَةٌ مَحْذُوفَةٌ] صِفَتَانِ لِليَاءِ، وَمِنَ المَعْطُوفِ وَهُوَ الوَاوُ مَحْذُوفَتَانِ، تَقْدِيرُهُ: مَعَ أَنَّ مَا قَبْلَهَا يَاءٌ مَضْمُومَةٌ مَحذُوفَةٌ أَو وَاوٌ مَضمُومَةٌ مَحْذُوفَةٌ، مِثَالُ اليَاءِ: (لَا تَنْسَوُا الفَضْلَ)، وَ(اخْشَوُا القَوْمَ)، وَمِثَالُ الوَاوِ: (دَعَوُا اللهَ).

قَوْلُهُ: [فَتَحْرِيكُهَا]؛ أَي: وَاوِ الضَّمِيرِ.

قَوْلُهُ: [فِي غَيرِ ذَلِكَ]؛ أَي: وَاوِ الضَّمِيرِ، وَوَاوِ الجَمْعِ.

قَوْلُهُ: [شُبِّهَتْ كُلٌّ مِنْهُمَا]؛ أَي: مِن: ﴿**لَوِ اسْتَطَعْنَا**﴾[7]، وَ(اخْشَوُا القَومَ).

قَوْلُهُ: [فَكُسِرَتْ وَاوٌ، نَحْوُ: (اخْشَوُا القَوْمَ)] وَقِيَاسُهُ[8] أَنْ يُقَالَ: (اخْشَونَّ) وَلَم يَحْكِهِ سِيبَوَيْه، وَحَكَاهُ غَيْرُهُ عَنِ قَومٍ مِنَ العَرَبِ، وَهُوَ قَلِيْلٌ[9].

([1]) [النساء: 176].

([2]) [مريم: 7].

([3]) [التوبة: 30]

([4]) اختير الضم في واو الضمير، نحو: اخشوُا لقوم، ولا تنسوُا الفضل، ودعوُا الله، فإنَّ الضمة من جنس الواو، فهي أشدُّ مناسبة لها من غيرها، مع أنَّ قبلها ياء أو واو مضمومة محذوفة فتحريكها بحركة الحرف المحذوف أولى، ونزلوا واو الجمع منزلة واو الضمير، نحو: هؤلاء مصطفوُا الله؛ لأنَّ كليهما يدل على الجمع المذكر، وقبلهما حرف مضموم، وهو لام الكلمة، وكسرت الواو في غير ذلك، نحو: لوِ استطعنا، ثمَّ شبهت كلمنهما بصاحبتها، فكسرت واو (اخشوُا القوم)، وضمت واو (لوِ استطعنا)، وهو قليل شاهين، مجموعة الشافية، شرح الجاربردي (ج1/586-587)، والرضي، شرح الشافية (ج2/243).

([5]) في (م): (ولا).

([6]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (وَاخْشُوا القَومَ).

([7]) [التوبة: 42].

([8]) في (ط)، و(ك): (قياسه).

([9]) أبو حيان، تفسير البحر المحيط (ج1/478).

قَوْلُـهُ: [وَضـمَّتْ فِـي نَحْـوِ: ﴿لَـوِ اسْـتَطَعْنَا﴾[1]] مِنْـهُ قِراءَةُ الأَعْمَش[2]، /ق107ب/ وَابْنِ وَثَّابٍ[3] ﴿**لَـوِ اطَّلَعْتَ عَلَـيْهِمْ**﴾[4]، وَذُكِرَ ذلكَ عَنْ نَافِعٍ، وَأَبِي جَعْفَرٍ – أيضاً– وَرُبَمَا فُتِحَتِ الأُوْلَـى، حَكَاهُ الأَخْفَشُ[5]، وَقُطْرُب[6]. وَمِنْهُ: قِرَاءَةُ: يَحْيَى بْنِ يَعْمُرَ[7] وَغَيْرِهِ: ﴿**اشْتَرَوُا الضَّلَالَةَ**﴾[8] بِالفَتْحِ.

([1]) [التوبة:42]

([2]) سليمان الأعمش(61هـ – 148هـ) سليمان بن مهران الأسدي بالولاء، أبو محمد، الملقب بالأعمش: تابعي، مشهور. شيخ الإسلام، شيخ المقرئين والمحدثين، أبو محمد الأسدي، الكاهلي مولاهم، الكوفي، الحافظ. أصله: من نواحي الرّيّ. فقيل: ولد بقرية أُمِّهِ من أعمال طبرستان يوم قتل الحسين –رضي الله عنه– وذلك يوم عاشوراء سنة إحدى وستين(61هـ)، وقدموا به إلى الكوفة طفلًا. روى عن أنس بن مالك، وعن عبد الله بن أُبي – رضي الله عنهما – ومنشأه ووفاته في الكوفة. كان عالمًا بالقرآن والحديث والفرائض، يروي نحو: 1300 حديثًا، قال الذهبي(ت748هـ): كان رأسًا في العلم النافع، والعمل الصالح. وقال السخاوي(ت902هـ): قيل: لم ير السلاطين والملوك والأغنياء في مجلس أحقر منهم في مجلس الأعمش مع شدة حاجته وفقره. انظر: البغدادي: الخطيب، تاريخ بغداد (ج13/9)، والذهبي، سير أعلام النبلاء (ج344/6).

(3) ابن وَثَّاب(000 – 103 هـ = 000 – 721 م) يحيى بن وثاب الأسدي بالولاء، الكوفي: إمام أهل الكوفة في القرآن. تابعي ثقة. قليل الحديث، من أكابر القراء. الزركلي، الأعلام (ج8/ 176).

([4]) [الكهف: 18].

([5]) الأخفش الأوسط(ت215هـ) سعيد بن مسعدة المجاشعي بالولاء، البلخي ثم البصري، أبو الحسن، المعروف بالأخفش الأوسط: نحوي، عالم باللغة والأدب، من أهل بلخ. سكن البصرة، وأخذ العربية عن سيبويه. وصنف كتبًا، منها: (تفسير معاني القرآن)، و(شرح أبيات المعاني)، و(الاشتقاق)، و(معاني الشعر)، و(كتاب الملوك)، و(القوافي)، وزاد في العروض بحر (الخبب) وكان الخليل قد جعل البحور خمسة عشر فأصبحت ستة عشر. انظر: ابن خلكان، وفيات الأعيان (ج380/2).

([6]) قُطْرُب(ت206هـ) محمد بن المستنير بن أحمد، أبو علي، الشهير بقطرب: نحوي، عالم بالأدب واللغة، من أهل البصرة. من الموالي. كان يرى رأي المعتزلة النظامية. وهو أول من وضع (المثلث) في اللغة. وقطرب لقب دعاه به أستاذه (سيبويه) فلزمه. وكان يؤدب أولاد أبي دلف العجليّ. من كتبه: (معاني القرآن)، و(النوادر) لغة، و(الأزمنة)، و(الأضداد)، و(خلق الإنسان)، و(ما خالف فيه الإنسان البهيمية الوحوش وصفاتها)، و(غريب الحديث). أمّا (المثلثات). انظر: ابن خلكان، وفيات الأعيان (4/ 312)، والزركلي، الأعلام (ج95/7).

([7]) يحيى بن يعمر العَدْواني(ت129هـ) يحيى بن يعمر الوشْقى العدوانيّ، أبو سليمان: أول من نقط المصاحف. ولد بالأهواز. وسكن البصرة. وكان من علماء التابعين، عارفًا بالحديث والفقه ولغات العرب، من كتّاب الرسائل الديوانية، وفي لغته إغراب وتقعر. أدرك بعض الصحابة. وأخذ اللغة عن أبيه، والنحو عن أبي الأسود الدؤلي. وكان فصيحًا، ينطق بالعربية المحضة، طبيعة فيه، غير متكلف. وتشيع لأهل البيت من غير انتقاص لفضل غيرهم. وصحب يزيد بن المهلب إلى خراسان (سنة 83) فكان كاتب رسائله. وأعجب الحجاج بقوة أسلوبه، فطلبه من يزيد، فجاءه إلى العراق. انظر: ابن خلكان، وفيات الأعيان (ج173/6)، والزركلي، الأعلام (ج177/8).

([8]) [البقرة: 16].

قَوْلُهُ: [وَكَجَوَازِ الضَّمِّ فِي نَحْوِ: (رُدَّ)[1]]؛ أَي: بِالإِدْغَامِ فِي لُغَةِ غَيْرِ الحِجَازِيِّينَ. وَالضَّمُّ فِيهِ هُوَ الأَكْثَرُ فِي كَلَامِهِمْ، قَالَهُ أَبُو حَيَّانَ[2] وَغَيْرُهُ، وَالفَتْحُ لُغَةِ أَسَدٍ وَنَاسٍ وَغَيْرِهِمْ، والكَسْرُ لُغَةُ كَعْبٍ، وَعَتي، وَهُمْ حَيٌّ مِنْ غَطَفَانَ. أَمَّا لُغَةُ[3] الحِجَازِيِّينَ فَهِي الفكُّ مُطْلَقًا، فَيَقُولُونَ: (اُرْدُدِ)، و(لَمْ يَرْدُدِ)، و(ارْدُدِ الرَّجُلَ)، و(لَمْ يُرْدُدِ الرَّجُلَ) بِالكَسْرِ، فَقَطْ. وَ(ارْدُدْهَا)، و(لَمْ تَرْدُدْهَا)، و(ارْدُدْهُ)، و(لَمْ يَرْدُدْهُ)، وَهِيَ أَقْرَبُ إِلَى القِيَاسِ؛ لِوُجُوهٍ ذَكَرْتُهَا فِي (التَّعْرِيفِ). وَأَكْثَرُ مَا جَاءَ القُرْآنُ بِهَا، قَالَ – تَعَالَى-: ﴿**وَلَا تَمْنُنْ تَسْتَكْثِرُ**﴾[4]، و﴿**وَمَنْ يَحْلِلْ**﴾[5]، و﴿**إِنْ تَمْسَسْكُمْ حَسَنَةٌ**﴾[6]، و﴿**وَاغْضُضْ مِنْ صَوْتِكَ**﴾[7]، وجاءَ بِالفَكِّ وَالإِدْغَامِ فِي السَّبْعَةِ: ﴿**وَمَنْ يَرْتَدِدْ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ**﴾[8].

قَوْلُهُ: [فَإِنَّ المُخْتَارَ حِينَئِذٍ[9] الكَسْرُ] قال سِيبَوَيْه[10]: إنه الأَفْصَحُ وَالأَكْثَرُ، وَقَالَ ابْنُ كَيْسَانَ[11]: هُوَ لُغَةُ قَيْسٍ وَتَمِيمٍ. وَ(اللَّوَى)[12] بِكَسْرِ اللَّامِ، وَفَتْحِ الوَاوِ مَقْصُورًا: هُوَ مَا التَوَى مِنَ الرَّمْلِ أَو مُسْتَرَقُّهُ[13].

([1]) (رُدَّ)، و(لم يَرُدَّ) يجوز فيها الضم اتباعًا لضمة العين، والفتح للخفة، والكسر على الأصل، وأمَّا إذا جاء بعدها ساكن فالمختار هو الكسر، كـ(رُدِّ القومَ)، ومنهم من يفتحه، كقول جرير: [الكامل]

ذُمَّ المنـــازلَ بعـــد منزلَـــة اللِّـــوَى والعـــيشَ بعـــد أُولئـــكَ الأَيـــامِ

وروي البيت بالكسر والضم –أيضًا– وهو قليل شاذ، وأمَّا في (رُدَّهَا) يجب الفتح؛ ليناسب الألف، وفي (رُدُّهُ) يجب الضم على الأفصح، لأنَّ ما قبل الواو لا يجب أن يكون من جنسه، ومنهم من كسره وهي لغية قليلة؛ لأنَّ الواو تنقلب ياء لكسرة الهاء، فلا يبقى الاستكراه، ومنهم من فتحه، وهي لغة شاذة، ولذلك غلطوا ثعلبًا. ابن يعيش، شرح المفصل (ج9/128)، وشاهين، مجموعة الشافية (ج1/587–591).

([2]) انظر: ناظر الجيش، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (ج9/4674).

([3]) (غير): زائد في (ط).

([4]) [المدثر: 6].

([5]) [طه: 81].

([6]) [آل عمران: 120].

([7]) [لقمان: 19].

([8]) [البقرة: 217].

([9]) (حينئذ): ساقط في (ك).

([10]) سيبويه، الكتاب (ج4/153).

(11) ابن كيسان (ت299هـ) محمد بن أحمد بن إبراهيم، أبو الحسن، المعروف بابن كيسان: عالم بالعربية، نحوًا ولغةً، من أهل بغداد. أخذ عن المبرد وثعلب. من كتبه: (تلقيب القوافي وتلقيب حركاتها)، و(المهذب) في النحو، و(غلط أدب الكاتب)، و(غريب الحديث)، و(معاني القرآن)، و(المختار في علل النحو). انظر: الزركلي، الأعلام (ج5/ 308)، والحموي: ياقوت، معجم الأدباء (ج6/ 280).

([12]) في (م): (الكرى)

([13]) الفيروز أبادي، القاموس المحيط (ص1717).

قَوْلُهُ[1]: [عَلَى حَرَكَتِهِ] وَهُوَ الكَسْرُ؛ لِأَنَّ حَرَكَتَهُ الكَسْرُ لَو لَم يُدْغَمْ.

قَوْلُهُ: [وَقَد رُوِيَ (ذُمٍّ) بِالكَسْرِ] رُوِيَ بِالضَّمِّ –أَيْضًا– حَكَى الثَّلَاثَةَ التَّفْتَازَانِيُّ وَغَيْرُهُ[2].

قَوْلُهُ: [وَمِنْهُم مَن يَضُمُّ] حَكَى ذَلِكَ ابْنُ جِنِّيٍّ[3]، وَأَنْكَر سِيبَوَيْهِ، فَقَالَ[4]: إِنَّ الضَّمَّ مَعَ (أل) لَيْسَ مِن كَلَامِهِم.

قَوْلُهُ[5]: [لِتُنَاسِبَ الوَاوَ]؛ لِأَنَّ الهَاءَ لِخَفَائِهَا كَالعَدَمِ، فَكَأَنَّ الأَلِفَ وَاقِعَةٌ بَعْدَ الدَّالِ.

قَوْلُهُ: [لِيُنَاسِبَ الهَاءَ]؛ لِأَنَّ الهَاءَ لِخَفَائِهَا كَالعَدَمِ، فَكَأَنَّ الوَاوَ وَاقِعَةٌ بَعْدَ الدَّالِ.

قَوْلُهُ: [وَقَعَ فِيهِ الخِلَافُ] فَالأَكْثَرُونَ يَضُمُّونَ المُدْغَمَ فِيهِ؛ لِمُجَانَسَةِ الوَاوِ، وَمِنْهُم مَن يَكْسِرهُ عَلَى أَصْلِ التِقَاءِ السَّاكِنَينِ، وَهِيَ قَلِيْلَةٌ، وَمِنْهُم مَن يَفْتَحُ عَلَى التَّخْفِيفِ، وَهِي شَاذَّةٌ ضَعِيفَةٌ.

قَوْلُهُ: [وَغَلَّطُوا ثَعْلَبًا[6]] مِمَّنْ غَلَّطَهُ أَبُو إِسْحَاقَ بْنِ مَلَكُونَ[7]، وَأَبُو بَكْرِ /ق108أ/ بْنِ طَلْحَةَ[8] وَغَيْرُهُمَا.

([1]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (لِأَنَّ حَرَكَتَهُ الكَسْرُ لَو لَم يُدْغَمْ).

([2]) المبرد، المقتضب (ج185/1)، والرضي، شرح الشافية (ج167/4).

([3]) ابن جني(ت392هـ) عثمان بن جني الموصلي، أبو الفتح: من أئمة الأدب والنحو، وله شعر. ولد بالموصل وتوفي ببغداد، عن نحو 65 عامًا. وكان أبوه مملوكًا روميًّا لسليمان بن فهد الأزدي الموصلي. من تصانيفه: (رسالة في من نسب إلى أمه من الشعراء)، و(شرح ديوان المتنبي)، و(المبهج) في اشتقاق أسماء رجال الحماسة، و(المحتسب) في شواذ القرآت، و(سر الصناعة)، و(الخصائص)، و(اللمع) في النحو، و(التصريف الملوكي)، و(التنبيه) في شرح ديوان الحماسة، و(المذكر والمؤنث)، و(المصنف) باسم (المنصف)، و(المصنف في شرح (التصريف) للمازني، و(التمام) في تفسير أشعار هذيل، و(إعراب أبيات ما استصعب من الحماسة)، و(المقتضب من كلام العرب) رسالة، وغير ذلك وهو كثير. وكان المتنبي يقول: ابن جني أعرف بشعري مني. ابن العماد، شذرات الذهب (ج494/4). ابن جني، المحتسب (ج54/1).

([4]) سيبويه، الكتاب (ج153/4).

([5]) ساقط في (ك)، و(م): على قوله: (وَهِي شَاذَّةٌ ضَعِيفَةٌ).

([6]) قال ثعلب: "وازرُرْ عليك قميصك، وزرَّه، وزرُّه، وزرِّه، مثل: مدَّ، مدُّ، ومدِّ". ثعلب، الفصيح (ص267).

([7]) ابن ملكون(ت581هـ) إبراهيم بن محمد بن منذر، أبو إسحاق ابن ملكون الحضرمي: نحوي، من أهل إشبيلية مولدًا ووفاة. أستاذ نحويٌّ جليلٌ. روى عَنهُ ابْنُ خروف(609هـ)، وابْنُ حوطِ اللهِ، و(الشلوبين(ت645هـ)، من كتبه: (إيضاح المنهج) جمع فيه بين كتابي ابن جني(ت392هـ): (التنبيه، والمبهج) على الحماسة، و(شرح الجمل) للزجاجي(ت337هـ)، و(النكت على التبصرة للصيمري(ت487هـ). لَهُ ذكر فِي جمع الْجَوَامِع. الذهبي، تاريخ الإسلام (ج724/12)، والسيوطي، بغية الوعاة (ج431/1)، والزركلي، الأعلام (ج62/1).

([8]) أبو بكر بن طلحة(ت618هـ) محمد بن طلحة بن محمد الأموي الاشبيلي، وولد بـ(يابُرة) في سنة خمس وأربعين وخمسمائة، أخذ القراءات عَن أَبِي بَكْر بْن صاف، والعَرَبية عن أَبِي إِسْحَاق بْن ملكون. وسمع من أبي بكر ابن الْجَدّ (كتاب) سِيبَوَيْه، وَسَمِعَ من أَبِي زيد السُّهَيْلِيّ بعض كتابه (الرَّوض الْأُنُف). ولم يعتن بالحديث، بل غَلَب عَلَيْهِ القراءات والنَّحْو. وكان موصوفًا بالعقل والذكاء، ذا هدى وصون، ونباهة وعدالة ومروءة، مقبولًا عند

قَالَ اللِّبْلِيُّ[1] فِي (شَرْحِ الفَصِيحِ): وَمَا ذَكَرَهُ أَبُو إِسْحَاقَ هُوَ الذِي يَنُصُّ عَلَيهِ النَّحْوِيُّونَ فِي كُتُبِهِم، وَالحَقُ أَنَّ مَا قَالَهُ ثَعْلَبٌ لَيْسَ بِلَغَطٍ، بَل كَلَامُ سِيبَوَيْهِ يُوَافِقُهُ. انتهى. وَقَد أَوْضَحْتُ ذَلِكَ فِي (التَّعْرِيفِ).

قَوْلُهُ[2]: [جَوَازُ الفَتْحِ] فِي (رُدُّهُ) قِيَاسًا عَلَى (رُدَّ)؛ لِأَنَّ الوَاوَ بَعْدَ الضَّمِيرِ مَوْجُودٌ فِي اللَّفْظِ، وَالهَاءَ حَاجِزٌ غَيْرُ حَصِينٍ فَلَا يَصِحُّ القِيَاسُ.

قَوْلُهُ[3]: [وَكَوُجُوبِ الفَتْحِ فِي نُونِ (مِنْ) مَعَ لَامِ التَّعْرِيفِ]؛ أَي: وَشِبْهُهَا نَحْوِ: (مِنَ القَومِ)، وَ(مِنَ اليَزِيْدِ)، وَكَذَا (مِنَ الذِي) وَنَحْوِهِ. إِنْ قِيلَ: إِنَّ تَعْرِيفَهُ بِالصِّلَةِ، وَ(مِنَ أَمْبِرِ) فِي لُغَةِ طَيِّءٍ، وَأَرَادَ الوُجُوبَ بِالقِيَاسِ إِلَى الكَسْرِ، فَسَيَأْتِي فِي الحَذْفِ أَنَّهُم قَالُوا: (مِلْمَا) فِي (مِنَ الْمَاءِ)؛ أَي: فَحَذَفُوا النُّونَ، وَمِّمَا جَاءَ –أَيْضًا– بِحَذْفِهَا قَوْلُ الشَّاعِرِ[4]: [الرمل]

لَيْسَ بَيْنَ الحَيِّ وَالمَيْتِ نَسَبُ إِنَّمَا لِلحَيِّ مِلْمَيْتِ[5] النَصَبْ[6]

قَالَ أَبُو حَيَّانَ[7]: وَهُوَ كَثِيرُ جِدًا، فَيَنْبَغِي جَوَازُهُ فِي السَّعَةِ، وَلَا يُخَصُّ بِالضَّرُورَةِ، وَسَيَأْتِي تَمَامُ الكَلَامِ عَلَى ذَلِكَ فِي مَوْضِعَهِ.

الحكام والقضاة، وكان يميل في النحو إلى مذهب ابن الطراوة، ويثني عليه. السيوطي، بغية الوعاة (ص121)، وابن الجزري، غاية النهاية في طبقات القراء (ج157/2)، والفيروز أبادي، البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة (ج65/1).

([1]) اللبلي، تحفة المجد الصريح في شرح كتاب الفصيح (ص257).

([2]) ساقط في (ك)، (م): إلى قوله: (فَلَا يَصِحُّ القِيَاسُ).

([3]) يجب الفتح في نون (مِنْ) مع لام التعريف؛ لكثرة الاستعمال، ولو كسروا لاجتمع كسرتان فيما هو كثير الاستعمال، والكسر ضعيف، عكس (مِنِ ابنك)؛ إذ لم يكثر كثرته، لذلك ضعف الكسر فيه، والمراد أنَّهم كسروا نون (من) عند ملاقاتها كل ساكن سوى لام التعريف، فهي عندها مفتوحة، قال سيبويه: "وقد اختلف العرب في (مِنْ) إذا كان بعدها ألف وصل غير اللام، فكسره قوم على القياس، وهي أكثر في كلامهم، وهي الجيدة". سيبويه، الكتاب (ج154/4)، وشاهين، مجموعة الشافية، شرح الجاربردي (ج591/1–592).

([4]) البيت لم يعرف قائله، ويروي البيت (سبب) مكان (نسب)، والشاهد في قوله: (ملميت)، حيث حذفت نون (من) الجارة؛ لالتقائها ساكنة مع اللام الساكنة والأصل: (مِنَ المَيتِ). ابن مالك، شرح التسهيل (ج220/2)، وناظر الجيش، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (ج1979/4)، وأبو حيان، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل (ج9/8).

([5]) في (ط): (من الميت).

([6]) في (ط): (النصف).

([7]) انظر: ناظر الجيش، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (ج4667/9).

قَوْلُهُ[1]: [وَكَأَنَّهُم حَرَّكُوا النُّونَ بِالضَّمِّ؛ لِإِتْبَاعِ ضَمَّةِ الجَيمِ] وَهَذَا التَّوْجِيهُ مَعَ ضَعْفِهِ لَا يَأْتِي فِي نَحْوِ: (عَنُ القَومِ)، وَقَد حَكَي الضَّمَّ فِيهِ الأَخْفَشُ[2] نَقَلَهَ عَنْهُ أَبُو حَيَّانَ[3]، وَقَالَ: لَا وَجْهَ لَهُ مِنَ القِيَاسِ.

قَوْلُهُ[4]: [وَالمُرَادُ هُنَا بَيَانُ أَنَّهُ][5] وَهَذَا مُشْكِلٌ؛ لِأَنَّا إِذَا سَمِعْنَا (النَّقُرْ)[6] أَوِ (النَّقِرْ) فَمِن أَنَّى نَعْرِفُ أَنَّ الحَرَكَةَ مَنْقُولَةٌ أَو حُرِّكَ لِالتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ، حَتَّى نَتَمَيَّزَ مَا ذَكَرَهَا هُنَا مِمَّا ذَكَرَ فِي الوَقْفِ، وَالأَوْلَى أَنْ يَقُولَ فِي التَّقْرِيرِ: أَنَّهُ لَمَّا سَمِعَ النَّقُرْ فِي (هَذَا النَّقُرْ)، وَالنَّقِرْ فِي (مِنَ النَّقِرْ)، وَهُوَ يَحْتَمِلُ وَجْهَيْنِ، نَقْلُ الحَرَكَةِ، وَالتَّحْرِيْكُ؛ لِالتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ، فَذَكَرَهُمَا فِي هَذَا البَابِ؛ لِبَيَانِ أَحَدِ الاحْتِمَالِيْنِ، وَهُوَ التَّحْرِيْكُ لِلسَّاكِنَيْنِ، وَفِي بَابِ الوَقْفِ لِبَيَانِ الاحْتِمَالِ الآخَرِ، وَهُوَ نَقْلُ الحَرَكَةِ. ض.

قَوْلُهُ: [وَيُجُوزُ تَحْرِيْكُ الأَوَّلِ لَا مُطْلَقًا] بَل إِذَا كَانَتِ الحَرَكَةُ ضَمًّا أَو كَسْرًا.

([1]) يجب الكسر في نون (عَنْ)؛ لأنَّه هو الأصل، و(عَنُ الرَّجُل) ضعيف، وكأنهم حركوا النون لإتباع ضمة الجيم، قال ابن الحاجب: "ووجهها من حيث الجملة أنَّهم شبهوها بحرف العلة"، قال اليزدي: "وهذا توجيه غير قوي يعرفه المتأمل"، ولا يجوز (عَنَ الرجل) بالفتح للاتباع؛ لأنَّ الاتباع ليس بأصل، وإنَّما يؤخذ ما ورد عنهم ولا يقاس عليه. ابن الحاجب، الإيضاح في شرح المفصل (ج265/1)، واليزدي، شرح الشافية (ج256/1).

([2]) الزمخشري، المفصل في صنعة الإعراب (ص355)، والرضي، شرح الشافية (ج247/2).

([3]) أبو حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب (ج344/1).

([4]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (عَلَى كَثْرَةِ مَا جَاءَ مِنْهُ).

([5]) سبق أنَّ التقاء الساكنين في الوقف مغتفر مطلقًا، فقد جاء تحريك الأول بحركة الساكن الثاني الموقوف عليه في الرفع والجر: (هذا النَّقُرْ)، و(من النَّقِرْ)، ولم يفعلوا ذلك في النصب إلا على الشذوذ، وكذلك (اضْرِبُهْ) بتحريك الباء بحركة الهاء، قال زياد الأعجم: [الرجز]

عَجِبْتُ وَالدَّهْرُ كَثِيرٌ عَجَبُهْ مِنْ عَنَزِيٍّ سَبَّنِي لَمْ أَضْرِبُهْ

وكذلك تقلب الألف همزة مفتوحة فيما كان أول الساكنين ألفا والثاني مدغما، نحو: (دَأَبَّة)، بخلاف ما كان فيه أول الساكنين مدة غير ألف، نحو: (تَأْمُرُونِّي)، فلم يغيروا الواو فيها؛ لبعد الهمزة عنها، وثقل الضم عليها مع ضم ما قبلها. ركن الدين، شرح الشافية (ج510/1)، وابن يعيش، شرح المفصل (ج214/5)، وشاهين، مجموعة الشافية (ج592/1-593).

([6]) (النَّقْرُ): التقاط الطائر الحبة. وهو -أيضًا- صُويت يزعج به الفرس، وذلك بأن تلصق لسانك بحنكك ثم تفتح. وقيل صويت يسكن به الفرس إذا احتد في حركته. وقيل: ضرب الرحى والحجر وغيره بالمنقار. وقيل: هو صويت يسمع من قرع الإبهام على الوسطى. الجوهري، الصحاح (ج834/2).

قَوْلُـهُ: [وَكَذَا حَرَّكُوا الأَلِـفَ] كَمَا قَرَأَ أَيُّوبُ السِّخْتِيَانِيُّ[1]: ﴿**وَلَا الضَّالِّينَ**﴾[2] بِهَمْزَةٍ مَفْتُوحَةٍ، فَهِيَ لُغَةٌ فَاشِيَةٌ فِي العَرَبِ فِي كُلِّ أَلِفٍ وَقَعَ بَعْدَهَا حَرْفٌ مُشَدَّدٌ، نَحْوُ: (ضَالٌّ)، وَ(دَابَّةٌ)، وَجَاءَنِي إِعْرَابٌ إِلَى البِنَاءِ.

قَوْلُـهُ: [وَكَذَا حَرَّكُوا الأَلِـفَ فِـي (دَابَّـةٍ)] قَالَ أَبُو زَيْدٍ[3]: سَمِعْتُ عَمْرَو بْن عُبَيْدٍ يَقْرَأُ: ﴿**فَيَوْمَئِذٍ لَا يُسْأَلُ عَنْ ذَنْبِهِ إِنْسٌ وَلَا جَأَنٌّ**﴾[4]، فَظَنَنْتُ أَنَّهُ قَدْ لَحَنَ حَتَّى سَمِعْتُ العَرَبَ تَقُولُ: (دَأَبَّةً)، وَ(شَأَبَّةً)، وَقَرَأَ أَيُّوبُ السِّخْتِيَانِيُّ:﴿**وَلَا الضَّأَلِّينَ**﴾[5]، قَالَ أَبُو حَيَّانَ[6] وَغَيْرُهُ: وَلَا يَنْقَاسُ إِلَّا فِي ضَرُورَةِ الشِّعْرِ عَلَى كَثْرَةِ مَا جَاءَ مِنْهُ.

قَوْلُـهُ[7]: [فَلَـم يُغَيِّـرُوا[8] الـوَاوَ] الحَاصِلُ أَنَّ دَفْعَ التِقَاءِ السَّاكِنَينِ بِأَحَدِ الأَمْرَينِ إِمَّا بِقَلْبِ الأَوَّلِ هَمْزَةً: كَمَا فِي (دَأَبَّةٍ)، وَ(شَأَبَّةٍ)، أَو بِتَحْرِيكِ الأَوَّلِ: وَهَذَا مَعْلُومٌ مِن سِيَاقِ كَلَامِهِ، فَلَا يُمْكِنُ هَذَانِ العَمَلَانِ فِي هَذَا المَقَامِ، أَمَّا الأَوَّلُ: فَلِبُعْدِ الوَاوِ عَنِ الهَمْزَةِ فِي المَخْرَجِ، وَأَمَّا الثَّانِي: فَلِلْزُومِ الوَاوِ المَضْمُومَةِ مَعَ ضَمِّ مَا قَبْلَهَا.

قَوْلُهُ: [فَلَم يُغَيِّرُوا الوَاوَ]؛ أَي: بِقَلْبِهَا /ق108ب/ هَمْزَةً؛ لِبُعْدِ الهَمْزَةِ عَنْهَا؛ لِأَنَّهَا لَيْسَت مِن مَخْرَجِهَا بِخِلَافِ الأَلِفِ، وَلَا بِتَحْرِيكِهَا بِالضَّمِّ المُنَاسِبِ لَهَا؛ لِثِقَلِ الضَّمِّ عَلَيْهَا مَعَ ضَمِّ مَا قَبْلَهَا،

([1]) أَيُّوب السَّخْتِياني(ت131هـ) أيوب بن أبي تميمة كيسان السختياني البصري، أبو بكر: سيد فقهاء عصره. تابعي، من النساك الزهاد، من حفاظ الحديث. كان ثابتًا ثقة رُوي عنه نحو 800 حديث. انظر: ابن حجر، تهذيب التهذيب (ج397/1)، والزركلي، الأعلام (ج38/2).

([2]) [لفاتحة: 7].

([3]) أبو زيد الأنصاري(ت215هـ) سعيد بن أوس بن ثابت الأنصاري: أحد أئمة الأدب واللغة. من أهل البصرة. ووفاته بها. وهو من ثقات اللغويين، قال ابن الأنباري: كان سيبويه إذا قال (سمعت الثقة) عني أبا زيد. من تصانيفه كتاب: (النوادر) في اللغة، و(الهمز)، و(المطر)، و(لغات القرآن)، و(بيوتات العرب)، و(الفرق)، و(غريب الأسماء). انظر: البغدادي: الخطيب، تاريخ بغداد وذيوله (ج78/9)، والأنباري: أبو البركات، نزهة الألباء (ج101/1)، وابن خلكان، وفيات الأعيان (ج372/2).

([4]) [الرحمن: 36].

([5]) [الفاتحة: 7].

([6]) انظر: السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع (ج410/3).

([7]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (مَعَ ضَمِّ مَا قَبْلَهَا).

([8]) في (ط): (يغيرا أو).

وَقَوْلُهُ: [مَعَ ضَمِّ مَا قَبْلَهَا]؛ لِئَلَّا[1] يُرَدَّ نَحْوُ: (اخْشُونِ)، وَمِثْلُ الوَاوِ فِي: ﴿**تَـأْمُرُونِّي**﴾[2]، وَاليَاءِ فِي نَحوِ[3]: (خُوَيْصَّةٍ)، فَلْيُتَأَمَّلْ.

([1]) في (ك): (ليلا).

([2]) [الزمر: 64].

([3]) (نحو): ساقط في (ط).

الباب السادس والعشرون: الابتداء[1]

قَوْلُهُ[2]: [وَالمُتَحَرِّكُ مَا يَحْتَمِلُ حَرَكَتَينِ][3] لَا يَخْفَى أَنَّ هَذَا تَعْرِيفُ الشَّيْءِ بِمَا هُوَ أَخْفَى مِنْهُ. ض.

قَوْلُهُ: [فَمَتَى فُقِدَتْ[4] هَذِهِ الاعْتِمَادَاتُ تَعَذَّرَ التَّكَلُّمُ] مَشَى عَلَى ذَلِكَ -أَيْضًا- الشَّرِيفُ[5] وَالنَّظَّامُ[6] وَغَيْرُهُمَا، وَهُوَ المَشْهُورُ. وَقَالَ ابْنُ يَعِيش[7] فِي (شَرحِ المُفَصَّلِ)[8]: وَلَيْسَ ذَلِكَ لُغَةً، وَلَا[9] أَنَّ القِيَاسَ اقْتَضَاهُ، وَإِنَّمَا هُوَ مِن قَبِيلِ الضَّرُورَةِ وَعَدَمِ الإِمكَانِ، وَقَدْ ظَنَّ بَعْضُهُم أَنَّ ذَلِكَ مِن لُغَةِ العَرَبِ لَا غَيرَ، وَأَنَّ ذَلِكَ مُمكِنٌ، وَهُوَ فِي لُغَةِ قَومٍ آخَرِينَ، وَلَا يَنْبَغِي أَن يُتَشَاغَلَ بِالجَوَابِ عَن ذَلِكَ؛ لِأَنَّ سَبِيلَ مُعتَقِدِ ذَلِكَ سَبِيلُ مَن أَنْكَرَ العِيانَ وَكَابِرَ المَحْسُوسِ. انتهى. وَ(العِيانُ)[10] بِكَسْرِ العَينِ.

([1]) الابتداء: هو الأخذ في النطق بالحرف بعد الصمت، لا الأخذ في النطق بالحرف بعد ذهاب الذي قبله. ومن القواعد المقررة في هذا الباب (لا يبتدأُ إلا بمتحرك، ولا يوقفُ إلا على ساكن)، قال اليزدي: "لما كان كلام العرب أشرف اللغات، وخير الألسنة، ناسب أن يكون مشتملًا على التناسب التام، واللطافة الكاملة، ومن جملة ذلك أن لا يكون ابتداء الكلام إلا بمتحرك، ولا وقفه إلا على ساكن". شاهين، مجموعة الشافية (ج594/1)، واليزدي، شرح الشافية (ج258/1).

([2]) ساقط في (ك): إلى قوله: (بِمَا هُوَ أَخْفَى مِنْهُ. ض).

([3]) نص الجاربردي: "الساكن ما يحتمل ثلاث حركات غير صورته، كميم (عَمْرٍو)، والمتحرك ما يحتمل حركتين غير صورته، كعين (عَمْرٍو)، والحرف الذي يبتدأ به لا يكون إلا متحركًا؛ لأنَّ الحرف المنطوق به إمَّا معتمد على حركته كباء (بَكْرٍ)، أو على حركة مجاورة كميم (عَمْرٍو)، أو على لين قبله كباء (دَابَّةٍ) وصاد (خُوَيِّصَةٍ)، فمتى فقدت هذه الاعتمادات تعذر التكلم، ومن أنكر ذلك فقد أنكر العيان، وكابر المحسوس". شاهين، مجموعة الشافية، شرح الجاربردي (ج594/1-595).

([4]) في (ك): (تعذر).

([5]) ركن الدين، شرح الشافية (ج512/1).

([6]) النظام، شرح الشافية (ج192/1).

([7]) ابن يعيش(ت643هـ) يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء، موفق الدين الأسدي، المعروف بابن يعيش وبابن الصانع: من كبار العلماء بالعربية. موصلي الأصل. مولده ووفاته في حلب. رحل إلى بغداد ودمشق، وتصدر للإقراء بحلب إلى أن توفي. كان ظريفًا محاضرًا، كثير المجون، مع سكينة ووقار، له في ذلك نوادر. من كتبه: (شرح المفصل)، و(شرح التصريف الملوكي) لابن جني. ابن خلكان، وفيات لأعيان (ج46/7).

([8]) ابن يعيش، شرح المفصل (ج302/5).

([9]) في (ك)، (ط)، (م): (لأنَّ)، ويرى الباحث أنها (لا أنَّ)؛ ليستقيم المعنى، ولأنها في شرح المفصل موجودة بهذا اللفظ.

([10]) (العِيَان): ما تراه بعينك، عايَنْتُ الشيء عِيانًا، إذا رأيته بعينك. الجوهري، الصحاح (ج2172/6).

قَوْلُـهُ[1]: **[وَبَعْضُـهُم يُجَـوِّزُ الابْتِـدَاءَ بِالسَّـاكِنِ]** هُـو ظَـاهِرُ كَـلَامِ التَّفْتَـازَانِيِّ وَغَيـرِهِ. وَقَـالَ اليَزْدِيُّ[2]: هُوَ وَاقِـعٌ فِـي لِسَانِ العَجَمِ كَمَا تَقُولُ فِـي الفَارِسِيَّةِ: (خْوَاجَـه)[3] مَـثَلًا، فَـإِنَّ الخَـاءَ لَيسَ لَهَا حَرَكَـةٌ مِـنَ الـثَّلَاثِ المَشْـهُورَةِ، وَلَا مِـن غَيْرِهَـا، وَمِثْـلُ ذَلِـكَ كَثِيـرٌ يُوجَـدُ بِـأَدْنَى تَأَمُّـلٍ. انتهـى. وَحَكَـى المَذْهَبِيينِ فِي (المَوَاقِفِ)[4]، وَالخِلَافُ فِي الحُرُوفِ المُصْمَتَةِ[5]، أَمَّا حُرُوفُ المَدِّ فَإِنَّهَا يَمْتَنِعُ[6] الابْتِدَاءُ بِهَا قَطْعًا.

قَوْلُهُ[7]: **[حَتَّى أُلْزِمَ]** هُوَ بِالبِنَاءِ لِلفَاعِلِ[8].

([1]) الأكثرون على أن الابتداء بالسكن متعذر، وذهب ابن جني إلى أنه متعسر لا متعذر، وقال: يجئ ذلك في الفارسية نحو (شْتَرْ) وَ(سْطَام)، والظاهر أنه مستحيل ولابد من الابتداء بمتحرك، ولما كان ذلك في (شْتَرْ) وَ(سْطَام) في غاية الخفاء ظُنَّ أنه ابتدئ بالساكن، بل هو معتمد قبل ذلك الساكن على حرف قريب من الهمزة مكسور، كما يُحَسُّ في نحو (عَمْرٍو) وقْفاً، بتحريك الساكن الأول بكسرة خفية، وللطف الاعتماد لا يتبين. وذهب الكافيجي إلى أنه ممكن إلا أنه مستثقل. الرضي، شرح الشافية (ج251/2)، وابن جني، المنصف (ج53/1)، والسيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع (ج444/3).

([2]) اليزدي، شرح الشافية (ج258/1-259).

([3]) في (م): (خواجا). خَوَاجة جمع خَواجات: لقب يطلق على الرجُل الغربيّ أو الأجنبيّ عادةً. عمر: أحمد مختار وآخرون، معجم اللغة العربية المعاصرة (ج705/1).

([4]) وهو كتاب في علم الكلام لعضد الدين الإيجي(ت756هـ)، تحدث فيه عن علم الكلام وموضوعه وفائدته، والنظر وما يتعلق به، والأصول الميتافيزقية الأولى، وذكر فيه مسائل الوجود والعدم، وفي الإلهيات زعم فيه إثبات الصانع سبحانه، ونفى فيه الصفات الواردة في الكتاب والسنة، وذكر فيه القدر ومسائله، والنبوة والمعاد وغيرها، ويعد الكتاب صياغة النهاية لمذهب الأشاعرة الذي يعد أكبر المذاهب الكلامية. السهيلي، نقد المواقف في علم الكلام لعضد الدين الإيجي (ص5)، والإيجي، المواقف (ج22/2).

([5]) من صفات الحروف: الإذلاق والإصمات، فالإذلاق: خروج الحرف من طرف اللسان، وحروفه ستة، ويجمعها: (فر من لب)، ولسهولتها لا تخلو منها كلمة رباعية أو خماسية، فمتى خلت منها حروف العربية فهي كلمة دخيلة، وضدها الحروف المصمتة، وسميت بذلك؛ لثقلها وامتناع الكلام بها، وحروفها باقي الحروف، وليس المقصود بهذا التصنيف هنا، وإنَّما كما ذكر التفتازاني، فالحروف صامتة ومصوتة، فالمصوتة تشمل المصوتة الطويلة: حروف المد، والقصيرة: الحركات، وما سوى ذلك تسمى صامتة. الجزري، شرح طيبة النشر (ج242/1)، و التفتازاني، شرح المقاصد في علم الكلام (ج219/1).

([6]) زائد في (م): (بها).

([7]) الابتداء: هو الأخذ في النطق بعد الصمت، لا الأخذ في النطق بالحرف بعد ذهاب الذي قبله كما تخيَّله بعضهم حتى أُلْزِمَ وقوع الابتداء بالساكن، والوقف في الصناعة ضد الابتداء، والموقوف عليه لا يكون إلا ساكنًا أو في حكمه، لكنَّ الابتداء بالمتحرك ضروري، والوقف على الساكن استحساني عند كلال اللسان من ترادف الألفاظ والحروف والحركات. ركن الدين، شرح الشافية (ج512/1)، وشاهين، مجموعة الشافية، شرح الجاربردي (ج595/1-596).

([8]) في (م): (للمفعول).

قَوْلُهُ[1]: [أَو فِي حُكْمِهِ]؛ أَي: كَالمَوقُوفِ عَلَيهِ بِالرَّومِ وَسَيأتِي.

قَوْلُهُ[2]: [عِنْدَ كَلَالِ اللِّسَانِ]؛ أَي: عِندَ قَطْعِ النَّفَسِ. ض.

قَوْلُهُ[3]: [وَ(أَفْعَالٌ) فِي الأَصلِ] كَـ(أَجْمَال) جَمْعُ (جَمَل). ض.

قَوْلُهُ[4]: [وَ(أَفْعَالٌ) فِي الأَصْلِ جَمْعُ (فَعَلٍ)] قَالَ الجَوهَرِيُّ[5]: وَلَا يَجُوزُ أَن يَكُونَ (فِعْلًا) أَو (فُعْلًا) الذِي جَمْعُهُ[6] /ق109أ/ –أَيْضًا– (أَفْعَالٌ)، مِثْلُ: (جِذْعٍ) وَ(قُفْلٍ)؛ لِأَنَّكَ تَقُولُ فِي جَمْعِهِ: (بَنُونَ) بِفَتحِ البَاءِ، وَلَا أَن يَكُونَ (فَعْلًا) سَاكِنَ العَينِ؛ لِأَنَّ البَابَ فِي جَمْعِهِ إِنَّمَا هُوَ (أَفْعُلُ) وَ(فُعُولٌ) كَـ(كَلْبٍ) وَ(فِلْسٍ). انتهى. وَكَأَنَّ الشَارِحَ أَشَارَ بِقَولِهِ: [فِي الأَصْلِ] إِلَى الاحتِرَازِ عَمَّا أَشَارَ الجَوهَرِيُّ إِلَى إِيرَادِهِ وَرَدِّهِ هُنَا. وَالدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ لَامَهُ وَاوٌ وَهُوَ أَنَّ الغَالِبَ عَلَى مَا حُذِفَتْ لَامُهُ الوَاوُ دُونَ اليَاءِ، وَأَنَّهُم قَالُوا فِي مُؤَنَّثِهِ: (بِنْتٌ) وَأَبْدَلُوا[7] التَّاءَ مِن لَامِهَا، وَإِبدَالُ التَّاءِ مِنَ الوَاوِ أَكْثَرُ، وَلَا دَلِيلَ فِي قَولِهِم (البُنُوَّةَ)؛ لِأَنَّ لَامَ (فَتِيَ) يَاءٌ، وَقَد قَالُوا: (الفُتُوَّةَ).

قَوْلُهُ: [وَأَسْكَنَ الأَوَّلَ] تَحْقِيقًا فِي الطَّرفِيةَ؛ لِكَثْرَةِ الاسْتِعْمَالِ. ض.

قَوْلُهُ[8]: [كَمَا فِي (زُرْقُمٍ)] (الزُّرقُمُ)[9]: الشَّدِيدُ الزَرَقِ، وَالمَرْأَةُ زُرقُمٌ –أَيْضًا–.

قَوْلُهُ: [فَلَا يُحْتَاجُ إِلَى هَمْزَةِ الوَصْلِ]؛ لِأَنَّ إِتْيَانَ الهَمزَةِ لِلتَّعوِيضِ، وَحِينَئِذٍ لَا يُحْتَاجُ إِلَى العِوَضِ.

([1]) ساقط في (م): إلى قوله: (جَمْعُ جَمَلٍ. ض).

([2]) ساقط في (ك): إلى قوله: (جَمْعُ جَمَلٍ. ض).

([3]) إذا كان أول الكلمة متحرك فيبتدأ به بشكل طبيعي، أمَّا إذا كان ساكنًا فيحتاج إلى همزة وصل، وهذا يكون في الأسماء والأفعال، والحروف، أمَّا في الأسماء، فمنها: قياسي، وسماعي، والسماعي منها عشرة، وهي: ابْن، وابْنة، وابْنم، واسْم، واسْت، واثْنان، واثْنتان، وامْرؤ، وامْرأة، وايْمن الله. شاهين مجموعة الشافية (ج1/594–607)، واليزدي، شرح الشافية (ج1/259–260)، والنظام، شرح الشافية (ج1/192–193).

([4]) أصل: (ابْنٍ): (بِنْوٌ)، كـ(حِمْلٍ)؛ لقولهم في تكسيره (أبناء)، و(أفعال) في الأصل جمع (فِعْل)، فأعلَّ بحذف اللام، وأسكن الأول، وأدخلت عليه الهمزة. وأصل: (ابنة): (بَنَوَةٌ)، كـ(شَجَرَة)؛ لأنَّها مؤنث ابن، وكمها حكمه. شاهين، مجموعة الشافية (ج1/596).

([5]) الجوهري، الصحاح (ج6/2286).

([6]) في (ك): (جمع).

([7]) في (ك): (فأبدلوا التاء في لامها). وفي (م): (فأبدلوا).

([8]) (ابْنُم)، بمعنى ابن، والميم زائدة للتوكيد والمبالغة كما في زرقم، وليست بدلًا من لام الكلمة، كما في فم، وإلا لكانت اللام في حكم الثابتة، فلا يحتاج إلى همزة وصل، ويتبع نونه ميمه في الإعراب، تقول: هذا ابْنُمٌ، ورأيتُ ابنَمًا، ومررتُ بابنِمٍ، فهو قريب مما مر في امرئٍ. النظام، شرح الشافية (ج1/192).

([9]) الفيروز أبادي، القاموس المحيط (ص890).

قَوْلُهُ: [فَهُوَ قَرِيبٌ مِمَّا مَرَّ فِي (امْرِئٍ)] إِنَّمَا ذَكَر لَفْظَ قَرِيبٍ؛ لِأَنَّ المَتْبُوعَ فِي (امْرِئٍ) لَامٌ، وَفِي (ابْنٍ) حَرفٌ زَائِدٌ[1].

قَوْلُهُ[2]: [وَأَصْلُهُ سِمْوٌ[3]]؛ أَي: إِنَّهُ يُشْتَقُّ[4] مِنَ السُّمُوِّ، وَهُوَ العُلُو؛ لِأَنَّهُ أَشْرَفُ مِنَ الفِعلِ وَالحَرفِ.

قَوْلُهُ[5]: [وَنُقِلَ سُكُونُ المِيمِ] تَحقِيقًا فِي الطَّرْفِيَّةِ؛ لِكَثْرَةِ الاسْتِعْمَالِ. ض.

قَوْلُهُ: [لِأَنَّهُم يَقُولُونَ إِلَى آخِرِهِ] يُقَوِّيهِ –أَيْضًا– قَولُهُم: (سَمِيُّكَ) دُونَ (وَسَيْمُكَ)، وَأَنَّ التَعْوِيضَ أَوَّلًا لَا يَكُونُ إِلَّا فِي مَحْذُوفِ اللَّامِ غَالِبًا، وَكَثْرَةُ حَذفِ اللَّامِ وَقِلَّةِ حَذفِ الفَاءِ فِي غَيرِ المَصَادِرِ، وَ(اسْمٌ) لَيسَ مِنْهَا.

قَوْلُهُ[6]: [فَحُذِفَتِ اللَّامُ] مُتَعَلِّقٌ بِالأَوَّلِ؛ أَي: إِذَا كَانَ أَصْلُهُ كَذَا فَحُذِفَ. ض.

قَوْلُهُ[7]: [مِن حَيثُ إِنَّ لَامَيهِمَا[8] هَمْزَةٌ] هُوَ تَعلِيلٌ لِقَولِهِ: [وَإِنَّمَا أَدخَلُوا الهَمْزَةَ].

قَوْلُهُ[9]: [مُجْرَى ابْنٍ وَابْنَةٍ] فِي حَذفِ اللَّامِ وَإِسْكَانِ فَائِهِمَا، وَإِدْخَالِ هَمْزَةِ الأَصْلِ فِي أَوَّلِهِمَا.

([1]) في (ك): (زايد).

([2]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (لَا يُحْتَاجُ إِلَى العِوَضِ).

([3]) أصل: (اسْمٍ): (سِمْوٌ)، أو (سُمْوٌ) بسكون الميم، وكسر السين، أو ضمِّهَا؛ كـ(حِبْرٍ)، و(قُفْلٍ) بدليل قولهم: (سِمٌ) من غير همزة وصل، فحذفت الواو لاستثقال تعاقب الحركات الإعرابية عليها، ونقل سكون الميم إلى السين؛ ليتعاقب ظهور الحركات عليها، وأتي بهمزة الوصل، وهذا مذهب البصريين. وقال الكوفيون: أصله (وسْمٌ)؛ لكون (الاسم) كالعلامة على المسمى، فحذف الفاء وبقي العين ساكنًا. والمختار الأول؛ لأنَّهم يقولون في تكسيره: أسماء، وفي تصغيره سُمَيّ، وعند استتار الضمير المرفوع المتحرك: سَمَّيْتُ، فو صحَّ الثاني، لقيل: أوسام، ووسمتُ. انظر: الأنباري: أبو البركات، الإنصاف في مسائل الخلاف (ج15/1)، والرضي، شرح الشافية (ص258/2، وركن الدين، شرح الشافية (ج973/2).

([4]) في (م): (مشتق).

([5]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (لِكَثْرَةِ الاسْتِعْمَالِ. ض).

([6]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (أَصْلُهُ كَذَا فَحُذِفَ. ض).

([7]) (امرؤ)، و(امرأة)، أصلهما: (مرء)، و(مرءة)، فأدخلوا الهمزة فيهما وإن كانا على ثلاثة أحرف؛ لأنَّ لاميهما همزة، وقد يخففان، فيقال: (مر)، و(مرة)، فيجريان مجرى (ابن)، و(ابنة). شاهين، مجموعة الشافية (ج598/1).

([8]) في (ك): (لامهما). وفي (م): (لامها).

([9]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (الأَصْلِ فِي أَوَّلِهِمَا).

قَوْلُـهُ[1]: **[مِثْلُ (آجُرٍ) وَ(آنُـكٍ)]** (آجُرٌ) بِالمَدِّ، وَضَمِّ الجِيمِ، وَتَخْفِيفُ الرَّاءِ لُغَةٌ فِي (آجُرٍّ) بِتَشْدِيدِهَا. قَالَ الجَوهَرِيُّ[2] وَصَاحِبُ القَامُوسِ[3]: فَارِسِيٌّ مُعَرَّبٌ. وَ(آنُكٍ) بِالمَدِّ، وَضَمِّ النُّونِ. قَالَا[4]: وَ(أَفْعُلٌ) مِن أَبْنِيَةِ الجَمْعِ لَم يَجِئْ[5] عَلَيهِ الوَاحِدُ إِلَّا (آنُكٍ)، وَ(أَشُدٍّ). انتهى. وَزَادَ المُوصِلِيُّ (أَدْرُجًا).

قَوْلُـهُ: [وَهُوَ الأَسْرُبُّ] /ق109ب/ وَهُوَ بِسُكُونِ المُهْمَلَةِ، وَضَمِّ الرَّاءِ، وَتَشْدِيدِ المُوَحَّدَةِ. قَالَ فِي القَامُوسِ[6]: الرَّصَاصُ كَسَحَابٍ مَعْرُوفٌ، وَلَا يُكْسَرُ، ضَرْبَانِ: أَسْوَدُ، وَهُوَ الأَسْرُبُّ، وَأَبْيَضُ، وَهُوَ القَلْعِيُّ وَالقَصْدِيرُ، إِذَا طُرِحَ مِنهُ يَسِيرٌ فِي قِدرٍ لَم يَنْضَجْ لَحْمُهَا أَبَدًا، وَإِن طُوِّقَتْ شَجَرَةٌ بِطَوقٍ مِنهُ لَم يَسْقُطْ ثَمَرُهَا.

قَوْلُهُ: [وَفِي الحَدِيثِ[7]: "**مَنِ اسْتَمَعَ إِلَى قَيْنَةٍ إِلَى آخِرِهِ]** أَخْرَجَهُ ابْنُ عَسَاكِرَ[8] فِي

([1]) ذهب البصريون إلى أنَّ (ايْمُنُ الله) مفرد على وزن (أَفْعُل)، ومثله في الإفراد (آجُر)، و(آنُك)، والمفرد هو الأصل، والعرب تصرفت فيه وغيرته تغيرًا لم يجئ مثله في الجمع، فقالوا: (أَيمن)، و(أَيم)، و(أم) بفتح الهمزة وكسرها، والأصل الكسر؛ لأنَّها همزة وصل، وإلا لما سقط في الدرج، وهو عند سيبويه من اليمن، بمعنى البركة، يقال: يمن فلان علينا، فهو ميمون، فإذا أقسم المقسم، فكأنه قال: بركة الله قسمي، وذهب الكوفيون إلى أنها جمع (يمين)؛ لأنَّه لم يجئ على زنته واحد، و(آجر)، و(آنك) أعجميان، وليس جعله أفعلًا أولى من فيعل، وعلى هذا فهمزته همزة قطع؛ سقطت في الوصل لكثرة الاستعمال. شاهين، مجموعة الشافية (ج1/599-601)، والرضي، شرح الشافية (ج2/255).

([2]) الجوهري، الصحاح (ج2/576).

([3]) الفيروز أبادي، القاموس المحيط (ص342).

([4]) الجوهري، الصحاح (ج4/1573)، والفيروز أبادي، القاموس المحيط (ص932).

([5]) في (م): (يأتِ).

([6]) الفيروز أبادي، القاموس المحيط (ص620).

([7]) نص الحديث: "من استمع إلى قينة؛ صب في أذنيه الآنك يوم القيامة"، قال الإمام الألباني عنه: باطل، ولعله اختلط عليه بحديث آخر؛ هو قوله – صلى الله عليه وسلم –: "من استمع إلى حديث قوم وهم له كارهون؛ صب في أذنه الآنك يوم القيامة". الألباني، سلسلة الأحاديث الضعيفة (ج10/52).

([8]) ابن عساكر (ت571) علي بن الحسن بن هبة الله، أبو القاسم، ثقة الدين ابن عساكر الدمشقي: المؤرخ الحافظ الرحالة. كان محدث الديار الشامية، ورفيق السَّمْعَاني (صاحب الأنساب) في رحلاته. مولده ووفاته في دمشق. له (تأريخ دمشق الكبير) يعرف بتاريخ ابن عساكر، اختصره الشيخ عبد القادر بدران وسماه (تهذيب تاريخ ابن عساكر)، وله –أيضًا–: (الإشراف على معرفة الأطراف) في الحديث، و(تبيين كذب المفتري في ما نسب إلى أبي الحسن الأشعري)، و(كشف المغطى في فضل الموطأ)، و(تبيين الامتنان في الأمر بالاختتان)، و(أربعون حديثا من أربعين شيخا من أربعين مدينة)، و(تاريخ المزة)، و(معجم الصحابة)، و(معجم النسوان)، و(تهذيب الملتمس من عوالي مالك بن أنس)، و(معجم أسماء القرى والأمصار)، و(معجم شيوخ والنبلاء) في شيوخ أصحاب الكتب الستة، في الظاهرية. الأعلام، الزركلي (ج4/273)، وابن خلكان، وفيات الأعيان (ج1/335)، وابن كثير، البداية والنهاية (ج12/294).

تَارِيخِهِ[1] بِزِيَادَةِ (يَومِ القِيَامَةِ)، وَسَاقَهُ –أَيْضًا– ابْنُ الأَثِيرِ فِي النِّهَايَةِ[2] بِلَفْظِ: (مَن جَلَسَ إِلَى قَيْنَةٍ يَسْمَعُ مِنْهَا). وَ(القَيْنَةُ): قَالَ فِي القَامُوسِ[3]: الأَمَةُ المُغَنِّيَةُ أَو أَعَمُّ. انتهى. وَعَلَى هَذَا الثَّانِي مَشَى الجَوهَرِيُّ، قَالَ[4]: وَبَعْضُ النَّاسِ يَظُنُّ القَيْنَةَ المُغَنِّيَةُ خَاصَةً، وَلَيسَ هُوَ كَذَلِكَ.

قَوْلُهُ[5]: [إِلَى قَيْنَةٍ] (القَيْنَةُ): الأَمَةُ مُغَنِّيَةً كَانَتْ أَو غَيرَ مُغَنِّيَةٍ، قَالَ أَبُو عَمْرٍو[6]: وَكُلُّ عَبْدٍ هُوَ عِنْدَ العَرَبِ قَيْنٌ، وَالأَمَةُ قَيْنَةٌ، وَبَعْضُ العَرَبِ يَظُنُّ القَيْنَةَ المُغَنِّيَةَ خَاصَةً، وَلَيسَ كَذَلِكَ. صحاح[7].

قَوْلُهُ: [لِأَنَّهَا هَمزَةُ الوَصلِ] وَقِياسُ هَمزَةِ الوَصلِ الكَسرُ، دَلِيلُهُ الكَثْرَةُ، وَأَنَّهُم لَا يَعدِلُونَ عَنهُ إِلَّا بِعَارِضٍ؛ لِكَرَاهَةِ النَّقلِ مِن كَسرٍ إِلَى ضَمٍّ فِي نَحوِ: (اقْتُل)، وَكَثْرَةُ الاسْتِعْمَالِ فِي هَمزَةِ لَامِ التَّعْرِيفِ، وَسِرُّ كَونِ الكَسرِ أَصْلًا؛ لِأَنَّهُم يَتَخَلَّصُونَ مِنَ السُّكُونِ المَمنُوعِ فِي الوَصلِ بِالكَسرِ كَمَا فِي (اضْرِبِ اضْرِبْ)، وَهَذَا سُكُونٌ مَمنُوعٌ فِي الابتِدَاءِ، يَتَخَلَّصُونَ مِنهُ بِالكَسرِ وَاقِعًا عَلَى حَرفٍ قَبْلَهُ، وَهُوَ الهَمزَةُ المَجلُوبَةُ.

قَوْلُهُ: [يُقَالُ: يَمِنَ فُلَانٌ عَلَينَا] قَالَ فِي القَامُوسِ[8]: (يَمِنَ) كَـ(عَلِمَ)، وَ(عُنِيَ)، وَ(جَعَلَ)، وَ(كَرُمَ)، فَهُوَ: مَيْمُونٌ، وَأَيمَنُ، وَيَامِنٌ، وَيَمِينٌ، الجَمعُ: أَيَامِنُ، وَمَيَامِينُ.

قَوْلُهُ: [وَ(آجُرٌ)، وَ(آنُكٌ) أَعجَمِيَّانِ] المَفهُومُ مِمَّا تَقَدَّمَ عَنِ الجَوهَرِيِّ هُوَ مَا قَالُوهُ فِي الأَوَّلِ دُونَ الثَّانِي.

قَوْلُهُ: [فَهَمزَتُهُ هَمزَةُ قَطعٍ] هَذَا الضَّمِيرُ لِـ(أَيمُنٍ)، وَضَمِيرُ (جَعَلَهُ) لِـ(آجُرٍ)، وَ(آنُكٍ) بِتَأوِيلِ كُلٍّ مِنهُمَا، وَالمَعْنَى: ذَهَبَ الكُوفِيُّونَ إِلَى أَنَّ أَيمُنَا جَمعُ يَمِينٍ؛ لِأَنَّهُ لَم يَجِئ عَلَى زِنَتِهِ مُفرَدٌ، فَإِن أُورِدَ (آجُرٌ) وَ(آنُكٌ) أُجِيبَ: أَوَّلًا: بِأَنَّهُمَا أَعجَمِيَّانِ، وَثَانِيًا: يَمنَعُ أَنَّهُمَا عَلَى (أَفْعُلٍ)؛ إِذ لَيسَ جَعلُهُمَا (أَفْعُلًا)

([1]) ابن عساكر، تاريخ دمشق (ج51/263).

([2]) ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر (ج1/77).

([3]) الفيروز أبادي، القاموس المحيط (ص1226).

([4]) الجوهري، الصحاح (ج6/2186).

([5]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (وَهُوَ الهَمزَةُ المَجلُوبَةُ).

([6]) أبو عمرو الشيباني الكوفيّ(ت206هـ) إسحاق بن مرار الشيباني بالولاء، أبو عمرو: لغوي أديب، من رمادة الكوفة. سكن بغداد ومات بها. أصله من الموالي. جاور بني شيبان وأدب بعض أولادهم فنسب إليهم. وجمع أشعار نيف وثمانين قبيلة من العرب ودوَّنَها، وكان كُلَّمَا عَمِلَ منها قبيلةً أخرجها إلى الناس في (مجلد) وجعلها في مسجد الكوفة. وأخذ عنه جماعة كبار منهم أحمد بن حنبل: كان يلزم مجالسه ويكتب أماليه. ومن تصانيفه: (كتاب اللغات)، و(كتاب الخيل)، و(النوادر) المعروف بـ(كتاب الجيم)، و(غريب الحديث). انظر: ابن خلكان، وفيات الأعيان (ج1/201). والزركلي، الأعلام (ج1/296).

([7]) الجوهري، الصحاح (ج6/2186).

([8]) الفيروز أبادي، القاموس المحيط (ص1241).

أَولَى مِن جَعَلِهِمَا (فَاعِلًا)؛ أَي: بِضَمِّ العَينِ، فَهَمزَةُ (أَيمُنٍ) عَلَى هَذَا عِندَهُم هَمزَةُ قَطعٍ /ق110أ/ إِلَى آخِرِهِ.

قَوْلُهُ[1]: [أَولَى مِن (فَاعِلٍ)] وَالصَوَابُ: أَن يَقُولَ مِن (فَيعَلٍ)؛ لِأَنَّ الزَّائِدَ يُقَابَلُ بِمِثْلِهِ إِن لَم تَكُن مِنَ الصُّورِ المُستَثنَيَاتِ كَمَا ذُكِرَتْ فِي أَوَّلِ الكِتَابِ، وَهَذَا لَيسَ مِنْهَا.

قَوْلُهُ[2]: [لِأَنَّهُ قَد عُلِمَ أَنَّهُ لَا يُحتَاجُ إِلَى الهَمزَةِ]؛ أَي: مِن قَولِ المُصَنِّفِ: [فَإِن كَانَ الأَوَّلُ سَاكِنًا].

قَوْلُهُ: [بِنَحوِ: (أَهْرَاقٍ)] وَهُوَ بِسُكُونِ الهَاءِ.

قَوْلُهُ: [لِأَنَّ أَصلَهُمَا (أَرَاقَ)، وَ(أَطَاعَ)] أَصلُ هَذَينِ: (أَرْيَقَ)، وَ(أَطْوَعَ) نُقِلَت حَرَكَةُ العَينِ، ثُمَّ قُلِبَت أَلِفًا؛ لِتَحَرُّكِهَا فِي الأَصلِ وَانفِتَاحِ مَا قَبلَهَا فِي اللَّفظِ، ثُمَّ زِيدَتِ الهَاءُ وَالسِّينُ عِوَضًا[3] مِن ذَهَابِ حَرَكَةِ العَينِ؛ لِأَنَّهَا لَمَّا سُكِّنَت تَوَهَّنَت وَتَهَيَّأَت لِلحَذفِ عِندَ سُكُونِ اللَّامِ، نَحوُ: لَم يُطِعْ، وَأَطَعْتُ مَثَلًا، وَسَيَأتِي فِي ذِي الزِّيَادَةِ مَزِيدُ كَلَامٍ فِي هَذَا المَقَامِ.

([1]) ساقط في (ك): إلى قوله: (وَهَذَا لَيسَ مِنْهَا).

([2]) وأمَّا القياسي: فكلُّ مصدر بعد ألف فعله الماضي أربعة حروف فصاعدًا، وهي أحد عشر بناءً: (انْفِعَال) كـ(انْطِلاق)، و(افتعال) كـ(اكتساب)، و(افعلال) كـ(احمرار)، و(افعيلال) كـ(احميرار)، و(استفعال) كـ(استخراج)، و(افعيعال) كـ(اعشيشاب)، و(افعوَّال) كـ(اخروَّاط)، و(افعنلال) كـ(اقعنساس)، و(افعنلاء) كـ(اسلنقاء)، و(افعنلال) كـ(احرنجام)، و(افعلال) كـ(اقشعرار)، واحترز بـ(أربعة فصاعدًا) من أكرم إكرام، فإنَّ الهمزة فيه همزة قطع؛ لأنَّها جاءت لمعنى. وكلُّ فعل لهذه المصادر الإحدى عشر من الماضي والأمر همزته همزة وصل، كـ(انْطَلَقَ) الماضي، و(انْطَلِقْ) الأمر، والمراد ما لم يغتل من مضارعه الفاء ولا العين، فإن اعتلَّ فلا يحتاج لها كـ(عِد، وقُل)، ولا ينتقض ما ذكر بنحو (أهراق، واستطاع)؛ لأنَّ أصلهما: أراق، وأطاع. وفي صيغة أمر الثلاثي، وهو ما كان بعد حرف المضارعة ساكنًا، كـ(اضْرِبْ)، شاهين، مجموعة الشافية (ج1/601-602)، والنظام، شرح الشافية (ج1/192-193).

([3]) انظر: ابن السراج، الأصول في النحو (ج3/229)، وابن عصفور، الممتع الكبير في التصريف (ص150)، والجرجاني، المفتاح في الصرف (ص89).

قَوْلُهُ[1]: [هَذَا مَذْهَبُ سِيبَوَيْهِ[2]] اتَّفَقَ النَّقَلَةُ عَنهُ عَلَى أَنَّ الهَمزَةَ زَائِدَةٌ[3] عِندَهُ. ثُمَّ قِيلَ: مُعتَدٌّ بِهَا فِي الوَضعِ. فَحَرفُ التَّعرِيفِ[4] عِندَهُ ثُنَائِيٌّ، وَهَذَا مَا نَقَلَهُ عَنهُ[5] ابْنُ مَالِكٍ فِي التَّسْهِيلِ[6]، وَشَرحِهِ[7]، وَابْنُ هِشَامٍ[8] وَغَيرِهِمَا، وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِهِ، وَقِيلَ: هُوَ اللَّامُ وَحدَهَا وَالهَمزَةُ لِلابتِدَاءِ بِالسَّاكِنِ، وَهَذَا مَا فِي الشَّرحِ[9] وَغَيرِهِ عَنهُ، وَهُوَ عَلَى الجُملَةِ اخْتِيَارُ المُتَأَخِرِينَ.

قَوْلُهُ: [وَذَهَبَ الخَلِيلُ إِلَى أَنَّ (أل) حَرفٌ ثُنَائِيٌّ]؛ أَي: وَالهَمزَةُ فِيهِ أَصلِيَّةٌ، وَهِي هَمزَةُ قَطعٍ وُصِلَت؛ لِكَثرَةِ الاستِعمَالِ، وَكَانَ يُعَبِّرُ عَنهَا بِـ(أل)، وَلَا يَقُولُ: الأَلِفُ وَاللَّامُ، وَمَذهَبُهُ هُوَ المُختَارُ عِندَ ابْنِ مَالِكٍ، قَالَ[10]: لِسَلَامَتِهِ مِن وُجُوهٍ كَثِيرَةٍ مُخَالِفَةٍ لِلأَصلِ، مُوجِبَةٍ لِعَدَمِ النَّظَائِرِ. أَحَدُهُمَا: تَصدِيرُ زِيَادَةٍ فِيمَا لَا أَهلِيَّةَ فِيهِ لِلزِّيَادَةِ وَهُوَ الحَرفُ.

الثَّانِي: وَضعُ كَلِمَةٍ مُستَحِقَّةٍ /ق110ب/ لِلتَّصدِيرِ عَلَى حَرفٍ وَاحِدٍ سَاكِنٍ.

الثَّالِثُ: افتِتَاحُ حَرفٍ بِهَمزَةِ وَصلٍ، وَلَا نَظِيرَ لِذَلِكَ.

الرَّابِعُ: لُزُومُ فَتحَتِ هَمزَةِ الوَصلِ بِلَا سَبَبٍ، قَالَ: وَاحتَرَزْتُ بِاللُّزُومِ وَنَفيِ السَّبَبِ مِن هَمزَةِ (أَيمُنٍ) فِي القَسَمِ، فَإِنَّهَا تُفتَحُ وَتُكْسَرُ، وَكَسرُهَا هُوَ الأَصلُ، وَفُتِحَتْ؛ لِئَلَّا يُنْتَقَلَ مِن كَسْرٍ إِلَى ضَمٍّ دُونَ حَاجِزٍ حَصِينٍ.

([1]) وأمَّا في الحروف فتكون في لام التعريف وميمه؛ إذا التعريف باللام وحده، والهمزة زائدة، إذا لو كانت مقصودة لم تحذف بالوصل كما لم تحذف همزة (أم، وإن)؛ ولأنَّ التنوين يدل على التنكير، وهو حرف واحد فوجب أن يكون دليل التعريف –أيضًا– حرفًا واحدًا حملًا للنقيض على النقيض، وهذا مذهب سيبويه، وذهب الخليل إلى أنَّ الحرف ثنائي تفيد التعريف؛ لأنَّها من خصائص الأسماء، وتفيد معنى فيه، وهي بمنزلة قد في الأفعال، وذلك ثنائي، فكذلك هذه، ولأنَّ حروف المعاني ليس فيها ما وضع على حرف واحد ساكن، فوجب أن يحمل هذا على ما ثبت دون ما لم يثبت، قال سيبويه: "زعم الخليل أنَّها مفصولة كقد وسوف". سيبويه، الكتاب (ج147/4)، والمبرد، المقتضب (ج221/1–222)، وابن جني، سر صناعة الإعراب (ج332/1–349).

([2]) سيبويه، الكتاب (ج147/4)، (ج220/4).

([3]) في (ك): (زايدة).

([4]) زائد في (م): (أي).

([5]) في (ط): (عند).

([6]) ابن مالك، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد (ص18).

([7]) ابن مالك، شرح التسهيل (ج253/1).

([8]) ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك (ج180/1).

([9]) شاهين، مجموعة الشافية، شرح الجاربردي (ج602/1–603).

([10]) ابن مالك، شرح التسهيل (ج254/1–255).

الخَامِسُ: أَنَّ المَعهُودَ الاسْتِغْنَاءُ عَن هَمزَةِ الوَصلِ بِالحَرَكَةِ المُنْقُولَةِ إِلَى السَّاكِنِ، وَلَم يُفْعَلْ ذَلِكَ بِلَامِ التَّعْرِيفِ إِلَّا عَلَى شُذُوذٍ، بَل يُبدَأُ بِالهَمزَةِ فِي المَشْهُورِ مِن قِرَاءَةِ وَرشٍ[1]؛ أَي: فِي نَحوِ: (الآخِرَةِ).

السَّادِسُ: أَنَّهَا لَو كَانَت هَمزَةُ وَصلٍ لَم تُقْطَعْ فِي: (يَا أَللهُ)، وَلَا فِي قَولِهِم: (فَأَللهِ[2] لَأَفْعَلَنَّ). انتهى.

قَوْلُهُ[3]: [عَلَى حَرفٍ وَاحِدٍ سَاكِنٍ]؛ أَي: فِي الأَوَّلِ، وَإِلَّا يَنتَقِضُ بِالتَّنوِينِ وَالنُّونِ الخَفِيفَةِ وَتَاءِ التَّأنِيثِ السَّاكِنَةِ وَهَاءِ السَّكتِ، فَإِنَّهَا حُرُوفُ مَعَانٍ عَلَى حَرفٍ وَاحِدٍ فِي الآخِرِ.

قَوْلُهُ[4]: [وَطَيءٌ تُبْدِلُ مِن لَامِهِ مِيمًا] نُقِلَ –أَيْضًا– عَن[5] حِميَرٍ. قَالَ ابنُ هِشَامٍ[6]: وَقِيلَ: إِنَّ هَذِهِ اللُّغَةَ مُختَصَّةٌ بِالأَسمَاءِ التِي لَا تُدْغَمُ لَامُ التَّعرِيفِ فِي أَوَّلِهَا، نَحوُ: (غُلَام)، وَ(كِتَاب)، بِخِلَافِ (رَجُلٍ)، وَ(نَاسٍ)، وَ(لِبَاسٍ)، ثُمَّ قَالَ: وَلَعَلَّ ذَلِكَ لُغَةٌ لِبَعْضِهِم لَا لِجَمِيعِهِم، أَلَا تَرَى أَنَّ[7] البَيتَ السَّابِقَ، وَأَنَّهَا فِي الحَدِيثِ دَخَلَتْ عَلَى النَّوعَينِ. انتهى.

وَالبَيتُ هُوَ[8]: [المنسرح]

([1]) ورش(ت197هـ) عثمان بن سعيد بن عديّ المصري: من كبار القراء. غلب عليه لقب (ورش)؛ لشدة بياضه، أصله من القيروان، أخذ قراءته عن شيخه نافع الذي لقبه بورش، ومولده ووفاته بمصر. انظر: الزركلي، الأعلام (ج205/4)، وابن الجزري، غاية النهاية في طبقات القراء (ج502/1–503)، وياقوت: الحموي، معجم الأدباء = إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب (ج5/ 33).

([2]) في (ط)، و(ك)، و(م): (أفاء الله)، ويرى الباحث أنَّها: (فأله)؛ ليستقيم المعنى، وهي موجود في شرح التسهيل بهذه الصورة. ابن مالك، شرح التسهيل (ج255/1).

([3]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (عَلَى حَرفٍ وَاحِدٍ فِي الآخِرِ).

([4]) وطيء تبدل من لام التعريف ميمًا، تقول: أمرجل عندك، يريدون الرجل، ويقال: إنَّ النمر بن تولب سأل النبي –صلى الله عليه وسلم: أمن امبر امصيام في امسفر؟ فقال عليه السلام: "ليس امبر امصيام في امسفر". قيل: إنَّه لم يرو عن النبي –صلى الله عليه وسلم– غير هذا الحديث. اليزدي، شرح الشافية (ج261/1)، وشاهين، مجموعة الشافية (ج604/1).

([5]) في (ط): (من).

([6]) ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب (ص71).

([7]) في (م): (إلى).

([8]) البيت لبجير بن عنمة الطائي، والشاهد في البيت: (امسهم)، و(وامسلمه) حيث أبدل لام التعريف ميمًا، وهو في لغة حمير وطيء وغيرهما من العرب، وأراد الشاعر (السَّهم)، و(السَّلمة)، هي الحجارة الصغيرة، والمعنى: إن خليلي الذي يواصلني يدافع عني بالسهام والحجارة. الأنباري: أبو بكر، الزاهر في معاني كلمات الناس (ج66/1)، وابن يعيش، شرح المفصل (ج139/5)، وابن مالك، شرح الكافية الشافية (ج165/1)، أبو حيان، التذييل والتكميل في شرح التسهيل (ج52/3).

ذاكَ خَلِيلـــــــــي وذُو يُوَاصِـــــــــلُنِي يَرْمِـــي وَرَائِـــي بِامْسَـــهْمِ وَامْسَـــلِمَهْ[1]

وَسَيَأتِي فِي الإِبدَالِ. وَالحَدِيثُ أَخْرَجَهُ: الإِمَامُ أَحمَدُ[2] فِي مُسنَدِهِ[3]، وَالطَّبَرَانِيُّ[4] فِي الكَبِيرِ[5] مِن حَدِيثِ كَعبِ بْنِ عَاصِمٍ[6]، وَرِجَالُهُ رِجَالُ الصَّحِيحِ، قِيلَ: وَلَا يُعرَفُ مِن حَدِيثِ النَّمرِ بْنِ تَولَبٍ[7]، وَالحَدِيثُ الذِي رَوَاهُ النَّمِرُ مَتنُهُ: (مَن سَرَّهُ أَن يَذْهَبَ كَثِيرٌ مِن وَحَرِ[8] صَدْرِهِ فَلْيَصُمْ شَهْرَ الصَّبْرِ

([1]) في (م): (ومثله).

([2]) الإمام أحمد(ت241هـ) أحمد محمد بن حنبل، أبو عبد الله، الشيبانيّ الوائلي: إمام المذهب الحنبليّ، وأحد الأئمة الأربعة. المروزي الأصل. مولده ووفاته في بغداد، وقيل: ولد في (مرو)، قيل: إنه كان يحفظ ألف ألف حديث، وكان من أصحاب الإمام الشافعي وخواصه، وصنّف (المسند) الذي يحتوي على ثلاثين ألف حديث. وله كتب في (التاريخ) و(الناسخ والمنسوخ) و(الرد على الزنادقة فيما ادعت به من متشابه القرآن) و(التفسير) و(فضائل الصحابة) و(المناسك) و(الزهد) و(الأشربة) و(المسائل) و(العلل والرجال)، أخذ عنه الحديث البخاري ومسلم، وفي أيامه دعا المأمون إلى القول بخلق القرآن ومات قبل أن يناظر ابن حنبل، وتولى المعتصم فسجن ابن حنبل ثمانية وعشرين شهرًا؛ لامتناعه عن القول بخلق القرآن، وفي عهد المتوكل أُكرِمَ الإمام ابن حنبل، ومما صُنف في سيرته (مناقب الإمام أحمد) لابن الجوزي. انظر: ابن خلكان، وفيات الأعيان (ج63/1)، والزركلي، الأعلام (ج203/1)، وابن كثير، البداية والنهاية (ج325/10).

([3]) ابن حنبل، مسند الإمام أحمد (ج434/5).

([4]) الطَّبَراني(ت360هـ) سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم: من كبار المحدثين. أصله من طبرية الشام، وإليها نسبته. ولد بعكا، ورحل إلى الحجاز واليمن ومصر والعراق وفارس والجزيرة، وتوفي بأصبهان. له ثلاثة (معاجم) في الحديث، منها (المعجم الصغير) رتب فيه أسماء المشايخ على الحروف. وله كتب في (التفسير)، و(الأوائل)، و(دلائل النبوة) وغير ذلك. انظر: الطبراني، المعجم الكبير، والبغدادي: الخطيب، تاريخ بغداد (ج91/21)، وابن نقطة، إكمال الإكمال (ج39/4)، وابن خلكان، وفيات الأعيان (ج407/2).

([5]) الطبراني، المعجم الكبير (ج172/19).

([6]) كعب بن عاصم(ت18هـ) كعب بن عاصم، كنيته: أبو مالك الأشعري، صحابي جليل، وروى له الأربعة: مسلم وأبو داود والنسائي وابن ماجة. وهو غير أبو مالك الأشعري، الصفدي، الوافي بالوفيات (ج262/24)، وابن حجر، تهذيب التهذيب (ج434/8).

([7]) النمر بن تولب(ت نحو 14هـ) النمر بن تولب بن زهير بن أقيش العكلي: شاعر مخضرم. عاش عمرًا طويلًا في الجاهلية، كان من ذوي النعمة والوجاهة، جوَّادًا وهَّابًا لماله. يشبه شعره بشعر حاتم الطائي. أدرك الإسلام وهو كبير السن، ووفد على النبي –صلّى الله عليه وسلم–، كان أبو عَمْرو بن العلاء يسميه (الكيِّس)؛ لحسن شعره. وقال المرزبانيّ: كان شاعرًا فصيحًا. ابن حجر، الإصابة في تمييز الصحابة (ج370/6)، والزركلي، الأعلام (ج48/8)، وابن قتيبة، الشعر والشعراء (ج299/1).

([8]) (الوحر): الغِلُّ، وقد وَحِرَ صدرُه عليّ؛ أي: وغر. وفى صدره على وَحْرٌ. الجوهري، الصحاح (ج844/2).

رَمَضَانَ، وَثَلَاثَةَ أَيَّامٍ /ق111أ/ مِن كُلِّ شَهرٍ)، أَخْرَجَهُ: أَبُو نُعَيمٍ[1] فِي المَعرِفَةِ[2]. وَ(تَوْلَبٌ) بِمُثَنَّاةٍ كَـ(جَعْفَرٍ).

قَوْلُهُ[3]: [أَقْوَى الحُرُوفِ]؛[4] لِأَنَّ مَخرَجَهُ أَوَّلُ المَخَارِجِ مِن أَقصَى الحَلْقِ.

قَوْلُهُ: [بِالأَقْوَى أَولَى]؛ لِأَنَّهُ كَالأَسَاسِ لِلبِنَاءِ. ض.

قَوْلُهُ: [نَوعَانِ: هَمْزَاتُ قَطْعٍ، وَهَمْزَاتُ وَصْلٍ] كَمَا تَدخُلُ[5] هَمْزَةُ الوَصْلِ فِي الكَلِمِ الثَّلَاثِ[6] عَلَى مَا تَقَدَّمَ، يَدْخُلُ فِيهَا –أَيْضًا– هَمْزَةُ القَطْعِ نَحْوَ: (أَجْرٍ)، وَ(أَخَذَ)، وَقَد يَكُونُ بَدَلًا نَحْوَ: (أُقِّتَتْ)، وَ(أَشَاحَ)[7]، وَزَائِدَةً نَحْوَ: (أَعْطَى)، وَ(أَكْرَمَ)، وَ(إِجْفِيل)[8]. وَاللَّيِّنَةُ بِكَسرِ اليَاءِ مُشَدَّدَةً، وَيُقَالُ: قَصْرٌ مَشِيدٌ؛ أَي: مَرْفُوعٌ أَو مُجَصَّصٌ.

قَوْلُهُ[9]: [لِأَنَّ الهَمْزَةَ] بَيَانُ وَجْهِ التَّسْمِيَةِ. ض.

قَوْلُهُ: [عَلَى صُورَةِ الأَلِفِ] فَسُمِّيَتْ بِاسْمِ صُورَتِهِ. ض.

قَوْلُهُ: [مُتَقَارِبَانِ] فَسُمِّيَتْ بِاسْمِ مَا يُقَارِبُهَا. ض.

([1]) أبو نعيم(ت430هـ) أحمد بن عبد الله بن أحمد الأصبهاني، أبو نعيم: حافظ، مؤرخ، من الثقات في الحفظ والرواية. ولد ومات في أصبهان. من تصانيفه: (حلية الأولياء وطبقات الأصفياء)، و(معرفة الصحابة)، و(طبقات المحدثين والرواة)، و(دلائل النبوة)، و(ذكر أخبار أصبهان)، وكتاب (الشعراء). انظر: الزركلي، الأعلام (ج157/1)، والسبكي، طبقات الشافعية (ج7/3)، وابن خلكان، وفيات الأعيان (ج26/1).

([2]) الأصبهاني: أبو نعيم، معرفة الصحابة (ج2706/5).

([3]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (كَالأَسَاسِ لِلبِنَاءِ. ض).

([4]) إن كان الأول ساكنًا ألحق همزة وصل، وإنَّما تعين الهمزة لكونها أقوى الحروف، والابتداء بالأقوى أولى، والهمزات التي في أول الكلم نوعان: همزات قطع وهمزات وصل، وتسمى –أيضًا– ألفات القطع وألفات الوصل؛ لأنَّ الهمزة إذا كانت أوَّلًا كتبت على صورة الألف، ولأنهما متقاربان في المخرج، ولذلك إذا احتاجوا إلى تحريك الألف قلبوها همزة. ركن الدين، شرح الشافية (ج515/1)، وشاهين، مجموعة الشافية، شرح الجاربردي (ج605/1).

([5]) في (ك): (يدخل).

([6]) في (ك): (الثلث).

([7]) والمُشِيح حرف من الأَضْداد؛ يقال: قد أَشاح الرَّجُل يُشِيح إِشاحةً، إذا فزع وحَذِر، وقد أَشاح يُشيح فهو مُشِيح، إذا جدَّ وانكمش وجَسَر. الأنباري: أبو بكر، الأضداد (ج273/1).

([8]) (الإجفيل): الجبان، وظليمٌ إجْفيلٌ: يهرُب من كل شيء. وأجفل القوم؛ أي: هرَبوا مسرِعين. وأجْفَلَتِ الريحُ فهي مُجْفِلٌ؛ أي: أسرعتْ. الجوهري، الصحاح (ج1657/4)، والفيروز أبادي، القاموس المحيط (ص978).

([9]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (أَو التَبَسَ أو خَفِيَ).

قَوْلُـهُ[1]: [ثَمَانِيَـةٌ وَعُشْـرُونَ] وَجَعَلَ صَـاحِبُ الكَشَّـافِ[2] الأَسَـامِي لِحُرُوفِ المُعْجَمِ ثَمَانِيَـةً وَعِشْرِينَ عَلَى مَا يُفْهَمُ مِن كَلَامِهِ؛ لِقَيدِ الوَجْهِ الثَّالِثِ فِي الحُرُوفِ المُقَطَّعَاتِ، فَحِينَئِذٍ يَكُونُ اسْمُ الأَلِفِ مُشَارِكًا بَينَ الهَمْزَةِ وَاللَّيِّنَةِ. ض.

قَوْلُهُ: [لَا يَذْهَبُ عَلِيهِم] (عَلَيهِم) صِلَةٌ لِـ(يَذْهَبُ)؛ لِتَضَمُّنِهِ مَعْنَى أَشْكَلَ أَو التَبَسَ أو خَفِيَ.

قَوْلُهُ: [لِأَنَّهُ يُتَوَصَّلُ بِهَا إِلَى النُّطْقِ بِالسَّاكِنِ] هَذَا أَنْسَبُ؛ لِأَنَّ الهَمْزَةَ إِنَّمَا يُؤْتَى بِهَا لِذَلِكَ؛ لَا لِتَسْقُطَ[3] فِي الدَرْجِ، فَيَتَّصِلُ مَا قَبْلَهَا بِمَا بَعْدَهَا، وَإِن كَانَتَ كَذَلِكَ لِلِاسْتِغْنَاءِ عَنْهَا، وَلِأَنَّـهُ مَعْنِـيٌّ لِلحَرْفِ[4] حَالَ وُجُودِهِ بِخِلَافِ الاتِّصَالِ المَذْكُورِ. وَ(السُلَّمُ) بِضَمِّ السِّينِ، وَتَشْدِيدِ اللَّامِ. وَ(خَاصَـةً) نُصِبَ عَلَى الحَالِ المَؤَكَّدَةِ. وَ(إِشَارَةً) بِمْعَنَى: مَشَارٌ بِهِ.

قَوْلُهُ[5]: [وَاسْتُثْنِيَ مَا بَعْدَ سَاكِنِهِ ضَمَّةٌ أَصْلِيَّةٌ] هَذَا هُوَ المَشْهُورُ، وَحَكَى ابْنُ جِنِّيٍّ[6]: أَنَّ مِنَ العَرَبِ مَن يَكْسِرُ الهَمْزَةَ فِي: (اقْتُلْ)، وَ(اخْرُجْ) وَنَحْوِهِمَا عَلَى الأَصْلِ، وَلَا يُتْبِعُ، وَهِي لُغَةٌ شَاذَةٌ.

قَوْلُهُ[7]: [مَا بَعْدَ سَاكِنِهِ ضَمَّةٌ أَصْلِيَّةٌ] نَحْوُ: (اقْتُلْ)، أَو زَائِدَةٌ لِعَارِضٍ.

([1]) قال الجوهري: الألف على ضربين: ألف وصل، وألف قطع. وكل ما ثبت في الوصل فهو ألف القطع، وما لم يثبت فهو ألف الوصل، ولا تكون إلا زائدة. وألف القطع قد تكون زائدة مثل ألف الاستفهام، وقد تكون أصلية مثل: أخذ وأمر. وقال الجاربردي: "ولهذا المعنى حكم الفقهاء زاد الله رفعة أعمالهم، وتشييد الإسلام بأقلامهم بأنَّ الحروف ثمانية وعشرون، ولا تظننَّ بهم خلاف هذا، فإنَّهم لا يذهب عليهم الخفايا، فما ظنُّك بالجلايا"، وهمزة الوصل تثبت فقط في الابتداء وتسقط في الدرج، وقال الزمخشري: "وإثبات هذه الهمزات في الدرج خروج عن كلام العرب، ولحن فاحش"، وسميت هذه الهمزة بالوصل؛ لأنَّها تحذف في وصل الكلام، وقال ابن الحاجب: "سميت بهمزة وصل؛ لأنَّها يتوصل بها إلى النطق بالساكن، ولهذا سمَّاها الخليل سُلَّمَ اللسان. الجوهري، الصحاح (ج2542/6)، والزمخشري، المفصل (ص356)، وابن يعيش، شرح المفصل (ج136/9)، وابن الحاجب، الإيضاح في شرح المفصل (ج368/1).

([2]) الزمخشري، الكشاف (ج30/1).

([3]) في (ط): (لتسقط).

([4]) (للحرف): ساقط في (ط).

([5]) همزة الوصل التي يبتدأ بها الكلام تكون مكسورةً؛ لأنَّها جيء بها لدفه الابتداء بالساكن، فناسب الكسرة لما بينها وبين السكون من التقابل، واستثني ما بعد ساكنه ضمة أصلية، نحو: (اغْزُوا)، فلذلك ضمت الهمزة، بخلاف (ارْمُوا)؛ إذ الضم عارض، وإنَّما ضمت في نحو: (انْطُلِقَ بِهِ) فعل ما لم سمَّ فاعله؛ لأنَّ ضمة الطاء بالنسبة لهذا البناء أصلية، وإن كانت عارضة بالنسبة إلى ما سمي فاعله، واستثني –أيضًا– لام التعريف فإنَّها تفتح، و(ايمن الله)؛ لأمَّ هذا الاسم غير متصرف، ولا يستعمل إلا في القسم، فضارع الحرف، ففتحت همزته تشبيهًا بالداخلة على لام التعريف. شاهين، مجموعة الشافية (ج606/1).

([6]) ابن جني، المنصف شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني (ص54).

([7]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (أَو زَائِدَةٌ لِعَارِضٍ).

قَوْلُهُ: [وَإِنَّمَا ضُمَّتْ] هُوَ إِشَارَةٌ إِلَى جَوَابِ سُؤَالٍ نَشَأَ مِن قَوْلِهِ: [إِذ الضَّمُّ عَارِضٌ].

قَوْلُهُ[1]: [فِعْلَ مَا لَم يُسَمَّ فَاعِلُهُ] حَالٌ مِن (انْطُلَقَ)، الأَوْلَى النَّصْبُ بِتَقْدِيرِ: أَعْنِي؛ لِأَنَّهُ مَعْرِفَةٌ، فَلَا يَقَعُ حَالًا. ض.

قَوْلُهُ: [وَإِنَّمَا فُتِحَتْ فِي (أَيمُنٍ)]؛ أَي: جَوَازًا كَمَا تَقَدَّمَ عَنِ ابْنِ مَالِكٍ[2].

قَوْلُهُ[3]: [اللَّحْنُ: أَن تَلْحَنَ بِكَلَامِكَ][4] حَاصِلُهُ أَنَّ اللَّحْنَ: العُدُولُ مِنَ الكَلَامِ اللَّابِحِ إِلَى الخَفِي، ثُمَّ نُقِلَ إِلَى العُدُولِ مِنَ الصَّوابِ إِلَى الخَطَأِ؛ لِجَامِعٍ بِيْنَهُمَا، وَهُوَ مُطْلَقُ العُدُولِ.

قَوْلُهُ: [وَقِيلَ لِلمُخْطِئِ لَاحِنٌ] هَذَا –أَيْضًا– مِن كَلَامِ صَاحِبِ الكَشَّافِ[5].

قَوْلُهُ: [وَشَذَّ إِثْبَاتُهَا فِي الضَّرُورَةِ[6]] قَالَ ابْنُ مَالِكٍ[7]: وَكَثُرَ قَطْعُهَا فِي أَوَائِلِ أَنْصَافِ الأَبْيَاتِ؛ أَي: نَحْوَ[8]: [السريع]

لَا نَسَبَ الْيَوْمَ وَلاَ خُلَّةً إِتَّسَعَ الْخَرْقُ عَلَى الرَّاقِعِ

قَوْلُهُ: [يُقَالُ: بَثَّ الخَبْرَ[9]؛ أي: نَشَرَهُ] قَالَ فِي (الصِّحَاحِ) فِي فَصْلِ البَاءِ[10]: بَثَّ الخَبْرَ

([1]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (فَلَا يَقَعُ حَالًا. ض).

([2]) ابن مالك، شرح التسهيل (ج254/1).

([3]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (مُطْلَقُ العُدُولِ).

([4]) إثبات همزة الوصل في حالة الوصل لحن، وشذَّ إثباتها في الضرورة. اليزدي، شرح الشافية (ج264/1).

([5]) قال الزمخشري: "اللحن: أن تلحن بكلامك؛ أي: تميله إلى نحو من الأنحاء ليفطن له صاحبك، كالتعريض والتورية. قال القتال الكلابي: [الكامل]

ولقد لحنت لكم لكيما تفقهوا واللّحن يعرفه ذوو الألباب

وقيل للمخطئ: لاحن، لأنه يعدل بالكلام عن الصواب". الزمخشري، الكشاف (ج327/4–328).

([6]) في (ك): (للضرورة).

([7]) انظر: ابن مالك، شرح التسهيل (ج466/3)، والمرادي، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك (ج1551/3).

([8]) البيت لأنس بن العباس بن مرداس السُّلمي، وقيل: لأبي عامر جد العباس بن مرداس السلمي، ويروى –أيضًا–: (اتسع الفتق على الراتق)، والشاهد فيه: (إتسع) حيث أثبت الهمزة فيها في حال الوصل ضرورة وهو أسهل؛ لأنه في أوّل النصف الثاني، فالعرب تسكت على انصاف البيوت وتبتدأ بالنصف الثاني، فكأن الهمزة وقعت أولًا. سيبويه، الكتاب (ج285/2)، والسيرافي، شرح كتاب سيبويه (ج22/3)، وابن جني، اللمع (ص98)، وابن السراج، الأصول في النحو (ج446/3)، وابن يعيش، شرح المفصل (ج309/5)، وأبو حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب (ج172/2).

([9]) في (ط): (الخير).

([10]) الجوهري، الصحاح (ج273/1).

وَأَبَثَّهُ بِمَعْنَى[1] نَشَرَهُ، /ق112ب/ ثُمَّ قَالَ فِي فَصْلِ النُّونِ[2]: نَثَّ الحَدِيثَ يَنْثُّهُ بِالضَّمِّ نَثًّا: إِذَا أَفْشَاهُ، قَالَ[3]: [الطويل].

إِذَا جَـــاوَزَ الإِثْنَـــينِ سِـــرٌّ فإِنَّـــهُ بِنَـــثٍّ[4] وتَكثيـــرِ الوُشـــاةِ قَمـــينُ

انتهى.

قَوْلُـهُ[5]: [لَا بَيْنَ بَيْنَ][6]؛ أَي: بَيْنَ الهَمْزَةِ وَالأَلِفِ، وَقَد جَاءَ بَيْنَ بَيْنَ فِي قَولِ الشَّاعِرِ[7]: [الوافر]

وَمَـــا أَدْرِي إِذَا يَمَّمْـــتُ أَرْضًـــا

إِلَى آخِرِ البَيْتَينِ، حَيْثُ قَالَ: (أَأَلْخَيْرُ)؛ لِاسْتِقَامَةِ الوَزْنِ، وَفِي غَيرِ الوَزْنِ فِرَارًا مِن التِقَاءِ السَّاكِنَينِ، وَالأَفْصَحُ جَعْلُهَا أَلِفًا؛ لِأَنَّ التِقَاءَ السَّاكِنَينِ مُغْتَفَرٌ فِي مِثْلِ هَذِهِ الصُّورَةِ.

([1]) زائد في (م): (أي).

([2]) الجوهري، الصحاح (ج294/1).

([3]) البيت لقيس بن الخطيم، وقد نسبه المبرد في الكامل لجميل بن عبد الله بن معمرِ العذري، قال المرصفي: وهذا غلط. ومعنى البيت: يؤكد الشاعر على ضرورة عدم مجاوزة السر لاثنين؛ لأن هذا يؤدي إلى نشره وانتشاره وبثه وتكثيره، وهذا جدير أن يحدث عند مخالفة السر لأكثر من اثنين. والشاهد فيه: جواز قطع همزة الوصل للضرورة الشعرية كما في (إثنين). الخطيم: قيس، الديوان (ص162)، سيبويه، الكتاب (ج557/3)، والمبرد، الكامل في اللغة والأدب (ج231/2)، والبكري، سمط اللآلي في شرح أمالي القالي (ج796/1)، والعكبري، اللباب في علل البناء والإعراب (ج108/2)، وابن يعيش، شرح المفصل (ج137/5).

([4]) في (ط)، و(م): (يبث).

([5]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (مِثْلِ هَذِهِ الصُّورَةِ).

([6]) التزم النحاة جعل همزة الوصل ألفًا لا بين الهمزة والألف؛ لأنَّ بين بين قريب من الهمزة، فلو جعلوها بين بين لكانوا كأنَّهم أثبتوها في الوصل، وهو خلاف وضعه، فقلبوها؛ ليندفع اللبس، ولا يلزم المحذور، هذه إذا كانت مفتوحة، أمَّ إذا كانت مكسورة أو مضمومة فتسقط. شاهين، مجموعة الشافية (ج609/1).

([7]) هذا صدر بيت من [الوافر] للمثقب العبدي، واسمه عائذ بن محصن بن وائلة بن عدي، وهو من قصيدة له مشهورة رقيقة في الغزل والوصف، وعجزه:

أريـــــدُ الخيـــــرَ أيُّهمـــــا يليـنِـــــي

وبعده:

أَأَلخَيْـــــرُ الـــــذِي أنـــــا أَبْتَغيـــــهِ أمِ الشَّـــــرُّ الـــــذِي هُـــــو يَبْتَغِينـــــي

والشاهد في البيت موضح في المتن. الفراء، معاني القرآن (ج231/1)، والخطيب: التبريزي، شرح المفضليات (ج1267/3)، وابن قتيبة، تأويل مشكل القرآن (ص228)، وابن مالك، شرح التسهيل (ج159/1)، والرضي، شرح الشافية (ج268/2).

قَوْلُهُ: [كَقَولِ الشَّاعِرِ[1]: وَقُمْتُ لِلزَّوْرِ] البَيْت. وَ(الزَّوْرُ): الزَّائِرُ يَرْوِي بَدَلَهُ الطَّيفُ، وَهُوَ خَيَالُ المَحْبُوبَةِ المَرْئِيِّ فِي النَّومِ. وَ(المُرْتَاعُ): الخَائِفُ. وَ(أَرَّقَنِي): أَسْهَرَنِي. وَ(سَرَتْ): سَارَتْ لَيْلًا. وَ(عَادَنِي): جَانِي بَعْدَ إِعْرَاضِهِ. وَ(الحُلُمُ) بِضَمَّتَينِ: رُؤْيَا النُّومِ، وَقَد تَسْكُنُ لَامُهُ –أَيْضًا–. قَالَ ابْنُ الحَاجِبِ[2]: يُرِيدُ أَنِّي قُمْتُ مِن أَجْلِ الطَّيفِ مُنْتَبِهًا مُذْعُورًا؛ لِلِقَائِهِ، وَأَرَّقَنِي لَمَّا لَم يَحْصُلْ اجْتِمَاعٌ مُحَقَّقٌ، ثُمَّ ارْتَبْتُ هَل كَانَ الاجْتِمَاعُ عَلَى التَّحْقِيقِ أَو كَانَ فِي المَنَامِ؟ وَيَجُوزُ أَن يَكُونَ: يُرِيدُ فَقُمْتُ لِلطَّيفِ وَأَنَا فِي النَّومِ إِجْلَالًا فِي حَالِ كَونِي مَذْعُورًا؛ لِاسْتِعْظَامِهَا، وَأَرَّقَنِي ذَلِكَ لَمَّا انْتَبَهْتُ فَلَم أَجِدْ شَيْئًا مُحَقَّقًا.

قَوْلُهُ[3]: [أَرَّقَنِي] الأَرَقُ: السَّهَرُ، وَقَد أَرِقْتُ بِالكَسْرِ؛ أَي: سَهِرْتُ، وَأَرَّقَنِي كَذَا تَأْرِيقًا؛ أَي: أَسْهَرَنِي[4].

قَوْلُهُ: [سَرَتْ] سَرَيْتُ سُرًى وَمَسْرًى وَأَسْرَيْتُ بِمَعْنًى، إِذَا سِرتُ لَيْلًا، وَبِالأَلِفِ لُغَةُ أَهْلِ الحِجَازِ، وَجَاءَ القُرْآنُ[5] بِهِمَا جَمِيْعًا. وَلَيْلًا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿**سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا**﴾[6] لِلتَّأْكِيدِ، كَقَولِكَ: سرْتُ أَمْسِ نَهَارًا، وَالبَارِحَةِ لَيْلًا. (الحُلْمُ)[7]، بِالضَّمِّ: مَا يَرَاهُ النَّائِمُ، تَقُولُ مِنْهُ: حَلَمَ الرَّجُلُ، بِالفَتْحِ وَاحْتَلَمَ. (العَادَةُ)[8] مَعْرُوفَةٌ، وَالجَمْعُ: عَادٌ، وَعَادَاتٌ، تَقُولُ مِنْهُ: عَادَهُ، وَاعْتَادَهُ، وَتَعَوَّدَهُ؛ أَي: صَارَ عَادَةً لَهُ. الظَّاهِرُ أَنَّهُ مِن عَادَ المَرِيضُ يَعُودُهُ؛ لِأَنَّهُ لَو كَانَ مِنَ العَودِ لَكَانَ مُسْتَعْمَلًا بِإِلَى كَمَا هُوَ المَشْهُورُ.

([1]) قيل هو: زيادة بن حمل، وقيل: زياد بن منقذ العدوي؛ المعروف بالمرار الحنظلي، وهو جزء من قصيدة يحن فيها الشاعر لوطنه، والبيت بتمامه:

وَقُمْتُ لِلزَّورِ مُرْتَاعًا وَأَرَّقَنِي فَقُلْتُ أَهْيَ سَرَتْ أَمْ عَادَنِي حُلُمُ

والشاهد في البيت: (أَهْي) حيث سكن الهاء؛ لأنها سبقت بهمزة الاستفهام، والتسكين لغة فصيحة عند أهل نجد وغيرهم. ابن جني، الخصائص (ج306/1)، وابن يعيش، شرح المفصل (ج311/5)، وابن مالك، شرح التسهيل (ج143/1)، والرضي، شرح الشافية (ج190/4)، وابن منظور، لسان العرب (ج376/15)، وابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب (ص495)، والحلبي، الدر المصون (ج246/1).

([2]) ابن الحاجب، الأمالي النحوية (ص457).

([3]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (كَمَا هُوَ المَشْهُورُ).

([4]) الجوهري، الصحاح (ج1445/4).

([5]) في (ط): (القولين)، ويرى الباحث أنَّها (القرآن)؛ ليستقيم المعنى، وهي موجودة في الصحاح (ج2376/6) بهذا اللفظ.

([6]) [الإسراء: 1].

([7]) الجوهري، الصحاح (ج1903/5).

([8]) الجوهري، الصحاح (ج514/2).

قَوْلُـهُ[1]: [وَأَجَـابَ بِـأَنَّ سُـكُونَهَا عَـارِضٌ]؛ أَي: وَالأَصْـلُ الضَّـمُّ أَوِ الكَسْـرُ، وَقَـد قَـرَأَ عَلَـى الأَصْلِ أَكْثَرُ القُرَّاءِ. وَهُوَ لُغَةُ الحِجَازِيِّينَ، وَقَرَأَ بِالسُكُونِ أَبُو عَمْرٍو[2]، وَالكِسَائِـيُّ[3]، وَقَالُونَ[4]، وَهُوَ لُغَةُ أَهْلِ نَجْدَ.

قَوْلُـهُ: [لِأَنَّهَـا[5] وَإِن لَـم يَكْثُـرْ كَثْرَتَـهُ]؛ أَي: كَثْرَةَ مَا ذَكَرَ مِنَ الوَاوِ وَالفَاءِ وَاللَّامِ. وَضَمِيرِ (لَكِنَّهُ) لِلهَمْزَةِ.

قَوْلُهُ[6]: [يَكْثُرْ كَثْرَتَهَا]؛ أَي: كَثْرَةَ المَذْكُورِ أَو كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهَا. ض.

قَوْلُهُ: [وَكَذَا مَا فِيهِ]؛ أَي: مِثْلَ الوَاوِ وَالفَاءِ فِي جَوَازِ الإِسْكَانِ، لَكِنَّهُ مَعَهُمَا أَفْصَحُ مِنْهُ مَع (ثُمَّ)؛ لِكَثْرَةِ حُرُوفِهَا لَا تُعَدُّ جُزْءًا[7]، وَقَرَأَ بِهِ[8] فِي ﴿**ثُمَّ لْيَقْضُوا**﴾[9] الكُوفِيُّونَ وَقَالُونُ وَالبِزِيُّ، وَفِي ﴿**ثُـمَّ لْيَقْطَعْ**﴾[10] هَؤُلَاءِ وَقُنْبُلُ[11].

([1]) والسؤال هو، أول هذه الكلمات ساكنة: (وَهْوَ)، و(وَهْيَ)، و(فَهْوَ)، و(فَهْيَ)، و(لَهْوَ)، و(لَهْيَ)، و(فَلْيُنْفِقْ) وغيرها، لماذا لم نأتِ بهمزة وصل في أولها؟ وأجاب بأنَّ سكونها عارض بدليل قولك: (هِيَ، هُوَ ...) لكن نزل منزلة (كتْف)، فجوزوا السكون فصيحًا مع الواو والفاء واللام؛ لأنَّها صارت كالجزر مع كثرة الاستعمال، وشبه بالمذكورات ما فيه همزة؛ لأنَّ÷ وإن لم تكثر كثرته لكنه على حرف واحد، وكذا ما فيه (ثمَّ)؛ لكونها للعطف مثل الواو والفاء، وأمَّ نحو (أَنْ يُمِلَّ هُوَ) فقليل؛ لعدم الجزئية وكثرة الاستعمال. شاهين، مجموعة الشافية (ج609/1).

([2]) أبو عمرو بن العلاء(ت154هـ).

([3]) الكسائي(ت189هـ) علي بن حمزة، الكوفي، إمام في اللغة والنحو والقراءة. من أهل الكوفة. قرأ النحو بعد الكبر، وتنقل في البادية، وسكن بغداد، وتوفي بالري، عن سبعين عامًا. وهو مؤدب الرشيد العباسي وابنه الأمين. له تصانيف، منها: (معاني القرآن)، و(المصادر)، و(الحروف)، و(القرآت)، و(نوادر)، و(مختصر في النحو)، و(المتشابه في القرآن)، و(ما يلحن فيه العوام). انظر: ابن خلكان، وفيات الأعيان (ج295/3).

([4]) قالُون(ت220هـ) عيسى بن ميناء بن وردان بن عيسى المدني، مولى الأنصار، أبو موسى: أحد القراء المشهورين. من أهل المدينة، مولدًا ووفاة. انتهت إليه الرياسة في علوم العربية والقراءة في زمانه بالحجاز. وكان أصمّ يُقرأ عليه القرآن وهو ينظر إلى شفتي القارئ فيرد عليه اللحن والخطأ. و(قالون) لقب دعاه به نافع القارئ؛ لجودة قراءته، ومعناه بلغة الروم جيد. الداني، التيسير في القراءات السبع (ص4)، ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة (ج235/2)، والزركلي، الأعلام (ج110/5).

([5]) في (ط): (لأنها إنْ).

([6]) ساقط في (ك): إلى قوله: (أَو كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهَا. ض).

([7]) في (ط)، و(م): (جزأ).

([8]) في (م): (وبه قرأ).

([9]) [الحج: 29].

([10]) [الحج: 15].

([11]) قُنْبُل(195 – 291 هـ = 810 – 904 م) محمد بن عبد الرحمن بن محمد المكيّ المخزومي بالولاء، أبو عمر، الشهير بقنبل؛ لأنه أكل دواء يعرف بالقنبيل، يسقى للبقر، فلما أكثر من استعماله عرف به، وقيل: هو

وَفِي ﴿**ثُمَّ هُوَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ**﴾[1] الكِسَائِـيُّ وَقَالُونُ.

قَوْلُـهُ: [وَأَمَّـا نَحْـوُ: ﴿أَنْ يُمِـلَّ هُوَ﴾[2] فَقَلِيْلٌ[3]] /ق112أ/ الإِسْكَانُ فِيـهِ أَحَدُ الوَجْهَيْنِ عَن أَبِي جَعْفَرٍ وَرُوَيْسٍ –أَيْضًا– عَن قَالُونَ وَأَكْثَرِ الرُّوَاةِ عَنْهُ بِالضَّمِّ كَالجَمَاعَةِ.

منسوب إلى القنبلة، من أعلام القرّاء. كان إمامًا متقنًا، انتهت إليه مشيخة الإقراء بالحجاز في عصره، ورحل إليه الناس من الأقطار. وولي الشرطة بمكة، وكان لا يليها إلا أهل العلم والفضل. الزركلي، الأعلام (ج189/6)، والصفدي، الوافي بالوفيات (ج188/3).

([1]) [القصص: 61].

([2]) [البقرة: 282].

([3]) في (م): (تعليل).

الباب السابع والعشرون: الوقف[1]

قَوْلُـهُ: [أَي: عَلَـى تَقْدِيرِ أَن يَكُونَ بَعْدَهَا شَـيْءٌ]؛ أَي: وَلَو فَرْضًا، كَمَا أَفْصَحَ بِهِ الشَّيْخُ نِظَامُ الدِّينِ[2]، وَلَيسَ المُرَادُ: إِذَا كَانَ بَعْدَهَا شَيْءٌ كَمَا تَوَهَّمَ شَارِحٌ[3]، وَيَدْخُلُ فِي التَّعْرِيفِ الوَقْفُ عَلَى نَحْوِ: (قُلْ) خِلَافًا لَهُ –أَيْضًا–؛ لِأَنَّهُ فِي اللَّفْظِ كَلِمَةٌ، وَالوَقْفُ مِن الأَحْكَامِ[4] اللَّفْظِيَّةِ.

قَوْلُـهُ[5]: [لِمَـا مَـرَّ فِـي التَّعْرِيـفِ] بِأَن يُقَالَ: المُرَادُ بِقَطْعِ الكَلِمَةِ عَنِ الحَرَكَةِ: قَطْعُهَا عَنْهَا عَلَى تَقْدِيرِ وُجُودِ الحَرَكَةِ.

قَوْلُـهُ: [مِن غَيْرِ سَكْتَةٍ تُؤْذِنُ] كَمَا تَقُولُ: (أَعْجَبَنِي ضَرْبُ زَيْدٍ)، مِن غَيرِ سَكْتَةٍ عَلَى اليَاءِ. ض.

قَوْلُـهُ: [وَفِيـهِ وُجُوهٌ][6] الضَّمِيرُ لِلوَقْفِ، وَالمُرَادُ بِهِ: الوَقْفُ الاخْتِيَارِيُّ[7] الذِي لَيْسَ بِتَرَنُّمِيٍّ، وَلَا اسْتِتْبَاتِيٍّ[8]، وَلَا تَذَكُّرِيٍّ، وَلَا إِنْكَارِيٍّ، وَيَكُونُ لِلاسْتِرَاحَةِ أَو تَمَامِ المَقْصُودِ. وَالتَّرَنُّمُ كَالوَقْفِ عَلَى نَحْوِ[9]: [الوافر]

([1]) الوقف: لغةً: مصدر (وقفتِ الدابةُ وقوفًا)؛ أي: إذا حبستها، واصطلاحًا: قطع الكلمة عمَّا بعدها؛ أي: على تقدير أن يكون بعدها شيء. وقال بعضهم: الوقف: قطع الكلمة عن الحركة، وأورد عليه أنَّ ليس بواضح؛ لأنَّه قد لا يكون متحركًا، ويدُّ عليه أنَّه ليس بجامع ولا مانع، أمَّ أنَّه ليس بجامع؛ لأنَّه لو حركت الكلمة وقطعت عما بعدها يسمى وقفًا، ولهذا يقال: وقف وأخطأ في ترك حكمه، وأمَّا أنَّه غير مانع؛ لأنَّه لو أسكن آخر الكلمة ووصل ما بعدها من غير سكتة تؤذن بوقفة لا يسمى وقفًا مع أنَّ الحدَّ يشمله. الجوهري، الصحاح (ج1440/4)، وشاهين، مجموعة الشافية (ج612/1)، واليزدي، شرح الشافية (ج267/1).

([2]) النظام، شرح الشافية (ج199/1).

([3]) ركن الدن، شرح الشافية (ج523/1).

([4]) في (ط): (أحكام).

([5]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (عَلَى اليَاءِ).

([6]) الوقف فيه أحدَ عشرَ وجهًا، وهي: 1. الإسكان المجرد، 2. الروم، 3. الإشمام، 4. إبدال التنوين ألفًا، 5. إبدال تاء التأنيث الملحقة بالاسم هاء، 6. زيادة الألف، 7. إلحاق هاء السكت، 8. إثبات الواو و الياء أو حذفهما، 9. إبدال الهمزة، 10. التضعيف، 11. نقل الحركة، وهذه الوجه مختلفة في الحسن، والمحل، فبعضها أحسن من بعض، ولكلٍ منها مكان مخصوص، وقد يشترك أكثر من واحدٍ في المحل. شاهين، مجموعة الشافية (ج614/1)، والرضي، شرح الشافية (ج272/2).

([7]) الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني، لألفية ابن مالك (ج285/4).

([8]) في (ط)، و(م): (استثنائي).

([9]) صدر بيت لجرير بن عطية بن الخطفي، أحد الشعراء المجيدين، وهو شاعر أموي، يهجو بها الراعي النميري؛ لتفضيله الفرزدق عليه، وعجزه:

وَقُـــولِي إِنْ أَصَـــبْتُ لَقَـــدْ أَصَـــابَنْ

أَقِلِّـــــي اللَّـــــوْمَ عـــــاذِلَ والعِتـــــابَنْ

بِالتَّنْوِينِ، وَيُسَمَّى تَنْوِيْنَ التَّرَنُّمِ. وَهُوَ[1] مشهورٌ، والاسْتِتْبَاتِيُّ كَمَا تَقُولُ: (المَنَـي) لِمَن قَالَ: (جَاءَ زَيدٌ)، فَيأتِي بِـ(مَن) مُعرَّفةً بِاللامِ مُنسُوبةً لِلسُؤالِ[2] عَن وَصْفِ زَيدٍ؛ أَي: الهَاشِميِّ أَم العَلَويِّ[3]، وَسَبقَ فِي النحوِ فِي بَابِ الحِكَايةِ[4]. وَالتَّذَكُريُّ[5] كَمَا تَقُولُ فِي (قَالَ): (قَالَا)، وَفِي (يَقُولُ): (يَقُولُو)[6]، وَفِي (مِنَ العَامِي): (مِنَ العَامِي)، فَيقطعُ[7] اللَّفْظَ عَن تَمَامِهِ بِسببِ عَدمِ ذِكرِهِ، وَتَجعلُ هُناكَ مُدَّةً؛ لِتَتذَكَرَ، وَتُسَمَّى مُدَّةَ التَّذَكُرِ، وَلَو قَصَدَّتَ الوَقْفَ لَم تَلحَقْهَا بَل تَقِفُ عَلَى أَحَدِ الوُجُوهِ الآتِيَةِ. وَأَمَّا الإنكَارِيُّ فَتُمدُهُ – أَيْضًا– ثُمَّ إن كَانَ آخِرَ الكلمةِ مُنونًا كُسرِ التَّنوينُ، وَتَعَيَّنَتِ اليَاءُ، كَمَا تَقُولُ مُنكِرًا: (أَزَيدُنِيهِ) بِدالٍ مَضمُومةٍ وَنُونٍ مَكسُورةٍ، وَهِيَ التنوينُ حُرِّكَ؛ لِسُكُونِهِ، وَسُكونِ مُدَّةِ الإنكَارِ، فَإن قِيلَ: الإنكَارُ لَا يكون إلا فِي الوَقْفِ، وَالتَّنوينُ لَا يُوقفُ عَليهِ، /ق112ب/ أُجيبَ بِأَنَّ المَوقُوفُ عَليهِ هَاهُنَا[8] إِنَّمَا هُوَ مُدَّةُ الإنكَارِ، وَأُلحِقَت هَاءُ السَّكتِ؛ لِلدَّلَالةِ عَلَى الوَقفِ، فَإِنَّهَا لَا تَثْبُتُ إلا فِيهِ.

فَإِنِ قِيلَ: فَلِم أُلحقَ التنوينُ مَعَ مُدةِ الإنكارِ ولم يُلحقْ معَ ألفِ النُدبَةِ، أُجيبَ: بِأَنَّ النُدبَةَ من فُرُوعِ النداءِ وَهوَ لَا يدخُلُهُ التنوينُ فِي المُفردِ المَعْرِفَةِ وَإن لَم يكنْ آخِرُ الكلمةِ مُنونًا، تَبِعَتِ المَدَّةُ حَرَكَةَ مَا قَبْلَهَا مُطْلَقًا، فتقولُ لِمن قَالَ (جَاءنِي عَمرٌو): (أَعَمْرُوهُ)، وَلِمن قَالَ (رَأيتُ عُثْمانًا[9]): (أَعُثْمَانَاهُ)،

و(العذل): اللوم. و(عاذل): اسم فاعل مؤنث بتاء محذوفة للترخيم، وأصله عاذلة. والشاهد فيه: دخول تنوين الترنم على كلمة (العتابن)، وهو وقف على القوافي، وللعرب فيه وجوه: الأول: إلحاق الألف، فيقال: (العتابا)، قال سيبويه: وإنما ألحقوا هذه المدة في حروف الروي؛ لأن الشعر وضع للغناء والترنم، فأحلقوا كل حرف الذي حركته منه. والثاني: إلحاق النون بدلاً من الألف، وهي عند بني تميم، فيقال: (العتابن)، والثالث: لفظ الكلمة كما هي، وهي عند الحجازيين، فيقال: (العتابْ). انظر: جرير، الديوان (ص64)، وسيبويه، الكتاب (ج205/4)، والمبرد، المقتضب (ج240/1)، وابن السراج، الأصول في النحو (ج386/2)، وابن جني، الخصائص (ج96/2)، والسيوطي، همع الهوامع (ج57/1).

([1]) (وهو مشهور): ساقط في (ط)، و(ك).

([2]) في (م): (بالسؤال).

([3]) في (م): (هو العلوي).

([4]) الحِكَايَة: هي إيراد لفظ المتكلم على حسب ما أورده، وهي ثلاثة أنواع: حكاية الجمل وتختص بالقول، وحكاية المفرد: وتختص بالعلم، وحكاية حال المفرد: وتختص بـ"أي" و"من" الاستفهاميتين. العكبري، اللباب في علل الإعراب والبناء (ج135/2)، والأزهري، شرح التصريح على التوضيح (ج479/2).

([5]) في (ط): (التذكر).

([6]) في (م): (يقولوا).

([7]) في (ك): (فتقطع).

([8]) في (ط): (ههنا).

([9]) في (ك): (عمان)، و(أعماناه).

وَلِمن قَالَ (مَررتُ بِجذامٍ): (أَجُذَامِيهِ)، وَلِمن قَالَ (زَيدٌ ضَرَبَ): (أَزَيدٌ ضَرَبَاهُ)، فَإِن كَانَ آخِرُهَا سَاكِنًا نَحُو: (عِيسَى)، وَ(القَاضِي)، فَقَالَ السِّيرَافِيُّ[1]: حُكمُهُ أَن يُزَادَ عَليهِ مُدَّةً مُجانِسَةً لِلآخِرِ، ثُمَّ تُحذَفُ، فَتقولُ: (أَعِيسَاهُ)، وَ(القَاضِيهُ)، وَلِمن قالَ (زَيدٌ يَغزُو): (أَزَيدٌ يَغزُوهُ)[2].

ثُمَّ لِمُدَّة الإِنكَارِ مَعنيانِ: أَحَدُهَما: إِنكَارُ خَبرِ المُخبِرِ، وَثَانِيهِمَا: إِنكَارُ أَن يَكُونَ الأَمرُ عَلَى خِلَافِ مَا ذُكرَ، وَهَذَا كَمَا يُقَالُ: (غَلَبَنِي الأَميرُ)، فَتقولُ: (أَالامِيرُوهُ)، مُنكِرًا أَن يكونَ الأمرُ عَلَى خَلَافِ ذَلِكَ، قَالَ ذَلِكَ كُلَّهُ المُوصِلِيُّ وَغَيرُهُ.

قَوْلُهُ[3]: [وَالإِشمَامُ إِلَى غَيرِ ذَلِكَ]؛ أَي: يَتَعَدَّى الحُكمُ إِلَى غَيرِ ذَلِكَ.

قَوْلُهُ: [بَل يَخْتَلِسُهَا]؛ أَي: يَأتِي بِبَعضِهَا، وَلِلاختِلَاسِ[4] المُصطَلَحِ وَالرَّومِ[5] اشْتِرَاكٌ[6] فِي التَّبعيضِ، وَافتراقٌ مِن جهةِ أَنَّ الاخْتِلَاسَ مُختَصٌّ بِالوَصلِ، وَالثَّابتُ[7] مِنَ الحَرَكَةِ أَكثَرُ مِنَ المُحذوفِ، وَأَنَّ الرَّومَ مُختصٌّ بِالوَقفِ، وَالثَّابِتُ أَقَلُّ مِنَ المُحذُوفِ.

قَوْلُهُ: [وَالأَكثَرُ عَلَى مَنعِهِ فِي[1] المَفْتُوحِ] لَم يَقرَأْ بِهِ فِيهِ أَحدٌ مِنَ القُرَّاءِ، وَأَرَادَ بِالمفتوحِ بِقَرِينَةِ التَّعلِيلِ مَا يَشمَلُ المَنصُوبَ وَالمَجرُورَ بِالفَتحَةِ كَ(إِبرَاهِيمَ) وَ(إِسحَاقَ)، وَمقابلُ مذهبِ الأَكثرِ قَولُ

([1]) السيرافي(284 – 368هـ) الحسن بن عبد الله بن المرزبان السيرافي، أبو سعيد: نحوي، عالم بالأدب. أصله من سيراف (من بلاد فارس) تفقه في عمان، وسكن بغداد، فتولى نيابة القضاء، وتوفي فيها. وكان معتزليًّا، متعففًا، لا يأكل إلا من كسب يده، ينسخ الكتب بالأجرة ويعيش منها. له (الإقناع) في النحو، أكمله بعده ابنه يوسف، و(أخبار النحويين البصريين)، و(صنعة الشعر)، و(البلاغة)، و(شرح المقصورة الدريدية)، و(شرح كتاب سيبويه). انظر: الأنباري: أبو البركات، نزهة الألباء (ص227)، وابن خلكان، وفيات الأعيان (ج130/1)، والزركلي، الأعلام (ج195/2).

([2]) السيرافي، شرح كتاب سيبويه (ج188/3).

([3]) ساقط في (ك)، (م): إلى قوله: (إِلَى غَيرِ ذَلِكَ).

([4]) في (م): (الاختلاس).

([5]) الروم: عند القراء: أن تنطق ببعض الحركة، أو تضعيف الصوت بالحركة حتى يذهب معظمها، وكلا القولين واحد، وعند النحاة: النطق بالحركة بصوت خفيٍّ، ولا تتمها، بل تختلسها اختلاسًا، والأكثر على منعه في المفتوح؛ لخفة الفتحة وسرعتها في النطق، وصعوبة الإتيان بها خفية، ولأنها تشبه التثاؤب، فتشوه صورة الفم. والإشمام: الإشارة إلى الحركة من غير تصويت، بمعنى أن تضمَّ شفتيك بعد الإسكان، ولا يدركه الأعمى، والفائدة من الإشمام الفرق بين ما هو متحرك في الوصل وأسكن للوقف وبين ما هو ساكن في كل حال، والإشمام لا يكون إلا في المضموم؛ لأنه لو كان في غير الضم لأوهم الخلاف، فضم الشفتين لا يكون إلا مع الضمِّ . وأمَّا ما قول الجوهري: وإشمام الحرف: أن تشمه الضمة أو الكسرة، فهو خلاف ما يقوله الناس في حقيقة الإشمام. شاهين، مجموعة الشافية (ج615/1)، وابن الجزري، النشر في القراءات العشر (ج122/2)، والجوهري، الصحاح (ج1962/5).

([6]) في (ط): (اشتراط).

([7]) (وَالثَّابتُ مِنَ الحَرَكَةِ ... مُختصٌّ بِالوَقفِ)، ساقط في (ك).

سِيبَوَيْه وَأَتباعِهِ، فَفِي كِتَابِهِ[2]: أَمَّا مَا فِي مَوضِعِ نَصبٍ فَإِنَّكَ تَرُومُ فِيهِ /ق113أ/ الحَرَكَةَ، فَأَمَّا الإِشْمَامُ فَلَيسَ إِلَيهِ سَبيلٌ. انتهى. وَ(الثُّؤَبَاءُ)[3] بِمُثَلَّثَةٍ مَضمُومَةٍ، وَهَمزَةٍ مَفتُوحَةٍ، وَموحَّدَةٍ.

قَوْلُهُ[4]: [إِلَى تَشوُيهِ صُورَةِ الفَمِ]؛ لِأَنَّهُ يَكونُ انفِتَاحُ الفَمِ مِن غَيرِ فَائِدَةٍ.

قَوْلُهُ: [وَالإِشْمَامُ أَن تَضَمَّ شَفَتَيكَ] هَذَا مَذهَبُ البَصرِيينَ، وَذَهَبَ الكُوفِيُّونَ وَابْنُ كَيسَانَ إِلَى أَنَّ المَسمُوعَ هُوَ الإِشمَامُ، وَغَيرُ المَسمُوعِ هُوَ الرَّومُ، وَعَلَى هَذَا يَخرُجُ مَا نُقِلَ عَنِ الكِسَائِيِّ[5] مِن إِشْمَامِ الكَسرَةِ؛ لِأَنَّهُ الرُّومُ عِندَهُ، وَلَا مُشَاحَّةَ فِي الاصْطِلَاحِ. وَ(الأُذُنُ) بِضَمِّ الذَّالِ وَسُكُونِهَا. وَ(العُضْوُ) بِضَمِّ العَينِ وَكَسرِهَا.

قَوْلُهُ[6]: [مَع حَرَكَةِ الشَّفَةِ صَوتًا] بِخِلَافِ الإِشمَامِ، فَإِنَّهُ لَيسَ فِيهِ إِلا حَرَكَةُ الشَّفَةِ.

قَوْلُهُ: [كَأَنَّكَ أَشمَمْتَ الحَرَفَ] شَمَمْتُ الشَّيءَ، أَشُمُّ شَمًا وَشَمِيمًا، وَشَمَمْتُ بِالفَتْحِ أَشُمُّ لُغةً، وَأَشْمَمتُ الطِّيبَ فَشَمَّهُ وَاشْتَمَّهُ[7] بِمَعْنًى.

قَوْلُهُ[8]: [الأُولَى: تَاءُ التَّأنِيثِ المُبدَلَةِ هَاءً فِي الوَقفِ]؛ أَي: وَإِن نُقِلتْ؛ لِيندَرِجَ المُشَخِّصَةُ وَالمُبَالَغُ بِهَا كَ(نَفْحَةٍ) وَ(هُمَزَةٍ) وَ(لُمَزَةٍ)، وَخَرَجَ بِقَولِه: [تَاءُ التَّأنِيثِ] الهَاءُ فِي نَحوِ: (نَفَقَه)؛

([1]) (المحذوف): زائد في (م).

([2]) سيبويه، الكتاب (ج331/3).

([3]) (الثُّباء): انفتاح الفم عند النعاس والكسل، وهي شبيه بالتمطي الذي يلحق البدن. الهروي، إسفار الفصيح (ج236/1).

([4]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (مِن غَيرِ فَائِدَةٍ).

([5]) قال مكي: وقد روي عن الكسائي الإشمام في المخفوض. قال: وأراه يريد به الروم؛ لأن الكوفيين يجعلون ما سميناه رومًا إشمامًا، وما سميناه إشمامًا رومًا. ابن الجزري، النشر في القراءات العشر (ج122/2).

([6]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (فَشَمَّهُ وَاشْتَمَّهُ بِمَعْنًى).

([7]) في (ط): (اشمه)، ويرى الباحث أنَّها (اشتمه)؛ ليستقيم المعنى، وأنها موجودة في الصحاح بهذا اللفظ. الجوهري، الصحاح (ج1961/5).

([8]) اختلف في ثلاث صور، هل فيها روم وإشمام؟ وهي: هاء التأنيث، وميم الجمع، والحركة العارضة. الأولى: هاء التأنيث: الأكثر على منع الروم والإشمام فيها؛ لأنها مبدلة من الهاء التي لا حركة عليها، والغرض من الروم والإشمام بيان حركة الحرف الموقوف عليه، ومن أجاز الروم والإشمام فيها، فللدلالة على حركة حال الوصل، وأمَّا ما لم يدل هاء، كـ(أخت) فيجري فيها الروم والإشمام. الثانية: ميم الجمع: والأكثر على منع الروم والإشمام فيها؛ لعدم وجود الحركة، فالميم ساكنة، وأمَّا من وصل ميم الجمع بالواو، فلا روم ولا إشمام؛ لحذف الواو عند الوقف، ولا حركة للواو في الأصل، ومن جوز الروم والإشمام فيها شبهها بـ(يغزُو)، فعند الوقف تحذف الواو، وتبقى حركة الواو الأصلية. الثالثة: الحركة العارضة: لا روم ولا إشمام فيها؛ لأنَّها ساكنة في الأصل، فعند الوقف عليها تزول الحركة؛ لزروال مقتضيها من نقل أو التقاء ساكنين أو غيرهما. شاهين، مجموعة الشافية (ج617/1-619)، واليزدي، شرح الشافية (ج270/1-273).

لِأَنَّهَا لَيسَت تَاءً، وَفِي نَحوِ: (هَذِهِ) لِذَلِكَ، وَلِأَنَّ مَجمُوعَ الصِّيغَةِ لِلتَّأنِيثِ، لَا مُجَرَدِ الهَاءِ، وَبِالمُبدَلَةِ هَاءً مَا ذَكَرَهُ الشَّارِحُ، وَكَذَا نَحو: (بَقِيَّتُ اللهِ)، وَ(مَرضَاتُ اللهِ).

قَوْلُهُ[1]: [وَمَن جَوَّزَ فَلِلدِّلَالَةِ] بِكَسرِ الدَّالِ، وَفَتحِهَا، وَالفتحُ أَعلَى. ض.

قَوْلُهُ: [عَلَى حَرَكَةِ حَالَةِ الوَصلِ]؛ أَي: عَلَى حَرَكَةِ التَاءِ[2] التِي أُبدِلَت مِنهَا هَاءً فِي حَالِ الوَصلِ.

قَوْلُهُ: [فَلِذَا قَالَ المُصَنِّفُ: هَاء التَّأنِيث] المَفهُومُ مِن كَلَامِهِ أَنَّ قَولَ المُصَنِّفِ: [هَاء التَّأنِيث] بِمَعنَى قَولِهِ: [تَاءِ التَّأنِيثِ المُبدَلَةِ هَاءً]، وَمُقْتَضَاهُ أَنَّ غَيرَ المُبدَلَةِ هَاءً لَا يُقَالُ لَهَا: هَاء التَّأنِيثِ، وَفِي كَلَامِ الجَعبَرِيِّ خَلَافُهُ، قَالَ: وَلَم يُخرِجْ هَذَا؛ أَي: مَا يُوقَفُ عَلَيهِ بِالتَّاءِ نَحوَ: (بَقِيَّتُ اللهِ خَيرٌ) مِن قَوْلِهِ –يَعنِي الشَّاطِبِيّ[3]– هَاء تَأنِيثٍ كَمَا تُوُهِّمَ؛ لِأَنَّ المَوقُوفَ عَلَيهَا بِالتَّاءِ يُقَالُ لَهَا أَيْضًا: هَاءُ التَّأنِيثِ.

قَوْلُهُ: [والأكثرُ عَلَى أَن لَا رَومَ وَلَا إِشمَامَ فِيهَا] قِيلَ: لِأَنَّهَا شَفَوِيَّةٌ، وَهُوَ فَاسِدٌ؛ لِثبُوتِهِمَا فِي مِيمِ (يَحكُمُ) إِجمَاعًا، وَقِيلَ: لِأَنَّ ضَمَّهَا عَارِضٌ، بِدَلِيلِ لُغَةِ السُّكُونِ، وَهُوَ مَمنُوعٌ لِمَا تَقَدَّمَ فِي التِقَاءِ السَّاكِنَينِ مِن أَنَّ الأَصلَ /ق113ب/ فِيهَا الضَّمُّ، وَلِذَا قَرأَ بِهِ الأَكثَرُ فِي نَحوِ: ﴿**بِهِمُ الأَسْبَابُ**﴾[4]، وَ﴿**عَلَيْهِمُ الذِّلَّةُ**﴾[5]، وَقِيلَ: لِأَنَّ آخِرَ الكَلِمَةِ فِي الوَصلِ –وَهُوَ الوَاوُ– مَحذُوفٌ فِي الوَقفِ، وَهُوَ مِمَّا قَالَهُ الشَّارِحُ، وَنُقِضَ بِنَحوِ: (يَغزُو)، وَ(يَرمِي) إِذَا وُقِفَ عَلَيهِمَا بِالحَذفِ، وَبِهَاءِ الضَّمِيرِ نَحوَ: (خَلَقَهُ)، وَ(يَخْلُقُهُ) وَمَا فَرَّقَ بِهِ الشَّارِحُ لَا يَدفَعُ النَّقْضَ كَمَا لَا يَخْفَى، نَعَم، يُفْهَمُ مِنهُ مَعْنًى آخَرَ، وَهُوَ الحَملُ عَلَى لُغَةِ السُّكُونِ؛ لِفَصَاحَتِهِ –أَيْضًا– وَإِنَ كَانَ عَارِضًا؛ لِلتَّخفِيفِ عَلَى أَنَّهُ قَد يُفَرَّقُ –أَيْضًا– بَينَ المِيمِ وَالهَاءِ بِأَنَّ الوَاوَ مَعَ المِيمِ مِنَ الضَّمِيرِ كَالنُّونِ فِي (عَلَيْهِنَّ) بِخِلَافِهَا مَعَ الهَاءِ وَهُوَ دَافِعٌ لِلنَّقضِ بِالهَاءِ، فَلْيُتَأَمَّلْ.

([1]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (حَالِ الوَصلِ).

([2]) في (ط): (الياء)، والصواب أنَّهَا (التاء)؛ لأنَّ السياق يتكلم عن تاء التأنيث.

([3]) الشاطبي(ت790هـ) إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي الشهير بالشاطبي: أصولي حافظ. من أهل غرناطة. كان من أئمة المالكية. من كتبه: (الموافقات في أصول الفقه)، و(المجالس) شرح به كتاب البيوع من صحيح البخاري، و(الافادت والانشادات) رسالة في الأدب، و(الاتفاق في علم الاشتقاق)، و(أصول النحو)، و(الاعتصام) في أصول الفقه، و(شرح الألفية) سماه: (المقاصد الشافية في شرح خلاصة الكافية) قال التنبكتي: لم يؤلف عليها – أي على الخلاصة المعروفة بالألفية – مثله، بحثًا وتحقيقًا، فيما أعلم. انظر: التنبكتي، نيل الابتهاج بتطريز الديباج (ص48)، والزركلي، الأعلام (ج75/1). انظر: شرح ألفية ابن مالك للشاطبي = المقاصد الشافية (ج38/8).

([4]) [البقرة: 166].

([5]) [البقرة: 61].

قَوْلُهُ[1]: [لِبَيانِ الحَرَكَةِ]؛ أَي: لِبيَانِ حَالِ الوَصلِ وَالحَرَكَةِ حِينَئِذٍ.

قَوْلُهُ: [وَأَمَّا مَن وَصَلَ] فَقَالَ: (إِلَيكُمُوا) بِالوَاوِ.

قَوْلُهُ: [لَكِنَّهُمَا عَلَى لُغَةِ مَن وَصَلَ] يَقولُ: الوقفُ بِالرُومِ[2] وَالإِشمَامِ عَلَى لُغَةِ مَن وَصَلَ أَشبهُ وَأَنسَبُ مِنهُمَا عَلَى لُغَةِ مَن أَشكَى بِالقِياسِ عَلَى (يَغْزُو)، وَ(يَرمِي) فَإِنَّهُ فِيهِمَا جَائِزٌ الرَّومُ وَالإِشمَامُ مَعَ حَذفِ الوَاوِ وَاليَاءِ، فَكَذَا هَهُنَا، وَأَجَابَ عَنِ القِياسِ بِالفَرقِ: بِأَنَّ فِي (يَغزُو) وَ(يَرمِي) لُغَةٌ وَاحِدَةٌ وَفِي مِيمِ الجَمعِ لُغَتِينِ فِي إِحدَيهِمَا –وَهِي الإِسكَانُ– لَا سَبَبَ لِلرَّومِ و الإِشمَامُ[3] قَطْعًا، فَاللُّغَةُ الأُخرَى يُقَاسُ عَلَيهِ، فَلِهَذَا الأَكثرُ عَلَى أَن لَا رَومَ وَلَا إِشمَامَ فِيهِ.

قَوْلُهُ: [لَكِنَّهُمَا عَلَى لُغَةِ مَن وَصَلَ]؛ أَي: عِندَ مَن يَرَاهُمَا فِي المِيمِ كَمِكِّيٍّ[4] وَمَن وَافَقَهُ، وَلَا نَصَّ فِي المَسأَلَةِ عَن أَحَدٍ مِنَ القُرَّاءِ بِجَوَاز وَلَا مَنع، وَإِنَّمَا الخِلَافُ بِحَسَبِ مَا اقْتَضَاهُ رَأيُ الشُّيوخِ وَأَئِمَّةِ العَرَبِيَّةِ[5].

قَوْلُهُ[6]: [وَ(يَرمِي) بِالحَذفِ]؛ أَي: بِحذفِ الوَاوِ وَاليَاءِ، تَقولُ: (تَغْزُ)، وَ(يَرمِ).

قَوْلُهُ: [لَكَن فُرِّقَ بَينَهُمَا]؛ أَي: بَينَ مِيمِ الجَمعِ فِي (إِليكُم)، وَ(لَكُم) وَبينَ (يَغزُو) وَ(يَرمِي) بِحَذفِ الوَاوِ وَاليَاءِ مِنهُمَا.

قَوْلُهُ: [اللُّغَةُ الأُخرَى فِي السُّكُونِ] فَحِينَئِذٍ لَا رَومَ وَلَا إِشمَامَ؛ لِأَنَّ آخِرَهُ سَاكِنٌ.

قَوْلُهُ: [نَحوَ: ﴿قُلِ ادْعُوا اللَّهَ﴾[7]] الاسْتِشهَادُ فِي لَامِ (قُل) فَإِنَّهَا حُرِّكَت لِالتِقَاءِ السَّاكِنَينِ.

ض.

([1]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (وَلَا إِشمَامَ فِيهِ).

([2]) في (ط): (أروم).

([3]) في (ط): (وهي الإشمام).

([4]) مكي بن حموش(ت437هـ) مكي بن أبي طالب حموش بن محمد بن مختار الأندلسي القيسي، أبو محمد: مقرئ، عالم بالتفسير والعربية. من أهل القيروان. ولد فيها، وطاف في بعض بلاد المشرق، وعاد إلى بلده، وأقرأ بها. ثم سكن قرطبة (سنة 393) وخطب وأقرأ بجامعها وتوفي فيها. له كتب كثيرة، منها (مشكل إعراب القرآن)، و(الكشف عن وجوه القراءات وعللها) وهو شرح التبصرة، و(الهداية إلى بلوغ النهاية) في معاني القرآن وتفسيره، و(التبصرة في القرآت السبع)، و(والمنتقى) في الأخبار، و(الإيضاح للناسخ والمنسوخ)، و(الموجز) في القراءات، و(الإيجاز) في الناسخ والمنسوخ، و(الرعاية) لتجويد التلاوة، و(الإبانة) في القراءات، و(شرح (كلا وبلى ونعم)، و(فهرس) جامع لرحلته، مشتمل على مروياته وتراجم شيوخه وأسماء تآليفه. انظر: السيوطي، بغية الوعاة (ج2/298)، والزركلي، الأعلام (ج7/286). انظر: مكي، الكشف عن وجوه القراءات وعللها (ج1/127–128).

([5]) في (ط): (العرب).

([6]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (حُرِّكَت لِالتِقَاءِ السَّاكِنَينِ)

([7]) [الإسراء: 110].

قَوْلُـهُ: [الثَّالِثَـةُ: الحَرَكَـةُ العَارِضَـةُ] مُرَادُهُ: لِسَاكِنٍ بَعْدَهَا مُنفَصِلٍ نَحوُ: ﴿**قُلِ ادْعُوا**﴾[1]، ﴿**وَلَا تَنْسَوُا الْفَضْلَ**﴾[2]، ﴿**وَأَنْذِرِ النَّاسَ**﴾[3]، أَو مُتَّصلٍ، كَـ(يَومَئِذٍ)، وَ(حِينَئِذٍ)، وَمِثْلُهَا العَارِضَـةُ لِلنَّقلِ إِذَا كَانتِ الهَمزَةُ مُنفَصِلَةً، نَحوُ: ﴿**قُلْ أُوحِيَ**﴾[4]، ﴿**وَانْحَرْ (2) إِنَّ**﴾[5]، وَيشملُ القسمَينِ عِبَارَةُ المَتنِ، وَالضابطُ أَن يكونَ عِلَّةُ التَّحرِيكِ مَعدُومَةً فِي الوقفِ، أَمَّا الحَرَكَةُ التِي عِلتُهَا بَاقِيَةٌ فِيهِ فَهِيَ بِمنزِلَةِ اللازِمَةِ فِي جَوازِ الرَّومِ وَالإِشمَامِ سَواءٌ عُرِّضَت لِسَاكِنٍ مُتَقَدِّمٍ نَحْوُ: (حَيثُ)، وَ(أَمسِ)، أَو لِلنَّقلِ[6] مِن هَمزَةٍ مُتَّصِلَةٍ نَحوَ: ﴿**مِلْءُ الْأَرْضِ**﴾[7]، وَ(دِفْءٌ)، وَ(المَرْءُ)، وَ(السُّوْءُ)، فَلْيُتَأَمَّلْ.

قَوْلُهُ[8]: [لِذَهَابِ المُقتَضِي] وَهُوَ التِقَاؤُهُ سَاكِنًا بَعدَهُ.

قَوْلُهُ[9]: [يُبدِلُونَ الأَلِفَ]؛ أَي: مِنَ النُّونِ السَّاكِنَةِ.

قَوْلُـهُ: [مِـنهُم[10] مَـن يَقلِـبُ التَّـنوِينَ /ق114أ/ **حَـرفَ مَـدٍّ]** عَزَاهَا أَبُـو الخَطَّـابِ[11] لِأَزدِ السَّرَاةِ، وَقَالَ الـمَـازِنِـيُّ[12]: هِيَ لُغَةُ قَومٍ مِن أَهلِ[13] اليَمنِ[14]، وَلَيسُوا فُصَحَاءَ.

قَوْلُهُ[15]: [حَرفَ مَدٍّ] مِن جِنسِ حَرَكَةِ مَا قَبلَهَا.

([1]) [الأعرف: 195].

([2]) [البقرة: 237].

([3]) [إبراهيم: 44].

([4]) [الجن: 1].

([5]) [الكوثر: 2-3].

([6]) في (ك): (للثقل).

([7]) [آل عمران: 91].

([8]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (مِنَ النُّونِ السَّاكِنَةِ).

([9]) في الوقف على الاسم المنون ثلاث لغات، الأولى: قلب التنوين حرف مد، فيقال: (جاءَ زيدو)، و(رأيتُ زيدا)، و(مررتُ بزيدي)؛ لأنَّ التنوين زائد يجرى مجرى الحركة الإعرابية، وللتفريق بين ما آخره نون أصلية كـ(حسن)، أو ملحقة كـ (ضيفن)، وهي لغة أزد، الثانية: التسكين في جميع الأحوال: فيقال: (زيدْ) رفعًا، ونصبًا، وجرًا، وهي لغة ربيعة، الثالثة: تسكينه في المرفوع والمجرور وإبداله في المنصوب، وهي لغة سائر العرب. ابن مالك، شرح الكافية الشافية (ج4/1980-1981)، واليزدي، شرح الشافية (ج1/273).

([10]) (منهم): ساقط في (م).

([11]) أبو الخطاب: الأخفش الكبير، عبد الحميد بن عبد المجيد، ولم تعرف له تاريخ وفاة.

([12]) السيرافي، شرح كتاب سيبويه (ج4/257).

([13]) في (م): (أزد).

([14]) في (ط): (يمنٍ).

([15]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (مِن جِنسِ حَرَكَةِ مَا قَبلَهَا).

قَوْلُهُ: [وَالمُلحَقَةِ نَحوَ: (ضَيفَنٌ)]؛ أَي: المَزِيدَةِ لِلإِلحَاقِ، وَزِيَادَتُهَا فِي (ضَيفَنٌ) وَهُوَ الذِي يِجِيءُ مَعَ الضَّيفِ، هُوَ رَأَيُ المَازِنِيِّ، وَبِهِ جَزَم الجَوهَرِيُّ وَغَيرهُ، قَالُوا[1]: وَوَزنُهُ (فَعْلَنٌ) لَا (فَيْعَلٌ)، وَقَالَ أَبُو[2] زَيدٍ[3]: النُّونُ أَصلِيَّةٌ[4] وَاليَاءُ زَائِدَةٌ[5]، وَوَزنُهُ (فَيْعَلٌ) كَـ(صَيرَف)؛ لِأَنَّهُ مِن (ضَيْفُنِ الرَّجُل) إِذَا جَاءَ ضَيفُ الضَّيفِ.

قَوْلُهُ[6]: [(ضَيْفَنٌ)] هُوَ الضَّيفُ الطُّفَيْلِيُّ، النُّونُ فِيهِ لِلإِلحَاقِ بِـ(جَعْفَرٍ).

قَوْلُهُ: [لِمَا سَيَجِيءُ] إِذ يِدُلُّ عَلَى الأَمْكَنِيَّةِ.

قَوْلُهُ: [لِمَا سَيَجِيءُ]؛ أَي: قَرِيبًا مِن أَنَّهُ حَرفٌ جِيءَ بِهِ لِلدَّلَالَةِ عَلَى الأَمكَنِيَّةِ، وَالضميرُ فِي (وَلَم يَحذِفُوهُ) لِلتَّنوِينِ، وَكَذَا فِي (فَقَلَبُوهَا)، وَ(يَحذِفُونَهَا) الآتِي؛ لِأَنَّ التنوينَ نونٌ.

قَوْلُهُ: [وَمِنهُم مَن يُسَكِّنُ فِي الأَحوالِ كَغيرِ المُنَّونِ] حَكَى ذَلِكَ أَبُو الحَسَنِ[7]، وَقُطرُبُ، وَأَبُو عُبيدٍ[8]، وَالكُوفِيُّونَ، وَلَم يَذكُرْ كَثيرونَ أَصحابَ هَذهِ اللُّغَةَ، وَنَسَبَهَا ابْنُ مَالِكٍ[9] إِلَى رَبِيعَةَ، قَالَ

([1]) الجوهري، الصحاح (ج4/1393)، وسيبويه، الكتاب (ج4/320).

([2]) (أبو زيد النون): ساقط في (م).

([3]) أبو زيد الأنصاري(ت215هـ).

([4]) أبو حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب (ج1/41).

([5]) في (ك): (زايدة).

([6]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (إذ يِدُلُّ عَلَى الأَمْكَنِيَّةِ).

([7]) الأخفش الأَوسط (ت215هـ) = سعيد بن مسعدة.

([8]) أبو عبيد(ت224هـ) القاسم بن سلاَّم الهروي الأزدي الخزاعي، بالولاء، الخراساني البغدادي، أبو عُبيد: من كبار العلماء بالحديث والأدب والفقه. من أهل هراة. ولد وتعلم بها. وكان مؤدبا. وتوفي بمكة. وكان منقطعًا للأمير عبد الله بن طاهر، كلما ألف كتابًا أهداه إليه، وأجرى له عشرة آلاف درهم. من كتبه: (الغريب المصنف) في غريب الحديث، ألفه في نحو أربعين سنة، و(الطهور) في الحديث، و(الأجناس من كلام العرب)، و(أدب القاضي)، و(فضائل القرآن)، و(الأمثال)، و(المذكر والمؤنث)، و(المقصور والممدود) في القراءات، و(الأموال)، و(الأحداث)، و(النسب)، و(الايمان ومعالمه وسننه واستكماله ودرجاته). قال عبد الله بن طاهر: علماء الإسلام أربعة: عبد الله بن عباس في زمانه، والشعبي في زمانه، والقاسم بن معن في زمانه، والقاسم بن سلّام في زمانه. قال الجاحظ: "لم يكتب الناس أصح من كتبه، ولا أكثر فائدة". وقال أبو الطيب اللغوي: أبو عبيد مصنف حسن التأليف إلا أنه قليل الرواية، أما كتابه (الغريب المصنف) فانه اعتمد فيه على كتاب معمر بن المثنى، وكذلك كتابه في (غريب القرآن) منتزع من كتاب معمر. انظر: الزركلي، الأعلام (ج5/176)، وابن خلكان، وفيات الأعيان (ج1/418)، والزبيدي، طبقات النحويين واللغويين (ص217).

([9]) ابن مالك، شرح الكافية الشافية (ج4/1980).

ابْـنُ عَقِـيلٍ[1]: وَالظَّـاهِرُ أَنَّ هَـذَا غَيـرُ لَازِمٍ فِـي لُغَـةِ رَبِيعَـةَ، فَفِـي أَشـعَارِهِم كَثِيـرٌ جِـدًّا الوَقـفُ عَلَـى المَنصوبِ المُنَوَّنِ بِالأَلِفِ، فَكَائِنُ الذِي اختَصُّوا بِهِ جَوازُ الإِبدَالِ[2].

قَوْلُـهُ: [وَمِـنهُم مَـن يُبدلُـهُ فِـي المَنصـوبِ أَلِفًـا] لَـو قَـالَ: بُدِّلَ فِي المَنصُوبِ أِثرَ فَتحٍ كَمَا عَبَّرَ[3] بِهِ ابْنُ مَالِكٍ لَكَانَ أَحْسَنَ؛ لِيَدخُلَ التَّنوِينُ بَعدَ فَتحَةِ البِنَاءِ، نَحوَ: (إِيْهًا)، وَ(وَيْهًا).

قَوْلُـهُ[4]: [وَلَا الالْتِبَـاسُ الـذِي فِـي اليَـاءِ]؛ لِأَنَّكَ إِذَا قَلَبْتَ التَّنوينَ فِي حَالِ الجَرِّ، وَقُلتَ: (مَرَرتُ بِزِيدِي) يَلتبسُ بِيَاء المُتَكَلِّمِ إِذ هُوَ مِثْلُ (مَررتُ بِأَبِي).

قَوْلُهُ: [ثُمَّ أَنَّهُ أَطْلَقَ] جَوَابُ سُؤَالٍ، وَهُوَ أَنَّ المُصَنِّفَ لَو قَالَ: وَإِبدَالُ الأَلِفِ فِي المَنصُوبِ المُنَّونِ غَيرِ المُؤَنَّثِ بِالتَّاءِ كَانَ أَولَى؛ لِأَنَّ الوَقفَ فِي نَحوِ: (رَأيتُ ضَارِبَهُ) بِإِبدَالِ التَّاءِ هَاءً، لَا بِإِبدَالِ التَّنوينِ أَلِفًا، فَأَجَابَ بِقَوْلِهِ[5]: [ثُمَّ أَنَّهُ أَطْلَقَ إلخ].

قَوْلُهُ: [اعتِمَادًا عَلَى ذِكرِ حُكمِهِ]؛ أَي: حُكمِ مَا فِيهِ تَاءُ التَّأنِيثِ.

([1]) ابن عقيل(ت769هـ) عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الله بن محمد القرشي الهامشي، بهاء الدين ابن عقيل: من أئمة النحاة. من نسل عقيل ابن أبي طالب. مولده ووفاته في القاهرة. كان بعض أسلافه يقيمون في همذان أو آمد، ولعلهم انتقلوا من إحداهما إلى مصر، فولد بها عبد الله، فعرفه مترجموه بالهمذاني أو (الآمدي) البالسي ثم المصري. قال أبو حيان: (ما تحت أديم السماء أنحى من ابن عقيل). كان مهيبًا، مترفعًا عن غشيان الناس، ولا يخلو مجلسه من المترددين إليه، كريمًا، كثير العطاء لتلاميذه، في لسانه لثغة. ولي قضاء الديار المصرية مدة قصيرة. له: (شرح عبد الله بن عبد الرحمن بن القاسم الطالبي العقيلي المعروف بابن عقيل عن أول كتابه: (تيسير الاستعداد لرتبة الاجتهاد) فقه شافعي، و(شرح ألفية ابن مالك) في النحو، متداول، وقد ترجم مع الألفية إلى الألمانية، و(التعليق الوجيز على الكتاب العزيز) تفسير، لم يكمله، و(الجامع النفيس) في فقه الشافعية، مبسوط جدًّا، لم يكمله، و(المساعد) في شرح التسهيل، لابن مالك، في النحو، وغير ذلك. انظر: ابن حجر، الدرر الكامنة (ج42/3).

([2]) انظر: الصبان حاشية الصبان على شرح الأشموني، لألفية ابن مالك (ج286/4).

([3]) قال ابن مالك في الألفية:

تَنْوِينَـــا أَثْـــرَ فَـــتْحٍ اجْعَـــلْ أَلِفَـــا وَقْفًـــا وَتِلْـــوَ غَيْـــرِ فَـــتْحٍ احْـــذِفَا

ابن مالك، الألفية (ص71).

([4]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (فِيهِ تَاءُ التَّأنِيثِ).

([5]) شاهين، مجموعة الشافية، شرح الجاربردي (ج621/1).

قَوْلُهُ[1]: [الثَّانِي: إِذَن[2] فَإِنَّهُم يُبدِلُونَ نُونَهَا أَلِفًا] هَذَا مَذهبُ الجمهورِ[3]، وَذَهَبَ بعضُ النَّحوِيينَ إِلى أَنَّهُ يُوقفُ عَليهَا بِالنُّونِ؛ لِأَنَّهَا بِمنزِلَةِ (أَن)، وَنُقِلَ عَنِ المَازِنِيِّ وَالمُبَرِّدِ[4]، وَسَيأتِي الخلافُ فِي رِسمِهَا[5] آخِرَ الكِتَابِ.

قَوْلُهُ[6]: [وَلَا يُثبِتُونَهُ؛ لِئَلَّا يَكُونَ]؛ لِأَنَّ فِي آخِرِه[7] نُونًا سَاكِنَةً بَعدَ فَتحَةٍ فِي مَحلِ الوقفِ.

قَوْلُهُ: [وَمِنهُ قَولُهُ تَعَالَى: ﴿أَلْقِيَا فِي جَهَنَّمَ﴾[8] عَلَى وَجهِ] /ق114ب/ يُؤَيِّدُهُ قِرَاءةُ الحَسَنِ[9] (أَلْقِيَن) بِالنُّونِ.

([1]) في ثلاث مواضع يُبدلُ بالألف وقفًا، الأول: المنون، وقد مرَّ، الثاني: (إذًا) يبدلونها نونها ألفًا؛ لأنَّ صورتها صورة المنصوب المنون، الثالث: ما كان آخره نون توكيد خفيفة، نحو: (اضربَنْ) يبدلون نونه ألفًا؛ لئلا يكون للفعل على الاسم مزية، وقد قيل: النون الخفيفة تشبه التنوين، والفتحة تشبه النصب، فتبدل النون عند الوقف ألفًا كما أبدلت التنوين في المنصوب عند الوقف ألفًا، ومن قوله –تعالى–: ﴿أَلْقِيَا فِي جَهَنَّمَ﴾ [ق: 24] على وجه إجراءٍ للوصل مجرى الوقف؛ إذ الخطاب لخازن النار. شاهين، مجموعة الشافية (ج621/1).

([2]) في (م): (إذا).

([3]) المرادي، الجنى الداني في حروف المعاني (ج365/1).

([4]) واختاره ابن عصفور. الممتع الكبير في التصريف (ص272).

([5]) اختلف في رسمها على ثلاثة مذاهب؛ أحدها: أنها تكتب بالألف، قيل: وهو الأكثر، وكذلك رسمت في المصحف، والثاني: أنها تكتب بالنون، قيل: إليه ذهب المبرد والأكثرون، وصححه ابن عصفور، وعن المبرد: أشتهي أن أكوي يد من يكتب (إذن) بالألف؛ لأنها مثل (أن، ولن)، ولا يدخل التنوين في الحروف، والثالث: التفصيل فإن ألغيت كتبت بالألف لضعفها، وإن أعملت كتبت بالنون لقوتها، قاله الفراء، وينبغي أن يكون هذا الخلاف مفرعا على قول من يقف بالألف، وأما من يقف بالنون فلا وجه لكتابتها عنده بغير النون. الأشموني، شرح الأشموني لألفية ابن مالك (ج6/4).

([6]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (مَحلِ الوقفِ).

([7]) في (ط): (آخر).

([8]) [ق: 24].

([9]) الحسن البصري(ت110هـ) الحسن بن يسار البصري، أبو سعيد: تابعي، كان إمام أهل البصرة، وحبر الأمة في زمنه. وهو أحد العلماء الفقهاء الفصحاء الشجعان النساك. ولد بالمدينة، وشب في كنف علي بن أبي طالب، واستكتبه الربيع ابن زياد والي خراسان في عهد معاوية، وسكن البصرة. وعظمت هيبته في القلوب فكان يدخل على الولاة فيأمرهم وينهاهم، وكان غاية في الفصاحة، وله مع الحجاج بن يوسف مواقف، وقد سلم من أذاه. ولما ولي عمر بن عبد العزيز الخلافة كتب إليه: إني قد ابتليت بهذا الأمر فانظر لي أعوانًا يعينونني عليه. فأجابه الحسن: أما أبناء الدنيا فلا تريدهم، وأما أبناء الآخرة فلا يريدونك، فاستعن بالله. أخباره كثيرة، وله كلمات سائرة وكتاب في: (فضائل مكة). توفي بالبصرة. ولإحسان عباس: كتاب: (الحسن البصري). انظر: ابن خلكان، وفيات الأعيان (ج69/2)، والزركلي، الأعلام (ج226/2).

وَقِيلَ: العَربُ تُخَاطِبُ[1] الوَاحِدَ مُخَاطَبَةَ اثْنِينِ تَأْكِيدًا، كَقولِ الشَّاعِرِ[2]: [الطويل]

وإن تَزْجُرانـــي يَـــا ابـــنَ عفَّـــانَ أَنْزَجِـــرْ

البيت. وَقيلَ: إِنَّمَا أَتَى بِضميرِ اثنينِ دَلَالَةً عَلَى تكريرِ الفِعلِ، كَأَنَّهُ قِيلَ: (أَلقِ أَلقِ)، وَقيلَ: المَأمُورُ مُثَنًى، وَهذَا هُوَ الحَقُّ؛ لِأَنَّ المُرَادَ: مَلَكَانِ يَفْعَلانِ ذَلِكَ، كَذَا قَالَ الحَلَبِيُّ[3] فِي إِعرَابِهِ[4]، وَمَا نَقَلَهُ عَنِ الحَسنِ كَأَنَّهُ رِوَايَةٌ عَنهُ، وَالذِي نَقَلَهُ الأَهوَازِيُّ[5] وَغَيرُهُ عَنهُ أَنَّهُ كَانَ يَقرأُ (إِلقَاءٍ) بِكَسرِ الهَمزَةِ وَالمَدِّ وَالتنوينِ، وَاللهُ أَعْلَمُ.

قَوْلُهُ[6]: [فِي جَهَنَّمَ عَلَى وَجهِهِ] الوَجهُ الآخَرُ: أَنَّ الأَلِفَ فِي أَلقِيَا ضَميرُ التَّثنيةِ لَا البَدَلَ مِنَ النُّونِ الخَفِيفَةِ، وَالخطابُ لخازنٍ، فَذَلِكَ ضَميرُ التَّثنِيَةِ، وَالمُرادُ وَاحِدٌ مَجَازًا، كَمَا يُذكَرُ الجمعُ وَيُرَادُ الوَاحِدُ، وَهَذَا خِلَافُ الأَصلِ، وَلِذَا اخْتُيرَ الوَجهُ الأَوَّلُ. لَنَا، لَا شَكَّ أَنَّ ذَاكَ –أَيْضًا– خِلَافُ الأَصلِ،

([1]) في (ك): (يخاطب).

([2]) البيت لسُوَيْد بن كُرَاع الْعُكْلي، وكان سُوَيْد قد هجا به عبد الله بن دارم فاسْتَعْدَوا عليه سعيد بن عثمان فأراد ضربه، فقال سويد قصيدة أولها:

تَقُـــولُ ابْنَـــةُ العَـــوْفيّ لَيْلَـــى: أَلا تَـــرى ... إِلـــى ابْـــنِ كُـــراعٍ لَا يَـــزالُ مُفَزَّعـــا؟

مَخافَـــةُ هَـــذَيْنِ الأَمِيـــرَيْنِ سَـــهَّدَتْ ... رُقـــادِي، وغَشَّـــتْني بَياضًـــا مُقَزَّعـــا

فـــإِن أَنتمـــا أَحْكَمْتُمـــانيَ، فـــازْجُرَا ... أَراهِـــطَ تُـــؤْذِيني مِـــنَ النـــاسِ رُضَّـــعا

وإِن تَزْجُرانـــي يَـــا ابـــنَ عفَّـــانَ أَنْزَجِـــرْ ... وإِن تَـــدَعاني أَحْـــمِ عِرْضـــاً مُمَنَّعَـــا

والشاهد في الأبيات: (تزجراني)، حيث إنه خاطب سعيد بن عثمان بلفظ التثنية؛ للتأكيد. انظر: الفراء، معاني القرآن (ج78/3)، وابن قتيبة، تأويل مشكل القرآن (ص291)، وابن منظور، لسان العرب (ج320/5)، والرضي، شرح الشافية (ج484/4).

([3]) الحلبي(ت756هـ) أحمد بن يوسف بن عبد الدايم الحلبي، أبو العباس، شهاب الدين المعروف بالسمين: مفسر، عالم بالعربية والقراءات. شافعيّ، من أهل حلب. استقر واشتهر في القاهرة. من كتبه: (تفسير القرآن)، و(القول الوجيز في أحكام الكتاب العزيز)، و(الدر المصون) في إعراب القرآن، و(عمدة الحفاظ، في تفسير أشرف الألفاظ) في غريب القرآن، و(شرح الشاطبية) في القراءات، قال ابن الجزري: لم يسبق إلى مثله. انظر: الزركلي، الأعلام (ج274/1)، وابن حجر، الدرر الكامنة (ج339/1).

([4]) الحلبي، الدر المصون (ج367/8)، و(ج161/10).

([5]) الأهوازي(ت446هـ) الحسن بن علي بن إبراهيم بن يزداد الأهوازي، أبو علي: مقرئ الشام في عصره. من أهل الأهواز. استوطن دمشق وتوفي بها. كان من المشتغلين بالحديث، وطعن ابن عساكر في روايته. له تصانيف، منها: (شرح البيان في عقود الإيمان) أتى فيه بأحاديث استنكرها علماء الحديث، و(موجز في القراءات)، و(الصفات) قال الذهبي: لو لم يجمعه لكان خيرًا له، فإنه أتى فيه بموضوعات وفضائح! وكان يحط على الأشعري. وصنف كتابًا في ثلبه، و(الوجيز في شرح أداء القراء الثمانية). انظر: الذهبي، ميزان الاعتدال (ج237/1)، والزركلي، الأعلام (ج245/2).

([6]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (عَلَى النَّقيضِ).

إِجرَاءُ الوَصلِ مُجْرَى الوَقفِ، فَلا يَكونُ أَحَدُهُمَا أَولَى مِنَ الآخِرِ، بِلِ الأَولَى أَن يُقَالَ: (أَلقِيَا) مِنَ التَّثنِيَةِ التِي يُرادُ بِهَا تكريرُ الفِعلِ، كَقَولِهِ تَعَالَى: ﴿**ارْجِعِ الْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ**﴾[1]، ﴿**الطَّلَاقُ مَرَّتَانِ**﴾[2]، وَ(لَبَّيْكَ)، وَ(سَعْدَيْكَ) فَيَكونُ مَعنَاهُ: (أَلقِ إِلقَاءً بَعدَ إِلقَاءٍ).

قَوْلُهُ: [إِجرَاءً لِلوَصلِ] مَفعُولٌ لَه لِمُقَدَّرٍ؛ أَي: إِنَّمَا أُجرِيَ حُكمُ الوقفِ عَلَى (أَلقِيَا) فِي الوصلِ إجراءً للوصلِ مُجْرَى الوقفِ حَمْلًا لِلنَّقِيضِ عَلَى النَّقيضِ.

قَوْلُهُ[3]: **[وَأَمَّا إِن كَانَ مَقْصُورًا]**؛ أَي: مُجَرَّدًا وَاوِيًّا كَـ(عَصَا)، أَو يَائِيًّا كَـ(رَحًى)، أَو مَزِيدًا كَذَلِكَ كَـ(مَعْلًى)، وَ(مُسَمًّى).

قَوْلُهُ: [فَيُوقَفُ بِالأَلِفِ اتِّفَاقًا]؛ أَي: فِي الاخْتِيَارِ، وَقَد جَاءَ الوَقفُ بحذفِهَا فِي الضَّرُورةِ فِي قَولِهِ[4]: [الرمل]

وَقَبِيـــلٌ مـــن لُكَيْـــزٍ حاضِـــرٌ رَهْـــطُ مَرْجُـــومٍ وَرَهْـــطُ ابـــنِ المُعَـــلْ

أَرَادَ المُعَلَى، وَ(القَبِيلُ) القَبِيلَةُ، وَ(لُكَيزٌ) بِكَافٍ وَزَايٍ مُصَغَّرًا: هُو ابْنُ أَقْصَى بْنُ عَبدِ القَيسِ، وَ(مَرجُومٍ) بِجِيمٍ.

قَوْلُهُ: [فَقَالَ سِيبَوَيْهِ[5]**]** وَهُوَ مَذهبُ الجُمهُورِ، وَهُوَ القِياسُ، وَرَجَّحَهُ فِي التسهيل[6].

([1]) [الملك: 4].

([2]) [البقرة: 229].

([3]) لا خلاف بين النحاة في الوقف على المقصور المنون، فيقفون عليه بالألف، لكنَّ اختلفوا في الألف، فقال سيبويه: الألف في النصب ألف التنوين، وفي الرفع والنصب الألف أصلية، وقال المبرد: هي الألف الأصلية في الأحوال الثلاثة؛ لأنَّهم أمالوا (رحى) في الوقف رفعًا ونصبًا وجرًّا، ولو كان ألف التنوين لم يمل، وأجيب بأنَّ الإمالة والكتابة بالياء رأي من مذهبه مذهب المبرد، فلا ينتهض دليلًا على غيرهم، وقال المازني: هي ألف التنوين في الأحوال الثلاثة. شاهين، مجموعة الشافية (ج623/1)، وابن الحاجب، الإيضاح في شرح المفصل (ج310/2)، والفارسي، التكملة (ص199).

([4]) ينسب هذا البيت إلى لبيد بن ربيعة، الصحابيُّ المعروفُ، يصفُ فيه مقامًا فاخرت فيه قبائل ربيعة قبيلة من مضر. و(الرهط): القوم. و(مرجوم): لقب الرجل اسمه لبيد فاخر رجلًا عند النعمان، فقال له النعمان: رجمك بالشرف. و(ابن المعل): هو ابن المعلى. والشاهد في قوله: (ابن المعلْ) حيث قصره بحذف التشديد والألف في الوقف، وأصله: ابن المعلَّى، وهذا القصر للضرورة الشعرية وهو شاذ. لبيد، الديوان (ص199)، وسيبويه، الكتاب (ج291/2)، وابن جني، الخصائص (ج293/2)، وابن عصفور، الممتع في التصريف (ج622/2)، والأشموني، شرح الأشموني لألفية ابن مالك (ج4/4).

([5]) سيبويه، الكتاب (ج290/3)، و(ج3/ 309).

([6]) ابن مالك، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد (ج328/1).

قَوْلُهُ: [وَقَالَ المُبَرِّدُ[1]: هِيَ الألفُ الأصليةُ] سَبَقَهُ إِلَى ذَلِكَ أَبو عَمرٍو[2]، وَالكِسَائِيُّ، وَبِهَذَا المَذهبِ قَالَ ابْنُ كَيسَانَ، وَالسِّيَرَافِيُّ[3]، وَابنُ بُرهَانَ[4]، وَاخْتَارَهُ ابْنُ مالكٍ فِي الكَافِيةَ وَشَرحِهَا[5]، وَرَجَّحَهُ أَبُو حَيَّانَ[6] وَغَيرُهُ، وَاستُدِّلَ لَهُ –أَيْضًا– بِأَنَّ هَذِهِ الأَلِفَ قَد وَقَعَتْ رَوِيًّا[7] فِي شِعرِ الشَّمَاخِ[8]، وَمُتَمِّمُ[9]، وَغَيرِهِمَا /ق115أ/ فِي المَرفوعِ وَالمخفوضِ والمنصوبِ، وَالألفُ المُبدَلَةُ مِنَ التَّنوينِ فِي النَّصبِ لَا يكونُ رَوِيًّا[10]؛ فَلَا يَقعُ فِي القَوافِي مِثلُ: (رَأيتُ يَدًا)، وَفِي بيتٍ آخَرَ (العَصَا)[11].

([1]) المبرد، المقتضب (ج258/1).

([2]) أبو عمرو بن العلاء(ت154هـ).

([3]) السيرافي، شرح كتاب سيبويه (ج60/5).

([4]) ابن برهان العُكْبَري(ت456هـ) عبد الواحد بن علي، ابن بَرْهان الأسدي العكبريّ، أبو القاسم: عالم بالأدب والنسب. من أهل بغداد. قال ابن ماكولا: ذهب بموته علم العربية من بغداد. كان أول أمره منجّمًا، ثم صار نحويًّا. وكان حنبليًّا فتحوّل حنفيًّا. ومال إلى إرجاء المعتزلة. عاش نيفًا وثمانين سنة. من كتبه: (الاختيار) في الفقه، و(أصول اللغة)، و(اللمع) في النحو. انظر: الزركلي، الأعلام (ج176/4)، والسيوطي، بغية الوعاة (ص317)، وابن العماد، شذرات الذهب (ج297/3).

([5]) ابن مالك، شرح الكافية الشافية (ج1984/4).

([6]) أبو حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب (ج200/1).

([7]) ومثال الاعتداد بها رويًّا قول الشماخ: [الرجز]

وَرُبَّ ضَيْفٍ طَرَقَ الْحَيَّ سُرًى صَادَفَ زادًا وحديثًا ما اشتهَى

الشاهد في قوله: (سُرًى) حيث نونه، وهو مقصور، والمقصور المنون يوقف عليه بالألف. المرادي، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك (ج1471/3).

([8]) الشَّمَّاخ بن ضرار(ت22هـ) الشماخ بن ضرار بن حرملة بن سنان المازني الذبيانيّ الغطفانيّ: شاعر مخضرم، أدرك الجاهلية والإسلام. وهو من طبقة لبيد والنابغة. كان شديد متون الشعر، ولبيد أسهل منه منطقًا. وكان أرجز الناس على البديهة. جمع بعض شعره في (ديوان) شهد القادسية، وتوفي في غزوة موقان. وأخباره كثيرة. قال البغدادي وآخرون: اسمه معقل بن ضرار، والشماخ لقبه. انظر: الأعلام للزركلي (ج3/ 175).

([9]) متمم بن نويرة(ت نحو30هـ) متمم بن نويرة بن جمرة بن شداد اليربوعي التميمي، أبو نهشل: شاعر فحل، صحابي، من أشراف قومه، اشتهر في الجاهلية والإسلام. وكان قصيرًا أعورَ، أشهر شعره رثاؤه لأخيه (مالك)، وسكن متمم المدينة، في أيام عمر، وتزوج بها امرأة لم ترض أخلاقه لشدة حزنه عل أخيه. انظر: الأعلام، الزركلي (ج274/5).

([10]) الروي: هو الحرف الذي تبنى عليه القصيدة، وتنسب إليه، فيقال: قصيدة رائية أو لامية، ويلزم في آخر كل بيت منها. عتيق، علم العروض والقافية (ص136).

([11]) انظر: ابن الخشاب، المرتجل في شرح الجمل (ج48/1)، والعكبري: أبو البقاء، اللباب في علل البناء والإعراب (ج207/2).

قَوْلُـهُ[1]: [لَـم يُمَـلْ]؛ لِأَنَّ الإمالـةَ فِـي (رَحَـى) بِسبَبِ أَنَّ الألـفَ مُنقَلِبَـةٌ عَـنِ اليَـاءِ التِـي هِـيَ مُنَاسِبَةٌ لِلإِمَالَةِ، فَلَو كَانَ بَدَلًا مِنَ التَّنوينِ كَمَا قَالَهُ لَم يَكُنْ حِينَئِذٍ سَبَبُ الإِمَالَةِ.

قَوْلُـهُ: [وَأُجِيـبَ بِـأَنَّ الإِمالـةَ والكتابـةَ باليَـاءِ رَأيُ مَـن مَذهَبُـهُ مَـذْهَبُ المُبَـرِّدِ] قَالَ ابْنُ الجَزَرِيِّ[2] فِي النَّشْرِ[3]: الوَقفُ بالإِمالةِ أَو بينَ اللفظينِ عَلَى المنونِ المَرفُوعِ والمَجرُورِ وَالمَنصُوبِ لِمَن مَذهَبُهُ ذَلِكَ هُوَ المَأخُوذُ بِهِ، وَالمُعَوَّلُ عَلَيهِ، وَالثَّابِتُ نَصًّا وَأَدَاءً، وَهُو الذِي لَا يُوجدُ نَصٌّ عَن أَحَدٍ مِن أَئِمَّةِ القَرَّاءِ المُتَقَدِّمِينَ بِخِلَافِهِ، بَل هُو المَنصُوصُ بِهِ عَنهُم، ثُمَّ قَالَ[4]: وَقَد ذَهَبَ بَعضُ أَهلِ الأَدَاءِ إِلَى حِكَايةِ الفَتحِ مُطلَقًا عَمَّن أَمَالَ أَو قَرأَ بَينَ بينَ، وَلَم أَعْلَم أَحَدًا مِن أَئِمَّةِ القِرَاءَةِ ذَهبَ إِلَى هَذَا القَولِ، وَلَا أَشَارَ إِلَيهِ، وَلَا[5] أَعلَمُهُ فِي كِتَابٍ مِن كُتبِ القِرَاءَةِ، وَإِنَّمَا هُوَ مَذهَبٌ نَحويٌّ، نَعم، حَكَى مَكِّيٌّ، وَابْنُ شُرِيحٍ[6] عَن أَبِي عَمرٍو وَوَرشٍ الفَتحَ فِي المَنصُوبِ وَالإِمَالَةَ فِي المَرفُوعِ وَالمَجرُورِ. انتهى. وَيُوَافِقُهُ قَولُ أَبِي حَيَّانَ[7]: وَبِالإِمَالَةِ فِي الأَحوَالِ الثَّلاثَةِ أَخَذَ مُعظمُ أَهلِ الأَداءِ وَالمُقرِئِينَ لِمنَ أَمَالَ،

([1]) ساقط في (ك)، إلى قوله: (سَبَبُ الإِمَالَةِ).

([2]) في (ط): (ابن الجوزي) (ت597هـ)، والصواب أنها (ابن الجزري) (ت833هـ)؛ لأنه صاحب كاتب (النشر في القراءات العشر)، وليس (ابن الجوزي). ابن الجزري(ت833هـ) محمد بن محمد بن محمد بن علي بن يوسف، أبو الخير، شمس الدين، العمري الدمشقيّ ثم الشيرازي الشافعيّ، الشهير بابن الجزري: شيخ الإقراء في زمانه. من حفاظ الحديث. ولد ونشأ في دمشق، وابتنى فيها مدرسة سماها (دار القرآن) ورحل إلى مصر مرارًا، ودخل بلاد الروم، وسافر مع تيمورلنك إلى ما وراء النهر. ثم رحل إلى شيراز فولي قضاءها. ومات فيها. نسبته إلى (جزيرة ابن عمر) . من كتبه (النشر في القراءات العشر)، و(غاية النهاية في طبقات القراء)، و(التمهيد في علم التجويد)، و(ملخص تاريخ الإسلام)، و(الحصن الحصين) في الأدعية والأذكار المأثورة، و(التتمة في القراءات)، و(طيبة النشر في القراءات العشر) منظومة، و(المقدمة الجزرية) أرجوزة في التجويد، وغيرها من الكتب القيمة والنفيسة، وله نظم، أكثره أراجيزه في القراءات. انظر: الزركلي، الأعلام (ج45/7).

([3]) ابن الجزري، النشر في القراءات العشر (ج74/2).

([4]) المرجع السابق (ج75/2).

([5]) في (م): (ولا نبه به في كتاب من كتب القراءة).

([6]) ابن شريح(ت476هـ) محمد بن شُرَيْح بن أحمد بن محمد بن شُرَيْح، أبو عبد الله الرُّعينيّ الإشبيليّ المقرئ، مصنَّف (الكافي)، و(التّذكير)، وخطيب إشبيلية. كان من جلَّة المقرَّئين في زمانه بالأندلس. رحل وحجّ، وسمع من أبي ذرَّ الهَرَويّ، وأجاز له مكّيّ القَيْسيّ. وسمع بمصر من أبي العبّاس بن نفيس، وأبي القاسم الكحّال؛ وبإشبيلية من عثمان بن أحمد القيشطاليّ. وقرأ بالروايات بمكّة على القنطريّ، وبمصر على ابن نفيس. روى عنه ابنه الخطيب أبو الحَسَن شُرَيْح، وقال: تُوُفّي عصر يوم الجمعة الرابع من شوّال، وله أربع وثمانون عامًا إلاّ خمسة وخمسين يومًا. انظر: الذهبي، تاريخ الإسلام (ج400/10)، وسير أعلام النبلاء (ج64/14).

([7]) انظر: ابن عقيل، المساعد على تسهيل الفوائد (ج304/4).

فَأَمَالُوا فِي الوقفِ ﴿**أَوْ**[1] **كَانُوا غُزًّى**﴾[2]، ﴿**وَاتَّخِذُوا مِنْ مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى**﴾[3]، ﴿**قَالُوا سَمِعْنَا فَتًى**﴾[4]، وَهَذِهِ كُلُّهَا فِي مَوضِعِ نَصبٍ. وَقَالَ الدَّانِي[5] فِي (جَامِعِ البَيَانِ)[6]: انعقدَ إجماعُ السَّلفِ مِنَ الصَّحَابَةِ -رَضِي اللهُ تَعَالَى عَنهُم- عَلَى رَسمِ أَلِفَاتِ هَذِهِ الأَسمَاءِ يَاءَاتٍ فِي كُلِّ المَصَاحِفِ. وَمَا قَالُوهُ وَإِن لَم يَمنَعِ الجَوَابَ لَكِنَّهُ يُبْعِدُهُ وَيُقَرِّبُ مَا قَالَهُ المُبرِّدُ عَلَى أَنَّهُ /ق115ب/ لَا يَجرِي فِي الاسْتِدْلَالِ بِوُقُوعِ الأَلِفِ رَوِيًّا، وَقَد أَجَرَاهُ فِيهِ -أَيْضًا- شَارِحٌ[7]، وَفِيهِ نَظَرٌ لَا يَخفَى، وَأُجِيبَ -أَيْضًا- عَن إِمَالَةِ نَحوِ ﴿**أَوْ أَجِدُ عَلَى النَّارِ هُدًى**﴾[8]: بِأَنَّ لَهَا مُوجِبًا غَيرُ الانْقِلَابِ، وَهُوَ تَجَانُسُ رُؤُوسِ الآي، وَلَيسَ بِمُفِيدٍ؛[9] لِقُصُورِهِ، وَعَنِ الرَّوِيِّ بِأَنَّهُ جَاءَ[10] عَلَى لُغَةَ مَن يَقُولُ: (رَأَيتُ زَيْد) بِغَيرِ إِبدَالٍ، وَفِيهِ تَسلِيمُ الانْقِلَابِ وَدَعَوى خِلَافِ الظَّاهِرِ.

قَوْلُهُ: [وَقَالَ الـمَـازِنِـيُّ] مَا قَالَهُ: قَالَ الأَخْفَشُ وَالفَرَّاءُ وَأَبُو عَلِيٍّ[11] أَوَّلًا.

قَوْلُهُ[12]**: [وَكَذَا قَلبُ أَلِفِ التَّأْنِيثِ فِي نَحوِ: (حُبْلَى) هَمزَةً أَو وَاوًا أَو يَاءً]** قَلْبُهَا هَمْزَةً لُغَةٌ لِبَعضِ طَيءٍ، وَهؤلاءِ ليسَ مِن لُغَتِهِم التَّخفِيفُ، وَقَلْبُهَا وَاوًا لُغَةٌ لِبَعضٍ آخَرَ مِنهُم، وَقَلْبُهَا يَاءً لُغَةٌ

([1]) في (ط): (لو).

([2]) [آل عمران: 156].

([3]) [البقرة: 125].

([4]) [الأنبياء: 60].

([5]) أَبو عَمْرو الدَّاني(ت444هـ) عثمان بن سعيد بن عثمان، أَبُو عمرو الداني، ويقال له ابن الصيرفي، من موالي بني أمية: أحد حفاظ الحديث، ومن الأئمة في علم القرآن ورواياته وتفسيره. من أهل دانية بالأندلس، دخل المشرق، فحج وزار مصر، وعاد فتوفي في بلده. له أكثر من مئة تصنيف، منها: (التيسير) في القراءات السبع، و(الإشارة) قراءات، و(المقنع) في رسم المصاحف ونقطها، و(الاهتدا في الوقف والابتدا)، و(الموضح المذاهب القراء)، و(جامع البيان) في القرآت، و(طبقات القراء) وغير ذلك. انظر: الزركلي، الأعلام (ج206/4)، وابن تغري بردي، النجوم الزاهرة (ج54/5).

([6]) الداني: أبو عمرو، جامع البيان في القراءات السبع (ج760/2).

([7]) الرضي، شرح الشافية (ج283/2).

([8]) [طه: 10].

([9]) (لأنه): زائد في (م).

([10]) في (م): (حاصل).

([11]) يقصد به قُطْرُب(ت206هـ) محمد بن المستنير بن أحمد، أبو علي، وليس أبا عليٍّ الفارسي (ت377هـ)؛ لأنَّ الأخفش (ت215هـ) والفراء (ت207هـ) وقطرب (ت206هـ) من طبقة واحدة، وجميعهم نقلوا عن العرب، وكانوا في عصر الاحتجاج اللغوي، بينما الفارسي جاء بعدهم، وابن جماعة قال (أوَّلًا) والفارسي جاء بعد المازني، فكيف نقل عنه؟ فيتعين أنَّه قطرب.

([12]) قلب الألف المبدلة من التنوين همزة ضعيف؛ لأنَّه العدول من الأخف إلى الأثقل، وكذلك قلب كل ألف همزة، قال سيبويه: "وسمعناهم يقولون: هو يضربهأ، فيهمز كلَّ ألف في الوقف"، وعن الخليل: هذه حبلأ، ورأيت

لِفَزَارَةَ وَنَاسٍ مِن قَيسٍ، وَالمقلوبُ فِي هَذهِ اللُّغَاتِ فِي المُنَوَّنِ الأَلِفُ الأَصلِيَّةُ أَو أَلِفُ التَّنوِينِ عَلَى الخِلَافِ السَّابِقِ.

قَوْلُهُ[1]: [وَاليَاءُ أَبينُ] فَقُلِبَتِ الأَلِفُ يَاءً، وَقِيلَ: (حُبْلَي).

قَوْلُهُ: [لِأَنَّهَا[2] مِنَ الفَمِ]؛ أَي: مِن وسطِ اللِّسَانِ وَمَا يُحَاذِيهِ مِنَ الحَنَكِ الأَعْلَى وَسَيَأتِي.

قَوْلُهُ: [لِأَنَّ[3] الوَاوَ أَبينُ مِنَ اليَاءِ بِاعتِمَادِهَا]؛ أَي: لِأَنَّهَا تَخرجُ مِن بينِ الشَّفَتَينِ.

قَوْلُهُ[4]: [فَتَكُونُ أَخْفَى] فَقُلِبَتِ الأَلِفُ وَاوًا، وَقِيلَ: (حُبْلَو) بِالوَاوِ، وَهُوَ لُغَةُ قَبِيلَةِ طِي.

قَوْلُهُ: [وَلَيستِ الهَمْزَةُ فِي (رَجْلَاء)] جَوابُ سُؤَالٍ، وَهُوَ أَنَّ هَمْزَةَ (رَجْلَاءَ) لِمَ لَا يجوزُ أَن تكونَ منقلبةً عنِ التنوينِ ابتداءً؟ ض.

قَوْلُهُ: [وَكُلَّ ذَلِكَ ضَعِيفٌ]؛ لِأَنَّ الأَلِفَ أُخِذَ مِنَ الهَمزَةِ.

قَوْلُهُ[5]: [وَقَالَ بَعضُ الشَّارِحِينَ] هُوَ الشَّرِيفُ _ رحمه اللهُ تعالى _.

قَوْلُهُ[6]: [عَن قَولِهِ: وَقَلْبُهَا]؛ لِأَنَ كُلَّ أَلِفٍ عَامٌّ يشملُ الأَلِفَ المُبْدَلَةَ مِنَ التَّنوينِ وَغيرِهِ.

قَوْلُهُ: [وَعَن ذِكرِ الهَمزَةِ]؛ لِأَنَّه يُعلمُ مِن عُمومِ كُلٍّ أَصْلًا.

قَوْلُهُ: [وَأَلِفُ التَّنوينِ لَم تَكُن] بِل كَانَ التَّنوينُ مَوجُودًا فِيهِ.

قَوْلُهُ: [مُختَصٌّ بِهَذَا] دُونَ قَلبِهَا هَمْزَةً.

قَوْلُهُ: [مِن جُملَةِ تِلكَ الوُجُوهِ] الأَحَدَ عَشَرَ[7].

حبلأ. وكذلك قلب ألف التأنيث همزة أو واوًا أو ياءً ضعيف، فتقول: حُبْلَي، حُبْلَو، ووجه قلبها ياء أنَّ الألف خفيفة حلقية، والياء بين منها؛ لأنَّها من الفم، وتشبه الألف في سعة مخرجها، ووجه قبلها واوًا أنَّ الواو أبين من الياء باعتمادها بآلتها التي هي ضم الشفتين، والياء أدخل إلى الفم فتكون أخفى، ووجه قلبها همزةً أنَّ الهمزة أبين من الألف، وليست الهمزة في رجلاء بدلًا من التنوين؛ لبعدها منه. سيبويه، الكتاب (ج181/4)، واليزدي، شرح الشافية (ج277/1).

([1]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (وَقِيلَ: حُبْلَي).

([2]) (لأنها): ساقط في (م).

([3]) في (م): (من لأن الرواتين من الياء باتحادهما).

([4]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (لِأُخِذَ مِنَ الهَمزَةِ).

([5]) قال ابن الحاجب: "وقلبها وقلب كل ألف همزة ضعيف، وكذلك قلب ألف التأنيث في نحو: (حُبْلَى) همزةً أو واوًا أو ياءً"، قال ركن الدين: " اعلم أن في عبارته نظرًا؛ لأن قوله: "وقلب كل ألف" يغني عن قوله: "وقلبها" وعن ذكر الهمزة في قوله: "وكذا قلب ألف التأنيث نحو حبلى همزة". ركن الدين، شرح الشافية (ج535/1).

([6]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (الأَحَدَ عَشَرَ).

([7]) ابن الجزري، النشر في القراءات العشر (ج120/2).

قَوْلُهُ[1]: [فَتُبْدَلُ هَاءً فِي الوَقْفِ] يستفادُ منهُ أَنَّ التَّاءَ هِيَ الأصلُ، وَهُو مذهبُ سِيبَوَيْه[2]، وَنُقِلَ عَن البَصرِيِّينَ، قَالُوا: لِجَرَيَانِ الإِعرَابِ عَلَيهَا، وَلِثُبُوتِهَا فِي الوَصلِ الذِي هُوَ الأَصلُ، وَقَالَ ثَعْلَبُ فِي (أَخْوَين)[3]: الهاءُ هِيَ الأَصلُ، فَأُبدِلَ تَاءً فِي الوصلِ؛ لِأَنَّهَا أَحملُ للحركاتِ لِشِدَّتِهَا.

قَوْلُهُ: [وَمِنَ العَرَبِ مَن يقفُ عليهَا بِالتَاءِ] /ق116أ/ عَلَى هَذِهِ اللُّغَةِ كُتِبَ فِي المَصَاحِفِ ﴿إِنَّ شَجَرَتَ الزَّقُّومِ﴾[4]، ﴿أَهُمْ يَقْسِمُونَ رَحْمَتَ رَبِّكَ﴾[5] وَغَيرُهُمَا، قَالَ الخضراويُّ[6]: وَعَلَى هَذِهِ اللُّغَةِ يَجرِي عَندَ بعضِهِم مُجْرَى سَائِرِ الحُروفِ، فيجوزُ فيهَا الرَّومُ وَالإِشمَامُ وَالتَّضعِيفُ وَإِبدَالُ التَّنوِينِ مِنَ المَنصُوبِ أَلِفًا وَغَيرُ ذَلِكَ[7].

قَوْلُهُ: [وَقَولُ الشَّاعِر: بلْ جَوْزِ تيهَاءَ كَظَهْرِ الحَجَفَتْ] قَبلَهُ[8]: [الرجز]

مَـا بَـالُ عَيْنِـي عَـنْ كَرَاهَـا قَـدْ جَفَـتْ مُسْـبِلَةً تَسْـتَنُّ لَمَّـا عَرَفَـتْ

دَارًا لِسَـلْمَى بَعْـدَ حَـوْلٍ قَـدْ عَفَـتْ .....

([1]) إذا كان آخر الاسم المفرد تاء التأنيث فتبدل هاء في الوقف فرقًا بينه وبين تاء التأنيث الفعلية، ولم يعكسوا؛ لأنَّهم لو قالوا: ضربه في ضربت لالتبس بضمير المفعول، ومن العرب من يقف عليها بالتاء، ومنه قولهم: عليه السلامت والرحمت، وقول الشاعر: [الرجز]

بـــلْ جَـــوْزِ تيهَـــاءَ كَظَهْـــرِ الحَجَفَـــتْ

شاهين، مجموعة الشافية، شرح الجاربردي (ج1/627-629).

([2]) سيبويه، الكتاب (ج4/166).

([3]) في جميع النسخ: (أخوين)، ولعلها تصحيف لكلمة (إخوتي)؛ إذ إنَّ أصلها عند الكوفيين (إخوهي).

([4]) [الدخان: 43].

([5]) [الزخرف: 32].

([6]) ابن هشام الخضراوي(ت646هـ): المعروف بـ(ابن البرذعي)، أبو عبد الله محمد بن يحيى بن هشام الخضراوي، الأنصاري الأندلسي، من أهل الجزيرة الخضراء. كان إمامًا في العربية، عاكفًا على التعليم. أخذ عن ابن خروف(ت609هـ) والرندي المالقي الأندلسي(ت610هـ)، وأخذ عنه الشلوبين(ت645هـ)، وكان شاعرًا ناثرًا متصرفًا في الأدب. وله مصنفات منها: (النقض على الممتع لابن عصفور)، و(المقال في تلخيص أبنية الأفعال)، و(الإفصاح بفوائد الإيضاح)، و(الاقتراح في تلخيص الإيضاح)، و(غرة الإصباح في شرح أبيات الإيضاح). وتوفي بتونس سنة 646هـ. انظر: السيوطي، بغية الوعاة (ج2/390).

([7]) انظر: ناظر الجيش، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (ج10/5298).

([8]) الأبيات من مشطور [الرجز] لسؤر الذئب، والشاهد في قوله: (الحجفت) حيث وقف على تاء التأنيث بالتاء لا بالهاء، قال ابن يعيش: من العرب من يجري الوقف مجرى الوصل، فيقول في الوقف: (هذا طلحت)، وهي لغة فاشية حكاها أبو الخطاب. وفي الأبيات شاهد نحوي، وهو جر (جوز تيهاء) بـ(رُبَّ) المحذوفة بعد (بل). انظر: الأخفش، معاني القرآن(ج1/295)، وابن جني، الخصائص (ج3/432)، والأنباري: أبو البركات، الإنصاف في مسائل الخلاف (ج1/313)، وابن يعيش، شرح المفصل (ج3/75).

وَ(جَفَتْ) بجيمٍ: بَعُدَتْ. وَ(مُسبِلَةً): مُمطِرَةً حال. وَ(تَستَنُ): تُسرِعُ. وَ(عَفَتْ): انْدَرَسَتْ. وَ(الجَوزُ) بِالجيمِ وزايٍ. وَ(التَّيهَاءُ) بفتحِ الفوقيةِ.

قَوْلُهُ: [وَ(بَلْ) بِمعنَى (رُبَّ)، أو (رُبَّ) بعدَهَا مُقَدَّرَةً] هَذَا هُوَ الصَّوابُ، قَالَ فِي المُغنِي[1]: ووَهِمَ بعضُهُمْ؛ فَزَعَمَ أنَّها تُسْتَعْمَلُ جارَّةً، قالَ شَارِحُهُ[2]: هُوَ كَمَا قَالَ: فقد حَكَى ابنُ مَالِكٍ[3]، وابْنُ عُصْفُورٍ[4]: الاتفاق على أنَّ الجرَّ بعد (بَلْ) بـ(رُبَّ)، لا بها، قال الرضيُّ[5]: أمَّا الفاءُ، و(بَلْ) فَلا خلاف عندهم أنَّ الجَرَّ ليس بهما بل بـ(رُبَّ) مقدرةً بعدَهُمَا.

قَوْلُهُ: [كقولِ آخَرَ[6]: بَلْ مَهْمَهٍ قَطَعْتُ بَعْدَ مَهْمَهٍ] وَهُوَ رجزٌ نُسبَ إلى رُؤبَةَ[7]، وَقِيلَ: إلَى العَجَّاجِ[8]، وَلَم يصحَّ. وَ(المَهمَهُ) كَـ(جَعْفَرٍ) بِهَاءٍ آخِرُهُ.

([1]) ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب (ص152).

([2]) الدماميني، شرح الدماميني على مغني اللبيب (ج/145).

([3]) ابن مالك، شرح الكافية الشافية (ج821/2).

([4]) ابن عصفور(ت 669هـ) علي بن مؤمن بن محمد، الحضرمي الإشبيلي، أبو الحسن المعروف بابن عصفور: حامل لواء العربية بالأندلس في عصره. من كتبه: (المقرب)، و(الممتع) في التصريف، و(المفتاح)، و(الهلال)، و(المقنع) في القرويين بفاس، و(السالف والعذار)، و(شرح الجمل)، و(شرح المتنبي)، و(سرقات الشعراء)، و(شرح الحماسة). ولد بإشبيلية، وتوفي غريقًا بتونس. انظر: ابن شاكر، فوات الوفيات (ج575/7).

([5]) الرضي، شرح الكافية (ج289/4).

([6]) البيت من بحر الرجز المشطور، نسب للعجاج، وهو في ديوانه (ج2/ 368)، كما نسب لابنه رؤبة، وهو في ديوانه (ص166)، برواية: (ومهمه أطرافه في مهمه) حينها لا شاهد في البيت، وهو بلا نسبة في شرح الشافية للرضي (ج202/4)، وقال: وهذا البيت نُسِبَ إلى رؤبة، ورجعت إلى ديوانه فلم أجده فيه، ونسب إلى والده العجاج، قال العيني: لم أجده في ديوانه، والله تعالى أعلم. و(المَهْمَه): المفازة البعيدة الأطراف، ويجمع على (مَهَامه)، والشاهد في البيت: جر (مهمه) بـ(رُبَّ) المحذوفة المقدرة بعد (بل). انظر: ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك (ج65/3)، وابن منظور، لسان العرب (ج70/11).

([7]) رؤبة بن العجاج(ت145هـ) رؤبة بن عبد الله العجاج بن رؤبة التميمي السعدي، أبو الجحاف، أو أبو محمد: راجز، من الفصحاء المشهورين، من مخضرمي الدولتين الأموية والعباسية. كان أكثر مقامه في البصرة، وأخذ عنه أعيان أهل اللغة، وكانوا يحتجون بشعره ويقولون بإمامته في اللغة. مات في البادية، وقد أسن. وله (ديوان رجز) وفي الوفيات: لما مات رؤبة قال الخليل: دفنا الشعر واللغة والفصاحة. ابن خلكان، وفيات الأعيان (ج303/2). والزركلي، الأعلام (ج34/3).

([8]) العجاج(نحو90هـ) عبد الله بن رؤبة بن لبيد بن صخر السعدي التميمي، أبو الشعثاء، العجاج، راجز مجيد، من الشعراء. ولد في الجاهلية وقال الشعر فيها. ثم أسلم، وعاش إلى أيام الوليد بن عبد الملك، ففلج وأقعد. وهو أول من رفع الرجز، وشبهه بالقصيد. وكان لا يهجو. وهو والد (رؤبة) الراجز المشهور. له: (ديوان) في مجلدين. انظر: ابن قتيبة، الشعر والشعراء (ج578/2)، والزركلي، الأعلام (ج86/4).

قَوْلُهُ[1]: [بَلْ مَهْمَهٍ]؛ أَي: بَل رُبَّ مَهْمَهٍ.

قَوْلُهُ: [وَمِنهُ قَولُ آخَرَ[2]]؛ أَي: مِنَ الموقفِ عَلَى تَاءِ التَّأنِيثِ بِالتَّاءِ: [الرجز]

اللهُ نَجَّـــــاكَ بِكَفَّـــــيْ مَسْـــــلَمَتْ مِــنْ بَعْـدِ مــا وبَعْـدِ مــا وبَعْـدِ مَــتْ

صــارَتْ نُفُــوسُ القَــومِ عِنْــد الغَلْصَــمَتْ وكـــادتِ الحُـــرَّةُ أَن تُـــدْعَى أَمَـــتْ

وَ(مَسْلَمَتْ) عَلَمُ شَخصٍ كَـ(حَمزَةَ). وَ(بَعدَمَا) (مَا) موصولٌ حَرفيٌّ، صلتُهُ (صَارَت ... إلخ)، وَالصِّلةُ مِنَ الأَولينِ محذوفةٌ إمَّا بقرينةِ المذكورِ أَو بشيءٍ آخَرَ. وَكَادَتِ الحُرَّةُ بِأَن تُوسرَ وَتستخدمَ وتُسَمَّى أَمَةً. وفيهِ استشهادٌ آخَرُ.

قَوْلُهُ: [مِنَ الألفِ هَاءً] كَما سيجيءُ إبدالُ همزةِ الاستفهامِ هَاءً. ض.

قَوْلُهُ: [ثُمَّ أبدلَ الهَاءَ تَاءً] حَاصلُهُ أَنَّ بينَ الهاءِ والتَّاءِ مُنَاسَبَةً مِن حيثُ إنَّهُمَا مهموستانِ بخلافِ الألفِ والتَّاءِ، فَلِذَلِكَ قَدَّرنَا كَذَلِكَ.

قَوْلُـهُ: [ثُـمَّ أبـدلَ الهَـاءَ تَـاءً] ليستْ هَذِهِ مِن مَحلِ الاستِشـهَادِ، وإنَّمـا[3] ذكرهُ علـى وجـهِ الاستطرادِ؛ لِأَنَّ الكلامَ فِي تَاءِ التَّأنِيثِ. وَ(الغَلْصَمَة) بِالغَينِ المعجمةِ وَضميرٍ، وَهُوَ لِـ(رَأسٍ).

قَوْلُهُ[4]: [وَقَالَ النَّحويُّونَ إِلَى آخره] يجوزُ فِي تَاءِ (هَيْهَاتَ) الفتحُ والضمُّ والكسرُ، وقد قُرئَ بِهِنَّ، ثُمَّ قِيلَ: إنَّهَا مَع الفتحِ والضمِّ اسمٌ مفردٌ، وَتَاؤُهَا للتأنيثِ بدليلِ قَلبِهَا /ق116ب/ فِي الوقفِ هَاءً، فَيُقَالُ: (هَيهَاه)، وَأَلِفُهَا حِينئِذٍ إمَّا عَن ياءٍ، والأصلُ (هَيْهَيَةٌ) مِنَ المضاعفِ كَـ(زَلزَلَةٍ) فَانقلبتِ الياءُ ألفًا؛ لِتحرُّكِهَا وَانفتاحِ مَا قَبْلَهَا فِي المَكُسورةِ، وَإمَّا لِلإلحاقِ كَـ(أَرطَاةٍ) وَأَصلُهَا (هَيْهه) بوزنِ (فَعْلَه)، وَأَمَّا مَعَ

([1]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (فَلِذَلِكَ قَدَّرنَا كَذَلِكَ).

([2]) الرجز بلا نسبة في الدر المصون في علوم الكتاب المكنون (ج132/3)، وفي لسان العرب (ج472/15) لأبي النجم الراجز، و(مسلمت): اسم شخص، وأصله (مسلمة)، (بعدمت): بعدما، و(الغلصمت): رأس الحلقوم، أصل اللسان، و(أمت): أمة، وهي غير الحرة. والشاهد فيه قوله: (مسلمت)، و(الغلصمت)، و(أمت) حيث لم يبدل تاء التأنيث في الوقف هاء، بل أبقاها على حالها. أما الاستشهاد الثاني في قوله: (بعدمت) فالأصل (بعدما) فأبدل ألف (ما) هاء، ثم أبدلها تاء؛ ليوافق بذلك قوافي بقية الأبيات. انظر: ابن جني، الخصائص (ج304/1)، وابن يعيش، شرح المفصل (ج353/3)، والرضي، شرح الشافية (ج289/2).

([3]) (وإنَّما ذكرهُ على وجهِ الاستطراد): ساقط في (ك)، و(ط).

([4]) قال النحويون: إنْ جعل هيهات جمعًا قدر أنَّ أصله هيهيات، حذفت ياؤه التي هي اللام، ويقف عليه بالتاء، ووزنه فعلات، والأصل: فعللات، وإنْ جعل مفردًا فأصله: هيهية على فعللة من المضاعف كقلقلة، ويوقف عليه بالهاء، قال ابن الحاجب: إنَّه أمر تقديري؛ إذ هيهات اسم للفعل، فلا يتحقق فيع إفراد وجمع، وإنَّما ذلك لشبهها بتاء التأنيث لفظًا دون إفراد وجمع. ابن الحاجب، الإيضاح في شرح المفصل (ج314/2)، وشاهين، شرح الشافية (ج630/1).

كسرِ التَّاءِ فَإِنَّهَا جمعُ المضمومةِ والمفتوحةِ، وَكسرةُ التَّاءِ للبناءِ والوقفُ عَلَيهَا، كَالوقفِ عَلَى (مُسْلِمَاتٍ) وَتنوينُهَا للتنكيرِ، وَقِيلَ: يحتملُ أَن يَكونَ مَعَ الضَّمِّ وَالفتحِ جَمعًا، قالَ ذلكَ كُلَّهُ المُوصِلي[1].

وَقَالَ الرَّضِيُّ[2] فِي المَكسورةِ: كانَ القياسُ (هَيهَيات) كَمَا تقولُ فِي جمعِ(قَوقَاة)[3]: (قَوقَيَات) إِلَّا أَنَّهُم حذفُوا الألفَ؛ أَي: مِنَ المفردةِ؛ لِكَونِهَا غَيرِ متمكنةٍ[4]، كَمَا حذفُوا أَلِفَ (ذَا)[5] فِي المُثَنَّى. وَجَزَمَ ابن هشامٍ[6] بِأَنَّ (هَيهَاتَ) فِي التقديرِ جمعُ (هَيهَة) ثُمَّ سُمِّيَ بِهِ الفعلَ. وتلخيصُ المسألةِ عَلَى ما أفادهُ أَنَّهُ إِذَا وقفَ عَلَى تَاءِ التَّأنيثِ التزمتْ إِن كانت متصلةً بحرفٍ كَـ(ثُمَّتْ)، أَو بِفعلٍ كَـ(قَامَتْ)[7]، أَو بِاسمٍ وَقَبلَهَا ساكنٌ صحيحٌ كَـ(أُخْتٍ)، وَجازَ إبقاؤُهَا وإبدالُهَا إِن كانَ قبلَها حركةٌ كَـ(شَجَرَةٍ) أَو سَاكنٌ معتلٌ نَحوَ: (صَلَاة)، وَ(مسلماتٍ)، لَكِنَّ الأرجحَ فِي جمعِ التَّصحيحِ وَمَا أشبهه – وَهُو اسمُ الجمعِ كَـ(أُولاتٍ)– وَمَا سُمِّيَ بِهِ مِنَ الجمعِ –تَحقِيقًا كَـ(أذرعاتٍ) أَو تقديرًا كَـ(هَيهات)– الوقفُ بِالتَّاءِ، وَفِي غيرِهِمَا الوقفُ[8] بِالإبدالِ.

قَوْلُهُ[9]: [إِنَّهُ (هَيهَيَات)] فَألفُ الألفِ جَمعٌ حِينَئِذٍ. ض.

قَوْلُهُ: [إِنَّهُ أَمرٌ تَقدِيريٌّ]؛ أَي: مَا جَعَلَهُ النُّحويُّونَ مِن أَنَّ (هَيهَاتَ) مُفْرَدًا وَجُمِعَ.

قَوْلُهُ: [فَلَا يتحققُ فِيهِ إِفرادٌ وَجَمعٌ] قَالَ المُصَنِّفُ عَقِبَهُ: وقد يَقِفُ بِالتَّاءِ مَن يَصِلُهُ بِالفتحِ، وَقَد يَقِفُ بِالهَاءِ مَن يَصِلُهُ بِالكَسرِ.

قَوْلُهُ[10]: [وَإِنَّمَا ذَلِكَ]؛ أَي: جَوازُ الوقفِ بِالهَاءِ؛ لِشِبْهِهَا بِتَاءِ التَّأنيثِ لَفْظًا.

قَوْلُهُ[11]: [فِيهِ إِفرادٌ وجمعٌ]؛ لِأَنَّ الإفرادَ يُقالُ فِيمَا يكونُ فيهِ تثنيةٌ وَجَمعٌ فِي مُقَابَلَتِهَا، والأفعالُ وأسماءُ الأفعالِ ليسَ لهَا تثنيةٌ وجمعٌ، فَلَا يطلقُ عَلَيهَا الإفرادُ، وَلَا يُقَالُ إِنَّهُ مُفرَدٌ.

([1]) في (ط): (الموصل).

([2]) الرضي، شرح الكافية (ج102/3).

([3]) (القوقاة): قَوْقَتِ الدجاجة قوقاةً خفيفة، وهي صوتها. والدجاجة تقوقي؛ أي: تصيح. الخليل، العين (ج2470/6).

([4]) في (ك): (ممكنة).

([5]) في (ط): (إذا)، ويرى الباحث أنها (ذا)؛ ليستقيم المعنى، فـ(إذا) لا تثنى بينما (ذا) تثنى، ولأنها موجودة في شرح الكافية للرضي (ج102/3) بهذا اللفظ، وفي (ك)، و(م): (ذا).

([6]) ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب (ج293/1).

([7]) في (ط): (كقامك).

([8]) (الوقف): ساقط في (ط).

([9]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (مُفْرَدًا وَجُمِعَ).

([10]) (قوله): ساقط في (ك)، و(م).

([11]) ساقط في ك)، و(م): إلى قوله: (أَتَوا بِالتَّاءِ لِمَا ذُكِرَ).

قَوْلُهُ: [إِنَّمَا ذَلِكَ]؛ أَي: إِنَّمَا الوقفُ عَلَى (هَيهَاتَ) بالهَاءِ تَارَةً وَبِالتَّاءِ أُخْرَى.

قَوْلُهُ[1]: [وَلَا اليَاءَ مَعَ الأَلِفِ] إِنَّمَا خَصَّهُمَا؛ لِكَثْرَةِ دَوَرَانِهِمَا.

قَوْلُـهُ: [لَانْقَلَبَتَـا هَمْزَةً] فَإِن قِيلَ: مَا المانعُ مِن ذَلِكَ؟ فَإِنَّ القلبَ حِينَئِذٍ عَلَى وَجهِ القِيَاسِ، وَالقِيَاسُ مُتَّبَعٌ، قُلْتُ: المانعُ زيادةُ العملِ مِن غَيرِ فَائِدَةٍ، فَكَانَ الإِتيَانُ بِحَرفٍ لَا يتَغَيَّرُ أَولَى.

قَوْلُهُ: [لِأَنَّـهُ يصيرُ بَدَلًا] وَكَانَ فِي جَمعِ المُذَكَّرِ الوَاوُ، فَيَنبَغِي أَن يُؤْتَي بِهَا فِي المُؤَنَّثِ – أَيْضًا– فَلَمَّا تَعَذَّرَ أَتَوا بِالتَّاءِ لِمَا ذَكَرَ.

قَوْلُـهُ: [وَصَارَت /ق117أ/ **عَلَامَـةُ التَّأْنِيثِ]** الضميرُ لِلتَّاءِ، وَكَذَا ضَميرٌ (لِأَنَّـهُ) وَالضَّمِيرُ فِي (مَعَـهُ) لِلأَلفِ، وَالأَصَحُّ أَنَّ الألفَ وَالتَّاءَ لِلجَمْعِ والتَّأنيثِ مِن غَيرِ تَفصِيلٍ؛ لِأَنَّهُمَا يَدُلَّانِ عَلَى الجَمعِ فِي نَحوِ: (رِجَال)، و(بِغَال)[2]، وَعَلَى[3] التَّأنِيثِ فِي نَحوِ: (حُبْلَى)، وَ(قَائِمَة)، وَقِيلَ: التَّاءُ لِلتَّأنِيثِ وَالجِمْعِ وَالأَلِفُ فارقةٌ بينَ المفردِ وَالجَمعِ، وَقِيلَ: الألفُ لِلجَمعِ وَالتَّاءُ لِلتَّأنِيثِ، وَكَلَامُ الشَّارِحِ ظَاهِرٌ فِي هَذَا، وَمُرَادُهُ الأَوَّلُ، لِقَولِهِ[4]: [فَلَمَّا أَفَادَت هَذِهِ التَّاءُ التَّأنِيثَ وَالجَمْعَ].

قَوْلُـهُ: [وَأَغْنَت عَن أَن يُقَالَ فِي (مُسلِمَةٍ): (مُسْلِمَتاتٌ)[5]]؛ أَي: لِئلَّا يجتمعَ فِي كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ عَلَامَتَا تَأنِيثٍ، التِي فِي الوَاحِدَةِ وَالوَارِدَةُ مَعَ الأَلِفِ لِلجَمعِ، وَخُصَّتِ الأُولَى بِالحَذفِ؛ لِأَنَّ التَّانِيَةَ[6] تدلُ عَلَى التَّأنِيثِ وَالجَمعِ، وَالأُولَى تدلُ عَلَى التَّأنِيثِ فَقَطْ؛ وَلِأَنـهُ لَو حُذِفَت التَّانِيَةُ دُونَ الأَولَى لَالتَبسَ المجموعُ بِالمُثَنَّى المُضَافِ حَالَةَ رَفعِهِ، نَحوَ: (مُسلِمَتَاكُم)؛ وَلِأَنَّ تَاءَ التَّأنِيثِ لَا تكونُ حَشْوًا لِكَلِمَةٍ.

قَوْلُهُ[7]: [بِتَاءِ التَّأنِيثِ الخَالِصَةِ] المُرادُ بِهَا مَا يَدُلُّ عَلَى التَّأنِيثِ فَقَطْ دُونَ الجَمعِيَّةِ.

([1]) جمع المؤنث السالم كـ(المسلمات) يوقف عليها بالتاء لا غير على المشهور المستعمل؛ لأنَّهم لما أرادوا أن يكون في جمع المؤنث السالم زيادتان لم يمكنهم أن يزيدوا الواو ولا الياء مع الألف؛ لأنَّهم لو زادوهما لانقلبتا همزة، فزادوا التاء ليصير بدلًا من الواو، وصارت علامة التأنيث، وأغنت أن يقال في مسلمة: مسلمتات، فلمَّا أفادت هذه التاء التأنيث والجمع وأغنت عن علامة التأنيث الملحقة في الواحد أثبت في الوقف ولم تبدل هاء، وما روي من إبدال تاء الجمع هاء في الوقف تشبيهًا بتاء التأنيث الخالصة ضعيف. اليزدي، شرح الشافية (ج279/1).

([2]) في (ك)، و(م): (بقالة). وفي (ط): (مقالة).

([3]) في (ك): (وعلي).

([4]) شاهين، مجموعة الشافية، شرح الجاربردي (ج632/1).

([5]) في (م): (مسلمات).

([6]) في (م): (التأنيث)

([7]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (فَقَطْ دُونَ الجَمعِيَّةِ).

قَوْلُـهُ: [وَ(العَرقَـاتُ): الأَصـلُ] قَـالَ فِـي القَـامُوسِ[1]: وَالعَرْقَـاةُ، وَيُكْسَـرُ، وَ(العِرْقَـةُ) بِالكسـرِ: الأَصلُ، أَو أَصلُ المَالِ، أَو أَرُومَةُ الشَّجَرِ التِي تتشعبُ مِنهَا العُروقُ، وَقَولُهُم: (اسْتَأْصَلَ اللهَ عَرْقَاتَهُم) إِن فَتَحْتَ أَوَّلَـهُ فَتَحْتَ آخِرَهُ، وَهُوَ الكَثِيرُ، وَإِن كَسَرْتَهُ كَسَرْتَهُ عَلَـى أَنَّـه جَمـعُ (عِرْقَـةٍ) بِالكَسرِ. انتهـى. وَظَـاهِرُهُ أَنَّ الفـتحَ فِـي المَثـلِ لَا يَكُـونُ مَـعَ كَسـرِ العَـينِ بِخِـلَافِ مَـا اقْتَضَـاهُ أَوَّلُ كَلَامِـهِ، وَعَلَـى هَـذَا المُقْتَضَى مَشَى الشَّارِحُ[2]، فَلْيُحَرَّرْ واللهُ أَعْلَمُ. وَ(الأَرُومَةُ)[3] بِفتحِ الهَمزَةِ. وَ(السِّعلَاةُ)[4] بِكسرِ السِّينِ: /ق117ب/ وَاحِدَةُ السَّعَالِي، أَخبثُ الغِيلَانِ.

قَوْلُهُ[5]: [يَكونُ جَمْعًا]؛ أَي: جَمعُ (عِرقَةٍ)[6] كَـ(سِدرَةٍ) وَ(سِدرَاتٍ).

قَوْلُـهُ: [وَالـرَّاءُ مِـن (عَرْقَـاتٍ) تُسَكَّنُ وَتُكسَرُ] تَقَدَّمَ فِـي بَابِ الجمعِ مَا يُعلمُ مِنـهُ ذَلِكَ، وَأَنَّـهُ يَجوزُ الفَتحُ –أَيْضًا–.

قَوْلُـهُ[7]: [إِجْرَاءً للوصلِ مُجْرَى الوقفِ] قَالَ المُصَنِّفُ فِي (شَرحِ المُفصلِ)[8]: قَد يُقَالُ إِنَّ ثَلَاثَةً مبنيٌّ عَلَى السُّكونِ وَلَيسَ سُكُونُهُ فِي الوقفِ، فَلَا يمتنعُ وصلَ غَيرِهِ مَعَهُ مَعَ بَقَاءِ آخِرِهِ سَاكِنًا هَاءً فَلَا حُكمَ لَـهُ فِيـهِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ إِنَّمَا يكونُ فِي وَصلِهِ تَاءً مُتَحَرِّكَةً، وَهَذَا وَاجِبٌ لَـهُ البِنَـاءَ عَلَـى السُّكُونِ، فَصَـارَ سُكُونُهُ لَا لِلوقفِ، وَالهَـاءُ لَازِمَـةٌ لِسُكُونِهِ، فَـلَا حُكْـمَ لِلوقفِ، فَلـيسَ فِيـهِ إِجراءُ الوَصلِ مُجْـرَى الوَقْفِ، وَإِنَّمَا[9] فِيهِ حُكمُ الوَصلِ خَاصَـةً، وَاتُّفِقَ أَنَّ حُكمَ الوَصلِ فِيهَا كَحُكْمِ[10] الوَقفِ كَمَا فِـي قَولِكَ: (كَم) وَأَشْبَاهَهَا، فَإِنَّ حُكمَ الوَصلِ فِيهَا كَحُكْمِ الوَقفِ.

([1]) الفيروز أبادي، القاموس المحيط (ص908).

([2]) (العرقات): الأصل: إن فتحت تاؤه في النصب كما في (استأصل الله عرقاتَهُم) فيكون مفردًا كـ(سعلاة)، فيوقف عليها بالهاء، وإن كسرت يكون جمعًا ويوقف عليه بالتاء، والراء في عرقات تسكن وتكسر. اليزدي، شرح الشافية (ج1/279)، وشاهين، مجموعة الشافية (ج1/633).

([3]) في (ط): (الأورمة).

([4]) في (م): (السفلى).

([5]) ساقط في (ك): إلى قوله: (كَـ(سِدرَةٍ) وَ(سِدرَاتٍ)).

([6]) في (ط): (عرفة).

([7]) نص الجاربردي: "قوله: (ثلاثة أربعة) إشارة إلى أنهم قلبوا تاء (ثلاثة) في الوصل هاء، مع أنَّ هذا من أحكام الوقف، إجراءً للوصل مجرى الوقف؛ لأنَّ الضد يحمل على الضد، ثمَّ نقلوا حركة همزة (أربعة) إليها، وقالوا: (ثلاثة رُبعة)، وهذا بخلاف (ألم الله)، فإنَّه ليس فيه نقل الحركة من همزة الله، بل حذفت همزة الله في الدرج والتقى ساكنان، ففتح الميم محافظة على التفخيم". شاهين، مجموعة الشافية، شرح الجاربردي (ج1/634).

([8]) ابن الحاجب، الإيضاح في شرح المفصل (ج2/316).

([9]) (وَإِنَّمَا فِيهِ ... كَحُكْمِ الوَقفِ). ساقط في (ك).

([10]) في (م): (مثل حكم).

قَوْلُهُ[1]: [وَهَذَا بِخِلَافِ (الَم اللهُ)] هَذَا عَلَى مُخْتَارِ المُصَنِّفِ يَصِحُّ، أَمَّا عَلَى مَذهَبِ مَن يُقولُ: إِنَّ التِقَاءَ السَّاكِنَينِ فِي مِيمٍ لِلوَقفِ كَصَاحِبِ الكَشَّافِ[2]، جَعَل الحَرَكَةَ فِي المِيمِ مِنَ الهَمزَةِ؛ لِأَنَّهُ حِينئِذٍ لَا يَسقطُ إِذ لَا يَكونُ فِي الدَّرجِ، فَتُنْقَلُ الحَرَكَةُ، فَلِذَلِكَ كَانَ المِيمُ مَفتوحةً كَمَا تَقَدَّمَ.

قَوْلُـهُ: [وَقَـالَ بَعضُ الشَّـارِحِينَ] أَرَادَ الشَّرِيفَ[3] -رَحِمَـهُ اللهُ تَعَالَى- مَـا قَالَـهُ سَبَقُ قَلَمٍ، أَو أرادَ[4] مَجموعَ الأَلِفِ وَاللَّامِ كَمَا يطلقونَ لَامَ التَّعريفِ وَيُريدُونَ (أل).

قَوْلُـهُ[5]: [فَبُنِـيَ عَلَـى الحَرَكَـةِ][6] فَتحرِيكُهُ لِمُشَابَهَتِهِ المُتَمَكِّنَ، وَإِلَّا كَانَ حقهُ السُّكونُ؛ وَلِأَنَّـهُ مَبنِـيُّ الأَصـلِ، وَالأصـلُ فِـي المبنيـاتِ السُّكونُ، وَلِـذَا حُـرِّكَ (هُوَ)، وَ(هِـيَ) وَصُـغِّرَ أَسـمَاءُ الإِشَـارَاتِ وَالموصُولَاتِ؛ لِمُشَابَهَتِهِ المُتَمَكِّنَ فِيمَا ذُكِرَ.

قَوْلُهُ: [وَجَاءَ فِيهِ (أَنْ) بِالإِسكَانِ، وَ(أَنَـا) بِـالأَلِفِ] رَوَى الأُولَى قُطربُ، وَالثَّانِيةَ لُغَةُ تَمِيمٍ، وَبِهَا قَرَأَ نَافِعُ فِي نَحوِ: أنا أحيي[7]، وَالإِشارةُ فِي قَوْلِهِ: [وَكَثُرَ ذَلِكَ] لِـ(أَنَا) بِالألفِ، وَالضميرُ فِي (أَنَّهَا) لِلألفِ، وَاحْتَجَّ الكُوفيُّونَ بِقَولِهِم: (أَنْ فَعَلْتُ)، حَكَاهُ الفَـرَاءُ[8]، قَالُوا: وَلَو كَانَت لِبيانِ الحركةِ لَامتنعَ تَقدِيمُهَا، وَهُوَ ضعيفٌ؛ لِاحتِمَالِ أَن تَكونَ الأَلِفُ نَشَأَت مِنَ الفتحةِ.

([1]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (كَمَا تَقَدَّمَ).

([2]) الزمخشري، الكشاف (ج335/1).

([3]) وعبارته: "وإنما ذكر هذا الكلام ههنا؛ لأن من الناس من يتوهم أن حركة الميم هي الحركة المنقولة من لام (الله) إليها". قال الجاربردي: "وصوابه أن يقول: من همزة (الله) كما ذكرنا". ركن الدين، شرح الشافية (ج541/1)، وشاهين، مجموعة الشافية، شرج الجاربردي (ج635/1).

([4]) في (م): (يكن مراده).

([5]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (فِيمَا ذُكِرَ).

([6]) الوجه السادس من وجوه الوقف زيادة الألف في (أن)، وهذا الاسم لما أخبر به وعنه ضارع الأسماء المتمكنة، فبني على الحركة، وجاء به (أن) بالإسكان، و(أنا) بالألف، وكثر ذلك حتى قال الكوفيون: إنَّها من الكلمة، فإذا وقفت قلت: (أنا) بالألف؛ لبيان الحركة، ولا يوقف عليه بالسكون كما في (هو، هي)؛ لأنَّ النون أخفى من حروف اللين، فلزمن الألف لذلك، ولم يقف العرب بالألف لبيان الحركة إلا في (أنا، وحي هلا)، وإذا أردت بيان الحركة في غير هذين الموضعين وقفت بالهاء. شاهين، مجموعة الشافية (ج635/1-636).

([7]) قرأ نافع قوله تعالى: ﴿أَنَا أُحْيِي وَأُمِيتُ﴾ [البقرة: 258] بمدِّ النون في الوصل إذا وقع بعدها همزة مضمومة، وإذا وقع بعدها -أيضًا- همزة مفتوحة نحو قوله تعالى: ﴿فَأَنَا أَوَّلُ الْعابِدِينَ﴾ [الزخرف: 81]. ابن القاصح، سراج القارئ المبتدئ وتذكار المقرئ المنتهي (ج164/1).

([8]) انظر: ابن يعيش، شرح المفصل (ج306/2).

قَوْلُهُ[1]: [وَجَاءَ فِيهِ (أَنْ)] فيكونُ فِي (أَنَا) ثلاثُ لغاتٍ حَالَ الوَصلِ، إحدَاهَا: (أَنَ)[2] بفتحِ النُّونِ مِن غَيرِ أَلفٍ، وَهُو أَفصَحُهَا، وَالثَّانِي: (أَنْ) بِالسكونِ، وَثَالِثُهَا: (أَنَا) بِالأَلِفِ، وَالوقفُ عَلَيهِ بِالأَلِفِ البِتَّةَ؛ لِبيانِ الحَرَكَةِ، وَلَا يُوقفُ عَلَيهِ بِالسُّكونِ فَرقًا بَينَهَا وَبينَ (أَنِ) النَّاصبةِ.

قَوْلُهُ: [لِأَنَّ النُّونَ أَخْفَى]؛ لِضعفِ مَخرَجِهَا بِخِلَافِ حَرفِ اللِّينِ فَإِنَّ مَخرَجَهَا الفَمُ.

قَوْلُهُ: [لِأَنَّ النُّونَ أَخْفَى]؛ أَي[3]: لِضعفِ مَخرَجِهَا بِالقِيَاسِ إِلَى حُروفِ اللِّينِ.

قَوْلُهُ: [وَلَم تَقفْ العربُ بِالألفِ إلخ]؛ أَي: وَإِن وَقَفَتْ فِيهِمَا بِالهَاءِ –أَيْضًا–.

قَوْلُهُ[4]: [وَقَفُوا[5] عَلَى ﴿لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ﴾[6]] أَجمعُوا عَلَيهِ بِالأَلفِ وَقْفًا، وَاختَلَفُوا وَصلًا، فَقَرَأَ ابْنُ عَامِرٍ[7] بِإِثْبَاتِهَا، وَالباقونَ بِحَذفِهَا عَلَى القياسِ فِي (أَنَا) وَصلًا.

قَوْلُهُ: [وقفوا على ﴿لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي﴾[8] بالألف] /ق118أ/ (لَكِنَّا) هَذِهِ تُكتبُ بِالأَلِفِ؛ لِأَنَّ الأصلَ كَمَا سَيَأتِي فِي الخَطِ فِي كُلِّ كَلِمَةٍ أَن تَكتَبَ بَصُورَةِ لَفظِهَا عَلَى تقديرِ الوقوفِ عَلَيهَا، وَالألفُ[9] فِيهَا فِي الوصلِ عَلَى مَا قَرَأَ بِهِ الأَكثرُ، وَهِيَ المُرادَةُ هُنَا بِدَلِيلِ قَوْلِهِ بَعدُ[10]: [وَإِثْبَاتُ الأَلِفِ فِيهَا وَصَلًا فَصِيحٌ].

([1]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (مَخرَجَهَا الفَمُ).

([2]) في (ط): (أَنَا).

([3]) (أي): ساقط في (ك).

([4]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (أَنَا وَصَلًا).

([5]) وقف النحاة على (لكِنَّا) بالألف لأجل الوقف على (أنا) بزيادة الألف، فإنَّ أصله (لكن أنا)، نقلت حركة الهمزة إلى النون، ثمَّ أدغمت النون في النون، فقيل: لكنَّا، وإثبات الألف فيه وصلًا فصيح بخلاف أنَا إذا أثبت ألفه في الوصل فإنَّه ليس بفصيح؛ لأنَّ الألف تدل على أنَّ الأصل (لكن أنا)، وبغير الألف يلزم الالتباس بينه وبين (لكنَّ) المشددة، وقيل إنَّ أصله (لكن أنا) لوجهين: أحدهما: وقوع الضمير المرفوع بعده، ولا يقع الضمير المرفوع بعد (لكن)، ولا يستقيم تقدير ضمير الشأن ليكون اسم لكن، وقوله: (هو الله ربي) خبره؛ لأنَّ ضمير الشأن المنصوب لا يحذف إلا في الضرورة، والثاني: أنَّهم وقفوا عليه بالألف، ولو كان (لكنَّ) لما جاز الوقف بالألف. الفراء، معاني القرآن (ج144/2)، وابن جني، سر صناعة الإعراب (ج149/2)، واليزدي، شرح الشافية (ج281/1).

([6]) [الكهف: 38].

([7]) ابن عامِر(ت118هـ) عبد الله بن عامر بن زيد، أبو عمران اليحصبي الشامي: أحد القراء السبعة. ولي قضاء دمشق في خلافة الوليد بن عبد الملك. ولد في البلقاء، في قرية (رحاب)، وانتقل إلى دمشق، بعد فتحها، وتوفي فيها. الزركلي، الأعلام (ج95/4).

([8]) [الكهف: 38].

([9]) في (م): (لا الألف)

([10]) شاهين، مجموعة الشافية، شرح الجاربردي (ج637/1).

قَوْلُـهُ: [نُقِلَت حَرَكَـةُ الهمـزةِ إِلَـى النُّـونَ] كَذَا قَالَـهُ الزمخشريُّ[1]، وَرَدَّهُ فِـي المِغنِـي[2] بِـأَنَّ المحذوفَ لعلةٍ بمنزلـةِ الثَّابتِ، وَحينئذٍ[3] فَيمتنـعُ الإدغامُ؛ لِأَنَّ الهمزةَ فَاصِلَةٌ فِي التقديرِ، وَارتَضَـى أَنَّ الهمزةَ حُذِفَت اعْتِبَاطًا. وَالتَّحقيقُ أَنَّ الكَلَامِينِ مبنيانِ عَلَـى الاعتدادِ بِالعَارِضِ وَعَدَمِهِ، وَعَلَـى الاعتِدَادِ بِهِ بِنَـى الزَّمَخشَرِيُّ وَمَن تَبِعَهُ، وَهُوَ جَائِزٌ وَإِن كَانَ قَلِيلًا.

قَوْلُهُ[4]: [إِلَى النُّونِ] المُخَفَّفَةِ مِن (لَكِن) وَحُذِفَت الهمزةُ.

قَوْلُـهُ: [وَإِثبَـاتُ الألـفِ فِيـهِ وَصَـلًا فَصِـيحٌ] قَـرأَ[5] بِإِثبَاتِهَـا فِـي الآيـةِ ابـنُ عَـامِرٍ، وَقَـالَ الزجاج[6]: إِثباتُ الألفِ جَيدٌ جَبْرًا لِلكَلِمَةِ، وَتنبيهًا عَلَى الأَصلِ.

قَوْلُـهُ[7]: [هُوَ ضَـمِيرُ الشَّـأنِ] وَتَحتملُ أَن تَكونَ (هُو) مُبتَدَأٌ وَيعودُ إِلَـى (اللهِ)، وَ(اللهُ) بدلٌ مِنهُ أَو عَطفُ بَيَانٍ، وَ(رَبِّي) خَبَرُهُ، والجملةُ خَبَرُ (أَنَا).

قَوْلُهُ: [وَالجملةُ خَبَرُ (أَنَا)] لَا يحتاجُ خَبرُ هَذِهِ الجُملَةِ وَ(هو الله ربِّـي) عَائِدٌ[8]؛ لِأَنَّهَا نَفسُ المُبتدأِ بِخِلَافِ الكُبْرَى.

قَوْلُـهُ: [(بَـل أَقـولُ: هُـوَ اللهُ رَبِّـي)] مُرَادُهُ تفسيرُ المَعْنَـى، وَلَـم يَرِدْ أَنَّ فِعلَ القَولِ مُقَدَّرٌ، وَإِلَّا لَكانتِ الجُملَةُ مَحْكِيَّةً، وَلَم تَكُن خَبَرًا.

قَوْلُهُ[9]: [المُشَدَّدَةُ لِوَجهَينِ] هُوَ أَنَّ المحذورَانِ مِن جِهةِ اللفظِ لَا مِن جِهةِ المَعنَى، تَأَمَّلْ.

قَوْلُهُ: [وَلَا يستقيمُ] جوابُ سؤالٍ مقدرٍ، وَهُو أَنَّهُ لِمَ لَا يجوزُ أَن يكونَ (لَكِنَّا) (لَكِنَّ) المشددةَ، وَالألفُ مِن إشباعِ فتحـةِ النُّونِ، وَاسمُهُ ضَميرُ الشَّأنِ المُقَدَّرِ، وَالجُملـةُ وَهُو قَولُـهُ تَعَالَى: ﴿**هُـوَ اللَّهُ رَبِّي**﴾[10] خَبَرُهُ؟

قَوْلُهُ: [تَقدِيرُ ضَميرِ الشَّأنِ] وَلَو قَدَّرنَا ذَلِكَ يكونُ مبتدأً قَطْعًا كَمَا ذَكَرنَا.

قَوْلُهُ: [لِأَنَّ ضميرَ الشَّأنِ المنصوبِ لَا يُحذفُ إِلَّا فِي الضَّرُورَةِ]؛ أَي: فِي غَيرِ بَابِ

([1]) الزمخشري، الكشاف (ج722/2).

([2]) ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب (ج36/1).

([3]) في (م): (وح)

([4]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (وَحُذِفَت الهمزةُ).

([5]) في (قرئ).

([6]) الزجاج، معاني القرآن وإعرابه (ج287/3-288).

([7]) ساقط في (ك): إلى قوله: (والجملةُ خَبَرُ (أَنَا)).

([8]) في (ك): (عايد).

([9]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (قَطْعًا كَمَا ذَكَرنَا).

([10]) [الكهف: 38].

(أَنَّ) المَفتوحةِ إِذَا خُفِّفَت[1]، وَمِن حَذفِه فِي غَيرِهَا قَولُ الشَّاعِرِ[2]: [الخفيف]

إِنَّ مَـــنْ يَـــدْخُلِ الكنيســـةَ يَومًـــا يَلْـــقَ فيهـــا جَـــآذرًا وظِبـــاءَ

أَرَادَ (إِنَّهُ)؛ لِأَنَّ نواسخَ الابتداءِ لَا تدخلُ عَلَى كَلِمِ[3] المُجَازَاةِ، /ق118ب/ أَمَّا المرفوعُ فَإِنَّهُ يمتنعُ حذفُهُ مُطلقًا؛ لعدمِ الدَّليلِ عَلَيهِ، إِذِ الخبرُ مستقلٌ لَيسَ فِيهِ ضَميرُ رَابِطٍ، وَلَا يُحذفُ المبتدأُ وَلَا غَيرُهُ إِلَّا مَعَ القرينةِ الدَّالةِ عَلَيهِ، وَإِنَّمَا جَازَ حَذفُهُ مَنصُوبًا مَعَ ضَعفِهِ؛ لِصيرُورَتِهِ بِالنَّصبِ فِي صُوَرةِ الفَضَلاتِ مَعَ دَلَالةِ الكَلَامِ عَلَيهِ كَمَا تَقَدَّمَ.

قَوْلُهُ[4]: [الوقفُ بِالألفِ] لِمَا مَرَّ أَنَّ العربَ لَا تقفُ بِالأَلِفِ إِلَّا فِي (أَنَا)، وَ(حَيَّهَلا).

قَوْلُهُ[5]: [لِبَيانِ حَرَكَةِ نُونِ (أَنَا)] فيكونُ الوقفُ بِالهَاءِ؛ لِئَلَّا يُشَبَّهَ عِندَ الوَقفِ بِـ(أَن) النَّاصِبَةِ لِلمُضَارِعِ.

([1]) إذا خففت (أنَّ) بقي لها ما كان من العمل، ويكون اسمها ضمير الشأن، وخبرها جملة، مثل: (علمتُ أَنْ زيدٌ قائمٌ)، والتقدير: (أنه زيدٌ قائمٌ)، وتحتاج هذه الجملة إلى فاصل إذا كان خبرها جملة اسمية قصد بها النفي، نحو: ﴿وَأَنْ لا إِلَهَ إِلاَّ هُوَ فَهَلْ أَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ [هود:]، وإذا كان خبرها جملة فعلية فعلها متصرف لم يقصد به الدعاء فالأفضل في هذا الموضع الفصل، والفاصل يكون بأربعة أشياء، وهي: (قد)، كقوله تعالى: ﴿وَنَعْلَمَ أَنْ قَدْ صَدَقْتَنَا﴾ [هود: 14]، وحرفا التنفيس –السين أو سوف– كقوله تعالى: ﴿عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضَى﴾ [المزمل: 20]، والنفي كقوله تعالى: ﴿أَفَلا يَرَوْنَ أَلاَّ يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا﴾ [طه: 89]، و(لو) وقل من ذكر كونها فاصلة من النحويين، ومنه قوله تعالى: ﴿وَأَلَّوِ اسْتَقَامُوا عَلَى الطَّرِيقَةِ﴾ [الجن: 16]. ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (ج1/383–389).

([2]) البيت للأخطل، و(الجآذر): جمع (جؤذر)، وهو ولد البقرة الوحشية. وهي هنا كناية عن الأولاد. و(الظباء): جمع (ظبية) وهي الغزالة. وهي هنا كناية عن النساء، ومعنى البيت: من يدخل الكنيسة يلق فيها أولاد النصارى الذين هم كالجآذر في دعتها، ويلق نساء النصارى اللواتي هن كالغزلان في جمالها ورشاقتها. والشاهد في قوله: (إن من يدخل الكنيسة) حيث حذف اسم (إن)، وهو ضمير الشأن وهو لا يجوز إلا في الضرورة. ولا يجوز اعتبار (من) اسمها؛ لأنها شرطية بدليل جزمها الفعلين، والشرط له الصدر في جملته، فلا يعمل فيه ما قبله، فتكون جملة الشرط والجواب أو أحدهما في محل رفع خبر (إن). انظر: ابن يعيش، شرح المفصل (ج2/337)، والسمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون (ج3/362)، وابن هشام، مغني البيب عن كتب الأعاريب (ج1/767)، والرضي، شرح الكافية (ج1/271).

([3]) في (م): (كلمة).

([4]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (فِي لُغَةِ مَن قَصَرَ).

([5]) نص الجاربردي: "يجوز أن يكون الهاء بدلًا من الألف؛ لقرب مخرجها، إذ الأكثر الوقف على (أنا) بالألف، ويجوز أن يكون لبيان حركة نون (أنا)، قال: [الرجز]

إن كنـــــــتُ أَدرِي فَعَلَـــــــيَّ بَدَنَـــــــه مِـــن كثـــرةِ التخلـــيطِ أَنِّـــي مَـــن أَنَـــه

قَوْلُـهُ: [مَـنْ أَنَّـه] (مَن) استفهاميَّةٌ، مبتدأٌ، وَ(أَنَا) خَبَرُهُ، وَالجملةُ خَبَرُ (أَنَّ)، وَ(أَنَّ) مَـعَ اسمِهِ وَخَبرِهِ مَفعولُ (أَدرِى)، تَقديرُهُ: لَو كُنتُ أَدرِي أَنِّي مَن أَنَّهُ فَعَلَيَّ بَدَنَه، فَ(عَلَيَّ بَدَنَه) جَزَاءُ لَو.

قَوْلُهُ: [ضَجِيجٌ] (الضَّجِيجُ): الصِّياحُ الحَجِيجِ، الحُجَّاجُ، وَهُوَ جَمعُ الحَاجِّ، كَمَا يُقالُ لِلغُزَاةِ: (غُزًّى).

قَوْلُهُ: [وَهُوَ قَلِيلٌ]؛ أَي: إبدالُ أَلِفِ الاستفهامِ هَاءً.

قَوْلُـهُ[1]: [لِبيـانِ الحَرَكَـةِ] مَثلُ: (أَنَاه)، وَ(حَيَّهَلَاه)، أَو حَرفُ المَدِّ مِثلُ: (هَهُنَاه)، وَ(هَؤُلَاه) فِي لُغَةِ مَن قَصَرَ.

قَوْلُهُ: [وَالمُرادُ بِهَا]؛ أَي: بِالهَاءِ التِي تُلحقُ فِي الوقفِ؛ لِبيانِ الحَرَكَةِ.

قَوْلُهُ: [فَفِي كُلِّ كَلِمَةٍ تكونُ حالةُ الوقفِ عَلَى حَرفٍ وَاحِدٍ] قَالَ ابْـنُ مَالِـكٍ وَمَن تَبِعَهُ[2]: أَو عَلَى حَرفِينِ أَحَدُهُمَا زَائِدٌ[3]، وَذَلِكَ فِي الفِعلِ المعتلِ الآخِرِ المجزومِ إِذَا كَانَ مَحذوفَ الفَاءِ –أَيْضًا– أَو مَحذوفَ العينِ، نَحوَ: (لَا تَقِه)، وَ(لَم يَرَه). انتهى. قَالَ ابنُ هِشَامٍ[4]: وَهَذَا مَردُودٌ بِإِجمَاعِ المسلمينَ عَلَى وُجُوبِ الوقفِ عَلَى نَحوِ: (وَلَم أَكُ)، وَ(مَن يَتَّقِ) بِترِكِ الهَاءِ.

قَوْلُـهُ: [لِأَنَّ الاستفهامَ لَهَا[5] صَدْرُ الكَلَامِ] إِنَّمَا كَانَ كَذَلِكَ؛ لِأَنَّ الاستفهامَ وَمِثْلُهُ الشَّرطُ وَالعَرضُ[6] وَالتَّمَنِّـي وَنِحوِهَا إِنَّمَا يُغيِّرُ مَعنَى الكَلَامِ بِدُخُولِـهِ، فَجُعِلَ لَـهُ التَّصدُّرُ؛ لِأَنَّ السَّامِعَ يَبنِـي

والهاء في قول أبي ذؤيب: "قدمت المدينة، ولأهلها ضجيج بالبكاء كضجيج الحجيج أهلوا بالإحرام، فقلت: مَه؟ فقيل: هلك رسول الله –صلى الله عليه وسلم–" بدل من ألف ما الاستفهامية؛ أي: ما الحديث؟ أو ما الحال؟ وهو قليل، فلهذا لم يعد من تلك الوجوه". شاهين، مجموعة الشافية، شرح الجاربردي (ج1/639).

([1]) تلحق هاء السكت في الوقف على بعض الكلمات؛ لبيان الحركة أو حرف مدٍّ، وهذا الإلحاق قد يكون لازمًا أو جائزًا، فاللازم في كل كلمة تكون حالة الوقف على حرف واحد، ولم تكن كالجزء مما قبله مثل: (رَه) فعل أمر من رأى ويرى، ومثل: (مجيء مَ جئتَ)؛ أي: (جئت مجيء ما)؛ أي: (جئت مجيء أي شيءٍ)؛ لأنَّ الاستفهام لها صدر الكلام، ولم يمكن تأخير المضاف، وحذفت ألف (ما)؛ لأنَّ ما الاستفهامية تحذف ألفها إذا وقعت مضافًا إليها فرقًا بين الاستفهام والخبر. شاهين، مجموعة الشافية، (ج1/640–648)، والرضي، شرح الشافية (ج2/296).

([2]) المرادي، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك(ج3/1484)، وابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (ج4/178)، الأشموني، شرح الأشموني لألفية ابن مالك (ج4/16).

([3]) في (ك): (زايد).

([4]) ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك (ج4/299).

([5]) (لها): ساقط في (م).

([6]) العرض: هو الطلب برفق ولين، وحروفه (ألا)، و(أما)، و(لو)، بشرط أن يأتي بعدها فعل مضارع، كقوله تعالى: ﴿أَلاَ تُحِبُّونَ أَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لكُمْ﴾ [النور: 22]، وعكسه التحضيض: وهو طلب بشدة وقسوة، وحروفه (ألا)،

الكَلَامَ الذِي لَم يُصدَّر بِالمُغيَّرِ عَلَى أَصلِهِ، فَلَو جَوَّزَ أَن يَجِيءَ بَعدَهُ مَا يُغَيِّرُهُ لَم يَدرِ السَّامِعُ إِذَا سَمِعَ بِذَلِكَ المُغيَّرِ أَهُو رَاجِعٌ إِلَى مَا قَبلَهُ بِالتَّغيِيرِ أَم مُغَيَّرٌ لِمَا سَيَجيءُ بَعدُ مِنَ الكَلَامِ فَيَتَشَوشُ بِذَلِكَ[1] ذِهنُهُ.

قَوْلُهُ[2]: [وَلَم يَمكن[3] تَأخيرُ المُضَافِ] وَإِلَّا يلزمُ تَقدِيمُ المُضافِ إِلَيهِ عَلَى المُضافِ، فَهُوَ غَيرُ جَائِزٍ.

قَوْلُهُ: [لِأَنَّ (مَا) الاستفهاميَّةَ تُحذفُ[4] أَلِفُهَا إِذَا وَقَعَت مُضَافًا إِلَيهَا] سَيأتِي قَرِيبًا أَنَّهَا تحذفُ أَلِفُهَا إِذَا جُرَّت بِالحَرفِ، فَـ(مَا) هُنَا جَرَى عَلَى وِفقِ السِّيَاقِ عَلَى أَنَّهُ لَا بُدَّ فِيهِمَا مِن شَرطٍ[5] آخَرَ، وَهُو أَن لَا تُرَكَّبَ مَع (ذَا) فَإِن رُكِّبَت مَعَهَا /ق119أ/ لَم تُحذفْ أَلِفُهَا نَحوَ (مَجِيء: مَاذَا جَئتَ؟)، وَ(لِمَاذَا جِئتَ؟)؛ لِأَنَّ أَلِفَهَا قَد صَارَت حَشْوًا، وَمَا وَقَعَ فِي صَحِيحِ مُسلِمٍ[6] فِي حَدِيثِ كَعبِ بنِ مَالِكٍ[7] مِن حَذفِهَا حِينَئِذٍ فِي قَوْلِهِ: [ثُمَّ إِذَا أَخرجَ مِن سَخَطِهِ][8] خَارِجٌ عَنِ هَذَا القِيَاسِ.

و(هلَّا)، و(لولا)، و(لوما)، كقوله تعالى: ﴿لَوْ مَا تَأْتِينَا بِالْمَلَائِكَةِ إِنْ كُنْتَ مِنَ الصَّادِقِينَ﴾ [الحجر: 7]. عباس حسن، النحو الوافي (ج369/4)، و(ج512/4).

([1]) في (م): (لذلك).

([2]) ساقط في (ك): إلى قوله: (فَهُوَ غَيرُ جَائِزٍ).

([3]) في (ط): (يكن).

([4]) في (ك): (يحذف).

([5]) في (م): (شروط).

([6]) الإمام مسلم(ت261هـ) مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوريّ، أبو الحسين: حافظ، من أئمة المحدثين. ولد بنيسابور، ورحل إلى الحجاز ومصر والشام والعراق، وتوفي بظاهر نيسابور. أشهر كتبه (صحيح مسلم) جمع فيه اثني عشر ألف حديث، كتبها في خمسة عشر سنة، و(المسند الكبير) رتبه على الرجال، و(الجامع) مرتب على الأبواب، و(الكنى والأسماء)، و(الأفراد والوحدان)، و(الأقران)، و(مشايخ الثوري)، و(تسمية شيوخ مالك وسفيان وشعبة)، و(كتاب المخضرمين)، و(كتاب أولاد الصحابة)، و(أوهام المحدثين)، و(الطبقات)، و(أفراد الشاميين)، و(التمييز)، و(العلل). انظر: ابن خلكان، وفيات الأعيان (ج91/2)، والبغدادي: الخطيب، تاريخ بغداد (ج100/13)، والزركلي، الأعلام (ج221/7).

([7]) كعب بن مالك(ت50هـ) كعب بن مالك بن عمرو بن القين، الأنصاري، السَّلَمي، الخزرجي: صحابي، من أكابر الشعراء. من أهل المدينة. اشتهر في الجاهلية، وكان في الإسلام من شعراء النبي –صلى الله عليه وسلم– وشهد أكثر الوقائع. وعمي في آخر عمره وعاش سبعًا وسبعين سنة. له 80 حديثًا وديوان شعر. انظر: الزركلي، الأعلام (ج228/5)، وابن حجر، الإصابة في تمييز الصحابة (ج456/5).

([8]) عند: مسلم، صحيح مسلم، توبة كعب بن مالك (ج107/8): (بم أخرج من سخطه غدًا؟)، وعند: البخاري، صحيح البخاري، كعب بن مالك (ج4/6): (بماذا أخرج من سخطه غدًا؟).

قَوْلُـهُ[1]: [بِحَـذفِ أَلِفِهَـا] جَاءَ فِي الشِّعرِ إثباتُ أَلفِ الاستفهاميَّةِ فِي حَالِ الجَرِّ، كَقولِ حَسَّانَ[2]: [الوافر]

عَلَـــى مَـــا قَـــامَ يَشْـــتِمُنِي لَئِـــيمٌ كَخِنْزِيـــرٍ تَمَـــرَّغَ فِـــي دَمَـــانِ[3]

قَوْلُـهُ: [فرقًا بـينَ الاستفهامِ وَالخبـرِ] وَإِنَّمَا لَم يَعكسْ؛ لِأَنَّ أَلفَ الاستفهاميَّةِ متطرفَةٌ لَفظًا وَتَقدِيرًا بِخِلَافِ أَلِفِ الشَّرطِيةِ وَالموصولَةِ فَإِنَّهَا حَشْوٌ فِي التَّقدِيرِ، لِمَا يلزمُ بَعدَهَا مِنَ الصِّلَةِ وَالجملةِ الشَّرطيَّةِ.

قَوْلُهُ: [فَرقًا بينَ الاستفهامِ وَالخبرِ] لَم يَعكسْ؛ لِأَنَّ (مَا) الخبريةَ أَكثرُ، فَأجريتْ عَلَى الأصلِ.

قَوْلُهُ[4]: [الابتداءُ بِالسَّاكِنِ]؛ لِأَنَّكَ إِذَا وقفتَ عَلَى (رَ) قبلَ إلحاقِ الهَاءِ مَثَلًا فَلَا يخلُو إمَّا أَن تسكنَ الرَّاءُ أَو لَا، فَإِن أُسكِنَت لَزِمَ الابتداءُ بِالسَّاكِنِ، وَإِن لَم تَسكُن لَزِمَ الوقفُ عَلَى المتحركِ، وَكِلَاهُمَا ممنوعانِ.

قَوْلُهُ[5]: [الأَوَّلُ: كُلُّ متحركٍ حركتُهُ غيرُ إعرابيَّةٍ لَا مُشَبَّهةٍ بِهَا] عَبَّرَ فِي (التسهيلِ)

([1]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (وَالجملةِ الشَّرطيَّةِ).

([2]) حَسَّان بن ثابِت(ت54هـ) حسان بن ثابت الخزرجي الأنصاري، الصحابي، شاعر النبي – صلى الله عليه وسلم – وأحد المخضرمين الذين أدركوا الجاهلية والإسلام. عاش ستين سنة في الجاهلية، ومثلها في الإسلام. وكان من سكان المدينة. واشتهرت مدائحه في الغسانيين، وملوك الحيرة، قبل الإسلام، وعمي قبيل وفاته. لم يشهد مع النبي – صلّى الله عليه وسلم مشهدًا –؛ لعلة أصابته. وكانت له ناصية يسدلها بين عينيه. وكان يضرب بلسانه روثة أنفه من طوله. له: (ديوان شعر). انظر: ابن مَنْجُويَه، رجال صحيح مسلم (ج167/1)، والزركلي، الأعلام (ج175/2).

([3]) البيت لحسان بن ثابت في ديوانه (ص324)، والبغدادي: عبد القادر، خزانة الأدب (ج130/5)، وابن يعيش، شرح المفصل (ج410/2)، وابن منظور، لسان العرب (ج497/12)، وبلا نسبة في شرح الأشموني لألفية ابن مالك (ج758/3)، والرضي، شرح شافية ابن الحاجب (ج297/2). ومعنى البيت: على أي شيء يشتمني، هذا الدنيء القبيح كخنزير تلطخ بالطين الآسن والرماد. والبيت قال حسان في رفيع بن صيفي بن عابد وكان قد قتل يوم بدر كافرًا. والشاهد في قوله: (على ما قام) حيث بقيت ألف (ما) على الرغم من سبقها بحرف جر.

([4]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (وَكِلَاهُمَا ممنوعانِ).

([5]) وإلحاق هاء السكت بطريق الجواز في موضعين، الأول: كل متحرك حركته غير إعرابية ولا مشبهة بها، مما لا يكون بصفة ما لزم إلحاق الهاء به، وذلك إمَّا بأن لا يكون الكلمة في حال الوقف على حرف واحد نحو: (لم يخشَ)، و(يا زيد)، فإن شئت ألحقت الهاء فتقول فيهما: (لم يخشه)، و(يا زيده)؛ لأنَّ لاماتها حذفت للجزم وبقيت حركة ما قبلها دالة عليها، وإن شئت لم تلحق الهاء؛ لأنَّها لم تكن على حرف واحد، ولهذا لم يلزم المحذور، ومن هذا القبيل (هو، وهي) عند من حركتهما حال الوصل فالأكثر الوقف عليهما بالهاء، وبعضهم يقف عليها بالسكون، وكما في (وعلامَه، وحتامَه، وإلامَه) فإن شئت ألحقت الهاء؛ لكون الكلمة على حرف واحد؛ لسقوط

بِمثلِ هَذِهِ العِبَارَةِ[1]، فَاعترضَ عَلَيهَا الشيخُ أَبُو حَيَّانَ وَمَن تَبِعَهُ بِأَنَّهَا: تتناولُ مَا لَا تدخُلُهُ[2] هذِهِ الهَاءُ، وَلَا حَرَكَةُ الاتباعِ، نَحْوَ: (الحَمْدِ للهِ) بكسرِ الدَّالِ، وَلَا تقول: (الحَمْدِهْ)، وَكَذَا حَرَكَةُ الحِكَايَةِ، وحركةُ التقاءِ السَّاكِنينَ، وَحركةُ[3] النَّقلِ، قالوا: وعبارةُ غَيرِهِ مِنَ النَّحويينَ: كُلُّ مُتَحَرِّكٍ حَرَكَةَ بِنَاءٍ لَازِمٌ. انتهى. وَقد يجابُ: بِأَنَّ المذكوراتِ وَإِن لَم تكن عَرَبِيَّةً لَكِنَّهَا مشبهةٌ بِهَا فَلَا يتناولُهَا الضَّابِطُ، وقد قالَ هوَ في حركاتِ: (لا رجُلَ)، و(يَا زيدُ)، و(من قبلُ)، و(مِن[4] بعدُ)، و(ثَلاثَ[5] عشرَ) أَنَّها شبيهةٌ بِحَرَكاتِ الإعرابِ، قَالَ: أَلَا تَرى أَنَّ بناءَ (رَجُلَ)، وَ(زَيدُ)، وَ(قَبلُ)، وَ(بَعدُ)، وَالعَدَدِ المُرَكَّبِ إِنَّمَا هُو شَيءٌ حادثٌ عندَ وجودِ (لَا)، وَالنِّداءِ والقطعِ عَن الإضافةِ وَالتَّركيبِ، فَصَارتْ هَذِهِ الحركاتُ مُشَبَّهَةً بحركاتِ الإعرابِ؛ لوجُودِهَا عِنَد مقتضياتِهَا، وَانتفائِهَا عندَ عدمِهَا، ورجوعِهَا إِلَى أصلِهَا مِنَ الإعرابِ.

قَوْلُهُ[6]: [مِمَّا لَا يكونُ بصِفَةٍ]؛ لِأَنَّهُ لَو كَانَ بِتلكَ الصِّفَةِ لَزِمَ إلحاقُ الهَاءِ، فَلَا يكونُ مِمَّا يجوزُ.

قَوْلُـهُ: [فَـإِنَّ شِئتَ ألحقتَ الهَـاءَ]؛ أَي: مِن غَيرِ تغييرِ الضَّمَّةِ[7] فِي نَحوِ: (لَم يَغزُه)، وَ(اغزُه)، قَالَ أَبُو حَيَّـانَ وَغَيرُهُ: وَحَكَى أَبُو الخَطَّابِ: /ق119ب/ إِنَّ بعضَ العربِ يَكسرُ المَضمُومَ، فَيقولُ: (لَم يَغْزِه)، وَ(اغْزِهِ). قَالَ سِيبَوَيْـه[8]: وَهِيَ لُغَةٌ رَدِيَّةٌ، قَالُوا: وَكَأَنَّ أَهلَهَا تَوَهَّمُوا الجزمَ وَالوقفَ فِي[9] الآخِرِ، فَكَسَرُوا لِلسَّاكِنينِ، وَلِذلكَ شَبَّهَهَا سِيبَوَيْه بِقَولِ زُهَيرٍ[10]: [الطويل]

ألف(ما) الاستفهامية بدخول حرف الجر عليه، وإن شئت لم تلحق؛ لأنَّها لما صارت كالجزء مما قبلها فكأنَّ المجموع كلمة واحدة فلا يزم المحذور. شاهين، مجموعة الشافية، شرح الجاربردي (ج1/641-645).

([1]) ابن مالك، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد (ج1/331).

([2]) في (ك): (تدخله).

([3]) (وحركة النقل): ساقط في (م).

([4]) (من): ساقط في (ط).

([5]) في (ك)، و(م): (ثلثة).

([6]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (فَلَا يكونُ مِمَّا يجوزُ).

([7]) في (ط)، و(م): (للضمة).

([8]) سيبويه، الكتاب (ج4/160).

([9]) في (م): (على).

([10]) زهير بن أبي سُلْمى(ت13ق هـ) زهير بن أبي سلمى ربيعة بن رياح المزني، من مضر: حكيم الشعراء في الجاهلية. وفي أئمة الأدب من يفضله على شعراء العرب كافة. قال ابن الأعرابي: كان لزهير في الشعر ما لم يكن لغيره، كان أبوه شاعرًا، وخاله شاعرًا، وأخته سلمى شاعرة، وابناه كعب وبجير شاعرين، وأخته الخنساء شاعرة. ولد في بلاد (مُزَينة) بنواحي المدينة، وكان يقيم في الحاجر (من ديار نجد) واستمر بنوه فيه بعد الإسلام. قيل: كان ينظم القصيدة في شهر وينقحها ويهذبها في سنة فكانت قصائده تسمى (الحوليّات) أشهر شعره معلقته التي مطلعها: (أمن أم أوفى دمنة لم تكلم) ويقال: إن أبياته التي في آخر هذه القصيدة تشبه كلام

بَـدَا لِـي أَنِّـي لَسْـتُ مُـدْرِكَ مَـا مَضَـى وَلاَ سَـابِقٍ شَـيئًا إِذَا كَـانَ جَائِيـا[1]

قَوْلُـهُ: [وَإِن شِـئتَ لَـم تُلحـقِ الهَـاءَ] قَـالَ سِيبَوَيْـه[2]: حَـدَّثَنَا بِـذَلِكَ عيسـى بـنُ عُمَـرَ[3]، وَيونسُ[4]، قَالَ: وهذِهِ اللُّغَةُ أَقَلُّ اللُّغَتِينِ.

قَوْلُهُ[5]: [لَا يلزمُ المَحذُورَ] وَهُوَ الابتداءُ بِالسَّاكِنِ أَو الوقفِ عَلَى المُتَحَرِّكِ.

قَوْلُهُ: [وَمِن ذَلِكَ القِبيلِ (هُوَ)، وَ(هِيَ)]؛ أَي: مِمَّا يجوزُ إِلحَاقُ هَاءِ السَّكتِ بِهِ.

قَوْلُهُ[6]: [وَمِن ذَلِكَ القبيلِ (هُوَ)، وَ(هِي)] مِنهُ –أَيْضًا– (زَيدَانِ)، وَ(مسلمونَ)، وَ(هُنَّ)، وَ(أَينَ)، وَ(ثُمَّ)، وَ(لَيتَ)، وَ(لَعَلَّ)، وَ(أَنَّ) مُؤَكِّدَةً أَو لِلتصديقِ، فَيجوزُ الوقفُ عَلِيهَا كُلِّهَا بِالهَاءِ، وَقَد

الأنبياء. لـه: (ديوان) ترجم كثير منـه إلـى الألمانيـة. انظـر: ابـن قتيبـة، الشـعر والشـعراء (ج137/1)، انظـر: الزركلي، الأعلام (ج52/3) .

([1]) الشاهد في قولـه: (ولا سابق) حيث جاء بـه مجرورًا مع كونـه معطوفًا على (مدركَ) المنصوب؛ لكونـه خبر ليس، وإنما جاء به مجرورًا لأن الباء تدخل في خبر (ليس) كثيرًا، فتوهم أنـه أدخل الباء على خبر (ليس)، فجر المعطوف على هذا التوهم. وقد روي البيت بالنصف عطفًا على خبر (ليس)، فحينئذٍ لا شاهد في البيت. انظر: ابـن السـراج، الأصـول فـي النحـو (ج252/1)، والأنبـاري: أبـو البركـات، الإنصـاف فـي مسـائل الخـلاف (ج155/1)، وابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب (ص96)، وابن يعيش، شرح المفصل (ج446/1).

([2]) سيبويه، الكتاب (ج159/4).

([3]) عيسى بن عُمَرَ(ت149هـ) الثَّقفيّ بالولاء، أبو سليمان، ويقال: أبو عمر، وكان ثقة عالماً بالعربية والنحو والقراءة، وقراءته مشهورة. مِنْ أئمَّة اللُّغة، مِنْ أهل البصرة، وهو شيخ الخليل وسِيبَوَيْـه والأصمعيّ ، وأوَّل مَنْ هذَّب النَّحو ورتَّبه، وعلى طريقته مشى سيبويه وأشباهه. وهو من أهل البصرة. ولم يكن ثقفيا وإنما نزل في ثقيف فنسب إليهم، وسلفه من موالي خالد بن الوليد المخزومي. وكان صاحب تقعر في كلامـه، مكثرًا من استعمال الغريب. لـه نحو سبعين مصنفًا احترق أكثرها، منها: (الجامع)، و(الإكمال) في النحو، قال الأنباري: لم نرهما ولم نر أحدًا رآهما. انظر: الأنباري: أبو البركات، نزهة الألباء (ص28)، والحموي، معجم الأدباء (ج2141/5)، والقفطي، إنباه الرواة على أنباه النحاة (ج374/2).

([4]) يونس بن حبيب(ت182هـ) الضَّبيّ بالولاء، أبو عبد الرَّحمن، ويُعرف بالنَّحويِّ: علَّامة بالأدب، كان إمام نحاة البصرة في عصره وهو من قرية (جَبُل) بفتح الجيم وضم الباء المشددة، على دجلة، بين بغداد وواسط. أعجمي الأصل. أخذ عنه سِيبَوَيْـه والكسائيُّ والفـراء وآخرون. قال ابن النديم: كانت حلقته بالبصرة، ينتابها طلاب العلم وأهل الأدب وفصحاء الأعراب ووفود البادية. وقال أبو عبيدة (معمر بن المثنى(ت209هـ): اختلفت إلى يونس(ت182هـ) أربعين سنة أملأ كل يوم ألواحي من حفظه. وقال ابن قاضي شهبة(ت851هـ): هو شيخ سيبويه الذي أكثر عنه النقل في كتابه. من كتبه: (معاني القرآن) كبير، وصغير، و(اللغات)، و(النوادر)، و(الأمثال). انظر: الحموي، معجم الأدباء (ج2850/6)، وابن خلكان، وفيات الأعيان (ج244/7)، والصفدي، الوافي بالوفيات (ج244/7)، والزركلي، الأعلام (ج261/8).

([5]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (إِلحَاقُ هَاءِ السَّكتِ بِهِ).

([6]) (قوله): (ساقط في (ك).

وقفَ بِهَا يعقوبُ[1] فِي (هُوَ)، وَ(هِي) بِلَا خِلَافٍ عَنهُ، وَفِي (هُنَّ) فِي أَحَدِ الوجهينِ، وَفِي نَحوِ:(مسلمونَ)، وَ(عَالمينَ) فِيمَا نُقِلَ عَنهُ شَاذٌّ، وَبِترك الهَاءِ وَقَفَ أكثرُ القُرَّاءِ اتْبَاعًا لرسمِ المُصحَفِ، وَمِنه –أَيْضًا– المرخمُ فِي لُغَةِ مَن ينتظرُ، نَحوَ: (يَا فَاطِمُ) فيجوزُ الوقفُ بِالهَاءِ؛ لِأَنَّ الاسمَ بَعدَ حذفِ هَاءِ التَّأنِيثِ بَقِيَ آخِرُهُ مَفتُوحًا فَتحَةً لَازِمَةً فَأَشْبَهَ حَرَكَةُ البناءِ اللازِمَةِ، بَل الوقفُ بِهَا أفصحُ؛ لِأَنَّ الهَاءَ[2] تدخلُ فِيمَا لَم يحذفْ مِن آخِرِهِ شَيءٌ، وَهُوَ فصيحٌ، فدخولُهَا فِيمَا حُذِفَ مِنهُ شَيءٌ أَولَى؛ ليكونَ عِوَضًا عَنِ المحذوفِ، قَالَ ذَلِكَ أَبُو حَيَّانَ.

قَوْلُهُ[3]: [مَن حَرَّكَتْهُمَا حَالَ الوَصلِ] كَأَنَّ (مَن) فَاعِلُ فِعلٍ مَحذوفٍ؛ أَي: وَمِن ذَلِكَ القبيلِ يجعلُ أَو يَعُدُّ (هُوَ)، وَ(هِيَ) مَن حَرَّكَتْهُمَا، وَالأظهرُ أَنَّ (مَن) مبتدأٌ متضمنٌ بِمَعْنَى الشَّرطِ، وَ(فِي الأَكثرِ) خَبَرُهُ. ض.

قَوْلُهُ: [مَن[4] حَرَّكَتْهُمَا حَالَ الوَصلِ] قَالَ الموصليُّ: فَي (هُوَ)، وَ(هِيَ) ثَلاثُ لُغَاتٍ: الأَوَّلُ: فتحُ الوَاوِ وَاليَاءِ، أَمَّا الحَرَكَةُ فَتَقوِيَّةٌ لَهُمَا، وَأَمَّا كَونُهَا فَتحَةً فَلِطَلَبِ الخِفَّةِ. وَالثَّانِيَةُ: سُكُونُهَا، وَهُوَ الأصلُ فِي البناءِ. وَالثَّالِثَةُ: تشديدُ الواوِ وَاليَاءِ،[5] قال[6]: /ق120أ/ [الطويل].

وَإِنَّ لِسَانِي شُهْدَةٌ يُشْتَفَى بِهَا وهُوَّ عَلَى مَنْ صَبَّهُ اللَّهُ عَلْقَمُ

([1]) ابن السكيت(186هـ – 244هـ) يعقوب بن إسحاق، أبو يوسف، ابن السكيت: إمام في اللغة والأدب. أصله من خوزستان (بين البصرة وفارس) تعلم ببغداد. واتصل بالمتوكل العباسي، فعهد إليه بتأديب أولاده، وجعله في عداد ندمائه، ثم قتله، لسبب مجهول، قيل: سأله عن ابنيه المعتز والمؤيد: أهما أحبُّ إليه أم الحسنُ والحسينُ؟ فقال ابن السكيت: والله إنَّ قنبرًا خادمَ عليٍّ خيرٌ منك ومِن ابْنيكَ! فأمرَ الأتراكَ فداسوا بطنَهُ، أو سَلُّوا لسانَهُ، وحُمِلَ إلى داره فمات (ببغداد). من كتبه: (إصلاح المنطق)، قال المبرد: ما رأيتُ للبغداديين كتابًا أحسنَ منه، و(الألفاظ)، و(الأضداد)، و(القلب والإبدال)، و(شرح ديوان عروة ابن الورد)، و(شرح ديوان قيس ابن الخطيم)، و(الأجناس)، و(سرقات الشعراء)، و(الحشرات)، و(الأمثال)، و(شرح شعر الأخطل)، و(تفسير شعر أبي نواس)، و(شرح شعر الأعشى)، و(شرح شعر زهير)، و(شرح شعر عمر بن أبي ربيعة)، و(شرح المعلقات)، و(غريب القرآن)، و(النبات والشجر)، و(النوادر)، و(الوحوش)، و(معاني الشعر)، صغير وكبير. انظر: الأنباري: أبو البركات، نزهة الألباء في طبقات الأدباء (ص138)، وابن خلكان، وفيات الأعيان (ج395/6)، والزركلي، الأعلام (ج195/8).

([2]) في (ط): (بالهاء يدخل).

([3]) ساقط في (ط): إلى قوله: (وَ(فِي الأَكثرِ) خَبَرُهُ. ض).

([4]) في (ك)، و(م): (من حركهما في الوصل).

([5]) (أما الحركة): زائد في (م).

([6]) البيت لرجل من همدان في شرح التصريح على التوضيح في النحو (ج148/1)، والمقاصد النحوية (ج451/1)، وبلا نسبة في خزانة الأدب (ج266/5)، ومغني اللبيب عن كتب الأعاريب (ج434/2)، ولسان العرب (ج478/15). والشاهد في قوله: (وَهُوَّ) بتشديد الواو.

وَحُكِي فِيهَا لُغَةٌ رَابِعَةٌ، وَهِيَ: أَن تَحذفَ الواوَ والياءَ فتبقى الهاءُ متحركةً. انتهى.

قَوْلُـهُ: [كَمَـا فِـي (عَلَامَـه)، وَ(حَتَّامَـه)، وَ(إِلَامَـه)] مِن هَذَا القبيلِ: (عَلَـيَّ)، وَ(إِلَـيَّ)، وَ(لَدَيَّ)، وَ(بِيَدَيِّ)، وَ(مُصرِخِيِّ)، وسيشيرُ إِلَيهِ، وَ(عَمَّ)، وَ(فِيمَ)، وَ(لِمَ)، وَ(بِمَ)، وَ(مِمَّ)، وَقد وقفَ البزِيُّ بِالهَاءِ عَلَى هَذِهِ الخمسةِ[1]، ويعقوبُ بِهَا عَلَى الخمسةِ[2] قَبلَهَا فِي أحدِ الوجهينِ عَن كُلٍّ مِنهُمَا، وَبتركِهَا وقفَ الباقونَ لِمَا تَقَدَّمَ.

قَوْلُـهُ: [فَـإِن شِـئتَ أَلحقتَ الهَـاءَ[3]]؛ أَي: اختِيَارًا، صَرَّحَ[4] بِـهِ ابـنُ مَالـكٍ[5]، وَقَالَ أَبُـو حَيَّانَ[6]: الذِينَ نقلُوا اللسانَ العربيَّ ذكرُوا أَنَّ الأكثرَ والأفصحَ الوقفُ بالهَاءِ.

قَوْلُهُ: [لِمَا مَرَّ]؛ أَي: مِن قَصدِ الفَرقِ.

قَوْلُهُ[7]: [فَيُشَبَّهَ بِمَا تَقَدَّمَ] وَهِيَ: (مَجِيءَ مَ جِئْتَ؟)، وَ(مِثْلُ مَ أَنتَ؟).

قَوْلُـهُ: [وَإِن شِـئتَ لَـم تُلحِقْ]؛ أَي: فتقفُ عَلَـى الميمِ سَاكِنَةً عَلَـى أَنَّـهُ قد جاءَ فِي الشعرِ سكونِهَا وَصلًا –أَيْضًا– مِن قبيلِ إِجرَاءِ الوصلِ مُجْرَى الوقفِ، قَالَ[8]: [الرمل].

يَـــا أَبَـــا الأَسَـــودِ لِـــمْ خَلَّفْتَنِـــي ... لِهُمُـــــومٍ طَارِقَـــــاتٍ وَذِكَـــــرْ

قَوْلُهُ[9]: [فَلَا يلزمُ المحذورَ] وَهُوَ الابتداءُ بِالسَّاكِنِ أَو الوقفُ عَلَى المتحركِ.

([1]) وهي واردة في قوله تعالى: ﴿فِيمَ أَنْتَ مِنْ ذِكْرَاهَا﴾ [النازعات: 43]، و﴿فَلْيَنْظُرِ الْإِنْسانُ مِمَّ خُلِقَ﴾ [الطارق: 5]، و﴿عَمَّ يَتَساءَلُونَ﴾ [النبأ: 1]، و﴿لِمَ تَقُولُونَ﴾ [الصف: 2]، و﴿بِمَ يَرْجِعُ الْمُرْسَلُونَ﴾ [النمل: 35]. ابن القاصح، سراج القارئ المبتدئ وتذكار المقرئ المنتهي (ج132/1).

([2]) وردت في قوله تعالى: ﴿قالَ رَبُّكِ هُوَ عَلَيَّ هَيِّنٌ﴾ [مريم: 21]، و﴿ثُمَّ إِلَيَّ مَرْجِعُكُمْ﴾ [آل عمران: 55]، و﴿مَا يُبَدَّلُ الْقَوْلُ لَدَيَّ﴾ [ق: 29]، و﴿أَنْ تَسْجُدَ لِما خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ [ص: 75]، و﴿وَمَا أَنْتُمْ بِمُصْرِخِيِّ﴾ [إبراهيم: 22].

([3]) (الهاء): ساقط في (ط).

([4]) في (م): (وأخرج).

([5]) ابن مالك، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد (ص330).

([6]) انظر: السيوطي، همع الهوامع (ج440/3).

([7]) ساقط في (ط)، و(م): إلى قوله: (ومثل م أنت).

([8]) البيت لم يعرف له قائل. و(الطارق): الزائر ليلًا، ويقصد هنا الهموم. و(أسلمتني): خذلتني وتركتني لأعدائي. و(الذِكَرُ): جمع (ذكرة) وهي ضد النسيان. والشاهد في قوله: (لِمْ) حيث إن أصلها (مَا) الاستفهامية، وحرف الجر (اللام)، ثم حذف ألف (ما) وسكن الميم، وقيل في ذلك: إن الحذف جاء للتفريق بين (ما) الاستفهامية والموصولية، وبخاصة في موضع الجر؛ وأمَّا إسكان الميم فهو إجراءٌ للوصل مُجْرَى الوقف. انظر: البغدادي: عبد القادر، خزانة الأدب (ج100/7)، والرضي، شرح الشافية (ج297/2)، والسيوطي، شرح شواهد المغني (ج709/2)، وابن هشام، مغني البيب عن كتب الأعاريب (ج299/1).

([9]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (أَو الوقفُ عَلَى المتحركِ).

قَوْلُـهُ[1]: **[وَالفَـرقُ إِلَـى آخِـرِهِ]** قَـالَ فِـي (شَـرحِ المُفَصَّـلِ)[2]: السـببُ أَنَّ اتصـالَ المجـرورِ بالمضافِ ليسَ كاتصالِهِ بِالجَارِ؛ لاستقلالِ كُلِّ واحدٍ مِنهُمَا بِمعنَاهُ، فَلَم يشتدَّ الاتصالُ فيهِ اشتِدَادَهُ مَعَ الحرفِ، وَلِذَلِكَ زَعَمَ بعضُ النحويينَ أَنَّ العطفَ عَلَى المضمرِ المخفوضِ بِالإِضَافَةِ جَائِزٌ[3] مِن غَيرِ تكريرٍ، وَحُمِلَ عَلَيهِ قَولُهُ -تَعَالَى-: ﴿**أَوْ أَشَدَّ ذِكْرًا**﴾[4]، وَلِذَلِكَ كَتَبَ الكُتَّابُ (حَتَّامَ) بِالأَلِفِ؛ لِأَنَّهَا صارتْ مُتَوَسِّطَةً، وَكَذَلِكَ (عَلَامَ)، وَ(إِلَامَ)، وَ(فِيمَ)، وَ(عَمَّ) مِن غيرِ فصلٍ، كُلُّ ذَلِكَ لِمَا فُهِمَ مِن شِدَّةِ الاتِّصَالِ، وَلَم يُكتبْ (مِثلُ /ق120ب/ مَ) مُتَّصِلًا، وَلَا (مَجِيء مَ[5]) وَأَشبَاهُهُ مِمَّا كَانَ مُتَّصِلًا بِاسمٍ، فَدَلَّ ذَلكَ كُلُّهُ عَلَى أَنَّ اتصالَهُ بالجارِّ أَشَدُّ، فَلَمَّا كَانَ كَذَلِكَ كُرِهَ أَن يُوقفَ عَلَيهِ بِالإسكانِ، فَيَكُونَ وَقفًا عَلَى كلمةٍ عَلَى حرفٍ بِالإسكانِ، كَمَا كُرِهَ ذَلِكَ فِي مِثلِ قَولِهم: (يَا زَيدُوا[6]). انتهى.

قَوْلُهُ: [وَالأصلُ حَالَ الوصلِ[7] **فِي (غُلَامِي) تَحريكُ اليَاءِ]**؛ أَي: بِالفتحِ. قالَ نجمُ الأَئِمَّةِ رضيُّ الدِّينِ[8]: اختُلِفَ فِي ياءِ المتكلمِ، فقالَ بعضُهُم: أَصلُهَا الفتحُ؛ لِأَنَّ واضعَ المفرداتِ ينظرُ إِلَى الكلمةِ حَالَ إفرادِهَا دونَ تركيبِهَا، فَكُلُّ كلمةٍ عَلَى حرفٍ وَاحِدٍ كَـ(واوِ) العَطفِ وَفَائِهِ وَلَامِ الجَرِّ وَيائِهِ وَياءِ المتكلمِ أَصلُهَا الحَرَكَةُ؛ لِئَلَّا يبتدأُ بِالسَّاكِنِ، وَأصلُ حركَتِهَا الفتحُ؛ لِأَنَّ الواحدَ وَلَا سِيَّمَا حروفُ العِلَّة ضعيفٌ لَا يحتملُ الحركةَ الثقيلةَ. قَالَ: وَقَالَ بعضُهُم: أَصلُها الإسكانُ، وَهُوَ أَولَى؛ لِأَنَّ السُّكونَ هُوَ الأصلُ، وَقَولُهُم الواضعُ ينظرُ إِلَى الكَلِمَة حَالَ إفرَادِهَا ممنوعٌ، وظاهرٌ أَنَّهُ نَظَرَ فِي المضمراتِ إِلَى حالِ تركيبِهَا، بدليلِ وضعِهَا مرفوعةً ومنصوبةً ومجرورةً. قالَ: وَعَلَى كُلِّ حَالٍ، فالإسكانُ أكثرُ

([1]) الفرق بين (ما) في (علامَه) و(ما) التي في (مَه جئت) أنَّ الأولى متصلة بحرف الجر، وحرف الجر لا يستقل بمعناه، فكانت كالجزء، وأمَّ المضاف فمستقل بفائدته في مدلوله الإفرادي، والياء في (غلامي) كالجزء؛ لأنَّ الضمير المجرور لا ينفصل بحال، والأصل حال الوصل في غلامي تحريك الياء وتسكينها شائع، فمن حرَّك قال في الوقف (غلاميَ) بإثبات الياء وتسكينها، أو (غلاميَه) بإلحاق هاء السكت وفتح الياء، ومن أسكن وقف على الميم في غلام، وضربني مثل غلامي في الوجهين، وكذا (أكرمتكْ) بالإسكان، و(أكرمتكَه) بإلحاق هاء السكت، وأجريت الحركة المشبهة بالإعرابية مجراها، وهي كحركة الماضي؛ لأنَّه بني على الحركة تشبيهًا بالمضارع، وكحركة (يا زيدُ) ، و(لا رجلَ)؛ لأنَّها تشبه حركة الإعراب لعروضها بسبب شيء يشبه العامل، ولذلك جاءت صفاتها معربة على لفظهما. شاهين، مجموعة الشافية، شرح الجاربردي (ج1/645-647).

([2]) ابن الحاجب، الإيضاح في شرح المفصل (ج2/320-321).

([3]) في (ك): (جايز).

([4]) [البقرة: 200].

([5]) في (م): (ميم).

([6]) في (ك): (زيدا). وفي (ط): (زيدي).

([7]) في (ط): (الوصف).

([8]) الرضي، شرح الكافية (ج1/389).

استِعمَالًا إِذَا لَم يلزمْ اجتماعُ السَّاكِنَينِ. انتهى، وَحَكَى المرادِيُّ[1] -أَيْضًا- الوجهينِ، ثُمَّ قَالَ: وَجُمِعَ بينَهُمَا بِأَنَّ الإسكانَ أَصلٌ أَوَّلٌ؛ إِذ هُوَ أَصْلُ أَوَّلِ كُلِّ مبنِيٍّ، والفتحُ أصلٌ ثَانٍ؛ إِذ هُوَ أَصلُ مَا هُوَ عَلَى حَرفٍ وَاحِدٍ. انتهى. وَعَلَى مَا قَالَاهُ فَمَا جَزَمَ بِهِ الشَّارِحُ[2] وَجهٌ.

قَوْلُهُ[3]: [عَن قَرِيبٍ]؛ أَي: فِي قَوْلِهِ[4]: [وَ(غُلَامِي) حُرِّكَت أَو أُسكِنَتْ].

قَوْلُهُ: [فِي الوجهينِ] المذكورينِ فِي قَوْلِهِ: [فَمَن حَرَّكَ قالَ فِي الوقفِ إلخ]، إِذ هُوَ ضميرُ المفعولُ، وَهُوَ غيرُ ممتزجٍ بالفعلِ كَضميرِ الفَاعِلِ، فَلِذَا انفصلَ فِي التقديرِ.

قَوْلُـهُ: [فِـي الـوجهينِ]؛ أَي: فَمَن حَرَّكَ اليَاءَ فِي الوصلِ قالَ فِي الوقفِ: (ضَرَبَنِي) أَو (ضَرَبَنِيه)، وَمَن أسكَنَهَا قالَ فِيهِ: (ضَرَبَن) بِحَذفِهَا.

قَوْلُـهُ: [تَشْـبِيهًا بِالمُضَـارِعِ]؛ /ق121ب/ أَي: لِوُقُوعِهِمَا خَبَرًا، وَصِفَةً، وَصِلَةً، وَحَالًا، وَشَرطًا، فَإِنْ قُلتَ: فَلا يَلحقُ الهاءُ (أَنَّ) المؤَكِّدَة؛ لِشَبَهِهَا بِالمَاضِي، وَالمُشَبَّهِ بِالمُشَبَّهِ مُشَبَّهٌ، قُلتُ: لَا يلزمُ؛ لِجوازِ اختلافِ وَجهِ الشبهِ كَمَا هُنَا؛ لِأَنَّ (أَنَّ) لَا تَقَعُ شَيْئًا مِمَّا ذُكِرَ.

قَوْلُـهُ[5]: [تَشْـبِيهًا بِالمُضَـارِعِ] مِن خمسةِ أَوجهٍ؛ لِأَنَّ الماضِي يقعُ خَبَرًا، وَصِفَةً، وَصِلَةً، وَحَالًا، وَشَرطًا كَالمضارعِ وَلَا يُشَارِكُهُ الأمرُ فِي شَيءٍ مِنهُمَا.

قَوْلُهُ: [بسببِ شَيءٍ يُشبِهُ العاملَ] هُوَ حَرفُ النِّدَاءِ وَ(لَا) لِنفِي الجنسِ، وَوَجهُ مُشَابَهَتِهِمَا حدوثُ حركةٍ عِندَهُمَا كَالحدوثِ بِالعَاملِ بِخِلَافِ (هَل زيدٌ قائمٌ؟)، وَ(قد قَامَ) فَإِنَّهُ لَا يُحدَثُ بِـ(هَل) وَ(قَد) شَيءٌ.

قَوْلُـهُ: [وَلِـذَلِكَ جَـاءَت صِـفَاتُهُمَا مُعَرَّبَـةً عَلَـى لَفْظِهِمَـا]؛ أَي[6]: وَهُوَ خِلافُ القياسِ؛ لِأَنَّ التوابعَ الخمسةَ إِنَّمَا وُضِعَت تَابِعَةً للمعربِ فِي إعرابِهِ لَا للمبنيِّ فِي بنائِهِ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ لَا تقولُ: (جَاءَنِي هَؤلاءِ الكرامِ) بِجرِّ الصِّفَةِ حَملًا عَلَى اللَّفظِ، بَل يجبُ رَفعُهَا حَملًا عَلَى المَحلِّ. قَالَ الرَّضِيُّ[7]: لَمَّا كَانتِ الضمةُ تحذفُ فِي المنادى[8] بحدوثِ[9] حرفِ النِّدَاءِ وَتزولُ[10] بِزَوَالِهَا صَارَت

([1]) المرادي، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك (ج2/834).

([2]) شاهين، مجموعة الشافية (ج1/646).

([3]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (فِي التقديرِ).

([4]) شاهين، مجموعة الشافية، شرح الجاربردي (ج1/652).

([5]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (لَا يُحدَثُ بِـ(هَل) وَ(قَد) شَيءٌ).

([6]) الرضي، شرح الكافية (ج1/364).

([7]) الرضي، شرح الكافية (ج1/364).

([8]) في (م): (المناداه).

([9]) في (ك)، و(م): (لحدوث).

([10]) في (ط): (يزول).

كَالرَّفعِ، وَصَارَت حرفُ النِّدَاءِ كَالعَامِلَةِ لَهَا، وَكَذَلِكَ فَتحةُ (لَا رَجُلَ) فَلِمشابهةِ الضَّمَّةِ للرفعِ جَازَ أَن يرفعَ[1] التوابعَ المفردةَ؛ لِأَنَّهَا كَالنَّابِعَةِ للمرفوعِ، وَقَلَّلْ[2] شَيئًا مِن استنكارِ تبعيةِ حَرَكَةِ الإعرابِ لحركةِ البناءِ التِي هِيَ خِلَافُ الأصلِ، كونُ الرفعِ غيرَ بعيدٍ فِي هَذَا التابعِ المفردِ؛ لِأَنَّهُ لَو كَانَ مُنَادًى لَتَحَرَّكَ؛ لَشَبَه الرَّفعِ؛ أَي: الضَّمِّ بِخِلَافِ التَّابعِ المضافِ، إِذِ المنادى المضافُ واجبُ النَّصبِ. انتهى.

قَوْلُهُ[3]: [أَن يكونَ فِي آخِرِ الكَلِمَةِ أَلِفٌ]؛ أَي: سَالِمَةً كَمَا مَثَّلَ، أَو منقلبةً وَذَلِكَ فِي النُّدبَةِ[4] كَمَا قَرَّرُوهُ فِي بَابِهَا، فتقولُ فِي (أَنْتِ) بِكسرِ التَّاءِ عَلَمًا: (وَانِيتِه)[5]، وَلَو سمَّيتَ بِـ(قَامُوا)، قلتَ: (وَاقَامُوه)، نَصَّ عَليهِ سِيبَوَيْه[6] تُحذفُ واوُ (قَامُوا)؛ للساكنينِ، وتقلبُ أُلفُ النُّدبَةِ وَاوًا؛ لأجلِ أَمنِ اللبسِ؛ إِذ لَو قلتَ: (وَاقَامَاه) التبسَ، وَعَلَى مَا قَرَّرتُهُ –وَهُوَ مَأخُوذٌ مِنَ التسهيلِ[7]، وَذَكَر: إِنَّ إلحاقَ الهاءِ /ق121ب/ غالبٌ– ينزلُ قولُ الشَّارِحِ: [قيلَ: لِأَنَّ الهَاءَ لَا تلحقُ السَّاكِنَ إِلَّا الألفَ] فَلَيسَ بسهوٍ كَمَا زَعَمَهُ شَارِحٌ[8].

قَوْلُهُ[9]: [وَهَذَا إِذَا لَم يلتبسْ]؛ أَي: إلحاقُ الهَاءِ إِذَا لَم يلتبسْ بالمضافِ كَـ(هُنَاه)، وَ(هُنَاء)؛ لِأَنَّهُمَا لَا يجوزُ أَن يكونَا مضافينِ، فَإِنَّ أسماءَ الإشارةِ لَا يفارقُهَا التعريفُ، فَلَا يصحُّ إضافَتُهَا فَلَا يشتبهُ بِخِلَافِ نَحوَ: (حُبْلَى)، وَ(عَصًا) فَإِنَّهُ يجوزُ أَن يكونَ مُضَافًا.

([1]) في (م): (ترفع).

([2]) في (م): (قبل).

([3]) الموضع الثاني: مما يجوز فيه إلحاق الهاء هو أن يكون في آخر الكلمة ألف يراد بيانها، نحو: (يا رباه)، و(هاهناه)، و(هؤلاه) بالقصر؛ لأنَّ الألف خفية، وهذا إذا لم يلتبس بالمضاف، فلا يقال في (حبلى): (حبلاه)، وهذه الهاء مختصة بحال الوقف، وإذا وصلت استغنيت عنها فحذفتها، وتحريكها لحن، وأمَّا قول عروة: [الرجز]

يـــا ربِّ يـــا رَبَّـــاهِ إِيَّـــاكَ أَسَـــلْ عَفْـــراء يـــا رَبَّـــاهُ مِـــنْ قَبْـــلِ الأَجَـــلْ

فضرورة رديئة، ومعذرته أنَّه لم اضطر حين وصل إلى التحريك لئلا يجتمع ساكنان في الوصل على غير شرطه حرَّكها، ورويت مكسورة على أصل التقاء الساكنين، ومضمومة تشبيهًا بهاء الضمير. شاهين، مجموعة الشافية (ج1/648–649)، وابن يعيش، شرح المفصل (ج5/177).

([4]) الندبة: لغةً: مصدر (نَدَبَ الميتَ) إذا ناح عليه، وذكرَ خِلَالَهُ الكريمة ومآثره الحميدة، واصطلاحًا: نداء موجه للمتفجعِ عليه، نحو: (وازيداه)، أو المتوجع منه، نحو: (واظهراه)، بلفظ: (وا) أو (يا) عند أمن اللبس. ولا تندب النكرة ولا المبهم؛ لأن القصد من الندبة الإعلام بعظمة المندوب وإظهار أهميته أو شدته؛ وذلك يستدعي أن يكون معروفًا معينًا. السيوطي، همع الهوامع (ج1/179).

([5]) في (ط): (وآآنتيه).

([6]) سيبويه، الكتاب (ج2/227).

([7]) ابن مالك، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد (ج1/185).

([8]) اليزدي، شرح الشافية (ج1/286).

([9]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (أَن يكونَ مُضَافًا).

قَوْلُـهُ: [فَـلَا يُقَـالُ فِـي (حُبْلَـى): (حُـبْلَاه)] وَلَا يقـالُ -أَيضًـا- فِـي (أَفعَـى)، وَ(أَعمَـى)، وَ(عَصَا): (أَفعَاهُ)، وَ(أَعمَاهُ)، وَ(عَصَاهُ) لِذلِكَ قَالَهُ الشَّرِيفُ[1].

قَوْلُهُ[2]: [المرادُ بِنحوِ (القَاضِي): كُلُّ اسمٍ آخِرُهُ يَاءٌ، قَبلَهَا كَسرَةٌ]؛ أَي: سَواءٌ كَانَ بِوَزنِ (فَاعِلٍ) أَو لَم يكنْ، كَـ(المُشتَرِي)، وَ(المُتَعَالِي)، وَ(المُستَقصِي).

قَوْلُهُ[3]: [رفعًا وجرًّا] قَالَ أَبُو عَلِيٍّ: أَمَّا فِي النَّصبِ فَلِأَنَّكَ تثبتُ اليَاءَ؛ لِأَنَّهَا بالحركةِ صارتْ كَالصَّحِيحِ، فتقولُ: (رَأيتُ القَاضِي) بِالإسكانِ وَ(رأيتُ قَاضِيًا) بِإبدالِ الألفِ مِنَ التَّنوينِ كَمَا سيجيءُ.

قَوْلُهُ: [لِأَنَّ التنوينَ باقٍ تَقدِيرًا]؛ لكونِهِ مُنصرِفًا غَيرَ مُعَرَّفٍ بِاللَّامِ وَالإضَافَةِ.

قَوْلُهُ: [وَبَعضُهم لَا يحذِفُهَا]؛ أَي: بناءً عَلَى الاعتدادِ بالعارضِ، وَالأولُ مبنيٌّ عَلَى عَدَمِهِ، وَهُوَ الأكثرُ، ثُمَّ المذكورُ خِلَافٌ فِي اللغةِ؛ أَي: وَبعضُ العربِ[4]، وَليسَ خِلَافًا نَحْوِيًا، كَيفَ وَقَدَ وَقَفَ بِاليَاءِ ابنُ كَثِيرٍ[5] وَوَرشٍ فِي أَحرفٍ مِنَ القُرآنِ[6].

([1]) ركن الدين، شرح الشافية (ج547/1).

([2]) إذا وقفنا على الاسم المنقوص المنون المنصوب أبدل من تنوينه ألفًا، نحو: (رأيت قاضيًا)، وإن كان غير منصوب فالمختار: الوقف عليه بالحذف؛ فيقال: (هذا قاضٍ)، و(مررت بقاضٍ)، ويجوز الوقف عليه برد الياء. وإذا كان الاسم المنقوص غير منون، فيدخله تحته أربعة أشياء، الأول: المقرون بـ (أل)، فهو كالصحيح بإثبات الياء رفعًا، ونصبًا، وجرًا، نحو: (جاء القاضي)، و(رأيت القاضي)، و(مررت بالقاضي)، وفي الرفع والجر يجوز حذف الياء، الثاني: ما سقط تنوينه للنداء، نحو: (يا قاض) فالخليل يختار فيه الإثبات، ويونس يختار فيه الحذف، ورجح سيبويه مذهب يونس؛ لأن النداء محل حذف، ولذلك دخل فيه الترخيم، ورجح غيره مذهب الخليل؛ لأن الحذف مجاز، ولم يكثر فيرجع بالكثرة. الثالث: ما سقط تنوينه لمنع الصرف، نحو: (رأيت جواري) نصبا؛ فيوقف عليه بإثبات الياء كما تقدم في المنصوب. الرابع: ما سقط تنوينه للإضافة، نحو: (قاضي مكة) فإذا وقف عليه جاز فيه الوجهان الجائزان في المنون، قالوا: لأنه لما زالت الإضافة بالوقف عليه عاد إليه ما ذهب بسببها وهو التنوين، فجاز فيه ما جاز في المنون. ابن عقيل، المساعد شرح تسهيل الفوائد (ج308/4-309)، والأشموني، شرح الأشموني لألفية ابن مالك (ج8/4).

([3]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (بِاللَّامِ وَالإضَافَةِ).

([4]) قال سيبويه في الكتاب (ج183/4): "وحدثنا أبو الخطاب ويونس أنَّ بعض من يوثق بعربيته من العرب يقول: هذا رامي وغازي، وعمي".

([5]) ابن كثير(ت120هـ) عبد الله بن كثير الداريّ المكيّ، أبو معبد: أحد القراء السبعة. كان قاضي الجماعة بمكة. وكانت حرفته العطارة. ويسمون العطار " داريًّا " فعرف بالداريِّ. وهو فارسي الأصل. مولده ووفاته بمكة. انظر: الزركلي، الأعلام (ج115/4).

([6]) قرأ ابن كثير الآيات الآتية بإثبات الياء وقفًا: ﴿وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ﴾ [الرعد: 7]، ﴿مَا لَهُمْ مِنْ دُونِهِ مِنْ وَالٍ﴾ [الرعد: 11] ﴿مَا عِنْدَ اللَّهِ بَاقٍ﴾ [النحل: 96]، والباقون بغير ياء، وقرأ ابن كثير وقالون وورش بإثبات الياء في قوله تعلى: ﴿لِيُنْذِرَ يَوْمَ التَّلَاقِ ويَوْمَ التَّنَادِ﴾ [غافر: 25]. ابن القاصح، سراج القارئ المبتدئ وتذكار المقرئ المنتهي (ج264/1).

وَقالَ الشَّيخُ أَبُو حَيَّانَ –رحمهُ اللهُ–[1]: لَا خِلَافَ أَنَّ الحَذفَ أَكثرُ، وَاختُلِفَ فِي الأقيسِ، فَقَالَ أَبُو عَلِيٍّ: الحذفُ أقيسُ؛ لِأَنَّ فيهِ عدمَ الاعتدادِ بالعارضِ، وَقَالَ غَيرُهُ: بَل الإثباتُ؛ لِأَنَّ مَا آخِرُهُ أَلِفٌ نَحوَ (فَتَى)[2] يُوقفُ عَلَيهِ بِالأَلِفِ، وَقَد ثَبَتَ أَنَّ الصحيحَ أَنَّهَا التِي مِن نفسِ الكلمةِ، فَكَذَلِكَ هَذَا[3]. انتهى. وَالفرقُ عَلَى الأولِ مذكورٌ فِي الشَّرحِ.

قَوْلُهُ[4]: [لَيسَ فِي اللَّفظِ] وَالياءُ إِنَّمَا حذفتْ؛ لِاجْتِمَاعِهَا مَعَ التنوينِ، فَلَمَّا حُذفَ التنوينُ لأجلِ الوقفِ ذهبَ المانعُ للياءِ فَرَجَعَتْ، وَيُقَالُ: (قَاضِي).

كقَوْلُهُ: [وَلَم يُخْتَلَفْ فِي بَابِ (عَصًا)، وَ(رَحَّي)]؛ أَي: فِي المقصورِ المُنَّونِ ثُلَاثِيًا كَانَ أَو غَيرَهُ كَمَا مَرَّ.

قَوْلُهُ[5]: [كَمَا مَرَّ] فِي قَوْلِهِ[6]: [وَتُوقفُ عَلَى الألفِ فِي بَابِ (عَصًا)، وَ(رَحَّي) باتفاقٍ] وَذَلِكَ لِأَنَّ الألفَ خفيفةٌ بِخِلَافِ اليَاءِ فِي (قَاضِي).

قَوْلُهُ: [وَقَد يُجعلُ هَذَا]؛ أَي: حذفُ الياءِ فِي (قَاضِي) وَإِثبَاتُ الأَلِفِ فِي (عَصًا).

قَوْلُهُ: [دَلِيلًا لِلمَازِنِيِّ] فَإِنَّ مَذهَبَ المَازِنِيَّ: الألفُ فِي (عَصًا)، وَ(رَحًى) حَالَةَ الوقفِ ألفُ التَّنوينِ فِي الأَحوالِ الثَّلاثِ كَمَا مَرَّ.

قَوْلُهُ: [عَلَى المبردِ] فَإِنَّ المبردَ ذهبَ إِلَى أَنَّ الألفَ فيهِمَا حالةَ الوقفِ هِيَ الألفُ الأصليةُ فِي الأحوالِ الثَّلاثِ.

قَوْلُهُ: [وَعَلَى سِيبَوَيْهِ] فإن سِيبَوَيْهِ ذَهَبَ إِلَى أَنَّ الألفَ فيهِمَا أَلِفُ التنوينِ حالةَ النصبِ، وَالألفُ الأصليةُ حَالةَ الرفعِ وَالجَرِّ كَمَا مَرَّ.

قَوْلُهُ: [لَو كَانَت أَصلِيَّةً] كَمَا ذهبَ إليهِ المبردُ وسِيبَوَيْهِ.

قَوْلُهُ: [بِالفَرقِ كَمَا مَرَّ] حيثُ قَالَ: [لِأَنَّ الألفَ خفيفةٌ دُونَ اليَاءِ].

قَوْلُهُ: [هَذَا كُلُّهُ حَالَ الرَّفعِ وَالجَرِّ]؛ أَي: مَا ذكرْنَا فِي الحذفِ والإثباتِ فِي نحوِ (القَاضِي) إِذَا كَانَ فِي حَالِ الرَّفعِ وَالجَرِّ.

قَوْلُهُ: [وَأَمَّا فِي حَالِ النَّصبِ فَكَالصَّحِيحِ] يستفادُ مِنهُ أَنَّ مِنَ العَربِ مَن يقفُ عَلَى المُنَّونِ المنصوبِ بغيرِ عوضٍ.

([1]) (رحمه الله): ساقط في (ط)، و(ك).

([2]) في (م): (فتا).

([3]) في (ك): (هنا).

([4]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (فَرَجَعَتْ، وَيُقَالُ: (قَاضِي)).

([5]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (إِذَا كَانَ فِي حَالِ الرَّفعِ وَالجَرّ).

([6]) شاهين، مجموعة الشافية، شرح الجاربردي (ج622/1).

وَقَدَ حَكَى[1] ذَلِكَ أَبُو الحَسَنِ الأُبَّدِيّ[2]، وَعَلَيهِ بَنَى المتنبي[3] قَولَه[4]: [الوافر]

أَلَا أَذِّنْ فَمَـــــا أَذْكَـــــرْتَ نَاسِـــــي ولَا لَيَّنْـــــتَ قَلْبًـــــا وَهُـــــوَ قَاسِـــــي

قَوْلُـهُ[5]: [وَإِذَا نَادَيتَ المنقوصَ]؛ أَي: وَهُوَ عَلَمٌ أَو نَكِرةٌ مقصودةٌ، وَمِن أقسامِ المسألةِ – أَيْضًـا – الممنـوعُ مِـنَ /ق122أ/ الصـرفِ نَحـوَ: (جَـوَارِي) وَالوقـفُ عليـهِ بِاليَـاءِ، وَالمضـافُ كَـ(قَاضِـي مَكَّةَ)، وَ(قَاضِي المَدِينَةِ) وَهُوَ كَالنونِ، قَالُوا[6]: لِأَنَّه لَمَّا زالتِ الإضافةُ بالوقفِ عَلَيهِ عَادَ إِلَيهِ مَا

([1]) انظر: المرادي، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك (ج1473/3).

([2]) الأُبَّدِيّ(ت680هـ) علي بن محمد بن محمد بن عبد الرحيم الخشني. المعروف بالأبدي، وفي بعض كتب التراجم: (الأبذي) بالذال، و(أُبَّدَة): في وسط الأندلس، لازم الشلوبين، وأبا الحسن الدباج سنين، فصار إمامًا في اللغة والنحو والشعر، له إملاء على كتاب سيبويه، وعلى الإيضاح والجمل، ومشكل الأشعار الستة الجاهلية، والجزولية، وقرأ عليه الأستاذ أبو جعفر بن الزبير، شيخ أبي حيان، وكان فقيرًا. قال أبو حيان في النضار: كان أحفظ من رأيناه بعلم العربية .انظر: الفيروزأبادي، البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة (ص217)، والسيوطي، بغية الوعاة (ج199/2). في (ط): (الآمدي).

([3]) أَبُو الطَّيِّبِ المُتَنَبِّي (ت354هـ) أحمد بن الحسين بن الحسن بن عبد الصمد الجعفي الكوفي الكندي، أَبُو الطَّيِّب المُتَنَبِّي: له الأمثال السائرة والحكم البالغة والمعاني المبتكرة. ولد بالكوفة، ونشأ بالشام، ثم تنقل في البادية يطلب الأدب وعلم العربية وأيام الناس. وقال الشعر صبيًّا. ووفد على سيد الدولة ابن حمدان، فمدحه وحظي عنده. ومضى إلى مصر فمدح كافور الإخشيدي وطلب منه أن يوليه، فلم يوله كافور، فغضب أبو الطيب وانصرف يهجوه. وقتل هو وابنه وهو في طريق عودته إلى العراق بعدما ذهب إلى شيراز. وله (ديوان شعر) مشروح شروحًا وافيةً. وقد جمع الصاحب ابن عباد لفخر الدولة (نخبة من أمثال المتنبي وحكمه) وتباري الكتاب قديمًا وحديثًا في الكتابة عنه، فألف الجرجاني (الوساطة بين المتنبي وخصومه)، والحاتمي (الرسالة الموضحة في سرقات أبي الطيب وساقط شعره)، والبديعي (الصبح المنبي عن حيثية المتنبي)، والصاحب ابن عباد (الكشف عن مساوئ شعر المتنبي)، والثعالبي (أَبُو الطَّيِّب المُتَنَبِّي وما له وما عليه) وغيرها من الكتب. انظر: ابن خلكان، وفيات الأعيان (ج36/1)، والذهبي، تاريخ بغداد (ج102/4)، والزركلي، الأعلام (ج115/1).

([4]) البيت للمتنبي، والتمثيل في قوله: (ناسي)؛ لأن القياس فيه (ناسيًا) فوقف على المنون المنصوب من غير أن يبدلها ألفًا، وهذا للتمثيل، وإلا فالمتنبي لا يحتج به. انظر: المتنبي، الديوان (ج185/2)، والمعري، معجز أحمد (ج245/1)، والعيني، المقاصد النحوية (ج2065/4).

([5]) إذا ناديت المنقوص فالوجه إثبات الياء، نحو: (يا قاضي)، وهو قول الخليل؛ لأنَّ الياء إنَّما تسقط للتنوين، والمنادى المعرفة لا يدخله التنوين، واختار يونس وسيبويه (يا قاض) بحذف الياء والإسكان؛ لأنَّ النداء باب حذف وتغيير، ولهذا يدخله الترخيم، وقد جاء الحذف في غير النداء، ففي النداء أولى. سيبويه، الكتاب (ج184/4).

([6]) المرادي، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك (ج1474/3)، والأشموني، شرح الأشموني لألفية ابن مالك (ج8/4).

ذَهَبَ[1] بسبَبِهَا[2] وَهُوَ التَّنوينُ، فَجازَ فيهِ مَا جازَ فِي المنونِ، وَبَنَوا عَلَى ذَلِكَ فَرعًا، وَهُوَ أَنَّ مَا سقطَ نونُهُ للإضافةِ إِذَا وقفتَ عَلَيهِ رَدَدْتَ نُونَهُ، نَحوَ: (هَؤلاءِ قَاضُو زَيدٍ)، وَإِذَا وَقفتَ قُلتَ (قَاضُونَ). قَال ذَلِكَ أَبُو حَيَّانَ، وَاعتَرَضَ بوقفِ القُرَّاءِ عَلَى قولِهِ تَعَالَى: ﴿**غَيْرَ مُحِلِّي الصَّيْدِ**﴾[3] بحذفِ النُّونِ، وَأُجيبَ: بِأَنَّهُ لاتِّبَاعِ الرَسمِ، ويجابُ -أَيْضًا-: بِأَنَّ وقفَ القُرَّاءِ عَلَى مَا ذكرَ وقفٌ اختياريٌّ معَ نِيَّةِ الإضافةِ قَطْعًا، وَهِي منافيةٌ لِلتَّمامِ، وَلَيسَ المضافُ السَّابقُ كَذَلِكَ، إِذ لَا مَانِعَ فِيهِ مِن قَصدِ التَّمامِ، وَفِي هَذَا الجوابِ مَا يخصصُ قَولَهُم وَلَيسَ بِبَعِيدٍ.

قَوْلُهُ: [وَاختَارَ يونسُ وسِيبَوَيْهِ] هَذَا النقلُ عَن سِيبَوَيْهِ هُوَ المشهورُ، وَوَقَعَ فِي كَلامِ المُوصِلِيِّ أَنَّ سِيبَوَيْهِ اختارَ مذهبَ الخليلِ، وَلَعَلَّهُ[4] سبقُ قَلَمٍ.

قَوْلُهُ[5]: [قُلْنَا كَذَلِكَ عَن قريبٍ]؛ أَي: فِي شرحِ قَوْلِهِ: [وَإِلحاقُ هَاءِ السَّكتِ] حيثُ قَالَ: فَمَن حَرَّكَ؛ أَي: يَاء (غُلَامِي) قَالَ فِي الوقفِ (غُلَامِي) بإثباتِ الياءِ وتسكينِهَا إِلَى آخِرِهِ.

قَوْلُهُ: [وَهُوَ أَنَّ ذَلِكَ]؛ أَي: مَا ذَكَر فِي المفصلِ[6].

قَوْلُهُ: [بِأَنَّ الوقفَ بالإثباتِ]؛ أَي: بإثباتِ اليَاءِ وَتسكينِهَا.

قَوْلُهُ: [وَليسَ ذَلِكَ صَحِيحًا]؛ أَي: كَونُ الوَقفِ.

قَوْلُهُ: [أَمَّا الأولُ فَهُوَ الأكثرُ]؛ أَي: أَمَّا الإثباتُ عَلَى لُغَةِ مَن تَحَرَّكَ خَاصَةً فَغيرُ صحيحٍ، فَهُوَ الأكثرُ. ض.

([1]) في (م): (ذهبت)

([2]) في (ك): (تشبيهًا).

([3]) [المائدة: 1].

([4]) في (م): (أصله).

([5]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (فَهُوَ الأكثرُ).

([6]) ذكر الزمخشري في المفصل أنَّه يقال: غلامي بإسكان الياء وغلاميه بإلحاق الهاء فيمن حرك في الوصل، وغلامْ بحذف الياء فيمن أسكن في الوصل، قال الجاربردي: والحق ما ذكره ابن الحاجب في شرح المفصل، وهو أنَّ ذلك ليس على إطلاقه؛ لأنَّه يؤذن بأنَّ الوقف بالإثبات إنَّما هو لغة من حرك، والوقف بالحذف إنَّما هو لغة من سكن في الوصل، وليس ذلك صحيحًا، أمَّا الأول: فهو الأكثر، وقد يحذف من يحرك في الوصل كما في قوله تعالى: ﴿فَمَا آتَانِيَ اللَّهُ﴾ [النمل: 36] في قراءة أبي عمرو، وقالون، وحفص بخلاف، وفي قراءة ورش بلا خلاف، فيكون على مذهبه قراءة ورش غير صحيحة؛ لأنَّه وصل متحركًا ووقف بالحذف من غير خلاف، وأمَّا الثاني: فلأنَّ الأفصح الوقف عليه بإثبات الياء، فإنَّ (جاءني غلامي) بإثبات الياء في الوصل ساكنة، والوقف عليه بإثباتها أفصح، قال الله تعالى: ﴿يَا عِبَادِ لَا خَوْفٌ عَلَيْكُمُ﴾ [الزخرف: 68] فلكل من أثبته في ساكنة في الوصل وقف عليها ساكنة، وكذلك جميع ما في القرآن إلا في مواضع يسيرة حذفت خطًّا فقرأها بعضهم على النحو الذي ذكرة. الزمخشري، المفصل في صنعة الإعراب (ص480)، وابن الحاجب، الإيضاح في شرح المفصل (ج318/2)، وشاهين، مجموعة الشافية، شرح الجاربردي (ج651/1-654).

قَوْلُهُ: [أَمَّا الأولُ]؛ أَي: وَهُوَ الوقفُ بالإثباتِ لِمَن حَرَّكَ.

قَوْلُهُ: [فَهُوَ الأَكثرُ]؛ أَي: لَا كَمَا يقتضِيهِ الكلامُ السابقُ الأولُ بِضَمِيمَةِ مَا بَعدَهُ مِن تَعيِنِهِ لَه، فَتَأَمَّلْ.

قَوْلُهُ[1]: [وَقَد يَحذِفُ] مَن يُحَرِّكُ بِالإثباتِ لُغَةُ مَن حَرَّكَ خَاصَةً وَكَونُ الوقفِ بِالحَذفِ لُغَةُ مَن سَكَّنَ خَاصَةً. ض.

قَوْلُهُ: [فِي قِرَاءَةِ أَبِي عَمرٍو وَقَالُونَ وَحَفص بِخِلَافٍ]؛ أَي: عَن كُلٍّ مِنَ الثَّلَاثَةِ.

قَوْلُهُ[2]: [وَقَالُونَ] اعْلَمْ أَنَّ هَؤُلاءِ يَقرَؤُونَ بِالحَذفِ وَالإسكانِ، فَلِهَذَا قَالَ: [بِخِلَافٍ] حَاصِلُهُ أَنَّ مِنهُم.

قَوْلُهُ[3]: [فَيكونُ عَلَى مَذْهَبِهِ قِرَاءَةُ وَرشٍ غَيرُ صَحِيحَةٍ]؛ أَي: وَكَذَا قِرَاءَةُ الثَّلاثَةِ البَاقِيةَ[4] فِي أَحَدِ الوَجهَينِ.

قَوْلُهُ[5]: [وَأَمَّا الثَّانِي]؛ أَي: الحذفُ عَلَى لُغَةِ مَن سَكَّنَ فَقَطْ فَغَيرُ صَحِيحٍ؛ لِأَنَّه[6] الأفصحَ. ض.

قَوْلُهُ: [الوقفُ عَلَيهِ بِإثبَاتِهَا] قَوْلُهُ: [الوقفُ] مبتدأٌ، وَ(أَفصحٌ) خَبَرُهُ، وَهُوَ مَعَ خَبَرِهِ خَبرُ (إِنَّ) فِي قَوْلِهِ: [فَإِنَّ جَاءَنِي].

قَوْلُهُ: [فَكُلَّ مَن أَثْبَتَهَا سَاكِنَةً فِي الوَصلِ] أَثْبَتَهَا سَاكِنَةً فِيهِ: نَافِعُ، وَأَبُو عَمرٍو، وَابنُ عَامِرٍ، وَوَقَفُوا عَلَيهَا كَذَلِكَ.

قَوْلُهُ[7]: [بِإثباتِ اليَاءِ] لِلضَّمَّةِ؛ لِكَونِ المُتَأَوِّلِ أَولَى بِالحَذفِ مِن غَيرِهِ، وَلِذَا يُرَخَّمُ. ض.

قَوْلُهُ: [عَلَى النَّحوِ الذِي ذَكَرَهُ] فِي (المُفَصَّلِ)[8] مِن حَذفِ اليَاءِ عَلَى مَذهبِ المُسَكِّنِ فِي الوَصلِ، فَظَهَرَ أَنَّ مَا ذَكَرَهُ صَاحِبُ المُفَصَّلِ غيرُ مستقيمٍ لَا فِي الأَوَّلِ وَلَا فِي الثَّانِي.

([1]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (سَكَّنَ خَاصَةً).

([2]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (حَاصِلُهُ أَنَّ مِنهُم).

([3]) ساقط في (م): إلى قوله: (وَكَذَا قِرَاءَةُ الثَّلاثَةِ).

([4]) في (م): (الباقين).

([5]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (فَإِنَّ جَاءَنِي).

([6]) في (ط): (لأن).

([7]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (لَا فِي الأَوَّلِ وَلَا فِي الثَّانِي).

([8]) الزمخشري، المفصل في صنعة الإعراب (ص480).

قَوْلُهُ: [اتَّفَقُوا عَلَى إِثباتِ اليَاءِ فِي نَحوِ: (يَا مُرِي)[1] /ق122ب/ مَعَ الاختلافِ فِي (جَاءَنِي)] مِنَ التَّفرقةِ بينَ صورةِ النداءِ وَغيرِهَا، أَوهَمُهَا كَلامُ المَتنِ[2] كَالمُفَصَّلِ[3]، وَصَرَّحَ بِهِمَا المُصَنِّفُ فِي شَرحَيهِمَا[4] فَتَبِعَهُ الشَّارِحُونَ، وَالذِي يَقتَضِيهِ إِطلاقُ ابنِ مَالِكٍ[5] وَغَيرِهِ أَنَّهُ لَا فَرقَ فِي وُجُوبِ إِثْبَاتِ اليَاءِ بينَ صُورةِ النِّدَاءِ وَغَيرِهَا؛ لِلإِخْلَالِ، وَنَصَّ عَلَيهِمَا جَمِيعًا يونسُ وَالخَلِيلُ فِيمَا حَكَاهُ أَبُو سَعِيدٍ[6]، وَقالَ سِيبَوَيْهِ[7]: وَقَالَا –يعني يونس والخليل– فِي (مُر) إِذَا وُقِفَ: (هَذَا مُرِي)، وَقَالَ المرادِيُّ[8] تَبَعًا لشيخِهِ بعدَ أَن أَطلقَ التصويرَ وَذكرَ الحكمَ، وَعَلَّلَ بالإِجحافِ، وَلَو حُذِفَتِ اليَاءُ مَا نَصَّهُ: فَإِن قُلْتَ: هَذَا لَازِمٌ فِي حَالَةِ الوصلِ –أَيْضًا–، قُلتُ: لَا يمكنُ إثباتُهَا وَصْلًا لِمَا يلزمُ مِنَ الجمعِ بينَ السَّاكنينِ بِخِلَافِ الوقفِ، فَإِنَّ التنوينَ يحذفُ. انتهى. وَلَعَلَّ الزمخشريَّ قصدَ التصويرَ بِالنداءِ، فَفَهِمَ المصنفُ[9] قَصْدَ[10] الاتفاقِ عَلَيهِ، فَصَرَّحَ بِالخِلَافِ فِي غَيرِهِ لِمَا أَبدَاهُ مِنَ المَعنَى عَلَى أَنَّ الإعلالَ الموجبَ منتفٍ حَالَةَ الوقفِ وَإِن كَانَ عَارِضًا، وَ–أَيْضًا– جَعْلُهُ كَـ(قَاضٍ) فِي جَوازِ الحذفِ يَقتَضِي إِلغَاءَ كَونِهِ حِينَئِذٍ عَلَى حَرفٍ وَاحِدٍ، وَفِيهِ بُعدٌ، إِلَّا أَن يُقَالَ: إِنَّ الإثباتَ فِيهِ أَكثرُ. وَقَد جَعَلُوا مِثْلَ (مُرٍ) فِي وجوبِ الإثباتِ مَا حُذِفَت فَاؤُهُ، نَحْوَ: (نَقِي)[11] مُضَارِعُ (وَقَي) عَلَمًا.

([1]) أصل الكلمة (مُرْئِيُ)، نقلت حركة همزته إلى الراء، ثمَّ حذفت الهمزة، وثمَّ حذفت الضمة استثقالًا، فلو حذفوا الياء –أيضًا– لأخلو بالكلمة من غير إعلال موجب، وقولنا من غير إعلال موجب احتراز من نحو: (هذا مرٍ)، فإن الحذف فيها للإعلال، وأمَّا نحو: (ره زيدًا) فلأنه مجزوم أو في حكم المجزوم على الاختلاف فيه. شاهين، مجموعة الشافية، شرح الجاربردي (ج655/1).

([2]) ابن الحاجب، متن الشافية (ص80).

([3]) الزمخشري، المفصل في صنعة الإعراب (ص477).

([4]) ابن الحاجب، الإيضاح في شرح المفصل (ج309/2).

([5]) ابن مالك، شرح الكافية الشافية (ج1986/4). وقال في الألفية (ص71):

وَغَيْـــرُ ذِي التَّنْـــوِينِ بِـــالعَكْسِ وَفِـــي نَحْـــو مُـــرٍ لُـــزُومُ رَدِّ الْيَـــا اقتُفِـــي

وعلى هذا مشى شراح الألفية، ولم يفرقوا بين النداء وغيره.

([6]) السيرافي، شرح كتاب سيبويه (ج56/5).

([7]) سيبويه، الكتاب (ج184/4).

([8]) المرادي، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك (ج1475/3).

([9]) في (ط): (المصف).

([10]) (قصد): ساقط في (ك)، وفي (ط): (قصر).

([11]) في (ط): (يقي)، و(وقى). وفي (م): (نفى).

قالَ ابنُ عقيلٍ تَبَعًا لِشَيخِهِ[1]: فَإِنَّكَ حِينَ سَمَّيتَ بِهِ صَارَ كَـ(شَج)[2]، فَإِذَا وَقفتَ عَلَيهِ رَدَّدْتَ اليَاءَ المحذوفةَ لِلتنوينِ؛ لِئَلَّا يَبْقَى الاسمُ عَلَى أَصلٍ وَاحِدٍ بِلَا مُعَاقِبٍ، وَخَرَجَ بِلَا مُعَاقِبٍ حَالَةَ الوَصلِ. انتهى. وَالظَّاهِرُ أَنَّ المُصَنِّفَ يُفَرِقُ هُنَا[3] –أَيْضًا– بينَ النِّدَاءِ /ق123أ/ وَغَيرِهِ كَمَا فَرَّقَ بِينَهُمَا هُنَاكَ.

قَوْلُـهُ[4]: [لَأَخَلُّوا بِالكلمـةِ] بِخِلَافِ يَاء (قَاضِـي) فَإِنَّـهُ يجوزُ فِيـهِ حَذفُ اليَاءِ؛ لِأَنَّـهُ لَا يبقى عَلَى حرفٍ واحدٍ أَصلِيٍّ، وَبِخِلَافِ حَذفِ اليَاءِ مِن (هَذَا مُرٍ)، فَإِنَّ ذَلِكَ وَإِن أَدَّى إِلَى بَقَائِهِ عَلَى حَرفٍ واحدٍ أَصليٍّ، لَكانَ[5] اقْتِضَاؤُهُ الإعلالَ القياسيَّ بِخِلَافِ الوقفِ، فَإِنَّهُ لَا يوجبُ إِعْلَالًا مِنَ اليَاءِ، فَلَا يجوزُ إجحافُ الكلمةِ بِسببِهِ.

قَوْلُهُ: [فَإِنَّ الحذفَ فِيهِ لِلإعلَالِ] وَهُوَ التِقَاءُ السَّاكِنَينِ، وَهُمَا اليَاءُ وَالتَّنوينُ.

قَوْلُهُ: [وَأَمَّا نَحْو: (رَه زَيْدًا[6])] مثلُ هَذَا الأمرِ تُلُفِّظَ[7] بِهِ فِي الدَرجِ بِدُونِ هَاءٍ، وَيُكتبُ بِهَا عَلَى الأصلِ الآتِي بَيَانُهُ فِي الخَطِّ.

قَوْلُهُ: [عَلَى الاختلافِ فِيهِ] الأولُ: مذهبُ الكوفيين، والثَّانِي: مذهبُ البصريين، وَهُوَ الصحيحُ.

قَوْلُـهُ[8]: [عَلَـى الاختلافِ فِيـهِ]؛ أَي: فِي آخِرِ الكلمةِ فِي أمرِ المخاطبِ عندَ الكوفيينَ؛ لكونـهِ مَأخُوذًا عندَهُم مِنَ الأمرِ بِاللامِ، وَفِي حكمُ المجزومِ عندَ البصريينَ؛ لكونـهِ موقوفُ الآخِرِ عندَهُم عَلَى البناءِ، وَإِنَّمَا حكمُوا عَلَيهِ بِذَلِكَ تَشبِيهًا لَه بِمَا فيهِ لامُ الأمرِ مِن حيثُ إِنَّ كَلَّ واحدٍ مِنهُا طلبُ الفعلِ.

قَوْلُهُ: [وَإِثباتُ الواوِ وَاليـاءِ] وحذفُهُمَا فِي الفَوَاصِلِ[9] وَالقَوافِي فَصِيحٌ، قَالَ فِي (بغيةِ الطَّالبِ): وَالإثباتُ أقيسُ. انتهي. وَمِمَّا وَرَدَ فيهِ مِنَ الفَوَاصِلِ قَولَهُ تَعَالَي: ﴿**وَاللَّيْلِ إِذَا يَسْرِ**﴾[10]، ﴿**ذَلِكَ مَا كُنَّا**

([1]) ابن عقيل، المساعد على تسهيل الفوائد (ج4/308).

([2]) في (ط)، و(م)، و(ك): (كشبح)، والصواب أنَّها (كشجٍ)؛ ليستقيم المعنى، لأنها وردت في كتاب المساعد لابن عقيل بهذا اللفظ.

([3]) في (ك): (هاهنا).

([4]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (وَهُمَا اليَاءُ وَالتَّنوينُ).

([5]) في (ط): (لكن)، والصواب أنها (لكان)؛ لأنَّ ما بعدها كتب مرفوعًا وما بعد (لكن) يكون منصوبًا.

([6]) (زيدًا): ساقط في (م).

([7]) في (ك): (بلفظ).

([8]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (طلبُ الفعلِ).

([9]) الفاصلة: خاصة بالقرآن: هي الكلام المنفصل ممَّا بعده، والكلام المنفصل قد يكون رأس آية وغير رأس، وعلى هذا قد تكون الفاصلة رأس أية أو لا، فكل رأس آية فاصلة وليس كل فاصلة رأس آية، والفاصلة بلاغة، والسجع قبيح. أمَّا القافية: خاصة بالشعر: هي أواخر الأبيات الشعرية، من قفوت، كأنَّ أواخرها تُتبعُ بعضها ببعض. الزركش، البرهان في علوم القرآن (ج1/53)، والجوهري، الصحاح (ج4/2466).

([10]) [الفجر: 4].

نَبْغِ﴾[1] وَهَذِا مِن مقاطعِ الكلامِ، وَليستَ رَأسَ آيةٍ، وَقَد وقفَ بِالإثباتِ فِيهِمَا ابنُ كَثِيرٍ، وَمِنَ القوافِي قَولُ زُهَيرٍ[2]: [الكامل]

وَأَرَاكَ تَفْـــرِي مَـــا خَلَقْـــتَ وَبَعْـــ ـــضُ الْقَـــوْمِ يَخْلُـــقُ ثُـــمَّ لاَ يَفْـــرِي

قَالَ اليَزِدِيُّ[3]: كَأَنَّ (لَا يَفْرِي) مِن (الفَرِي) وَهُوَ القطعُ فحذفتِ اليَاءُ، ثُمَّ ألحقَ ياءً[4]؛ لإطلاقِ الشعرِ، وَلَا جائزٌ أَن تكونَ هَذِهِ اليَاءُ اللامَ؛ لِأَنَّ الفصاحةَ تأبَى أَن يكونَ بعضُ اليَاءَاتِ للإطلاقِ وَبعضُهَا أصليةً، وَمَعنَي البيتِ: أَنَّكَ تقدرُ عَلَى مَا تُقدِّرُ، وَبعضُ القومِ ليسَ كَذَلِكَ، وَ(الخَلْقُ): التَّقدِيرُ. انتهي. وَمذهبُ سِيبَوَيْه[5] أَنَّ الحذفَ فِي غيرِ الفواصلِ وَالقوافِي لَا يجوزُ إِلَّا فِي الشعرِ. وأجازَ الفراء حذفَ اليَاءِ مِنَ الاسمِ وَالفعلِ؛ لدلالةِ الكسرةِ، وَالذِي صَحَّ سَمَاعًا قولُ سِيبَوَيْه، نَعَم، حذفَ بعضُ القُرَّاءِ فِي غَيرِهِمَا اتِّبَاعًا لِرسمِ المصحفِ، نَحْوَ: ﴿**الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ**﴾[6].

قَوْلُهُ: [وَفِي الواحدةِ المخاطبةِ] أُدخِلَ مِنهَا فِي هَذَا الاستعمالِ يَاءُ المُتَكَلِّمِ كَقِرَاءَةِ أَبِي عَمرٍو وَغَيرِهِ[7] فِي الوقفِ: ﴿**رَبِّـي أَكْـرَمَنِ**﴾[8]، و﴿**أَهَـانَنِ**﴾[9]، وَكَقولِ الشَّاعِرِ[10]: /ق123ب/ [المتقارب]

فَهَـــلْ يَمْنَعَنِّـــي ارْتِيَـــادِي الـــبِلا دَ مِـــنْ حَـــذَرِ المَـــوْتِ أَنْ يَـــأْتِيَنْ

([1]) [الكهف: 64].

([2]) البيت لزهير، والشاهد في قوله: (يَفْر) حيث حذف الياء من آخر الفعل لمكان القافية. والأصل: (يفري). انظر: زهير، الديوان (ص94)، وابن السراج، الأصول في النحو (ج2/388)، وابن جني، سر صناعة الإعراب (ج2/520)، واب يعيش، شرح المفصل (ج5/229)، والرضي، شرح الشافية (ج2/302).

([3]) اليزدي، شرح الشافية (ج1/390-391).

([4]) في (ك): (ياء إطلاق).

([5]) سيبويه، الكتاب (ج4/185).

([6]) [البقرة: 186].

([7]) قرأ ابن كثير في رواية قنبل، وعاصم، وابن عامر، وحمزة، والكسائي (أكرمن) و(أهنن) بغير ياء في وصل ولا وقف. أمَّا أبو عمرو، فقد وقال اليزيدي: كان أبو عمرو يقول: ما أبالى كيف قرأت بالياء أم بغير الياء في الوصل، فأمَّا الوقف فعلى الكتاب. مجاهد، السبعة في القراءات (ج1/684).

([8]) [الفجر: 15].

([9]) [الفجر: 16].

([10]) البيت للأعشى في ديوانه (ص65)، وفي المقاصد النحوية للعيني (ج4/324)، والمحتسب لابن جني (ج1/349)، وبلا نسبة في شرح الأشموني لألفية ابن مالك (ج3/11)، وهمع الهوامع للسيوطي (ج2/78)، والشاهد في قوله: (أن يأتينْ) حيث حذف الياء من آخر الفعل؛ لمكان القافية، والأصل: (يأتيني). وفي البيت شاهد نحوي في قوله: (هل يمنعَنِّي) حيث أكد الفعل المضارع بنون التوكيد؛ لوقوعه بعد استفهام.

قَوْلُـهُ[1]: **[بخـلافِ مَـا تَقَـدَّمَ]** مِـن حـذفِهَا فِـي (زَيـدٌ يَغـزُو)، وَ(ارمِ) وَأَمثَالِهِمَـا فِـي القَـوَافِي وَالفَوَاصِلِ. ض.

قَوْلُهُ: [وَأَنشدَ سِيبَوَيْه] بحذفِ وَاوِ الجمعِ.

قَوْلُـهُ: [وَأَنشدَ سِيبَوَيْـه] فِي كِتَابِهِ[2] سمعتُ مَن يروى هَذَا الشِّعرَ مِنَ العَرَبِ ينشدُهُ[3]: [البسيط]

لا يُبْعِـــــدِ اللهُ أصْـــــحَابًا تَـــــرَكْتُهُمُ ... لَـــم أدْرِ بَعْـــدَ غَـــدَاةِ البَـــيْنِ مَـــا صَـــنَعْ

يريدُ (صَنَعُوا)، وَفيهِ –أَيضًا– أَبياتٌ أُخرَى، مِنهَا قَوْلُهُ[4]: [البسيط]

طَافَـــــتْ بِأَعْلاقِـــــهِ خُـــــودٌ يَمَانِيَّـــــةٌ ... تَـــدْعُو العَـــرانِينَ مِـــن بَكْـــرٍ وَمَـــا جَمَـــعْ

يريدُ (جَمَعُوا)، وَقَولُ الآخَرِ[5]: [الطويل]

جَزَيْـــتُ ابـــنَ أَرْوَى بالمدِينـــةِ قَرضَـــهُ[6] ... وَقُلْـــــتُ لشُـــــفَّاعِ المَدِينَـــــةِ أَوْجِـــــفْ

يريدُ (أَوجِفُوا)، وَقَولُ عَنتَرَةَ[7]: [الكامل]

([1]) ساقط في (ك)، (م): إلى قوله: (بحذفِ وَاوِ الجمعِ).

([2]) سيبويه، الكتاب (ج212/4).

([3]) البيت لتميم بن مقبل، الشاهد في قوله: (صنع) حيث حذف الواو، ضمير الرفع، لمكان القافية. والأصل: (صنعوا). انظر: مقبل، الديوان (ص168)، وسيبويه، الكتاب (ج211/4)، والرضي، شرح الشافية (ج306/2).

([4]) البيت لتميم بن مقبل، والشاهد في قوله: (جمع) حيث حذف الواو؛ لمكان القافية، والأصل (جمعوا). ابن مقبل، الديوان (170)، وسيبويه، الكتاب (ج212/4)، والسيرافي، شرح أبيات سيبويه (ج384/2)، والعوتبي، الإبانة في اللغة العربية (ج202/1).

([5]) البيت لتميم بن مقبل في ديوانه (ص94)، والكتاب (ج212/4)، وروي البيت في شرح كتاب سيبويه للسيرافي (ج82/5)، والتذييل والتكميل لأبي حيان (ج138/2) بلفظ: (جزيت ابن أوفى). و(ابن أروى): عثمان بن عفان، أو الوليد بن عقبة، وكان أخًا عثمان لأمّه، و(جزيته قرضه)؛ أي: صنعت به مثل ما صنع، والقرض: ما أسلفته من إحسان، أو إساءة، و(أوجفوا): أسرعوا. والشاهد في قوله: (أوجف)، حيث حذف الواو، والأصل: (أجفوا).

([6]) في (ط): (جزيت أوفى بالمدينة).

([7]) عنترة العبسي(ت نحو22ق هـ) عنترة بن شداد بن عمرو بن معاوية بن قراد العبسي: أشهر فرسان العرب في الجاهلية، ومن شعراء الطبقة الأولى. من أهل نجد. أمه حبشية اسمها زبيبة، سرى إليه السواد منها. وكان من أحسن العرب شيمة ومن أعزهم نفسًا، يوصف بالحلم على شدة بطشه، وفي شعره رقة وعذوبة. اجتمع في شبابه بامرئ القيس الشاعر، وشهد حرب داحس والغبراء، وعاش طويلًا، وقتله الأسد الرهيص أو جبار ابن عمرو الطائي. ينسب إليه: (ديوان شعر) أكثر ما فيه مصنوع. اختلف في واضع قصة عنترة، فزعمت جماعة أنه الأصمعي. انظر: ابن قتيبة، الشعر والشعراء (ج243/1)، والبغدادي: عبد القادر، خزانة الأدب (ج128/1)، والزركلي، الأعلام (ج91/5).

يَـــا دَارَ عَبْلَـــةَ بِـــالْجِوَاءِ تَكَلَّـــمْ[1]

يريدُ (تَكَلَّمِي)، وَظاهرُ كلامِهِ وَكلامِ الشَّارحِ وَغيرِهِمَا أَنَّهُ جَاءتِ الرِّاوَيةُ فِي القَوافِي المذكورةِ بالإسكانِ. قَالَ اليَزدِيُّ[2]: بعدَ أَن ذَكَر بيت الشرحِ وَمِصْرَاعَ عَنْتَرَةَمَا لفظهُ: وَالكلامُ فِي وُجوبِ حذفِ الضَّميرِ وَإلحاقِ حرفِ الإطلاقِ كَمَا سبقَ فِي الأولِ، يريدُ مَا نقلناهُ عَنهُ قَرِيبًا، وَمقتضاهُ أَنَّ مَا ذَكَرُوهُ مِنَ الحذفِ أَمرُ تقديريٌّ، وَهُوَ خلافُ ذَلِكَ الظَّاهِرِ. وَقَد قَالَ أَبُو حَيَّانَ: وَإِذَا وَقفتَ عَلَى مَا حَذَفتَهُ فِي قَافِيةٍ أَو فَاصِلَةٍ فحكمُ مَا قبلَ المحذوفِ فِي الوقفِ عَلَيهِ حكمُ الصَّحِيحِ.

قَوْلُهُ[3]: **[لَا يبعدِ اللهُ]** نَهيٌ بِمَعنَي الدُّعَاءِ.

قَوْلُهُ: [سَبَبُهُ أَنَّهُ لَو قَالَ]؛ أَي: سببُ حذفِ الواوِ فِي جمعِ المذكرِ، وَكَذَا اليَاءِ فِي الواحدةِ المخاطبةِ، وَسَبَبُ حذفِ الواوِ فِي (مَا صَنَعُوا). ض.

قَوْلُـهُ: [بِإثبـاتِ لَامِـهِ] هُوَ خَبَرُ[4] قَوْلِهِ: (الوقفُ)، وَ(مَرفُوعًا) حالٌ مِنَ الفعلِ، وَ(مَنصُوبًا) عطفٌ عَلَيهِ، وَأَرَادَ بِـ(الإثباتِ) إِثبَاتَ اللَّامِ، وَكَأَنَّهُ قَالَ: لَا غَيرَ؛ دَفْعًا لتوهُمِ زِيَادَةِ النَّصبِ فِي الفعلِ عَلَى غَيرِهِ كَمَا فِي الاسمِ[5].

قَوْلُهُ[6]: **[فَيَستَوِي]** حَالَ الوَصلِ، فَإِنَّهُ يُقالُ فِي الحالينِ: (يَغزُو)، وَ(يَرمِي)، وَ(يَخشَى).

قَوْلُهُ: [وَمنصُوبًا بِالإثباتِ]؛ أَي: إثباتِ اللَّامِ.

قَوْلُـهُ: [وَأَمَّـا المجـزومُ وَالموقـوفُ] فَقَد ذَكَرَ الأحوالَ الثلاثَ للمعتلِ؛ أَي: الرفعَ وَالنصبَ وَالجزمَ .

قَوْلُهُ: [فَقَد ذَكَرنَا جَوَازَ الأمرينِ] فِي قَوْلِهِ[1]: [وَجَازَ فِي نَحوِ: (لَم يَخْشَه)، وَ(لَم يَغْزُه) إلى آخِرِه].

([1]) هذا صدر بيت من الكامل، قاله عنترة بن شداد العبسي، وعجزه:

وَعَمِـــــي صـــــباحًا دَارَ عَبْلَـــــةَ وَاسْـــــلَمي

وهو أول بيت في معلقته الشهيرة، والشاهد فيه: حذف ضمير المخاطبة من (تكلم) وهو الياء؛ للوقف. والأصل: (تكلمي)، وروي البيت بإثبات الياء في ديوانه (ص15). انظر: سيبويه، الكتاب (ج212/4)، وابن السراج، الأصول في النحو (ج391/2)، والسيرافي، شرح كتاب سيبويه (ج82/5)، والرماني، شرح كتاب سيبويه (ج324/1)، وركن الدين، شرح الشافية (ج552/1).

([2]) اليزدي، شرح الشافية (ج391/2).

([3]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (مَا صَنَعُوا).

([4]) في (م): (خير).

([5]) في (ك): (الرسم).

([6]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (وَلَم يَغْزُه إلى آخِرِه).

قَوْلُـهُ[2]: [وَالأَلِـفُ مَـعَ المؤنـثِ مِن نفسِ الكَلِمَـةِ بِاتِّفَاقٍ، وَأَمَّـا الـواوُ وَالياءُ فِـي المذكرِ فَقِيلَ: إِنَّهُمَا مِن نفسِ الاسمِ /ق122أ/ **إِلَـى آخِرِهِ]** يُنَافِيهِ فِي المذكرِ وَالمؤنثِ قَولُ الموصليِّ: وَأَمَّا نَحَوُ (صَدَّهُ) فَالهاءُ هِيَ الاسمُ بِالاتفاقِ؛ لِعدمِ احتياجِ المُتَّصلِ إِلَي كثرةِ الحروفِ، وَالواوُ التِي تَتْبَعُهُ فِي اللفظِ للإشباعِ، وَأَمَّا نَحْوُ (صَدَّهَا) فَالضميرُ عِبَارَةٌ عَنِ الهَاءِ وَالأَلِفِ عِندَ البصريينَ، وَعندَ الكوفيينَ هُوَ الهَاءُ، وَالأَلِفُ صِلَةٌ لِلفتحةِ. انتهى. وَهُوَ أَقربُ.

قَوْلُـهُ: [وَإِلَّا فَالإثبـاتُ أحسـنُ] ظَـاهِرُهُ أَنَّـهُ أَحسـنُ فِـي نَحـوِ: (مِنـهُ)، و(لَدُنْـهُ)، و(أَكْرِمْـهُ) وَنحوِهَا، وَهُوَ مَا رجَّحَهُ سِيبَوَيْهِ[3]، لَكِن رَدَّهُ أَبُو العباسِ المبردِ[4] –رحمهُ اللهُ–[5]، قَالَ ابـنُ مَالِـكٍ[6]: وَالسَّماعُ يُعَضِّدُ مَا قَالَهُ أَبُو العباسِ، وَهُوَ المختَارُ، وَاختَارَهُ –أَيْضًا– نجمُ الأَئِمَّةِ[7] وَغَيرُهُ، وَبِهِ قرأَ أَكثرُ

([1]) شاهين، مجموعة الشافية، شرح الجاربردي (642–643).

([2]) الأصل في (ضربه)، و(منه)، و(عنه): ضربهو، ومنهو وعنهو؛ لقولهم في المؤنث: ضربها ومنها وعنها، والألف مع المؤنث من نفس الكلمة باتفاق، وأمَّا الواو والياء في المذكر فقيل: إنَّهما من نفس الكلمة، والظاهر من كلام سيبويه أنَّهما زائدتان، وقد يحذفان في الوصل كثيرًا، ثمَّ إذا كان قبل الهاء حرف مد أو لين كان حذفهما أحسن فرارًا من اجتماع المتشابهات، كقوله –تعالى–: ﴿وَنَزَّلْناهُ تَنْزِيلًا﴾ [الإسراء: 106]، وإلا فالإثبات أحسن كقوله –تعالى–: ﴿فَالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ﴾ [القصص: 8]، هذا كله في الوصل، وليس في الوقف إلا سكون الهاء؛ لأنَّ صلة الهاء ضعيفة. ركن الدين، شرح الشافية (ج553/1).

([3]) قال سيبويه في الكتاب (ج189/4): "فأمَّا الثبات فقولك: (ضربهو زيدٌ)، و(عليها مالٌ)، و(لديهو رجلٌ). جاءت الهاء مع ما بعدها ههنا في المذكر، كما جاءت وبعدها الألف في المؤنث، وذلك قولك: (ضربها زيدٌ)، و(عليها مالٌ). فإذا كان قبل الهاء حرف لينٍ فإن حذف الياء والواو في الوصل أحسن؛ لأن الهاء من مخرج الألف، والألف تشبه الياء والواو، تُشبِهُهُمَا في المد، وهي أختهما، فلما اجتمعت حروفٌ متشابهةٌ حذفوا. وهو أحسن وأكثر".

([4]) لم يردَّ المبردُ ذلك، وإنما يتفق رأيه مع رأي سيبويه، وهذا نص ما ذكره، قال في المقتضب (ج1/ 36–38): "وإن كانت هذه الهاء بعد واو أو ياء ساكنتين أو ألف فالّذي يختار حذف حرف اللين بعدها، تقول: (عليهِ مالٌ يا فتى) بكسر الهاء ... ومن لزم اللّغة الحجازيّة قال: (عليهُ مالٌ) بالضم. فإن كان قبل الهاء حرف ساكن من غير حروف المدّ واللّين فأنت مخيّر إن شئت أثبتّ وإن شئت حذفت".

([5]) (رحمه الله): ساقط في (ك)، و(م).

([6]) ابن مالك، شرح التسهيل (ج132/1).

([7]) الرضي، شرح الشافية (ج307/2).

القُرَّاءِ، وَمُقَابِلُ الأحسنِ فِي القسمينِ الإثباتُ فِي نَحوِ: ﴿**وَنَزَّلْنَاهُ**﴾[1]، ﴿**وَشَرَوْهُ**﴾[2]، وَبِهِ قَرَأَ ابنُ كَثِيرٍ[3]، وَالحذفُ فِيمَا قَبلَ هَائِهِ مُتَحَرِّكٌ، وَهُوَ لُغَةُ (بَنِي عُقَيلٍ) بِضَمِّ العينِ.

وَجَاءَ عَنهُم إسكانُ الهَاءِ[4] -أَيْضًا-. قَالَ الكِسَائِيُّ[5]: سمعتَ أَعرَابَ عُقيلٍ وَكِلَابٍ يقولونَ: ﴿**إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنُودٌ**﴾[6] بالجزمِ، وَ(لِرَبِّهِ لَكَنُودٌ) بغيرِ تَمَامٍ؛ أَي: بِاختلاسِ حَرَكَةِ الهَاءِ.

قَوْلُهُ[7]: [لِأَنَّ صِلَةَ الهَاءِ ضَعِيفَةٌ] يسمونَ الألفَ وَالياءَ وَالواوَ التِي هِيَ زوائد بَعدَ هَاءِ الضَّميرِ وَميمهِ صِلاتٌ، وَهِيَ حُروفٌ ضعيفةٌ لَيست بقويةٍ كَالحروفِ الصَّحِيحَةِ، فيجوزُ حذفُهَا.

قَوْلُهُ[8]: [فَالأصلُ[9] فِيهَا إِلحَاقُ الوَاوِ وَاليَاءِ فِي الوَصلِ]؛ أَي: إلحاقُ الواوِ فِي الأولينِ، وَالياءِ فِي الأخيرينِ، وَجعلُ الإشباعِ بِالكسرِ فِيهِمَا الأصلُ بِالنَّظَرِ إِلَى السُّكونِ؛ لِأَنَّهُ للتخفيفِ، وَلَم يردْ أَنَّهُ الأصلُ فِي نفسهِ؛ إذ الأَصلُ فِيهِمَا -أَيْضًا- إِنَّمَا هُوَ إِشباعُ الضَّمِّ، وَقَد قَرَأَ كَذَلِكَ ابنُ كَثِيرٍ وَأَبُو جَعْفَرٍ وَغَيرُهُمَا، وَإِن كَانَ الإشباعُ بِالكَسرِ أَقيسُ لِلإتباعِ.

قَوْلُهُ: [وَقَد يحذفانِ فِي الوَصلِ كَثِيرًا] بَلِ الحذفُ فِيهِ أَشهرُ مِنَ الإثباتِ، قَالَهُ نجمُ الأَئِمَّةِ[10] وَغَيرُهُ.

قَوْلُهُ[11]: [وَلَم يثبتْ لِلهَاءِ تأنيثٌ] فَلَا يكونُ هَهُنَا فِي أَصلِهِ للتأنيثِ، بَل يكونُ بَدَلًا عَن حروفِ التَّأنِيثِ التِي هِيَ اليَاءُ.

قَوْلُهُ: [فِي جَمعِ مَا ذَكَرْنَا] فَتكونُ هَاؤُهُ مُبْدَلًا مِنَ اليَاءِ. /ق124ب/

([1]) [الإسراء: 106].

([2]) [يوسف: 20].

([3]) قرأ ابن كثير (مِنْهُ)، و(عَلَيْهِ) في هذه المواضع وغيرها بإشباع الهاء، والباقون باختلاس الضمة والكسرة من غير صلة الهاء لا بواو أو ياء. الأنصاري: أبو جعفر، الإقناع في القراءات السبع (ج1/497-498).

([4]) في (ط): (العين).

([5]) انظر، ابن مالك، شرح التسهيل (ج1/132)، وأبو حيان، التذييل والتكميل في شرح التسهيل (ج2/166).

([6]) [العاديات: 6].

([7]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (فيجوزُ حذفُهَا).

([8]) وأمَّا (ضربهم)، و(ضربكم)، و(عليهم)، و(بهم) فالأصل فيها إلحاق الواو والياء في الوصل بدليل ثبوت الألف في التثنية، فإذا وقفت فليس إلا إسكان الميم وحذف الواو والياء؛ لأنهما زائدان، وقد يحذفان في الوصل كثيرًا نحو: ضربكم زيد، وضربهم عمرو. شاهين، مجموعة الشافية، شرح الجاربردي (ج2/661-662).

([9]) في (ك): (والأصل).

([10]) الرضي، شرح الشافية (ج2/309).

([11]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (هَاؤُهُ مُبْدَلًا مِنَ اليَاءِ).

قَوْلُهُ[1]: [هَذَا هُوَ التَّاسِعُ مِنَ الْوُجُوهِ] بينَ هَذَا الوَجهِ وَآخِرِهَا بَعدَ اشتراكِهِمَا فِي النَّقْلِ افتراقٌ مِنَ الطَّرفينِ؛ لِعَدَمِ الإبدالِ فِي الآخِرِ، وَعَدمِ اختصاصِهِ بِالمهموزِ، وَلجريانِ[2] هَذَا بعدِ المُتَحَرِّكِ وَكَذَا مَعَ بقاءِ السُّكونِ عَلَى مَا سنبينهُ، وَالتَّفصيلُ هُنَا: أَنَّ الكلمةَ إِذَا كَانَ آخِرُهَا هَمزةً ووُقِفَ[3] عَلَيهَا، فَإِن كَانَتَ بَعدَ المتحركِ أَبدَلَهَا الحجازيونَ بمجانسةِ حركةِ مَا قَبلَهَا، كَمَا هُوَ القياسُ فِي نَحوِ: (رَاسٍ) وَ(بَيرٍ)، وَ(بُوسٍ)، وَيقولونَ: (هَذَا الكَلَا) بِأَلفٍ، وَ(هَذِهِ الأَكْمُو) بِواوٍ، وَ(أَهْنِي) بياءٍ، وَيبدِلُهَا غَيرُهُم بمجانسِ حركتِهَا، فَيجعلونَهَا فِي نَحوِ: (الكَلَا) وَاوًا فِي الرَّفعِ، وَأَلِفًا فِي النَّصبِ، وَيَاءً فِي الجَرِّ، وَهَذِهِ اللغةُ هِيَ مرادُ المُصَنِّفِ[4] –رحمهُ اللهُ–[5] وَالشَّارحِ[6]، وَإن كَانَت بعدَ ساكنٍ نقلت حركتُها إليهِ، وَحَذَفَهَا[7] الحجازيونَ واقفينَ عَلَى حَامِلِ حَرَكَتِهَا، وَهُوَ الحرفُ السابقُ عَلَيهِمَا فيعطونَهُ فِي الوقفِ مَا يكونُ لَهُ –لَو كَانَ آخِرَ الكلمةِ ووقفَ عَلَيهِ– مِنَ السكونِ وَالرومِ وَالإشمامِ وغيرِهَا، وَأَمَّا غيرُهُم فيثبتونَهَا بعدَ النقلِ ساكنةً، وَسَتَأْتِي هَذِهِ فِي الحادي عشرَ، أَو مبدلةً بمجانسِ حَرَكَةِ مَا قبلَهَا نَقْلًا أَو اتباعًا، وَهِيَ المرادةُ هُنَا[8]، فيقولونَ فِي الوقفِ عَلَى (الخَبْءِ)[9]، وَ(البُطْءِ)[10]، وَ(الرِّدْءِ)[11] مَعَ النقلِ رفعًا وَنصبًا وَجرًا كَمَا قالَ الشارحُ، وَمَعَ الاتباعِ[12]: (الخَبَا)، وَ(البُطُو)، وَ(الرِّدِي) بِألفٍ وواوٍ وياءٍ رفعًا

([1]) الوجه التاسع من أوجه الوقف، هو: إبدال الهمزة حرفًا من جنس حركتها عند قوم من العرب، فيقفون على الاسم الذي في آخره همزة قبلها فتحة أو ساكن بإبدال الهمزة حرفًا من جنس حركة تلك الهمزة، ثم إن كان ما قبل الهمزة مفتوحًا تبقى الفتحة على حالها بعد الإبدال، وإن كان ما قبل ساكنًا حرك الساكن بحركة الهمزة قبل الإبدال، فتقول في (الكَلَأ والخَبْء والبُطْء والرِّدْء)، إذا وقفت عليها حال الرفع: هذا الكَلَوُ والخَبُو والبُطُو والرِّدُو، بإبدال الهمزة واوًا. وحال النصب: رأيت الكَلَا والخَبَا والبُطَا والرِّدَا بإبدال الهمزة ألفًا. وحال الجر: مررتُ بالكَلَي والخَبِي والبُطِي والرِّدِي، ومنهم من يغير فيتبع الضم الضم، والكسر الكسر، فيقول: هذا الرِّدِي بكسرتين، ومن البُطُو. وأمَّا إذا قبلها ضمة نحو (أكمُؤ) فيقلبونها واوًا، وإن كان قبلها كسرة نحو (أهنِئ) فيقلبونها ياء. ركن الدين، شرح الشافية (ج1/555–557)، واليزدي، شرح الشافية (ج1/292–294).

([2]) في (ط): (يجريان).

([3]) في (ط): (وقف).

([4]) ابن الحاجب، الشافية (ص80).

([5]) (رحمه الله): ساقط في (ك)، و(م).

([6]) شاهين، مجموعة الشافية، شرح الجاربردي (ج1/664).

([7]) في (ط): (وحذفتها).

([8]) في (ط): (ههنا).

([9]) الخَبْءُ: ما خُبِئَ وغابَ. الفيروز أبادي، القاموس المحيط (ص38).

([10]) البطء: نقيض السرعة. الجوهري، الصحاح (ج1/36).

([11]) الرِّدْءُ، بالكسر: العَوْنُ. الفيروز أبادي، القاموس المحيط (ص41).

([12]) في (م): (الاتساع).

ونصبًا وجرًا فِي الثلاثةِ، فَيقالُ[1]: (هَذَا الخَبَا)، و(رأيتُ الخَبَا)، وَ(مررتُ بِالخَبَا)، وَ(هَذَا البُطُو)، وَ(رأيتُ البُطُو)، وَ(مررتُ بِالبُطُو)، وَ(هَذَا الرِّدِي)، وَ(رأيتُ الرِّدِي)، وَ(مررتُ بِالرِّدِي)، وَرُبَّمَا أُبدلتِ الهمزةُ بمجانسِ حركتِهَا بعدَ سكونٍ باقٍ لعدمِ النقلِ، فيكونُ واوًا فِي الرفعِ، وَيَاءً فِي الجرِّ، فيقالُ: (هَذَا الخَبُو)، وَ(مررتُ بِالخَبِي) مَثَلًا بياءٍ سَاكِنَةً، ويكونُ فِي النصبِ أَلِفًا، فيلزمُ لأجلِهَا تحريكُ الساكنِ بالفتحِ، فيقالُ: (رأيتُ الخَبَا).

قَوْلُهُ[2]: [تنقلُ حركةُ الهمزةِ]؛ أَي: بعدَ الإبدالِ.

قَوْلُهُ: [فيقالُ: (هَذَا الكَلَوْ)، وَ(الخَبُوْ) وَ(البُطُوْ)، وَ(الرِّدْو) إِلَى آخِرِهِ] الأربعةُ[3] الأولَى: بواوٍ بعدَ فتحتينِ، وَفتحةٍ وَضمةٍ، وَضمتينِ، وَكسرةٍ وَضَمَّةٍ. وَالثَّانِيةُ: بِألفٍ بعدَ فتحتينِ فِي الأوليينِ، وَضمةٍ وَفتحةٍ، وكسرةٍ وفتحةٍ. وَالثَّالِثَةُ: بياءٍ بعدَ فتحتينِ، وفتحةٍ وَكسرةٍ، وَضمةٍ وَكسرةٍ، وَكسرتينِ.

قَوْلُهُ[4]: [لعروضِ الواوِ وَاليَاءِ] إشارةٌ إِلَى جوابِ دَخِيْلَينِ[5]، هُمَا: لزومُ (فِعُلٍ)، وَ(فُعِلٍ)، ووقوعُ الواوِ طرفًا قبلَهُ ضمةٌ[6].

قَوْلُهُ: [وَمِنهُم مَن يغيرُ] هم قومٌ مِن بَنِى تميمٍ[7]، يفرونَ مِنَ النقلِ مِنَ الهمزةِ إِلَى تحريكِ الساكنِ الصحيحِ المضاعفِ بحركةِ الفَاءِ؛ أَي: حركةٍ كَانت اتباعًا لأجلِ استثقالِ الجمعِ بينَ ساكنينِ، أحدُهُمَا الهمزةُ، وَسَوُّوا فِي ذَلِكَ بينَ الأحوالِ الثلاثةِ كَمَا سَوَّى غيرُهُم فِي النقلِ بينَهُا، قالَ ذَلِكَ أَبُو حَيَّانَ وَغَيرُهُ، وَمِنهُ يعلمُ أَنَّ هَذَا الإتباعَ ليسَ بمختصٍ بِـ(هَذَا الرِّدِي)، وَ(مِنَ البُطُو) كَمَا يوهمُهُ كَلامُ المُصَنِّفِ وَالشَّارِحِ، وَعُلِمَ –أَيْضًا– مِمَّا قَدَّمتُهُ.

قَوْلُهُ: [مَن هَنَاهُ الطَّعَامُ] قالَ فِي القاموسِ[8]: يقالُ: هَنَأَنِي وَلِيُّ الطَّعامِ يَهْنَأُنِي وَيَهْنِئُ، وَيقالُ –أَيْضًا–: هَنَأَهُ يَهْنَأُهُ وَيَهْنِئُهُ: أَطعَمَهُ وَأَعطَاهُ. انتهى. وَجعلُ (أَهْنِيءُ) للمتكلمِ مِن هَذَا الاستعمالِ أنسبُ كَمَا يظهرُ بِالتَّأَمُّلِ.

([1]) (فيقالُ مثلًا ... مررتُ بِالرِّدِي)، مكانها في (ك) بعد جملة: (فيقولونَ فِي الوقفِ عَلَى (الخَبْءِ)، وَ(البُطُؤ)، وَ(الرِّدْءِ)).

([2]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (بعدَ الإبدالِ).

([3]) في (ك): (الأربعة).

([4]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (قبلَهُ ضمةٌ).

([5]) في (ط): (دخلين).

([6]) ركن الدين، شرح الشافية (ج564/1).

([7]) قال سيبويه في الكتاب (ج177/4): "وأما ناسٌ من بني تميم فيقولون: (هو الرِّدِي)، كرهوا الضمة بعد الكسرة؛ لأنه ليس في الكلام (فِعُل)، فتتكبوا هذا اللفظ؛ لاستنكار هذا في كلامهم ... وقالوا: (مِنَ البُطُو)؛ لأنه ليس في الأسماء (فُعِل)".

([8]) الفيروز أبادي، القاموس المحيط (ص57).

قَوْلُـهُ[1]: [وَهِـيَ أَن يكـونَ[2] الحـرفُ الموقـوفُ عَلَيـهِ مُتَحَرِّكًـا] يُستَغْنَى بِهَذَا الشَّرطِ عَن اشتراطِ بَعضِـهِم /ق125ب/ أَن لَا يكونَ اللفظُ عَلَيـهِ[3] منصـوبًا منونًـا إِذَا أُبـدِلَ تنوينُـهُ أَلِفًـا، لَـم يكـنِ الحرفُ الذِي قبلَ الأَلِفِ موقوفًا عَلَيهِ حِينَئِذٍ بَلِ الموقوفُ عَلَيهِ هُوَ الأَلِفُ، وَلَا حَظَّ لَهَا فِي الحركةِ.

قَوْلُهُ[4]: [كَالعِوضِ مِنَ الحَرَكَةِ] فَحَيثُ لَا حَرَكَةٌ وَلَا تَضعِيفٌ.

قَوْلُهُ: [فإنَّ[5] نَحْوَ: (القَاضِي) لَا يُضَعَّفُ] مُرادُهُ المنصوبُ، وَقَد يُعَمَّمُ؛ لِأَنَّه لَا مَانِعَ مِن اجتماعِ مانعينِ، وَمَثَّلَ غَيرُهُ بِـ(شرو)[6]، وَ(بقي).

قَوْلُـهُ[7]: [لِـئَلَّا يجتمـعَ هَمزَتَـانِ]؛ أَي: وَقَد اجْتَنَبَتِ اجْتِمَاعَهُمَا العربُ، فَلَم يُدغِمِ الهَمزَةَ فِي الهَمزةِ إِلَّا إِذَا كَانَت عَينًا، نَحوَ: (سَأَلَ)[8].

قَوْلُـهُ: [لِـئَلَا يجتمـعَ ثلاثـةُ سواكنَ] إِن قُلتَ: قَد اجتمعت فِي نَحوِ: (دَوَابَّ)، قُلتُ: أَجَابَ اليزدي[9]: بِأَنَّ التقاءَ الساكنينِ عَلَى حَدِّهِمَا يَجرِي مُجْرَى التقاءِ متحركٍ وَسَاكِنٍ، ومَقتضَاهُ جوازُ الوقفِ بالتضعيفِ عَلَى نَحوِ: (ثَوَابَّ)، وَهُوَ القياسُ، لَكِن يخالفُهُ تمثيلُ ابنِ هِشَامٍ لِمَا قَبْلَهُ ساكنٌ بِـ(زَيْدٍ)، وَأَبُو حَيَّانَ وَغَيرُهُ لَه بِـ(يَوْمٍ) وَ(بَيْنٍ).

قَوْلُهُ: [وَهُوَ قَلِيلٌ] قَالَ الشَّيخُ أَبُو حَيَّانَ فِي شَرحِ التسـهيلِ وَأَتبَاعُهُ: لَم يُؤثِرِ التضعيفُ عَن أحدٍ مِنَ القُرَّاءِ إِلَّا مَا رُوِيَ عَن عَاصِمٍ أَنَّهُ وقفَ عَلَى قولِهِ -تَعَالَى-: ﴿**مُّسْتَطَرٌ**﴾[10] فِي سورةِ القمرِ بتشديدِ الرَّاءِ. انتهى. وَفِي إِعْرَابِ الحَلَبِي[11]، وَهُوَ مُلخَّصٌ مِنَ البَحرِ[12]، أَنَّهُ قَرَأَ الأعمشُ وَعِمْرَانُ بنُ

([1]) الوجع العاشر من أوجه الوقف التضعيف، وله أربعة شروط لتحققه، وهي: 1. أن يكون الحرف الموقوف عليه متحركًا؛ لأنَّ التضعيف كالعوض من الحركة. 2. أن يكون صحيحًا، فإنَّ نحو: (القاضي) لا يضعف؛ لاستثقال حر العلة. 3. ألا يكون همزة نحو (الكلاء)؛ لئلا تجتمع همزتان. 4. أن يكون ما قبله متحركًا؛ لئلا يجتمع ثلاث سواكن، نحو (جَعْفَر). شاهين، مجموعة الشافية، شرح الجاربردي (ج1/667).

([2]) في (ط): (تكون).

([3]) (عَلَيهِ منصوبًا ... قبلَ الأَلِفِ)، ساقط في (ك).

([4]) ساقط في (ك): إلى قوله: (وَلَا تَضعِيفٌ).

([5]) (فإن): ساقط في (ك)، و(م).

([6]) في (م): (بوو). وفي (ط): (بشرد).

([7]) ساقط في (ك): إلى قوله: (نَحوَ: سَأَلَ).

([8]) ابن عقيل، المساعد على تسهيل الفوائد (ج2/314).

([9]) اليزدي، شرح الشافية (ج1/396).

([10]) [القمر: 53].

([11]) السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون (ج10/149).

([12]) أبو حيان، تفسير البحر المحيط (ج10/49).

حُدَيرٍ[1] بِالتَّشدِيدِ[2]، قَالَ: وُيروَى عَن عَاصِمٍ، قَالَ: وَفيهِ وَجهَانِ: أَحَدَهُمَا: أَنَّهُ مشتقٌ مِن طُرِّ الشَّارِبِ وَالنبـاتِ؛ أَي: ظهـرَ وَنبـتَ، بِمَعْنَـى أَنَّ كُـلَّ شـيءٍ قَـلَّ أَو كَثُـرَ ظَـاهِرٌ فِـي اللـوحِ غَيـرُ خَفَـيٍّ، فَوزْنُـهُ (مُسْتَفْعَلٌ). وَالثَّانِي: أَنَّهُ مِنَ الاسْتِطَارِ، كَالقِرَاءَةِ العَامَّةِ، وَإِنَّمَا شُدِّدَتِ الرَّاءُ مِن أجلِ الوقفِ، ثُمَّ أُجرِيَ[3] الوصلُ مُجْرَى الوقفِ، فَوزْنُهُ (مُفْتَعَلٌ) كَقِرَاءَةِ الجمهورِ. انتهى. وَهُوَ يُفهِمُ أَنَّ التشديدَ فِي الرِّوَايةِ عَن عَاصِمٍ لَا يختصُ[4] بِحَالَةِ الوقفِ كَمَا أَفْهَمَهُ الكلامُ السابقُ، ويمكنُ التوفيقُ بالتأملِ.

قَوْلُهُ[5]: [وَشَذَّ قَوْلُهُ[6]] قِيلَ: فِي شذوذِهِ نَظَرٌ؛ لِمَا قَرَعَ سَمعَكَ غَيرَ مَرَّةٍ مِن أَنَّ الضِّدَّ يُحملُ عَلَى الضَّدِّ، قُلتُ: حملُ الضدِّ عَلَى الضدِّ خِلَافُ الأَصلِ، لَا يُرْتَكَبُ مَا لَم يَدُلَّ دليلٌ عَلَى ثُبُوتِهِ. ض.

قَوْلُهُ: [وَشَذَّ قَوْلُـهُ: /ق126أ/ مِثْلَ الحَرِيقِ وَافَقَ القَصَبَّاءَ] قَالَ العينيُّ[7]: عُزِيَ[8] فِي الكِتَابِ[9] لِرُؤْبَـةَ، وَعَزَاهُ أَبُـو حَـاتِمٍ لأعرابـيٍّ، وَابـنُ يَسعونَ[10] لربيعـةَ بـنِ صبحٍ[11] فِيمَـا زَعَـمَ مِن قصيدةٍ مُرَجَّزَةٍ. انتهى. وَعنِ ابْنِ الأعرابيِّ[12]: هِيَ مِن شواذِّ الرجزِ لَا يُعرفُ قَائِلُهَا.

([1]) عمران بن حدير(ت149هـ) عمران بن حدير السدوسي، أبو عبيدة البصري. وقال يزيد بن هارون: كان أصدق الناس، وقال بن سعد: كان ثقة كثير الحديث، وقال أحمد بن حنبل: هو صدوق صدوق. روى الحروف عن لاحق بن حميد وعكرمة، وروى عنه الحروف عباس بن الفضل الأنصاري انظر: ابن حجر، تهذيب التهذيب (ج8/125)، وابن الجزري، غاية النهاية في طبقات القراء (ج1/604).

([2]) في (ك): (بالتسد).

([3]) في (ط): (جرى).

([4]) في (ك): (تختص).

([5]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (عَلَى ثُبُوتِهِ).

([6]) وشذَّ قول الشاعر: [الرجز]

مِثْـــــلَ الحَرِيـــــقِ وَافَـــــقَ القَصَـــــبَّاءَ

لأنه أتى بحكم الوقف وهو التضعيف حال الوصل، وإنَّما قلنا حال الوصل؛ لأنَّ القوافي إذا حركت فإنَّما تحرك على نية وصلها. شاهين، مجموعة الشافية (ج1/668-669).

([7]) العيني، المقاصد النحوية (ج4/2067).

([8]) في (ط): (غزا).

([9]) سيبويه، الكتاب (ج2/282).

([10]) ابن يسعون(ت بعد 542هـ) يوسف بن يبقى بن يوسف بن مسعود بن عبد الرحمن بن يسعون، أبو الحجاج التجيني الأندلسي، ويقال له: الشنشي: لغويّ. كان صاحب الأحكام بألمرية. له (المصباح في شرح أبيات الإيضاح، للفارسي). انظر: خليفة، كشف الظنون (ج1/211)، والسيوطي، بغية الوعاة (ج2/386)، والزركلي، الأعلام (ج8/257).

([11]) لم أقف على ترجمة له في كتب التراجم والطبقات.

([12]) ابن الأعرابي(ت231هـ) محمد بن زياد، المعروف بابن الأعرابي، أبو عبد الله: راوية، ناسب، علامة باللغة. من أهل الكوفة. كان أحول. أبوه مولى للعباس بن محمد بن علي الهاشمي. قال ثعلب: شاهدت مجلس

وَأنشدَ العينيُّ[1] وبعضُ الشَّارِحينَ[2] قَبلَ المِصرَاعِ السَّابِقِ:

لَقَـــــدْ خَشِـــــيتُ أَنْ أَرَى جَـــــدَبَّا

وَظاهرِهُ أَنَّهُ متصلٌ بِهِ، وَمُقْتَضَى[3] نقلِ غَيرِهِمَا خلافُ ذَلِكَ[4]، قَالَ الزمخشريُّ، قالَ الراجزُ[5]:

لَقَـــــدْ خَشِـــــيتُ أَنْ أَرَى جَـــــدَبَّا ... فِـــي عامِنـــا ذَا بَعـــدَ مـــا أَخْصَـــبَّا

إنَّ الـــــدَّبَا فَـــوقَ المُتـــونِ دبَّـــا ... وَهَبَّـــتِ الـــرِّيحُ بِمُـــورٍ[6] هَبَّـــا

تَتْـــرُكُ مَـــا أَبْقَـــى الـــدَّبَّا سَبْسَـــبَّا ... كَأَنَّـــــهُ السَّـــــيْلُ إِذَا اسْـــــلَحَبَّا

أَوْ كَـــــالحَرِيقِ وَافَـــــقَ القَصَـــــبَّا ... والتِّـــــبْنَ[7] والحَلْفَـــــاءَ فالْتَهَبَّـــــا

وقَوْلُـهُ: (جَدَبًّا)، أراد (جدَبًّا)[8] بفتحِ الدالِ؛ ليمكنَهُ[9] مِنَ التضعيفِ، فهوَ أشدُّ شُذُوذًا. وَ(الدَّبَا) بفتحِ المهملةِ، وموحدةٍ، مقصورًا: صغارُ الجرادِ. وَ(المُورُ) بضمِّ الميمِ: الغبارُ كثيرُ الريحِ. وَ(السَبْسَبُّ): الخَالِي. وَلَعَلَّ المصراعَ رُوِيَ بلفظِ أَو وبلفظِ مِثْلِ.

ابن الأعرابي وكان يحضره زهاء مائة إنسان، كان يسأل ويقرأ عليه، فيجيب من غير كتاب، ولزمته بضع عشرة سنة ما رأيت بيده كتابًا قط، ولقد أملى على الناس ما يحمل على أجمال، ولم ير أحد في علم الشعر أغزر منه. وهو ربيب المفضل بن محمد(ت168هـ) صاحب المفضليات. مات بسامراء. له تصانيف كثيرة، منها: (أسماء الخيل وفرسانها)، و(تاريخ القبائل)، و(النوادر) في الأدب، و(تفسير الأمثال)، و(شعر الأخطل)، و(معاني الشعر)، و(الأنواء) رسالة، و(البئر) رسالة، و(الفاضل) أدب، و(أبيات المعاني). انظر: الأنباري: أبو البركات، نزهة الألباء في طبقات الأدباء (ص119)، وابن خلكان، وفيات الأعيان (ج306/4)، والصفدي(ت764هـ)، الوافي بالوفيات (ج66/3)، والزركلي، الأعلام (ج131/6).

([1]) (العيني): ساقط في (ط)، و(م).

([2]) المرادي، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك (ج168/5)، و ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك (ج360/4)، والأشموني، شرح الأشموني لألفية ابن مالك (ج761/3).

([3]) في (م): (ومقتضى نقل الزمخشري وغيره خلاف ذلك).

([4]) الخوارزمي، شرح المفصل (ج238/4). قال محمد محيى الدين عبد الحميد في تحقيق أوضح المسالك (ج302/4): "من هذه الرواية تعلم أنَّ رواية الشاهد علة ما في الكتاب وكثير من كتب النحاة قد أصابها شيء من التغيير".

([5]) الشاهد في الأبيات في قوله: (القَصَبَّا) وقف على الباء بالتضعيف، ثمَّ أتى بألف، مع أن التضعيف لا يكون إلا في حالة الوقف؛ ولكنَّ الشاعر أعطى الوصل حكم الوقف.

([6]) في (ك): (تمور).

([7]) (والتِّبْنَ والحَلْفَاءَ فالْتَهَبَّا): ساقط في (ط)، و(م).

([8]) (أراد جدبا): ساقط في (ط).

([9]) في (ك): (لتمكنه التضعيف).

قَوْلُـهُ: [لِأَنَّ القَوَافِي إِذَا حُرِّكَت فَإِنَّمَا تُحَرَّكُ عَلَى نيـةِ وَصْلِهَا] إِلَى هَذَا ذهبَ الاكثرونَ، قَالَهُ اليَزدِيُّ[1].

قَوْلُـهُ: [وَشـرطُ أَحَـدِهِمَا انتفـاءُ الآخِـرِ]؛ أَي: لِمَـا تَقَدَّمَ مِـن أَنَّ التضـعيفَ كَـالعوضِ مِـنَ الحركةِ.

قَوْلُهُ[2]: [وَشرطُ أَحَدِهِمَا انتفاءُ الآخِرِ]؛ لأنَّ التضعيفَ والتشديدَ كالعوضِ من الحركةِ.

قَوْلُـهُ[3]: [ونقلُ الحركـةِ] هَذَا النوعُ مِنَ الوقفِ –أَيْضًا– قليلٌ نَبَّهَ عَلَى قلتهِ المصنفُ[4] – رحمـهُ الله–[5]، وَلَـم يشـرحْهُ الشـارحُ[6]، وَلَـم يُـؤْثَرْ عَـن أحـدِ القُّـرَاءِ إِلَّا مَـا نُقِلَ عَـن سَـلَّامٍ[7]: أَنَّـهُ قـرأَ (وَالعَصْـرِ)، وَ(الصَّـبْرِ) بكسـرِ الصـادِ وَالبـاءِ. قـالَ ابـن عطيـة[8]: وَلَا يجـوزُ إِلَّا فِـي الوقـفِ عَلَـى نقلِ الحركـةِ، ورويَ عَـن أَبِـي عَمـرٍو: (وَبَالصَّـبْرِ) بكسـرِ البَـاءِ اشْـمَامًا، /ق126ب/ وَهَـذَا –أَيْضًـا– لَا يجـوزُ إِلَّا فِـي الوقـفِ[9]. انتهـى. وَهَـذِهِ الروايـةُ نَقَلَهَـا جماعـةٌ كَالهـذليِّ[1]، وَأَبِـي الفضـلِ الـرازيِّ[2]، وَابـنُ

([1]) اليزدي، شرح الشافية (ج295/1).

([2]) ساقط في (ك): إلى قوله: (من الحركةِ).

([3]) النقل هو الوجـه الحـادي عشـر مـن أوجـه الوقـف، وهـو قليـل، ولـه خمـس شـروط، وهـي: أن يكـون مـا قبـل المتحرك ساكن؛ لأنَّ المتحرك لا يقبل الحركـة، وأن يكـون السـابق السـاكن صـحيحًا، وألا تكـون الحركـة المنقولـة فتحة؛ لخفتها ومجيئيها في مكان التنوين بخلاف الضمة والفتحة، ويستثنى إذا كانت الفتحة كائنة في الهمزة، وألا يكون المتحرك حرف علة؛ لأنك لو نقلت لزم الإعلال، كما في (هَذَا ظَبْيُ)، لو نقلت تقول: (ظَبُو)، وألا يكون هذا لنقل مستلزما؛ لصيرورة الاسم علـى وزن غير موجود فـي كـلام العرب، كقولك في (هذا حِبْرُ)، و(مررتُ بقُفْلٍ): (حِبُرْ)، و(قُفِلْ). اليزدي، شرح الشافية (ج297/1).

([4]) ابن الحاجب، الشافية (ص80).

([5]) (رحمه الله): ساقط في (ط)، و(ك).

([6]) شاهين، مجموعة الشافية، شرح الجاربردي (ج670/1).

([7]) سَلَّام(ت171هـ) سلام بن سليمان أبو المنذر المزني، مولاهم البصري، ثم الكوفي القارئ النحوي، ويقال: ابن سليم. قرأ القرآن على: عاصم، وأبي عمرو، وغيرهما، وصار شيخ القراء في عصره ومصره. وقال يعقوب الحضرمي: لم يكن في وقته أعلم منه، كان فصيحًا نحويًّا، وقيل: لم يكن أحد مثله في الإنكار على القدرية. انظر: الذهبي، تاريخ الإسلام (ج624/4)، وابن الجزري، غاية النهاية في طبقات القراء (ج309/1).

([8]) ابـن عطيـة(ت542هـ) عبـد الحـق بـن غالـب بـن عبـد الـرحمن بـن عطيـة المحـاربي، مـن محـارب قـيس، الغرناطي، ابو محمد: مفسر فقيه، أندلسي، من أهل غرناطة. عارف بالأحكام والحديث، له شعر. ولي قضاء المرية، وكان يكثر الغزوات في جيوش الملثمين. وتوفي بلورقة. له (المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز) و(برنامج) في ذكر مروياته وأسماء شيوخه. وقيل في تاريخ وفات(ت541هـ). انظر: الصفدي، الوافي بالوفيات (ج40/18)، والزركلي، الأعلام (ج282/3).

([9]) ابن عطية، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز (ج520/5).

خَالَوَيهِ[3]، ثُمَّ ظاهرُ كَلامِ المصنفِ وَغيرِهِ أَنَّ حركةَ النقلِ هِيَ الحركةُ التِي فِي الحرفِ الأخيرِ نقلتْ للساكنِ، وَنَصَّ عَلَى ذَلِكَ قومٌ مِنَ النَّحويينَ. قالَ ابنُ عَقيلٍ[4]: وَلَعَلَّهُمُ الأكثرونَ، وَمِنهُم المبردُ، وَالسيرافيُّ، قالُوا: نقلُوا لِئَلَّا يذهبَ حركةُ الإعرابِ بالجملةِ. قالَ أَبُو البقاءِ[5]: لا يريدونَ أَنَّهَا تجعلُهَا[6] حَرَكَةُ الإعرابِ صُيِّرَتْ عَلَى مَا قبلَ الحرفِ، إذ الإعرابُ لَا يكونُ قبلَ الطرفِ، إِنَّمَا يريدونَ أَنَّهَا تجعلُهَا[7] مِثْلَهَا. انتهى. وَكُلٌّ مِنَ الكلامينِ يشيرُ إِلَى اشتراطِ أَن يكونَ الحركةُ المنقولةُ اعرابيةً، وَبِذَلِكَ صَرَّحَ الشريفُ[8] وَغَيرُهُ: فَلَا تنقلُ حركةُ نَحْوِ: (أَمسِ)، وَمِن (قَبْلُ)، قَالَ: لِأَنَّ حركةَ الإعرابِ يُؤذِنُ بِهَا العاملُ بِخِلَافِ حركةِ البناءِ، قَالَ –أَيْضًا–: لَكِن قَد جاءَ قَلِيلًا فِي الأفعالِ، نَحْوَ: (ضَرَبَهُ)، وَ(ضَرَبْتُهُ)، قَالَ؛ أَي[9]: زِيَادٍ[10]: [الرجز]

عَجِبْـــتُ وَالـــدَّهْرُ كَثِيـــرٌ عَجَبُـــهْ

([1]) الهذلي(ت475هـ) يوسف بن علي بن جبارة، أبو القاسم الهذلي البسكري: متكلم، عالم بالقراءات المشهورة والشاذة. كان ضريرًا. من أهل بسكرة بإقليم الزاب الصغير. رحل إلى أصبهان وبغداد. وقرره نظام الملك مقرئًا في مدرسته بنيسابور، فاستمر الى أن توفي. من كتبه: (الكامل) في القراءات. انظر: ابن الجزري، غاية النهاية في طبقات القراء (ج2/397)، والزركلي، الأعلام (ج8/242).

([2]) أبو الفضل الرازي(ت454هـ) عبد الرحمن بن أحمد بن الحسن بن بندار العجليّ الرازيّ، أبو الفضل: مقرئ فاضل عارف بالأدب. قيل: مولده بمكة. عاش عمره يتنقل في البلدان. وكان لا ينزل الخوانق (جمع خانقاه) بل يأوي إلى أحد المساجد. وتوفي بنيسابور. له شعر في الزهد، وتصانيف، منها: (جامع الوقوف). انظر: السيوطي، بغية الوعاة (ج2/75)، والزركلي، الأعلام (ج3/ 294).

([3]) ابن خالويه(ت370هـ) الحسين بن أحمد بن خالويه، أبو عبد الله: لغويّ، من كبار النحاة. أصله من همذان. زار اليمن وأقام بذمار، مدة، وانتقل إلى الشام فاستوطن حلب. وعظمت بها شهرته، فأحله بنو حمدان منزلة رفيعة. وكانت له مع المتنبي مجالس ومباحث عند سيف الدولة. وعهد إليه سيف الدولة بتأديب أولاده. وتوفي في حلب. من كتبه: (شرح مقصورة ابن دريد)، و(مختصر في شواذ القرآن)، و(إعراب ثلاثين سورة من القرآن العزيز)، و(ليس في كلام العرب)، و(الشجر) ويقال إنه ل أبي زيد، و(الآل)، و(الاشتقاق)، و(الجمل) في النحو، و(المقصور والممدود)، و(البديع). انظر: ابن خلكان، وفيات الأعيان (ج1/157)، والقفطي، إنباه الرواة (ج1/148)، والزركلي، الأعلام (ج2/231).

([4]) ابن عقيل، المساعد في شرح تسهيل الفوائد (ج4/316).

([5]) العكبري(ت616هـ): عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي، أبو البقاء.

([6]) (تجعلها): ساقط في (ط)، و(م).

([7]) (تجعلها): ساقط في (ك)، و(م).

([8]) ركن الدين، شرح الشافية (ج1/562).

([9]) في (ط): (أبو).

([10]) هو زياد بن سليم العبدي، كان رجلا هجّاءً، قليل المدح للملوك وكانت فيه لكنة فلذلك قيل له الأعجم. انظر: الجمحي (طبقات فحول الشعراء (ج2/691)، وابن قتيبة، الشعر والشعراء (ج1/343).

مِـــنْ عَنَـــزِيٍّ سَـــبَّنِي لَـــمْ أَضْـــرِبُهْ[1]

وَإِنَّمَا جَازَ[2]؛ لِأَنَّـهُ لَمَّا كَانتِ الهاءُ خفيـةٌ وَكَـانَ سكونُ مَا قبلَها يضـعفُ اعتمادَهَا فِـي النطقِ، نقلتِ الحركةُ؛ لِيَتَمَكَّنَ. وَفِـي كـلامِ أَبِـي حَيَّـانَ وَغَيرِهِ: أَنَّ الوقفَ بِالنقلِ مطردٌ فِـي كُلِّ هَاءِ مُذَكَّرٍ قَبْلَهَا سَاكِنٌ صحيحٌ، نَحْوَ: (أَخذتُ مِنْهُ)، وَ(عَنْهُ).

قَوْلُهُ: [وَشرطُ نقلِ الحركةِ أَن يكونَ مَا قبلَ الآخرِ ساكنًا] هَذَا هُوَ المشـهورُ، وَجَاءَ النقلُ إِلَـى متحركٍ –أَيْضًـا– قَـالَ ابـنُ مالـكٍ فِـي الكافيـةِ[3] وَغيرهـا[4]: إِنَّ الوقـفَ بِـهِ /ق127أ/ لُغَـةٌ لَخْمِيَّـةٌ، وَأَنشدَ[5]: [الرجز]

مَـــنْ يَـــأْتَمِرْ لِلْخَيْـــرِ فِيْمَـــا قَصَـــدُهْ

تُحْمَـــدْ مَسَـــاعِيْهِ وَيُعْلَـــمْ رَشَـــدُهْ

قَوْلُهُ: [وَأَن يكونَ السَّاكِنُ صَحِيحًا] عَبَّرَ عَن هَذَا الشرطِ ابـنُ مَالِـكٍ[6]: بِأَن يكونَ الساكنُ لَا يمنـعُ تحريكُـهُ؛ لِإخراجِ الألفِ كَـ(دَارٍ)، وَمَـا قَالَـهُ الشَّارِحُ[7] –رحمـه الله–[8] تَبَعًا لِلمصنفِ[9] أحسنُ؛ لِإخراجِهِ –أَيْضًـا– الياءَ وَالواوَ، نَحْوَ: (بَيْنَ)، وَ(يَوْم) مِن غَيرِ تَعَسُّفٍ، نَعَم، تِلكَ أَولَى مِن وَجهٍ؛ لِأَنَّـهُ يَخرجُ بِهِ[10] المدغمَ، نَحوَ: (الجدّ)، فَإِنَّهُ يمتنـعُ تحريكُـهُ؛ لِأَنَّ تحريكَـهُ يلزمُ منـهُ فُكُّهُ[11]، وَهُوَ ممتنـعٌ فِـي غيرِ الضرورةِ هَذَا. وَلِلنقلِ شرطٌ آخرُ، وَهُوَ أن يكونَ المنقولُ صحيحًا، فَلَا ينقلُ مِن نَحْوِ: (غَزَوَ)؛ لِمَا

([1]) البيت من الرجز لزياد الأعجم في ديوانه (45)، والكتاب لسيبويه (ج180/4)، ولسان العرب لابن منظور (ج554/12)، وبلا نسبة في سر صناعة الإعراب لابن جني (ج389/1)، وشرح الشافية للرضي (ج322/2)، وشرح الألفية للأشموني (ج753/3)، والشاهد في قوله: (لم أضرِبُهْ) حيث وقف عليه، فنقل حركة الهاء، وهي الضمة، إلى ما قبلها، والأصل: (لم أضرِبْهُ) والهاء حركة بناء وليست حركة إعراب.

([2]) في (ط): (أجاز).

([3]) ابن مالك، الكافية الشافية (ج328/2).

([4]) ابن مالك، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد (ص330).

([5]) البيت لم يعرف له قائل، والشاهد في قوله: (قَصَدُهْ) حيث ضم الدال، والأصل فتحها، ولكنه لما وقف نقل حركة الهاء إلى الحرف الذي قبلها وهو الدال. وقال مرادي: قيل: ويحتمل أن يكون أصله قصدوه، بواو الجمع حملًا على معنى (من)، ثم حذف الواو اكتفاء بالضمة. ابن مالك، شرح الكافية الشافية (ج15/5)، والمرادي، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك (ج1481/3)، والعيني، المقاصد النحوية (ج552/4).

([6]) ابن مالك، تسهيل الفوائد وتكميل (ص300).

([7]) شاهين، شرح الشافية، شرح الجاربردي (ج670/1).

([8]) (رحمه الله): ساقط في (ط)، و(ك).

([9]) ابن الحاجب، الشافية في علمي التصريف والخط (ص80).

([10]) في (ك): (بها).

([11]) في (ك): (قله).

يلزمُ فِي المرفوعِ مِن واوٍ متطرفةٍ بعدَ ضمةٍ، وَفِي المخفوضِ مِنَ القلبِ وَالتغييرِ[1]، قالَ ذَلِكَ أَبُو حَيَّانَ وغيرُهُ.

قَوْلُهُ: [ثُمَّ إِنَّ تلكَ الحركةَ إِمَّا فتحةٌ أَو لَا] حَاصِلُ مَا يقَوْلُهُ فِي النَّقلِ: إِنَّ الحرفَ الموقوفُ عَلَيهِ إِن كَانَ همزةً جازَ نقلُ حركَتِهَا مطلقًا، سَوَاءٌ كَانَت فتحةً أَو لَا، لَزِمَ[2] بناءُ (فِعُلٍ) أَو (فُعِلٍ) أو لَا، وَإِن لَم يَكُنْهَا لَم تنقلْ الفتحةُ، وَكَذَا غيرُهَا إِن لَزِمَ البِنَاءانِ[3] وَإِلَّا نُقِلَ.

قَوْلُهُ[4]: [ثُمَّ إِنَّ تِلكَ الحركةُ]؛ أَي: حَرَكَةُ الآخِرِ.

قَوْلُهُ: [وَمِنهُم مَن يتبعُ] تقدَّمَ فِي النَّاسِعِ[5] مثلُهُ، وَليسَ بِمتكررٍ[6]؛ لِأَنَّ الكلامَ هُنَا فِي الهمزةِ الثَّابتةِ[7]، وَهناكَ فِي المنقلبة، وَقُدِّمَت، ثُمَّ إِنَّ هذِهِ اللغةُ لَا يختصُ[8] مَا إِذَا لَزِمَ البِنَاءانِ[9]، وَهِي هُنَا كَذَلِكَ.

قَوْلُهُ[10]: [وَأَمَّا إِن كَانَتِ الحركةُ] عَطفٌ عَلَى قَوْلِهِ: [فَإِن لَم يَكُن فَتَحَةً]، وَتَقديرُهُ: إِن لَم تكنْ فتحةً، وَأَمَّا إِن كَانتْ فتحةً. ض.

([1]) في (ط): (التصيير).

([2]) (لزم): ساقط في (م).

([3]) في (م): (البناء).

([4]) ساقط في (ك): إلى قوله: (حَرَكَةُ الآخِرِ).

([5]) شاهين، مجموعة الشافية، شرح الجاربردي (ج664/1).

([6]) في (م): (بتكرار).

([7]) في (ط): (الثانية). وفي (م): (السابقة).

([8]) في (ك): (تخص).

([9]) في (م): (البيان).

([10]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (إن كَانتْ فتحةً).

الباب الثامن والعشرون: المقصور والممدود[1]

قَوْلُـهُ: [وَإِن كَـانَ آخِرُهَـا ألفًـا أو همـزةً قبلهـا ألـفٌ] مثالهمـا مـن الأفعـالِ: (عَسَـى)، وَ(جَاءَ)[2]، ومنَ الأسماءِ المذكورةِ: (لَدَى)، وَ(هؤلاءِ)، وجاءَ منَ الحروفِ: (عَلَى) ونحوها.

قَوْلُهُ[3]: [من جهةِ وصفِهَا] نَحوَ: (جَاءَنِي هؤلاءِ الرجالُ).

قَوْلُهُ: [والوصفِ بِهَا] نَحوَ: (مررتُ بزيدٍ هذا[4]).

قَوْلُهُ: [وتصغيرِها] مثلُ: (ذُيَّا)، وَ(تُيَّا). /ق127ب/

قَوْلُهُ: [وقولُ القراءِ] (قولُ) مبتدأٌ، وَ(أَمَّا) قبلَهُ مقدرةٌ، ولذلكَ دخلتِ الفاءُ في خبرِهِ كما قدرت فِي قوله –تعالى–: ﴿**وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ**﴾[5]؛ ليصحَ عملُ مَا بعدَ الفاءِ فيما قبلَهَا. وَ(القُرَّاءُ) بالقافِ.

قَوْلُهُ: [فالمقصورُ: هو الاسمُ المتمكنُ الذِي آخرُهُ ألفٌ]؛ أي: سواءٌ كانت منقلبةً عن واوٍ أو ياءٍ كما مثَّل[6]، أو زائدةً[7] لتأنيثٍ[8] أو إلحاقٍ كَ(حُبلَى)، وَ(مِعْزَى)[9].

([1]) المقصور والممدود ضربان من ضروب الأسماء المتمكنة؛ إذ الأفعال والحروف والأسماء غير المتمكنة لا يقال فيها مقصور ولا ممدود وإن كان آخرها ألفًا أو همزةً قبلها ألفٌ، وأمَّا قولهم في (هؤلا)، و(هؤلاء) مقصور وممدود فلتسمحٍ في العبارة مع ما في أسماء الإشارة من شبه الظاهر من جهة وصفها، والوصف بها، وتصغيرها، وقول القراء في مثل : (جاء)، و(شاء) هو ممدودٌ، فعلى مقتضى اللغة لا على اصطلاح النحاة، فالمقصور: هو الاسم المتمكن الذي آخره ألف مفردة، ولا يرد عليه نحو: (زيدًا) في الوقف؛ لأنَّ ألفه منقلبة عن التنوين، ولا (إلى، وإذا)؛ لأنَّ الأول ليس باسم، والثاني ليس بمتمكن، وإن أطلق المصنف كلامه لكنَّ المراد ما ذكره الشارح، . ركن الدين، شرح الشافية (ج566/1)، وشاهين، مجموعة الشافية، شرح الجاربردي (ج3/2–4)، والمرادي، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك (ج1362/3).

([2]) في (م): (وجاز).

([3]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (مثلُ: (ذُيَّا)، وَ(تُيَّا)).

([4]) في (ط): (هذاد).

([5]) [المدثر: 3].

([6]) (كالعصا)، و(الرَّحى). شاهين، مجموعة الشافية (ج4/2).

([7]) في (ك): (زايدة).

([8]) في (م): (التأنيث)

([9]) في (م): (مغرى). و(مِعْزَى) محلق بـ(هِجْرَعٍ)، ويدلك على أن ألفه ليست للتأنيث تنوينها، وأنَّ وصفها مذكرًا كما في قول الشاعر: [الهزج]

ومِعْـــــــزًى هَـــــــدِبًا يَعلـــــــو قِـــــــــــرانَ الأرَضِ سُـــــــــــودَانَا

ابن جني، سر صناعة الإعراب (ج330/2).

قَوْلُهُ: [لكنَّ المرادَ مَا ذكرناه]؛ أي: بشهادةِ أمثلةِ[1] البابِ، وهي كافيةٌ في القرينةِ عَلَى ذلكَ المرادِ.

قَوْلُهُ[2]: [لَكن ليستْ بمفردةٍ إذ قبلَ الألفِ ألفٌ أخرَى] فِيهِ ردٌّ لقولِ شارحٍ[3]، إنَّ ذكرَ الإفرادِ لغوٌ؛ لأنَّ الآخرَ محالٌ أَن يكونَ فيهِ حرفينِ، ووجهُ الردِّ أَنَّ معنى كونِهَا مفردةٌ انفرادُها عَن أخرَى قبلها ليست بمصاحبةٍ لألفٍ سابقةٍ عليها كَمَا فِي الممدودِ، فإنَّهُ يصدقُ أَنَّ آخِرَهُ ألفٌ قبلها أخرى، وَإن لم يكن تلكَ أخرى، ولقَوْلِهِ –أيضًا–: إنَّ اجتماعَ ألفينِ محالٌ، ووجهُ ردِّهِ –أيضًا– أَنَّ اجتماعَهُمَا تقديريٌّ كَمَا قرَّرُوهُ[4]، وَلَا مانعَ مِنهُ. وقولُه: [حينئذٍ[5] لفظُ الآخرِ يأبى ذلكَ، فَلَا مجالَ للتقديرِ –أيضًا–] مبنيٌّ عَلَى مَا فهمهُ، وَقَد تقدَّمَ سقوطٌ[6].

قَوْلُهُ: [فِي الأصلِ المرادُ بِهِ] مَا قبلَ الانقلابِ، وبأصلِ الأصلِ مَا قبلَ الزيادةِ.

قَوْلُهُ[7]: [فِي أصلِ الأصلِ]؛ لِأَنَّ أصلَ الأصلِ (صَحْرَا) بالقصرِ.

قَوْلُهُ[8]: [فِي آخرِهِ همزةٌ]؛ أَي: سواءٌ كانت منقلبةً عَن واوٍ أو ياءٍ كما مثَّل، أَو عن ألفٍ

([1]) في (م): (أمثل).

([2]) وضع ابن الحاجب في تعريفه للاسم المقصور احترازًا (ألف مفردة)، فقال ركن الدين في شرحه: لا حاجة إلى الاحتراز؛ لأنَّه ليس في آخر الممدود ألف بل همزة، قال الجاربردي: لكن يمكن أن يقال احترز بها عن مثل (صحراء)؛ لأنَّه كان بالقصر، ثمَّ زيدت ألف أخرى توسعًا في اللغة وتكثيرًا لأبنية التأنيث، ثمَّ قلبت الثانية همزة، فيصدق أنَّه في آخره ألف؛ أي: في الأصل، لكن ليست بمفردة؛ إذ قبل الألف ألف أخرى في الأصل، وإن لم يكن كذلك في أصل الأصل. ابن الحاجب، الشافية في علمي الصرف والخط (ص80)، وشاهين، مجموعة الشافية، شرح الجاربردي (ج2/4).

([3]) في (ط): (الشارح). ركن الدين، شرح الشافية (ج1/566).

([4]) في (م): (قرره)

([5]) في (م): (ح).

([6]) اليزدي، شرح الشافية (ج1/300).

([7]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (الأصلِ (صَحْرَا) بالقصرِ).

([8]) الاسم الممدود: هو الاسم المتمكن الذي يكون بعد الألف في آخره همزة، كالكساء، والرداء، فلا ينتقض الحد بمثل (جاء، وشاء)، ولا يرد عليه ما أورده ركن الدين، وهو أنَّه ليس آخر الممدود ألفًا بعدها همزة بل آخره همزة؛ لأنَّ ذلك إنَّما يرد على من يقول: الممدود: ما آخره ألف بعدها همزة، ولم يقل المصنف كذلك، بل قال: الممدود ما كان بعد الألف في آخره همزة، لكن يرد عليه ما قيل: إنَّه يدخل في تعريفه ما آخره همزة بعد ألف بدل عن أصل نحو: (ماء) أصله: موه، قلبت الواو ألفًا، والهاء همزة مع أنَّه لا يسمى ممدودًا؛ لعروض المد فيه؛ لأنَّ ألفها واو في الأصل، ولو قيد الألف بالزائدة اندفع ذلك. شاهين، مجموعة الشافية (ج2/5–6).

للتأنيثِ أو للإلحاقِ كَـ(صحراءَ)، وَ(عِلْبَاءَ)[1].

قَوْلُهُ[2]: [بمثلِ (جَاءَ)، وَ(شَاءَ)]؛ لِأَنَّهُمَا ليسا باسمٍ.

قَوْلُهُ: [وَلَا يردُ عليهِ مَا أَورَدَهُ بعضُ الشَّارِحِينَ] هُوَ الشَّريفُ[3] -رحمهُ اللهُ تعالى- وَهُوَ البعضُ السَّابِقُ، والقائلُ الآتِي، ودفعُ مَا أوردَهُ ظاهرٌ كَمَا بَيَّنَهُ الشارحُ، لَكِن فِي /ق128أ/ كلامِ المصنفِ بعدَ اتحادِ الظرفِ والمظروفِ، وَقَد أَوردَهُ[4] شارحٌ[5]، ويمكنُ دفعهُ بالعنايةِ هَذَا، والأحسنُ فِي التعريفينِ أَن يقالَ[6]: (المقصورُ): هُوَ الاسمُ الذِي حرفُ إعرابِهِ ألفٌ لازمةٌ، وَ(الممدودُ): هُوَ الاسمُ الذِي حرفُ إعرابِهِ همزةٌ قبلها ألفٌ زائدةٌ[7].

قَوْلُهُ[8]: [الممدودُ: مَا كانَ بعدَ الألفِ] قيدٌ فِي آخرِهِ يعلمُ مِن قولِهِ فيهِ: [لأنَّ الضميرَ المجرورَ عائدٌ إِلَى آخرِهِ]، فَإِن قيلَ: ذكرَ المصنفُ أَوَّلًا فِي تعريفِ المقصورِ أَنَّهُ مَا آخِرُهُ ألفٌ مفردةٌ، ثُمَّ قالَ فِي حدِّ الممدودِ: مَا كَانَ بعدهَا فِيهِ همزةٌ، فيكونُ الضميرُ فِي (بعدِهَا) راجعًا إِلَى الألفِ المذكورِ، وَهُوَ ألفُ الآخِرِ، فَيُرَدُّ مَا أوردَّهُ بعضُ الشارحينِ[9]، قلتُ: لا نسلمُ ذلكَ، بلِ الضميرُ عائدٌ إِلَى الألفِ مطلقًا من غيرِ قيدِ بِأَنَّهَا فِي الآخِرِ. ض.

قَوْلُهُ: [مَعَ[10] أَنَّهُ لَا يُسَمَّى ممدودًا] قَالَ بدرُ الدينِ بن مالكٍ[11]: وَإِنَّمَا خُصَّ اسمُ الممدودِ بذيِ الألفِ الزائدةِ؛ لِأَنَّ كينونةَ المبدلةِ مِنَ الأصلِ ألفًا عارضٌ، فلم يعتدَّ بِهِ، كَمَا أَنَّ (نَسِيء)، وَ(قُرُوء) لَا يُسَمَّى ممدودًا؛ لصحةِ انفكاكِ المدِّ عنهُ؛ لِإمكانِ التحريكِ فِي الياءِ والواوِ.

([1]) فِي (ك): (هلباء). و(العِلْباء): عرق فِي العُنُق. ابن منظور، لسان العرب (ج627/1). وهِي ملحقة بـ(سِرْبَالٍ). سيبويه، الكتاب (ج214/3).

([2]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (لِأَنَّهُمَا ليسا باسمٍ).

([3]) ركن الدين، شرح الشافية (ج566/1).

([4]) في (ط): (أورد).

([5]) اليزدي، شرح الشافية (ج300/1).

([6]) انظر: ابن مالك، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد (ص16)، وأبو حيان، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل (ج12/2)، والمرادي، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك (ج246/1).

([7]) في (ك): (زايدة).

([8]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (بِأَنَّهَا فِي الآخِرِ. ض).

([9]) ركن الدين، شرح الشافية (ج566/1).

([10]) (مع أنه): ساقط في (م).

([11]) ابن الناظم(ت686هـ) محمد بن محمد بن عبد الله بن مالك الطائي، أبو عبد الله، بدر الدين: النّحويّ بن النّحويّ: هو ابن ناظم (الألفية). من أهل دمشق مولدًا ووفاة. سكن بعلبك مدة. له (شرح الألفية) يعرف بـ(شرح ابن الناظم)، و(المصباح) في المعاني والبيان، و(روض الأذهان) في المعاني، و(شرح لامية الأفعال) في الصرف لأبيه، وكتاب في (العروض) وشرح غريب (تصريف ابن الحاجب)، وغير ذلك. توفي عن نيف وأربعين

قَوْلُـهُ[1]: [وَلَـو قَيَّدَ الألـفَ بالزائـدةِ] فالعبارةُ الصحيحةُ أَن يقالَ: الممدودُ: الاسمُ المتمكنُ الذِي كانَ بعدَ ألفهِ الزائدةِ همزةٌ فِي آخرِهِ. ض.

قَوْلُهُ[2]: [لوجودِ التَّنوينِ] كَمَا فِي (عَصًا)، أَو الساكنِ كَمَا فِي (عَصَا القومِ).

قَوْلُـهُ: [وَهَذَا أَولَـى] الإشارةُ لِمَا ذَكَرَهُ، وَهُوَ وجهان، وَمَا عَلَّلَ بِهِ ظاهرٌ فِي أَوَّلِهِمَا، وَعَلَى تقديمِهِ اقتصرَ اليزديُّ[3]، أَمَّا ثَانِيهِمَا فهوَ أنسبُ بِالآتِي؛ لِأَنَّ مَا لم يحذفْ ألفه باقٍ بِحَالِهِ، لَم يمدَّ أبدًا[4]. وقوله: [من قول] متعلقٌ بـ(أَوْلَى)، وكذا (لِأَنَّهُ) الثانيةُ، وَ(الأَولى) متعلقةٌ بِـ(قالَ)[5]، محكيةٌ هِي وَمَا بعدها بِهِ.

قَوْلُهُ[6]: [لِأَنَّهُ لَيسَ فِيهِ مَا يشعرُ]؛ لِأَنَّ عدمَ القصرِ عنِ الإعرابِ ليسَ مختصًّا بالممدودِ، بل يكونُ فِي غيرِهِ، فَلَا يكونُ فِيهِ إشعارٌ بمناقضةِ الممدودِ بخلافِ الوجهِ الأولِ، فَإِنَّ المدَّ مختصٌ بالممدودِ، فيكونُ فيهِ إشعارٌ بمناقضةِ الممدودِ.

قَوْلُهُ[7]: [يرجعُ إليهَا فِيهِ]؛ أَي: فِي العِلْمِ بالقصرِ وَالمدِّ، أَو فِي أَحَدِهِمَا. ض.

عامًا. انظر: الذهبي، تاريخ الإسلام (ج581/15)، والصفدي، الوافي بالوفيات (ج165/1)، والسيوطي، بغية الوعاة) (ج225/1)، والزركلي، الأعلام (ج31/7).

([1]) ساقط في (ك): إلى قوله: (عَصَا القومِ).

([2]) سمي المدود ممدودًا؛ لأنَّ الألف قبل الهمزة تمد لأجل الهمزة، ولا يحذف بحال، وسمي المقصور مقصورًا؛ لأنَّ الألف ليس بعدها همزة فتمد، ولأنَّها قد تحذف لوجود التنوين، أو الساكن بعدها فيقصر الاسم، وهذا أولى في معنى التسمية لما فيه من مناقضة الممدود من قول من قال: لأنَّه قصر عن الإعراب؛ لأنَّه ليس فيه ما يشعر بمناقضة الممدود. شاهين، مجموعة الشافية (ج6/2).

([3]) اليزدي، شرح الشافية (ج299/1).

([4]) في (ك): (أيضا).

([5]) (بقال): ساقط في (ك).

([6]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (الآخرِ مفتوحًا. ض).

([7]) المقصور منه القياسي والسماعي، ووضع ابن الحاجب دليلًا للتمييز بين القياسي والسماعي، فيجب أن يكون ما قبل آخر نظيره من الصحيح فتحة حتى يكون قياسيًا، وإليك التفصيل. يكون الاسم المقصور السماعي في أربعة أنواع من الأسماء المعتلة الآخر، وهي: الأول: اسم المفعول من غير الثلاثي المجرد، كـ(مُعْطَى)، و(مُشْتَرَى)؛ لأنَّ نظائرهما من الصحيح (مُكْرَمٌ)، و(مُشْتَرَكٌ). الثاني: أسماء الزمان والمكان والمصدر الميمي سواء كان فعله ثلاثيًّا أم غيره كـ(مَغْزَى)، و(مُلْهَى)؛ لأنَّ نظائرهما (مَقْتَلٌ)، و(مُخْرَجٌ). الثالث: المصدر من (فَعِلَ) مما صفته لمشبهة على وزن (أفعل)، و(فَعِل)، و(فَعلان) كـ(العَشَى) مصدر (عَشِيَ) فهو (أعشى)، وكـ(الصَّدَى) مصدر (صَدِيَ) فهو (صَدٍ)، وكـ(الطَّوَى) مصدر (طَوِيَ) فهو (طَيَّان)؛ لأنَّ نظائرها (الحَوَل)، و(الفَرَق)، و(العَطَشَ). الرابع: جمع (فُعْلَةٍ)، و(فِعْلَةٍ) كـ(عُزًى)، و(جِزًى)؛ لأنَّ نظائرهما (قُرَبٌ) و(قِرَبٌ). والسماعي نحو (العصا)، و(الرحى) مما ليس له نظير يحمل عليه. شاهين، مجموعة الشافية (ج7/1–12).

قَوْلُهُ: [إِذَا وَقَعَ مثل ذلكَ]؛ أَي: كونِ مَا قبلَ الآخرِ مفتوحًا. ض.

قَوْلُهُ: [مِنَ الثُّلاثِيِّ المزيدِ فِيهِ وَالرباعيِّ]؛ أَي: مجردًا كانَ أَو مزيدًا فِيهِ.

قَوْلُهُ[1]: [وذلكَ أَنَّ اسمَ المفعولِ لَهَا]؛ أَي: مِنَ الثُّلاثِيِّ المزيدِ وَالرباعيِّ مطلقًا.

قَوْلُهُ: [كَقولِكَ: (مُكْرَمٌ)] الأَولَى أَن يمثلَ بَالرُّبَاعِيِّ وَمزيدِهِ -أيضًا- كَـ(مُدَحْرَجٍ) أَو (مُحْرَنْجَمٍ)، وَمثالُهُمَا مِنَ المنقوصِ كَـ(مُقَلْسِي)، وَ(مُعْرَورِي). ض.

قَوْلُهُ: [مِن أسماءِ الزمانِ وَالمكانِ مطلقًا] أَي: سواءٌ كانَ ثلاثيًّا أَو غيرَهُ، وَالثُّلاثِيُّ سواءٌ كانَ فعلُهُ (مَفْعَل) مُكَسَّرٌ أَو لَا؛ لِأَنَّ اسمَ الزمانِ والمكانِ مِنَ المنقوصِ لَا يكونُ إِلَّا (مَفْعَلًا) مِن؛ أَي: بابِ كَانَ.

قَوْلُهُ: [مِن أسماءِ الزَّمانِ وَالمكانِ مطلقًا] أطلقها؛ لِأَنَّهَا مِنَ الثُّلاثِيِّ المجردِ لَا يخرجُ عَن زنةِ (مَفْعَل) بالفتحِ، وَمِن غيرِهِ لَا يخرجُ عَن زنةِ اسمِ مفعولِ ذلكَ البابِ.

قَوْلُهُ[2]: [مِمَّا قِيَاسُهُ] احترازٌ عَنِ المصدرِ غيرِ المِيمِيِّ، فَإِنَّهُ لَا يكونُ مقصورًا فِي القياسِ بل فِي السماعِ، كَـ(دَعْوَى) وَكَذَا عَن مِيمِيٍّ عَلَى غيرِ الوزنينِ المذكورينِ كَـ(مَرْجِعٍ). ض.

قَوْلُهُ: [وأما المصدر من المعتل اللام فلا يتعين فيه ذلك]؛ أَي: وَإِن تَعَيَّنَ فِي المصدرِ المِيمِيِّ، وَلَو عَبَّرَ بِهِ لكانَ أخصرُ وأشملُ[3].

قَوْلُهُ: [عَطْفٌ[4] عَلَى قَوْلِهِ أسماءُ المفاعيلِ لَا عَلَى قَوْلِهِ أسماءُ الزَّمانِ]؛ أَي: والإلزامُ أَن لَا[5] يصدقَ عَلَى نَحْوِ: (مَغْزًى) أَنَّهُ مصدرٌ، بَلِ اسمُ المصدرِ، كَمَا أَنَّه لَيسَ بزمانٍ مَثَلًا بَلِ اسمُهُ.

قَوْلُهُ[6]: [يُعْرَفُ بِالتَّأَمُّلِ] وَهُوَ ظاهرٌ؛ لِأَنَّهُ لَو عُطِفَ عَلَى الزمانِ يكونُ تقديرُهُ: وَأَسماءُ المصدرِ، وَلَيسَ البحثُ هَهُنَا عَن أسماءِ المصدرِ كَـ(كَلَامٍ)، وَ(سَلَامٍ)، بَل عَن نفسِ المصدرِ، فيجبُ أَلَّا يكونَ معطوفًا عَلَى لفظِ الأسماءِ، لَا عَلَى مَا بَعْدَهُ. ض.

قَوْلُهُ: [(أَفْعَلُ) أَو (فَعْلَان)] مِن مَعْنَى الجوعِ وَالعطشِ وَضدِّهِمَا. ض.

قَوْلُهُ: [لِأَنَّ مصدَرُهُ] تعليلُ كونِهِ مقصورًا. ض.

([1]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (وَ(مُعْرَورِي). ض).

([2]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (كَـ(مَرْجِعٍ). ض).

([3]) شاهين، مجموعة الشافية، شرح الأنصاري (ج10/1).

([4]) في (ك): (عطف على أسماء لا على قوله الزمان). وفي (م): (عطف على قوله اشتمالا على قوله الزماني).

([5]) في (م): (ألا).

([6]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (كونِهِ مقصورًا. ض).

قَوْلُهُ: [لِأَنَّ مصدَرُهُ عَلَى /ق128ب/ **(فَعَل)]** جَاءَ -أَيضًا- عَلَى (فَعْلٍ) بالسكونِ فِي رَوَى، يَرْوِي، رَيًّا، وَهُوَ شاذٌّ[1].

قَوْلُهُ[2]: [عَلَى (فَعَلٍ)]؛ لِأَنَّهُ قياسُ مصدرِ اللَّازِمِ مِن (فَعِل). ض.

قَوْلُهُ: [فَلَيسَا بنظيرين]؛ أَي: (الطَّوَى)[3]، وَ(الفَرَقُ).

قَوْلُهُ[4]: [اعتراضًا عَلَى ذلكَ]؛ أَي: عَلَى ضَابِطِ المقصورِ.

قَوْلُهُ: [والأصمعـيُ[5] يقصُرُه]؛ أَي: يقولُ[6]: (الغَرَى) مثلَ (الصَّدَى).

قَوْلُـهُ: [لَكِنَّ المسموعَ فِيـهِ المدُّ] لَم ينفردِ الأصمعـيُّ بروايةِ القصرِ، بَل وافَقَهُ أَبُو زَيدٍ[7]، وَفِي القَامُوسِ[8]: وَغَرِيَ بِـهِ كَرَضِـي، غِرًى، وَغِرَاءً: أُولِـعَ، كَـأُغرِيَ بِـهِ وَغُرِيَ مضمومتينِ، نعم، المدُّ متعينٌ فِي بيتِ كُثَيِّر عَزَّةَ[9]: [الطويل]

([1]) في (م): (شاهد).

([2]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (مثلَ (الصَّدَى).

([3]) (الطَّوَى): الجوع. الجوهري، الصحاح (ج6/2415).

([4]) نص الجاربردي: "ثم أورد الفراء اعتراضًا على ذلك؛ إذ قياسه (غرًّا)؛ لأنَّه من غَرِيَ؛ أي: أولع به، فهو غَرٍ، كصدي فهو صدٍ، فمدُّه على خلاف القياس، والأصمعي يقصر، لكنَّ المسموع فيه المد". شاهين، مجموعة الشافية، شرح الجاربردي (ج1/11-12).

([5]) الأصمعي(ت216هـ)، عبد الملك بن قريب بن علي بن أصمع الباهلي، أبو سعيد الأصمعي: راوية العرب، وأحد أئمة العلم باللغة والشعر والبلدان. نسبته إلى جده أصمع. ومولده ووفاته في البصرة. كان كثير التطواف في البوادي، يقتبس علومها ويتلقى أخبارها، ويتحف بها الخلفاء، فيكافأ عليها بالعطايا الوافرة. أخباره كثيرة جدًّا. وكان الرشيد(ت193هـ) يسميه (شيطان الشعر). قال الأخفش(ت215هـ): ما رأينا أحدًّا أعلم بالشعر من الأصمعي. وقال أبو الطيب اللغوي(ت351هـ): كان أتقن القوم للغة، وأعلمهم بالشعر، وأحضرهم حفظًا. وكان الأصمعي يقول: أحفظ عشرة آلاف أرجوزة. وتصانيفه كثيرة، منها: (الإبل)، و (الأضداد) مشكوك في أنه من تأليفه، و(خلق الإنسان)، و(المترادف)، و(الفرق)؛ أي: الفرق بين أسماء الأعضاء من الإنسان والحيوان، و(الخليل)، و(الشاء)، و(الدارات)، و(شرح ديوان ذي الرمة(ت117هـ)، و(الوحوش وصفاتها)، و(النبات والشجر). الزركلي، الأعلام (ج4/162).

([6]) قال الأصمعي: (غارت) فاعلت، من غريت بالشيء أغرى، إذا لزمته. والغِرَاء الذي يلزق به، إذا كسر مد وإذا فتح قصر. وقيل هو الغري. الأنباري: أبو بكر، شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات (ص455).

([7]) أبو زيد الأنصاري(ت215هـ) سعيد بن أوس بن ثابت الأنصاري.

([8]) الفيروز أبادي، القاموس المحيط (ص1317).

([9]) كثير عزة(ت105هـ) كثير بن عبد الرحمن بن الأسود بن عامر الخزاعي، أبو صخر: شاعر، متيم مشهور. من أهل المدينة. أكثر إقامته بمصر. وفد على عبد الملك بن مروان، فازدري منظره، ولما عرف أدبه رفع مجلسه، فاختص به، وكان مفرط القصر دميما، في نفسه شمم وترفع. يقال له: (بن أبي جمعة)، و(كثير عزة)، و(الملحي) نسبة إلى بني مليح، وهم قبيلته، قال المرزباني: كان شاعر أهل الحجاز في الإسلام، لا يقدمون عليه

إِذَا قُلْـتُ مَهْـلًا غَـارَتِ العَـيْنُ بِالبُكَـا غِـرَاءً ومَـدَّتْهَا مَـدَامِعُ نُهَّـلُ[1]

وَقَد جعلَ ابنُ عصفورٍ[2] وَغيرُهُ المدَّ فيهِ شاذًّا، قالَ ابنُ هشامٍ[3]: وَفِيمَا قالُوهُ نظرٌ؛ لِأَنَّ أبا عبيدٍ[4] حَكَى غَارَيتُ بينَ الشيئينِ غِراء؛ أَي: واليتُ، ثُمَّ أنشده، وَعَلَى هَذَا فالمدُّ قِيَاسِيٌّ؛ لِأَنَّ غَارَيتَ غِرَاءً مِثلُ قاتلتُ قِتَالا، قَالَ: وَأنشدَ (قَاضَتْ) بَدَلَ (غَارَتْ)، وَ(حُفَّلُ) بَدَلَ (نُهَّلُ). انتهى. وَحاصِلُهُ أَنَّ الروايةَ فيهِ فِي البيتِ عَلَى مَا قَالَ أَبُو عُبيدَ بِالكَسرِ عَلَى القياسِ لَا بالفتحِ ليكونَ شاذًّا، وَحَكَى ذلكَ العينيُّ[5] – أيضًا–، ثُمَّ قَالَ: وَهَذَا المعنى أنسبُ وأصوبُ، وَغَارَت مِن غَارَ الغيثُ فِي الأرضِ يُغِيرُهَا؛ أَي: سَاقَهَا، وَقِيلَ: مِن غَارَتْ عَينَيهِ، إِذَا دَخَلَت فِي الرَّأسِ، والأولُ أنسبُ، وَ(غِرَاءً) نُصِبَ عَلَى الحالِ بِمَعنَى مُغَايرةً[6].

قَوْلُهُ[7]: [وَهُوَ مَعْنَى الممدودِ]؛ أَي: كونُ الهمزةِ بعدَ الألفِ الزائدةِ. ض.

أحدًا. أحبَّ عزة بنت حميل الضمرية كثيرًا. وكان عفيفًا في حبه، قيل له: هل نلت من عزة شيئا طول مدتك؟ فقال: لا والله، إنما كنت إذا اشتد بي الأمر أخذت يدها، فإذا وضعتها على جبيني وجدت لذلك راحة. توفي بالمدينة. له (ديوان شعر). انظر: ابن قتيبة، عيون الأخبار (ج2/144)، والبغدادي: عبد القادر، حزانة الأدب (ج2/381–383)، والزركلي، الأعلام (ج5/ 219).

([1]) البيت لكثير عزة في شرح التصريح على التوضيح (ج2/501)، وبلا نسبة في شرح جمل الزجاجي (ج1/59)، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (ج9/4648)، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك (ج4/292). والشاهد في البيت في قوله: (غِرَاء) حيث مدت والقياس القصر، وابن عصفور جعل المد فيه شاذ، أمَّا ابن هشام فجعل المد فيه قياسي؛ لأنَّ (غراء) بمعنى واليت.

([2]) ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي (ج1/59).

([3]) ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك (ج4/252)

([4]) (أبو عبيدة) في كتاب أوضح المسالك الذي نقل عنه ابن جماعة (ج4/252)، و(أبو عبيد) في الصحاح (ج6/2445)، وكذلك (أبو عبيد) عند العيني (ج4/2020)، وهو الصواب؛ لأنَّ ابن هشام نقل عن الصحاح، والعبارة التي في الصحاح هي: "وحكى أبو عبيد عن خالد بن كلثوم: غاريت بين الشيئين غراء، إذا واليت. ومنه قول كثير: [الطويل]

إِذَا قُلْـتُ أسـلوا فاضـت العَـيْنُ بِالبُكَـا غِـرَاءً ومَـدَّتْهَا مَـدَامِعُ نحُفَّـلُ

ثمَّ نقل أبو عبيد كلامًا عن أبي عبيدة، فقال: "وقال أبو عبيدة. هي فاعلت من غريت بالشيء أغرى به". وهذا من وجهة نظري هو الذي أدى إلى اللبس، حينما ذكر الجوهري كلام أبو عبيد الذي يتضمن كلامًا لأبي عبيدة. و(أبو عبيدة) بالتاء: معمر بن المثنى، أمَّا (أبو عبيد) فهو القاسم بن سلَّام.

([5]) العيني، المقاصد النحوية (ج4/2020). في (م): (القيني).

([6]) في (ط)، و(ك)، و(م): (مغاربة). والصواب أنها (مغايرة)؛ ليستقيم المعنى، ووردت في عند العيني في (المقاصد النحوية) بهذا اللفظ.

([7]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (حرفُ علةٍ. ض).

قَوْلُهُ[1]: [وَ(الاحْبِنْطَاءُ) ليس معتلًا]؛ لِأَنَّ ثُلَاثِيَّه (حَبِطَ)، وَليسَ فيهِ حرفُ علةٍ. ض.

قَوْلُهُ: [تساهلُوا فِي العبارةِ]؛ أَي: فجعلُوه مِنَ المعتلِ؛ لِأَنَّ الملحقَ فِي حكمِ الأصليِّ.

قَوْلُـهُ[2]: [لِمَـا تَقَـدَّمَ]؛ أَي: مِن أَنَّ قبلَ آخِرِهِ ألفٌ، أَو مِن أَنَّ قياسَ مصدرِ الأصواتِ أَن يكونَ عَلَى (فِعَالٍ).

قَوْلُهُ: [وَمِن مفردِ (أَفْعَلَ)] إِذَا كَان ذلكَ المفردِ معتلَ اللَّامِ.

قَوْلُهُ: [مُفرد (أَقْبِيَةٍ)] كَـ(زَمَانٍ) وَ(أَزْمِنَةٍ).

قَوْلُهُ: [لِأَنَّ قياسَهُ أَن يكونَ]؛ أَي: قياسَ الجمعِ الذِي عَلَى وزنِ (أَفْعِلَة).

قَوْلُـهُ: [ثُـمَّ اعتُـرِضَ بِـ(أَنْدِيَةٍ)] مثلُ مفردِهَا فِيمَا ذَكَرَهُ مفردُ (أَقْضِيَةٍ)، وَ(أَرجِيَةٍ)، قَالَ أبو حَيَّانَ: وزعمَ الأخفشُ أَنَّ (أرجيةَ)، وَ(أقضيةَ) مِن كلامِ المولدينَ، وَيُأَوَّلُ[3] (أنديةُ) عَلَى أَن يكونَ جمعَ (نداءٍ) الممدودِ[4] فِي الضرورةِ.

قَوْلُهُ: [وَذَكَر فِي شرحِ الهَادِي[5]] قَالَ الشيخُ أبو حَيَّانَ[6]: زعمَ المبردُ أَن (أَندية)[7] جمعُ (نِداءٍ)، وأنَّ (نداءً) جمعُ (نَدًى)؛ لِأَنَّ (فَعْلًا) يجمعُ /ق129أ/ عَلَى (فِعَالٍ)، وَ(فِعَالٍ) يجمعُ عَلَى (أَفْعِلَةٍ)، قَالَ: وهذا ضعيفٌ، لِأَنَّ (نِدَاءً) جمعُ (نَدًى) لَا يحفظُ ولا يسمعُ مِن كَلَامِهِم، وفيهِ جمعُ الجمعِ، ولا ينقاسُ، ثُمَّ نُقِلَ عَنِ ابنِ عُصفُورٍ: أَنَّ مَا قالَهُ؛ أَي: المبردُ، يجوزُ قياسًا لكنَّهُ لم يسمع، وَوَهْمُهُ فِيمَا اقتضاهُ مِن جوازِ جمعِ الجمعِ قياسًا، قالَ: وقد نُقِلَ الاجماعُ فيهِ عَلَى أَنَّهُ لَا يجوزُ، بل مَا جاءَ منهُ يحفظُ ولا يقاسُ عَلَيهِ.

([1]) الممدود منه القياسي والسماعي، ويميز القياسي بكون ما قبل آخر نظير الكلمة من الصحيح ألفًا، ويكون الممدود قياسيًّا في مواضع، وهي: الأول: المصادر المعتلة اللام التي فعلها مبدوء بهمزة وصل أو وزنه (فَاعل) أو (أفعل)، نحو: (إعطاء)، و(رِمَاء)، و(اشتراء)، و(احبنطاء)؛ لأنَّ نظائرها (إكرام)، و(طِلَاب)، و(افتتاح)، و(احرنجام). الثاني: أسماء الأصوات المضموم أولها كـ(العُواء)، و(الثُّغاء)؛ لأنَّ نظائرها (النُّباح)، و(الصُّراخ). الثالث: مفرد (أَفْعِلَة) كـ(كِسَاء)، و(قَبَاء)، و(دُعاء) مفرد (أكسية)، و(أقبية)، و(أدعية)؛ لأنَّ نظائرها (حِمار)، و(قَذَال)، و(غُراب). والسماعي نحو: (الخفاء)، و(الإباء) مما ليس له نظير يحمل عليه. شاهين، مجموعة الشافية (ج2/12-16).

([2]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (عَلَى وزنِ (أَفْعِلَة).

([3]) في (ط): (تأول).

([4]) (الممدودِ فِي الضرورةِ ... قَالَ الشيخُ أبو حَيَّانَ): ساقط في (م).

([5]) (الكافي في شرح الهادي، قسم التصريف)، لأبي المعالي عز الدِّين عبد الوهاب الزنجانيّ(ت655هـ).

([6]) انظر: ناظر الجيش، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (ج9/4650).

([7]) قال سيبويه، الكتاب (ج2/63): (وقالوا: ندى وأندية فهذا شاذ).

قَوْلُهُ[1]: [فَلا يكونُ (أَندِيَةٌ) جمعَ المقصورِ] إذ هُو جمعُ (نِدَاءٍ)، وَهُوَ الممدودُ، وَلَا (نَدًى) إذ هُوَ مفردُ (نِدَاءٍ)، وَهُوَ (فِعَالٌ).

قَوْلُهُ: [وَالإباءُ[2] بالفتحِ][3] هُوَ مِن المهموزِ كَمَا حَكَاهُ[4] ابنُ جِنِّيٍّ عَن سِيبَوَيْه، لَا المعتلِ كَمَا تَوَهَّمَهُ الجوهريُّ[5] وَغَيرُهُ، واحترزَ بقَوْلِهِ: [بالفتحِ] عَنِ الإباءِ بالكسرِ؛ لِأَنَّ لَهُ نظيرًا، وهُوَ النفارُ والجماحُ، فَمَدُّه قياسيٌّ، وَكَذَا الإُباءُ بالضمِّ، وَهُوَ أَلَّا يشتهي الطعامَ؛ لِأَنَّهُ دَاءٌ كَالزُّكَامِ وَالصُّدَاعِ.

قَوْلُهُ: [وَالواحدةُ (أَبَاءة)] هِي بالفتحِ –أيضًا– كَـ(عَبَاءة)[6].

([1]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (وَهُوَ (فِعَالٌ).

([2]) في (ط): (وإلا)، والصواب أنَّها (الإباء)، ففي شرح الجاربردي (والإباء بالفتح). شاهين، مجموعة الشافية، شرح الجاربردي (ج16/2).

([3]) (الأَبَاء) كـ(عباءة): القصبة. الفيروز أبادي، القاموس المحيط (ص33).

([4]) ابن جني، سر صناعة الإعراب (ج84/1)، والفيروز أبادي، القاموس المحيط (ص33).

([5]) الجوهري، الصحاح (ج2259/6).

([6]) في (ط)، و(م): (كقباء).

الباب التاسع والعشرون: ذو الزيادة

قَوْلُهُ[1]: [حروفُ الزيادةِ يجمعُهَا إِلَى آخِرِهِ] حروفُ الزيادةِ[2] عشرةٌ، يجمعُهَا قولُكَ: (اليوم تنساه)، أَو (سألتمونيها) عَلَى مَا يُحكَى[3] أَنَّ تلميذًا سألَ شيخَهُ عَن حُروفِ الزِّيَادَةِ، فقالَ الشيخُ: (سألتمونيها)، وَظَنَّ التلميذُ أَنَّهُ أَحَالَهُ عَلَى مَا أَجَابَهُم بِهِ مِن قبلُ، فقالَ: مَا سَأَلْنَاكَ إِلَّا هَذِهِ المرَّة، فقالَ: (اليوم تنساه)، فقالَ: واللهِ لَا أنساهُنَّ، فقالَ: يَا أحمقُ قَد أجبتُكَ مَرَّتِينِ. أَوِ (السَّمَّانَ هَويتُ) عَلَى مَا يُحكَى أَنَّ المبردَ سألَ المازنيَّ عَنهَا، فَقَالَ شعرٌ[4]: [المتقارب]

هَوِيتُ السِّمَانَ فَشَيَّبْنَنِي ... وَقَدْ كُنْتُ قِدْماً هَوِيتُ السِّمَانَا

فقالَ: أَنَا أسألك عن حروفِ الزيادةِ وَأَنت تنشدني فِي الشعرِ، فقالَ: أَجبتكَ مَرَّتينِ. وأحسنُ مَا قيلَ فيهِ لفظًا ومعنًى شعر[5]: [الطويل]

سَأَلْتُ الْحُرُوفَ الزَّائِدَاتِ عَنِ اسْمِهَا ... فَقَالَتْ وَلَمْ تَبْخَلْ: أَمَانٌ وَتَسْهِيلُ

وقالَ آخرُ[6]: [الطويل]

هَنَاءٌ وتَسْلِيمٌ، تَلَا يَوْمَ أُنْسِهِ ... نِهَايَةُ مسؤولٍ، أَمَانٌ وَتَسْهِيلُ

قَوْلُهُ: [يجمعُهَا قولُكَ: (يَا أوسُ هَل نِمْتَ)] حروفُ الزيادةِ عشرةٌ، جَمَعَهَا النَّاسُ فِي أنواعٍ مِنَ الكلامِ، وَمِن ألطفِ مَا جُمِعَت فِيهِ (سألتمونيها)، وَقَد ذُكِرَت ثَلاثَ مراتٍ فِي البيتِ الذِي حَكَاهُ الشَّارحُ، وَأجمعُ مِنهُ وَأحسنُ؛ لعدمِ الحشوِ قولُ ابنِ مَالِكٍ: [الطويل]

([1]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (أمان وتسهيل).

([2]) حروف الزيادة جمعت في كلمات وأبيات شعر ذكرها المصنف، والشارح، والمُحَشِّي، وغيرهم، لكن السؤال الذي يطرح نفسه، متى نحكم على هذه الحروف العشرة بأنها زائدة؟ تكون زائدة عندما تأتي لإفادة معنى، كهمزة (انصر)، وألف (ضارب)، وميم (اللهمَّ)، وياء التصغير، وتاء (زنادقة) للعوض، وهمزة الوصل التي تزاد لإمكان النطق بالحرف الساكن، وهاء السكت، أمَّا زيادة الإلحاق والتضعيف فقد تكون من هذه الحروف أو لا، فمثال كونهما من هذه الحروف: (شملل)، و(علَّم)، ومن غيرها: (جلبب)، و(فرَّح). ويحكم على حروف الكلمة بأنها أصلية إذا ثبتت في جميع تصاريفه. شاهين، مجموعة الشافية (ج2/20-23)، وابن مالك، إيجاز التعريف في علم التصريف (ج14/9).

([3]) الرضي، شرح الشافية (ج331/2).

([4]) البيت للمازني أنشده للمبرد حينما سأله عن حروف الزيادة. انظر: ابن جني، المنصف (ج98/1).

([5]) لم ينسب لقائل معين. انظر: الرضي، شرح الشافية (ج331/2)، والشاطبي، المقاصد الشافية (ج351/8).

([6]) البيت لابن مالك، ورواه في شرح الكافية الشافية بلفظ:

أمان وتسهيل تلا أنس يومه ... نهاية سول أم هناء وتسليم

بينما رويت في مراجع النحو بنفس لفظ المتن. ابن مالك، شرح الكافية الشافية (ج2033/4)، وإيجاز التعريف في علم التصريف (ج3/9)، وابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك (ج230/4).

هَنَـــاءٌ وتَسْـــلِيمٌ، تَـــلَا يَـــوْمَ أُنْسِـــهِ نِهَايَـــةُ مســـؤولٍ، أمَـــانٌ وَتَسْـــهِيلُ

وقيلَ –أيضًا–: (السمان هويت) كَمَا فِي المتنِ، وَهُوَ معيبٌ؛ لإدغامِ اللام، و(هويت السمان)، وَهُوَ مثْلُهُ لِذَلِكَ، ولسقوطِ الهمزةِ، وجمعت –أيضًا– فِي قَولِهِم[1]:

أَوَيـــتُ مِـــن سَـــهْلٍ وأَسْـــلَمَنِي وَتَـــاه وَالمَـــوتُ يَنْسَـــاهُ وَهُـــم يَتَسَـــاءَلُون

وغيرها.

قَوْلُـهُ[2]: [لِأَنَّهَا أخفُ الحروفِ]؛ أَي: وَلِذَلِكَ كَثُرَ استعمالُهَا، فَلَا تخلو كلمةٌ مِنهَا أَو مِن أبعاضِها التِي هِيَ الضمةُ والفتحةُ والكسرةُ.

قَوْلُهُ: [وَأَقَلُّهَا كلفةً]؛ أَي: لِأَنَّهَا لِمَا فيها مِن اللينِ يسهلُ /ق129ب/ النُّطقُ بِهَا.

قَوْلُهُ: [وتنقلبُ إلى حروفِ اللينِ] وتصورِهَا[3] –أيضًا–.

قَوْلُهُ[4]: [وَأَمَّا قولُ النحويينَ] جوابُ سؤالٍ مقدرٍ.

قَوْلُهُ[5]: [وَهِيَ خفيةٌ] كَمَا أَنَّ الألفَ كذلك.

قَوْلُهُ: [وَقَد أُبدِلَت مِنَ الواوِ فِي (يَا هَنَاهُ)]؛ أَي: فِي مذهبِ البصريينَ[6]، وستأتي الكلمةُ وإيضاحُهَا وَمَا فيها من الخلافِ فِي الإبدالِ.

([1]) لم أجده في كتب النحو التي وقعت عليها.

([2]) اختصت هذه الحروف العشرة بالزيادة؛ لأنَّ أول ما زيد حروف المد واللين؛ لأنَّها أخف الحروف، وأقلها كلفة، وأمَّا قول النحويين الواو والياء ثقيلتان فبالنسبة للألف، أمَّا بالنسبة لغيرها من الحروف فخفيفتان، وغير حروف المد واللين من العشرة مشبهة بها، فالهمزة مجاورة للألف في المخرج، وتنقلب إلى حروف اللين عند التخفيف، والهاء مجاورة للألف في المخرج، وقد أبدلت من الواو في يا هناه، والميم من مخرج الواو، وهو الشفة، وفيها غنة مناسبة للين حروف اللين، والنون فيها غنة، ويمتدُّ في الخيشوم امتداد الألف، والسين حرف مهموس، فيه صفير، فناسب بهمسه لين حروف اللين، ويقرب مخرجه من مخرج التاء، ولذلك أبدلوها منها، فقالوا: استخذ في اتخذ، واللام وإن كان مجهورًا لكنَّه يشبه النون، وقريب منه في المخرج، ولذلك يدغم فيه النون نحو: من لدنه، وقد يحذف معه نون الوقاية في (لعلي) كما حذفت في (أنِّي، وكأنِّي). شاهين، مجموعة الشافية (ج2/18–19).

([3]) في (ط): (وتصور فيها)

([4]) ساقط في (ك): إلى قوله: (الخلافِ فِي الإبدالِ).

([5]) ساقط في (م): إلى قوله: (الألفَ كذلك)

([6]) المذاهب في هذه الهاء خمسة، أحدها: أنها أصل وأن مادة الكلمة (هنه) فتكون الكلمة مما اتفقت فيه الفاء واللام فيكون من باب سلس قال: وهذا مذهب أبي زيد. ثانيها: أن الهاء عوض من الواو، وأصلها (هنو). ثالثها: أنَّ الهاء بدل من همزة، والهمزة بدل من واو. فالهاء بدل البدل، فلام الكلمة واو لقولهم: هنوات فبنوه على (فعال) فصار (هناوا) فجاءت واو متطرفة بعد ألف زائدة فأبدلت همزة، ثم أبدلت هاء، وهذا مذهب ابن جني. رابعها: أن الألف والهاء زائدتان لكن في نفس البناء على حد زيادة الهمزة في (أحمر) فوزنه (فعلاه)؛ إذ أصله: (هنوات) تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت ألفًا، فحذفت؛ لالتقاء الساكنين، أو حذفت لام الكلمة أولًا وزيد في بناء الكلمة

قَوْلُـهُ: [فَنَاسَبَ بِهَمسِـهِ]؛ أَي: وَمَا فيهِ مِنَ الصفيرِ، قَالَهُ الموصليُّ –رحمه الله–[1]، وَقَد يقالُ: الصادُ مثلُ السينِ فِي كلٍّ مَا ذكرَهُ الشارحُ.

قَوْلُـهُ[2]: **[فقالُوا: (اسْتَحَذَ) فِي (اتَّخَذَ)]** السينُ فيهِ بدلٌ مِنَ التَّاء، وَفِي (سِتٌّ)[3] بدلٌ مِنَ السينِ.

قَوْلُـهُ: [واللامُ وَإِن كَانَ مجهورًا] اللامُ مشابهٌ للنونِ، والنونُ مشابهٌ للألفِ؛ لامتدادِهِ فِي الخيشومِ امتدادَ الألفِ فِي الحلقِ، فاللامُ مشابهٌ للألفِ؛ لِأَنَّ المشابهَ للمشابهِ الشيءِ مشابهٌ لذلكَ الشيءِ.

قَوْلُهُ: [لَكِنَّهُ يشبهُ النُّونَ] قالَ الموصليُّ: لأنَّ مخرجَهُ قريبٌ مِن مخرجِهِ، ولذلكَ يدغمُ فيهِ، ولعلَّ الشارحَ أرادَ[4] أَن يشبهَ النُّونَ فِي الجهرِ، ويشبهُهَا –أيضًا– فِي الاستفال، والانفتاح، وَالاستطالةِ فِي المخرجِ.

قَوْلُهُ: [أَي: بتكريرِ حروفِ الكلمةِ] إِنَّمَا قالَ ذلكَ؛ لأنَّ المضاعفَ فِي اصطلاحِهِم: هُوَ مَا كَانَ عينُهُ ولامُهُ مِن جنسٍ واحدٍ.

قَوْلُهُ[5]: **[وَكَذَا التَّضعيفُ]**؛ أَي: قَد يكونُ مِنهَا، وَقَد يكونُ مِن غيرِهَا.

قَوْلُهُ: [وَهِيَ إِمَّا لإفائدةِ معنى]؛ أي: كالتكلمِ، والتعديةِ، ومعنى اسمِ الفاعلِ، والتحقيرِ.

قَوْلُهُ[6]: **[وَإِمَّا للعوضِ كَتَاءِ (زَنَادِقَة]** فإنَّهُ عوضٌ عَن ياءِ (زَنَادِيق) كَتَاءِ (فَرَازِنَة).

قَوْلُهُ: [وَإِمَّا للعوضِ كَتَاءِ (زَنَادِقَة)] هِي عوضٌ عَن المدةِ، وَالأصلُ: (زَنَادِيق)، ولذلكَ لَا يسقطانِ[7] وَلَا يثبتانِ، وتقدمَ فِي الجمعِ.

الألف والهاء. خامسها: أن تكون الهاء هاء السكت والألف قبلها الألف التي تلحق مثل (يا زيدا) إذا ندبت وضموا الهاء في الوصل تشبيها لها بالهاء الأصلية. وهذا مذهب الفراء، واختاره ابن مالك وابن عصفور. ناظر الجيش، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (ج7/3578–3079).

([1]) (رحمه الله): ساقط في (ط)، و(ك).

([2]) ساقط في(ك)، و(م): إلى قوله: (لذلكَ الشيءِ).

([3]) أصل هذه الكلمة (سِدْسٌ)، بدليل قولهم في التصغير: (سُديس)، فأبدلوا من السين تاءً فصارت (سِدْتُ)، ثمَّ أدغموا الدال في التاء فصارت (سِتّ). الأنباري: أبو البركات، أسرار العربية (ج1/292)، وابن عصفور، الممتع الكبير في التصريف (ج1/389).

([4]) في (م): (مراده هنا).

([5]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (مِن غيرِهَا).

([6]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (كَتَاءِ (فَرَازِنَة).

([7]) في (ك): (تسقطان).

قَوْلُهُ[1]: [وَميمِ (اللهُمَّ)] عَلَى مذهبِ البصريينَ[2]، فَإنَّ أصلَهُ عندهُم (يَا اللهُ)، حُذِفَ حرفُ النِّدَاءِ، وَعُوِّضَ الميمُ عَنهَا. ض.

قَوْلُهُ: [وميمِ (اللهُمَّ)] هِيَ عوضٌ عَن ياءِ أخِرٍ؛ تبركًا باسمِهِ -تَعَالَى- ولكونهِ عوضًا عَنهَا، لَم يُجمع بينهما إلَّا فِي الضَّرورةِ[3].

قَوْلُهُ: [كَميمِ (زُرْقُم)، وَ(سُتهُم)] كُلٌّ مِنهُمَا بضمِّ أولهِ وثالثهِ، وَ(الزُرقُم) بالضمِّ: الشديدِ الزُّرقةِ للذكرِ والأنثى، قالَ الجوهريُّ[4]: رجلٌ استُهُ بينَ الستَهِ[5]: إذَا كَانَ كبيرَ العَجُز، وَالستُهُم والستَاهِي مثلُهُ، وامرأةٌ سَتهَاءُ وَسُتهُم.

قَوْلُهُ[6]: [كميمِ (زُرقُم)] (الزُرقُم): الشديدُ الزرقِ، والمرأةُ زرقمٌ -أيضًا-. (الاستُ): العَجُز، وَقَد يُرادُ بِهِ حلقةُ الدبرِ، ورجلٌ استُه بينِ الستَهِ: إذَا كَانَ كبيرَ العَجُزِ، وَالستُهم وَالستَاهِي مثلُهُ، والمرأةُ سَتْهَاءُ، قالَ ابنُ السكيتِ[7]: رجلٌ سَتَهٌ وَسَتَاهِي: عظيمُ الاستِ، والمرأةُ ستهاءُ وُستهُم، والميمُ زائدةٌ.

([1]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (وَعُوِّضَ الميمُ عَنهَا).

([2]) ومذهب الكوفيين أنَّها بقية فعل محذوف تقديره: (أمَّنَا بخيرٍ)؛ أي: اقصدنا به، ومنه قوله -تعالى-: ﴿وَلَا آمِّينَ الْبَيْتَ الْحَرَامَ﴾ [المائدة: 2]؛ أي: قاصدينه، وعلى هذا فالجمع بين (يا) والميم ليس بضرورة عندهم، إذ ليست عوضًا منها. وقد رد عليهم البصريون هذا بأنه قد سمع (اللهمُّ أمنا بخير)، وقال تعالى: ﴿وَإِذْ قَالُوا اللَّهُمَّ إِنْ كَانَ هَذَا هُوَ الْحَقَّ مِنْ عِنْدِكَ فَأَمْطِرْ عَلَيْنَا﴾ [الأنفال: 32] فقد صرح بالمدعو به، فلو كانت الميم بقية (أمنا) لفسد المعنى، فبان بطلانه. وهذا من الأسماء التي لزمت النداء فلا يجوز أن يقع في غيره. الأنباري: أبو البركات، الإنصاف في مسائل الخلاف (ج281/1)، والسمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون (ج97/3).

([3]) كما في قول الشاعر: [الرجز]

إنِّـــي إذا مَـــا حَـــدثٌ أَلَمَّـــا دَعَـــوْتُ يَـــا اللَّهـــمَّ يَـــا اللَّهُمَّـــا

وقول الآخر: [الرجز]

ومـــا عليـــك أن تقـــولي كلّمـــا ســـبّحت أو صـــلّيت يـــا اللهمّـــا

السيرافي، شرح كتاب سيبويه (ج185/1)، وابن يعيش، شرح المفصل (ج366/1).

([4]) الجوهري، الصحاح (ج2233/6).

([5]) في (م): (السهه).

([6]) ساقط في (ك): إلى قوله: (والميمُ زائدةٌ. صحاح).

([7]) ابن السكيت(186هـ - 244هـ) يعقوب بن إسحاق، أبو يوسف، ابن السكيت: إمام في اللغة والأدب. أصله من خوزستان (بين البصرة وفارس) تعلم ببغداد. واتصل بالمتوكل العباسي، فعهد إليه بتأديب أولاده، وجعله في عداد ندمائه، ثم قتله، لسبب مجهول، قيل: سأله عن ابنيه المعتز والمؤيد: أهما أحبُّ إليه أم الحسنُ والحسينُ؟ فقال ابن السكيت: والله إنَّ قنبرًا خادمَ عليٍّ خيرٌ منك ومِن ابْنيكَ! فأمرَ الأتراكَ فداسوا بطنَهُ، أو سَلُّوا لسانَهُ، وحُمِلَ إلى داره فمات (ببغداد). من كتبه: (إصلاح المنطق)، قال المبرد: ما رأيتُ للبغداديين كتابًا أحسنَ منه، و(الألفاظ)، و(الأضداد)، و(القلب والإبدال)، و(شرح ديوان عروة ابن الورد)، و(شرح ديوان قيس ابن الخطيم)،

صحاح[1].

قَوْلُهُ[2]: [ليعاملَ معاملَتَهُ فِي التصغيرِ والتكسيرِ وغيرِهِمَا]؛ أَي: فَمَا ثبتَ للملحقِ بِهِ من حكمٍ ثبتَ للملحقِ مثلُهُ، فلو بنيتَ مِنَ البيعِ مثلَ /ق130أ/ (ضَيْوَنَ) قلتَ: (بَيْوَعَ) بالتصحيحِ؛ لأَنَّ المقصودَ مِنَ الإلحاقِ التقابلُ، وَهُوَ إِنَّمَا يحصلُ إِذَا قوبلَ الصحيحُ بمثلِهِ، وَمِن هُنَا امتنعَ الادغامُ فِي الملحقِ بتضعيفٍ كَـ(قَرْدَدٍ) الملحقِ بَـ(جَعْفَرٍ)، فَإِنَّ الفكَ فيهِ واجبٌ، نعم، إِذَا كَانَ أولُ المثلينِ فيهِ ساكنًا تعينَ الادغامُ؛ لِأَنَّهُ لَا يُحَلُّ بالتقابلِ نَحوَ: (جَدَّبٍ) فَإِنَّهُ ملحقٌ بِـ(مَقْطَر)، وَقَالَ[3] ابنُ مَالِكٍ[4]: إِنَّمَا اغتفرت فيهِ هَذِهِ المخالفةُ لِمَا فِي الفكِّ مِنَ الصعوبةِ وَالثقلِ[5]. وَ(الخِدَبُّ) بمعجمةٍ ومهملةٍ وموحدةٍ: الضخمُ، وَفِي جعلِ المعاملةِ غايةً للجعلِ إشعارٌ بِأَنَّهُ مقصودٌ لأجلِهَا، وَقَد صرحَ بِهِ مَن قالَ[6]: إِنَّ حرفَ الإلحاقِ: هُوَ مَا قُصِدَ بِهِ جعلُ ثلاثيٍّ أَو رباعيٍّ موزانًا لِمَا فَوقَهُ؛ أَي: موافقًا لَهُ فِي الصيغةِ وَإِن اختلفَ ميزانُهُمَا. قالَ أبو حيانَ: وَفِي القصدِ تجوزٌ، وَإِنَّمَا هَذَا اعتبارٌ نحويٌّ، وردَّ[7] بِأَنَّ الواضعَ قصدَ بالمزيدِ لغيرِ الإلحاقِ مَا أريدَ بزيادتِهِ مِنَ الدلالةِ عَلَى المعنى أَو العوضِ أَو غيرِهِمَا؛ لامتناعِ أَن يضعَ الكلمةَ مِن غيرِ اعتبارِ شيءٍ، كَيفَ؟ وَهُوَ قَد قالَ: (يضربُ)[8]، وَ(ضَارِبٌ)، وَ(مضروبٌ) قاصدًا بكلٍّ

و(الأجناس)، و(سرقات الشعراء)، و(الحشرات)، و(الأمثال)، و(شرح شعر الأخطل)، و(تفسير شعر أبي نواس)، و(شرح شعر الأعشى)، و(شرح شعر زهير)، و(شرح شعر عمر بن أبي ربيعة)، و(شرح المعلقات)، و(غريب القرآن)، و(النبات والشجر)، و(النوادر)، و(الوحوش)، و(معاني الشعر)، صغير وكبير. انظر: الأنباري: أبو البركات، نزهة الألباء في طبقات الأدباء (ص138)، وابن خلكان، وفيات الأعيان (ج6/395)، والزركلي، الأعلام (ج8/195).

([1]) الجوهري، الصحاح (ج6/2233).

([2]) عرف الشيخ الأنصاري الإلحاق بقوله: جعل الحرف الزائد في المزيد فيه مقابلًا للحرف الأصلي في الملحق به؛ ليعامل معاملته في التكسير والتصغير وغيرهما، وعرفه ابن جماعة بقوله: زيادةُ حرفٍ في الكلمة؛ لتصيرَ على هيئةٍ أصليةٍ بكلمةٍ فوقَهَا في عددِ الحروفِ الأصولِ نحو: (قردد) ملحق بـ(جعفر)، فنقول: (قرادد)، و(قراديد) كما قلنا: (جعافر)، و(جعافير)، ونحو (مَقْتَل) غير ملحق وإن كان على صورة (جعفر)؛ لأنَّ الميم زيدت للدلالة على المصدر، والزمان، والمكان، والإلحاق لا يكون في الأول، ونحو: (أفعل)، و(فَعَّل)، و(فَاعل) ليس للإلحاق؛ لأنَّ الزيادة لغير معنى الإلحاق، ومصادرها مخالفة لمصدر الرباعي. شاهين، مجموعة الشافية، شرح الأنصاري (ج2/24-29).

([3]) (البدر): زائد في (م).

([4]) ابن مالك، شرح الكافية الشافية (ج4/2067).

([5]) قال ناظر الجيش في تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (ج10/4986): "ولا يخفى أن هذا التعليل ليس بجيد، والحق أن يقال في التعليل: إنَّ هذا الإدغام في مثله ليس فيه إخلال بالتقابل".

([6]) ابن مالك، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد (ص131).

([7]) ناظر الجيش، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (ج10/4988).

([8]) في (م): (اضرب).

صيغةٍ معنى، وَلَولا الحرفُ المزيدُ عَلَى المادةِ الأصليةِ لم يجزْ لَهُ قصدُ ذلكَ المعنى، فالظاهرُ أَنَّهُ يقصدُ بالمعنى المزيدِ لأجلِهِ، وَلَا شكَّ أَنَّ إلحاقَ كلمةٍ بِأُخرَى لتعاملَ معاملتَهَا أمرٌ يمكنٌ قصدُهُ، فالواضعُ قصدَ الموازنةَ والمقابلةَ، نعم، النحويُّ سمَّى ذلكَ إلحاقًا. انتهى.

قَوْلُهُ: [وَلِأَنَّ حرفَ الإلحاقِ لَا يكونُ فِي الأولِ] سبقَ[1] فِي الأبنيةِ أَنَّهُ لَيس عَلَى عمومِهِ، فليُراجَعْ.

قَوْلُهُ[2]: [مصادرِهَا مخالفةً]؛ أَي: لمصدرِ الرباعيِّ.

قَوْلُهُ: [أَي: زيادةُ الحرفِ فِيهِ]؛ أَي: فِي الإلحاقِ. ض.

قَوْلُهُ: [إِلَّا لِهَذَا الغرضِ]؛ أَي: الذِي هُوَ جعلُ مثالٍ إِلَى آخَرَ. ض.

قَوْلُهُ: [هُو الذِي ليسَ لمعنى]؛ أَي: ليسَ لمفهومٍ وضعتِ الكلمةُ ابتداءً، بَل لمعنًى خارجٍ عَن مفهومِ مَا وضعَ لَهُ، وَهُوَ جعلُ مثالٍ إِلَى آخَرَ. ض.

قَوْلُهُ[3]: [أشارَ إِلَى أَنَّ الالفَ لا يقعُ للإلحاقِ]؛ أَي: ولا يقعُ الألفُ للإلحاقِ بالأصالةِ فِي الاسمِ حشوًا، لِمَا يلزمُ مِن تحريكِهَا قبلَ ياءِ التصغيرِ إن كَانت ثانيةً، وبعدَهَا إن كَانت ثالثةً، وإن كَانت رابعةً كَانت آخرًا فِي التصغيرِ والجمعِ؛ لِأَنَّهَا إذَا كَانت رابعةً حشوًا وَهِيَ للإلحاقِ فَلَا يكونُ إِلَّا للإلحاقِ بالخماسيِّ، فيجبُ حذفُ الآخرِ؛ ليمكنَ تكسيرهُ وتصغيرهُ، وحينئذٍ يصيرُ عرضةً للإعرابِ اللفظيِّ، إذ لا يجوزُ أَن يجعلَ إعرابُهُ تقديريًّا؛ لِأَنَّهَا وقعت موقعَ حرفٍ أصليٍّ قابلٍ لأنواعِ الحركةِ بالقوةِ، وَذَلكَ أدني عرضٍ لَهُ، مثلُ مَا عُرِضَ للزائدِ، وَلَو جعلَ إعرابُهُ لفظيًّا لبطلتْ حقيقةُ الألفِ، فيكونُ قَد عُرِضَ

([1]) قال ابْنُ مَالِكٍ في شرح التَّسْهِيلِ (ج3/448-449): "ولا تكونُ الهمزةُ للإلحاقِ أَوَّلًا إلّا مَعَ مُسَاعِدٍ كـ(نونِ) (أَلَنْدَدِ)، و(واوِ) (إدْرَوْنٍ)؛ يعني: أنّها لا تكون أوّلًا للإلحاق إلَّا إذا كان معها حرفٌ آخَرُ للإلحاق، و(أَلَنْدَدِ) ملحق بـ(سَفَرْجَل)؛ لأنّه من (اللَّدَدِ)؛ فـ(الهمزةُ والنُّونُ) فيه زائدتان للإلحاقِ حَشْوًا، وإظهارُ التَّضعيفِ يَدُلُّ على ذلك، و(إدْرَوْنٍ) بمعنى (الدَّرَنِ) فـ(الهمزةُ والواوُ) فيه زائدتان للإلحاقِ بـ(جِرْدَحَلٍ)".

([2]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (موضوعِهِ بالنقضِ. ض).

([3]) الألف لا تقع للإلحاق في الاسم حشوًا؛ لما يلزم من تحريكها، وقال ابن الحاجب لبيانه: لما قصدوا في الإلحاق وقوع الحرف الزائد موقع الأصلي كرهوا أن يكون في الحشو ألفًا، فيؤدي إلى تحريك الألف في حكم الأصلية، وإنَّما تحريكها حشوًا؛ لأنَّه إن كانت ثانية أو ثالثة وجب تحريكها في التصغير، وإن كانت رابعة وجب وقوعها آخرًا في التصغير والجمع؛ لأنَّها إذا كانت رابعة حشوًا وهي للإلحاق فلا يكون للإلحاق بالخماسي، فيجب حذف الآخر. وفي قول ابن الحاجب: (في حكم الأصلية) احتراز عن الألف التي ليست في حكم الأصلية؛ لجواز تحريكها، وهي في حكم الأصلية لوقوعها موقع الأصلي، قال الجاربردي: وفي هذا الكلام نظر؛ لأنَّا لا نسلم امتناع تحريك الألف، فإنَّ الألف يعرضها التحريك في التصغير بانقلابها ياء كما في (كُتَيِّب) تصغير كتاب، أو ياء كما في صحراء، وليس كونها في حكم الأصلية مانعًا، فإنَّ حكم باب وناب كذلك، فلا طائل تحت قول ابن الحاجب: (وإن كانت رابعة إلى آخره)؛ إذ غاية ما يلزم منه أنَّه يقع الألف حينئذٍ آخرًا، وأي محذور يلزم منه. شاهين، مجموعة الشافية، شرح الجاربردي (ج2/23-26).

للزائدِ أشدُّ التغايرِ، وَهُوَ انعدامُهُ بالكليةِ مَعَ ثباتِ الحرفِ الذِي مَا وقعَ الزائدُ موقعَهُ عَلَى حَالِهِ فِي نفسهِ، لا يعرضُ لَهُ تغييرٌ إِلَّا باعتبارٍ مَّا، ونادرًا، وَهَذَا بخلافِ مَا وقعَ الالفُ للإلحاقِ فِيهِ آخِرًا، فَإِنَّهَا حينئذٍ يكونُ قَد وقعت موقعَ مَا هُوَ عرضةٌ للتغايرِ، وهو الحرفُ الآخِرُ مِنَ الملحقِ، فَلَا بأسَ حينئذٍ بإبقاءِ الألفِ عَلَى حالِهَا كَمَا فِي (عَلقَى)[1] وَبقلبِهَا كَمَا فِي (عِلبَاءَ)[2]، وبمثلِ هَذِه النكتةُ قَد يقعُ الألفُ للإلحاقِ فِي الفعلِ حشوًا[3] نَحوَ: (تَغَافَل)؛ لِأَنَّ أركانَ الفعلِ مضطربةٌ، لَا تفاوتَ فِي عروضِ التغايرِ لَهَا بينَ كونِهَا وسطًا أَو آخِرًا أَو إِنَّمَا قلنَا: لَا يقعُ الألفُ بالأصالةِ للإلحاقِ فِي الاسمِ حشوًا؛ لأَنَّهُ لَا يجوزُ أَن يقعَ للإلحاقِ فِي الاسمِ حشوًا بالتبعيةِ لَا بالأصالةِ، فَأَمَّا إِذَا حكمنا بكونِ الألفِ فِي (تَفَاعَل) للإلحاقِ لزمَ الحكمُ بكونِهَا فِي مصدرِهِ، وَاسمى فاعلِهِ ومفعولِهِ –أيضًا– للإلحاقِ، وَقَد يقالُ: إِنَّ الالفَ لَا تقعُ للإلحاقِ البتة؛ لِأَنَّهَا لا تقعُ أصلًا فِي الأبنيةِ؛ لأَنَّ الأصولَ قابلةٌ للحركاتِ، وَهِيَ لا يقبلُهَا، وَكَمَا أَنَّهُ لَا يقعُ أصلًا ينبغي أن لا يقعَ مكانَ أصلٍ، فنحوُ: (عَلقَي) الملحقِ بـ(جعفرٍ) الأصلُ فِي ألفِهِ ياءٌ، قلبت؛ لتحركها وانفتاحِ مَا قبلهَا، ونحوُ: (عِلبَاء) الملحقِ بـ(سِردَاحٍ)– الناقةُ الكثيرةُ اللحمُ– الهمزةُ فيه منقلبةٌ عَنِ الياءِ التِي فِي (درحاء) للقصير السمينِ[4]، ولم يصحَّ الياءُ كبناءِ الكلمةِ عَلَى التذكيرِ، فَعَلى هَذَا ينبغي أَن لا يُجعلَ الألفُ فِي (تَغَافَل) للإلحاقِ مِع أَنَّ الألفَ فِي مثلِهِ غالبةٌ لإفادَةِ معنى كونِ الفعلِ بينَ اثنينِ فصاعدًا.

قَوْلُهُ: [وَقيلَ لبيانِهِ] والأَولَى أَن يقالَ فِي بيانِهِ: لَم يجوِّزُوا زيادةَ الألفِ فِي الحشوِ للإلحاقِ؛ لأَنَّ زيادتَهَا فيهِ يؤدي إلى تحريكِها، ولا يجوزُ تحريكُهَا لأمرينِ، الأول: أَنَّهَا لو حُرِّكَت لصارت واوًا أو ياءً أو همزةً، فلا يعرفُ أَنَّ حرفَ الإلحاقِ ألفٌ أو واوٌ أو همزةٌ؛ إذ ليسَ لها أصلٌ أَو أمثلةُ اشتقاقٍ يعرف به. الثاني: أَنَّ ألفَ الإلحاقِ لا يجوزُ أَن تكونَ فِي مقابلةِ الحرفِ المتحركِ، وَإِلَّا يختلفُ وزنُهُمَا

([1]) (العَلْقَى): كَسَكْرَى: نَبْتٌ يَكونُ واحِداً وجمعاً، قُضْبانُهُ دِقاقٌ، عَسِرٌ رَضُّها، يُتَّخَذُ منه المَكانِسُ، ويُشْرَبُ طَبيخُهُ للاسْتِسْقاءِ. الفيروز أبادي، القاموس المحيط (ص911).

([2]) عِلْبَاءُ البعير: عَصَبُ عُنُقِهِ. الفيروز أبادي، القاموس المحيط (ص117).

([3]) اليزدي، شرح الشافية (ج311/1).

([4]) في (ط): ((درحان) للبعير السمين) ويرى الباحث أنَّها ((درحاء) للقصير السمين)؛ لأنَّ كلمة (درحان) غير موجودة في المعاجم اللغوية، بينما كلمة (درحاء) موجودة بمعنى (قصير سمين ضخم البطن)، ولأنَّ كلمة (دِرْحَاء) على نفس كلمة (عِلْبِاء)، وكلاهما الهمزة فيهما منقلبة عن ياء، وغالبًا ما يمثل بها النحاة في كتبهم على هذا الموضوع. قال أبو حيان: "لأن ألف فعلاء عندهم لا تكون للتأنيث بل للإلحاق كـ(علباء)، و(درحاء)". وكذلك في شرح الشافية للنظام. الجوهري، الصحاح (ج361/1)، وأبو حيان، التفسير المحيط (ج364/6)، وابن عصفور، الممتع الكبير في التصريف (ج241/1)، وناظر الجيش، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (ج375/1)، والنظام، شرح الشافية (ج231/2).

فَلَا يعرفُ الإلحاقُ، فَلَا بُدَّ أَن يكونَ فِي مقابلةِ الحرفِ الساكنِ حتى يتحققَ الإلحاقُ، وحينئذٍ لا يمكنُ تحريكُهَا؛ إذ يبطلُ عنِ الموازنةِ الدالةِ عَلَى الإلحاقِ وتعودُ عَلَى موضوعِهِ بالنقضِ. ض.

قَوْلُـهُ: [فِـي حُكمِ /ق131ب/ **الأصليةِ]** هُوَ حالٌ مِنَ الألفِ وَإن كانت مضافًا إليها؛ لأنَّ المضافَ صالحٌ للعملِ[1].

قَوْلُـهُ[2]: [فَـإنَّ الألـفَ يعرضُـها التحريـكُ] فيـهِ نظرٌ؛ لأنَّـهُ لـم يعرضْ للألـفِ تحريكٌ فِـي (كُتَيِّبٍ) وَ(كُوَيتِبٍ)، وَ(صَحْرَاءَ) بل للواءِ والياءِ والهمزةِ، لنا. وَهَذَا مردودٌ؛ لأنَّـهُ حينئذٍ لا يتصورُ تحريكُ الألفِ أصلًا عَلَى مَا لا يخفى، فالمرادُ بتحريكِ الألفِ كونُ الحرفِ الذِي يحركُ قبلَ التحريكِ ألفًا. ض.

قَوْلُـهُ: [كَمَـا فِـي (صَـحَرَاءَ)]؛ أَي: فَـإنَّ همزتَهَـا بـدلٌ مِـنَ الألـفِ الثانيـةِ لَمَّـا اضـطرَّ إِلَـى تحريكِهَا.

قَوْلُـهُ[3]: [وَلـيسَ كونُـهَا الأصليةَ] جوابٌ عَن سؤالٍ مقدرٍ، وَهُوَ أَنَّ ما ذكرتَ مِن عروضِ الحركـةِ للألـفِ ليسَ محلَ النزاعِ؛ لكونِ هذِهِ الألفاتِ زائدةٌ محضـةٌ وكلامُنَا فِـي ألـفٍ هِـي فـي حكمِ الأصليةِ. ض.

قَوْلُـهُ: [مانعًـا] أقولُ: مانعٌ؛ لأنَّـهُ إذَا حركتِ الألفُ –أصليةٌ أو مَا فِي حكمِـهِ– لم يعلم أَنَّ أصلَهَا ألفٌ حُركت، أو أصلها حَرَّكَت هَذَا المتحركَ، والاستدلالُ[4] بِـ(بابٍ)، وَ(نابٍ) غيرُ صحيحٍ؛ لأنَّ الألفَ فيهما ليست بأصليةٍ، وَلَا فِي حكمِهِا بل هِيَ لعارضٍ، هُوَ فتحةُ الفاءِ، وزالَ ذلكَ العارضُ، والمرادُ بِمَا فِي حكمِ الأصليةِ أَن يكونَ الألفُ مقصودةً كالأصليةِ، والألفُ فِيهِمَا غيرُ مقصودةٍ، بخلافِ الألفِ الأصليةِ والزائدةِ للإلحاقِ فإنَّها تكونُ مقصودةً كالأصليةِ؛ ليتحققَ الإلحاقُ. ض.

قَوْلُـهُ: [وَأَيٌّ محـذورٍ يلـزمُ منـه] الأولـى أن يقالَ فِـي بيانِ المحذورِ: أَنَّـه يلزمُ أحدُ الأمـورِ الثلاثةِ، إمَّا التقاءُ الساكنينِ عَلَى غَيرِ[5] حَدِّهِ، أَو تحريكُ ألفِ الإلحاقِ أَو حذفِهَا، وكلٌّ ذلكَ ممتنـعٌ، أَمَّا بيانُ أحدِ الأمورِ فلأنَّهُ إذَا دخلَ التنوينُ عَلَى هذِهِ الكلمةِ التقى ساكنانِ، فَإمَّا أَن لا تحذفَ فيلزمُ التقاءُ الساكنينِ إن لـم يحـركْ، وتحريـكُ ألـفِ الإلحـاقِ إن حركـتْ، وَإمَّـا أَن تحـذفَ فيلـزمُ الثالـثُ. وأمَّـا بيـانُ امتناعِ الأمورِ الثلاثةِ فلأنَّ التقاءَ الساكنينِ لا يجوزُ إِلَّا فِي المواضعِ المعدودةِ فِي أولِ بابِـهِ، وَهَذَا ليسَ مِنهَا، ولأنَّ تحريـكَ ألـفِ الإلحـاقِ غيرُ جائزٍ لَمَا بنيتُ لَكَ فِـي حاشيتِي عَلَـى الصـفحةِ المقابلـةِ بهـذِهِ الصفحةِ، ولأنَّ حذفَ حرفِ الإلحاقِ غيرُ جائزٍ؛ لأنَّـهُ ليسَ لَـهُ أصلٌ يعرفُ بِـهِ فـلا يعلمُ وجودُهُ لـو

([1]) في (م): (للمعمل الصالح).

([2]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (التحريكِ ألفًا. ض).

([3]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (غيرَ واحدٍ. ض).

([4]) شاهين، مجموعة الشافية، شرح الجاربردي (ج25/2).

([5]) في (ط): (غيره).

حذفَ، فَلَا يجوزُ حذفُهُ. فَإن قلتَ: هَذَا المحذورُ لازمٌ عَلَيكَ؛ لأنَّكَ تُجَوِّزُ زيادةَ الألفِ للإلحاقِ آخرًا كَمَا قالَ الشارحُ[1]، فأيُّ شيءٍ يختارُهُ مِنَ الثلاثةِ يختارُهُ فِي الآخِرِ، فَهُوَ جوابُنَا هَهُنَا، قلتُ: اختارَ التحريكَ فَهُوَ تَجُوُّزٌ فِي الآخِرِ؛ لأنَّ الألفَ إذَا زيدت فِي الآخِرِ لَا يكونُ في مقابلةِ الساكنِ مطلقًا، بل ساكنٌ ينقلبُ إلَى الحركةِ؛ لأنَّ الآخرَ فِي الملحقِ بِهِ محلُ الحركاتِ بدخولِ العواملِ، فَكَذَا فِي الملحقِ بخلافِ الوسطِ، فَإنَّ الألفَ فيه تكونُ فِي مقابلةِ الساكنِ مطلقًا، فلا يجوزُ تحريكُهُ، أو اختارَ الحذفَ، وَهُوَ فِي الآخِرِ جائزٌ؛ لأنَّ الآخرَ محلٌ للتغيرِ بخلافِ الوسطِ وَأيضًا فِي مبحثِنَا عَنِ الآخِرِ حرفٌ حَتَّى صارتِ الألفُ إلَى الآخِرِ، فَلَو حذفَ الألفَ –أيضًا– يكونُ اجحافًا بالكلمةِ بخلافِ مَا إذَا زيدتِ الألفُ فِي الآخِرِ فَإنَّهَا لَو حُذِفَت لَا يكونُ المحذوفُ غيرَ واحدٍ. ض.

قَوْلُهُ: [وَأي محذورٍ يلزمُ منه] وَجَّهَهُ الشيخُ نظامُ الدينِ[2] بأنَّ الألفَ تصيرُ حينئذٍ عرضةً للإعرابِ اللفظيِّ؛ إذ لا يجوزُ أن يجعلَ تقديريًّا؛ لأنَّهَا وقعت موقعَ حرفٍ أصليٍّ قابلٍ لأنواعِ الحركاتِ بالقوةِ، وذلكَ إذَا[3] عَرَضَ له مثلُ ما عَرَضَ للزيادةِ، وَلَو جُعِلَ الإعرابُ لفظيًّا لبطلت حقيقةُ الألفِ، فيكونُ قَد عَرَضَ للزائدِ[4] أشدُّ التغاييرِ[5]، وَهُوَ انعدامُهُ بالكليّة مَعَ إثباتِ الحرفِ الذِي وقعَ الزائدُ موقعَهُ عَلَى حَالِهِ فِي نفسهِ، وَلا يعرضُ لَه تغييرٌ إلَّا باعتبارٍ مَّا، ونادرًا. قالَ: وَهَذَا بخلافِ مَا وقعَ الألفُ فِيهِ للإلحاقِ آخرًا فإنَّهَا حينئذٍ تكونُ قد وقعت موقعَ مَا هُوَ عرضةً للتغاييرِ[6]، وَهُوَ الحرفُ الأخيرُ مِنَ الملحقِ بِهِ، فَلَا بأسَ حينئذٍ بإبقائِهَا عَلَى حالِهَا كَمَا فِي (عَلقَّي) أَو بإبدالِهَا همزةً كَمَا (عِلبَاء). انتهي.

قَوْلُهُ[7]: [فَإنَّ قيلَ: يلزمُ مِنهُ][8] الأَولَى أن يقولَ: محذورُهُ تحريكُهُ.

([1]) شاهين، مجموعة الشافية، شرح الجاربردي (ج26/2).

([2]) النظام، شرح الشافية (ج230/2).

([3]) في (م): (إذ).

([4]) في (ك): (الزايد).

([5]) في (م): (التفاسير)

([6]) في (ك): (للتغاير).

([7]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (كلِّ حالٍ فافهم).

([8]) نص الجاربردي: "فإن قيل: يلزم منه أن يصير الإعراب تقديريًّا، قلتُ: هذا كلام من جوز وقوع الألف للإلحاق آخرًا ومنع منه حشوًا، فكيف يصحُّ منه الاستدلال عليه بلزوم أن يصير الإعراب تقديريًّا، فإنَّ هذا المحذور على تقدير وقوع الألف للإلحاق آخرًا أشدُّ، ثمَّ قيل فيه: ولم يوقعوها للإلحاق إلا آخرًا لإمكان إبقائها غير متحركة؛ لأنَّها لو كانت متحركة لانقلبت ألفًا، وذكر لبيانه في بعض الحواشي؛ أي: لو صارت متحركة انقلبت ألفًا؛ لأنَّها لو حركت وما قبلها مفتوح لصارت واوًا أو ياء، ثمَّ ألفًا لانفتاح ما قبلها، وهذا غير سديد؛ لأنَّها إن كانت في الثلاثي فلا بدَّ أن تقع رابعةً ويكون ما قبلها مكسورًا حالة التصغير؛ لوقوعه بعد ياء التصغير، وإن كانت في الرباعي فتكون للإلحاق بالخماسي، فتسقط عند التصغير، ويصير ما قبلها مكسورًا، ثمَّ قيل فيه: وقد يقال: إنَّ الألف لم يقع للإلحاق أصلًا، أمَّا في الحشو فلما تقدم، وأمَّا في الآخر فلأنَّه موضع يكون متحركًا، وإن

كَمَا قالَ المصنفُ[1]؛ لوقوعِهَا بعدَ التصغيرِ والتكسيرِ آخرًا، وجوابُهُ مَا قالَ الشارحُ مِن عدمِ امتناعِ تحريكِهِ.

قَوْلُهُ: [آخرًا أَشَدُّ] وجهُ شدتهِ وقوتهِ أَنَّ كونَ الإعرابِ تقديريًّا حالَ ازديادهِ للإلحاقِ رابعةً لا يكونُ إلا عندَ التصغيرِ والتكسيرِ، وَأمَّا فِي ازديادهِ آخرًا، ففي كلِّ حالٍ، فافهم.

قَوْلُهُ: [فكيفُ يصحُّ مِنهُ الاستدلالُ] عُرِفَ وجهُ صحتهِ مِمَّا ذُكِرَ آنفًا.

قَوْلُهُ[2]: [ثُمَّ قيلَ فِيهِ]؛ أَي: فِي الشرحِ المنسوبِ[3].

قَوْلُهُ: [إِن كانتْ فِي الثُّلاثيِّ إلخ] بيانُ لزومِ أحدِ الأمرينِ أَنَّ التقديرَ تقديرُ الإلحاقِ بالخماسيِّ، فحينئذٍ لَا يخلو إِمَّا أَن يسقطَ الألفُ عندَ التصغيرِ أَو مَا أَشبَهَ الزائدَ، فَإن كانَ الأولُ فثبتَ الأمرُ الأولُ، وَإن كانَ الثاني وَهُوَ مَا أشبهَ الزائدَ، فتبقي الألفُ حينئذٍ رابعةً فيكونُ مَا قبلَهَا مكسورًا؛ لوقوعِ مَا قبلَهَا بعدَ ياءِ التصغيرِ، وكلُّ مَا وقعَ بعدَ ياءِ التصغيرِ وجبَ أَن يكونَ مكسورًا كَمَا قُرِّرَ فِي موضعهِ، فثبتَ الأمرُ الثاني، وإنَّمَا لم يكن بقاءُ الألفِ غيرَ محركةٍ، أَمَّا عَلَى التقديرِ الأولِ فظاهرٌ؛ لسقوطِ الألفِ، وَأمَّا عَلَى التقديرِ الثاني فلعدمِ انقلابِهَا واوًا أو ياءً ثُمَّ ألفًا؛ لعدمِ فتحِ مَا قبلَهَا.

قَوْلُهُ: [فَلا حاجةَ إلى الألفِ]؛ أي: فَلَا يمكنُ الإتيانُ بِهَا للإلحاقِ؛ لأَنَّهَا لا يقبلُ الحركةَ، أَو لَا يبقي الألفُ ألفًا.

قَوْلُهُ[4]: [وَفِيهِ –أيضًا– نظرٌ] وَجهُهُ كَمَا عُلِمَ مِمَّا مرَّ أَنَّ غايةَ مَا يلزمُ مِنهُ أَنَّهُ تقعُ الألفُ حينئذٍ آخِرًا[5]، وأيٌّ محذورٍ يلزمُ مِنهُ.

قَوْلُهُ[6]: [يعرفُ مِمَّا مَرَّ] مِن قولِهِ: [لَا نسلمُ امتناعَ تحريكِ الألفِ فإنَّه يعرضُ لهَا التحريكُ].

قَوْلُهُ: [ظاهرٌ مِمَّا مَرَّ] حيثُ قالَ: [وَهَذَا غيرُ سديدٍ] إِلَى قولِهِ: [ثُمَّ قِيلَ فِيهِ].

قَوْلُهُ: [مُجْرَى الحركةِ]؛ أَي: حرفُ المدِّ حرفٌ ضعيفٌ ليسَ بقويٍّ فَلَا يقعُ بمقابلةِ حرفٍ قويٍّ.

كانت حركة عارضة فلا حاجة إلى الألف، وفيه نظر يعرف مما مرَّ". شاهين، مجموعة الشافية، شرح الجاربردي (ج27/2).

([1]) ابن الحاجب، الشافية في علمي التصريف والخط (ص70).

([2]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (لَا يبقي الألفُ ألفًا).

([3]) أي: في شرح الشافية المنسوب لابن الحاجب.

([4]) (قوله): ساقط في (م).

([5]) في (م): (مع أخرى).

([6]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (حرفِ قويٍّ).

قَوْلُهُ[1]: [فَلَا يقابلُ بحرفٍ صحيحٍ]؛ أَي: لضعفِ حرفِ المدِّ عَن مقابلةِ الحرفِ[2] القَوِي.

قَوْلُـهُ[3]: [لِأَنَّهَـا عنـدَ المحققـينَ إنَّمـا أُلحِقَـت يـاءٌ] رُدَّ ذلـكَ الخضـراويُّ[4] عَلَـى ابـنِ عصـفورٍ[5]، وذكرَ أَنَّهُ لم يقلْ أحدٌ مِنَ النحويينَ أَنَّهَا منقلبةٌ، قالَ: ولو انقلبت كَانَ الإلحاقُ بالمنقلبِ عَنهُ كَمَا لا يقالُ فِي (عِلْبَاءَ) همزةُ الإلحاقِ، قيل: ويقالُ لَهُ: /ق131أ/ نعم، الإلحاقُ بالمنقلبِ عَنهُ، فما المانعُ؟ وإِنَّمَا جعلها المحققونَ الياءَ عَنِ ياءٍ لا عَن واوٍ؛ لأَنَّهَا إِنَّمَا تكونُ رابعةً أو خامسةً، فإن كانَ ذلكَ الحرفُ[6] ياءً فِي الأصلِ فالألفُ عَنهُ، وَإن كانَ واوًا وجبَ قلبُهَا ياءٍ نَحوَ (أَغْزَيْتَ)[7]، وَ(استَغْزَيْتَ) ثُمَّ تصيرُ ألفًا.

قَوْلُهُ: [مَا قبلَهَا أَو غيرُ ذلكَ] يصدقُ عَلَى صورتينَ مَا إِذَا كانت ساكنةً أو متحركةً غيرَ مفتوحٍ مَا قبلَهَا.

قَوْلُهُ: [أَن تبقي عَلَـي حَالِهَا]؛ أَي: لم تنقلبْ ألفًا؛ لأَنَّهَا إِمَّا ساكنةً أَو متحركةً غيرَ مفتوحٍ مَا قبلَهَا.

قَوْلُهُ: [فَلِمَ لَا يجيءُ ذلكَ] إشارةٌ إِلَى الدليلِ الذِي يدلُّ عَلَى أَنَّ الألفَ فِي غيرِ الآخِرِ مُخلٌّ بالإلحاقِ، وَهُوَ قَوْلُهُ: [لَم يخلَّ؛ إِمَّا أَن يلحقَ إِلَى آخِرِهِ].

([1]) زيادة الألف حشوًا لا تكون للإلحاق، فلا يقال: كتاب ملحق بقمطر، ولا علابط بقذعمل؛ لأنَّ حرف العلة إذا وقع حشوًا وقبله حركة من جنسه نحو ألف (كتاب)، وواو (عجوز)، وياء (سعيد) جرى مجرى الحركة والمدة، فلا تقابل بحرف صحيح، فلا تلحق بناء ببناء، فإن كانت الألف طرفًا جاز أن تكون للإلحاق؛ لأنَّ الحرف الأخير من الكلمة متعرض للسكون، والتغيير في الوقف وغيره، فلم يقو قوته إذا كان وسطًا، فجاز أن يقابل بحرف العلة. شاهين، مجموعة الشافية (ج28/1).

([2]) في (ط): (حرف).

([3]) قال ابن الحاجب: وقول الزمخشري: لا يقع الألف للإلحاق إلا آخرًا فيه تجوُّزٌ؛ لأنَّها عند المحققين إنَّما ألحقت ياء، فتحركت وانفتح ما قبلها، فقلبت ألفًا، إلا أنَّ إلحاقها في الموضع الذي تقلب فيه ألفًا مخصوصٌ أيضًا بأن يكون آخرًا؛ لأنَّها لو ألحقت في غير الآخر لم يخلُ، إمَّا أن تلحق متحركة مفتوح ما قبلها أو غير ذلك، فإن ألحقت على الأول انقلبت ألفًا، فيزول وجه الإلحاق؛ لفوات الحركة فيها، فيفوت المعنى الذي من أجله ألحقت، وإن ألحقت على الثاني، وجب أن تبقى فيه على حالها، فلا يكون ألفًا". ابن الحاجب، الإيضاح في شرح المفصل (ج375/2-376)، وشاهين، مجموعة الشافية، شرح الجاربردي (ج29/2).

([4]) انظر: ناظر الجيش، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (ج4990/10).

([5]) ابن عصفور، الممتع الكبير في التصريف (ص140).

([6]) في (ط): (الأصل).

([7]) في (ط): (أعربت)، و(استعربت). وفي (م): (أغربت)، و(استغربت). وفي تمهيد القواعد (ج4990/10): (أغزيت)، و(استغزيت).

قَوْلُهُ: [أَي: فِي إِلحَاقِهَا]؛ أَي: فِي إلحاقِ الياءِ المتحركِ المفتوحِ مَا قبلَهَا آخرًا –أيضًا– يلزمُ مَا ذكرتُ مِن انقلابِهَا ألفًا، فَلِمَ لَم يمتنعْ الإلحاقُ فِي الآخِرِ امتناعَهُ فِي غيرِهِ .اقليد[1].

قَوْلُهُ: [غيرُ مُعْتَدٍّ بِهَا فِي الزِنَةِ] فَلاَ يضرُّ تخالفُ الملحقِ والملحقِ بِهِ فِي الحركةِ والسكونِ باعتبارِ الآخِرِ لِمَا ثبتَ مِن عَدمِ اعتبارِ حكمِ الآخِرِ.

قَوْلُهُ: [وَإِنَّمَا قَالَ فِي الاسمِ]؛ أَي: المصنفُ فِي المتنِ[2]، ومرادُهُ: أَنَّ الألفَ لا يقعُ للإلحاقِ فِي الاسمِ بطريقِ الأصالةِ كَمَا قالَ النَّظَامُ[3]، فَلَا يردُ مصدرُ (تَقَاتَل)[4] واسمُ فَاعِلِهِ مثلًا عَلَى رأيِهِ؛ لِأَنَّ وقوعَهَا لَهُ فِي ذلكَ بطريقِ التَّبَعِ. وَإِلَى قَوْلِهِ: [وَإِنَّمَا قَالَ] انتهى كلامُهُ فِي (شرحِ المفصلِ)[5].

قَوْلُهُ[6]: [أيضًا يُؤَيِّدُهُ]؛ لِأَنَّ التحريكَ لا يلزمُ عنا؛ لأنَّ سببَ التحريكِ التصغيرُ، والتكسيرُ وَهُمَا ليسا فِي الفعلِ، فيؤيدُ مذهبُهُ مِن أَنَّ (تَغَافَل) ملحقٌ بِـ(تَدَحْرَجَ).

قَوْلُهُ: [لِكَنَّ المذكورَ فِي شرحِ المفصلِ] هَذَا المذكورُ فِيهِ هُوَ الصحيحُ كَمَا قالَ أَبُو حَيَّانَ وَغَيرُهُ.

قَوْلُهُ[7]: [وَهُوَ اقتطاعُ فرعٍ مِن أصلٍ إلخ]؛ أَي: كاقتطاعِ (ضَارِبٍ) مِن (ضَرَبَ) فَإِنَّهُ اشتقاقٌ؛ لأنَّ الأولَ فرعٌ والثاني أصلٌ يدورُ فِي تصاريفِهِ[8]، والحروفُ فِي (ضارِبٍ) بترتيبِهَا فِي

([1]) شرح المفصل، المسمى: بـ(الإقليد) لتاج الدين: أحمد بن محمود بن عمر الجندي(ت700هـ). انظر: محقق (التخمير)، للخوارزمي(ت617هـ) الدكتور: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين (ج52/1)، وخليفة، كشف الظنون (ج1776/2)، والزركلي، الأعلام (ج254/1).

([2]) ابن الحاجب، الشافية في علمي الصرف والخط (ص70).

([3]) النظام، شرح الشافية (ج230/2).

([4]) في (ك): (فواعل). وفي (م): (تغافل).

([5]) ابن الحاجب، الإيضاح في شرح المفصل (ج376/2).

([6]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (ملحقٌ بِـ(تَدَحْرَجَ).

([7]) تعرف الزيادة بثلاث طرق، الأولى: الاشتقاق: وهو أخذ لفظ من لفظ يدور في تصارفيه، مع ترتيب الحروف، وزيادة المعنى، فإذا وردت عليك كلمة فيها بعض حروف الزيادة العشرة ورأيت ذلك الحرف محذوفًا في بعض تصاريف الكلمة حكمت بالزيادة. الثاني: عدم النظير: بمعنى أنَّك لو حكمت بأصالة الحرف لزم بناء لا يوجد في كلام العرب، كـ(قُرُنْفُل) لو حكمت بأصالة النون فهذا بناء جديد لا يوجد في الكلام، وهو (فُعُنْلُل) فتحكم بالزيادة. الثالث: غلبة الزيادة: كثرة زيادة الحرف، كالهمزة إذا وقعت أولًا بعدها ثلاثة أصول كـ(أحمر). وإذا تعارض بعضها حكمنا بالترجيح، وسيأتي، وقد تنفرد الكلمة بواحدة من الثلاثة، وقد تجتمع فيها اثنتان أو الثلاثة. فكلمة (تَرَتُّب) دل على الزيادة فيها الاشتقاق؛ لأنَّها من (رتب)، وعدم النظير؛ فليس في كلامنا (فَعَلُّل)، وكلمة (عُرُنْد) اجتمع فيها ثلاثة أدلة، الاشتقاق؛ لأنَّها من (عرد)، وعدم النظير؛ فلا يوجد (فُعُلْل) بضم الفاء والعين، وغلبة زيادة النون الثالثة الساكنة. شاهين، مجموعة الشافية (ج30/2–32).

([8]) في (م): (تصاريف).

(الضَّرْبِ)، وَهُوَ زائدُ الدلالـةِ عَلَـى المعنـى[1] مِنَ الضَربِ لَـهُ، فَلَا بُدَّ مِن اشتراكِ اللفظينِ فِـي الدلالـةِ عَلَـى أصلِ المعنـى وتناسُبِهِمَا فِـي التركيـبِ وتغايرِهِمَا، وزيـادةِ المشـتقِ فِـي المعنـى، فَـ(المَذْهَبُ) لـيسَ بمشتقٍ مِن (ذَهَبَ) مِن (الذهابِ)، وَلا (السرحان) من الذئب، وَلَا المصدرُ فِـي قولِكَ: (الدرهمَ ضربَ الأميرُ) مِنَ المصدرِ المستعملِ فِي معناه، وَلَا (شَاهِدٌ) من (شَـهِيدٍ)، والحدُّ السابقُ باعتبارِ العملِ، وَقَد حدَّهُ الميدانيُّ[2] وغيرُهُ باعتبارِ العملِ، فَقَالَ[3]: أَن تجدَ[4] بينَ اللفظينِ تناسبًا فِـي المَعْنَـى والتركيبِ فتردُّ أحدُهُمَا إِلَـى الآخِرِ، هَذَا وصحَّ أَن يقالَ فِـي الفرعِ أَنَّـهُ مأخوذٌ مِنَ الأصلِ، وَهُوَ لَا ينفصلُ مِنـهُ الفرعُ استعارةً وتَجَوُّزًا؛ وذلكَ /ق131ب/ أَنَّهُ لَمَّا كانَ مبينًا مِن حروفِ الأصلِ، ومعنـى الأصلِ موجودًا فِيـهِ، صارَ كَأَنَّهُ جزءٌ مِن الأصلِ، قالَ ذلكَ ابنُ عصفورٍ[5]، قَالَ: وعُلِمَ الأصلُ مِن الفرعِ مَـعَ اتحادِ البنيتينِ فِي الأصولِ والمعنى باعتبارِ دورِهِ فِي اللفظِ والمعنى، وَأَنَّهُ ليسَ هناكَ[6] مَا هُوَ بِهِ أَولَى.

قَوْلُـهُ: [ورأيتُ ذلكَ الحرفَ قَد سقطَ فِـي بعضِ تصاريفِ الكلمـةِ]؛ أَي: سواءٌ كانَ ذلكَ البعضُ أصلًا كهمزةِ (أَحْمَرَ) سقطتْ مِن حُمْرةٍ؛ أَي: لم يوجد فِيهَا، أَو فرعًا كسقوطِ ألفِ (قَذَالٍ)[7] فِـي (قُذُلٍ)[8]، وواوِ (عَجُوزٍ) فِي (عُجُزٍ)، والمرادُ السقوطُ لغيرِ علةٍ؛ ليخرجَ نَحوُ (يَعِدُ) وأخواته، فَإِنَّهَا فرعٌ عَن مصدرِهَا، وسقوطُ الواوِ فِيهَا لعلةٍ، فَلَا تكونُ زائدةً.

قَوْلُـهُ: [فَإِنَّكَ تحكمُ بزيادَتِهَا]؛ أَي: إِذَا كانَ الحكمُ بالأصالةِ يؤدى إِلَـى عَدَمِ النَّظيرِ، أَمَّا إِذَا كانَ المؤدي إليهِ الزيادةَ فَإِنَّكَ لَا تحكمُ بِهَا إِلَّا إِذَا كانَ الحكمُ بالأصالةِ كذلكَ، وسيعلمُ مِمَّا سيأتي.

قَوْلُهُ[9]: [وإِذَا تعارضَ بعضُهَا]؛ أَي: بعضُ الطرقِ الدالةِ عَلَـى الزيادةِ والأصالةِ.

قَوْلُهُ: [يحكمُ بالترجيحِ]؛ أَي: لِأحدِ دليلي الأصالةِ والزيادةِ.

([1]) (المعنى): ساقط في (م).

([2]) الميدانيُّ(ت518هـ) أحمد بن محمد بن أحمد بن إبراهيم الميداني النيسابوريّ، أبو الفضل: الأديب الباحث، صاحب (مجمع الأمثال) لم يؤلّف مثله في موضوعة. ولد الميداني ونشأ وتوفي في نيسابور (حاضرة خراسان) ونسبته إلى (ميدان زياد) محلة فيها. ومن كتبه (نزهة الطرف في علم الصرف)، و(السامي في الأسامي) في اللغة، و(الهادي للشادي) نحو، و(شرح المفضليات). انظر: ابن خلكان، وفيات الأعيان (ج1/46)، والسيوطي، إنباه الرواة (ج1/121)، والزركلي، الأعلام (ج1/214).

([3]) الميداني، نزهة الطرف في علم الصرف (ص5).

([4]) في (ك): (يجد).

([5]) ابن عصفور، الممتع الكبير في التصريف (ص42).

([6]) في (ك): (هنالك).

([7]) في (م): (فقال).

([8]) (في قذل): ساقط في (ك).

([9]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (الأصالةِ والزيادةِ).

قَوْلُهُ: [كَمَا مَرَّ] لم يتقدمِ التمثيلُ لدلالةِ الاشتقاقِ وإنِ كانَ واضحًا، وَأمَّا الآخرانِ فَقَد يقالُ: يدلُّ عَلَى زيادةِ النونِ فِي (قُرُنْفُلٍ) مَعَ عدمِ النظيرِ غلبةُ[1] الزيادةِ، وَعَلَى زيادةِ الهمزةِ فِي (أَحْمَرَ) مَعَ الغلبةِ الاشتقاقُ.

قَوْلُهُ: [لأَنَّهُ مِن (رَتَبَ)] يقالُ: (رَتَبَ) (رُتُوبًا): ثبتَ ولم يتحركْ، وفِى (تَرَتُّبٍ) ثلاثُ لغاتٍ: فتحُ التَّاءِ الأُولَى وضمُّ الثانيةِ، وَهِيَ المرادةُ هُنَا، وَعكسُهَا، وَضَمُّهَا.

قَوْلُهُ[2]: [ولأَنَّهُ ليسَ فِي الكلامِ (فَعَلُّلٌ)] تُنَاقِضُ أولُ كلامِهِ آخِرَهُ؛ لأَنَّهُ قالَ أَولًا: ليسَ فِي الكلامِ (فُعُلَّلًا)، والحالُ أَنَّ (عُرُنْدًا)[3] مشتقٌ مِن (عُرَدَةٍ)، وَهُوَ (فُعَلَلٌ)، ويمكنُ أن يجابَ عنهُ بأَنَّ المرادَ مِن قَوْلِهِ: [ليسَ فِي الكلامِ (فَعَلُّلٌ)] أنَ يكونَ اللامانِ مختلفينِ، وَفِى (عَرَدَ) ليسَ كذلكَ، بل هُمَا متحدانِ كَمَا فِي (جُبُنٍّ)[4]، وَ(عُتُلٍّ)[5]، كَذَا أجابَ الشارحُ فِي غلبةِ الزيادةِ قبيلَ قَوْلِهِ: [والتاءُ مِن (تَفْعِيلٍ) وَنَحوِهِ مِن (تَفَعَّل)، وَ(تَفَاعَلَ)].

[معرفة الزيادة بالاشتقاق][6]

قَوْلُهُ: [كَـ(هِجْرَعٍ) للطويلِ] كَذَا قَالَ الجوهريُّ[7]: قالَ: والجرعةُ بالتحريكِ واحدةُ الجرعِ، وَهِيَ رملةٌ مستويةٌ، لَا ينبتُ[8] شيئًا، وكذلكَ الجُرْعَاءُ[9]. وفي القاموس[10]: الهِجْرَعُ كَدِرْهَمٍ: الجبانُ؛ لأَنَّهُ مِنَ

([1]) في (ك): (عليه). وفي (م): (غلبت).

([2]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (من تفعل وتفاعل).

([3]) (العُرُنْدَدُ)، و(العَرَنْدُ): الصلب. الفيروز أبادي، القاموس المحيط (ص298).

([4]) (الجُبُنُّ): الذي يؤكل، وفيها لغات: (الجُبُن) بضم الجيم والباء، و(الجُبُنُّ) بالضم والتشديد. الجوهري، الصحاح (ج2090/5).

([5]) (العُتُلُّ): الغليظ الجافي، ومنه قوله -تعالى-: ﴿عُتُلٍّ بَعْدَ ذَلِكَ زَنِيمٍ﴾ [القلم: 13]. الجوهري، الصحاح (ج1758/5).

([6]) ينقسم الاشتقاق إلى ثلاثة أقسام، الأول: الاشتقاق المحقق: وهو الاشتقاق الذي لا يعارضه اشتقاق آخر، الثاني: الاشتقاق الواضح: هو الاشتقاق الذي يعارضه اشتقاق آخر غير واضح بلا ترجيح، الثالث: الاشتقاق الراجح: وهو الاشتقاق الذي يعارضه اشتقاق آخر مع الترجيح، وستأتي أمثلة على هذه الأنواع الثلاثة في الحاشية. وهناك (شبهة اشتقاق) وهي ما خالفت شرط الاشتقاق وهو الدلالة على المعنى المشترك، مثل كلمة (هِجْرَع) صفة للطويل شبهها البعض بـ(جَرَع) وهو ما استوى من الرمل. وأنواع الاشتقاق الثلاثة مقدمة على عدم النظير، وغلبة الزيادة. شاهين، مجموعة الشافية (ج33/2-34).

([7]) الجوهري، الصحاح (ج1195/3).

([8]) في (ك): (تنبت).

([9]) في (ط): (الجرعان).

([10]) الفيروز أبادي، القاموس المحيط (ص774).

الجَرَعِ عَنِ اللحيانيِّ[1].

قَوْلُهُ[2]: [كلامُهُ فِيهِ]؛ أَي: فِي عدمِ النظيرِ.

قَوْلُهُ: [ويدلُّ عَلَيهِ]؛ أَي: عَلَى الجعلِ أَوِ القولِ.

قَوْلُهُ: [عَلَى هَذَا الوجهِ أَولَى] وَهُوَ أَنَّهُ احترزَ بالمحققِ عَن شبهةِ الاشتقاقِ، وأنَّ الأقسامَ الثلاثةَ داخلةٌ تحتَ الاشتقاقِ المحققِ.

قَوْلُهُ: [مِمَّا ذكرنَاهُ أولًا]؛ أَي: فِي قَوْلِهِ: [ثُمَّ إِنَّ الاشتقاقَ لَو لَم يعارضْهُ اشتقاقٌ آخَرَ إِلَى آخِرِهِ].

[أولًا: الاشتقاق المحقق]

قَوْلُهُ /ق132أ/: **[لأنَّهُ موافقٌ لعسلِ الذئبِ]**؛ ولأنَّهُ جاءَ (عَسَلٌ) بِمعنى (عَنْسَل)[3].

والبصلُ[4] البريُّ هُوَ المعروفُ ببصلِ الفَارِ. وَرِيحُ الشَّمَالِ: بفتحِ الشينِ وكسرِها، وَ(شَمْل) بسكونِ الميمِ. وَ(شَمَل) بفتحِهَا. وَ(نِئْدِلٌ) بكسرِ النونِ والدالِ. وَ(الكابوسُ) مَا يقعُ عَلَى الإنسانِ بالليلِ لَا يقدرُ مَعَهُ أَن يتحركَ مقدمةً للصرعِ. وَ(النَّدْلُ) بالسكونِ.

قَوْلُهُ[5]: [وَلَهَا نظائرُ كثيرةٌ]؛ أَي: لزيادةِ النونِ ثانيةً، ويجوزُ أَن يعودَ الضميرُ إِلَى (عَنصَلٍ)؛ أَي: لهذِهِ الكلمةِ نظائرُ كثيرةٌ.

([1]) أبو الحسن اللحياني (كان حيًّا قبل 207هـ) علي بن حازم اللحياني؛ اللحياني من بني لحيان بن هذيل صاحب (كتاب النوادر)، وقيل: سمي اللحياني لعظم لحيته. كان من أكابر أهل اللغة وله نوادر. كان اللحياني أحفظ الناس للنوادر عن الكسائي والفراء والأحمر. وكان إذا دخل على الفرّاء وهو يملى كتابه النوادر أمسك الفرّاء عن الإملاء حتى يخرج اللحياني، فإذا خرج قال: هذا أحفظ الناس للنوادر. قال أبو الطيب: وقد أخذ اللحياني عن أبي زيد وأبي عمرو الشيباني وأبي عبيدة والأصمعي وعمدته على الكسائي، وكذلك أهل الكوفة كلهم يأخذون عن البصريين، وأهل البصرة يمتنعون من الأخذ عنهم؛ لأنهم لا يرون الأعراب الذين يحكون عنهم حجة.، فمن نوادره أنه حكي عن بعض العرب، أنهم يجزمون بـ(لن)، وينصبون بـ(لم)، وعلى هذه اللغة قرأ من قرأ: (ألم نشرحَ لك صدرَكَ) بفتح الحاء. انظر: الأنباري: أبو البركات، نزهة الألباء (ص137)، الحموي، معجم الأدباء (ج1844/4)، والقفطي، إنباه الرواة (ج255/2)، وكحالة، معجم المؤلفين (ج56/7).

([2]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (آخَرَ إِلَى آخِرِهِ).

([3]) (عنسل) وهي الناقة السريعة، حكم عليها بأنَّ أصلها ثلاثي لموافقتها (عسل الذئب)؛ أي: أسرع، في المعنى، وهذا مذهب سيبويه، وقيل هي مأخوذة من (العنس) الناقة الصلبة، والأول أقوى؛ لقوة المعنى، ولأنَّ زيادة النون ثانية أكثر من زيادة اللام آخرًا كما في كلمة (عنصل) بمعنى البصل البري. سيبويه، الكتاب (ج236/4)، والرضي، شرح الشافية (ج333/2).

([4]) في (م): (العصل)، و(البري): ساقط فيها.

([5]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (همزةٍ (نِئدِلٍ)).

قَوْلُهُ: [والهمزةُ زائدةٌ] وَلَو جعلتْ أصليةً يكونُ كَـ(جَعْفَرٍ) فيكونُ مِن أَبنيتِهِم.

قَوْلُهُ: [وَعَلَى (نِئْدِلٍ)]؛ أَي: حكمَ عليهِ بأَنَّهُ ثلاثيٌّ، والهمزةُ فيه زائدةٌ مع أَنَّهُ لم يوجدْ فِي كلامِهِم، ولو جعلت أصليةً يوجد فِي كلامِهِم؛ لأَنَّ (فِعْلِلًا) يوجد كَـ(زِبْرِجٍ)

قَوْلُهُ: [ولا يجوزُ] جوابُ سؤالٍ مقدرٍ، وَهُوَ أن يقالَ: لِمَ لا يجوزُ الياءُ فِي (نِيدِلَانِ) منقلبةً عَنِ الهمزةِ؛ أَي: كانَ أصلُهُ (نِأَدلانِ) فقلبتِ الهمزةُ ياءً، ولا يجوزُ الحكمُ بالزيادةِ عَلَى همزةِ (نِئْدِلٍ)؟

قَوْلُهُ: [وَعَلَى (رَعْشَنٍ) وَهُوَ المرتعشُ] الذِي فِي القاموسِ[1]: (الرَّعْشَنُ) كَـ(جَعْفَرٍ)، والنونُ زائدةٌ: الجبانُ، وَمِنَ الظلمانِ والجمالِ: السريعُ. انتهى.

قَوْلُهُ[2]: [مَعَ عدمِهِ فِي أبنيتِهِم] وَعَلَى تقديرِ أصالتِهِ يوجدُ نُحْوُ: (جَعْفَرٍ).

قَوْلُهُ: [مِنَ (الرَّعَشِ) بالتحريكِ] جاءَ بالسكونِ –أيضًا–.

قَوْلُهُ: [وَعَلَى (فِرْسِنٍ)] وَهُوَ البعيرُ، الذِي فِي القاموسِ[3]: أَنَّهَا مؤنثةٌ. و(حُطَائِطٌ)[4] بضمِّ أولِهِ، وَكَذَا (دُلامِصٌ)، وَ(قُمَارِصٌ)، وَ(هِرمَاسٌ) بكسرِ أولِهِ، وَكَذَا (فِنْعَاسٍ)، وَ(فِرنَاسٍ)، وَ(تَرِنَمُوتٍ) بكسرِ الراءِ بينَ فتحتينِ، قالَ[5]: [الرجز]

تُجَـــــاوِبُ الصَّـــــوْتَ بِتَرِنَمُوتِهَـــــا

تَسْـــــتَخْرِجُ الْحَبَّـــــةَ مِـــــنْ تَابُوتِهَـــــا

يعني حبةُ القلبِ مِنَ الجوفِ.

قَوْلُهُ[6]: [(فِعْلِنٍ)] وإن لم يوجدْ، وعلى تقديرِ أصالَتِهِ يوجدُ كَـ(زِبْرِجٍ) للزينةِ.

قَوْلُهُ: [مَعَ عدمِهِ فِي كَلَامِهِم] وَعَلَى تقديرِ أصالتِهِ يوجدُ نَحْوُ: (قِمَطْرٍ) لِمَا يصانُ فيهِ الكتبُ.

([1]) الفيروز أبادي، القاموس المحيط (ص1200).

([2]) ساقط في (ك)، و(م): (نحو جعفر).

([3]) الفيروز أبادي، القاموس المحيط (ص563).

([4]) حكم بثلاثية (حطائط) وهو القصير؛ لاشتقاقه من الحط، و(دلامص) وهو الدرع البراق؛ لاشتقاقه من دلص الدرع، و(قمارص) وهو اللبن الذي اشتدت حموضته؛ لاشتقاقه من القرص، و(هرماس) وهو الأسد؛ لاشتقاقه من الهرس، و(فنعاس) وهو الإبل العظيم؛ لاشتقاقه من قعس، و(فرناس) وهو أسد غليظ الرقبة؛ لأنه من فرس، و(ترنموت) وهو ترنم القوس عند النزع؛ لاشتقاقه من الترنم. ركن الدين، شرح الشافية (ج2/582–584).

([5]) البيت للغنوي، وهو من الأعراب الفصحاء، قاله في القوس، وروي البيت (تجاوب القوس بترنموتها)، والشاهد فيه (ترنموت) حيث استعمل كلمة (ترنموت) بمعنى الترنم، مِمَّا يدل على زيادة الواو والتاء فيها. ابن جني، سر صناعة الإعراب (ج1/170)، وابن عصفور، الممتع الكبير في التصريف (ص185)، وابن منظور، لسان العرب (ج12/257)، والرضي، شرح الشافية (ج2/334).

([6]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (كَعَضْرَفُوطٍ).

قَوْلُهُ: [مَعَ عَدَمِهِ فِي كلامِهِم] وَعَلَى تقديرِ أصالتِهِ وزنُهُ (فُعَالِل) كَـ(تُرَامِزٍ)[1] للجملِ القويِّ، وَ(عُلَابِطٍ).

قَوْلُهُ: [(فِعْمَالٍ) لظهورِ اشتقاقِهِ] وَعَلَى تقديرِ أصالتِهِ وزنهُ (فِعْلَالٍ) كَـ(قِرطَاسٍ).

قَوْلُهُ: [بأنَّهُ (فِنْعَالٍ) مَعَ أنَّهُ ليسَ مِن أبنيتِهِم] وَعَلَى تقديرِ أصالتِهِ (فِعْلَالٍ) كَـ(دِحْرَاجٍ)، وَ(زِلْزَالٍ)[2]، وَ(قِرنَاسٍ) كذلكَ.

قَوْلُهُ: [بأنَّهُ (تَفْعَلُوتٍ)] وَإن جعلَ أصليًّا يوجد؛ لأنَّ وزنَهُ (فَعْلَلُولٌ) كَـ(عَضْرَفُوطٍ).

قَوْلُهُ: [وَ(الأَلَدُّ) بِمَعْنَاهُ] هُوَ بتشديدِ الدالِ، وَ(الجَحَنْفَلُ)[3] بجيمٍ فحاءٍ[4]: الغليظُ الشَّفَةِ[5].

قَوْلُـهُ[6]: [كَـ(جَحَنْفَلٍ)] (الجَحَنْفَلُ): الجيشُ، ورجلٌ جَحَنْفَلٌ؛ أَي: عظيمُ القدرِ، والجَحَنْفَلُ: الغليظُ الشَّفَةِ، بزيادةِ النونِ. صحاح[7].

قَوْلُهُ: [عَلَى عدمِ النظيرِ] عدمُ النظيرِ يدلُّ عَلَى أَنَّهُ مِنَ الألدِّ؛ لتكونَ وزنُ (أَلَنْدَدٍ) (فَعَنْلَلًا) كَـ(جَحَنْفَلٍ)، والإظهارُ الشاذُّ يدلُّ عَلَى هَذَا –أيضًا–؛ ليكونَ الدالُ الثانيةُ للإلحاقِ بِـ(جَعْفَرٍ) فَلَا يلزمُ الإدغامُ، وَمَعَ هَذَا قَدَّمَ الاشتقاقَ عليها، وَحَكَم عَلَيهِ بِأَنَّهُ (أَفْنَعَلٌ).

قَوْلُـهُ: [وَعَلَـى الإظهـارِ الشـاذِ[8]] تقدمَ فِـي الأبنيـةِ عَنِ ابنِ مالـكٍ[9] وغيـرُهُ[10]: أَنَّ الهمـزةَ والنونَ فِي (أَلَنْدَدٍ) زائدانِ للإلحاقِ بِـ(سَفَرجَلٍ)، وَأَنَّ تركَ التضعيفِ يدلُّ عَلَى ذلكَ، وعليهِ لَا شذوذَ فِي الإظهارِ.

([1]) في (ط): (فزافر)، والصواب أنَّها (ترامز)؛ لأنَّها غير موجودة في المعاجم، بينما كلمة (ترامز) وردت في القاموس المحيط، وهي بمعنى (الجَمَلُ قد تَمَّتْ قُوَّتُهُ). الفيروز أبادي، القاموس المحيط (ص504).

([2]) في (ط): (زلزل).

([3]) في (ط): (الجخنفل)، والصواب أنَّها (الجحنفل)؛ لأنهَّا غير موجودة في المعاجم.

([4]) في (ط): (فخاء).

([5]) الفيروز أبادي، القاموس المحيط (ص975).

([6]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (بِأَنَّهُ (أَفْنَعَلٌ).

([7]) الجوهري، الصحاح (ج1653/4).

([8]) (الشاذ): ساقط في (م).

([9]) ابن مالك، شرح الكافية الشافية (ج1878/4).

([10]) قَالَ ابنُ جِنِّي: هَمزةُ أَلَنْددٍ، وياءُ يَلْنَدَدٍ كِلتاهُما للإلحاقِ. فإن قُلْتَ: فإذا كان الزّائِدُ إذا وَقَع أوّلاً لم يكنُ للإلحاقِ، فكيف أَلْحقُوا الهمزةَ والياء في (أَلْنَدَدٍ ويَلَنْدَدٍ)، والدليلُ على صِحَّةِ الإلحاقِ ظهورُ التّضعيفِ؟ قِيلَ: إنَّهم لا يُلْحِقونَ بالزّائدِ من أول الكلمة إلاّ أن يكون معه زائدٌ آخَرُ، فلذلك جازَ الإلْحاقُ بالهمزة والياءِ في (أَلَنْدَدٍ ويَلَنْدَدٍ). ابن جني، الخصائص (ج229/1)، ورجلٌ ألندد ويَلَنْدَد: كثير الخُصوماتِ شَرِسُ المعاملة. انظر: الخليل، العين (ج9/8)، ابن سيده، المحكم (ج272/9).

قَوْلُهُ[1]: [فَإن قيلَ: الدلائلُ الدالةُ] حاصلُ الاعتراضِ أَنَّكُم حصرتُم الدلائلَ فِي الثلاثةِ أولًا، وَهَهُنَا قد ذكرتُم دليلًا آخَرَ وَهُوَ الإظهارُ الشاذُ، فلا يكونُ الحصرُ صحيحًا، وحاصلُ الجوابِ مُنِعَ أَنَّهُ دليلٌ مستقلٌ، بِل بواسطتهِ يحصلُ الترجيحُ.

قَوْلُهُ[2]: [حكمُوا فِيهِ بزيادةِ الدالِ] الضميرُ فِي (مرادِهِ) لسِيبَوَيْهِ ومن وافقه، وقد قيلَ: بَلِ[3] الميمُ هِيَ الزائدةُ.

قَوْلُهُ: [مَعَ كثرةِ (مَفْعَلٍ)]؛ أي: بفتحِ العينِ، وَعَدَمِ (فَعَلّ) تقدمَ فِي أوائلِ هذا الموضعِ أَنَّ المعتبرَ فِي الزِنَةِ مِن شَكْلَاتِ الحروفِ مَا استحقَهُ الموزونُ قبلَ طُرُوءِ التغييرِ مِنَ الإدغامِ إِلَّا أن يوجدَ مقتضيهِ /ق132ب/ فِيهَا فيدغمُ –أيضًا–، وَعَلَى ذلكَ المتقدمِ ابتُنِيَ تغايرُ هذينِ الوزنينِ حركةً وسكونًا.

قَوْلُهُ: [فقدمَ الاشتقاقَ عَلَى عدمِ النظيرِ وغلبةِ الزيادةِ]؛ أَي: وَمَعَ مخالفةِ الأصلِ بالإدغامِ؛ لأَنَّ النظيرَ بابُهُ الفكُّ كَـ(مَهْدَد)[4] عَلَمُ امرأةٍ، مِنَ المَهْدِّ، وَ(قَرْدَدَ).

قَوْلُهُ: [أَي: تَشَبَّهُوا بمعدٍّ بنِ عدنانَ] هُوَ أبو العربِ، الواقعُ فِي النسبِ الشريفِ، وَهُوَ منقولٌ مِنَ (المَعدِّ)[5] وَهُوَ موضعُ رجلِ الفارسَ مِنَ الفرسِ أَو غيرِهِ إِذَا رُكِّبَ، وَهُوَ خشبٌ شديدٌ.

قَوْلُهُ: [فِي التكلمِ بكلامهِمِ، أَو فِي خشونةِ العيشِ] عَن عُمَرَ[6] – رضي الله عنه–: "اخْشَوشِنُوا وَتَمَعْدَدُوا".

([1]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (يحصلُ الترجيحُ).

([2]) في كلمة (مَعَدّ) من النحاة مَن اعتبر أنَّ الزائد هو الدال الثاني مع أصالة الميم فيكون الوزن (فَعَلًّا)، ومنهم من اعتبر الزائد هو الميم مع أصالة اللام فيكون الوزن (مفعلًا). وعلى مذهب سيبويه لم يعد بأصالة الميم في (تمسكن)، و(تمدرع)، و(تمندل)؛ لأنَّ الاشتقاق يدل على زيادة الميم، في حين قال الرضي: "وأما قوله: (تمفعل) لم يثبت فممنوع؛ لقولهم: تَمَسْكَنَ، وَتَمَنْدَلَ، وَتَمَدْرَعَ، وَتَمَغْفَرَ وهي تمفعل بلا خلاف فكما توهموا في مسكين ومنديل أنَّهما (فِعْلِيل)، وفي مِدْرَعَة أنها (فِعْلَلَة)، وفي مُغْفُور أنه (فُعْلُول)؛ للزوم الميم في أوائلها كذلك توهموا في معد أنه (فَعَلّ)". قال ابن يعيش عن تلك الكلمات: "فهو قليل من قبيل الغلط، فكأنهم اشتقوا من لفظ الاسم كما يشتقون من الجمل، نحو: (حوقل)، و(سبحل)، والجيد: (تسكن)، و(تدرع)، و(تندل). قال أبو عثمان: هذا كلام أكثر العرب. سيبويه، الكتاب (ج4286)، وابن السراج، الأصول في النحو (ج237/3)، والرضي، شرح الشافية (ج336/2)، وابن يعيش، شرح المفصل (ج329/5).

([3]) (بل): ساقط في (ط).

([4]) الفيروز أبادي، القاموس المحيط (ص320).

([5]) الأزهري، تهذيب اللغة (ج155/2).

([6]) وردت كلمة (تمعددوا) مرتين، الأولى في حديث الرسول –صلى الله عليه وسلم–، عَنْ أَبِي حَدْرَدٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (تَمَعْدَدُوا وَاخْشَوْشِنُوا وَامْشُوا حُفَاةً)، الثانية: في كتاب لأبي موسى الأشعري من عمر بن الخطاب –رضي الله عنهما–، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ قَتَادَةَ، أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ، كَتَبَ إِلَى أَبِي مُوسَى:

قالَ أبو عبيدٍ[1]: فيهِ قولان: يقالُ: هو الغِلَظُ، ومنهِ قيلَ للغلامِ إِذَا غَلُظَ وَشَبَّ: قَد تَمَعْدَدَ، قالَ[2]:

رَبَّيْتُـــــــهُ حَتَّـــــــى إِذَا تَمَعْـــــــدَدَا

ويقالُ تَمَعْدَدُوا؛ أَي: تشبَّهُوا بعيشِ مَعَدٍّ، وكانُوا أهلَ قشفٍ وغِلَظٍ فِي المعاشِ، يقولُ: كونُوا مِثْلَهُم، ودعُوا التنعمَ وَزِيِّ العجمِ. انتهى. فمعنى (تَمَعْدَدَ) على الأولِ صارَ عَلَى خلقِ (مَعْدُوٍّ) قَد حَكَى ذلكَ – أيضًا– ابنُ عصفورِ[3]، وَهُوَ فِي معنى البيتِ أنسبُ، بِمَا أفهمَ كلامُ الشارحِ فيهِ.

قَوْلُهُ: [وَهُوَ ليسَ بموجودٍ] فِي كلامِ أَبِي حَيَّانَ وغيرِهِ أَنَّ بابَ (تَمَفْعَلٍ) قليلٌ، والتوفيقُ أَنَّ كلًّا مِنَ الأفعالِ المذكورةِ (تَمَفْعَلٌ) بحسبِ ظاهرِ اللفظِ، وَعَلَيهِ اعتمدُوا، وَ(تَفَعْلَلَ) عَلَى مقتضي التوهمِ، وَإليهِ نظرَ الشارحُ. ثُمَّ (المِدْرَعَةُ) بكسرِ الميمِ، وسكونِ المهملةِ. وَ(المِنْدِيلُ) بكسرِ الميمِ، وفتحِهَا. وَ(المِنْطَقَةُ) بالكسرِ.

قَوْلُهُ[4]: [وَأَمَّا قَوْلُهُم: (تَمَسْكَنَ)] جوابُ سؤالٍ، وَهُوَ أَن يقالَ: لَا نسلمُ عدمَ مجيءِ (تَمَفْعَلَ) هذِهِ الأمثلةِ كمجيءِ هذهِ الأمثلةِ[5]، فأجابَ: بأنَّهُ شاذٌّ.

قَوْلُهُ: [عَلَى تَوَهُّمِ الميمِ أصلًا]؛ أَي: لأنَّ المحلَ محلُ الأصليِّ، وَهُوَ بيانُ للمرادِ بالغلطِ هُنَا، وَقَد /ق133أ/ أَوضَحتُهُ فِي (نفائسِ الفرائدِ).

قَوْلُهُ[6]: [(حَوْقَلَ)] مشتقٌ مِن (لاحولَ ولا قوةَ)، وَ(سبحلَ) مشتقٌ مِن (سبحانَ اللهِ والحمدِ للهِ).

(أَمَّا بَعْدُ، فَاتَّزِرُوا، وَارْتَدُوا، وَأَلْقُوا السَّرَاوِيلَاتِ، وَأَلْقُوا الْخِفَافَ، وَاحْتَفُوا، وَانْتَعِلُوا، وَقَابِلُوا بَيْنَهُمَا، وَاخْشُنُوا، وَاخْشَوْشِنُوا، وَاخْلَوْلِقُوا، وَتَمَعْدَدُوا، فَإِنَّكُمْ مَعَدٌّ، وَارْتَمُوا الْأَغْرَاضَ، وَاقْطَعُوا الرَّكْبَ، وَانْزُوا عَلَى ظُهُورِ الْخَيْلِ نَزْوًا، وَاسْتَقْبِلُوا بِوُجُوهِكُمُ الشَّمْسَ، فَإِنَّهَا حَمَّامَاتُ الْعَرَبِ، وَإِيَّاكُمْ وَزِيَّ الْأَعَاجِمِ، وَتَنَعُّمَهُمْ، وَعَلَيْكُمْ بِلِبْسَةِ أَبِيكُمْ إِسْمَاعِيلَ). [الطبراني، المعجم الكبير/ أبو حدرة الأسلمي، ج353/22: رقم الحديث: 885]، و[أبو عروة: معمر، جامع معمر بن راشد/ التنعم والسمن، ج85/11: رقم الحديث: 19994].

([1]) الجوهري، الصحاح (ج506/2)، وفيه: (قال: أبو عبيدة) بدلًا من (قال: أبو عبيد).

([2]) الأرجوزة للعجاج، وعجزها:

كَـــــانَ جَزَائِـــــي بالعصـــــا أنْ أجْلَـــــدَا

والشاهد في قوله: (تمعددا) إذ هو على وزن (تفعلل)؛ لقلة (تمفعل)، فتكون الميم أصلًا، وإذا كان كذلك كان (مَعَدٌّ) (فَعَلًا). الرضي، شرح الشافية (ج336/2)، وابن يعيش، شرح المفصل (ج329/5).

([3]) ابن عصفور، الممتع الكبير في التصريف (ص167).

([4]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (بأنَّهُ شاذٌّ

([5]) (كمجيء هذه الأمثلة): مكرر في (ط).

([6]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (والحمد لله).

قَوْلُهُ: [فَإن قِيلَ] هَذَا السؤالُ وجوابُهُ مأخوذانِ بلفظِهِمَا مِن (شرحِ المفصلِ)[1].

قَوْلُهُ[2]: [فلم يدلَّ الاشتقاقَ] بل يدلُّ على كونِهَا أصليةً.

قَوْلُـهُ: [وَ(المُمَرْجَلُ): ضربٌ مِن ثيابِ الوَشْيِ] كَذَا قالَ الجوهريُّ[3]. فقَوْلُهُ: [أولًا: وَهِيَ ثيابُ الوَشْيِ] وَهَذِهِ عبارةُ سِيبَوَيْه[4]، معناهُ المرادُ ضربٌ منهَا، وَ(الوَشْيُ) بفتحِ الواوِ، وسكونِ الشينِ: النقشُ.

قَوْلُهُ[5]: [وَ(ضَهيَاءٌ)] بِلا مدٍّ، والألفُ مرُكبُ الهمزةِ، وَهِيَ زائدةٌ لغيرِ التأنيثِ، ولِهَذَا صُرِفَ. ض.

قَوْلُهُ: [وَهِيَ المرأةُ المُشَبَّهَةُ بالرجلِ إلَى آخِرِهِ] قالَ فِي القاموسِ[6]: (الضَّهْيَاءُ)، وتقصرُ: المرأةُ التِي لا تحيضُ ولا تحملُ، أو تحيضُ ولا تحملُ، أو لا تنبتُ ثدياها، والأرضُ التِي لا تنبتُ، وشجرٌ عِضَاهِيٌّ.

قَوْلُهُ[7]: [لمجيءِ (ضَهْيَاء) بِمَعْنَاهُ] بالمدِّ، بأصالةِ الياءِ، وزيادةِ الهمزةِ.

قَوْلُهُ: [بيانُهُ أنَّ الاشتقاقَ]؛ أي: بيانُ تقديمِ الاشتقاقِ.

قَوْلُهُ: [لأنَّهُ ليسَ (فَعْلَاءُ) في الكلامِ] لا يتوهمُ أَنَّ اسمَ (ليسَ) هُنَا نكرةٌ؛ لأنَّ (الميزانَ) عَلَم عَلَى مسمَّاهُ.

قَوْلُهُ: [يتضحُ ذلكَ فِيمَا بعدُ] أَي: فِي الكلامِ عَلَى غلبةِ الزيادةِ.

قَوْلُـهُ[8]: [أَنَّ (ضَـهْيَاء) لـيسَ (فَعْلَـلًا)] لأنَّهَا لَو كانت أصليةً يلزمُ أصالةُ الياءِ فِي بناتِ الأربعِ، ولا أصالةَ فيها.

قَوْلُهُ: [موافقٌ له فِي حروفِهِ الأصولِ] أرادَ بها الضادَ والهاءَ والياءَ.

قَوْلُهُ[9]: [فقد تعارضَ الدليلانِ]؛ أَي: ليسَ واحدٌ منهما يقتضي أصالةَ الياءِ والهمزةِ جميعًا

([1]) ابن الحاجب، الإيضاح في شرح المفصل (ج384/2).

([2]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (كونِهَا أصليةً).

([3]) الجوهري، الصحاح (ج1818/5).

([4]) سيبويه، الكتاب (ج311/4).

([5]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (ولهذا صرف. ض).

([6]) الفيروز أبادي، القاموس المحيط (ص1306).

([7]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (تقديم الاشتقاق).

([8]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (ولا أصالة فيها).

([9]) نص الجاربردي: "فإنه قد تعارض الدليلان، أعني: (ضاهيت)، و(ضاهأت)، فجوابه من وجوه: الأول: أنه لو اعتبر (ضاهيت) لكان وزنه (فعلاء)، ولو اعتبر (ضاهأت) لكان وزنه (فعيلًا)، و(فعلاء) أقرب من (فعيل)؛ لأنَّ الزيادة بالآخر أولى. الثاني: أنَّ (ضاهيت) أكثر استعمالًا من (ضاهأت) فاعتباره أولى. الثالث: أنَّه لو اعتبر

فِـي (ضَـهْيَاءٍ)، فلـيسَ (فَعْلَـلًا) بـل هُـوَ إِمَّـا (فَعِيـلٌ) لقَـوْلِهِم: (ضَـاهَأْتُ)، أو (فَعْـلًا) لقَـوْلِهِم: (ضَاهَيْتُ)، وَقَد صِرْت إِلَى هَذَا فما المرجحُ.

قَوْلُهُ: [وَ(فَعْلاءُ) أقربُ مِن (فَعِيلٍ)] معارضـةٌ أَنَّ أصالةَ الهمزةِ غيرَ أولٍ أكثرُ مِن زيادتِها، وَقَد قـالَ بِقَضَـيَّةِ هَذَا الزَّجَّـاجُ، فَـ(ضَهْيَاءُ) المدودةُ عندَهُ مِن (ضَـاهَيْتُ)، والمقصـورةُ مِـن (ضَـاهَأْتُ)، حَكَى ذلكَ ابنُ عصفورٍ[1].

قَوْلُـهُ: [الثـانِي[2]: أَنَّ (ضَـاهَيْتُ) أكثرُ استعمالًا] منعهُ شارحٌ، وعبارتُهُ[3]: وأمَّا (ضَـاهَأْتُ) فسـتعملُ فـي فصـيحِ الكـلامِ كَـ(ضَاهَيْتُ)، قـالَ اللهُ -تَعَـالَى-: ﴿**يُضَـاهِئُونَ**﴾[4]، وقـولُ الشـارحينَ: (ضَاهَيْتُ) أكثرُ استعمالًا ليسَ بشيءٍ؛ لأدائِهِ إلى كونِ التنزيلِ على /ق133ب/ قلةِ الاستعمالِ. انتهى كَلَامُهُ. وليسَ بشيٍ؛ لأنَّ التنزيلَ قَد جاءَ بـالأخرى، بَل بِها قرأَ الأكثرُ[5]، فَهِيَ الأكثرُ، وَقَد قيلَ: إِنَّ الهمزةَ فِي الآيةِ بدلٌ مِنَ الياءِ؛ لنقلِ الضمةِ عَلَيهَا فَهِيَ الأصلُ -أيضًا-.

قَوْلُهُ[6]: [وَ(عُذَافِر)] هُوَ بضمِّ المهملةِ، وذالٍ معجمةٍ، وفاءٍ: اسمٌ للأسدِ -أيضًا-[7].

قَوْلُـهُ[8]: [وذلـكَ لمجـيءِ (جَـرْوَاض)[9]]؛ أَي: لأنَّ الـواوَ فيـه زائـدةٌ؛ لمصـاحبتِهَا أكثـرَ مِـنَ الأصـلينِ، فيكـونُ فِـي (جَـرَائِض)[10] كـذلكَ، وَ(الجِـرَضُ) بالتحريـكِ: الريِّـقُ، مِـن (جَـرِضَ) كَـ(فَرِحَ)، وَ(العَضُّ) بالفتحِ.

(ضاهأت) لم يمكن حمل (ضهياء) عليه؛ لأنَّه متعين أن يكون من (ضاهيت) لوجوب زيادة الهمزة، ولو اعتبر (ضاهيت) لأمكن حمل (ضهياء) عليه، فاعتباره أولى". شاهين، مجموعة الشافية، شرح الجاربردي (ج44/2).

([1]) ابن عصفور، الممتع الكبير في التصريف (ص155).

([2]) (الثاني): ساقط في (ط)، و(ك).

([3]) اليزدي، شرح الشافية (ج318/1).

([4]) [التوبة: 30].

([5]) قرأ عاصم وابن مصرف : (يضاهئون) بالهمز، وباقي السبعة بغير همز. أبو حيان، التفسير المحيط (ج32/5).

([6]) قال ابن الحاجب: "و(فَيْنَانٌ): (فَيْعَالًا)؛ لمجيء (فَنَنٍ)، و(جُرَائِضٌ): (فُعَائِلًا)؛ لمجيء (جُرْوَاضٍ)، و(مِعْزَى): (فِعْلَى)؛ لقولهم: (مَعْزٌ)، و(سِنْبَتَةٌ): (فَعْلَتَة)؛ لقولهم: (سَنْبٌ)، و(بُلَهْنِيَةٌ): (فُعَلْنِيَة)، من قولهم: (عَيْشٌ أَبْلَـهُ)، و(العِرَضْنَةُ): (فِعَلْنَة)؛ لأنَّـهُ مِنَ (الاعتراض) ... و(إِنْقَحْلٌ): (إِنْفَعْلًا)؛ لأنَّـه من (قَحَلَ)؛ أي: يَبِسَ، و(أُفْعُوَانٌ): (أُفْعُـلَانٌ)؛ لمجـيء (أفعـى)، و(إِضْـحِيَانٌ): (إِفْعِلَانًـا)، مـن (الضُّـحى)، و(خَنفَقِيْـقٌ): (فَنْعَلِـيْلًا)، مـن (خَفَـقَ)، و(عَفَرْنَى): (فَعَلْنَى)، من (العَفَرِ)". ابن الحاجب، الشافية في علمي التصريف والخط (ص82).

([7]) في (ك): (كذلك).

([8]) مذكورة في (م): بعد قوله: [والمعز بسكون العين، وفتحه]، والصواب أنها بالترتيب المذكور في المتن.

([9]) في (ك): (جراوض).

([10]) في (ك): (جرايض).

قَوْلُـهُ: [و(المَعْزُ) بسكونِ العينِ، وفتحـهِ] هُمَا لغتانِ جاءَ بهما التنزيلُ، وبالإسكانِ قرَأَ الأكثرُ، قالَ أبو عبيدٍ: وَهُوَ أقيسُ في العربيةِ مِنَ الفتحِ. وَ(الضَّأْنُ) بالسكونِ، وجاءَ بالفتحِ –أيضًا– وبهِ قرأَ طلحةُ بنُ مُصَرِّفٍ[1]، والحسنُ[2]، وعيسى بنُ عمرَ، وَهُوَ ذُو الصوفِ مِنَ الغنمِ، والمَعْزُ: ذُو الشعرِ منها.

قَوْلُهُ: [لِقَولِهم: (سَنْبٌ)[3]] هو بفتحِ السينِ، وسكونِ النونِ. وَ(سُلَحْفِيَة) بتخفيفِ اليَاءِ، قَالَ فِي القاموسِ[4]: دابةٌ ينفعُ دمُهَا ومرارتُهَا المصروعَ، والتلطخُ بدمِهَا المفاصلُ، ويقالُ: إِذَا اشتدَّ البردُ فِي مكانٍ، وَكُبَّتْ وَاحِدَةٌ بحيثُ يكونُ يَداهَا أَو رِجلاهَا إلى الهواءِ، وتركتْ كذلكَ، لم ينزلِ البردُ فِي ذلكَ الموضعِ. وفيهِ[5] –أيضًا– عيشٌ أَبْلَهُ، وشبابٌ أَبْلَهُ: ناعمٌ، وَ(السَّعَةُ) بفتحِ السينِ وكسرِهَا.

قَوْلُـهُ[6]: [وَ(بُلْهَنِيَـةٌ)] ينبغي أن تكونَ (فُعْلَنِيَةً) وأمثالُهَا مِن غيرِ تنوينٍ؛ للعلميةِ والتأنيثِ، ولكن صحَّحَ فِي المتنِ والشرحِ بالتنوينِ، فكأنَّهَا عَلَى عدمِ اعتبارِ العلميةِ، كَمَا هُوَ مذهبُ البعضِ. ض.

قَوْلُهُ: [والياءُ للإلحاقِ] والاعتبارُ بتاءِ التأنيثِ، فلهذا لم يعتدَّ بتاءِ (بُلْهَنِيَةٍ).

قَوْلُهُ: [وَ(العِرَضْنَةُ)[7]] بكسرِ العينِ، وفتحِ الراءِ، وسكونِ الضادِ.

قَوْلُـهُ[8]: [للنشـاطِ] متعلق بقَوْلِـهِ: (يمشـي). وَ(رَبْحَلَـةٌ) بـراءٍ وحـاءٍ موحـدةٍ ومهملـةٍ، قـالَ الجوهريُّ[9]: يقالُ: جاريةٌ رَبْحَلَةٌ؛ أَي: ضحمةٌ مثلٌ سَبْحَلَةٍ.

([1]) طلحة بن مصرف(ت112) طلحة بن مصرف بن كعب بن عمرو الهمدانيّ اليامّيّ الكوفي، أبو محمد: أقرأ أهل الكوفة في عصره. وكان يسمى (سيد القراء) وهو من رجال الحديث الثقات، ومن أهل الورع والنسك. شهد وقعة (الجماجم(83هـ) – وقعة ابن الأشعث مع الحجاج بالعراق– وقال: رميت فيها بأسهم، ولوددت أن يدي قطعت ولم أشهدها. انظر: والأصبهاني، حلية الأولياء وطبقات الأصفياء (14/5)، والزركلي، الأعلام (ج230/3).

([2]) الحسن البصري(21هـ – 110هـ) الحسن بن يسار البصري، أبو سعيد.

([3]) في (م): (سبب).

([4]) الفيروز أبادي، القاموس المحيط (ص821).

([5]) المرجع السابق (ص1243).

([6]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (وسكونِ الضادِ).

([7]) ناقةٌ عِرَضْنَةٌ، كسِبَحْلَةٍ: تَمشي مُعارَضَةً؛ للنشاط. الفيروز أبادي، القاموس المحيط (ص646).

([8]) ساقط في (م): إلى قوله: (موحدة ومهملة).

([9]) الجوهري، الصحاح (ج1704/4).

قَوْلُهُ[1]: [وكانَ أوَّلُ][2]؛ أَي: الألفُ زائدةٌ، وواوان أصليانِ.

قَوْلُهُ: [فقالَ بعضُهُم: هُوَ (فَوعَلٌ)] قالَ الموصليُّ: نقلَ ذلكَ عِنِ الكوفيينَ، أَمَّا مَن (وَأَلَ) إِذَا نَجَا، وأصلُهُ (وَوْأَلَ) فنقلُوا الهمزةَ إِلَى موضعِ الفاءِ، وأدغمُوا /ق134أ/ الواوَ فِي الواو، وَمِن (آلَ) (يؤلُ) إِذَا رَجَعَ، وأصلُهُ (أَوْوَلَ)[3] فأدغمتْ واوُ (فَوْعَل) فِي عينِ الكلمةِ، والظاهرُ أَنَّ هَذَا الاستعمالَ هو الذِي أرادَهُ الشَّارحُ بقَوْلِهِ: [مِنَ أَوَّلٍ].

قَوْلُهُ[4]: [وَهُوَ (فَوْعَلٌ) مِن (أَوَّلٍ)] فحروفُهُ الأصولُ: الهمزةُ، والواوُ، واللامُ.

قَوْلُهُ: [فَصَارَ (أَوَّلُ)] ينبغي أن يكونَ (أَوَّلًا) عندَ هَذَا القائلِ؛ لأَنَّهُ (فَوْعَلٌ) لَا (أَفْعَلُ). ض.

قَوْلُهُ: [وَإِنَّمَا ذهبُوا إِلَى ذلكَ]؛ أَي: إِلَى أَنَّهُ (فَوعَلٌ).

قَوْلُهُ: [مِن (فَوْعَلٍ) مثلَ ذلكَ]؛ أَي: (الفُعِل)، وَ(الفِعُل).

قَوْلُهُ: [ثُمَّ اختلفُوا]؛ أَي: بعدَ تقديرِ أَنَّ (أَوَّلَ) (أَفْعَلُ).

قَوْلُهُ: [وَقَالَ بعضُهُم: أَنَّهُ مِن (وَأَلَ)] فأصلُهُ عَلَى هَذَا (أَءْوَلُ) فقلبتِ الهمزةُ واوًا، وأدغمتِ الواوُ بالواوِ، وقالَ الآخرونَ: (مِن أَوَّل) فأصلُهُ عَلَى هَذَا (ءَأوَل) قلبتِ الهمزةُ واوًا، وأدغمتِ الواوُ بالواوِ.

قَوْلُهُ: [لِمَا يلزمُ مِن مخالفةِ القياسِ عَلَى المذهبينِ الأخيرينِ] أَمَّا المخالفةُ عَلَى ثانيهِمَا فَلِأَنَّ القياسَ قلبُ الهمزةِ ألفًا؛ لسكونِهَا وانفتاحِ مَا قبلَهَا، لكنَّ القائلَ[5] بِهِ قلبَهَا واوًا؛ لمصلحةِ الإدغامِ المستجلبِ للخفةِ، ويردُّ عَلَيهِ أَنَّ الألفَ فِي بابِ الخفةِ أقدمُ مِنَ الواوِ وإن كانت مدغمةً، ويرجحُهَا – أيضًا– اقتضاءُ القياسِ، وأمَّا المخالفةُ عَلَى أَوَّلِهِمَا: فَلِأَنَّ القياسَ هُوَ النقلُ؛ لأصالةِ الواوِ، وإِنَّمَا يقتضى الإدغامَ إِذَا كانت زائدةً، كَـ(مَقْرَوَّةٍ) هَذَا هُوَ المشهورُ، وَعَن يونسَ وسِيبَوَيْهِ[6] أَنَّ مِنَ العربِ

([1]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (وواوان أصليانِ).

([2]) اختلف النحاة في (أوَّل)، فذهب البصريون إلى أنَّه (أَفْعَل)، وقال الكوفيون: إنَّه (فَوْعَل)، والصحيح الأول، بدليل أنَّ مؤنثه (أُوْلَى) (فُعْلَى)، وجمعه (أُوَل) (فُعَل)، فيجب أن يكون (أفعل)؛ لما ثبت أن (فعلى)، و(فُعَل) لا يكونان تأنيثًا وجمعًا لـ(فوعل)، بل لـ(أفعل)، وبدليل أنَّه لو كان (فَوْعَلًا) لكان مؤنثة (أَوَّلَةٌ). ثُمَّ اختلف من قال بأنَّه (افعل) في أصله، فقال قوم: هو من (أوأل) فقلبت الهمزة واوًا ثم أدغمت، وقال آخرون: هو من (أأول) فقلبت الهمزة الثانية واوًا ثم أدغمت. والصحيح أنَّه من (وَوَل)، فأصل بنائه (أوول)، فأدغمت الواو الأولى في الثانية. اليزدي، شرح الشافية (ج320/1)، والرضي، شرح الكافية (ج460/3).

([3]) في (م): (أوال).

([4]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (وأدغمتِ الواوُ بالواوِ).

([5]) في (م): (المقابل).

([6]) سيبويه، الكتاب (ج556/3).

مَن يُجرِي الأصلَ مُجْرَى الزائدِ فيدغمُ، وقد أخذَ[1] بِهِ فِي الوقفِ لحمزةَ[2] عَلَى نحوِ (سَوَّةٍ) بعضُ القراءِ كأبِي العلاءِ ومكيّ، فالمذهبُ الثانِي المتقدمُ حينئذٍ أردأُ فِي مخالفةِ القياسِ.

قَوْلُهُ[3]: [عَلَى المذهبينِ الأخيرينِ]؛ لأنَّهُ قلبتِ الهمزةُ واوًا مِن غيرِ قياسٍ يقتضي قلبَهَا.

قَوْلُهُ: [وَإنَّمَا فرُّوا مِن المذهبِ الأولِ إلخ] أجيبَ[4]: بأنَّ هَذَا النحوَ واقعٌ وإن قلَّ كقَوْلِهِم: (بين) بيائين فِي اسمِ مكانٍ، والحملُ على القليلِ الذِي لا يخالفُ القياسَ أهونُ مِن الحملِ على الكثيرِ الذِي يخالفُ.

قَوْلُهُ: [كما سيجيءُ]؛ أَي: فِي الإعلالِ.

قَوْلُهُ: [وَهُوَ (مُسِنٌّ يَابِسٌ)] يقالُ: شيخٌ إِنْقَحْلٌ[5]؛ أَي: مسنٌ يبسَ جلدُهُ عَلَى عظمِهِ، وفِي القاموسِ[6]: (قَحَلَ) كَـ(مَنَعَ) قُحُولًا، وَكَـ(عَلِمَ) قَحَلًا، ويحركُ، وَقُحُولًا: إِذَا يبسَ جلدُهُ عَلَى عظمِه، كَـ(تَقَحَّلَ).

قَوْلُهُ[7]: **[حكمُوا بذلكَ]**؛ أَي: بزيادةِ الهمزةِ والنونِ فِي (إِنْقَحَلٍ).

قَوْلُهُ: [غيرِ الجاري عَلَى الفعلِ] وإنَّمَا قالَ: [غيرِ الجاري] احترازًا عمَّا يكونُ جاريًا عَلَى الفعلِ، فإنَّهُ حينئذٍ يجوزُ اجتماعُ زيادتينِ فِي أولِهِ، مثل اسمِ الفاعلِ، والمفعولِ، نَحْوَ: (مُستخرِجٍ)، وَ(مُنْطَلَقٍ).

قَوْلُهُ: [غيرِ الجاري عَلَى الفعلِ] احترزٌ عَنِ الجاري عَلَيهِ كَـ(مُنْطَلِقٍ)، وَ(مُنْكَسَرٍ) ونحوِهِمَا.

قَوْلُهُ[8]: [فِي تصغيرِهِ (أُنَيْقِحٍ)][9] بأنَّه عَلَى هَذَا القولِ لفظٌ خماسيٌّ، فيجبُ حذفُ خامسِهِ.

([1]) في (ك): (أخذه).

([2]) حمزة القارئ(ت156هـ) حمزة الزيات: حمزة بن حبيب بن عمارة بن إسماعيل، التيمي، الزيات: أحد القراء السبعة. كان من موالي التيم فنسب إليهم. وكان يجلب الزيت من الكوفة إلى حلوان (في أواخر سواد العراق مما يلي بلاد الجبل) ويجلب الجبن والجوز إلى الكوفة. ومات بحلوان. كان عالمًا بالقراءات، انعقد الإجماع على تلقي قراءته بالقبول. انظر: ابن خلكان، وفيات الأعيان (ج2/216)، والزركلي، الأعلام (ج2/277).

([3]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (يقتضي قلبها).

([4]) اليزدي، شرح الشافية (ج1/321).

([5]) في (ك): (الفحل)، و(فحل)، و(فحولًا)، و(فحلًا)، و(كتفحل).

([6]) الفيروز أبادي، القاموس المحيط (ص1047).

([7]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (مستخرج ومنطلق).

([8]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (حذف خامسه).

([9]) نص الجاربردي: "قال بعض الفضلاء في (شرح تصريف ابن مالك): ذهب أبو الفتح إلى أن (إنقحلاً) من معنى القحل لا من لفظه ووزنه: (فِعْلَل)، وتقول في تصغيره: (أنيقح)، وعلى الأول أنت مخير إن حذفت الهمزة قلت: (نقيحل)، وإن حذفت النون قلت: (أقيحل). ثمَّ قال فيه: ذهب الزعفراني، إلى جواز كون الهمزة في (انزهو) بدلاً من العين في: (عنزهو) فهي إذا أصل والنون والواو زائدتان، ويقال: (رجل عنزهو) للذي لا يحدث الناس،

قَوْلُـهُ: [وَعَلَـى الأولِ] أرادَ بِـهِ مَا ذكرهُ قبلَ النقلِ عَن أَبِي الفتحِ[1]، /ق134ب/ وَهُوَ بمعنى مَا[2] قالَهُ الشارحُ.

قَوْلُهُ[3]: [وَعَلَى الأولِ أنتَ مخيّر]؛ أَي: القولُ بزيادةِ الهمزةِ والنونِ.

قَوْلُهُ[4]: [لقَوْلِهِم: (فَعْوَةُ السُّمِّ)] استُدلَّ –أيضًا– بأنَّهُم بَنَوا (مَفْعَلَةً) للمكانِ الكثيرِ الأفاعِي عَلَى (مَفْعَاةٍ) بحذفِ الهمزةِ؛ لأنَّهَا زائدةٌ، ولو كانت أصليةً لقيلَ: (مَأْفَعَةٌ). وَ(السُّمُّ) مثلثُ السينِ.

قَوْلُهُ[5]: [لقَوْلِهِم: (فَعْوَةُ السُّمِّ)] هَذَا جوابٌ عَن دخلِ مقدرٍ، تقديرُهُ أَن يقالَ: مجيءُ (أَفْعَى) لَا يدلُّ عَلَى (أَفْعَلَ) إذ يمكنُ أن يكونَ الهمزةُ زائدةً بجوازِ أن يكونَ (فَعْلَةً) ويكونَ الألفُ للإلحاقِ فِي لغةِ مَن صَرَّفَهُ، وللتأنيثِ فِي لغةِ مَن لم يصرفْهُ، فأجابَ الشارحُ –رحمهُ اللهُ– بقَوْلِهِ: [لقَوْلِهِم: (فَعْوَةُ السُّمِّ)] فيكونُ هَذَا دالًا عَلَى أَنَّ الألفَ ليست للإلحاقِ ولا للتأنيثِ، بل منقلبةٌ عَن الواوِ كَمَا فِي (عَصًا).

قَوْلُهُ: [(أُفْعُوَانٌ)] بزيادةِ الهمزةِ [و][6] النونِ.

قَوْلُهُ: [حَوَالَيهِ وَرَقٌ] ينبغي أن يكونَ أوراقٌ بيضٌ. ض.

قَوْلُـهُ: [لكنَّهُم مَا علَّلُوا ذلكَ] حاصلُ بحثِ الشارحِ مَعَ ذلكَ البعضِ أَنَّ كلامَهُم يدلُّ عَلَى (أُفْعُلَانٍ) أكثرَ مِن (فُعْلُوَانٍ)، لكنَّ مَا علَّلَ بالأكثرِ بِهِ، بل علَّلَ بالاشتقاقِ تقديمًا لَهُ بقولِ الشارحِ ليسَ كذلكَ، بل الوزنانِ نادرانِ كَمَا صرحَ بِهِمَا المصنفُ، فَعَلَى زعمِ ذلكَ البعضِ يكونُ دليلان: الأكثريةُ والاشتقاقُ، وعَلَى قولِ الشارحِ والمصنف[7] دليلٌ واحدٌ.

قَوْلُـهُ: [وَفِيـهِ نظرٌ] مرادُهُ الاعتراضُ عَلَى مَا تضمنَّهُ المذكورُ مِن غَلَبَةِ (أُفْعُلَانٍ) بحيثُ يصحُّ التعليلُ بِهَا بمنعِهَا لِمَا قالَهُ المصنفُ آخِرَ البابِ.

ولا يلهو، وفيه غفلة". شاهين، مجموعة الشافية، شرح الجاربردي (ج50/2)، وابن إيَّاز، شرح التعريف بضروري التصريف (ص70).

([1]) ابن جني، الخصائص (ج230/1)، وسر صناعة الإعراب (ج381/2).

([2]) (ما): ساقط في (ك).

([3]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (بزيادة الهمزة والنون).

([4]) وكان (أُفْعُوانٌ) –وهو ذكر الأفاعي– (أُفْعُلانًا) لمجيء (لأفعى)، فأفعى أفعل؛ لقولهم: (فعوة السُّم)، فيكون (أفعوان) (أفعلانٌ)، اعلم أنه لو حكم في (أفعوان) بزيادة الهمزة وأصالة الواو، كان وزنه: (أفعلانًا) كـ(اقحوان) وهو نبت طيب الريح، حواليه ورق بيض، ووسطه أصفر، وهو البابونج، ولو حكم بزيادة الواو وأصالة الهمزة، لكان وزنه: (فعلوان) كـ(عنفوان) وهو أول الشباب. شاهين، مجموعة الشافية، شرح الجاربردي (ج51/2).

([5]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (دليلٌ واحدٌ).

([6]) زيادة من عندي؛ لتستقيم العبارة.

([7]) في (ط): (المص).

قَوْلُهُ[1]: [اسمُ جبلٍ بعينِهِ] هُوَ –أيضًا– اسمٌ لكلِّ شيءٍ أسودَ.

قَوْلُهُ: [وَهُوَ الدَّاهِيَةُ] قالَ الجوهريُّ[2]: (الخَنْفَقِيْقُ)[3] الداهيةُ، وامرأةٌ خَنْفَقِيقٌ: وَهِيَ الخفيفةُ مِنَ النساءِ، السليطةُ الجَرِيَّةُ[4]، وَفِي القاموسِ[5] فِي الخنفقيقِ: السريعةُ جدًا مِنَ النُّوقِ والظلمانِ[6]، وحكايةُ جري الخيلِ، وَهِيَ مشيٌّ فِي اضطرابٍ.

قَوْلُهُ: [مِن (خَفَقَ)] هُو مِن بابِ (ضَرَبَ)، وَ(نَصَرَ).

قَوْلُهُ[7]: [لَا (فَعْلَلِيلًا)] مَعَ وجودِهِ كَـ(سَلْسَبِيلٍ).

قَوْلُهُ: [لعدمِ (فَتْعَلِيلٍ)]؛ أَي: لعدمِ كثرتِهِ لِمَا سيأتِي فِي (مَنْجَنِيقٍ)، وَلقولهِ هُنَا تكونُ أصليةً في الأكثرِ.

قَوْلُهُ[8]: [وكانَ (عَفْرَنًى)] وجهُ المناسبةِ بينَ (الألدِّ) و(التُّرابِ) القوةُ.

قَوْلُهُ: [وَكَانَ (عَفْرَنًى)] هُوَ بالتنوينِ، سُمِّيَ بِهِ الأسدُ؛ لأنَّهُ يلصقُ فريستَه بالترابِ.

قَوْلُهُ: [مِنَ (العَفَرِ) بالتحريكِ] ضبطَهُ النَّظامُ[9] وغيرُهُ بالسكونِ، وَهُوَ أحسنُ، ومعناهُ حينئذٍ التمريغُ فِي العَفَرِ بالتحريكِ؛ أي: الترابِ، وَعَلَى السكونِ، هُوَ بفتحِ العينِ، وَعَن ابنِ دريدٍ[10] أَنَّ (عَفَرْنَى) مِنَ (العِفْرِ) بكسرِ العينِ، وسكونِ الفاءِ، قالَ[11]: وَهُوَ الغليظُ الشديدُ.

([1]) يقصد تفسير كلمة (إِضْحِيَان).

([2]) الجوهري، الصحاح (ج170/4).

([3]) في (ك): (المحنفقيق).

([4]) بمعنى (الجريئة).

([5]) الفيروز أبادي، القاموس المحيط (ص880).

([6]) في (م): (النور والظلمات).

([7]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (كسلسبيل).

([8]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (والتراب القوة).

([9]) النظام، شرح الشافية (ج241/2).

([10]) ابن دريد(ت321هـ) محمد بن الحسن بن دريد الأزدي، من أزد عمان من قحطان، أبو بكر: من أئمة اللغة والأدب. كانوا يقولون: ابن دريد أشعر العلماء وأعلم الشعراء. وهو صاحب (المقصورة الدريدية)، ولد في البصرة، وانتقل إلى عمان فأقام اثني عشر عامًا، وعاد الى البصرة. ثم رحل إلى نواحي فارس، فقلده (آل ميكال) ديوان فارس، ومدحهم بقصيدته (المقصورة) ثم رجع إلى بغداد، واتصل بالمقتدر العباسي فأجرى عليه في كل شهر خمسين دينارًا، فأقام إلى أن توفي. ومن كتبه: (الاشتقاق) في الأنساب، و(المقصور والممدود)، و(شرحه)، و(الجمهرة) في اللغة، ثلاثة مجلدات، و(ذخائر الحكمة) رسالة، و(المجتنى)، و(صفة السرج واللجام)، و(الملاحن)، و(السحاب والغيث)، و(تقويم اللسان)، و(أدب الكاتب) و (الأمالي)، و(الوشاح)، و(زوار العرب)، و(اللغات). انظر: ابن خلكان، وفيات الأعيان (ج323/4). والزركلي، الأعلام (ج80/6).

([11]) ابن دريد، جمهرة اللغة (ج766/2).

[ثانيًا: الاشتقاق الواضح][1]

قَوْلُـهُ: [لقولِهِم: بعيرٌ آرِطٌ]؛ أَي: بوزنِ (فَاعِلٍ) كَمَا فِي شرحِ الشريفِ[2]، والقياسُ يقتضِي هَذَا الاستعمالَ، ولم أره، والذِي فِي الصحاحِ[3]: وَحَكَى[4] أَبُو زيدٍ: بعيرٌ أَرْطَى[5]، وأَرْطَوِي: إِذَا كانَ يرعى الأَرْطَى. وَفِي القاموسِ[6]: (المَأْرُوطُ) المدبوغُ بِهِ؛ أَي: بشجرِ الأرطَى[7]، /ق135أ/ والذِي يأكلُهُ ويلازمُهُ، كَـ(الأَرْطَوِيِّ)، وَ(الأَرْطَاوِيِّ).

قَوْلُـهُ[8]: [لأنَّ كلَّ إلحاقٍ تكثيرٌ]؛ أَي: تكثيرُ حروفِ الكلمةِ، وليسَ كلَّ تكثيرٍ فيهِ إلحَاقٌ؛ لجوازِ أَنَّ تركَ الحرفِ بمجردِ تكثيرِ الحروفِ، وحينئذٍ قَد وجدَ التكثيرَ دونَ الإلحاقِ.

قَوْلُهُ: [وَلَا ينعكسُ]؛ أَي: لأنَّ ألفَ (قَبَعْثَرَى)[9] للتكثيرِ بدونِ الإلحاق.

قَوْلُهُ: [وَ(أَدِيمٌ مَرْطَيٌّ) الأصلُ: (مَرْطَوِي)] قلبتِ الواوُ ياءً، وأدغمتْ.

قَوْلُهُ[10]: [فيهِ يدلُّ]؛ أَي: فِي كلِّ واحدٍ فِي (رَاطٍ)، وَ(مَرْطَى).

([1]) القسم الثاني من الاشتقاق، وهو الواضح، يكون للكلمة اشتقاقين واضحين، بحيث لا يكون لأحدهما مزية على الآخر، فجاز لك الرجوع إلى أيهما كان، ومن أمثلته: (أَرْطَى) يجوز أن يكون (أفعل)، فتكون همزته زائدة وألفه أصلية، ويجوز أن يكون (فَعْلى) فتكون همزته أصلية، وألفه زائدة جيء بها للإلحاق. و(أولق) ومعناه الجنون، فيجوز أن يكون (أفعل) فتكون الهمزة زائدة والواو أصلية؛ لقولهم: (مولوق)، ويجوز أن تكون (فوعل) فتكون الهمزة أصلية والواو زائدة؛ لقولهم: (مألوق). و(حسَّان) وهو اسم رجل، يجوز أن يكون من (الحُسْنِ) فيكون التكرير زائدًا دون النون، ولذلك صرف، ويجوزن أن يكون من (الحَسِّ) ومعناه القتل، فتكون النون زائدة دون السين، ولذلك منع من الصرف. و(قَبَّان) وهو دويبة، ويجوز أن يكون من (القُبُون) ويجوزن أن يكون من (القبِّ). اليزدي، شرح الشافية (ج1/325-326).

([2]) ركن الدين، شرح الشافية (ج2/591).

([3]) الجوهري، الصحاح (ج3/1115).

([4]) في (م): (حكاه).

([5]) في الصحاح (ج3/115): (مأروط).

([6]) الفيروز أبادي، القاموس المحيط (ص658).

([7]) في (ط): (الأرط). وفي (ك): (الأرطي).

([8]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (دون الإلحاق).

([9]) و(القَبَعْثَرَى)، مَقْصورًا: الجَمَلُ العظيمُ، والفَصِيلُ المَهْزُولُ، ودابَّةٌ تكونُ في البحرِ، والعظيمُ الشديدُ، والأَلِفُ ليستْ لِلتَّأنيثِ ولا للإلحاقِ، بَلْ قِسمٌ ثالثٌ، جمعه (قَباعِثُ). الفيروز أبادي، القاموس المحيط (ص459).

([10]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (راطٍ ومرطى).

قَوْلُـهُ: [يجـوزُ أن يكـونَ (فَـوْعَلًا)] نقلـهُ أبـو حيـانَ عـن سِيبَوَيْـهِ[1]، وصـحَّحَهُ ابـنُ عصفورٍ[2].

قَوْلُـهُ: [لقَوْلِهِم: (رجلٌ مَـأْلُوقٌ)] استُدِلَّ –أيضًا– بقَوْلِهِم: (ألق)، وأجيبَ عَنِ احتمالِ كونِ الهمزةِ فيهِ بدلًا عَنِ الواوِ؛ لانضمامِهَا كمَا فِي قَوْلِهِم فِي وعدِ الرجلِ: (أعد)، بأنَّ التزامَهُم الهمزةَ في (ألقِ) دليلٌ عَلَى أصالَتِهَا، وَلَو كانَ مِن قبيلِ (أعد) لقالوا: (ولق) كَمَا قالوا[3]: (وَعَدَ)[4] وَبِأنَّهُم قالُوا: (مَألُوقٌ)، وَلَو كانتِ الهمزةُ بدلًا فِي (ألق) لقالوا: (مَوْلُوقٌ)؛ إذ لَا مقتضيَ لقلبِ الواوِ فيهِ همزةً كَمَا فِي الممتع[5]، وَعَلَيهِ مُنِعَ. سيأتي قريبًا.

قَوْلُهُ[6]: [رجلٌ مَأْلُوقٌ] فَإن بدأتِ الهمزةُ يدلُّ عَلَى أصالتِهَا فِي (أَوْلَق).

قَوْلُهُ: [وَأَن يكونَ (أَفْعَلًا)] أجازَهُ –أيضًا– الفارسيُّ[7]، وابنُ مالكٍ[8] وغيرُهُمَا.

قَوْلُـهُ: [لقَوْلِهِم: (مَوْلُـوقٌ)] حَكَى[9] ابنُ القَّطَاعِ[10] أَنَّ بعضَ العربِ يقولُ: (وَلِقَ الرَّجُلُ) فَهُوَ (مَولُوقٌ)، وفيهِ ردٌّ لقولِ[11] ابنِ عصفورٍ، ولم يقولوا ذلكَ فِي موضعٍ مِنَ المواضعِ، قالَ الشيخُ أَبُو حيَّانَ: والأشهرُ (أَلِقٌ) فَهُوَ (مَأْلُوقٌ). انتهى. وَلِمَا قالَهُ قَد يتوقفُ فِي التمثيلِ بِـ(أَوْلَقٍ) لِمَا تَعَارضَ فيهِ الاشتقاقانِ مِن غَيرِ مرجحٍ إِلَّا أَنْ[12] ينظرَ إِلَى احتمالِ كونِ الهمزةِ بدلًا مِنَ الواوِ فِي (أُلق)؛

([1]) سيبويه، الكتاب (ج3/195).

([2]) ابن عصفور، الممتع الكبير في التصريف (ص159).

([3]) في (ط)، و(ك): (قالو).

([4]) في (م): (ولق).

([5]) ابن عصفور، الممتع الكبير في التصريف (ص159).

([6]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (في أولق).

([7]) الفارسي: أبو علي، التكملة (ص554).

([8]) ابن مالك، إيجاز التعريف في علم التصريف (ص91).

([9]) (حَكَى ابنُ ... فَهُوَ مَولُوقٌ): ساقط في (م).

([10]) ابن القطاع(433هـ – 515هـ) علي بن جعفر بن علي السعدي، أبو القاسم، المعروف بابن القطاع: عالم بالأدب واللغة. من أبناء الأغالبة السعديين أصحاب المغرب. ولد في صقلية. ولما احتلها الفرنج انتقل إلى مصر، فأقام يعلم ولد الأفضل الجمالي. وتوفي بالقاهرة. له تصانيف، منها: (كتاب الأفعال)، في اللغة، و(أبنية الأسماء)، و(الدرة الخطيرة في المختار من شعر شعراء الجزيرة)؛ أي: صقلية، و(لمح الملح) جمع فيه طائفة من شعر الأندلسيين، و(العروض البارع)، و(الشافي في القوافي)، و(أبيات المعاياة)، و(فرائد الشذور وقلائد النحور) أدب. انظر: القفطي، إنباه الرواة (ج3/347)، ابن خلكان، وفيات الأعيان (ج3/322)، والذهبي، سير أعلام النبلاء (ج4/325)، والزركلي، الأعلام (ج4/269).

([11]) في (ك): (لقولهم).

([12]) في (ط): (لا أن).

لانضمامِهَا، وَفِي (مَأْلُوق) إجراءً للبدلِ فِي (أَلق) مُجْرَى اللازمِ عَلَى أَنَّ المصنفَ -رحمه الله-[1] فِي (شرحِ المفصلِ)[2] قَد ردَّ ذلكَ مِن وجهٍ آخَرَ، فقالَ: وَمَا ذَكَرَهُ -يعنِي الزمخشريُّ[3]- فِي (أولق) مِن أَنَّهُ يحتملُ الأمرينِ غيرُ مستقيمٍ فِي التحقيقِ؛ لأَنَّهُ لَم يخلُ إمَّا أَن يقومَ دليلٌ عَلَى زيادةِ الواوِ /ق135ب/ أَو لَا، فَإِن أقامَ[4] دليلٌ عَليهَا ثبتَ أَنَّ الهمزةَ أصليةٌ، وإن لم يقمْ ثبتَ أَنَّها زائدةٌ، فكان الحكمُ بزيادتها أولى من الواوِ؛ نظرًا إلى الأكثرِ في كلامِهِم؛ لأَنَّ (أفعلَ) أكثرُ من (فَوْعَلٍ)، وإن لم يقم دليلٌ فجعلُهُ مِن بابِ الأكثرِ فِي كلامِهِم أولى. انتهى. فليتأمل.

قَوْلُهُ[5]: [(مَوْلُوقٌ)] فإنَّ عدمَ الهمزةِ فيه يدلُّ عَلَى زيادَتِهَا فِي (أولق).

قَوْلُهُ: [لكانَ مِنَ الحِسِّ[6]] الظاهرُ أَنَّهُ بالكسرِ، ومعناهُ حينئذٍ[7]: الحركةُ، وأن يمرَّ بِكَ قريبًا فتسمعُهُ وَلَا تراهُ، وَالصَّوتُ. إمَّا بالفتحِ، فمعناهُ القَتْلُ[8]، وقد فسرَ بِهِ شارحُ[9].

قَوْلُهُ: [و(القَبُّ)] بفتحِ القافِ، وفعلُهُ كَـ(ضَرَب)، وَ(نَصَرَ).

قَوْلُهُ: [فشهادَةُ النفِي لَا تسمعُ] الأَولَى أَن تقولَ[10]: مَن حفظَ حجةٌ عَلَى مَن لم يحفظْ.

قَوْلُهُ[11]: [تَرَجَّحَ فِيهِ (فَعْلَان)]؛ أَي: فِي كلِّ واحدٍ فِي (حَسَّان)، وَ(قَبَّان).

قَوْلُهُ: [حيثُ كانَ هَذَا الوزنُ فِي الأسماءِ الأعلامِ]؛ أَي: مِن ذلكَ (حَسَّان)؛ لأَنَّهُ اسمُ رجلٍ، وَكَذَا (حِمَارُ قَبَّانٍ)؛ لأَنَّهُ لَا بُدَّ أن يقدرَ عَلمًا؛ لأَنَّهُ مِن بَابِ (أُسَامَةَ) بدليلِ امتناعِ دخولِ حرفِ التعريفِ عليهِ.

قَوْلُهُ[12]: [أَكْثَرَ فخارجٌ]؛ أَي: أَكثرَ مِن (فِعَالٍ).

قَوْلُهُ: [فخارجٌ عنِ الغرضِ ومخلٌّ بِهِ]؛ أَي: لأَنَّ الغرضَ التمثيلَ بِمَا تَرَدَّدَ بينَ اشتقاقينِ واضحينِ بِلَا مرجحٍ.

([1]) (رحمه الله): ساقط في (ط)، و(ك).

([2]) ابن الحاجب، الإيضاح في شرح المفصل (ج372/2).

([3]) الزمخشري، المفصل في صنعة الإعراب (ص501).

([4]) في (ط): (أقام).

([5]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (زيادتها في أولق).

([6]) في (م): (الحسيب).

([7]) الفيروز أبادي، القاموس المحيط (ص538).

([8]) في (ط): (النقل).

([9]) اليزدي، شرح الشافية (ج326/1).

([10]) في (ك): (يقول).

([11]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (حسان وقبان).

([12]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (من فعال).

قَوْلُهُ[1]: [وَمُخِلٌّ بِـهِ] ولأنَّهُ عَلَى ذلكَ التقديرِ لا يكونُ مِنَ الاشتقاقِ الواضحِ، بِل يكونُ مِمَّا يكونُ أحدُ الاشتقاقينِ راجحًا عَلَى الآخَرِ، وبحثُنَا فِي الأولِ، فيكونُ مخلًا بالغرضِ.

قَوْلُهُ: [فَلَا يُبْعُدُ] إشارةٌ إِلَى تقديرِهِ مِن طرفِ المصنفِ حتى لا يكونَ خارجًا عَلَى الغرضِ لَو كانَ أحدُهُمَا مرجحًا عَلَى الآخَرِ، ويمكنُ أن يقالَ: هَذَا جوابٌ آخَرَ لِمَا أوردَهُ عَلَى المصنفِ مِن قَوْلِهِ: [فَإِن قُلتَ إلخ]. ض.

قَوْلُهُ: [إِن أَكْرَمْتَهَ فَلَا ينصرفُ] وَفِيهِ إيهامٌ؛ لأنَّهُ إِذَا أَكْرَمَهُ لَا ينصرفُ مِن عندِهِ ويلازمُهُ، وَإِذَا لم يكرمْهُ لَا بُدَّ أَن ينصرفَ إِلَى بيتِهِ وَتَرْكِهِ.

[ثالثًا: الاشتقاق الراجح]

قَوْلُهُ[2]: [اتفقُوا عَلَى أَنَّ (مَلَكًا)] لكنُّهُم اختلفُوا فِي اشتقاقِهِ مِن أَيَّ شيءٍ.

قَوْلُهُ: [اتفقُوا عَلَى أَنَّ (ملكًا) مخففُ[3] (مَلْأَكٍ)] فِي حكايةِ الاتفاقِ نظرٌ، فَعَن بعضِهِم أَنَّ وزنَهُ (فَعَلٌ) مِنَ (المَلَكِ)، وشذَّ جمعُهُ عَلَى (فَعَايِلَةٍ)، وَميمُهُ أصليةٌ، وَعَن آخَرِينَ أَنَّهُ مشتقٌ مِن (لَاكَهُ) (يَلُوكُ)؛ أَي: أَدَارَهُ يُدِيرُهُ؛ لأنَّ الملكَ يديرُ الرسالةَ فِي فِيهِ، فأصلُهُ (مَلْوَكٌ)، نقلتْ حركةُ الواوِ، ثُمَّ قلبت ألفًا، وحذفتِ الألفُ تخفيفًا، وميمُهُ عَلَى هَذَا زائدةٌ، وَقَد حَكَى المذهبينِ الحلبيُّ[4] فِي إعرابِهِ[5].

([1]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (من أي شيء).

([2]) في كلمة (المَلْأَكِ) ثلاثة مذاهب، الأول: أنَّه مقلوبٌ بجعل العين موضع الفاء على زنة: (مَفْعَلٍ) والميم زائدة والهمزة أصلية، وهو مشتق من (الألوكة) بمعنى الرسالة، وهو الراجح عند أكثر النحاة. الثاني: مذهب ابن كيان: أنَّه (فَعْألٌ) مشتق من (المِلْكِ)، والهمزة زائدة، والميم أصلية. الثالث: مذهب أبي عبيدة: أنَّه (مَفْعَلٌ) من قولهم: (لَأَك)، إذا أرسل، والميم زائدة، والهمزة أصلية. ووزن كلمة (ملائكة) بحسب المذاهب الثلاثة (مَعَافِلَة)، و(فَعَائِلَة)، و(مَفَاعِلة). اليزدي، شرح الشافية (ج328/1).

([3]) في (ك): (تخفيف).

([4]) السمين(ت:756هـ) أحمد بن يوسف بن عبد الدايم الحلبي، أبو العباس، شهاب الدين المعروف بالسمين: مفسرٌ، عالمٌ بالعربيةِ والقراءاتِ. شافعيٌّ، من أهل حلب. استقر واشتهر في القاهرة. من كتبه (تفسير القرآن)، و(القول الوجيز في أحكام الكتاب العزيز)، و (الدر المصون) في إعراب القرآن، و(عمدة الحفاظ، في تفسير أشرف الألفاظ) في غريب القرآن، و(شرح الشاطبية) في القراءات، قال ابن الجزري: لم يسبق إلى مثله. انظر: ابن حجر، الدرر الكامنة (ج339/1)، وابن الجزري، غاية النهاية في طبقات القراء (ج152/1)، والزركلي، الأعلام (ج1/ 274).

([5]) السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون (ج250/1).

قَوْلُهُ[1]: [ولقولِ الشاعرِ: فلستُ لِإنْسِيٍّ ولكن لِمَلأكٍ[2]] قالَ الأعلمُ[3]: هُوَ لعلقمةَ بنِ عبدةَ[4]، مدحَ رجلًا، يقولُ: قَد باينتَ الإنسَ فِي أخلاقِكِ، وأشبهتَ /ق136أ/ الملائكةَ فِي طهارتكَ وفضلِكَ، كَأَنَّكَ لملكٌ[5]، وَمَعْنَى (يَصُوبُ): ينزلُ. انتهى.

قَوْلُهُ[6]: [فلستُ لِإنْسِيٍّ] الشاعرُ رجلٌ مِن عبدِ قيسٍ، جاهليٌّ، يمدحُ بعضَ الملوكِ، أنشدَ البيتَ أَبُو عبيدةَ. صحاح[7].

قَوْلُهُ: [فقالَ الكسائيُّ: أصلُهُ (مَأْلَكٌ)[8]]؛ أَي: بفتحِ اللامِ، أَمَّا بضمِّهَا فَهُوَ الرسالةُ[9]، كَـ(الأُلُوكَةِ) بفتحِ الهمزةِ وضمِّ اللامِ.

قَوْلُهُ[10]: [أَصلُهُ (مَأْلَكٌ) مِنَ الأُلُوكَةِ] بتقديمِ الهمزةِ عَلَى اللامِ، فوزنُهُ (مَفْعَلٌ).

قَوْلُهُ: [ثُمَّ تُرِكَتْ هَمْزَتُهُ]؛ أَي: حذفتْ بعدَ نقلِ حركةِ الهمزةِ إِلَى اللامِ.

قَوْلُهُ: [وقالَ ابنُ كيسانَ: هُوَ (فَعَلٌ) مِنَ (المَلَكِ)]؛ أَي: فأصلُهُ (مَأْلَكٌ) كَـ(شَمْأَلٍ)، نقلتْ حركةُ الهمزةِ إِلَى اللامِ، وحذفتِ الهمزةُ تخفيفًا، وجاءَ الجمعُ عَلَى أصلِ الزيادةِ، فوزنُ (مَلَائِكَةٍ)[11] عَلَى هَذَا القولِ (فَعَايِلَةٌ)، وَمَا قبلَهُ (مَفَاعِلَةٌ).

([1]) (قوله): ساقط في (ك)، و(م).

([2]) (ولكن لملأك): ساقط في (ط).

([3]) الأَعْلَم الشَّنْتَمَري(ت476هـ) يوسف بن سليمان بن عيسى الشنتمري الأندلسي، أبو الحجاج، المعروف بالأعلم: عالمٌ بالأدب واللغة. ولد في شنتمري الغرب، ورحل إلى قرطبة. وكفَّ بصره في آخر عمره، ومات في إشبيلية. كان مشقوق الشفة العليا، فاشتهر بالأعلم. من كتبه (شرح الشعراء الستة)، و(شرح ديوان زهير بن أبي سلمى)، و(شرح ديوان طرفة بن العبد)، و(شرح ديوان علقمة الفحل)، و(تحصيل عين الذهب) في شرح شواهد سيبويه، و(شرح ديوان الحماسة)، و(النكت على كتاب سيبويه). انظر: ابن خلكان، وفيات الأعيان (ج2/253)، والزركلي، الأعلام (ج8/233).

([4]) علقمة الفحل(ت نحو 20 ق.هـ) علقمة بن عَبَدة بن ناشرة بن قيس، من بني تميم: شاعرٌ جاهليٌّ، من الطبقة الأولى. كان معاصرًا لامرئ القيس، وله معه مساجلات. وأسر (الحارث ابن أبي شمر الغساني) أخًا له اسمه (شأس)، فشفع به علقمة ومدح الحارث بأبيات، فأطلقه. له (ديوان شعر) شرحه الأعلم الشنتمري. انظر: ابن قتيبة، الشعر والشعراء (ص58)، والزركلي، الأعلام (ج4/247).

([5]) في (م): (فكأنك الملك).

([6]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (أبو عبيدة. صحاح).

([7]) الجوهري، الصحاح (ج4/1611).

([8]) في (ك): (ملك).

([9]) (فهو الرسالة): ساقط في (ط).

([10]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (حركة الهمزة إلى اللام).

([11]) في (ك): (مليكة).

قَوْلُهُ[1]: [هُوَ (فَعْأَلٌ) مِنَ (المَلَكِ)] فتكونُ الهمزةُ فيهِ زائدةً.

قَوْلُـهُ: [إذ لَا نعـرفُ فِيـهِ (مَلَكًـا)] قلنـا: بـل نعـرفُ لَـهُ مُلْكًـا وَسَـلْطَنَةً، فـإنَّ أكثـرَ الملائكـةِ مسلطونَ عَلَـى أُمورٍ عِظَـامٍ، كملكِ الرزقِ، وَمَلَكِ الجبالِ، وملكِ البحارِ، وملكِ الريـاحِ، وملكِ الموتِ. ض. ولكن مَعَ ذلكَ مناسبتُهُ مَعَ (الأَلُوكَةِ) أكثرُ مِن مناسبتِهِ مَعَ (المَلَكِ)؛ لأنَّ المرادَ فِي الشرحِ مِنَ (الملكِ) مَن يكونُ واسطةً بينَ اللهِ ورسلِهِ، كَمَا ذكرُوا فِي تعريفِ (المَلَكِ) فِي موضعِهِ. ض.

قَوْلُهُ: [وقالَ أَبُو عبيدةَ] وَهُوَ بتاءٍ فِي آخِرِهِ، كنيةُ معمرِ بنِ المُثَنَّى من نحاةِ البصرةِ.

قَوْلُـهُ: [مِـن (لَأَكَ)] كـأنَّ معنـاهُ (مُرسِـلًا) لَا (مُرْسَـلًا)؛ لأنَّ (المَفْعَلَ) للمكـانِ، فحينئـذٍ يكـونُ محلُ الرسالةِ هُوَ المرسلُ.

قَوْلُهُ: [وَقِيلَ] القائلُ هُوَ الشيخُ بدرُ الدينِ بنِ مالكٍ –رحمه الله–[2]، قالَ: ما نقلَهُ الشارحُ فِي (بغيةِ الطالبِ) بمعناهُ.

قَوْلُهُ: [عَبَّرَ عن الموضعِ أَو عَن المفعولِ بالمَفْعَلِ]؛ أَي: فيكونُ عَلَى الأولِ اسمَ مكانٍ، وَعَلَـى الثـانِي مصـدرًا، والمصـدُر قـد يكـونُ بمعنـى المفعـولِ وَلَـو لـم يكـن[3] ميميًّـا كَـ(الخلقِ) بمعنـى (المَخْلُوقِ)، كَمَا يكونُ بمعنى الفَاعِلِ، فلا يلزمُ مِنَ كونِ (مَلَكٍ) مِنَ (لَأَكَ) بمعنى أرسلَ أَن يكونَ معناهُ (مُرْسِلًا) بالكسرِ.

قَوْلُـهُ[4]: [أَو عَنِ المفعولِ]؛ لأنَّ المفعولَ –أيضًـا– موضـعُ الفعلِ بحسبِ الوقوعِ، كَمَا أَنَّ الفاعلَ موضعُهُ بحسبِ الايقاع. ض.

قَوْلُهُ: [إِن ثبتَ (لَاءَكَ)] قلنا: ثابتٌ لنقلِ أَبِي عبيدةَ، وإنَّـهُ مِن علماءِ العربيـةِ، ونقلُـهُ معتبرٌ، وَلَم يلزمْ مِن عَدَمِ ذكرِهِ فِي الكتبِ المذكورةِ عدمُهُ، وإن صَرَّحُوا بعدمِهِ لَم يسمعْ؛ لأنَّـهُ شـهادةٌ عَلَـى نفـيٍ، فكيفَ إذا سكتُوا عَن ذكرِهِ. ض.

قَوْلُهُ: [لسلامَتِهِ عَنِ القلبِ، وَعَن مثالٍ نـادرٍ]؛ أَي: بخـلافِ الأوَّلينَ، فإنَّ فِـي أولهِمَا قلبًا، وَفِي ثانيهِمَا مثالًا نادرًا.

قَوْلُـهُ: [ولـم يـذكرْ فِـي (الصِّـحَاحِ)[5]، وَلَا فِـي (المُغْـرَبِ)[6]] (الصِّـحَاحِ) اشـتهرَ بكسـرِ الصادِ، وقيل: هُوَ بالفتحِ. وَ(المُغْرِبِ) بضمِّ الميمِ، وسكونِ المعجمةِ، وكسرِ الراءِ.

([1]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (دليلٌ واحدٌ. ض).

([2]) (رحمه الله): ساقط في (ط)، و(ك). و(أنه): زائد في (م).

([3]) (يكن): ساقط في (م).

([4]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (إذا سكتوا عن ذكره. ض).

([5]) الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، الجوهري(ت393هـ).

([6]) المغرب في ترتيب المعرب، المُطَرِّزِيّ(ت610هـ).

قَوْلُـهُ[1]: [لأنَّ نسبتَهُ إِلَـى الحَلْقِ[2] أكثرُ مِنْهَا إِلَـى التَبَخْتُرِ] لهُم أن يقولُوا: هُو (فُعْلَـى) مِنَ (المَؤْسِ) بفتحٍ فسكونٍ[3]، بمعنى الحَلْقِ، حَكَاهُ فِي القاموسِ[4]، وَنَقَل ذلكَ عنهُ الشريفُ[5]، فيسقطُ هَذَا المُرَجَّحُ.

قَوْلُهُ[6]: [إِلا مَا شذَّ فِي قَوْلِهِم: (دُنْيَا)] بَعَثْتُ إِلَى موسى بموسًى[7]، فَلَا تَخْلُ بشريكِهِ فِي الإثمِ إِن أخطأَ العبدُ، فذاكَ حَدٌّ وَلَا فضلٌ، وَهَذَا لَهُ فضلٌ وَليسَ لَهُ حَدٌّ.

قَوْلُهُ: [فِي قَوْلِهِم: (دُنْيَا)]؛ أَي: بضمِّ الدالِ: مقابلُ الآخِرَةِ.

قَوْلُهُ: [فقالَ أَبُو عمرٍو: وَهُوَ (مَفْعَلٌ)] نَقَلَ ذلكَ عَنهُ الجوهريُّ[8] /ق136ب/ وَغَيرُهُ، لكن صحَّ عنهُ إِمَالَتُهُ، وأصلُهُ المقررُ فيما يكونُ مِن ذواتِ الياءِ عَلَى (مَفْعَلٍ)، كَـ(مَرْسَاهَا) بِهُودٍ[9]، هُوَ بالفتحِ لا غيرَ.

قَوْلُـهُ[10]: [يصرفُ فِـي النكرةِ] إِنَّمَا قُيِدَ بذلكَ؛ لأَنَّـهُ لو كانَ معرفةً يكونُ غيرَ منصرفٍ؛ للعجميةِ والعلميةِ.

قَوْلُهُ[11]: [(فِعْلَانٌ) مِنَ (الأُنْسِ)]؛ أَي: بالضمِّ.

([1]) اختلف البصريون والكوفيون في اشتقاق كلمة موسى، فذهب البصريون إلى أنها (مُفْعَل) من أوسيت؛ أي: حلقت، فالميم زائدة والألف أصلية، وذهب الكوفيون إلى أنها (فُعْلَى) مشتق من (الميس)؛ أي: التبختر، والمرجح هو ما عليه البصريون؛ لأنَّ نسبة هذه الآلة إلى الحلق أقوى من نسبتها إلى التبختر، ولو كان (فعلى) لمنع من الصرف؛ لكنَّه صرف. اليزدي، شرح الشافية (ج329/1).

([2]) في (ط): (الخلق).

([3]) في (م): (فتكون).

([4]) الفيروز أبادي، القاموس المحيط (575).

([5]) ركن الدين، شرح الشافية (ج596/2).

([6]) ساقط في (ك): إلى قوله: (وليس له حد).

([7]) (الموسى): التي يحلق بها. الفيروز أبادي، القاموس المحيط (ص576). وهي من باب الجناس، حيث اتفقت الكلمتين باللفظ مع اختلاف المعنى.

([8]) الجوهري، الصحاح (ج980/3).

([9]) وهي قوله تعالى: ﴿وَقَالَ ارْكَبُوا فِيهَا بِسْمِ اللَّهِ مَجْرَاهَا وَمُرْسَاهَا إِنَّ رَبِّي لَغَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [هود: 41].

([10]) ساقط في (ك): إلى قوله: (للعجمة والعلمية).

([11]) اختلف في اشتقاق كلمة (إنسان)، فقال البصريون: إنَّه من (الإنس)، فيكون وزنه (فِعْلَانٌ)، وقال الكوفيون: إنَّه من (النسيان)، وكان الأصل (إِنْسِيَانٌ) على زنة (إِفْعِلَانٍ)، فحذفت اللام منه اعتباطًا، فصار إنسانًا، ووزنه (إِفْعَانٌ). واستدلوا بمقولة لابن عباس –رضي الله عنهما–: "إنَّما سمي إنسانًا؛ لأنَّه عهد إليه فنسي"، وبقول أبي تمام: [الكامل]

لا تنسين تِلْكَ الْعُهُودَ فَإِنَّمَا ... سُمِّيْتَ إِنْسَانًا لأَنَّكَ نَاسِي

قالَ اليزديُّ[1]: الدليلُ عَلَيهِ أَنَّ المناسبةَ بينَ الإنسانِ وَالأُنسِ ثابتةٌ لفظًا ومعنًى، فيجبُ القولُ بوجودِ الاشتقاقِ بينهُمَا، أمَّا اللفظُ فلأنَّ الهمزةَ والنونَ والسينَ فِي القبيلتينِ موجودةٌ، وأمَّا المعنى فلأنَّ الإنسانَ يناسبُ الأُنْسَ؛ لكونِهِ مُسْتَأنِسًا، و–أيضًا– أمثلة اشتقاقِهِ: (الإِنْسُ) بالكسرةِ والسكونِ، و(الأَنَسُ) بفتحتينِ، وَ(الأُنَاسُ)، وكلٌّ واحدٍ يشهدُ بأصلِ الآخَرِ. انتهى. وَهُوَ يفهمُ أنَّ (الإِنْسَ) فِي قولِ الشارحِ؛ لموافقتِهِ مَعَ (الأُنْسِ) وَهُوَ بالضمِّ –أيضًا– مِن وضعِ الظاهرِ موضعَ المضمرِ قولُ اللهِ –تعالى–:﴿**فَيَوْمَئِذٍ لَا يُسْأَلُ عَنْ ذَنْبِهِ إِنْسٌ**﴾[2]، الآية؛ أي: يومَ تشققُ[3] السماءُ لا يسألُ أحدٌ عن ذنبِهِ؛ لأنَّهُم يُعْرَفُونَ بسيماهُم، وذلكَ حينَ يخرجونَ مِن قبورِهِم ويحشرونَ إِلَى الموقفِ عَلَى اختلافِ مراتبِهِم. وأمَّا قَوْلُهُ –تعالى–: ﴿**فَوَرَبِّكَ لَنَسْأَلَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ**﴾[4] ونحوُهُ، فحينَ يحاسبونَ فِي الجمعِ. قولُ الشاعرِ: أَتَوْا نَارِي البيتين[5]. هَذَا الشعرُ ينسبُ إِلَى شمرٍ[6] بنِ الحارثِ الضبيِّ[7]، وينسبُ –أيضًا– إلى تأبطَ شَرًا[8]. وقَوْلُهُ فيه: (الجنُّ) هُو خبرُ مبتدأٍ محذوفٍ؛ أَي: نحنُ الجنُّ، و(عِمُوا) أصلُهُ (أَنْعِمُوا)، و(ظلامًا) نُصِبَ عَلَى[9] الظرفِ، وَ(الأَنَسُ) بفتحتينِ حكاهُ الجوهريُّ[10] عَن إنشادِ الأخفشِ.

واستدلوا بتصغير الكلمة (أُنَيْسِيَان)، وسيأتي الردُّ عليها، والأول أصحُّ، بدليل المناسبة بين الإنسان والإنس، فالإنسان يناسب الإنس؛ لكونه مُسْتَأْنِسًا. وموافقته للإنس أقوى من النسيان، وبدليل كثرة (فِعْلَان). الأنباري: أبو البركات، الإنصاف في مسائل الخلاف (ج2/669).

([1]) اليزدي، شرح الشافية (ج1/329).

([2]) [الرحمن: 39].

([3]) في (م): (تنشق).

([4]) [الحجر: 92].

([5]) وهما كما في شرح الجاربردي: [الوافر]

أَتَوْا نَارِي فَقُلْتُ: مَنُونَ أَنْتُمْ؟ فَقَالُوا: الجِنَّ، قُلْتُ: عِمُوا ظَلَامَا
فَقُلْتُ: إِلَى الطَّعَامِ، فَقَالَ مِنْهُمْ زَعِيمٌ: نَحْسُدُ الأَنَسَ الطَّعَامَا

شاهين، مجموعة الشافية، شرح الجاربردي (ج2/63).

([6]) في (ط): (سمر).

([7]) لم أقف له على ترجمة في كتب التراجم والطبقات.

([8])تأبط شرًّا(ت نحو 80 ق.هـ) ثابت بن جابر بن سفيان، أبو زهير، الفهميّ، من مضر: شاعر عدّاء، من فتاك العرب في الجاهلية. كان من أهل تهامة. شعره فحل، استفتح الضبي مفضلياته بقصيدة له، مطلعها: (يا عيد مالك من شوق وإيراق) ويقال: إنه كان ينظر إلى الظبي في الفلاة فيجري خلفه فلا يفوته. قتل في بلاد هذيل وألقي في غار يقال له (رخمان) فوجدت جثته فيه بعد مقتله. وللجلودي كتاب (أخبار تأبط شرا) وللسيدين سلمان داود القره غولي وجبار جاسم كتاب (شعر تأبط شرا). انظر: البغدادي: عبد القادر، خزانة الأدب (ج1/66)، والزركلي، الأعلام (ج2/97).

([9]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: [وقال المتنبي].

([10]) الجوهري، الصحاح (ج3/906).

قَوْلُهُ: [لفظًا ومعنًى] إذ الاستيناس فيهِم أكثرُ مِن سائرِ الحيواناتِ.

قَوْلُهُ[1]: [وقالَ المتنبي] وَهُوَ أَبُو الطيبِ: أحمدُ بنِ الحسينِ بن الحسنِ الجَعْفِيِّ، ولدَ بالكوفةِ سنةَ[2] ثلاثٍ وثلاثمائةٍ[3]، ونشأَ بالشامِ، وأكثرَ المقامَ بالباديةِ، وقالَ الشعرَ فِي حداثتهِ حتى بلغَ فيهِ النهايةَ، وَذُكِرَ فِي سببِ /ق137أ/ تلقيبِهِ بالمتنبي أنَّهُ كانَ خرجَ إِلَى (كلبٍ) وادعى أنَّهُ علويٌّ حسينيٌّ، ثُمَّ ادعى النبوةَ، وذلكَ بـ(بدايةِ السماوةِ)، فخرجَ إليهِ أميرُ حمص (لُؤلُؤ) مِن قبلِ الإخشيدية فقاتلتَهُ، وأسرهُ، وحبسَهُ بالشامِ إِلَى أَن تابَ[4].

قَوْلُهُ[5]: [فِي التصغيرِ (فُعَيْلِنَانًا)] إذ تصغيرُهُ (أُنَيْسِيَان) عَلَى خلافِ القياسِ.

قَوْلُهُ: [وحملِهِم عَلَى ذلكَ]؛ أَي: عَلَى أَنَّ (إِنْسَانًا) (إِفْعَانٌ) مِن (نَسِي).

قَوْلُهُ: [وَمَا ذكرَ] هُوَ معطوفٌ عَلَى فاعلِ (حَمْلِهِم).

قَوْلُهُ: [وقالَ أَبُو تمَّامَ[6]] هُوَ بالتشديدِ: حبيبُ بنِ أوسٍ الطائيُّ، من فحولِ الشعراءِ المولدينَ.

قَوْلُهُ[7]: [وَمَا ذكرَ الكوفيونَ] شرعَ فِي الجوابِ عن الوجوهِ الثلاثةِ التِي استدلُوا بِهَا الكوفيونَ، أمَّا عنِ التصغيرِ فبأنَّهُ شاذٌّ، وأمَّا عن قَوْلِ: ابنِ عباسٍ[8] فبأنَّهُ لم يثبتْ، وأمَّا عن بيتِ أَبِي تمامَ فبأنَّهُ ليسَ بحجةٍ.

([1]) قال المتنبي: [الخفيف]

إنَّمـــــا أنْفَـــــسُ الأَنْـــــيس سِـــــبَاعٌ يَتَفَارَسْـــــــنَ جَهْـــــــرَةً وَاغْتِيَـــــــالًا

شاهين، مجموعة الشافية، شرح الجاربردي (ج63/2). والشاهد في قوله: (الأنيس) بمعنى الأنس.

([2]) في (م): (سلبه).

([3]) في (ط): (333). و(ثلاث وثلاثمائة): ساقط في (م).

([4]) انظر: ابن خلكان، وفيات الأعيان (ج36/1)، والبغدادي: أحمد، تاريخ بغداد (ج102/4).

([5]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (إِفْعَانٌ) مِن (نَسِي)

([6]) أبو تَمَّام(ت231هـ) حبيب بن أوس بن الحارث الطائي، أبو تمام: الشاعر، الأديب. أحد أمراء البيان. ولد في جاسم (من قرى حوران بسورية) ورحل إلى مصر، واستقدمه المعتصم إلى بغداد، فأجازه وقدمه على شعراء وقته فأقام في العراق. كان يحفظ أربعة عشر ألف أرجوزة من أراجيز العرب غير القصائد والمقاطيع. في شعره قوة وجزالة. واختلف في التفضيل بينه وبين المتنبي والبحتري. له تصانيف منها: (فحول الشعراء)، و(ديوان الحماسة)، و(مختار أشعار القبائل) وهو أصغر من ديوان الحماسة، و(نقائض جرير والأخطل) نسب إليه، ولعله للأصمعيّ، كما يرى الميمني، و(الوحشيات) وهو ديوان الحماسة الصغرى، و(ديوان شعره) انظر: ابن خلكان، وفيات الأعيان (ج11/2)، والزركلي، الأعلام (ج165/2).

([7]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (ليس بحجة).

([8]) ابن عباس(ت68هـ) عبد الله بن عباس بن عبد المطلب القرشي الهاشمي، أبو العباس: حبر الأمة، الصحابي الجليل. ولد بمكة. ونشأ في بدء عصر النبوّة، فلازم رسول الله –صلّى الله عليه وسلم– وروى عنه

قَوْلُهُ: [يستدعِي الإعلالَ بحذفِ اللامِ]؛ أَي: عَلَى غيرِ قياسٍ كَمَا تقدمَ.

قَوْلُهُ[1]: [عَلَيها زائدةٌ] يدلُّ عَلَى الألفِ الزائدةِ.

قَوْلُهُ: [لأنَّهُ] الضميرُ للشأنِ[2]، وفِي بعضِ النسخِ (لأنَّهَا)، وَهُوَ –أيضًا– ضميرُ القصَّةِ.

قَوْلُهُ: [وَأيضًا يلزمُ مِنهُ]؛ أَي: مِمَّا قالَهُ الكوفيونَ مِن أَنَّ أصلَ (إِنْسَانٍ) (أُنَيْسِيَانٌ)، فحذفتْ لامُهُ.

قَوْلُهُ: [وحديثِ ابنِ عباسٍ لم يثبتْ] اعْتُرِضَ[3] بأنَّهُ أخرجَهُ عبدُ الرَّزَاقِ[4]، وعبدُ بنُ حميدٍ[5]، وابنُ جريرٍ[6]،

الأحاديث الصحيحة. وشهد مع علي الجمل وصفين. وكف بصره في آخر عمره، فسكن الطائف، وتوفي بها. له في الصحيحين وغيرهما 1660 حديثًا. قال عمرو بن دينار: ما رأيت مجلسا كان أجمع لكل خير من مجلس ابن عباس، الحلال والحرام والعربية والأنساب والشعر. وقال عطاء: كان ناس يأتون ابن عباس في الشعر والأنساب، وناس يأتونه لأيام العرب ووقائعهم، وناس يأتونه للفقه والعلم، فما منهم صنف إلا يقبل عليهم بما يشاؤون. وكان كثيرًا ما يجعل أيامه يومًا للفقه، ويومًا للتأويل، ويومًا للمغازي، ويومًا للشعر، ويومًا لوقائع العرب. ولحسان بن ثابت شعر في وصفه وذكر فضائله. وينسب إليه كتاب في (تفسير القرآن) جمعه بعض أهل العلم من مرويات المفسرين عنه في كل آية فجاء تفسيرًا حسنًا. انظر: ابن حجر، الإصابة في تمييز الصحابة (ج123/4)، والأصبهاني، حلية الأولياء وطبقات الأصفياء (ج314/1)، والزركلي، الأعلام (ج95/4).

([1]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (على الألف الزائدة).

([2]) إذا كان الضمير مذكرًا يسمى ضمير الشأن، وإذا كان مؤنثًا يسمى ضمير القصة. السيوطي، همع الهوامع (ج272/1).

([3]) السيوطي، الدر المنثور في التفسير بالمأثور (ج603/5).

([4]) الصَّنْعَانيّ(ت211هـ) عبد الرزاق بن همام بن نافع الحميري، مولاهم، أبو بكر الصنعاني: من حفاظ الحديث الثقات، من أهل صنعاء. كان يحفظ نحوًا من سبعة عشر ألف حديث. له (الجامع الكبير) في الحديث، قال الذهبي: وهو خزانة علم، وكتاب في (تفسير القرآن)، و(المصنف في الحديث) ويقال له: (الجامع الكبير). انظر: الذهبي، ميزان الاعتدال (ج609/2)، وابن حجر، تهذيب التهذيب (ج310/6)، والزركلي، الأعلام (ج353/3).

([5]) عَبْد بن حَميد(ت249هـ): عبد بن حميد بن نصر الكسي، أبو محمد: من حفاظ الحديث. قيل اسمه (عبد الحميد) وخفف، نسبته إلى كس (من بلاد السند). من كتبه (تفسير) للقرآن الكريم، و(مسند). الزركلي، الأعلام (ج3/ 269).

([6]) ابن جَرير الطَّبَري(ت310هـ) محمد بن جرير بن يزيد الطبري، أبو جعفر: المؤرخ المفسر الإمام. ولد في آمل طبرستان، واستوطن بغداد وتوفي بها. وعرض عليه القضاء فامتنع، والمظالم فأبى. له (أخبار الرسل والملوك)، و(جامع البيان في تفسير القرآن) يعرف بتفسير الطبري، و(اختلاف الفقهاء)، و(المسترشد) في علوم الدين، و(جزء في الاعتقاد)، و(القراءات) وغير ذلك. وهو من ثقات المؤرخين، قال ابن الأثير: أبو جعفر أوثق من نقل التاريخ، وفي تفسيره ما يدل على علم غزير وتحقيق. وكان مجتهدًا في أحكام الدين لا يقلد أحدًا، بل قلده بعض الناس وعملوا بأقواله وآرائه. وكان أسمر، أعين، نحيف الجسم، فصيحًا. انظر: الحموي: ياقوت، معجم

وابنُ المنذرِ[1]، وابنُ أبِي حَاتِمٍ[2] فِي تفاسيرِهِم[3]، والطبرانِيُّ فِي الصغيرِ[4]، والحاكمُ[5] فِي مستدركِهِ[6]، وصَحَّحَهُ.

قَوْلُهُ: [وَأَبُو تَمَّامٍ لَمْ يحتجَّ بشعرِهِ] قالَ التفتازانيُّ: الشعراءُ طبقاتٌ، الجاهليونَ كامرئ القيس[7]، وزهيرٌ.

الأدباء (ج6/ 423)، والصفدي، الوافي بالوفيات (ج1/ 456)، وابن كثير، البداية والنهاية (ج11/ 145)، والزركلي، الأعلام (ج69/6).

([1]) ابن المُنْذِر(ت319هـ) محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوريّ، أبو بكر: فقيه مجتهد، من الحفاظ. كان شيخ الحرم بمكة. قال الذهبي: ابن المنذر صاحب الكتب التي لم يصنف مثلها. منها (المبسوط) في الفقه، و(الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف)، و(الإشراف على مذاهب أهل العلم) فقه، و(اختلاف العلماء)، و(تفسير القرآن) وغير ذلك، وتوفي بمكة. انظر: الذهبي، سير أعلام النبلاء (ج490/14)، والصفدي، الوافي بالوفيات (ج231/1)، والزركلي، الأعلام (ج5/ 294).

([2]) ابن أَبي حاتِم(ت327هـ) عبد الرحمن بن محمد أبي حاتم ابن إدريس بن المنذر التميمي الحنظليّ الرازيّ، أبو محمد: حافظ للحديث، من كبارهم. كان منزله في درب حنظلة بالريّ، وإليهما نسبته. له تصانيف كثيرة، ومنها (الجرح والتعديل)، و(التفسير)، و(الرد على الجهمية)، و(علل الحديث)، و(المسند)، و(الفوائد الكبرى)، و(المراسيل)، و(تقدمة المعرفة بكتاب الجرح والتعديل)، و(آداب الشافعيّ ومناقبه) وغيرها. انظر: الذهبي، تذكرة الحفاظ (ج46/3)، والزركلي، الأعلام (ج324/3).

([3]) الصنعاني، تفسير عبد الرازق (ج19/2)، الطبري، تفسير الطبري=جامع البيان (ج182/16)، الرازي: ابن أبي حاتم، تفسير ابن أبي حاتم (ج2437/7).

([4]) [الطبراني، المعجم الصغير/ من اسمه محمد، ج140/2: رقم الحديث: 925].

([5]) الحاكِم النَّيْسَابُوري(ت405هـ) محمد بن عبد الله بن حمدويه بن نعيم الضبي، الطّهماني النيسابوريّ، الشهير بالحاكم، ويعرف بابن البيّع، أبو عبد الله: من أكابر حفاظ الحديث والمصنفين فيه. مولده ووفاته في نيسابور. رحل إلى العراق سنة 341 هـ وحج، وجال في بلاد خراسان وما وراء النهر، وأخذ عن نحو ألفي شيخ. وولي قضاء نيسابور سنة 359 ثم قلد قضاء جرجان، فامتنع. وكان ينفذ في الرسائل إلى ملوك بني بويه، فيحسن السفارة بينهم وبين السامانيين. وهو من أعلم الناس بصحيح الحديث وتمييزه عن سقيمه. صنف كتبا كثيرة جدًا، قال ابن عساكر: وقع من تصانيفه المسموعة في أيدي الناس ما يبلغ ألفًا وخمسمائة جزءًا. منها (تاريخ نيسابور)، و(المستدرك على الصحيحين)، و(الإكليل)، و(المدخل) في أصول الحديث، و(تراجم الشيوخ)، و(فضائل الشافعيّ)، و(تسمية من أخرجهم البخاري ومسلم) وغيرها من الكتب. انظر: الذهبي، تاريخ بغداد (ج473/5)، والصفدي، الوافي بالوفيات (ج320/3)، والزركلي، الأعلام (ج227/6).

([6]) [الحاكم، المستدرك على الصحيحين/تفسير سورة طه، ج412/2، رقم الحديث: 3436].

([7]) امرؤ القيس(نحو 80 ق هـ) امرؤ القيس بن حجر بن الحارث الكندي، من بني آكل المرار: أشهر شعراء العرب على الإطلاق. يماني الأصل. مولده بنجد، أو بمخلاف السكاسك باليمن. اشتهر بلقبه، واختلف المؤرخون في اسمه، فقيل: حندج. وقيل: مليكة. وقيل: عدي. وكان أبوه ملك أسد وغطفان. وأمه أخت المهلهل الشاعر، فلقنه المهلهل الشعر؛ فقاله وهو غلام، وجعل يشبب ويلهو، ويعاشر صعاليك العرب، فبلغ ذلك أباه، فنهاه عن

والمخضرمونَ: الذِين أدركُوا الجاهليةَ والإسلامِ، كحسَّانَ[1]، ولبيدٍ[2]، والمتقدمونَ مِن أهلِ الإسلامِ كالفرزدقِ[3]، وجريرٍ[4]، ويستشهدُ بأشعارِهم.

سيرته فلم ينته. فأبعده إلى (دمون) بحضرموت، وهو في نحو العشرين من عمره. فأقام زهاء خمس سنين، إلى أن ثار بنو أسد على أبيه وقتلوه، فبلغ ذلك امرأ القيس وهو جالس للشراب فقال: رحم الله أبي! ضيعني صغيرًا، وحملني دمه كبيرًا، لا صحوَ اليوم، ولا سكرَ غدًا! اليوم خمر، وغدًا أمر!، ونهض مِنْ غده فلم يزل حتى ثأر لأبيه من بني أسد، وقال في ذلك شعرًا كثيرًا. قال ابن قتيبة: (هو من أهل نجد). و(الديار التي يصفها في شعره كلُّها ديار بني أسد). ويعرف امرؤ القيس بالملك الضليل؛ (لاضطراب أمره طول حياته)، وبذي القروح؛ (لما أصابه في مرض موته). وكتب الأدب مشحونة بأخباره. انظر: ابن قتيبة، الشعر والشعراء (ج107/1)، وابن عساكر، تاريخ دمشق (ج245/9)، والزركلي، الأعلام (ج12/2).

([1]) حَسَّان بن ثابِت(ت54هـ) حسان بن ثابت الخزرجي الأنصاري، الصحابي، شاعر النبي – صلى الله عليه وسلم – وأحد المخضرمين الذين أدركوا الجاهلية والإسلام. عاش ستين سنة في الجاهلية، ومثلها في الإسلام. وكان من سكان المدينة. واشتهرت مدائحه في الغسانيين، وملوك الحيرة، قبل الإسلام، وعمي قبيل وفاته. لم يشهد مع النبي – صلّى الله عليه وسلم مشهدًا –؛ لعلة أصابته. وكانت له ناصية يسدلها بين عينيه. وكان يضرب بلسانه روثة أنفه من طوله. له: (ديوان شعر). انظر: ابن مَنْجُويَه، رجال صحيح مسلم (ج167/1)، والزركلي، الأعلام (ج175/2).

([2]) لبيد بن ربيعة بن مالك(ت41هـ)، أبو عقيل العامريّ: أحد الشعراء الفرسان الأشراف في الجاهلية. من أهل عالية نجد. أدرك الإسلام، ومِنَ المؤلفة قلوبهم. وترك الشعر، فلم يقل في الإسلام إلا بيتًا واحدًا، قيل هو: [الكامل]

مـــا عاتَـــبَ المَـــرْءَ الكَـــرِيْمَ كَنَفْسِـــهِ وَالمَـــرْءُ يُصْـــلِحُهُ الجَلِـــيْسُ الصَّـــالِحُ

وكان كريمًا، جُمِعَ بعض شعره في (ديوان صغير)، تُرجم إلى الألمانية. انظر: الشيباني، شرح المعلقات التسع (ص264)، وابن قتيبة، الشعر والشعراء (ج266/1).

([3]) الفرزدق(ت110هـ) همام بن غالب بن صعصعة التميمي الدارمي، أبو فراس، شاعر، من النبلاء، من أهل البصرة، عظيم الأثر في اللغة، كان يقال: لولا شعر الفرزدق لذهب ثلث لغة العرب، ولولا شعره لذهب نصف أخبار الناس. يُشبَّهُ بزهير بن أبي سلمى. وكلاهما من شعراء الطبقة الأولى، زهير في الجاهليين، والفرزدق في الإسلاميين. وهو صاحب الأخبار مع جرير والأخطل، كان شريفًا في قومه، عزيزَ الجانب، يحمي من يستجير بقبر أبيه، وكان أبوه من الأجواد الأشراف، وكذلك جدُّهُ. وفي شرح نهج البلاغة: كان الفرزدق لا ينشد بين يدي الخلفاء والأمراء إلا قاعدًا، وأراد سليمان بن عبد الملك أن يقيمه فثارت طائفة من تميم، فأذن له بالجلوس! وقد جُمع بعض شعره في (ديوان)، ومن أمَّاتِ كُتُبِ الأدبِ والأخبارِ: (نقائض جرير والفرزدق)، كان يُكنى في شبابه بـ(أبي مكية)، وهي ابنة له. ولُقِّب بالفرزدق، لجهامة وجهه وغلظه. وتوفي في بادية البصرة، وقد قارب المائة. وأخباره كثيرة. وكان مشتهرًا بالنساء، زير غوان، وليس له بيت واحد في النسيب مذكور. انظر: ابن خلكان، وفيات الأعيان (ج86/6)، والزركلي، الأعلام (ج93/8).

([4]) جَرير(ت110هـ): جرير بن عطية بن حذيفة الخَطَفي بن بدر الكلبيّ اليربوعي، من تميم: أشعر أهل عصره. ولد ومات في اليمامة. وعاش عمره كله يناضل شعراء زمنه ويساجلهم – وكان هجّاءً مُرًّا – فلم يثبت أمامه غير الفرزدق والأخطل. كان عفيفًا، وهو من أغزل الناس شعرًا. وقد جمعت (نقائضه مع الفرزدق) في ثلاثة أجزاء،

ثُمَّ المحدثونَ[1]، كأبي تمامٍ، والبحتريِّ[2]، ولا يستشهد بأشعارهم.

قَوْلُـهُ[3]: [عَلَـى مـذهبِ الشـعراءِ التخييليـةِ] إذ التخييلُ مِـن ذاتيـاتِ الشـعرِ، ولا يسـتلزمُ التحقيقُ.

قَوْلُـهُ[4]: [الشـعراءِ التخييليـةِ] صـفةٌ للمـذاهبِ؛ أَي: عَلَـى طـرايقِهِم التخييليـةِ؛ أَي: تخيـلِ اشتقاقِهِ مِن النسيانِ، ونظمَ عَلَى سبيلِ التخييلِ لَا على سبيلِ بيانِ الاشتقاقِ الحقيقيِّ.

قَوْلُهُ[5]: [لأنَّ (التَرَبُوتَ) هُوَ (الذَّلُولُ)] هُوَ بفتحِ الذالِ المعجمةِ مِن (الذِّلِ) بكسرِهَا، وَفِي القاموسِ[6] ضمُّهَا –أيضًا–، وَهُوَ ضدُّ الصعوبةِ، يقالُ[7]: (دَابَةٌ ذَلُولٌ) بنيةُ الذِّلِ.

قَوْلُهُ: [وَالذِّلَّةُ /ق137ب/ **والمسكنةُ تناسبُ الترابَ]** لَم أرَ الذِّلَّةَ اسمًا مِنَ المادةِ المذكورةِ كَمَا يوهمُهُ كلامُهُ ولا مصدرًا، وإنَّمَا هِيَ ضد العز.

و(ديوان شعره) في جزأين. وأخباره مع الشعراء وغيرهم كثيرة جدًّا، وكان يكنى بـ(أبي حَزْرَة). ابن قتيبة، الشعر والشعراء (ج456/1)، والبغدادي، خزانة الأدب (ج461/1)، والزركلي، الأعلام (ج119/2).

([1]) المولدّون، ويقال لهم: المحدثون. كبشار(ت167هـ)، وأبي نواس(ت198هـ)، لا يستشهد بكلامهم مطلقًا، وقيل: يستشهد بكلام من يوثق به منهم.

([2]) البحتري(ت284هـ) الوليد بن عبيد بن يحيى الطائي، أبو عبادة البحتري: شاعر كبير، يقال لشعره (سلاسل الذهب)، وهو أحد الثلاثة الذين كانوا أشعر أبناء عصرهم: المتنبي، وأبو تمام، والبحتري. قيل لأبي العلاء المعري: أي الثلاثة أشعر؟ فقال: المتنبي وأبو تمام حكيمان، وإنما الشاعر البحتري. ولد بمنبج (بين حلب والفرات) ورحل إلى العراق، فاتصل بجماعة من الخلفاء أولهم المتوكل العباسي، ثم عاد إلى الشام، وتوفي بمنبج. له (ديوان شعر)، وكتاب (الحماسة) على مثال حماسة أبي تمام. وللآمدي (الموازنة بين أبي تمام والبحتري)، وللمعري (عبث الوليد) في تصحيح نسخة وقعت له من ديوانه. ولعبد السلام رستم (طيف الوليد أو حياة البحتري)، ولرفيق فاخوري (البحتري)، وكلها رسائل، وفيها ما يحسن الرجوع إليه. انظر: ابن خلكان، وفيات الأعيان (ج175/2)، والزركلي، الأعلام (ج121/8).

([3]) (قوله): ساقط في (ك).

([4]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (بيانِ الاشتقاقِ الحقيقيِّ).

([5]) ذهب سيبويه إلى أنَّ كلمة (تَرَبُوتٍ) على زنة (فَعَلُوتٍ)؛ لأنَّه الذَّلُول، وكان أصله (دربوت)، مشتق من الدربة، فأبدلوا التاء مكان الدال، وهذا أيضًا مذهب أبو علي، ولم يقل سيبويه أنَّه مشتق من (التراب)، بل قال: "وكذلك التربوت؛ لأنه من الذلول، يقال للذلول: مدرب، فأبدلوا التاء مكان الدال"، ولكنَّ القائل بذلك هو الجوهري، وقال ركن الدين: "اعلم أن هذا الاشتقاق بعيد لا يقوى بمفرده، وإنما يقوى ههنا بكثرة زيادة الواو والتاء في آخر مثله، نحو: رغبوت وجبروت ورحموت ورهبوت، وغير سيبويه يقول: (تربوت) (فعلول).سيبويه، الكتاب (ج316/4)، والجوهري، الصحاح (ج91/1)، وركن الدين، شرح الشافية (ج598/2).

([6]) الفيروز أبادي، القاموس المحيط (ص1002).

([7]) الجوهري، الصحاح (ج1701/4).

يقالُ[1]: ذَلَّ يَذِلُّ ذُلًّا وَذُلَالَـةً بضمها، وَذِلَـةٌ بالكسرِ، وَمَذَلَّـةً، وَذَلَالَـةً: هَانَ، فَهُوَ ذليلٌ، وَذُلَالٌ بالضمِّ.

قَوْلُـهُ: [أي: رَبَّـاهُ] (التربيـةُ) -أيضًـا-: ضربُ اليدِ عَلَى جنبِ الصبيِّ قليلًا؛ لينـامَ، والمعنـى الأولُ أنسبُ بالمقامِ.

قَوْلُهُ[2]: [وحروفُهُ الأصولُ] الراءُ والباءُ والتاءُ، إنَّما صرحَ بذلكَ؛ لئلا يوهمَ أنَّهُ مِن الرَّبِيَّةِ، فيكونُ حروفُهُ الأصولُ: الراءُ والباءُ والياءُ.

قَوْلُهُ: [ذكرُهُ فِي الصحاحِ] الضميرُ (لقَوْلِهِم) المذكورِ، وتفسيرِهِ.

قَوْلُهُ: [بِالتَّرْبِيتِ] هُوَ -بسكونِ الياءِ- المصدرُ السابقُ.

قَوْلُـهُ[3]: [وإنَّمـا حكمَ سِيـبَـوَيْـهِ بذلكَ] حاصلُهُ أَنَّهُ تعارضَ الاشتقاقُ فِيهِ، فرجَّحَ أحدُهُمَا عَلَى الآخَرِ بغلبةِ الزيادةِ. ض.

قَوْلُهُ: [رجوعُ هَذَا]؛ أَي: (تَرَبُوتٌ).

قَوْلُهُ: [وَالأصلُ (دَرَبُوتٌ)]؛ أَي: بدالٍ مهملةٍ، وَ(الدُّرْبَةُ) بضمِّهَا[4].

قَوْلُهُ: [إنَّمـا لـم يختـرْ سِيـبَـوَيْـهِ هَذَا المذهبَ] قالَ اليزيديُّ[5]: هَذَا غلطٌ عَلَى سِيبَوَيْـهِ، فإنَّ مذهبَهُ أَنَّ أصلَهُ (دَرَبُوتٌ) مِنَ الدُّرْبَـةِ، إذ يقالُ للذَّلُولِ: (مُدَرَبٌ)، فأبدلُوا التَّاءَ مكانَ الدالِ. انتهى. وتغليطُهُ لا يختصُّ بالشارحِ كَمَا أفهمَهُ كلامُهُ بل يتعدى إِلَي المصنفِ[6] وَمَن تبعهُ مِنَ الشارحينَ، وَمَا نقلَهُ عَن سِيبَوَيْـهِ هُوَ كذلكَ فِي (كتابِـهِ)[7] فِي (بابِ عللِ ما يجعلُهُ زائدًا مِن حروفِ الزوائدِ، وَمَا يجعلُهُ مِن نفسِ الحرفِ)، وذكرَ لهُ نظائرَ اشتملتْ عَلَى إبدالِ الدالِ تاءً وبالعكسِ.

قَوْلُـهُ[8]: [مِـنَ (السَّبْرِ)] هُوَ بفتحِ السينِ، وسكونِ الموحدةِ: امتحانٌ، و(السُّبرُوتُ) بالضمِّ، وَكَذَا (الخَبَرُ)، وَ(الحَاذِقُ) بذالٍ معجمةٍ.

([1]) الفيروز أبادي، القاموس المحيط (ص1001).

([2]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (الباء والياء).

([3]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (أَي: (تَرَبُوتٌ).

([4]) في (ط): (بضمها).

([5]) اليزيدي، شرح الشافية (ج1/331-332).

([6]) في (ط): (المص).

([7]) سيبويه، الكتاب (ج4/316).

([8]) اختلف في اشتقاق (سُبْرُوتٍ) وهو الدليل الحاذق في سبر الطرقات، فعند سيبويه أنَّه (فُعْلُولٌ)، والتاء أصلية، وعند غيره أنَّه (فُعْلُوتٌ) مشتقٌ من (السَّبْر) فأجروا تاءه كما أجرى سيبويه تاء (تربوت). شاهين، مجموعة الشافية (ج2/67-68).

قَوْلُهُ[1]: [(فُعْلُولٌ) مِن قَوْلِهِم: (سُبْرُوتٍ)] الفرقُ بينَ القولينِ أَنَّ لفظَ (سُبْرُوتٍ) عَلَى القولِ الأولِ مختلفٌ فِي التقديرِ، وحقيقةٌ فيهِمَا، ولفظُهُ على القولِ الثانِي واحدٌ فِي اللفظِ والتقديرِ، وحقيقةٌ في أحدِهِمَا؛ مجازٌ في الآخَرِ. ض.

قَوْلُهُ: [أَوِ لإطلاقٍ[2]] عطفٌ على قَولِهِ: [بأن يكونَ مشتقًا].

قَوْلُهُ[3]: [لِمَا بينهُمَا مِنَ الملابسةِ]؛ لأنَّ المجيءَ والرواحَ فِي الأرضِ القفرِ.

قَوْلُهُ: [لِمَا بينهُمَا مِنَ الملابسةِ]؛ أَي: علاقةِ التعلقِ، فهو مجازيٌّ مِن قبيلِ إطلاقِ اسمِ (المتعلَّقِ) بفتح اللام على (المتعلِّقِ) بكسرها؛ لأنَّ الحاذقَ خبيرٌ بتلكَ الأرضِ، كَمَا أنَّ محبَّ (أسماءَ) /ق138أ/ نَبَزٌ[4]؛ أَي: لُقِّبَ باسمِهَا؛ لمحبتِهِ إيَّاهَا.

قَوْلُهُ[5]: [أَدْعَى إِلَى آخِرِ البيت][6] الاستشهادُ فِي أَنَّ (أسماءَ) -وَهُوَ اسمُ محبوبتِهِ- أطلقَ عليهِ؛ لملابستِهِ إيَّاهَا.

قَوْلُهُ: [وأشارَ فِي الصحاحِ[7] إِلَى أَنَّ التاءَ[8] إلخ]؛ أَي: لذكرِهِ[9] ذلكَ فِي مادةِ (سَبْرَتَ) دونَ مادةِ (سُبْرُ) وكذا فعلَ في القاموسِ[10]، ولم يذكرْ (سُبْرُوتًا) بمعنى الدليلِ الحاذقِ.

قَوْلُهُ[11]: [أَولَى وأليقُ]؛ لأنَّهُ عَلَى التوجيهِ الأولِ بتحقيقِ الاشتقاقِ، وأمَّا عَلَى التوجيهِ الثانِي وَهُوَ أَن يكونَ (سُبْرُوتٌ) فِي أصلِ الوضعِ بمعنى: الأرضِ القَفْرِ، ثُمَّ أطلقَ عَلَى الدليلِ الحاذقِ، فلا يتحققَ الاشتقاقُ؛ لأنَّهُ حينئذٍ أطلقَ عَلَيهِ بالمجازِ؛ للمناسبةِ؛ لأنَّهُ مشتقٌّ مِنهُ، فافهمْ.

([1]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (مجازٌ في الآخَرِ. ض).

([2]) في (ط)، و(م): (الإطلاق).

([3]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (فِي الأرضِ القفرِ).

([4]) في (ك): (بزاي).

([5]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (لملابستِهِ إيَّاهَا).

([6]) قال الشاعر: [البسيط]

أُدْعَى بِأَسْمَاءَ نَبْزًا فِي قَبَائِلِهَا ... كَأَنَّ أَسْمَاءَ أَضْحَتْ بَعْضَ أَسْمَائِي

شاهين، مجموعة الشافية، شرح الجاربردي (ج67/2).

([7]) الجوهري، الصحاح (ج251/1).

([8]) في (م): (الفاء).

([9]) (ذكره): مكرر في (ك).

([10]) الفيروز أبادي، القاموس المحيط (ص153).

([11]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (مشتقٌ مِنهُ، فافهمْ).

قَوْلُهُ: [أَولَى وأليقُ بِمَا نحنُ فِيهِ] أمَّا كونُهُ أَولَى، فلأنَّ الأصلَ فِي الإطلاقِ الحقيقةُ، وَهُوَ عَلَى الثانِي مجازٌ، وأمَّا كونُهُ أليقُ، فلأنَّ الكلامَ فيمَا تردَّدَ بينَ اشتقاقينِ أحدُهُمَا أرجحُ، وَ(سُبْرُوتٌ) عَلَى الأولِ كذلكَ.

قَوْلُهُ: [ثُمَّ اعْتُرِضَ فِي هَذَا الموضعِ عَلَى سِيبَوَيْهِ] فِي شرحِ الشريفِ[1]: قالَ سِيبَوَيْهِ[2]: (سُبْرُوتٌ) (فُعْلُولٌ)، وَهُوَ كالمناقضِ لِمَا ذُكِرَ، وَهُوَ أَنَّ (تَرَبُوتًا) الذِي هُوَ الذَّلُولُ جعلتَهُ مشتقًا مِنَ (الذِّل)[3] وهو الترابِ مَعَ مَا بينهُمَا مِنَ البعدِ، وَ(سُبْرُوتٌ) أَولَى أَن يكونَ (فُعْلُوتًا) مِن (تَرَبُوتٌ)؛ لظهورِهِ فِي أَنَّهُ مِنَ (السَّبْرِ)؛ لموافقتِهِ إيَّاهُ فِي اللفظِ وَالمَعْنَى. انتهى. وقَوْلُهُ: إنَّ سِيبَوَيْهِ –رحمه الله–[4] جَعَل (تَرَبُوتًا) مِنَ الترابِ هُوَ جَرْيٌ عَلَى وِفْقِ مَا قدَّمَهُ تبعًا للمصنفِ، أمَّا عَلَى مَا تقدَّم عَنِ (الكتابِ)، فيقالُ: إنَّ اشتقاقَ (سُبْرُوتٍ) مِنَ (السَّبْرِ) ليسَ بأبعدَ مِمَّا ذهبَ إليهِ فِي اشتقاقِ (تَرَبُوتٍ)، فالأشبهُ أَن يجريَهُمَا مُجْرًى واحدًا.

قَوْلُهُ: [حُكِمَ بغلبةِ الزيادةِ]؛ أَي: فلوجودِهِا فِي مثلِ (تَرَبُوتٍ)، كَـ(رَهَبُوتٍ)، وَ(رَغَبُوتٍ)، وَ(رَحَمُوتٍ)، وَ(طَاغُوتٍ)، وَ(مَلَكُوتٍ)، وَ(جَبَرُوتٍ)، قَالَ فِي (الممتعِ)[5]: ولا يحفظُ غيرَهَا، حُكِمَ بأَنَّهُ (فَعَلُوتٍ)، وَلمَّا انتفتْ فِي مثلِ (سُبُروتٍ) قالَ اليزديُّ[6]: لبعدِ (فُعْلُوتٍ) فِي الكلامِ أو لعدمِهِ فيهِ، وكانَ (فُعْلُولٌ) كثيرًا، كَـ(غُضْرُوفٍ)، وَ(خُرْنُوبٍ) مَعَ المناسبةِ /ق138أ/ المذكورةِ فِي[7] التوجهينِ السابقينِ، حُمِلَ (سُبْرُوتًا) عَلَيهِ، وَظَهَرَ فِي حملِهِ عليهِ –أيضًا– الأخذُ بالراجحِ.

قَوْلُهُ[8]: [وَ(فُعْلُولٌ) كثيرٌ] وَهَهُنَا –أيضًا– تعارضٌ فِي الاشتقاقينِ[9] فرجحَ أَحدُهُمَا عَلَى الآخَرِ؛ لكثرةِ وجودِهِ، وبأنَّ الأصلَ عدمُ الزيادةِ.

([1]) ركن الدين، شرح الشافية (ج2/599).

([2]) سيبويه، الكتاب (ج4/318).

([3]) (الذل وهو): ساقط في (ط)، و(ك).

([4]) (رحمه الله): ساقط في (ط)، و(ك).

([5]) ابن عصفور، الممتع الكبير في التصريف (ج1/183).

([6]) اليزدي، شرح الشافية (ج1/332).

([7]) (في): ساقط في (ط). وفي (ط): (الوجهين).

([8]) ساقط في (ك)، و(م): على قوله: (أو مدر. مغرب).

([9]) في (ط): (الاشتقاقان)، والصواب أنَّها (الاشتقاقين)؛ لأنَّها مجرورة، وقد تكون على لغة من جعل الألف في الأحوال الثلاثة وأعرب المثنى بالحركات المقدرة، قال السيوطي في همع الهوامع (ج1/145): "ولزوم الألف في الأحوال الثلاثة لغة معروفة عزيت لكنانة، وبني الحارث بن كعب، وبني العنبر، وبني الهجيم، وبطون من ربيعة وبكر بن وائل وزبيد وخثعم وهمدان وفزارة وعذرة".

قَوْلُـهُ: [مَـعَ المناسـبةِ المـذكورةِ] وَهُوَ مَا بينَ (السُبْرُوتِ) بمعنى الدليلِ، وبمعنى الأرضِ القَفْرِ مِنَ الملابسةِ.

قَوْلُـهُ[1]: [ولـمْ يقـلْ هُـوَ مشـتقٌ] مَعَ ظهورِ اشتقاقِهِ مِنَ (النَّبَلِ)، (النَّبَلُ) بالفتحِ، والضمِّ: حجارةُ الاستنجاءِ، والضمُّ -اختيارُ الأصمعيِّ- جمعُ (نَبْلَـةٍ)، وَهِيَ مَا تَنَاوَلتَـهُ مِن حَجَرٍ أَو مَدَرٍ. مغرب[2].

قَوْلُـهُ: [وَهُـوَ الصِّـغَارُ] قالَ فِي القاموسِ[3]: (النَّبَلُ) محركةً: عظامُ الحجارةِ والمَدَرِ، وصغَارُهُمَا، ضِدٌّ، والحجارةُ يستنجَى بِهِمَا كَـ(النُّبْلِ) كَـ(صُرْدٍ). انتهى. وَ(تِنْبَالَةٍ) بكسرِ التَّاءِ.

قَوْلُـهُ[4]: [قـالَ بـذلكَ] فيكونُ هَذَا ترجيحًا؛ لعدمِ النظيرِ عَلَى الاشتقاقِ، وَهُوَ خلافُ القاعدةِ المقررةِ مِن تقديمِ الاشتقاقِ عَلَى عدمِ النظيرِ، تَأَمَّلْ. ض.

قَوْلُـهُ: [وإنَّمَـا ذكـرَ المصنفُ[5] (تِنْبَالَـةً) هَهُنَـا]؛ أَي: مَعَ أَنَّـهُ ليسَ مِمَّا نحنُ فيهِ؛ لأَنَّـهُ لم يرجعْ إِلَى اشتقاقينِ، أحدهُمَا أرجحُ.

قَوْلُـهُ[6]: [وإنَّمـا ذكـرَ المصنفُ] جوابٌ عَن سؤالٍ مقدرٍ، وَهُوَ أنَّ (تِنْبَالَـةً) لَم يتحققْ فِيهَا الاشتقاقينِ، فَلِمَ ذكرَهَا هَهُنَا؟ ض.

قَوْلُـهُ[7]: [وَ(سُرِّيَّـةٌ)] هِيَ الأَمَةُ التِي بُوِّأْتَهَا بيتًا.

قَوْلُـهُ: [وقالَ بعضُهُم: إنَّـهَا مِنَ السَّرَاةِ] هُوَ بفتحِ السينِ، جُمْعُ (سُرًى)، وَهُوَ عزيزٌ، وأصلُهُ (سَرْوَةٌ).

([1]) ذهب سيبويه إلى أنَّ (تِنْبَالَـةٍ) (فِعْلَالَـةٌ)، وقال غيره: بأنَّـه (تِفْعَالَـةٌ) مشتق من النَّبَلِ، وهو الصِّغَارُ، ومذهب سيبويه هو المرجح؛ لأنَّ (تفعالة) نادر بعيد من الأوزان، و(فعلالة) كثير، فالحمل على الكثير أولى؛ إذ لا تحقق للاشتقاق. اليزدي، شرح الشافية (ج1/333).

([2]) المُطَرِّزِيّ، المغرب في ترتيب المعرب (ج1/453).

([3]) الفيروز أبادي، القاموس المحيط (ص1060).

([4]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (عَلَى عدمِ النظيرِ، تَأَمَّلْ. ض).

([5]) في (ك): (المص).

([6]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (فلم ذكرها ههنا. ض).

([7]) ذهب قوم إلى أنَّ (سُرِّيَّة) وهي الأمَة التي يطؤها سيدها مشتقة من (السِّر) وهو الجماع أو ما يخفى، فوزنها (فُعْلِيَّةٌ)، وضمت سينها مع أنَّ القياس كسرها؛ لأنَّ التعبير قد يقع في النسب، كما قالوا: (دُهْرِيٌّ) في النسبة إلى الدَّهر، وقيل: أصلها (سُرْوُرَةٌ) بوزن (فُعْلُولَةٍ) من (السِّر) فأبدلوا من الراء الثالثة ياء للتضعيف، ثم قلبوا الواو ياء، وأدغموا ثمَّ كسروا ما قبل الياء؛ للمناسبة، فوزنها (فُعْلِيْلَةٌ) مغيرة من (فُعْلُولَةٍ)، وقيل: إنها مشتقة من (السِّرَاةِ) وهي الخَيار، لأنَّ المرء يختار الأمَة لنفسه، ووزنها (فَعِّيْلَةٌ) بزيادة إحدى الرائين، وإحدى اليائين، والأول هو المختار؛ لمناسبة المعنى واللفظ، وكثرة (فُعْلِيَّةٌ)، وقلة (فُعْلُولَةٍ)، وعدم (فَعِّيْلَةٌ). شاهين، مجموعة الشافية (ج2/70-71).

قَوْلُـهُ: [كَمَـا قـالُوا: (دُهْرِي)] قالَ الجوهريُّ[1]: وَكَمَا قالُوا فِـي النسبةِ إلـى الأرضِ السَّـهْلَةِ: (سُهْلِيٌّ) بالضمِّ.

قَوْلُهُ[2]: [عَلَـى وزنِ (فُعْلُولَـةٍ)] صوابُهُ أن يقولَ: (فُعُولَـةٌ)؛ لأنَّ الرائينِ المدغمُ والمدغمُ فيـهِ ليسَا بأصليينِ، بل أحدهُمَا أصليٌّ والآخرُ زائدٌ، والراءُ الأخيرةُ المنقلبةُ ياءً أصلٌ، وَكَذَا قولُهُ: [وَهِيَ عَلَـى هَذَا (فُعْلِيْلَةٌ)]، وقولُـهُ: [عَن (فُعْلُولَـةٍ)]، وقولُـهُ: [وَقِلَّـةِ (فُعْلُولَـةٍ)] صـوابُهُ أن يقولَ: (فُعَّيْلَـةٌ) عَن (فُعُولَـةٍ)، وقِلَّةِ (فُعُولَةٍ)، تأملْ له.

قَوْلُهُ: [أبدلُوا مِنَ الراءِ الأخيرةِ يـاءً؛ للتضعيفِ]؛ أَي: كراهةً لاجتماعِ الأمثالِ كَمَا قالُوا: (تَظَنَّيْتَ) مِنَ (الظَنِّ).

قَوْلُهُ: [لأنَّهُمَا[3]] الضميرُ للقصةِ، ويختارُ تأنيثُ هَذَا الضميرِ إِذَا كانَ فِـي الكـلامِ المؤنثِ[4] غيرُ فضلةٍ، قصدًا إِلَـى المطابقةِ لَا لأنَّـهُ راجعٌ إِلَـى ذلكَ المؤنثِ، نَحْوَ: (هِي هندٌ مليحـةٌ)، وَهُوَ هُنَـا لـ(لأمَةِ) وإن كانتْ مفعولًا فِي الأصلِ، ولم يسمعْ نَحْوَ: (هِيَ الأميرُ بَنَـى غرفةً)، وَ(هِيَ زيدٌ عالمٌ)، وإن كانَ القياسُ يقتضِي جوازَهُ.

قَوْلُهُ: [وعدمُ (فُعَّيْلَةٍ)] قالَ شارحُ[5]: هَذَا خطأٌ؛ لمجيءِ لَهُ (مُرَّيْقٍ) وَهُوَ حبُّ العُصْفُرِ، وَقَد قالُوا –أيضًـا–: (كوكبٌ دُرِّيٌّ)، وقالُوا: وَلَا عبرةَ بتاءِ التأنيثِ فِـي البنيـةِ. انتهـى. والمثـالانِ فـي كـلامِ سِيبَوَيْـه، قالَ[6]: ويكونُ عَلَـى هَذَا (فُعِّيْلٌ)، وَهُوَ قليلٌ فِـي كـلامِ (المُرِّيْقِ)، حدثَنَا أَبُو الخطـابِ عَنِ العربِ: (كوكبٌ دُرِّيٌّ). انتهـى. والأولُ اسمٌ لِمَا أُخِذَ فِـي السمنِ /ق139أ/ مِنَ الخيلِ، أمَّا (العُصْفُرُ) فبفتحِ[7] الراءِ كَذَا فِـي القاموسِ فِيهِمَا، فتفسيرُ ذَلـكَ الشارحِ وهمٌ، والمرادُ بالثـانِي: المهمـوزُ لفظًـا أو أصلًا، ويخالفُ مَا قالَهُ فيهِ مَعَ التقييدِ المذكورِ كلامُ أَبِي عبيدٍ، وقالَ[8]: إن ضُمَّتِ الدالُ قلتَ: (دُرِّيٌّ) يكونُ منسوبًا إِلَـى الدارِ[9] عَلَـى (فُعْلِـيٍّ) وَلَـم تهمزْهُ؛ لأنَّـهُ ليسَ فِـي كـلامِ العربِ (فُعِّيْلٌ)، قالَ: ومـن يهمزُ[10] مِنَ القراءِ فإنَّما أرادَ (فُعُّول) مثلَ (سُبُّوحٍ)، فاستثقلَ فردَّ بعضَهُ إِلَى الكسرةِ، وَعَلَـى ما قالَـهُ بَنَـى

([1]) الجوهري، الصحاح (ج662/2).

([2]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (تأمل له).

([3]) في (م): (لأنها).

([4]) في (ط): (مؤنث).

([5]) اليزدي، شرح الشافية (ج333/1).

([6]) سيبويه، الكتاب (ج268/4).

([7]) في (ك): (فيفتح).

([8]) الجوهري، الصحاح (ج49/1).

([9]) في (ك): (الدر).

([10]) في (ك): (همزه).

الشارحُ كَلَامَهُ، وَلَو سَلِمَ الثبوتُ لم يضرَّ فِي المقصودِ؛ لأنَّ القليلَ لا يعارضُ الكثيرَ عَلَى أَنَّ التاءَ وإن لم تعتبرْ فِي البنيةِ قد يختلفُ الحالُ باعتبارِهَا؛ ألا ترى أَنَّ (مَفْعُلَةً)[1] بضمِّ العينِ كثيرٌ، وبدونِ التاءِ نادرٌ.

قَوْلُهُ[2]: [وأدغمُوا كَمَا مَرَّ] وكسرُوا مَا قبلَهَا؛ للمناسبةِ.

قَوْلُهُ[3]: [ويجوزُ أَن يقرأَ بالهمزةِ] قالَ فِي (الصحاحِ)[4]: (المَؤُونَةُ) تهمزُ ولا تهمزُ، وَهِيَ (فَعُولَةٌ)، ثُمَّ قالَ: (وَمَأَنَ[5] القومُ)؛ أَي[6]: أَمأنَهُم مَأَنًا، إِذَا احتملتْ مُؤْنَتُهُم[7]؛ أَي[8]: قُوتُهُم، وَمَن تركَ الهمزةَ، قالَ: مُنَتَهُم، أُمُونَهُم، وأَتَانِي فلانٌ وَمَا مَأَنْتَ مَأْنه؛ أَي: لم أكثرتْ لَهُ، وَقَالَ الكسائِيُّ: وَمَا تهيأتْ لَهُ. انتهى. وفِي القاموسِ[9] نحوُهُ، وفيهِ ردٌّ لقولِ شارحٍ[10]: إنَّ[11] المذهبَ الأولَ التزامٌ جائزٌ، وَهُوَ قلبُ الواوِ همزةً، ويفهمُ منهُ –أيضًا– أنَّ كلًّا مِنَ الهمزِ وتركهِ فِي (مَؤُونَةٍ) عَلَى قياسِ فِعْلِهَا، فدعوى قلبِ الواوِ همزةً تصرفٌ نحويٌّ لَا حاجةَ إليهِ وإن كانَ جائزًا.

قَوْلُهُ[12]: [فـ(الأَوْنُ): العدلُ]؛ لأنَّهُ ثقلٌ عَلَى الإنسانِ، فناسبَ أن يكونَ (المُؤْنَةُ) مأخوذةً منهُ؛ لأنَّهُ –أيضًا– ثقلٌ.

([1]) في (ك): (تفعلة). وفي (م): (مفعل).

([2]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (للمناسبة).

([3]) اختلفوا في اشتقاق (مَؤُونَةٍ)، فقالت طائفة: إنَّها من (مان يمون)؛ أي: قام بمؤونتهم، ووزنها (فَعُولَةٌ)، وأصلها (موونة) بواوين، قلبت الأولى همزة، وذهب قوم إلى أنَّها مشتقة من (الأوْنِ) وهو الثقل، ووزنها (مَفْعُلَةٌ) كانت في الأصل (مأْوُنَةٌ) فنقلت حركة الواو إلى الهمزة، فصات (مَؤُونَةً)، وقال الفراء: إنَّها من (الأين) وهو التعب، ووزنها –أيضًا– (مَفْعُلَةٌ)، وأصلها (مَأْيُنَةٌ) نقلت حركة الياء إلى الهمزة، فانقلبت الياء واوًا؛ لسكونها وانضمام ما قبلها، فصارت (مؤونةً)، والراجح هو المذهب الأول؛ للمناسبة اللفظية والمعنوية، أمَّا المذهب الثاني يلزم منه ثلاث، اسكان متحرك، وتحريك ساكن، وتغيير بنية، وقول الفراء أبعد، ويلزم منه أربع، الثلاث المذكورة، وقلب الياء واوًا. شاهين، مجموعة الشافية، شرح الأنصاري (ج2/72–73)، واليزدي، شرح الشافية (ج1/335).

([4]) الجوهري، الصحاح (ج6/2198).

([5]) في (ك): (مأنت).

([6]) (أي): ساقط في (ك).

([7]) في (ك): (مودتهم).

([8]) (أي: قوتهم): ساقط في (ك).

([9]) الفيروز أبادي، القاموس المحيط (ص1233).

([10]) اليزدي، شرح الشافية (ج1/335).

([11]) (في): زائد في (ك).

([12]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (لأنه أيضًا ثقل).

قَوْلُـهُ: [و(الأَوْنُ): الثقلُ[1]] الذِي قالَهُ الجوهـريُّ وغيرُهُ: (الأَوْنُ) الدَّعَةُ، والسكينةُ، والرفقُ، تقولُ منهُ: أنتَ أَوْونَ أَونًا، والأونُ –أيضًا– المشيُ الرويدُ، وَهُوَ مبدلٌ مِنَ الهُونِ، /ق139ب/ والأونُ –أيضًا– أحدُ جانبِي الخرجِ، تقولُ: خرجَ ذو أونينِ، وَهُمَا كالعدلينِ. انتهى. والعبارةُ للصحاحِ[2]، وفيهَا –أيضًا– ويقالُ: هِيَ؛ أَي: المَؤُونَةُ (مَفُعْلَةٌ) مِنَ الأَونِ، وَهُوَ الخرجُ والعدلُ؛ لأنَّهَا ثقلٌ عَلَى الإنسانِ، فتفسيرُ الشارحِ كغيرِهِ (الأونَ) بالثقلِ حينئذٍ تفسيرٌ متابعٌ.

قَوْلُهُ[3]: [فصارَ مثلَ (الأَونِ)] إِلَى هُنَا تفسيرٌ مِن قَوْلِهِ: [فالأون].

قَوْلُـهُ: [ووزنُهَا عَلَـى هَـذَا (مَفُعْلَـةٌ)] قَالَ النَّظَامُ[4]: بضمِّ الفاءِ، وسكونِ العينِ، والقياسُ العكسُ كَمَا يعلمُ مِمَّا قدمتُهُ فِي الكلامِ عَلَى الميزانِ، ولعلَّهُ اختارَ ذلكَ الضبطَ هُنَا تقريبًا للفهمِ.

قَوْلُهُ[5]: [عَلَى هَذَا (مَفُعْلَةٌ)]؛ أَي: باعتبارِ الأصلِ.

قَوْلُهُ: [والمختارُ الأولُ]؛ أَي: كَمَا أشارَ إِلَى ترجيحِهِ المصنفُ هُنَا بتقديمِهِ، وصرَّحَ بِهِ فِي الشرحِ.

قَوْلُهُ[6]: [قالَ: (زُفَرُ)] هُوَ[7] بضمِّ الزاي، وفتحِ الفاءِ، وَ(بَحْدَلٌ) بموحدةٍ ومهملتينِ كَـ(جَعْفَرٍ).

قَوْلُهُ[8]: [لَقَد تركتَنِي]؛ أَي: صَيَّرتَنِي.

قَوْلُهُ: [أَحِيدُ]؛ أَي: أرتعشُ خوفًا، وَهُوَ مفعولٌ ثانٍ لِـ(تَرَكْتَنِي).

([1]) في (م): (البقل).

([2]) الجوهري، الصحاح (ج2075/5).

([3]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: [فالأون].

([4]) النظام، شرح الشافية (ج249/2).

([5]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (باعتبار الأصل).

([6]) نص الجاربردي: "وأمَّا (مَنْجَنِيْقٌ) وهي معربة مؤنثة، قال زفر بن الحرث: [الطويل]

لَقَـدْ تَرَكَتْنِـي مَنْجَنِيـقُ ابْـنِ بَحْـدَلٍ أحيـدُ عَـنِ العصـفورِ حـينَ يطيـرُ

وأصلها بالفارسية (من جه نيك)؛ أي: أنا ما أجودني، وإنَّما حكموا بأنهَا معربة؛ لأنَّ الجيم والقاف لا يجتمعان في كلمة واحدة من كلام العرب". شاهين، مجموعة الشافية، شرح الجاربردي (ج73/2–74). ولأصل كلمة (منجنيق) أربعة وجوه، وهي: الأول: أن تكون أصوله الجيم والنون والقاف فوزنه (مَنْفَعِيلٌ) فتكون الميم والنون زائدتين، وهو باطل لوجود زيادتين متواليتين، وهو غير موجود في كلام العرب. الثاني: أن تكون أصوله الميم والجيم والنون الثانية والقاف، فيكون رباعيًّا أصليًّا، ثم زيد فيه النون الأولى، ووزنه (فَنْعَلِيلٌ). الثالث: أن تكون أجزاؤه كلها أصلية إلا الياء، فتكون زنته (فَعِلَّيِلٌ) بثلاث لامات أصلية، فيكون خماسيًّا. الرابع: أن تكون أصوله الميم والنون الأولى والجيم والقاف، فتكون النون الثانية زائدة، فيكون وزنه (فَعْلَنِيلٌ). اليزدي، شرح الشافية (ج336/1–337).

([7]) في (ك): (هم).

([8]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (ثانٍ لِـ(تَرَكْتَنِي).

قَوْلُـهُ: [نَحْـوَ: (الجَرْدَقَـةُ)] هُوَ بفتحِ الجيمِ والدالِ، وجاءَ إعجامُهَا -أيضًا-، وَمِن نحوِهَا: (الجُرْمُـوقُ): وَهُـوَ خـفٌ واسـعٌ فـوقَ خـفٍ، وَ(الجَرَامِقَـةُ) لقـومٍ بالموصـلِ، وَ(الجَوْسَـقُ)[1] للقصـيرِ، وَ(حَـوْزَقٌ) القطـنُ، وَ(الجُوَالَـقُ) بضـمِّ الجـيمِ، وفـتحِ الـلامِ وكسـرِهَا، وبكسـرِهِمَا -أيضًـا-: الوعـاءُ[2]، وَ(الجُلَاهِقُ) كَـ(عُلَابِطٍ) للبندقِ الذِي يُرْمَـي بِـهِ، وَ(الجَوْقَةُ) للجماعـةِ، وَ(جِلِّقٌ) بكسرتينِ وتشديدِ الـلامِ، وبفتحِهَا -أيضًا- لدمشقٍ، و(جَوْبَقٌ) بموحدةٍ كَ(جَوْهَرٍ)[3] لقريةٍ، وَ(الجَوْرَقُ) براءٍ، للظلِيمِ وغيرِهَا.

قَوْلُهُ: [نَحْوَ: (جَلَنْبَلَق)] أنشدَ المـازنـيُّ[4]: [الطويل]

فَتَفْتَحُـــهُ طَـــوْرًا وطـــوْرًا تُجِيفُـــه فَتَسْـــمَعُ فِـــي الحـــالَيْنِ مِنْـــهُ جَلَنْبَلَـــقْ

قَوْلُهُ[5]: [وَ(إِصْفَاقِهِ)]؛ أَي: رَدِّهِ جَلَنْ فِي وقتِ فتحِهِ، وَبَلَقْ فِي وقتِ رَدِّهِ، بذلكَ عَلَى مَعَنى أَنَّهَا؛ أَي: بزيادةِ الحرفِ وأَصالتِهِ.

قَوْلُهُ: [وَأيضًا- يحكمونَ بذلكَ عَلَى مَعْنَى إِلَى آخِرِهِ]؛ أَي: فليسَ معناهُ: لَا المقايسةَ عَلَى أَنَّ العربـيَّ فِي مثلِهِ حقُهُ كَذَا، فثبتَ لِهَذَا مَا ثبتَ لذلكَ التعريفِ[6]، وإِنَّمَا سـاغَ هَذَا وَهُوَ أَمرٌ تقديريٌّ واعتباريٌّ غيرُ مبنيٍّ عَلَى محققٍ؛ لأَنَّهُ محققٌ؛ لأَنَّهُ كمسائلِ التمرينِ.

قَوْلُهُ[7]: [إِنَّمَا ثبتَ ذلكَ]؛ أَي: التعرضَ لوزنِ الكلمةِ، والحكمَ عَلَيهَا، فزيادةُ الحرفِ وأصالتِهِ إِنَّمَا هُوَ فيما يكونُ مِن كلامِهِم.

قَوْلُهُ: [إِلَى المذهبِ المختارِ] وَهُوَ أَنَّهُ يحكمُ عَلَى الكلمةِ بالأصالةِ والزيادةِ حينَ هِيَ معربةٌ.

قَوْلُهُ: [ونقلَ غيرُهُ] قالَ فِي الممتعِ[8]: حَكَى أَبُو عثمانَ[9] عَنِ التَّوَّزِيِّ[10]، عَن أَبِي عبيدةَ:

([1]) في (ك): (الجرسق).

([2]) في (ك): (لوعاء).

([3]) في (ط): (كجوجو).

([4]) انظر: العوتبي، الإبانة في اللغة العربية (ص59)، والرضي، شرح الشافية (ج200/1)، وابن منظور، لسان العرب (ج36/10)، والسيوطي، المزهر في علوم اللغة وأنواعها (ص214).

([5]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (بزيادةِ الحرفِ وأَصالتِهِ).

([6]) في (ك)، و(م): (للتعريب).

([7]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (حينَ هِيَ معربةٌ).

([8]) ابن عصفور، الممتع الكبير في التصريف (ص169).

([9]) ابن جني، المنصف (ج147/1).

([10]) في (ط): النووي. وفي (م): (الثوري). التَّوَّزِيِّ: أبو محمد عبد الله بن محمد، عالم باللغة والشعر وراو للأخبار، وهو منسوب إلى موضع من بلاد فارس اسمه توّز، وهم يسمّونه اليوم توّج. اختلف في تاريخ وفاته، فقيل: (ت230هـ)، وقيل: (ت237)، وقيل: (ت238هـ)، قال المبرّد: قرأ التّوّزيّ كتاب سيبويه على أبى عمر الجرميّ. قال: ما رأيت أعلم بالشعر منه. وكان أعلم من الرياشيّ والمازنيّ وأكثرهم رواية عن أبى عبيدة. وقد قرأ

أَنَّهُ سألَ[1] أعرابيًّا عَن حروبٍ كانتْ بينَهُم، فقالَ: كانتْ حروبَ عونٍ[2] تفقأُ فيها العيونَ، مرةً نجنقُ، ومرةً نرشقُ.

قَوْلُهُ[3]: [ونقلَ غيرُهُ] مِن هُنَا إِلَى قولِهِ: [جَنَقْنَاهُم] دليلٌ عَلَى اعتدادِ جنقونًا فِي لغةِ العربِ.

قَوْلُـهُ: [لقلتِـهِ فِـي اسـتعمالِ الفصـاءِ] عَلَـى أَنَّ العـربَ قـد تخلـطُ فِـي اشـتقاقِهِا[4] مِـنَ الأعجميةِ؛ لأَنَّهَا ليستْ مِن كَلامِهِم، ألا تري إِلَى قولِ الراجزِ[5]: [الرجز]

هـــل تَعْـــرِفُ الـــدارَ لأُمِّ الخَـــزْرَجِ

منهـــا[6] فَظَلْـــتِ اليـــومَ كـــالمُزَرَّجِ

أرادَ (سَكْرَانَ) كَالذِي شَرِبَ الزَّرَجُونَ، وكانَ القياسُ أن يقولَ: المُزَرْجَنُ؛ لأنَّ نونَ (زَرجَوُنَ) أصليةٌ، لكنَّهُ حذفَهَا؛ لأنَّ الكلمةَ أعجميةٌ، قالَ ذلكَ ابنُ عصفورٍ[7] وغيرُهُ[8].

قَوْلُـهُ[9]: [جاريًا عَلَـى الفعلِ] كاسمِ الفاعلِ، واسمِ المفعولِ، نحوَ: (مُنْطَلِقٍ)، و(مُسْتَخْرَجٍ)، فإنَّهُ يجوزُ أن يجتمعَ فِي أولهِمَا زيادتانِ.

قَوْلُهُ: [هَكَذَا ذكرَ فِي شرحِ الهادِي] بل نصَّ عليهِ سِيبَوَيْه[10] وغيرُهُ.

قَوْلُهُ: [فَإِنِ اعْتَدَّ بِسَلْسَبِيْلٍ] وقيلَ: هُوَ (فَعْلَلِيلٌ) كَمَا ذهبَ إليهِ الأكثرونَ، الظاهرُ أَنَّهُ أشارَ إلـى خلافيـةٍ واحـدةٍ كمـا يفهمـه كلامُـهُ الآتِـي، وقولُ المصـنفِ فـي الشـرحِ: [فَإِن اعْتَدَّ بَسَلْسَبِيلٍ] وَهُوَ

علـى الأصـمعي وغيـره. مـن تصـانيفه: (الأمثـال)، و(الأضـداد)، و(الخيـل)، و(فعلـت وأفعلـت)، و(النـوادر). السيرافي، أخبار النحويين البصريين (ج66/1)، والقفطي، إنباه الرواة (ج126/2)، والأنباري: أبو البركات، نزهة الألباء (ص232–333).

([1]) في (ط): (سمع).

([2]) (عون): ساقط في (ط). وفي (ك): (عور).

([3]) ساقط في (ك): إلى قوله: (لغة العرب).

([4]) في (م): (اشتقاقه).

([5]) الرجز لم يعرف له قائل. انظر: ابن جني، الخصائص (ج360/1)، والمحتسب (ص79)، وابن عصفور، الممتع الكبير في التصريف (ص170)، وابن منظور، لسان العرب (ج197/13).

([6]) (منها): ساقط في (ك).

([7]) ابن عصفور، الممتع الكبير في التصريف (ج170/1).

([8]) قال أبو علي الفارسي: "ولكن العرب إذا اشتقت من الأعجمي خلَّطت فيه". انظر: ابن جني، الخصائص (ج360/1).

([9]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (أولهِمَا زيادتانِ).

([10]) قال سيبويه في الكتاب (ج309/4): "وأما منجنيقٌ فالميم منه من نفس الحرف ... لأنَّهُ لا يلتقي في الأسماء ولا في الصفات التي ليست على الأفعال المزيدة في أولها حرفان زائدان متواليان".

الأكثرُ، فَإنَّ سلسبيلًا على الأكثرِ وزنُهُ (فَعْلَلِيلٌ)، ولكَ أن تستفيدَ من كلامِ الشارحِ خلافًا مرتبًا، فقد قالَ مكيٌّ[1]: إنَّ سلسبيلًا اسمٌ اعجميٌّ، وقالَ ابنُ الأعرابيِّ: لم أسمعهُ إلا فِي القرآن، فَعَلَى هذا معربٌ، لا يعتدُّ بهِ في إنباتِ أصلٍ فِي كلامِ العربِ. وعلى مقابله قيلَ: هُوَ مِمَّا تكررت فاؤُهُ، فوزنه (فَفْعَلِيلٌ)، والأكثرونَ على خلافهِ، فوزنُهُ (فَعْلَلِيلٌ)[2]، ووقع فِي الكشافِ[3] أنَّ الياءَ زيدت فِي تركيبِ (سَلْسَبِيلٍ)، وَ(سَلْسَبَالٍ) حتى صارت الكلمةُ خماسيةً، /ق140ب/ ودلَّتْ عَلَى غايةِ السلاسةِ[4]، ومرادُهُ أنَّها حرفٌ جاءَ فِي نسخِ الكلمةِ وليسَ فيهما لا أنَّهَا زائدةٌ حقيقةٌ، كيفَ وليستْ مِن حروفِ الزيادةِ المعهودةِ.

قَوْلُهُ[5]: [وقيلَ: هُوَ (فَعْلَلِيلٌ)] فَعَلَى هذا يكونُ خماسيًّا. ض.

قَوْلُهُ: [وَإن لم يعتدَّ بِـ(سَلْسَبِيلٍ) عَلَى الأكثرِ]؛ أَي: لم يقلْ فيهِ بقولِهِم، بل جُعِلَ مِمَّا تكررتْ فاؤُهُ.

قَوْلُهُ[6]: [قَدَّمَ (جَنْقُونَا)] عَلَى (مَجَانِيقَ)؛ لأنَّ حالَ الحرفين فِي (مَنْجَنِيقٍ) بالنظرِ والنسبةِ إلى (جَنْقُونًا) نعلمُ بالاشتقاقِ الصرفَ، وحالَهُمَا بالنظرِ إلى (مَجَانِيقَ) لا يعلمُ إلا بالاشتقاقِ المحضِ، بل حالُ أحدِهِمَا، وَهُوَ النونُ يعلمُ بالاشتقاقِ، وحالُ الآخرِ، وَهُوَ الميمُ بعدمِ النظيرِ، فلهذا قدمَهُ.

قَوْلُهُ: [إذ الاشتقاقُ مقدمٌ عَلَى غيرِهِ]؛ أَي: وبقولِهِم: (جَنْقُونًا) عُلِمَ زيادةُ الميمِ والنونِ جميعًا بخلافِ (مَجَانِيقَ)، فإنَّهُ وإن عُلِمَ منهُ زيادةُ النونِ فِي (مَنْجَنِيقٍ) بالاشتقاقِ لم نعلمْ منهُ أصالةَ الميمِ، بل بعدمِ النظيرِ؛ إذ لا يجتمعُ فِي أولِ الاسمِ زيادتانِ كَمَا سبقَ، فلذلكَ قدمَ (جَنْقُونًا)، والحاصلُ أنَّ (جَنْقُونًا) إن اعتدَّ بهِ وجبَ أن يكونَ (مَجَانِيقُ) (مَفَاعِيلَ) عملًا[7] بالاشتقاقِ المقدمِ، فيتحدُّ مقتضاهُمَا، وَإن لم يعتدَّ بِهِ امتنعَ مَا ذُكِرَ، والإلزامُ عدمُ النظيرِ فِي (مَنْجَنِيقٍ) فيجبُ أن يكونَ حينئذٍ (فَعَالِيل)، و(مَنْجَنِيقُ) (فَنْعَلِيلًا)، فلذلكَ رتبَّ المصنفُ[8] الاعتدادَ بِهِ عَلَى عدمِ الاعتدادِ بِـ(جنقونا)، فَلْيُفْهَم.

قَوْلُهُ[9]: [بعدمِ النظيرِ]؛ إذ لا يكونُ فِي أولِ الاسمِ الجاري عَلَى الفعلِ زيادتانِ.

قَوْلُهُ: [فلذلكَ وقعَ الترتيبُ]؛ أَي: لِمَا ذكرْنَا مِن قولِهِ: [قدّمَ ... إلخ]

([1]) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون (ج613/10).

([2]) في (ك): (فعفليل).

([3]) الزمخشري، الكشاف (ج672/4).

([4]) في (ط): (السلامة).

([5]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (خماسيًّا. ض).

([6]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (فلهذا قدمَهُ).

([7]) في (ك): (علملا).

([8]) ابن الحاجب، الشافية في علمي التصريف والخط (ص73).

([9]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (ولقول الفراء).

قولُهُ: [لِمَا مَرَّ] وَهُوَ قَوْلُهُ: [لقلةِ الاستعمالِ]، ولقولِ الفراءِ[1].

قَوْلُهُ: [ولا وجهَ لعدمِ الاعتدادِ بـ(مجانيقَ)] إن قيلَ: هَلَّا جعلتمُوهُ مِن قَبِيلِ مَا خُلِطَ فيهِ كَـ(جَنْقُونًا) وَ(يجنقُ)، أجيبَ: بأنَّهُمَا أدَّيَا إِلَى مَا ليسَ مِن أبنيةِ كلامِهِم، وَهُوَ (منفعيل) بخلافِ (مَجَانِيْقَ) فلم يكنْ لجعلِهِ مِن هَذَا القبيلِ معنًى.

قَوْلُهُ[2]: [وكلاهُمَا يدلُّ عليهِ]؛ أَي: عَلَى أنَّهُ (فَنْعَلِيلٌ)؛ لأنَّ حذفَ النونِ الأولى فِي الجمعِ دلَّ على زيادةِ النونِ، وإذا كانَ النونُ زائدةً لا يجوزُ أن تكونَ الميمُ زائدةً أيضًا، إذ لا يجتمعُ زيادتانِ فِي أولِ الاسمِ غيرِ الجاري عَلَى الفعلِ، فثبتَ أنَّ جمعَ (مَنْجَنِيقٍ) على (مَجَانِيقَ) أَو (مَجَانِقَ) يدلُّ على أنَّهُ (فَنْعَلِيلٌ).

قَوْلُهُ: [واعتبارُ الآخرِينَ]؛ أَي: (فَعْلَلِيل)، و(فَعْلَنِيل).

قَوْلُهُ[3]: [ثُمَّ إنَّ النظرَ إِلَى (مجانيق) فِي ذاتِهِ[4]]؛ أَي: مَع قطعِ النظرِ عنِ الاشتقاقِ المقدمِ، وإنَّما اقتضى أن يكونَ حينئذٍ[5] (فَعَالِيل) لِمَا قدَّمَهُ مِن أن حذفَ النونِ منه دلَّ عَلَى زيادتِهَا، وأنَّ الميمَ حينئذٍ تكونُ أصليةً؛ لعدمِ النظيرِ.

قَوْلُهُ[6]: [ذكرَ أولًا]؛ أَي: في بحثِ (مَنْجَنِيقٍ)، ومرادُهُ مِن كونِهِ مذكورًا أنَّهُ فِي مذكورٍ، فِي بحثِ (مَنْجَنِيقٍ)؛ لأنَّ هُنَا بحثينِ، بحثِ (مَنْجَنِيقٍ)، وبحثِ (مَجَانِيقَ)؛ لأنَّهُ ذكرَ أولًا فِي أبحاثِ (منجنيق)؛ لأنَّ المذكورَ أولًا فِي (منجنيق) هُوَ (جَنْقُونًا).

قَوْلُهُ: [إن اعتدَّ بِهِ]؛ أَي: بِـ(مَجَانِيقَ).

قَوْلُهُ: [غيرَ ذلكَ]؛ أَي: غيرَ (مَجَانِيقَ).

([1]) قال الفراء: إنَّه مولد من لفظ المنجنيق، لا أنَّه موضوع في لغة العرب. انظر: ابن جني، المنصف (ص147).

([2]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (فعلليل وفعلنيل).

([3]) (مَجَانِيقُ) يحتمل من الوجوه الأربعة التي ذكرت في (مَنْجَنِيقٍ) ثلاثة أوجه، وهي: يحتمل الوجه الأول، وهو (مَنْفَعِيل)، فيكون وزنه (مَفَاعِيل)، ويحتمل الوجه الثاني، وهو (فَنْعَلِيل)، فيكون وزنه (مَفَاعِيل)، وهذا هو الصحيح وما ذهب إليه سيبويه، ويحتمل الوجه الرابع، وهو (فَعْلَنِيل)، فتكون زنته (فَلَانِل)، وفي هذا الوجه نظر؛ لأنَّ ذهاب العين وبقاء الزائد لا يجوز، فكان الصواب أن يقال: (ومجانيق يحتمل وجهين)، وأمَّا عدم جواز الوجه الثالث، وهو (فَعْلَلِيل)؛ لأنَّه لو كان كذلك لكان زنته (فلاليل). اليزدي، شرح الشافية (ج1/337-338).

([4]) في (ك): (ذابه).

([5]) في (ك): (ح).

([6]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (غير مجانيق).

قَوْلُهُ[1] /ق141أ/: **[وَهُوَ الدُّولَابُ]**[2] هُوَ بضمِّ الدالِ، وفتحِهَا: شكلٌ كالناعورةِ، يُسْتَقَى بِهِ الماءُ، مُعَرَّبٌ[3].

قَوْلُهُ: [وَإِلَّا]؛ أَي: وإن لم يعتدَّ بِـ(مَجَانِيقَ)؛ لقِلَّتِهِ.

قَوْلُهُ: [لكانَ (منجنون)[4] **(فَعْلَلُولًا)]**؛ أَي: إذا لم يعتدَّ بِـ(مَجَانِينَ)، فإنَّ اعتدَّ بِهِ فَـ(مَنْجَنُونٌ) (فَنْعَلُولٌ) كَمَا تقدَّمَ.

قَوْلُهُ: [كَـ(عَضْرَفُوطٍ)] قالَ فِي القاموسِ[5]: هُوَ العُذْفُوطُ -بالضمِّ-، وذَكَرُ العِظَاءِ، وَهُوَ مِن دوابِّ الجنِّ وركائِبِهِم، الجمعُ: (عَضَارِفُ)، وَ(عَضْرَفُوطَاتٌ)، وقالَ[6]: (العُذْفُوطُ): دويبةٌ بيضاءُ ناعمةٌ، يُشَبَّهُ بِهَا أصابعُ الجوارِي، وقالَ[7]: (العِظَايَةُ)؛ أَي: بالفتحِ، دُوَيِّبَةٌ كسامٍّ أَبْرَصَ، الجمعُ: (عِظَا)؛ أَي: بالكسرِ.

قَوْلُهُ: [وذكرَ بعضُ الشارحينَ] هُوَ السيدُّ الشريفُ[8] -رحمَهُ اللهُ تعالى-.

قَوْلُهُ[9]: **[فِي أَنَّ (مَنْجَنِينًا) مثْلُهُ]** إذ الخَفَاء إنَّمَا هُوَ بالنسبةِ إلى (المَنْجَنُونِ) لَا إِلَى (المَنْجَنِينِ)؛ لأنَّ مثليته بالنسبةِ إِلَى (مَنْجَنِيق) ظاهرٌ جدًّا.

قَوْلُهُ[10]: **[وَهُمَا أن يكونَا عَلَى (فَعْلَلِيلٍ)، وَ(فَنْعَلِيلٍ)]** تقدَّمَ الخلافُ فِي الأبنيةِ، وإنَّ الأكثرَ عَلَى الأولِ.

([1]) نص الجاربردي: "و(مَنْجَنُون) وهو الدولاب مثل (منجنيق) في أوزانه إلا في (مَنْفَعِيلٍ) ... وإنَّما كان (منجنون) مثل (منجنيق) لمجيء (منجنين) بمعناه، ولولا (منجنين) لكان (منجنونٌ) (فَعْلَلُولًا) لمجيء هذا الوزن في كلامهم كـ(عَضْرَفُوطٍ)، ثمَّ من جعل النون الأولى في (منجنون)، و(منجنين) اصلية جمعه على (مناجين)، وكذا تجمعه عامة العرب، ومن جعلها زائدة جمعه على (مجانين)". شاهين، مجموعة الشافية، شرح الجاربردي (ج2/79-80).

([2]) الفيروز أبادي، القاموس المحيط (ص84).

([3]) في (ط): (مغرب).

([4]) في (ط): (منجونا).

([5]) الفيروز أبادي، القاموس المحيط (ص678).

([6]) المرجع السابق (ص677).

([7]) المرجع نفسه (ص1313).

([8]) قال ركن الدين في شرح الشافية (ج2/607): "اعلم -أيضًا- أنَّه لو قال: و(منجنين) مثله كان أولى؛ لأنَّ صورة (منجنين) مثل صورة (منجنيق) لا صورة (منجنون)".

([9]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (ظاهرٌ جدًّا).

([10]) اختلف في (خَنْدَرِيسٍ)، فقال قوم: هو (فَنْعَلِيْلٌ)، وقال الآخرون: هو (فَعْلَلِيْلٌ) كـ(سَلْسَبِيل)، والأخير هو الأصحُّ، وهو مذهب سيبويه. الرضي، شرح الشافية (ج2/355)، واليزدي، شرح الشافية (ج1/340).

فَإن[1] قلتَ: قد نصَّ سِيبَوَيْهِ[2] -أيضًا- على أنَّ (عَنْتَرِيسًا)[3] (فَتْعَلِيلٌ)، فَما الفرقُ؟ قلتُ: قيامُ الدليلِ عَلَى الزيادةِ فيهِ، وَهُوَ أَنَّ العَنْتَرَسَةَ؛ أَي: الشدةَ والغلبةَ دونَ خَنْدَرِيْسٍ، والأصلُ عَدَمُهَا.

قَوْلُـهُ: [وَهُـوَ ظَـاهِرٌ] فيهِ إشارةٌ إلى الاعتذارِ عَنِ المصنفِ فِي إطلاقِ التشبيهِ فِي قولِهِ: [وَخَنْدَرِيْسٌ[4] كَمَنْجَنِيقٍ] وَلو تركَ المصنفُ ذلكَ هُنَا لأغنى عنهُ مَا قدَّمَهُ أوائلُ الكتابِ.

قَوْلُـهُ[5]: [مَعَهَـا؛ لِمَـا بينَهُمَـا مِـنَ المقاربَـةِ]؛ أَي: بـينَ (المَنْجَنِـينِ)، وَ(المَنْجَنُـونِ)، وَ(الخَنْدَرِيسِ) مَع أنَّ (خَنْدَرِيسًا) -أيضًا- مُعَرَّبٌ عِندَ بعضٍ كَمَا ذكرنَا قبلَ ذلكَ فِي مزيدِ الخماسيِّ. [معرفة الزيادة بعدم النظير][6]

قَوْلُهُ[7]: [كَـ(جَعْفُرٍ) بضمِّ الفاءِ]؛ أَي: فاءَ جَعْفُرٍ، لا فاءَ الفعلِ.

قَوْلُهُ: [وَهُوَ أَنَّهُ ليسَ (تَفْعُل)] فيهِ نظرٌ؛ لأنَّهُ شهادةٌ عَلَى النفيِّ، فلا تقبلُ، لنا. وفيهِ نظرٌ، لأنَّ هَذَا التعليلَ هَهُنَا يؤدِي إِلَى سدِّ بابِ إثباتِ الزيادةِ؛ لعدمِ النظيرِ، وأنَّهُ مفتوحٌ، وَمَا يوجبُ انسدادَهُ فَهُوَ مردودٌ. ض.

قَوْلُـهُ: [وأجيـبَ عَنْـهُ]؛ أَي: فِي الشروحِ، وَمِنهَا الشرحُ المنسوبُ إِلَى المصنفِ، وعبارةُ النظامِ[8]: ولا عبرةَ بكونِ وزنِ الزائدِ وَاجِدَ النظيرِ أَو فاقدِهِ، فإنَّ أوزانَ المزيدِ غيرُ مضبوطةٍ، بخلافِ الأصولِ، وَهِي بمعنى جوابِ غيرِهِ، وقالَ اليزديُّ[9] فِي الجوابِ: قُلنَا: (تَفْعُلٌ) موجودٌ فِي الجملةِ، أعنِي هُو كائنٌ فِي الفعلِ وإن لم يشتهرْ فِي الاسمِ. انتهى. وَهُوَ غريبٌ.

([1]) (فَإن قلتَ ... فَما الفرقُ؟): ساقط في (م).

([2]) سيبويه، الكتاب (ج322/4).

([3]) (العَنْتَرِيسُ): الناقةُ الغليظَةُ الوَثِيقَةُ. الفيروز أبادي، القاموس المحيط (ص556).

([4]) (الخندريس): الخمر، سميت بذلك؛ لقدمها. ومنه قيل: (حنطة خندريس) للعتيقة. وقيل: هي مُشْتَقٌّ من الخَنْدَرَسَةِ، ولم تُفَسَّرْ، أو رُومِيَّةٌ مُعَرَّبَةٌ. الجوهري، الصحاح (ج922/3)، والفيروز أبادي، القاموس المحيط (ص540).

([5]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (فَهُوَ مردودٌ. ض).

([6]) قسم المنصف والشارح وغيرهما (عدم النظير) إلى ثلاثة أقسام، الأول: أن تخرج الكلمة عن الأصول بتقدير الأصالة، الثاني: أن لا تخرج الكلمة بل تخرج زنة أخرى لها عنها، الثالث: أن تخرج تلك الكلمة عن الأصول على تقديري الأصالة والزيادة معًا. شاهين مجموعة الشافية (ج81/2).

([7]) القسم الأول من (عدم النظير)، وهو أن تخرج الكلمة عن الأصول بتقدير الأصالة، مثل: (تَنْفُلٍ)، و(تَرْتُبٍ)، فلو حكمنا بأصالة التاء لزم أن تكون زنتهما (فَعْلُل)، وهذا معدوم في الكلام، قال سيبويه: "مِمَّا يبين لك أن التاء فيه زائدة التَنْضُبُ؛ لأنَّهُ ليس في الكلام على مثال (جَعْفُرٍ)، وكذلك التَتْفُلُ". سيبويه، الكتاب (ج315/4).

([8]) النظام، شرح الشافية (ج254/2).

([9]) اليزدي، شرح الشافية (ج341/1).

قَوْلُهُ[1]: **[ويعلمُ مِنهُ]** قالَ الشارحُ: فيعلمُ مِنَ السؤالِ والجوابِ اللذينِ فِي الشرحِ أَنَّ (تَتْفُلًا)[2]، وَ(تَرْتُبًا)[3] ليسَ محلَّ النزاعِ؛ لأنَّهُمَا يخرجانِ عَنِ الأصولِ بتقديرِ أصالةِ التاءِ وزيادتِهَا، ومحلُ النزاعِ فِيمَا يخرجُ عَنْهَا عَلَى أحدِ التقديرينِ، فيكونانِ؛ أَي: (تَتْفُل)، و(تَرْتُب) اعتراضًا عَلَى المصنفِ.

قَوْلُهُ: [وغايةُ مَا أمكنَنِي فِيهِ إلخ] /ق141ب/ يؤيدُهُ قولُ المصنفِ فِي (شرح المفصل)[4]: والوجهُ فِي كونِ التاءِ فِي (تَرْتُبٍ) زائدةً أَنَّهُ لَو كانتْ أصليةً لوجبَ أن يكونَ (فَعْلُلًا) وليسَ من أبنيتِهِم، ثُمَّ قالَ: وَقَد يقالُ إنَّهُ (تَفْعُلٌ) –أيضًا– إمَّا بالاشتقاقِ، وإمَّا لأنَّ بناءَ (تَفْعُل) أكثرُ، فحملُهُ عَلَيهِ أولى. انتهى. وعليهِ فالقسمُ الثالثُ داخلٌ فِي الأولِ، وإنَّمَا أفردَ لأمرٍ سيأتي التنبيهُ عليهِ فَلَا إشكالَ.

قَوْلُهُ: [ذَكَر فِي شرحِ الهادِي أنَّ (تَرْتُبًا)] مِنَ الرُتُوبِ، ذَكَرَه –أيضًا– الموصليُّ وغيرُهُ عَن سِيبَوَيْه[5]، وأشارَ إليهِ المصنفُ –رحمه الله–[6] كَمَا سبقَ.

قَوْلُهُ[7]: **[مِنَ الرُتُوبِ]** فيكونُ مِمَّا يعرفُ بالاشتقاقِ، فلا يكونُ صالحًا بالتمثيلِ.

قَوْلُهُ: [وَقَد جعلَهُ المصنفُ] هَذَا التشنيعُ عَلَى المصنفِ غيرُ جيدٍ؛ لإمكانِ مجيءِ (ترتب) بمعنًى آخَرَ، لا بمعنَى الثابتِ.

قَوْلُهُ: [مِن غيرِ النظيرِ إلَى اشتقاقِهِ] والأولى أن يقالَ: بأنَّ هَذَا الاشتقاقَ لم يثبتْ عندَ المصنفِ، فلهَذَا ذكرهُ هُنَا. ض.

قَوْلُهُ: [لكنَّهُ كَمَا تَرَى]؛ أَي: مِن خروجِهِ عَمَّا هُوَ الغرضُ، وإن صحَّ حكمًا وتوجيهًا، ولكَ أن تقولَ: المرادُ فقدُ[8] الاشتقاقِ المعارضِ؛ لتقدمِهِ عَلَى مَا سواهُ، لا مطلقًا؛ إذ لا يمتنعُ اجتماعُ دليلينِ، وَ(تَرْتُبٌ) مِمَّا فُقِدَ فيهِ ذلكَ الاشتقاقُ، فالتمثيلُ بِهِ –أيضًا– حينئذٍ صحيحٌ.

قَوْلُهُ[9]: **[كَمَا تَرَى]** الكافُ بمعنى (عَلَى)، كَمَا فِي قولِهِم: (كُنْ كَمَا أَنْتَ)؛ أَي: كُن عَلَى مَا أنتَ عليهِ، لَنَا فيهِ نظرٌ؛ إذ يصبحُ معناهُ مَع حملِ الكافِ عَلَى ظاهرِهِ، فَلَا يُأَوَّلُ مِن غيرِ ضرورةٍ. ض.

([1]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (على المصنف).

([2]) (التتفل): ولد الثعلب، والتاء زائدة. الجوهري، الصحاح (ج1644/4).

([3]) (التُّرْتُبُ): كَـ(قُنْفُذٍ)، و(جُنْدَبٍ): الشَّيْءُ المُقيمُ الثابِتُ، وكَـ(جُنْدَبٍ): الأَبَدُ، والعَبْدُ السُّوءُ، والتُّرابُ، ويُضَمُّ، وكذا: جاؤُوا تُرْتُباً: جَميعاً. الفيروز أبادي، القاموس المحيط (ص88).

([4]) ابن الحاجب، الإيضاح في شرح المفصل (ج387/2).

([5]) سيبويه، الكتاب (ج315/4).

([6]) (رحمه الله): ساقط في (ط)، و(ك).

([7]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (ذكرهُ هُنَا. ض).

([8]) في (ط): (فقط).

([9]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (مِن غيرِ ضرورةٍ. ض).

قَوْلُهُ[1]: **[وَكَنُونِ (كُنْتَأْلٍ)]**؛ أَي: بضمِّ الكافِ، قالَ الشريفُ[2]: اتفاقًا، لكن فِي القاموسِ[3]: (الكِنْتَأْلُ) كَ(جِرْدَحْلٍ) القصيرُ.

قَوْلُـهُ: [لكـانَ وزنُـهُ (فُعْلَـلًّا)، أو (فُعْـلَأْلًا)]؛ أَي: علـى احتمـالِ أصـالةِ الهمـزةِ، وزيادتِهَـا، والقياسُ الأصالةُ.

قَوْلُهُ[4]: **[لكانَ وزنُهُ (فُعْلَلًّا)]**؛ أَي: على تقديرِ أصالةِ الهمزةِ، أو (فُعْلَأْلًا) على تقديرِ زيادةِ الهمزةِ.

قَوْلُهُ: [إذ ليسَ فِي الأصولِ مثلَ (سَفَرْجُلٍ)] جاءِ –أيضًا– (كَنَهْبُلٌ)[5] بمعناهُ، فزيادةُ النونِ فيهِ معلومةٌ بالاشتقاقِ –أيضًا–، وجاءَ –أيضًا– (كَنَهْبَلٌ) بفتحِ الباءِ كَ(سَفَرْجَلٍ) فَهِيَ فيهِ –أيضًا– زائدةٌ لذلكَ، ولعدمِ النظيرِ كَمَا يعلمُ مِمَّا سيأتِي.

قَوْلُـهُ[6]: **[فَيُرَدُّ هَهُنَـا مثلَ مَـا مَرَّ]** مِن أَنَّهُ مخرجٌ عَلَى التقديرينِ، وكلامُنَا فيما يخرجُ عَلَى أحدِ التقديرينِ.

قَوْلُهُ[7]: **[وَهُوَ العظيمُ مِنَ السحابِ]** هُوَ الضخمُ مِنَ الرجالِ –أيضًا–.

قَوْلُهُ: [لعدمِ (فُعْلَلٍّ)] يدلُّ –أيضًا– عَلَى زيادتِهَا الاشتقاقُ، قالَ سِيبَوَيْهِ[8]: وَأَمَّا (القُنْفَخْرُ)

([1]) لو اعتبرنا نون (كُنْتَأْلٍ) أصلية للزم بناء ليس موجودًا، وهو إمَّا (فُعْلَلٌّ) أو (فُعْلَأْلٌ)، والواجب أن تقول هو (فُنْعَلٌّ) رباعيٌّ زيدت فيه النون. وأيضًا (كَنَهْبُل) لم يحكم فيها بزيادة النون؛ لأنَّه لو حكم بزيادة النون كان وزنه (فَعَلْلًا) وهو منتف في الكلام، قال سيبويه: "وأمَّا (كَنَهْبُل) فالنون فيه زائدة؛ لأنَّهُ ليس في الكلام على مثال (سَفَرْجُل)"، فتعين وزنه (فَنَعْلُلٌ) وهو بخلاف (كَنَهْوَرٍ) فالنون فيه أصلية؛ لأنَّ (فَعَلْلًا) موجود في كلام العرب، ثمَّ ألحق بـ(سفرجل) فوزنه حينئذٍ (فَعَلْوَلٌ)، وكذا (خُنْفَسَاءُ) لو قدرنا أصالة النون لكان (فُعْلَلَاء) وهو معدوم في الكلام، فيجب أن يكون (فُنْعَلَاءَ)، وكذا (قُنْفَخْرُ) وهو العظيم الجثة، لو قدرت النون أصلًا لكان (فُعْلَلًّا) وهو معدوم، فيجب أن يكون (فُنْعَلًّا). شاهين، مجموعة الشافية (ج84/2)، واليزدي، شرح الشافية (ج342/1–343)، وسيبويه، الكتاب (ج324/4).

([2]) ركن الدين، شرح الشافية (ج610/2).

([3]) الفيروز أبادي، القاموس المحيط (ج1054/1).

([4]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (زيادةِ الهمزةِ).

([5]) (الكَنَهْبَلُ)، وتُضَمُّ باؤُه: شجرٌ عِظامٌ، كالكَهْبَلِ، والشَّعيرُ الضَّخْمُ السُّنْبُلَةِ. الفيروز أبادي، القاموس المحيط (ص1054).

([6]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (عَلَى أحدِ التقديرينِ).

([7]) (الكَنَهْوَرُ)، كسفرجلٍ، من السَّحابِ: قطَعٌ كالجِبالِ، أو المُتَراكِمُ منه، والضَّخْمُ من الرِّجالِ، وبهاءٍ: الناقةُ العظيمةُ، والنابُ المُسِنَّةُ. الفيروز أبادي، القاموس المحيط (ص472).

([8]) سيبويه، الكتاب (ج324/4).

فالنونُ فيهِ زائدةٌ؛ لأنَّكَ تقولُ: (قُفَاخِريٌّ). انتهى. /ق142أ/ وليسَ بمنافٍ؛ للاستدلالِ بعدمِ النظيرِ، فقولُ شارحٍ[1]: -تحصيلُ معرفَتِهَا؛ أَي: الزيادةِ، بطريقٍ آخَرَ تُنَاقِضُ قَوْلَهَ للاشتقاقِ: [مُقَدَّمٌ]- ساقطٌ.

قَوْلُهُ[2]: [كتاءِ (تُنْفُلٍ)، وَ(تُرْتُبٍ)] فِي كلٍّ منهما ثلاثُ لغاتٍ، حكاها الموصليُّ وغيرُهُ: فتحُ الأولِ وضمُّ الثالثِ، والعكس، وضمُّهُمَا، وَهِيَ المرادةُ هُنَا.

قَوْلُهُ: [فأشارَ بقولِهِ: ضمُّ التاءِ وفتحُ العينِ إِلَى أَنَّ التَّاءَ زائدةٌ]؛ أَي: لأنَّهُ بالضبطِ المذكورِ لا نظيرَ لَهُ فِي الأصولِ.

قَوْلُهُ[3]: [وَ(القُرْفُصَاءُ): ضربٌ مِنَ القعودِ] وقالَ أَبُو المهديِّ[4]: القرفصاءُ أن يجلسَ عَلَى ركبتَيْهِ منكبًا، ويلصقُ بطنَهُ بفخذيهِ، ويتأبطُ كفيَّهِ، وَهِيَ جلسةُ الأعرابِ، وأنشدَ[5]: [الرجز]

ولـــــو نَكَحْـــــتَ جُرْهُمًـــــا وكَلْبـــــا وقَـــــيسَ عَـــــيْلانَ الكِـــــرامَ الغُلْبَـــــا

ثُـــــمَّ قَعَـــــدتَ القُرفُصـــــا مُنْكبّـــــا مَـــــا كنـــــتَ إلا نَبَطِيًّـــــا قَلْبَـــــا

قَوْلُهُ: [وَهُوَ أن يجلسَ الشخصُ عَلَى أَلْيَتَيْهِ إلخ] قالَ فِي القاموسِ[6]: أَو يجلسُ عَلَى ركبتيهِ منكبًّا، ويلصقُ بطنَهُ بفخذيهِ، ويتأبطُ كَفَّيْهِ.

قَوْلُهُ: [كَـ(شَرَنْبَثٍ)] هُوَ بمعجمةٍ، ثُمَّ موحدةٍ، فمثلثةٌ: الغَليظُ الكَفَّيْنِ والرِّجْلَيْنِ، والأَسَدُ[7].

قَوْلُهُ[8]: [وَهَذَا يوهمُ] وسندُ التوهمِ أنَّهُ لَمَّا قالَ: [مثلَ (سَفَرْجَلٍ)]، وحروفُهُ أصليةٌ، توهم أنَّ حروفَ (أَلَنْجَجٍ) كلُّهَا أصليةٌ كَمَا فِي (سَفَرْجَلٍ).

([1]) اليزدي، شرح الشافية (ج1/343).

([2]) هذا هو القسم الثاني من عدم النظير، وهو أن لا تخرج الكلمة بل تخرج زنة أخرى لها عنها، ومن أمثلتها: التاء في (تُنْفُل) و(تُرْتُب) نحكم بزيادتها وإنْ كان (فُعْلٌ) موجودًا في الكلم كـ(بُرْثُن)؛ لما ثبت زيادتها في (تَنْفُل)، و(تَرْتُب) بفتح الأول، وكذا نون (قِنْفَخْرٍ) كـ(قِرْطَعْبٍ) مع (قُنْفَخْرٍ)، و(خُنْفُسَاء) كـ(قُرْفُصَاء) مع (خُنْفَسِاء)، وهمزة (أَلَنْجَجٍ) كـ(شَرَنْبَثٍ) -وهو عود يتبخر به- مع (أَلَنْجُوج). شاهين، مجموعة الشافية (ج2/85-86).

([3]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (نَبَطِيًّا قَلْبَا).

([4]) الجوهري، الصحاح (ج3/1051).

([5]) الرجز بلا نسبة في الصحاح (ج3/1051)، وبلا نسبة أيضًا في لسان العرب (ج7/72) الذي نقل عن الصحاح.

([6]) الفيروز أبادي، القاموس المحيط (ص548).

([7]) المرجع السابق (ص171).

([8]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (كَمَا فِي سَفَرْجَلٍ).

قَوْلُهُ[1]: **[لأَنَّهُ عَلَى مثالِ (نضربُ)]**؛ أَي: ففيهِ العلميةُ ووزنُ الفعلِ.

قَوْلُـهُ: [وبعضُـهُم يقـولُ: (نَـرْجِسُ)] قالَ فِي القاموسِ[2]: (النَّرْجِسُ) بكسرِ النونِ وفتحِهَا، معروفٌ[3]: شمَّهُ نافعٌ للزكامِ والصداعِ البَارِدَينِ، وأَصْلُهُ منقوعًا فِي الحليبِ ليلتينِ يُطْلَى بِهِ ذكرُ العِنِّينِ، فيقيمُهُ، ويفعلُ عجيبًا.

قَوْلُهُ[4]: **[وإن خرجَ الوزنُ عَنِ الأصولِ]**؛ لأَنَّهُ أعجميٌّ، ولا بأسَ بالخروجِ عَنِ الأصولِ؛ لأنَّ المحذورَ فِي العربيِّ لا فِي العجميِّ.

قَوْلُهُ: [كونُ (جَالِينُوس) علمًا] ويمكنُ أن يجابَ: بأنَّ العَلَمَ لَمَّا لم يتصرفُوا فيهِ، فهو باقٍ على عجمتِهِ، كَمَا كانَ، فلا بأسَ بخروجهِ عنِ الأصولِ بخلافِ اسمِ الجنسِ، فإنَّهُم تصرفُوا فيهِ فصارَ فِي جنسِ كلامِهِم حُكْمًا، فلم يجزْ خروجُهُ عَنِ الأصولِ، ومِمَّا يدلُ عَلَيهِ اعتبارهُم العجمةَ فِي الأعلامِ يمنعُ الصرفَ دونَ غيرِهَا. ض.

قَوْلُـهُ[5]: **[ذكرَ بعضُ الفضـلاءِ]** هُو ابنُ إيَّازٍ[6]، والضميرُ للمذكورِ من السؤالِ والجوابِ بلفظهما.

قَوْلُهُ: [كَـ(حِنْطَأْوٍ)] هُوَ بنونٍ بينَ مهملتينِ: العظيمُ البطنِ –أيضًا–.

([1]) هذا هو القسم الثالث من عد النظير، وهو أن تخرج تلك الكلمة عن الأصول على تقديري الأصالة والزيادة معًا، مثل نون (نَرْجِسٍ)، فإنَّه إمَّا يكون (فَعْلِلًا)، أو (نَفْعِلًا) وهما زنتان خارجتان عن الأون المعهودة، فيحكم بالزيادة؛ لكثرة الزيادة، ولو سمَّينا به لم نصرفه؛ لأنَّه على مثال (نضرب). وكذا (حِنْطَأْو)، فإنَّه أمَّا أن يكون (فِعْلَلْوًا)، أو (فِنْعَلْوًا) وكلتاهما خارجتان، ونظيره في زيادة النون (كِنْثَأْو) –وهو عظيم اللحية– و(عِنْزَهْوٌ)، ونظيره بتقدير أصالتها (قِرْطَعْب)، وأجاز بعض الشارحين أن يكون (فِنْعَأْلًا) بزيادة الهمزة كـ(سندأو). شاهين، مجموعة الشافية (ج2/88–90)، والرضي، شرح الشافية (ج2/362).

([2]) الفيروز أبادي، القاموس المحيط (ص548).

([3]) (معروف): ساقط في (م).

([4]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (دونَ غيرِهَا. ض).

([5]) نص الجاربردي: "فالجواب: أن الفرق بينهما: كون: (جالينوس) علمًا في لغة أهله كـ(زيد، وعمرو) في لغة العرب، وقد تقرر أن الإعلام يستجاز فيها ما لا يستجاز في غيرها، وليس كذا في (نرجس)؛ لأنَّهُ اسم جنس ذكره بعض الفضلاء". شاهين، مجموعة الشافية، شرح الجاربردي (ج2/87)، وابن إياز، شرح التعريف بضروري التصريف (ص100).

([6]) ابْن إيَّازٍ النَّحْوِيّ(ت681هـ) الْحُسَيْن بن إياز، العلامة جمال الدين شيخ العربية. ولي تدريس المستنصرية ببغداد، وكان من أعيان العلماء، وله مصنفات منها: (كتاب المطارحة)، و(الإسعاف فِي الْخلاف)، و(المحصول) في شرح الفصول لابن معطي، و(شرح التعريف) بضروري للتصريف لابن مالك، قال أبو حيان: ابن إياز أبو تعاليل. انظر: الصفدي، الوافي بالوفيات (ج9/259)، ابن تغري بردي، المنهل الصافي والمستوفى بعد الوافي (ج5/150)، والسيوطي، بغية الوعاة (ج1/532).

قَوْلُهُ[1]: **[وَفيهِ نظرٌ]**؛ أَي: فيما ذكرنَا أَنَّهُ لا نظيرَ لَهُ على التقديرينِ، وإنَّ (حِنْطَأْوٍ) يخرجُ على تقديرَي الأصالةِ والزيادةِ.

قَوْلُهُ: [لأنَّ وزنَهُ حينئذٍ (فِنْعَلْوٌ)] عَلىَ تقديرِ أن يكونَ الواوُ زائدةً، والهمزةُ أصليةً.

قَوْلُهُ: [نظيرُهُ[2] **(كِنْثَأْوٍ)]** وَهُوَ بمثناةٍ، وبمثلثةٍ -أيضًا-.

قَوْلُهُ: [قالَ فِي الصحاحِ] فِي القاموسِ[3] -أيضًا-: رجلٌ عَزِهٌ كَـ(كَتِفٍ)، وَعِزْهَى، وَعِزْهَاةٌ، وعِزْهَاهٌ[4] وَعِزْهَاءةٌ، وعِزْهَى، وَعِزْهُو، وَ(عُزْهَانِيٌّ) بالضمِّ: عازفٌ عَنِ اللهوِ والنساءِ.

قَوْلُهُ[5]: **[أَو (فِنْعَأْلٌ)]**؛ أَي: على تقديرِ أن تكونَ الواوُ أصليةً، والهمزةُ زائدةً.

قَوْلُهُ: [أو (فِنْعَألٌ)] معطوفٌ عَلَى (فِنْعَلْوٍ) السابقِ، والمفهومُ مِنَ القاموسِ وغيرِهِ هُوَ الأولُ، وبهِ جزمَ المصنفُ[6] فيما سيأتي، بل قالَ اليزدي[7]: /ق142ب/ إنَّ زيادةَ الواوِ مِمَّا اتفقُوا عَلَيهِ.

قَوْلُهُ: [ونظيرُهُ (سِنْدَأْوٍ)[8]**]** مِنَ السِّدو؛ أي: هُوَ -أيضًا- (فنعألٌ) وسيأتي فِي كلامِهِ[9] مَا يوافقُهُ أخذًا مِنَ البدرِ بنِ مالكٍ[10]، وأصلُ الاعتراضِ لَهُ، وَمِن شرحِ الشريفِ[11]، وَقَد أشارَ شارحٌ[12] إلَى ردِّهِ بأنَّ فِي كتابِ سِيبَوَيْهِ[13] (سِنْدَأْو) (فِنْعَلْو) كَـ(حِنْطَأْوٍ). انتهى. فَلا[14] منافاةَ؛ لأنَّ الإطلاقَ السابقَ إن ثبتَ -ولم أره فيما وفقتُ عليهِ من كتبِ اللغةِ- ليسَ قطعًا مرادُ سِيبَوَيْهِ، بل غيرِهِ، ففِي القاموسِ[15]: (السِّنْدَأْوُ) كَـ(جِرْدَحْلٍ)، وبهاءٍ: الخفِيفُ، والجَرِيءُ المُقْدِمُ، والقَصِيرُ، والدَّقِيقُ الجِسْمِ مع عِرَضِ رَأْسٍ، والعَظِيمُ الرَّأْسِ، والذِّئْبَةُ، وزْنُهُ (فِنْعَلْوٌ). انتهى.

([1]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (والهمزةُ أصليةً).

([2]) (نظيره): ساقط في (ط).

([3]) الفيروز أبادي، القاموس المحيط (ص1249).

([4]) (عزهاه): ساقط في (ط).

([5]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (والهمزةُ زائدةٌ).

([6]) ابن الحاجب، الشافية في علمي التصريف والخط (ص83).

([7]) اليزدي، شرح الشافية (ج345/1).

([8]) في (ط): (سندأل).

([9]) شاهين، مجموعة الشافية، شرح الجاربردي (ج89/2).

([10]) من كتابه (بغية الطالب).

([11]) ركن الدين، شرح الشافية (ج616/2).

([12]) اليزدي، شرح الشافية (ج346/1).

([13]) سيبويه، الكتاب (ج269/4).

([14]) في (ك)، (ولا).

([15]) الفيروز أبادي، القاموس المحيط (ص43).

قَوْلُـهُ: [فَـإنَّ نظيـرَهُ (قِرْطَعْـبٌ)] ذكرَ الشريفُ[1] نحوَ مَا ذكرهُ الشارحُ، وَنَظَّرَ بِـ(جِرْدَحْلٍ)، ومقتضى كلامِهِمَا أنَّ (حِنْطَأْو) عديمُ النظيرِ، إلا على تقديرِ أصالةِ نونِهِ خماسيٌّ، قالَ اليزديُّ[2]: وَهُوَ غلطٌ، وَفِي (بُغْيَةِ الطالبِ) مَا يناقضُهُ، قالَ[3]: لا يكونُ (حِنْطَأْوٍ) عديمَ النظيرِ إلا على تقديرِ أصالةِ نونِهِ؛ لأنَّهُ ليسَ فِي الكلامِ (فِعْلَأْوٌ)[4] ولا (فِعْلَلْوٌ).

قَوْلُـهُ: [فإن قيلَ: إلَـى آخـرِهِ] فيما ذكرهُ تصرفٌ[5] تَبِعَ فيه الشريفَ، وَهُوَ غيرُ مطابقٍ لِمَا ذكرهُ الشيخُ بدرُ الدينِ: وذلكَ أنَّهُ فِي (بغيةِ الطالب) منعَ عدمَ النظيرِ عَلَى تقديرِ الزيادةِ فقطْ، ثُمَّ قالَ: وكلُّ مَا جازَ عَلَى مثالٍ كَـ(جَرْدَحْلٍ) مِمَّا خامسُهُ واوٌ فملتزمٌ كونُ ثانيهِ نونًا، ويحكمُ بزيادتِهِمَا فِي جميعِ مَا جاءَ مِن ذلكَ؛ لأمرينِ وذكرهُمَا، فنقلَ الشريفُ اعتراضَهُ بلفظِ (قيلَ عليهِ)، وزادَ المنعَ على تقديرِ الأصالةِ –أيضًا– ثُمَّ الأمرينِ بلفظٍ، وأجيبَ عَنهُ، ثُمَّ ردَّ ذلكَ بِمَا سيأتي فِي الشرحِ، فليتأملْ، هَذَا وقد قالَ اليزديُّ[6]: التحقيقُ أنَّ مَا ذكرَهُ المصنفُ هُو خروجُ الزنةِ، وَهُوَ /ق143أ/ أعمُّ مِن عدمِ النظيرِ إذِ الثاني يستلزمُ الأولَ، ولا عكسَ، فالوزنُ الخارجُ يُجَوِّزُ ورودَ لفظٍ أو لفظينِ فيهِ بخلافِ عدمِ النظيرِ، فلا يردُّ شيءٌ مِمَّا ذكرَهُ عَلَى المصنفِ. انتهى.

قَوْلُهُ[7]: [مِن هَذَا النحوِ] هُوَ الذِي وقعَ فيهِ النونُ ثانيًا.

قَوْلُهُ: [زيادةُ النونِ فيهِ حينئذٍ]؛ أَي: حينَ دلالةُ الاشتقاقِ عَلَى زيادَتِهَا.

قَوْلُهُ: [بل بأمرٍ آخَرَ] وَهُوَ الاشتقاقُ أو غلبةُ الزيادةِ.

قَوْلُهُ: [وَمَا قيلَ: إلخ] يشيرُ إِلَى السيدِ الشريفِ، وَقَد قدمنَا قريبًا مَا ينفعُ استحضارَهُ هُنَا.

قَوْلُهُ: [فيلزمُ الخَلْفُ] هُوَ بفتحِ الخاءِ، وسكونِ اللامِ، قالَ الجوهريُّ[8]: (الخَلْفُ): الرديُ مِنَ القولِ، يقالُ: سكت ألفًا ونطقَ خَلْفًا؛ أي: سكتَ عَن ألفِ كلمةٍ صائبٍ[9]، ثُمَّ تكلمَ بكلمةٍ خطأٍ. انتهى. وتستعملُهُ العلماءُ[10] فِيمَا يخالفُ المفروضَ.

([1]) ركن الدين، شرح الشافية (ج2/615).

([2]) اليزدي، شرح الشافية (ج1/345).

([3]) ركن الدين، شرح الشافية (ج2/613).

([4]) في (م): (فعلا).

([5]) في (ك): (يصرف).

([6]) اليزدي، شرح الشافية (ج1/345).

([7]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (غلبةُ الزيادةِ).

([8]) الجوهري، الصحاح (ج4/1354).

([9]) في (ك): (صابية). وفي (م): (صائبة).

([10]) في (ط): (العرب).

قَوْلُهُ[1]: **[وَهُوَ بمعناه]**[2] الضميرُ المنفصلُ لِـ(جُخْدَبٍ)، وَهُوَ بجيمٍ، وخاءٍ معجمةٍ، والمجرورُ لِـ(جُنْدُبٍ).

قَوْلُـهُ[3]: **[وَأَمَّـا إِذَا ثبـتَ (جُخْـدَب)]**؛ أَي: نقـلًا عـنِ العربِ، أو اعتـدادًا، وتقدمَ فِـي الأبنيـةِ إيضاحُ ذلكَ، وقدَّمَ الشارحُ هناكَ أنَّ الثبوتَ هُوَ الحقُ.

قَوْلُهُ[4]: **[إلا أن تشذَّ الزيادةُ]** هُوَ الأمرُ الذِي لأجلِهِ أَفْرَدَ قسمَ خروجهما[5] بالذكرِ عَلَى مَا تقدمتِ الإشارةُ إليهِ.

قَوْلُهُ: [كَميمِ (مَرْزَنْجُوشٍ)] هُوَ المَرْدَقُوشُ[6]، وَكِلَاهُمَا مُعَرَّبٌ.

قَوْلُهُ: [أَي: واحدةٌ مِنَ الخمسةِ]؛ أَي: بقرينَةِ قولِهِ: [أَوَّلًا] ولا حاجةَ إِلَى اعتبارِ الابتداءِ مِن آخِرِ الكلمةِ كَمَا اعتبرَ الشريفُ[7].

قَوْلُهُ[8]: **[إلا أن تشذَّ]** الكسرُ لغةٌ ضعيفةٌ. ض.

قَوْلُهُ: [وذلكَ فِي غيرِ الجاري]؛ أَي: الجاري على الفعلِ كـ(مُدَحْرِجٍ) فَإِنَّهُ وإن وقعَ الميمُ أولًا وكانت بحيثُ إِذَا جعلتْ أصلاً يكونُ واحدُهُ مِنَ الحروفِ الأصولِ الخمسةِ، وَمَعَ هذَا يحكمُ بزيادةِ الميمِ.

قَوْلُهُ: [وذلكَ فِي غيرِ الجاري عَلَى الفعلِ] احترازٌ عَنِ الجاري عليه كَـ(مُحْرَنْجِمٍ).

([1]) ترتيبها في (ط) بعد قوله: [أَي: واحدةٌ مِنَ الخمسةِ].

([2]) نص الجاربردي: "وكـ(جُنْدُبٍ) وهو ضرب من الجراد، فيحكم بزيادة نونه؛ لأنَّه لا نظير له على تقدير النون وزيادته، وهذا إذا لم يثبت (جُخْدَبٌ) بفتح الدال وهو بمعناه، وأمَّا ثبتَ (جخدب) كما رواه الأخفش فوزنه (فُعْلَل) لعدم الدليل العام على زيادة نونه، والأصلُ الأصليُّ، قيل: لا نسلم أن جندبًا يكون فعلًا على تقدير ثبوت جخدب، فإنَّ الاشتقاق يدل على زيادة نونه؛ لأنَّه من الجدب؛ لأنَّ الأرض تجدب مع الجراد عالبًا، ويمكن أن يقال: هذا إنَّما يمتُ لو كان هذا اشتقاقًا محققًا، وليس كذلك". شاهين، مجموعة الشافية، شرح الجاربردي (ج90/2).

([3]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (يحكمُ بزيادةِ الميمِ).

([4]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (كَمَا اعتبرَ الشريفُ).

([5]) استثني من القسم الثالث موضعان تكون الزيادة فيهما نادرة، الأولى: إذا كانت الميم أول الكلمة خامسة لأربع أحر أصلية في غير ما يجري على الفعل، فيحكم بأصالة الميم، كـ(مَرْزَنْجُوشٍ) فيكون وزنه (فَعْلَنْلُولًا) لا (مَفْعَنْلُولًا) وحرفه الأصول هي: الميم والراء والزاي والجيم والشين، والميم أصلية؛ لشذوذ زيادتها في هذا الموضع، الثاني: ما كان ثالثه نون متحركة، كـ(بَرْنَاسَاء)- وزنه عند ركن الين (فَعْنَالَاءٌ)، وعند سيبويه (فَعْلَالَاء)، فهو رباعي، أصوله ما سوى الألفين. سيبويه، الكتاب (ج295/4)، وشاهين، مجموعة الشافية (ج92/2-93).

([6]) في (م): (المنردقوش).

([7]) ركن الدين، شرح الشافية (ج614/2).

([8]) ساقط في (ك)، و(م): (يحكمُ بزيادةِ الميمِ).

قَوْلُـهُ: [دونَ نونِهـا فإنَّـهُ يحكـمُ فيـهِ] الضـميرُ المنصـوبُ ضـميرُ الشـأنِ، والآخـرانِ لـ(مَرْزَنْجُوشٍ)، وتأنيثُ الأولِ باعتبارِ الكلمةِ.

قَوْلُهُ: [لعدمِ (فَعْلَلُولٍ)]؛ أَي[1]: والإلزامُ سداسيُ الأصولِ.

قَوْلُهُ[2]: [فوزنُهُ (فَعْلَنْلُولٌ)]؛ أي: وإن معدومًا -أَيضًا- لما تقدم.

قَوْلُـهُ: [صـرحَّ بـذلكَ فِـي شـرحِ الهـادي] بـل نـصَّ عليـهِ سِيبَوَيْـه، قـالَ فِـي كتابِـهِ[3]: /ق143ب/ ويكونُ عَلَى(فَعْلَالَاء)[4]، وهو قليلٌ، قالُوا: (بَرْنَاسَاء)[5].

قَوْلُهُ[6]: [فيهِ ثلاثةُ أحرفٍ] فيكونُ الباءُ والراءُ والنونُ والسينُ أصليةً، والباقِي زائدةً.

قَوْلُهُ: [كَمَا ذكرَهُ بعضُ الشارحينَ] أرادَ الشريفَ[7]، وشرحُ النظامِ[8] موافقٌ لِمَا شرحَ الشارحُ، ولم يتعرضِ المصنفُ فِي شرحِهِ هُنَا لبيانِ هَذِهِ الكلمةِ، وقالَ اليزديُّ[9]: إنَّ مَا ذكرَهُ الشارحُ أحسنُ، قال[10]: لكنَّ الاشتراكُ فِي الحكمِ متعذرٌ؛ لأنَّ النونَ الثالثةَ المتحركةَ غيرُ شاذةٍ، قالوا: (قَلْنَسٌ). انتهى. وَهُوَ ممنوعٌ، بل هِيَ شاذةٌ؛ أي: ليست بقياسٍ كما يقتضيهِ تقييدُ المصنفِ الآتِي، وصرَّحَ ابنُ عصفورٍ[11] وابنُ مالكٍ[12] وغيرُهُمَا: بأنَّ سكونَ النونِ الثالثةِ إِذَا فقدَ يُقْضَى[13] بأصالتِهَا، ولا يقضى بالزيادةِ إلا بدليلٍ، فالقياسُ حينئذٍ الأصالةُ، والزيادةُ خلافُهُ، وَلَا معنى للشذوذِ إلا ذلكَ، وقال المراديُّ[14]: قد زيدتْ ثالثةً متحركةً فِي ألفاظٍ[15] قليلةٍ.

([1]) (أي) : ساقط في (ط)، و(م).

([2]) ساقط في (ط): إلى قوله: (لما تقدم).

([3]) سيبويه، الكتاب (ج295/4).

([4]) في (ط): (فعلالا).

([5]) في (ط): (برناسا).

([6]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (والباقِي زائدةً).

([7]) ركن الدين، شرح الشافية (ج618/2).

([8]) النظام، شرح الشافية (ج258/2).

([9]) اليزدي، شرح الشافية (ج348/1).

([10]) في (ط): (لكن قال).

([11]) ابن عصفور، الممتع الكبير في التصريف (ص175).

([12]) ابن مالك، إيجاز التعريف في علم التصريف (ص88).

([13]) في (م): (قد يقضي).

([14]) المرادي، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك (ج1345/3).

([15]) في (ط): (الألفاظ).

مِنْهَا: (غُرْنِيقٌ)[1]، وَ(قَعْنَبٌ)[2]، وَ(خُرْنُوبٌ)[3] عَلَى احتمالٍ فِي بعضِهَا. انتهى. وتقدَّمَ أنَّها زيدتْ -أيضًا- فِي (قُرْنَاسٍ)، وَ(تَرْنَمُوتٍ).

قَوْلُهُ[4]: **[ولَيسَ كَذلكَ لِمَا مَرَّ]** مِن التصريحِ بأصالةِ النونِ فِي (شرح الهادي)، وَ(المفصلِ).

قَوْلُهُ: [ويؤيدُ مَا ذكرنَا أنَّ النونَ لا تزادُ ثالثةً متحركةً]؛ أَي: لا تَطَّرِدُ زيادتُهَا كذلكَ[5]، لقولِهِ: [كَمَا أشارَ إليهِ المصنفُ إلخ[6]]، وَلِمَا قدمهُ فِي (قُرْنَاسٍ)، وَ(تَرْنَمُوتٍ)، فتوهيمُهُ تحاملٌ.

قَوْلُهُ[7]: **[وأمَّا (كُنَأْبِيْلٌ) فَمِثْلُ (خُزَعْبِيلٍ)]**[8] لمَّا ذكرَ المصنفُ زيادةَ النونِ فِي الأمثلةِ المذكورةِ فَتُوُهِّمَ مِنَ المذكورِ أنَّ النونَ فِي (كُنَأْبِيلٍ) زائدةٌ -أيضًا- لعدمِ النظيرِ عَلَى تقديرِ الأصالةِ والزيادةِ، فأجابَ المصنفُ: بأنَّ نونَهُ فِي الأصالةِ كزاي (خُزَعْبِيلٍ).

قَوْلُهُ: [يدلُّ عَلَى أنَّهُ جَعَلَهُ مزيدَ الخماسيِّ] جرى عَلَى هَذَا المقتضى النَّظَّامُ[9]، وَعَلَّلَ بعدمِ (فُنَعْلِيلٍ)، وَ(فُعَأْلِيلٍ)، وَ(فُنَأْعِيلٍ)، ووجودِ (فُعَلِّيلٍ).

قَوْلُهُ: [ذكرَ فِي شرحِ الهادي فِي مزيدِ الرباعيِّ] بل نصَّ على ذلكَ سِيبَوَيْهِ، قالَ[10]: ويكونُ عَلَى مثالِ (فُعَأْلِيلٍ)، وَهُوَ قليلٌ، قالوا: (كُنَأْبِيْلٌ) وَهُوَ اسمٌ. انتهى. والقياسُ مقتضَى المتنِ إلا أن يثبتَ اشتقاقٌ محققٌ، وقد قالَ فِي القاموسِ[11]: (الكُنْبُلُ) كَـ(قُنْفُذٍ)، وَ(عُلَابِطٍ): الصلبُ الشديدُ. وَكَ(عُلَابِطٍ) موضعٌ، فليتأملْ.

قَوْلُهُ[12]: **[لكنَّ فِيهِ]**؛ أَي: فِي هذا القولِ والتوجيهِ تعسفٌ؛ لأنَّ التشبهَ يقتضِي أن يكونَ النونُ -أيضًا- أصليةً.

([1]) (الغُرْنَيْقُ) بالضم: الشَّابُّ الأبيضُ الجَميلُ، الجمع: الغَرانيقُ والغَرانِقَة والغَرانِقُ. الفيروز أبادي، القاموس المحيط (ص914).

([2]) (القَعْنَبُ): الشديدُ الصُّلْبُ، والأَسَدُ. الفيروز أبادي، القاموس المحيط (ص127).

([3]) (الخُرْنُوب): لغة في الخروب، ولا تقل (الخَرْنُوب) بالفتح. وأمَّا (الخُرنُوب) فإنَّ الفصحاء يضمونه أو يشددونه مع حذف النون، وإنما يفتحه العامة. الجوهري، الصحاح (ج119/1)، و(ج1507/4).

([4]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (في شرح الهادي، والمفصل).

([5]) في (م): (لذلك).

([6]) في (م): (لآخره).

([7]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (كزاي (خُزَعْبِيلٍ).

([8]) (الخُزَعْبيلُ): الباطل. الفيروز أبادي، القاموس المحيط (ص992).

([9]) النظام، شرح الشافية (ج258/2).

([10]) سيبويه، الكتاب (ج294/4).

([11]) الفيروز أبادي، القاموس المحيط (ص1054).

([12]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (وقد تكون مِن غيرِهَا).

[معرفة الزيادة بغلبة الزيادة][1]

قَوْلُـهُ: [لغيـرِ الإلحـاقِ والتضـعيفِ]؛ لأنَّ غرضَـهُ أن يبـينَ الزيـادةَ التِـي لا تكـونُ إلا مِـن حروفِ (سألتمونيها)، والزيادةُ التِي تكونُ للإلحاقِ والتضعيفِ قد تكونُ منها وقد تكون مِن غيرِهَا.

قَوْلُهُ: [ألحقَ بزيادةِ اللامِ بِـ(جَعْفَرٍ)] /ق144أ/ كلٌّ مِن الباءينِ متعلقٌ بِـ(ألحقَ)، والأولى: للسببية، والثانيةُ: للتعديةِ. و(المَراسَّةِ): بفتحِ الميمِ، وَ(العَصْبُ): بسكونِ المهملةِ.

قَوْلُهُ: [فإنَّ الأكثرينَ ذهبُوا]؛ أَي: ومنهُم سِيبَوَيْهِ، نصَّ عليهِ فِي كتابِهِ[2].

قَوْلُهُ: [وقالَ الأخفـشُ] رجحانُ عدمِ النظيرِ يقوي مذهبَهُ، لكنَّ الأكثرينَ نظرُوا إِلَى أنَّ صورةَ التكريرِ تدلُّ عَلَى التضعيفِ الحقيقيِّ غالبًا مَعَ غلبةِ أبنيةِ الزيادةِ، وإلى أنَّ سببَ الإدغامِ هُنَا عَلَى تقديرِهِ ليس بموجبٍ، ولو كانَ الأصلُ (هَنْمَرِشًا) سُمِعَ أو لم يسمعْ.

قَوْلُهُ: [بمعناهُ] الضميرُ لِـ(هَنْمَرِشٍ).

قَوْلُهُ[3]: **[بعدمِ النظيرِ]**؛ لأنَّ نظيرَ (فَعَّلِلٍ) لا يوجدُ فِي كلامِهِم.

قَوْلُهُ: [أصلُهُ (هَنْمَرِشٌ)] فلا يكونُ فيهِ تضعيفٌ عندَه، بل قلبتِ النونُ ميمًا، وأدغمتْ فِي الميمِ، فلذا تُوُهِّمَ التضعيفُ، وليسَ فِيهِ تضعيفٌ.

قَوْلُـهُ: [يـؤدي إلـى اللـبسِ] وَهُنَا يلتبسُ؛ لأنَّـهُ لا يعلمُ أنَّ وزنَ (هَنْمَرِشٍ) (فَعَّلِلٌ) أم (فَعَّلِلٌ) عَلَى تقديرِ الإدغامِ.

قَوْلُهُ[4]: **[والزائدُ فِي نحوِ (كَرَّمَ) الثانِي]** أرادَ بِنحوِ (كَرَّمَ) مضعفَ العينِ مِن غيرِ فاصلٍ، اسمًا كان كَـ(سُلَّمٍ)، أو فعلًا كَـ(فَرَّحَ)، وَعُلِمَ مِمَّا ذكرهُ فيهِ مذهبُ يونسَ، ونُقِلَ عَنِ الأكثرينَ، ولكنَّ

([1]) إذا فقد الاشتقاق، ولم تخرج الزنة بنفسها عن الأوزان، ولا بزنة أخرى لها، فالاعتبار بالغلبة، فأيُّ حرف كانت زيادته أغلب فهي الزائدة، وأول موضع من هذه المواضع الزيادة بالتضعيف في موضع أو موضعين مع ثلاثة أحرف أصول للإلحاق وغيره، فإن كانت للإلحاق، فإمَّا بتكرير حرف واحد كـ(قَرْدَدَ) –وهو المكان الغليظ المرتفع– للإلحاق بـ(جعفر)، أو بتكرير حرفين، كتكرير الفاء والعين في (مَرْمَرِيس) –وهو الداهية الشديدة من المراسة، وهي الشدة– للإلحاق بـ(سلسبيل)، وكتكرير العين واللام في (عَصَبْصَب) –وهو الشديد– للإلحاق بـ(سفرجل)، ويكون لغير الإلحاق كـ(هَمَّرِش) –وهو العجوز–، وذهب الأكثرون ومنهم سيبويه أن وزن (همرش) (فَعَّلِل) بتضعيف العين، وقال الأخفش: أصله (هَنْمَرِش) ولا تضعيف فيه، ولا زائد، ووزنه (فَعْلَلِل). شاهين، مجوعة الشافية (ج2/94–96).

([2]) سيبويه، الكتاب (ج4/298).

([3]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (على تقدير الإدغام).

([4]) ذهب الخليل –رحمه الله– إلى أنَّ الزائد الحرف الأول، ومذهب الأكثرين أنَّه الثاني، ومنهم يونس، وابن جني، والفارسي، ومذهب سيبويه تصويب الأمرين، فقال: "سألت الخليل فقلت: (سُلّمٌ) أيتهما الزائدة؟ فقال: الأولى هي الزائدة؛ لأنَّ الواو والياء والألف يقعن ثواني في (فَوْعَل)، و(فَاعِل)، و(فَيْعَل). وقال في (فعللٍ)، و(فعلٍّ)

الخلافَ جارٍ[1] فِي نحوِ: (قَرْدَدَ) –أيضًا–، فالتعليلُ بِهِ تعليلٌ بالمساوِي، وقد عللَ يونسَ عَلَى نَقْلِهِ ابنُ عصفورٍ[2] بأنَّ الياءَ[3] والواوَ –وَهُمَا مِن أمهاتِ الزوائدِ– وقعتا زائدتينِ ثالثتينِ متحركتينِ فِي نحوِ (عَثْيَرَ)، و(جَهْوَرَ)، ورابعتينِ كذلكَ فِي نحوِ (كَنَهْوَرَ)، وَ(عَفْرِيَة)، فإذا جعلنا الثاني مِن نحوِ (كَرَّمَ)، وَ(بِلِّز) بتضعيفِ اللامِ هُوَ الزائدُ كانَ واقعًا موقعَهُمَا فيما ذكرَ، وعللَ الخليلُ كَمَا نقلَهُ –أيضًا– بنحوِ ذلكَ، وَهُوَ وقوعُ الياءِ والواوِ والألفِ ثانيةً ساكنةً فِي نحو (صَيْقَلَ)، وَ(جَوْهَرَ)، و(كَاهِلٍ)، وثالثةً[4] كذلكَ فِي نحوِ (قَضِيبٍ)، وَ(عَجُوزٍ)، وَ(شِمَالٍ)، وَمِن ثُمَّ رأى سِيبَوَيْهِ كلًّا مِنَ القولينِ ممكنًا، تُؤَنِّسُهُ النظائرُ، فجوزَهُمَا، وقالَ[5]: كلاهُمَا صوابٌ و[6]مذهبٌ. والذِي تلخصَ مِن كلامِ ابنِ مالكٍ[7] وَمَن تبعَهُ فِي المختارِ عندَهُم مِنَ الخلافِ فيما يحكمُ بزيادتِهِ[8] مِنَ المكررِ مِن بابِ (كَرَّمَ)، وَ(قَرْدَدَ)، وَ(اقْعَنْسَسَ)، وَ(عَصَبْصَبٍ)، وَ(مَرْمَرِيسٍ) وَنحوِهَا، هُوَ أنَّهُ يحكمُ بزيادةِ الثانِي والثالثِ فِي نحوِ (عَصَبْصَبٍ) كَـ(صَمَحْمَحٍ)، والثالثِ والرابعِ فِي (مَرْمَرِيسٍ)، وَ(مَرْمَرِيتٍ)، /ق144ب/ وإنَّ الثانِي فِي نحوِ (اقْعَنْسَسَ)، والأولُ فِي نحوِ (عَلَّمَ) أولى بالزيادةِ، نقلَ ذلكَ الشيخُ أبو حيَّانَ، قالَ: وَهَذَا التفصيلُ ليسَ مذهبًا لأحدٍ وإنَّمَا هُوَ إحداثُ قولٍ ثالثٍ، قالَ ناظرُ الجيشِ[9]: ولا أعلمُ مَا الذِي يحكمُ بِهِ المصنفُ فِي نحوِ (بِلِّزٍ). انتهى .

ونحوهما: الأولى هي الزائدة؛ لأنَّ الواو والياء والألف يقعن ثوالث نحو: (جدولٍ)، و(عثيرٍ)، و(شمال)". اليزدي، شرح الشافية (ج351/1)، وسيبويه، الكتاب (ج329/4).

([1]) في (م): (صار).

([2]) ابن عصفور، الممتع الكبير في التصريف (ص202).

([3]) في (م): (التاء).

([4]) في (م): (ثالث)، وفي (ط): (ثلاثة).

([5]) سيبويه، الكتاب (ج620/3).

([6]) في (ك): (أو).

([7]) ابن مالك، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد (ص297).

([8]) (بزيادتِهِ مِنَ المكررِ ... هُوَ أنَّهُ يحكمُ): ساقط في (ك).

([9]) ناظر الجيش(697هـ – 778هـ) محمد بن يوسف بن أحمد، محب الدين الحلبي ثم المصري، المعروف بناظر الجيش: عالم بالعربية، من تلاميذ أبي حيان، أصله من حلب، ومولده ووفاته بالقاهرة. ترقى إلى أن ولي نظر الجيش بالديار المصرية. وفاق غيره في المروءة ومساعدة من يقصده ولا سيما طلبة العلم. وألف: (تمهيد القواعد)، وشرح (التسهيل لابن مالك) في النحو، امتدح في مقدمته أبا حيان(ت745هـ)، وله في ثنايا الكتاب ردود على أبي حيان في اعتراضاته على ابن مالك، قَرُبَ إلى تمامه، و(شرح التلخيص) في المعاني والبيان. انظر: ابن تغري بردي، المنهل الصافي والمستوفى بعد الوافي (ج210/7)، والسيوطي، بغية الوعاة (ج275/1)، ومحيسن، معجم حفاظ القرآن عبر التاريخ (ج151/2)، والزركلي، الأعلام (ج153/7). ناظر الجيش، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (ج4964/10).

قَوْلُهُ[1]: **[فكذَا فِي غيرِهِ]**؛ لأنَّهُ مثلُهُ فِي اجتماعِ المثلينِ فِيهِمَا.

قَوْلُهُ: [وقالَ الخليلُ الأولُ]؛ أَي: الزائدةُ فِي نحوِ (كَرَّمَ) الأولُ.

قَوْلُهُ: [بالزيادةِ] أَولَى؛ لأنَّ الثانِي كالمعدومِ.

[بيانُ ما يضعَّفُ، وما لا يضعَّفُ من الأصولِ]

قَوْلُهُ[2]: **[فإنَّهُ قد يُلْبِسُ]**؛ أَي: يُلَبِسُ الإتيانُ بالهمزةِ الأوزانَ بعضَهَا ببعضٍ عَلَى معنى أنَّهُ لا يعلمُ أنَّ وزنَهُ هَذَا عَلَى التعيينِ أم ذاكَ عَلَى التعيينِ.

قَوْلُهُ: [قَد يُلْبِسُ]؛ أَي: كَمَا فِي (طَلَعَ) فإنَّكَ تقولُ إذَا كررتْ فَاه، وأدغمتْ، وأتيتَ بالهمزةِ (اطَّلَعَ) فيتوهمُ حينئذٍ أنَّهُ (افتعلَ).

قَوْلُهُ: [يلزمُ تكرارُ الحرفِ مَعَ الفصلِ] قيلَ[3] –أيضًا–: لو جعلَ الأولُ زائدًا لصيرتِ الكلمةُ من بابِ (بَيَنَ)[4]، ولو جعلَ الثانِي كذلكَ لصيرتْ من بابِ (سلس)، وهما قليلانِ، لا يحملُ عليهِمَا مع إمكانِ الانصرافِ عنهما. وَ(صِيصِيَةٌ) بكسرِ الصادينِ. وَ(الضَوضَاةُ)[5] بمعجمتينِ.

قَوْلُهُ[6]: **[مَعَ الفصلِ بحرفٍ]** فليسَ فيهِ تكريرُ الفاءِ ولا العينِ.

قَوْلُهُ: [فنحوُ: (زَلْزَلَ)] فوزنُ (زَلْزَلَ) (فَعْلَلَ)، ووزنُ (صِيْصِيَةٍ) (فِعْلِلَةٌ)، و(ضَوْضَيْتُ) (فَعْلَلْتُ).

قَوْلُهُ[7]: **[ذَكَرَ بعضُ الفضلاءِ]** قالَ مثلَهُ الجوهريُّ وغيرُهُ، فإن قيلَ: فما الدليلُ على أنَّ (صِيصِيَةً) مِن مضاعفِ الياءِ، وهلَّا كانَ من مضاعفِ الواوِ، والأصلُ: (صُوصُوَةٌ)، فقلبتِ الواوُ ياءً،

([1]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (أم ذاكَ عَلَى التعيينِ).

([2]) ذهب البصريون إلى أنَّ المضعف الرباعي حروفه أصول ولا زائد فيه، ولا تضاعف فاؤه إلا بتكرير العين مع الفاء كـ(زلزل) وهو مذهب سيبويه، وذهب الكوفيون إلى أنَّه تكرير للفاء وحدها، فأصل (زلزل) (زلَّ)، وحجة البصريين أنَّه لم يثبت في لغة العرب تضعيف للزيادة في الفاء وحدها مع فاصل أصلي بين حرفي التضعيف، واحتج الكوفيون بأنَّ الاشتقاق يوضح أنَّ الفاء مكررة، فيكون (فعفل)، وكذلك اتفاق المعنى بين (زلزل) و(زلَّ)، و(صرصر) و(صرَّ)، و(دمدم) و(دمَّ). شاهين، مجموعة الشافية (ج2/96–97).

([3]) ركن الدين، شرح الشافية (ج2/622).

([4]) (بَيَنٌ)، محركةً: عَيْنٌ، أو وادٍ بين ضاحِكٍ وضُوَيْحِكٍ. الفيروز أبادي، القاموس المحيط (ص1241).

([5]) في (ك): (العضوضاة).

([6]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (وضَوْضَيْتُ فَعْلَلْتُ).

([7]) نص الجاربردي: "ذكر بعض الفضلاء في شرح تصريف ابن مالك أنَّ أصلها (قوقوت)، و(ضوضوت) قلبت الواو فيهما ياء؛ لوقوعها رابعة كما في (أغزيت) ليس فيها تكرار فاء ولا عين كما مرَّ، ولا زيادة حرف لين؛ لأنَّه لو جعل كلاهما زائدًا لبقي حرفان، ولو جعل أحدهما زائدًا لزم التحكيم". شاهين، مجموعة الشافية، شرح الجاربردي (ج2/98). وانظر: الجوهري، الصحاح (ج6/2410)، (ج6/2470).

أجيبَ: بأنَّ ذلكَ لا يجوزُ لقولِهِم فِي جمعِهَا: الصَيَاصِي، ولو كانَ أصلُ الياءِ واوًا لقيلَ: الصَوَاصِي، ولمَّا ثبتْ أصالةُ الأولى دلَّ ذلك[1] على أصالةِ الثانيةِ، وإلا لزمَ بابَ (سَلِسَ)؛ لزوالِ التكريرِ.

قَوْلُهُ[2]: [ليسَ فِيهَا تكرارُ فاءٍ] (ليسَ) خبرٌ بعدَ خبرٍ لنحوِ (زلزلَ)، وَ(مَا) عطفٌ عليهِ، أو ابتداءُ كلامٍ؛ لبيانِ حُكْمِ الأمثلةِ المذكورةِ. ض.

قَوْلُهُ: [ووزنُهُ (فعلليل)]؛ أَي: على المختارِ عندَ المصنفِ، وسبقَ أنَّهُ مذهبُ الأكثرِ، ومقابلُهُ أنَّهُ مكررُ الفاءِ، وَهُوَ مذهبُ الكوفيينَ كَمَا يفهمُ مِمَّا سيأتي، فوزنُهُ عندَهُم (فَعْفَلِيلٌ).

قَوْلُهُ: [وليسَ فيهِ تكرارُ فاءٍ ولا عينٍ] ذكرَ الفاءَ؛ للردِّ عَلَى الكوفيينَ، والعينَ؛ لنفِي مَا لعلَّهُ يتوهمُ[3] مِن تكرارِهَا، لكنَّهُ لم يقلْ به على أنَّ قياسَ تجويزِ هؤلاءِ تكرارُ الفاءِ وحدَهَا لقولِهِم بجوازِ الفصلِ تجويزُ تكرارِ العينِ، لذلكَ فوزنُهُ حينئذٍ (فَعْلَلِيعٌ)[4].

قَوْلُهُ[5]: [وإنَّما جوَّزُوا نحوَ[6]] جوابٌ عن سؤالٍ مقدرٍ، وَهُوَ أنَّكُم قلتُم: لا يجوزُ أن يكونَ بعدَ العينِ؛ لأنَّهُ يلزمُ تكرارُ الحرفِ مَعَ الفصلِ بحرفٍ أصلٍ، وَهَذَا منقوضٌ بِـ(المَرمَرِيس)، وحاصلُ الجوابِ[7] أنَّ هَهُنا ليسَ تكرارُ الفاءِ وحدَهَا بل تكرارُ العينِ –أيضًا–، والمحذورُ أولٌ.

قَوْلُهُ: [فكأنَّهُ ليسَ بِأصليٍّ[8]]؛ لمشابهتِهِ فِي اللفظِ لِمَا ليسَ بأصليٍّ، وَهُوَ الراءُ الثانيةُ، فإنَّهَا زائدةٌ قطعًا، وَمَا أشبهَ الشيءَ قد يُعْطَى حكْمُهُ.

قَوْلُهُ[9]: [وكالهمزةِ]؛ أَي: مِمَّا يعرفُ زيادتُهُ بالغلبةِ مَا كانَ أولُهُ همزةٌ مَعَ ثلاثةِ أصولٍ فقطْ.

([1]) (ذلك): ساقط في (ك).

([2]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (الأمثلةِ المذكورةِ. ض).

([3]) في (ك): (يتواهم).

([4]) في (م): (فعنليع).

([5]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (فيحملُ إلخ).

([6]) في (ط): (تحمل).

([7]) انظر: ركن الدين، شرح الشافية (ج623/2)، اليزدي، شرح الشافية (ج352/1)، والنظام، شرح الشافية (ج260/2).

([8]) في (ط): (بأفعل).

([9]) تعتبر الهمزة زائدة إذا وقعت أولًا وجاء بعدها ثلاثة أصول وإن لم يدل عليه الاشتقاق؛ لكثرة وقوع الهمزة زائدة في هذا الموضع كـ(أفكل)، وما جاء بعده أصلان كـ(أدب) فالهمزة فيه أصل وإلا كانت الكلمة المعربة على حرفين، وأيضًا إن كانت مع أكثر من ثلاثة أصول فهي أصلية كـ(إصطبل) فإنَّه (فِعْلَلّ) لمجيء (قِرْطَعْبٍ)، والهمزة التي لم تقع أولًا يحكم بأصالتها كـ(برأل)، وكذا (تكرفأ). شاهين، مجموعة الشافية (ج100/2–101)، وابن يعيش، شرح المفصل (ج317/5).

قَوْلُـهُ: [فِيمَـا عُـرِفَ بالاشـتقاقِ] يعنـي علـمُ بالاشـتقاقِ أنَّ الهمـزةَ إذَا وقعـتْ فِـي مثْلِ هَـذَا الموضعِ يكونُ زائدًا كَمَا فِي (أَفْعَلِ) التفضيلِ وغيرِهِ، فيحملُ إلخ.

قَوْلُـهُ: [فَـ(أَفْكَل)] هُـوَ بـلامٍ آخـرُهُ، كَـ(أَحْمَدَ)، /ق145أ/ و(الرِّعْـدَةُ) بكسـرِ الـراءِ وفتحِهـا، وضـميرٌ وِهُـوَ لِـ(اَفْكَلٍ)، وَ(بَرْأَلَ) بـاللامِ –أيضًـا– كَـ(دَحْرَجَ)، وَ(البُرِئْـلُ)[1] بالضـمِّ: شـعرُ قَفَـاهُ؛ أَي: مَـا استدارَ مِن الريشِ حولَ عنقِهِ، فإذَا نفشَهُ للقتالِ قيلَ: (بُرِئْلٌ)، و(تبرءل)، و(ابرأل). و(الإِتْـبُ)[2]: بكسرِ الهمزةِ، ومثناةٍ ساكنةٍ، وموحدةٍ. وَ(الكُمُّ) بالضمِّ: مدخلُ اليدِ ومخرجُهَا مِنَ الثوبِ. وَ(الجَيْبُ) الطوقُ.

قَوْلُهُ[3]: [لِمَا مرَّ] وهو قَوْلُهُ: [إِنَّهَا كَثُرَتْ زيادَتُهَا].

قَوْلُهُ: [كقولِهِم: (بَرْأَلَ الديكُ بَرَئِلَـه[4])] فإنَّ الهمزةَ فيـهِ أصلٌ، إذا ردَّ بَرائِلَهَ، وَهُوَ شعرُ قفاهُ إِلَى يافوخِهِ عندَ الهراشِ؛ أي: عندَ المنازعةِ.

قَوْلُهُ: [وَكَذَا (تَكَرْفَأَ السحابُ)] فَإِنَّ الهمزةَ فيهِ –أيضًا– أصلٌ.

قَوْلُـهُ: [احترازٌ عَن أن يكونَ بعدها أربعةُ أحرفٍ أصولٍ]؛ أَي: وإن قارنها زائدٌ، والكلامُ فِي غيرِ الفعلِ، فالهمزةُ فِي نحوِ (ادحرج)[5] زائدةٌ.

قَوْلُهُ[6]: [بعدها أربعةُ أحرفٍ أصولٍ] صفةُ أحرفٍ لا لأربعةٍ؛ لأنَّ الأحرفَ هِيَ المقصودةُ لذاتِهَا، والأربعةُ إنَّما جيءَ بها لبيانِ الكلمةِ لا ليحكمَ عليها، وَعَلَى ذلكَ جاءَ قولُهُ تعالى: ﴿**إِنِّـي أَرَى سَـبْعَ بَقَـرَاتٍ سِـمَانٍ**﴾[7] بـالخفضِ صـفةٌ لبقراتٍ، لا بالنصـبِ صـفةٌ لسبعٍ، ومثلُـهُ ﴿**وَسَـبْعِ سُـنْبُلَاتٍ خُضْرٍ**﴾[8] بخفضِ خضرٍ.

قَوْلُهُ: [كَـ(إِصْطَبْلٍ)] هُوَ بالصادِ كَمَا يفهمُ مِنَ القاموسِ[9] وغيرِهِ، وفِي بعضِ الكتبِ بالسينِ،

([1]) في (م): (البن).

([2]) (الإِتْبُ)، بالكسر، و(المِئْتَبَـةُ)، كَـ(مِكْنَسَةٍ): بُرْدٌ يشَقُّ، فَتَلْبَسُه المرأةُ من غيرِ جَيْبٍ ولا كُمَّيْنِ، والبَقِيرةُ، ودِرْعُ المرأة، ومـا قَصُـرَ من الثِّيـابِ فَنَصَـفَ السـاقَ، أو سَرَاوِيْلُ بِـلا رِجْلَـيْنِ، أو قَمِيصٌ بـلا كُمَّيْنِ. والجمـع: (آتَـابٌ)، و(إتابٌ)، و(أُتُوبٌ). الفيروز أبادي، القاموس المحيط(ص58).

([3]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (فيه أيضًا أصل).

([4]) في (ط): (برءلة).

([5]) في (م): (دحرج).

([6]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (بخفضِ خضرٍ).

([7]) [يوسف: 43].

([8]) [يوسف: 46].

([9]) الفيروز أبادي، القاموس المحيط (ص961).

ومثلُـهُ فِـي زيـادةِ الهمـزةِ (إصْـطخرٌ) لبلـدٍ، وَ(إرْدَخْـلٌ) بخـاءٍ معجمـة: للتَّـارِّ[1] السَّـمينِ، وَ(إصْـفَعَنْدٌ)[2] بزيـادةِ النـونِ، وكسـرِ العـينِ: للخمـرِ، وَ(إصْـطَفْلِينٌ) بزيـادةِ اليـاءِ والنـونِ: للجـزرِ الـذِي يؤكلُ.

قَوْلُـهُ[3]: [أحـدُهُمَا: أنَّهَـا ثقيلـةٌ] الضـميرُ للهمـزةِ، وفِـي (أنَّهَـا) الآتِـي للكلمـةِ، وأخبـرَ عنـهُ بأعجميٍّ باعتبارِ اللفظِ، وباعتباره –أيضًا– عادَ الضميرُ فِي (له)، وعبارةُ ابن إيَّازٍ[4] منقولًا عَن أبِي البقاءِ[5]. الثانِي: أنَّها لفظيةٌ أعجميةٌ، والأعجميُّ لا يعرفُ له أصلٌ.

قَوْلُهُ[6]: [ولذلكَ حُكِمَ بأصالةِ الهمزةِ]؛ أَي: لأجلِ أنَّ الأعجميَّ لا يعرفُ له أصلٌ.

قَوْلُهُ: [كَـ(إجْفِيلٍ)] هُوَ بجيمٍ وفاءٍ، ومثلُهُ فِي الحكمِ (إخْرِيطٌ)[7].

قَوْلُهُ[8]: [موضعَ زيادتِهِمَا]؛[9] أَي: كَمَا أنَّ مخرجيهما[10] فِي الطرفِ أريدُ أن يكونَ موضعَ زيادتِهِمَا فِي الطرفِ؛ لتناسبٍ.

قَوْلُـهُ: [لكـنَّ الهمـزةَ زيـدتْ فِـي الاسـمِ والفعلِ إلـخ] استدركَ مِن قَوْلِـهِ: [أمرُ الميمِ كـأمرِ الهمزةِ].

([1]) في (ط): (للنار).

([2]) في (ك): (اصفنعد).

([3]) نص الجاربردي: "قال أبو البقاء: الدليل على أصالتها وجهان: أحدهما: أنهما ثقيلة والكلمة الرباعية مستقلة، وليست الهمزة فيها لمعنى فلا وجه لزيادتها. والثاني: أنها لفظة أعجمية، والأعجمي لا يعرف له أصل، ولذلك حكم بأصالة الهمزة في (إبراهيم)، و(إسماعيل)، وإذا كان بعد الهمزة أربعة أحرف لكن إحداهما زائدة كـ(إجفيل) وهو الجبان، فإنَّه يحكم بزيادة همزة؛ إذ بعدها ثلاثة أصول فقط". شاهين، مجموعة الشافية، شرح الجاربردي (ج2/101-102).

([4]) ابن إياز، شرح التعريف بضروري التصريف (ص63).

([5]) العكبري(ت616هـ): عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي، أبو البقاء.

([6]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (لا يعرفُ له أصلٌ).

([7]) الإخريط: ضرب من الحَمْضِ. الجوهري، الصحاح (ج3/1122).

([8]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (فِي الطرفِ؛ لتناسبَ).

([9]) الميم كالهمزة في الزيادة والأصالة، فإنَّها إذا وقعت أولًا مع ثلاثة أصول فقط نحو (مقعد)، كانت زائدة؛ لكثرة وقوعها زائدة، وإن كانت أولًا مع أكثر من ثلاثة أصول فهي أصلية، إن كان لذلك الاسم الذي فيه هذا الميم نظير في الأصول؛ كـ(مرزنجوش). وزيادة الميم في أول الكلمة التي بعد ميمها أربعة أصول مطردة فيما يجري على الفعل؛ أي: فيما يكون مشتقا من الفعل؛ كاسمي الفاعل والمفعول، نحو: (مُدَحْرِج)، وَ(مُدَحْرَج)، ومعرفة زيادة الميم حينئذ تكون في باب الاشتقاق. ركن الدين، شرح الشافية (ج2/627).

([10]) في (ط): (مخرجاهما).

قَوْلُـهُ: [فِـي اسمِ الفاعلِ]؛ أَي: مِن غيرِ الثلاثيِّ، كَـ(مُكْرِمٍ)، و(مُنْطَلِقٍ)، وَ(مُسْتَخْرِجٍ)، قالَ ابن إيَّازٍ[1]: واطردتْ زيادتُهما –أيضًا– فِيمَا عُدِلَ عَنِ اسمِ الفاعلِ كَـ(مِضْرَابٍ)، وَ(مِطْعَانٍ)، وكذلكَ فِي (مَأْسَدَةٍ)، وَ(مَسْبَعَةٍ)[2] للموضعِ الذي يكثرُ ذلكَ فيهِ.

قَوْلُهُ[3]: [والياءُ][4]؛ أَي: مِمَّا يعرفُ زيادتُهُ بالغلبةِ الياءُ.

قَوْلُهُ: [لِمَا عُرِفَ] هُوَ بكسرِ اللامِ، وَ(مَا) مصدريَّةٌ، وَ(الضَّيَغْمُ)[5] بفتحِ /ق145ب/ الضادِ، وسكونِ الغينِ المعجمتينِ.

قَوْلُهُ[6]: [زيادتُهَا كذلكَ]؛ أَي: مَعَ ثلاثةٍ فصاعدًا.

قَوْلُـهُ: [إلا فِـي أولِ الربـاعيِّ] يستثنى –أيضًا– الثنائيُّ المكررُ نحوَ: (يُؤْيُؤ)[7] لطائرٍ ذي مخلبٍ، فهذا النوعُ يحكمُ فيهِ بأصالةِ حروفِهِ كلِّها، والمستثنى منهُ بعدَ ذلكَ شاملٌ لأولِ الكلمةِ وغيرِهِ، فتزادُ الياءُ كذلكَ فِي الاسمِ فِي نحوِ: (يَرْمَع)، وَ(ضَيْغَمٍ)، وَ(قَضِيب)، وَ(قَنْدِيل)، وَ(سُلَحْفِيَة)، وفِي الفعلِ في نحوِ: (يضربُ)، وَ(بيطرَ)[8]، و(رَهْيَأَ) بالهمزةِ عندَ مَن أثبتَ (فَعْيل) فِي أبنيةِ الفعلِ، وَهُوَ مَا استدركَهُ الزبيدي[9] عَلَى سِيبَوَيْهِ، وَ(قَلْسَيْتُ)، وَ(تَقَلْسَيْتُ)، يقالُ: (رَهْيَأَ السحابُ) إذَا تهيأَ للمطرِ، وَ(رَهْيَأَ فِي أَمْرِهِ) هَمَّ بِهِ، ثُمَّ أمسكَ وَهُوَ يريدُ فعلَهُ، وَ(الحَرَّةُ) بفتحِ الحاءِ المهملة، وتشديدِ الراءِ: أرضٌ ذاتُ حجارةٍ نخرةٍ سودٍ.

قَوْلُهُ[10]: [كَـ(يَسْتَعُورٍ)] فإنَّ الياءَ فيهِ أصليةٌ كَمَا أنَّ العينَ فِي (عَضْرَفُوطٍ) أصليةٌ.

([1]) ابن إياز، شرح التعريف بضروري التصريف (ص67).

([2]) في (م): (سبقه).

([3]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (بالغلبةِ الياءُ).

([4]) قال ابن الحاجب: "والياء زيدت مع ثلاثة فصاعدًا، إلا في أول الرباعي إلا فيما يجري على الفعل، ولذلك كان (يستعورٌ) كـ(عَضْرَفُوطٍ)، و(سُلَحْفِيَة) (فُعَلِّيَة)، والواو والألف زيدتا مع ثلاثة فصاعدًا، إلا في الأول، ولذلك كان (وَرَنْتَلٌ) كـ(جَحَنْفَلٍ)، والنّون كثرت بعد الألف آخرًا، أو ثالثة ساكنة، نحو (شَرَنْبَثٍ) و (عُرُنْدٍ)، واطّردت في المضارع والمطاوع.". ابن الحاجب، الشافية في علمي التصرف والخط (ص83).

([5]) قال أبو عبيدة: الضيغم الذي يعض، والياء زائدة. والضيغم: الأسد. الجوهري، الصحاح (ج1972/5).

([6]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (مَعَ ثلاثةٍ فصاعدًا).

([7]) في (ط)، و(ك): (بؤبؤ).

([8]) في (ط): (بيطرور).

([9]) هو أبو بكر الزَّبيدي(ت379هـ) الأندلسي الإشبيلي، من تصانيفه: (الواضح) في النحو، و(طبقات النحويين واللغويين)، و(لحن العامة)، و(مختصر العين) في اللغة، و(الاستدراك على سيبويه في كتاب الأبنية)؛ لأن صاحب تاج العروس الزَّبيدي(ت1205هـ) متأخر عن المحشي. انظر: السيوطي، بغية الوعاة (ج84/1)، والزركلي، الأعلام (ج82/6).

([10]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (فِي عَضْرَفُوطٍ أصليةٌ).

قَوْلُـهُ[1]: **[يقـالَ: (رجـلٌ كَـوْثَرٌ)]** يقالُ –أيضًا– بمعناهُ: كثيرٌ كَـ(صَقْيَلٍ)، وَ(العَقِيلَـةُ) كريمـةُ الحيِّ، وكريمةُ الإبلِ، وعقيلةُ كلِّ شيءٍ: أَكْرَمُهُ.

قَوْلُـهُ[2]: **[قـالَ: وأنـتَ كُثِيـرٌ]**؛ أَي: كثيرُ العطاءِ يا ابنَ مروانَ، طيَّبٌ؛ أي: طيبُ النفسِ والأصلِ، وكانَ أبوكَ ابنُ العقائلِ، عطفُ بيانٍ (كَوْثَرًا).

قَوْلُـهُ: [وخامسُـةً كَـ(عَضْرَفُوطٍ)] والألفُ –أيضًا– إذَا كانتْ مَعَ ثلاثةِ أصولٍ فصاعدًا لا تكونُ إلا زائدةً سواءٌ كانتْ ثانيةً نحو: (ضارب)، أو ثالثةً نحو: (كِتَاب)، أو رابعةً كَـ(حُبْلَى)، أو خامسةً كَـ(حَبَنْطَى)، أو سادسةً كَـ(بَعْثَرَى).

قَوْلُهُ: [تطرقُ إليها الهمزةُ]؛ أَي: جوازًا مطَّردًا فِي نحوِ: (وُجُوهٍ)، وكذا فِي نحوِ: (وِشَاحٍ)[3] عندَ[4] المـازنـيِّ وسيأتي فِي الإعلالِ.

قَوْلُـهُ[5]: **[وذلـكَ فِـي الاسـمِ]** حالَ التصغيرِ نحوَ: (وَجْـه) ثُمَّ (وُجَيْه) ثُمَّ (أُجَيْه). ض. وفِي الفعلِ عندَ بنائِهِ للمفعولِ، نحوَ: ﴿**وَإِذَا الرُّسُلُ أُقِّتَتْ**﴾[6] قرئَ بالوجهينِ.

قَوْلُهُ: [وإذا همزتْ لم يعلمْ أهيَ المنقلبـةُ أم لا] عورضَ بالأصليةِ، والجوابُ: أنَّا لا نسلمُ لزومَ اللبسِ فيها؛ لجوازِ أن يعرفَ الانقلابِ باشتقاقٍ أو غيرِهِ، وفِي معنى المعارضـةِ قولُ شارحٍ[7]: هَذَا يستلزمُ مزيةَ الفرعِ عَلَى الأصلِ إذَا لم يحترزُوا[8] منهُ فِي الأصولِ.

قَوْلُهُ[9]: **[كَـ(جَخَنْفَلٍ)]**؛ أَي: الواوُ فِي (وَرَنْتَلٍ) أصليةٌ كالجيمِ فِي (جَخَنْفَلٍ).

قَوْلُهُ[10]: **[كـ(جَخَنْفَلٍ)]** فيهِ إشعارٌ بأنَّ اللامَ فِي (وَرَنْتَلٍ)[11] أصليةٌ، وإليهِ ذهبَ بعضُ

([1]) يقال رجل كوثر؛ أي: كثير العطاء، قال الكميت بن زيد: [الطويل]

وأَنـــتَ كَثِيـــرٌ يـــا ابـــنَ مَـــرْوانَ كـــوثرٌ وكـــان أَبـــوك ابـــنُ العقائِـــل كَـــوْثَرا

شاهين، مجموعة الشافية، شرح الجاربردي (ج2/104)، وانظر: الكميت، الديوان (ص209).

([2]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (أو سادسةً كَـ(بَعْثَرَى).

([3]) في (م): (شارح).

([4]) في (م): (عقد).

([5]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (قرئَ بالوجهينِ).

([6]) [المرسلات: 11].

([7]) اليزدي، شرح الشافية (ج1/358).

([8]) في (م): (يجتوزوا).

([9]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (كالجيمِ فِي جَخَنْفَلٍ).

([10]) (قوله): ساقط في (ك).

([11]) في (ك): (درنتل).

النحويينَ، واختارَهُ أبو حيَّانَ وغيرُهُ. وقالَ ناظرُ الجيشِ[1]: إنَّهُ الحقُ، وذهبَ الفارسيُّ إلى أنَّهَا زائدةٌ، واختارَهُ ابنٌ مالكٍ[2]، والوزنُ (فَعَنْلَلٌ) عَلَى القولينِ، فليتأمل.

قَوْلُـهُ[3]: [والنـونُ]؛ أَي: مِمَّا يعرفُ زيادتُهُ بالغلبـةِ النونُ بعدَ الألـفِ آخرًا، اعلم أنَّ الألـفَ والنونَ المزيدتينِ يلحقانِ الصفاتِ التِي مؤنثُهَا (فَعْلَى) كَـ(عَطْشَانَ)، وَ(غَضْبَانَ)، والتِي مؤنثُهَا (فَعْلَانَـة) كَـ(سَيْفَانَ)[4]، وَ(نَدْمَانَ)، وتلحقانِ الأسماءَ كَـ(سَلْمَانَ)، وَ(عِمْرَانَ)، وأولى هذِهِ الأنواعِ الثلاثـةِ بهما النوعُ الأولُ؛ لأنَّـهُ وصفٌ، فهو شبيهٌ بالفعلِ، فهو أقبلُ للزيـادةِ، فإن قلتَ: النوعُ الثانِي كذلكَ، فالجوابُ أنَّـهُ فِي نفسـهِ قليلٌ، فلم يمكن ادعاءُ غلبتِهَا فيـهِ؛ لأنَّ الغالبَ لا يكونُ فِي القليلِ، وإنَّمَا يكونُ فِي الكثيرِ، ومرادُ المصنفِ بالأصلِ هُنَا: الغالبُ الجاري عَلَى مقتضى القياسِ.

قَوْلُـهُ: [والفعلُ أقعدُ فِي الزيادةِ]؛ لأنَّـهُ وضـعَ عَلَى أن تتغيرَ صيغُهُ بحسبِ معانيـهِ، بخـلافِ الاسمِ.

قَوْلُـهُ: [والفعلُ أقعدُ فِـي الزيـادةِ /ق146أ/ **مِنَ الاسمِ]**؛ أَي: لأصـالتِهِ فِي التصريفِ، وَمِن ثُـمَّ تعـددتِ الزيـادةُ فِـي أولِـهِ مِـن[5] دونِ الاسـمِ غيـر المناسـبِ لَـهُ إلَّا مَـا شـذَّ مِـن نحـوِ: (انْقحـل)[6]، وَ(إنْزَهْوٌ)[7]، وإنَّمَا يكونُ التعددُ فيـهِ فِي آخرِهِ، وَمَـعَ ذلكَ لم يكثرْ فيـهِ كثرتـه فـي الفعلِ، أشارَ إلَى ذلكَ ابـنُ مالـكٍ[8] وغيرُهُ.

قَوْلُـهُ[9]: [رُوِيَ أنَّـهُ عليـهِ الصلاةُ والسلامُ][10] هَذَا إشارةٌ إلَى جوازِ زيادةِ النونِ فِي الاسمِ سواءٌ كانَ وصفًا أم لا.

([1]) ناظر الجيش، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (ج4922/10).

([2]) ابن مالك، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد (ص296).

([3]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (بخلافِ الاسمِ).

([4]) قـال الكسـائي: رجـل سـيفان؛ أي: طويـل ممشـوق ضـامر الـبطن، وامـرأة سـيفانة. الجـوهري، الصـحاح (ج1379/4).

([5]) (من): ساقط في (ط)، و(ك).

([6]) في (ط): (انفعل).

([7]) رجُلٌ إِنْزَهْوٌ، كإِنْدَأْوٍ: مُتَكَبِّرٌ. الفيروز أبادي، القاموس المحيط (ص1293).

([8]) ابن مالك، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد (ص293).

([9]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (كانَ وصفًا أم لا).

([10]) نص الجاربردي: "روي أنَّه عليه السلام قال لقوم: من أنتم؟ فقالوا: نحن بنو غيَّان، فقال عليه السلام: بل أنت بنو رشدان". شاهين، مجموعة الشافية، شرح الجاربردي (ج106/2).

قَوْلُهُ: [بَنُو رَشْدَانَ] قالَ فِي القاموسِ[1]: بنُو رَشْدَانَ، ويكسرُ: بطنٌ كانُوا يسمونَ بَنِي غَيَّانَ فغيرُهُ النَّبِيُّ –صَلَى اللهُ عَلَيهِ وسلمَ– وفتحَ الراءَ؛ ليحاكيَ غَيَّانَ.

قَوْلُهُ: [فَإِذَا جاءَكَ مِن هَذَا النحوِ]؛ أَي: مِمَّا وقعتْ فيهِ النونُ آخرًا بعدَ ألفٍ مسبوقةٍ بثلاثةِ أصولٍ فصاعدًا، فإن فقدتِ الألفُ لم يحكمْ بزيادةِ النونِ إلا بدليلٍ، كَـ(خُبَعْثِنٍ)[2]، وَ(عُرْجُون)[3]، وَ(حَلَزُون)، وَ(كُرْزِين)[4] وغيرِهَا.

قَوْلُهُ[5]: [مِن هَذَا النحوِ]؛ أَي: فِي كلِّ كلمةٍ فيها الألفُ والنونُ.

قَوْلُهُ: [وإنَّه مِنَ المَرَانَةَ] بتخفيفِ الراءِ، والدليلُ الذِي تمسكَ بِهِ سِيبَوَيْهِ[6] فِي نونِ (مَرَان) هُوَ الاشتقاقُ، وإلى هَذَا أشارَ بقولهِ: [وإنَّهُ مِنَ المَرَانَةِ].

قَوْلُهُ: [وتزادُ –أيضًا– ثالثةً ساكنةً][7] زادَ غيرهُ[8] أن يأتيَ بعدَهَا حرفانِ، وأن تكونَ[9] غيرَ مدغمةٍ، فلا يحكمُ بزيادتِهَا فِي نحوِ: (عُرْنُدٍ)، وَ(عَجَنَّسٍ)[10] إلا بدليلٍ.

قَوْلُهُ[11]: [(شَرَابِث)] إشارةٌ إلى زيادةِ النونِ فِي (شَرَنْبَثٍ)؛ لأنَّ (شَرَابِثَ) فِي معناهُ، فوقعتْ موقعَ الألفِ، فلمَّا كانتْ هذِهُ النونُ بمنزلةِ الألفِ وجبَ الحكمُ بزيادتِهَا؛ لأنَّ الألفَ فِي مثلِ هَذَا الموقعِ زائدةٌ.

قَوْلُهُ: [شَيءٌ عَرْدٌ] هُوَ بفتحِ العينِ، وسكونِ الراءِ، قالَ فِي القاموسِ[12]: (العَرْدُ): الصُّلْبُ الشديدُ المُنْتَصِبُ، والحِمارُ، والذَّكَرُ المُنْتَشِرُ المُنْتَصِبُ، ومَغْرَزُ العُنُقِ. ثُمَّ قالَ: وَ(العُرْنُدُ) بالضمِّ:

([1]) الفيروز أبادي، القاموس المحيط (ص282).

([2]) في (ط): (كبعثر). (خبعثن): الخُبْعَثِنُ من كلّ شيءٍ النّاتِرُ البَدَن، الرّيّانُ المَفَاصِلِ، وتقول: اخبَعَّثَ في مشيهِ، وهو مَشْيٌ كَمَشيِ الأسد. الفراهيدي، الخليل (ج2/349).

([3]) العرجون: أصل العذق الذي يعوج وتقطع منه الشماريخ فيبقى على النخل يابسًا. الجوهري، الصحاح (ج6/2164).

([4]) (الكَرْزِينُ) : فَأْسٌ كَبيرٌ. الفيروز أبادي، القاموس المحيط (ص1227).

([5]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: [وإنَّهُ مِنَ المَرَانَةِ].

([6]) سيبويه، الكتاب (ج3/217).

([7]) قال اليزدي: "واعلم أنَّه قد تزاد ثانية ساكنة –أيضًا– كـ(عنسل)، و(خنفقيق) ولكنَها لم تكثر تلك الكثرة، فلذلك لم تذكر". اليزدي، شرح الشافية (ج1/359).

([8]) ابن مالك، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد (ص295)، وناظر الجيش، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (ج10/4435).

([9]) في (ط): (يكون).

([10]) (العَجَنَّسُ): الجملُ الضخمُ الصلبُ الشديدُ. الفيروز أبادي، القاموس المحيط (ص556).

([11]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (هَذَا الموقعِ زائدةٌ).

([12]) الفيروز أبادي، القاموس المحيط (ص298).

الصلبُ كَـ(العَرِدِ)، كَـ(كَتِفٍ)، وَ(عُتُلٍّ).

قَوْلُـهُ[1]: **[مِـن قـولِهِم]** إشـارةٌ إلَـى زيـادةِ النونِ فِـي (عُرْنُدٍ) إلا أنَّ الأولَ مِن جهـةِ الاشـتقاقِ، والثانِي مِن جهةِ المعنى.

قَوْلُـهُ: [المـرادُ أن يكـونَ اللامـانِ مختلفيـنِ] الفرقُ إمكانُ دعوى الفرعيـةِ عندَ تماثلهما عَن (فُعْلُـلٍ) كَـ(قُنْفُذٍ)؛ للإدغـامِ دونَ اختلافِهِمَـا، وَ(العَبَـوْثُرانُ)[2] بفتحتـينِ، ومثلثـةٍ مضـمومةٍ، وبفـتحٍ. وَ(الصَّقْرُ) بفتحِ الصادِ، وجازَ[3] بالسنِ والزاي –أيضًا–. وَ(العَنْتَرُ)[4] بمثناةٍ كَـ(جَعْفَرٍ)، و(جُنْدَبٍ) فِي لُغَيَّةٍ.

قَوْلُهُ[5]: **[وَكَذَا (غَضَنْفَر)]** عَطْفٌ عَلَى (شَرَنْبَثٍ).

قَوْلُهُ[6]: **[فِي الأمثلةِ الخمسةِ]** وَهُوَ (يَفْعَلَانِ)، وَ(يَفْعَلُونَ)، و(تَفْعَلِينَ).

قَوْلُهُ: [والبعضُ الآخَرُ قريبٌ مِنْهُ]؛ أَي: لكونِهِ بعدَ الواوِ مثلًا.

قَوْلُـهُ[7]: **[لـم يـذكرهُ المصنفُ]**؛ لأنَّ النونَ فِي بعضها بعدَ الألفِ، وفِي بعضِهَا بعدَ الواوِ، وفي بعضها بعدَ الياءِ، وَهُنَّ متقارباتٍ؛ لأنَّهُنَّ مِن حروفِ المدِّ واللينِ، فكأنَّ ذكرهُ الألفَ ذكرٌ لَهُمَا، تأمَّلْ.

قَوْلُـهُ[8]: **[وشـذَّتْ فِـي (أسْـطَاعَ)]**؛ أَي: بقطـعِ الهمـزةِ، أمَّـا (اسْطَاعَ) بوصـلِهَا فلغـةٌ فِـي (استطاعِ)، قـالَ تعـالى: ﴿**فَمَـا اسْـطَاعُوا أَنْ يَظْهَـرُوهُ**﴾[9]، /ق146ب/ وجـاءَ –أيضًـا– (اسْـتَاعَ)[10]

([1]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (مِن جهةِ المعنى).

([2]) العبوثران: نبت طيب الريح. وفيه أربع لغات: (عَبَوثُران)، و(عَبَوثَران)، و(عَبَيثُران)، و(عَبَيثَران). الجوهري، الصحاح (ج734/2).

([3]) في (ك): (جاء).

([4]) العَنْتَرُ: الذُّبابُ. الفيروز أبادي، القاموس المحيط (ص447).

([5]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (يَفْعَلُونَ وتَفْعَلِينَ).

([6]) نص الجاربردي: "وأمَّا زيادتها –النون– في التثنية والجمع المصحح، والأمثلة الخمسة فقد مرت في النحو مع أنَّ بعضها بعد الألف آخر، والبعض الآخر قريب منه، فلذا لم يذكره المصنف ها هنا". شاهين، مجموعة الشافية، شرح الجاربردي (ج108/2).

([7]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (ذكرٌ لَهُمَا، تأمل).

([8]) قال ابن الحاجب في الشافية (ص83): "والتّاء في تفعيل ونحوه، وفي نحو (رغبوت) و (جبروت). والسّين اطّردت في استفعل، وشذّت في (أسطاع)، قال سيبويه: هو أطاع، فمضارعه (يسطيع) بالضّمّ، وقال الفرّاء: الشّاذ فتح الهمزة وحذف التّاء، فمضارعه بالفتح، وعدّ سين الكسكسة غلط؛ لاستلزامه شين الكشكشة".

([9]) [الكهف: 97].

([10]) في (ط): (استتاع). وفي (م): (امفاع).

بالتاءِ[1]؛ أي: لأنَّهُم حذفُوا الطاءَ[2] كراهيةَ ثقلِ اجتماعِهِمَا مَعَ التاءِ؛ لاتحادِ مخرجِهِمَا، أو التاءُ حذفتْ أولًا ثُمَّ أبدلَ منَ الطاءِ تاءً، واقتصرَ المصنفُ كغيرِهِ عَلَى (أسْطَاعَ)، وقالَ ابنُ مالكٍ فِي تصريفِهِ[3]: ولمدعٍ أن يدعيَ زيادةَ السينِ فِي (ضُغْبُوسٍ)، وَهُوَ الصغيرُ مِنَ القِثَّاءِ، ويستدلُ بقولِ العربِ: (ضَغْبَستِ المرأةُ): إذَا[4] اشتهتِ الضَغَابِيسَ، فأسقطوا السينَ فِي الاشتقاقِ، وأظهرُ مِن ذلكَ زيادتُهَا فِي (قُدْمُوسٍ) بمعنى قديمٍ. انتهى.

قَوْلُهُ: [قالَ سِيبَوَيْهِ: هُوَ أَطَاعَ] اعترضَ بأنَّ المعنيين فيهما متباينان، فمعنى (اسْتَطَاعَ) قَدِرَ، ومعنى (أَطَاعَ) انْقَادَ، ولم ينقلْ أحدٌ مِن أَهلِ اللغةِ عن العربِ أنَّ (استطاع) بمعنى (أطاع)، بل ذكروا أنَّ العربَ تقولُ: (إسْطَاعَ)، وَ(إسْتَطَاعَ)، وَ(إسْتَاعَ) بقطعِ الهمزةِ ووصلِهَا، وكلٌّ ذلكَ بمعنَى قَدِرَ. انتهى. والجوابُ فِي كتابِي[5] (التعريف).

قَوْلُهُ: [ليكونَ جبرًا لِمَا دخلَ الكلمةَ مِنَ التغييرِ] ذكرَ سِيبَوَيْهِ[6] أنَّ السينَ زيدت عوضًا مِن حذفهم العينَ وإسكانِهِم إيَّاهَا، ومرادُهُ أنَّهَا زيدت عوضًا مِن ذهابِ حركةِ العينِ منها؛ لأنَّهَا لما سكِّنَتْ توهَّنتْ وتهيَّأتْ للحذفِ عندَ سكونُ اللامِ فِي نحوِ: (لم يطعْ)، وَ(أَطَعْتَ) وإلى هذا التوجيهِ أشارَ أبو البقاءِ[7]، فلا يردُ اعتراضُ المبردِ بأنَّ الشيءَ إنَّما يعرضُ منهُ إذَا فقدَ وذهبَ حركةُ العينِ التِي كانت في الواوِ موجودةً فِي الطاءِ.

قَوْلُهُ[8]: [لِمَا دخلَ الكلمةَ مِنَ التغييرِ] فإنَّ فيهِ ثلاثةَ تغييراتٍ، ذهابُ حركةِ العينِ، وقلبُ الواوِ فاءً فِي الماضِي، وياءً فِي المستقبلِ، وتحريكُ الفاءِ. اقليد[9].

قَوْلُهُ: [وقالَ الفراءُ]؛ أَي: وغيرُهُ مِنَ الكوفيينَ.

قَوْلُهُ[10]: [ثُمَّ إنَّ بكرًا] هُوَ بفتحِ الموحدةِ: اسمُ قبيلةٍ تنسبُ إِلَى بكرِ/ق147/ بنِ وائلِ بنِ قاسطٍ.

([1]) في (م): (بالياء).

([2]) في (ط): (التاء).

([3]) ابن مالك، إيجاز التعريف في علم التصريف (ص98).

([4]) في (ط): (فإذا).

([5]) في (ط): (كتاب).

([6]) سيبويه، الكتاب (ج25/1).

([7]) أبو البقاء العكبري (ت616هـ).

([8]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (وتحريكُ الفاءِ. اقليد).

([9]) شرح المفصل، المسمى: بـ(الإقليد) لتاج الدين: أحمد بن محمود بن عمر الجندي(ت700هـ).

([10]) قال ابن الحاجب: "وعدُّ سين الكسكسة غلط؛ لاستلزامه شين الكشكشة"، فقبيلة (بكر) يلحقون السين بكاف الخطاب للمؤنث، فيقولون: (أكرمْتُكِس)، وبني تميم يلحقون الشين، وكلاهما في حال الوقف؛ لإبقاء الكسرة حتي

قَوْلُهُ[1]: **[وكلاهُمَا فِي حالِ الوقفِ]** وذلكَ لأنَّ الحرفَ الموقوفَ عليهِ يكونُ ضعيفًا، ولهذَا يقويهِ بعضُهُم بالتضعيفِ، فالحرفُ المهموسُ لضعفهِ يناسبُ الوقفَ؛ لأنَّ الوقفَ محلُّ الاستراحةِ فلا يناسبُهُ الحرفُ القويُّ، والهمسُ نوعان، لغويٌّ: وَهُوَ مطلقُ الصوتِ الضعيفِ، سواءٌ كانَ من جمادٍ أو حيوانٍ فِي أيِّ حرفٍ كانَ، وفِي أيِّ كلمةٍ كانَ، واصطلاحيٌّ: وّهُوَ ضعفٌ خاصٌ بأحرفٍ مخصوصةٍ وَهِيَ حروفُ (ستشحثك خصفه)، فالمرادُ بالضعفِ الأولِ المعبرِ عنهُ بقولِهِ: [لخفائِهِمَا] اللغويُّ، وبالثانِي المعبرِ عنهُ بقولِهِ: [مِنَ الهمسِ] الاصطلاحيُّ.

قَوْلُهُ: [فعدُّهَا[2] **مِن حروفِ الزيادةِ]**؛ أَي: هُوَ[3] كما فعل الزمخشريُّ[4].

قَوْلُهُ[5]: **[مِن حروفِ الزيادةِ غلطٌ]**؛ لأنَّهُم يريدونَ بحروفِ الزيادةِ حرفًا يزادُ ولم يكنْ لمعنًى.

قَوْلُهُ: [يستلزمُ عدُّ الشينِ]؛ أَي: عدُّ الشينِ مِن حروفِ الزيادةِ، وهذا ممنوعٌ؛ لأنَّ الشينَ ليسَ مِن حروفِ الزيادةِ.

قَوْلُهُ: [لكونِ كلٍّ منهما] إشارةٌ إلى الجامعِ بينهما للمَعْنَى المذكورِ، وَهُوَ الفرقُ.

قَوْلُهُ: [لا ينافي ذلكَ]؛ أَي: الزيادةَ لا الصيرورةَ على ما توهَّمَ. ض.

قَوْلُهُ: [فالحكايةُ –أيضًا– بالكسرِ]؛ لأنَّ الكَسْكَسَةَ حكايةُ قولِهِم: (كِس كِس) فِي (أَكْرَمْتُكِس)، وَ(مررتُ بِكِس) فينبغي هِيَ –أيضًا– فِي المحلِ وَهُوَ (كِس كِس) فِي (أَكْرَمْتُكِس)، وَ(مررتُ بكس) مكسورة.

قَوْلُهُ: [لأنَّهُمَا مصدرُ (فَعْلَلَ) المأخوذة]؛ أَي: لم يقعِ النزاع فِي أنَّ الفعلَ بفتحِ الكافين مع أنَّهُ دالٌ عَلَى التلفظِ بكافِ المؤنثِ والسينِ بعدَهُ، ولم يقل أحدٌ بالكسرِ فيجبُ أن يكونَ مصدرهُ كذلكَ لِمَا استقرَ مِن كونِ مصدرِ (فعلل) (فعللة).

قَوْلُهُ: [المأخوذِ منهُ] هُوَ بالجرِّ صفةُ (فعلل)، والضميرُ للفظِ (ليس)، وضمير (وهو) لمصدرٍ.

يفرقوا بين المذكر والمؤنث، فعلم أنَّ السين حرف جيء به لمعنى، فعدها من حروف الزيادة غلط؛ لأنَّ عدها يستلزم عدَّ الشين في لغة تميم. و(الكسكسة) بفتح الكاف، وقيل بكسر الكاف وهو ضعيف. شاهين، مجموعة الشافية (ج2/110–112).

([1]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (مِنَ الهمسِ الاصطلاحيُّ).

([2]) في (م): (فقد جاء).

([3]) (هو): ساقط في (ط)، و(ك).

([4]) "والسين اطردت زيادتها في استفعل، ومع كاف الضمير فيمن كسكس". الزمخشري، المفصل في صنعة الإعراب (ص504).

([5]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (مصدرِ فعلل، فعللة).

قَوْلُـهُ[1]: **[رجلٌ مِن (جَرْمٍ)]**[2] وَ(جَرْمٌ) مِن فصحاءِ الناسِ، واوُ حالٍ أو استيناف، والجملةُ اعتراضيةٌ. ض.

قَوْلُـهُ: [فقامَ رجلٌ مِن جَرْمٍ] هُوَ بفتحِ الجيمِ، وسكونِ الراءِ، قالَ الجوهريُّ[3]: وجرمٌ بطنانِ مِنَ العربِ، أحدهما: قُضَاعَةُ، وَهُوَ جرمُ بن زبان، والآخرُ: فِي طيءٍ. انتهى. ولعلَّ المرادَ هؤلاءِ، وعبارةُ القاموسِ[4]: في الأولين بطنٌ مِن قُضَاعَةَ، و(قُضَاعَةَ) بضمِّ القافِ، وضادٍ معجمةٍ: حيٌّ مِنَ اليمنِ، و(حَمْيَرٌ) كـ(دِرْهَمٍ): أبُو قبيلةٍ مِنَ اليمنِ، وَهُوَ حميرُ بن سبأِ بنِ يشجبَ بن يعربَ بن قحطانَ، ومنهم كانتِ الملوكُ فِي الدَّهرِ الأولِ. قالَ فِي القاموسِ[5]: و(طُمْطُمَانِيَّتُهُم) بالضمِّ: مَا فِي لغتهم من الكلماتِ المنكرةِ، و(النَّبَطُ) بفتح النون والباء: جيلٌ ينزلونَ بالبطائحِ[6] بين العراقينِ، و(الثَّيْرَانُ) بمثلثة. و(الذُّعْرُ) بضمِّ الذال المعجمةِ.

قَوْلُـهُ[7]: **[العجمَ والنَّبَطَ]** (النَّبَطُ): قوم ينزلون بالبطائح بين العراقين، والجمعُ: (أَنْبَاطٌ).

قَوْلُـهُ: [سميًّا بذلكَ] صوابُهُ: سمِّيَ التلفظُ بالكافِ مَعَ الشينِ أو السينِ بذلكَ؛ لأنَّهُمَا اسمان للتلفظِ بهما لا لنفسهما، يحتملُ أن يقالَ: ضميرُ (سميًّا) عائدٌ إِلَى الكَشْكَشَةِ وَالكَسْكَسَةِ باعتبارِ المعنى، وَهُوَ التلفظُ المذكورُ، وبذلكَ إشارةٌ إلى لفظهما. ض.

قَوْلُـهُ[8]: **[وأمَّا اللامُ فقليلٌ زيادتُهَا]** مثلَ ابن مالكٍ[9] بِـ(فَحْجَلٍ)، وَ(هِدْمِلٍ) كَـ(زِبْرِجٍ): للثوبِ

([1]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (والجملةُ اعتراضيةٌ. ض).

([2]) اعلم أنَّ إلحاق السين والشين غير فصيح، حكي أن معاوية -رضي الله عنه- قال يومًا: من أفصح الناس؟ فقام رجل من جرم، وجرم من فصحاء الناس، فقال: قوم تباعدوا عن فراتية العراق، وتيامنوا عن كشكشة تميم، وتياسروا عن كسكسة بكر، ليس فيهم غمغمة قضاعة، ولا طمطمانية حمير، فقال معاوية: من هم؟ قال: قومي. شاهين، مجموعة الشافية (ج2/113).

([3]) الجوهري، الصحاح (ج5/1885).

([4]) الفيروز أبادي، القاموس المحيط (ص380).

([5]) المرجع السابق (ص1134).

([6]) في (ط): (البطايح).

([7]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (إشارةٌ إلى لفظهما. ض).

([8]) وأمَّا زيادة اللام فقليلة؛ لأنَّها أبعد حروف الزيادة بحروف المد، ومثال زيادة (زيدل) في زيد، و(عبدل) في (عبد)، أمَّا (فيشلة) وهي رأس الذكر، قال بعضهم: وزنها (فَيْعَلة) واللام أصلية، وقال آخرون: وزنها (فَعْلَلَة) لمجيء (فيشة) فتكون الياء أصلية واللام زائدة، وكذا في (هيقلة) وهو ذكر النعام، مع (هيق)، و(طيسل) للكثير من الماء، مع (طيس). وفي (فحجل) الذي يمشي مشي الأفحج، لقلة زيادة الياء حكم بأصلتها كـ(جعفر) مع وجود (الأفحج). شاهين، مجموعة الشافية (ج2/114-115).

([9]) ابن مالك، إيجاز التعريف في علم التصريف (ص102).

الخلقِ. قيلَ: وفِي اقتصارِهِ عليهما دليلٌ عَلَى أَنَّهُ لا يعدُّ اللامَ زائدةً فِي (زَيْدَلٍ)، وَ(عَبْدَلٍ)[1] وإن كانتْ فيهما زائدةٌ؛ لفواتِ الشرطِ، وَهُوَ الامتزاجُ بالكلمةِ. انتهى. وقد يمنعُ فواتُهُ؛ لأنَّ اللامَ فيهما لم ترِدْ لمعنى، فهيَ كسائرِ الحروفِ التِي بنيت الكلمةُ عليها وإن كانتْ آخرًا.

قَوْلُـهُ: [حتـى قـالَ بعضُـهُم] قالَ ابن عصـفـورٍ[2]: يمكنُ أن يجعلَ اللامَ فِي الثلاثةِ زائدةً؛ لأنَّـهُ يقـالُ فِي معناها: (فَيْشَـة)[3]، وَ(هَيْقَ)، وَ(طَـيْسَ)[4] وأن تجعلَ أصيلةً والياءَ زائدةً؛ لأنَّ زيادتَهَا أوسعُ مِن زيادةِ اللامِ.

قَوْلُهُ[5]: [لا مِن لفظِهَا]؛ لأنَّهَا (فَعَلَ)، والياءُ فيها أصلٌ، فيكونُ هِيَ مأخوذةٌ مِن معانيها لا مِن ألفاظِهَا.

قَوْلُهُ: [وإن وافقتْهَا] فاعله ضميرٌ عائدٌ إلى (الفَيْشَلَةِ) إلَى آخرها، والهاءُ عائدٌ إلى (فَيْشَـةٍ) إلى آخرها. /ق147ب/

قَوْلُـهُ: [كَـ(دَمِثٍ)] هُوَ بفتحِ المهملـةِ، وكسرِ الميمِ، ومثلثـةٍ: يقـالُ: (دَمِـثَ) المكـانُ وغيـرُهُ كَ(فَرِحَ): سَهُلَ ولَانَ. وفِي القاموسِ[6]: (الدُّمَاثِرُ)[7] بالضمِّ: السهلُ مِنَ الأرضِ، وَالجملُ الكثيرُ اللحمِ، كـ(الدُّمَثِرِ)[8] كَـ(عُلَبِطٍ)[9]، وَ(سِبَحْلٍ)، وَ(جَعْفَرٍ)[10]. انتهـى. وَ(الهَيْقُ) بفتحِ الهـاءِ، وسكونِ المثنـاةِ، وَ(الهِقْلُ) بالكسرِ.

قَوْلُهُ[11]: [وَفِي (هَيْقَلٍ) احتمالٌ]؛ أَي: احتمالُ الأصالةِ بدليلٍ آخَرَ، وَهُوَ ثبوتُ أصالتِهَا فِي (هَيْقَلٍ)، فمن لا يعتبرُ بابَ (دَمِثٍ)، وَ(دُمَثِرٍ) يقولُ بزيادةِ اللامِ فِي غيرِ (هَيْقَلٍ)، ويقولُ بأصالتها فيهِ، لكن لا بالقياسِ إلى (دَمِثٍ)، و(دُمَثِرٍ) بل بالاشتقاقِ.

([1]) في (ط): (عندل).

([2]) ابن عصفور، الممتع الكبير في التصريف (ص146).

([3]) في (ط): (فيشة). وفي (م): (فيشبه). وفي (ك): (فيش). والصواب أنَّها (فيشة) مشتقة من (فيشلة) الموجودة في الشرح، وهي موجودة بهذا اللفظ في الممتع الكبير في التصريف.

([4]) في (م): (طيش).

([5]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: ((فَيْشَةٍ إلى آخرها).

([6]) الفيروز أبادي، القاموس المحيط (ص393).

([7]) في (م): (الدهاثر).

([8]) في (ط): (كالمثر).

([9]) في (م): (كغليظ).

([10]) في (م): (صغير).

([11]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (بل بالاشتقاقِ).

قَوْلُهُ: [ليكونَ تصريحًا بأصالةِ اللامِ]؛ أَي: عدلَ عَن الميزانِ[1] إلى قولِهِ: [كجعفرٍ] لذلكَ؛ لأنَّ الميزانَ وَهُوَ (فَعْلَلَ) مشتركٌ بينَ الثلاثيِّ المزيدِ لامًا[2] والرباعيِّ المجردِ.

قَوْلُهُ[3]: [حرفٌ[4] جيءَ بهِ لمعنى] هُوَ بيانٌ لحركةِ الوقفِ كَمَا تقدمَ فِي بابِهِ.

قَوْلُهُ: [وقالَ الشاعرُ[5]] هُوَ قُصَيُّ بنُ كلابٍ، وأتى بالواوِ؛ لأنَّهُ ليسَ استشهادًا لِمَا قَبْلَهُ (ولديَّ أختٌ عندَ)، وَ(خِنْدِفُ) بكسرِ المعجمةِ، ثُمَّ المهملةِ: غيرُ منصرفٍ؛ للعلميةِ والتأنيثِ، وَ(إلياسُ) سريانيٌّ استعملتهُ العربُ، وهمزتُهُ همزةُ قطعٍ كَهمزةِ (إسحاقَ)، وجازَ عَن ابنِ ذكوانَ[6] فِي قولِهِ –تعالى–: ﴿**وَإِنَّ إِلْيَاسَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ**﴾[7] وصلُهَا، وبهِ قطعَ ابنُ مجاهدٍ[8]

([1]) (الميزانِ إلى قولِهِ: كجعفرٍ لذلكَ): مكرر في (ك).

([2]) (لامًا): ساقط في (ط)، و(ك).

([3]) ذهب المبرد إلى أنَّ الهاء ليست من حروف الزيادة، وذهب الأكثرون إلى أنَّها منها، واعترضوا على المبرد بخمسة أوجه، الأول: هاء السكت، نحو قولهم: (اخشه)، وأجيب عنه بأنَّ الهاء حرف معنى كالتنوين وباء الجر ولامه فلا يكون من حروف الزيادة. الثاني: قالوا في جمع (أُمّ) (أُمَّهات)، فأجابوه بأنَّ (أُمّ) (فُعْل) بدليل الأمومة (فُعُولة)، وأجاب بعضهم عن المبرد بوجهين، أحدهما: أن تكون الهاء أصلية بدليل (تَأَمَّهَت) فتكون (أُمَّهَة) (فُعَّلَة) كـ(أُبَّهَةٍ)، والثاني: يجوز أن تكون (الأمّ)، و(الأُمَّه) أصلين، فيكون الأول (فُعْلًا)، والثاني (فُعَّلَة) والدليل مجيء (دمث) و(دمثر)، و(ثَرْة) و(ثَرْثَار)، و(لؤلؤ) و(لآل). الثالث: (أهراق) في (أراق) بزيادة الهاء. الرابع: قال الأخفش: إنَّ (هِجْرَعًا) للطويل (هِفْعَل)، الهاء في أوله زائدة، وهو مشتق من (الجرع) وهو المكان السهل، وقال –أيضًا– (هِبْلَع) (هِفْعَل) من البلع. الخامس: قالق الخليل: (الهركلولة) للضخمة (هفعولة) من (الركل) وهو الضرب بالرجل الواحدة، فحكم بزيادة الهاء. شاهين، مجموعة الشافية (ج2/114–122).

([4]) (حرف): ساقط في (ك)، و(م).

([5]) نص الجاربردي: " وقال الشاعر:

إنِّي لَدَى الحَرْبِ رَخِيُّ اللَّبَبِ ... عِنْدَ تَنَادِيهِمْ بِهَالٍ وَهَبِي

معتزم الضّربة عالٍ نسبي ... أمّهتي خندف واليأس أبي

شاهين، مجموعة الشافية، شرح الجاربردي (ج2/116).

([6]) ابن ذَكْوَان(173 – 202 هـ = 789 – 818 م) عبد الرحمن بن أحمد، أبو عمر، ابن ذكوان: عالم بالقراءات. كان شيخ الإقراء في الشام. ولم يكن بالمشرق والمغرب في زمانه أعلم بالقراءة منه. انظر: ابن الجزري، النشر في القراءات العشر (ج1/145)، والزركلي، الأعلام (ج3/293).

([7]) [الصافات: 123].

([8]) ابن مجاهد(ت324هـ) أحمد بن موسى بن العباس التميمي، أبو بكر بن مجاهد: الإمام المقرئ المحدث النحوي، شيخ المقرئين، أبو بكر أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد البغدادي. مصنف كتاب (السبعة). كبير العلماء بالقراءات في عصره. من أهل بغداد. وكان حسن الأدب، رقيق الخلق، فطنًا جوادًا. له: (كتاب القراءات الكبير)، و(قراءة ابن كثير)، و(قراءة أبي عمرو)، و(قراءة عاصم)، و(قراءة نافع)، و(قراءة حمزة)، و(قراءة الكسائي)، و(قراءة ابن عامر)، و(قراءة النبي صلى الله عليه وسلم)، و(كتاب الياءات)، وكتاب (الهاءات). انظر: الذهبي، سير أعلام النبلاء (ج11/488)، والزركلي، الأعلام (ج1/261).

عنِ ابنِ عامرٍ[1]، ووجهُهُ جعلُ اللامِ أداةَ التعريفِ زيدتْ فِي (يَاسٍ) كَـ(اليَسَعِ)، وَعَلَى هذا يتخرَّجُ الوصلُ فِي الرجزِ؛ لأنَّ اللفظَ واحدٌ، ولا ضرورةَ إلى دعوى الضرورةِ كما سيأتي فِي الشرحِ.

قَوْلُهُ[2]: [إلياسَ بنِ مضرَ] (مُضِرُ) اسمُ رجلٍ، هُوَ أبو القبيلةِ لا اسمَ قبيلةٍ حتى يكونَ غيرَ منصرفٍ. ض.

قَوْلُهُ: [وَهِيَ مشيةٌ كالهرولةِ] (الهَرْوَلَةُ) ضربٌ مِنَ العَدْوِ، وَهُوَ بينَ المشي والعَدْوِ. صحاح[3].

قَوْلُهُ: [لأنَّ (أُمًّا)[4] فعلٌ] المشهورُ ضمُّ الهمزةِ، ويجوزُ كسرُهَا.

قَوْلُهُ: [وَ(أَمَّاتٍ) فِي جمعهِ] قالَ الموصليُّ: الغالبُ فِي الأناسيِّ (الأُمَّهَاتُ)، وفِي التنزيلِ: ﴿**حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ**﴾[5]، وفِي البهايمِ (الأُمَّاتُ)، وربَّما جاءَ على العكسِ، وقد جمعَ الشاعرُ بين اللغتين في الأناسي، قال[6]: [المتقارب]

إذَا الأُمَّهـــاتُ قَـــبَحْنَ /ق148أ/ **الْوُجُـــوهَ ..... البيــت**

قَوْلُهُ[7]: [فَرْجْتَ الظلامَ]؛ أَي: القبحَ والعارَ.

قَوْلُهُ: [ثُمَّ حذفتِ الهاءُ] يوافقهُ ظاهرُ قولِ الجوهريِّ[8]، وأصلُ (أُمّ): (أُمَّهَةٌ)، فلذلكَ جمعَ على (أُمَّهَاتٍ)، وكأنَّهُ أرادَ أنَّ (أُمًّا) مجرَّدٌ مِن مزيدٍ.

قَوْلُهُ[9]: [ثُمَّ بتسليمٍ أنَّهُ] عطفٌ عَلَى قولهِ: [بمنعٍ]؛ أَي: أجيبَ: بمنعٍ وتسليمٍ.

([1]) ابن عامِر(ت118هـ) عبد الله بن عامر بن زيد، أبو عمران اليحصبي الشامي: أحد القراء السبعة. ولي قضاء دمشق في خلافة الوليد بن عبد الملك. ولد في البلقاء، في قرية (رحاب)، وانتقل إلى دمشق، بعد فتحها، وتوفي فيها. الزركلي، الأعلام (ج95/4).

([2]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (المشي والعدوِ. صحاح).

([3]) الجوهري، الصحاح (ج1850/5).

([4]) في (م): (لها).

([5]) [النساء: 23].

([6]) هذا صدر بيت من المتقارب، وعجزه:

فَرَجْـــــــتَ الظَّـــــــلاَمَ بِأُماتِكَـــــــا

ونسب البيت لمروان بن الحكم. انظر: ابن جني، سر صناعة الإعراب (ج216/2)، وابن مالك، شرح التسهيل (ج99/1)، والرضي، شرح الشافية (ج383/2)، والسمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون (ج639/3)، وناظر الجيش، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (ج393/1).

([7]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (القبحَ والعارَ).

([8]) الجوهري، الصحاح (ج1863/5).

([9]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (إنَّهُمَا أصلانِ).

قَوْلُهُ: [هُمَا أصلانِ]؛ أَي: (أُمَّ)، وَ(أُمَّهَةٌ).

قَوْلُـهُ: [ولا يمكـنُ أن يقـالَ] جوابُ سؤالٍ مقدرٍ، وَهُوَ أن يقالَ: لِمَ لا يجوزُ أن يكونَ الراءُ زائدةً فِي (دُمَثِرٍ)، وحينئذٍ تسقطُ قولَهُم: إنَّهُمَا أصلانِ.

قَوْلُهُ: [عينُ (ثَرَّةٍ)] هُوَ بفتحِ المثلثةِ، وكذا (ثَرْثَارٌ)، و(المِهْذَارُ) بمعجمةٍ: يقالُ: هَذَرَ، يَهْذِرُ، وَيَهْذُرُ، هَذْرًا، والاسمُ مِنْهُ[1] (الهَذَرُ) بالتحريكِ.

قَوْلُهُ: [لما يلزمُ مِنَ الفصلِ]؛ أَي: بحرفٍ أصليٍّ.

قَوْلُـهُ[2]: [لمـا يلـزمُ مِـنَ الفصـلِ]؛ أَي: لأنَّـهُ يلـزمُ التكرارُ مَـعَ وجودِ الفصلِ بينهمـا بحـرفٍ أصليٍّ، وهو الراءُ، وذلكَ لا يجوزُ كَمَا مَرَّ.

قَوْلُـهُ: [وإلا لـزمَ بـابَ (سَلِسَ)]؛ أَي: وَهُوَ قليلٌ هَذَا، وقد منـعَ شارحٌ[3] القياسَ، وفرقَ بين المقيسِ ومـا قيسَ عليـه مِن (دَمِـثٍ)، وَ(دُمَثِرٍ) ونحوِهِمَا بتحقيقِ دليلِ الأصـالةِ فيهـا، وأداءِ[4] دعوى الزيادةِ إلى محذورٍ بخلافِ المقيسِ فإنَّهُ لا يجيءُ فيهِ مِن ذلكَ المحذورِ شـيءٌ. انتهى. وأنتَ خبيرٌ بـأنَّ دعوى زيادةِ الهاءِ إنَّمَا استندتْ إلى ما نقلَ الخليـلُ[5]، وإنَّ المذكوراتِ لم تذكرْ عَلَى وجهِ القياسِ، بل التنظير لتقريبِ ورود الناقصِ مِن معنى الزائدةِ دونَ لفظهِ، فلا أثرٌ لِمَا أبداه، واللهُ أعلمُ.

قَوْلُـهُ[6]: [وإلا لـزمَ بـابَ (سَلِسَ)] أرادَ ببابِ (سَلِسَ) كلُّ كلمـةٍ فـاؤُهُ ولامُـهُ يكونُ مِن جنسٍ واحدٍ، وهو غيرُ جائزٍ إلا نادرًا.

قَوْلُـهُ: [الثالـثُ: (أَهْـرَقَ)] وَهِـيَ اللغـةُ الثالثـةُ الآتيـةُ فِـي كـلامِ الجـوهـريِّ[7]، أمَّـا الهـاءُ فِـي الأخريينِ فـلا تلـزمُ[8] المبـرد؛ لأنَّهـا بـدلٌ مِـنَ الهمـزةِ، فَهِـيَ المزيـدةُ لا الهـاءُ، وإلا لـزمَ عنـدَ الطـاءِ مِـن حروفِ الزيادةِ؛ لزيادتِها فِي (اصْطَبَرَ) ونحوِهِ بالمعنى المذكورِ.

قَوْلُهُ[9]: [ثُمَّ أدخلتِ الألفُ بعدُ]؛ أَي: بعدَ الإبدالِ، وصيرورتها كأنَّهَا مِن نفسِ الكلمةِ.

قَوْلُـهُ: [وفيـهِ لغـةٌ ثالثـةٌ] هَذِهِ اللغةُ الثالثةُ هِي التِي أوردَهَا المصنفُ واعترضَ بِهَا عَلَى المبردِ، وأمَّا على اللغتينِ الأخريينِ فلا يَرِدُ النقضُ؛ لأنَّ الهاءَ فيهما نزِّلت منزلةُ الأصلِ؛ لأنَّهُ عوضٌ

([1]) (منه): ساقط في (ط)، و(ك).

([2]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (لا يجوزُ كَمَا مَرَّ).

([3]) اليزدي، شرح الشافية (ج1/366).

([4]) في (ك): (وإذًا).

([5]) الفراهيدي، العين (ج8/433).

([6]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (غيرُ جائزٍ إلا نادرًا).

([7]) الجوهري، الصحاح (ج4/1569).

([8]) في (ك): (يلزم).

([9]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (فقالَ: أَهْرَاقَ).

مِن حرفٍ أصليٍّ، فما يكونُ زائدًا فَلا يردُ عليه، وفِي مصدرِ هذه اللغةِ يجوزُ وجهانِ: (إِهْرِيَاقُ)، وَ(إِهْرَاقَةٌ)، وأعلَّ (إِهْرَاقَةٌ) كَـ(إِجَازَةٍ) وهو الحذف والتعويض.

قَوْلُـهُ: [فكذلكَ حكمُ الهـاءِ]؛ أَي: جعلُوا الهاءَ عوضًا عن حركةِ عينِ الفعلِ؛ لأنَّ أصلَ (أَهْرَاقَ) (أَرْيَقَ) قلبتِ الياءُ ألفًا، ثُمَّ أبدلَ الهمزةَ هاءً، وجعلتِ الهاءُ عوضًا عن ذهابِ حركةِ العينِ، ثُمَّ أدخلَ الألفَ على الهاءِ، فقالَ: (أَهْرَاقَ).

قَوْلُـهُ: [الرابـعُ: أنَّ أبَـا الحسـنِ] هُوَ الأخفـشُ، سـعيدُ بـن مسـعدةَ، و(هِجْـرَعٌ)، وَ(هِبْلَـعٌ) كَـ(دِرْهَمٍ)، وَ(الجَرَعُ) بالتحريكِ، وَ(الهِرْكُولَةُ) بكسرِ الهاءِ، وفتحِ الكافِ، وَ(الرَّكْلُ) بفتحٍ فسكونٍ.

قَوْلُـهُ[1]: [وإن كـانَ أقـربُ]؛ لأنَّ الأكلَ والبلـعَ قريبـان مـن حيـثُ المعنـى، بخـلافِ الطويـلِ والمكانِ السهلِ.

قَوْلُهُ: [خالفُوهُ فِي ذلكَ]؛ أَي: فِي كونِهَا زائدةً؛ لمجيءِ (دِرْهَمٍ).

قَوْلُـهُ: [يعلـمُ مِمَّـا مـرَّ] وَهُوَ أنَّ الاشتقاقَ ليس بواضـحٍ، فـلا يكـونُ دليـلًا، وإنَّمَـا قلنـا ليس بواضحٍ؛ لأنَّهُ لا مناسبةَ بينَ الرَّكلِ الذِي هُوَ أخربُ بالرجلِ وبينَ الهُرْكُولَةِ.

قَوْلُهُ[2]: [وَكَـ(حَبَنْطَى)] تقدمَ تفسيرُهُ فِي التصغيرِ.

قَوْلُهُ[3]: [عَلَى تقديرِ جعلِ أحدِهِمَا]؛ أَي: تقديرِ أصالةِ كُلِّ واحدٍ مِنَ المتعددينَ.

([1]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (وبينَ الهُرْكُولَةِ).

([2]) إن تعدد الحرف الغالب عليه زيادته في ذلك المحل، مع ثلاثة أصول حكم بالزيادة فيها، إن كانت أكثر من اثنتين أو فيهما إن كانتا اثنتين، كـ(حبنطى) وهو الصغير البطن، وقيل: قصير القامة، يحكم بزيادة النون والألف؛ لغلبة زيادة النون ثالثة ساكنة، وزيادة الألف في الآخر، وإن تعين أحدهما وجب الترجيح، وهو على ثلاثة أقسام، الأول: خروج الكلمة عن الأصول بتقدير جعل أحدهما أصلًا دون الآخر. الثاني: خروج الكلمة على التقديرين. الثالث: عدم خروج الكلمة عن الأصول. ثُمَّ شرع في القسم الأول، ومن أمثلته: (مريم) لو جعلنا الميم زائدة كان وزنها (مَفْعَلًا)، وهو غير خارج عن الأصول، وإن جعلنا الياء زائدة كان وزنها (فيعلًا)، وهو خارج عن أصولهم؛ فوجب الحكم بزيادة الميم دون الياء، وأنَّ وزنهما (مفعل) لا (فعيل). وكهمزة (أيدع) وهو الزعفران، مع يائه، ووزنه (أفعل) لا (فيعل). وكياء (تيحان) وهو الفضولي، مع تائه، فوزنه (فيعلان) لا (تفعلان). وكتاء (عزويت) وهو اسم لأرض أو لطائر، مع واوه، فوزنه (فعليت) لا (فعويل). وكطاء (قطوطى) للمقارب مشيه من كل شيء، والمتبختر في مشيه، مع الألف، فوزنه (فعوعل) كـ(عثوثل) لا (فعولى). وكلام (اذلولى) مع ألفه، فوزنه (افعوعل) كـ(اعشوشب) لا (افعلولى). وواو (حولايا) وهو اسم مكان، مع يائه، فوزنه (فوعالا) كـ(زوعالا) وهو النشاط، لا (فعلايا). وكياء (يهيرّ) وهو صمغ الطلح، مع يائه الثانية، فوزنه (يفعلّ) لا (فعيلّ). وكهمزة (أرونان) وهو شديد الحر، مع واوه، فوزنه (أفعلان) كـ(أَنْبَجَانٍ) وهو وحيد في العربية، لا (فعولان). شاهين، مجموعة الشافية (ج2/122-127)، وركن الدين، شرح الشافية (ج2/639-643).

([3]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (واحدٍ مِنَ المتعددينَ).

قَوْلُـهُ: [لعدمِ (فَيْعَـل)] عُلِّلَ بهذا جريًا على ظاهرِ المتنِ، فوردَ النظرُ، ولو عُلِّلَ بالقلةِ /ق149أ/ كَمَا فعلَ[1] الشريفُ[2] وغيرُهُ لم يردُّ الظاهرُ؛ لأنَّ هذا هو مراد المصنف، لقولِهِ فِي الشرحِ المنسوبِ إليهِ: (وَ(فَيْعَل) بعيدٌ).

قَوْلُـهُ[3]: [كَـ(صَيْقَلٍ)، وَ(بَيْـدَرٍ)] صَيْقَلَ السيفَ، صقلَ السيفَ، وَسَقَلَهُ -أيضًا- صَقْلًا وَصِقَالًا؛ أي: جَلَاهُ، فَهُوَ صَاقِلٌ، والجمعُ: صَقَلَةٌ، والصانعُ صَيْقَلٌ، والجمعُ: (صَيَاقِلَةٌ). صحاح[4].

قَوْلُهُ: [ولا يجوزُ أن يروى بكسرِهَا] كَمَا روى الجوهريُّ[5].

قَوْلُهُ[6]: [فيبنَى] هُوَ منصوبٌ بِـ(أن) المضمرةِ بعد الفاءِ فِي جوابِ النفِي.

قَوْلُهُ[7]: [فيبنى المعتلُ عليه قياسًا] قالَ فِي الصحاحِ[8]: (هَيِّبَان) بكسرِ الياءِ؛ أي: جَبَانٌ، وفِي حاشيةِ الصحاحِ[9]: الهَيَّبَانُ: بفتحِ الياءِ: المنتفشُ الخفيفُ، وفِي حاشيةِ الصحاحِ -أيضًا-: (التَيَّحَانُ)[10]: قالَ أبو العلاءِ المعرِّي: يروى بكسرِ الياءِ وفتحِهَا. وَكَذَا صُحِحَّ فِي صِحَاحِي[11] بالحركتينِ.

([1]) في (م): (علل).

([2]) ركن الدين، شرح الشافية (ج640/2).

([3]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (والجمعُ صَيَاقِلَةٌ. صحاح).

([4]) الجوهري، الصحاح (ج1744/5).

([5]) المرجع السابق (ج357/1).

([6]) نص الجاربردي: "قال المرزوقي في شرح الحماسة: (التيَّحان) المقدام، وهو (فَيْعَلان) بفتح العين، ولا يجوز أن يروى بكسرها؛ لأنَّ (فيعلان) لم يجئ في الصحيح فيبنى عليه المعتل قياسًا". شاهين، مجموعة الشافية، شرح الجاربردي (ج123/2-124).

([7]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (كَـ(عِفْرِيتٍ)، وَ(كِبْرِيتٍ).

([8]) الجوهري، الصحاح (ج239/1).

([9]) كتاب (التنبيه والإيضاح عمَّا وقع في الصحاح) لعبد الله بن بري: أبو محمد(ت582هـ)، ويشتهر الكتاب بـ(حواشي ابن بري على الصحاح)، وسمَّاه ابن منظور بـ(الأمالي)، وتسمية الكتاب بـ(التنبيه والإيضاح) ليست من صنيع ابن بري، قال القفطي: "فإنَّها نقلت عن أصله، وأفردت فجاءت ستة مجلدات، وسمَّاها من أفردها: التنبيه والإيضاح عمَّا وقع في الصحاح)". انظر: ابن بري، التنبيه والإيضاح (ج17/1)، والقفطي، إنباه الرواة (ج110/2).

([10]) في (ط): (التيجان).

([11]) ربما قصد ابن جماعة أنَّ الكلمة لها لفظان، الأول بفتح الصاد، والثاني بكسر الصاد، وربما اسم كتاب له لم أقع عليه.

وقال سِيبَوَيْهِ[1]: لا يجوزُ أن يروى بالكسرِ إلى آخرِ مَا ذكرَهُ المرزوقيُّ[2] إلا أنَّهُ ذكرَ مكانَ (شَيْصَبَان) (سَيْسَبَان). ض.

قَوْلُهُ: [وَ(فَيْعِلٌ) كَـ(سَيِّدٍ)] جوابُ سؤالٍ، وَهُوَ أنَّ (فَيْعلَان) فرعُ (فَيْعِلٍ)، وَ(فَيْعِلٍ) جازَ فِي المعتلِ مَع أنَّهُ ليسَ في الصَّحيحِ، فأجابَ: بأنَّ (فَيْعلَان) مِنَ الأوزانِ المختصةِ بالمعتلِ، هَذَا كلامُ المرزوقيِّ[3]، ويمكنُ أن يقالَ: لم لا يجوزُ أنَّ (فَيْعَلَانًا) -أيضًا- مِن الأوزانِ المختصةِ بالمعتلِ، والتقريبُ ظاهرٌ؛ لوجودِ (فِعْلِيتٍ) كَـ(عِفْرِيتٍ)[4]، وَ(كِبْرِيتٍ).

قَوْلُهُ: [وكتاءِ (عَزْوَيْتٍ)] هُوَ بمهملةٍ وزايٍ، قالَ فِي (بُغيةِ الطالب): ويقالُ: له (غَزْوَيْتٌ) -أيضًا- بغينٍ معجمةٍ، وَ(البِرْطِيلُ) بالكسرِ: الرِّشوَةُ -أيضًا-، والسَّيِّءُ مِنَ السوءِ، وَالخُلُقُ بضمتينِ، و(العَثْوَثَلُ) بمثلثةٍ مكررةٍ، وَ(القَطْوُ) بفتحِ القافِ، وسكونِ الطاءِ. وَ(ادْلَوْلَى) بمهملة، معناهُ: أسرعَ، وَهُوَ ما فِي الشرحِ كشرحِ الشريفِ[5]، تبعًا للصحاحِ[6]، وألفُهُ منقلبةٌ عَن واوٍ، وبمعجمةٍ وألفُهُ عَن ياءٍ، معناهُ عَلَى مَا فيها -أيضًا- انطلقَ مستخفيًا، وفِي القاموسِ[7]: انطلقَ فِي استخفاءٍ وذلٍ، وانقادَ فلانٌ: انكسرَ قلبُهُ، وقالَ اليزديُّ[8]: ومعنى (ادْلَوْلَى) أسرعَ، وقيلَ: انطلقَ عَلَى استخفاءٍ، ومقتضاه أنَّ اللفظَ فهما واحدٌ، وَ(زَوْعَالًا) بفتحِ الزايِ مِن (زَعِلَ) كَـ(فَرِحَ). و(الطَّلْحُ) بفتحِ الطاءِ: شجرٌ عِظَامٌ، ومنهُ قولُ الشاعرِ[9]: [الرجز]

أطْعَمْتُ رَاعِيَّ مِنْ الْيَهْيَرِّ

بعدهُ:

([1]) سيبويه، الكتاب (ج262/4).

([2]) المرزوقيُّ(ت421هـ) أحمد بن محمد بن الحسن، أبو علي المرزوقي: عالم بالأدب، من أهل أصبهان. كان معلم أبناء بني بُوَيْه فيها. من كتبه (الأزمنة والأمكنة) ، و(شرح ديوان الحماسة لأبي تمام)، و(شرح المفضليات)، و(الأمالي)، و(القول في ألفاظ الشمول والعموم والفصل بينهما) رسالة. انظر: الحموي، معجم الأدباء (ج34/5)، والسيوطي، بغية الوعاة (ص159)، والزركلي، الأعلام (ج212/1).

([3]) المرزوقي، شرح ديوان الحماسة (ص99).

([4]) (العِفْرِيتُ): النافِذُ في الأمرِ المبالِغُ فيه مع دَهاءٍ. الفيروز أبادي، القاموس المحيط (ص442).

([5]) ركن الدين، شرح الشافية (ج639/2).

([6]) الجوهري، الصحاح (ج2339/6).

([7]) الفيروز أبادي، القاموس المحيط (ص1285).

([8]) اليزدي، شرح الشافية (ج375/1).

([9]) انظر: الجوهري، الصحاح (ج856/2)، والرضي، شرح الشافية (ج309/4)، وابن منظور، لسان العرب (ج270/5)، والزبيدي، تاج العروس (ج451/14).

فظَـــــلَّ يَبْكـــــي[1] حَبِجَـــــا بشَـــــرٍّ

خلـــف اسْـــتِهِ[2] مثـــل نَقيـــق الهِـــرِّ

قَوْلُهُ[3]: [مِنَ (العَفَرِ)] بالتحريكِ: الترابُ، سمِّي بهِ؛ لأنَّهُ يصرحُ الناس إلى الترابِ.

قَوْلُهُ: [لا يكونُ عَلَى حرفينِ] التاءُ زائدةٌ بالإجماعِ.

قَوْلُهُ: [كَـ(بِرْطِيلٍ)] (البِرْطِيلُ): الرِّشْوةُ –أيضًا–. ض.

قَوْلُهُ: [وَ(شِنْطِيرٌ)] بالظاءِ المعجمةِ فِي نسختِهِ. ض.

قَوْلُهُ: [إلا فِي الأولِ] فإن قيلَ: الظاءُ ليست من حروفِ الزوائدِ، فكيف ذكرها هَهُنَا؟ قلتُ: إنَّمَا ذكرها باعتبار اشتراكها بحروفِ الزوائدِ في العلةِ التِي هو المبحثُ، لا لكونها من حروف الزوائدِ، وزيادتها للإلحاق بِـ(عَثَوْثَلٍ). ض.

قَوْلُهُ: [وبنوه عَلَى الزيادةِ] حتى يكونَ الزيادةُ كالأصلِ.

قَوْلُـهُ: [وكـواوِ (حَوْلَايَـا)] لا بحثَ فيـهِ فِي أنَّ الألفين زائدتانِ، لكنَّ البحثَ فِي زيادةِ الواوِ والياءِ.

قَوْلُهُ[4]: [وَهُوَ (يَفْعَلّ)] هُوَ مِن كلامِ الجوهريِّ[5]، والضميرُ فِي (لكنَّهُ) له.

قَوْلُهُ[6]: [وقد فسرنَاهُ] فِي شرحَ قولِهِ: [والياءُ زيدت مَعَ ثلاثةٍ فصاعدًا].

قَوْلُهُ: [وفسَّرَهُ] الضميرُ لَـ(يَهْيَرٍّ) المخففِ.

قَوْلُهُ[7]: [وفسَّرَهُ بالحجرِ الصُلْبِ]؛ أَي: فسَّرَ (يلمق)[8] بهذهِ الثلاثةِ، لم يذكر فِي

([1]) في (م): (يعزي حيطا بشبر).

([2]) (استه): ساقط في (م).

([3]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (فِي زيادةِ الواوِ والياءِ).

([4]) نص الجاربردي: "وصاحب الهادي ذكر (يهيرًا) في شرحه في موضع تخفيف الراء مع (يلمع) وهو السراب، و(يرمع) وقد فسرناه، و(يلمق) وهو القباء، فارسي معرب، وفسره بالحجر الصلب، وصمغ الطلح، والسراب، وحكم بأنَّ وزنه (يفعلٌ) بالتخفيف، وذكر في موضع آخر بتشديد الراء مع زيادة ألف في آخره، ويقال: (يَهْيَرَّى) بمعنى الباطل، وهو (يَفْعَلَّى) كـ(يَحْمَرَّى) بمعنى الأحمر، ولم يذكره فيما فيه زيادتان متفرقتان". شاهين، مجموعة الشافية، شرح الجاربردي (ج2/127).

([5]) الجوهري، الصحاح (ج2/856).

([6]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: [والياءُ زيدت مَعَ ثلاثةٍ فصاعدًا].

([7]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (شبهةُ الاشتقاقِ. ض).

([8]) في (ط): (يلحق).

الصحاحِ[1] مِن هذه المعاني الثلاثِ شيئًا، والظاهرُ أنَّهُ نقله من غير إمعانِ النظر، بل كان في كلامه لفٌّ ونشرٌ غفل عنه هذا الشارحُ. ض.

قَوْلُهُ: [فإن لم تخرجْ]؛ أَي: فإن لم تخرجِ الكلمةُ عن أبنتيهم في التقديرينِ.

قَوْلُهُ: [ولم يذكرْهُ المصنفُ] لا نسلمُ أنَّهُ لم يذكره المصنف، بل هو داخل في قولِ المصنفِ فِي المتنِ: [فإن لم يخرج فيهما رُجِّحَ بالإظهارِ الشاذِ]؛ لأنَّهُ أعمُّ مِن أن يكونَ معه شبهةُ الاشتقاقِ أولًا، ثُمَّ قالَ: [وقيلَ: شبهةُ الاشتقاق]؛ أي: إذا كانَ مع الإظهارِ الشَّاذِ شبهةُ الاشتقاقِ. ض.

قَوْلُهُ: [فقد تحققَ (يَفْعَلّ) بالتضعيفِ فِي الجملةِ] قالَ اليزديُّ[2]: الحملُ على (يَفْعَلَّ) الفعلِ كَـ(يَحْمَرَّ) أولى؛ لأنَّ الوقفَ عارضٌ، ومع العروضِ[3] التضعيفُ قليلٌ، ولا يبنى عَلَى العارضِ القليل.

قَوْلُهُ: [يومُ أَرْوَنَانٍ)] هُوَ بفتحِ /149أ/ الواوِ، قالَ فِي القاموسِ[4]: (الأَرْوَنَانُ): الصوتُ، والصعبُ مِنَ الأيامِ، ويومُ أَرْوَنَانٍ مضافًا ومنعوتًا: صعبٌ، وسهلٌ، ضدٌّ.

قَوْلُهُ[5]: [إذ (فعلان)، وَ(تفعلان) لم توجدْ فِي أبنيتِهم] قالَ اليزيديُّ[6]: هكذا قالَ المصنفُ وَمن قلده مِنَ الشارحينِ، وفيهِ ضعفٌ؛ لأنَّ انتفاءَ (تَفْعِلَان) ممنوعٌ؛ إذ هُوَ مِن زِنَاتِ الفعلِ، فَهُوَ موجودٌ فِي الجملةِ، واستشهدَ بِمَا قدمه فِي (يَفْعَلّ) بالتشديدِ، ثُمَّ قالَ: واعلم أنَّ شارحًا[7] قالَ فِي بابِ (تَيِّحَانٍ) إنَّهُ (فَعِّلَانٌ) كَـ(تَيِّفَانٍ)، وحكم هَهُنَا أنَّ (تيِّفَانًا) (فَعِّلَانٌ)، فقلدَ المصنفَ، ويؤذنُ بأنَّهُ قد تخيَّرَ فيهِ. انتهى. وأولُ كلامِهِ من تصرفِهِ، واعتراضُهُ على الشارحِ لظنِّ الاتحادِ، وليسَ كما ظنَّ بل الأولُ: بالفتحِ[8] والقافِ[9]، والثانِي: بالكسرِ والفاءِ.

([1]) الجوهري، الصحاح (ج1496/4).

([2]) اليزدي، شرح الشافية (ج376/1).

([3]) في (م): (الفرق).

([4]) الفيروز أبادي، القاموس المحيط (ص1202).

([5]) إذا خرجت الكلمة عن الأصول على التقديرين رجح بأكثرهما، ومن ذلك (تيِّفان) إن قدرنا التاء زائدة كان وزنه (تَفْعِلَان)، وإن قدرنا التضعيف كان وزنه (فَعِّلان)، وكلاهما خارج عن الأوزان، فالمرجح القول بزيادة التضعيف؛ لأنَّ زيادته أكثر من التضعيف، أمَّا الجوهري، فقد رجح زيادة التاء. ركن الدين، شرح الشافية (ج644/2)، والجوهري، الصحاح (ج1331/4).

([6]) اليزدي، شرح الشافية (ج378/1).

([7]) ركن الدين، شرح الشافية (ج644/2).

([8]) في (م): (بالكسر).

([9]) (والقاف): ساقط في (م).

قَوْلُهُ[1]: **[فإن ثبتْ فِي أحدِهِمَا]**؛ أَي: معارضةٌ للإظهارِ الشاذِ بأن كانَ فِي الكلمةِ إظهارٌ شاذٌ يقتضِي[2] عَلَى أحدِ التقديرينِ وشبهةُ اشتقاقٍ يقتضي الآخَرَ.

قَوْلُهُ: [فقيلَ: يُرَجَّحُ بالإظهارِ الشاذِ] هَذَا هُوَ المرجَّحُ، وَهُوَ مذهبُ سِيبَوَيْهِ[3]، والتوجيه كما أشارَ إليهِ الشارحُ[4]: إنَّ ارتكابَ المهملةِ[5] أَولى من ارتكابِ خرقِ[6] قاعدتهم المطردةِ، ومنه يعلمُ الجوابُ عَمَّا يقالُ: إنَّ اعتبارَ الإظهارِ يستلزمُ شذوذاتِ الكلمةِ[7]، واعتبارَ الشبهةِ يستلزمُ شذوذَ وصفِها، وَهُوَ أخفُّ. انتهى.

قَوْلُهُ[8]: **[ومن ثُمَّ اختلفَ]**؛ أَي: مِن أجلِ الاختلافِ في سببِ الترجيحِ.

قَوْلُهُ: [وَمِنْ ثُمَّ اختلفَ فِي (يَأْجَجَ)] هُوَ غيرُ منصرفٍ، وكذا وزنُهُ الآتي.

قَوْلُهُ: [اسمُ قبيلةٍ] كَمَا فِي القاموسِ[9]: وَ(يَأْجَجُ) كَـ(يَسْمَعُ)، وَ(يَنْصُرُ)، وَ(يَضْرِبُ): موضعٌ بمكةَ.

قَوْلُهُ: [إذ وجدَ فِي بنائِهِم (أَجَّ)] يقالُ: أجَّتِ النارُ، يَوجُ، أجيجًا، وَهُوَ لهبُهَا، وَ(أجَّ الظليمُ أجًّا): عدا، وَ(أجَّ الماءُ أجُوجًا): /ق149ب/ صارَ أُجَاجًا.

قَوْلُهُ[10]: **[ولم يوجدْ (يأج)، و(مأج)]** فِي الثَّانِي نظرٌ، قالَ الجوهريُّ[11] وغيرُهُ: (المأجُ) الماءُ الأُجَاجُ، وقد مَؤُجَ يمؤجُ مُؤْجَةً، فَهُوَ مأجٌ.

([1]) إذا لم تخرج الكلمة عن الأصول رجح بالإظهار الشاذ، وقيل: بشبهة الاشتقاق، واختلف في (يَأْجَجَ) اسم قبيلة، و(مَأْجَجَ) اسم مكان، فمن رجح الإظهار الشاذ قال: وزنهما (فَعْلَل)، والجيم الثانية للإلحاق بـ(جعفر)، ومن رجح بشبهة الاشتقاق قال: وزنهما (يفعل)، و(مفعل) إذ وجد في بنائهم (أجّ) ولم يوجد (يأج)، و(مأج)، وفيه نظر؛ لأنَّه من الصعب الاطلاع على كل ما وقع في كلام العرب. وأمَّا (مَحْبَب) يقوي شبهة الاشتقاق ووزنه (مفعل)، ولو رجح بالإظهار الشاذ لقيل وزنه (فعلل)، وعلل بأنَّه علم، وفي الأعلام يغتفر فيما لا يغتفر في غيرها، وبوضوح الاشتقاق. شاهين، مجموعة الشافية (ج2/130-131).

([2]) (يقتضي): ساقط في (ك).

([3]) سيبويه، الكتاب (ج4/313).

([4]) شاهين، مجموعة الشافية، شرح الجاربردي (ج2/130)، واليزدي، شرح الشافية (ج1/383).

([5]) في (ك)، و(ط): (المهل).

([6]) في (ط): (حزم).

([7]) (الكلمةِ، واعتبارَ الشبهةِ يستلزمُ شذوذَ): ساقط في (م).

([8]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (في سببِ الترجيحِ).

([9]) الفيروز أبادي، القاموس المحيط (ص179).

([10]) (قوله): ساقط في (ك).

([11]) الجوهري، الصحاح (ج1/340).

قالَ[1]: [الوافر]

فإنـــــكَ كالقَريحـــــةِ حِـــــيْنَ تُمْهَـــــى شَـــــرُوبُ المـــــاءِ ثـــم تَعُـــودُ مَأْجـــا

انتهى[2]. فَ(مأجحَ) مِن بابِ (مَهْدَد).

قَوْلُهُ: [وفيهِ نظرٌ] قد يدفعُ بأنَّ النفي بعدَ الاستقراءِ يغلبُ معه ظنُّ العدمِ، وَهُوَ كافٍ فِي هذه المباحثِ وإلا تعذَّرَ الاستدلالُ على زيادة حرفٍ بعدمِ النظيرِ.

قَوْلُهُ[3]: [وفيهِ نظرٌ]؛ أَي: فِي كلامِ مَن رجحَ بالاشتقاقِ، وفِي نظرِهِ نظرٌ؛ لأنَّ هذا كلامَ المستقرئِ لكلامِ العربِ، وفقدانُهُ بعدَ التفحصِ البليغِ يغلبُهُ ظنُّ عدمِهِ، وَهِيَ تكفي في البابِ، و-أيضًا- لو لم يعتبرْ هذا لم يكن الحكمُ بعدمِ النظيرِ فِي موضعٍ، وقد مرَّت قبل ذلكَ الحكمِ بعدمِ النظيرِ فِي مواضعَ كثيرةٍ. ض.

قَوْلُهُ: [وجوابُهُ إمَّا بأنَّـهُ عَلَـمٌ] نقضَ هذا الجوابُ بِـ(يَأْجَجَ)، وَ(مَأْجَجَ) فإنَّ كلًّا منهما عَلَمٌ، وإن لم يكن مِن أعلامِ الأناسيِّ.

قَوْلُهُ[4]: [فِي العَلَمِ ترجيحًا عليهِ] هَذَا الجوابُ لا يصحُّ؛ لأنَّ (يَأْجَجَ)، وَ(مَأْجَجَ) -أيضًا- علمَان، الأول: لقبيلةٍ، والثانِي: لمكانٍ، فكيفَ يفرقُ بينهما؟ و(مَحْبب) من هذا الوجه. ض.

قَوْلُهُ[5]: [وإلا لوجبَ] فيه إدخالُ اللامِ في جوابِ (إنَّ) وهو شايعٌ فِي كلامِ المصنفينَ.

([1]) البيت لابن هرمة. وروي بدل (حين) (عام)، انظر: ابن هرمة، الديوان (ص79)، والهروي، تهذيب اللغة (ج154/11)، والجوهري، الصحاح (ج340/1)، والزبيدي، تاج العروس (ج112/3)، وابن منظور، لسان العرب (ج489/1).

([2]) (انتهى): ساقط في (ك).

([3]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (فِي مواضعَ كثيرةٍ. ض).

([4]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (فكيفَ يفرقُ بينهما؟ ض).

([5]) إن ثبت في التقديرين شبهة الاشتقاق تعين الإظهار، وذلك كـ(مَهْدَدَ) اسم امرأة، فالدال زائدة دون الميم، ولو عكس لوجب الإدغام، فوزنه (فعلل) لا (مفعل) من المهد لا من الهدّ، فإن لم يكن فيه إظهار شاذ، وهو على ثلاثة أقسام، الأول: شبهة الاشتقاق موجودة في أحد التقديرين. الثاني: شبهة الاشتقاق موجودة فيهما. الثالث: شبهة الاشتقاق غير موجودة في أحدهما. فالأول كميم (مَوْظَب) علمُ بقعةٍ، فإن جعل ميم (موظب) زائدة فوزنه (مفعل)، وأصوله: الظاء، والواو والباء، وهو مستعمل، وإن جعل الواو زائدة فوزنه (فوعل)، وأصوله: الميم والظاء والباء، وهو غير مستعمل. ومثله (معلى) فعلى زيادة الميم وزنه (مفعل)، وعلى زيادة الألف وزنه (فعلى) فحكم فيهما بزيادة الميم، وترجح شبهة الاشتقاق، وفيه نظر؛ لقولهم: (معلت الشيء). واعلم أنهم يقدمون أغلب الوزنين على شبهة الاشتقاق؛ لأن الحمل على ما كثرت نظائره أولى من الحمل على ما قلت نظائره. وقال المصنف: فيه نظر؛ لجواز أن يكون رده إلى أغلب الوزنين ردًّا إلى تركيب مهمل، ورده إلى غير أغلب الوزنين -أعني شبهة الاشتقاق- ردًّا إلى تركيب مستعمل، ورد الكلمة إلى تركيب مستعمل أولى من ردها إلى تركيب مهمل. ولذلك

قَوْلُـهُ:[1] **[كمـيمِ (مَوْظَـبٍ)]** بفتحِ الظـاءِ، قياسـهُ بالكسرِ؛ لأنَّ معتلَّ الفاءِ اسمُ المكـانِ منـه مكسورُ العينِ.

قَوْلُـهُ: [لأنَّـهُ عَلَـمُ بُقْعَـةٍ] مِنَ الأعـلامِ المرتجلـةِ[2] الغيرِ الجاريـةِ علـى القيـاسِ؛ لأنَّ (مَفْعَـلًا) المفتوحَ العينِ لا يجـيءُ مِنَ المثالِ، ولذلكَ كانَ وزنُ (فَوْعَلَ) فيهِ أقيسُ.

قَوْلُـهُ: [لقـولِهِم: (مَعَلْـتُ[3] الشـيءَ) أخذتُـهُ بسرعةٍ] قالوا -أيضًـا-: (مَعَلَـهُ عَن حاجَتِـهِ): أعجلَـهُ وأزعجَـهُ كـ(أمْعَلَهُ). وَ(مَعَلَ الحمارُ): اسْتَلَّ[4] خُصْيَيَهِ[5]، وَ(مَعَلَ[6] أَمرَهُ): عَجِلَ بِـهِ وَقَطَعَـهُ[7] وأَفْسَدَهُ، وَ(مَعَلَ رِكَابَهُ): قطعَ بعضَهَا مِن بعضٍ، وَ(مَعَلَ الخشبةَ) شَقَّهَا.

قَوْلُهُ[8]: [أقيسُ الوزنينِ]؛ لأنَّ معتلَ الفاءِ لا يجـيءُ منـه اسمُ مكانٍ إلا عَلَـى (مَفْعِلٍ) بكسرِ العينِ، فحينئذٍ أقيسُ الوزنينِ يعارضُ[9] شبهةَ الاشتقاقِ.

قَوْلُـهُ: [قـالُوا: (رُمَّـانٌ) (فُعَّـالٌ)] قالَ المـراديُّ[10] وغيرُهُ: الصـحيحُ أنَّ نونَـهُ أصليةٌ لا لكونِـهِ اسمُ نبـاتٍ؛ بـل لثبوتهـا فِـي الاشـتقاقِ، قـالوا: (مَرْمَنَـةٌ) للبقعـةِ الكثيـرةِ الرمـانِ، ولـو كانـتْ زائـدةً لقـالوا: (مَرْمَةٌ)[11].

قالوا: (رُمَّان) (فُعَّال) من (رَمَن)، وإن كان (رمن) غير مستعمل، ولا (فعلان) من (رمَّ)؛ لغلبة (فُعَّال) من أسماء النبات، نحو: (حُمَّاض). شاهين، مجموعة الشافية (ج2/132-134)، وركن الدين، شرح الشافية (ج2/654).

([1]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (منه مكسورُ العينِ).

([2]) ينقسم العلم إلى مرتجل، وهو: ما استعمل من أول الأمر علما، كـ(أدد) لرجل، و(سعاد) لامرأة، ومنقول، وهو الغالب، وهو: ما استعمل قبل العلمية لغيرها، ونقله إمَّا من اسم، إما لحدث كـ(زيد، وفضل)، أو لعين كـ(أسد، وثور)، وإمَّا من وصف: إما لفاعل كـ(حارث، وحسن)، أو لمفعول كـ(منصور، ومحمد)، وإمَّا من فعل: إمَّا ماضٍ كـ(شمر)، أو مضارع كـ(يشكر)، وإمَّا من جملة: إمَّا فعلية كـ(شاب قرناها)، أو اسمية كـ(زيد منطلق)، وعن سيبويه: الأعلام كلها منقولة، وعن الزجاج: كلها مرتجلة. ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك (ج1/130-131).

([3]) في (م): (مقلت).

([4]) في (ط)، و(ك): (اسيل). وفي (م): (اسبل).

([5]) في (م): (خصيته).

([6]) في (ك): (معه).

([7]) في (م): (أقطعه).

([8]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (بعارضٍ شبهةُ الاشتقاقِ).

([9]) في (ط): (بعارض).

([10]) المرادي، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك (ج3/1542).

([11]) في (ط): (مرنة).

قَوْلُهُ[1]: **[نحوِ: (حُمَّاضٌ)]** وَ(كُرَّاثٌ)، وَ(قُرَّاصٌ)[2].

قَوْلُـهُ: [وَهُـوَ نبـتٌ لَـهُ نـورٌ أحمـرُ] قـالَ الجوهـريُّ[3]: و(النَّـورُ) بفـتح النـون: الزَّهـر، و(القُلَّامُ)[4] بالقاف، وَ(العُلَّامُ)[5] بالعينِ المهملةِ.

قَوْلُـهُ: [لِمَـا ذكـرَ المصـنفُ] ذكرَ مثلَـهَ الموصـليُّ، والظـاهرُ أَنَّـهُ أخـذَهُ مِنْـهُ، /ق150أ/ ولـم أظفر فِي الصحاحِ ولا فِي القاموسِ باستعمالِ (رَمَنَ) بمعنى (أَقَامَ).

قَوْلُهُ[6]: **[مِنَ (الحَمْنِ)]** هو بسكونِ الميمِ: القُرادُ كَـ(الحَمْنَانَةِ).

قَوْلُـهُ[7]: **[مَـعَ أَنَّـهُ لا يعارضُـهُ]** فـإنَّ (فُعْـلَانَ)، وَ(فَوْعَـالًا) موجـودان كَـ(سُمْنَانَ)، وَ(تَـوْرَابٍ) للترابِ، ولم يكن أحدُهُمَا أقيسَ.

قَوْلُـهُ: [وَهُـوَ عَلَـمٌ] قـالَ فِـي القاموسِ[8]: ومَـوْرَقُ، كمَقْعَـدٍ: مَلِـكُ الـرومِ، ووالِـدُ طَـرِيفٍ المَـدَنِـيِّ المُحَدِّثِ.

قَوْلُهُ: [قيلَ: هُوَ (مَفْعَلٌ) إلـخ] استغنى[9] بهذا عن جوابِ الشرطِ، والتقديرُ: وإن كانَ الوزنُ الآخرُ أقيسُ ففيهِ خلافٌ، والمفهومُ مِن عبارةِ المتنِ[10] ترجيحُ الأغلبِ –أيضًا– هُنَا[11].

([1]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (وَكُرَّاثٌ، وَقُرَّاصٌ)

([2]) (القُرَّاصُ): البابُونَجُ، وعُشْبٌ رِبْعِيٌّ، والوَرْسُ. الفيروز أبادي، القاموس المحيط (ص627).

([3]) الجوهري، الصحاح (ج2/838).

([4]) (القُلَّامُ): نوع من الحمض. الجوهري، الصحاح (ج5/2014).

([5]) (العُلَّامُ): الحناء. الجوهري، الصحاح (ج5/1991).

([6]) إن ثبت شبهة الاشتقاق في كلا التقديرين رجح بأغلب الوزنين، وقيل: رجح بأقيسهما وإن كان الآخر أغلب، ولهذا اختلف في (مَوْرِقٍ)، فإن جعلت الميم زائدة فوزنه (مفعل) من (ورق)، وهو مستعمل، وإن جعلت الواو زائدة فوزنه (فوعل) من (مرق)، وهو –أيضًا– مستعمل. حينئذٍ يرجح بأغلب الوزنين عند الأكثر، فيكون وزنه حينئذ (مفعلًا)؛ لأنَّهُ أكثر من (فوعل) في لغة العرب، ويرجح بأقيس الوجهين عند بعضهم، فوزنه حينئذ (فوعل) لا (مفعل)؛ لأنَّ قياس ما زيدت الميم في مثله أن تكسر عينه، نحو: (موعل). ولم يختلف في (حَوْمَانٍ)؛ لأنَّهُ إن حكم بزيادة الواو فوزنه: (فوعال)، وإن حكم بزيادة النون فوزنه: (فعلان). وكل واحد منهما موجود في أبنيتهم؛ فلهذا حكم بأنَّ (حومان) (فعلان) لا (فوعال)؛ لأنَّ (فعلان) أكثر من (فوعال) في كلامهم. وإن ندر الوزنان احتملهما، كـ(أرجوان)، فبزيادة الهمزة وأصالة الواو فيكون (أفعلان)، من (رجون)، وبزيادة الواو وأصالة الهمزة فيكون (فعلوان)، وكلاهما نادر، فيحتمل كليهما. ركن الدين، شرح الشافية (ج2/655–657).

([7]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (ولم يكن أحدُهُمَا أقيسَ).

([8]) الفيروز أبادي، القاموس المحيط (ص928).

([9]) في (م): (استثنى).

([10]) قال ابن الحاجب في الشافية (ص85): "فإن ثبتت فيهما رجح بأغلب الوزنين، وقيل: بأقيسهما".

([11]) في (م): (هنا أيضا).

وَهُوَ مذهب الأكثرِ، وكلامُ الشارحِ[1] لا يدلُّ عليهِ.

قَوْلُهُ[2]: [وَقيلَ: (فَوْعَلٌ) مِنَ المرق]؛ أَي: مرقةِ الطعامِ.

قَوْلُهُ: [احتمل أن يكونَ (أُفْعُلَانًا)] هَذَا هُوَ المفهومُ مِن كلامِ الجوهريِّ[3] وغيرِهِ، ونُقِلَ عن سِيبَوَيْهِ أنَّهُ[4] قد يدَّعي أَنَّهُ أغلبُ؛ لاشتهارِهِ فِي الاسمِ والصفةِ دونَ (فُعْلُوَانٍ)، قالَ سِيبَوَيْهِ[5]: ويكونُ على (فُعْلُوَانٍ) فِي الاسمِ نحوَ (العُنْظُوَان)، وَ(العُنْفُوَان) ولا نعملُهُ جاءَ وصفًا. انتهى.

قَوْلُهُ[6]: [احتمل أن يكونَ (أُفْعُلَانًا)] ينبغي أن يكونَ (أُفْعُلَانَ) بلا تنوينٍ، ولكن جاءَ بهِ على المذهبِ الضعيفِ، وَهُوَ أنَّ الميزانَ ليس بعلمٍ. ض.

قَوْلُهُ: [وأن يكونَ (فُعْلُوَانًا)] المرادُ جوازُ كلٍّ مِنَ الاعتبارينِ، صرَّحَ بهِ اليزديُّ[7]، و(الأَرَجُ)[8] بفتحِ الراءِ.

قَوْلُهُ[9]: [مِنَ (الأَرَجِ)] (الأَرَجُ)، وَ(الأَرِيجُ): تفوحُ ريحِ الطيبِ، يقولُ: (أَرِجَ الطيبُ) بالكسرِ (يأرجُ)، (أَرَجًا)، وَ(أَرِيجًا): إذَا فاحَ، توهَّجت[10] رائحةُ الطيبِ؛ أي: تَوَقَّدَتْ. الصحاح[11].

قَوْلُهُ[12]: [ليحكمَ بالأغلبِ] على تقديرِ زيادةِ الهمزةِ وزنُهُ (أَفْعَلُ) وَهُوَ موجودٌ كَـ(أَفْضَلَ)، و(أَحْمَرَ)، وعلى تقديرِ زيادةِ الألفِ وزنُهُ (فَعْلَى)[13] وَهُوَ -أيضًا- موجودٌ كَـ(عَلْقَى) لبنتٍ، وَ(سَلْمَى) لامرأةٍ، وفقدَ شبهةَ الاشتقاقِ فيهما؛ إذ ليسَ لنا تركيبٌ من (أَفْعٍ)، وَلَا مِن (فَعْوٍ)، فحكمَ بزيادةِ الهمزةِ فيكونَ (أَفْعَلَ)؛ لأنَّهُ أغلبُ وأكثرُ.

([1]) شاهين، مجموعة الشافية، شرح الجاربردي (ج2/134-135).

([2]) ساقط في (ك)ن و(م): إلى قوله: (مرقةِ الطعامِ).

([3]) الجوهري، الصحاح (ج6/2353).

([4]) (أنَّهُ قد يدعي ... قالَ سِيبَوَيْهِ): ساقط في (م).

([5]) سيبويه، الكتاب (ج4/262).

([6]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (الميزانَ ليس بعلمٍ. ض).

([7]) اليزدي، شرح الشافية (ج1/389).

([8]) في (م): (الأرجح).

([9]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (لحدَّتِهِ. ض).

([10]) في (ط): (توفيحت).

([11]) الجوهري، الصحاح (ج1/298)، و(ج1/348).

([12]) إن فقدت شبهة الاشتقاق في التقديرين حكم بالأغلب، كهمزة أفعى مع الألف؛ فإن قدرت الهمزة زائدة فوزنه (أفعل)، وإن قدرت الألف زائدة فوزنه (فعلى)، وإذا كان كذلك كان وزنه (أفعل) لا (فعلى)؛ لأنَّ (أفعل) أكثر من (فعلى). وكذا (أوتكان) وهو القصير، فوزنه (أفعلان) بزيادة الهمزة لا (فوعلان) بزيادة الواو؛ لغلبة (أفعلان)، وكذا (إمَّعة)، فوزنه (فعلة) بزيادة الميم لا (إفعلة) بزيادة الهمزة. شاهين، مجموعة الشافية (ج2/137-138).

([13]) في (ط): (فعل).

قَوْلُهُ: [وفيه نظرٌ] لِمَا عرفتَ قبلَ ذلكَ مِن (فَعْوَةِ السُّمِّ)؛ لحدَّتِهِ. ض.

قَوْلُـهُ: [كَـ(أَفْعَى)] فِـي التمثيلِ بـهِ نظـرٌ؛ لأنَّ الكـلامَ فيمـا فقدتْ فيـه شـبهةُ الاشـتقاقِ فِـي التقديرينِ، وقد قالوا: (فَعْوَةُ السُّمِّ) كَمَا تقدمَ.

قَوْلُهُ[1]: [وَكـ(أَوْتَكَانٍ)] إن جعلنا الهمزةَ زائدةً فوزنُـهُ (أَفْعَلَان)، وَهُوَ موجودٌ كَـ(أَنْبَجَانٍ)، وإن جعلنا الواوَ زائدةً فوزنُـهُ (فَوْعَلَانٍ)، وَهُوَ –أيضًا– موجودٌ كَـ(حَوْتَنَانٍ)، وفقدَ شبهةَ الاشتقاقِ فيهما؛ إذ ليسَ لنا تركيبٌ مِن (أَتَكٍ)، وَلَا مِن (وَتَكٍ) فحكمَ بزيادةِ الهمزةِ، فيكونُ وزنُـهُ (أَفْعَلَان) لَا (فَوْعَلَان)؛ لأنَّ (أَفْعَلَان) أغلبُ وأكثرُ.

قَوْلُهُ: [وإن نَدَرَا لا يساعدُ]؛ لأنَّ ضميرَ (نَدَرَا) عائدٌ إِلَى التقديرينِ، الأول: الهمزةُ والراءُ.

قَوْلُـهُ: [اسـمُ رجـلٍ] وَهُوَ لقبُ الحارثِ بنِ شريكٍ؛ لأنَّ قيسَ بنَ عامرٍ حفَّزَهُ[2] بالرمحِ حينَ خافَ أن يفوتَهُ[3].

قَوْلُهُ[4]: [وَكَـ(إِمَّعَةٍ)] إن جعلنا الهمزةَ زائدةً فوزنُـهُ (إِفْعِلَـةٌ)، وإن جعلنا التضعيفَ زائدةً فغيرتُـهُ (فِعَّلَةٌ)، وكلٌّ منهما يوجدُ، وليسَ تركيبَ (إَمْعٍ)، ولا مِن (مِمْعٍ)، فيحكمُ بزيادةِ التضعيفِ؛ ليكونَ وزنُـهُ (فِعَّلَةً)؛ لأنَّهَا أغلبُ.

قَوْلُهُ: [وَهُوَ الذِي يكونُ لضعفِ رأيـهِ مَـعَ كلِّ أحدٍ] يقالُ لَـهُ (إِمَّعٌ) –أيضًا– ويقالُ[5] هُوَ (إِمَّعٌ) وَ(إِمَّعَـةٌ)؛ أَي: مُتَّبِـعٌ النـاسَ الطعامَ مِن غيرِ أَن يُدْعَى، وَلِمَن يقولُ دائمًا: أَنَـا مَـعَ النـاسِ، قـالَ الجـوهـريُّ[6]: ولا يقـالُ ذلـكَ للنسـاءِ، وفِـي القـاموسِ[7]: ولا يقـالُ امـرأةٌ إِمَّعَـةٌ، وقـد يقـالُ. وَ(الدِّنَّمَـةُ)، وَ(الدِّنَّامَةُ) بكسرِ داليهما، وتشديدِ /ق150ب/ النونِ –أيضًا–.

قَوْلُهُ[8]: [إن ثبتْ (أُفْعُوَانَـةٌ)][9] كَـ(أُقْحُوَانَةٍ).

([1]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (الهمزةُ والراءُ).

([2]) في (ط): (حقره).

([3]) يقصد معنى (حوقران). الفيروز أبادي، القاموس المحيط (ص509).

([4]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (لأنَّهَا أغلبُ).

([5]) في (ك): (يقالان أيضًا لمبيع الناس).

([6]) الجوهري، الصحاح (ج3/1183).

([7]) الفيروز أبادي، القاموس المحيط (ص701).

([8]) ساقط في (ك): إلى قوله: (يكونَ الواوُ أصليةً).

([9]) إن ندر الوزنان باعتبار تقدير زيادة الحرف الأول، وباعتبار زيادة الحرف الثاني، مع فقد شبهة الاشتقاق فيهما احتمل الوزنان؛ كـ(أسطوانة)، فـ(أسطوانة) (أفعوالة) كـ(أقحوانة)، بزيادة الهمزة وأصالة النون، من (سطن)، وإن لم يكن (سطن) معروفًا، وإن لم تثبت (أفعوالة) فأسطوانة (فعلوانة) –وهو مذهب الأخفش–، بزيادة النون وأصالة الهمزة من (أسط)، وإن لم يكون (أسط) معروفًا، لا (أفعلانة) بزيادة الهمزة والنون وأصالة الواو من

قَوْلُهُ: [لأنَّهُ لو كانَ (أُفْعُلَانَةٌ)] يعني أن يكونَ الواوُ أصليةً.

قَوْلُهُ: [بغيرِ هاءِ التأنيثِ] احترزَ بِهِ عَن (زَنَادِقَةٍ) ونحوِهِ.

قَوْلُهُ[1]: [لقيلَ فِي الجمعِ: (أَسَاطٍ)، أو (أَسَاطِي)]؛ لأنَّ أصلَهُ (أَسَاطِي) بعدَ قلبِ الواوِ ياءً؛ لكسرةِ مَا قبلها، ثُمَّ عوضَ عَنِ المزيدتينِ -وَهُمَا الألفُ والنونُ اللتان فِي (الأُسْطُوَانَةِ) المحذوفتينِ هُنَا- كَمَا عوضَ فِي (مُغَيْلِيمٍ) تصغيرِ (مُغَيْلِمٍ).

قَوْلُهُ: [وعدمُ التركيب مِن (أَسْطٍ)، وَ(سَطْنٍ)[2]]؛ أَي: فقدَ شبهةَ الاشتقاقِ فِي التقديرينِ.

قَوْلُهُ[3]: [فتعينَ] صوابُهُ أن يقولَ: تعينَ بِلَا فاءٍ، تأمل.

قَوْلُهُ: [أن يكونَ (فُعْلُوَانَةً)] ذكرَ فِي الصحاحِ[4] أنَّهُ لا يجوزُ أن يكونَ (أُسْطُوَانَةٌ) (فُعْلُوَانَةً)؛ لأنَّ الواوَ حينئذٍ زائدةٌ إلى جنبها زائدتانِ: الألفُ والنونُ، وَهَذَا لا يكادُ يكونُ.

قَوْلُهُ: [ولا يكونُ مِمَّا نحنُ فِيهِ]؛ أَي: لأنَّ الكلامَ فيما ترددَ بينَ وزنينِ نادرينِ.

قَوْلُهُ[5]: [مِمَّا نحنُ فِيهِ] عَلَى هذا التقديرِ يلزمُ أحدُ الوزنينِ عَلَى التعيينِ، وَهُوَ خلافُ الفرضِ؛ لأنَّ الفرضَ أن يكونَ الوزنانَ نادرينِ.

(سطوت)، لمجيء (أساطين) في جمع أسطوانة، فلو كانت الواو أصلية في الأسطوانة لم تحذف في الجمع، لكنها حذفت. الرضي، شرح الشافية (ج2/397)، وركن الدين، شرح الشافية (ج2/659).

([1]) ساقط في (ك): إلى قوله: (مُغَيْلِيمٍ) تصغيرِ (مُغَيْلِمٍ).

([2]) في (ك): (سنط).

([3]) ساقط في (ك): إلى قوله: (وَهَذَا لا يكادُ يكونُ).

([4]) الجوهري، الصحاح (ج5/2135).

([5]) ساقط في (ك): إلى قوله: (بالفتحةِ قصدَ الكسرةِ).

الباب الثلاثون: الإمالة

قَوْلُهُ[1]: [الإمالةُ]؛ أَي: مِن جملةِ أحوالِ الأبنيةِ الإمالةُ.

قَوْلُهُ: [وفِي الاصطلاحِ: أن يُنْحَى بالفتحةِ] مِن نحوتُ؛ أي: قصدتُ؛ أي: يقصدُ بالفتحةِ قصدَ الكسرةِ.

قَوْلُهُ: [وَهِيَ فِي الاصطلاحِ: أن يُنْحَى بالفتحةِ نحوَ الكسرةِ] ثُمَّ إنَّ وصلَ الأنحاءِ بها إلى حدٍّ لو زادَ صارتِ الألفُ ياءً سُمِّيَتْ[2] إمالةً محضةً وكبرى، وَهِيَ المرادةُ عِندَ الإطلاقِ وإلا سميت صغرى، وبين بين، وبين اللفظين. والغرضُ الأصليُّ مِن الإمالةَ مطلقًا تناسبُ الأصواتِ، وتقريبُ الحروفِ بعضِهَا مِن بعضٍ؛ ليحسنَ الصوتُ، ويخفَ النطقُ؛ لأنَّ الفتحةَ والألفَ يطلبانِ أعلى الفمِ، والكسرُ والياءُ على العكسِ، فإذا تجاورَا[3] حصلَ التنافرُ، فإذا قُرِّبَتِ الفتحةُ مِنَ الكسرةِ والألفُ مِنَ الياءِ جرى اللسانُ عَلَى نمطٍ واحدٍ، وَهِيَ لغةُ قيسٍ وتميمٍ وأسدٍ وعامةِ أهلِ نجدٍ، وأمَّا الحجازيونَ فلغتُهُم الفتحُ إلا فِي مواضعَ قليلةٍ.

قَوْلُهُ[4]: [ثُمَّ إنَّ كانَ هناكَ]؛ أَي: بعدَ الفتحةِ، تصيرُ بينَ الألفِ والياءِ، نحوَ: (عِمَاد).

قَوْلُهُ: [وَمِن قولِهِم: أن يُنْحَى بالفتحةِ والألفِ نحو الكسرةِ والياءِ] قد يجعلُ الواوَ للتنويعِ فلا يردُ مَا قالَهُ، وعبارةُ كثيرٍ[5] أن ينحى بالفتحةِ نحوَ الكسرةِ وبالألفِ نحوَ الياءِ وحينئذٍ[6] يكونُ هذا

([1]) الإمالة: لغةً: مصدر من قولك: أملت الشيء إمالة، إذا عدلت به عن الجهة التي هو فيها؛ أي: انحرف عن القصد، وفي الاصطلاح: أن يُنْحَى بالفتحة نحو الكسرة. وعرفها ابن مالك: أن يُنْحَى جوازًا فِي فعلٍ او اسمٍ متمكنٍ بالفتحة نحو الكسرة، وبالألفِ نحو الياء؛ لتطرفها وانقلابها عنها. والغرض من الإمالة تناسب الأصوات، وتناسقها بتقارب نغماتها، وتحسين جرسها، وعدم تنافرها من علو يليه تسفل، ومن تسفل يليه ارتفاع في الكلمة أو الكلام، والإمالة تجري قياسًا في الأفعال المتصرفة، وفي الأسماء المتمكنة، أمَّا الأسماء الجامدة والحروف؛ فلا يمالان إلا سماعًا؛ وإنما كانت جوازا؛ لأنَّها في لسان العرب غير واجبة. شاهين، مجموعة الشافية (ج140/2)، وابن مالك، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد (ص325)، وناظر الجيش، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (ج5284/10).

([2]) في (ط): (صارت).

([3]) في (ط): (تجاوزوا).

([4]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (والياءِ، نحوَ: (عِمَاد).

([5]) في (ك): (كثيرا). انظر: المبرد، المقتضب (ج42/3)، وابن السراج، الأصول في النحو (ج160/3)، والأنباري: أبو البركات، أسرار العربية (ص279)، وابن الخباز، توجيه اللمع (ص599)، وابن الناظم، شرح ألفية ابن مالك (ص578)، والسمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون (ج10/5)،

([6]) (بمقتضى المعنى السابق): ساقط في (ك).

التعريفُ أولى مِنَ الأولِ؛ لاقتضاءِ ذلكَ، أنَّ العدولَ بالألفِ لازمٌ ليسَ مِن مسمَّى الإمالةِ مع أنَّهَا بمقتضى[1] المعنى السابق مقصودةٌ[2] بِهَا[3].

قَوْلُهُ[4]: [فالكلامُ فيهِ]؛ أَي: فِي هذا القسمِ الذِي يكونُ فيهِ بعدَ الفتحةِ الممالةِ ألفٌ.

قَوْلُهُ: [كانت حقيقيةً]؛ أي: منتسبةً إلى صفةِ مخرجها وصفتها، وهما الحلقُ والانفتاحُ؛ أي: خالصةً غيرَ مشوبةٍ بغيرها بخلافِ الممالةِ فإنَّهَا مشوبةٌ بمخرجِ غيرِهَا.

قَوْلُهُ: [لأنَّهُ الأصلُ] الضميرُ للتفخيمِ.

قَوْلُهُ: [أن لا[5] يمازجَ صوتُهُ صوتَ غيرِهِ] الأحسنُ هُنَا أن يكونَ المفعولَ مقدمًا.

قَوْلُهُ[6]: [فإن كانت حركةً] ألحقَ تاءَ التأنيثِ، وإن كانَ الضميرُ الذِي فيها راجعًا إِلَى السببِ المقتضِي وَهُوَ مذكرٌ نظرًا الى خبرِهَا وَهُوَ مؤنثٌ.

قَوْلُهُ[7]: [وتمالُ -أيضًا- نحوَ (شِمْلَالٍ)[8]]؛ لأنَّ الساكنَ حاجزٌ غيرُ حصينٍ، فهو كالمعدومِ.

قَوْلُهُ: [نَحْوَ: (فَتْلَ[9] قِنَّبَاهُمَا)] هُوَ بكسرِ القافِ، وتشديدِ النونِ المفتوحةِ، نبَّهَ بِهِ على امتناعِ الإمالةِ فِي /ق151أ/ غيرِ المدغمِ مِن بابِ أولى.

([1]) (بمقتضى المعنى السابق): ساقط في (ك).

([2]) في (ك): (المقصودة).

([3]) (لأنَّ الأصل الضمير للتفهم): زائد في (م).

([4]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (مشوبةٌ بمخرجِ غيرِهَا).

([5]) في (م): (ألا).

([6]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (فهو كالمعدومِ).

([7]) السبب الأول للإمالة: الكسرة قبل الألف، وتفصيله، تمال الألف إذا فصل بين الكسرة والألف بحرف كما في (عِمَادٍ)، وبحرفين أولهما ساكن كما في (شِمْلَالٍ)، وإذا كانت الكسرة قبل الألف بحرفين متحركين ثانيهما هاء، نحو: (يريدُ أن يَنْزِعَهَا وَيَضْرِبَهَا)، أو لثلاثة أحرف تالي الكسرة فيها ساكن، والذي قبل الألف هاء نحو: (عِنْدَهَا)، أو الذي بعد الساكن هاء، نحو: (دِرْهَمَان) لجازتِ الإمالة شاذة، ومسَّوغُ الإمالة خفاءُ الهاء وسكونُ الحرف الذي بعد الكسرة؛ لأنَّ وجود الهاء حينئذ كعدمها، فيعود إلى أن يكون الفصل بين الكسرة والألف بحرف واحد أو بحرفين متحركين ليس ثانيهما هاء، أو بثلاثة أحرف ثاني الكسرة ساكن، وإذا كانت الكسرة متقدمة على الألف بحرفين متحركين، نحو: (أكلت عِنَبًا)، أو ثلاثة أولهما ساكن، نحو: (فتلتُ قِنَّبًا) لم تُمَل. شاهين، مجموعة الشافية (ج2/142-144)، وركن الدين، شرح الشافية (ج2/663)، واليزدي، شرح الشافية (ج2/339).

([8]) (شِمْلَال): الناقة السريعة والخفيفة، وبنفس معناها (ناقَةٌ شِمِلَّةٌ)، و(شِمالٌ)، وَ(شِمْلِيلٌ). الجوهري، الصحاح (ج5/1740)، والفيروز أبادي، القاموس المحيط (ص1020).

([9]) في (م): (قنبل).

قَوْلُهُ: [قِنَّبَاهُمَا] (القِنَّبُ): الحبلُ، قيدَ بعضُهم فِي المتنِ بسكونِ النونِ حتى يردَ عليهِ هَذَا. ض.

قَوْلُهُ[1]: [وأمَّا نحوُ (أن يَنْزِعُهَا)[2]، وَ(دِرْهَمًا)، و(دِرْهَمَانِ)[3] فَأُمِيلَ[4]]؛ أَي: بشرطِ أن لا يضمَّ مَا قبلَ الهاءِ، فإن انضمَّ نحوَ: (هُوَ يَضْرِبُهَا) لم تجزِ الإمالةُ؛ لحجزِ الضمةِ بينَ الألفِ والكسرةِ، قاله أبو حيَّانَ.

قَوْلُهُ[5]: [لخفاءِ الهاءِ] فكأنَّهَا لخفائها كالعدمِ، فلم يبقَ الفاصلَ إلا حرفٌ ساكنٌ، ويجوزُ معه الإمالةُ.

قَوْلُهُ: [ينحوِ: (دِرْهَمَانِ)[6]] قَيَّدَ بعضُهم فِي المتنِ بسكونِ النونِ حتى لا يُرَدَّ عليهِ هذا. ض.

قَوْلُهُ[7]: [فإن كانتْ بعدَهَا إلخ] يفهمُ من تقريرِهِ أنَّهُ يشترطُ فِي كونِ الكسرةِ المتأخرةِ سببًا للإمالةِ اتصالها[8] بالألفِ، فإن فصلَ بينهما فاصلٌ امتنعتْ بخلافِ المتقدمةِ، وهو كذلك، قال الموصليُّ: والفرقُ أنَّ الكسرةَ قبلَ الألفِ أقوى فِي السببيةِ منها بعدَهَا.

قَوْلُهُ[9]: [كَمَا فِي (جَادٍّ)] اسمُ فاعلٍ مِن (جَدَّ الأمر): جدَّ فِي الأمرِ، (يجدُّ)، وَ(أَجَدُّ) مثلُهُ، قالَ الأصمعيُّ: يقالُ: فلانٌ جادٌّ مجدٌّ باللغتينِ. صحاح[10].

([1]) (قوله): ساقط في (م).

([2]) في (ط): (يزرعها).

([3]) (ودرهمان): ساقط في (ط)، و(م). وفي (ك): (هما).

([4]) سيبويه، الكتاب (ج123/4)، وابن السراج، الأصول في النحو (ج163/3).

([5]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (عليهِ هذا. ض).

([6]) قال الشيخ الأنصاري: "اعترض على التمثيل بـ(دِرْهَمَان)؛ لجواز أن تكون إمالته لكسرة النون، فلا يكون شاذًا، ولا مِمَّا نحن فيه، إلا أن يقالَ: لا اعتداد بكسرة النون؛ لسقوطها عند الإضافة، والأولى أن يجاب بما أجاب بعضهم من أنَّ المثال مقيد بسكون النون)". شاهين، مجموعة الشافية، شرح الأنصاري (ج144/2).

([7]) السبب الثاني للإمالة: الكسرة بعد الألف، وحيث تكون الكسرة سببًا للإمالة في هذا الموضع إذا كانت أصلية كـ(عالِمٍ)، وإن كانت الكسرة بعد الألف عارضة على غير الراء نحو: (مِن كَلَامٍ)، فإن إمالته قليلة؛ لعروضِ الكسرة. أمَّا إذا كانت عارضة على الراء نحو: (مِن دَارٍ)، فإمالته كثيرة؛ لما في الراء من التكرار، فكأنَّ بعد الألف كسرتين. وإذا كانت الكسرة غير ملفوظة فالأفصح أنَّها لا تؤثر، كقولك: (جادّ)، و(جوادّ)؛ لأنَّ الدال المدغم كانت مكسورة قبل الإدغام، وهي مقدرة الآن. الرضي، شرح الشافية (ج7/3)، وركن الدين، شرح الشافية (ج664/2).

([8]) في (ك): (إيصالها).

([9]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (للزومِ السكونِ).

([10]) الجوهري، الصحاح (ج1929/5).

قَوْلُهُ: [وَ(جَوَادٌ)] جمعُ (جَادَّةٍ).

قَوْلُهُ: [فلا يكونُ كالكسرةِ]؛ لأنَّهُ لَمَّا لزمَ الإدغامِ صارتِ الكسرةُ كالعدمِ؛ للزومِ السكونِ.

قَوْلُهُ: [كَمَا أمالُوا (خَافَ)] الفرقُ على الأفصحِ بينَ (خَافَ)، وَ(جَادّ)[1] أنَّ السببَ المقدرَ فِي (خَافَ) وبابِهِ أقوى؛ لكونِهِ موجودًا فِي نفسِ الألفِ، ولذلك لم يمنعه حرفُ الاستعلاءِ كَمَا سيأتِي.

قَوْلُهُ[2]: [لقولِهِم: (أَبْوَابٌ)، وَ(أَمْوَالٌ)][3] فِي جمعهما، وَ(بُوَيبٌ) وَ(مُوَيلٌ) فِي تصغيرِهِمَا.

قَوْلُهُ: [وكذلكَ الكِبَا] فإن قلتَ: فَـ(كِبَا) كَـ(عِمَادٍ)، فَلِمَ لم يحمل على أنَّ إمالَتَهُ لكسرةِ الكافِ كإمالةِ (عِمَادٍ) لكسرةِ عينِهِ؟ قلتُ: الكسرةُ فِي (عِمَادٍ) يجذبُ الألفَ إلى الإمالةِ، ولا مانعَ منه فيمالُ، وأمَّا (الكِبَا) فكسرةُ كافِهِ يجذبُ إلى الإمالةِ لكنْ كونُ ألفِهِ عن واوٍ وحرفُ الألفِ عنها فلمَّا أمالُوه معَ الصارفِ حملُوهُ على الشذوذِ.

قَوْلُهُ: [وَهِيَ الكُنَاسَةُ] هِي بالضمِّ: القُمَامَةُ.

قَوْلُهُ: [الذِي هِيَ الكسرةُ] فيهِ تأنيثُ العائدِ باعتبارِ خبرِهِ، وَهُوَ شايعٌ.

قَوْلُهُ[4]: [والناسُ إلخ] (النَّاسُ): النفرُ، والرجالُ يطلقُ على الإنسِ والجنِّ، قالَ اللهُ تعالى: ﴿**قُلْ أُوحِيَ إِلَيَّ أَنَّهُ اسْتَمَعَ نَفَرٌ مِّنَ الْجِنِّ**﴾[5]، وقال: ﴿**وَأَنَّهُ كَانَ رِجَالٌ مِّنَ الإِنسِ يَعُوذُونَ بِرِجَالٍ مِّنَ الْجِنِّ**﴾[6]، وقال: ﴿**الَّذِي يُوَسْوِسُ فِي صُدُورِ النَّاسِ (5) مِنَ الْجِنَّةِ وَالنَّاسِ**﴾[7]، قالَ الفراءُ[8]: (مِنَ

([1]) في (م): (هاد). قال سيبويه: "ومِمَّا لا تمال ألفه (فاعل) من المضاعف، و(مفاعل) وأشباههما؛ لأنَّ الحرف قبل الألف مفتوح، والحرف الذي بعد الألف ساكن لا كسرة فيه، فليس هنا ما يميله. وذلك قولك: (هذا جادٌّ ومادٌّ، وجوادّ)". سيبويه، الكتاب (ج132/4).

([2]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (حملُوهُ على الشذوذِ).

([3]) لا تؤثر الكسرة الواقعة بعد ألفٍ منقلبةٍ عن واوٍ، نحو: (من بابِهِ ومالِهِ)، وَ(مِن بابٍ ومالٍ)؛ لضعف هذا السبب، وهو الكسرة، لكون الألف منقلبة عن واو ولا ترجع إلى الياء بحال. وأمَّا إمالة (الكِبَا) وهي الكناسة، و(العَشَا) وهي مصدر الأعشى، و(المَكَا) وهي حجر الثعلب فالإمالة فيهم شاذة؛ لأنَّ الكسرة فيهم منقلبة عن واو: (كبا، يكبو)، و(عشا، يعشو)، و(مكا، يمكو). وأمَّا جواز إمالتهم (الرِّبَا)، و(من دَارٍ)، مع أن ألفهما منقلبة عن واو؛ فلأجل الكسرة على الراء قبل الألف أو بعد الألف؛ لأنَّ تلك الكسرة بمنزلة الكسرتين. شاهين، مجموعة الشافية (ج147/2)، وركن الدين، شرح الشافية (ج665/2).

([4]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: [(العَشَاءُ) إِلَى (مَالٍ)].

([5]) [الجن: 1].

([6]) [الجن: 2].

([7]) [الناس: 5-6].

([8]) الفراء، معاني القرآن (ج302/3).

الجنةِ والناسِ) تفصيلٌ للناسِ، فكأنَّهُ قيلَ: الذِي يوسوسُ فِي صدورِ الناسِ جنِّهِم وإنسِهِم. وفِي بعضِ الأخبارِ: (أَتَانِي ناسٌ مِنَ الجنِّ)[1].

قَوْلُهُ: [فِي الأمثلةِ الأربعةِ] مِن قَوْلِهِ: [(العَشَاءُ) إِلَى (مَالٍ)].

قَوْلُهُ: [وفِي المثالين الأخيرينِ ليست منقلبةً]؛ أَي: بل زائدة، وزيادتُهَا فِي ثانيهما مذهبُ سِيبَوَيْهِ[2]، والإمالةُ فِيهِ لغةُ الحجازيينَ، واستحسنتْ لكثرةِ دورِهِ، ومن ثُمَّ لم يملْ (أَنَاس) وَنحوِ (الوَسْوَاسِ)، قالَ ذلكَ الجعبريُّ، وأولهما وَهُوَ (الحَجَّاجُ) علمٌ لا صفةٌ، قالَ ذلكَ الموصليُّ وغيرُهُ، قالَ: ومثلُهُ (العَجَّاجُ).

قَوْلُهُ[3]: **[كِالزِّبوا]** كتابةُ الألفِ بعدَ هذهِ الواوِ على مذهبِ مَن يكتبُ نحوَ: (أزيدٌ يدعو) بالألفِ، فإنَّ فِي كتابتها ثلاثةَ مذاهبَ، يكتبُ مطلقًا، ولا يكتب مطلقًا، يكتبُ في الجمعِ ولا يكتبُ فِي المفردِ، والمذهبُ الثالثُ هُوَ المشهورُ، كُتِبَ فِي المصحفِ بواوٍ بعدَهُ ألفٌ عَلَى لغةِ مَن يقولُ: (ربوا) وَهُم أهلُ الحيرةِ الذين تعلمتِ العربُ الكتابةَ منهم[4]، وكانَ أولئكَ يكتبونَ هَكَذَا على لغتِهِم، فتبعتهم الصحابةُ –رضي اللهُ تعالى عنهُم– فِي كتابتِهِم كذلكَ، وإن لم يكن ذلكَ لغتُهُم، ذكرَ[5] ذلكَ الفراءُ[6]، وحكى عنهُ النواوي[7]

---

(1) قال الفَرَّاءُ: حَدَّث بعضُ العرب قومًا، فقال: جاءَ قوم من الجنّ، فوقفوا، فقيل لهم: من أَنتم؟ فقالوا: نحن ناسٌ من الجنّ. الأنباري: أبو البركات، الأضداد (ص328).

(2) قال سيبويه: "وإنما هو شاذ وذلك الحَجَّاجُ إذا كان اسمًا لرجل، وذلك لأنَّه كثر في كلامهم فحملوه على الأكثر؛ لأنَّ الإمالة أكثر في كلامهم. وأكثر العرب ينصبه ولا يميل ألف حَجَّاجٍ إذا كان صفة، يجرونه على القياس". سيبويه، الكتاب (ج127/4).

(3) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (خطُ المصحفِ وخطُ العروضِ).

(4) "حدثنا سفيان عن مجالد عن الشعبي قال: سَأَلْنَا المهاجرين من أين تعلمتم الكتابة قالوا: تعلمنا من أهل الحيرة. وسألنا أهل الحيرة: من أين تعلمتم الكتابة قالوا: من أهل الأنبار". السيوطي، المزهر في علوم اللغة وأنواعها (ج294/2).

(5) في (ط): (ذكره).

(6) الفراء، المقصور والممدود (ص57).

(7) النووي(ت676هـ) يحيى بن شرف بن مُرِي بن حسن الحزامي الحوراني، النووي، الشافعيّ، أبو زكريا، محيي الدين: علامة بالفقه والحديث. مولده ووفاته في نوا (من قرى حوران، بسورية) واليها نسبته. تعلم في دمشق، وأقام بها زمنًا طويلًا. من كتبه "تهذيب الأسماء واللغات"، و"منهاج الطالبين"، و"الدقائق"، و"تصحيح التنبيه"، و"المنهاج في شرح صحيح مسلم"، و"التقريب والتيسير"، و"حلية الأبرار"، و"خلاصة الأحكام من مهمات السنن وقواعد الإسلام"، و"رياض الصالحين من كلام سيد المرسلين"، و"بستان العارفين"، و"الإيضاح" في المناسك، وغيرها من الكتب. النووي: نسبة لنوا، يجوز كتبها بالألف: "نواوي"، بينما كان النووي يكتبها بدون ألف. انظر:

فِي كتابِ (التَّحرِيرِ)[1]، وأمَّا على الرسمِ الاصطاريقي[2] فلا يكتبُ إلا بالألفِ، كَمَا يكتبُ (الرِّضَا) ونحوه، ويقالُ: الخطانِ لا يقاسانِ، خطُ المصحفِ وخطُ العروضِ.

قَوْلُهُ[3]: [فلا[4] يكونُ إلا الياءَ] إطلاقُ الياءِ شاملٌ للمشددةِ والمخففةِ، وَهُوَ صحيحٌ، لكنَّ الإمالةَ للمشددةِ نحوَ (بَيَّاع)[5] أقوى.

قَوْلُهُ: [ثُمَّ إنَّها إنَّمَا تؤثرُ إلخ] المعنى[6] أنَّها لا تؤثرُ إلا إذا كانتْ قبلَ الألفِ مجاورتُهَا لَهَا إلخ.

قَوْلُهُ: [نحوَ: (سَيَال)] قالَ فِي القاموسِ[7]: (السَّيَالُ) كَـ(سَحَابٍ): موضعٌ بالحجازِ، وكَـ(سَحَابَةٍ) موضعٌ بقربِ المدينةِ على مرحلةٍ، ونباتٌ له شوكٌ /ق151ب/ أبيضُ طويلٌ إذا نزعَ جرى منهُ اللبنَ، أو مَا طالَ مِنَ السَّمُرِ، الجمعُ: (سَيَالٌ).

قَوْلُهُ: [أو يكونُ الفاصلُ أكثرَ مِن حرفٍ]؛ أَي: ليسَ أحدُ الحرفينِ هاءً كَمَا مَثَّلَ، فإنَّ كانَ هاءً ولم ينضمَّ مَا قبلهاَ نحوَ: (أَدِرْ جَيْبَهَا)[8] جازتِ الإمالةُ، وقد سبقَ نظيرُ ذلكَ.

قَوْلُهُ: [وعدمُ إمالةِ (حَيَوانٍ)] صرَّحَ الشيخُ أبو حيانَ[9] وغيرُهُ[10] بجوازِ الإمالةِ فيهِ فِي الجملةِ، قالُوا: الإمالةُ إذا كانتِ الياءُ ساكنةً أقوى منها إذا كانتْ متحركةً نحوَ (الحَيَوانِ)، وَ(رأيتُ يدًا) فِي الوقفِ؛ لأنَّ الانخفاضَ فِي الساكنةِ أظهرُ؛ لقربِهِا مِن حرفِ المدِّ. انتهى.

ابن العطار، تحفة الطالبين في ترجمة الإمام محي الدين (ص9)، وابن كثير، طبقات الشافعية (ج2/418)، وابن العماد، شذرات الذهب (ج5/353)، والزركلي، الأعلام (ج8/149).

([1]) النووي، تحرير ألفاظ التنبيه (ص178).

([2]) لم أقف على معنى لهذه الكلمة. ولعلها تصحيف لكلمة (الاصطلاحي).

([3]) السبب الثالث من أسباب الإمالة: مجيء الياء قبل الألف، متصلةً نحو: (سَيَال) وهو شجر له شوك، أو ساكنة منفصلة بحرف واحد نحو: (شَيْبَان) وهو حيٌّ من العرب، أمَّا نحو (حَيَوان)، و(سَيْسَبَان) لنوع من الشجر، فلا تمال، وأمَّا إذا فصل بحرفين أحدهما هاء لا ضمَّ قبلها نحو (أَدِرْ جَيْبَهَا) تمال؛ لخفاء الهاء. ومنع سيبويه إمالة الياء التي بعد الألف نحو (ساير)، وأجازها ابن مالك بشرط أن تكون متصلة. شاهين، مجوعة الشافية (ج2/149-150).

([4]) في (ك): (ولا).

([5]) في (ط): (بياع).

([6]) (المعنى إنَّها ... مجاورتُهَا لَهَا إلخ): ساقط في (ك).

([7]) الفيروز أبادي، القاموس المحيط (ص1017).

([8]) في (ط): (أدر جيلها).

([9]) انظر: السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع (ج3/416).

([10]) (وغيره): ساقط في (م).

قَوْلُـهُ: [فـلا يمـالُ نحـوُ: (سَـايَرَ)]؛ أَي: فعـلًا ماضـيًا، ومنـعُ إمالتِـهِ[1] مـأخوذٌ مِـن كـلامِ سِيبَوَيْـهِ[2] والأكثرِ، فإنَّهُم أهملوا إمالةَ الألفِ؛ للياءِ بعدَهَا، لكن ذكرَهَا ابـنُ مالـكٍ فِـي التسـهيـلِ[3] وغيرُهُ تبعًا لابنِ الدهانِ[4] وغيرِهِ، وشرطُهَا عَلَى هَذَا أن تكونَ متصلةً نحوَ (بَايَعَ)، وَ(سَايَرَ) كالكسرةِ، بلْ أَوْلَى.

قَوْلُهُ[5]: [فَهُوَ إمَّا انقلابُ الألفِ عَنِ المكسورِ إلخ] مَا قالَهُ مِن أنَّ سببَ الإمالةِ فِي نحوِ (خَافَ) هُوَ انقلابُ الألفِ عَنِ العينِ المكسورةِ، وفِي نحوِ (سَالَ) هُوَ انقلابُهَا عَنِ الياء؛ أَي: للدلالةِ عَلَى الياءِ والكسرةِ، هُوَ مَا قالَ ابنُ هشامٍ الخضراويِّ[6] أنَّـهُ الأَوْلَى، وذهبَ السيرافيُّ[7] وغيرُهُ إِلَى أنَّ سَبَبَهَا فيهِمَا هُوَ الكسرةُ العارضـةُ فِي فاءِ الكلمـةِ حينَ تسندُ إِلَى ضميرِ المتكلمِ، ولذلكَ جعلَ السيرافيُّ مِن أسبابِهَا كسرةٌ تعرضُ فِي بعضِ الأحوالِ، وَهَذَا ظـاهرُ كـلامِ الفارسـيِّ، قـالَ[8]: امـالُوا (خَـافَ)، وَ(طَابَ) مَعَ المستعلي طلبًا للكسرةِ فِي (خِفْتُ هَذَا). والإمالةُ فِيهِمَا نقلتْ عن بعضِ أهلِ الحجازِ وفاقًا لبنـي تميمٍ، /ق152أ/ وعامتُهُم يفرقونَ بينَ ذواتِ الواوِ، نحوَ (خَافَ) فلا يميلونَ، وذواتِ الياءِ، نحوَ (طَابَ) فيميلونَ.

([1]) في (م): (إمَّا لغة).

([2]) سيبويه، الكتاب (ج122/4).

([3]) ابن مالك، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد (ص325).

([4]) ابن الدهان البغدادي(494هـ – 569هـ) سعيد بن المبارك بن عليٍّ الأنصاريّ، أبو محمد، المعروف بابن الدهان: عالم باللغة والأدب. مولده ومنشأه ببغداد. انتقل إلى الموصل، تصانيفه كثيرة، وكان قد أبقاها في بغداد، فطغى عليها سيل، فأرسل من يأتيه بها إلى الموصل، فحُمِلَت إليه وقد أصابها الماء، فأُشير عليه أن يبخرها ببخور، فأحرق لها قسمًا كبيرًا أثَّر دخانه في عينيه فعمي! من كتبه: (تفسير القرآن)، و(شرح الإيضاح لأبي عليٍّ الفارسيِّ)، و(الدروس) في النحو، و(الأضداد) رسالة في اللغة، و(النكت والإشارات على ألسنة الحيوانات)، و(ديوان شعر)، و(ديوان رسائل)، و(العروض)، و(الغرة) في شرح اللمع لابن جني، و(سرقات المتنبي)، و(زهر الرياض). انظر: الحموي، معجم الأدباء (ج1369/3)، والقفطي، إنباه الرواة على أنباه النحاة (ج47/2)، وابن خلكان، وفيات الأعيان (ج382/2)، والزركلي، الأعلام (ج100/3).

([5]) السبب الرابع والخامس والسادس من أسباب الإمالة: كون الألف منقلبة عن حرف مكسور، كـ(خَافَ) أصلها (خَوِفَ)، أو منقلبة عن ياء، كـ(نَابَ) أصلها (نَيَبَ)، ومثلها (الرَّحَى)، و(سَالَ)، و(رَمَى)، أو الصائرة إلى ياء مفتوحة، كـ(دعا)؛ لأنَّك تقول في المبني للمجهول: (دُعِيَ)، و(حُبَلى)؛ لأنَّك تقول: (حُبْلَيَان)، و(العُلَا)؛ لأنَّك تقول: (العُلْيَا)، ومثلها الجمع، نحو (اليَتَامَى)، والنَّصَارَى)؛ لأنَّ تثنيتهما (يَتَامَيَان)، و(نَصَارَيَان) على تأويل جماعتين، وهذا بخلاف (جال)، و(حال)؛ لأنَّك تقول في المبني للمجهول: (جِيْلَ)، و(حِيْلَ)، فالياء فيهما ساكنة وليست متحركة، والساكن كالميت، ولا سيما من حروف اللين. اليزدي، شرح الشافية (ج404/2–407).

([6]) انظر: الأشموني، شرح الأشموني لألفية ابن مالك (ج27/4).

([7]) السيرافي، شرح كتاب سيبويه (ج498/4).

([8]) الفارسي، التكملة (ص543).

قَوْلُهُ: [كَمَا فِي (بَابٍ)] ظاهرُهُ جوازُ إمالةِ الألفِ المنقلبةِ عَنِ ياءٍ فِي اسمٍ ثلاثيٍّ مِن غيرِ شذوذٍ، وَهُوَ مقتضى مَا فِي (المُفَصَّلِ)[1]، وقالَ المراديُّ[2]: صرَّحَ بعضُهُم بشذوذِهَا، وَهُوَ ظاهرُ كلامِ سِيبَوَيْهِ[3]. انتهى.

قَوْلُهُ: [لِمَا سيجيءُ]؛ أَي: فِي الإعلالِ.

قَوْلُهُ[4]: [وَ(النَّصَارَى)[5]] جمعُ (نَصْرَانٍ)، وَ(نَصْرَانَةٍ) مثلُ (النَّدَامَى) جمعُ (نَدْمَانٍ)، وَ(نَدْمَانَةٍ)، ولكن لم يستعملْ (نَصْرَانٌ) إلا بياءِ النسبةِ؛ لأنَّهُم قالُوا: (رجلٌ نصرانيٌّ)، و(امرأةٌ نصرانيَّةٌ).

قَوْلُهُ: [فإنَّ تثنيةَ الجمعِ جائزٌ] يريدُ الجمعَ المكسَّر إذَا لم يكن عَلَى صيغةِ منتهى الجموعِ.

قَوْلُهُ: [فِي (مِعْرَضٍ)] هُوَ بكسرِ الميمِ، وفتحِ الراءِ.

قَوْلُهُ[6]: [كَمَا فِي (عِمَادًا)[7]] هَذَا المثالُ ونحوُهُ مِنَ القسمِ السابقِ؛ لأنَّ سببَ الإمالةِ فيهِ فِي الكلمةِ التِي فيها الفتحةُ عَلَى مَا يقتضِيهِ ظاهرُ لفظِهِ أولًا، لكنَّهُ هُنَا اعتبرَ الألفَ دونَ الفتحةِ، فكانَ السببُ فِي كلمةٍ أُخْرَى، وقد يفهمُ مِن كلامِهِ جوازُ الإمالةِ؛ لإمالةٍ سابقةٍ قياسًا، وَهُوَ –أيضًا– ظاهرُ كلامِ سِيبَوَيْهِ، فإنَّهُ قالَ[8]: وقالُوا: (مِعْزَانًا)[9] فِي قولِ مِن قالَ (عِمَادًا)، فأمالَهُمَا جميعًا. انتهى.

قَوْلُهُ: [وَلِهَذَا يمالُ لَهَا مَا لَا يمالُ لِغَيرِهَا] هَذَا فِي معنى المصادرةِ[10] عَلَى المطلوبِ، فالأحسنُ أن يقولَ[11]: وَلِهَذَا وقعَ فِيهَا طلبًا للتشاكلِ (فَعَّلْنَ) موقعَ (فَعَلُّوا) فِيمَا رُوِيَ فِي بعضِ

([1]) الزمخشري، المفصل في صنعة الإعراب (ص472).

([2]) المرادي، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك (ج1494/3).

([3]) سيبويه، الكتاب (ج128/4).

([4]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (وامرأةٌ نصرانيَّةٌ).

([5]) الجوهري، الصحاح (ج829/2).

([6]) نص الجاربردي: "فإن كانت إمالة أخرى فإمَّا أن تكون سابقة عليها أو آتية بعدها، فإن كانت سابقة عليها فيمال كما في (عمادًا)، فتميل الألف الأولى بكسرة العين، ثُمَّ الثانية المنقلبة عن التنوين لأجل تلك الإمالة، وإن كانت آتية بعدها فإمَّا أن يقع ذلك في الفواصل أو لا، فإن وقع في الفواصل فيمال؛ ليناسب الفواصل، فإنَّ رعاية التناسب عندهم غرض مهم، ولهذا يمال ما لا يمال لغيرها". وهذا هو السبب السابع والثامن من أسباب الإمالة: وقوع الألف في الفواصل، وإمالة الألف لإمالة وقعت قبلها. شاهين، مجموعة الشافية، شرح الجاربردي (ج152/2–153).

([7]) في (م): (عادا).

([8]) سيبويه، الكتاب (ج127/4).

([9]) في (م): (مغزانا).

([10]) في (ك): (الصادرة).

([11]) انظر: ابن مالك، شرح التسهيل (ج130/1)، وأبو حيان، التذييل والتكميل (ج132/1)، وناظر الجيش، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (ج474/1)، والسيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع (ج233/1).

الأدعيةِ[1] (اللَّهُمَّ ربَّ السمواتِ وَمَا أَظْلَلْنَ، وربَّ الأَرَضِيْنَ وَمَا أَقْلَلْنَ، وربَّ الشَّيَاطِيْنَ وَمَن أَضْلَلْنَ)؛ أَي: وَمَنْ أَضَلُّوا وَنحو ذلكَ، فليتأملْ.

قَوْلُـهُ: [أَلَا تَـرَى أنَّ نحـوَ ﴿وَالضُّـحَى﴾[2]] ذكرَ ابـنُ مالـكٍ[3] مِن نحـوِهِ (تَلَـى) مِن قولِـهِ تعالى: ﴿**وَالْقَمَرِ إِذَا تَلَاهَا**﴾[4]، و(سَجَى) مِن قولِهِ: ﴿**وَاللَّيْلِ إِذَا سَجَىٰ**﴾[5]، واعْتُرِضَ تمثيلُهُ بِهِمَا بأنَّ أَلِفَهُمَا يجـوزُ إمالتُهَـا لغيـرِ التناسـبِ؛ لأنَّهَـا تـؤولُ إِلَـى اليـاءِ /ق152ب/ إِذَا بُنِـيَ الفعـلُ للمفعـولِ، وأجيبَ[6]: بأنَّ السببَ المقتضِي لإمالةِ نحوِ: (دَعَا) مِمَّا أَلِفُهُ عَن واوٍ لم يعتبرْهُ القراءُ، ولذلكَ لَم يميلُوا هَذَا النوعَ حيثُ وقعَ، وإنَّمَا أمالُوا مِنهُ مَا جاورَ الممالَ، فلمَّا أَمَالُوا (تَلَاهَا) وَنَحْوَهَا وليسَ مِن عادَتِهِم إمالةُ ذلكَ عُلِمَ أنَّ الداعيَ إِلَى إمالتِهِ عندَهُم إنَّمَا هُوَ التناسبُ.

قَوْلُهُ[7]: [مَعَ كونِ الألفِ منقلبةً عَنِ الواوِ] وَهَذَا مانعٌ عَنِ الإمالَةِ، وَمَعَ هَذَا يمالُ، فَعُلِمَ أنَّ رعايةَ التناسبِ فِي الفواصلِ عِنْدَهُم غرضٌ مهمٌ.

قَوْلُهُ: [مِن (سُفْلٍ) إِلَى (عُلْو)] يجوزُ ضمُّ أولِ كلٍّ مِنْهُمَا وَكَسْرُهُ.

قَوْلُـهُ[8]: [ولـذلكَ إِذَا أمـالُوا]؛ أَي: لعدمِ تأثيرِ الإمالـةِ المتأخرةِ متعلقٌ بقولـهِ: [لَا يجيرونَ]، و(إِذَا) ظرفيةٌ معمولةٌ لَه لَا شرطيةٌ؛ لأنَّ مَا فِي حيزِ الشرطيةِ لا يتقدمُ عليهِ.

قَوْلُـهُ: [إِذَا كَانَتَـا فِـي كلمتـينِ] نَحْوَ: (رأيتُ العَصَا وَالفَتَى)، لَا تجوزُ إمالـةُ ألفِ (العَصَا) لأجلِ إمالةِ ألفِ (الفَتَى).

قَوْلُـهُ: [يؤيـدُ ذلـكَ أيضًـا]؛ أَي: لأنَّـهُ مثلُ الإمالـةِ[9] فِـي الفواصـلِ مِمَّا سببُ إمالتِـهِ إمالـةٌ لاحقةٌ،

([1]) تمام الحديث: عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي مَرْوَانَ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّ كَعْبًا، حَلَفَ بِاللَّهِ الَّذِي فَلَقَ الْبَحْرَ لِمُوسَى أَنَّ صُهَيْبًا حَدَّثَهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمْ يَرَ قَرْيَةً يُرِيدُ دُخُولَهَا إِلَّا قَالَ حِينَ يَرَاهَا: (اللَّهُمَّ رَبَّ السَّمَوَاتِ السَّبْعِ وَمَا أَظْلَلْنَ، وَرَبَّ الْأَرَضِينَ السَّبْعِ وَمَا أَقْلَلْنَ، وَرَبَّ الشَّيَاطِينِ وَمَا أَضْلَلْنَ، وَرَبَّ الرِّيَاحِ وَمَا ذَرَيْنَ، إِنَّا نَسْأَلُكَ خَيْرَ هَذِهِ الْقَرْيَةِ وَخَيْرَ أَهْلِهَا، وَنَعُوذُ بِكَ مِنْ شَرِّهَا وَشَرِّ أَهْلِهَا وَشَرِّ مَنْ فِيهَا). [الطبراني، الدعاء/باب ما يقول المسافر إذا أشرف على بلدة، ص264: رقم الحديث: 838].

([2]) [الضحى: 1].

([3]) ابن مالك، شرح الكافية الشافية (ج1975/4).

([4]) [الشمس: 2].

([5]) [الضحى: 2].

([6]) المرادي، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك (ج1501/3).

([7]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (عِنْدَهُم غرضٌ مهمٌ).

([8]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (لأجلِ إمالةِ ألفِ الفَتَى).

([9]) (الإمالةِ فِي الفواصلِ ... ولم يمثلْ): ساقط في (ك).

فافهمِ الجوازَ للسابقةِ مِن بابِ أَوْلَى، ولم يمثلْ للإمالةِ فِي غيرِهَا إلا بِمَا سببُ إمالتِهِ إمالةٌ سابقةٌ، وَهُوَ (عِمَادًا) فلم يتجاوزْهُ الحكمُ، وَهُوَ واضحٌ.

قَوْلُهُ[1]: [يعرفُ بالتأملِ]؛ لأنَّ المثالَ الذِي جاءَ بهِ للفواصلِ فَمَا أميلتْ فِيهِ لأجلِ الإمالةِ المؤخرةِ، فللمقدمةِ بالطريقِ الأَوْلَى أن يجوزَ، ولم يجئْ للإمالةِ إلا بمثالٍ أميلَ فِيهِ للإمالةِ المقدمةِ، فيكونُ إشارةٌ إِلَى أنَّ الإمالةَ[2] المؤخرةَ لا يجوزُ، وللفواصلِ يجوزُ مطلقًا. ض.

قَوْلُهُ: [وبعضُهُم يجيزُ الإمالةَ] وعليهِ قراءةُ عاصمٍ فِي ﴿**كهيعص**﴾[3] بإمالةِ الهَاءِ وَاليَاءِ، وإمالةُ الهاءِ لإمالةِ الياءِ التِي بعدَهَا.

قَوْلُهُ: [وَمِنْهُ قراءةُ بعضِهِم] هِيَ قراءةُ الكسائيِّ مِن روايةِ الدوريِّ[4] مِن طريقِ أَبِي عثمانَ الضَّرِيرِ[5]، وَمِنْهُ –أيضًا– إمالةُ فتحةِ الراءِ والنونِ فِي (رَأَى)، وَ(نَأَى) تبعًا لإمالةِ الهمزةِ فِيهِمَا فِي قراءةِ حمزةَ والكسائيِّ وغيرِهِما، ووجهُهُا أنَّ الهمزةَ حرفٌ مستقلٌ، وطلبُ[6] التخفيفِ مَعَهَا أكثرُ بتعديلِ الصوتِ فِي مجموعِ الكلمةِ.

قَوْلُهُ[7]: [وَهُوَ فِي كلمةٍ أُخْرَى][8]؛ لأنَّ زيدًا كلمةٌ أُخْرَى غيرُ التنوينِ.

([1]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (لإمالةِ الياءِ التِي بعدَهَا).

([2]) في (ط): (اللإمالة).

([3]) [مريم: 1].

([4]) الدوري(ت246هـ) حفص بن عمر بن عبد العزيز الأزدي الدوري، أبو عمر: إمام القراءة في عصره. كان ثقةً ثبتًا ضابطًا. له كتاب (ما اتفقت ألفاظه ومعانيه من القرآن)، و(قراءات النبي –صلى الله عليه وسلم –)، و(أجزاء القرآن) وهو أول من جمع القراءات. وكان ضريرًا. والدوري نسبة إلى (الدور) محلة ببغداد، ونزل سامراء. وتوفي في (رنبويه) من قرى الريّ. انظر: ابن الجزري، غاية النهاية في طبقات القراء (ج1/255)، والزركلي، الأعلام (ج2/264).

(5) أَبُو عثمانَ الضرير(ت220هـ) سعدان بن المبارك، أبو عثمان: أديب، راوية، ضرير. من أهل بغداد. كوفيّ المذهب في النحو. كان مولى لعاتكة أم المعلى بن طريف (الّذي ينسب إليه نهر المعلى ببغداد) وصنف كتبًا، منها: (خلق الإنسان)، و(كتاب الوحوش)، و(الأرض والمياه والبحار والجبال)، و(النقائض)، و(الأمثال). انظر: الحموي: ياقوت، معجم الأدباء (ج3/ 1346)، والزركلي، الأعلام (ج3/ 89).

([6]) في (م): (فطلب).

([7]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (أُخْرَى غيرُ التنوينِ).

([8]) اعتبر ابن الحاجب أنَّ إمالة ألف التنوين قليلة، واعتبرها اليزدي من باب الشاذ؛ لأنَّ الإمالة حق الألف المتصلة، وهذه منفصلة؛ لأنَّ التنوين من حروف المعاني، وقال ركن الدين: "اعلم أن أكثر المميلين لا يميلون الألف المبدلة عن التنوين للوقف في نحو: (رأيت زيدًا)؛ لأنَّ هذه الألف عارضة للوقف، فهي في حكم التنوين، وبعضهم يميلونها؛ نظرًا إلى وجود الألف لا إلى الأصل". وأمَّا سيبويه (شيخ النحاة) فلا يميلها؛ لأنَّها نون وليست كالألف في: (معنًى)، و(مغزًى). ابن الحاجب، الإيضاح في شرح المفصل (ج2/293)، واليزدي، شرح الشافية (ج2/408)، وركن الدين، شرح الشافية (ج2/670)، وسيبويه، الكتاب (ج4/134).

قَوْلُهُ[1]: [فذهبَ بعضُهُم] هُوَ ابنُ السراجِ[2].

قَوْلُهُ[3]: [لِمَا أنَّ الياءَ أَدْعَى]؛ أَي: أكثرُ دعاءً وطلبًا واقتضاءً لَهَا.

قَوْلُهُ: [وقالَ آخرونَ] هُوَ مذهبُ الأكثرينَ، وظاهرُ كلامِ سِيبَوَيْهِ[4]؛ لأنَّهُ قالَ فِي الياءِ: لأنَّهَا بمنزلةِ الكسرةِ، فجعلَ الكسرةَ أصلًا، وَهُوَ الأظهرُ لوجهينِ، أحدُهُمَا: مَا ذكرَهُ الشارحُ، والثانِي: أنَّ سِيبَوَيْهِ ذكرَ أنَّ أهلَ الحجازِ يميلونَ الألفَ للكسرةِ، وذكرَ فِي الياءِ أنَّ أهلَ الحجازِ وكثيرًا مِنَ العربِ لا يميلونَ، فدلَّ هَذَا مِن جهةِ النقلِ عَلَى أنَّ الكسرةَ أقوى، قالَ ذلكَ المراديُّ[5] وغيرُهُ.

قَوْلُهُ[6]: [وقالَ آخرونَ: الكسرةُ أقوى] قالَ فِي (الإقليدِ): الكسرةُ أَدْعَى؛ لأنَّ الياءَ قد يتحركُ بالضمةِ فيخرجُ عَن هَذَا الخلافِ، والكسرةُ لا تختلفُ فِي نفسِهَا كَمَا يختلفُ حالُ الحرفِ بأنْ سُكِّنَ مرةً ويحرَّكُ أُخْرَى فيختلفُ أحكامُهُ بحسبِ اختلافِهِ فِي نفسِهِ، فَهَذَا أدعى إِلَى جعلِ الكسرةِ أصلًا فِي بابِ الإمالةِ. لنا، يمكنُ أن يقالَ: الياءُ أدعى؛ لأَنَّ تفاصيلَهُ حرفٌ متحركٌ فِي الكسرةِ لا يمالُ، وفِي الياءِ يمالُ إِذَا كانتْ ساكنةً فعلمَ أنَّ الياءَ أدعى. ض.

قَوْلُهُ[7]: [وحروفُ الاستعلاءِ] الحروفُ المستعليةُ مَا يرتفعُ اللسانُ بِهَا إِلَى الحنكِ، وَهِيَ سبعةٌ.

([1]) بعد ذكر الجاربردي لأسباب الإمالة قال: "ولو تأملت فيما مضى ظهر لك رجوع جميع الأسباب الإمالة إلى الكسرة والياء"، ثُمَّ اختلف في أيهما أقوى، فذهب ابن السراج إلى أنَّ الياء أقوى؛ لأنَّها حرف، والحرف أقوى لقيامه بنفسه، ولأنَّ الكسرة بعضها، والأكثرون ومنهم سيبويه أنَّ الكسرة أقوى؛ لأنَّ اللسان يتسفل بها أكثر من تسفله بالياء. شاهين، مجموعة الشافية، شرح الجاربردي (ج156/2).

([2]) ابن السراج، الأصول في النحو (ج160/3).

([3]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (وطلبًا واقتضاءً لَهَا).

([4]) سيبويه، الكتاب (ج121/4).

([5]) المرادي، توضيح المقاصد المسالك بشرح ألفية ابن مالك (ج1493/3).

([6]) ساقط في (ك): إلى قوله: (وَهِيَ سبعةٌ).

([7]) بعدما تحدث الجاربردي عن أسباب الإمالة شرع في موانع الإمالة، وهي: حروف الاستعلاء السبعة (الصاد، والضاد، والطاء، والظاء، والخاء، والغين، والقاف) إلا في المنقلبة عن المكسور كـ(خاف)، أو الياء كـ(ناب)، أو الصائرة إلى ياء كـ(حبلى)؛ لأنَّ هذه الحروف يعلو بها اللسان إلى الحنك الأعلى، والإمالة انخفاض، فإن وقعت مكسورة قبل الألف بحرف كـ(قفاف)، أو ساكنة بعد كسرة كـ(مِصْبَاحٍ) لا تمنع الإمالة على المشهور، وتمنعها عند بعض، وأمَّا إذا كانت مفتوحة كـ(قَوَائِم) فإنَّها تمنع الإمالة بلا خلاف. وإن وقعت بعد الألف بحرف كـ(عاصم) منعت الإمالة، وإن وقعت بعدها بحرف كـ(ناشِط)، أو بحرفين كـ(مواعِيظ) منعت عند الأكثرين. شاهين، مجموعة الشافية (ج156/2).

قَوْلُـهُ: [فَلَـو أَمَلْـتَ الألـفَ فِـي (صَـاعِدٍ)]؛ أَي: فِـي لفظـةِ[1] (صَـاعِدٍ)، ومثلُـهُ قَوْلُـهُ: [فِـي (هَابِطٍ)].

قَوْلُهُ: [لَصَعِدَتْ] قَالَ فِي القاموسِ[2] وغيرِهِ: /ق153أ/ (صَعِدَ) فِي السَّلَّمِ كَـ(سَمِعَ): صُعُودًا، وَصَعَّدَ فِي الجَبَلِ، وَعَلَيهِ تَصْعِيدًا، وَلَم يسمعْ: صَعِدَ فِيهِ.

قَوْلُهُ[3]: [كَمَا سَيِجِيءُ] فِي شرحِ قَوْلِهِ: [وَبَعْدَهَا يَلِيهَا فِي كَلَمَتِهَا].

قَوْلُهُ: [وَهُوَ مَا يصيرُ ألفُهُ ياءً مفتوحةً] يستفادُ منهُ أَنَّهُ لا أثرَ لحرفِ الاستعلاءِ فِيمَا ألفُهُ لامٌ رابعـةٌ فصـاعدًا نَحْـوَ: (اسـتقى)، وَلَا فِيمَـا ألفُـهُ للتأنيـثِ نَحْـوَ: (الوسـطى)؛ لأَنَّـكَ إِذَا بنيـتَ الأولَ للمفعولِ وثنيتَ الثانِي انقلبتْ ألفُهُمَا ياءً، فَهُمَا –أيضًا– مِن بابِ (صَفَا)[4].

قَوْلُـهُ[5]: [لأنَّـهُ فِـي نفسِ الحرفِ الممالـةِ]؛ أَي: لأنَّ السببَ فِي الأبوابِ الثلاثةِ فِي نفسِ الحرفِ الممالةِ وغيرِهَا بسببِ الجوارِ، وَمَا بالذاتِ أقوى مِمَّا بالجوارِ. ض.

قَوْلُـهُ: [قـالَ فِـي الصِّـحَاحِ] عبارتُهَا[6]: (صَـغَا)، (يَصْغُو)، وَ(يَصْـغَى)، (صَـغْوًا)، وَ(صَـغْوًا): مَـالَ، قَالَ: وكذلكَ (صَغِي) بالكسرِ، (يَصْغَى)، (صَغًا)، وَ(صُغِيًّا).

قَوْلُهُ: [فَإِن كانتْ قَبْلَهُ إلخ] حاصلُهُ أَنَّ الحروفَ المستعليةَ إِذَا سبقتِ الألفَ لا يمنـعُ إِمَالَتُهَا إِلَا إِذَا وَلِيَتْهَا ألفٌ، وَهُوَ موافقٌ لظاهرِ كـلامِ سِيبَـوَيْـهِ[7]، ومقْتَضَـى كـلامِ ابـنِ مالـكٍ[8] وابنِ هـشـامٍ[9] وغيرِهِمَا أَنَّ تقدمَ الحرفِ المستعلِي كتأخرِهِ مِا لَم ينكسرْ أو يسكنْ أَثْرَ الكسرةِ فيمالُ نَحْوَ: (طِـلَاب)، وَ(مِطْوَاع) بخلافِ (غَنَائِم)، وَ(خَزْعَال)[10]، وذكرَ الشريفُ وغيرُهُ مِنَ الشارحينَ نَحْوَ هَذَا التفصيلِ فِيمَا إِذَا فُصِلَ بحرفٍ واحدٍ، وقالُوا[11]: إِنَّ كلامَ المصنفِ مطلقٌ والمرادُ التقييدُ، واللهُ أعلمُ.

قَوْلُهُ[12]: [فَإِن لَم يقعْ بينـهُمَا فاصلٌ]؛ أَي: بينَ المستعليةِ والألفِ.

([1]) في (ك): (لفظ).

([2]) الفيروز أبادي، القاموس المحيط (ج2/497).

([3]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: [وَبَعْدَهَا يَلِيهَا فِي كَلَمَتِهَا].

([4]) في (م): (صغا).

([5]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (أقوى مِمَّا بالجوارِ. ض).

([6]) الجوهري، الصحاح (ج6/2400).

([7]) سيبويه، الكتاب (ج4/130).

([8]) ابن مالك، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد (ص325).

([9]) ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك (ج4/304).

([10]) ناقة بها خَزْعَالٌ؛ أي: ظَلْع. الجوهري، الصحاح (ج4/1684).

([11]) ركن الدين، شرح الشافية (ج2/671).

([12]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (كان منعُهَا أشدُّ).

قَوْلُهُ: [كَـ(صَوَاعِدَ)] وَ(خَوَالِدَ)، وَ(ضَوَامِنَ)، وَ(طَوَالِبَ)، وَ(ظَوَالِمَ)، وَ(غَوَاشِمَ)، وَ(قَوَاعِدَ).

قَوْلُهُ: [وَأَمَّا أن كانتِ المستعليةُ بعدَ الألفِ] الكلامُ فِي ألفِ (سَالِمٍ) لَا ألفِ (رَابِطٍ). ض.

قَوْلُهُ: [كَـ(عَاصِمٍ)] وَ(آخِذٍ)، وَ(عَاضِلٍ)، وَ(عَاطِلٍ)، وَ(رَاطِبٍ)، وَ(شَاغِلٍ)، وَ(عَاقِلٍ).

قَوْلُهُ: [وَإِنْ كَانَ بحرفينِ] أَمَّا إِذَا كانَ بأكثرَ مِن حرفينِ فَلَا يمنعُ باتفاقٍ.

قَوْلُهُ: [(مَوَاعِيظَ)] وَ(مَنَافِيخ)[1]، وَ(أَفَاحِيصَ)[2] جَمْعَ (أُفْحُوصٍ): مَجْثِمُ القَطَا.

قَوْلُـهُ: [عَلَـى الأَكْثَـرِ]؛ أَي: فِـي الصـورتينِ؛ أي: قبـلَ الألـفِ وبعـدَهَا؛ أي: فِـي الصـورتينِ خلافٌ، فحينئذٍ (فِيهِمَا) متعلقٌ بقولِهِ: [عَلَى الأكثرِ] حتى يكونَ فِي كلتَا الصورتينِ المذكورتينِ خلافٌ.

قَوْلُـهُ: [فلـم يستكرهْ استكراهَهُم] الحاصلُ أَنَّ الحروفَ المستعليةَ إِذَا كانتْ بعدَ الألفِ كان منعُهَا أشدُ مِنهَا إِذَا كانتْ قَبْلَهَا؛ لأَنَّهَا إِذَا كانتْ قَبْلَهَا وَأميلتْ لكانَ الذهابَ مِنَ العُلْو إِلَى أَسْفَلَ، وأَمَّا إِذَا كانتْ بَعْدَهَا وأميلتْ لكانَ الذهابُ مِن سُفْلٍ إِلَى عُلْوٍ، وَهُوَ أشقُ مِنَ الأولِ، فلهَذَا إِذَا كانتْ بَعْدَهَا كان منعُهَا أشدُّ.

قَوْلُهُ[3]: [فَإِن وَلِيَتْهَا] أرادَ فَإِن كانتِ الرَّاءُ[4] مجاورةً للألفِ قبلَهَا أَو بعدَهَا؛ ليستقيمَ التقسيمُ الآتِي، ولقولِهِ بعدُ: [وَإِن لم تكنِ الراءُ تَلِي الألفَ بَلْ تَبَاعَدَتْ].

قَوْلُـهُ[5]: [إِذَا انضمَّتْ إِلَيهَا] مثالُ الرَّاءِ الغيرِ المكسورةِ مَعَ المستعليةِ (فِرَاق)، وَ(صِرَاط)، وَ(هَذَا قَادِرٌ)، والأمثلةُ التِي أَتَى بِهَا المصنفُ للتمثيلِ مَعَ الراءِ الغيرِ المكسورةِ فقطْ لَا للتمثيلِ أَنَّهَا مَعَ المستعليةِ، وَإِذَا كانَ بدونِ المستعليةِ يمنعُ، فَمَعَهَا بالطريقِ الأولى.

قَوْلُـهُ: [مثـالُ المفتوحـةِ إلـخ] هَذِهِ الأمثلةُ لِمَا فيهِ الراءُ مانعةٌ بدونِ المستعليةِ، ومثالُهَا مَعَ المستعليةِ (فِرَاق)، وَ(صِرَاط)، وَ(هَذَا قَادِرٌ) وَنَحْوُهَا.

([1]) (المنـافيخ): جمـع منفـاخ، وهـو كيـر الحـداد. الفراهيـدي، العـين (ج277/4)، والأزهـري، تهـذيب اللغـة (ج186/7).

([2]) انظر: الفارابي، معجم ديوان الأدب (ج275/1)، والجوهري، الصحاح (ج1048/3).

([3]) ومن موانع الإمالة –أيضًا– الراءُ، وتفصيلها: اعلم أن الراء غير المكسورة إذا وليت الألف قبلها أو بعدها منعت الإمالة منع المستعلية في غير (خاف) وبابها؛ لأنَّ الراء فيها من التكرار، وإنَّما قيد الراء بغير المكسورة؛ لأنَّها لو كانت مكسورة لم تمنع الإمالة؛ لأنَّها تكون مقدرة بكسرتين، ويملون (رَان)، و(تترى)، (ران)؛ لأنَّها منقلبة عن الياء، (ران)، (يرين)، وأمَّا (تترى) فمن يجعل ألفه للتأنيث ويمنع من الصرف أماله؛ لأنَّك تقول في التثنية (تتريان)، ومثلها من جعلها للإلحاق؛ لقولهم: (تتريان)، أو لأنَّ ألفه منقلبة عن الياء والتاء بدل، وأصله (وَتْرَى) من (الوِتْرِ). شاهين، مجموعة الشافية، شرح الجاربردي (ج159/2).

([4]) في (ط): (الياء).

([5]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (بالطريقِ الأولى).

قَوْلُهُ: [وَأمَّا (تَتْرَى) إلخ] قَد جاءَ التنزيلُ باعتبارِ كلٍّ مِنَ الوجهينِ، قرأَ ابنُ كثيرٍ وأَبُو عمرٍو قَولَهُ تَعَالَى: ﴿**ثُمَّ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا تَتْرَى**﴾[1] بالتنوينِ عَلَى أَنَّ ألفَهُ للإلحاقِ، وغيرُهُمَا بتركِهِ /ق153ب/ عَلَى أَنَّهَا للتأنيثِ كَـ(دَعْوَى)، وَهَذَا هُوَ المختارُ عملًا بالأكثرِ، ولأنَّ الألفَ للإلحاقِ لَا تكونُ فِي المصادرِ[2] إلا نادرًا. وَ(الوِتْرُ) بكسرِ الواوِ، وفتحِهَا.

قَوْلُهُ[3]: [فَإن كانتْ قَبْلَهَا فَلَا أثرَ لَهَا][4] لقائلٍ أن يقولَ: ينبغِي أن يكونَ الأمرُ بعكسِ مَا ذكرُوا؛ لأنَّ الراءَ المكسورةَ إذَا كانتْ قَبْلَهَا وَلَم يُمَلْ يكونُ انتقالًا مِن أسفلَ إِلَى عُلْوٍ، وَإذَا كانَ بعدَهَا وَلَم يُمَلْ يكونُ انتقالًا مِن عُلْو إِلَى سُفْلٍ، والأولُ أشدُّ محذورًا، والثانِي أسهلُ. ض.

قَوْلُهُ: [مِن رباطِ الخيلِ] (الرِّبَاطُ): الخيولُ التِي ربطتْ لأجلِ الغِزَاءِ.

قَوْلُهُ: [يلزمُ العدولُ مِن سُفْلٍ إِلَى عُلْوٍ] فَإن قيلَ: العدولُ مِن سُفْلٍ إِلَى عُلْو لازمٌ هَهُنَا أميلَ الألفُ أَو لَا؛ لأنَّهُ لَو أميلَ يكونُ عدولًا مِن سُفْلٍ حصلَ بالإمالةِ إِلَى عُلْو فِي الطَّاءِ، وَلَو لم يُمِلْ يكونُ عدولًا مِن سُفْلٍ فِي الراءِ الغيرِ المكسورةِ إِلَى عُلْو فِي الألفِ، قلتُ: ارتكابُ عدمِ الإمالةِ أولى؛ لأنَّ فِي الإمالةِ عدولًا مِن السُفْلِ إِلَى العُلْو بِلَا فصلٍ، وفِي عدمِ الإمالةِ عدولٌ مِن سُفْلٍ إِلَى عُلْو مَعَ الفصلِ، وَهُوَ أسهلُ. ض.

قَوْلُهُ: [وَذَكَر فِي شرحِ الهادِي] جزمَ بِمَا ذكرَهُ الشيخُ أبو حيانَ وغيرُهُ.

قَوْلُهُ[5]: [المستعلِي عَنِ الألفِ]؛ أَي: مَعَ تأخرِ الراءِ. ض.

قَوْلُهُ: [أيضًا ذلكَ]؛ أَي: إنَّهُ إذَا تأخرَ لم تجزِ الإمالةُ، لنا. والأولى أن يقدرَ مدلولَ هَذَا الكلامِ بحيثُ يطابقُ المتنَ، فيكونُ معنى قولِهِ: [مرادُ المصنفِ –أيضًا– ذلكَ]؛ أَي: إنَّهُ يقلبُ الراءَ الغيرَ المكسورةِ المستعليةِ إذَا كانتِ المستعليةُ قبلَ الألفِ إذَا تأخرتْ عَنْهَا. ض.

([1]) [المؤمنون: 44].

([2]) في (ك): (المصار).

([3]) ساقط في (ك): إلى قوله: (المستعليةِ وَإن بَعُدَتْ). وفي (م): إلى قوله: (وَهُوَ أسهلُ. ض).

([4]) نص الجاربردي: " إذا كانت الراء المكسورة بعد الألف فالمستعلية إمَّا قبل الألف أو بعدها، فإن كانت قبل الألف فتغلب الراء المكسورة عليها فيمال نحو: (طَارِد)، وإن كانت بعدها فلا تغلبها عليها، بل تغلب المستعلية عليها، فلا يمال نحو (فَارق) لما مرَّ في (رِبَاط)، وإن لم تكن الراء تلي الألف بل تباعدت فهي كالعدم في المنع عن الإمالة لو كانت غير مكسورة، وفي الغلب على المستعلية لو كان مكسور فيمال (هذا كافِر)؛ لكسرة الفاء ولا يعتد بالراء؛ لبعدها، فلا يمال نحو: (مررتُ بقادِرٍ) للحرف المستعلي، وهو القاف، ولا يعتدُّ بالراء المكسورة؛ لبعدها، وبعضهم يعكس؛ أي: يفتح (كافرًا)، ويميل (مررت بقادرٍ)". شاهين، مجموعة الشافية، شرح الجاربردي (ج160/2).

([5]) ساقط في (م): إلى قوله: (المستعليةِ وَإن بَعُدَتْ).

قَوْلُـهُ: [فيمـالُ (هَذَا كَـافِرٌ)] فَإنْ قلتَ: الراءُ الغيرُ المكسورةِ، لِمَ لَا يُمْنَعُ عَنِ الإمالـةِ عندَ التباعدِ عَنِ الألفِ فِي نَحْوِ (كَافِرٍ) وَالحرفُ المستعلِي مانعٌ عَنْهَا عندَ التباعدِ فِي نَحْوِ (عَاشِقٍ)، مَعَ أنَّ كلَّ واحدٍ منهما متباعدٌ عَنِ الألفِ؟ قلتُ: الراءُ بالتباعدِ يهينُ أَمْرُهَا ويضعفُ حَالُهَا، وَلِذَا قالَ المصنفُ فِي (شَرْحِ المفصلِ)[1]: (بَلْ هِيَ مُجْرَاةٌ مُجْرَى المستعليةِ)، مَعْنَاهُ أَنَّ حرفَ المستعليةِ فِي المنعِ أصلٌ لأجلِ المضادةِ بينهُمَا بخلافِ الراءِ الغيرِ المكسورةِ فإنَ ضِدِيَّتَهَا للإمالةِ ضعيفةٌ، لنا. أقولُ وفِي المتنِ[2] –أيضًا– إشارةٌ إِلَى أنَّ المستعليةَ أصلٌ فِي المنعِ، حيثُ قالَ: [مُنِعَتْ مَنْعَ المستعليةِ]، لكنَّ هَذَا يخالفُ مَا نقلَ عَنِ البعضِ أنَّ الراءَ أشدُّ مانعًا، وكأنَّ ذلكَ النقلَ ضعيفٌ. ض.

قَوْلُـهُ: [ولا يعتدُّ بـالراءِ؛ لبعدِهَا]؛ أَي: المضمومةِ، وفِي بعضِ النسخِ: [المكسورة]، وَهُوَ خطأٌ. ض.

قَوْلُـهُ: [أَي: يفـتحُ (كَـافِرًا)]؛ أَي: لَم يميلُوا اعتبارًا بـالراءِ الغيرِ المكسورةِ فِي المنعِ وإِن بَعُدَتْ.

قَوْلُهُ: [ويميلُ (مَرَرْتُ بِقَادِرٍ)] اعتبارًا بالمكسورةِ فِي غلبتِهَا المستعليةِ وَإِن بَعُدَتْ.

قَوْلُهُ: [وَذَكَر بعضُ الشارحينَ] هُوَ الشريفُ[3] –رحمَهُ اللهُ تَعْالَى–.

قَوْلُهُ[4]: [وفسادُهُ لَا يَخْفَى] وَهُوَ أَنَّ الوَلَيَّ وَالقُرْبَ لَا يطلقُ عَلَى شيئينِ لغةً وعرفًا حقيقةً إِلَّا إِذَا لم يكن بينَهُمَا فاصلٌ، سواءٌ كَانَ عدمَ الفاصلِ بحرفٍ أو بحرفينِ، ويطلقُ مجازًا، والأصلُ عدمُهُ عَلَى أن يليهَا فِي تغيرِ حرفٍ حقيقةً، فَلَو حملناهُ عَلَى المجازِ فِي حرفٍ وبحرفينِ يلزمُ الجمعَ بينَ الحقيقةِ والمجازِ، وَهُوَ غيرُ جائزٍ، وَعِندَ مَن يجوزُهُ خلافُ الأصلِ ولا ضرورةَ فِي ارتكابِهِ. ض.

قَوْلُـهُ: [وفسـادهُ لَا يَخْفَـى] وجهُهُ أنَّ المفهومَ مِن قولِهِ: [يَلِيهَا] الاتصالُ والمجاورةُ، وذلكَ منافٍ للفصلِ بحرفينِ وبحرفٍ واحدٍ، وقد يجابُ بأنَّ الفعلَ المذكورَ مِنَ الوَلِي، ومعناهُ لغةً: القُرْبُ وَالدُّنُوُ، وَهُوَ معنًى نسبيٌّ ولا ينافي الفصلَ[5].

قَوْلُهُ[6]: [ويفصلُ بينهُمَا]؛ أَي: مَعَ فصْلٍ أَو حَصْلٍ بحرفٍ. ض.

([1]) ابن الحاجب، الإيضاح في شرح المفصل (ج2/299).

([2]) ابن الحاجب، الشافية في علمي التصريف والخط (ص86).

([3]) ركن الدين، شرح الشافية (ج2/674).

([4]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (ولا ضرورةَ فِي ارتكابِهِ. ض).

([5]) في (م): (الفعل).

([6]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (أَو حصلٍ بحرفٍ. ض).

قَوْلُهُ[1]: [إمالُ مَا قبلَ هاءِ التأنيثِ] يعنى بِهِ أنَّ فتحةَ الحرفِ الذِي قبلَ هاءِ التأنيثِ تمالُ لا ذلكَ الحرف، وتعبيرُ بعضِهِم عَن ذلكَ بإمالةِ هاءِ التأنيثِ تَجَوُّزٌ، وإطلاقُهُم هُنَا هاءَ التأنيثِ شاملٌ للتِي رُسِمَتْ تاءً نَحْوَ: (بَقِيَّتُ اللهِ)، وللمتجوزةِ بِهَا للتأكيدِ كَـ(نَعْجَةٍ)، أَو المبالغةِ كَـ(عَلَّامَةٍ)، أَو للفرقِ كَـ(سَفِينَةٍ)، وَ(لَبِنَةٍ) وغيرِهَا.

قَوْلُـهُ: [لشبهِهَا بـالألفِ] بَيَّنَهُ غيرُهُ[2] بلزومِ السكونِ وفتحِ مَا قبلهَا، وإفادةِ التأنيثِ والخفاءِ والزيادةِ والبدلِ وغيرِهَا.

قَوْلُهُ[3]: [لكونِهِمَا للتأنيثِ] مثالُ ألفِ التأنيثِ (حُبْلَى) فإنَّهَا تمالُ؛ لأنَّهَا ترجعُ إِلَى الياءِ فِي التثنيةِ وجمعِ المؤنثِ نَحْوَ: (حُبْلَيَانِ)، وَ(حُبْلَيَات)، وإنَّمَا أميلتِ الفتحةُ قبلَ الهاءِ مَعَ عدمِ الكسرةِ والياءِ المقتضيتين للإمالةِ؛ لأنَّ مشابهةَ ما ثبتْ لَهُ الحكمُ كافيةٌ فِي ثبوتِ الحكمِ للمشابِهِ فَلَا يحتاجُ إِلَى سببٍ برَأْسِهِ.

قَوْلُهُ: [وَلَا هاءُ السَّكْتِ] مثلُهَا الهاءُ الأصليةُ نَحْوَ: (نَفَقَه) عَلَى أنَّهُ قَد نُقِلَ[4] عَنِ الكسائـيِّ إمالةُ مَا قَبْلَ هَاءِ السكتِ فِي نَحْوِ: ﴿**مَالِيَهْ**﴾[5]. وَبِهَا قطعَ[6] أَبُو مُزَاحِمٍ الخاقاني[7] فِي (لَه).

([1]) اعلم أن تاء التأنيث اللاحقة بالأسماء، نحو: (الرحمة)، و(الضاربة)، تقلب هاء في الوقف، فإذا قلبت تاء التأنيث هاء حال الوقف؛ فمنهم من أمالها كما أميلت ألف التأنيث؛ لمشابهة هاء التأنيث ألف التأنيث لفظًا وحكمًا: أما لفظًا؛ فلخفائها كخفاء ألف التأنيث، وكون كل واحدة منهما زائدة، وسكون كل واحدة منهما وفتح ما قبل كل واحدة منهما. وأما حكمًا؛ فلكونها للتأنيث، ولذلك لا تمال تاء التأنيث في الأفعال؛ لفقد الشبه اللفظي، ولا هاء السكت والضمير؛ لفقد الشبه الحكمي. واختلف النحاة في إمالتها، فمنهم من يعمم الإمالة في كلِّ هاء التاء، سواء كان قبلها راء، نحو: (كُدْرَةٍ)، أو حرف استعلاء، نحو: (حُقَّةٍ)، وهو مذهب أبي بكر بن الأنباري وابن شنبوذ وابن مقسم وأبي مزاحم الخاقاني، وبه قال السيرافي وثعلب والفراء، ومنهم من يجعل الراء أو حرف الاستعلاء مانعًا من الإمالة كما في (صاعد)، و(راشد)، والأحسن كما قال ابن الحاجب: تحسن فيما لم يكن قبل هاء التأنيث راء ولا حرف استعلاء كـ(رحمة)، وتقبح فيما قبلها راء كـ(كدرة)، وتتوسط في الحسن والقبح فيما آخره حرف استعلاء كـ(حقَّة). شاهين، مجموعة الشافية (ج166/2)، وابن الجزري، النشر في القراءات العشر (ج82/2).

([2]) ركن الدين، شرح الشافية (ج677/2)، واليزدي، شرح الشافية (ج416/2).

([3]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (فَلَا يحتاجُ إِلَى سببٍ برَأْسِهِ).

([4]) "وإليه ذهب ثعلب وابن الأنباري، وعُلل بالشبه اللفظي الذي بين هذه الهاء وهاء التأنيث في الوقف ... فالناظم لم يثبت الإمالة لهاء السكت؛ لشذوذها". الشاطبي، شرح ألفية ابن مالك = المقاصد الشافية (ج214/8).

([5]) [الحاقة: 28].

([6]) انظر: السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع (ج419/3).

([7]) الخاقاني(ت325هـ) موسى بن عبيد الله بن يحيى بن خاقان، أبو مزاحم الخاقاني: أول من صنف في التجويد. كان عالمًا بالعربية، شاعرًا، مِن أهل بغداد. غلب عليه حبُّ معاوية بن أبي سفيان، فقال فيه أشعارًا

والمشهورُ عَنْهُ عَدَمُهَا.

قَوْلُهُ[1]: [لفقدِ الشبهِ الحُكْمِيِّ] وَهُوَ كونُهُ للتأنيثِ.

قَوْلُهُ: [ثُمَّ ذلكَ يحسنُ إلخ] مقتضاهُ جوازُ إمالةِ الفتحةِ فِي الجملةِ عَلَى أيِّ حرفٍ كانتْ مِن سائرِ الحروفِ؛ أَي: غيرِ الألفِ، وَهُوَ أحدُ المذهبينِ، وَعَلَيهِ جَرَى ابنُ مالكٍ[2] وغيرُهُ، وَأَطْلَقُوا الجوازَ، قالَ الشريفُ[3]: (وَمَا فِي المتنِ أحسنُ)، والمشهورُ عَلَى /ق154أ/ مَا قالَ الموصليُّ وغيرُهُ، وَهُوَ المشهورُ مِن مذهبِ الكسائيِّ[4] فِي قراءتِهِ: أنَّ الحروفَ التِي تمالُ فتُحَها قبلَ هاءِ التأنيثِ خمسةَ عشرَ يجمعُهَا قولكَ: (فَجَثَتْ[5] زينبُ لذودِ شمسٍ)، وأمَّا الباقيةُ فعشرةٌ مِمَّا يمتنعُ إِمَالتُهَا مطلقًا، وَهِيَ حروفُ الاستعلاءِ؛ لأنَّهَا مانعةٌ فِي الأصلِ، وَهُوَ الألفُ، فالفرعُ أولى، والعينُ والحاءُ حملًا عَلَى المعجمتينِ؛ لضعفِ الفرعِ، والألفُ؛ لأنَّهَا لا تكونُ إِلَّا ساكنةً واربعةً يمتنعُ عَن إمالتِهَا إِن فتحَ مَا قبلَهَا أَو ضمَّ وَهِيَ الهمزةُ والهاءُ؛ لقربِهِمَا مِن مخرجِ الألفِ، والكافُ؛ لقربِهَا مِن مخرجِ القافِ، والراءُ؛ لتكرُّرِهَا فَإِذَا انكسرَ مَا قبلَهَا أَو كانَ ياءً جازتْ؛ لانضمامِ سببِ الأصلِ إِلَى الشبهِ.

قَوْلُهُ[6]: [ذلكَ تحسنُ]؛ أَي: إمالةُ الفتحةِ التِي بعدَهَا هاءُ التأنيثِ عَلَى ثلاثةِ أقسامٍ[7]: حسنٌ، وقبيحٌ، ومتوسطٌ بَيْنَهُمَا.

قَوْلُهُ: [لأنَّ الراءَ المفتوحةَ أشدُّ مانعًا] منعهُ الشيخُ نظامُ الدينِ[8]، وادَّعَى أنَّ الأمرَ بالعكسِ، قالَ: لأنَّ الراءَ غيرَ المكسورةِ ملحقةٌ بالمستعلِي، وشبيهةٌ[9] بِهِ، فَلَا تبلغُ دَرَجَتَهُ، وَلِهَذَا كانتِ الإمالةُ فِي (لَنْ يَضْرِبَهَا) أَشَدُّ وأقوى[10] مِنْهَا فِي (أَنْ[11] يَضْرِبَهَا قَاسِمٌ)، وأجيزَ إمالةُ (عُمْرَان) دونَ

كثيرةً، دوّنها الناس. وكان راويةً مأمونًا. له (قصيدة في التجويد)، و(قصيدة في الفقهاء). انظر: ابن الجزري، غاية النهاية في طبقات القراء (ج320/2)، والزركلي، الأعلام (ج324/7).

([1]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (وَهُوَ كونُهُ للتأنيثِ).

([2]) ابن مالك، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد (ص327).

([3]) ركن الدين، شرح الشافية (ج678/2).

([4]) انظر: المرادي، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك (ج1505/3)، والأشموني، شرح الأشموني لألفية ابن مالك (ج38/4)، والشاطبي، شرح ألفية ابن مالك = المقاصد الشافية (ج217/8).

([5]) (فَجَثَتْ): ساقط في (م).

([6]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (ومتوسطٌ بَيْنَهُمَا).

([7]) شاهين، مجموعة الشافية (ج166/2).

([8]) النظام، شرح الشافية (ج303/2).

([9]) في (ك): (شبهه). وفي (م): (مشبهة).

([10]) في (ك): (وأشد أقوى).

([11]) في (ط): (قد). وفي (م): (لن).

(بُرْقَان)، قالَ: وإنَّمَا الفتحُ فِي الراءِ؛ لأنَّ إمالةَ فتحِهَا كإمالةِ فتحتينِ؛ لتكررِ[1] الراءِ، فالعملُ فِي إمالتِهَا أكثرُ. انتهى. وَمَا ادَّعَاهُ هُوَ مقتضى كلامِ المصنفِ فِي (شَرحِ المفصلِ)[2] وغيرِهِ.

قَوْلُـهُ[3]: [لأنَّ الراءَ المفتوحةَ أشدُّ مانعًا] الأَوْلَى أن يقالَ فِي تعليلِهِ: الراءُ حرفٌ مكررٌ، فالإمالةُ فيهِ كان إمالتانِ، والشبهُ ضعيفٌ للإمالةِ، فلو أميلتِ الراءُ المفتوحةُ بواسطةِ شبهِ الهاءِ تلزمُ إمالتانِ بسببٍ ضعيفٍ، بخلافِ المستعليةِ، فإنَّهُ حرفٌ واحدٌ، فلو أميلَ تلزمُ إمالةٌ واحدةٌ، وَهُوَ أسهلُ مِن إمالتينِ، فَلِذَا قَبُحَ إمالةُ الراءِ المفتوحةِ، ولم تقبحْ إمالةُ الراءِ المستعليةِ بَلْ يتوسطُ. ض.

قَوْلُهُ: [أشدُّ مانعًا]؛ لأنَّ الراءَ الغيرَ المكسورةِ ملحقةٌ فِي المنعِ بالمستعليةِ لا متأصلةٌ فيهِ، بدليلِ أنَّهَا لا يمنعُ إلَّا إذَا اتصلتْ بالألفِ، والمستعليةُ يمنعُ متصلةً ومنفصلةً، ويمكنُ الجوابُ عَن هَذَا النظرِ بأن نقولَ عَن هَذَا مبنيٌّ عَلَى قولِ البعضِ الذِي الراءُ الغيرُ المكسورةِ عندَهُم ليستْ ملحقةً فِي المنعِ بالمستعليةِ، فافهمْ.

قَوْلُـهُ[4]: [ولأنَّـهُ لا أصلَ لِأَلِفَاتِهَا[5]] هَكَذَا قالَ غيرُهُ، وقد اعْتُرِضَ[6] بأنَّ انتفاءَ الانقلابِ عَن مكسورٍ أَو ياءٍ لا يوجبُ امتناعَ الإمالةِ مطلقًا؛ لجوازِ سببٍ[7] غيرِهِ كالكسرِ السابقِ، وَهُوَ قولُكَ: إمَّا بمنزلةِ قولِكَ: (شِمْلَال)، فالوجهُ هُوَ التعليلُ السابقُ.

قَوْلُهُ: [وَهُوَ لحنٌ]؛ أَي: عَلَى الصحيحِ، فَقَد ذهبَ الفراءُ إِلَى جوازِ إمالةِ /ق154ب/ أَلِفِهَا تشبيهًا لَهَا بألفِ (فَاعِلٍ) نَقَلَ ذلكَ عَنْهُ أَبُو حيَّانَ[8].

([1]) في (ط): (لتكرار).

([2]) ابن الحاجب، الإيضاح في شرح المفصل (ج298/2).

([3]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (فِي المنعِ بالمستعليةِ، فافهمْ).

([4]) الحروف لا تمال؛ لأنَّه لا أصل لألفاتها فتمال للمناسبة، ولقلة تصرفهم فيها، والإمالة نوع من التصرف، وبعض العجم يميل (لكن)، وهو لحن كما قال الجاربردي، فإن سمِّيَ بها؛ أي: صارت من قبيل الأسماء، فإن كان بها سبب للإمالة أميلت وإلا لا، فيمال (حتَّى)؛ لأنَّ تثنيته (حتَّيَان)؛ لأنَّ الألف الرابعة في الاسم يحكم بأنَّها عن ياء، ولا تمال (إلى)، و(على)؛ لأنَّك تقول في تثنيتهما (إلوان)، و(علوان)؛ لأنَّه يجعل من الواوي لكثرته، وأمال النحاة (بلى)، و(يا)، و(إمَّا لا)؛ لتضمنها معنى الجملة. شاهين، مجموعة الشافية (ج168/2-170).

([5]) في (ك): (لألفايها).

([6]) اليزدي، شرح الشافية (ج418/2).

([7]) في (ط): (سبق).

([8]) قال السيوطي: "والصحيح أنَّه لا يجوز الإمالة؛ لأنَّها لم تسمع فيها، والأصل في الأدوات ألا تمال، وما أميل منها فإنَّ ذلك فيها على طريقة الشذوذ فلا يتعدى مورد السماع". السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع (ج425/3).

قَوْلُـهُ[1]: [وَهُوَ لحنٌ] يمكنُ أن يقالَ فِي لغتِهِم كذلكَ، وليسَ لغتُهُم إمالةَ لفظٍ عربـيٍّ حتَّـى يكونَ لحنًا. ض.

قَوْلُـهُ: [يحكمُ بِأنَّهَا عَن يـاءٍ]؛ أَي: وإن كانَ فعلُـهُ واويًّا كَـ(مَغْزَى) يقدرُ أنَّ أصلَهُ (مَغْزُو) فقلبتِ الواوُ ألفًا بعدَ انقلابِهَا ياءً؛ لوقوعِهَا رابعةً مَعَ عدمِ انضمامِ مَا قبلَهَا، ولذلكَ يقالُ فِي تثنيتِهِ: (مَغْزَيَان).

قَوْلُهُ[2]: [بِأنَّهَا عَن ياءٍ] ولهذَا يثنَّى حينئذٍ بالياءِ، فيقالُ: (إِلَيَان) عَلَى قياسِ (حُبْلَيَان).

قَوْلُهُ: [وإنْ لَم يوجدْ]؛ أَي: مَا يقتضِى الإمالةَ فِي الحروفِ التِي سُمِّي[3] بِهَا بعدَ التسميةِ، وانتفاؤُهُ[4] فِي المثالينِ واضحٌ؛ إذِ[5] الألفَ فيهِمَا منقلبةٌ عَن واوٍ كَمَا ذَكَرَهُ بيانًا للخفيِّ، وَلَا أثرَ لصيرورةِ الألفِ فيهِمَا ياءً فِي نحوِ (عَلَيهِ)، وَ(إِلَيهِ)؛ لتعذُرِهَا بعدَ التسميةِ، ولأنَّهَا ياءٌ ساكنةٌ، وقد مرَّ أنَّهُ لا أثرَ لَهَا، وَكَذَا لا أثرَ للكسرةِ فِي (إِلَى)؛ لأنَّهَا كسرةٌ عَلَى غيرِ راءٍ، وقد تقدَّمَ –أيضًا– أنَّهَا لا تؤثرُ فِي الواوي، والضميرُ فِي (إمالتِهَا)، وَ(بجعلها) للحروفِ المذكورةِ[6]، وكَذَا المتوسطةِ، أو هُوَ راجعٌ إِلَى التسميةِ المفهومةِ مِنَ الفعلِ السابقِ، وَعَلَى هَذَا شرحُ النظامِ[7]، ولا يجوزُ أن يكونَ ضميرُ القصةِ؛ لأنَّهُ لا يؤنثُ كَمَا سبقَ إلَّا إذَا كانَ فِي الجملةِ المفسرةِ مؤنثٌ غيرُ فضلةٍ نَحْوَ: (هِيَ هِنْدٌ مليحةٌ).

قَوْلُـهُ: [ولـذلكَ تقـولُ فِـي تثنيتِهِمَـا (إِلَـوَان)، و(عَلَـوان)] نـصٌ عَلَى سِيبَوَيْـهِ[8]، وجزمَ بامتناعِ الإمالـةِ، نقلَـهُ الجوهريُّ[9]، وقالَ ذلكَ –أيضًا– المصنفُ فِي (شرحِ المفصلِ)[10] والموصـليُّ وغيرُهُمَا، وخَفِيَ النصُ عَلَى شارحٍ[11] فِي اللغةِ فزعمَ جوازَ الإمالةِ، قالَ: لأنَّكَ تقولُ فِي التثنيةِ: (إِلَيانِ)، وَ(عَلَيان)؛ لقولِهِم: (إِلَيكَ)، وَ(عَلَيكَ)، وقالَ: إنَّمَا ذَكَرَهُ هُوَ القياسُ.

قَوْلُهُ: [وأغنتْ عَنِ الجملةِ]؛ أَي: عَن إعادتِهَا فِي الجوابِ بصيغةِ الإيجابِ.

([1]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (حتَّى يكونَ لحنًا. ض).

([2]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (عَلَى قياسِ (حُبْلَيَان).

([3]) في (م): (سما).

([4]) في (ط): (التقاؤه).

([5]) في (ط): (أن). وفي (م): (إذا).

([6]) (المذكورة): ساقط في (م).

([7]) النظام، شرح الشافية (ج303/2).

([8]) الكتاب، سيبويه (ج387/3).

([9]) الجوهري، الصحاح (ج2543/6).

([10]) ابن الحاجب، الإيضاح في شرح المفصل (ج302/2).

([11]) اليزدي، شرح الشافية (ج418/2).

قَوْلُهُ[1]: [مقامَ (أَدْعُو)] وإنَ لم يكن فِي (أَدْعُو) سببُ الإمالةِ، بَلْ يكفِي وجودُ سببِهَا فِي نوعِ المشبهِ بِهِ، الحاصلُ إنَّمَا شُبِّهَ شيءٌ بشيءٍ فِي بابِ الإمالةِ، وكافٍ فِي نوعِ المشبهِ بِهِ سببُ الإمالةِ فِي الجملةِ، وذلكَ كافٍ لإمالةِ المشبهِ وإن لم يكنْ سببُ الإمالةِ موجودًا فِي المشبهِ والمشبِهِ بِهِ، فتأملْ، هَذَا فِي ياءِ غيرِهِ مِمَّا ذكرَ فِي هَذَا البحثِ.

قَوْلُهُ: [ويَا[2]] فِي معناهُ وَافِي الندبةِ، وبذلكَ /ق155أ/ صرَّحَ اليزديُّ[3].

قَوْلُهُ: [وَكَذَا (لَا) فِي (إِمَّا لَا)] هَكَذَا قالَ غيرُهُ –أيضًا–: وقضيتُهُ أنَّهَا لا تمالُ مفردةً، وكلامُ أبي حيانَ[4] فِي ذلكَ أصرحُ وأفصحُ[5]، فإنَّهُ قالَ: أمَّا إمالةُ ألفِ (لَا) فلأنَّهَا موضوعةٌ موضعَ الجملةِ منَ الفعلِ والفاعلِ، ألا ترى أنَّ المعنى (إن لَم تفعلْ كَذَا فافعلْ كَذَا)، ولو أفردتْ مِن أمَّا لَمَا صحتْ إمالةُ ألفِ (لَا)، قالَ: وَحَكَى ابنُ جنيٍّ عَن قطربٍ إمالةَ ألفِ (لَا) فِي الجوابِ؛ لأنَّهَا مستقلةٌ. انتهى.

قَوْلُهُ: [وَ(ما) صِلَةٌ]؛ أَي: زائدةٌ، عوضًا عَن (كانَ) ومرفوعِهَا.

قَوْلُهُ[6]: [وَ(ما) صِلَةٌ]؛ أَي: زائدةٌ، مَعْنَاهُ؛ أَي: (إِمَّا لَا).

قَوْلُهُ: [غَنَاءُ الجملةِ الفعليَّةِ]؛ أَي: يفيدُهُ مَا يفيدُهُ الجملةُ، يقالُ: مَا يغنى عنكَ هَذَا؟ أَي: مَا ينفعكَ؟ وَ(الغَنَاءُ) بالفتحِ: النفعُ.

قَوْلُهُ: [وَهُوَ يدلُّ عَلَى أنَّ الهمزةَ مِن (إِمَّا) مكسورةٌ] يدلُّ عليهِ –أيضًا– التقديرُ المتقدمُ فِي كلامِ أبى حيَّانَ، والواقعُ فِي كلامِ ابنِ هشامٍ[7] وغيرِهِ، ويؤيدُهُ قولُهُم: إنَّ حذفَ (كانَ) ومرفوعَهَا بعدَ (إِن) الشرطيةِ كثيرٌ.

قَوْلُهُ: [وقالَ بعضُ شَارِحِي[8] هَذَا الكتابِ] أرادَ الشريفَ، لكنْ فِيمَا نقلَهُ عنهُ تصرفٌ بزيادةٍ أفسدتهُ، والذِي رأيتُهُ فِي شرحِهِ بعدَ أن ضبطَ الهمزةَ بالفتحِ نصهُ بالنصِ: (لأنَّ معنى (أَمَّا لَا): هُو إن كنتَ لَا تفعلُ ذاكَ افعلْ هَذَا؛ أَي: (لَإنْ كنتَ)، فحذفتِ اللامُ، وزيدتْ (مَا)، وقلبتِ النونُ مِيمًا، وأدغمتِ الميمُ فِي الميمِ. انتهى. ومرادُهُ أنَّ (مَا) زيدتْ بعدَ حذفِ (كانَ) واسمِهَا عوضًا عَن المحذوفِ، وما قالَهُ عَلَى هَذَا صحيحٌ إن ساعدَهُ نقلٌ.

([1]) ساقط في (ك): إلى قوله: (مِمَّا ذكرَ فِي هَذَا البحثِ).

([2]) في (ط): (ما).

([3]) اليزدي، شرح الشافية (ج2/419).

([4]) انظر: السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع (ج3/424).

([5]) (وأفصح): ساقط في (ط)، و(ك).

([6]) ساقط في (ك)، و(م): (وَ(الغَنَاءُ) بالفتحِ: النفعُ).

([7]) ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب (ص852).

([8]) في (ط): (شراح).

قَوْلُـهُ: [ثُـمَّ[1] حـذفُ (كـانَ) فصـارَ الضـميرُ المتصـلُ منفصـلًا] هَذَا التقديرُ مشـهورٌ فِـي قولِهِم: (أمَّا أنتَ منطلقًا انطلقتُ)[2] ونحوِهِ، ولا يناسبُ المثالَ، وقد عُلِمَ مَا فيهِ.

قَوْلُهُ[3]: [فصارَ الضميرُ المتصلُ منفصلًا] المنقولُ عَن هَذَا الشارحِ[4] غيرُ مطابقٍ للمثالِ المبحوثِ فيهِ، وَهُوَ (افعلْ هَذَا إمَّا لَا)؛ إذ ليسَ فيهِ ضميرٌ منفصلٌ، بَلْ حذفَ هَهُنَا الضميرُ مَعَ الفعلِ، وإنَّمَا ذاكَ فِي مسألةِ (أمَّا أنتَ منطلقًا انطلقتُ)، لنا، يقالُ: افعلْ هَذَا إمَّا لَا، ومعناهُ: إن كنتَ لا تفعلُ الأمرَ العظيمَ فافعلْ هَذَا الأمرَ، فحذفُ الجوابِ مدلولًا عليهِ بِمَا تقدمَ مِن قولنَا: افعلْ هَذَا، ثُمَّ حذفتْ جملـةُ الشرطِ، وحرفُ النفـي الـداخلِ عَلَـى خبـرِ (كـانَ) وجـيءَ بِـ(ما) زائـدةٍ معوضًـا بِهَـا عَـن (كـانَ)، وأدغمتْ نونُ (إن) فِي ميمِ (مَا)، لنا. هَذِهِ الحاشيةُ دالةٌ عَلَى أنَّ الجوابَ محذوفٌ. ومنقولُ الشارحِ عَنِ (شرح المفصل)[5] يـدلُّ عَلَـى أنَّـهُ مـذكورٌ، والحـقُ أنَّ (إمَّـا لَا) تسـتعملُ عَلَـى الـوجهينِ، فتـارةً يحـذفُ جوابُهُ، وتارةً يذكرُ؛ أَي: إذَا قُدِّمَ (إمَّا لَا) لا بدَّ مِن ذكرِ الجوابِ كَمَا نقلَ الشارحُ، وإذَا قُدِّمَ (افعلْ هَذَا) عَلَى (إمَّا لَا) يجوزُ حذفُ الجوابِ. ض. (اعلمْ أنَّ التعريفَ المذكورَ للإمالةِ لا يشملُ إمالةَ الضمِّ إِلَى الكسرةِ فِي نحوِ: (من السَّمُرِ)، ولا بأسَ لقلَّتِهَا وعدمِ الاعتدادِ بِهَا، وَمِن ثُمَّ ذهبَ كثيرٌ إِلَى أنَّ الإمالةَ هِيَ أَن ينحني بالألفِ نحوَ الكسرةِ، تعريفًا للشيءِ بأشهرِ أقسامِهِ)[6].

قَوْلُهُ[7]: [الأسماءُ المبنيةُ]؛ أَي: التِي لم يعرضْ بناؤُهَا، إمَّا مَا عرضَ[8] فِيهَا للنداءِ مثلًا، نحـو: (يَـا فَتَـى)، وَ(يَـا حُبْلَـى) /ق155ب/ فَـلَا تمتنـعْ إمالتُـهُ؛ لأنَّ الأصـلَ فيـهِ الإعرابُ، ثُـمَّ مَـا ذَكَـرَهُ تفسيرٌ لغيرِ المتمكنِ الذِي تمتنـعُ إمالتُـهُ، ولِـذَا ذكـرَ الأسـماءَ، فـإنَّ[9] الفعلَ الماضِـي يمـالُ كَمَـا أفـادَهُ

([1]) (ثُمَّ): ساقط في (ط).

([2]) أصل العبارة: (انطلقتُ لِأَنْ كنتَ منطلقًا)، ثم قدِّمت اللام وما بعدها على (انطلقت) للاختصاص، ثم حذفت اللام للاختصار، ثم حذفت (كان) لذلك فانفصل الضمير، ثم زيدت "ما" للتعويض، ثم أدغمت النوت في الميم للتقارب. ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك (ج257/1).

([3]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (للشيءِ بأشهرِ أقسامِهِ).

([4]) اليزدي، شرح الشافية (ج419/2).

([5]) ابن يعيش، شرح المفصل (ج206/5)، والخوارزمي، شرح المفصل (ج214/4).

([6]) النظام، شرح الشافية (ج209/2).

([7]) الأسماء غير المتمكنة كـ(إذا) الشرطية، و(ما) الاستفهامية لا تمال كالحروف؛ لأنَّ ألفاتها أصل، فإنَّها غير مشتقة ولا متصرفة، وأميل منها (ذَا)، و(أنَّى)، و(متى)؛ لاستقلالها، وإنَّما قلنا: إنَّها مستقلة لجواز الاقتصار عليها في الجواب، تقول: (ذا) لمن قال: من فعل كذا؟ وتقول: (أنَّى)، لمن قال: ألك ألف فرس؟ وتقول: (متى) لمن قال: زيد يسافر، ولا يمال غير المستقل من الأسماء غير المتمكنة. ركن الدين، شرح الشافية (ج681/2).

([8]) في (م): (عوض).

([9]) في (ط): (وإن).

كَلَامُ[1] المصنفِ فِيمَا سبقَ، وَهُوَ غيرُ متمكنٍ، عَلَى أَنَّهُ قَد أميلَ باطرادٍ –مِن غيرِ المتمكنِ بالتفسيرِ المذكورِ– ضميرَ (هَا)[2]، وَ(نَا) فِي قولِهِم: (مُرَّ بِهَا)، وَ(مُرَّ بِنَا)، وَ(مُرَّ عَلَينَا) ذكرَ ذلكَ ابنُ مالكٍ[3] وغيرُهُ.

قَوْلُهُ: [مِن حيثُ إِنَّهُ يوصفُ ويثنَّى ويجمعُ] كأَنَّهُ أرادَ بالجمعِ نَحْوَ (أولئك) فإنَّ (ذَا) مفردُهُ وإن لم يكنْ مِن لفظِهِ، ولم يذكرِ الجمعَ الرَّضيُّ[4] وغيرُهُ، وَ(تَا) للمؤنثِ فِي الاستقلالِ والمشابهةِ مِنَ الوجوهِ المذكورةِ مثلَ (ذَا)، لكنَّ المقصودَ مِنَ التوجيهِ بِهِمَا هُوَ الإشارةُ إِلَى المعنى الذِي لحظهُ مَن أمالَ مِنَ العربِ لَا أَن لَا يجعلَ شيئاً[5] سببًا مجوِّزًا للقياسِ.

قَوْلُهُ: [وأصلُهُ (ذِي)] مذهبُ البصريينَ[6] أنَّ (ذَا) ثلاثيُّ الوضعِ، والصحيحُ عندَهُم أَنَّهُ مِن بابِ (حَيِيتُ)[7]؛ أَي: مِمَّا عينُهُ ولامُهُ ياءانِ، وأَنَّهُ مِن بابِ (فَعَل) بالتحريكِ، وأَنَّ المحذوفَ لامُهُ، قالَ ذلكَ المراديُّ[8] وغيرُهُ، فَمَا نقلَهُ الشارحُ مِن أَنَّ أصلَهُ (ذِي) بالسكونِ ضعيفٌ عَلَى هَذَا.

قَوْلُهُ[9]: [ذكرَ صاحبُ الكشافِ إِلَى آخره] لَا حاجةَ إِلَى الاستشهادِ؛ لجوازِ إِمَالةِ (أَنَّى) بهذِهِ القراءةِ، فقدَ قرأَ حمزةُ والكسائيُّ وغيرُهُمَا بإمالتِهِمَا، حيثُ وقعتْ فِي القرآنِ ﴿**أَنَّى شِئْتُمْ**﴾[10]، ﴿**أَنَّى لَكِ هَذَا**﴾[11]، ﴿**فَأَنَّى تُصْرَفُونَ**[12]﴾[13].

([1]) (كلام): ساقط في (ط).

([2]) في (ك): (ضميراها).

([3]) ابن مالك، شرح الكافية الشافية (ج1975/4).

([4]) الرضي، شرح الشافية (ج27/3).

([5]) في (ط): (شيء).

([6]) ذهب الكوفيون والسهيلي: إلى أنَّه على حرف واحد وضعًا، وأنَّ ألفه زائدة استدلوا بسقوطها في قولهم: (ذان)، وأجيبَ بأنَّها حذفت لالتقاء الساكنين، وبأنَّها صيغة مرتجلة لا تثنية حقيقية. واستدلوا بقولهم: (ذه أمة الله). وأجيبَ: باحتمال أن تكون الهاء بدلًا من الباء، والظاهر أن يقال: (ذه) صيغة مرتجلة للمؤنث. المرادي، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك (ج406/1).

([7]) في (م): (جيب).

([8]) المرادي، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك (ج405/1).

([9]) نص الجاربردي: "ذكر صاحب (الكشاف) في تفسير قوله –تعالى–: ﴿أَنَّا صَبَبْنَا الْمَاءَ صَبًّا﴾ [عبس: 25]: أنَّه قرأ الحسين بن علي –رضي الله عنهما (أَنِّي صببنا) بإمالة (أَنَّا)؛ أي: كيف صببنا؟". شاهين، مجموعة الشافية، شرح الجاربردي (ج172/2)، والزمخشري، الكشاف (ج704/4).

([10]) [البقرة: 223].

([11]) [آل عمران: 37].

([12]) في (ك): (أنى يصرفون)، وفي (م): (فأنى).

([13]) [يونس: 32].

قَوْلُهُ: [أنّهُ قرأَ الحسينُ بنُ عليٍّ] الذِي رأيتُهُ فِي الإعرابِ للحلبيِّ[1] الحسنَ بنَ عليٍّ[2] بدونِ ياءٍ، وكَذَا فِي الكشافِ[3]، ولعلَّ نُسَخَهُ مختلفةٌ، وَهِي قراءةٌ شاذةٌ، /ق156أ/ والمتواترُ هُوَ (أَنَّا) بفتحِ الهمزةِ. والفتحُ عَلَى أنَّ اللفظَ (أَنّ) واسمُهَا، وَهُوَ قراءةُ الكوفيينَ. وبكسرِ الهمزةِ كذلكَ، وَهُوَ قراءةُ الباقينَ.

قَوْلُهُ: [لقولِهِم (عَسَيْتُ)]؛ أَي: بفتحِ السينِ وكسرِهَا، والمرادُ أنَّ (عَسَى) أميلتْ؛ لأنَّ ألفَهَا عَن ياءٍ، والأصلُ (عَسَيَ) بدليلِ قولِهِم: (عَسَيْتُ)، وليسَ المرادُ أنَّ الإمالةَ لقولِهِم المذكورِ كَمَا يقتضيه ظاهرُ المتنِ، وذكرَهُ -أيضًا- الشريفُ[4] لِمَا تقدَّمَ مِن أنَّ الانقلابَ إِلَى الياءِ الساكنةِ لَا أثرَ لَهُ، فليتأملْ.

قَوْلُهُ[5]: [وقد تمالُ الفتحةُ؛ أَي: مفردةً]؛ أَي: فِي الوصلِ والوقفِ، سواءٌ كانتْ حرفَ استعلاءٍ نَحْوَ: (مِنَ البَقَرِ[6])، أَو فِي راءٍ نَحْوَ: (بِشَرَرٍ)[7]، أَو فِي غيرِهِمَا نَحْوَ: (مِنَ الكِبَرِ) إِذَا لم يكن ياءً، وإِن كانَ ياءً نَحْوَ: (الغَيْرِ) لم تملْ فتحتَهَا، نصَّ عَلَى ذلكَ كلِّهِ سِيبَوَيْهِ[8].

قَوْلُهُ: [وذلكَ لا يكونُ إِلَّا مَعَ الراءِ المكسورةِ بَعْدَهَا]؛ أَي: إِذَا اتصلتْ بِهَا أو فصلَ بينهُمَا مكسورٌ أو ساكنٌ غيرُ ياءٍ فتمالُ الفتحةُ فِي نَحْوِ (أَثَر)، وَفِي نَحْوِ (عمَر)، وَلَا فِي نَحْوِ (بِخَيْرٍ) نصَّ عَلَى ذلكَ -أيضًا- سِيبَوَيْهِ[9]، ولا يشترطُ أن تكونَ الراءُ -أيضًا- فِي طرفٍ وإن شرطَهُ ابنُ

([1]) السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون (ج692/10).

([2]) الحسن بن علي -رضي الله عنه-(ت50هـ) الحسن بن علي بن أبي طالب الهاشمي القرشي، أبو محمد: سبط رسول اللَّه -صلّى اللَّه عليه وسلّم- وريحانته، وأمير المؤمنين، ولد في المدينة المنورة، وأمه فاطمة الزهراء بنت رسول الله -صلّى الله عليه وسلم-، وهو أكبر أولادها وأولهم. كان عاقلًا حليمًا محبًا للخير، فصيحًا من أحسن الناس منطقًا وبديهةً، تنازل عن الخلافة لمعاوية -رضي الله عنه- حين كاد يدخل المسلمون في حروب طاحنة، وفي الحديث: (إنّ ابني هذا سيّد، ولعلّ اللَّه أن يصلح بن بين فئتين من المسلمين)، ومدة خلافته ستة أشهر وخمسة أيام. وولد له أحد عشر ابنًا وبنتٌ واحدةُ. انظر: ابن حجر، الإصابة في تمييز الصحابة (ج60/2)، والزركلي، الأعلام (ج200/2).

([3]) الزمخشري، الكشاف (ج704/4).

([4]) ركن الدين، شرح الشافية (ج681/2).

([5]) قد تمال الفحة مفردة من غير أن يكون معها ألف أو هاء تأنيث، وهذا لا يكون إلا مع الراء المكسورة، كـ(مِنَ الضَّرَرِ)، و(منَ الكِبَرِ)، و(مِنَ المُحَاذِرِ).

([6]) في (ط): (البقرة).

([7]) من قوله تعالى: ﴿إِنَّهَا تَرْمِي بِشَرَرٍ كَالْقَصْرِ﴾ [المرسلات: 32].

([8]) سيبويه، الكتاب (ج142/4).

([9]) المرجع السابق (ج143/4).

مالكٍ[1]، ولا أن تكونَ لامًا، ولا اتصالُهَا بالفتحةِ فِي كلمةٍ فتجوزُ إمالةُ فتحةِ الغينِ فِي نَحْوِ (الغَيْرِ)، وفتحةِ الطاءِ فِي نَحْوِ (رأيتُ خَبْطَ رِيَاحٍ)، لكنَّ الإمالةَ فِي المتصلةِ أقوى، فَهِيَ فِي (مِنَ البَقَرِ) أقوى مِنهَا فِي (خَبْطِ رِيَاحٍ)، نعم، يشترطُ أَن لا يكونَ بعدَ الراءِ حرفُ استعلاءٍ نَحْوَ (مِنَ الشَّرِقِ[2]) فإنَّهُ مانعٌ مِنَ الإمالةِ، ويفهمُ مِن قولِ الشارحِ بعدَهَا أنَّ الفتحةَ لَا تمالُ؛ لكسرةِ راءٍ قَبْلَهَا، نَحْوَ: (رِمَم)، وَهُوَ كذلكَ، ذَكَرَهُ أَبُو حيَّانَ وغيرُهُ[3]، قالُوا: وتحريرُ الكلامِ فِي إمالةِ الفتحةِ /ق156ب/ بكسرةِ الراءِ أن يقالَ: تمالُ كلُّ فتحةٍ فِي غيرِ ياءٍ قبلَ راءٍ مكسورةٍ متصلةٍ بِهَا أَو منفصلةٍ بمكسورٍ أَو ساكنٍ غيرِ ياءٍ، وليسَ بعدَ الراءِ حرفُ استعلاءٍ.

قَوْلُهُ[4]: [وَهِيَ تغلبُ المستعليةَ]؛ أَي: الراءُ المكسورةُ تغلبُ المستعليةَ، نَحْوَ: (مِنّ الصِّغَرِ)، إِلَّا إِذَا كانَ المستعليةُ بَعْدَهَا، نَحْوَ: (مِنَ الفَرِقِ) فإنَّهَا لَا تمالُ كَمَا مرَّ فِي نَحْوِ (فَارِقٍ)، وتغلبُ الراءَ المفتوحةَ –أيضًا– نَحْوَ (مِنَ الضَّرَرِ)، وَنَحْوَ: ﴿**وَمَا عِنْدَ اللَّهِ خَيْرٌ لِلْأَبْرَارِ**﴾[5].

قَوْلُهُ: [وَ(المُحَاذَرُ)] هَذَا شرحٌ لقولِهِ: [مِنَ المُحَاذَرِ] فِي المتنِ.

قَوْلُهُ: [ولم يميلُوا الألفَ] زعمَ ابنُ خروفٍ[6] أنَّ مَن أمالَ ألفَ (عِمَادًا) لأجلِ إمالةِ الألفِ قبلَهَا أمالَ هُنَا ألفَ (المُحَاذَرَ) لأجلِ فتحةِ الذالِ[7]، ومنعَ ذلكَ سِيبَوَيْهِ[8] كَمَا حَكَاهُ الشارحُ[9]؛ أَي: لأنَّ الإمالةَ مِنَ الأسبابِ الضعيفةِ، فينبغِي أن لا ينقاسَ شيءٌ مِنْهَا إلا فِي المسموعِ، وَهُوَ إمالةُ الألفِ لأجلِ الألفِ قبلَهَا أَو بعدَهَا، أمَّا لإمالةِ الفتحةِ فَلَا، قالَ ذلكَ أَبُو حيَّانَ، والفرقُ مِن جهةِ المعنى أنَّ

([1]) ابن مالك، شرح الكافية الشافية (ج1978/4).

([2]) في (ك): (السرق).

([3]) المرادي توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك (ج1505/3).

([4]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (فِي المتنِ).

([5]) [آل عمران: 198].

([6]) ابن خروف(ت609هـ) علي بن محمد بن علي بن محمد الحضرميّ، أبو الحسن: عالم بالعربية، أندلسي، من أهل إشبيلية. نسبته إلى حضرموت، ولعل أصله منها. قال ابن الساعي: كان يتنقل في البلاد ولا يسكن إلا في الخانات ولم يتزوج قط ولا تسرى. وتوفي بأشبيليّة. له كتب، منها (شرح كتاب سيبويه) سمَّاه (تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب)، وحمله إلى سلطان المغرب فأعطاه ألف دينار، و(شرح الجمل للزجاجي)، وله ردود كثيرة على بعض معاصريه. انظر: ابن خلكان، وفيات الأعيان (ج343/1)، والحموي: ياقوت، معجم الأدباء (ج1969/5)، والزركلي، الأعلام (ج330/4).

([7]) الأشموني، شرح الأشموني لألفية ابن مالك (ج38/4).

([8]) سيبويه، الكتاب (ج142/4).

([9]) شاهين، مجموعة الشافية ، شرح الجاربردي (ج174/2).

الإمالـةَ مَـعَ الألـفِ قويـةٌ مِـن أجـلِ أنَّهَـا كإمـالتينِ، إحـديهما للألـفِ، والثانيـةُ للفتحـةِ، فقويـتْ عَلَـى الاستتباعِ[1] بخـلافِهَا مَعَ الفتحةِ وَحدَهَا.

(1) في (ط): (الاتساع).

الباب الحادي والثلاثون: تخفيف الهمزة

قَوْلُهُ[1]: [لم يَحُدَّهُ بأن يقولَ إِلَى آخِرِهِ] لَو قالَ ذلكَ لم يلزمْ دورٌ؛ لأنَّ المرادَ بالتخفيفِ فيه معناهُ اللغويُّ.

قَوْلُـهُ: [ليبـينَ[2] حصـرَ التخفيـفِ فِيهَـا]؛ أَي: لأنَّ المفهومَ مِن الكـلامِ حينئـذٍ أنَّ الأمـورَ الثلاثـةَ جامعـةٌ لمسـائلِ التخفيـفِ كلِّهَا، فـلا يخـرجُ عَنِ هَـذِهِ[3] الثلاثـةِ شـيءٌ مِنهَا وإلا لـم تكنْ جامعـةً لـه[4]، ولا يفيـدُ ذلـكَ العبـارةَ الأخـرى؛ لأنَّ الجـامعَ لأمـورٍ يجـوزُ أن يجمـعَ غيرَهَـا، وقـالَ شـارحٌ[5]: لأنَّ الأمـورَ كَمَـا تكـونُ[6] فِـي التخفيـفِ تكـونُ فِـي غيـرِهِ، قـالَ[7]: والحاصـلُ أنَّ التخفيـفَ لا يكـونُ إلا فِـي الأمـورِ، وَلَا عكسَ. انتهـى. وفيـهِ نظـرٌ؛ لأنَّ الأمـورَ ليسـتْ مطلقـةً للإبـدالِ والحـذفِ مـثلًا، بَـلْ إبـدالِ الهمزةِ وحذفِهِا وتسهيلِهَا، وَهِي لَا تكونُ فِي غيرِهِ.

قَوْلُهُ[8]: [ليبينَ حصرَ التخفيفِ فِيهَا] اعلمْ أنَّ الحصرَ تارةً يكونُ بالأداةِ كقولِنَا: (مَا زيدٌ إلا قائمٌ) وغيرِهِا مِن طرقِ الحصرِ[9]، وتارةً يكونُ بالمادةِ كقولِنَا مثلًا: (الكلمـةُ منحصرةٌ فِـي الأنـواعِ

([1]) نص الجاربردي: "لم يحَّده بأن يقول: أن يردَ الهمزة إلى وجه من التخفيف؛ لأنَّ اسمه اللغوي يغني عنه، والهمزة حرف شديد مستثقل تخرج من أقصى الحلق، فلذلك الاستثقال ساغ فيها التخفيف لنوع من الاستحسان، وهي لغة قريش وأكثر أهل الحجاز، والتحقيق لغة تميم وقيس قياسًا لها على سائر الحروف، وقال: يجمعه الإبدال ولم يقل: يجمع الإبدال؛ ليبين حصر التخفيف فيها، والأصل بين بين؛ لأنَه تخفيف مع بقاء الهمزة بوجهٍ، ثُمَّ الإبدال؛ لأنَّه إذهاب الهمزة بعوض، ثمَّ الحذف؛ لأنَّه إذهابها بغير عوضٍ". وقال نقره كار: "وإنَّما تخفف لكونها حرفًا ثقيلًا لها خشونة ونبوة جارية مجرى التهوع من أقصى الحلق مع تعانٍ، فلا تستطيع أدنى ثقل، فخففها أهل الحجاز ولا سيما قريش، وروي عن أمير المؤمنين علي –رضي الله عنه– أنَّه قال: نزل القرآن بلغة قريش وليسوا بأصحاب نبر، ولولا أنَّ جبريل عليه السلام نزل بالهمزة على النبي –صلى الله عليه تعالى وسلم– ما همزنا". شاهين، مجموعة الشافية (ج2/175).

([2]) في (ك): (لتبين).

([3]) (هذه): ساقط في (ك)، و(م).

([4]) (له): ساقط في (ط).

([5]) اليزدي، شرح الشافية (ج2/422).

([6]) في (ط): (يكون).

([7]) في (ك): (قالوا).

([8]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (هَذِهِ العبارةَ).

([9]) الحصر: هو إثْباتُ الحَكْمِ لِشَيْءٍ وَنَفْيُه عمَّا عَدَاهُ، ويَحْصُلُ بتصرُّفٍ بالتّركيب، وطرقه متعددة، ومنها: النفي والاستثناء بأنواعه بـ(إلا) وغيرها، و(إنَّما) كقولك: إنَّما زيد كاتب؛ لتضمنها معنى (ما) و(إلا)، والعطف بـ(لا) و(بل) كقولك: (زيد شاعر لا كاتب)، و(وما زيد قاعدٌ بل قائم)، وتقديم المعمول وضمير المنفصل والمسند إليه، وتعريف الجزأين كقوله تعالى ﴿اللهُ الصَّمدُ﴾ [الإخلاص: 1]، والمعنى لا يُقْصَد بالحوائج والسّؤال إلاّ اللَّهُ وَحْده،

الثلاثةِ)، وَكَمَا نحنُ فيهِ، فإنَّ قولَنَا: التخفيفُ يجمعُهُ الثلاثةُ يدلُّ بمادتِهِ وتركيبِهِ عَلَى الحصرِ، لنا؛ أَي: حصرُ التخفيفِ فِيهَا؛ فإنَّ معناهُ أنَّ هَذِهِ الأنواعَ الثلاثةَ جامعةٌ للتخفيفِ ومحيطٌ بِهِ، فيتأتَّى الحصرُ، يعنِي هَذِهِ العبارة، وَهِي (يجمعُهُ الإبدالُ، والحذفُ، وبينَ بينَ) يفيدُ الحصرَ؛ لأنَّهُ اقتضى أَن لا يخرجَ شيءٌ مِنَ الثلاثةِ عنهُ، ولم يقتضِ أَن لا يجمعَ غيرَهَا؛ لأنَّ الذِي يجمعُ الثلاثةَ لا يمنعُ أن يكونَ جامعًا لرابعٍ وخامسٍ وغيرِ ذلكَ، بخلافِ (يجمعُ التخفيفَ والإبدالَ والحذفَ وبينَ بينَ) فإنَّهُ لا يفيدُ الحصرَ، فلذلكَ اختارَ هَذِهِ العبارةَ.

قَوْلُـهُ: [والأصلُ بينَ بينَ] قالَ اليزيديُّ[1] /ق175أ/ : اعلمْ أنَّ لفظةَ (بَيْنَ) مِنَ الأمورِ الإضافيةِ، فتقتضِي[2] التعددَ، وَعَلَى وفقِ[3] ذلكَ كُرِّرَتْ، والغالبُ عَلَيهَا النصبُ بالظرفيةِ، ولكنَّهَا هُنَا مبينةً؛ لتضمنِ معنَى[4] الحرفِ، يعني الواوَ، كَمَا أنَّ قولَهُم: (هُوَ جاري بيتَ بيتَ) مبنيٌّ، يقالُ: (وقعَ زيدٌ بينَ بينَ)، إذَا ذَكرَ الصَّلاحَ والطَّلاحَ، ومعناهُ: أنَّهُ واقعٌ بينَ الأمرينِ، ليسَ[5] مخصوصًا بأحدِهِمَا، بل يزاولُ كلا الأمرينِ، والمرادُ هُنَا كونُ الهمزةِ بين كونِهِا همزةً حقيقيةً[6] وبينَ كونِهَا حرفَ لينٍ. انتهى. وقالَ الرضيُّ[7]: يقالُ: (سقطَ بينَ بينَ)؛ أَي: بينَ الحيِّ والميتِ، وبينَ الثانيةُ زائدةٌ كَمَا فِي قولِهِم: (المالُ بينِي وبينِكَ)، ولفظُ (بينَ بينَ) فِي كلامِ الشارحِ[8] مرفوعُ المحلِّ، والمعنى والأصلُ جعلُ الهمزةِ قريبةً مِن حرفِ اللينِ.

قَوْلُهُ[9]: [وغيرُ المشهورِ[10]] هَذَا الخلافُ يتصورُ فِي الهمزةِ المتحركةِ، وأمَّا الساكنةُ فَلَا يتصورُ فِي تخفيفِهِا إلا الطريقةُ الثانيةُ، ولكن يجيءُ بعدَ ذلكَ قبيلَ قولِهِ: [والمتحركة]، إنَّهُ حيثُ لا

وغيرها من طرق القصر والحصر. السبكي، عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح (ج1/397)، والدقر، معجم القواعد العربية (ص289).

([1]) اليزدي، شرح الشافية (ج2/423).

([2]) في (م): (تقتضي).

([3]) في (م): (نحو).

([4]) في (ط): (يعني).

([5]) في (م): (ولا يختص).

([6]) في (م): (حقيقة). وفي (ط): (خفيفة).

([7]) الرضي، شرح الكافية (ج3/144).

([8]) شاهين، مجموعة الشافية، شرح الجاربردي (ج2/176).

([9]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (وَلَا عَلَى غيرِهِ).

([10]) اختلف في تقريب الهمزة من حرف اللين على قسمين: مشهور، وهو ما يكون بين الهمزة وبين حرف حركتها، كما تقول (سئل) بين الهمزة والياء، وغير مشهور، وهو ما يكون بينها وبين حرف حركة ما قبلها كما تقول (سول) بين الهمزة والواو، والأول هو الأصح المشهور. وهمزة بين بين عند الكوفيين ساكنة، وعند البصريين متحركة بحركة ضعيفة ينحى بها نحو الساكن، ولذلك لا يقع إلا حيث يجوز وقوع الساكن غالبًا، فلا يقع في أول

يجوزُ المشهورُ لا يجوزُ غيرُ المشهورِ، فتعينَ مِن ذلكَ أن لا يكونَ فِي الساكنةِ بينَ بينَ إلا عَلَى المشهورِ وَلَا عَلَى غيرِهِ.

قَوْلُهُ: [ثُمَّ همزةُ (بينَ بينَ) عندَ الكوفيينَ ساكنةٌ] قالُوا: لعدمِ الابتداءِ بِهَا.

قَوْلُهُ: [وعندَ البصريينَ متحركةً]؛ أَي: لمقابلتِهَا المتحركةَ فِي نحوِ قَوْلِهِ[1]: [الوافر]

أَأَلْخَيْـــرُ[2] الَّـــذِي أَنَـــا أَبْتَغِيـــهِ

وإنَّما امتنعَ الابتداءِ بِهِا؛ لقربِها مِنَ الساكنِ؛ لذهابِ بعضِ الحركةِ، قالَ الجعبريُّ: وَمِن ثُمَّ لَم يَخْرِمُوا[3] (مُتَفَاعِلُن)؛ لئلا يقعَ قابلَ الإسكانِ أولًا.

قَوْلُهُ[4]: [وقوعُ الساكنِ غالبًا] كأنَّهُ يحترزُ عَن وقوعِ همزةِ (بينَ بينَ) بعدَ الألفِ كَمَا فِي نحوِ (السَّمَاءِ).

قَوْلُهُ[5]: [وَ(أُمٍّ)] هُوَ بتشديدِ الميمِ.

قَوْلُهُ[6]: [إذ هُوَ الأصلُ فِيهِ] الضميُر المجرورُ للتخفيفِ المفهومِ مِن فِعْلِهِ المتقدمِ، وضميرُ (لَكِنَّهُ) لِـ(بينَ بينَ).

قَوْلُهُ[7]: [لأنَّهُ حذفتِ الهمزةُ الثانيةُ] وَهِيَ ليستْ فِي الابتداءِ.

قَوْلُهُ: [سلَّمنَا أنَّ أصلَهُ (أَقْوُلُ)]؛ لأنَّ أصلَ (نَقُوْلُ) (نَقْوُلُ).

قَوْلُهُ[8]: [فتبدلُ بحرفِ حركةِ مَا قبلَهَا]؛ أَي: جوازًا، وقد جاءَ ذلكَ فِي قراءةِ أَبِي جعفرٍ، وورشٍ، وأَبِي عمرٍو عَلَى تفصيلٍ مشهورٍ بينَ القراءِ.

الكلام. شاهين، مجموعة الشافية، شرح الجاربردي (ج177/2)، واليزدي، شرح الشافية (ج424/2)، وركن الدين، شرح الشافية (ج683/2).

([1]) البيت للمثقب العبدي، وقد مرَّ بيانه في باب التقاء الساكنين.

([2]) في (م): (لا بحز).

([3]) في (ك)، و(م): (يجزموا). والخرم: أن تُسقط أول الوتد المجموع في أول البيت، فلو خرموا (متفاعلن) في أول البيت لأدَّى ذلك إلى الابتداء بالساكن في حال. الزمخشري، القسطاس في علم العروض (ص31).

([4]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (فِي نحوِ السَّمَاءِ).

([5]) شرط تخفيف الهمزة ألا يكون مبتدئًا بها، كـ(أَحد)، و(إِبل)، و(أُمّ)، وقيدت بكلمة (مبتدئًا)؛ لأنَّ الهمزة التي تأتي في أول الكلمة قد تخفف إذا اتصلت بكلمة أخرى، نحو (جاء أحدهم). شاهين، مجموعة الشافية (ج178/2).

([6]) (قوله): ساقط في (ك).

([7]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (أصلَ تقول تقول).

([8]) إذا كانت الهمزة ساكنة سواء أكانت في كلمة واحدة أو اثنتين أبدلت بحرف حركة ما قلبها، إن كان قبلها فتحة قلبت ألفًا، وإن كان كسرة قلبت ياءً، وإن كان ضمة قلبت واوًا، كما في (راس)، و(بير)، و(سوت)، وكما في

قَوْلُهُ: [كَمَا[1] فِي (رَاسٍ)[2]، وَ(بِيرٍ)، وَ(سُوتُ)[3]] مثالُ الساكنةِ عينًا كالأولينِ بعدَ ضمةٍ /ق175ب/ (سُورٌ)، وأمثلتُهُا فاءً (يامنُ)، وَ(تيْبَى)[4] مضارعُ (أَبَى) عَلَى لغةِ مَن يكسرُ، وَ(يومنُ)، وأمثلتُهُا لامًا (لَم يقرا)، وَ(يُقْرِي)، وَ(لَم يوضو)، والأكثرُ[5] فِي هذِهِ بعدَ البدلِ بقاءُ الألفِ والياءِ والواوِ؛ لاستيفاءِ الجازمِ عملَهَ، ومنهم[6] من يعتبرُ العارضَ فيحذفُهَا[7] للجزمِ كَمَا يحذفُ[8] الأصليةَ له.

قَوْلُهُ: [قلبتِ الهمزةُ الثانيةُ]؛ أَي: وجوبًا كَمَا سيأتِي فِي كلامِهِ.

قَوْلُهُ: [وليسَ هَذَا موضعُ الاستشهادِ]؛ أَي: لأنَّ الكلامَ فِي الهمزةِ المنفردةِ.

قَوْلُهُ[9]: [فتقولُ: الساكنُ الذِي قبلَ الهمزةِ إِلَى آخرِهِ] الحاصلُ مِن هذَا التقسيمِ خمسةُ

قوله تعالى ﴿إِلَى الْهُدَى ائْتِنَا﴾ [الأنعام: 71]، و﴿الَّذِي اؤْتُمِنَ﴾ [البقرة: 283]، و﴿يَقُولُ ائْذَنْ لِي﴾ [التوبة: 49]، قال سيبويه: "وإنما يمنعك أن تجعل هذه السواكن بين بين أنَّها حروف ميتة، وقد بلغت غايةً ليس بعدها تضعيف، ولا يوصل إلى ذلك ولا تحذف؛ لأنَّهُ لم يجيء أمرٌ تحذف له السواكن، فألزموه البدل كما ألزموا المفتوح الذي قبله كسرةٌ أو ضمةٌ البدل". اليزدي، شرح الشافية (ج425/2)، وسيبويه، الكتاب (ج544/3).

([1]) في (ك): (كراسٍ). وفي (م): (نحو راس).

([2]) في (ط): (رأس).

([3]) (سُوتُ): فعل ماضٍ مسند إلى المتكلم أو المخاطب من (ساء) (يسوء). شاهين، مجموعة الشافية (ج179/2). في (ط): (سو).

([4]) في (ط): (يأبى).

([5]) (والأكثر): ساقط في (م).

([6]) (ومنهم من يعتبرُ ... الأصليةَ له): ساقط في (م).

([7]) في (ط): (تحذفها).

([8]) في (ط): (تحذف).

([9]) إذا كانت الهمزة متحركة وما قبلها ساكن، فالساكن إمَّا أن يكون معتلًا أو صحيحًا، فالمعتل إذا كان واوًا أو ياءً زائدتان لغير الإلحاق قلبت الهمزة إليهما، وأدغمت فيهما كـ(خطيَّةٍ) وأصلها (خطيئة) قلبت الهمزة ياء، وأدغم الياء فيها، وكـ(مقروَّةٍ) وأصلها (مقروءة) قلبت الهمزة واوًا وأدغمت، وكـ(أُفَيِّسٍ) تصغير (أفؤس) جمع (فأس)، وأصلها (أُفَيْئِس)، قلبت الهمزة ياء وأدغم، وقال بعض النحويين: إنَّ هذا الكلام ملتزم في (بريَّة)، و(نبيّ)، وردَّ ابن الحاجب هذا الكلام عليهم. وإن كان الساكن ألفًا جعلت بين بين، فإن كانت مفتوحة جعلتها بين الهمزة والألف كـ(ساءل)، وإن كانت مضمومة جعلتها بين الهمزة والواو كـ(تلاؤم)، وإن كانت مكسورة جعلتها بين الهمزة والياء كـ(قائل)؛ لامتناع الحذف بنقل الحركة. وإن كان الساكن حرفًا صحيحًا أو معتلًا غير ذلك (يعني واو أو ياء أصليتان كـ(شيء)، و(سوء) أو زائدتان للإلحاق كـ(جَيْئَل)، و(حَوْأَب)) نقلت حركتها إليه، وحذفت الهمزة؛ لأنَّ حذفها أبلغ في التخفيف، كـ(مَسْأَلة)، و(شَيْءٍ). وإن كان الساكن الصحيح أو المعتل في كلمة غير كلمة الهمزة نقلت حركتها إليها –أيضًا– وحذفت كـ(أَبُوَ يُوبَ) في (أبو أيوب) بخلاف (قاضي أبوك)؛ لأنَّ حركات الإعراب وإن كانت عارضة إلا أنها غير منقولة. وقد أجريت الواو والياء الأصليتين مجرى الزائد في القلب والإدغام

أقسامٍ، ثلاثةٌ منها يكونُ التخفيفُ فِيهِا بالنقلِ، وَهِيَ الهمزةُ إِذَا كانَ قبلهَا حرفٌ صحيحٌ أو واوٌ أو[1] ياءٌ أصليتانِ أو زائدتانِ لغيرِ الإلحاقِ، وقسمٌ يكونُ فيهِ بالإدغامِ، وَهُوَ إِذَا كانَ قبلهَا واوٌ وياءٌ زائدتانِ لغيرِ الإلحاقِ، وقسمٌ يكونُ فيهَ بالتسهيلِ، وَهُوَ إِذَا كانَ قبلَهَا ألفٌ.

قَوْلُهُ[2]: [فإنَ كانتْ لغيرِ الإلحاقِ قلبتْ]؛ أَي: قلبتْ بجنسِ ذلكَ الحرفِ. ض.

قَوْلُهُ: [وأدغمَ الياءَ فِيهِا]؛ أَي: وجوبًا؛ لاجتماعِ المثلينِ مَعَ سكونِ أولهِمَا وإن كانَ جائزًا لجوازِ القلبِ كَمَا سيذكرُهُ الشارحُ، فَهُوَ واجبٌ وجائزٌ باعتبارينِ، هَذَا وقد سمعَ فِي معنَى (خَطِيَّةٍ) (خَطِيَةٌ) بياءٍ واحدةٍ متحركةٍ، وليسَ بتخفيفِ (خَطِيَّة)، وإنَّمَا أصلُهُ (خَطِيَةٌ) (فَعِلَةٌ) كَـ(نَبِقَةٍ)[3]، فقلبتِ الهمزةُ ياءً عَلَى حدِّ (مِيرٍ)[4]، قالَ ذلكَ أبو حيَّانَ –رحمه الله[5]–.

قَوْلُهُ: [وقالَ بعضُ النحويينَ]؛ أَي: كالزمخشريِّ[6]، ونقلَ أَبُو عليٍّ[7] عَن سِيبَوَيْهِ[8] أَنَّهُ قالَ: بلغنَا أَنَّ قومًا مِنَ أهلِ التحقيقِ يحققونَ[9] (نَبِيئًا)، وَ(بِرِيئَةً)، وذلكَ رديءٌ. انتهى. وقد يشهدُ لِمَا قالُوه مَا أخرجَ الحاكمُ فِي المستدركِ[10]: حدثنِي أَبُو بكرٍ أحمدُ بنُ العباسِ[11]، حدثنَا /ق158أ/ عبدُ اللهِ بنُ محمدٍ البغويُّ[12]،

فعولمت (مسألة)، و(شيء) كـ(خطيئة). اليزدي، شرح الشافية (ج2/425–428)، وشاهين ،مجموعة الشافية (ج2/181–187).

([1]) في (ك): (و).

([2]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (ذلكَ الحرفِ. ض).

([3]) في (ط): (كبقعة).

([4]) (الميرة): الطعام يَمْتارهُ الإنسان، وقد مارَ أهلَه، يَميرُهُمْ مَيْرًا. وأصل الكلمة (مِئْرَة)، و(مِئْر)، فقلبت الهمزة ياءً؛ لأنَّ كل همزة سكنت وانكسر ما قبلها وأردنا تخفيفها قلبت ياء خالصة، كـ(بئر، وبير). الجوهري، الصحاح (ج2/821)، وابن جني، سر صناعة الإعراب (ج2/368).

([5]) ساقط في (ك)، و(م).

([6]) الزمخشري، المفصل في صنعة الإعراب (ص489).

([7]) الفارسي، التعليقة على كتاب سيبويه (ج4/56).

([8]) سيبويه، الكتاب (ج3/555).

([9]) في (م): (يخففون).

([10]) [الحاكم، المستدرك على الصحيحين/من كتاب قراءات النبي، ج2/251: رقم الحديث: 2906].

([11]) أحمد بن العباس بن عبيد الله، أبو بكر المقرئ، يعرف بابن الإمام، قرأ على أحمد بن سهل الأشناني، وحدث عن أبي القاسم البغوي. وكان قد انتقل عن بغداد إلى خراسان، فأقام بها مدة، ووقع حديثه هناك. روى عنه الحاكم النيسابوري. انظر: الذهبي، تاريخ بغداد وذيوله (ج5/89).

([12]) أَبُو القاسِم البَغَوي(ت317هـ) عبد الله بن محمد بن عبد العزيز ابن المرزبان، أَبُو القاسم البغوي، حافظ للحديث، من العلماء. أصله من بغشور (بين هراة ومرو الروذ – النسبة إليها بغوي)، ومولده ووفاته ببغداد. كان

حدثنَا خلفُ بنُ هشامٍ[1]، حدثنِي الكسائيُّ، حدثنِي حسينُ الجعفِيُّ[2]، عَن حمرانَ بنِ أعينٍ[3]، عَن أبِي الأسودِ الدؤليِّ[4]، عَن أبِي ذرٍّ[5] -رضِي اللهُ تعالى[6] عنهُ- قالَ: جاءَ أعرابيٌّ إِلَى رسولِ اللهِ - صلَّى اللهُ تعالى عليهِ وسلمَ- فقالَ: يَا نبِيءَ اللهِ، فهمزَ، فقالَ: (لستُ نبيءَ اللهِ)، فهمزَ، (ولكنْ نبيَ اللهِ)[7]. وقالَ: صحيحٌ عَلَى شرطِ الشيخينِ، ولم يخرجَاهُ.

قَوْلُهُ: [لأنَّ نافعًا يقرأُ (النَّبِيْءَ) بالهمزِ] وأمَّا الحديثُ فقدْ قيلَ: إنَّهُ ضعيفٌ، ولَو سُلِّمَ فالقطعيُّ لا يعارضُ بالظنيِّ، ولو سُلِّمَ أنَّهُ لا قطعَ، فيحتملُ أَن يكونَ النَّهيُ للإيهامِ، فقدْ حَكَى أبو

محدث العراق في عصره. له: (معجم الصحابة)، و(الجعديات)، في الحديث، و(حكايات شعبة عمرو ابن مرة)، الخليلي، الإرشاد في معرفة علماء الحديث (ج610/2)، والزركلي، الأعلام (ج119/4).

([1]) خَلَف القارئ(ت229هـ) خلف بن هشام البزار، الأسدي، أبو محمد: أحد القراء العشرة. كان عالمًا عابدًا ثقة. أصله من فم الصِّلح (بكسر الصاد) قرب واسط، واشتهر ببغداد، وتوفي فيها مختفيًا، زمان الجهمية. انظر: الذهبي، تاريخ بغداد (ج270/9)، والزركلي، الأعلام (ج311/2).

([2]) الحسين بن علي الجعفي بن الوليد، الإمام، القدوة، الحافظ المقرئ المجود الزاهد بقية الأعلام، أبو عبد الله وأبو محمد الجعفي مولاهم الكوفي. قرأ القرآن على: حمزة الزيات، وأتقنه، وأخذ الحروف عن: أبي عمرو بن العلاء وعن أبي بكر بن عياش. وسمع من الأعمش، وجعفر بن برقان، ومجمع بن يحيى الأنصاري، وفضيل بن مرزوق، وعبد الرحمن بن يزيد بن جابر وسفيان الثوري، وزائدة وطائفة سواهم. انظر: الذهبي، سير أعلام النبلاء (ج121/8).

([3]) حمران بن أعين أخو عبد الملك بن أعين يروي عن أبي الطفيل روى عنه الثوري وإسرائيل وحمزة الزيات. ابن حبان، الثقات (ج179/4).

([4]) أَبُو الأَسْود الدُّؤَلي(ت69هـ) ظالم بن عمرو الدؤلي الكناني: واضع علم النحو. كان معدودًا من الفقهاء والأعيان والأمراء والشعراء والفرسان والحاضري الجواب، من التابعين. رسم له علي بن أبي طالب شيئًا من أصول النحو، فكتب فيه أبو الأسود. وأخذه عنه جماعة. وفي صبح الأعشى أن أبا الأسود وضع الحركات والتنوين لا غير. سكن البصرة في خلافة عمر، وولي إمارتها في أيام علي، استخلفه عليها عبد الله بن عباس لما شخص إلى الحجاز. ولم يزل في الإمارة إلى أن قتل عليّ. وكان قد شهد معه (صفين). ولما تم الأمر لمعاوية قصده فبالغ معاوية في إكرامه. وهو - في أكثر الأقوال - أول من نقط المصحف. وله شعر جيد، في (ديوان) صغير، أشهره أبيات يقول فيها: (لا تنه عن خلق وتأتي مثله) مات بالبصرة. ابن خلكان، وفيات الأعيان (ج535/2)، والزركلي، الأعلام (ج236/3).

([5]) أَبو ذَرّ الغِفارَي(ت32هـ) جُنادة بن سفيان، من بني غِفار، أبو ذر: صحابي، من كبارهم. قديم الإسلام، وهو أول من حيَّا رسول الله - صلّى الله عليه وسلم - بتحية الإسلام. وكان كريمًا لا يخزن من المال قليلًا ولا كثيرًا، ولما مات لم يكن في داره ما يكفن به. انظر: ابن سعد، الطبقات الكبرى (ج165/4)، والزركلي، الأعلام (ج140/2).

([6]) (تعالى): ساقط في (ك).

([7]) انظر: [الهندي، كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال/الحشر، ج419/14: رقم الحديث 39129].

زيدٍ[1]: نَبأتُ مِن أرضِ كَذَا؛ أَي: خرجتُ مِنْهَا إِلَيهَا، فقولُهُ: (يَا نَبِيءَ اللهِ) بالهمزِ يوهمُ (يَا طريدَ اللهِ الذِي أُخْرِجْتَ مِن بلدِهِ إِلَى غيرِهِ)، ونظيرُ ذلكَ نهيُهُ للمؤمنينَ عَن قولِهِم: (رَاعِنَا)[2] لَمَّا وجدتِ اليهودُ بذلكَ طريقًا إِلَى السبِّ بِهِ فِي لغتِهِم، أَو يكونُ كَمَا قالَ أبو عبيدٍ[3]: حَضًا[4] مِنهُ عليهِ الصلاةُ والسلامُ عَلَى تحرِّي أفصحِ اللغاتِ[5] فِي القرآنِ وغيرِهِ.

قَوْلُهُ[6]: [مِن قبيلِ الأداءِ] المرادُ بالأداءِ: مَا يُؤَدَّى باللفظِ دونَ الكتابةِ، فإنَّ القراءةَ ينقسمُ قسمينِ، قسمٌ يؤدَّى باللفظِ ولا يعرفُ مِن الخطِ كالإشمامِ والمدِّ والقصرِ والإمالةِ والتفخيمِ، وقسمٌ يعلمُ مِن الخطِّ واللفظِ جميعًا كَـ(وَعَدْنَا، وَوَاعَدْنَا)، وَ(أَنْجَيْتُكُم، وأَنْجَيْنَاكُم)، والقراءاتُ السبعُ متواترةٌ فِي النوعِ الثانِي، وأمَّا النوعُ الأولُ فقالَ الأكثرونَ: متواترةٌ –أيضًا– واختارَ ابنُ الحاجبِ[7] عدمَ التواترِ فيهِ.

قَوْلُهُ: [كالمدِّ] هُو تطويلُ الصوتِ بحرفِ اللينِ عندَ اتِّصَالِهَا بهمزةٍ مثلَ (أولئكَ)، أو ساكنٍ كَـ(الضَّالِينَ).

قَوْلُهُ: [(فَعِيلٌ) بمعنى (فَاعِلٍ)] يجوزُ –أيضًا– أن يكونَ بمعنى (مفعولٍ)؛ لأنَّهُ مُنْبَئٌ[8] عن اللهِ –تَعَالَى– أَي: مخبَرٌ عَن لسانِ الملكِ.

قَوْلُهُ: [وَ(النَّبْوَّةُ)، وَ(النَّبَاوَةُ)] كِلَاهُمَا بفتحِ النُّونِ.

قَوْلُهُ: [أَي: شَرُفَ عَلَى الخلقِ] الذِي رأيتُهُ فِي (الصِّحَاحِ)[9] أَنَّهُ شُرِّفَ.

قَوْلُهُ: [وَهُوَ (فعيلٌ) بمعنى (مفعولٍ)] يجوزُ –أيضًا– أَن يؤخذَ منهُ بمعنى أَنَّهُ مرتفِعٌ عَلَى الخلقِ فيكونُ بمعنى (فَاعِلٍ).

([1]) الجوهري، الصحاح (ج74/1).

([2]) وهذا النهيُ ورد في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقُولُوا رَاعِنَا وَقُولُوا انْظُرْنَا وَاسْمَعُوا وَلِلْكَافِرِينَ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [البقرة: 104].

([3]) السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون (ج401/1).

([4]) في (ط)، و(ك): (خصًا).

([5]) (وعلى ما هو): زائد في (م).

([6]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (أو ساكنٍ كَـ(الضَّالِينَ).

([7]) ابن الحاجب، الشافية في علمي الصرف والخط (ص86).

([8]) في (ط): (مبنئ).

([9]) قال الجوهري في باب (نبأ): "النبأ: الخبر، تقول نبأ ونبأ، أي: أخبر، ومنه أخذ النبئ؛ لأنّهُ أنبأ عن الله تعالى، وهو فعيل، بمعنى فاعل"، وفي باب (نبا) قال: " والنبوة والنباوة: ما ارتفع من الأرض. فإن جعلت النبي مأخوذًا منه؛ أي: أنَّهُ شرف على سائر الخلق فأصله غير الهمز، وهو فعيل بمعنى مفعول، وتصغيره نُبَيّ، والجمع أنبياء". الجوهري، الصحاح (ج74/1)، و(ج2500/6).

قَوْلُـهُ: [وتصـغيرُهُ (نُبَـيٌّ)] هُوَ بياءٍ واحدةٍ مشددةٍ، والأصلُ (نَبْيَوٌ)[1] فأبدلتِ الواوُ ياءً، ثُمَّ حذفتِ الثانيةُ /ق158ب/، وأدغمتْ ياءُ التصغيرِ فِي الباقيةِ، وذلكَ معلومٌ مِمَّا تقدمَ فِي التصغيرِ.

قَوْلُهُ[2]: [فَلَا يمكنُ (بينَ بينَ) غيرُ المشـهورِ] وَهُوَ أن يجعلَ بينَهَا وبينَ حرفِ حركةِ مَا قبلَهَا، ولا حركةَ لِمَا قبلَهَا هَهُنَا.

قَوْلُهُ: [وزيادةَ المدِّ الذِي] وأيضًا همزةُ بينَ بينَ ليسَ بساكنٍ محضٍ فإنَّ فيه نوعَ حركةٍ.

قَوْلُهُ: [كَمَا فِي (جَيْئَلٍ)[3]] هُو بجيمٍ وياءٍ، وَ(حَوَبٌ) بمهملةٍ ثُمَّ موحدةٍ.

قَوْلُهُ: [وَهُوَ اسمُ ماءٍ[4]] هُوَ –أيضًا– الواسعُ مِنَ الأوديةِ والدِّلاءِ.

قَوْلُـهُ: [وحكـمُ الجميـعِ أن تنقـلَ حركـةُ الهمـزةِ]؛ أَي: إِذَا لـم يكـنِ الحـرفُ الصـحيحُ نـونَ الانفعالِ، فإن كانَهَا كَمَا فِي (انْأَطَرَ)، وَ(انْآدَ)[5]؛ إِذَ[6] لم يجزِ النقلُ إِليهِ عندَ الأكثرينَ كَمَا نقلُهُ ابـنُ مالـكٍ[7] وغيرُهُ، وسببُ ذلكَ مَا يؤدِي إليهِ مِنَ الالتباسِ، فإنَّكَ إِذَا نقلتَ إليهَا حذفتَ الهمزةَ ثُمَّ همزةَ الوصلِ؛ للاستغناءِ عنهَا، فتبقَى (نَطَرَ)، وَ(نَأَدَ)[8] فتلتبسُ بالثلاثيِّ المجردِ، قالَ أبو حيَّـانَ[9]: وَمَن لم يبـالِ بالعـارضِ أجـازَ ذلـكَ، قـالَ: وينبغِـي عنـدي أن يُقِـرَّ[10] همـزةَ الوصـلِ؛ لأنَّ هَـذَا النقـلَ عـارضٌ. انتهى. يقالُ[11]: (انْأَطَرَ) بمعنى اعْوَجَّ، وأُدْتُهُ فانْآدَ، وأوَّدْتُهُ[12] فتأوَّدَ: عَطَفْتُهُ فانْعَطَف.

قَوْلُـهُ: [بـأنَّ نقـلَ حركـةِ الهمـزةِ] وقيلَ: بل أبدلُوا الهمزةَ ألفًا، فلزمَ تحريكُ مَا قبلَهَا بالفتحِ؛ لأنَّهَا لا يكونُ مَا قبلَهَا إلا مفتوحًا.

([1]) في (ط): (نبوية).

([2]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (فإنَّ فيه نوعَ حركةٍ).

([3]) (جيئل): الضبع. ابن سيدة، المحكم والمحيط الأعظم (ج7/487).

([4]) يقصد به حوأب. شاهين، مجموعة الشافية، شرح الجاربردي، (ج2/186).

([5]) في (ط): (انأء)، وفي (م): (انأ).

([6]) في (ط): (وإذا).

([7]) ابن مالك، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد (ص133).

([8]) في (ط): (نأء).

([9]) انظر: ناظر الجيش، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (ج10/5051).

([10]) في (ط): (يقرأ).

([11]) الفيروز أبادي، القاموس المحيط (ص344)، و(ص266).

([12]) في (ط)، و(ك)، و(م): (أدوية)، والصواب أنَّها (أوَّدْتُهُ)؛ لأنَّ هذه العبارة مأخوذة من القاموس المحيط (ص344)، وهي بهذا اللفظ، ولو اعتمدنا (أدوية) لاختل المعنى المراد.

قَوْلُهُ[1]: [وَهُوَ عندَ سِيبَوَيْهِ[2]]؛ أَي: هَذَا النوعُ مِنَ التخفيفِ ونقلِ الحركةِ وقلبِ الهمزةِ ألفًا.

قَوْلُهُ: [والكسائيُّ والفراءُ يريانِهِ مطردًا] نقلَ ذلكَ ابنُ مالكٍ[3] عنِ الكوفيينَ ولم يَخُصَّهُمَا.

قَوْلُهُ[4]: [أَي: نقلُ الحركةِ وحذفُ الهمزةِ فِي (يَرَى)[5]] المرادُ[6] المضارعُ مِنَ الرؤيةِ، أَو الرأيُّ بمعنَى الاعتقادِ، أو الرُّؤْيَا، ومثلُهُ الأمرُ مِنهَا نَحْوَ: (رَهْ) دونَ اسمِ الفاعلِ واسمِ المفعولِ وأفعلِ التفضيلِ، وفعلي التعجبِ واسمي المكانِ والآلةِ نَحْوَ: (أَنَا رَآءٍ)، وَ(أنتَ مُرًى)، وَ(هُوَ[7] أَرْأَى مِنْهُ)، وَ(مَا أَرْآهُ، وَأَرْءِ بِهِ[8])، وَ(هَذَا مَرْأًى)، وَ(هَذِهِ مِرْآةٌ)، وخرجَ بقولنَا بمعنَى الاعتقادِ (الرأي) مصدرُ[9] (رَأى)[10] بمعنَى أصابَ /ق159أ/ الرُّؤْيَةَ[11]، فإنَّ جميعَ فروعِهِ جاءَ مهموزًا لم يحذفْ منهُ شيءٌ.

قَوْلُهُ: [إلا للضرورةِ] نقلَ أبو حيَّانَ وغيرُهُ أنَّ الإتمامَ[12] لغةُ تيِّمِ اللاتِ[13]، وأشارَ إليهما فِي التسهيلِ[14] بقولِهِ: (والتزمَ غالبًا)، ومقتضَى ذلكَ جوازُ الرجوعِ إِلَى الأصلِ فِي الكلامِ وإن كانَ قليلًا.

([1]) ساقط في (ك): إلى قوله: (وقلبِ الهمزةِ ألفًا).

([2]) سيبويه، الكتاب (ج545/3).

([3]) ابن مالك، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد (ص133).

([4]) نقل حركة الهمزة للحرف السابق لها، وحذفها الزمَ في (يَرى)، وأصله (يَرْأَى) من الرؤية؛ لكثة الاستعمال حتى لا يجوز استعمال الأصال والرجوع إليه إلا للضرورة كقول الشاعر: [الطويل]

أَلَمْ تَرَ مَا لاَقَيْتُ وَالدَّهْرُ أعْصُرُ ... وَمَنْ يَتَمَلَّ الْعَيْشَ يَرْأْ وَيَسْمَعُ

هذا النقل والحذف الملتزم لا يكون في (يَنْأَى)؛ لعدم الكثرة، وكثر هذا النقل والحذف في (سَلْ) وأصله (اسأل). شاهين، مجموعة الشافية (ج187/2-189).

([5]) " ... وإنما حذفوا الهمزة التي هي عين الفعل في المضارع، ويحتمل ذلك أمرين: أحدهما: أن تكون حذفت لكثرة الاستعمال تخفيفًا، والثاني: أن يكون حذف الهمزة للتخفيف القياسي بأن ألقيت حركتها على الراء قبلها. والأول أوجه؛ لقربه من القياس". ابن يعيش، شرح المفصل (ج270/5).

([6]) (المراد): ساقط في (ك).

([7]) في (م): (أنت).

([8]) في (م): (وأرآ فيه).

([9]) في (ك): (مصدرت).

([10]) في (ك): (أي).

([11]) في (م): (الرية).

([12]) (من): زائد في (م).

([13]) تيم اللات بن ثعلبة من بكر بن وائل. ابن منظور، لسان العرب (ج511/12).

([14]) ابن مالك، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد (ص304).

قَوْلُهُ: [وَمَن يَتَمَلَّ[1] العَيْشَ يَرَأْ[2] وَيَسْمَعُ] الظاهرُ أنَّ فعلَ الجزاءِ والمعطوفُ مجزومانِ؛ لضعفِ رفعِهِمَا.

قَوْلُـهُ: [وكـذلكَ (أَرَى)]؛ أَي: مِـنَ الثلاثـةِ المتقدمـةِ، ومثلُـهُ المضـارعُ والأمـرُ واسـمُ الفاعـلِ والمصدرُ، تقولُ: (أَرِ زيدًا قائمًا)، وَ(أنَا[3] مُرٍ زيدًا عمرًا إِرَآةً[4])، وَ(هُوَ مُرًى[5]).

قَوْلُهُ[6]: [ثُمَّ أتبعَ سائرَ البابِ]؛ أَي: بقيةَ الكلماتِ التِي لم تجتمعْ فيهَا همزتانِ، وَهِيَ أمثلةُ المضارعِ مِنَ المزيدِ والمجردِ، لا مَا حرفُ مضارعَتِهِ الهمزةُ، فإنَّ العلةَ موجودةٌ فيهِ، وَحُمِلَ –أيضًا– اسمُ الفاعلِ والمفعولِ مِنَ الرباعيِّ.

قَوْلُهُ[7]: [فَعَلَى هَذَا المذهبِ] يظهرُ وجهُ مَن قالَ: تقدمَ أوائلَ الكتابِ أنَّهُ الفراءُ[8]، وقد يمنعُ مَا قالهُ الشارحُ هنا[9]؛ لأنَّ الساكنَ غيرَ الألفِ حاجزٌ غيرُ حصينٍ بخلافِ الألفِ، لِمَا فيهَا مِنَ المدِّ فإنَّهُ[10] قائمٌ مقامَ الحركةِ عَلَى أنَّ الثقلَ إنَّمَا يحصلُ عندَ الثانيةِ، والمحذوفُ مِن (أشياءَ) عَلَى ذلكَ القولِ هُوَ الأولى.

قَوْلُهُ: [وفيهِ بحثٌ] كَانَ وجهُهُ أنَّ المقتضيَ للحذفِ الغيرِ القياسيِّ قصدُ التخفيفِ فِيمَا يكثرُ استعمالُهُ، وليسَ غيرُ (أَرَى) مثلَهُ فِي كثرةِ الاستعمالِ.

([1]) في (ك): (شمل).

([2]) في (ط): (يرأى). وفي (م): (يرى).

([3]) (أنا): ساقط في (ط).

([4]) في (ط): (آرآة).

([5]) في (م): (مراى).

([6]) ساقط في (ك): إلى قوله: (مِنَ الرباعيِّ).

([7]) نص الجاربردي: "وذكر في شرح الهادي أنَّه يحتمل الحذف هنا وجهًا آخر وهو أنَّه اجتمع في (أرأى) همزتان بينهما حرف ساكن، والساكن حاجز غير حصين، فكأنهما قد توالتا، فحذفت الثانية على حدِّ حذفها في (أكرمَ)، ثُمَّ اتبع سائر الباب، وفتحت الراء؛ لمجاورة الألف التي هي لام الفعل، وغلب الاستعمال هنا على الأصل حتى هجر ورفض، وأنا أقول: فعلى هذا المذهب يظهر وجه من قال: حذفت الهمزة من (أشياء)؛ لاجتماع همزتين بينهما ألف، لكن لو كان هذا علة لاطردت في مثل (ينأى) ... وفيه بحث". شاهين، مجموعة الشافية، شرح الجاربردي (ج2/189).

([8]) في (ط): (القراء).

([9]) في (ط): (هناك).

([10]) في (ط): (فإنه).

قَوْلُهُ: [وكثرُ[1] النقلُ[2] والحذفُ فِي (سَلْ)[3]] اتفقَ القراءُ عَلَى ذلكَ فِي نحوِ ﴿**سَلْ بَنِي إِسْرَائِيلَ**﴾[4] مِمَّا كانَ فعلُ أمرٍ مخاطبٍ مِنَ السؤالِ، ولم يقترنْ بواوٍ ولا فاءٍ؛ استثقالًا لاجتماعِ الهمزةِ مَعَ الأولى ابتداً فِيمَا كثرَ دورُهُ، وَهِيَ فِي ذلكَ مذهبُ أكثرِ العربِ، فإن اقترنَ بأحدِهِمَا فبعضٌ طردَ أصلَهُ فِي النقلِ، وبِهِ قرأَ ابنُ كثيرٍ والكسائيِّ، وبعضٌ همزَ؛ لعدمِ الاجتماعِ، وبِهِ /ق159ب/ قرأَ الباقونَ، وَهُوَ لغةُ قريشٍ، وَهُوَ المختارُ، أمَّا نحوُ ﴿**وَلْيَسْأَلُوا مَا أَنْفَقُوا**﴾[5] فبالهمزةِ بالاتفاقِ، فليتأملْ.

قَوْلُهُ[6]: [وفيهِ بحثٌ]؛ أَي: فِي هَذَا الاعتراضِ بحثٌ؛ لأنَّ المقتضيَ للحذفِ غيرِ القياسِ قصدُ التخفيفِ فِيمَا يكثرُ استعمالُهُ، وليسَ غيرُ (أَرَى) بمنزلتِهِ فِيهَا، فكثرةُ الاستعمالِ جزءُ العلةِ. ض.

قَوْلُهُ: [وذلكَ أكثرُ مِن قولِكَ: (جَرْ)]؛ أَي: لأنَّ الفعلَ مِنَ السؤالِ أكثرُ فِي كلامِهِم مِنَ الفعلِ مِنَ (الجُؤَارِ)[7]. وَ(الجُؤَارُ) بضمِّ الجيمِ وبالهمزِ، وَ(الجُوَارُ) بضمِّ المعجمةِ وواوٍ.

قَوْلُهُ[8]: [لكن لم يلتزمُوا ذلكَ]؛ لقولِهِم: (اسل) هُوَ لغةٌ لبعضِ العربِ، ذكرَهُ الجعبريُّ وغيرُهُ، وعلمَ مِمَّا مرَّ.

قَوْلُهُ[9]: [حكمُهَا فِي التخفيفِ حالَ الوصلِ كحكمِهَا حالَ الوقفِ] الأحسنُ العكسُ كَمَا لا يخفَى، لكنَّهُ بدأَ بالمعلومِ.

([1]) في (ط): (وكثرة).

([2]) في (ط): (النقل).

([3]) في (م): (سئل).

([4]) [البقرة: 211].

([5]) [الممتحنة: 10]

([6]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (جزءُ العلةِ. ض).

([7]) (الجُؤَار): مثل الخوار. يقال: جأر الثور، يَجْأَرُ؛ أي: صاح. وقرأ بعضهم: ﴿عِجْلًا جَسَدًا لَهُ خُوَارٌ﴾ [طه: 148] بالجيم، حكاه الأخفش، وجأر الرجل إلى الله عز وجل؛ أي: تضرع بالدعاء. الجوهري، الصحاح (ج607/2).

([8]) ساقط في (م): إلى قوله: (وعلمَ مِمَّا مرَّ).

([9]) إذا كانت الهمزة متطرفة فإنَّها تخفف بالحذف أو بالقلب أو الإدغام كما اقتضى التخفيف في الوصل، ثُمَّ يوقف عليها كما هو مقتضي الوقف في مثله من سكون أو روم أو إشمام، كـ(هذا الخَبْءُ) إذا خففت صارت (الخَبُ) فيجوز أن يوقف عليه بالسكون والروم والإشمام؛ لأنَّها مضموم، ومثلها (مقروء)، و(بريء)، وهذا الحكم يشمل (شَيْء)، و(سُوء) سواء نقلت حركة الهمزة وحذفتها، أو قلبتها ياء أو واوًا وأدغمتها فيما قبلها. فالأمثلة السابقة قسم ليس فيه إلا النقل كـ(الخبء)، وقسم ليس فيه إلا القلب كـ(مقروء)، و(بريء)، وقسم فيه الوجهان كـ(شيء)، و(سوء). ويستثنى من هذه القاعدة ما كان قبل الهمزة ألفًا كـ(قُرَّاء) إذا وقف عليها بالسكون وجب قلبها ألفًا؛ إذ لا حركة لنقلها، وتعذر التسهيل؛ لسكونها وسكون ما قبلها، فتعين تخفيفها بقلبها ألفًا، وإذا قلبت ألفًا

قَوْلُهُ[1]: [كحكمِهَا حالَ الوقفِ] فحكمُهَا فِي الحالتينِ سواءٌ؛ لأنَّهَا ساكنةٌ فيهِمَا، وذلكَ مثلُ (لَم يقرأْ)، وَ(لَم يُقْرِئ)، وَ(لَم يوضؤا) مِن (وَضُؤَ)؛ أَي: حَسُنَ وجهُهُ، فإنَّها تبدلُ فِي الوصلِ والوقفِ ألفًا وياءً وواوًا، كأنَّ الظاهرَ أن يقولَ: حكمُهَا فِي الوقفِ كحكمِهَا فِي الوصلِ؛ لأنَّ الكلامَ الآنَ فِي حكمِ الموقوفِ عَلَيهَا لا فِي حكمِ الموصولِ، فالواجبُ أن يشبهَ الموقوفَ عليها بالموصولةِ؛ لأنَّهَا قد تقدمَ حكمُهَا، لكنَّ مقصودَهُ بيانُ استواءِ الحالينِ، فحينئذٍ لا فرقَ بينَ شبهِ هَذَا بذاكَ، وذاكَ بهذَا، لكنَّ الظاهرَ مَا قدمنَاهُ مِنَ العبارةِ.

قَوْلُهُ: [بعدَ تخفيفِ الهمزةِ]؛ أَي: إذَا أريدَ التخفيفُ، أمَّا إذَا وقفَ لا مَعَ قصدِ تخفيفِ الهمزةِ فإنَّ الهمزةَ تجرِي مُجْرَى غيرِهَا مِنَ الحروفِ الصحيحةِ، فيوقفُ عَلَى (الخَبْءِ) كَمَا يقالُ (عَلَى الفأسِ).

قَوْلُهُ: [يعنِي[2] يعملُ أولًا]؛ أَي: بالاعتبارِ والتقديرِ لا بالفعلِ، وإلَّا لَم يكنِ الوقفُ عَلَى همزةٍ.

قَوْلُهُ: [بقلبِهَا؛ أي[3]: إلَى مَا قبلَهَا وإدْغَامِهَا] المرادُ: وإدغامُ مَا قبلَهَا فِي الحرفِ الذِي انقلبتْ إليهِ.

قَوْلُهُ: [لأنَّهُ يكونُ حينئذٍ]؛ أَي: حينَ إذَا اعتبرتَ النقلَ والحذفَ، أو القلبَ والإدغامَ.

قَوْلُهُ[4]: [فيرجعُ إلَى مَا مَرَّ]؛ أَي: فيرجعُ فِي وجهِي التخفيفِ المذكورينِ إلَى مَا مَرَّ مِنَ النوعينِ؛ لأنَّهُ إذَا خففَ بالنقلِ يرجعُ إلَى بابِ (الخَبِ)، وإذَا خففَ بالبدلِ يرجعُ إلَى بابِ (بَرِيٍّ)[5]، وَ(مَقْرُوٍّ)، وقد تقدمَ حكمُهَا، وتلخصَ مِن هَذَا أنَّ المهموزَ المتحركَ فِي الوصلِ ينقسمُ فِي الوقفِ عليهِ بالتخفيفِ إلَى ثلاثةِ أنواعٍ: نوعٌ يخففُ بالنقلِ، ونوعٌ يخففُ بالبدلِ، ونوعٌ يجوزُ فيهِ الأمرانِ.

قَوْلُهُ: [كَـ(قُرَّاء)[6]] هُوَ بضمِّ القافِ وتشديدِ الراءِ: النَّاسِكُ[7].

قَوْلُهُ[8]: [إمَّا أن تحافظَ عَلَى ذلكَ]؛ أَي: بينَ بينَ الذِي كانَ فِي حالِ الوصلِ.

اجتمع ألفان، فيجوز القصر بحذف أحدهما؛ لإلتقاء الساكنين، أو التطويل بإبقائهما؛ لإمكان الجمع بينهما، أمَّا إذا وقف عليها بالروم فتسهَّلُ بين بين كالوصل.

([1]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (عَلَى الفأسِ).

([2]) في (ط): (لكن).

([3]) (أي): ساقط في (ط)، و(م).

([4]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (فيهِ الأمرانِ).

([5]) في (ط): (يرى).

([6]) الفيروز أبادي، القاموس المحيط (ص49).

([7]) في (ط): (المناسك).

([8]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (فينافِي بينَ بينَ).

قَوْلُـهُ: [أنَّـهُ وقفَ بالسكونِ] ولو يقلبُ يصيرُ الألفَ فِي الآخرِ متحركًا، فلا يكونُ الوقفُ بالسكونِ. ض.

قَوْلُـهُ: [ولا يمكنُ جعلُهَا]؛ لأنَّ فيهِ نوعًا مِنَ الحركةِ، والتقديرُ أنَّ الوقفَ السكونُ، فينافِي بينَ بينَ.

قَوْلُهُ: [لا المشهورُ ولا غيرُهُ؛ لسكونِهَا وسكونِ مَا قبلَهَا] فِيهِ لفٌ ونشرٌ مرتبٌ[1].

قَوْلُهُ[2]: [وسكونِ مَا قبلَهَا] فالتقَى ساكنانِ، وفيهِ نظرٌ. ض.

قَوْلُهُ: [فيجوزُ حينئذٍ القصرُ بحذفِ أَحَدَيهِمَا[3]] إن قدَّرتَهَا الأَوْلَى، فالقصرُ ليسَ إلَّا لفقدِ الشرطِ؛ لأنَّ الألفَ تكونُ مبدلةً مِن همزةٍ ساكنةٍ، وَمَا كانَ كذلكَ لا مدَّ فيهِ، وإن قدَّرتَهَا الثانيةَ جازَ المدُّ والقصرُ مِن أجلِ تغييرِ السببِ.

قَوْلُـهُ: [لإمكانِ الجمعِ بينَهُمَا]؛ أَي: تقديرًا؛ لأنَّ الألفَ المخففةَ لا تكونُ قبلَهَا ساكنٌ، لا ألفٌ أخرى ولا غيرُهَا، فالمدُّ شيءٌ واحدٌ وإن طالَ، وإنَّمَا يقدرُ بالزمانِ.

قَوْلُـهُ[4]: [لإمكانِ الجمعِ] وإذَا أمكنَ الجمعُ بينهما فِي القلبِ ألفًا ففِي بينَ بينَ بالطريقِ الأولى أن يجوزَ، فعلمَ أنَّ مَا ذكرَهُ مِنَ العلةِ لامتناعِ بينَ بينَ ليسَ بسديدٍ، وإنَّمَا العلةُ لامتناعِهِ مَا ذكرتُ فِي الحاشيةِ. ض.

قَوْلُـهُ: [تعينَ الوقفُ]؛ لأنَّهُ فِي الرومِ حركةٌ خفيفةٌ، فيمكنُ اجتماعَهُمَا بخلافِ الإسكانِ والإشمامِ فإنَّهُ فيها السكونُ خالصًا، فافهمْ.

قَوْلُهُ: [مَعَ الإسكانِ والإشمامِ] وَهَذَا يؤيدُ مَا ذكرتُ مِن دليلِ امتناعِ بينَ بينَ. ض.

قَوْلُهُ[5]: [تعذرَ غيرِ المشهورِ]؛ لأنَّهُ لمَّا تعذرَ الأصلُ تعذرَ الفرعُ اتباعًا له.

([1]) (فِي): زائد في (ط).

([2]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (وفيهِ نظرٌ. ض).

([3]) في (م): (أحدهما).

([4]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (بقيةٍ مِن آثارِهَا).

([5]) تنقسم الهمزة المتحركة باعتبار حركة ما قبلها إلى تسعة أقسام، الهمزة المفتوحة وقبلها الحركات الثلاث، كـ(سَأَلَ)، و(مِائَـة)، و(مُؤَجَّـل)، والهمزة المكسورة وقبلها الحركات الثلاث، كـ(سَئِمَ)، و(مستَهزِئِين)، و(سُئِل)، والهمزة المضمومة وقبلها الحركات الثلاث، كـ(رَؤُوف)، و(مستهزِئون)، و(رُؤُوس)، فتخفف المفتوحة المضمومة ما قبها بقلبها واوًا (مُوَجَّل)، وتخفف المكسور ما قبلها بقلبها ياء (مِيَة)، ولا تجعل بين بين المشهور في هذين المثالين؛ لأنَّ حركتها في القبيلين الفتحة، فلو جعلت بين بين اقتضى ذلك شبه الألف، وهو محال، ولا مدخل للحذف؛ لأنَّ ما قبلها متحرك، وهذا يستدعى امتناع النقل، فتعين الإبدال. ونحو (مستهزِؤُون)، و(سُئِل) فتخفف فيهما بجعلها بين بين المشهور، فيكون في الأولى بقلبها بين الكسرة والواو، وفي الثانية بين الكسرة والياء، وقيل: تجعل بين بين غير المشهور، فتجعل في الأولى بين الكسرة والياء، وفي الثانية بين الكسرة والواو، والأخفش

قَوْلُهُ: [لِمَا مَرَّ] وَهُوَ أنَّ فِي بينَ بينَ تخفيفًا للهمزةِ مَعَ بقيةٍ مِن آثارِهَا.

قَوْلُهُ: [فبعضُهُم[1] يجعلُهَا بينَ بينَ المشهورَ] هَذَا مذهبُ سِيبَوَيْهِ[2]، وَهُوَ المشهورُ كَمَا سيأتِي.

قَوْلُهُ: [وقيلَ: /ق160أ/ بينَ بينَ الشاذُ] هَذَا مذهبُ أبِي الحسنِ شريحِ بنِ محمدِ بنِ شريحٍ[3]، وقد أولعَ بِهِ جماعةٌ مِنَ القراءِ، قالَ أبو حيَّانَ: وَهُوَ فاسدٌ؛ لخروجِهِ عَن قياسِ كلامِ العربِ، أَلَا ترى أنَّ الهمزةَ لم تجعلْ قطُ فِي موضعٍ بينَهَا وبينَ الحرفِ الذِي منهُ حركةُ مَا قبلَهَا.

قَوْلُهُ[4]: [وقيلَ: بينَ بينَ الشاذَ] أرادَ بِهِ وبينَ بينَ البعيدِ: بينَ بينَ غيرَ المشهورِ.

قَوْلُهُ: [وبعضُهُم يجعلُهَا إِلَى آخرِهِ] وَهَذَا مذهبُ الأخفشِ[5]، وحاصلُهُ أنَّهُ أَجْرَى المضمومةَ بعدَ الكسرةِ، والمكسورةَ بعدَ الضمةِ مُجْرَى المفتوحةِ بعدَهُمَا، وحجتُهُ أنَّك إِذَا سهلتَ المضمومةَ قربتَهَا مِنَ الواوِ الساكنةِ، فَكَمَا أنَّ الواوَ الساكنةَ لا تقعُ بعدَ كسرةٍ وإِنَّمَا تكونُ ياءً نَحْوَ (مِيزَانٍ) كذلكَ مَا يقربُ مِنْهَا، وإِذَا سهلتَ المكسورةَ قربتَهَا مِنَ الياءِ الساكنةِ فَكَمَا أنَّ الياءَ الساكنةَ لا تقعُ بعدَ ضمةٍ وإِنَّمَا تكونُ واوًا نَحْوَ (مُوْقِنٍ) كذلكَ مَا يقربُ مِنْهَا.

قَوْلُهُ[6]: [بقِي خمسةُ أقسامٍ]؛ أَي: بعدَ إخراجِ نحوِ (مُؤَجَّل)، وَ(مِائَة)، وَ(مُسْتَهْزِئُونَ)، وَ(سُئِلَ) فحينئذٍ بقِي خمسةُ أقسامٍ، جزاءُ الشرطِ محذوفٌ، تقديرُهُ إِذَا كانَ الأمرُ كذلكَ بقِي خمسةُ أقسامٍ.

بقلبها ياء محضة في الأولى، وفي الثانية واوًا صرفة. والمواضع الخمسة الباقية يكون تخفيفها بين بين المشهور. اليزدي، شرح الشافية (ج2/430-433)، وركن الدين، شرح الشافية (ج2/693-696).

([1]) ابن مالك، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد (ص302)، وناظر الجيش، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (ج10/5044).

([2]) سيبويه، الكتاب (ج3/554).

([3]) الرِّعَيْنِي(ت539هـ) شريح بن محمد بن شريح بن أحمد، أبو الحسين الرعيني: عالم بالقراءات، أندلسي. كان قاضي إشبيلية ومسندها، مولده ووفاته بها. تقلد خطبتها نحوًا من 50 سنة. وأسنَّ ورحل الناس إليه. حتى روى عنه الآباء والأبناء والأجداد والحفدة. وممن روى عنه ابن حزم والقاضي عياض وابن بشكوال. له (ديوان خطب) عارض به ابن نباتة، و(الاختلاف بين الإمام يعقوب البصري والإمام نافع)، و(الجمع والتوجيه) في القراءات. انظر: الذهبي، سير أعلام النبلاء (ج20/142)، وابن الجزري، غاية النهاية في طبقات القراء (ج2/37)، والسيوطي، بغية الوعاة (ج2/3)، والزركلي، الأعلام (ج3/161).

([4]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (غيرَ المشهورِ).

([5]) المبرد، المقتضب (ج1/294)، والفارسي، التكملة (ص219).

([6]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (الرفعُ على الاستيناف).

قَوْلُـهُ: [بينَ بينَ البعيدَ] فَـ(يقربُ) عطفَ عَلَى (لجعلُوا)؛ أَي: كرهُوا جعلَهَا بينَ بينَ فقربَهَا مِنَ الألفِ والحالُ أنَّ عليها كسرةً إِلَى آخرِهِ، ويجوزُ الرفعُ على الاستيناف.

قَوْلُـهُ[1]: [فِـي (سَـالَ)، وَ(مِنْسَـاةٍ)[2]] قرأَ بـالألفِ فِـي (سأل)[3] نـافعٌ وابـنُ عـامرٍ، وفِـي (مِنْسَأتِهِ) نافعٌ وأبُو عمرٍو[4]، وقرأَ الباقونَ فيهَا بهمزةٍ مفتوحةٍ عَلَى الأصلِ إلا ابنُ ذكوانَ فِي (مِنْسَأتِهِ) فبهمزةٍ ساكنةٍ استثقالًا للهمزِ والطولِ، ولا جائزٌ أن يكونَ الإسكانُ –أيضًا– أصلًا؛ لأنَّ مَا قبلَ هاءِ التأنيثِ لا يكونُ إلا مفتوحًا لفظًا أو تقديرًا، ووجهتِ الألفُ بأنَّهَا بدلٌ مِنَ المفتوحةِ عَلَى غيرِ قياسٍ مبالغةً فِي التخفيفِ كَمَا أشارَ إليهِ الشارحُ؛ أو بدلُ الهمزةِ الساكنةِ عَلَى القياسِ.

قَوْلُهُ[5]: [وَهُوَ ليسَ بقياسٍ]؛ لأنَّ القياسَ فِي هذِهِ الصورةِ حالةَ الوصلِ هُوَ جعلُهَا بينَ بينَ المشهورَ لا إبدالُهَا ألفًا.

قَوْلُهُ: [وإنَّمَا هُوَ مثلُ (هَابَ)]؛ أَي: فعلٌ مِنَ معتلِ العينِ اليائيِّ[6]، صرَّحَ بذلكَ ولدُهُ[7].

([1]) نص الجاربردي: "بعض العرب تبدل من الهمزة المفتوحة المفتوح ما قبلها ألفًا في نحو: (سأل)، و(منسأة)، وهي العصا، وهو ليس بقياس، قال ابن مالك: ليس (سأل) في قراءة من قرأ: (سال سائل بعذاب واقع) مخففًا من (سأل)، وإنَّما هو مثل (هَاب)، و(سال) معتل العين مرادف (سأل) مهموز العين ... بعض العرب يبدل الهمزة المتحركة المكسور ما قلبها ياء في نحو (الواجي) وصلًا، وهو –أيضًا– ليس بقياس، وإنَّما قيد نحو (الواجي) بقوه: [وصلًا]؛ لأنَّ مثل قول حسان: [الوفر]

ولـــــولاهم لَكُنْـــــتَ كَحُـــــوتِ بَحْـــــرٍ هَـــوَى فِـــي مُظْلِـــمِ الْغَمَـــرَاتِ دَاجِـــي
وَكُنْـــــتَ أَذَلَّ مِـــــنْ وَتِـــــدٍ بِقَـــــاعٍ يشـــــجِّجُ رأسَـــــه بـــــالفهْرِ واجـــــي

على القياس ... وعدَّه سيبويه من التخفيف الخارج عن القياس، وهو ضعيف لما عرفت، وقيل: إنَّه أراد أنَّ شذوذه من حيث إنَّه جعل الياء المبدلة من الهمزة إطلاقًا مع الياء الغير مبدلة، وهذا ضعيف؛ لأنَّ سيبويه ساقه في تخفيف الهمزة الشاذ؛ ولأنَّ الإطلاق بحرف اللين المبدلة من الهمزة كالإطلاق بحرف اللين الغير مبدل". شاهين، مجموعة الشافية، شرح الجاربردي (ج2/198–199).

([2]) وردت الأولى في قوله تعالى: ﴿سَأَلَ سَائِلٌ بِعَذَابٍ وَاقِعٍ﴾ [المعارج: 1]، ووردت الثانية في قوله تعالى: ﴿إِلَّا دَابَّةُ الْأَرْضِ تَأْكُلُ مِنْسَأَتَهُ﴾ [سبأ: 14].

([3]) تحتمل القراءة في (سأل) ثلاثة أوجه، أولها: الألف بدل من الهمزة على التخفيف، وهو من السؤال، والهمزة في (سأل) أصلية، ثانيهما: الألف بدل من الواو، فيكون (سال) كـ(خاف)، ثالثهما: الألف بدل من الياء، فـ(سال، يسيل) كـ(كال، يكيل).

([4]) في (ط): (عمر).

([5]) ساقط في (ك): إلى قوله: (لا إبدالُهَا ألفًا).

([6]) في (م): (الياء؛ أي).

([7]) يقصد (ابن الناظم) في كتابه (بغية الطالب).

قَوْلُـهُ: [و(سَـالَ) معتـلُ العينِ مـرادفُ (سَـأَلَ)] حُكِي وجهٌ آخرُ أنَّهُ مِن (سَالَ، يسيلُ[1]) بمعنى جَرَى، وأصلُهُ (سَيَلَ)[2] فقلبتْ ياؤُهُ ألفًا كَـ(بَاعَ).

قَوْلُهُ[3]: [وَهُوَ –أيضًا– ليسَ بقياسٍ] لِمَا كتبنا فِي حواشِي (مِنْسَاة) أنَّ القياسَ فِي تخفيفِ الهمزةِ فِي مثلِ هذِهِ الصورةِ وَهُوَ بينَ بينَ المشهورُ لا الإبدالُ.

/ق160ب/ **قَوْلُـهُ: [لأنَّ مثلَ قولِ حسَّانَ]** إنَّمَا البيتانِ لعبدِ الرحمنِ[4] بنِ حسَّانَ كَمَا فِي المفصلِ[5]، زادَ ابنُ يعيشَ[6]: يهاجِي عبدَ الرحمنِ[7] بنَ الحكمِ ابنِ [أبي][8] العاصِ، وقبلَهُمَا[9]: [الوافر]

فأمَّـــا قولُـــكَ الخُلَفَـــاءُ مِنَّـــا فهـــم منعُـــوا وَرِيـــدَكَ مِـــن وداجِ[10]

([1]) في (م): (يسل).

([2]) في (م): (سل).

([3]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (لا الإبدالُ).

([4]) عبد الرحمن بن حسان(ت104هـ) عبد الرَّحمن بن حسَّان بن ثابت الأنصاري الخزرجي: أبو محمد، وقيل: أبو سعيد، شاعر، ابن شاعر، كان مقيمًا في المدينة، وتوفي فيها. أمَّه سيرين القبطية أخت مارية أم إبراهيم ابن رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. اشتهر بالشعر في زمن أبيه، قال حسان:

فمـــن للقـــوافي بعـــد حســـان وابنـــه؟ ومـــن للمثـــاني بعـــد زيـــد بـــن ثابـــت؟

وفي تاريخ وفاته خلاف، وجمع شعره في (ديوان). انظر: ابن منظور، مختصر تاريخ دمشق (ج229/14)، والذهبي، سير أعلام النبلاء (ج64/5)، وابن حجر، الإصابة في تمييز الصحابة (ج25/5)، والزركلي، الأعلام (ج303/3).

([5]) في (ك): (المفصال).

([6]) ابن يعيش، شرح المفصل (ج276/5).

([7]) عبد الرحمن بن الحكم(ت70هـ) عبد الرحمن بن الحكم بن أبي العاص الأموي: شاعر محسن، شهد يوم الدار، وهو أخو مروان (الخليفة)، وكان يهاجي عبد الرحمن بن حسان رضي الله عنه، وكان حاضرًا عند يزيد بن معاوية لما جيء إليه برأس الحسين، ورآه عبد الرحمن، فبكى وقال:

ســـمية أمســـى نســـلها عـــدد الحصـــى وبنـــت رســـول الله لـــيس لهـــا نســـل

انظر: ابن شاكر، فوات الوفيات (ج277/2)، والزركلي، الأعلام (ج189/6).

([8]) زيادة من الأعلام (ج189/3)، وشرح المفصل (ج276/5)؛ ليستقيم المعنى.

([9]) انظر: عبد الرحمن بن حسان، الديوان (ص18)، والمبرد، الكامل في اللغة والأدب (ج209/1)، وابن جني، المخصص (ج154/3)، والرضي، شرح الشافية (ج49/3)، وركن الدين، شرح الشافية (ج698/2)، واعتبر اليزدي في شرح الشافية (ج438/2) أنَّ هذه الأبيات لابنة عبد الرحمن، وهذا غير صحيح.

([10]) (الوَدَج، والوِداج): عِرقٌ في العُنُق، وهما وَدَجانِ. يقال: دِج دابَّتكَ، أي اقْطَعْ وَدَجَها. وهو لها كالفَصْدِ للإنسان. الجوهري، الصحاح (ج347/1).

وَ(هَوَى)[1] بفتحِ الواوِ: سَقَطَ، وَ(دَاجِي) كأَنَّهُ من دَجَى الليلُ يَدْجُو دَجْوًا وَدُجُوًّا: أَظْلَمَ، وَ(الوَتِدُ) بكسرِ التَّاءِ وفتحِهَا، وَ(القَاعُ): الأرضُ القَفْرُ، وَ(الفِهْرُ) بكسرِ الفاءِ: الحجرُ بِقَدْرِ مَا يُكْسَرُ بِهِ الجوزُ، أَو مَا يملأُ الكفُّ، وَ(الوَاجِي) اسمُ فاعلٍ مِن (وَجَا) كَ(مَنَعَ)، وَ(ضَرَبَ).

قَوْلُهُ[2]: [وَهُوَ ضعيفٌ]؛ لأنَّ الهمزةَ سكنتْ للوقفِ فصارتْ مِن قبيلِ مَا بينَ ساكنةٍ وَمَا قبلَهَا مكسورٌ، وَقَد عرفتَ أنَّ قياسَ مثلِهَا أن يقلبَ ياءً محضةً.

قَوْلُهُ: [وَهَذَا ضعيفٌ] أحلَّ بجوابينِ، أحدُهُمَا: لا نسلمُ أنَّ هَذَا محذورٌ؛ لأنَّ المقصودَ اتفاقُ القوافِي عَلَى حرفٍ واحدٍ، وكونُ ذلكَ مختلفُ الأصلِ لا يقدحُ فِي التوافقِ اللفظيِّ أَلَا يَرَى أنَّ امرِئَ القيسِ قَد أطلقَ بالياءِ الزائدةِ فِي (حوملِ)، وَ(منزلِي)[3]، وبياءِ الإضافةِ فِي قولِهِ[4]: (بَلَّ[5] دَمعِيَ مِحْمَلي)، وبالياءِ التِي هِيَ لامُ الفعلِ فِي قَوْلِهِ[6]: [الطويل]

وَمَـــا إِن أَرَى عَنْـــكَ الغَوايَـــةَ تَنْجَلِـــي

الثانِي: أنَّهُ محذورٌ، ولكن لا يصحُّ الاعتذارُ بِهَذَا عَن سِيبَوَيْهِ؛ لأنَّهُ إنَّمَا أوردَهُ فِي شذوذِ إبدالِ الهمزةِ لا فِي شذوذِ الإطلاقِ، فيلخصُ أنَّ حروفَ الإطلاقِ أعمُّ مِن أن يكونَ زائدةً للإشباعِ، أو منقلبةً عَن حرفِ علةٍ، أَو مبدلةً عَن همزةٍ، أو متأصلةً، أَو كلمةً برأسِهَا كياءِ المتكلمِ.

قَوْلُهُ: [بحرفِ اللينِ الغيرِ المبدلِ] يعنِي لا فرقَ بينَهُمَا، فلا يكونُ شذوذُهُ مِن هذِهِ الجهةِ، بل شذوذُهُ مِن جهةِ التخفيفِ، وقلنا: هُوَ ضعيفٌ.

([1]) في (ك): (هو).

([2]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (وقلنا: هُوَ ضعيفٌ).

([3]) من قول امرئ القيس في مطلع معلقته: [الطويل]

قِفَـــا نَبْـــكِ مِـــنْ ذِكْـــرَى حَبِيـــبٍ وَمَنْزِلِـــي بِسِـــقْطِ اللِّـــوَى بَـــيْنَ الـــدَّخُولِ فَحَـــوْمَلِي

امرؤ القيس، الديوان (ص8).

([4]) وردت في البيت الثامن من معلقته: [الطويل]

ففاضَـــتْ دُمـــوعُ العَـــينِ مِنِّـــي صَـــبَابَةً عَلَـــى النَّحـــرِ حتَّـــى بـــلّ دمعـــيَ مِحْمَلـــي

امرؤ القيس، الديوان (ص9).

([5]) في (ط): (تبل).

([6]) عجز البيت السادس والعشرون من معلقته، وصدره: [الطويل]

فقالـــتْ: يَمـــينَ الله مـــا لـــكَ حيلَـــةٌ

وفي رواية الأصمعي: (العماية) بدلًا من (الغواية). امرؤ القيس، الديوان (ص14)، والشيباني، شرح المعلقات التسع (ج149/1).

قَوْلُـهُ[1]: [فقالُوا[2]: (خُذْ)، وَ(كُلْ)] حَكَى أَبُو عليٍّ وأبُو الفتحِ[3] (أوخذ)، و(أَوكل) عَلَى الأصلِ إلا أنَّ ذلكَ فِي غاية الشذوذِ استعمالًا، قالَ أَبُو حيَّانَ[4]: ونصَّ سِيبَوَيْهِ[5] فِي بابِ (عِدَةُ مَا يكونُ عليهِ الكلمُ[6]) عَلَى أنَّ بعضَ العربِ تتمُّ فتقولُ: (أَوكَلَ)، كَمَا أنَّ بعضَهُم يقولُ فِي (غَدٍ): (غَدوٌ)[7]. انتهى.

قَوْلُهُ[8]: [ولا قصرَ فِي العلةِ] كَمَا فِي الأمرِ مِن (تَأَثَّرَ).

قَوْلُـهُ: [فجوَّزُوا فِيهِ]؛ أَي: جوَّزُوا فيهِ تارةً الحذفَ كَمَا فِي (خُذْ)، والإتيانَ أُخْرَى كَمَا فِي (أَيْشِرْ)[9].

قَوْلُهُ: [مستثقلًا للهمزتينِ] إحدَيْهِمَا فِي الأولِ، والثانيةِ التِي قلبتْ واوًا.

قَوْلُـهُ[10]: [وإن اعتدَّ بِهَا] قالَ الجعبريُّ: هَذَا عَلَى مذهبِ سِيبَوَيْهِ فِي أنَّ مجردَ اللامِ للتعريفِ، والهمزةُ همزةُ وصلٍ، أمَّا عَلَى مذهبِ الخليلِ فِي أنَّ (أل) كَـ(أم) فيتعينُ الابتداءُ بالهمزةِ، اعتبرتِ الأصلَ أو العارضَ.

([1]) هذه الجزئية محذوفة في (ك)، و(م)، وفي (ط): ذكرت بين قوله: [لأنَّ مثلَ قولِ حسَّانَ] وقوله: [وَهُوَ ضعيفٌ]، والصواب أنَّها ذكرت بعد قوله: [بحرفِ اللينِ الغيرِ المبدلِ]؛ ليستقيم ترتيب الكلام.

([2]) إن حذف الهمزة من (خُذْ، وكُلْ) على غير القياس، إذ مقتضاه أن يقول: (أوخذ، أوكل) لكن حذفوا الهمزة الأصلية؛ لكثرة الاستعمال، وأمَّا (مُرْ) فلم تكثر كثرتهما، ولا قصر في القلة، فجعلوا لها حكمًا متوسطًا)، فجوزوا فيه (أومر)، و(مر)، لكن في الابتداء يكون (مر) أفصح من (أومر)، والعكس في حالة الوصل، قال تعالى: ﴿وَأْمُرْ أَهْلَكَ بِالصَّلَاةِ﴾ [طه: 134]، والسبب اجتماع الهمزتين في الابتداء، وعدم اجتماعهما في الوصل. شاهين، شرح الشافية (ج200/2).

([3]) ابن جني، سر صناعة الإعراب (ج125/1)، واللمع في العربية (ص223).

([4]) انظر: ناظر الجيش، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (ج5199/10).

([5]) سيبويه، الكتاب (ج216/4).0

([6]) في (م): (الكلمة).

([7]) في (م): (غدوًا).

([8]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (والثانيةِ التِي قلبتْ واوًا).

([9]) (أَيْشِر) فعل أمر من (أَشِرَ)، وهو بمعنى المَرِح، والبطر، كما في قوله تعالى: ﴿بَلْ هُوَ كَذَّابٌ أَشِرٌ﴾. الطبري، تفسير الطبري (ج590/22)، وابن منظور، لسان العرب (ج20/4).

([10]) إذا خفف همزة باب (الأحمر) مما كان أوله همزة داخلة عليه (ال) التعريف، فللعرب في هذا النحو طريقان: أحدهما، وهو الأكثر، أن تبقي همزة الوصل، ولا يعتد بالحركة العرضة في اللام، فيقال: (الَحِمر)، والثاني، وهو الأقل: أن تحذف الهمزة ويعتد بالحركة، فيقال: (لَحْمَر)، فعلى الأكثر قالوا: (مِنَ لَحْمر) بفتح النون؛ لأنَّ اللام في حكم الساكن، و(فِلَحْمَر) بحذف الياء؛ لالتقاء الساكنين، وعلى الأقل قالوا: (مِنْ لَحْمَر)، و(فِي لَحَمر)؛ للاعتداد بحركة اللام، وعلى القليل جاء (عَادَ لُولى) بإدغام التنوين في اللام؛ لأنَّه لم يحرك؛ للاعتداد بحركة اللام، أمَّا على اللغة الكثيرة، فكانت اللام في حكم الساكن، فيلتقي ساكنان: التنوين ولام التعريف، فيجب كسر

قَوْلُـهُ[1]: [كـالجزءِ لفظًـا] الـلامُ مَـعَ الاسمِ بمنزلـةِ الجزءِ لفظًا ومعنًـى، أمَّـا لفظًـا فلأنَّـهُ عَلَـى حرفٍ واحدٍ فـلا يستقلُّ بـالنطقِ كجزءِ الكلمـةِ، ولهَـذَا لا يجـوزُ الوقـفُ عليهـا، ولا الفصـلُ بينَهَـا وبـين الاسمِ.

قَوْلُـهُ: [مِـنَ التنكيـرِ إِلَـى التعريـفِ] فصـارَ مجموعُ (اَلْحَمَرِ) مثـلًا دالًا عَلَـى شـخصٍ واحدٍ خاصٍّ، كَمَا أنَّ مجموعَ (زيدٍ) كذلكَ، فشابهتِ اللامُ منهُ الزايَ مِن (زَيدٍ).

قَوْلُـهُ: [والأظهـرُ أنَّ بـابَ الاقتـدارِ إِلَـى آخـرِهِ] كَذَا فِـي شرحِ الشريفِ[2] –أيضًـا–، ومقابـلُ الأظهرِ فِي هَذَا البابِ تَحَتُّمُ الحذفِ؛ لأنَّ حركةَ اللامِ فيهِ لموجبٍ وَهُوَ التقاءُ الساكنينِ بخلافِهَا فِي بـابِ (الأَحْمَرِ) فإنَّها لمجردِ التخفيفِ.

قَوْلُهُ[3]: [لئلا يلتقِي الساكنانِ]؛ أَي: حذفُ الياءِ لالتقاءِ الساكنينِ، وَهُوَ الياءُ واللامُ.

قَوْلُهُ: [وقرأَ أَبُو عمرو ونافعُ (عَاد[4] لُّولِي[5])]؛ أَي: بالنقلِ والإدغامِ، لكنَّ نافعًا مِن روايـةِ قالونَ هَمزَا[6] الواوَ اجراءً للضمةِ السابقةِ مُجْرَى المقارنةِ، وعليهِ قولُ الشاعرِ[7]: [الوافر]

أَحَـــبُّ الْمُؤْقِـــدِينَ[8] إِلَـــيّ مُؤْسَـــى

هَذَا إِذَا وُصِلَا، فإن ابتدآ فورشٌ بالنقلِ عَلَى أصلِهِ، وفِي /ق161أ/ همزةِ الوصلِ الوجهان، وأبو عمرٍو

التنوين؛ لالتقاء الساكنين. والأظهر أنَّ باب الاقتدار والاستغفار كذلك في جواز (الستغفار)، و(لستغفار). وعلى الأكثر لم يقولوا: (اسل، واقل) بإبقاء الهمزة؛ لاتحاد الكلمة، وكثرة الاستعمال. شاهين، مجموعة الشافية (ج2/202–205).

([1]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (الزايَ مِن (زَيدٍ).

([2]) ركن الدين، شرح الشافية (ج2/701).

([3]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (وَهُوَ الياءُ واللامُ).

([4]) في (ك)، و(م): (عادا).

([5]) في (م): (الأولى).

([6]) في (ط): (همزة).

([7]) البيت لجرير، وعجزه:

وجعـــــــدة، إذ أضـــــــاءهما الوقـــــــود

وهو جزء من قصيدة مدح بها هشام بن عبد الملك، قوله: (أَحَبُّ الْمُؤْقِدِينَ) رويت هذه العبارة على عدة أوجه: أحدها: (أحب المؤقدين) على أنَّهُ أفعل تفضيل مضاف إلى جمع المذكر، وثانيها: (لحب المؤقدين) بلام الابتداء وبعدها أفعل تفضيل مضاف إلى جمع المذكر، وثالثها: (لحب المؤقدان) باللام بعدها فعل تعجب، وموسى وجعدة ابنا الشاعر. انظر: جرير، الديوان (ص147)، والسيوطي، الأشباه والنظائر (ج4/396)، وابن جني، المحتسب (ج1/46)، وابن جني، الخصائص (ج2/177)، والرضي، شرح الشافية (ج3/206).

([8]) في (ط)، و(ك)، و(م): (الموقدني).

وقالونَ فِي المختارِ عنهما بالوصلِ[1] كباقِي القرَّاءِ؛ لفواتِ الإدغامِ الملحوظِ لَهُمَا حالةَ الوصلِ، ولأجلِهِ خالفَا فيهَا أصلَهُمَا فنقَلَا وجوبًا بعدَ النقلِ عَلَى القليلةِ، وبالنقلِ فِي الوجه الآخرِ حملًا عَلَى الوصلِ، وكلٌّ حينئذٍ عَلَى أصلِهِ فِي الواوِ، وفِي الهمزةِ –أيضًا– الوجهانِ.

قَوْلُهُ[2]: [وَلَم يحركِ التنوينَ]؛ لعدمِ التقاءِ الساكنينِ.

قَوْلُهُ: [فأدغمَ]؛ أَي: التنوينَ فِي اللامِ؛ لقربِ مخرجِهِمَا.

قَوْلُهُ: [ثُمَّ حذفتْ همزةُ الوصلِ]؛ أَي: فِي المشهورِ، فقد ذكرَ ابنُ مالكٍ[3] عَن حكايةِ الأخفشِ[4] أنَّ منهم مَن يقولُ: (اسَلْ)[5] فِي (سَلْ)[6]، فتبقَى همزةُ الوصلِ بعدَ النقلِ؛ لأنَّهُ لم يعتدَّ بالحركةِ بعدَهَا؛ لعروضِهَا.

قَوْلُهُ[7]: [وصارَ فِي حكمِ الملتزمِ]؛ أَي: المنقولُ، وَهُوَ الحركةُ، صارَ فِي حكمِ اللازمِ.

قَوْلُهُ: [فاستغنَى عَن همزةِ الوصلِ] الحاصلُ أنَّ عَلَى اعتبارِ الحركةِ فِي (سَلْ) مجموعُ الأمرين كثرةُ الاستعمالِ، وكونُ المنقولِ عنهُ والمنقولُ إليهِ فِي كلمةٍ واحدةٍ، فيخرجُ بابُ (اَلْحَمَرِ)؛ لعدمِ الاتحادِ، وبابُ (اجأر)؛ لعدمِ كثرةِ الاستعمالِ.

قَوْلُهُ: [وأوردَ عليهِ] كلٌّ مِن هَذَا الإيرادِ وجوابُهُ الآتِي مذكورٌ فِي شرحِ الشريفِ[8]، وفِي سياقِ[9] الشارحِ[10] لَهُمَا إيهامٌ[11].

([1]) في (م): (بالأصل كما في).

([2]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (لقربِ مخرجِهِمَا).

([3]) ابن مالك، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد (ص203).

([4]) انظر: الفارسي، البصريات (ج216/1)، وابن جني، المنصف (ج70/1).

([5]) في (م): (أصله).

([6]) في (ك): (ساءل)، وفي (ك): (سئل).

([7]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (لعدمِ كثرةِ الاستعمالِ).

([8]) ركن الدين، شرح الشافية (ج702/2).

([9]) في (م): (سياقه).

([10]) (الشارح): ساقط في (م). شاهين، مجموعة الشافية، شرح الجاربردي (ج203/2).

([11]) (اعلم إنَّ إيراد هذا البحث في هذا الموضع ليس متجهًا؛ لأنَّه من تتمة مباحث النقل والحذف). اليزدي، شرح الشافية (ج443/2).

قَوْلُهُ[1]: **[وجبَ قَبْلَهَا]**؛ أَي: فِي غيرِ ندورٍ، قالَهُ ابنُ مالكٍ[2] وغيرُهُ[3]، أمَّا قراءةُ مَن قرأَ (أوتمن)، وَ(إيلافهم)[4] بتحقيقِ الهمزتينِ ابتداءً فنادرةٌ لا يقاسُ عليها، وأمَّا نحوُ (أأتمن زيدٌ؟) فليسَ مِمَّا نحنُ فيهِ؛ لأنَّ الأولَى للاستفهامِ والثانيةَ فاءُ الفعلِ فليستَا مِن كلمةٍ واحدةٍ.

قَوْلُهُ[5]: **[اعلمْ أنَّ هَذَا الكلامُ]** وَهُوَ أنَّ (آدمَ) (أفعل) لا (فَأعل) ولا (فاعل).

قَوْلُهُ: [ذكرَ فِي الكشافِ[6] **أنَّ اشتقاقَهُم آدم**[7] **إلَى آخرِهِ]** قالَ التفتازانيُّ: يعنِي أنَّ جعلَهُم هذِهِ الاسماءَ الأعجميةَ مشتقةٌ مِنَ المصادرِ والألفاظَ العربيةَ ليس بمستقيمٍ، وأمَّا أنَّهُ يجوزُ أن يجريَ الاشتقاقُ فِي سائرِ اللغاتِ وإن توافقْ لغاتُهُم لغاتَ العربِ فِي مأخذِ هَذِهِ الاشتقاقاتِ، وإنَّ آدمَ كانَ يتكلمُ بالعربيةِ فذلكَ بحثٌ آخرَ، وأمَّا الردُ بأنَّ الأعلامَ القصديةَ يعنِي غيرَ الغالبةِ والمنقولةِ لا معنَى لاشتقاقِهَا، فليس بشيءٍ؛ لأنَّهُ إذا تبينَ بينَ اللفظينِ تناسبٌ فِي المعنَى والتركيبِ، فَهُوَ معنَى الاشتقاقِ، وَكَذَا الردُّ بأنَّ آدمَ فِي غايةِ الجمالِ، والأدمةُ والأديمُ لا يناسبُ ذلكَ. /ق161ب/ انتهى.

قَوْلُهُ[8]: **[يعقوبَ مِنَ العَقِبِ]** بكسرِ القافِ مِن نسخةِ الزمخشريِّ. ض؛ لأنَّهُ لَو كانَ ولدَ إسحقَ فكانَ عَقِبَهُ.

([1]) إذا اجتمعت الهمزتان في كلمة واحدة، فإن كانت الهمزة الثانية ساكنة وجب قلب الهمزة الثانية حرفًا من جنس حركة ما قبلها كـ(آدَمَ، ايْتِ، أُوتُمِن)، في: (أأدم، وائت، وأأتمن)؛ طلبا للتخفيف، ويستثنى منها (آجَر)، وذكر ابن الحاجب ثلاثة أدلة لذلك، الأول: أنَّه جاء (آجر، إجارة)، ولو كان (أفعل) لم يجئ منه (فعالة)؛ لأنَّ (فعالة) مصدر (فاعل) لا (أفعل)، الثاني: أنَّهم لم يقولوا في مصدره (إيجار)، ولو كان (أفعل) لكان مصدره (إفعال)، الثالث: أنَّه ثبت (آجر، يؤاجر) فيكون (آجر) (فاعل)، وصحة آجر الذي هو (فاعل) تمنع أن يكون (آجرًا) (فعل). واعترض عليه الجاربردي بقوله: "لأنَّه يلزم من مجيء مفاعلة أن لا يكون أجرًا فعل؛ لجواز أن يكون مشتركًا بين فاعل وأفعل، ومصدر الأول (فعالة)، ومصدر الثاني (إفعال)". شاهين، مجموعة الشافية (ج2/206-210).

([2]) ابن مالك، ألفية ابن مالك (ص76).

([3]) المرادي، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك (ج3/1577)، والأشموني، شرح الأشموني لألفية ابن مالك (ج4/99).

([4]) (إيلافهم): مكرر في (م).

([5]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (فأعل ولا فاعل).

([6]) "... واشتقاقهم (آدم) من الأدمة، ومن أديم الأرض، نحو اشتقاقهم (يعقوب) من العقب، و(إدريس) من الدرس، و(إبليس) من الإبلاس. وما آدم إلا اسم أعجمي، وأقرب أمره أن يكون على (فاعل)، كَـ(آزر، وعازر، وعابر وشالخ، وفالغ". الزمخشري، الكشاف (ج1/125).

([7]) (آدم): ساقط في (ط).

([8]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (فكانَ عَقِبَهُ).

قَوْلُـهُ: [وَمَـا آدمُ إلا اسمٌ أعجمـيٌّ إِلَـى آخـرِهِ] حكاهُ الحلبـيُّ فِـي إعرابِـهِ[1] وأقوالًا أخرى[2]، وقالَ: إنَّهُ أرجحُهُمَا[3]، قالَ التفتازانيُّ: وقولُـهُ: وأقربُ أمرِهِ أن يكونَ عَلَـى فاعلٍ، إشارةٌ إِلَـى ردِّ مَا ذكرَهُ الجوهريُّ وغيرُهُ أنَّـهُ (أفعلُ) وأصلُـهُ (أأدم)[4] بهمزتينِ قلبتِ الثانيـةُ ألفًا، ومِمَّا يرجحُ كونَـهُ عَلَـى (فاعلٍ) اتفاقُهُم عَلَـى (أَوَادِم)[5] فِـي جمعِـهِ، ثُمَّ قالَ[6]: وأمَّا الآدمُ مِنَ الإنسانِ بمعنَـى الأسمر، فَـ(أفعل) وجمعُـهُ (أُدْمَانٌ).

قَوْلُـهُ[7]: [أَنَ يكونَ عَلَـى (فاعلٍ)]؛ لكثرةِ[8] مجيءِ الأسماءِ الأعجميةِ عَلَـى (فاعلٍ).

قَوْلُـهُ: [وذهبَ فِـي المفصلِ[9]] ويمكنُ ارتفاعُ التناقضِ بينَ قوليـهِ بأنَّ مَا قالَـهُ فِـي الكشافِ خاصـةٌ، وَمَا بيَّنَ فِـي المفصلِ مذاهبُ الرجالِ؛ لأنَّ عادتَـهُ جاريـةٌ عَلَـى هَذَا النمطِ.

قَوْلُـهُ: [ثُـمَّ إنَّ (عَـازر) إلـخ أسماءُ[10] أولادِ (آدمَ)] ظـاهرُهُ أنَّـهَا أسماءُ أولادِهِ لصلبِهِ، ولم أقف عَلَـى ذلكَ، وفِـي القاموسِ[11]: إنَّ عازَرَ كهاجَرَ: أحْياهُ عيسى، وإنَّ آزرَ عمُّ إبراهيمَ، قالَ: أمَّا أبُوه فتارحٌ[12]؛ أَي: بمثناةٍ ومهملةٍ آخرِهِ، وإنَّ عابرَ؛ أي[13]: بمهملتينِ وموحدةٍ: هُوَ ابنُ أرْفَخْشَذَ بنِ سامِ بنِ نوحٍ، وإنَّ شَالِخَ؛ أَي: بمعجمتينِ: جدُّ إبراهيمَ.

([1]) ذكر الحلبي في إعرابه ستة أقوال، وهي: الأول: أنَّه اسم أعجمي، الثاني: أنَّه مشتق من الأدمة، وهي حمة تميل إلى السواد، الثالث: أنَّه مشتق من أديم الأرض، الرابع: أنه من أديم الأرض، الخامس: أنَّه عبريٌّ من الإدام، وهو التراب، السادس: أنَّه في الأصل (فعَّل) رباعي، وسمي به لغرض إظهار الشيء حتى تعرف جهته. السمين الحلبي، الدر المصون في علو الكتاب المكنون (ج262/1).

([2]) في (م): (أخر).

([3]) في (ك): (أرجحها).

([4]) في (ك): (آدم).

([5]) في (م): (آدم).

([6]) الجوهري، الصحاح (ج1859/5).

([7]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (عَلَـى هَذَا النمطِ).

([8]) في (ط): (لكثر).

([9]) الزمخشري، المفصل في صنعة الإعراب (ص492).

([10]) (أسماءُ أولادِ آدمَ ظاهرُهُ أنَّـهَا): ساقط في (م).

([11]) الفيروز أبادي، القاموس المحيط (ص439).

([12]) في (م): (فتارخ).

([13]) (أي): ساقط في (م).

قَوْلُهُ: [جاءَ (آجَرَ، إِجَارَةً)] المشهورُ كسرُ الهمزةِ فِيهَا، وذكرَ أَبُو منصورٍ محمدٌ بنُ عَلَيٍّ الجبَّانُ[1] فِي (الشَّامِلِ) أنَّهُ يقالُ: أُجَارَةٌ بالضمِّ، وَحَكَاهُ ابنُ سِيْدَهْ[2] -أيضًا-، وزادَ فقالَ[3]: وأَرَى ثعلبًا حَكَى الفتحَ.

قَوْلُهُ: [وَفِي هَذَا نظرٌ]؛ أَي: فِيمَا ذكرَهُ المصنفُ[4] مِنَ الأوجهِ الثلاثةِ.

قَوْلُهُ: [لأنَّهُ لا يلزمُ مِن مجيءِ (فِعَالَة) أن لا يكونَ (آجَرًا) (فَعَّل)؛ لجوازِ أن يكونَ مشتركًا إلخ] اعترضَ هَذَا الوجهُ -أيضًا- بأنَّ (فِعَالَة) ليسَ مِن مصادرِ المزيدِ فيهِ، فمجيءُ (إجارة) لا يدلُّ عَلَى أنَّ (آجر) (فَاعَل)، ولا أنَّهُ (أَفْعَلُ)، قالَ ذلكَ فِي (بُغيةِ الطالبِ)، ثُمَّ قالَ: فإن قيلَ: كونُ الإجارةِ لـ(فاعلٍ) أقربُ مِن كونِهَا لـ(أفعلَ)؛ لأنَّ فاعلَ يجيءُ مصدرُهُ عَلَى فعالٍ كثيرًا بخلافِ أفعلَ، فَلَا يبعدُ أن تكونَ الإجارةُ لفاعلٍ /ق162أ/ وَهِيَ فعالٌ فِي الأصلِ، ثُمَّ لحقَهَا تاءُ المرةِ فجاءَ عَلَى فعالةٍ، قلنا: لو كانتْ لفاعلٍ مِن هَذَا الوجهِ لجازَ حذفُ تائِهَا؛ لأنَّ تاءَ المرةِ لا يلزمُ، ولمَّا لم يجزْ علمَ أنَّهَا غيرُ مذهوبٍ بِهَا نحوَ القياسِ، وأنَّهَا مِمَّا جاءَ اسمًا للمصدرِ فيجوزُ أن تكونَ[5] اسمًا لمصدرِ أفعلَ كَمَا يجوزُ أن تكونَ[6] اسمًا لمصدرِ فاعلٍ. انتهى.

قَوْلُهُ[7]: [إِنْ أرادَ بِهِ إلخ] سبقَهُ إِلَى هَذَا الاعتراضِ البدرُ بنُ مالكٍ.

([1]) أبو منصور الأصبهاني(ت486هـ) محمد بن علي بن عمر: أبو منصور بن، الجبّان، أحد حسنات الريّ وعلمائها الأعيان، جيد المعرفة باللغة، باقعة الوقت، وفرد الدهر، وبحر العلم، وروضة الأدب، كان من ندماء الصاحب ابن عباد، له (أبنية الأفعال)، و(شرح الفصيح)، و(الشامل في اللغة)، و(انتهاز الفرص في تفسير المقلوب من كلام العرب). من كلامه: قياسات النحو تتوقف ولا تطّرد كقميص له جربانات فصاحبه كلُّ ساعة يخرج رأسه من جربانه. انظر: الحموي، معجم الأدباء (ج2578/6)، والقفطي، إنباه الرواة على أنباء النحاة (ج176/4)، والصفدي، الوافي بالوفيات (ج129/4)، والسيوطي، بغية الوعاة (ج185/1).

([2]) ابن سيده(ت458هـ) علي بن إسماعيل، المعروف بابن سيده، أبو الحسن: إمام في اللغة وآدابها. ولد بـ(مرسية) شرق الأندلس، وانتقل إلى دانية فتوفي بها. كان ضريرًا، واشتغل بنظم الشعر مدة، وانقطع للأمير أبي الجيش مجاهد العامري ونبغ في آداب اللغة ومفرداتها، فصنف (المخصص)، وهو من أثمن كنوز العربية، و(المحكم والمحيط الأعظم)، و(شرح ما أشكل من شعر المتنبي)، و(الأنيق) في شرح حماسة أبي تمام، وغير ذلك. انظر: ابن خلكان، وفيات الأعيان (ج342/1)، والقفطي، إنباه الرواة على أخبار النحاة (ج225/2)، والزركلي، الأعلام (ج263/4).

([3]) ابن سيدة، المحكم والمحيط الأعظم (ج485/7).

([4]) ابن الحاجب، الشافية في علمي التصريف والخط (ص88).

([5]) في (ط): (يكون).

([6]) في (ط): (يكون).

([7]) شاهين، مجموعة الشافية، شرح الجاربردي (ج210/2).

قَوْلُهُ[1]: [صاحبُ كتابِ (المحكمِ)] وَهُوَ ابنُ سِيدَهْ.

قَوْلُهُ: [لا يحصلُ منهُ المطلوبُ] ويمكنُ أن يقالَ فِي الحملِ عَلَى الغالبِ أولى فحُمِلَ عليهِ، وجُعِلَ القليلُ كالعدمِ. ض.

قَوْلُهُ: [لأنَّهُ لَو سلمَ لَهُ ذلكَ] فيهِ إشارةٌ إِلَى المنعِ؛ أَي: لجوازِ أن لا يكونَ ذلكَ الثلاثيُّ مستعملًا.

قَوْلُهُ[2]: [لَو سلمَ لَهُ ذلكَ]؛ أَي: لا نسلمُ استلزامَ فاعلِ الثلاثيِّ بدليلِ (عافاكَ اللهُ)، وَ(ساعدتُ زيدًا)، ولئن سلمَ فإنَّمَا يدلُّ مَا ذكرهُ عَلَى (أجرَ) فرعٌ عَن الثلاثيِّ لا عَن (أفعلَ)، وليسَ النزاعُ فيهِ، إنَّمَا النزاعُ فِي أنَّ الثلاثيَّ هَل تدلُّ بالزيادةِ إِلَى (أفعلَ) أو (فاعلٍ).

قَوْلُهُ[3]: [واعلمْ أنَّ (آجرَ) إِلَى إلخ] حَكَى ابنُ القطاعِ فِي كتابِ (الأفعالِ)[4] أنَّهُ يقالُ ذلكَ، والفعلُ[5] الأولُ فِي كلٍّ مِنَ الاستعمالينِ بالمدِّ، والثانِي بالقصرِ، والمضارعُ بضمِّ الجيمِ وكسرِهَا.

قَوْلُهُ[6]: [فرقًا بينَهَا وبينَ مَا إِذَا كانتْ فِي موضعِ اللامِ] لم يعكسْ؛ لأنَّ الطرفَ[7] بالتغييرِ أولى.

قَوْلُهُ[8]: [مِن (قَرَأَ) (قِرَأَيٌ)] أَصْلَهُ (قِرَأْأُ) قلبتِ الثانيةُ ياءً.

([1]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (وجُعِلَ القليلُ كالعدمِ. ض).

([2]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (أفعلَ أو فاعلٍ).

([3]) نص الجاربردي: "اعلم أنَّ آجر في مثل قولهم: (آجره الله، يوجره، إيجارًا) بمعنى (أجره الله، يأجره، أجرًا)؛ أي: أعطاه الله الثواب". شاهين، مجموعة الشافية، شرح الجاربردي (ج210/2).

([4]) ابن القطاع، الأفعال (ج24/1).

([5]) في (م): (والفصل).

([6]) إذا اجتمعت همزتان وكانت الهمزة الثانية متحركة وسكن ما قبلها، ولم تكن في الآخر كـ(سَأَّل) ثبتت الثانية مع إدغام الأولى فيها؛ إذ لا يمكن تخفيفها بالإبدال فرقًا بينها وبين ما إذا كانت في موضع اللام، ولا بين بين المشهور؛ لأنَّها حينئذٍ تصير قريبة من الألف، ولا بالحذف؛ لأنَّه لا يدري أنَّه (فعَّال) بالتشديد أو بالتخفيف، فإن كانت لامًا قلبت ياءً، كما لو بنيت (قَرَأَ) من (قِمَطْرٍ)، فإنَّك تقول: (قِرَأْيٌ). وإن تحركت الثانية وتحرك ما قبلها وجب قلب الثانية ياءً إن انكسرت أو انكسر ما قبلها، وواوًا في غيره، ومثال لما انكسرت أولاهما (جاءٍ)، وأصله عند غير الخليل (جائئ)، فكره اجتماع الهمزتين، فقلبت الهمزة الثانية ياءً، فصار: (جائي)، ثُمَّ أعلَّ إعلال (قاضٍ)، ووزنه (فاعٍ)، وأصله عند الخليل (جايء)، قلبت اللام إلى موضع العين، فصار: (جاءي)، ثمَّ أعلَّ إعلال (قاضٍ)، ووزنه حينئذٍ (فالٍ). ولم يجعل (جاءٍ) بين بين؛ لأنَّه يلزم منه الجمع بين همزتين. ومثال لما انكسرت الثانية (أيمَّة)، ومثال لما انتفى فيه الكسر (أُوَيدم)، و(أَوَادم). شاهين، مجموعة الشافية (ج211/2–214)، وركن الدين، شرح الشافية (ج709/2)، والرضي، شرح الشافية (ج57/3).

([7]) في (ك): (الظرف).

([8]) ساقط في (ك): إلى قوله: (بينَ اللامِ والعينِ).

قَوْلُهُ: [بينَ الصورتينِ]؛ أَي: بينَ اللامِ والعينِ.

قَوْلُهُ[1]: [وإن تحركتِ الهمزةُ الثانيةُ وتحركتِ الهمزةُ التِي قبلَهَا إِلَى آخرِهِ] الحاصلُ مِن أقسامِ هَذَا القسمِ كَمَا قالَهُ النحاةُ وتقدَّمَ نظيرُهَا هُوَ تسعةُ أقسامٍ، وأصلُهُ مِن (ضَرَبَ) ثلاثةٌ فِي ثلاثةٍ، والحكمُ فيها أنَّهُ يجبُ قلبُ الثانيةِ ياءً فِي أربعةٍ منها، هِيَ: مَا إِذَا انكسرتِ الثانيةُ وانكسرَ مَا قبلَهَا أو فتحَ أو ضمَّ، أو انفتحتْ وانكسرَ مَا قبلَهَا، وواوًا فِي بقيتِهَا، وَهِيَ مَا إِذَا انفتحتْ بعدَ مفتوحةٍ أو مضمومةٍ، أو انضمتْ بعدَ مضمومةٍ أو مفتوحةٍ أو مكسورةٍ، مثالُ المكسورةِ بعدَ مكسورةٍ (إِيْمٌ) وأصلُهُ (إِئْمِمٌ) وَهُوَ مثالُ (إصبِع) بكسرِ الباءِ مِن (أَمَّ) فدخلَهُ[2] النقلُ والإدغامُ ثُمَّ أبدلَ، ومثالُهَا بعدَ مفتوحةٍ (أَئِمَّة) وقد ثبتتْ فِي الشرحِ[3]، ومثالُهَا بعدَ مضمومةٍ (أينٌ)[4] أصلُهُ (أُؤِين) مضارعُ (أَنَنْتُه)؛ أَي: جعلتُهُ (يَئِنُّ)، ومثالُ المفتوحةِ بعدَ مكسورةٍ (أَيْمٌ) وأصلُهُ (إِئْمَمٌ) وَهُوَ مثالُ (إِصْبَعٌ) بفتحِ الباءِ مِن (أَمَّ)، ومثالُ المفتوحةِ بعدَ مفتوحةٍ أَو مضمومةٍ (أَؤَادم)، وَ(أُؤَيْدِم) وَقَد ذُكِرَا[5] فِي الشرحِ، ومثالُ المضمومةِ بعدَ مضمومةٍ (أُؤُمّ) والأصلُ (أُؤْمُمٌ) وَهُوَ مثالِ (أُبْلُمٌ) مِن (أُمَّ)، وبعدَ مكسورةٍ (إِؤُمّ) وَهُوَ مثالُ (إِصْبُعٌ) /ق162ب/ بضمِّ الباءِ منهُ، ومثالُهَا بعدَ مفتوحةٍ (أَؤُبّ) وَهُوَ المرعَى والأصلُ (أَأُبّ) نقلتْ حركةُ عينِهِ إِلَى فائِهِ لأجلِ الإدغامِ فعادَ إِلَى (أَؤُبّ)، هَذَا مَا قالُوهُ، وخالفَ الأخفشُ فِي المكسورةِ بعدَ ضمةٍ فقلبَهَا واوًا فِي المضمومةِ بعدَ كسرةٍ، وقلبَهَا ياءً، والصحيحُ هُوَ الأولُ، وقالُوا -أيضًا-: إنَّ محلَّ هَذَا التفصيلِ هُوَ مَا إِذَا لم تكنِ الثانيةُ متطرفةً، فإن تطرفتْ وجبَ قلبُهَا ياءً مطلقًا؛ لأنَّ الواوَ الأخيرةَ[6] لَو كانتْ أصليةً ووليتْ كسرةً أو ضمةً لقلبتْ ياءً، فَلَو أبدلتِ الهمزةُ الأخيرةُ فِيمَا نحنُ بصددِهِ لأبدلتْ بعدَ ذلكَ ياءً، فتعينتِ الياءُ، وإنَّ محلَّ وجوبِ الإبدالِ هُوَ مَا إِذَا لم تكنِ الأولى للمضارعة، فإن كانتْ نَحْوَ (أَومّ) مضارعُ (أَمّ)، وَ(أَينٌ) مضارعُ (أنَّ) جازَ الإبدالُ والتحقيقُ؛ لشبهِ الهمزةِ المضارعةِ بهمزةِ الاستفهامِ؛ لمعاقبتِهَا النونَ والياءَ والتاءَ، إِذَا علمَ ذلكَ عرفَ مَا فِي كلامِ المصنفِ والشارحِ مِنَ الإخلالِ فِي بيانِ الأقسامِ وإفادةِ أحكامِهَا، وإنَّ قولَهُمَا[7]: [وجبَ قلبُ الثانيةِ ياءً إِن انكسرَ مَا قبلَها] ليسَ عَلَى إطلاقِهِ.

([1]) انظر: ابن الناظم، شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك (ص600)، وناظر الجيش، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (ج5036/10)، والمكودي، شرح المكودي على الألفية في علمي النحو والصرف (ص380)،

([2]) (فدخلَهُ النقلُ والإدغامُ ... بفتحِ الباءِ مِن أَمَّ): ساقط في (ك).

([3]) أصل (أَيِمَّة): (أَأْمِمَة) على زنة (أَفْعِلَةٍ) جمع (إِمَام)، فنقلت حركة الميم الأولى إلى ما قبلها؛ لتدغم في الثانية، فصارت (أَإِمَّة)، فلمَّا انكسرت الثانية صارت ياءً، فصارت (أَيِمَّة). اليزدي، شرح الشافية (ج447/2).

([4]) في (ط): (أبن)، و(أؤبن)، و(أبنته)، و(بين).

([5]) في (م): (ذكر في الشروح).

([6]) في (ك): (الآخرة).

([7]) شاهين، مجموعة الشافية، شرح الجاربردي (ج212/2-213).

قَوْلُهُ: [لأنَّ فِي ذلكَ]؛ أَي: فِي جعلِهَا بينَ بينَ.

قَوْلُهُ: [فيلزمُ منهُ الجمعَ بينَ الهمزتينِ]؛ أَي: تحقيقًا فِي الأولى وتقريبًا فِي الثانيةِ.

قَوْلُهُ: [وكانَ القياسُ قلبَ الثانيةِ ألفًا[1]]؛ أَي: بناءً عَلَى أنَّ الإعلالَ مقدمٌ عَلَى الإدغامِ، وسيأتِي الكلامُ عَلَى ذلكَ فِي موضعِهِ.

قَوْلُهُ[2]: [فقلبُوا الثانيةَ ياءً محضةً] وإنَّمَا لم يقلبُوا ياءَ (أَئِمَّة) ألفًا؛ لتحركِهَا وانفتاحِ مَا قبلَهَا؛ لأنَّ حركتَهَا عارضةٌ غيرُ معتدٍّ بِهَا كَمَا فِي (لَوِ استطعنَا)، وَ(اخْشَى اللهَ).

قَوْلُهُ: [لِمَّا مَرَّ] وَهُوَ أنَّ فيهِ ملاحظةَ الهمزةِ فيؤدِي إِلَى اجتماعِ الهمزتينِ.

قَوْلُهُ: [وجبَ قلبُ الثانيةِ واوًا] قَال فِي (شرحِ المفصلِ)[3]: قبلُوا الثانيةَ فِي مثلِ (أَئِمَّة) باعتبارِ حركتِهَا، ولم يفعلُوا ذلكَ فِي مثلِ (أُوَيْدَمٍ)؛ لتعذرِهِ؛ لأنَّهُ لا يمكنُ أن يتحركَ الألفُ، /ق163أ/ ولا يكونُ مَا قبلَهَا إلا مفتوحًا، فوجبَ قلبُهَا باعتبارِ حركةِ مَا قبلَهَا، وإنَّمَا لم يفعلُوا ذلكَ فِي (أَوَادِمَ)؛ لأنَّهُم لو قلبوهُا ألفًا لذهبَ حركتُهَا وَهُم محافظونَ عليها، وليسَ قبلَهَا مَا يمكنُ ردُّهُ إليهِ؛ لأنَّهُ –أيضًا– فتحةٌ، فوجبَ حملُهُ عَلَى مَا ثبتَ فِيمَا هُوَ منهِ، وَهُوَ (أُوَيْدِمٌ) فقلبوهَا واوًا. انتهى.

قَوْلُهُ[4]: [وليسَ مفردُهَا كذلكَ][5] معناه أن تكونَ الهمزةُ حادثةً فِي الجمعِ لا موجودةً فِي الواحدِ، سواءٌ كانتْ أصليةً فِي الواحدِ كَمَا فِي (شَائِيَةٍ) مِن (شَأَوتُ) لَا مِن (شئتُ)[6]، أو منقلبةً عَن أصليٍّ كَمَا فِي (جَائِيَةٍ)، وسواءٌ كانتْ واقعةً فِي الواحدِ بعدَ الألفِ كَمَا فيهِمَا أَو لا، كَمَا فِي (مِرْآةٍ)، فالجمعُ فيهَا عَلَى وجهِ القياسِ (مَرَاءٍ)، وقد قالُوا عَلَى غيرِ القياسِ: (مَرَايَا)، وجعلَهُ[7] الحريريُّ[8] فِي

([1]) (ألفًا؛ أَي ... عَلَى الإدغامِ): ساقط في (م).

([2]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (إِلَى اجتماعِ الهمزتينِ).

([3]) ابن الحاجب، شرح المفصل (ج2/347).

([4]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (وقعتْ إلخ. ض).

([5]) مما اجتمعت فيه همزتان متحركتان (خطايا)، وأصله (خطائي)، قلبوا الياء همزة كما في (قبائل)، فصار (خطاءء) بهمزتين، فقلبوا الثانية ياء؛ لانكسار ما قبلها فصار (خطائي)، فقلبت الياء ألفًا، والهمزة ياءً، فصار (خطايا)، وهو مذهب سيبويه، أمَّا مذهب الخليل فأصله (خطايء) فقدموا الهمزة على الياء، فصار (خطائي)، ثُمَّ فعل ما قيل، ومذهب سيبويه أقيس وأصح لما نقل عن العرب الموثوق بعربيتهم: اللهم اغفر لي خَطَائِئِي، بتحقيق الهمزتين، فلو كان (خطايا) مقلوبة كما ذكر الخليل لم يكن لذلك وجه. اليزدي، شرح الشافية (ج2/448)، وشاهين، مجموعة الشافية (ج2/215–216).

([6]) في (ط): (شيث).

([7]) في (ط): (جعل).

([8]) الحريري(516هـ) القاسم بن علي بن محمد بن عثمان، أبو محمد الحريري البصري: الأديب الكبير، صاحب (المقامات) سمَّاه (مقامات أبي زيد السروجي). ومن كتبه (درة الغواص في أوهام الخواص)، و(ملحة الإعراب)، و(صدور زمان الفتور وفتور زمان الصدور) في التاريخ، و(توشيح البيان)، نقل عنه الغزولي. وله شعر حسن في (ديوان)،

(درَّةِ الغواصِ فِي لحنِ الخواصِّ)[1] لحنًا وليسَ بسديدٍ، بل هُوَ خلافُ القياسِ، فقد جاءَ بهِ السماعُ، ذكرَ صاحبُ الصحاحِ[2] أنَّهُ كثيرٌ، وَ(مِرْآةٌ) (مِفْعَلَةٌ) مِنَ الرؤيةِ، فأصلُهَا (مِرْأَيَةٌ)، فإذَا جمعتَ قيلَ: (مَرائِي)، ثُمَّ أعلَّ عَلَى الرفعِ والجرِّ كَ(جوارٍ)، وقيلَ: (مَرَاءٍ)، وصحِّحَ فِي النصبِ، وقيلَ: (مَرَائِيَ)، ولا يجوزُ إبدالُ همزةٍ ياءً وفتحُهَا كَمَا فعلَ فِيمَا نحنُ فيهِ، وذلكَ لعدمِ عروضِ الهمزةِ فِي الجمعِ؛ إذ هِيَ سابقةٌ فِي الواحدِ، فلوجودِهَا وجبتْ سلامتُهَا؛ لتشاكلِ الجمعِ الواحدِ، وَمَا ذكرنَاهُ مِن أنَّ وجودَ الهمزةِ فِي الواحدِ سببٌ لصحتِهَا، فالجمعُ كافٍ بمجردِهِ مِن غيرِ احتياجٍ إِلَى انَّ يضمَّ إليهِ كونُهَا فِي الواحدِ بعدَ ألفٍ، كَمَا وقعَ فِي عبارةِ الشارحِ مكررًا فِي موضعِهِ.

قَوْلُهُ: [ثُمَّ فعلَ بهِ مَا قيلَ] وَهُوَ أنَّ قياسَ مَا وقعتْ إلخ[3]. ض.

قَوْلُهُ: [لِمَا نقلَ عَنِ العربِ] نقلَهُ أَبُو زيدٍ[4].

قَوْلُهُ: [لَم يكنْ لذلكَ[5] وجهٌ]؛ أَي: لأنَّهُ لَا مقتضيَ عَلَى مذهبِهِ؛ لاجتماعِ همزتين بخلافِ مذهبِ سِيبَوَيْهِ[6].

قَوْلُهُ[7]: [لَم يكنْ لذلكَ وجهٌ]؛ أَي: لِ(خَطَائِي)[8] بهمزتينِ.

قَوْلُهُ[9]: [فإنَّهُ قَد صحَّحَ عَنِ القراءِ] صَحَّ التسهيلُ عَن نافعٍ وابنِ كثيرٍ وأبِي عمرٍو وَمِن أكثرِ طرقِهِم، وجاءَ –أيضًا– عنهُم الإبدالُ كقولِ النحاةِ.

و(ديوان رسائل). وكان دميم الصورة غزير العلم. مولده بالمشان (بليدة فوق البصرة) ووفاته بالبصرة. ونسبته إلى عمل الحرير أو بيعه. وكان ينتسب إلى ربيعة الفرس. انظر: ابن خلكان، وفيات الأعيان (ج1/419)، والسبكي، طبقات الشافية الكبرى (ج4/295)، والزركلي، الأعلام (ج5/177).

([1]) الحريري، درة الغواص في أوهام الخواص (ص201).

([2]) الجوهري، الصحاح (ج6/2349).

([3]) شاهين، مجموعة الشافية، شرح الجاربردي (ج2/216).

([4]) رواها أبو زيد عن أبي السَّمحِ وردَّاد ابن عمه. الزمخشري، المفصل (ج1/492)، وابن يعيش، شرح المفصل(ج5/281).

([5]) (لذلك): ساقط في (ط).

([6]) سيبويه، الكتاب (ج3/553)، و(ج4/337).

([7]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (بهمزتينِ).

([8]) في (ط): (خطاءءي)، وهي مخالف لقواعد الهمزة المتوسطة، والصواب ما أثبتناه.

([9]) اعترض على قول النحويين أنَّه يجب قلب الثانية ياء إن انكسر ما قبلها أو انكسرت، فإنَّه قد صح عن القراء جعل الهمزة الثانية بين بين في نحو (أئمة)، وصح التحقيق أيضًا، وقولهم أولى من قول النحاة لما مرَّ، ويجاب عنه بأنَّ مراد النحاة من قولهم: (قلب هذه الهمزة ياء ملتزم) أنَّ القياس يقتضي ذلك، وما خالفه شاذ يحفظ ولا يقاس عليه؛ لجواز أن يكون مخالفًا للقياس ولا يكون مخالفًا للاستعمال، فالنحاة قالوا: الشاذ على ثلاثة أضرب: شاذ عن القياس، والثاني: شاذ عن الاستعمال، الثالث: شاذ عنهما جميعًا، والأولان مقبولان، والثالث مردود،

نصَّ عليهِ أبُو العزِّ[1] فِي إرشَادِهِ، وابنُ شريحٍ[2] فِي كافِيه وغيرُهُمَا، وصحَّ التحقيقُ عَن ابنِ عامرٍ وعاصمٍ وحمزةَ والكسائـيِّ.

قَوْلُـهُ[3]: [لِمَـا مَـرَّ] مِن كونِهِم أعدلُ وأفضلُ مِنَ النحـاةِ، ولنقلِهِم عَمَّن هُوَ معصومٌ عَن الكذبِ. ض.

قَوْلُهُ: [ومثالُ الثَّانِي: قولُ الشاعرِ] أوَّلُهُ: [الرجز]

خَلَّـــــى الـــــذِّنَابَاتِ شَـــــمالًا كَثَبَـــــا

وأُمَّ أَوْعَـــــالٍ كَهَـــــا أَوْ أَقْرَبَـــــا[4]

قَوْلُهُ[5]: [قولُ الشاعرِ: وأُمَّ[6] أَوْعَالٍ كَهَا أَوْ أَقْرَبَا] قبلَهُ:

خَلَّـــــى الـــــذِّنَابَاتِ شَـــــمالًا كَثَبَـــــا

والبيتُ للعجاجِ مِن قصيدةٍ مرجزةٍ يصفُ بِهَا الحمارَ الوحشيَّ، والضميرُ فِي (خَلَّا)[7] لَهُ، وَ(الذِّبَانَاتُ) بفتحِ المعجمةِ، ونونٍ وموحدةٍ: اسمُ موضعٍ بعينِهِ، ويروَى (نَحَّى الذِّنَابَاتِ)، وَ(شَمَالًا) مفعولٌ ثانٍ، وَ(كَثَبًا) بفتحِ الكافِ والمثلثةِ: صفَتُهُ؛ أَي: قريبًا، والمعنَى جعلَ الذِّنَابَاتِ ناحيةَ شمالٍ قريبةً منهُ فِي

ومثال الأول: كقولـه تعـالى: ﴿اسْـتَحْوَذَ عَلَـيْهِمُ الشَّـيْطَانُ﴾ [المجادلـة: 19]، فالقيـاس قلـب حـرف العلـة ألفًـا، والاستعمال بخلافه، ومثال الثاني: قول العجاج: [الرجز]

خَلَّـــــى الـــــذِّنَابَاتِ شَـــــمالًا كَثَبَـــــا وأُمَّ أَوْعَـــــالٍ كَهَـــــا أَوْ أَقْرَبَـــــا

والاستعمال (كهي)، ومثال الثالث: قول ذي الخرق الطهوي: [الطويل]

وَيســـــتخرجُ اليَرْبُـــــوعَ مـــــن نافِقائـــــه ومـــــن جُحْـــــرِهِ ذو الشـــــيْخَةِ اليَتَقَصَّـــــعُ

فأدخل (ال) التعريف على الفعل، وهو شاذ في القياس والسماع. شاهين، مجموعة الشافية، شرح الجاربردي (ج2/217-218).

([1]) القلانسيُّ(ت521هـ) محمد بن الحسين بن بُندار، أبو العز القلانسي الواسطي: مقرئ العراق في عصره. مولده ووفاته بـ(واسط). من كتبه (إرشاد المبتدي وتذكرة المنتهى) فِي القراءات العشر، و(رسالة في القراءات الثلاث)، و(الكفاية الكبرى) فِي القراءات. انظر: الصفدي، الوافي بالوفيات (ج4/3)، وابن الجزري، غاية النهاية في طبقات القراء (ج128/2)، والزركلي، الأعلام (ج101/6).

([2]) الرُّعَيْنيُّ(ت476هـ) محمد بن شريح بن أحمد الرعينيّ، أبو عبد الله: عالم بالقراءات، من أهل إشبيلية. من كتبه (الكافي) في القراءات. انظر: ابن الجزري، غاية النهاية في طبقات القراء (ج153/2)، والزركلي، الأعلام (ج158/6).

([3]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (أَوْ أَقْرَبَا).

([4]) انظر: سيبويه، الكتاب (ج384/2)، وابن يعيش، شرح المفصل (ج466/4).

([5]) (قوله): ساقط في (ك)، و(م).

([6]) (وأُمَّ أَوْعَالٍ كَهَا أَوْ أَقْرَبَا): ساقط في (ط).

([7]) في (م): (خلى).

عَدْوِهِ، وقولُهُ: [وَأُمَّ أَوْعَالٍ كَهَا] مبتدأٌ وخبرٌ، ويجوزُ نصبُهَا عطفًا عَلَى الذِّئَابَاتِ، وَ(الهَضْبَةُ): الجبلُ المنبسطُ عَلَى الأرضِ.

قَوْلُهُ[1]: [بِالشِّيحَةِ] الباءُ للاستعانةِ.

قَوْلُـهُ[2]: [التزمُوا حـذفَ الهمـزةِ الثانيـةِ] الذِي يقتضِيهِ النظرُ الصحيحُ أن يقالَ: الأصلُ (أُأَكرم) بهمزتينِ، مضمومةٍ فمفتوحةٍ، ثُمَّ إنَّهُم حذفُوا الثانيةَ للاستثقالِ، وكانَ مقتضَى ذلكَ أن يفتحُوا بعدَ هَذَا همزةَ المضارعةِ؛ لأنَّ بعدَهَا ثلاثةٌ فقطْ كَمَا فتحُوا فِي (أَضْرِبُ)، ولكنَّهُم أرادُوا التنبيهَ بإبقاءِ الضمةِ عَلَى أنَّهُ رباعيٌّ.

قَوْلُهُ: [مِن نحوِ (أُكْرِمُ)]؛ أَي: مِن مضارعِ (أفعلَ) إِذَا كانَ للمتكلمِ وحدَهُ.

قَوْلُـهُ: [لأنَّ الثقلَ نشأَ مِنهَـا]، ولأنَّ الأولى حرفُ المضارعةِ فَلَا تحذفُ؛ لأنَّ المضارعَ /ق163ب/ ينتفِي بانتفائِهَا، قالَ الشريفُ[3] وغيرُهُ: ولأنَّ ضمةَ الأولى تدلُّ عَلَى المحذوفِ.

قَوْلُهُ: [ثُمَّ حُمِلَ (أَخَوَاتُهُ)] مِمَّا حُمِلَ –أيضًا– عليه اسمُ الفاعلِ واسمُ المفعولِ مِنهُ، قالَ فِي (التسهيل)[4]: وِمَّمَا اطردَ حذفُ همزةِ (أفعلَ) مِن مضارعِهِ واسمَي فاعلِهِ ومفعولِهِ، وَلَا تثبتُ إلا فِي ضرورةٍ أَو كلمةٍ مستندرةٍ. انتهى. وأشارَ بِمَا استثناهُ إِلَى قولِ الراجزِ[5]:

فإنَّـــــــهُ أَهْـــــــلٌ لأَنْ يُؤكْرَمَـــــــا

وقَوْلُهُ[6]:

([1]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (عَلَى أنَّهُ رباعيٌّ).

([2]) اعترض على النحاة أنَّهم قالوا: وجب قلب الهمزة الثانية واوًا إن لم يكن هي ولا ما قبلها مكسوراً، فإنهم التزموا حذف الهمزة الثانية من نحو (أُكْرِمَ)، وأصله (أأكرم) بهمزتين مفتوحتين؛ لأنَّ حروف المضارعة هي حروف الماض بزيادة حرف المضارعة، فكرهوا اجتماع همزتين، فحذفوا الثانية لزومًا؛ لأنَّ الثقل نشأ منها، ثُمَّ حمل أخواته عليه، ويجاب عليه بأنَّ مراد النحاة أنَّ القياس يقتضي القلب كما في (أويدم، وأوادم)، لكنَّ الاستعمال فيه بخلاف القياس. شاهين، مجموعة الشافية، شرح الجاربردي (ج2/219/220).

([3]) ركن الدين، شرح الشافية (ج2/712).

([4]) ابن مالك، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد (ص313).

([5]) البيت لأبي حيَّان الفقعسي، والشاهد فيه قوله: (يؤكرم)، فإنَّ هذه الكلمة قد جاءت على الأصل، لكنَّهَا مخالفة للاستعمال؛ لأنَّهُم يحذفون الهمزة من مضارع (أفعل)؛ لأنَّهُم استثقلوا وجود همزتين متواليتين في أول الكلمة. انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، والمبرد، المقتضب (ج2/98)، وابن السراج، الأصول في النحو (ج3/115)، وابن الأنباري: أبو البركات، الإنصاف في مسائل الخلاف (ج1/12)، والرضي، شرح الشافية (ج4/58).

([6]) البيت لخطام المجاشعي، والشاهد في قوله: (يُؤَثْفَيْن)، وهو مشابه لشاهد السابق له، والقياس (يُثْفَيْنَ)، جاء على الأصل المهجور؛ لضرورة الشعر، و(الصاليات): الأثافي، وهي أحجار تُثبَّتُ حول موقد النار ويوضع القدر عليها، وقد أصليت هذه الأثافي بالنار؛ أي: أُحرقت حتى اسودّت، فهي صاليات. (يُؤْثَفَيْنِ): يُثَبْثَنَ لتُوضع عليهن

وَصَـــــــالِيَاتٍ كَكَمَـــــــا يُـــــــوَثْفَيْن

وَقَد سبقَا، وإلى قولِهِم: (أرضٌ مُؤَرْنِبَةٌ) بكسرِ النونِ؛ أَي: كثيرةُ الأرانبِ، وَ(كساءٌ مُؤَرْنَبٌ) بفتحِهَا؛ أَي: خلطَ صوفُهُ بوبرِ الأرانبِ، وقيلَ: فيهِ صورُهَا.

قَوْلُهُ[1]: [هَذَا الحكمَ][2]؛ أَي: قلبَ الهمزةِ حالَ كونِهَا مفردةً ياءً مفتوحةً.

قَوْلُهُ: [مِنَ المَطْوِ[3]] هُوَ بفتحِ الميمِ، وسكونِ الطاءِ.

قَوْلُهُ: [قلبتِ الواوُ ياءً إِلَى آخرِهِ] هَذَا العملُ وَنَحْوُهُ اعتبارٌ نحويٌّ، واعتبرَا أَوَّلًا قلبَ الواوِ؛ لأَنَّهَا طرفٌ، وَهُوَ أولى[4] بالتغييرِ، وإِنَّمَا تأخرَ اعتبارُ قلبِ الهمزةِ ياءً فِي نحوِ (خَطَايَا) عَلَى رأي سِيبَوَيْهِ[5]؛ لأَنَّ مقتضيَهُ اجتماعُ الهزتينِ، وَهُوَ إِنَّمَا يتحققُ بقلبِ الياءِ همزةً.

قَوْلُهُ[6]: [كَمَا فِي (عَذَارَى)] جمعُ (عَذْرَاء)، وَهُوَ البكرُ. ض.

قَوْلُهُ: [وَمِنهُ (خَطَايَا)]؛ أَي: مِمَّا قلبَ فيهِ الهمزةُ المفردةُ بالمواقعةِ بعدَ الألفِ ياءً مفتوحةً.

قَوْلُهُ: [ثُمَّ عملَ فيهِ مَا مَرَّ] مِن قلبِ الهمزةِ ياءً مفتوحةً والياءِ ألفًا. ض.

القدر. وفي البيت شاهد نحوي في قوله: (ككما)، حيث اعتبر بعض النحاة أنَّ الكاف الثانية زائدة لتأكيد للتشبيه، وقال البعض: إنَّ الزائدة للتأكيد هي الأولى، والثانية هي اسم بمعنى مثل. انظر: سيبويه، الكتاب (ج32/1)، والمبرد، المقتضب (ج97/2)، وابن السراج، الأصول في النحو (ج115/3)، والرضي، شرح الشافية (ج59/4)، وأبو حيان، التذييل والتكميل (ج261/11).

([1]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (مفردةً ياءً مفتوحةً).

([2]) التزم قلب الهمزة حال كونها مفردة وليس معها همزة أخرى ياءً مفتوحة في باب الجمع الذي ليس في مفرد ألف ثانية بعدها همزة أصلية أو مبدلة أو ألف ثالثة بعدها واو، كـ(مطايا)؛ لاستثقال الهمزة والياء المكسور ما قبلها، فخففت الهمزة بقلبها ياء دون واو؛ لأنَّ الياء أخف من الواو، من هذا الباب –أيضًا– (خطايا) على القولين، على قول سيبويه؛ لأنَّه بعد انقلاب الهمزة الثانية ياءً يصير (خطاءي)، وعلى قول الخليل؛ لأنَّه يقدم الهمزة على الياء من غير اجتماع الهمزتين، فيصير (خطاءي)، ثُّم عمل فيه نفس عمل (مطايا). ركن الدين، شرح الشافية (ج713/2–714).

([3]) (المطو): إسراع الدابة في السير، ومنه (مطايا)، وأصل (مطايا): (مطايو)، قلبت الواو ياءً؛ لتطرفها وانكسار ما قبلها، فصارت (مطايي) بياءين، فقلبوا الياء الواقعة بعد ألف الجمع همزة كما في (قبائل)، فصار (مطاءي)، فاستثقلوا الياء بعد الكسرة على الهمزة، فأبدلوا من الكسرة فتحة، ومن الياء ألفًا كما في (عذارى)، فصار (مطاءا) بهمزة بين ألفين، والهمزة قريبة من الألف، فكأنَّك جمعت بين ثلاث ألفات، فقلبت الهمزة ياءً، فصار (مطايا). شاهين، مجموعة الشافية، شرح الجاربردي (ج222/2–223).

([4]) (بالاعتبار): زائد في (م).

([5]) سيبويه، الكتاب (ج553/3)، و(ج390/4).

([6]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (والضمُّ والسكونُ).

قَوْلُهُ[1]: [وقبلَهَا أربعةُ أحوالٍ] هِيَ الفتحُ والكسرُ والضمُّ والسكونُ.

قَوْلُهُ: [ثُمَّ إنَّهُ يجوزُ تحقِيقُهَا] بِهِ قرأَ ابنُ عامرٍ والكوفيون[2] وغيرُهُم.

قَوْلُهُ: [لِمَا يلزمُ مِنَ الثقلِ فِي اجتماعِهِمَا]؛ أَي: فجازَ تخفيفُ أَحَدَيهِمَا دفعًا لَهُ، وتخفيفُ الأخرى –أيضًا–؛ لأنَّهَا حينئذٍ كالمنفردةِ، وَقَد تقدَّمَ جوازُ تخفِيفِهَا ولا حاجةَ فِي التقريبِ إِلَى مَا ذكرَهُ الشارحُ مِنَ التحكمِ؛ لمنافاتِهِ لِمَا بعدَهُ عَلَى أنَّ تخصيص أَحَدِهِمَا ليس بجوازِ التحقيقِ بل هُوَ فعلُ أحدِ الجائزينِ، ولا تحكمَ فِيهِ، فليتأملْ.

قَوْلُهُ[3]: [تَحَكُّمٌ] قَد يقالُ: إنَّهُ لو صحَّ مَا ادَّعى مِن التحكمِ لزمَ القولُ ببطلانِ إفرادِ أحدِهِمَا بالتخفيفِ، ولكن سيذكرُ جوازَ ذلكَ، وفيهِ دليلٌ عَلَى بطلانِ مَا زعمَهُ مِنَ التحكمِ، وإنَّمَا الحجةُ لمخفِفِهَا أنَّ كَلًا منهُمَا لَو انفردتْ لجازَ تخفِيفُهَا، فكذلكَ إِذَا اجتمعتْ مَعَ غيرِهَا بلْ أَولَى؛ لأنَّ الثقلَ حينئذٍ أشدُّ.

قَوْلُهُ: [فاختارَ أَبُو عمرٍو تخفيفَ الأولَى] بتخفِيفِهِمَا بالحذفِ قرأَ –أيضًا– فِي المتفقتينِ فتحًا نَحْوَ ﴿**جَاءَ أَحَدَكُمُ**﴾[4]، /ق164أ/ وكسرًا نَحْوَ ﴿**هَـؤُلَاءِ إِنْ كُنْتُمْ**﴾[5]، وضمًّا نَحْوَ ﴿**أَوْلِيَاءُ أُولَئِكَ**﴾[6] فِي الأحقافِ، وليسَ فِي القرآنِ غيرُهُ، لكنَّهُ قرأَ بخلافِ مختارِهِ فِي المختلفتينِ، فخففَ الثانيةَ، قالَ الجعبريُّ: لأنَّهُ شبَّهَ تماثلَ حركتينِ بتماثلِ الحرفينِ، فَأَعَلَّ الأولَى[7]، فلمَّا اختلفَا صارَ إِلَى تخفيفِ الثانيةِ. انتهى. ولا يردُ[8] عَلَى مَا تقدمَ عنهُ فِي المتفقتينِ تسهيلُهُ الثانيةَ فِي نحوِ ﴿**أَأَنْذَرْتَهُمْ**﴾[9]؛ لأنَّ

([1]) إذا همزتان في كلمتين –وهي اثنا عشر قمسًا، مفتوحة وقبلها أربع أحوال، وكذا المضمومة والمكسورة– فإنَّه يجوز تحقيقهما؛ أي: إبقاؤهما؛ لأنَّ عروض اجتماعهما في كلمتين هوَّن أمر ذلك، ويجوز تخفيفهما، بحيث تخفف الأولى على قياس ما يقتضيه تخفيفها انفرادًا، والثانية على قياس ما يقتضيه تخفيفها انفرادًا أو اجتماعًا، ففي نحو (رأيتُ قارئَ أبيكَ)، تقلب الأولى ياءً، مثل: (مائة)، والثانية تجعل بين بين مثل: (لكَ أبوك)، أو تقلب واوًا مثل: (أوادم)، وفي نحو (اقرأ أية) تقلب الأولى ألفًا وتسهل الثانية، ويجوز تخفيف إحداهما، ثُمَّ اختلفوا، فاختار أبو عمرٍو تخفيف الأولى؛ لأنَّ الثقل باجتماعهما، مثل ما أبدلوا أول المثلين في نحو (دينار، وديوان) حرف لين، واختار الخليل تخفيف الثانية؛ لأنَّ الثقل إنَّما يحصل عندها، وكيفية تخفيف إحداهما تكون على قياسها في التخفيف لو انفردت، سواء اتفقتا أم اختلفتا. شاهين، مجموعة الشافية، شرح الشيخ الأنصاري (ج2/224–226).

([2]) في (ط): (الكوفيين).

([3]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (حينئذٍ أشدُّ).

([4]) [الأنعام: 61].

([5]) [البقرة: 31].

([6]) [الأحقاف: 32].

([7]) في (ط)، و(ك): (الأول).

([8]) في (م): (أثر).

([9]) [البقرة: 6]، و[يس: 10].

ذلكَ باعتبارِ عرفِ القرَّاءِ تقريبًا عَلَى المتعلمينَ فِي كلمةٍ واحدةٍ والكلامُ فِي المتفقتينِ مِن كلمتينِ عَلَى أنَّه قَد قيلَ: إنَّ أَبَا عمرٍو قَد قَرَأَ مطلقًا بخلافِ مختارِهِ وليسَ[1] بشيءٍ؛ لأنَّ التخفيفَ كَمَا يكونُ فِي التسهيلِ يكونُ بالحذفِ.

قَوْلُهُ[2]: [أبدلُوا مِن أولِ المثلينِ] وعورضَ بإبدالِهم بأولِ المثلينِ فِي نحوِ (أمليتُ)[3]، وَ(قضيتُ)[4]، ويجابُ بأنَّا لا نسلمُ أنَّ المقتضي لإبدالِ الثانِي هَهُنَا كونُهُ ثانيًا بل كونُهُ آخرًا، والآخرُ أولى بالتغييرِ مِن غيرِهِ، وَعَلَى هَذَا فيكونُ مَا أوردَهُ المورِدُ مِن حجاجٍ لتسهيلِ الأولى فِي مسألتِنَا؛ لأنَّهُ قَد اجتمعَ فِيهَا مَا افترقَا فِي بابِي (دينارٍ)، وَ(أمليت).

قَوْلُهُ: [فِي نحوِ (دينارٍ)] أَصلُهُ (دِنَّارٌ) بدليلِ جمعِهِ عَلَى دنانيرَ، وَ(ديوانٌ) أصلُهُ (دِوَّانٌ) مِن دونِ أيِّ جمعٍ.

قَوْلُهُ: [فِي نحوِ (دينارٍ)[5]، وَ(ديوانٍ)[6]] أصلُ (دينارٍ) (دِنَّارٌ) أبدلَ مِن إحدَى النونينِ ياءً؛ لئلا يلتبسَ بالمصادرِ كَـ(كِذَّابٍ)، وَهُوَ معرَّبٌ. وأَصلُ (دِيَوانٍ) وَهُوَ بكسرِ الدالِ، وَقَد يفتحُ: (دِوَّانٌ)، وجمعُهُ (دَوَاوِينُ) وَ(دَيَاوِينُ).

قَوْلُهُ: [فوجهانِ] إذَا أريدَ تخفيفُ الهمزتينِ فِي مثلِ (رأيتُ قارِئَ أَبيك) قلبتِ الأولى ياءً؛ لانفتاحِهَا بعدَ كسرةٍ كَمَا فِي (مَائة)[7] ثُمَّ عَلَى الوجهِ الأولِ تقلبُ الثانيةُ واوًا؛ لاجتماعِ الهمزتينِ كَمَا فِي (أَوَادِمَ)، عَلَى الثانيةِ تسهلُ بينَ الهمزةِ والألفِ كَمَا لَوِ انفردتْ، وفِي مثلِ (اقرأْ آيةً) يجوزُ فِي تحقيقِهِمَا أن تنقلَ[8] حركةَ الثانيةِ إِلَى الأولى، ثُمَّ تجعلَ الأولى بينَ بينَ بعدَ تحركِهَا[9]، وأن تقلبَ[10] الأولى

([1]) في (ط): (لين).

([2]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (مِن دونِ أيِّ جمعٍ).

([3]) أصله (أملْلتُ)، فأبدلت اللام الآخرة ياءً هربًا من التضعيف، وقد جاء القرآن باللغتين جميعًا، قال تعالى: ﴿فَهِيَ تُمْلَى عَلَيْهِ بُكْرَةً وَأَصِيلًا﴾ [الفرقان: 5]، وقال تعالى: ﴿وَلْيُمْلِلِ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَق﴾ [البقرة: 282]. ابن جني، سر صناعة الإعراب (ج384/2).

([4]) أصله (قضَّتُ)، فأبدلت الضاد الآخرة ياءً، قال العجاج: [الرجز]

تَقَضِّـــــي البـــــازي إذا البـــــازي كَسَـــــرْ

أراد: (تقضُّض البازي)، فأبدل من الثالثة ياء. الأنباري: أبو بكر، الزاهر في معاني كلمات الناس (ج423/1).

([5]) ابن دريد، جمهرة اللغة (ج640/2).

([6]) الجوهري، الصحاح (ج2115/5).

([7]) في (ط): (ماية).

([8]) في (ك): (ينقل).

([9]) في (ط): (تحريكها).

([10]) في (ك): (نقلت).

ألفًا، ثُمَّ تسهلَ الثانيةَ بينَ بينَ[1]، وجوَّزَ الزمخشريُّ[2] فِي هَذَا المثالِ ثالثًا، وَهُوَ تسهيلُهُمَا جميعًا، وَوَهِمَ المصنفُ[3]؛ لأنَّ معنى تسهيلِ الهمزةِ هُوَ أن يجعلَ بينَ الهمزةِ وبينَ حذفِ حركتِهَا، فإذَا لم تكنْ حركةً لم يعقلْ تسهيلُهَا.

قَوْلُهُ[4]: [لَوِ انفردتْ] فَفِي نحوِ (رأيتُ قارئَ أبيكَ) تنقلبُ الأولى فِي التخفيفِ ياءً، مثلَ (مائة)، والثانيةُ إمَّا أن تنقلبَ واوًا عَلَى قياسِ (أَوَادِم)، وإمَّا أن يجعلَ بينَ بينَ عَلَى قياسِ (سَأَلَ)[5].

قَوْلُهُ /ق164ب/: **[خففتَ أيتَهُمَا شئتَ عَلَى حسبِ مَا يقتضيهِ التخفيفُ فِي كلٍّ واحدةٍ مِنهُمَا]** فَفِي نحوِ (جَاءَ إِبْلٌ)، وَ(جَاءَ أُولئكَ)، وَ(يدرأُ إبلًا)، وَ(مِن تلقاءِ أُولئكَ) تخفيفُ كلٍّ مِنهُمَا بتسهيلِهِمَا، وفِي نحوِ (يدرأُ أَحَدٌ)، وَ(مِن تلقاءِ أَحَدٌ) بتخفيفِ[6] الأولى وبتسهيلِهَا، والثانيةُ بإبدالِهَا واوًا فِي الأولِ وياءً فِي الثانِي، وفِي نحوِ (لَم يدرأْ أَحَدًا)، وَ(لم يدرأْ إبلًا)، وَ(لم يدرأْ أولئكَ) تخفيفُ الأولى بإبدالِهَا حرفَ مدٍّ، والثانيةُ بتسهيلِهَا وذلكَ كلُّهُ ظاهرٌ مِمَّا تقدمَ.

قَوْلُهُ[7]: [وجاءَ فِي نحوِ (يَشَاءُ إِلَى)[8] الواوُ –أيضًا–] هُوَ مذهبُ كثيرٍ مِنَ القراءِ بلْ عُزِيَ لأكثرِهِم، قالَ الشارحونَ[9]: وَهُوَ مذهبُ[10] مِن يقولُ فِي (سُئِلَ): (سُولَ) بإبدالِ الهمزةِ حرفًا مِن

([1]) (بين): ساقط في (م).

([2]) الزمخشري، المفصل في صنعة الإعراب (ص492).

([3]) (المصنفُ؛ لأنَّ ... لم يعقلْ): ساقط في (ك).

([4]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (عَلَى قياسِ سال).

([5]) في (ط): (سال).

([6]) في (ك): (تخفيف).

([7]) وجاء فيما كانت الهمزة الأولى مضمومة والثانية مكسورة مع جواز التحقيق والتخفيف قلب الثانية واو، نحو: (يشاءُ إلى)، فقرأت (يشاء ولي). وإن كانتا متفقتين في الحركة وكانت الأولى آخر الكلمة جاز أن تحذف إحديهما وتسهل الأخرى على القياس، وجاز أن تقلب الثانية بحرف من جنس حركة ما قبله كالساكنة، فتقلب في (جاءَ أحدهم) ألفًا، وفي (تلقاءِ إبلهم) ياء، وفي (يدرأُ أُولئك) واوًا، وإن لم تكن الأولى آخر الكلمة جاز أن تخفف أيهما شئت على حسب ما يقتضيه التخفيف لو انفردت، وجاز في مثله إقحام الألف بين الهمزتين، قال ذو الرمة: [الطويل]

أيَـــا ظَبْيَـــةَ الْوَعْسَـــاءِ بَـــيْنَ جُلاَجِـــلٍ وَبَـــيْنَ النَّقَـــا آآنْـــتِ أَمْ أُمُّ سَـــالِمِ

شاهين، مجموعة الشافية (ج2/226–229).

([8]) وردت في قوله تعالى: ﴿قُلْ لِلَّهِ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ [البقرة: 142]، ووردت أيضًا في [البقرة: 213]، و[يونس: 25]، و[النور: 46] بصيغ مختلفة.

([9]) اليزدي، شرح الشافية (ج2/452)، وركن الدين، شرح الشافية (ج2/716)، والنظام، شرح الشافية (ج2/338).

([10]) عزي هذا المذهب للأخفش. ابن الباذش، الإقناع في القراءات السبع (ص182).

جنسِ حركةِ مَا قبلَهَا، وأرادَ الشارحُ بنحوِ (يَشَاءُ إِلَى[1]) الهمزةَ المكسورةَ المسبوقةَ بمضمومةٍ وإن لَم يتقدمَهَا مدَّةٌ، فقد صحَّ البدلُ فِي قولِهِ تعالى ﴿**وَلَا يَحِيقُ الْمَكْرُ السَّيِّئُ إِلَّا بِأَهْلِهِ**﴾[2]، ولَم يحفظْهُ شارحٌ، فاستندَ إلى مَا تقدمَ عَنِ الشارحينَ.

قَوْلُهُ[3]: [إِلَى الواوِ –أيضًا–] وَهُوَ مذهبُ مَن يقولُ فِي (سُئِلَ): (سُولَ) بإبدالِ الهمزةِ حرفًا مِن جنسِ حركةِ مَا قبلَهَا.

قَوْلُهُ: [عَلَى مَا مرَّ]؛ أَي: مِن التسهيلِ[4] بينَ بينَ المشهورِ وبينَ بينَ غيرِ المشهورِ، فَفِي نحوِ (يشاءُ إِلَى) أربعةُ أوجهٍ.

قَوْلُهُ[5]: [عَلَى مَا مَرَّ]؛ أَي: الآنَ فِي أنَّ إِحْدَاهُمَا إِذَا خففتْ فإنَّهُ يخففُ عَلَى قياسِهَا لَوِ انفردتْ، وَقَد مرَّ فِي بحثِ الهمزةِ المفردةِ أنَّ الهمزةَ المفردةَ المكسورةَ بَعْدَ الضمةِ يجوزُ فِيهَا بينَ بينَ المشهورُ وغيرُ المشهورِ، فحصلَ فِي الأولِ وجهانِ: التحقيقُ وبينَ بينَ المشهورُ، وفِي الثانيةِ أربعةُ أوجهٍ: التحقيقُ، والإبدالُ واوًا عَلَى غيرِ القياسِ، وبينَ بينَ المشهورُ، وغيرُ المشهورِ، والاثنانِ فِي أربعةٍ ثمانيةٌ، فيجوزُ ذلكَ فيهِ.

قَوْلُهُ: [جَازَ أن تحذفَ إحداهُمَا وتسهلَ الأخرى] كَذَا فِي (شرحِ المفصلِ)[6] –أيضًا– والموافقُ للمتنِ الاقتصارُ عَلَى الحذفِ كَمَا فعلَ غيرُهُ مِنَ الشارحينَ، وَهُوَ[7] مقتضى[8] المقامِ –أيضًا– ؛ لأنَّ الكلامَ فِي تخفيفِ إحدى الهمزتينِ، وأبهمَ المحذوفةَ لِمَا فِي تعيينِهَا مِنَ الخلافِ، فَمِن قائلٍ: إنَّهَا الأُوْلَى؛ لأنَّهَا فِي آخرِ الكلمةِ، والأواخرُ أحقُّ بالحذفِ، وَمِن قائلٍ: إنَّهَا الثانيةُ؛ لأنَّ الثقلَ إنَّمَا نشأَ مِنهَا، وَمِن فوائدِ هَذَا /ق165أ/ الخلافِ القصرُ فِي نحوِ (جَاءَ أَحَدُكُم) فيمتنعُ عَلَى الثانِي، ويجوزُ عَلَى الأولِ؛ لتغيرِ سببِ المدِّ بالحذفِ كَمَا هُوَ مبسوطٌ فِي موضعِهِ.

([1]) (إلى): ساقط في (ط).

([2]) [فاطر: 43].

([3]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (حركةِ مَا قبلَهَا).

([4]) في (ط): (تسهيل).

([5]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (فيجوزُ ذلكَ فيهِ).

([6]) ابن الحاجب، الإيضاح في شرح المفصل (ج2/350).

([7]) (وهو): ساقط في (م).

([8]) في (م): (يقتضيه).

قَوْلُـهُ: [وَجـازَ أنَ تقلـبَ الثانيـةَ إلـخ] صـحَّ[1] ذلكَ مِن روايـةِ ورشٍ مِن طريـقِ المصـريينَ، وَمِن روايةِ قنبلٍ، وَهُوَ ممتنعٌ فِي القياسِ إن وَلِي الثانيةَ ساكنٌ غيرُ مدغمٍ؛ لالتقاءِ الساكنينِ عَلَى غيرِ حدِّهِ، وَمَا وردَّ مِن ذلكَ فِي القرآنِ نحوِ ﴿**وَمِنْ وَرَاءِ إِسْحَاقَ**﴾[2] مقبولٌ كسائرِ مَا خالفَ القياسَ، وَمَعَنـهٌ مكـيٌّ[3] فِـي ﴿**جَـاءَ آلَ لُـوطٍ**﴾[4]؛ للحـذفِ، وكـلامُ غيـرِهِ يـؤذنُ بجـوازِهِ فيـهِ، فيعامـلُ[5] معاملـةَ ﴿**آمَنْتُمْ**﴾[6] فِي حذفِ إحدَى الألفينِ لِمَن أبدلَ الثانيةَ ألفًا كحفصٍ.

قَوْلُـهُ[7]: [مِـن جنسِ حركـةِ مَـا قَبْلَهَـا كالسـاكنةِ]؛ أَي: كـالهمزةِ الساكنةِ فِـي كلمـةٍ، نَحْـوَ (آدم)، (إِيتِ)، (أُوتُمِنَ).

قَوْلُـهُ: [وفِـي (يدرأُ أُولئـكَ)] يستفادُ منـهُ أنَّ جوازَ الحذفِ والقلبِ ليس مخصوصًا بِمَا سبقَ الهمزتينِ فيهِ مدَّةٌ، وَقَد صرحَ بهِ غيرُهُ، ومثَّلَ بنحوِ (يقرأُ أَبِي عمرٍو[8])، وَبِـ(مقرئ إِمَّرَة[9]).

قَوْلُهُ: [وَإن لَم تكنِ[10] الأُولى آخرَ كلمةٍ]؛ أَي: بِأَن كانتْ كلمةً برأسِهَا كهمزةِ الاستفهامِ.

قَوْلُهُ[11]: [وإن لَم تكنِ الأُولَى آخرَ كلمةٍ] بلْ تكونُ الأولى كلمةً برأسِهَا كهمزةِ الاستفهامِ.

قَوْلُهُ: [فِي كلٍّ واحدةٍ منهما لَوِ انفردتْ] إِذَا قلتَ: (يَا زيدًا أنتَ) جازَ فِي الأولِ التحقيقُ والتسـهيلُ بالإبدالِ واوًا كَمَا فِي (مُؤَجَّل)[12]، وَ(سُؤَال)، وجازَ فِي الثانيـةِ التحقيقُ والتسـهيلُ بـينَ بـينَ المشـهورُ كَمَا فِي (سأل)، وجازَ عَلَى وجهِي التحقيقِ والتسهيلِ فِي الثانِي أن تزيدَ ألفًا بينَهُمَا فيتحققُ فيهِ ثمانيةُ أوجهٍ. ض.

قَوْلُهُ: [وجازَ فِي مثلِـهِ إقحـامُ الألـفِ]؛ أَي: مثلِ مَا اجتمعَ فيهِ الهمزتانِ وليسَ الأولُ آخرَ الكلمةِ.

([1]) ابن الجزري، النشر في القراءات العشر (ج378/1).

([2]) [هود: 71].

([3]) ابن أبي طالب: مكي، الكشف عن القراءات السبع (ج102/1).

([4]) [الحجر: 61].

([5]) في (م): (فليعامل).

([6]) [البقرة: 137].

([7]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (آدم، إِيتِ، أُوتُمِنَ).

([8]) (عمرو): ساقط في (ك)، و(م).

([9]) في (ط): (امرأة)، والصواب أنَّها (إِمَّرَة)، ورجل إِمَّرٌ وإِمَّرَةٌ؛ أي: ضعيف الرأي يأتمر لكلِّ أحدٍ. الجوهري، الصحاح (ج582/2).

([10]) في (ك): (يكن).

([11]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (الأولُ آخرَ الكلمةِ).

([12]) في (ط): (موجل).

قَوْلُهُ[1]: [وجازَ فِي مثلِهِ إقحامُ الألفِ[2] بينَ الهمزتينِ[3]]؛ أَي: للفصلِ بينَهُمَا، وَقَد قرأَ[4] بِهِ –أيضًا– مَعَ تسهيلِ الثانيةِ أَبُو عمرٍو وقالونَ فِي نحوِ: (أَأَنْذَرْتَهُم)، وَ(أَئِنَّكَ)، وَ(أَؤُنَبِّئُكُم) بخلافٍ عَن أَبِي عمرٍو فِي هَذَا الثالثِ، وقرأَ بِهِ –أيضًا– مَعَ تحقيقِ الهمزتينِ وتسهيلِ الثانيةِ هشامٌ[5] فِي نحوِ (أَأَنْذَرْتَهُم)، وفِي غيرِهِ عَلَى تفصيلٍ مبينٍ فِي محلِّهِ، واتفقُوا عَلَى تركِ الفصلِ فِي نحوِ (أَأَمِنْتُم) فِي قراءةِ مَن حققَ وَمَن سهَّلَ حذرًا مِن اجتماعِ همزتينِ وألفينِ.

وقيلَ: همزةُ الوصلِ فِي نحوِ (آلذكرينِ) لِمَن سهلَ؛ لأنَّهُ لَا أصلَ لَهَا فِي الثبوتِ /ق165ب/ وصلًا، فَلَم يتحققِ الثقلُ بخلافِ همزةِ القطعِ، هَكَذَا حَكَى النقلةُ[6]، وَلَم أَرَ فِي كلامِ النحاةِ مَا يخالفُهُ، فليقيدْ[7] كلامُ الشارحِ وليتنبَّه لِمَا يوهمُهُ كلامُهُ مِن قصرِ الفصلِ بالألفِ عَنِ[8] المفتوحتينِ، مِن حيثُ إنَّ كلامَهُ فِي المتفقتينِ، وَقَد علمَ أنَّهُ[9] جائزٌ فِي غيرِهِمَا مِمَّا سبقَ، وقد يعتذرُ عَن تركِ التقييدِ بأنَّ الكلامَ فِي همزتينِ يجوزُ تحقيقُهُمَا، وَفِي نحوِ (أَأَمِنْتُم) ثلاثٌ، والثانيةُ فِي نحوِ (آلذكرين) لا يجوزُ تحقيقُهُمَا.

قَوْلُهُ: [قالَ ذُو الرُّمَّةِ] (الرُّمَّةُ) بالضمِ: قطعةٌ مِن حبلٍ باليةٍ، وجمعها رُمُمٌ وَرُمَامٌ، وَبِهَا سمِّي ذُو الرُّمَّةِ؛ لقَوْلِهِ: [الرجز]

لـــــم يَبْـــــقَ منهـــــا أَبَـــــدَ الأَبِيـــــدِ

غيـــــرُ ثـــــلاثٍ مـــــاثلاتٍ سُـــــودِ

([1]) قال ابن درستويه: "حرصوا على إثبات الهمزتين، فزادوا ألفًا بينهما هربًا من اجتماعهما، وقال: لا يجوز إثبات الألف في الخط كراهة اجتماع ألفات ثلاث". انظر: شاهين، مجموعة الشافية، شرح الجاربردي (ج2/229).

([2]) في (م): (الهمزة).

([3]) في (م): (الألفين).

([4]) ابن أبي طالب: مكي، الكشف عن القراءات السبع (ج1/70–76)، وابن الباذش، الإقناع في القراءات السبع (ج1/361)، وابن الجزري، النشر في القراءات العشر (ج1/363–364).

([5]) هشام بن عمَّار (ت245هـ) هشام بن عمار بن نصير، ابن ميسرة السلمي، أبو الوليد: قاض، من القراء المشهورين. من أهل دمشق. قال الذهبي: خطيبها ومقرئها ومحدّثها وعالمها. وتوفي فيها. وكان فصيحًا بليغًا. له كتاب (فضائل القرآن). انظر: ابن الجزري، غاية النهاية في طبقات القراء (ج2/354)، والزركلي، الأعلام (ج8/87).

([6]) في (م): (من نقله).

([7]) في (ك): (فلو قيد).

([8]) في (م): (على).

([9]) (أنَّه): مكرر في (م).

وغيـــــرُ مَشْـــــدُودِ القَفـــــا مَوتُـــــودِ

أشـــــعثَ بَـــــاقِي رُمَّـــــةَ التَّقْليـــــدِ

يعنِي (وَتَدًا)[1]، وقيلَ: لأنَّـهُ اشترَى ناقةً فِي عنقِهَا رُمَّـةً فسلَبَهَا البائعُ مِنهَا فجاذبَـهُ عليهَا، وقالَ: مَا أَخَذَهَا إلا برُمَّتِهَا، فسمِّي ذُو الرُّمَّةِ، قالَ الجوهريُّ[2]: وَهُوَ أنسبُ مِنَ الأولِ، وَ(النَّقَا) بالقصرِ: الكثيبُ مِنَ الرملِ.

قَوْلُهُ: [حَرَصُوا] مِن بابِ (ضَرَبَ)، وَمِن بابِ (عَلِمَ)، وَعَلَى الأولِ اقتصرَ فِي (الصحاحِ)[3].

قَوْلُهُ[4]: [فِي مثلِ آأَنت؟][5] أَي: فِي الهمزتينِ اللتينِ أَوَّلَيهما همزةُ الاستفهامِ.

([1]) في (ك): (بدا).

([2]) الجوهري، الصحاح (ج1937/5).

([3]) الجوهري، الصحاح (ج1032/3).

([4]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (همزةُ الاستفهامِ).

([5]) قال ابن الحاجب: "لم يثبت ذلك –يعني إثبات الألف بين همزتين– إلا في مثل (آأنت)، وأمَّا في مثل (جاءَ أَحدهم) فلا يعرف مثل ذلك فيه". ابن الحاجب، الإيضاح في شرح المفصل (ج350/2).

الباب الثاني والثلاثون: الإعلال

قَوْلُهُ[1]: [مِمَّا ليسَ بحرفِ علةٍ] هُوَ متعلقٌ بمحذوفٍ دلَّ عليهِ المعنَى؛ أَي: وَهُوَ الإبدالُ مِمَّا ليسَ بحرفِ علةٍ.

قَوْلُهُ[2]: [كـ(أُصَيْلَال)[3]] بقلبِ النونِ لامًا[4].

قَوْلُهُ: [وَلَمَّا قالَ: للتخفيفِ[5] خرجَ عَنِ[6] نحوِ (عَأْلَمٍ)] هُوَ بفتحِ اللامِ، وسيأتِي فِي الإبدالِ، ولا يتوهمُ خروجُ نحو (حَيَوان) مِن حيثُ إنَّ الواوَ أثقلُ مِنَ الياءِ؛ لأنَّ الأخفَ فِي ذاتِهِ ربَّمَا كانَ أثقلَ لعارضٍ، وَهُوَ هُنَا اجتماعُ المثلينِ.

قَوْلُهُ[7]: [عَأْلَمٍ] أوَّلُهُ[8]: [الرجز]

([1]) الإعلال: لغة: معالجة العلل، وفي الاصطلاح: تغيير حرف العلة بالقلب أو التسكين أو الحذف قصدًا إلى التخفيف، فـ(حرف اللعة) خرج به ما ليس بحرف علة، مثل: تغير الهمزة، ونون (أُصَيْلَان)، وخرج بـ(التخفيف) (عَأْلم) بالهمز في (عالم). وبين الإبدال والإعلال عموم وخصوص، من وجه يجتمعان في نحو: (قال)، وينفرد الإبدال، في نحو: (أصيلال)، والإعلال في نحو: (يقول). وحروف الإعلال هي: (الألف، والواو، والياء)، وسميت بحروف العلة؛ لكثرة ما يحدث فيها من تغيرات مطردة، وقد جعل البعض الهمزة من حروف العلة لذلك، ولم يعدَّها كثير؛ إذ لم يجرِ فيها ما أجري في حروف العلة من الاطراد اللازم. الرضي، شرح الشافية (ج66/3)، وشاهين، مجموعة الشافية (ج230/2-231).

([2]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (بقلبِ النونِ لامًا).

([3]) (أُصَيْلَال): أصله (أصيلان)، تصغير (أُصْلَان)، جمع (أصيل)، كما نجمع (بعير) على (بعران)، و(الأصيل): الوقت بعد العصر إلى المغرب. الجوهري، الصحاح (ج1623/4).

([4]) ابن جني، سر صناعة الإعراب (ج5/2)، وابن السراج، الأصول في النحو (ج275/3).

([5]) في (ك): (بالتخفيف).

([6]) (عن): ساقط في (ط).

([7]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (كبيرةُ هَذَا العالمِ).

([8]) البيت للعجاج، وهو من قصيدة طويلة، قال في أولها: [الرجز]

يـــا دارَ سَـــلْمَى يَـــا اسْـــلَمِي ثُـــمَّ اسْـــلَمي بِسَمْسَـــــمٍ أوْ عَـــــنْ يَمِـــــينِ سَمْسَـــــمِ

ظَلِلْـــــتُ فِيهَـــــا لَا أُبَـــــالِي لُـــــوَّمِي ولا صِـــــبَايَ فـــــي سُـــــؤَالِ الأرســـــمِ

وعجز البيت السابق:

قَـــــوْمٌ لَهُـــــمْ فضـــــل السَّـــــنَاء الأَكْـــــرَمِ

و(خندف) هي ليلى بنت حلوان بن عمران زوجة إلياس بن مضر، وهي أم مُدْركة وطابخة وقَمَعة، وكلما إلياس خرج في نجعة فنفرت إبله من أرنب، فخرج إليها ابنه عمرو فأدركها، وخرج عامر فتصيد الأرنب وطبخها، وانقمع عمير في الخباء، وخرجت أمهم تسرع، فقال لها إلياس: أنت تخندفين، فقالت: ما زلت أُخَنْدِف في إثركم، فلقبوا مدركة وطابخة وقمعة وخندف. والشاهد في قوله: (عألم)، حيث همزها للضرورة الشعرية. انظر: العجاج، الديوان

فَخِنْـــــدَفٌ هَامَـــــةَ هَـــــذَا العَـــــأْلَمِ

أي: هِي كبيرةُ هَذَا العالمِ.

قَوْلُـهُ: [والحذفُ كَمَا فِـي (قُلْتُ)] أصلُهُ عَلَى رأي المصنفِ (قَوُلْتُ) فقلبتِ الواُو ألفًا، ثُمَّ حذفتْ، ثُمَّ ضمتِ القافُ، /ق166أ/ وَقَد سبقَ، قالَ شارحٌ[1] معترضًا: الإعلالُ تغييرُ شيءٍ، ولا شيءَ مِنَ التغييرِ يحذفُ[2]؛ لأنَّ التغييرَ وصفٌ وجوديٌّ يستدعِي محلًا موجودًا، ولا وجودَ للحذفِ بعدَ الحذفِ، ثُمَّ أجابَ بأنَّ الإعلالَ فِي الحقيقةِ هُوَ العملُ الملزومُ[3] للحذفِ، وإنَّمَا ذكرَ الحذفَ مجازًا مِن بابِ إطلاقِ اللازمِ عَلَى الملزومِ. انتهى. ولكَ أن تقولَ: معنَى (تغييرُ الشيءِ) فِي اللغةِ جعلُهُ غيرَ مَا كانَ عليهِ، وَهُوَ يشملُ حذفَهُ وَلَو مجازًا، فَلَا حاجةَ إِلَى مجازِهِ.

قَوْلُهُ[4]: [إلا كذلكَ][5]؛ أي: دلَّ الاشتقاقُ ونحوُهُ عَلَى أنَّ الألفَ إنَّمَا يكونُ بدلًا أو زائدةً، ألا يرَى أنَّ (بَاعَ) مِنَ البيعِ، وَ(قَالَ) مِنَ القولِ، وذلكَ دليلُ الانقلابِ، وَ(حُبْلَى)، وَ(دُنْيَا) مِنَ الحبلِ والدنوِ، وذلكَ دليلُ الزيادةِ.

قَوْلُهُ: [وذلكَ مخلٌّ] ألا ترى أنَّهُ لَو وقعتْ أصلًا ساكنةً عينًا، كَانَ الوزنُ (فَعْلًا) نحو (بَاب)، فإذَا وقعتْ مبدلةً كانُ الوزنُ (فَعَلًا)، فَلَا يدرِي بعدَ هذا إذَا وجدتْ ألفٌ فِي الوسطِ هَل العينُ ساكنةٌ أو متحركةٌ؟

قَوْلُهُ: [أدَّى ذلكَ إِلَى وقوعِ الياءِ والواوِ] حاصلُهُ أنَّ المواضعَ التِي تجبُ فِيهَا للواوِ والواوِ والياءِ التحركُ كثيرةٌ، وبقاؤُهَا غيرَ منقلبةٍ يؤدِي إِلَى الثقلِ، فَلَو لَم يقلبوهُمَا ألفينِ أدَّى ذلكَ إِلَى كثرةِ الثقلِ.

(ص462)، وابن جني، سر صناعة الإعراب (ج90/1)، وابن يعيش، شرح المفصل (ج12/10-13)، والرضي، شرح الشافية (ج428/4)، وابن عصفور، الممتع الكبير في التصريف (ص216).

([1]) اليزدي، شرح الشافية (ج455/2-456).

([2]) في (ط): (بحذف).

([3]) في (م): (الملزم).

([4]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (إِلَى كثرةِ الثقلِ).

([5]) وحروف الإعلال هي: الألف، والواو، والياء، والألف لا تكون أصلًا في اسم متمكن، كـ(فتى، وعصا)، ولا في فعل، كـ(رمى، غزا)، وإنَّما تكون منقلبة عن ياء أو واو، أو زائدة، وذلك بحكم الاستقراء؛ لأنَّ الألف لا تقع للإلحاق، ولأنَّها لو قعت أصلًا لأدَّى ذلك إلى حدوث لبس بين الأصلية والمنقلبة، وهذا يخلُّ بمعرفة الأوزن، ولأدَّى إلى وقوع الواو والياء المتحركتين في كلِّ موضع كان أصلهما فيه التحرك، أمَّا الحروف فالألف فيها أصل؛ لأنَّ الحروف غير مشتقة ولا متصرفة، فلا يعرف لها أصل غير هذا الظاهر. شاهين، مجموعة الشافية (ج231/2-232).

قَوْلُهُ: [هَذَا مَعَ وقوعِ حرفِ العلةِ كثيرًا]؛ أَي: فنظنُّ[1] وقوعُ الألفِ والياءِ المتحركتينِ كثيرًا عَلَى التقديرِ المذكورِ، فَلَا يحتملُ الاستثقالُ[2]، الحاصلُ مِنهُ وإن احتملَ فِي نحوِ (القَوَدِ)[3]، وَ(الصَّيَدِ)[4]؛ لندورِهِ[5].

قَوْلُهُ: [وَلِمَا ذكرنَا فِي أولِ ذِي الزيادةِ] تقدَّمَ[6] هناكَ نقلًا عَن (شرحِ المفصلِ)[7] أَنَّهُم إِنَّمَا لَم يثبتوهَا أصلًا؛ لأنَّ الأصولَ فِي الأبنيةِ قابلةٌ للحركاتِ، فكرهُوا أن يضعُوا[8] منهَا مَا لا يقبلُ الحركةَ.

قَوْلُهُ[9]: [وَلِمَا ذكرنَا] مِن أَنَّهَا لا تكونُ للإلحاقِ فِي الاسمِ؛ لأنَّ الأصولَ قابلةٌ للحركاتِ، وَهِي لا يقبلُهَا، فإِذَا لم يقعْ للإلحاقِ لذلكَ فَلَأَنْ لا يقعُ أصلًا أَوْلَى.

قَوْلُهُ: [لعدمِ الاشتقاقِ]؛ أَي: أمثلةِ اشتقاقٍ.

قَوْلُهُ[10]: [ثُمَّ بينَ اتفاقَهُمَا واخلافَهُمَا فِي المواقعِ]؛ أَي: بِمَا حاصلُهُ أَنَّ الواوَ والياءَ قَدِ اتفقَا فِي وقوعِهِمَا فائينِ وعينينِ ولامينِ، وتقدمتْ كلٌّ واحدةٍ منهما عَلَى الأخرى كَمَا مثَّلَ، واختلفَتَا فِي

([1]) في (ط): (فيظنُّ).

([2]) في (ط): (الاستثقالُ).

([3]) في (ط): (القيد)، وفي (م): (العود). و(القَوَدُ): القصاص. الجوهري، الصحاح (ج2/528).

([4]) (الصَّيَدُ)، بالتحريك: مصدر الأَصْيَدِ، وهو الذي يرفع رأسه كِبْرًا. ومنه قيل للملك: أصيد. وأصله في البعير يكون به داء في رأسه فيرفعه. ويقال: إنَّما قيل للملك أصيد؛ لأنه لا يتلفت يمينًا ولا شمالًا. وكذلك الذي لا يستطيع الالتفات من داء. الجوهري، الصحاح (ج2/499).

([5]) في (م): (لندوره).

([6]) في (ط): (فقدم).

([7]) ابن الحاجب، الإيضاح في شرح المفصل (ج2/376).

([8]) في (م): (يضفوا).

([9]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (أمثلةِ اشتقاقٍ).

([10]) قد اتفقت الواو الياء بوقوعهما فاءين كـ(وَعْدٍ، ويُسْرٍ)، وعينين كـ(قَوْلٍ، وبَيْعٍ)، ولامين كـ(غَزْوٍ، ورَمْيٍ)، وتقدمت كلٌّ واحدٍ على الأخرى فاءً وعينًا كـ(ويلٍ، ويَوْمٍ)، واختلافتا في أنَّ الواو تقدَّمت على الياء لامًا كـ(طَوَيْتُ)، بخلاف العكس، فإن اعترض بمثل (حَيَوان) أجابوا بأنَّ واوه منقلبة عن الياء، فالأصل: (حَيَيَان)، ولم يدغموا في (الحيوان)، ولكن لمَّا كرهوا اجتماع المثلين قلبوا الثانية واوًا، ولم يقلبوا الأولى؛ لأنَّ التغيير بالآخر أولى، ولا يستقيم الاستدلال بـ(حيّ) على أنَّ اللام ياء في (الحيوان)؛ لأنَّه لو كان واوًا لا تقلب ياءً لانكسار ما قبلها، ولو صحَّ الاستدلال بذلك لصحَّ الاستدلال بـ(رضي) على أنَّ اللام ياء، وهو فاسد، مذهب المازني أنَّ واو (حيوان) غير منقلبة، والياء قد وقعت فاءً وعينًا كـ(بَيْن)، وفاً ولامًا كـ(بَدَيْتُ) بخلاف الواو، إلَّا في (أوَّل) على الأصح، فأصله (واو وواو ولام)، وإلا في (الواو) على وجه، فأصله (واو وياء واو)؛ لأنَّ باب (سلس) أكثرُ من باب (ببَّ)، واختلفتا –أيضًا– أنَّ الياء وقعت فاءً وعينًا ولامًا كـ(بَيَّيْتُ)، بخلاف الواو إلا في لفظ (الوا) على وجه،

أنَّ الواوَ تقدمتْ عينًا على الياءِ لامًا نحو (طَوَيْتُ) بخلافِ العكسِ، وفِي أنَّ الياءَ إِذَا وقعتْ فاءً وعينًا فِي (بَيْنٍ)[1]، وفاءً ولامًا فِي (يَدَيْتُ)[2]، وَلَم تقعِ الواوُ فاءً وعينًا إلا فِي لفظِ (أَوَّلٍ) عَلَى الأصحِّ، وَلَا فاءً ولامًا إلا فِي لفظِ (الواوِ) عَلَى وجهٍ، فعليهِمَا الواوُ كالياءِ، واختلفتَا فِي أنَّ الياءَ وقعتْ فاءً وعينًا ولامًا فِي (بَيَّيْتُ)[3]، وَلَم تقعِ الواوُ /ق166أ/ كذلكَ إلا فِي لفظِ (الواوِ) عَلَى وجهٍ، فعليه الواوُ كالياءِ فِي ذلكَ أيضًا.

قَوْلُهُ: [وَلِذَا لَم يدغمُوا فِي الحيوانِ]؛ أَي: قبلَ قلبِ الياءِ واوًا.

قَوْلُهُ: [قلبُوا الثانيةَ واوًا] لَم يقلبوهَا واوًا فِي نحوِ (يحييان) مَعَ اجتماعِ المثلينِ كَأَنَّهُ؛ لأنَّ سكونَ مَا قبلَهُمَا جائزٌ لِمَا فِي اجتماعِهِمَا مِنَ الثقلِ.

قَوْلُهُ: [لأنَّهُ[4]] اللامُ[5] متعلقٌ بالاستدلالِ، يريدُ أنَّهُ لا يستقيمُ الاستدلالُ عَلَى أنَّ اللامَ ياءٌ بِـ(حيي)[6]؛ لأنَّ اللامَ فِي (حَيي) لَو كانتْ واوًا لانقلبتْ ياءً لانكسارِ مَا قبلَهَا، فَلَا يدلُّ وجودُ الياءِ فيهِ عَلَى أصالتِهَا حتى يستدلَ بِهَا عَلَى أنَّ الواوَ فِي (الحَيَوانِ) منقلبةٌ عَنْهَا.

وقالَ شارحٌ[7]: إِذَا كانَ احتمالُ كونِ ياءِ (حيي) منقلبةً عَن واوٍ مانعًا مِنَ الحكمِ بأصالتِهَا[8] كانَ احتمالُ كونِ واوَ حيوانٍ منقلبةً عَنِ الياءِ مانعًا عَنِ الحكمِ بانقلابِهَا؛ إِذِ الاحتمالُ يمنعُ الجزمَ بالحكمِ فِي الصورتينِ. انتهى. وَهُوَ عجيبٌ؛ فإنَّ احتمالَ الانقلابِ عَنِ الواوِ معاندٌ للحكمِ بأصالةِ الياءِ، فمنعُ الجزمِ بِهِ بخلافِ احتمالِ انقلابِ واوِ (حيوانٍ) عَنِ الياءِ، فإنَّهُ لا يمنعُ الحكمَ بانقلابِهَا عنهَا، فَلَم يمنعِ الجزمُ بِهِ لِمَا اقتضاهُ، وَهَذَا ظاهرٌ، ثُمَّ قالَ[9]: قولُهُم: (إنَّ الاسمَ إِذَا دلَّ عَلَى تحركٍ واضطرابٍ صححُوا حرفَ العلةِ فيهِ؛ ليكونَ مطابقًا لمدلولِهِ) ممنوعٌ؛ لأنَّهُ لا ربطَ عقليًا بينَ اللفظِ ومدلولِهِ، وَهُوَ –

فأصله أنَّها مركبة من ثلاث واوات، فصغروه على (أُوَيَّة) بقلب فائه همزة. اليزدي، شرح الشافية (ج2/457–462)، وركن الدين، شرح الشافية (ج2/720–727)، والرضي، شرح الشافية (ج3/71–75).

([1]) (بَيْنٌ): اسم بلد، عن كُراع قال: ليس في الكلام اسم وقعت في أوله ياءان غيره، وقال ابن جني: إنَّما هو (بَيَنٌ). ابن سيدة، المحكم والمحيط الأعظم (ج10/480).

([2]) يَدَيْتُ عَلَى الرَّجُلِ: مَنَنْتُ عَلَيْهِ، وَيَدَيْتُهُ: ضَرَبْتُ يَدَهُ. ابن فارس، مقاييس اللغة (ج6/152).

([3]) قَالَ الْكِسَائِي: جَائِز أَن تَقول: بَيَّيت يَاء حَسَنَة، إِذا كتبتها، ومذهب أبي علي أنَّ أصل الياء (بَوَى)، فتقول: بَوَّيْت ياء حسنة؛ أي: كتبت ياء، وعند غيره أصله (بَيَي)، وكذا الخلاف بينهم في جميع ما هو على حرفين من أسماء حروف المعجم ثانية ألفًا. لأزهري، تهذيب اللغة (ج15/485)، والرضي، شره الشافية (ج3/74).

([4]) في (ك): (لأنَّ).

([5]) (اللام): ساقط في (ك).

([6]) في (ط): (حيّ).

([7]) اليزدي، شرح الشافية (ج2/459).

([8]) في (م): (باقلاها).

([9]) اليزدي، شرح الشافية (ج2/460).

أيضًا- مردودٌ لِمَا صرحَّ بهِ علماءُ الاشتقاقِ مِن طلبِ التناسبِ بينَ الألفاظِ ومدلولاتِهَا، وَمِن ثُمَّ كانَ (القَصْمُ)[1] بالقافِ للفصلِ[2] مَعَ الإبانةِ؛ لأنَّ القافَ حرفٌ شديدٌ بخلافِ (الفَصْمِ)[3] بالفاءِ.

قَوْلُهُ[4]: [وَهُوَ فاسدٌ]؛ لأنَّ الياءَ فِي (رَضِيَ) منقلبةٌ عَنِ الواوِ؛ لأنَّهُ مِنَ الرضوانِ.

قَوْلُهُ: [وَلَو قلنَا /ق167أ/ **تركيبه إلخ[5]]** هَذَا هُوَ الأظهرُ فِي التسهيلِ وغيرِهِ.

قَوْلُهُ[6]: [لأنَّ بابَ (سَلِسَ)] أرادَ ببابِ (سَلِسَ) مَا كانَ فاؤُهُ ولامُهُ مِن جنسٍ واحدٍ، وأرادَ ببابِ (بَبٍّ) مَا كانَ فاؤُهُ وعينُهُ ولامُهُ مِن جنسٍ واحدٍ.

قَوْلُهُ: [وَ(يَدَيْتُ)] قالَ الشاعرُ[7]: [الوافر]

يَـدَيْتُ عَلَـى ابْـنِ حَسْـحَاسِ بْـنِ وَهْـبٍ بِأَسْـفَلِ ذِي الجِـدَاةِ يَـدَ الكَـرِيمِ

وقالَ آخرُ[8]: [الطويل]

تثَاقلْـتُ إلاَّ عَـنْ يَـدٍ أسْـتفِيدُهَا وخُلَّـةِ ذِي وُدٍّ أشُـدُّ بِـهِ أزْرِي[9]

قَوْلُهُ[1]: [إذَا اجتمعَ واوانِ متحركانِ] وَلم يعرض اجتماعَهُمَا، فإنَّ عرضَ جازَ إبدالُ الأولى الأولى

([1]) في (م): (قصر).

([2]) في (م): (للفعل).

([3]) (القَصْم، والفَصْم): الكَسر، وبعضهم يُفرِّق بينهما فيقول: القَصم: الكسر الذي فيه بَيْنونة، والفَصم: الكسر الذي لم يَبِن. السيوطي، المزهر في علوم اللغة (ج432/1).

([4]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (لأنَّهُ مِنَ الرضوانِ).

([5]) في (ك): (آخره)، وفي (م): (لآخره).

([6]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (بهِ أزْرِي).

([7]) البيت لـ(معقلِ بن عامر الأسديّ)، ومعنى البيت ومعنى البيت -كما قال المرزوقيّ في شرحه على الحماسة- : "اتّخذتُ عند هذا الرّجل بهذا المكان يَدًا غَرَّاء وصنيعة شريفة، مثلُها يفعله الكِرام". والشّاهدُ فيه: (يديت)، ففيه دليل على أنَّ لام (يد) ياء. انظر: الجوهري، الصحاح (ج2540/6)، المرزوقي، شرح الحماسة (ص193)، وابن يعيش، شرح المفصل (ج84/5)، وابن منظور، لسان العرب (ج139/14)، والبغدادي، خزانة الأدب (ج478/7).

([8]) البيت ورد بلا نسبة في الحماسة لأبي تمام (ج31/2)، لكن ورد في ديوان بشار بن برد (ص807) بنفس الصدر، لكن يوجد اختلاف في العجز:

وَزَوْرَةِ أمْـــــلاَكٍ أشُـــــدُّ لَهَـــــا أزْرِي

فربما يكون البيت له، وروي بأكثر من رواية، والشاهد فيه: (يد)، حيث معناها النعمة والمنة.

([9]) (الأَزْرُ): القُوَّة، وقولـه تعـالى: ﴿اشْـدُدْ بِـهِ أَزْرِي﴾ [طـه: 31]؛ أي: ظهـري، ومَوضـعَ الإزارِ مـن الحَقْـوَيْنِ. الجوهري، الصحاح (ج578/2).

اعتدادًا بالعارضِ واقرارُهَا؛ لعدمِ الاعتدادِ بهِ، قالَهُ الفارسيُّ[2] وابنُ مالكٍ[3]، قالَ أبو حيَّانَ[4]: ومثالُ المسألةِ وقد تعبتُ فِي استخراجِهِ أن تقولَ فِي البناءِ[5] مِن (وأيتُ)[6] عَلَى وزنِ (افعوعل): (إِيْأَوْأَي)، والأصل: (إوأوأى)، قلبتَ فاءَ الكلمةِ ياءً؛ لانكسارِ مَا قبلَهَا، ولامَهَا ألفًا؛ لانفتاحِ مَا قبلَهَا، فإذَا سهِّلتَ الهمزةَ الأولى بنقلِ حركتِهَا حذفتَ همزةَ الوصلِ؛ لعدمِ الحاجةِ إليهَا وعادتِ الواوُ؛ لزوالِ موجبِ قلبِهَا، فتصيرُ الكلمةُ إِلَى (وَوْأَيٍّ)، ثُمَّ إِذَا سهلتَ الثانيةَ –أيضًا– بالنقلِ صارتْ إِلَى (وَوَي) فيجوزُ فِي واوِهَا الأولى حينئذٍ الوجهانِ.

قَوْلُـهُ: [فِـي أولِ الكلمـةِ] احترازٌ مِن وقوعِهَا حشوًا فِي قولكَ فِي النسبِ إِلَى (هَوَى) وَ(نَوَى)[7]: (هَوَوِيٌّ)، وَ(نَوَوِيٌّ)[8].

قَوْلُـهُ: [تقلبُ الأولـى همـزةً] إِنَّمَا قلبتِ الأولى دونَ الثانيةِ، قالَ ابنُ إِيَازٍ[9]: لأنَّ الحرفَ الواقعَ طرفًا أولى بالتغييرِ، وقالَ غيرُهُ[10]: لأنَّ الهمزةَ لا تغيرُ إِذَا كانتْ أولًا بخلافِهَا إِذَا كانتْ غيرَ أولٍ. انتهى. وإِنَّمَا قلبتْ همزةً؛ لأنَّ الهمزةَ وإِن لَم تواخِ الواوَ فهي مواخيةٌ لأختِهَا وَهِي الألفُ مِن حيثُ إِنَّهَا مِن مخرجِهَا ونائبةٌ عَنهَا فِي الزيادةِ أولًا، وقالَ ابنُ إِيازٍ: لأنَّ الهمزةَ أُلِفَ مجيئُهَا أولًا وكَثُرَ ذلكَ،

([1]) الإعلال يكون في الفاء أو في العين أو في اللام، وبدأ المصنف وتبعه الشارح في بيانها، فبدأ في الفاء، فتقلب الواو همزة لزمًا في (أَوَاصل) مما أوله وواون ثانيهما متحركة، و(أَوَاصِل) جمع (وَاصِل)، والأصل: (وَوَاصل)، كذا (أُوَيْصِل) تصغير (واصل)، والأصل: (وُوَيْصِل) بواوين، الأولى فاء الكلمة، والثانية مبدلة من الألف، ومنه –أيضًا– (الأَوَّل)، جمع (الأولى)، وأصله: (وُوَل)، بواوين ولام على الأصَحِّ كما تقدم، فأبدلت الواو الأولى في الجمع همزة؛ لاستثقال واوين متحركتين، وانتفى هذا الشرط في (وُوْرِي)، فالواو الثانية ساكنة، فالقلب هنا جوازًا ليس وجوبًا، وجوازًا –أيضًا– في (أُجُوه)؛ لعدم وجود واوين متحركتين، وقال المازنيُّ: تقلب الواو المكسورة الواقعة في الأول همزة قياسًا كـ(إِشَاح)، وأصله: (وِشَاح): وهو شيءٌ ينسج من الأديم عريضًا، ويرصعُ بالجوهر، وتشده المرأة بين عايقيها وكشحها، وغيره يتبع فيه السماع. ابن جني، سر صناعة الإعراب (ج418/2)، واليزدي، شرح الشافية (ج463/2–464).

([2]) الفارسي، التعليقة على كتاب سيبويه (ج8/3)، و(ج10/5).

([3]) ابن مالك، إيجاز التعريف في علم التصريف (ص108).

([4]) انظر: ناظر الجيش، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (ج5015/10).

([5]) في (م): (النناس).

([6]) في (ط) و(ك)، و(م): (وأنت)، والصواب أنَّها (وأيت)؛ لتناسب السياق. انظر: ركن الدين، شرح الشافية (ج303/3)، وناظر الجيش، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (ج5015/10)، والأشموني، شرح الأشموني لألفية ابن مالك (ج96/4).

([7]) في (ط): (قوى)، و(قووي). و(هوى، ونوى): مكرر في (م).

([8]) الجرجاني، المفتاح في الصرف (ص108–109).

([9]) ابن إياز، شرح التعريف بضروري التصريف (ص109).

([10]) ناظر الجيش، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (ج5013/10).

قالَ: ونظيرُ ذلكَ مَا قلتُهُ هُنَا قولُ السيرافيِّ[1]: إنَّهُم إنَّمَا عوضُوا الميمَ فِي (اللَّهُمَّ)؛ لأنَّهَا أُلِفَ زيادتُهَا آخرًا كَـ(زُرْقُم)، وَ(سُنْهُم).

قَوْلُهُ: [كَمَا تقدَّمَ] تقدمَ فِي /ق168ب/ ذِي الزيادةِ، وقريبًا مَا يؤخذُ مِنهُ ذلكَ.

قَوْلُهُ[2]: [وذلكَ لاستثقالِهِمَا]؛ أَي: قلب الواوِ همزةً.

قَوْلُهُ: [فإن[3] اتحدَ الواوُ كانتْ مضمومةً كَمَا فِي (وُجُوهٍ)] ظاهرُهُ[4] قصرُ الجوازِ فيهِمَا عَلَى مَا إذَا كانتْ مصدَّرَةً، والمنقولُ الجوازُ مطلقًا إذَا كانتْ ضمتُهَا لازمةً، وكانتْ غيرَ مشددةٍ وَلَم يمكن تخفيفُهَا بالإسكانِ كَـ(وُجُوهٍ)، وَ(وَعْدٍ)، وَ(أثوب)[5]، فإن عرضتْ ضمتُهَا لَم يجزِ الإبدالُ كَمَا فِي ﴿**اشْتَرَوُا الضَّلَالَةَ**﴾[6]، وَ(اخشَوُا الله)، وربَّمَا جاءَ نادرًا، ومنهُ قراءةُ مَن قرأَ شاذًّا ﴿**وَإِنَّ مِنْهُمْ لَفَرِيقًا يَلْوُونَ**﴾[7] بالهمزةِ، وَكَذَا ﴿**وَلَا تَلْوُونَ عَلَى أَحَدٍ**﴾[8]، وَكَذَا إن شددتْ كَمَا فِي (التَّعوُّرِ)، وَ(التَّشَوُّقِ)؛ لأنَّ التضعيفَ حصَّنَ الواوَ عَنِ الإعلالِ، أو أمكنَ[9] تخفيفُهُا بالإسكانِ نَحْو (سُوْرٍ)[10] فِي جمعِ (سِوَارٍ)، وَقَد أهملَ هَذَا الشرطَ الأخيرَ ابنُ مالكٍ وذكرَهُ ابنُ عصفورٍ[11] وغيرُهُ.

قالَ أبُو حيَّانَ[12]: وزادَ ابنُ جنِّيٍّ[13] شرطًا آخرَ، وَهُوَ أن لا تكونَ الواوُ زائدةً، فلا يجوزُ عندَهُ فِي (التَّرَهُوك)[14] إبدالُ الواوِ همزةً بخلافِ الأصليةِ، وفرقَ بينَهُمَا بأنَّ الأصليةَ يدلُّ تصريفُهَا واشتقاقُهَا عَلَى أنَّ الهمزةَ بدلٌ مِنَ الواوِ بخلافِ الزائدةِ، قالَ: وَقَد قَوَّى ذلكَ بعضُهُم بأن قالَ: لا تحفظُ همزةٌ مبدلةٌ مِن واوٍ زائدةٍ. انتهى.

([1]) السيرافي، شرح كتاب سيبويه (ج1/184).

([2]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (قلب الواوِ همزةً).

([3]) (أجرا): زائد في (م).

([4]) في (م): (قايل لا تقصر الجواز بما إذا كانت الواو والمنقول). بدلاً من (ظاهرُهُ قصرُ الجوازِ ... والمنقولُ).

([5]) في (ط): (أتوب).

([6]) [البقرة: 16].

([7]) [آل عمران: 78].

([8]) [آل عمران: 153].

([9]) في (م): (ليكن).

([10]) في (ك): (سو).

([11]) ابن عصفور، الممتع الكبير في التصريف (ص335-336).

([12]) انظر: ناظر الجيش، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (ج10/5017).

([13]) ابن حني، الخصائص (ج1/140).

([14]) في (ك): (البرهوك). (التَّرَهْوُك): مشي الذي كأنه يموج في مِشيته. فيقال: مَرَّ الرجلُ يَتَرَهْوَكُ؛ أي: كأنَّه يموج في المشي. ابن منظور، لسان العرب (ج4/356).

قَوْلُـهُ: [وقالَ المـازنـيُّ] قالَ ابنُ عصفورٍ[1]: إنَّ المازنيّ لا يجيزُ همزةَ الواوِ المكسورةِ بقياسٍ، بل يتبعُ فِي ذلكَ السماعِ. انتهى. ومنهم من ذكرَ أنَّهُ يجيزُ ذلكَ قياسًا كَمَا ذكرَهُ المصنفُ[2]، فالنقلُ عَنِ المـازنـيِّ مختلفٌ.

قَوْلُـهُ: [وغيـرُهُ يتبـعُ فيـهِ السـماعَ] ذكرَ أبـو حيَّـانَ[3] –رضـي الله عنـه–[4] أنَّ الجمهـورَ /ق168أ/ عَلَـى الجـوازِ قياسًـا عَلَـى خـلافِ مَـا يفهـمُ مِـنَ المـتنِ[5] كالشـرحِ، وقـالَ ابـنُ عصـفـورٍ: [والصـحيحُ اطِّرَادُ ذلـكَ][6]، وصـرَّحَ فِـي التسـهيـلِ[7] بأنَّـهُ لغـةٌ، قـالَ: وهمـزُ الـواوِ المكسـورةِ المصـدرةِ مطردةٌ عَلَى لغةٍ.

قَوْلُهُ[8]: [واعترضُوا عَلَيهِ مِن وجهينِ] الموافقُ لكلامِ ابنِ مالـكٍ وأتباعِهِ هُوَ هَذَا

([1]) ابن عصفور، الممتع الكبير في التصريف (ص222).

([2]) ابن الحاجب، الشافية في علمي الصرف والخط (ص95).

([3]) أبو حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب (ج127/1).

([4]) (رضي الله عنه): ساقط في (ط)، و(ك).

([5]) في (ك): (من الشرح كالمتن).

([6]) في (ط)، و(ك)، و(م): (أنَّه الصحيح)، والصواب ما أثبتناه؛ لأنَّ عبارة (أنَّه الصحيح) مخالف لما ذهب إليه ابـن عصـفور فـي الممتـع (ص222)، ولأنَّ هـذا الكـلام مـأخوذ مـن كتـاب تمهيـد القواعـد لنـاظر الجـيش (ج5020/10)، وهنا كلام مبتور لم يذكره ابن جماعة، وإليك النص:

"وقال ابن عصفور: إنَّ المازني لا يجيز همز الواو المكسورة بقياس بل يتبع في ذلك السماع. وحاصل الأمر: أنّ النّقل عن المازني مختلف فيه، وذكر الشيخ أنَّ مذهب الجمهور أنَّ هذا الإبدال مطّرد منقاس. قال سيبويه: وليس هذا مطّرد فـي المفتوحـة يعنـي قلبهـا أوّلا همزة، قـال: ولكـنّ ناسًـا كثيـرًا يجـرون الـواو إذا كانـت مكسـورة مُجْـرَى المضـمومة، فيهمزون الواو المكسورة، فقال الأستاذ أبـو علـي: لا يريـد سيبويه الاطراد، بـل يريد أنَّ همـز الـواو المكسورة أكثر من همز المفتوحة، وقال ابن عصفور: والصحيح اطّراد ذلك؛ لأنَّـه قد جاء منـه جملـة صـالحة للقياس عليه". ناظر الجيش، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (ج5020/10).

([7]) ابن مالك، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد (ص301).

([8]) قال ابن الحاجب: (والتزموه –يعني قلب الواو همزة– في (الأولى) حملًا على (الأول)" ، واعترضوا عليه من وجيهن، الأول: أنَّ الأولى أن يقال: قلبوا (الأولى) وجوبًا؛ لاستثقال الواوين؛ لأنَّهم قالوا: لو بنيت مثل (كوثر) من الوعد قلت: (أوعد)، والأصل: (ووعد)، قلبت الواو الأولى همزة؛ لاجتماع واوين، وإن كانت ساكنة كـ(وُوري) لم تلقب وجوبًا؛ لأنَّهم شبهوا مدتها بألف (وارى)؛ لانقلابه منها، هكذا قال المعترضون، وجوابه: أنَّهم ما صرحوا باللزوم، فيمكن أن يكون مرادهم الجواز، لكن كانوا قد صرحوا بأحد الوجهين الجائزين. الثاني: أنَّه حمل المفرد الذي هو الأصل على الجمع الذي هو الفرع، وذلك ممتنع، وجوابه أنَّ (الأولى) علم التأنيث، وهو الألف، و(الأول) مجرد من ذلك، فقد حمل المؤنث على المذكر. شاهين، مجموعة الشافية، شرح الجاربردي (ج240/2–241)، وركن الدين، شرح الشافية (ج729/2).

الاعتراضُ، والحاصلُ عَلَى رأيهِم أنَّهُ يجبُ الإبدالُ همزةً إذَا تصدرَ واوانِ[1] سواءٌ تحركَ الثانيةُ أو سكنتْ مَا لَم تكنْ مدةً زائدةً أو بدلًا مِن همزةٍ، فيدخلُ نحوُ: (أَوَاصِل) وَ(الأَوَّل) وَ(الأُوْلَى)، ومثلُ (كوثر) من الوعد ونحوهَا، ولا حاجةَ إلى دعوى الحملِ المحوجِ إلى تكلفِ الجوابِ عَن الاعتراضِ الثانِي، ويخرجُ مَا كانتِ الساكنةُ فيهِ مدةً زائدةً بدلًا مِن ألفِ فاعلٍ كَـ(وُوْرِي)[2]، أو غيرَ بدلٍ، كَأَن[3] تبنِي مِنَ الوعدِ مثلَ (فوعل)، ثُمَّ بنيتَهُ لِمَا لَم يسمَّ فاعلُهُ، فتقولُ: (وَوْعَدٌ)، أو تبنِي منهُ مثلَ (طُوْمَار)، فتقولُ: (وُوْعَاد)[4]، أو[5] أصليةً بدلًا مِن همزةٍ، كأن تبنِي اسمًا مثلَ (فُعَلٍ) بالضمِّ مِن (وُأَيْتُ) فإنَّكَ تقولُ: (وُأَيٌّ) ثُمَّ إن خففتِ الهمزةُ قلتَ: (وُوَي) فَلَا يجبُ الإبدالُ همزةً فِي المذكوراتِ؛ لعروضِ الثانيةِ فِي هذا المثالِ وفِي الأولِ، ولشبهِهِا فِي مثالِ نحوِ (طُوْمَار) بِمَا[6] فِي[7] (وُوْرِي)[8]؛ لكونِهَا مدةً زائدةً.

قَوْلُهُ: [ثُمَّ قالَ المعترضونَ إلخ] فِي هذا الاعتذارِ قصورٌ يعلمُ مِمَّا قدمتُهُ آنفًا.

قَوْلُهُ[9]: [لأنَّهُم شبهُوا مدَّتَهَا]؛ أَي: مدَّةَ كلمةِ (وُوْرِي)، يعنِي شبهتِ الواوُ فِي (وُوْرِي) بألفِ (وَارَى)؛ لانقلابِهَا منها، فلم يكنْ فِي الحقيقةِ اجتماعُ الواوينِ، فعدمُ الالتزامِ فيه لهذَا.

قَوْلُهُ: [وجوابُهُ أنَّهُم مَا صرحُوا باللزومِ] كلامُ هؤلاءِ المعترضينَ مصرحٌ بِهِ، والظاهرُ أنَّهُ قالُوه عَن توقيفٍ[10]، وكلامُ ابن جنيٍّ[11] وشيخُهُ أبِي[12] عليٍّ[13] يقتضِيهِ.

قَوْلُهُ[14]: [الوجهينِ الجائزينِ] ويكتفِي لبيانِ الوجهِ الآخرِ أنَّهُ الأصلُ.

قَوْلُهُ: [الثانِي أنَّهُ حملٌ للمفردِ] هذا الاعتراضُ وجوابُهُ ذكرهَمُا ابنُ إيازٍ[15]، وذكرَ

([1]) في (ك): (واوا).

([2]) في (م): (كورى).

([3]) في (ط): (فما كان شيء من الوعد).

([4]) في (ط): (ووعادًا).

([5]) (أو): ساقط في (م).

([6]) في (ط): (لها)، وفي (ك): (بها).

([7]) (في): ساقط في (ط).

([8]) في (ط): (وورا).

([9]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (فعدمُ الالتزامِ فيه لهذَا).

([10]) في (ط): (توفيق).

([11]) ابن جني، المنصف (ص219).

([12]) (أبي): زائد في (ط).

([13]) الفارسي، التعليقة على كتاب سيبويه (ج12/5).

([14]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (أنَّهُ الأصلُ).

([15]) ابن إياز، شرح التعريف بضروري التصريف (ص111).

الاعتراضَ الأولَ جازمًا بِهِ، وسبَقَهُ إليهِمَا البدرُ ابنُ مالكٍ -رحمهما الله-[1] فِي (بغيةُ الطالبِ).

قَوْلُهُ[2]: [وفِي[3] (أحدٍ)]؛ أَي[4]: المأخوذُ مِنَ الوحدةِ التِي هِي مبدأُ العددِ، وأصلُهُ كَمَا فِي قولِهِ تعالىَ ﴿**قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ**﴾[5]، أمَّا المستعملُ فِي النفيِ للعمومِ نحوُ (مَا جاءنِي مِن أحدٍ) فهمزتُهُ أصليةٌ.

قَوْلُهُ: [فعَلَى غيرِ القياسِ]؛ أَي: لأنَّ الواوَ المفتوحةَ أخفُ مِنَ الهمزةِ، والعدولُ مِنَ الأخفِ إلى الأثقلِ خلافُ القياسِ.

قَوْلُهُ[6]: [امتنعَ] فدَّلَ عَلَى أنَّ المانعَ ألفُ التأنيثِ المعنويِّ.

قَوْلُهُ: [لأنَّهُ اسمٌ لمؤنثٍ] فيكونُ المانعُ حينئذٍ العمليةَ والحرفَ القائمَ مقامَ تاءِ التأنيثِ كَمَا فِي (زينب) علمًا لرجلٍ.

قَوْلُهُ[7]: [قلبَ حرفُ العلةِ فيهما تاءً]؛ أَي: وفِي فروعِهِمَا مِنَ المضارعِ والأمرِ واسمِ الفاعلِ واسمِ المفعولِ وفِي مصدرِهِمَا، وذلكَ لأنَّهُم لَو أقرُّوا ألفًا لتلاعبتْ بِهَا حركاتُ مَا قبلَهَا، فكانتْ تكونُ بعدَ الكسرةِ ياءً، وبعدَ الفتحةِ ألفًا، وبعدَ الضمةِ واوًا، فلمَّا رأوا مصيرَهُم إِلَى تغييرِهَا لتغييرِ أحوالِ

([1]) (رجمهما الله): ساقط في (ط)، و(ك).

([2]) وأمَّا قلب الواو الهمزة في (أَنَاةٍ) وهي المرأة التي فيها فتور، والأصل: (وناة)، وفي (أحدٍ)، والأصل: (وحد)، وفي (أسماء)، والأصل: (وسماء) فعلى غير القياس، لأنَّ قياس الواو المفتوحة في أول الكلمة أن تبقى، و(أسماء) علم، قال سيبويه: وأصله (وسماء) (فعلاء) من الوسامة، وهي حسن الوجه، وامتناعه من الصرف لألف التأنيث، وقال المبرد: هو جمع اسم وزنه (أفعال)، منع من الصرف للعلمية والتأنيث المعنوي، والأول أظهر؛ لأنَّ التسمية بالصفات أكثر من التسمية بالجموع؛ ولأنَّه لو سمِّي به مذكر امتنع، وقيل: امتناعه حينئذٍ؛ لأنَّه اسم لمؤنثٍ سمِّي به مذكر ك(زينب). شاهين، مجموعة الشافية (ج2/241-242).

([3]) في (ط): (في).

([4]) في (م): (ي).

([5]) [الإخلاص: 1].

([6]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (علمًا لرجلٍ).

([7]) وتقلب الواو والياء تاءً وجوبًا في (اتَّعد)، و(اتَّسر)؛ أي: لعب بالقمار، وأصلهما (اوتعد)، و(ايتسر)، قلب حرف العلة فيهما تاءً، ثُمَّ أدغم احترازًا عن المخالفة في التصاريف، فلا يقال في الماضي: (ايتعد)، ولا في المجهول: (اوتعد)، ولا في المضارع: (يوتعد)، ولا في اسم الفاعل: (موتعد)، إمَّا اذا قلبت تاء فلا تتغير في ذلك، أمَّا إذا كانت فاء الكلمة همزة فلا تقلب تاء؛ لعروضها، كما في (ائتزر)، ولكن تقلب الهمزة ياء؛ لسكونها وانكسار ما قبلها، فتصير (ايتزر). شاهين، مجموعة الشافية (ج2/242-243).

مَا قبلَهَا أبدلُوا منها حرفًا جلدًا لا يتغيرُ لِمَا[1] قبلَهُ، وكانَ التاءُ؛ لأنَّهُ قريبُ المخرجِ مِنَ الواوِ، وفيه همسٌ يناسبُ لينَهُمَا، وليوافقَ مَا بعدَهُ فيدغمُ فيهِ.

قَوْلُهُ[2]: [كَمَا فِي (ايْتَزَرَ)] مِنَ (الإزارِ)، وأمَّا مِنَ (الوزر) ففيهِ الوجهانِ كَمَا فِي (وعدَ) (ايْتَزَرَ) بالقلبِ، كَمَا فِي (وعد) (ايْتَعَدَ)، وَ(اتَّزَرَ) بالإدغامِ كَمَا فِي (اتَّعَدَ).

قَوْلُهُ: [فَلَا تقلبُ تاءً] جاءَ مِن ذلكَ ألفاظٌ بالقلبِ، منها: (اتَّزَرَ)، وَ(اتَّمَنَ)[3] مِنَ الأمانةِ، وَ(اتَّمَرَ)[4] مِنَ الأمرِ، وَ(اتَّهَلَ)[5] مِنَ الأهلِ[6]، وفِي الحديثِ: (وإن كانَ قصيرًا فليتَّزِرْ بِهِ) كَذَا الجميعُ، رواه الموطأُ[7] بالإبدالِ والإدغامِ، وَعَن عائشةَ –رضى الله عنها– كَانَ رسولُ اللهِ –صلى الله عليه وسلم– يأمرنِي إذَا حضتُ أن أتَّزِرَ. والمعروفُ أنَّ ذلكَ كلَّهُ شاذٌ لا يقاسُ عليهِ.

قَوْلُهُ: [لأنَّهَا عارضةٌ تزولُ عندَ الوصلِ] ولأنَّهَا بدلٌ مِنَ همزةٍ، والهمزةُ لا تدغمُ، فكذلكَ مَا هُوَ بدلٌ /ق169/ عنهَا.

قَوْلُهُ[8]: [مِن نحوِ (يَعِدُ)] يفهمُ مِنهُ شرطٌ ثالثٌ، وَهُوَ أن يكونَ ذلكَ فِي فعلٍ، فلو كانَ فِي اسمٍ لم يحذفِ الواوَ؛ لأنَّ حذفَهَا فِي الفعلِ إنَّمَا كانَ لاستثقالِ ذلكَ فِي ثقيلٍ بخلافِ الاسمِ، فعلى هذا نقولُ[9] فِي مثالِ (يَقْطِين)[10] مِن (وَعَد): (يَوْعِيد)، قالَهُ فِي التسهيلِ[11] وغيرِهِ.

([1]) في (م): (ما).

([2]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (كَمَا فِي (اتَّعَدَ).

([3]) في (م): (اثمن).

([4]) في (م): (اغز).

([5]) في (م): (افهل).

([6]) في (م): (الأصل).

([7]) [الإمام مالك، الموطأ/الرخصة في الصلاة بثوب واحد، ج2/194: رقم الحديث: 147].

([8]) إذا وقعت واو بين ياء وكسرة أصلية في الأصل تحذف؛ لأنَّ الواو من جنس الضمة، بل تقدر بضمتين، ووقوع الشيء بين شيئين يضادانه ثقيل، فوجب الفرار منه، ولم تحذف الواو من (يوعد) مضارع (أوعد)؛ لأنَّ الواو في الأصل ليست بين ياء وكسرة بل بين همزة وكسرة، ولم يبنَ نحو (وَدَدْتُ) بالفتح من كل مضاعف معتل العين؛ لما يلزم من إعلالين، حذف الواو والإدغام في (يدَّ)، فلو كان (وَدَدَ) بالفتح، لكان مضارعه (يَوْدِدُ) بالكسر، فكان يجب حذف الواو، فلو أدغم لزم الاختلال للإعلالين، وإلا لزم خلاف القاعدة، وحذف من (يَسَع)؛ لأنَّه كان مكسور العين في الأصل، فلما حذفت الواو فتحت العين لحرف الحلق، ولم تحذف من (يوجل)؛ لأنَّ فتحة عينه أصلية. اليزدي، شرح الشافية (ج2/468–471)، وركن الدين، شرح الشافية (ج2/734–738).

([9]) في (ك): (يقول).

([10]) (اليَقْطِينُ): ما لا ساقَ له من النَّباتِ ونحوِهِ، وبهاءٍ: القَرْعَةُ الرَّطْبَةُ. الفيروز أبادي، القاموس المحيط (ص1225).

([11]) ابن مالك، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد (ص139).

قَوْلُـهُ[1]: [وتقدرُ بضمتينِ] فالمنافِي متعددةٌ فِي التقديرِ، فكانَ الفصلُ بِهِ بينَ المتماثلينِ وهما الياءُ والكسرةُ أشدَّ مِمَّا لَو كان المنافِي واحدًا فِي التقديرِ.

قَوْلُـهُ: [مضارعُهُ مكسورُ العينِ]؛ لأنَّ الأصلَ فِي (فَعَل) المفتوحِ العينِ المعتلِ الفاءِ أن يكونَ مضارعُهُ مكسورًا لِمَا مرَّ فِي أولِ الكتابِ، وَهُوَ قولُهُ[2]: [وَلَم يضمُّوا فِي المثالِ]، وَ(وَجَدَ، يَجُدُ) ضعيفٌ[3].

قَوْلُهُ: [لزمَ الاختلالُ]؛ أَي: فِي مضارعِهِ نحو (يَدٌّ) أصلُهُ (يَوْدِدُ).

قَوْلُهُ: [وحذفتْ مِن (يَسَعُ)؛ لأنَّهُ مكسورُ العينِ فِي الأصلِ إلخ] يعنِي فالمرادُ هُنَا بكسرِ العينِ مَا هُوَ أعمُّ مِنَ اللفظيِّ والتقديريِّ، قالَ فِي (شرح المفصل)[4]: لكن قَد يقالُ: إنَّ العنايةَ المذكورةَ تامةٌ فِي (وَضَعَ) ونحوِهِ؛ لأنَّهُ[5] مضارعُ (فَعَلَ) مفتوحِ العينِ لا يأتِي عليه (يَفْعَلُ) بالفتحِ عَلَى أن يكونَ أصلًا، وإنَّمَا يأتِي عَلَى (يَفْعِلُ) أو (يَفْعَلُ)، ولا جائزٌ أن يكونَ مضارعُ وضعٍ مثلًا (يَفْعُل) بالضمِّ؛ لأنَّهُ مثالٌ واويٌّ، فوجبَ أن يكونَ (يَفْعِل) بالكسرِ والفتحِ لحرفِ الحلقِ، فقد وقعتِ الواوُ بينَ ياءٍ وكسرةٍ مقدرةٍ، وأمَّا فِي (وَسِعَ)[6] فَلَا يتمُّ؛ لأنَّ القياسَ فِي مضارعِهِ الفتحُ، فيشكلُ حذفُ الواوِ منه، وغايةُ مَا يقالُ: إنَّ (فَعِلَ) بالكسرِ مِمَّا اعتلتْ فاؤُهُ جاءَ مضارعُهُ بفتحِ العينِ وبكسرِهَا، قالُوا: (وَلِي، يَلِي)، وقالوا: (وَجِل، يَوْجَلُ)، فإذا جاءَ (يَسَعُ) محذوفًا فاعلم[7] أنَّهُ مِمَّا كان أصلُهُ فِي التقديرِ الكسرُ، وأنَّ الفتحَ عارضٌ؛ ليجريَ عَلَى قياسِ لغتِهِم، فثبتَ أنَّ الفتحَ فِي (يَسَعُ) كالفتحِ فِي (يَضَعُ). وقالَ ابنُ مالكٍ فِي (الإيجازِ)[8]: لا بُدَّ لحذفِ الواوِ مِن مضارعِ (وَضَعَ) مِن سببٍ، فإمَّا أن يكونَ[9] الواوُ وحدَهَا، أَو مَعَ الفتحةِ الموجودةِ، أو مَعَ ضمةٍ منويَّةٍ[10]، أو[11] مع كسرةٍ منويَّةٍ، منعَ مِنَ الأولِ والثانِي ثبوتُ[12]

([1]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (يَدٌّ) أصلُهُ (يَوْدَدُ).

([2]) شاهين، مجموعة الشافية، شرح الجاربردي (ج219/1).

([3]) "... وشذ –أيضًا– من (فَعَل) الذي فاؤه (واو) لفظة واحدة، فجاء مضارعها على (يَفْعُل) بضم العين، وهي: (وَجَدَ، يَجُدُ)، وأصله (يَوْجِدُ)، فحذفتِ الواو لكون الضمِّ هنا شاذًا، والأصل الكسر". ابن عصفور، الممتع الكبير في التصريف (ص122).

([4]) ابن الحاجب، الإيضاح في شرح المفصل (ج420/2).

([5]) في (ك): (لأنَّ).

([6]) في (ط): (بيع).

([7]) في (ك): (علم).

([8]) ابن مالك، إيجاز التعريف في علم التصريف (ص192).

([9]) في (ك): (يكون).

([10]) في (ط): (منونة).

([11]) (أو مع كسرةٍ منويَّةٍ): ساقط في (ط).

([12]) في (ك): (بثبوت).

الواوِ فِي (يَوْجَل) ونحوِهِ، /169ب/ ومنعَ مِنَ الثالثِ ثبوتُهَا مَعَ الضمةِ الموجودةِ فِي (يَوْضُؤُ)[1] ونحوِهِ؛ لأنَّ الموجودَ أقوى مِنَ المنويِّ، فتعينَ الرابعُ، وَهُوَ أن يكونَ سببُ حذفِهَا الياءَ والكسرةَ المنويةَ، فكانَ (وَضَعَ، يَضَعُ) فِي الأصلِ مِن بابِ (ضَرَبَ، يَضْرِبُ) ففتحتْ عينُ مضارعِهِ لأجلِ حرفِ الحلقِ، وأمَّا (وَسِعَ، يَسَعُ) فكانَ فِي الأصلِ مِن بابِ (حَسِبَ، يَحْسِبُ)، ففتحتْ عينهُ –أيضًا– ونوي كسرُهَا، فلذلك حذفتْ واوُهَا، ولولا ذلكَ لقيلَ: (يَوسَعُ) كَمَا قيلَ: (يَوْجَلُ). انتهى. وكلامُهُمَا بيانٌ لمرادِ المصنفِ هُنَا، ومنه يعلمُ مَا فِي كلامِ الشارحِ مِنَ الإجمالِ[2] والإخلالِ، وإنَّ قولَهُ فِي (يَسَعُ): [فتحتِ العينُ لحرفِ الحلقِ] ليسَ فِي محلِّهِ. فليتأمل.

قَوْلُهُ[3]: [بالأزلامِ][4] (الزَّلَمُ)، بالتحريكِ: القِدْحُ، وكذلكَ (الزُّلَمُ) بضمِّ الزايِ، والجمعُ (الأزلامُ)، وَهِي السهامُ التِي كانَ أهلُ الجاهليةِ يستقسمونَ بِهَا الياسرَ اللاعبَ بالقمارِ، وَقَد يَسَرَ يَيْسِرُ القِدْحَ بالكسرِ: السهمُ قبلَ أن يراشَ ويركبَ نَصْلُهُ، وَقِدْحُ الميسرِ –أيضًا– والجمعُ: قِدَاحٌ وأقداحُ وأقاديحَ. صحاح[5].

قَوْلُهُ: [وَقَد جاءَ هُنَا]؛ أَي: فيمَا بعدَ الياءِ همزةٌ.

قَوْلُهُ: [وقلبها ألفًا] قالَ فِي (شرح المفصل)[6]: اعلم أنَّ الذين قلبوهَا ألفًا قلبوها مَعَ الكسرةِ والفتحةِ جميعًا فِي الهمزةِ، والذين لم يحذفوها لم يحذفوها معهما جميعًا، والذين حذفوها لم يحذفوها إلا مَعَ الكسرةِ، وسببُهُ زيادةُ الاستثقالِ مَعَ الكسرةِ، وقلتُهُ مَعَ الفتحةِ؛ فحذفوا فِي موضعِ زيادةِ الاستثقالِ، وقلبُوا فِي موضعِ قلتِهِ.

قَوْلُهُ[7]: [توسطُوا]؛ أَي: سلكُوا طريقةً وسطَى بينَ الثقلِ والمبالغةِ فِي التخفيفِ.

([1]) في (م): (الوضوء).

([2]) في (ط): (الإهمال).

([3]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (بعدَ الياءِ همزةٌ).

([4]) ولا تحذف الياء في (يَيْئَسُ، ويَيْسَرُ)؛ أي: يلعب بالقمار؛ لأنَّها أخف من الواو، ولأنَّها من جنسِ الكسرة، وقد جاء فيما بعدها همزة حذف الياء (يَئس)؛ لاستثقال الياءين وهمزة، وجاء (يائس) بلقب الياء ألفًا، فتوسطوا في ذلك، فلم يحذفوا ولم يثبتوا كما في الحالتين السابقتين، كما جاء (ياتعد، وياتسر)، وعليه جاء (موتعد، وموتسر) بإبقاء الواو، وهي لغة الإمام الشافعي، وبعضهم يقلب الواو ياء أو ألفًا كـ(يَيْجل، ويَاجِل)، أو يكسر حرف المضارعة لتقلب ياء (إِيْجَل)، وهي شاذة، وهي ليست لغة من يقول (تِعَلم) بكسر التاء؛ لأنَّهم لا يكسرون الياء؛ لاستثقالهم الكسرة، وإنمَّا كسرت لتقلب الواو ياءً. سيبويه، الكتاب (ج4/52–53)، وابن عصفور، الممتع الكبير في التصريف (ص284)، واليزدي، شرح الشافية (ج2/472).

([5]) الجوهري، الصحاح (ج5/1943)، و(ج1/394).

([6]) ابن الحاجب، الإيضاح في شرح المفصل (ج2/422–423).

([7]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (أن يقالَ يَتَّعِدُ).

قَوْلُـهُ: [كَمَـا قـالُوا: (يَاتَعِـدُ)] أصـلُهُ (يَوتَعِـدُ) قلبـتِ الـواوُ ألفًـا، [وبهـا][1] يـتكلمُ[2] الإمـامُ الشافعيُّ[3] مَعَ أنَّ الأصلَ أن يقالَ: (يَتَّعِدُ).

قَوْلُهُ: [كَمَا قالُوا: (يَاتِعِدُ) فَهُوَ (مُوتَعِدٌ)] مِن أهلِ الحجازِ قومٌ يتركونَ إبدالَ فاءِ[4] الافتعالِ تاءً[5]، ويجعلونَهَا عَلَى حسبِ الحركاتِ قبلَهَا، فيقولونَ: ايْتَعَدَ، يَاتَعِدُ، فَهُوَ مُوتَعِدٌ، وايْتَسَرَ يَاتَسِرُ، فَهُوَ مُوْتَسِرٌ، وَبِهَذِهِ اللغةِ كانَ يتكلمُ الإمامُ الشافعيُّ -رضي الله تعالى عنه-.

قَوْلُهُ: [وَهِي أَشذُّهَا] هُوَ بالذالِ /ق170أ/ المعجمةِ؛ أَي: أشذُّهَا شذوذًا.

قَوْلُهُ: [وليستْ هَذِهِ مِن لغةِ مَن يقولُ: (تِعَلم)] يريدُ لغةَ مَن يكسرُ حرفَ المضارعةِ، وَهُم بنو أسدٍ وتيمٍ وتميمٍ وغيرهمٍ، وَمَا قالَهُ مِن أَنَّ (يِيْجَل) بالكسرِ ليسَ مِن لغتِهِم تبعَ فيه المصنفَ فِي (شرحِ المفصلِ)[6]، وفيهِ نظرٌ لِمَا نقلُهُ عَنِ (الصحاحِ)[7]، وَفِي (التسهيلِ)[8]: ويكسرُهُ؛ أَي: أولَ المضارعِ غيرُ الحجازيينَ مَا لم يكن ياءً[9] إن كُسِرَ[10] ثانِي الماضِي، أو زيدَ أولَهُ تاءٌ معتادةٌ، أو همزةُ وصلٍ، ويكسرونَهُ مطلقًا فِي مضارعِ (أبي، ووَجِلَ[11]) ونحوِهِ. انتهى.

([1]) زيادة من عندي؛ ليستقيم المعنى.

([2]) هكذا في (ط)، وكأنَّ هذه العبارة ليس موضعها هنا، وستأتي في موضعها الصحيح.

([3]) الإمام الشافعي(ت204هـ) محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان ابن شافع الهاشمي القرشي المطلبي، أبو عبد الله: حد الأئمة الأربعة عند أهل السنة. ولد في (غزة)، وحمل منها إلى مكة وهو ابن سنتين. وزار بغداد مرتين. وقصد مصر سنة 199هـ فتوفي بها، وقبره معروف في القاهرة، قال المبرد: كان الشافعيّ أشعر الناس وآدبهم وأعرفهم بالفقه والقراءات. وقال الإمام ابن حنبل: ما أحد ممن بيده محبرة أو ورق إلا وللشافعي في رقبته منه. وأفتى وهو ابن عشرين سنة. وكان ذكيًّا مفرطًا. له تصانيف كثيرة، أشهرها كتاب (الأم) في الفقه، و(المسند) في الحديث، و(أحكام القرآن)، و(السنن)، و(الرسالة) في أصول الفقه، و(اختلاف الحديث)، و(السبق والرمي)، و(فضائل قريش)، و(أدب القاضي)، و(المواريث). انظر: الذهبي، تذكرة الحفاظ (ج329/1)، وابن حجر، تهذيب التهذيب (ج25/9)، وابن الأثير، غاية النهاية (ج95/2)، والزركلي، الأعلام (ج26/6).

([4]) في (ط): (تاء).

([5]) (تاء): ساقط في (ط).

([6]) ابن الحاجب، شرح المفصل (ج423/2).

([7]) قال في الصحاح: "ومن قال (يِيجل) بكسر الياء فهي على لغة بنى أسد، فإنَّهُم يقولون: أنا إِيجل، ونحن نِيجل، وأنت تِيجل، كلُّها بالكسر. وهم لا يكسرون الياء في (يَعلم)؛ لاستثقالهم الكسر على الياء، وإنما يكسرون في (يِيجل)؛ لتقوى إحدى الياءين بالأخرى". الجوهري، الصحاح (ج1840/5).

([8]) ابن مالك، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد (ص89).

([9]) في (ط): (ياءان).

([10]) في (ط): (كيسر في الماضي). وفي (ك): (كسرتا في الماضي).

([11]) في (م): (ورجل).

وأرادَ بالمعتادةِ تاءَ المطاوعةِ وشبهَهَا، وأخرجَ بِهَا المزيدةَ أولَ الماضِي شذوذًا نحو (تَرْمَسَ الشيءَ) بمعنى رَمَسَهُ؛ أَي: سترَهُ.

قَوْلُهُ[1]: [مَن يقولُ: (تِعَلم)] وَ(إعلم، وَنِعلمُ).

قَوْلُهُ: [لِمَا ذكرتُ] وَهُوَ قولُهُ[2]: [لتقلبَ الواوُ ياءً].

قَوْلُهُ[3]: [ولزمَ تاءَ التأنيثِ] أجازَ بعضُ النحويينَ حذفَهَا للإضافةِ، مستدلًا بقولِ الشاعرِ[4]: [البسيط]

وَأَخْلَفُوْكَ عِدَ الأَمْرِ الَّذِي وَعَدُوا

يعنِي: عِدَةَ الأمرِ.

قَوْلُهُ: [كالعوضِ مِنَ المحذوفِ] ذكر غيرُهُ أنَّهَا عوضٌ منهُ، قالوا: ولذلكَ لا يجتمعانِ؛ أَي: إلا شاذًا فقد حكى الجرميُّ[5] أنَّ مِنَ العربِ مَن يقولُ: (وِعْدَة)، حَكَى أبو عليٍّ[6] فِي (أماليه): وَتَرْتُهُ

([1]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: [لتقلبَ الواوُ ياءً].

([2]) شاهين، مجموعة الشافية، شرح الجاربردي (ج246/2).

([3]) تحذف الواو من (فِعْل) بعد نقل حركتها إلى العين، ويجاء التاء بعدها عوضًا عنها وجوبًا في المصادر كـ(عِدَةٍ)، و(مِقَةٍ)؛ أي: المحبة؛ لاستثقالهم الكسرة على الواو، وأصلهما (وعدة)، و(ومقة)، وشرطها كسر واوه، وإعلال فعله، فإذا زال أحد الوصفين لا تحذف، فلم يحذف من (الوعد)؛ لعدم الكسرة، ولا من نحو (الوصال)، و(الوداد)؛ لعدم اعتلال فعله نكو (واصلته)، و(وادته)، ثُمَّ حذفها كان بعد نقل حركتها؛ لئلا يزيد إعلال الاسم على إعلال الفعل، وفي الفعل حذفت ساكنة لا متحركة. شاهين، مجموعة الشافية، شرح الجاربردي (ج249/2).

([4]) البيت للفضل بن العباس بن عتبة بن أبي لهب، أبي أميَّة، أحد شعراء الدولة الأموية، وصدر البيت:

إنَّ الخليطَ أَجَدُّوا البَيْنَ فَانْجَرَدُوا

و(الخليط): المخالط الذي يخالط المرء في جميع أموره، (البين): الفراق، (أجدوا البين): أحدثوا الفراق، وجعلوه أمرًا جديدًا، (انجردوا): بعدوا واندفعوا، ويروى: انصرموا؛ أي: انقطعوا ببعدهم عنا. ومعنى البيت: إن أصحابك وأصدقاءك الذين عاشروك، قد أحدثوا بينك وبينهم فرقة، وبعدوا عنك وأخلفوا ما كانوا قد وعدوك به وعاهدوك عليه، من دوام الألفة وطول عهد القرب والمودة. والشاهد في قوله: (عد الأمر)، حيث حذفوا التاء عند الإضافة شذوذًا؛ لأنَّ أصله (عدة). انظر: ابن جني، المخصص (ج315/4)، والفراء، معاني القرآن (ج254/2)، والمرادي، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك (ج1609/3)، والسمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون (ج648/2).

([5]) انظر: المرادي، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك (ج1633/3)، والأشموني، شرح الأشموني لألفية ابن مالك (ج151/4).

([6]) أبو علي القالي(ت365هـ) إسماعيل بن القاسم بن عيذون بن هارون بن عيسى بن محمد بن سلمان، أبو علي القالي: أحفظ أهل زمانه للغة والشعر والأدب. ولد ونشأ في منازجرد (على الفرات الشرقي)، ثمَّ رحل إلى العراق وأقام بها 25 عامًا، ثمَّ رحل إلى المغرب، ومنها إلى قرطبة وتوفي بها، شهر تصانيفه كتاب (النوادر) ويسمى (أمالي القالي) في الأخبار والأشعار. وله (البارع) من أوسع كتب اللغة، و(المقصود والممدود والمهموز)،

أَتِرُهُ وِتْرًا بكسرِ الواوِ. وعلى الجملةِ قد جاءَ العوضُ هُنَا فِي غيرِ موضعِ المحذوفِ، وَمِن ذلكَ وَهُوَ عكسُ مَا هُنَا اسمٌ لِمَا حذفُوا مِن آخرِهِ عوضُوا مِن أولِهِ، وَقَد يكونُ التعويضُ مكانَ العوضِ كَمَا قالُوا: (يَا أبتِ) عوضًا عَن ياءِ المتكلمِ، وقد يكونُ مِن حرفٍ ليسَ أولًا ولا آخرًا نحو قولِهم: زنادقةٌ فِي زناديقَ.

قَوْلُهُ: [فإن زالَ أحدُ الوصفينِ] هُمَا كونُ الواوِ مكسورةً، وكونُ /ق170ب/ الفعلِ معتلًا، وسيأتِي في كلامهِ الإشارةُ إلى الحكمِ إذا فقدت المصدريةَ.

قَوْلُهُ: [فلم تحذفْ مِن نحوِ (الوَعْدِ)] جاءَ مِن نحوِهِ محذوفًا شذوذًا قولهم: (وَضُعَ الرجلُ) بالضمِّ (ضِعَةً)، و(وَقُحَ، قِحَةً) حكاها الأخفشُ[1]، وشذَّ –أيضًا– قولُهُم فِي الصِّلَةِ: (صُلَة) بضمِّ الصادِ، وكانَ القياسُ إذَا بُنِي على (فَعُلَة) بالضمِّ أَن يقولَ: (وَصُلَة)، لكن لَمَّا كانَ قد حذفتِ الواوُ حينَ بنوه عَلَى (فَعِلَة) بالكسرِ فقالُوا: (صِلَة)، أجروا (فَعُلَة) مُجْرَى (فَعِلَة) عَلَى الشذوذِ.

قَوْلُهُ[2]: [(وَاصَلْتُهُ، وَادَدْتُهُ)] والأولى فِي التمثيلِ نحو (يُوَاصِلُ) وَ(يُوَادّ)؛ لأنَّ الحذفَ فِي الثلاثِي لم يكن فِي الماضِي، بل فِي المضارعِ، فالماضي فيهما سواءٌ.

قَوْلُهُ: [لئلا يزيدَ إعلالُ الاسمِ] والقياسُ يقتضِي العكسَ؛ لأنَّ الفعلَ أصلٌ فِي التصريفِ، والاسمُ تبعٌ لَه، وذلكَ لَو حذفنَا مِنَ الاسمِ حرفًا فقط، لكنَّا قد توسعنا فِي الفرعِ مَا لم نتوسعْ فِي الأصلِ.

قَوْلُهُ: [لئلا يزيدَ إعلالُ الاسمِ عَلَى إعلالِ الفعلِ] هذا التوجيهُ مأخوذٌ مِنَ شرحِ تصريفِ ابن مالكٍ[3]، وقالَ شارحٌ[4]: إنَّمَا نقلتِ الحركةُ إلى العينِ؛ لأنَّهَا ساكنةٌ، ولو لم تنقل إليها لزمِ الابتداءُ بالساكنِ.

قَوْلُهُ[5]: [حذفتْ ساكنةً] نحو (يَعِدُ) فإنَّ أصلَهُ (يَوْعِدُ).

قالوا: إنه لم يؤلف في بابه مثله، و(الأمثال). ولقب بـ(القالي) نسبة إلى (قالي قلا) بين طرابزون ومنازجرد، ولم يكن منها، وإنَّما صحبه بعض أهلها إلى بغداد، فنسب إليها. وكان أهل المغرب يلقبونه بالبغدادي لمجيئه إليهم من بغداد. انظر: ابن خلكان، وفيات الأعيان (ج74/1)، والذهبي، سير أعلام النبلاء (ج45/16)، والسيوطي، إنباه الرواة (ص204)، والزركلي، الأعلام (ج321/1). القالي، أمالي القالي (ج235/1).

([1]) انظر: ناظر الجيش، تهميد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (ج5195/10).

([2]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (نتوسعْ فِي الأصلِ).

([3]) ابن إياس، شرح التعريف بضروي التصريف (ص234).

([4]) اليزدي، شرح الشافية (ج473/2).

([5]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (فإنَّ أصلَهُ يَوْعِدُ).

قَوْلُهُ[1]: **[فإن قيلَ: إلخ]** مقتضاه أنَّ (الوجهةَ) وجد فيها الوصفانِ، وفِي ذلك نظرٌ يعلمُ مِمَّا سيأتِي.

قَوْلُهُ[2]: **[يلزمُ فيه الجمعُ]**؛ أَي: فِي لفظِ (الجهةِ).

قَوْلُهُ: [الأولُ: أنَّهَا ليست مصدرًا] هَذَا مأخوذٌ مِنَ (الصحاح)[3] إلا أنَّهُ زادَ عليهِ، والاسمُ (وِعْدَةٌ)، ومعناه أنَّهُم لو استعملوا مِن هذهِ المادةِ اسمًا فكانَ قياسُهُ (الوعدة).

قَوْلُهُ: [بل هِي اسمُ الجهةِ] عزي هذا القولُ للمبردِ[4]، والفارسِي[5]، والمازنِي[6] في أحدِ قوليهِ.

قَوْلُهُ: [والواوُ تثبتُ فِي الاسمِ]؛ أي: لأنَّ المقتضي لحذفها فِي المصدرِ هُوَ أنَّ المصدرَ قد يقبلُ[7] باعتلالِ فعلِهِ، كـ(الإقامةِ، والاستقامةِ)، وذلكَ مفقودٌ فِي الاسمِ، وَمَا جاءَ منه محذوفًا شاذٌّ كَـ(رِقَةٍ)[8] اسمًا للفضةِ وَ(جِهَةٍ) بمعنى المكان المتوجهِ إليهِ.

([1]) نص الجاربردي: "فإن قيل لِمَ لم تحذف في قوله تعالى: ﴿وَلِكُلٍّ وِجْهَةٌ هُوَ مُوَلِّيها﴾ [البقرة: 148] مع أنَّه يلزم فيه الجمع بين العوض والمعوض عنه، فالجواب من وجهين: الأول: أنَّها ليست مصدرًا جاريًا على الفعل بل هي اسم للجهة المتوجهة إليها، والواو تثبت في الاسم نحو: (لدة) جمع (وليد)، وهو الصبي والعبد، فالاسم (وعدة)، والمصدر (عدة)، الثاني: أنَّه مصدر لكن صحح تنبيهًا على الأصل، كـ(القود)، و(استحوذ)، وهذا قول أبي عثمان المازني، ويشبه (ضيون): وهو السنور الذكر، وبـ(حيوة): وهو اسم رجل، واستضعف أبو علي هذا؛ لأنَّه لو كان كذلك للزم أن يجيء فعله مصححًا؛ لأنَّ هذه المعتلات إذا صححت في موضع تبعها فعلها ... ولمَّا لم يجئ من هذه الأفعال مصححًا دلَّ على أنَّ (وجهة) اسم للتوجه لا مصدر، فإن قيل: فقد جاء القول والبيع صحيحين مع أنَّ فعلهما معتل فما يمنع في (الوجهة) مثل ذلك، فالجواب: أنَّ القول والبيع ليسا على وزن الفعل، بخلاف (وجهة) والموافقة في الوزن توجب الإعلال ... هكذا ذكره بعض الفضلاء في شرح تصريف ابن مالك ناقلًا عن أبي عليٍّ، ثُمَّ قال: وعندي فيه نظر". شاهين، مجموعة الشافية، شرح الجاربردي (ج2/251-252).

([2]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (فكانَ قياسُهُ الوعدة).

([3]) الجوهري، الصحاح (ج2/551).

([4]) المبرد، المقتضب (ص89).

([5]) الفارسي، التكملة (ص568).

([6]) انظر: ابن جني، المنصف (ج1/200-201).

([7]) في (ط): (يعتل).

([8]) في (م): (ذكرته). (الوَرِقُ): الدرهم المضروبة، وكذلك الرِّقَةُ، والهاء عوضٌ من الواو. وفي الحديث: " في الرِقَةِ رُبْعُ العُشْرِ"، ويجمع (رِقينَ). الجوهري، الصحاح (ج4/1564).

قَوْلُهُ: [نحو (وِلْدَة) جمع (وَلِيدٍ)] احترزٌ عن (لِدَةٍ) صفة في قولِهم: (مررتُ برجلٍ لِدَتِكَ[1]) إِذَا كانَ قد ولدَ معكَ فِي زمانٍ واحدٍ، فإنَّهُ قد جاءَ محذوفًا شذوذًا.

قَوْلُهُ: [لكنْ صُحِّحَ تنبيهًا عَلَى الأصلِ] الظاهرُ أنَّ الذي سوَّغُ[2] إثباتَ الواوِ فِي (الوِجْهَةِ) وإنْ كانتْ مصدرًا على هذا القولِ أنَّهَا مصدرٌ جاءَ /ق171أ/ على حذفِ الزوائدِ؛ إذِ الفعلُ المسموعُ مِن هذهِ المادةِ (تَوَجَّهَ، واتَّجَهَ)، ومصدرهما (التَّوَجُّهُ، والاتِّجَاهُ)، ولم يسمع فِي فعلِهِ (وَجَهَ، يَجِهُ)، كَـ(وَعَدَ، يَعِدُ)، وكانَ الموجبُ للحذفِ مِن (عِدَةٍ، وزِنَةٍ) الحملَ عَلَى المضارعِ؛ لوقوعِ الواوِ بينَ ياءٍ وكسرةٍ، وهنا لم يسمع فيه مضارعٌ يحملُ مصدرُهُ عليهِ، كَذَا فِي إعرابِ الحلبيِّ[3]. وَ(ضَيْوَنٌ)[4] بفتحِ المهملةِ والواوِ، وسكونِ المثناةِ، وَ(السِّنَّور) بكسرِ المهملةِ[5]، وفتحِ[6] النونِ المشددةِ.

قَوْلُهُ[7]: [وَشَبَّهُوهُ بِـ(ضَيْوَنٍ)[8]] قياسُهُ[9] (ضَيَّن) وَ(ضِية)، وجهُ الشبهِ استحقاقُ كلٍّ للإعلالِ مع ثبوتِ التصحيحِ.

قَوْلُهُ: [واستضعفَ أبو عليٍّ] هُو الفارسيُّ فِي المسائلِ المشكلةِ[10] لَهُ.

قَوْلُهُ: [ولمَّا[11] لم يجئ شيءٌ مِن هذهِ الأفعالِ] يعني المعتلاتِ التي جاءتْ مصادرُهَا عَلَى (فِعْلَةٍ)، ومنها[12] فعلُ (وِجْهَةٍ) على التقديرِ المذكورِ

([1]) في (ك): (لديك).

([2]) في (ط): (يسوغ).

([3]) السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون (ج173/2).

([4]) في (ط)، و(م): (صيون).

([5]) في (م): (المثلثة).

([6]) في (م): (وبفتح).

([7]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (مع ثبوتِ التصحيحِ).

([8]) في (ط): (بصيون).

([9])" ... أمَّا ضيون فكان حقه أن يقال فيه: ضَيّن بالقلب والإدغام، ولكنَّه شذ عن النظائر. ويجوز أن تكون العرب قالت: ضَيون؛ لأنَّه لا يعرف له اشتقاق ولا فعل يتصرف، فلو قالوا: ضَيِّن لم يعرف أهو من الياء أم الواو". الأعلم، النكت في تفسير كتاب سيبويه (ج369/4).

([10]) (المسائل المشكلة) المعروف بـ(البغداديات) لأبي عليٍّ الفارسي (ت377هـ).

([11]) في (ك): (وإلا).

([12]) في (م): (ومشبها).

قَوْلُـهُ[1]: [فـالجوابُ أنَّ القـولَ والبيـعَ إلـخ] لـو قـال: إنَّ القـولَ والبيـعَ لا يوجـد فيهمـا علـةُ الإعلالِ؛ لسكونِ حرفِ العلةِ فيهما، ووجدتِ العلةُ في فعليهما بخلافِ الوجهةِ، فإنَّ علةَ الإعلالِ فيها موجودةٌ –أيضًا– كما في فعلها، والعلةُ متبعةٌ كان حسنًا، ولا يردُ عليه ما أورده شارحُ التصريفِ[2].

قَوْلُهُ: [لمَّا وافقا بنـاءَ الفعلِ]؛ أَي: فِي الحركاتِ باعتبارِ أصلهِمَا[3]، فإنَّهُمَا حينئذٍ يوافقانِ (ضَرَبَ) بخلافِ نحو (عَوَضَ) إذ ليسَ ثَمَّ ماضٍ مكسورِ الفاءِ.

قَوْلُهُ[4]: [هكذا[5] ذكرَ بعضُ الفضـلاءِ] أرادَ ببعضِ الفضـلاءِ ابن إيازٍ شارحِ[6] فصولِ ابنِ معطِي[7]، وتصريفِ ابنِ مالـكٍ الصغيرِ.

قَوْلُهُ: [وعندِي فيهِ نظرٌ]؛ أَي: فِي كلامِ أبي عليٍّ.

قَوْلُهُ: [لا يجاريه]؛ أَي: لا يساويهِ فِي الجري أحدٌ.

قَوْلُهُ[8]: [فهو إذا تحركتَا وانفتحَ مَا قبلَهُمَا] يشترطُ لهذا القولِ فِي العينِ عَلَى مَا تحررَ

([1]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (ما أورده شارحُ التصريفِ).

([2]) ابن إياز، شرح التعريف بضروري التصريف (ص235).

([3]) في (م): (أصليهما).

([4]) ساقط في (ك): إلى قوله: (فِي الجري أحدٌ).

([5]) في (ط): (هذا).

([6]) في (ط): (سارح).

([7]) ابن معطي(ت628هـ) يحيى بن عبد المعطي بن عبد النور الزواوي، أبو الحسين، زين الدين: عالم بالعربية والأدب، واسع الشهرة في المغرب والمشرق. نسبته إلى قبيلة زواوة (بظاهر بجاية في إفريقية) سكن دمشق زمنًا، ورغبه الملك الكامل محمد في الانتقال إلى مصر، فسافر إليها ودرس بها الأدب في الجامع العتيق بالقاهرة، وتوفي فيها. أشهر كتبه: (الدرة الألفية في علم العربية) في النحو، و(المثلث) في اللغة، و(العقود والقوانين) في النحو، و(الفصول الخمسون) في النحو، و(ديوان خطب)، و(ديوان شعر)، و(أرجوزة في القرآآت السبع)، و(نظم ألفاظ الجمهرة)، والبديع في صناعة الشعر). انظر: ابن خلكان، وفيات الأعيان (ج197/6)، والسيوطي، بغية الوعاة (ج344/2)، والزركلي، الأعلام (ج155/8).

([8]) إذا تحركت الواو والياء وانفتح ما قبلهما أو كانا في حكم المتحرك، فإنَّهما تقلبان ألفًا لوجهين، الأول: لأنَّ كلًا منهما مقدر بحركتين، فإذا انضمَّ إلى ذلك حركته وحركة ما قبله اجتمع في التقدير أربع حركات متواليات في كلمة، وذلك مستثقل فاجتنبوه بلقبهما ألفًا؛ ليجانس حركة ما قبلهما، الثاني: أنَّ الواو والياء إذا تحركتا صار كل منهما بمنزلة حرف مدٍّ وبعضه، أو بمنزلة حرفي مدٍّ، وهذا يكون في اسم ثلاثي كـ(باب، وناب)، أو في فعل ثلاثي كـ(قام، وباع)، أو في فعل محمول على الفعل الثلاثي كـ(أقام، وأباع)، وأصلهما (أقوم، وأبيع)، لكونهما فرعي (قام، وباع) أجريا مجراهما، ومن المحمول أيضًا (استكان)؛ لأنَّه (استفعل) من كان، لا (افتعل) من السكون؛ لبعد أن تكون المدة زائدة، ولقولهم في مصدره: (استكانة)، فإنَّه يدل على أنَّه (استفعل) لا (افتعل)،

لِي في[1] كلامهمِ شروطٌ خمسةٌ: الشرطانِ المذكورانِ فِي الشرحِ، وأصالةُ حرفِ العلةِ، وأصالةُ حركتهِ –أيضًا– وأن لا يسكنَ مَا بعدَهُ، فإن عرضَ الحرفُ كقولِهِم فِي (شجرةٍ): (شيرةٌ) بالياءِ، أو حركتُهُ كقولِهِم فِي (جَيْئَلَ)[2]: (جَيَلَ)[3]، أو سكنَ مَا بعدَهُ[4] نحو (بَيَان)، وَ(عَوَان)[5]، وَ(غَيُور)[6]، وَ(طَوِيل)، وَ(خَوَرْنَق)[7] امتنعَ القلبُ.

ثُمَّ هَذَا الحكمُ –وَهُوَ القلبُ– قد يتخلفُ مَعَ وجدانِ شروطِهِ؛ لمانعٍ، والموانعُ –أيضًا– خمسةٌ: أن تكونَ الكلمةُ قد استحقَ فيها إعلالُ اللامِ –أيضًا– نحو (هَوَى)، وأن تكونَ[8] الياءُ والواوُ عينًا لِـ(فَعِلَ) الذي الوصفُ فيه /ق171ب/ على (أَفْعَل) كَـ(عَوِرَ)، وَ(حَوِرَ)[9]، أَو عينًا لمصدرهِ كَـ(الهَيَفِ)، أو عينًا لكلمةٍ فِي آخرِهَا زيادةٌ تخصُّ الأسماءَ كَـ(جَوَلَان، وَحَيَدَى)، وأن تكونَ الواوُ عينًا لَـ(افتعل) بمعنى (تفاعل) كَـ(اجْتَوَرَوا)[10]، وتمامُ تفصيلِ ذلك يأتِي.

ويكون –أيضًا– في اسم محمول على فعل ثلاثي كـ(مقام) وأصله (مقوم)، جعلت الواو في حكم المتحرك حملًا على (قام)، أو في اسم محمول على فعل محمول من الثلاثي كـ(مقام)، فإنَّه محمول على (أقام)، و(أقام) محمول على (قام)، ومنه (الإقامة، والاستقامة)، فإنَّهما محمولان على (أقام)، و(استقام)، المحمولان على (أقام)، فقلبت الواو ألفًا، فالتقى ألفان، فحذت الثانية الزائدة عند الخليل وسيبويه، أو الأولى التي هي عين الفعل عند الأخفش، ثمَّ عوض عنها التاء كما مرَّ، بخلاف (قوْل، وبيْع)؛ لسكونهما، و(طائي) في (طيِّء)، و(ياجل) في (يوجل) شاذ، وقد جاء (تابتي)، و(صامتي)، ويمكن أن يقال: إنَّ القلب في هذه الصورة على لغة من يقلب حرف العلة الساكنة المفتوح ما قبله ألفًا. الرضي، شرح الشافية (ج95/3)، وركن الدين، شرح الشافية (ج745/2)، وشاهين، مجموعة الشافية (ج253/2–260).

([1]) في (ك): (من).

([2]) في (ط)، و(م): (جيل).

([3]) (جيل): ساقط في (ط)، و(م).

([4]) (من): زائد في (م).

([5]) في (ط): (عيان). (العَوانُ): النَصَفُ في سنِّها من كل شيء، والجمع: (عُوَن)، والعَوانُ من الحروب: التي قوتِل فيها مرةً بعد مرّة، كأنَّهم جعلوا الأولى بِكْرًا. وبقرةٌ عوانٌ: لا فارِضٌ مُسِنَّةٌ ولا بكرٌ صغيرةٌ، بين ذلك. الجوهري، الصحاح (ج2168/2).

([6]) (غيور) في (م) قبل (عوان).

([7]) الخَوَرْنَقُ، كفَدَوْكَسٍ: قَصْرٌ للنُّعْمانِ الأَكْبَرِ، مُعَرَّبُ: خورَنْكاه؛ أي: مَوْضِعُ الأَكْلِ، ونَهْرٌ بالكوفَةِ. الفيروزأبادي، القاموس المحيط (ص879).

([8]) في (ط): (أن تكون الواو أو الياء).

([9]) في (م): (حول)، وفي (ك): (جور).

([10]) في (ط): (اجتور). وفي (م): (اصبروا).

قَوْلُـهُ: [أو كانـا فِـي حكمِ المتحـركِ الـذي انفتـحَ مَـا قبلَـهُ] المرادُ أن يكونا فِي حكمِ هذا المجموعِ، بأن يجعلَ سكونُ مَا قبلهما بمنزلةِ فتحةٍ، أو يجعلا كالمتحركينِ كما سيأتِي في إعلالِ نحوِ (أقام، وَأباع) وغيرِهِمَا.

قَوْلُهُ[1]: [انفتحَ ما قبلَهُ] كقولِنَا (أَقْوَمَ) فإنَّهُ فِي حكمِ المتحركِ المفتوحِ مَا قبلَهُ، وَهُوَ صادقٌ على قولِ مَن يدَّعي النقل، ويدَّعي اعتبارَ الأصلِ؛ لأنَّ قولَنَا فِي حكمِ متحركٍ انفتحَ مَا قبلَهُ صدقُهُ بأمرينِ: أن يكونَ متحركًا وليس قبله فتحةٌ، وذلكَ إذا اعتبرنا الأصلَ، وأن يكون ما قبله مفتوحًا وليس متحركًا، وذلكَ إذا قلنا بنقلِ الحركةِ إلى الساكنِ.

قَوْلُـهُ: [لـوجهينِ] أخذهما الشارحُ مِن شرحِ[2] تصريفِ ابـنِ مالـكٍ –رحمه الله–[3]، وذكرَ أولَهُمَا الموصليُّ وغيرُهُ.

قَوْلُهُ[4]: [فاجتنبُوه]؛ أَي: اجتماعَ أربعِ حركاتٍ متواليات فِي كلمةٍ.

قَوْلُـهُ: [ليجانسَ حركـةَ مَـا قبلَهُمَا] جوابُ سؤالٍ مقدَّرٍ، وهو أنَّهُ لمَّا قلبنا إلى الألفِ دونَ حرفٍ آخرَ صحيحٍ، فإنَّ الحرفَ الصحيحَ ليس بمنزلةِ الحركتينِ حتى يلزمَ توالي أربعِ حركاتٍ، وأجابَ الشارحُ بجوابٍ، وهو أنَّهُم أرادوا أن يجانسَ المقلوبُ إليه حركةَ مَا قبلَ المقلوبِ، وأيضًا فإنَّ الألفَ لا تقبلُ الحركةَ، وهم قد هربُوا من توالي الحركاتِ فكانَ العدولُ فيما يتحركُ أشدَّ فِي الهربِ فيما كرهُوه، وأيضًا فإنَّ الألفَ أختُ الواوِ والياءِ، فكانَ القلبُ بها أولى.

قَوْلُـهُ: [بمنزلـةِ حـرفِ مـدٍّ وبعضِـهِ] يمكنُ أن يقالَ: وجهُهُ أنَّكَ لو مددتَ الحركةَ مدًّا مَا يحصلُ بعضُ الحروفِ، ولو مددته مدًّا تامًا يحصلُ حرفُ تامٍّ، فالمرادُ بمدٍّ وبعضِهِ: مَا لم تمدَّ الحركة أو مدَّته مدًّا، والمرادُ بحرفِي مدٍّ: مَا مدَّتُهُ مدًّا تامًا. ض.

قَوْلُهُ: [وبعضِهِ]؛ لأنَّ الحركةَ بعضُ حرفِ العلةِ؛ لأنَّ كلَّ حرفٍ منها مركبٌ مِن حركتينِ.

قَوْلُـهُ: [أو بمنزلـةِ حرفِـي مدٍّ] كانَ وجهُهُ فيما وقعَ فِي كلامِ المتقدمينَ مِن تسميتِهِم الفتحةَ والكسرةَ والضمةَ: الألفَ الصغيرةَ، والياءَ الصغيرةَ، والواوَ الصغيرةَ، فعلى هذا إذا تحركتِ الواوُ بالفتحِ مثلًا فقد اجتمعَ حرفَا مدٍّ كبيرٍ وهو الواوُ، وصغيرٌ وهو الألفُ، وعلى ذلكَ الباقِي.

([1]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (الحركةِ إلى الساكنِ).

([2]) ابن إياز، شرح التعريف بضروري التصريف (ص200).

([3]) (رحمه الله): ساقط في (ك)، و(ط).

([4]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (وعلى ذلكَ الباقِي).

قَوْلُـهُ[1]: [أو بمنزلـةِ حرفِـي مـدٍّ]؛ أَي: لتنـزلَ الحركـةُ منزلـةَ حـرفٍ آخـرَ كمـا تنزلـتْ فِـي (سَقَر)[2] منزلةَ رابعٍ فمنعَ مِنَ الصرفِ، وفِي (جَمْزَى)[3] منزلةَ خامسٍ فوجبَ حذفُ الألفِ فِي النسبِ.

قَوْلُـهُ[4]: [وذلكَ إمَّا فِي الاسمِ]؛ أَي: الواوِ والياءِ اللذان في العينِ المنقلبانِ ألفًا؛ لتحركِهِمَا، وانفتاحِ ما قبلهما، إمَّا فِي اسمٍ ثلاثيٍّ إلخ.

قَوْلُهُ: [ولقولِهِم: (اسْتِكَانَةٌ)] يعني الأكثرُ على أنَّ (اسْتَكَانَ) (افْتَعَل) مِنَ السكونِ، فأشبعتِ الفتحةُ فتولدتْ ألفٌ كما فِي (يَنْبَاعٍ)، وكما في (مُنْتَزَاحٍ) البيتين[5]، فلا يكونُ مِمَّا نحنُ فيه، وبعضُهُم على أنَّهُ (استفعل) من الكونِ، فيكونُ مِمَّا نحنُ فيه، فإنَّهُ حينئذٍ يكونُ محمولًا على الفعلِ الثلاثيِّ، وهو (كَانَ).

قَوْلُهُ: [وهي الثانيةُ الزائدةُ إلخ] سيأتي نظيرُ هذا الخلافِ مبسوطًا في إعلالِ (مَصُونٍ)[6]، وَ(مَبِيعٍ).

([1]) انظر: العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب (ج509/1)، وناظر الجيش، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، (ج4013/8)، والصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك (ج372/3).

([2]) في (ك): (سعر)، وفي (م): (سفر).

([3]) في (ك): (حيزى)، وفي (م): (ضميرى). جَمَز الْإِنْسَان، وَالْبَعِير، وَالدَّابَّة: يَجْمِز جَمْزًا، وجَمَزَى: وَهُوَ عَدو دون الْحَضَر وَفَوق الْعُنُق. وبعير جَمَّاز، مِنْهُ. وحمار جَمَزى: وثاب. ابن سيده، المحكم والمحيط الأعظم (ج304/7).

([4]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (وهو كَانَ).

([5]) أي: جاءت الكلمتان السابقتان في بيتين من الشعر، وهما، الأول: ابن هَرْمة يرثي ابنه: [الوافر]

فأنـــت مـــن الغـــوال حـــين تُرمَـــى ومـــــن ذمّ الرجـــــال بمنتـــــزاح

الشاهد في (بمنتزاح)، حيث زيدت الألف إشباعًا للفتحة، وتقديره: (بمنتزح)، الثاني: قول عنترة: [الكامل]

نبـــاعُ مـــن ذِفـــرَى غَضُـــوبٍ جَسْـــرةٍ زَيّافـــةٍ مثـــلِ الفَنيـــقِ المُكـــدَمِ

الشاهد في (ينباع)، حيث زيدت الألف لإشباع الفتحة وتقديره: (ينبع). انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، (ج385/3)، وابن جني، سر صناعة الإعراب (ج351/2).

([6]) أصلهما (مَصْوُون)، و(مبْيُوع)، فاستثقلت الضمة على الواو، والضمة على الياء، فنقلتا إلى ما قبلهما، فاجتمع ساكنان: العين وواو مفعول، فحذف أحدهما، إلا أنَّ سيبويه حذف واو مفعول، وقلب في (مبيع) الضمة كسرة؛ لتسلم العين التي هي الياء، والأخفش حذف الواو التي هي عينٌ، وقلب في (مبيع) الضمة كسرة؛ فانقلب واو مفعول ياء لكسرة ما قبلها. المبرد، المقتضب (ج100/1)، وابن السراج، الأصول في النحو (ج283/3)، وابن جني، الخصائص (ج260/1)، وركن الدين، شرح الشافية (ج795/2).

قَوْلُهُ[1]: [كما مرَّ] مِن قولِهِ[2]: [والتزموا الحذفَ والتعويضَ فِي نحوِ (تعزيةٍ)[3]، وَ(إجازةٍ)].

قَوْلُـهُ: [وشـذَّ قـولُـهُم] مِن حيثُ إنَّـهُ قلبَ الياءَ الساكنةَ مِن (طـيْءٍ) ألفًا، وذلكَ بعدَ حذفِ الثانيةِ للنسبةِ. ض.

قَوْلُـهُ: [وشـذَّ قـولُـهُم: (طَـائِيّ)[4]] أصلُهُ (طَيْيِي) فحذفتِ الياءُ الثانيةُ المتحركةُ كما فِي (سيِّدِي)، ثم قلبتِ الأولى الساكنةُ ألفًا شذوذًا، ولما كان هذا القلبُ مختصًا بحالِ النسبةِ ذكرَ شذوذَهُ فِي المنسوبِ، ولما كانَ فِي نفسهِ –أيضًا– شاذًّا ذكره هنا كَـ(يَاجِلُ)، وإن لم يكونا مِن معتلِّ[5] العينِ.

قَوْلُهُ[6]: [فقد ذكرنَا ثمةَ] وهو أنَّهُ لما كانَ هذا القلبُ الشاذُ حصلَ فِي بابِ النسبةِ ذكره في بابها بهذه المناسبةِ، وفي باب الإعلالِ بكونِ القلبِ شاذًّا.

قَوْلُـهُ: [وقد جاء (تبتُ إليكَ) إلـخ] قالَ ابـنُ مالـكٍ –رحمه الله–[7] في تصريفِهِ[8]: وربَّمَا قلبتْ بعدَ الفتحةِ، وإن سكنتا[9] فِي الأصلِ، كقولِهم فِي (دُوَيبَّةٍ)[10]: (دُوَابَّةٌ)، وفِي (صَوْمَةٍ): (صَامَةٌ)، أنشدَ[11] ابنُ بَرْهَان[12]: [الرجز]

([1]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (حذفِ الثانيةِ للنسبةِ. ض).

([2]) ابن الحاجب، الشافية في علمي الصرف والخط (ص67).

([3]) في (ط): (تعرية).

([4]) (طائي): ساقط في (م).

([5]) في (م): (معل).

([6]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (بكونِ القلبِ شاذًّا).

([7]) (رحمه الله): ساقط في (ك)، و(ط).

([8]) ابن مالك، إيجاز التعريف في علم التصريف (ص166).

([9]) في (م): (سكنت).

([10]) في (ط): (ذويبة)، و(ذوابة).

([11]) في (ط): (وأنشد ابن هارون).

([12]) ابن برهان(ت456هـ) هو أبو القاسم عبد الواحد بن علي بن برهان الأسدي العكبري النحوي، كان إمامًا في النحو، عالمًا باللغة، خبيرًا بالأنساب، راوية لأيام العرب وأخبار المتقدمين، له أنس شديد بعلم الحديث، متقدم في معاني القرآن. وُلِدَ في عكبر في العراق، وإليها يُنْسَب، من كتبه (الاختيار) في الفقه، و(أصول اللغة)، و(شرح اللمع) في النحو. انظر: القفطي، إنباه الرواة (ج312/2)، والسيوطي، بغية الوعاة (ج120/2)، والزركلي، الأعلام (ج176/4). في (م): (ابن هاني).

تُبْـــــتُ إِلَيْـــــكَ فَتَقَبَّـــــلْ تَـــــابِتِي

وَصُـــــمْتُ رَبِّـــــي فَتَقَبَّـــــلْ صَـــــامَتِي[1]

انتهى.

قَوْلُهُ: [على لغةِ من يقلبُ حرفَ /ق172أ/ **العلةِ]**؛ أَي: واوًا[2] أو ياءً، ولم أظفر بحكايةِ هذه اللغةِ فِي الواوِ بل فِي الياءِ كما سيأتِي –أيضًا– في كلامه، والظاهرُ أَنَّهُ ألحقَ الواوَ بها؛ لأَنَّهَا أثقلُ منها.

قولُهُ[3]: **[﴿إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾**[4]**]** قالَ بعضٌ[5]: (إنَّ) فِي (إنَّ هذانِ) بمعنى نعم؛ أَي: من حروفِ التصديقِ، وَ(هذان) مبتدأٌ، وَ(ساحران) خبرُهُ، وهو ضعيفٌ، فإنَّ لامَ الابتداءِ ينبغي أن يدخلَ على المبتدأِ، وحينئذٍ دخلَ على الخبرِ، وقالَ بعضٌ: (ساحرانِ) خبرُ مبتدأٍ محذوفٍ، وَاللامُ دخلَ فِي الحقيقةِ على المبتدأِ، والجملةُ خبرُ (إنَّ هذانِ لهُمَا ساحرانِ).

قال: [هي لغةُ بلحرثِ[6] **بنِ كعبٍ]** أرادَ[7] بنِي الحارثِ، وقد نسبها إليهم من النحويينَ الكسائيُّ، ونسبها –أيضًا– إلى خَثْعَمَ وزُبيدٍ وهمدانَ، ونسبها أبو الخطابِ لكنانةَ، وبعضُهم لبنِي العنبرِ وبنِي الهجيمِ وعذرةَ ومرادٍ وغيرِهِم. وَ(خَثْعَمُ) بخاءٍ معجمةٍ ومثلثةٍ: هُوَ ابنُ أنمارٍ مِن اليمنِ، وَ(زُبَيدٌ) بضمِّ الزاي، وفتحِ الموحدةِ: بطنٌ مِن مَذْحِجٍ، رهطُ عمرِو بنِ معدِي كرب، وَ(هَمْدَانُ) بميمٍّ ساكنةٍ ومهملةٍ، وَ(مَذْحِجٌ) كَـ(مَجْلِسٍ) وَذَالٍ معجمةٍ.

قَوْلُهُ: [إجماعُ النحويينَ عَلَى أنَّ هذِهِ لغةٌ حارثيةٌ] لعلَّهُ أرادَ على أنَّهُم أجمعُوا عَلَى أنَّ مَا خرَّجَ ابنُ عباسٍ –رضي اللهُ عنهما– عليه هذِهِ الآيةَ لغةُ بنِي الحارثِ، لا أنَّهُم أجمعوا على تخريجِهَا

([1]) قال ابن برهان في شرحه للمع (ص462): "وقال العرني: تبت إليك ... إلخ". فالشاهد في قوله: (تابتي)، و(صامتي)، حيث قلبت الواو ألفًا؛ للتخفيف، يريد (توبتي)، (صومتي). ابن جني، سر صناعة الإعراب (ج309/2)، ابن مالك، إيجاز التعريف (ص166)، وناظر الجيش، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (ج5136/10)، وابن منظور، لسان العرب (ج233/1).

([2]) في (م): (الواو).

([3]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (إنَّ هذانِ لهُمَا ساحرانِ).

([4]) [طه: 63].

([5]) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون (ج355/4)، وابن جني، سر صناعة الإعراب (ج58/2)، وابن جني، اللمع في العربية (ج42/1)، وابن هشام، أوضح المسالك (ج145/1).

([6]) في (ك): (للحارث)، وفي (م): (بني الحارث).

([7]) في (م): (أراد بالحارث بنيه، وبني بنيه، وهلمَّ).

عليها[1]، فقدَ نقلَ عن النحويينِ مذاهبُ أخرى، منها: أنَّ (إنَّ) فيها بمعنى نعم، وأنَّهَا المؤكدةُ، واسمُها ضميرُ الشأنِ، فَـ(هذان) عليهما مبتدأٌ مرفوعٌ عَلَى الجارةِ، على أنَّ اللغةَ المذكورةَ قد أنكرها المبردُ[2]، وهو من أكابرِ النحاةِ، وإنكارُهُ قادحٌ فيما سيأتِي آخرَ الكلامِ –أيضًا– وإن رُدَّ بحكايةِ غيرِهِ إيَّاها كأبِي الخطابِ والكسائـيِّ وأبي زيدٍ الأنصاريِّ[3] وغيرِهِم.

قَوْلُهُ: [وذلكَ أنَّهُم يقلبونَ كلَّ ياءٍ ساكنةٍ انفتحَ مَا قبلها] توقفَ اليزديُّ فِي هذا الإطلاقِ، قال[4]: لاستلزامِهِ الاطرادَ، ولا واحدَ يقولُ فِي (بيع): (بَاعَ)، وفِي (كيل): (كَالَ). انتهى.

قَوْلُـهُ[5]: [(أَيَّ قَلُـوصٍ)[6]] صفةُ موصوفٍ محذوفٍ؛ أَي: ترى قلوصًا أيَّ قَلُوصٍ، وَهُوَ منصوبٌ على الاشتغالِ. قيلَ: هُوَ كقولكِ: (مررتُ برجلٍ أَيِّ رجلٍ)؛ أَي: كاملٍ فِي الرجوليةِ، أي: ترى قلوصًا أيَّ قلوصٍ كاملًا طِرْ عَلَاهَا، وقولُهُ: (طَارُوا عَلَاهُنَّ) جملةٌ معترضةٌ، فيكونُ (طَارُوا) مستأنفةً. ض.

قَوْلُهُ: [عَلَاهُنَّ]؛ أَي: عليهنَّ وعليها، فقلبتْ فيهما الياءُ الساكنةُ ألفًا؛ لانفتاحِ مَا قبلَهَا.

قَوْلُهُ[7]: [كَـ(قَاوَل)] لَا نظرَ /ق172ب/ فِي مثلِهِ لفتحةِ القافِ[1]؛ لوجودِ الفاصلِ، وعن ذلك احترزَ ابـنُ مالـكٍ[2] وغيرُهُ[3] باشتراطِ اتصالِ الفتحةِ، وأرادُوا[4] الاتصالَ الأصليَّ احترازًا[5] من بناءِ

([1]) في (م): (وعليها).

([2]) انظر: المرادي، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك (ج330/1).

([3]) قال أبو زيد: (سمعت من العرب من يقلب كل ياء ينفتح ما قبلها ألفا)، يجعلون المثنى كالمقصور فيثبتون ألفًا في جميع أحواله، ويقدرون إعرابه بالحركات، وأنشدوا قوله: [الطويل]

فـــأَطْرَق إطْـــراقَ الشُّـــجاعِ ولـــو يـــرى مَسَـــاغًا لِنابـــاه الشُّـــجاعُ لصَـــمَّما

السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون (ج67/8)، والزجاج، معاني القرآن وإعرابه (ج361/3).

([4]) اليزدي، شرح الشافية (ج477/2).

([5]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (لانفتاحِ مَا قبلَهَا).

([6]) قال أبو زيد الأنصاري في نوادره: قال المفضل: أنشدني أبو الغول لبعض أهل اليمن: [الرجز]

أيَّ قَلُـــــــوصٍ رَاكِـــــــبٍ تَرَاهَـــــــا
طَـــــارُوا عَلاَهُـــــنَّ فَطِـــــرْ عَلاَهَـــــا
واشـــــدُدْ بِمَثْنَـــــى حَقَـــــبٍ حَقْوَاهَـــــا

انظر: ابن يعيش، شرح المفصل (ج210/2)، والبغدادي، خزانة الأدب (ج113/7).

([7]) يستثنى من القاعدة السابقة –تقلب الواو والياء ألفًا إذا تحركتا وانفتح ما قبلهما– (قَاول – بَايَع – قَوَّم– بيَّن – تقوَّم – تبيَّن – تَقَاوَل – تبايَع)؛ لعدم انفتاح ما قبلها، ولأنَّ الساكن قبلهما ليس بفاء الكلمة، ويستثنى –أيضًا– نحو (القَوَد) للقصاص، و(الصَّيَدَ)، مصدر صَيِدَ الرجل: تكبر، و(أَخْيَلَتُ) أنا للناقة: وضعت قرب ولدها خيالًا، ليفزع منه الذئب، فلا يقربه، و(أَغْيَلَت) المرأة؛ أي: سقت ولدها اللبن، وهي تؤتى، و(أَغْيَمَت) السماء: صارت ذا

نحوِ (عُلَبِطٍ) مِنَ الرمِي أو الغزِو، فإنَّكَ تقولُ فيه: (رَمَي)، وَ(غَزَو) منقوصًا، ولا تقلبُ الياءَ والواوَ ألفًا؛ لأنَّ اتصالَ الفتحةِ بها عارضٌ بسببِ حذفِ الألفِ، إذِ الأصلُ (رمايي)، وَ(غزاوو)؛ لأنَّ (عُلْبِطًا)[6] أصله (عُلَابِطٌ)، ويخرج هذا ممَّا ذكرَهُ المصنفُ؛ لأنَّ مَا قبلَ الواوِ والياءِ فيه ساكنٌ في التقديرِ.

قَوْلُهُ: [وهو الذِي لا يرفعُ رأسَهُ كبرًا] كذا في[7] النسخِ، والظاهر أنَّ لفظةَ (لا) سهوٌ، ففِي (الصحاح)[8]: و(الصَّيَدُ) بالتحريكِ: مصدرُ (الأصيدِ)، وهو الذي يرفع رأسَهُ كبرًا، ومنه قيلَ للملكِ: أَصْيَدُ[9]، وأصلُهُ في البعيرِ بهِ داءٌ فِي رأسِهِ فيرفعُهُ. انتهى. وَ(الخَيالُ) بفتحِ المعجمةِ، وإليه يرجعُ الضميرُ فِي (مِنْهُ).

قَوْلُهُ: [وَ(الغَيْلُ) بالفتحِ: اسمُ ذلكَ اللبنِ] قالَ فِي (القاموس)[10]: الغيلُ: اللبنُ تُرْضِعُه المرأةُ وَلَدها وهي تُؤْتَى، أو وهي حامِلٌ، والاسمُ: الغِيلَةُ، بالكسر.

قَوْلُهُ: [ذكرَ فِي (الصحاح) أنَّه قالَ أبو زيدٍ] قالَ أبو حيَّانَ[11]: ما قاله أبو زيدٍ خلافُ قولِ سائرِ النحويينَ فإنَّهُم منعُوا مِنَ القياسِ مطلقًا، قالَ: وما ذكره ابنُ مالكٍ[12] مِنَ القياسِ إذَا أهملَ الثلاثيُّ كَـ(استنوقَ، واستحوذَ، واستتيسَ[13]) قولٌ بالتفصيلِ ثالثٌ خارقٌ لمقالةِ المتقدمينَ، قالَ: ولا

غيم؛ لأنَّه شاذ، فالواو والياء تحركتا، وانفتح ما قبلهما، أو هو في حكم المنفتح، ومع ذلك لم تقلبا ألفًا، تنبيهًا على الأصل، لكنَّه موافق للاستعمال، وإن لم يكن مطردًا. شاهين، مجموعة الشافية، شرح الشيخ الأنصاري (ج2/260-261).

([1]) (لفتحة القاف): مكرر في (م).

([2]) ابن مالك، إيجاز التعريف في علم التصريف (ص163).

([3]) ناظر الجيش، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (ج10/5141).

([4]) (به): زائد في (م).

([5]) في (م): (احترازا من بناء نحو عليها من الرمي).

([6]) ((عُلْبِطًا) أصله (عُلَابِطٌ) ... قبلَ الواوِ والياءِ): ساقط في (م).

([7]) (غالب): زائد في (م).

([8]) الجوهري، الصحاح (ج2/499).

([9]) (وللملوك وأصييود): زائد في (م).

([10]) الفيروز أبادي، القاموس المحيط (ص1040).

([11]) انظر: ناظر الجيش، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (ج10/5181).

([12]) ابن مالك، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد (ص312).

([13]) في (ط): (استيتس)، وفي (م): (استقيس).

يعني بقولِهِ: إذا أهملَ الثلاثيُّ الاسمَ الثلاثيَّ الذي اشتقَ (استفعل) منه، إنَّمَا يعنِي الفعلَ الثلاثيَّ، ألا ترى وجودَ ناقةٍ وتيسٍ وهما /ق173أ/ ثلاثيانِ.

قَوْلُـهُ[1]: [وتقريـرُ الجـوابِ] حاصله أنَّ العينَ صحت؛ لوجودِ مانعٍ من إعلالِهَا، وهو أنَّ كلمتَهَا استحق فيها إعلالُ اللامِ -أيضًا- وهي مقدمةٌ لكونِها طرفًا، فلو أعلتِ العينُ -أيضًا- لاجتمعَ[2] إعلالان، أو أنَّ الكلمةَ فرعُ ما استحق فيها ذلك، وقد خرجَ مِنَ الحكمِ المذكورِ شذوذًا[3] ألفاظٌ ستأتِي الإشارةُ إليها في اللامِ نحو (غَايَة)[4]، فإنَّ أصلَهَا (غَيَيَة) فاعتلتِ العينُ، ونحو (ثَايَة[5]، طَايَةَ[6]) وغيرِهِمَا[7].

قَوْلُـهُ: [وصحَّ بـابُ (طَـوِي)]؛ أي: بالكسرِ كَـ(رَضِيَ)، يقالُ[8]: رجلٌ طَيَّانٌ: لم يأكلْ شيئًا، أمَّا طَوَى الصحيفةَ يطويها، فبالفتحِ مِن بابِ (هَوَى) المتقدمِ.

قَوْلُـهُ: [وأيضًـا لـو قلبـوا العينَ فِـي تلـكَ الأمثلـةِ] يريدُ التي[9] على (فَعِلَ) بالكسرِ، وهي (طَـوِي، وقَـوِي، وَحَيِـي)[10] ونحوُهَا. ولقائلٍ أن يمنـعَ علـى تقـديرِ قلـبِ العـينِ فيهـا لـزومَ قلبهـا فِـي مضارِعِها -أيضًا- حملًا عليها المؤدي إلى ما ذكرَ[11]؛ لوجودِ المانعِ منه فيهِ، وَهُوَ تحركُ لامِـهِ،

([1]) وصحَّ باب (قَوِيَ)؛ لأنَّ أصله (قَوِو)، انقلبت الواو المتطرفة ياء؛ لانكسار ما قبلها، فلو قلبوا العين لاجتمع إعلالان، و(هَوَى)، وأصله (هَوَيَ)، تحركت الياء وانفتح ما قبلها، فقلبت ألفًا، فلو انقلبت الواو لاجتمع إعلالان، وصحَّ باب (طَوِيَ)، و(حَيِيَ) مع أنَّه لم يجتمع إعلالان لو قلبوا العين ألفًا؛ لأنَّه فرع (هوِيَ)، فلمَّا صحت في الأصل صحَّت في الفرع، ولو قلبت العين ألفًا لوجب قلبها في مضارعها، كما في (خَاف) (يخاف)، فيلزم (يطاي)، و(يحاي)، وهذا مرفوض. شاهين، مجموعة الشافية (ج2/262-263).

([2]) في (م): (لا اجتمع).

([3]) في (ط): (شذوذ).

([4]) الغاية: أقصى الشيء. ابن منظور، لسان العرب (ج15/143).

([5]) في (ط): (تاية). وفي (م): (ماية). الثَّوِيَّةُ: مأوَى الغنم. قال: وكذلك الثايَةُ غير مهموز. قال: والثايَةُ أيضًا: حجارةٌ تُرفَع فتكون عَلَمًا بالليل للراعي إذا رجع. قال ابن السكيت: هذه ثاية الغنم وثاية الإبل؛ أي: مأواها وهي عازبة، أو مأواها حول البيوت. الجوهري، الصحاح (ج6/2296).

([6]) في (م): (قطاريـة). الطايَـةُ: السَّطْحُ، ومِرْبَـدُ التَّمْرِ، وصَـخْرَةٌ عَظيمَـةٌ فـي أرضٍ ذاتِ رَمْلٍ. الفيروز أبـادي، القاموس المحيط (ص1308).

([7]) سيبويه، الكتاب (ج5/317)، والثمانيني، شرح التصريف (ص522)، والمرادي، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك (ج3/1601).

([8]) الفيروز أبادي، القاموس المحيط (ص1308).

([9]) في (م): (التحية).

([10]) في (م): (قوى، وطوى، وعيار).

([11]) في (م): (ذكره).

وانفتاحُ ما قبلها المقتضِي لإعلالِ اللامِ مقدمًا على إعلالِ العينِ عندَ وجودِ سببِهِ الصريحِ فضلًا عن القدرِ، فلا يلزمُ لو قيلَ: (حَاي)[1] مثلًا أن يقالَ: (يُحَاي) بل يجبُ أن يقالَ: (يُحْيِي) وإن اختلفَ الأصلُ والفرعُ؛ لوجود مقتضيه بخلافِ (خافَ، يخافُ) كَمَا لا يخفَى.

قَوْلُهُ[2]: [لما يلزمُ مِن (يَقَاي)]؛ لأنَّ أصلها يكونُ (يَقْوَي، ويَطْوَي، ويَحْوَي) فينقلُ حركةَ حرفِ العلةِ، ثُمَّ تقلبُ ألفًا. ض.

قَوْلُهُ: [لأنَّ ذلكَ]؛ أي: القلبَ.

قَوْلُهُ: [لأنَّ مضارعَهُ (يَهْوَي)] فلا نقلَ للفتحةِ ولا قلبَ فيهِ.

قَوْلُهُ[3]: [وبعضُهُم لا يدغمُ] الوجهانِ فصيحانِ قرئ بهما في المتواترِ[4]، قالَ المراديُّ[5]: والأكثرُ في كلامهم الفكُّ صرحَ به النحويونَ.

قَوْلُهُ: [لأنَّ قياسَ ما أدغمَ إلخ] قد يعترضُ بأنَّ الإعلالَ مقدمٌ على الإدغامِ كَمَا سيأتي قريبًا، وبه ينتفِي اجتماعُ المثلين في المضارعِ، فلا يمكنُ الإدغامُ فيه ليلزمَ تحريكُ /ق173ب/ الياءِ بالضمِّ، قالَ في (شرح المفصل)[6]: ولم يمتنعوا من[7] الإدغامِ؛ أَي: فِي (حيي)؛ لأنَّهُ لا يلزمُ فِي المضارعِ؛ لانقلابِ اللامِ ألفًا، فيفوتُ[8] المثلانِ. انتهى.

([1]) في (م): (حاني).

([2]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (ولا قلبَ فيهِ).

([3]) كثر الإدغام في باب (حَيِيَ)؛ لاجتماع المثلين، والبعض لا يدغم؛ لأنَّ قياس ما أدغم في الماضي أن يدغمَ في المضارع، فيلزم تحريك الياء بالضمِّ، ومنهم من يكسر الفاء للمناسبة، فيقول: (حِيّ)، كقولهم في (ألوى): (لِيّ) بكسر الفاء وضمها، وقيل فيه نظر؛ لأنَّ الضمة التي قبل الياء المدغمة ثقيلة، فناسب أن يهرب عنها إلى الكسرة للياء التي بعدها، وليست الفتحة في (حيِيَ) ثقيلة، فلا يناسب أن يهرب عنها إلى الكسرة، فالأولى أن نقول: من أدغم ينقل حركة الياء إلى ما قبلها، ومن حذف من غير نقل أبقى الفتحة. شاهين، مجموعة الشافية (ج2/264-265).

([4]) قَرَأَ ابْن كثير في رِوَايَة قنبل، وَأَبُو عَمْرو وَابْن عَامر وَحَمْزَة والكسائي ﴿حَيَّ عَن بَيِّنَةٍ﴾ [الأنفال: 42] بياء وَاحِدَة مُشَدّدَة، وَقَرَأَ عَاصِم في رِوَايَة أَبى بكر وَنَافِع (من حَيِيَ) بيائين، الأولى مَكْسُورَة وَالثَّانِية مَفْتُوحَة، وَقَالَ البزي: عَن ابْن كثير (حيي) بياءين مثل نَافِع، وروى حَفْص عَن عَاصِم (حَيّ) بياء وَاحِدَة مُشَدّدَة. ابن مجاهد، السبعة في القراءات (ص306).

([5]) المرادي، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك (ج3/1643).

([6]) ابن الحاجب، الإيضاح في شرح المفصل (ج2/472).

([7]) في (ط): (عن).

([8]) في (م): (فيقعون في).

علَلَ ابـنُ مالـكٍ[1] –رحمه الله–[2] وغيرُهُ[3] بأنَّ اجتماعَ المثلينِ في باب (حيي) كالعارضِ؛ لكونه مختصًا بالماضي دونَ المضارع والأمر، والعارضُ لا يعتدُّ به غالبًا.

قَوْلُـهُ[4]: [ومنـهم من يكسرها] فيقالُ: (حِيّ)، أو لأنَّ الكسرَ نقلَ عن العينِ إلى الفاءِ، ثُمَّ أدغمَ، كقولهم في جمعِ (ألوي): لُيٌّ وَلِيٌّ، الألوى: الرجلُ المجتنبُ المنفردُ لا يزالُ كذلكَ. صحاح[5].

قَوْلُـهُ: [وقيـلَ: فيـه نظـرٌ] هذا النظرُ وما بعدَهُ مذكورانِ فِي شرحِ الشريفِ[6] تبعًا لـ(بغيةِ الطالب)، وليس فيه ما يمنعُ تعليلَ الكثيرِ[7] بالمناسبةِ، بل غايتُهُ أنَّ المشبهَ به أولى بالكسرِ لمزيدِ دفعِ الثقلِ، وقد صرحَّ بذلكَ كلِّه في (شرحِ المفصلِ)، فقالَ بعدَ ذكرِ ما تقدمَ فِي الشرحِ مَا نصُّهُ[8]: والكسرُ فِي (لِيٍّ) أظهرُ؛ لاستثقالِ الضمةِ قبلَ الياءِ الساكنةِ، وليسَ كذلكَ (حيٍّ)؛ لأنَّهَا فتحةٌ، والفتحةُ قبلَ الياءِ غيرُ مستكرهةٍ.

قَوْلُهُ: [فلا يناسبُ أن يهربَ عنها[9]] ممنوعٌ[10]، بل هو مناسبٌ للمناسبةِ؛ لأنَّ الفتحةَ وإن خففتْ[11] لا تناسبُ الياءَ[12].

قَوْلُـهُ: [فـالأولى أن يقـولَ[13]] استبعدَهُ شارحٌ[14]، وقالَ: إنَّمَا عرفنَا[15] النقلَ في صورةِ الحذفِ، نحو (ظِلْتُ) بالكسرِ، ولا يجوِّزُ أحدٌ في (ظَلَّ): (ظِلَّ) بالكسر. انتهى. وقد يقالُ: لا مانعَ من إلحاقِ الإدغامِ بِهِ في ذلكَ بجامعِ التخفيفِ مَعَ ظهورِ الكسرِ في الفعلين، ولا يلزمُ اطرادَهُ في نحوِ

([1]) ابن مالك، إيجاز التعريف في علم التصريف (ص211).

([2]) (رحمه الله): ساقط في (ك)، و(ط).

([3]) ابن الناظم، شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك (ص619)، والمرادي، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك (ج1643/3).

([4]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (يزالُ كذلكَ. صحاح).

([5]) الجوهري، الصحاح (ج2487/6).

([6]) ركن الدين، شرح الشافية (ج751/2).

([7]) في (ك)، و(م): (الكسر).

([8]) ابن الحاجب، الإيضاح في شرح المفصل (ج472/2).

([9]) في (م): (فلا يناسبه حذف غيرها).

([10]) في (ك)، و(م): (مم).

([11]) في (م): (حفت).

([12]) (الياء): ساقط في (م).

([13]) في (ط): (يقال).

([14]) اليزدي، شرح الشافية (ج480/2).

([15]) في (ط): (عرفت).

(ظَلَّ)؛ لأنَّ الكسرَ فيه تقديريٌّ، لا يظهرُ في القياسِ مع جوازِ الإدغامِ حتى ينقلَ إلى الفاءِ تعويضًا من ظهورِهِ على العينِ على أنَّهُ قد سُمِعَ (رِدَّ الرجلُ، وقِدَّ قميصُهُ) مبنيين لِمَا لم يسمَّ فاعلُهُ بكسرِ فائِهِمَا للنقلِ مِنَ العينِ، كذا ظهرَ لِي، ثُمَّ رأيتُ البدرَ ابنَ مالكٍ -رحمه الله-[1] استندَ /ق174أ/ فيما قاله من نقلِ الكسرةِ لقولهِمِ[2]: (رِدَّ الرجلُ)، وفرقَ بين بابِ (حيّ) وبابِ (ظلّ) بما ابتديته، واللهُ أعلمُ.

قَوْلُهُ[3]: [لأنَّ الإعلالَ مقدمٌ عَلَى الإدغامِ] كذا قالَ غيرُهُ، وخالفَ ابنُ هشامٍ، فقالَ[4]: المعروفُ العكسُ بدليلِ إبدالِ همزةِ (أئمةٍ)[5] ياءً لا ألفًا.

قَوْلُهُ: [وإنَّمَا قلنا: الإعلالُ مقدمٌ] يريدُ أنَّهُ قدمَ على الإدغامِ لقوتِهِ؛ لأنَّهُ سببٌ موجبٌ له مطلقًا عندَ اجتماعِ شروطِهِ وانتفاءِ موانعِهِ، وسببُ الإدغامِ ليسَ كذلكَ، بل قد يكونُ مجوزًا، وفي بعضِ الشروحِ[6]: لا يجوزُ الإدغامُ فِي بابِ (قَوِيَ)؛ لوجودِ المقتضي الإعلالي، إذ هو أسبقُ عملًا، ثُمَّ قالَ: إنْ أرادَ الشارحون بقولِهِم: (سببُ الإدغامِ ليسَ بموجبٍ) السببَ المطلقَ فخطأٌ، أو سببَ اللفيفِ فخلافُ الظاهرِ. انتهى. وأنت خبيرٌ بأنَّ ما ادَّعاهُ من سبقِ العملِ فرعُ تقديمِ الإعلالِ، فهو مرادُ المصنفِ كما فهمَ الشارحونَ.

قَوْلُهُ[7]: [ويدلُّ عليه امتناعُ التصحيحِ]؛ أي: لا يجوزُ أن يقالَ: (رَضِو) من غيرِ إعلالٍ، ويجوزُ (حَيِيَ) من غيرِ إدغامٍ.

([1]) (رحمه الله): ساقط في (ك)، و(ط).

([2]) في (م): (كقولهم).

([3]) كثر الإدغام في باب (حيَّ)، ولم يجئ في باب (قَوِيَ)؛ لأنَّ الإعلال مقدم على الإدغام، فلمَّا انقلبت الواو المتطرفة ياءً لم يبق مقتضى الإدغام؛ وإنَّما قلنا الإعلال مقدم؛ لأنَّ سبب الإعلال موجب للإعلال، وسبب الإدغام ليس موجبًا للإدغام، بل مجوزًا، ويدل عليه امتناع التصحيح في باب (رَضِيَ)، وجواز الفك في باب (حي). شاهين، مجموعة الشافية، شرح الجاربردي (ج2/265).

([4]) ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك (ج4/337).

([5]) أصل أئمة: أأممة، فلم يقدموا الإعلال، ويبدلوا الهمزة الثانية الساكنة ألفًا من جنس حركة ما قبلها؛ بل قدموا الإدغام، فنقلوا كسرة الميم الأولى إلى الساكن قبلها؛ وهو الهمزة الثانية وأدغموا، ثم أبدلوا الهمزة الثانية ياء من جنس حركتها؛ وهذا يدل على أن عنايتهم بالإدغام فوق عنايتهم بالإعلال.

([6]) اليزدي، شرح الشافية (ج2/480).

([7]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (من غيرِ إدغامٍ).

قَوْلُهُ[1]: [وجاءَ في مصدر (احْوَاوَى)[2] تركُ الإدغامِ] هذا قولُ المبردِ[3]، والإدغامُ قولُ سِيبَوَيْهِ[4] –رحمهما الله–[5]، نقلَ[6] ذلكَ عنهما ابنُ مالكٍ في (إيجازِ التعريفِ)[7].

قَوْلُهُ[8]: [كَمَا في (اقْتِتَالٍ)] مصدرُ بابِ الافتعالِ.

قَوْلُهُ: [فقياسُهُ أن يقولَ (حوَّاءٌ)] كذا قالَ ابنُ مالكٍ[9] –أيضًا– وهو قولُ أبِي الحسنِ الأخفشِ[10]، وغيرُهُ يقولُ: (حياء) فتقلبُ الواوُ الساكنةُ ياءً؛ لانكسارِ ما قبلها، ثُمَّ تقلبُ الثانيةُ ياءً، وتدغمُ الياءُ في الياءِ، نقلَ ذلكَ أبو حيَّانَ[11]، ومقتضاهُ أنَّ الأكثرين على الثاني، لكنَّهُ قالَ بعدُ نقلًا عن بعضِ أصحابِهِ أنَّ ما قالَهُ أبو الحسنِ هُو الصحيحُ؛ لأنَّ الواوَ بالإدغامِ قد زالَ عنها المدُّ فصارتْ بمنزلةِ الحرفِ الصحيحِ.

قَوْلُهُ[12]: [وجازَ الإدغامُ فِي (أُحْيِيَ، واسْتُحْيِيَ)][13] فيقالُ: (أُحَيّ، واسْتُحَيّ).

([1]) ولأنَّ الإعلال مقدم على الإدغام قالوا: يَحْيَى، ويَقْوَى، واحْوَاوى يَحْوَاوِي، وارعَوَى يَرْعَوِي، فلم يدغموا، وجاء في مصدر (احْوَاوى): احْوِيْوَاء بالإظهار؛ ليناسب فعله في صورته، واحْوِيَّاء بالإدغام؛ لاجتماع الياء والواو، وسبق إحداهما بالسكون، ومن قال في اشهيباب: اشهباب بحذف الياء، قال: احوواء، ومن أدغم اقتتال، وقال: قِتَّال بإسكان أول المثلين، وتحريك ما قبله قال: حِوَّاء في احوواء. شاهين، مجموعة الشافية (ج2/266/267).

([2]) الحُوَّةُ، بالضم: سَوادٌ إلى الخُضْرَةِ، أو حُمْرَةٌ إلى السَّوادِ. وحَوِيَ، كَرَضِيَ، حَوًى واحْواوَى واحْوَوَى واحْوَوَّى، مُشدَّدةً، فهو أحْوَى. الفيروز أبادي، القاموس المحيط (ص1277).

([3]) المبرد، المقتضب (ص177).

([4]) سيبويه، الكتاب (ج4/404).

([5]) (رحمهما الله): ساقط في (ك)، و(ط).

([6]) (نقلَ ذلكَ عنهما ... كذا قالَ ابنُ مالكٍ): ساقط في (م).

([7]) ابن مالك، إيجاز التعريف في علم التصريف (ص171).

([8]) ساقط في (ك): إلى قوله: (مصدرُ بابِ الافتعالِ).

([9]) ابن مالك، إيجاز التعريف في علم التصريف (ص171).

([10]) انظر: الملك المؤيد، الكناش في فني النحو الصرف (ج2/306).

([11]) نقله عن ابن عصفور، الممتع الكبير في التصريف (ص371).

([12]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (مِمَّا كثرَ فيه كأحي، واستحيي).

([13]) وجاز الإدغام في (أُحْيِي، واسْتُحْيِي) وهما ماضيان مبنيان للمفعول؛ لاجتماع المثلين، لكن لم يكثر كثرة (حيّ)؛ لسكون ما قبل الاثنين، ولا يلزم جعله كحيّ؛ لأنَّ الإدغام في ذلك واجب بخلاف هذا، ولم يجز الإدغام في (أَحْيَى، استَحْيَى) ماضيين مبنيين للفاعل؛ لأنَّ الياء لما انقلبت ألفًا فيهما لم يبق مقتضى الإدغام، وامتنع في (يحيي) مضارع (أحيى)، و(يستحيي) مضارع (استحيى) وإن اجتمع فيما المثلان؛ لئلا يقع الضم على الياء. شاهين، مجموعة الشافية (ج2/268–269).

قَوْلُـهُ: [لسكونِ مـا قبـلَ الاثنـينِ] وجه مناسبةِ هذه العلـةِ أنَّ سكونَ مـا قبلَ المثلينِ يجعلُ الإدغامَ مستصعبًا؛ لأنَّه لا يتّأتى إلا بمزيدِ عملٍ، وهو ثقلُ حركةِ المثلِ الأولِ إلى ذلكَ الساكنِ؛ لئلا يلزمَ التقاءُ الساكنينِ، وهذا المعنى مفقودٌ في نحوِ (حيّ)، فلذلك كثرَ إدغامُهُ؛ لسهولتِهِ، وقلةُ إدغامِ (أحيي)؛ لصعوبتِهِ بمزيدِ العملِ.

قَوْلُهُ: [ولا يلزمُ جعلُهُ] حاصلُهُ أنَّ الإدغامَ لمَّا وجبَ فِي (حجّ، وأحجّ) للزومِ اجتماعِ المثلينِ في جميعِ تصاريفِهِمَا لم يمكنِ الانفكاكُ عنهُ شقَّ أو لم يشقَّ،، ولمَّا لم يلزمْ فِي (حيّ، وأحيّ) لعدمِ لزومِ اجتماعِ المثلين في جميعِ التصاريفِ أمكنَ أن يفرقَ بينهما فيستعملُ كثيرًا مِمَّا قلَّ فيه العملُ كَـ(حي)، وقليلًا مِمَّا كثرَ فيه كـ(أحي، واستحيي).

قَوْلُهُ: [وامتنعَ فِي (يحيي)] جاءَ في قولِ الشاعرِ[1] /ق174ب/: [الكامل]

وكَأَنَّهـــا بَـــيْن النِّسَـــاءِ سَـــبِيكةٌ مْشِـــي بِسُـــدَّة بَيْتِهَـــا فَتُعِـــيُّ[2]

أرادها فَـ(تعيي)، فأدغمَ وهو شاذٌّ لا يقاسُ عليهِ.

قَوْلُهُ[3]: [لئلا يقعَ الضمُّ على الياءِ]؛ لأنَّهُ حينئذٍ يكونُ (يُحْيُي، ويَسْتَحيُي).

قَوْلُهُ: [لئلا يقعَ الضمُّ على الياءِ] قالَ أبو جعفرٍ النحاسُ[4]: لا يعلمُ بينَ البصريينَ اختلافًا أنَّهُ لا يجوزُ الإدغامُ؛ لأنَّكَ لو أدغمتَ جمعتَ[5] بينَ ساكنينِ، الياءُ الثانيةُ ساكنةٌ، وتسكَّنُ الأولى للإدغامِ، وأجازَ الفراءُ –رحمه الله–[6] الإدغامَ، واحتجَّ بأنَّ الياءَ قد تحركَ في نحوِ قولهِ تعالى ﴿**أَنْ**

([1]) لم ينسب البيت لأحد، ونسبه الزبيدي في تاج العروس (ج138/39) للحطيئة، لكنَّه لم يرد في ديوان الحطيئة، ومعنى البيت أنَّه يصف امرأة بأنَّها منعمة يثقل عليها المشي، فلو مشت بفناء بيتها لحقها الإعياء والكلال. والشاهد في قوله: (فتعي) حيث أدغم اعتدادًا بالحركة العارضة لأجل الروي. انظر: الفراء، معاني القرآن (ج412/1)، وابن عصفور، الممتع الكبير في التصريف (ص370)، وابن مالك، إيجاز التعريف في علم التصريف (ص202)، وركن الدين، شرح الشافية (ج757/2).

([2]) في (م): (فضي)

([3]) ساقط في (ك): إلى قوله: (يكونُ يحيي، ويستحي).

([4]) النَّحاس(ت338هـ) أحمد بن محمد بن إسماعيل المرادي المصري، أبو جعفر النحاس: مفسر، أديب. مولده ووفاته بمصر. كان من نظراء نفطويه وابن الأنباري. زار العراق واجتمع بعلمائه. وصنف (تفسير القرآن)، و(إعراب القرآن)، و(تفسير أبيات سيبويه)، و(ناسخ القرآن ومنسوخه)، و(معاني القرآن)، و(شرح المعلقات السبع). انظر: ابن خلكان، وفيات الأعيان (ج29/1)، والقفطي، إنباه الرواة (ج110/1)، والزركلي، الأعلام (ج208/1).

([5]) في (ط): (فجمعت).

([6]) (رحمه الله): ساقط في (ك)، و(ط).

يُحْيِيَ الْمَوْتَىٰ﴾[1]، والذي قالَهُ لا وجهَ له عندَ البصريينَ؛ لأنَّ تحريكَهَا عندَهُم في النصبِ عارضٌ. انتهى[2]، وفيما علَّ به الشارحُ[3] قصورٌ لا يخفِي هذا.

وجماعُ القول فيما عينُهُ ولامُهُ ياءان على مَا في (الممتعِ)[4]، و(شرحِ التسهيلِ) وغيرِهِمَا[5] أنَّ الثانيةَ إنْ سكنتْ نحو (حَيِيْتُ) امتنعَ الإدغامُ، وهو ظاهرٌ، وكذا إن تحركتْ وَمَا قبلها مفتوحٌ نحو (أَحْيَيي)؛ لزوالِ اجتماعِ المثلينِ، أو غيرُ مفتوحٍ وحركتُهُا إعرابٌ نحو (لن يُحْيِيَ)، وَ(رأيتُ مُحيِيًا)؛ لعروضِ الحركةِ، فإن كانت بناءً وهي متطرفةٌ نحو (حُيِيَ، وأُحْيِيَ) مبنيًا للمفعولِ جازَ الفكُّ والإدغامُ، وتوجيههما في الشرحِ، وكذا إن اتصلَ واوُ الضميرِ نحو (حَيُّوا) فمن أدغمَ شدَّدَ الياءَ، ومن أظهرَ خفَّفَهَا، والأصلُ حينئذٍ (حَيْيُوا)[6] فحذفتِ الضمةُ ثُمَّ الياءُ، لالتقاءِ الساكنينِ، وإن اتصلَ زيادتُها تثنيةٌ أو جمعٌ نحو (مَحْيَيَان، وَمَحْيَيَات) تعينَ الإظهارُ؛ لأنَّ الزيادةَ إنما دخلتْ على مفردٍ، لو لم يلحقه شيءٌ لم يجزْ فيه الإدغامُ، فحملتِ التثنيةُ والجمعُ عليه، أو تاءُ التأنيثِ، فإن لحقتِ الجمعَ نحو (أَحْيِيَة) جمعُ (حَيَا الناقةِ) جازَ الإدغامُ؛ لأنَّ الحركةَ بناءٌ، ولم تدخلِ /ق175أ/ التاءُ على بناءٍ قد امتنعَ فيه الإدغامُ قبلَ لحاقِهَا، والإظهارُ؛ لأنَّ هذه الياءَ هي التي تسكَّنُ في نحوِ (يحيي)، وإن لحقتِ المفردَ، فإنْ لم تكن عوضًا نحو (مَحْيَيَة) لم يجزْ إلا الإظهار لِمَا تقدمَ فِي (مَحْيَيَات)، وإن كانت عوضًا عن[7] (تَحْيِيَة)[8] والأصلُ (تَحْيِيَا) فحذفتْ تاءُ[9] تفعيلٍ، وعوضتِ التاءُ منها على حدِّ (تَكْرِمَةٍ) لم يجزْ إلا الإدغامُ؛ لأنَّ هذه التاءَ صارتْ لأجلِ العوضيةِ كالجزءِ فصارتِ الحركةُ لازمةً لذلكَ فلزمَ الإدغامُ، وجوَّزَ المازنيُّ[10] الإظهارَ، واستدلَ بجوازِهِ فِي (أَحْيِيَة) مع أنَّ التاءَ لازمةٌ لَـ(أَفْعِلَة)، وما ذهبَ إليه ضعيفٌ؛ لأنَّ التاءَ في (تَحِيَّة) عوضٌ، فصارتْ لذلكَ كأنَّهَا من نفسِ الكلمةِ، ولأنَّ (أَحْيِيَة) جمعٌ، والجمعُ فرعٌ عن الواحدِ، وأمَّا (تَحِيَّة) فمصدرٌ، والمصادرُ أصلٌ، فينبغي أن يلحظَ في نفسِهَا. انتهى.

([1]) [القيامة: 40].

([2]) النحاس، إعراب القرآن (ج99/2).

([3]) شاهين، مجموعة الشافية، شرح الجاربردي (ج269/2).

([4]) ابن عصفور، الممتع الكبير في التصريف (ص365).

([5]) الرضي، شرح الشافية (ج115/3)، والشاطبي، شرح ألفية ابن مالك (ج453/9-454).

([6]) في (م): (حيووا).

([7]) في (ك): (نحو).

([8]) في (ط): (تحية).

([9]) في (ك): (ياء).

([10]) ابن جني، المنصف (ج196/2-197).

والحاصلُ أنَّ الإدغامَ ممتنعُ فِي نحوِ (حَيِيْتُ، وأحيي، ولن يحيي، ومَحْيَيان[1]، ومَحْيَيات، ومَحْيَية)، ولازمٌ في نحوِ (تَحِيَّة)، وجائزٌ في نحوِ (حَي، وحَيَّوا، وأَحْيِيَة)[2]، وعلَّلَ ابنُ مالكٍ جوازَ الفكِّ في نحوِ (حي، وأحيية) بأنَّ جوازَ المثلين فيهما غيرُ لازمٍ، قالَ: لأنَّ ثانيهما في مضارعِ (حِيي) ألفٌ، وفي واحدٍ (أَحْيِيَة) همزةٌ، فاغتفرَ اجتماعهما إذ لم يكنْ إلا في بعضِ الأحوالِ، فجازَ فيه الوجهانِ.

قَوْلُهُ[3]: [وهم لاجتماعِ الواوينِ إلخ][4] جوابُ سؤالٍ، وهو أن يقالَ: لم قلتَ: إنَّ اجتماعَ الواوينِ محذورٌ وقد جمعوا بينَ اليائينِ وهما نظيرتا الواوين في كونِهِمَا حرفِي علةٍ؟ والجوابُ أنَّ الواوينِ أثقلُ، فهم لاجتماعهما أكرَهُ.

قَوْلُهُ: [أكرَهُ منهم لاجتماعِ الياءينِ]؛ أَي: ولاجتماعِ الواوِ والياءِ. وَ(الصُّوَّةُ) بضمِّ المهملةِ، وَ(البَوّ) بفتحِ الموحدةِ، وَ(التِبن) بكسرِ المثناةِ، وتفتحُ.

قَوْلُهُ[5]: [لاجتماعِ الياءينِ] أو الياءِ والواوِ كَما في (قَوَيْتُ) مثلًا.

قَوْلُهُ[6]: [لكنَّهُ لمَّا لم يتصرفْ تصرفَ الأفعالِ] قالَ المصنفُ: يعني أنَّهُ لا يكونُ منه مضارعٌ ولا أمرٌ ولا نهيٌ، قالَ: وإنَّمَا لم يتصرفْ؛ لأنَّهُ لمَّا تضمنَ معنى الإنشاءِ أشبهَ /ق175ب/ الحروفَ فامتنعَ من التصرفِ لذلكَ كَـ(عَسَى)[7].

قَوْلُهُ: [يجبُ أن يكونَ بناؤُهُمَا مِنَ الثلاثيِّ المجردِ] يريدُ أنَّهُ يمتنعُ من[8] التصرفِ بناؤهما

([1]) في (م): (محييات).

([2]) في (م): (يحيي، ويحيوا، وأحييت).

([3]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (فهم لاجتماعهما أكرَهُ).

([4]) مضاعف الواو مختص بفَعِل بكسر العين؛ لأنَّهم لو بنوا منه مثل ضَرَبَ، وشَرُفَ لقالوا: قَوَوْتُ، وقَوُوْتُ، وهو لاجتماع الواو أكره من اجتماع الياءين، وأمَّا القُوَّة، والصُّوَّة وهو العلم في الطريق، والبَوّ وهو جلد ولد البعير المملوء بالتبن، والجَوّ وهو الهواء فمحتمل للإدغام. شاهين، مجموعة الشافية، شرح الجاربردي (ج271/2).

([5]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (في قويت مثلًا).

([6]) صحَّ –أيضًا– باب (ما أفعله)؛ لأنَّه لو أعلَّ لحمل على قال وباع، لكنَّه لم يتصرف تصرف الأفعال –لم تجز تثنيته، وجمعه، وتأنيثه– فلم يحملوه على المتصرف في الإعلال؛ أو لأنَّهم قصدوا الفرق بين باب التعجب وغيره في المعتل العين، و(أفعل) التفضيل محمل على (ما أفعل)؛ لأنَّهما يجريان مجرى واحد فيما يجب ويمتنع ويجوز، فإنَّه يجب أن يكون بناؤهما من الثلاثي المجرد، ويمتنع أن يكون من الألوان والعيوب، ويجوز أن يكون من كل ثلاثي مجرد ليس بلون ولا عيب.

([7]) في (م): (كعصى).

([8]) (من التصرف): ساقط في (ك)، و(م).

من غيرِهِمَا[1] نحو (دَحْرَجَ، وأَخْرَجَ)، وإنَّمَا امتنعَ لعدمِ إمكانِهِ بدونِ حذفٍ، وهو ظاهرٌ، وللإلباسِ مع حذفِ حرفٍ أو حرفينِ، فإنَّكَ إذا قلتَ مِن (دَحْرَجَ): (أَدَحْرَجَ) لم يعلم أنَّه من تركيبِ (دحرجَ)، وكذا لو قلتَ مِن (أَخْرَجَ): (أَخْرَجَ) بحذفِ الهمزةِ لالتبسَ بِـ(أَخْرَجَ) من الخروجِ.

قَوْلُهُ: [ويمتنعُ أن يكونَ من الألوانِ والعيوبِ] يريدُ العيوبَ الظاهرةَ، فإنَّ الباطنةَ يجوزُ بناؤُهُمَا منه، نحو (فلانٌ أبله من فلانٍ، وأحمقُ منه، وما[2] أحمَقَهُ، وما[3] أتوكه) وغيرهما.

قَوْلُهُ: [ويجوزُ من كلِّ ثلاثيٍّ مجردٍ ليسَ بلونٍ ولا عيبٍ] يشترطُ -أيضًا- أن يكونَ جاءَ منه فعلٌ تامٌّ غيرُ لازمٍ للنفي، متصرفٌ قابلٌ للكثرةِ مبنيٌّ للفاعلِ، فلا يقالُ: (أَيْدَي، وأَرْجَل) منَ اليدِ والرجلِ، ولا (أَكْوَن)، ولا (أَصْيَرَ) من كانَ وصارَ، ولا (أَنْيَس) من نيسَ من نحوِ (ما أنيس[4] بكلمة)، ولا (أَنْعَمَ)، ولا[5] (أَبْأَسَ)[6] من نعمَ وبئسَ، ولا (أَغْرَبَ)، ولا[7] (أطلع) من غربتِ الشمسُ وطلعتْ، ولا (أضرب) بمعنى أكثرُ مضروبيةً من سائرِ المضروبينَ، وتمامُ تفصيلِ ذلكَ وتقريرِهِ في النحوِ[8].

قَوْلُهُ[9]: [ليسَ بلونٍ ولا عيبٍ] هذه المشابهةُ من حيثُ اللفظِ، وأمَّا من حيثُ المعنى فلأنَّ فيهما مبالغةً.

قَوْلُهُ[10]: [وصحَّ بابُ (ازْدَوَجُوا)] يريدُ بهِ كما أفهمَهُ كلامُهُ بأنَّ افتعلَ الدالَ على التفاعلِ؛ أي: الاشتراكِ في الفاعليةِ والمفعوليةِ من الواوي، أمَّا افتعلَ لغيرِ ذلكَ فيجبُ إعلالُهُ كَـ(اجتاز) بمعنى

([1]) في (ك)، و(م): (غيره).

([2]) في (ك): (يا).

([3]) في (ك): (يا).

([4]) في (ك)، و(م): (نيس).

([5]) (ولا): ساقط في (ك)، و(م).

([6]) في (م): (اياس).

([7]) (ولا): ساقط في (ك): و(م).

([8]) ابن يعيش، شرح المفصل (ج411/4)، وابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك (ج235/3)، والمرادي، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك (ج893/2)، وغيرهم.

([9]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (فلأنَّ فيهما مبالغةً).

([10]) وصحَّ باب (ازدوجوا، واجتوروا) لمَّا كانا بمعنى (تزاوجوا، وتجاوروا) تنبيهًا على التوافق في المعنى، وصحَّ -أيضًا- باب (اعوارّ، واسوادّ)؛ لأنَّهما لو أعلا؛ لتحركت الفاء وحذفت همزة الوصل، وإحدى الألفين منهما، فيقال: (عار، وساد)، فلم يدر، أهما أفعال أو فاعل، وصحَّ (عور، وسود) لأنَّهما بمعنى (اعوار، واسوادّ)، والأصل في الألوان والعيوب افعالّ)، فحمل مليس بأصل على الأصل، وإذا لم يعلّ فعلٌ لم تعلَّ متصرفاته، كـ(أعور، واستعور)؛ لأنَّهما متصرفات (عور)، وهو غير معلّ، وكذا (مقاول، ومبايع)؛ لأنَّ (اول، وبايع) غير

جازَ، و(اعتاد)[1]، وَ(ارتاب)[2] وكذا اليائيُّ كَـ(امتازوا، وابتاعوا، واستافوا) إذا تضاربوا بالسيوف؛ لأنَّ الياءَ أشبهُ بالألفِ /ق176أ/ منَ الواوِ، وكانتَ أحقَ بالإعلالِ منها.

قَوْلُهُ[3]: [على التوافقِ في المعنى]؛ أَي: إذا كانا لم يعلَّا، كما لم يعلَّا.

قَوْلُهُ: [وصحَّ (عَورَ، وسَودَ[4])] المرادُ كلُّ ما كانَ على (فَعِلَ)، والوصفُ منه على (أفعل)، كَـ(قَيِدَ[5]، وحَوِلَ)، أمَّا ما كانَ وصفُهُ على (فَاعِل) فمعتلٌّ[6] كَـ(خافَ)، ومثلُ الأفعالِ السابقةِ مصادرُهَا.

قَوْلُهُ[7]: [لأنَّهُ بمعنى (اعْوَارّ[8]، واسْوَادّ)] قالَ ابنُ مالكٍ -رحمه الله تعالى-[9] في (الإيجازِ)[10]: إنَّمَا لم يعلَّ عينُ هذا النوعِ مع تحركِهَا وانفتاحِ ما قبلها حملًا على (افْعَلَّ) كَـ(اعْوَرَّ، واسْوَدَّ)، فإنَّهُمَا مستويان[11] في أن لا يستغنى عنهما أو عن أحدِهِمَا (أفعلُ) الذي مؤنثُهُ (فَعْلَى)، فأرادتِ العربُ أن يتوافقا لفظًا كما توافقا معنًى، وذلكَ بحملِ[12] أحدِهِمَا على الآخرِ، وكانَ حملُ (فَعِلَ) على (أَفْعَلَّ) فيما يستحقه من التصحيحِ أولى من حملِ (أَفْعَلَّ) على (فَعِلَ) فيما يستحقُهُ من الإعلالِ؛ لأنَّ التصحيحَ أصلٌ، والإعلالَ فرعٌ[13]، وأيضًا فإنَّ (فَعِلَ) لا يلزمُ بابَ (أَفْعَل، وفعلاء[14])،

معلين، وكذا (عاور) من (عور)، و(أسودَ) من (اسوادّ)، ومن قال: (عار) بالإعلال قال: (أعار، واستعار، وعائر). شاهين، مجموعة الشافية (ج2/274-275).

([1]) في (م): (وكاعتاد).

([2]) (وَارتاب وكذا اليائيُّ ... لأنَّ الياءَ أشبهُ بالألفِ): ساق في (م).

([3]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (كما لم يعلَّا).

([4]) في (م): (غور، وشود)

([5]) في (ك): (عيد).

([6]) في (ك)، و(م): (فمعل).

([7]) انظر: ابن جني، المنصف (ج2/259)، والجرجاني، المفتاح في الصرف (ص92)، وابن يعيش، شرح الملوكي (ص222-223)، وابن يعيش، شرح المفصل (ج10/16)، وابن مالك، شرح الكافية الشافية (ج4/2127)، وابن إياز، شرح التعريف بضروري التصريف (ص49)، وأبو حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب (ج1/296).

([8]) في (ط): (أعور).

([9]) (رحمه الله تعالى): ساقط في (ط)، و(ك).

([10]) ابن مالك، إيجاز التعريف في علم التصريف (ص171-172).

([11]) في (م): (يستويان).

([12]) في (ك): (يحمل).

([13]) في (م): (فرعه).

([14]) في (ط): (فعلى).

وَ(أفعل) يلزمُهُ غالبًا، فكانَ الذي يلزم المعنى الجامعَ بينهما أولى[1] بأن يجعلا أصلًا، وأيضًا فإنَّ إعلالَ (اعْوَرَّ) ونظائرَهُ يوقعُ في التباسٍ؛ لأنَّهُ متعذرٌ إلا أن ينقلَ حركةَ عينهِ إلى فائِهِ، وتحذفَ همزةُ الوصلِ فيصيرُ (اعْوَرَّ)، حينئذٍ (عَارَّ) مماثلًا لِـ(فاعلٍ) مِنَ (العَرّ)[2]، وتصحيحُ (عَوِرَ) ونظائرِهِ لا يوقعُ في شيءٍ من ذلكَ، فكان متعينًا[3]، قالَ: وأمَّا العَوَرُ وغيرُهُ مِن مصادرَ (فَعِلَ) المذكورِ فصحيحٌ حملًا على فعلِهِ كَمَا اعلَّ[4] (الغارّ) بمعنى الغيرةِ حملًا على فعلِهِ. انتهى. ومنه يظهرُ –أيضًا–[5] الجوابُ عن قولِ شارحٍ[6]: هذا حملُ أصلٍ على فرعٍ، وقضيَّةُ القياسِ عكسُهُ، على أنَّ التفتازانيَّ قد نقلَ أنَّ الأصلَ في الألوانِ والعيوبِ (أفعل) /ق176ب/ وَ(أفعال) والبواقي محذوفاتٌ منهما، قالَ: وهذا عكسُ سائرِ الأبوابِ فلا إشكالَ أصلًا.

قَوْلُهُ[7]: [وهما (اعْوَارّ، واسْوَادّ)] وهما أصلانِ في الألوانِ والعيوبِ، فحملَ ما ليسَ بأصلٍ على الأصلِ.

قَوْلُهُ[8]: [أَي[9]: ببناءِ ما لم يسمَّ فاعلُهُ] قالَ ذلكَ الشريفُ[10] وغيرُهُ مِنَ الشارحينَ[11]، واعترضَ بأنَّ ذلكَ البناءَ مضمومُ الأولِ، وأجيبَ بأنَّ السامعَ قد يذهلُ عن حركتِهِ، وقد تقدمَ فِي

([1]) في (م): أولى بالأصالة؛ أي: بأن يجعل أصلًا).

([2]) العرّ: الجرب. الجوهري، الصحاح (ج742/2).

([3]) في (م): (منفيًا).

([4]) في (ط): (أعتلَّ).

([5]) (أيضًا): ساقط في (ط)، وفي (م): (ومنه أيضًا يظهر).

([6]) اليزدي، شرح الشافية (ج485/2).

([7]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (بأصلٍ على الأصلِ).

([8]) وصحَّ –أيضًا– (تَقْوَال، وتَسْيَار)؛ لأنَّهما لو أعلا؛ لتحرك الفاء، وانقلبت الواو والياء ألفًا، وتحذف إحدى الألفين، فيقال: تَقَال، وتَسَار، فيشبه بالفعل الذي لم يسمَّ فاعله من مضارع (قال، وسار)، وصحَّ (مِقْوَال، ومِخْيَاط)؛ لأنَّهما لو أعلا لقيل فيهما (مقال، ومقال)، فلم يدر أمفعل هو أم مفعال؟ ومقول ومخيط محذوفان من مقوال ومخياط، أو بمعناهما، فلذا لم يعلا، ولأنَّ مقوالًا ومخياطًا ليسا على مثال الفعل؛ لمفارقته الألف التي بعد العين، ولأنَّه اكتنف حرف العلة ساكنان فيهما، وذلك موجب التصحيح في الفعل نحو اسوادّ، ففي الاسم أجدر. شاهين، مجموعة الشافية، شرح الجاربردي (ج2275–276).

([9]) في (م): (إن بنيا).

([10]) ركن الدين، شرح الشافية (ج763/2).

([11]) النظام، شرح الشافية (ج363/2)، وشاهين، مجموعة الشافية، شرح نقرة كار، وشرح الشيخ الأنصار (ج275/2).

المضارعِ أوائلِ الكتابِ نظيرُهُ، وقالَ اليزديُّ[1] -رحمه الله-[2]: إنَّمَا مرادُ المصنفِ أنَّهُ حينئذٍ يلتبسُ بصورةِ[3] الفعلِ نحو (يخافُ، ويهابُ) في الجملةِ.

قَوْلُهُ[4]: [من مضارعِ (قالَ، وسارَ)] وَهُوَ (تَقَال، وتَسَار)؛ أي: لم يعلمْ أنَّهُ مصدرٌ، أو فعلٌ مجهولٌ فإنَّ الحركةَ لا ترفعُ اللبسَ كما بيَّنَ في موضعِهِ.

قَوْلُهُ: [فلم يدرِ (أمفعلٌ)] سقوطُ إحدى الأبنيةِ لأجلِ التقاءِ الساكنينِ.

وقَوْلُهُ: [أو بمعناهُمَا] هذا هو ظاهرُ كلامِ ابنِ مالكٍ -قالَ في شرحِ الكافيةِ[5]- وغيرِهُ[6]: (مفعالٌ) مستحقٌ للتصحيحِ كَ(مسواكٍ)؛ لأنَّهُ غيرُ موازنٍ للفعلِ لأجلِ الألفِ التي قبلَ لامِهِ، وَ(مفعل) يشبَّهُ[7] بِهِ لفظًا ومعنًى فحملَ عليهِ. انتهى.

قَوْلُهُ[8]: [ليسَا على مثالِ الفعلِ]؛ لأنَّ الفعلَ لا تكونُ على تلكَ الزنةِ حتى تكونَ على زنتِهِ.

قَوْلُهُ: [وإنَّمَا اعتذرَ] جوابُ سؤالٍ، يعني لا يقالُ احتاجَ إلى الاعتذارِ عن صحةِ الواوِ والياءِ في هذه المواضعِ؛ لعدمِ علةِ القلبِ؛ لأنَّا نقولُ: لا نسلمُ عدمَ علةِ الإعلالِ، وهو الحملُ على الأصلِ، وَهُوَ (قالَ، وحاطَ، وسارَ).

قَوْلُهُ[9]: [وهذا أولى مِمَّا ذكرَهُ آخرونَ][10] الأولى أن يقالَ: إنَّ الموجبَ لانقلابِ العينِ ألفًا كما تقدمَ أولَ البحثِ إنَّمَا هو تحركُهَا، وانفتاحُ ما قبلَها لفظًا كما في (قَامَ، وبَاعَ)، أو تقديرًا كما في

([1]) اليزدي، شرح الشافية (ج2/486).

([2]) (رحمه الله): ساقط في (ط)، و(م).

([3]) في (ك): (تصوره).

([4]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (لأجلِ التقاءِ الساكنينِ).

([5]) ابن مالك، شرح الكافية الشافية (ج4/2141).

([6]) ابن عصفور، الممتع الكبير في التصريف (ص315-316)، وابن الحاجب، الشافية في علمي الصرف والخط (ص98).

([7]) في (م): (شبه).

([8]) ساقط في (ك): إلى قوله: (قالَ، وحاطَ، وسارَ).

([9]) (قوله): ساقط في (ط).

([10]) وأعلَّ (يقُوم، ويبِيع، ومقُوم، ومبِيع) بالإسكان ونقل حركة الواو والياء إلى ما قبلهما، وحذف إحدى الواوين في اسم المفعول الواوي، أو حذف الواو أو الياء في اسم المفعول اليائي، ولم يعل بقلب الواو والياء ألفًا؛ لأنَّها لا يعلم حينئذٍ عينهما مفتوحة أم لا، وهذا أولى مما ذكره آخرون، وهو أنَّ إعلالها إنَّما كان لكون الواو مضمومة؛ لأنَّهم قد أعلوا (ساد)، وأصله (سَوُدَ) بضمِّ الواو، فإن قيل: العلة ليست الضمة وحدها، بل مع سكون ما قبلها،

(أَقَامَ، ويَخَافُ) وغيرِهِمَا، وقد[1] تقدمَ تقريرُهُ، وذلكَ أنَّ الموجبَ بقسيميهِ مفقودٌ في تلك الأمثلةِ، فلا وجهَ لانقلابِ العينِ فيها ألفًا، والظاهرُ أنَّ هذا مرادُ مَن علَّلَ بكونِ الواوِ مضمومةً، وعليه لا وجهَ للنقضِ بِـ(سَارَ) ولا (اسْتِقَامَة) لِمَا استندَ إليه المجيبُ من حملِ (يَخَافُ) على (خَافَ).

قَوْلُـهُ: [هكذا ذكرُوا] ذُكِرَ كذلكَ[2] توجيهًا وتمييزًا وسؤالًا وجوابًا في كلامِ الشرحِ المنسوبِ إلى المصنفِ[3].

قَوْلُهُ[4]: [وأصلُهُ (سَوُدَ) بضمِّ الواوِ] ومع ذلكَ إعلالُهُ ليسَ بالنقلِ والإسكانِ، فعلم منه أنَّ الإعلالَ بالإسكانِ والنقلِ ليسَ لكونِ الواوِ في تلكَ الأمثلةِ مضمومةً.

قَوْلُهُ: [بأنَّ ذلكَ]؛ أَي: انضمامَهَا مع سكونِ مَا قبلَهَا.

قَوْلُـهُ: [هكذا ذكرُوا] بضمِّ آخرِ كلامِهِ دفعَ ما أوردَهُ على العلةِ الثانيةِ فصحتْ كالأولِ، وحينئذٍ فبطلَ وجهُ الأولويةِ، وهو أمرانِ، أحدهما: أنَّ الأولى يتعلقُ بالمعانِي إذ اختلافُ الأبنيةِ يختلفُ على المعانِي، ثانيهما: أنَّ العلةَ الأولى بسيطةٌ، وذلك دليلُ قوتِها، والثانيةَ مركبةٌ من أمرينِ، وذلك دليلُ ضعفِهَا.

قَوْلُهُ: [ذكرَ بعضُ الشارحينَ] هو الشريفُ[5] -رحمه الله-[6] وحاصلُ كلامه أنَّ المصنفَ -رحمه الله-[7] إن أرادَ بِـ(مَقُوم) المصدر فمجيئُهُ ممنوعٌ، وإن أرادَ اسمَ المفعولِ لم يستقمْ؛ لأنَّهُ لا

أجيب بأنَّ ذلك لا يمنع من الحمل على الماضي، كما حملوا (يخاف) على (خاف) هكذا ذكروا، وفيه نظر؛ لأنَّ الكلام فيما فيه حرف علة مضمومة مع سكون ما قبلها، وذكر بعض الشارحين أنَّ في مجيء (مَقُوم) بفتح الميم، وضم القاف نظرًا؛ ولو ذكر (معونًا) لكان أولى؛ يريد بـ(مقوم، ومبيع) اسم المفعول؛ لأنَّ اسم المفعول لا يجيء من (قام)؛ لكونه لازمًا، ولأنَّه يذكر (مبيعًا، ومقومًا) ثمَّ يذكر اسم المفعول بعدهما، وإن أراد بهما اسم المفعول على تقدير (مقوم به)، فأصلهما (مقووم)، و(مبيوع)، نقلت ضمة الواو والياء إلى ما قبلهما، وحذفت إحدى الساكنين، وفيه بحث. شاهين، مجموعة الشافية، شرح الجاربردي (ج2/277-278).

([1]) (قد): ساقط في (ك)، و(م).

([2]) (أبو حيان): زائد في (ط).

([3]) ابن الحاجب، الإيضاح في شرح المفصل (ج2/433-436).

([4]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (وذلك دليلُ ضعفِهَا).

([5]) ركن الدين، شرح الشافية (ج2/765).

([6]) (رحمه الله): ساقط في (ك)، و(م).

([7]) (رحمه الله): ساقط في (ط)، و(ك).

يجيءُ من اللازمِ، ولمَّا يذكرْ بعدُ، ولو سلمَ لم يتجهْ؛ لأنَّ /ق177أ/ الإعلالَ فيه ليسَ بالنقلِ والإسكانِ كَـ(يَقُوم[1]، ويَبِيع)، بل بالنقلِ والحذفِ.

قَوْلُـهُ: [ولأنَّـهُ يـذكرُ مبيعًـا ومقومًـا] لـم يذكرْهُا المصنفُ[2] فيما بعدُ كذلكَ، وإنَّمَا قالَ[3]: ويسكنانِ وينقلُ[4] حركتهما فـي (يَقُوم، ويَبِيـع)، وَ(مَفْعُل، وَمَفْعِل) كذلكَ، ومفعولٌ كذلكَ نحو (مَقُول ومَبِيع)، فلم يصرحْ بأنَّ موزونَ (مَفْعُل، ومَفْعِل) من لفظي (يَقُوم، ويَبِيع) وإن أوهمه كلامُهُ، ومن ثمَّ[5] مثَّلَهُ الشارحُ[6] فيما سيأتي بِـ(معون[7]، ومبيت).

قَوْلُـهُ[8]: [وفيـه بحـثٌ] فإنَّهُ يمكنُ أن يقالَ: لِمَ لَمْ يحملْ على الفعلِ، ولم يقلبْ حرفَ العلةِ ألفًا؟ فإنَّ كونَ أصلِهِ (مَقُووم) لم يمنعْ ذلكَ؛ إذ غايتُهُ بعدَ القلبِ حذفُ إحديهما، فليحذفْ. ض.

قَوْلُـهُ: [وفيه بحثٌ] وُجِّهَ بأنَّ المصنفَ لم يذكرْ (مَقُولًا، ومَبِيعًا) ثُمَّ مفعولًا بعدَهُمَا، وإنَّمَا ذكرَ مَفْعُـلًا ومَفْعِـلًا ثُمَّ مَفْعُولًا كما تقدمَ إيضاحُهُ، وقد يوجَّـهُ –أيضًـا– بـأنَّ حذفَ أحدَ الساكنينِ لا ينـافي الإعلالَ بالنقلِ والإسكانِ، وهو ظاهرٌ على أنَّ قولَ المصنفِ –رحمه الله–[9] هُنَا بغيرِ[10] ذلكَ شاملٌ للحذفِ.

قَوْلُـهُ[11]: [لقيـلَ: (جـاد)][12] حاصلُهُ لو قيلَ فِـي (جَـوادٍ): (جَـادٌ) لاحتملَ أمورًا خمسـةً: أحدُهَا: أن يكونَ فَعَالًا، وهو المقصودُ، والأربعةُ الباقيةُ كما قالَ في المتنِ، فيشتبهُ المقصودُ، يعنِي

([1]) في (م): (ليقوم).

([2]) في (ك): (المص).

([3]) ابن الحاجب، الشافية في علمي الصرف والخط (ص102).

([4]) في (ك): (تنقل).

([5]) في (ط): (ثمة).

([6]) شاهين، مجموعة الشافية، شرح الجاربردي (ج311/2).

([7]) في (م): (مقول).

([8]) ساقط في (ك): إلى قوله: (فليحذفْ. ض).

([9]) (رحمه الله): ساقط في (ط)، و(ك).

([10]) في (ط): (بعين).

([11]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (وحذف عينُهُ).

([12]) وصحَّ –أيضًـا– (جَوَاد، وطَوِيل، وغَيُور) مما زيد فيه حرف المد في بناء الكلمة بعد العين، واستدل على صحته بأمرين، أحدهما: للإلباس بـ(فاعل) إن أعل وحرك الثانية كما في (قائل)، أو للإلباس بـ(فَعَل) إن حذف إحدى الألفين يحتمل أن يكون اسم فعل من جديته؛ أي: سألته، وطليعته بالدهن، وغريته؛ أي: ألصقته بالغراء، وأن يكون فعلًا ماضيًا من جاد يجود، وطال يطول، وغار يغور، أو يكون معلَّ (فعالٍ) من الجود، و(فعيل) من الطول، و(فَعُول) من الغيرة. والثاني: أنَّ إعلال العين في مثله مشترط بكونه جاريًا على الفعل، أو موافقًا له

وكذلكَ (طويلٌ وغيورٌ) لو أعلَّا وقيلَ: (طَالٌ، وغَارٌ) يحتملُ الخمسةَ: أحدُهَا: أن يكونَا فَعِيلًا وفَعُولًا، وهو المقصودُ، والأربعةُ الباقيةُ كما ذكرَ فيلتبس.

قَوْلُهُ: [فيلتبسُ بِـ(فاعلٍ)] أمَّا الالتباسُ بِـ(فَعَل) فظاهرٌ، وأمَّا بِـ(فَاعِلٍ)؛ لأنَّهُ يحتملُ أن يتوهمَ متوهمٌ أنَّهُ في الأصلِ (فَاعِلٌ)، وحذف عينُهُ.

قَوْلُهُ: [فيلتبسُ (بِفَاعِلٍ) أو (بِفَعَلٍ)[1]] المرادُ أنَّ نحو (جَوَاد)[2] لو أعلَّ فقيلَ فيهِ: (جَادٌ)، التبس بناؤُهُ[3] فلا يدري هل أصلُهُ (فَعَالٌ) فاعتلَّ[4]، أو (فَاعِلٌ) فحذفتْ عينُهُ على حدِّ حذفِهَا في (شاكٍ)[5]، وَ(فَعَلٍ) بتحريكِ العينِ فقلبتْ ألفًا مع أنَّهُ يحتملُ –أيضًا– حينئذٍ أمرين آخرين لم يشرْ إليهِمَا المصنفُ –رحمه الله–[6]، وهما أن يكونَ اسمَ فاعلٍ مِنَ الجدوَى فحذفتْ لامُهُ كَـ(غَازٍ)[7]، أو فعلًا ماضيًا مِنَ الجوادِ[8]، و كذا القولُ في نحوِ (طَوِيل، وغَيُور).

قَوْلُهُ[9]: [مِن جَدَيْتُهُ] ثُمَّ حذفتْ لامُهُ كَـ(قَاضٍ) فوزنه (فَاعٍ).

قَوْلُهُ: [وَغَرَيْتُهُ؛ أَي: ألصقتُهُ بالغراءِ] هذا الفعلُ على ما يقتضيهِ كلامُ القاموسِ[10] والصحاحِ[11] واويٌّ. قالَ الجوهريُّ: الغراءُ الذي يلصقُ به الشيءُ، يكونُ مِنَ السمكِ، إذا فتحتَ الغين قصرتَ، وإن كسرتَ مددتَ، تقولُ منهُ: غروتُ الجلدَ ألصقته[12] بالغراءِ، وقوسٌ مغروةٌ ومغريةٌ. انتهى. وكذا الفعلُ /ق177ب/ مِنَ الجدوى كَمَا اقتضاهُ –أيضًا– كلامُهُما، ففيها[13] جَدَوْتُهُ واجتديتُهُ

بالحركة والسكون، وهذه ليست بجارية على الفعل؛ لأنَّها من الصفات المشبهة، وإنَّما الجاري اسم الفاعل واسم المفعول؛ لموافقتهما الفعل معنًى من حيث الدلالة على الحدوث، ولفظًا من حيث الوزن حركة وسكونًا، وذكر ذلك الزمخشري. اليزدي، شرح الشافية (ج2/488)، شاهين، مجموعة الشافية، شرح الجاربردي (ج2/279–280).

([1]) في (ك): (يفعل).

([2]) في (م): (جوادا).

([3]) في (م): (تارة).

([4]) (فاعتل): ساقط في (ك).

([5]) في (م): (شاد).

([6]) (رحمه الله): ساقط في (ط)، و(ك).

([7]) في (ط): (فاز).

([8]) في (ك): (الجود).

([9]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (فوزنه (فاعٍ).

([10]) الفيروز أبادي، القاموس المحيط (ص1317).

([11]) الجوهري، الصحاح (ج6/2445).

([12]) في (ط): (ألصقه).

([13]) الفيروز أبادي، القاموس المحيط (ص1269)، والجوهري، الصحاح (ج6/2299).

بمعنى إذا طلبتُ جدوَاهُ، وفيه جدا عليهِ يجدو[1] وأجدى، ثُمَّ قالَ: وجداه، جدوًا، واجتداه: سألَهُ حاجَةً، لكنَّهُ قالَ[2] بعدُ فِي الياءِ: وجديتُهُ: طلبتُ[3] جَدْوَاهُ، فليتأمل.

قَوْلُهُ[4]: [ولذلكَ فإنَّ جارَ اللهِ[5] إلخ] فيه نظرٌ.

قَوْلُهُ[6]: [وصحَّ نحو الجَوَلَانِ] علَّلَ ابنُ مالكٍ وغيرُهُ تصحِيحَهُ بما تقدمتِ الإشارةُ إليه في كثير[7] من المواضع[8]، وهو اتصالُ الزيادةِ المختصةِ بالأسماءِ، قالَ في (شرح الكافية)[9]: لَمَّا كانَ الإعلالُ فرعًا والفعلُ فرعٌ كانَ به أحقُ مِنَ الاسمِ، فلهذا إذا كانَ آخرُ الاسمِ زيادةً تختصُّ بالاسمِ صُحِّحَتْ فيه الواوُ والياءُ المتحركانِ المنفتحُ مَا قبلهما كالجولانِ والهيمانِ؛ لأنَّ هذه الزيادةَ مزيلةٌ لشبهِ الاسمِ بالفعلِ، فما جاءَ من هذا النوعِ معلًّا عُدَّ شاذًا كـ(ماهان[10]، وداران).

([1]) في (م): (يجدوا).

([2]) الفيروز أبادي، القاموس المحيط (ص1269).

([3]) (من): زائد في (م).

([4]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (فيه نظرٌ).

([5]) قال الزمخشري في اسم الفاعل: " هو ما يجري على يفعل من فعله كضارب، ومكرم، ومنطلق، ومستخرج، ومدحرج"، وفي اسم المفعول: " هو الجاري على يفعل من فعله، نحو مضروب لأن أصله مفعل، ومكرم ومنطلق به ومستخرج ومدحرج"، وفي الصفة المشبهة: " هي التي ليست من الصفات الجارية وإنما هي مشبهة بها في أنها تذكر وتؤنث وتثنى وتجمع نحو كريم وحسن وصعب". الزمخشري، المفصل في صنعة الإعراب (ص258)، و(ص291)، و(ص293).

([6]) وصحَّ –أيضًا– من الإعلال مما في آخره ألف ونون زائدتان كالجولان، والحيوان، ومما آخره ألف التأنيث كالصَّوَرَى، وهو اسم ماء بعينه، والحَيَدى، يقال: حمار حيدى: إذا كان كثير الحيد عن ظله؛ لنشاطه، وصحح لأمرين، أحدهما: التنبيه بحركته على حركة مسماه؛ فأرادوا أن يكون الاسم في اللفظ مشاكلًا لمعنى المسمى، الثاني: أنَّها ليست بجارية على الفعل، ولا موافقة له في الحركة والسكون، وصحَّ الموتان حملًا على الحيوان؛ لأنَّه نقيضه، ولأنَّه ليس بجارٍ على الفعل، ولا موافق له في الحركة والسكون. يقال: اشتر من الموتان ولا تشتر من الحيوان؛ أي: اشتر الأرض والدور، ولا تشتر الرقيق والدواب. ركن الدين، شرح الشافية (ج768/2)، والجوهري، الصحاح (ج267/1).

([7]) (كثير من): ساقط في (ط)، و(ك).

([8]) في (ك)، و(ط): (الموانع).

([9]) ابن مالك، شرح الكافية الشافية (ج2132/4).

([10]) في (م): (كهامان). (ماهان): اسم رجل وأصله: مَوَهَان، تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت ألفًا، وما ذكر من شذوذ إعلال ماهان وما شابهه هو رأي الجمهور، وقد خالفهم في ذلك المبرد وقال: إنَّ إعلال ما كان على (فَعَلان) هو القياس وتصحيحها شاذ. الرضي، شرح الشافية (ج107/3).

قالَ[1]: وأمَّا الحركةُ وشبهُهُ فتصحيحُهُ شاذٌّ باتفاقٍ؛ لأنَّ تاءَ التأنيثِ تلحقُ الفعلَ الماضِي لفظًا كمل تلحقُ الاسمَ، فلا تثبتْ[2] بلحاقِهَا مباينةً، ثُمَّ قالَ: وتصحيحُ واوَ (صَوْرَي) عندَ المازنيِّ قياسٌ؛ لأنَّ آخرَهُ ألفُ تأنيثٍ، وهي مختصةٌ بالأسماءِ، وعندَ الأخفشِ شاذٌّ[3]؛ لأنَّ ألفَهَا في اللفظِ كألفِ (فَعْلَى)[4] إذا جعلَ علامةَ تثنيةٍ[5]. انتهى. وما علَلَ به هو المشهورُ عندَ أهلِ التحصيلِ، ونقلَهُ الزعفرانيُّ[6] في تعليقِهِ عن سِيبَوَيْهِ[7]. وفي الإيجازِ[8] لابنِ مالكٍ تعليلٌ آخرَ، قالَ ناظرُ الجيشِ[9] -رحمه الله-[10]: إنَّهُ حسنٌ لطيفٌ بديعٌ، وهو أنَّ نحوَ (الجَوَلَان)، ونحوَ (الصَّوْرَى) إنَّمَا صُحِّحَا؛ لأنَّ حركةَ عينِهِمَا لا تكونُ غيرَ فتحةٍ إلا في الصحيحِ على قلةٍ كَـ(ظَرِبَان[11]، وسَبُعَان[12])[13]، والفتحةُ لخفتها لا يعلُّ ماهي فيهِ، وليسَ بلازمٍ إلا فيما /ق178أ/ يوازنُ مكسورًا أو مضمومًا كَـ(فَعَل) فإنَّهُ يوازنُ (فُعِل) وَ(فَعُل) فأعلَّا حملًا عليهما، وليس لنا في المعتلِ العينِ (فَعْلَان) ولا (فُعِلَان)، فيحملَ عليه (فَعَلَان) بالفتحِ، ولا لنا (فَعُلَى) ولا (فُعِلَى) فيحمل عليه (فَعَلَى)، فوجب تصحيحهما لذلكَ. انتهى.

([1]) سيبويه، الكتاب (ج371/2)، وابن عصفور، الممتع الكبير في التصريف (ص317)، والرضي، شرح الشافية(ج106/2)، والمرادي، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك (ج53/6-54).

([2]) في (ك): (يثبت).

([3]) ابن جني، المنصف (ج2/2-7)، وأبو حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب (ج299/1).

([4]) في (ك)، و(ط): (فعلا).

([5]) في (ك): (مبنية).

([6]) محمد بن يحيى أبو الحسن الزعفراني، النحوي البصري، أحد تلاميذ علي بن عيسى الربعي، وكان الربعي يثني عليه ويصفه. ولقي الفارسي فقرأ عليه الكتاب، فقال له: أنت مستغن عني يا أبا الحسن، فقال: إن استغنيت عن الفهم لم أستغن عن الفخر، ونقل عنه ابن إياز في كتابه (شرح التعريف)، ومن الكتب التي ذكرت له: (الأسماء الأعجمية)، و(التعليق). السيوطي، بغية الوعاة (ج268/1)، وابن إياز، شرح التعريف بضروري التصريف (ص23)، و(ص70)، و(ص71)، و(ص99)، و(ص152)، و(ص205).

([7]) نقل الزعفراني في تصحيحه أنَّ سيبويه يذهب إلى أنَّ التصحيح إنَّما كان فيه للحاق الألف والنون واختصاص ذلك بالاسم دون الفعل، وهامان، وداران عنده شاذٌّ، والقياس: هومان، ودوران. ابن إياز، شرح التعريف بضروري التصريف (ص205).

([8]) ابن مالك، إيجاز التعريف في علم التصريف (ص174).

([9]) ناظر الجيش، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (ج5148/10).

([10]) (رحمه الله): ساقط في (ط)، و(ك).

([11]) الظرِبَان: دابة مثل القرد منتنة الريح. وجَمعهَا الظربى والظربان. ابن قتيبة، الجراثيم (ج283/2)، وابن دريد، جمهرة اللغة (ج316/1).

([12]) السَّبُعَان: اسم موضع معروف في ديار قيس. الأزهري، تهذيب اللغة (ج72/2).

([13]) في (م): (كظربات، وسبعات).

وفيه اعتمادُ مذهبِ المازنيِّ، وقد نقله أبو حيَّانَ[1] وغيرُهُ عن سِيبَوَيْهِ[2] -أيضًا- وخالفَ في التسهيلِ[3]، فاعتمدَ قولَ الأخفشِ.

قَوْلُهُ: [وهو اسمُ ماءٍ بعينِهِ[4]] كذا قالَ غيرُهُ -أيضًا- والذي رأيتُهُ في القاموسِ[5]: و(صَوْرَى)، كـ(سَكْرَى): ماءٌ بِبلادِ مُزَيْنَةَ، ولم أرَ فيه (صَوَرَى) بالتحريكِ، وَ(الحَيْد) بسكونِ الياءِ.

قَوْلُهُ[6]: [وصحَّ نحوُ (أَدْوُر)] الأنسبُ ذكرُ هذا عندَ الكلامِ على مَا إعلالُهُ بالنقلِ والإسكانِ، لكنَّ إعلالَ مَا ذكرَ لو أعلَّ ليسَ إلا بهما على ما قرَّرَهُ الشارحُ، وهو الموافقُ لِمَا في الشرحِ المنسوبِ إلى المصنفِ[7]، وخالفَ النظامُ[8] فجعلَهُ لَو فرضَ بالقلبِ، وقالَ: إنَّهُ يلتبسُ حينئذٍ بالماضِي من الإدارةِ والإعانةِ، فليتأملْ. وَ(العِنايةُ) بكسر العين.

قَوْلُهُ[9]: [وَأَعْيُن] يعني في (أعينٍ) بعدَ نقلِ الحركةِ بقلبِ الضمةِ كسرةً؛ لسلامةِ الياءِ.

قَوْلُهُ: [أي: رَبِيئَة] هو بموحدةٍ، وهمزةٍ بوزنِ (فعيلة)، يقالُ[10]: رَبَأَهُم، وَرَبَأَ لَهم، كَـ(مَنَعَ): إذا صارَ رَبِيئَةً[11]؛ أَي: طَلِيعَةٌ[12].

([1]) أبو حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب (ج1/299).

([2]) سيبويه، الكتاب (ج2/371).

([3]) ابن مالك، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد (ص310).

([4]) الحموي: ياقوت، معجم البلدان (ج3/432).

([5]) الفيروز أبادي، القاموس المحيط (ص427).

([6]) وصحَّ نحو (أَدْوُر) جمع دار، و(أَعْيُن) جمع عين، مع وجود مقتضى الإعلال بالقلب أو بالنقل والإسكان؛ لأنَّه لو أعلَّ لالتبس بمضارع دار وعان من قولهم: عان علينا، يعين، عيانة؛ أي: صار لنا عينًا؛ أي: ربيئة؛ أو لأنَّه غير جارٍ على الفعل ولا مخالفٍ على الوجه المشروط. شاهين، مجموعة الشافية (ج2/282).

([7]) ابن الحجاب، الإيضاح في شرح المفصل (ج2/441).

([8]) النظام، شرح الشافية (ج2/336).

([9]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (لسلامةِ الياءِ).

([10]) الفيروز أبادي، القاموس المحيط (ص41).

([11]) في (ك)، و(ط)، و(م): (ربية).

([12]) في (م): (طليقة).

قَوْلُهُ[1]: [وصحَّ نحوُ (جَدْوَل)[2] إلـخ] لا وجهَ –أيضًا– لذكرِ هذا هنا؛ لأنَّ المذكوراتِ من معتلِّ اللامِ لا العينِ. وَ(خِرْوَع)[3] بكسرِ المعجمةِ.

قَوْلُـهُ: [لمحافظـةِ الإلحـاقِ]؛ أي: بجَعْفَرٍ ودِرْهَمٍ وجُخْدَبٍ[4] إن ثبت، وهو مذهبُ الأخفشِ وغيرِهِ، وقد تقدَّمَ.

قَوْلُهُ[5]: [لمحافظةِ الإلحاقِ]؛ أَي: بجَعْفَرٍ ودِرْهَمٍ وجُخْدَبٍ.

قَوْلُـهُ[6]: [وتقلبـانِ همـزةً] قلنا: تغييرُ العينِ إلى ثلاثةِ أقسامٍ: إمَّا بالقلبِ أو بالحذفِ أو بالإسكانِ، والقسمُ الأولُ –أيضًا– على ثلاثةِ أقسامٍ: إمَّا تقلبانِ ألفًا أو همزةً أو تقلبُ أحديهما إلى الأخرَى. فلمَّا فرغَ مِمَّا تقلبانِ ألفًا شرعَ فيما تقلبانِ همزةً.

قَوْلُهُ: [اسمُ الفاعلِ] منه مَا كانَ على (فاعلٍ) أو (فاعلةٍ)، وليسَ باسمِ فاعلٍ[7]، كقولهم[8]:

([1]) وصحَّ من الإعلال (جَدْوَل)، (خِرْوِع)، و(عُلْيَب)؛ للمحافظة على الإلحاق بـ(جعفر، ودرهم، وبرثن)، فلو أعلَّ لزال وزن الإلحاق، أو للسكون المحض؛ لأنَّ الساكن فيها ليس فاء الكلمة، بل عينها حتى يكون في حكم المفتوح. شاهين، مجموعة الشافية (ج2/282–283).

([2]) الجدول: نهر صَغِير، والْوَاو زَائِدَة. ابن دريد، جمهرة اللغة (ص449)، وابن فارس، مجمل اللغة (ص179).

([3]) في (م): (ضروع). الخِرْوَعُ: نبتٌ معروف، ولم يجئ على هذا الوزن إلاَّ حرفان: خِرْوَعٌ وَعِثْوَدٌ. وهو اسمُ وادٍ. وكلُّ نبتٍ ضعيفٍ يتثنَّى، أيَّ نبتٍ كان، فهو خروع. قال طرفة بن العبد: [الطويل]

تُلاعِبُ مَثْنَى حَضْرَمِيٍّ كأنَّه تَعَمُّجُ شيطانٍ بذي خِرْوَعٍ قَفْرِ

والشيطان: الحية. الجوهري، الصحاح (ج3/1203)، والحميري، شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم (ج6/2465).

([4]) الجُخْدَب: الجمل العظيم. ابن فارس، مقاييس اللغة (ص511).

([5]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (فيما تقلبانِ همزةً).

([6]) تقلب الواو والياء همزة في كل اسم فاعل وقعت فيه الواو والياء عينًا من المعتل فعله، كـ(قائم، وبائع)، والأصل: قاول، وبايع، فأريد اعتلالهما؛ لاعتلال فعلهما، ولم يكن الاعتلال بالحذف؛ لأنَّه يزيل صيغة فاعل، ويصير إلى لفظ الفعل، ولا يكفي الإعراب فاصلًا؛ لأنَّه يزول بالوقف، فقلبت ألفًا إمَّا بأنَّه لم يعتدوا بالألف الكائنة قبلها، فصار حرف العلة كأنَّه ولي الفتحة، فقلبت ألفًا؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها، أو نزلوا الألف منزلة الفتحة لزيادتها عليها، وكونها من جوهرها ومخرجها، فالتقى ألفان، فكرهوا حذف إحديهما، وكذا تحريك الأولى، فحركوا الثانية بقلبها همزة؛ لقربها من الألف، ونقط هذه الهمزة بالياء خطأ، ولذلك خطِّئ الحريري في الرسالة الرقطاء. شاهين، مجموعة الشافية (ج2/283–285)، وابن الحاجب، الإيضاح في شرح المفصل (ج2/432)، واليزدي، شرح الشافية (ج2/491).

([7]) لأنَّهما اسمان لا فعل لهما. ناظر الجيش، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (ج10/5011).

([8]) في (م): (من باب قولهم).

(حائر)[1]، وهو بحاءٍ وراءٍ مهملتين /178ب/: مُجْتَمَعُ الماءِ، وَمُطْمَئَنُّ الأرضِ، والبستانُ، وكقولِهم: (جائزة)[2]، بجيمٍ وزايٍ: وهو خشبةٌ تجعلُ في وسطِ السقفِ، نبَّهَ على ذلكَ في التسهيلِ[3].

قَوْلُهُ: [يعتلُّ بالهمزِ إنِ اعتلَّ فعلُهُ] الأوضحُ يعلُّ بالهمزِ إنْ أعلَّ[4] فعلُهُ؛ لأنَّ المعتلَ مَا أحدُ حروفِهِ حرفُ علةٍ، وهو يصدَّقُ بنحوِ (عَوِرَ).

قَوْلُهُ: [فقلبت ألفًا] هذا قولُ الأكثرينَ[5] -رحمهم الله-[6]، وقيلَ: بل قلبتْ همزةً ابتداءً، وهو قولُ عبدِ القاهرِ[7].

قَوْلُهُ[8]: [وكونُهَا مِن جوهرِهَا]؛ أَي: الفتحةُ بعضُ الألفِ.

قَوْلُهُ: [لِمَا مرَّ] وهو لأنَّهُ يزيلُ صيغةَ الفاعلِ.

قَوْلُهُ: [لِمَا مرَّ]؛ أي: مِن أنَّ ذلكَ يزيلَ صيغةَ فاعلٍ.

قَوْلُهُ: [ونقطُ هذه الهمزةِ خطأٌ]؛ أي: لأنَّ صورةَ الهمزةِ لا تنقطُ[9] إلا حيثُ يكونُ قياسُ تخفيفِهَا البدلُ، كَمَا إذا انفتحتْ وانكسرَ مَا قبلَهَا نحو (بئر)[10] فإنَّهَا إذا كتبتْ على نيةِ الإبدالِ نقطتْ، وهمزةُ نحو[11]: (قائل) ليستْ كذلكَ.

قَوْلُهُ: [فِي الرسالةِ الرُّقْطَاءِ[12]] هِي مضمنةٌ[13] للمَقَامَةِ السادسةِ والعشرينَ، ولقَّبَها بذلكَ؛ لاختلافِ حروفِهَا إعجامًا وضده بحيثُ لا يتوالى فيها معجمانِ ولا مهملانِ، مِنَ الرُّقْطَةِ[14] بالضمِّ: سَوادٌ يَشُوبُه نُقَطُ بَياضٍ، أو عَكْسُه، ووقعَ فيها -أيضًا- مِن ذلكَ نحو (قايل، وشايم) فِي قَوْلِهِ: (إذا

([1]) الفيروز أبادي، القاموس المحيط (ص381).

([2]) المرجع السابق (ص506).

([3]) ابن مالك، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد (ص300).

([4]) في (م): (اعتل).

([5]) سيبويه، الكتاب (ج357/4)، والمبرد، المقتضب (ص133)، وابن يعيش، شرح المفصل (ج351/5).

([6]) (رحمهم الله): ساقط في (ط)، و(ك).

([7]) الجرجاني، المقتصد في شرح التكملة (ص1488).

([8]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (يزيلُ صفةَ الفاعلِ).

([9]) في (ك): (ينقط).

([10]) في (ك): (مير)، وفي (م): (متر).

([11]) (نحو): ساقط في (ط).

([12]) الحريري، المقامات (ص255).

([13]) (هي مضمنة): ساقط في (ك)، وفي (ط): (بضمة).

([14]) الفيروز أبادي، القاموس المحيط (ص668).

جاشَ لخُطبَةٍ فلا يوجَدُ قايلٌ)، وقَوْلِهِ: (لا خلَتْ سَجايا خُلْقِهِ ترفِدُ شايمَ برْقِهِ)، ومن نحوِ ذلكَ قَوْلُهُ: (بصايغ[1] تَمَّتْ[2])، وَ(ناظِمُ قلايدَ) وغيرهما.

قَوْلُهُ[3]: [حكـيَ أنَّ أبَـا علـيٍّ] قالَ المطرزيُّ[4]: مَرَّ بِي في بعضِ تصانيفِ أبي الفتحِ بن جنيٍّ أنَّ (أبا عليٍّ دخلَ عَلَى واحدٍ ...) الحكاية بتمامِهَا. و(النُّقطةُ) بضمِّ النونِ.

قَوْلُـهُ[5]: [فِـي الرسـالةِ الرُّقْطَـاءِ] (الرُّقْطُ): سوادٌ يشوبُهُ نُقَطُ بَياضٍ، ومنه دجاجةٌ رقطاءُ. صحاح[6].

قَوْلُهُ: [نـائلُ يديـهِ] ويمكنُ أنَ يقالَ: نايلُ بالياءِ لا بالهمزةِ حتَّى يكونَ نقطُهُ خطأٌ، وإنَّمَا أتَى بالياءِ تكلمًا بالأصلِ لضرورةِ مَا التزمَهُ مِنَ الصنعةِ، كما يلفظُ بالأصلِ لضرورةِ الشعرِ والتناسبِ.

قَوْلُهُ[7]: [شَوَكًا] وَهُوَ بفتحِ الواوِ.

([1]) في (ط): (بمصامع). وفي (ك): (بصنايغ).

([2]) في (ك): (نمت).

([3]) حكي أنَّ أبا علي دخل على واحد من المتسمِّين بالعلم، فإذا بين يديه جزء مكتوب فيه (قايل) منقوطًا بنقطتين من تحت، فقال أبو علي: هذا خطُّ من؟ قال: خطِّي، فالتفتَ إلى صاحبه كالمغضب، وقال: قد أضعنا خطواتنا في زيارة مثله، وخرج من ساعته. انظر: المرادي، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك (ج1569/3).

([4]) المُطَرِّزي(ت610هـ) ناصر بن عبد السيد أبي المكارم ابن علي، أبو الفتح، برهان الدين الخوارزمي المطرزي: أديب، عالم باللغة، من فقهاء الحنفية. ولد في جرجانية خوارزم، ودخل بغداد حاجًّا (سنة 601) وتوفي في خوارزم. كان رأسًا في الاعتزال. قَرَأَ على الزَّمَخْشَرِيّ ولما توفي رثي بأكثر من 300 قصيدة. من كتبه (الإيضاح) في شرح مقامات الحريري، انتقد ياقوت (في معجم البلدان) بعض ما جاء فيه من التعريف بأسماء الأماكن ولم يسمه، و(مُخْتَصر الْمِصْبَاح) فِي النَّحْو، مُقَدّمَة فِيهِ مَشْهُورَة بالمطرزية، مُخْتَصر الْإِصْلَاح لِابْنِ السّكيت، و(المعرب) في اللغة، شرحه ورتبه في كتابه: (المغرب في ترتيب المعرب) تكلم فيه عن الألفاظ التي يستعملها الفقهاء من الغريب، وهو للحنفية بمثابة كتاب الأزهري للشافعية، وله: (الإقناع بما حوى تحت القناع)، وله شعر. انظر: المطرزي، الإيضاح لمقامات الحريري، وابن خلكان، وفيات الأعيان (ج370/5)، والسيوطي، بغية الوعاة (ج311/2)، والزركلي، الأعلام (ج348/7)،

([5]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (لضرورةِ الشعرِ والتناسبِ).

([6]) الجوهري، الصحاح (ج1128/3).

([7]) أمَّا نحو (عاور) لم تقلب واوه همزة؛ لصحة عَوِرَ، ومثله (شاك) من الشوكة، وهي شدة البأس، وفي اسم فاعلة ثلاثة أوجه: الأول: شائك بالهمزة على مقتضى القياس، الثاني: شاكٍ كقاضٍ، على تأخير العين إلى موضع اللام، ووزنه (فَالع)، ومثله (لاث)، الثالث: حذف العين، وهي الهمزة، والإعراب جارٍ على الكاف، ووزنه (فالٍ)، والقولان الثاني والثالث كلاهما شاذ، ومن قال في (شاك) بالضم رفعًا أنَّه (فَعِل) قصر عن (فاعل) بأن تكون ألفه منقلبة عن عينه، كما قيل في (هارٍ)، قال الزمخشري: "الهار: الهائر، وهو المتصدع الذي أشفى على

قَوْلُهُ: [على تأخيرِ العينِ إلى موضعِ اللامِ] هو المعبرُ عنه بالقلبِ[1]، وهو فِي (هارٍ) وبابِهِ أشهرُ مِنَ الحذفِ /ق179أ/، وَ(هارٍ) في الآيةِ الشريفةِ[2] يحتملُهَا لكونِهِ مجرورًا.

قَوْلُهُ: [ومثْلُهُ لَاثٍ] وهو بمثلثةٍ مكسورةٍ، وَ(اللَّوْثُ) بسكونِ الواوِ: عصبُ الرأسِ بالعمامةِ.

قَوْلُهُ[3]: [الهَارُ الهَايِرُ]؛ أَي: الهَارُ معناه الهايرُ[4].

قَوْلُهُ: [وهو المنصدعُ] هو بالنونِ: المنشقُ، ومثله المتصدعُ بالتاءِ، وَأَشْفَى على التهدمِ؛ أَي: أشرفَ عليهِ، قالَ الحريريُّ في (الدرةِ)[5]: ولا يستعملُ إلا في المكروهِ.

قَوْلُهُ[6]: [وهو المنصدعُ] الصَّدعُ: الشَّقُّ، يقالُ: صدعتُهُ فانصدعَ؛ أي: انشقَ.

التهدم والسقوط. ووزنه فعل، قصر عن فاعل، كخلف من خالف. ونظيره: شاك وصات، في شائك وصائت. وألفه ليست بألف فاعل، إنما هي عينه. وأصله هور وشوك وصوت"، وهذا يخالف ما ذكره في المفصل: "وإعلال اسم الفاعل من نحو (قال، وباع) أن تقلب عينه همزة كقولك: قائل وبائع، وربما حذفت كقولهم: شاكٌ"، وأيضًا يخالفه ذكره هارًا فيما حذف منه حرف أصلي لا يردُّ في التصغير، ويقرره ابن الحاجب بقوله: هار لا يجوز أن يكون فعلًا؛ لأنَّ الزمخشري أثبته محذوفًا منه حرف أصلي، ولا أن يكون مقلوبًا؛ لأنَّ حذف الياء منه عارض، فوجب أن يكون فاعلًا، وهذا يؤيد ما ذكره ابن الحاجب في التصغير، تحقيقًا لأصل (هار)، واعتراضًا على ما ذكر في بعض الحواشي. الزمخشري، الكشاف (ج312/2)، والمفصل في صنعة الإعراب (ص527)، وشاهين، مجموعة الشافية (ج285/2-287).

([1]) القلب المكاني: هو تَقديمُ بَعضِ أحرُفِ الكَلِمةِ على بَعضٍ، دون تغيير في معناها. وأكثرُ ما يكون في المَهمُوزِ والمُعتَلِّ، نحو: (أيِسَ)، و(جاءٍ). فوزنُ (أَيِسَ): (مقلوب (يَئِسَ): (عَفِلَ)، و(نَاءَ (مقلوب (نَأَى): (فَلَعَ). ويعرف بأمور خمسة: الاشتقاق، والتصحيح مع وجود موجب الإعلال، وندرة الاستعمال، أن يترتَّب على عدم القلب وجود همزتين في الطرف، أن يترتب على عدم القلب منعُ الصرفِ دون مقتضٍ. انظر: ركن الدين، شرح الشافية (ج188/1)، والحملاوي، شذا العرف في فن الصرف (ص15).

([2]) وردت في قوله تعالى ﴿عَلَى شَفَا جُرُفٍ هَارٍ فَانْهَارَ بِهِ فِي نَارِ جَهَنَّمَ﴾ [التوبة: 109].

([3]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (الهَارُ معناه الهايرُ).

([4]) (هارَ البناءُ والجرفُ يهورُ هَوْرًا وَهُؤُورًا؛ فهو هائرٌ وهارٍ) على القلب؛ فالفعل لازم ومتعدٍّ، مثل: (هارَ الشَّيْءَ): حزره. (وهارَ الْبناءَ هَوْراً): هَدمه. و(هارَ الْبناءُ الجرفُ هَوْرًا)، وقوله: (وهارٍ) على القلب يريد أن أصله (هاوِرٌ) ثم قدمت الراء على الواو؛ فصار: (هاروًا)، ثم قلبت الواو ياءً؛ لتطرفها إثر كسرة، فصار: (هاريًا) ثم أعل إعلال قاض. فإذا صغرت (هائرًا) الذي بقي على أصله من غير قلب مكاني قلت: (هويئر)، كما تقول: (سويئل ونويئل وصويئم) في تصغير (سائل ونائل وصائم)، وإذا أردت تصغير: (هارٍ) الذى قدمت (لامه) على (عينه) قلتَ: (هوير) كما تقول: (قويض)، و(غويز) في تصغير (قاض)، و(غاز). انظر: ابن سيده، المحكم والمحيط الأعظم (ج416/4)، و: الرضي، شرح الشافية (ج224/1).

([5]) الحريري، درة الغواص في أوهام الخواص (ص92).

([6]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (في مصونٍ، ومبيعٍ).

قَوْلُهُ: [كَـ(خَلَفَ) عن (خَالِفٍ)] ويقربُ من جَنْدلٍ وعُلَبْطٍ عن جَنَادِلٍ وعُلَابِطٍ. ض. حاصلُهُ أنَّ المحذوفَ على ما في (الكشافِ)[1] هو الألفُ الزائدُ، ووجهه أنَّ الأصليَّ أولى بالبقاءِ، وعلى ما في (المفصلِ)[2]، ووافَقَهُ ابنُ الحاجبِ في الشرحِ[3] هو العينُ، ووجهه أنَّ الزائدَ دالٌ على معنًى بخلافِ الأصلِي، وهو كالخلافِ في (مصونٍ، ومبيعٍ).

قَوْلُهُ: [وهذا يخالف ما ذكره[4] في المفصلِ] قالَ أبو حيَّانَ[5] -أيضًا-: إنَّهُ لم يذهبْ إليه ذاهبٌ، ثُمَّ قالَ: وهو أسهلُ من ادعاءِ[6] الحذفِ. انتهى. وفي (الإيجازِ)[7] لابنِ مالكٍ: من الحذفِ ما[8] لا يطردُ ولا يلزمُ كحذفِ عينِ (فَاعِل) المعتلِّ، مثل قولِهِم فِي (هَائِرٍ[9]، وشَائِكٍ): (هَارٌ، وشَاكٌ)، ويمكنُ أن يكونَ المحذوفُ من هذينِ ونحوهِمَا إنَّما هو الألفُ الزائدةُ كما حذفتْ في فاعلِ المضاعفِ، كقولِهِم فِي (رَابٍّ، وبَارٍّ، وسَارٍّ، وقَارٍّ): (رُبٌّ، وبَرٌّ، وسَرٌّ، وقَرٌّ). وقد يتوهمُ أنَّ هذا الثاني هو ما فِي (الكشافِ) وليسَ بِهِ، والفرقُ أنَّ نحوَ (هَار) على هذا بنيَ على فاعلٍ، ثُمَّ حذفتِ الألفُ الزائدةُ، وهي في ذلكَ بنيَ على فَعِلٍ، فأعلَّتِ العينُ بقبلها الفاعل على القياسِ ولا حذفَ.

قَوْلُهُ[10]: [فيما حذفَ منه حرفٌ أصليٌّ] وكذا ذكرَهُ ابنُ الحاجبِ[11] في التصغيرِ كما مرَّ.

قَوْلُهُ: [ويقرره]؛ أَي: يقررانِ المحذوفَ، وهو العينُ، والباقي هو الزائدُ.

قَوْلُهُ: [ولا أن يكونَ مقلوبًا]؛ لأنَّهُ حينئذٍ يكونُ منقوصًا، وياءُ المنقوصِ يحذفُ مقدرةً لا

([1]) الزمخشري، الكشاف (ج312/2).

([2]) الزمخشري، المفصل في صنعة الإعراب (ص527).

([3]) ابن الحاجب، الإيضاح في شرح المفصل (ج434/2).

([4]) في (م): (ذكروه).

([5]) انظر: ناظر الجيش، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (ج5024/10).

([6]) في (ك): (ادعاه).

([7]) ابن مالك، إيجاز التعريف في علم التصريف (ص197).

([8]) في (ك): (ولا يطرد ما لا يلزم).

([9]) في (ك): (هاير، وشايك).

([10]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (عند الخليلِ نحو (جاء)].

([11]) وَالاسْمُ عَلَى حَرْفَيْنِ يُرَدُّ مَحْذُوفُهُ، تَقُولُ فِي (عِدَةٍ، وَكُل) اسْمًا: (وَعَيْدَة، وَأُكَيْلٌ)، وَفِي (سه، ومذ) اسما: (ستيهة ومنيذ)، وفي (دم، وَحِرٍ): (دُمَيٌّ، وَحُرَيْحٌ)، وَكَذَلِكَ بَابُ ابْنٍ وَاسْمٍ وَأُخْتٍ وَبِنْتٍ وَهَنْتٍ، بِخِلَافِ بِابِ مَيْتٍ وَهَارٍ وَنَاسٍ. ابن الحاجب، الشافية في علمي التصريف والخط (ص68).

نسيًا، ولهذا يرجعُ في النصبِ، ولم يقولوا[1]: (هُوَيرٍ) بالكسرِ في غيرِ النصبِ، ولا (هُوَيريًا) بإثباتِهَا في النصبِ.

قَوْلُهُ: [وهذا يؤيدُ ما ذكرناهُ]؛ أَي: الذِي ذكرَهُ ابنُ الحاجبِ من أَنَّهُ ليسَ فعلًا ولا مقلوبًا، بل هو محذوفُ العينِ من غيرِ قلبٍ يؤيدُ ما ذكرناه في بابِ التصغيرِ[2] من أنَّ الألفَ زائدةٌ، وأنَّ العينَ لا تردُ لحصولِ بنيةِ التصغيرِ بدونِ ردِّهَا. لنا، فِي (هارٍ) ثلاثُ لغاتٍ: إحداها: أَنَّهُ فَعِل مقصورُ فَاعِل، فألفه ليستْ بألفِ فاعلٍ، وإنَّمَا هي عينهُ، وأصلُهُ (هَوِرَ)، فتقولُ: هذا هارٍ، ومررتُ بهارٍ، ورأيتُ هارًا، والثانيةُ: أَنَّهُ (فَالٌ) وعينُهُ محذوفةٌ، فتقولُ –أيضًا–: هذا هارٍ، ورأيت هارًا، ومررتُ بهارٍ، والثالثةُ: أَنَّهُ (فَاعٍ) مقلوبُ فَاعِلٍ، يعني أصلُهُ (هَاوِر)، فتقلبُ العين موضعَ اللامِ، فأعلَّ إعلالَ قاضٍ، فتقولُ: هذا هارٍ، ومررتُ بهارٍ، ورأيتُ هاريًا. لنا، والذي يفهمُ من كلامِ الشارحِ أنَّ الوجهَ الثالثَ مَا سمعَ، أقولُ: ردَّ الشارحُ هذا الوجهَ فِي بابِ التصغيرِ، حيثُ نقلَهُ عن بعضِ الحواشِي.

قَوْلُهُ: [واعتراضًا] نصبَهُ ونصبَ تحقيقًا على الحالِ، على تأويلِهِمَا بالوصفِ؛ أَي: محققينَ ومعترضينَ، ويجوزُ أن يكونا مفعولينِ لأجلهما، ويجوزُ التمييزُ. ض.

قَوْلُهُ: [في أولِّ الكتابِ] في شرحِ قولِهِ[3]:

([1]) في الكتاب، لسيبويه: (... ومن ذلك قولهم في (هارٍ): (هويرٌ)، وإنَّما الأصل (هائرٌ)، غير أنَّهم حذفوا الهمزة كما حذفوا (ياء) (ميِّتٍ)، وكلاهما بدلٌ من (العين). وزعم يونس: أن ناساً يقولون: (هويئرٌ) على مثال (هويعرٍ)، فهؤلاء لم يحقروا (هاراً) إنَّما حقَّروا (هائراً)، كما قالوا: (رويجلٌ) كأنهم حقَّروا (راجلاً)، كما قالوا: (أبينون) كأنَّهم حقروا (أبنى)، مثل: (أعمى). سيبويه، الكتاب (ج3/456).

([2]) ولو رددت المحذوف، لقلت: (ميِيت)، وفي (هار): (هوير)، وهو اسم فاعل من هار، يهور، هورًا، أصله: هاير، حذفت عينه، كما في شاكٍ شاذًّا، وليس مقلوب هائر، كما وقع في بعض الحواشي، إذ حكم مثله أن يكون الياء فيه كالثابتة، ولذلك كنت تقول في الرفع: هذا هويرٍ، بكسر الراء، وفي النصب: رأيتُ هويريًا، بإثبات الياء لفظًا، كما تقول: هـ 1ا قويضٍ، ورأيتُ قويضيًا، وقد ذكره ابن الحاجب فيما حذف منه حرف أصلي ل يرد عند التصغير، وهذا ظاهر للمتأمل، وكأن السهو نشأ مما ذكر في الشرح المنسوب إلى ابن الحاجب، وهو أنَّك لو رددت المحذوف، لقلت: هوير، وهو سهو، وصوابه أن يقال: هويئر، بالهمزة كما تقول في تصغير قائم: قويئم، أو هويِّر بالإدغام؛ لأنَّ الواو حذف منه قبل قلبها همزة، وبقاء الهمزة في المصغر فرع بقائها في المكبر، وناس مشتق من الأنس، ففاؤه محذوفة، فإذا صغَّر، قيل: نويس، ولو ردَّ، لقيل: أنيس. شاهين، مجموعة الشافية، شرح الجاربردي (ج1/250–251).

([3]) هذا كلام ابن الحاجب في متن الشافية، وشرحه الجاربردي بقوله: أداء ترك القلب إلى اجتماع الهمزتين، وهذا الوجه من التعريف إنَّما يقول به الخليل، نحو: جاءٍ أصله جايء بالاتفاق؛ لأنَّه اسم فاعل من الأجوف المهموز اللام، فقال الخليل: قلبت اللام إلى موضع العين، فصار: جائي على وزن فالع، فأعلَّ إعلال قاضٍ، فصار جاءٍ، ومذهب سيبويه أنَّ أصله جاءء، فقلبت الثانية ياء، وأعلَّ إعلال قاضٍ، واعترض على مذهب

[وبأداء تركه إلى همزتين عند الخليلِ[1] نحو (جاءٍ)].

قَوْلُهُ[2]: [بعدَ ألفِ بابٍ مساجدَ] يريدُ بِهِ جمعَ التكسيرِ الذي سبقَ ألفَهُ حرفانِ، وتأخرَ عنها آخرانِ، سواءٌ أكانَ وزنُهُ (مفاعلَ) كما إذا بنيتَ من (يومٍ) مثلَ (مساجدَ) فإنَّكَ تقولُ: (ميايم)، والأصلُ (مياوم)[3]، أو غيرُهُ كالأبنيةِ المذكورةِ في كلامِهِ، ومثلُ الجمعِ المذكورِ في حكمِهِ عندَ سِيبَوَيْهِ والجمهورِ مماثلُهُ من المفردِ، كما إذا بنيتَ من القولِ مثلَ (عُوَارِض)[4]، فإنَّكَ تقولُ: (قُوَائِل) بالهمزِ، والأصلُ (قُوَاوِل)، وخالفَ الأخفشُ والزجاجُ /ق179ب/ فمنعا الإبدالَ في المفردِ؛ لخفتِهِ بخلافِ الجمعِ[5].

قَوْلُهُ[6]: [جمعُ خيرٍ[7]] كَ(سَيَايِد) جمعُ (سيِّدٍ).

قَوْلُهُ: [كَمَا فِي (بوايع) جمعُ فوعلةٍ] يعني (بَوَائِع) جمعُ (بَوْيَعَة)[8] (فَوْعَلَة) من البيعِ.

سيبويه بأنَّه لو كان كذلك لكانت الياء المتطرفة منقلبة عن الهمزة، وحينئذٍ قياسها أن تصح كما في داري، ومستهزيون، وريا، فأنَّها إن خففت أثبتت الياء على الأفصح، ولو كان جاءٍ كذلك، لكان الأفصح جاءي، ولما لم يجز ذلَّ على أنَّ الياء أصلية، ولا يكون ذلك إلا على مذهب الخليل بنقل الياء التي هي عين إلى موضع اللام. شاهين، مجموعة الشافية، شرح الجاربردي (ج1/164-165).

([1]) انظر: سيبويه، الكتاب (ج4/377)، وابن جني، المنصف (ج2/53-54)، وابن يعيش، شرح المفصل (ج9/117)، وابن عصفور، الممتع الكبير في التصريف (ص327).

([2]) وتقلب الواو أو الياء همزة بعد ألف جمع باب مساجد، ويكون قبل الألف واو أو ياء، وهو أربعة أقسام، الأول: ما كان قبل الألف وبعدها واو كـ(أوائل) جمع أوَّل، الثاني: ما كان قبل الألف وبعدها ياآن كـ(خيائر) جمع خير، الثالث: ما كان قبل الألف واو وبعدها ياء كـ(بوايع) جمع فوعلة من البيع، الرابع: ما كان قبل الألف ياء وبعدها واو كـ(سيِّق) والأصل سياوق، جمع سيقة، وعلة القلب أنَّهم استثقلوا وقوع حرفي علة بينهما ألف، وهو حاجز حصين في جمع ثقيل؛ لكونه أقصى الجموع، مع كون حرف العلة الواقع بعد الألف مجاورة للطرف الذي هو محل التغيير، فقلبت ألفًا، ثمَّ همزة. شاهين، مجموعة الشافية، شرح الجاربردي (ج2/288-289).

([3]) قال الفراء: استأجرته مياومةً، أي: كل يومٍ بكذا. النحاس، عمدة الكتاب (ص93).

([4]) وهو بضمِّ الفاء: اسم جبل عليه قبر حاتم. ابن عقيل، المساعد شرح تسهيل الفوائد (ج4/94).

([5]) الهمز هنا على ما ذهب إليه سيبويه والجمهور، وقال الأخفش والزجاج: لا يهمز لفوات ثقل الجمع، والراجح الأول لقوّة الشبه. سيبويه، الكتاب (ج4/370)، و ابن عقيل، المساعد شرح تسهيل الفوائد (ج4/94)، والشاطبي، شرح ألفية ابن مالك (ج9/43-46).

([6]) ساقط في (ك): إلى قوله: (بفتحِ الميمِ).

([7]) في (ط): (حيز).

([8]) الرضي، شرح الشافية (ج3/130).

قَوْلُهُ: [مثلُ الوسيقةِ[1]]؛ أَي: السَّيِّقَةُ والوَسِيقةُ معناهُمَا واحدٌ.

قَوْلُهُ: [وعللُوا ذلكَ]؛ أَي: إبدالَ الواوِ والياءِ المذكورتينِ همزةً.

قَوْلُهُ: [فِي جمعِ ثقيلٍ] لكونِهِ أقصى الجموعِ؛ لأنَّ أقصى الجموعِ لا يظهرُ لـه فِي الآحادِ، فثقلَ مِن وجهينِ: الجمعيةُ، وعدمُ مشاكلتِهِ للأحادِ بخلافِ غيرِهِ مِنَ الجموعِ، فإنَّهُ وإن ثقلَ من جهةِ الجمعيةِ لكن لـه خفةٌ لمشابهتِهِ للآحادِ، والآحادُ من حيثُ هي أخفُ مِنَ الجموعِ؛ لأنَّ الغالبَ أنَّ حروفَ الجمعِ أكثرُ، لنا، قد يعطى للشيءِ حكمُ مقابلِهِ مِنَ الثقلِ والخفةِ وغيرِهِمَا، كمنعِ الصرفِ في (سراويل) على قولِ مَن يجعلُهُ عجميًّا.

قَوْلُهُ: [مع كونِ حرفِ العلةِ] (مع) ظرفٌ للوقوعِ، إشارةٌ إلى أنَّ الوقوعَ بمجردٍ لَيس بعلةٍ؛ لانتقاضِه بنحو (طواويس)، بل الوقوعُ مع القربِ من الطرفِ.

قَوْلُهُ[2]: [بخلافِ (عَوَاوِيْرَ، وطَوَاوِيْسَ)] يعني قلبُ الواوِ همزةً بعدَ ألفِ الجمعِ إذا كانَ قبلَهَا واوٌ أو ياءٌ مشروطٌ بأن يكونَ فِي بابِ (مساجدَ) لا في بابِ (مصابيحَ)؛ فإنَّهُ لم تقلب هناكَ؛ لبعدِهِ عن الطرفِ الذي هو محلُّ التغييرِ، فلذا لم تقلبْ في هذينِ المثالينِ.

قَوْلُهُ: [كالمُعْتَمَدِ] في بعضِ النسخِ بفتحِ الميمِ.

قَوْلُهُ[3]: [وأمَّا القياسُ فلأنَّ الثقلَ في الواوينِ أكثرُ] احتجَّ -أيضًا- بأنَّ لذلكَ في الواوينِ نظيرًا، وهما اجتماعهما في أولِ الكلمةِ بخلافِ غيرِهِمَا؛ لأنَّهُ لا إبدالَ إذا التقتِ اليآنِ، أو الياءُ والواوُ أولَ الكلمةِ نحو (يَيَن)، ونحو (يَوم).

([1]) السيقة: ما استاقة العدو من الدواب، مثل الوسيقة. الجوهري، الصحاح (ج1499/4).

([2]) لم تقلب الواو أو الياء همزة في عواوير، وطواويس؛ لوقوع الياء الساكنة بعد العين، فصارت كالمعتمد، ولبعدها عن الطرف الذي هو محلُّ التغيير، هذا رأي سيبويه والخليل، وأمَّا الأخفش، فإنَّه لا يرى الهمزة إلا في الواوين فقط، ويحتجُّ بالسماع والقياس، أمَّا السماع، فقولهم: ضياون بالواو، جمع ضَيْوَن، وأمَّا القياس: فلأنَّ الثقل في الواوين أكثر منه في غيرهما، والجواب عن الأول بأنَّه شاذ؛ للتنبيه على الأصل، أو لأنَّه لمَّا صحَّ في الواحد صحَّ في الجمع، وعن الثاني أنَّهم حملوا اجتماع اليائين واجتماع الواو والياء على اجتماع الواوين، فكما لم يفرقوا بين الواو والياء في رداء وكساء؛ لوقوعها طرفًا بعد ألف فكذا هاهنا؛ لكونها مجاورة للطرف. سيبويه، الكتاب (ج371/4)، والمبرد، المقتضب (ج260/1-265)، وابن السراج، الأصول في النحو (ج396/3-398)، وابن جني، المنصف (ج43/2-50)، وابن عصفور، الممتع الكبير في التصريف (ص337-341).

([3]) ابن يعيش، شرح المفصل (ج468/5).

قَوْلُهُ: [أو لأنَّهُ لمَّا صحَّ في الواحدِ صحَّ في الجمعِ] مقتضاه أنَّهُ يقاسُ على (ضَيَاوِن)[1] ما يشابهُهُ في صحةٍ واحده[2] إذا وجدَ، وقد ذهبَ إلى ذلكَ ناسٌ، والصحيحُ خلافُهُ، فالتعليلُ الأولُ أولى[3].

قَوْلُهُ[4]: [لمَّا صحَّ في الواحدِ] وهو (عَيِّلُ) حيثُ لم يقلبْ، ولم يقلْ[5]: (عَائِل).

قَوْلُهُ: [لكونِهِمَا مجاورةً للطرفِ] التقديرُ لكونِ كلٍّ منهما مجاورةً له.

قَوْلُهُ[6]: [وأمَّا قولُ الشاعرِ[7]] هذا جوابٌ عمَّا يصحُّ أن يتمسكَ بهِ للأخفشِ.

قَوْلُـهُ: [إن لـم تكنْهَـا]؛ أَي: إن لـم تكـن حـرفُ العلـةِ يـاءً، وهـذا التركيـبُ علـى وقـعِ غيـرِ المختارِ؛ لأنَّ المختارَ في خبرِ كانَ الانفصالُ إذا كانَ ضميرًا[8].

([1]) الضَّيْوَنُ: السِّنَّوْرُ الذَّكَرُ، والجمع: ضَيَاوِنُ. الفيروز أبادي، القاموس المحيط (ص1212).

([2]) في (ط)، و(ك): (واحدة).

([3]) "... وأما ضياون فهو شاذ ... وقيل: لمَّا صح في الواحد صح في الجمع". ابن إياز، شرح التعريف بضروري التصريف (ص117).

([4]) ساقك في (ك)، و(م): إلى قوله: (ولم يقلْ: (عائلٌ).

([5]) قال المازني: وسألت الأصمعي عن عَيِّل: كيف تكسره العرب فقال: عَيَائِل، يهمزون كما يهمزون في الواوين، يعني في أوّل. ابن السراج، الأصول في النحو (ج396/3)، واليزدي، شرح الشافية (ج492/2).

([6]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (تقاربَ طرفَاهُ. ض).

([7]) وصحَّ (عوَاوِر) في قول الشاعر، وهو جندل بن المثنى الطهوي: [الرجز]

وَكَحَّـــــــلَ الْعَيْنَـــــــيْنِ بِـــــــالْعَوَاوِرِ

مع مجاورته للطرف؛ لأنَّ الأصل فيها: (عواوير) بالياء، بدليل أنَّه جمع (عوَّار)، وهو الرمد؛ فحذف ياؤه، فصار (عواور)، وحرف العلة إذا كان في المفرد رابعًا لم يحذف في الجمع، بل يقلب ياء إن لم يكنها، كـ(جرموق، وجراميق)، فلمَّا حذفها للضرورة جرت مجرى المنطوق بها فصححت، وقبل هذا الشاهد: [الرجز]

غَـــــــرَّكِ أنْ تَقَارَبَـــــــتْ أبَـــــــاعِرِي
وَأنْ رَأَيْـــــــتِ الـــــــدَّهْرَ ذَا الـــــــدوائر
حنـــــــى عِظَـــــــامِي وَأُرَاهُ ثَـــــــاغِرِي

وعكسه إعلال (عيائيل) مع عدم مجاورة حرف العلة للطرف، كقول حكيم بن أبي معية الربعي: [الرجز]

فِيهَـــــا عَيَايِيـــــلُ أُسُـــــودٌ ونُمُـــــرْ

لأنَّ الياء زيدت للإشباع، كياء (صيارف). ابن عصفور، الممتع الكبير في التصريف (ص225)، وشاهين، مجموعة الشافية، شرح الجاربردي (ج290/2-291).

([8]) قال ابن الحاجب في الكافية: "والمختار في خبر كان: الانفصال"، قال الرضي في شرح الكافية: "إنَّما كان المختار في خبر (كان) وأخواتها: الانفصال؛ لأنَّ اسمها في الحقيقة ليس فاعلًا حتى يكون كالجزء من عامله،

قَوْلُهُ: [وتقاربتْ أَبَاعِرِي] يحتملُ[1] أن تكونَ تقاربتْ أَبَا عِرِي كنايةً عن صيرورتِهَا قليلةً من قولِهِم: (تقاربَ طرفَاهُ). ض.

قَوْلُهُ: [حَنَى[2] عظامُهُ] هو بتخفيفِ النونِ، وَ(كَبِرَت) بكسرِ الباءِ، ويقالُ: (ارتحلَ القومُ عنِ المكانِ) انتقلوا كتَرَحَّلُوا، والاسمُ الرُّحْلَةُ، بالضمِّ والكسرِ، أو بالكسرِ الارتحالُ، وبالضمِّ الوجهُ الذي يقصدُهُ، كذا في القاموسِ[3]، واقتصرَ الجوهريُّ[4] -رحمه الله-[5] على الثانِي.

قَوْلُهُ[6]: [وعكسُهُ قولُ الشاعرِ]؛ أي: عكسُ البيتِ الأولِ في أنَّ هناكَ لم يعلَّ لكونِهِ في غيرِ الطرفِ تقديرًا، وهنا أعلَّ لكونِهِ في الطرفِ تقديرًا، وإن كانَ الأمرُ بالعكسِ. ض.

قَوْلُهُ[7]: [فِيهَا عَيَاييلُ أُسُودٌ ونُمُرْ] قالَهُ حُكَيِّمُ بنُ[8] مُعَيَّةَ الرَّبَعِيِّ[9]، قالَ العينيُّ[10]: وعياييلُ مضافٌ إلى أسودٍ إضافةَ الصفةِ إلى موصوفِهَا، قالَ: وادَّعَى ابنُ الأعرابيِّ[11] أنَّ الصوابَ

بل الفاعل في الحقيقة مضمون الجملة؛ لأنَّ الكائن في قولك: كان زيدٌ قائمًا: قيام زيد ... ووجه الاتصال كون الاسم كالفاعل، والخبر كالمفعول، فكنته، كضربته". الرضي، شرح الكافية (ج2/442-444).

([1]) هذا القول لأبي محمد الأعرابي، وهناك أقوالٌ أخرى، ومنها: قول ابن السيرافي: "وقوله: تقاربت أباعري، يريد أنَّه ترك السفر والرحلة إلى الملوك فإبله مجتمعة لا يفارق بعضها بعضًا". الرضي، شرح الشافية (ج4/374).

([2]) في (ط)، و(ك)، و(م): (حتى)، والصواب أنَّها (حنى)؛ لتناسب السياق؛ إذ قال بعدها (وهو بتخفيف النون)، وأيضًا هكذا وردت في شرح الجاربردي.

([3]) الفيروز أبادي، القاموس المحيط (ص1005).

([4]) الجوهري، الصحاح (ج4/1707).

([5]) (رحمه الله): ساقط في (ط)، و(ك).

([6]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (كانَ الأمرُ بالعكسِ. ض).

([7]) في (م): (فيها عيايل أسود من إضافة الصفة إلى موصوفها، قال: ومن ثم ادعى ابن الأعراب) بدلًا من (فِيهَا عَيَاييلُ أُسُودٌ ونُمُرْ قالَهُ حُكَيِّمُ بنُ ... وادَّعَى ابنُ الأعرابيِّ).

([8]) (أبي): زائد في (ط).

([9]) حكيم بن معية الربعي، من بني ربيعة بن مالك بن زيد مناة بن تميم، وهو راجز إسلاميٌّ، كان في زمن العجاج وحميد الأرقط. انظر: البغدادي، خزانة الأدب (ج5/64).

([10]) العيني، المقاصد النحوية (ج4/2114).

([11]) ابن الأعرابي(ت231هـ) محمد بن زياد، المعروف بابن الأعرابي، أبو عبد الله: راوية، ناسب، علامة باللغة. من أهل الكوفة. كان أحول. أبوه مولى للعباس بن محمد بن علي الهاشمي. قال ثعلب: شاهدت مجلس ابن الأعرابي وكان يحضره زهاء مائة إنسان، كان يسأل ويقرأ عليه، فيجيب من غير كتاب، ولزمته بضع عشرة سنة ما رأيت بيده كتابًا قط، ولقد أملى على الناس ما يحمل على أجمال، ولم ير أحد في علم الشعر أغزر منه. وهو ربيب المفضل بن محمد(ت168هـ) صاحب المفضليات. مات بسامراء. له تصانيف كثيرة، منها: (أسماء الخيل وفرسانها)، و(تاريخ القبائل)، و(النوادر) في الأدب، و(تفسير الأمثال)، و(شعر الأخطل)، و(معاني

غياييلُ بالغينِ المعجمةِ جمعُ (غِيْلٍ) على غيرِ قياسٍ، وهو الأجمةُ. انتهى. وَ(غِيلُ) هذا بكسرِ الغينِ، وسكونِ الياءِ.

قَوْلُهُ: [كياءِ (الصَّيَارِيف)] يعني به[1] في قولِ الفرزدقِ يصفُ ناقةً[2]: [البسيط]

تَنْفِي يَدَاهَا الْحَصَى فِي كُلِّ هَاجِرَةٍ نَفْيَ الدَّرَاهِمِ تَنْقَادُ الصَّيَارِيفِ

يقالُ: نفى الريحُ الترابَ نفيًا ونفيانًا: أطارته، ونفيُّ الدراهمِ: أثارَها للانتقادِ، والدراهيمُ في البيتِ جمعُ درهامٍ لغةٌ /ق180أ/ في درهمٍ، وهو مفعولُ (نفى)، وَ(تنقادُ) فاعله، وَ(الصَّيَاريفُ) جمعُ صيرفٍ، والأصلُ صيارفُ، هذا والعيالُ بكسرِ العينِ.

قَوْلُهُ[3]: [كياء الصياريفِ] جمعُ الصيرفِ، وهو المحتالُ المتصرفُ في الأمورِ، وكذا الصيرفيُّ، والصيرفيَّ الصرافُ، قالَ الفرزدقُ: [البسيط]

تَنْفِي يَدَاهَا الْحَصَى فِي كُلِّ هَاجِرَةٍ نَفْيَ الدَّرَاهِمِ تَنْقَادُ الصَّيَارِيفِ

قَوْلُهُ: [إنْ كانتْ أصليةً]؛ أي: غيرَ بدلٍ كما في (مَعَايِش)، أو بدلًا عن الأصلِ كما في (مَقَاوِم) جمع (مَقَامَة)[4]، قالَ الأخطلُ[5]: [الطويل]

وإنِّي لقَوَّامٌ مَقَاوِمَ لَم يكُن جَرِيرٌ وَلَا مَوْلَى جَرِيرٍ يَقُومُهَا

الشعر)، و(الأنواء) رسالة، و(البئر) رسالة، و(الفاضل) أدب، و(أبيات المعاني). انظر: الأنباري: أبو البركات، نزهة الألباء في طبقات الأدباء (ص119)، وابن خلكان، وفيات الأعيان (ج306/4)، والصفدي(ت764هـ)، الوافي بالوفيات (ج66/3)، والزركلي، الأعلام (ج131/6).

([1]) (به): ساقط في (ط)، و(ك).

([2]) انظر: سيبويه، الكتاب (ج28/1)، وابن السراج، الأصول في النحو (ج12/3)، وابن جني، سر صناعة الإعراب (ج393/2)، والأنباري: أبو البركات، الإنصاف في مسائل الخلاف (ج24/1)، والسمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون (ج8/2 0).

([3]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (تَنْقَادُ الصَّيَارِيفِ).

([4]) مقامة: هي في الاصل اسم مكان من قام يقوم، ثمَّ سمى به مجلس القوم؛ لأنَّهم يقومون فيه، ثمَّ سمى به القوم من باب التوسع والمجاز. ابن درستويه، تصحيح الفصيح وشرحه (ص358).

([5]) في (ط)، و(م)، و(ك): نسب هذا البيت للفرزدق، وهو غير موجود في ديوانه، كما فعل المبرد في المقتضب (ج122/1)، والشاطبي في المقاصد (ج34/9)، والصواب أنَّه للأخطل، فهو موجود في ديوانه (ص276)، ونسبه ابن جني في الخصائص للأخطل (ج147/3)، كما فعل ابن يعيش في شرح المفصل (ح465/5)، وناظر الجيش في تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (ج5026/10). والشاهد في قوله: (مقاوم) حيث لم يقلب الواو همزة؛ لأنَّها بدل عن أصل، وهي (مقامة).

قَوْلُـهُ[1]: [وإنْ كانـتْ زائـدةً] وهـي مـدة فـي الواحـدِ، كمـا فـي الأمثلـةِ قـالوا، وفـي نحـوِ[2] (جَدْوَل)، وَ(قَسْوَر)[3] لا تبـدلُ فـي الجمـعِ مـع كونِهَـا زائـدةً، وكـذا اليـاءُ[4] فـي نحـوِ (طِـرْيَم)[5] بكسـرِ الطاءِ، أشارَ على ذلكَ في التسـهيلِ[6]، هذا وإنَّمَا وجبَ همزُ ما قبلَ آخرِ واحدهِ مدةٌ زائدةٌ؛ لأنَّ بابَ (رسـائل) منـه، لمَّـا وقـعَ ألـفٌ مفـردةٌ بعـدَ ألـفِ الجمـعِ، وامتنـعَ اجتماعُهُمَـا لِمَـا[7] لا يخفـى، وحـذفُ إحديهما[8] لإخلالِـهِ[9] بصـيغةِ الجمـعِ، واحتيجَ إلـى قلبهـا، ولـم يكـن لهـا أصـلٌ يقلـبُ إليـهِ وجـبَ قلبُهَـا همزةً؛ لأنَّهَـا أقربُ إليهـا؛ لكونهـا[10] مـن مخرجِهَـا، ثُـمَّ حملَ بـابُ (صـحائف[11]، وعجـائز) علـى ذلـكَ البـابِ؛ لشـبهِ مـدتِي (صـحيفة، وعجـوز) بـألفِ (رسـالة) فـي الزيـادةِ والمـدِّ، ولأنَّهُمَـا لا حـظَّ لهمـا فـي الحركـةِ، وهـذا بخـلافِ بـابِ (مَقَـاوِم، ومَعَـايش)؛ لأنَّ حـرفَ العلـةِ فـي مفرديهمـا عينُ الكلمـةِ، وأصـلَهُ الحركةُ، إلا أنَّهُ[12] أعلَّ، فلما احتيجَ إلى تحريكِهِ لوقوعِهِ بعدَ ألفِ التكسيرِ كانَ ردُّهُ إلى أصلِهِ أولى.

قَوْلُهُ: [وجاءَ (معائش)[13] بالهمزِ]

([1]) لم يقلب حرف العلة همزة في (مقاوم، ومعايش) رغم أنه من باب مساجد؛ لأنَّ الهمزة فيه أصلية، بينما قلب في (رسائل، وعجائز، وصحائف)؛ لأنَّ الألف فيه زائدة، وجاء الهمزة في (معائش) على الشذوذ، ولم يثبت في القراءات السبع. اليزدي، شرح الشافية (ج2/493-494).

([2]) " ... وأَمّا مَا كَانَ متحرّكا فِي الْوَاحِد وَهُوَ زَائِد فقولك فِي جَدْول: جداول وَفِي قَسْور: قساور وَفِي عِثْيَر: عثاير ... فإِن جمعت اسْمًا على أَربعة وثالثه حرف لين زَائِد سَاكن فإِنَّك تهمز ذَلِك الْحَرْف فِي الْجمع وَذَلِكَ قَوْلك فِي رِسَالَة: رسائل وَفِي عَجُوز: عَجَائِز". المبرد، المقتضب (ج1/122).

([3]) القسور: الأسد، والرماة من الصيادين. الجوهري، الصحاح (ج2/791).

([4]) في (م): (وكذا الباقي من).

([5]) في (ط): (طويم)، والطريم: ليس أحد جعل الطريم السحاب إلا رؤبة، فإنَّه قال:

فـــــي مكفهـــــرّ الطِّـــــرْيَمِ الشـــــرنْبثِ

وسائر الناس قال: الطريم: العسل، والطريم: الرجل الطويل. ابن خالويه، ليس في كلام العرب (ص291).

([6]) ابن مالك، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد (ص301)، وأشار إليها -أيضًا- في الإيجاز (ص112).

([7]) في (م): (كما).

([8]) في (ط): (إحداهما)، وهي ساقطة في (م).

([9]) في (م): (إخلاله).

([10]) (لكونها): ساقط في (ط).

([11]) في (ط): (صفائح).

([12]) في (م): (أنا على).

([13]) وردت في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ مَكَّنَّاكُمْ فِي الْأَرْضِ وَجَعَلْنا لَكُمْ فِيها مَعايِشَ قَلِيلًا ما تَشْكُرُونَ﴾ [الأعرف:10]، وفي قوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ قَلِيلًا مَا تَشْكُرُونَ﴾ [الحجر: 10].

اشتهرَ ذلكَ[1] عن نافعٍ من روايةِ خَارِجَةَ[2]، وهو غلطٌ عندَ النحويين[3]، قالَ الحلبيُّ في إعرابه[4]: ولم ينفرد بها نافعٌ بل رويتْ عن ابن عامرٍ، وقرأَ بها –أيضًا– زيدُ /ق181ب/ بنُ عليٍّ، والأعمشُ[5]، والأعرجُ[6].

([1]) قال ابن مجاهد: "كلهم قرأ (مَعايِشَ) بغير همز، وروى خارجة عن نافع (معائش) ممدودة مهموزة، والصحيح أنَّها قراءة سبعية، ورواها غير نافع – أيضا – فقد رويت عن الأعرج وشيخه عبد الرحمن بن هرمز، وزيد بن عليّ، والأعمش، وابن عامر"، وقال أبو حيان: "قرأ الجمهور: معايش بالياء وهو القياس؛ لأن الياء في المفرد هي أصل لا زائدة فتهمز وإنما تهمز الزائدة نحو: صحائف في صحيفة، وقرأ الأعرج وزيد بن علي والأعمش وخارجة عن نافع وابن عامر في رواية: معائش بالهمزة وليس بالقياس، لكنهم رووه وهم ثقات فوجب قبوله". ابن مجاهد، السبعة في القراءات (ص278)، وأبو حيان، البحر المحيط في التفسير (ج15/5).

([2]) ابن خارجة(ت168هـ) خارجة بن مصعب، الإمام، العالم، المحدث، شيخ خراسان مع إبراهيم بن طهمان، أبو الحجاج الضبعي، السرخسي. ارتحل وأخذ عن: عمرو بن دينار، وزيد بن أسلم، وبكير بن الأشج، وطبقتهم. حدث عنه: عبد الرحمن بن مهدي، وعيسى بن موسى غنجار، وجماعة. روى مسلم، عن يحيى بن يحيى، قال: هو مستقيم الحديث عندنا، ولم ننكر من حديثه إلا ما كان يدلس عن غياث، فإنا كنا نعرف تلك الأحاديث. أخذ القراءة عن نافع وأبي عمرو، وله شذوذ كبير عنهما لم يتابع عليه. قال ولده مصعب: توفي أبي سنة ثمان وستين ومائة، وله ثمان وسبعون سنة. انظر: الذهبي، سير أعلام النبلاء (ج28/7)، وابن الجزري، غاية النهاية في طبقات القراء (ج269/1).

([3]) قال المازني: "فأما قراءة من قرأ من أهل المدينة: (معائش) بالهمز فهي خطأ، فلا يلتفت إليها، وإنما أخذت عن نافع بن أبي نعيم، ولم يكن يدري ما العربية، وله أحرف يقرؤها لحنًا نحوًا من هذا". ابن جني، المنصف، شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني (ج307/1).

([4]) السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون (ج258/5).

([5]) سليمان الأعمش(61هـ – 148هـ) سليمان بن مهران الأسدي بالولاء، أبو محمد، الملقب بالأعمش: تابعي، مشهور. شيخ الإسلام، شيخ المقرئين والمحدثين، أبو محمد الأسدي، الكاهلي مولاهم، الكوفي، الحافظ. أصله: من نواحي الرّيّ. فقيل: ولد بقرية أُمِّهِ من أعمال طبرستان يوم قتل الحسين –رضي الله عنه– وذلك يوم عاشوراء سنة إحدى وستين(61هـ)، وقدموا به إلى الكوفة طفلًا. روى عن أنس بن مالك، وعن عبد الله بن أُبي – رضي الله عنهما – ومنشأه ووفاته في الكوفة. كان عالمًا بالقرآن والحديث والفرائض، يروي نحو: 1300 حديثًا، قال الذهبي(ت748هـ): كان رأسًا في العلم النافع، والعمل الصالح. وقال السخاوي(ت902هـ): قيل: لم ير السلاطين والملوك والأغنياء في مجلس أحقر منهم في مجلس الأعمش مع شدة حاجته وفقره. انظر: البغدادي: الخطيب، تاريخ بغداد (ج13/9)، والذهبي، سير أعلام النبلاء (ج344/6).

([6]) ابن هرمز الأعرج(ت117هـ) عبد الرحمن بن هرمز، أبو داود، من موالي بني هشام، عرف بالأعرج: حافظ، قارئ، من أهل المدنية. أدرك أبا هريرة وأخذ عنه، وأبا سعيد الخدري وعبد الله بن بحينة، وجماعة حدث عنه الزهري، وأبو الزناد، وصالح بن كيسان، ويحيى بن سعيد، وعبد الله بن لهيعة، وآخرون. وكان ثقة ثبتًا عالمًا مقرئًا، وهو أول من برز في القرآن والسنن. وكان خبيرًا بأنساب العرب، وافر العلم، ثقة. رابط بثغر الإسكندرية

وقالَ الـفـراءُ[1]: إنَّ قلبَ هذه الياءِ تشبيهًا لها بياءِ (صحيفة) قد جاء، وإن كانَ قليلًا.

قَوْلُهُ[2]: [فقياسه أن يبقى][3] ويقال: (مَصَاوِب).

قَوْلُـهُ: [لكـن التزمـوا همزَهَـا] وردتْ -أيضًـا- فـي كلامِهِم بـالواوِ[4] مـن غيـرِ همـزٍ علـى القياس، حكى ذلك ابن مالك[5] وأبو حيَّان[6] وغيرهما.

قَوْلُـهُ: [تنبيهًـا إلـخ] حاصلُهُ أنَّ (مَصَايب) التزمَ همزةَ تنبيهًا[7] على أنَّـهُ جمـعُ (مُفْعِلَـة)، لا (مَفْعَلة) ولا (مَفْعِلة)؛ لأنَّ قياسَ جمعِ اسمِ الفاعلِ في مثلِهِ أن يجمعَ مصححًا، فلما كسرَ أبدلتِ الواوُ مـع كونِهَا عينًـا تنبيهًـا علـى مخالفـةِ أصـلِهِ، وهـذا العـذرُ لا يتـأتَّى فـي[8] (منـائر[9]، ومسـائل) جمعـي (منارة[10]، ومسيل)، وقد جاءَ -أيضًا- بالهمزِ شذوذًا وإن وردَ الأصلُ في (مَنَائِر) وهو (مَنَاوِر)[11].

قَوْلُهُ[12]: [لِمَا مرَّ] في قولِهِ[13]: [نحو (شرَّابونَ، وحسَّانُونَ) إلى آخرِهِ].

مدة، ومات بها. انظر: الأنباري: أبو البركات، نزهة الألباء في طبقات الأدباء (ص24)، والذهبي، تذكرة الحفاظ (ج75/1)، والزركلي، الأعلام (ج340/3).

([1]) الفراء، معاني القرآن (ج373/1).

([2]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (ويقال: مصاوب).

([3]) قول ابن الحاجب: "والتزم همزة مصائب)، شرح الجاربردي: القياس أن لا تقلب الواو همزة؛ لأنَّها عين الكلمة، ولي قبل الألف واو ولا ياء، فقياسه أن تبقى، كما في مقاوم ومعايش، لكن التزموا همزها تنبيهًا على أنَّه ليس جمع مَفْعَلة، ولا مَفْعِلة، بل مُفْعِلة، فالأصل: مُصْوِبَة، نقلت حركة الواو إلى الصاد، وقلبت ياء؛ لسكونها، وانكسار ما قبلها، واحتيج لهذا التنبيه؛ لأنَّ قياس اسم الفاعل في مثله أن يجمع مصححًا، ويقال فيه: مصيبات، لما مرَّ في الجمع أنَّ مكرم استغني فيه بالتصحيح عن التكسير. ابن الحاجب، الشافية في علمي الصرف والخط (ص100)، وشاهين، مجموعة الشافية، شرح الجاربردي (ج293/2-294).

([4]) "فأمَّا قولهم: مصائب، فإنَّه غلطٌ منهم، وذلك أنَّهم توهموا أنَّ مصيبة فعيلةٌ، وإنَّما هي مفعلةٌ. وقد قالوا: مصاوب". سيبويه، الكتاب (ج356/4).

([5]) ابن مالك، إيجاز التعريف في علم التصريف (ص114).

([6]) أبو حيان، تفسير البحر المحيط (ج271/4).

([7]) في (م): (تنبيه).

([8]) في (ك): (منابر، وهو مناور، قوله: [إن كان اسمًا نحو (طوبى)] ومسايل جمعي ...).

([9]) في (ك)، و(ط): (ضمائر).

([10]) في (ك)، و(ط): (ضمارة).

([11]) انظر: ابن جني، الخصائص (ج147/3)، والثمانيني، شرح التصريف (ص328).

([12]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (إلى آخرِهِ].

([13]) ابن الحاجب، الشافية في علمي الصرف والخط (ص76).

قَوْلُهُ[1]: [إن كانَ اسمًا نحو (طُوْبَى)] اقتصرَ في (بغيةِ الطالبِ) على التمثيلِ بِـ(طُوْبَى) اسمًا لشجرةٍ في الجنةِ، قالَ: وهو (فُعْلَى) من الطيبِ، ولا نظيرَ له في الأسماءِ، قالَ: وأمَّا (الكُوْسَى) فصفةٌ؛ لأنَّهُ[2] أنثى الأكيسِ، أفعلُ تفضيلٍ، من كاسَ الرجلُ في عملِهِ لدنيا أو لآخرةٍ كيسًا، حُذِفَ، ولا يقالُ: (كُوْسَى) بدونِ الألفِ واللامِ والإضافةِ. انتهى. وتبعه الشريفُ[3] في شرحِهِ نقلًا عن (الصحاحِ)[4].

وإلى الجوابِ عمَّا ذكرَهُ أشارَ الشارحُ بقولِهِ[5]: [وهما إن كانَ أصلُهُمَا الصفةَ إلخ]، وحاصلُ التوفيقِ أنَّ ما في (الصحاح) إشارةٌ إلى الأصلِ، وما ذكره المصنفُ باعتبارِ الاسميةِ الحاليةِ، نظرًا لجريانِهِمَا مُجْرَى الأسماءِ، قالَ أبو حيَّانَ[6]: وَ(أفعل من) ومؤنثُهُ عندَ سِيبَوَيْهِ[7] حكمهما حكمُ الأسماءِ، ولذلكَ جمعتِ (الطوبى، والكوسى، والخورى) مؤنثاتُ (الأطيب، والأكيس، والأخير) /ق181أ/ جمعَ الأسماءِ، يعني أنَّهَا وأمثالَهَا جمعتْ على (أفاعل) كالأسماءِ، نحو (أفكل، وأفاكل) مع امتناعِ جمعِ نحو (أحمر، وحمراء) عليهِ.

قَوْلُهُ: [فلا يقلبُ[8] ياؤُهُ واوًا] لكن يكسرُ ما قبلَهَا.

([1]) تقلب ياء (فُعْلَى) –اسمًا– واوًا كـ(طُوْبَى، وكُوْسَى)، مؤنثتي (أطيب، وأكيس)، وهما وإن كان أصلهما الصفة لكنَّهما جاريان مجرى الأسماء؛ لأنَّهما لا يكونان وصفين بغير ألف ولام، فأجريا مجرى الأسماء التي لا تكون صفات، أمَّا إذا كانت صفة، فلا تقلب ياؤه واوًا، لكن يكسر ما قبلها، فتسلم الياء، نحو: مشية حِيْكَى، يقال: حاك الرجل: إذا حرك منكبيه في المشي، و﴿قِسْمَةٌ ضِيْزَى﴾ [النجم: 22]؛ أي: قسمة جائرة، من ضازه يضيزه، وأصلهما: (حُيكى، وضُيْزى)، وحكموا بأنَّهما (فُعْلَى) بالضم؛ لأنَّه لم يوجد فِعْلَى في الصفات إلا عِزْهَى، ووجد فيها فُعْلى كثيرًا كـ(حُبْلَى، وفُضْلَى)، وكذلك باب بِيْض، وأصلها بُيْض كأحمر وحُمْر، فقلبوا الضمة كسرة؛ لتسلم الياء، وعدلوا عن تغير الحرف إلى تغيير الحركة؛ لأنَّ الجمع ثقيل، فهو أولى بالتغير، فهو الأسهل. ركن الدين، شرح الشافية (ج2/778–780)، والرضي، شرح الشافية (ج3/143)، واليزدي، شرح الشافية (ج2/494–495).

([2]) (من): زائد في (م).

([3]) ركن الدين، شرح الشافية (ج2/779).

([4]) الجوهري، الصحاح (ج3/972).

([5]) شاهين، مجموعة الشافية، شرح الجاربردي (ج2/294–295).

([6]) بعد ذكر كلام أبي حيان، قال ناظر الجيش: "وفي كون أفعل من، ومؤنثه عند سيبويه حكمها حكم الأسماء نظر، ولا يلزم من الحكم لها بحكم الأسماء مطلقًا، ويحتاج إلى التثبت في ذلك والوقوف على ما قاله شراح الكتاب في هذا الموضع". ناظر الجيش، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (ج10/5078).

([7]) سيبويه، الكتاب (ج2/24).

([8]) في (ك): (تقلب).

هذا هو المشهورُ في كلامِ سِيبَوَيْهِ[1] وغيرِهِ منَ النحويينَ[2]، قالَ ابنُ مالكٍ[3] وابنهُ[4]: يجوزُ في[5] عينِ (فُعْلَى) صفة أن تبدلَ الضمةَ كسرةً، فتسلمُ الياءُ[6]، وأَن تسلمَ الضمةُ فتقلبُ الياءَ واوًا، قالَ ولدُهُ: ترديدًا بينَ حملِهِ على مذكرِهِ تارةً، وبينَ رعايةِ الزنةِ أخرى، قالَ: والأولُ أكثرُ.

قَوْلُهُ[7]: [نحو (طُوْبَى)] اسمُ التفضيلِ للمؤنثِ، و(أطيبُ) للمذكرِ من (طابَ، يَطِيبُ).

قَوْلُهُ: [وَ(كُوْسَى)] اسمُ التفضيلِ للمؤنثِ، و(أكيسُ) للمذكرِ من (كاسَ، يَكِيسُ، كِيَاسَة).

قَوْلُهُ: [لا يكونانِ وصفينِ] ولو كانَا وصفين مطلقًا استلزما الوصفيةَ في جميعِ الأحوالِ.

قَوْلُهُ: [حاكَ الرجلُ] إذا حركَ منكبيهِ، وفحَّجَ بين رجليهِ في المشيِ. صحاح[8].

قَوْلُهُ: [حاكَ الرجلُ] هو من بابِ (ضَرَبَ)، والمصدرُ (الحَيَكَانُ) محركًا[9].

قَوْلُهُ: [وَ(قسمةٌ ضِيْزَى)] قالَ المراديُّ[10]: (قالَ بعضُهُم: لم يأتِ مِنَ الصفاتِ غيرُ هذينِ، يعني (حَيْكَى، وضِيْزَى). وكأَنَّهُ يريدُ الشيخَ أبَا حيَّانَ، فإنَّهُ قالَ في شرحِ التسهيلِ[11]: ظاهرُ كلامِ المصنفِ أنَّ الصفةَ كثيرٌ في (الفُعْلَى) التي[12] عينه ياءٌ، وعلى ما قررنَاهُ لم يذكرْ منه إلا امرأةً حَيْكَى، وقسمةً ضِيْزَى، انتهى. على أنَّهُ قد جاءَ (ضيزى)[13] بالهمزِ[14]، وبه قرأَ ابنُ كثيرٍ مِن

([1]) سيبويه، الكتاب (ج364/4).

([2]) المبرد، المقتضب (ج168/1)، وابن السراج، الأصول في النحو (ج267/3)، والجرجاني، المفتاح في الصرف (ص111)، وابن يعيش، شرح المفصل (ج383/5).

([3]) قال ابن مالك في الألفية:

وَإِنْ تَكُنْ عَيْنًا لِفُعْلَى وَصْفًا فَذَاكَ بِالوَجْهَيْنِ عَنْهُمْ يُلْفَى

ابن مالك، الألفية (ص77).

([4]) ابن الناظم، شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك (ص605).

([5]) (في): ساقط في (ط).

([6]) في (ط): (التاء).

([7]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (في المشيِ. صحاح).

([8]) الجوهري، الصحاح (ج1582/4).

([9]) (محركًا): ساقط في (ط).

([10]) المرادي، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك (ج1592/3).

([11]) انظر: ناظر الجيش، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (ج5078/10).

([12]) في (م): (الذي).

([13]) في (م): (ضفرى بالضم).

([14]) الزجاج، معاني القرآن وإعرابه (ج73/5)، والسمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون (ج96/10)، وركن الدين، شرح الشافية (ج779/2).

(ضَأَزَه، يَضْأَزُه): إذا نقصه حقَّهُ ظلمًا وجورًا، فيحتملُ حينئذٍ. قالَ في (بغية الطالب): وهو الأقربُ أن يكونَ ضِيْزَى بالياءِ، (فِعْلَى) بالكسرِ مخففًا منه، وإن لم يكن من أصولِ القراءِ كلِّهِم إبدالُ مثلِ هذه الهمزةِ ياءً، لكنَّهَا لغةٌ التزمتْ فقرأوا[1] بها، فإن قيلَ: لم لا قيلَ (ضِيزَى) بالهمزِ إنَّ أصلَهُ (ضُوْزَى) بالضمِّ، فكسرتْ ألفًا، كما قيلَ فيها مع الياءِ، أجيب بأنَّهُ لا موجبَ هنا للتغييرِ، إذ لا يستثقلُ الضمُّ مع الهمزِ استثقاله مع[2] الياءِ الساكنةِ، ويحتملُ –أيضًا– أن يكونَ أصلُهُ (ضُوْزَى)، فكسرتِ /ق181ب/ الضادُ؛ لأنَّ الضمةَ ثقيلةٌ[3] مع الواوِ.

قَوْلُهُ: [مِن (ضازَ، يَضِيزُ)] جاءَ –أيضًا– متعديًا، ضَازَهُ حَقَّهُ، يَضِيزُهُ[4]، وَيَضُوزُهُ: نَقَصَهُ وبَخَسَهُ.

قَوْلُهُ: [لأنَّه[5] لم يوجدْ (فعلى) في الصفاتِ] يريدُ المفردةَ، فلا نقضَ بِـ(ذِكْرَى)؛ لأنَّهُ مصدرٌ[6]، ولا بِـ(ظِرْبَى)[7] ولا (حِجْلَى)[8]؛ لأنهما جمعان.

قَوْلُهُ: [إلا (عِزْهَى)[9]] لم يذكره سِيبَوَيْهِ، وحكاهُ[10] غيرُهُ، وحكى –أيضًا– امرأةَ سِعْلَى[11]، وأجيبَ بأنَّ المشهورَ فيهما (عِزْهَاةٌ، وسِعْلَاةٌ[12]).

([1]) في (ط): (فقرؤا).

([2]) (مع): ساقط في (ك).

([3]) في (م): (ثقيل).

([4]) في (ك): (لغيرة).

([5]) في (ك): (لا).

([6]) (مصدر): ساقط في (م).

([7]) الظربان: دويبة مُنْتِنَة الرَّائِحَة، وَجَمعهَا: الظِرْبَى والظِرْبَان. ابن دريد، جمهرة اللغة (ص316).

([8]) الحِجْلَى، كدِفْلَى: اسمٌ للجمعِ، ولا نَظيرَ لها سِوَى ظِرْبَى، ولَحْمهُ مُعْتَدِلٌ، وابْتِلاعُ نِصْفِ مِثْقالٍ من كَبِدِه يَنْفَعُ الصَّرْعَ، والاسْتِعاطُ بمَرارَتِه كلَّ شَهْرٍ مَرَّةً يُذَكِّي الذِهْنَ جِدّاً، ويُقَوِّي البَصَرَ. الفيروز أبادي، القاموس المحيط (ص982).

([9]) (إلا عزهى): ساقط في (م). وعِزْهَى منوَّنٌ: لا يَطْرب للَّهوِ ويبعد عنه. والجمع عزاه. الجوهري، الصحاح (ج2240/6).

([10]) انظر: العكبري، التبيان في إعراب القرآن (ج1188/2)، والسمين الحلبي، الدر الصمون في علوم الكتاب المكنون (ج95/10)، وأبو حيان، تفسير البحر المحيط (ج152/8).

([11]) في (م): (سفلى).

([12]) في (م): (حجلاة).

قَوْلُهُ: [وكذلكَ بابُ (بِيضٍ)] سمعَ في جمعِ (عَايِطٍ)[1] (عِيْط) على القياسِ، وَ(عُوْط) بقلبِ الواوِ ياءً شذوذًا، حكاهُ أبو عبيدةَ[2].

قَوْلُهُ[3]: [فقال سِيبَوَيْهِ[4]: القياسُ الثانِي] صحَّحَهُ الأكثرونَ، واستدلوا لهُ بأوجهٍ: أحدِهَا: قولهم: العيسةُ بمهملتينِ، ومن قولهم: (جملٌ أعيسُ)؛ أي: أبيضُ بينَ العيسةِ والعيسُ محركًا، والتوجيهُ أنَّ العيسةَ اسمٌ للونِ، الوصفُ منه على أفعلَ وفعلاءَ، فيجبُ كونُهُ على (فُعْلَةٍ) بالضمِّ كالحُمْرَةِ والخُضْرَةِ، الثانِي: قولهم: (مَبيع)، وسيأتِي، الثالث: أنَّ العينَ حكمَ لها بحكمِ اللامِ، فأبدلتِ الضمةُ لأجلِهَا كما أبدلتْ لأجلِ[5] اللامِ.

قَوْلُهُ: [وأوردَ عليه قولُ الشاعرِ] هو مِمَّا استدلَ بهِ الأخفشُ[6]، واستدلَ -أيضًا- بأنَّ المفردَ لا يقاسُ على الجمعِ؛ لأنَّا وجدنا الجمعَ يقلبُ فيه ما لا يقلبُ في المفردِ، كالواوينِ المتطرفينِ في نحوِ (جُثِيّ) جمعُ (جاثَ)، دونَ[7] (عُتِيّ) مصدرُ (عَتَا)[8]، وبأنَّ الجمعَ أثقلُ مِنَ المفردِ، فهو أدعى إلى التخفيفِ.

([1]) في (م): (غايط، غيط). عُوطٌ، كسُودٍ، وعِيطٌ، كمِيل، وعُيَّطٌ، كرُكَّعٍ، وعُوطَطٌ، كفُوفَلٍ، وقد تُضَمُّ الطاء، وعِيطَاتٌ. وقالوا: عائِطُ عِيطٍ وعُوطٍ وعُوطَطٍ: مُبالَغَةً. والعائِطُ من الإبِلِ: ما أُنْزِيَ عليها فلم تَحْمِلْ، وقد اعْتَاطَتْ، وهي مُعْتاطٌ. الفيروز أبادي، القاموس المحيط (ص679).

([2]) الجوهري، الصحاح (ج1145/3).

([3]) اختلف النحاة في غير (فُعْلَى) اسمًا أو صفة، وغير (فُعْل) جمعًا مما عينه ياء بعد ضمة، فقال سيبويه: تقلب الضمة كسرة؛ لتسلم الياء؛ لأنَّه أقل تغييرًا، وأورد عليه قول الشاعر: [الطويل]

وَكُنْتُ إذا جاري دعَا لِمضُوفَةٍ أُشَمِّرُ حتَّى يَنْصُفَ السَّاقَ مِئْزَرِي

والمضوفة مَفْعُلة، من ضفت الرجل ضيافة: إذا نزلت عليه ضيفًا، أو من أضفت من الأمر: أشفقت منه، والمراد ما تنزل من حوادث الدهر، ولم يقلبوا فيها الضمة كسرة بل الياء واوًا، ويرى البيت على ثلاثة أوجه: المضوفة، والمضيفة، والمضافة، وأجاب سيبويه عنه بأنَّه شاذ، ومذهب الأخفش: القياس الأول؛ أي: بقاء الضمة وقلب الياء واوًا كما في (طوبى)، فمضوفة عنده قياس، وأمَّا (معيشة) فعند سيبويه يجوز أن تكون (مَفْعُلة، ومَفْعِلة)، نقلت الضمة إلى ما قبل الياء، ثمَّ قلبوا الضمة كسرة، وعند الأخفش فهي بالكسر؛ إذ لو كانت بالضم كانت (معوشة)، فإنَّ الياء قلبت واوًا، وأجيب بأنَّ الإبقاء والقلب في (طوبى) كان للفرق بين الاسم والصفة. شاهين، مجموعة الشافية (ج297/2-298).

([4]) سيبويه، الكتاب (ج349/4).

([5]) (لأجل): ساقط في (ك).

([6]) انظر: المبرد، المقتضب (ج238/1-239)، وابن جني، المنصف (ج296/1-301)، وابن عصفور، الممتع الكبير في التصريف (ص305).

([7]) في (م): (دور عن).

([8]) في (ك)، و(ط).

وأجيبَ[1] عن هذينِ بأنَّهُمَا قياسٌ معارضٌ للنصِ فلا يلتفتُ إليهِ[2].

قَوْلُـهُ: [حتَّـى ينصـفَ السَّـاقُ مِيـزَرِي] فقالَ: (نَصَـفَهُ) كَـ(نَصَرَهُ): بلـغَ نصـفَهُ، وَ(الميـزرُ) /ق182أ/ مهموزٌ كَ(منبرٍ).

قَوْلُهُ[3]: [أشفقتُ منه] والمعنى في البيتِ على الثانِي لا الأولِ.

قَوْلُهُ: [وَ(المَضِيفَةُ)] هو بفتحِ الميمِ، وكسرِ الضادِ.

قَوْلُـهُ: [وأجـابَ[4] سِـيـبَـوَيْـهِ عنـه بأنَّـهُ شـاذٌّ] أجيبَ بـأنَّ أبـا بكرٍ الزبيديِّ[5]: ذكرَهُ[6] فـي مختصرِ العينِ[7] من ذواتِ الواوِ.

قَوْلُهُ[8]: [وعليهما]؛ أَي: المذهبينِ[9].

قَوْلُهُ: [لقيلَ: (تُبِيْع)]؛ لأنَّ أصلَهُ (تُبْيُع)، فنقلتِ الضمةُ إلى ما قبلها، فصارَ (تُبْيْع)، فحينئذٍ إن قلبتِ الضـمةُ كسرةً؛ لسـلامةِ الفـاءِ كمـا هـو مـذهبُ سِيبَوَيْـهِ صـارَ (تُبِيْـع)، وإن قلبـتِ اليـاءُ واوًا لسلامةِ الضمةِ كما هو مذهبُ الأخفشِ صارَ (تُبُوع).

([1]) المرادي، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك (ج3/1590).

([2]) حكى الأزهري: أنَّ من العرب من يقول: معوشة في معيشة، قال ناظر الجيش: ولكن الاستدلال به لا يساوي الاستدلال بعيشة ولا يقاربه؛ لأن جميع العرب يقولون: عيشة، وجمهورهم يقولون: معيشة لا معوشة، فثبت أن إبدال الضمة كسرة في المفرد؛ لتسلم الياء حكم مبني على ما استعمله جميع العرب، وإبدال الياء فيه واوًا حكم مبني على قول شاذ. قال أبو حيان: "والذي صحّحه النّاس مذهب الخليل وسيبويه". انظر: الأزهري، تهذيب اللغة (ج3/60)، وناظر الجيش، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (ج10/5076).

([3]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (على الثانِي لا الأولِ).

([4]) في (ك)، و(م): (وأجاز).

([5]) أبو بكر الزبيدي(316هـ – 379هـ) محمد بن الحسن بن عبيد الله بن مذحج الزبيدي الأندلسي الإشبيلي، أبو بكر: عالم باللغة والأدب، شاعر. أصل سلفه من حمص (في الشام) ولد ونشأ واشتهر في إشبيلية. وطلبه الحكم (المستنصر بالله) إلى قرطبة، فأدب فيها ولي عهده هشامًا (المؤيد بالله) ثم ولي قضاء إشبيلية، فاستقر، وتوفي بها. من تصانيفه (الواضح) في النحو، و(طبقات النحويين واللغويين)، و(لحن العامة)، و(مختصر العين) في اللغة، و(الاستدراك على سيبويه في كتاب الأبنية). الزَّبِيديُّ: بفتح الزاي، وكسر الباء الموحدة: قصبة في اليمن. أمّا الزُّبَيْديُّ: بضم الزاي، وفتح الموحدة، وبدال مهملة بعد الياء: نسبة إلى زُبَيْدٍ، في الأندلس. انظر: الحموي، معجم الأدباء (ج6/2519)، والعيني، مغاني الأخيار في شرح أسامي رجال معاني الآثار (ج3/412)، والسيوطي، بغية الوعاة (ج1/84)، وابن العماد، شذرات الذهب (ج4/417)، والزركلي، الأعلام (ج6/82).

([6]) في (ط): (ذكر).

([7]) الزبيدي: أبو بكر: مختصر العين (ج1/303).

([8]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (والثاني عِيَاذًا).

([9]) على مذهب سيبويه إذا بني مثل تُرْتُب بضمِّ التاءين من البيع، قيل: تُبِيْع بقلب ضمة الياء كسرة، وعند الأخفش، قيل: تُبُوع، بقلب الياء واوًا. اليزدي، شرح الشافية (ج2/496).

قَوْلُهُ[1]: [قُلِبَ الواوُ ياءً] أعمُّ من أن يكونَ بعدَ الواوِ ألفًا، كما في المثالينِ الأولينِ، أو لا كما في المثالِ الأخيرِ وهو (قِيَمًا)، وَ(قِيَمًا) ثالثٌ في المتنِ[2]، والأولُ (قِيَامًا)، والثاني (عِيَاذًا).

قَوْلُهُ: [نحو (قامَ، قِيَامًا)] وفيما اشترطَ ابنُ مالكٍ -رحمه الله-[3] في (شرح الكافية)[4] لقلبِ الواوِ ياءً في المفردِ مع كونِهِ مصدرًا على فعلِهِ[5] وجودُ الألفِ[6] بعدَهَا، نحو (قامَ، قيامًا)، وَ(انقادَ، انقيادًا)، وعليه فَـ(الحولُ) غيرُ شاذٍّ، ونحوُ (قِيَمًا) مقصورٌ مِن (قِيَامًا)، وقد قَدَّمْتُ أوائلَ هذا الموضوعِ ما يوافقُ ذلكَ، وهو من كلامِ ابنِ عصفورِ[7].

قَوْلُهُ[8]: [(حَالَ، حِوَلًا)] (الحِوَلُ)[9]: التنقلُ مِن موضعٍ إلى موضعٍ، قالَ اللهُ تعالى: ﴿**لَا يَبْغُوْنَ عَنْهَا حِوَلًا**﴾[10].

قَوْلُهُ: [ومنه قولُهُ تعالى: ﴿الَّذِيْنَ يَتَسَلَّلُوْنَ مِنْكُمْ لِوَاذًا﴾[11]] في نصبِ (لِوَاذًا) وجهانِ[12]، أحدها: أنَّهُ على المصدرِ مِن معنى الفعلِ الأولِ، إذ التقديرُ (يتسللونَ منكم تسللًا[13]) أو (يلاوذونَ لِواذًا)، والثاني: أنَّهُ مصدرٌ في موضعِ الحالِ؛ أي: (ملاوذين).

([1]) تقلب الواو المكسور ما قبلها ياء في المصادر التي أعلَّ فعلها، نحو: (قام، قيام، وقِيَم) أصله (قوم)، و(عاذ، عياذ) أصله (عوذ)، وقولهم: حال حولًا شاذ، والقياس: حيلًا، بخلاف لاوذ لواذًا، وقاوم قوامًا، فإنَّه لمَّا صحَّ في الفعل صحَّ في المصدر، ولو كان من لاذ لقيل: لياذًا. ركن الدين، شرح الشافية (ج782/2).

([2]) ابن الحاجب، الشافية في علمي الصرف والخط (ص91).

([3]) (رحمه الله): ساقط في (ك)، و(م).

([4]) قال ابن مالك في كافيته:

والألف اقلب ياء إن كسرًا تلا أو ياء تصغير كذا الواو اجعلا

قال في شرح الكافية: ويجب هذا الإعلال – أيضًا – للواو الواقعة عينًا لمصدرِ (فَعَل) معلّا، نحو: صام صيامًا، وقال: ونبّه بتصحيح ما وزن (فعل) كالحول مصدر حال، وكالعود مصدر عاد المريض، وكالعوج مصدر عاج، على أنَّ إعلال المصدر المذكور مشروط بوجود الألف فيه حتى يكون على فَعَال. ابن مالك، شرح الكافية الشافية (ج2111/4).

([5]) في (م): (فعلى).

([6]) في (م): (من).

([7]) ابن عصفور، الممتع الكبير في التصريف (ص319).

([8]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (عَنْهَا حِوَلًا).

([9]) الجوهري، الصحاح (ج1680/4).

([10]) [الكهف: 108].

([11]) [النور: 63]. وفي (م) زائد: ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ﴾.

([12]) السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون (ج447/8).

([13]) في (م): (تسليلا).

قَوْلُهُ[1]: [(لواذًا)] في قولِهِ تعالى مصدرٌ في موضعِ الحالِ من واوِ (يتسللونَ).

قَوْلُهُ: [لقالَ: (لياذًا)] يعني (لواذًا) من المزيدِ لا مِن الثلاثيِّ، وإلا لقالَ: لياذًا بالإعلالِ؛ لأنَّ فعلَهُ معلٌّ بخلافِ المزيدِ، فإنَّ فعلَهُ غيرُ معلٍّ، فلهذا لم يعلَّ.

قَوْلُهُ[2]: [أعلَّ مفردُهُ] سواءٌ كانَ بعدَ الواوِ ألفٌ أو لا.

قَوْلُهُ: [وكذا (تيرٌ) جمعُ (تارة)] فعلَ تارةً بعد تارٍ؛ أي: مرةً بعدَ مرةٍ، والجمع (تاراتٌ، وتِيَرٌ)، وهو مقصورٌ مِن (تيار).

قَوْلُهُ: [لكنَّ المذكورَ في (الصحاحِ)[3] أنَّهُ مِنَ الياءِ] ذكرَ في مادةِ (تير) ما نصَّهُ: (التيار): الموجُ، وفعلَ ذلكَ تارةً[4] بعدَ تارةٍ؛ أي: مرةً بعدَ مرةٍ، والجمعُ: تاراتٌ وَتِيَرٌ، وهو مقصورٌ مِن تيار.

قَوْلُهُ[5]: [ما ذكرنا في بابِ الجمعِ] يعني أنَّهُ مِنَ الياءِ؛ لأنَّهُ ذكرَ في مادةِ (تَ يَ رَ) لا فِي (تَ وَ رَ).

قَوْلُهُ[6]: [تبينَ لي أنَّ القَمَاءَةُ ذِلَّةٌ[7]] يقالُ[8]: قَمُؤَ الرجلُ قُمْأً بالضمِّ فيهما، وَ(قَمَأَةٌ) بالفتحِ، والمدِّ: صارَ قَمِينًا، بوزنِ (فعيلٍ)، وهو الصغيرُ[9] الذليلُ.

([1]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (وهو مقصورٌ مِن تيار).

([2]) تقلب الواو المكسور ما قبلها ياء إذا كان في جمع أعَّل مفرده، كـ(جِيَاد، ودِيَار، ورِيَاح، وتِيَر، ودِيَم)، ومفرد جياد جيّد، وأصلها: جَيْوِد، اجتمع الواو والياء، والأولى ساكنة، فقلبت الواو ياءً، وأدغمت. ومفرد ديار دار، أصله دَوَر، فقلبت ألفًا؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها، فالأصل دِوَار، ورياح مفرده ريح من الروح، انقلبت الواو ياءً؛ لسكونها وانكسار ما قبلها، فالأصل: رِواح، وتير مفرد تارة، وأصله تِوْرة، قلبت للتحرك والانفتاح، فالأصل تِوَر، وديم مفرده ديمة، وأصله دِوْمة، فقلبت لسكونها وانكسار ما قبلها، فالأصل دِوَم. اليزدي، شرح الشافية (ج2/496-498)، وركن الدين، شرح الشافية (ج2/783).

([3]) الجوهري، الصحاح (ج2/603).

([4]) في (م): (تارة من بعد أخرى).

([5]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (لا فِي (تَ وَ رَ).

([6]) شذَّ (طِيال) في قول أنيف بن زبن النبهائي الطائي: [الطويل]

تَبَـــــيَّنَ لـــــي أنَّ القَمَـــــاءَةَ ذِلَّـــــةٌ وأنَّ أَعِـــــزَّاءَ الرجـــــالِ طِيالُهـــــا

وسبب شذوذه أنَّ مفرده لم يعلَّ، القياس: والقياس طِوَالَها، قال الرضي: "وهو الكثير المستعمل"، وفي شرح الكافية: "وأمَّا الطيال جمع طويل، فيمكن أن يجعل من باب جواد وجياد، كأنَّه جمع طائل من طاله، إذا فاقه في الطول". الرضي، شرح الشافية (ج4/285-286)، وابن مالك، شرح الكافية الشافية (ج4/2116).

([7]) في (م): (وإن أعز الرجال طوالها).

([8]) الجوهري، الصحاح (ج1/66).

([9]) في (ط): (البعير).

قَوْلُهُ:[1] **[جمعُ (رَيَّانَ)]** أصلُهُ (رَوَيَان)، قلبتِ الواوُ ياءً وأدغمتْ.

قَوْلُهُ[2]**: [نِوَايةِ)]** هو بكسرِ النونِ، وجاءَ –أيضًا– المصدرُ (نَيًّا) بفتحِهَا.

قَوْلُهُ[3]**: [كالميِّتَةِ]**[4] سمِّيتِ[5] الحروفِ الساكنةِ ميتةً؛ لمشابهتِهَا الحيوانَ الميتِ، بجامعٍ يلزمُ الحركةَ، ولا شكَّ أنَّ حركةَ الحرفِ يحصلُ له قوةٌ، ولهذا يعتدُّ به حاجزًا في بابِ الإمالةِ وغيرِهِا بخلافِ الساكنِ، فإنَّهُ ضعيفٌ، ولهذا لم يجعلْ حاجزًا حصينًا.

قَوْلُهُ: [جمع عَوْد] هو بفتحِ العينِ، وسكونِ الواوِ.

قَوْلُهُ: [وَ(العَوْدُ): المسنُ مِنَ الإبلِ] زادَ في القاموسِ[6] والشاءِ.

قَوْلُهُ[7]**: [وهو الذِي جاوزَ في السنِ البازلَ]** قالَ الجوهريُّ[8]: بزلَ[9] البعيرُ، يَبْزُلُ، بُزُولًا: فطرَ نابُهُ /ق182ب/؛ أي: انشقَ، فهو بازلٌ[10] ذكرًا كانَ أو أنثى، وذلكَ في السنةِ التاسعةِ، وربما بزلَ[11] في الثامنةِ، وقالَ: (العَوْدُ)[12] هو الذِي جاوزَ في السنِ البازلَ والمُخْلِفَ.

([1]) صحَّ رِوَاء جمع ريَّان من قلبه ياء؛ كراهة اجتماع إعلالين، فأصله: رِوَيت، قلبوا الياء همزة كما في رداء، فلو قلبوا الواو ياء كمفرده اجتمع فيع إعلالان، وذلك مستكره، ولأنَّه لو أعلَّ لالتبس بضدِّ الإخلاص. شاهين، مجموعة الشافية، شرح الشيخ الأنصاري (ج2/302–303).

([2]) صحَّ نِوَاء جمع ناوٍ؛ لصحة العين في مفرده، وناوٍ: هو السمين من الإبل، من نوت الناقة؛ أي: إذا سمنت، تنوي نِوَاية ونَيّا. شاهين، مجموعة الشافية (ج2/303).

([3]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (يجعلْ حاجزًا حصينًا).

([4]) تقلب الواو ياء في (رياض، وثياب)؛ لسكونها في الواحد مع الألف بعدها؛ لأنَّها إذا وقعت بعدها ألف استثقلت الواو؛ لطول النطق بها، مع أنَّ سكون الواو في المفرد بمنزلة إعلالها؛ لأنَّ السكون يجعلها كالميتة، بخلاف عِوَدة، وكِوَزن جمع عود وكوز؛ لفقدان الألف، والعود: المسن من الإبل، وهو الذي جاوز في السن الباز، وأمَّا ثِيَرة في جمع ثور فشاذ، والقياس: ثورة. شاهين، مجموعة الشافية، شرح الجاربردي (ج2/304).

([5]) في (ط): (سمور).

([6]) الفيروز أبادي، القاموس المحيط (ص302).

([7]) (قوله): ساقط في (ك).

([8]) الجوهري، الصحاح (ج4/1633).

([9]) في (م): (نزل).

([10]) في (م): (بادل).

([11]) في (م): (نزل).

([12]) في (م): (الغرد).

وفِي [المثلِ][1]: (إنْ جَرْجَرَ[2] العَوْدُ فزدهُ[3] وِقْرًا)، والناقةُ عَوْدَةٌ، ويقالُ: زاحمْ بِعَوْدٍ أو دَعْ؛ أَي: استعنْ على حربِكَ بأهلِ السنِّ والمعرفةِ، فإنَّ رأيَ الشيخِ خيرٌ مِن مشهدِ الغلامِ. انتهى.

قَوْلُهُ: [والقياسُ (ثورة)] جاءَ -أيضًا-[4] هذا القياسُ، حكاه في القاموسِ[5]، وفيه[6]: (الثَّوْرُ مِنَ الأقطِ): القطعةُ العظيمةُ مِنْهُ. و(الأَقْطُ)[7]، مثلثةً ويُحَرَّكُ وككتِفٍ ورجُلٍ وإبِلٍ: شيءٌ يُتَّخَذُ من المَخيضِ[8] الغَنَمِيِّ.

قَوْلُهُ[9]: [مِنَ الأَقْطِ] بفتحِ الهمزةِ، كذا قررَ في (شرحِ المصابيحِ)[10] لزينِ العربِ[11].

قَوْلُهُ[12]: [وتقلبُ الواو] هذا قسمٌ من أقسامِ الإعلالِ الذِي هو قلبُ إحديهما إلى الأخرى.

([1]) في (ك)، و(م)، و(ك): (الحديث)، والصواب أنَّ هذه العبارة ليست حديثًا، وإنَّما هي مثل، فالعبارة بتمامها أخذها ابن جماعة من صحاح الجوهري، وفي الصحاح قال: "وفي المثل"، وليس (في الحديث). الجوهري، الصحاح (ج514/2). وانظر: الميداني، مجمع الأمثال (ص24).

([2]) في (ك): (جرحر).

([3]) في (م): (قرده).

([4]) (من): زائد في (م).

([5]) (حكاه في القاموس): مكرر في (م).

([6]) الفيروز أبادي، القاموس المحيط (ص359).

([7]) المرجع السابق (ص658).

([8]) في (م): (المحيط).

([9]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (قلبُ إحديهما إلى الأخرى).

([10]) قرر ذلك حينما شرح الحديث الذي رواه أبو سعيد الخدري -رضي الله عنه-: "كنَّا نُخرِجُ زكاةَ الفطرِ صاعًا من طعامٍ، أو صاعًا من شعيرٍ، أو صاعًا من تمرٍ، أو صاعًا من أَقِط، أو صاعًا من زبيبٍ"، قال ابن الملك في المرقاة:" (أَوْ صَاعًا مِنْ أَقِطٍ) بِفَتْحِ الْهَمْزَةِ وَكَسْرِ الْقَافِ: هُوَ الْكِشْكُ إِذَا كَانَ مِنَ اللَّبَنِ. قَالَ الثَّوْرِيُّ وَغَيْرُهُ: وَهُوَ لَبَنٌ يَابِسٌ غَيْرُ مَنْزُوعِ الزُّبْدِ، وَقَدْ ضَبَطَ بَعْضُهُمُ الْأَقِطَ بِتَثْلِيثِ الْهَمْزَةِ وَإِسْكَانِ الْقَافِ". [البغوي، مصابيح السنة/باب صدقة الفطر، ج26/2: رقم الحديث: 1281]، وزين العرب، شرح مصابيح السنة (ص161، نسخة مصورة)، وابن الملك، مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح (ج1298/4).

([11]) ابن زين العرب(ت758هـ) علي بن عبيد الله بن أحمد ابن زين الدين أبي المفاخر الشهير بزين العرب: عالم بالحديث والنحو، مصري، صنف كتبًا منها (شرح الأنموذج للزمخشري)، و(شرح كليات القانون لابن سينا)، و(شرح مصابيح السنة) للبغوي. انظر: ابن حجر، الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة (ج80/3)، والزركلي، الأعلام (ج310/4).

([12]) تقلب الواو ياء ، وتدغم في الياء؛ لأنَّ مخرجا الواو والياء وإن تباعدا لكنهما يجريان مجرى المثلين، لما بينهما من المد وسعة المخرج، فكرهوا اجتماعهما، فقلبوا الواو ياء وأدغموها في الياء، بشرط أن يكون الأولى ساكنة؛ ليمكن الإدغام، كـ(سيِّد)، ووزنها عند البصريين (فَيْعِل) بكسر العين، وعند البغداديين (فَيْعَل) بفتح العين، كـ(صَيْرَف) نقل إلى فيعل بكسرها، ومن أمثلة هذا الباب (أيَّام) أصله أيْوَام، و(قيَّام) أصله قَيْوَام، و(ديَّار) أصله

قَوْلُهُ: [مخرجَا الواوِ والياءِ] وإن تباعدَا[1] سيأتي أنَّ مخرجَ الواوِ ما بينَ الشفتينِ، وأنَّ مخرجَ الياءِ وسطَ اللسانِ وما يحاذيه من الحنكِ الأعلى.

قَوْلُهُ: [فقلبوا[2] الواوَ ياءً، وأدغموهَا] يشترطُ[3] لذلكَ -أيضًا- بعدَ اجتماعِهِمَا وسكونِ السابقِ منهما أن يكونا في كلمةٍ واحدةٍ، وأن يكونَ سكونُ السابقِ أصليًّا، وأن لا يكونَ ذلكَ السابقُ بدلًا غير لازمٍ، فلا قلبَ في نحوِ (يَغْزُو يَوْمًا، ويَقْضِي وطرًا)، ولا في نحوِ (قَوْي) بسكونِ الواوِ مخففِ (قَوِي)، ولا في نحوِ (رُوْيَا) مخففِ (رُؤْيَا) بالهمزِ؛ لعروضِ الاجتماعِ والسكونِ، وحكى الكسائيُّ الإدغامَ في (رُوْيَا) إذا خففَ، وقرئَ شاذًّا ﴿**إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ**﴾[4]، فإنْ لزمَ البدلُ في اسمٍ لا يناسبُ الفعلَ كانَ المبدلُ كالأصليِّ، كَمثالِ (إِنْفَحَةٍ)[5] مِن (أَوَّب) (إِأْوَبَة)[6]، ثُمَّ (إِيْوَبَة)[7]، ثُمَّ (إِيَّبَة)[8]، قالَه ابنُ مالكٍ -رحمه الله-[9] في (الإيجاز)[10]، قالَ: ولا يفعلُ ذلكَ فِي مثلِ (احْمَرَّ) منه[11]، وأصلُهُ (إِأْوَبٌّ) /ق183أ/، ثُمَّ (إِيْوَبٌّ) بقلب الهمزة الثانية ياءً؛ لانكسارِ ما قبلها، ولا يعملُ بِهِ ما عملَ بِـ(إِيْوَيَة) حينَ قيلَ فيه (إِيَّبَة)؛ لأنَّهُ اسمٌ جامدٌ، لا يلزمُ نقلهُ إلى صيغةٍ[12] تصحُّ فيه الهمزةُ بخلافِ مثالِ[13] (احْمَرَّ) فإنَّهُ لا يستغنى فيه عن المضارعِ، واسمِ الفاعلِ، فيقالُ: (يَؤُوْبُّ) فهو (مَأْوِبٌّ)، فكانَ التقاءُ الياءِ والواوِ في (إِيْوَبٌّ) شبيهًا بالتقائهما في (إِيْوَاء)، وَ(بُوَيْع) فلم يختلفا في الحكمِ. انتهى.

دَيْوَار، و(قيُّوم) أصله قَيْوُوْم، و(دُلَيَّة) أصله دَلَيْوَة، و(طيّ) أصله طَوْي؛ لأن مصدر صويت، و(مرميّ) أصله مرموي، و(مسلميّ) في حالة الرفع أصله مسلموي، ففي حالة النصب والجر لا يجتمع الواو والياء، وأبدلت الضمة كسرة في مرميّ ومسلميّ؛ لئلا تقع ياء ساكنة قبلها ضمة، وذكرهما هنا وإن لم يكونا من هذا الباب؛ لاتفاق الجميع في الحكم. شاهين، مجموعة الشافية (ج2/305-307).

([1]) في (م): (تباعا).

([2]) (إلا على): زائد في (م).

([3]) المرادي، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك (ج3/1596).

([4]) [يوسف: 43].

([5]) في (ط): (انفخة).

([6]) في (م): (إروية).

([7]) في (ط)، و(ك): (إبوية).

([8]) في (ط)، و(ك): (إبية).

([9]) (رحمه الله): ساقط في (ك)، و(ط).

([10]) ابن مالك، إيجاز التعريف في علم التصريف (ص149).

([11]) في (ط): (وأصله منه).

([12]) (لا): زائد في (ط).

([13]) في (ط): (مثل).

قَوْلُـهُ: [نقلَ إلـى (فَيْعِل)[1] بالكسرِ]؛ أَي: على غيرِ قياسٍ، كما قالوا في النسبِ إلى (البَصْرَةِ): (بِصْرِي) فكسرُوا.

قَوْلُـهُ: [وإن لـم يكونـا مـن هـذا البـابِ]؛ أي: لأنَّ الواوَ والياءَ فيهما لم يجتمعا في كلمةٍ واحدةٍ.

قَوْلُـهُ[2]: [وإن لـم يكونـا مـن هذا البـابِ]؛ لأنَّ البحثَ في العينِ، والواوُ فيهما ليسَ بعينٍ، هي زائدةٌ، لنا. هذا الإيرادُ والجوابُ غيرُ صحيحٍ؛ لأنَّ المصنفَ في المتنِ[3] عمَّمَ الحكمَ، وقالَ: (تقلبُ الواوُ عينًا أو لامًا أو غيرهما إذا اجتمعتْ معَ ياءٍ)، ولو قالَ: (وإنَّمَا ذكرَ الواوَ والزائدةَ ههنا وإن لم يكن هذا بابُهُ لاتفاقِ الجميعِ في الحكمِ) كان موجهًا وتوجيهًا لكلامِ المصنفِ.

قَوْلُـهُ[4]: [وجـاءَ فـي جمـعِ (أَلْـوَى)] صفةٌ مشبهةٌ كَـ(أحمرَ)، فجمعه (لُـوْيٌ) كَـ(حُمْرٍ)، اجتمعتِ الواوُ والياءُ إلى آخرِ العملِ.

قَوْلُـهُ: [بالضمِّ على الأصلِ]؛ أَي: في جمعِ (أَفْعَل) من الصفةِ، وهو أن يكونَ على (فُعْل).

قَوْلُـهُ[5]: [أَو سُيِّر][6] وكذا إذا قيلَ: (تُسُيِّر) لم يعلم أنَّهُ مجهولُ (تَسَايَر) أو (تَسَيَّر).

قَوْلُـهُ: [وإمَّا لأنَّ الواوَ فيها بدلٌ] اعترضَ بأنَّ (سَايَر، وبَايَع) إذا[7] بُنِيَا للمفعولِ، كانَ إبدالُ الواوِ من الألف لازمًا، والمبدلُ[8] لزومًا كأصليٍّ، وفيه نظرٌ يعرفُ مِمَّا تقدمَ عن (الإيجاز)[9].

([1]) انظر: سيبويه، الكتاب (ج265/4)، وابن جني، المنصف (ج15/2-18)، والأنباري: أبو البركات، الإنصاف في مسائل الخلاف (ج795/2-804).

([2]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (إلى آخرِ العملِ).

([3]) ابن الحاجب، الشافية في علمي الصرف والخط (ص91).

([4]) وجاء في جمع (ألوى) لِيّ، ولُيّ، بالكسر والضم، بالضمِّ على الأصل، وبكسر على الأصل، وهو أن تقلب الضمة كسرة، إذا كانت قبل ياء ساكنة، وهو من لوى الرجل: إذا اشتدت خصومته. شاهين، مجموعة الشافية، شرح الجاربردي (ج308/2).

([5]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (تساير أو تسير).

([6]) لم تدغم الواو في الياء في (سُوْيِر، وتُبُوْيِع، وتُسُوْيِر، وتُبُوْيِع) مجهولات (ساير، وبايع، وتساير، وتبايع)؛ لئلا يلتبس بمجهولي فُعِّل وتُفُعِّل، وإمَّا لأنَّ الواو فيها بدل من الألف، والألف لا تدغم في شيء، فكذلك الحرف الذي هو بدل عنها، قال اليزدي: "وهو فاسد؛ لأنَّ ألف كتاب تنقلب واوًا في التصغير، فتدغم الياء فيها، ول كان بدل الألف غير جائز إدغامه لما جاز أن يكون مدغمًا فيه. شاهين، مجموعة الشافية (ج308/2)، واليزدي، شرح الشافية (ج500/2).

([7]) في (ط): (كان)، والصواب ما أثبتناه؛ لأنَّ هذه العبارة مأخوذة من كتاب تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد (ج5115/10) لناظر الجيش.

([8]) (من): زائد في (م).

([9]) ابن مالك، إيجاز التعريف في علم التصريف (ص149).

قَوْلُهُ[1]: [وأمَّا (ضَيْوَنٌ)][2] (الضَّيْوَنُ): السِّنَّوْرُ الذَّكَرُ، والجمعُ (ضَيَاوِن)، صحتِ الواوُ في جمعها؛ لصحتها في الواحدِ، وإنَّمَا لم تدغمْ في الواحدِ؛ لأنَّهُ اسمٌ موضوعٌ، وليسَ على وجهِ الفعلِ، وكذلكَ (حَيْوَةٌ)[3]: اسمُ رجلٍ، فارقًا، هينًا، وميتًا[4]، وفِي (حاشيةِ الصحاحِ): (ضَيوَنٌ) (فَيْعَل) لا (فَعْوَل). قالَ الفارسيُّ[5]: لأنَّ (فَيْعَلًا) أكثرُ، وفيه وجهٌ آخرُ، وهو كونُ العينِ واوًا أكثرُ منها ياءً.

قَوْلُهُ: [لأنَّهُ اسمٌ موضوعٌ] يريدُ أنَّه اسمُ علمٍ ليسَ بجارٍ على الفعلِ كسائرِ الأعلامِ، وعن مثلِهِ احترزَ التفتازانيُّ، فزادَ في الشروطِ ألا يكونَ اللفظُ علمًا.

قَوْلُهُ[6]: [والقياسُ (نَهِيٌّ)] بكسرِ الهاءِ، ويجوزُ كسرُ النونِ أيضًا.

قَوْلُهُ[7]: [فحذفَ عندَ سِيبَوَيْهِ واوُ مفعولٍ] احتجَّ له بأنَّ هذه الواوَ زائدةٌ، وحذفُ الزائدِ أولى، وبأنَّهَا قريبةٌ من الطرفِ، والتغييرُ في الأطرافِ وما يقربُ منها أكثرُ، وبالقياسِ على التحريكِ في نحو (رِدَّ)، فكما حركَ الثاني لالتقاءِ الساكنينِ كذلكَ يحذفُ لالتقائِهِمَا فيما نحنُ فيهِ، وبأنَّهُم قالُوا[8] في (مشوب، ومنول[9]):

([1]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (أكثرُ منها ياءً).

([2]) وأمَّا ضَيْوَنٌ وحَيْوَةٌ ونَهُوٌّ فشاذ، والقياس قلب الواو ياءً ثمَّ الإدغام (ضيِّن، وحيَّة، ونهيّ)، وأمَّا (صيِّم، وقيِّم) فشاذ؛ لأنَّه قلب الواء ياءً مع عدم المقتضي، والقياس (صوّم، وقوّم)، وأمَّا (نيِّام) فأشد شذوذًا من السابقين، فوجه شذوذه قلب الواو ياء من غير الموجب، وجه مونه أشذ بعده عن الطرف الذي هو محل التغيير بسبب الألف الواقعة فيه، والقياس (نوَّام). ركن الدين، شرح الشافية (ج2/791).

([3]) الجوهري، الصحاح (ج6/2156).

([4]) في (ط): (مينا).

([5]) انظر: الشاطبي، شرح ألفية ابن مالك (ج8/462).

([6]) ساقط في (ك): إلى قوله: (كسرُ النونِ أيضًا).

([7]) تسكن الواو والياء، وتنقل حركتهما إلى ما قبلهما كـ(يقُوم، ويبيِع)، أصلهما: يَقْوُم، ويَبْيِع، على وزن: يَفْعُل، بضم العين، ويَفْعِل بكسر العين، وإنَّما أعلا لإعلال ماضيهما الذي هو الأصل، واستثقال الضمة والكسرة على الواو والياء، ولم تقلب ألفًا؛ لئلا يلتبس بباب خاف، يخاف. وكذلك تسكننا في باب (مَفْعِل، ومَفْعُل)، وكذلك (مَفْعُول) كـ(مَقُول، ومبيع)، أصلهما: مَقْوُول وَمَبْيُوع، فاستثقلت الضمة على الواو والكسرة على الياء، فنقلتا إلى ما قبلهما، فاجتمع ساكنان: العين وواو مفعول، فحذف أحدهما، فحذف سيبويه واو مفعول؛ لأنَّ علامة اسم المفعول الميم دون الواو، أمَّا الأخفش فحذف العين، وانقلبت واو مفعول عنده ياء للكسرة؛ لأنَّ الأصل في الساكنين إذا كان الحرف الأول حرف مد أن يحذف الأول كما في (قُلْ، وبِعْ)، ثمَّ قال: فخالفا أصليهما. ركن الدين، شرح الشافية (ج2//794)، واليزدي، شرح الشافية (ج2/501-503).

([8]) سيبويه، الكتاب (ج4/348)، وابن جني، المنصف (ج1/289-300)، والمبرد، المقتضب (ص2-3)، وابن عصفور، الممتع الكبير في التصريف (ص297).

([9]) في (ك): (منيل)، وفي (م): (مقيل).

(مشيب، ومنيل[1])، فقلبوا الواوَ ياءً شذوذًا، فدلَّ على أنَّ الواوَ المبقاةَ[2] هي العينُ /ق13ب/؛ لأنَّهُم قد قلبوا العينَ فقالوا: (حَوْرَاء، وحُوَر، وحِيَر)، قالَ[3]: [الرجز]

عَيْنَـــاءُ حَـــوْراءُ مـــن العِـــينِ الحِيِـــرْ

ولا يحفظُ قلبُ واوِ مفعولٍ ياءً إلا أن تدغمَ نحو (مرميّ)[4].

قَوْلُهُ: [لأنَّ علامةَ اسمِ المفعولِ الميمُ دونَ الواوِ] إشارةٌ إلى منعِ ما احتج به الأخفشُ، وهو أنَّ عينَ الكلمةِ لغيرِ معنًى بخلافِ واو مفعولٍ فإنَّهَا حرفُ معنًى يدلُّ على المفعوليةِ، وحذفُ ما لا معنًى له أسهلُ، كما أنَّهُ لمَّا اجتمعتِ التاءانِ[5] في نحو (تَذَكَّر) حذفتِ الثانيةُ ولم تحذفِ الأولى؛ لأنَّهَا لمعنى.

قَوْلُـهُ: [الجارِي على (يفعلٍ)[6]] وجهُ الجريانِ عليهِ ما قيلَ: إنَّ اسمَ المفعولِ مأخوذٌ مِنَ المضارعِ المجهولِ؛ للمناسبةِ بينهما من حيثُ إنَّهُمَا يسندانِ إلى مفعولِ مَا لم يسمَّ فاعلُهُ، فأدخلتِ الميمُ مقامَ حرفِ المضارعةِ، ثُمَّ فتحتْ؛ لالتباسِ[7] البقاءِ[8] على الضمِّ باسمِ المفعولِ من بابِ الأفعالِ مَعَ خفةِ الفتحِ، ولِمَا في الكسرِ مِنَ الالباسِ[9] باسمِ الآلةِ، أو الانتقالِ إلى الأثقلِ، ثُمَّ ضمتِ الراءُ[10]، إذ[11] الكسرُ والبقاءُ على الفتحِ يؤديانِ[12] إلى الالتباسِ باسمِ المكانِ من الثلاثيِّ المجردِ، ثُمَّ أشبعتِ الضمةُ؛ لئلا يلزمَ وقوعُ ما ليسَ من كلامِهِم.

([1]) في (م): (مقيل).

([2]) في (م): (المنتاة).

([3]) البيت لمنظور بن مرثد، والشاهد في قوله: "العين الحير" حيث جعل واو "الحور" ياءً اتباعًا لما قبلها. انظر: ابن قتيبة، أدب الكاتب (ج486/1)، وابن يعيش، شرح المفصل (ج148/3)، وابن عصفور، الممتع الكبير في التصريف (ص297)، وناظر الجيش، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (ج5173/10)، والشاطبي، شرح ألفية ابن مالك (ج70/4).

([4]) في (م): (مرضى).

([5]) في (ك): (الياءان). في (م): (التان).

([6]) في (م): (فعيل).

([7]) في (ك)، و(م): (لالباس).

([8]) في (ط): (المبقاة).

([9]) في (ط): (الالتباس).

([10]) في (م): (الراء).

([11]) في (ك)، و(م): (لأدَّى).

([12]) (يؤديان): ساقط في (ك)، و(م).

قَوْلُـهُ: [لأنَّ الأصـلَ فـي السـاكنينِ إلـى آخـرِهِ] احـتجَّ[1] لـه –أيضًـا– بـأنَّ العين[2] هـي المعلـةُ[3] في الماضِـي بقلبِهَا ألفًا، وفي المضارعِ بنقلِ حركتها، وفي الأمرِ بحذفها، وفي اسمِ الفاعلِ بقلبِهَا همزةً، وبأنَّ المحذوفَ لو كانَ واوَ مفعولٍ لالتبسَ اسمُ المفعولِ بالمصدرِ الذي على (مفعل)، نحو (مَقِيل، ومَحِيص[4])، وأجيبَ عن الأولِ المذكورِ في الشرحِ بمنعِ: أنَّ الأصلَ ما ذكرَ مطلقًا، بل إذا كانَ الثاني /ق184أ/ حرفًا صحيحًا كما سيذكره –أيضًا–، وعن الثاني بأنَّ مقتضى قياسِ اسمِ المفعولِ على الماضِي والمضارعِ واسمِ الفاعلِ أن لا تسلمَ عينُهُ مِنَ الإعلالِ، وقد عملَ بِهِ فأعلتْ بالنقلِ كما أُعلَّ المضارعُ بِهِ، ثُمَّ لم تعلَّ عينُهُ بأمرٍ آخرَ؛ لانتفاءِ مقتضيهِ. وعنِ الثالثِ بأنَّ الالتباسَ مشتركٌ، وبأنَّهُ مغتفرٌ فيما زادَ على الثلاثةِ، تقولُ: (أَخُوكَ المُكْرَمُ، وأكرمتُ زيدًا مكرمًا) فكما اغتفرَ الالتباسُ في مثلِ هذا اعتمادًا على القرائنِ فليغتفرْ مثله في المعتلِ من الثلاثيِّ.

هذا وقد عورضَ –أيضًا– من قبلِهِ القياسُ على التحريكِ المتقدمِ بالقياسِ على حذفِ الأولِ إذا كان الساكنانِ في كلمتينِ وهما من نوعِ ما يصحُّ حذفُهُ، كقولهم: (يا هذ وجل) دونَ (يا هذا[5] أجل). قيلَ: بل هو أولى؛ لأنَّ قياسَ الحذفِ على الحذفِ أولى من قياسِهِ على التحريكِ، ومنعَ قلبُ العينِ ياءً. قيلَ: ولا حجةَ في (الحير)[6]؛ لأنَّهُ اتباعٌ. وأجيبَ –أيضًا– أمَّا عنِ المعارضةِ فبأنَّ القياسَ على الحذفِ يستلزمُ خلافَ مقتضَى الأصلِ، لِمَا فيه من قياسِ الأبعدِ مِنَ الطرفِ على المتطرفِ، وحملِ الالتقاءِ اللازمِ على الالتقاءِ العارضِ، وإجراءِ المتصلِ مُجْرَى المنفصلِ، والقياسُ على التحريكِ سالمٌ من ذلكَ كلِّهِ، وأمَّا مِنَ المنعِ فبأنَّ أصحابَ سِيبَوَيْهِ يثبتُوا (الحير)[7] في جمعِ (حوراء) من هذا الشعرِ إنَّمَا نقلُ أنَّهُ يقالُ ذلكَ، وجيءَ بالبيتِ على تلكَ اللغةِ التي تثبتُ من غيرِهِ، وإذا احتملَ في البيتِ أن يكونَ القلبُ للاتباعِ للعينِ، وأن يكونَ على تلكَ اللغةِ بكونِ حملهِ عليها أحسنُ؛ لأنَّ الإتباعَ خلافُ الأصلِ. /ق184ب/

([1]) انظر: ناظر الجيش، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (ج5174/10).

([2]) في (م): (الغين).

([3]) في (م): (العلة).

([4]) في (م): (محيض).

([5]) في (ك)، و(ط): (هذ).

([6]) في (م): (الخبر).

([7]) في (م): (الخبر).

قَوْلُهُ[1]: [ثُمَّ قالَ: فخالفَا أصليهِمَا إلخ[2]] الحاصلُ أنَّ كلَّ واحدٍ منهما خالفَ أصلَهُ من وجهٍ ووافق أصلَهُ من وجهٍ، أمَّا مخالفةُ سِيبَوَيْهِ أصلَهُ أنَّهُ حذفَ الثانِي من الساكنينِ، والقياسُ عنده حذفُ الأولِ، وأمَّا موافقتُهُ أصلَهُ أنَّهُ قلبَ الضمةَ كسرةً في (مَبِيع) بعدَ حذفِ واوِ المفعولِ؛ لتسلمَ الياءُ، وأمَّا مخالفةُ الأخفشِ أصلَهُ أنَّهُ قلبَ الضمةَ في (مَبِيع) بعدَ حذفِ الياءِ؛ لينقلبَ واوُ المفعولِ ياءً؛ ليحصلَ الفرقُ بين الواويِّ واليائيِّ، وأمَّا موافقتُهُ أصلَهُ أنَّهُ حذفَ مَا هو قياسُ التقاءِ الساكنينِ، وهو الأولُ.

قَوْلُهُ: [وقيلَ: في هذا نظرٌ] هذا النظرُ مأخوذٌ مِن شرحِ الشريفِ[3]، وقد سبقه إليه البدرُ بنِ مالكٍ.

قَوْلُهُ: [كَمَا في (المصطفَوْنَ)[4]] أصلُهُ (المُصْطَفَيُون) قلبتِ الياءُ ألفًا؛ لتحركِهَا وانفتاحِ ما قبلها، ثُمَّ حذفتْ؛[5] لأنَّ حذفَ الواوِ مفوتٌ للدلالةِ على معنى الجمعِ.

قَوْلُهُ: [وأمَّا[6] مخالفةَ الأخفشِ إلخ] اعترضَهُ البدرُ بنُ مالكٍ بأنَّ الأخفشَ ليسَ له أن سمعَ العربَ قالوا: (مَبِيع) أن يخالَفَهُم ويقولَ: (مَبُوع) رعايةً لأصلِهِ حتى يكونَ قد عدلَ عن الاستعمالِ على وفقِ أصلِهِ إلى الاستعمالِ على خلافِهِ، فلا ينبغي أن يقالَ: خالفَ أصلَهُ، بل نحو (مَبِيع) جاءَ على خلافِ أصلِهِ، وقالَ: إنَّ قولَ ابنِ الحاجبِ[7] -رحمه الله-[8] إنَّ الأخفشَ خالفَ أصلَهُ ليسَ إلا في معرضِ الانتقادِ عليهِ في أنَّهُ خالفَ سِيبَوَيْهِ، فلزمَ على ذلكَ مخالفتُهُ لأصلِهِ، قالَ: وهذا كما ترى

([1]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (وهو الأولُ).

([2]) أمَّا مخالفة سيبويه أصله فلأنَّه إذا اجتمع ساكنان والأول منهما حرف لين حذف الأول، وخالف أصله فحذف الثاني، وقيل: في هذا نظر؛ لأنَّ ذلك إنَّما يثبت فيما كان الأول حرف مدٍّ ولين والثاني صحيحًا كـ(قل، وبع)، وأمَّا إذا كانا مدين فلم يثبت إلا إذا كان حذف الثاني مفوتًا للدلالة على معناه كما في المصطفون، وأمَّا مخالفة الأخفش أصله فلأنَّ الفاء إذا وقعت مضمومة وبعدها ياء أصلية باقية قلبها واوًا؛ لانضمام ما قبلها، محافظةً على الضمة، وقد قبل الضمة هنا كسرة مراعاة للعين الي هي ياء مع حذفها ومراعاتها موجودة أجدر. شاهين، مجموعة الشافية (ج2/314-315).

([3]) ركن الدين، شرح الشافية (ج2/794-797).

([4]) "المُصْطَفُونَ" في جمع "مُصْطَفٍ"، وهو اسمُ فاعل من "اصْطَفَى يَصْطَفِي" فالفاعلُ مُصْطَفٍ، وجمعُه مُصْطَفُونَ، بضم الفاء. والأصلُ: مُصْطَفِيُونَ، استُثقلت الضمة على الياء المكسورِ ما قبلها، فحُذفت ثمّ حُذفت الياء لسكونها، وسكونِ واو الجمع بعدها، ثم ضَمُّوا الفاء لِتصحّ الواوُ، كما قالوا: "غَازُونَ"، و"قَاضُونَ". ابن يعيش، شرح المفصل (ج2/211).

([5]) (لأنه): زائد في (م).

([6]) في (ط)، و(ك): (وإنَّ).

([7]) ابن الحاجب، الشافية في علمي الصرف والخط (ص91).

([8]) (رحمه الله): ساقط في (ط)، و(ك).

فاسدٌ؛ لأنَّ نحوَ (مِبيع) جاء على خلافِ أصلِهِ فيما فاؤُهُ مضمومةٌ وبعدَهَا ياءٌ ساكنةٌ على تقديرِ مخالفتِهِ لسِيبَوَيْهِ، وعلى تقديرِ موافقتِهِ لَهُ. انتهى.

قَوْلُهُ[1]: [وقد قلبَ الضمةَ كسرةً] يعني قلبَ الضمةَ كسرةً في (مبيعٍ) لأجلِ الياءِ المحذوفةِ، ولم يقلبها في غيرِ ذلكَ من المفرداتِ كسرةً مراعاةً للياءِ الموجودةِ، بدليلِ أنَّ نحوَ (مَصُوفَة) عنده قياسٌ، وهذا عكسُ ما يقتضيهِ النظرُ الصحيحُ، إذ الموجودُ أولى بالاعتبارِ مِنَ المعدومِ.

قَوْلُهُ: [موجودةً أجدرُ] وفيه نوعُ تشنيعٍ؛ أي: هذا على خلافِ مقتضَى القياسِ، والعقلُ يأباهُ، فيكونُ بعيدةً عن الحكمةِ والعقلِ والقياسِ والأصلِ. لنا، حاصلُهُ أنَّ الكسرةَ عندَ سِيبَوَيْهِ لتسلمَ الياءُ مِنَ القلبِ واوًا، وعندَ الأخفشِ أنَّ الكسرةَ ليستْ لِأَنْ تسلمَ الياءُ، بل للفرقِ بينَ ذواتِ الواوِ وذواتِ الياءِ، إذ لو بقى الضمةُ لزمَ سلامةُ واوِ مفعولٍ، واشتبَهَ حينئذٍ ذواتُ الواوِ بذواتِ الياءِ.

قَوْلُهُ[2]: [وَكَثُرَ التصحيحُ في اليائِي] ذكرَ ابنُ مالكٍ[3] وغيرُهُ[4] أنَّ التصحيحَ فيه لغةٌ تميميةٌ[5]، قالوا: (مَبْيُوع، ومَعْيُوب، ومَخْيُوط، ومَكْيُول، ومَطْيُوب، ومَعْيُون، ومَغْيُوم) وغيرُهُا.

قَوْلُهُ: [[6]إلا حرفانِ] حَكَى -أيضًا- رجلٌ معوود[7]، وفرسٌ مقوودٌ، وقولٌ مقوولٌ[8].

وَ(المدفوفُ) بدالٍ مهملةٍ.

([1]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (بذواتِ الياءِ).

([2]) وشذَّ مشيب ومهوب من الشوب والهيبة، والقياس: مشوب ومهيب، وكثر التصحيح في اليائي نحو مبيوع، وقلَّ في الواوي نحو مصون؛ لأنَّ الواو أثقل من الياء، وذكر في الصحاح والنزهة أنَّه ليس يأتي من بنات الواو بالتمام إلا حرفان (مسكٌ مدووفٌ)؛ أي: مبلول، (وثوب مصوون). شاهين، مجموعة الشافية، شرح الجاربردي (ج315/2).

([3]) ابن مالك، إيجاز التعريف في علم التصريف (ص189).

([4]) ابن جني، الخصائص (ج261/1)، ابن الشجري، الأمالي (ج321/1)، وركن الدين، شرح الشافية (ج798/2).

([5]) وأنشد أبو العلاء على هذه اللغة: [الكامل]

وكأنَّهـــــــا تفاحـــــــةٌ مَطْيُوبـــــــةٌ

انظر: ابن جني، الخصائص (ج262/1)، وابن عصفور، الممتع الكبير في التصريف (ص300).

([6]) (إلا غيرها): زائد في (م).

([7]) في(م): (موورود).

([8]) قال سيبويه: لا يعلم أنهم صححوا في بنات الواو، ونحو: مصوون شاذ يحفظ، ولا يقاس عليه؛ لخفة الياء واستثقال الواو أكثر من الياء. سيبويه، الكتاب (ج348/4).

قَوْلُهُ[1]: [ثُمَّ منهم مَنْ ينقلُ][2] هذا وجهُ إعلال (تَلْوُوا، ويَسْتَحْيِي)، وأمَّا ما ذكرَ قبلَ ذلكَ فبيانُ أصلِهِمَا.

قَوْلُهُ: [ثُمَّ منهم من ينقلُ] قرأَ ابنُ عامرٍ -رحمه الله-[3] وحمزةِ ﴿**وَإِنْ تَلْوُواْ**﴾[4] بواوٍ واحدةٍ، فقيلَ: إنَّهَا مِن (لوى، يلوي) كقراءةِ الجماعةِ إلا أنَّ الضمةَ نقلتْ، ثُمَّ حذفتِ الواوِ، ويُعْزَى هذا للنحاسِ[5] /ق185أ/، وهو ما في الشرحِ[6]، وقيلَ[7]: إنَّهَا مِنَ الولايةِ بمعنى (وإن وليتم إقامة الشهادة) أو (وليتم[8] الأمر فتعدلوا عنه)، والأصلُ (توليوا) ويُعْزَى هذا لجماعةٍ منهم الفارسيُّ، وهو سالمٌ مِمَّا لزمَ الأولُ مِنَ الإجحافِ.

قَوْلُهُ[9]: [وقد مرَّ تحقيقُهُ]؛ أَي: فِي أوائلِ الكتابِ.

قَوْلُهُ[10]: [وقد مرَّ تحقيقُهُ]؛ أَي: فِي أولِ الكتابِ فِي قولِهِ[11]:

([1]) ساقط في (ك): إلى قوله: (فبيانُ أصلِهِمَا).

([2]) وإعلال تلووا ويستحيي بنقل حركة الواو والياء إلى ما قبلهما، وحذف إحدى الواوين في الأول، وإحدى اليائين في الثاني قليل؛ لما يلزم من اجتماع إعلالين، وتلووا من لوى الرجل رأسه، يلوي، وأصله يلويوا كيضربوا، نقلت حركة الياء إلى الواو، وحذفت لالتقاء الساكنين، فصار يلووا، وعليه اقتصر الأكثر، ومنهم من ينقل الضمة إلى اللام، ويحذف الواو التي هي عين الفعل، فإذا جعل من اللي فهو قليل، وإذا جعل من الولي فعلى القياس. ركن الدين، شرح الشافية (ج2/798).

([3]) (رحمه الله): ساقط في (ط)، و(ك).

([4]) [النساء: 135].

([5]) النحاس، إعراب القرآن (ج1/495).

([6]) شاهين، مجموعة الشافية، شرح الجاربردي (ج2/316).

([7]) الزجاج، معاني القرآن وإعرابه (ج2/118)، والسمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون (ج4/119)، وأبو حيان، تفسير البحر المحيط (ج3/386).

([8]) في (ط): (توليتم).

([9]) تحذف الواو والياء وجوبًا في موضعين، الأول: من الماضي المعتل العين عند عروض ما يوجب سكون آخر الفعل لالتقاء الساكنين، وتكسر فاء الفعل إن كانت العين ياء، نحو: بِعْتُ وبِعْنَ، أو كانت العين واوًا مكسورة في الأصل، نحو: خِفْتُ، وخِفْنَ، وتضم الفاء في غيرهما، نحو: قُلْتُ وقُلْنَ. ولم يكسروا أول لَيْسَ عند اتصال الضمير المرفوع المتصل البارز المتحرك به؛ لمشابهة ليس الحرف؛ لكونه غير متصرف، وإمَّا لكونه مجزومًا، نحو: (لم يقل، ولم يبع)، أو في حكم المجزوم، نحو: (قُل، وبع)؛ لأنَّه فرع يقول ويبيع، ولذلك لم يختلف في الضمة والكسرة فيهما. ركن الدين، شرح الشافية (ج2/802).

([10]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (لبيان بنات الواوِ).

([11]) ابن الحاجب، الشافية في علمي الصرف والخط (ص61).

[وأمَّا (سُدْتُهُ) فالصحيحُ[1] أنَّ الضمَّ لبيان بنات الواوِ].

قَوْلُـهُ[2]: [ولـم يكسـرُوا فـي (لَسْـتُ)[3]]؛ أَي: فـي المشـهورِ، فقد حَكَـى -أيضًـا- (لسـت) بالكسرِ.

قَوْلُهُ[4]: [لشبهِ الحرفِ] إذ لم يأتِ منه مضارعٌ ولا أمرٌ ولا نهيٌ.

قَوْلُهُ: [لأنَّ هَذَا المثالَ]؛ أَي: لم يأتِ مِنَ الأجوفِ اليائيِّ فعلٌ إلا (هَيُؤَ)، وهو شاذٌّ[5].

قَوْلُهُ: [لا يكونُ في ذواتِ الياءِ]؛ أي[6]: إلا (هَيُؤَ): لمن حسنتْ هيئتُهُ.

قَوْلُهُ: [حتَّى بالغَ القائلُ، ومنعَهَا العملَ]؛ أَي: إذا انتقضَ النفيٌّ بَـ(إلا) كما[7] في المثالِ، وذلكَ القائلُ بنوُ تميمٍ[8].

قَوْلُـهُ: [لأنَّـهُ فرعُ (تَقُول)] يريدُ أنَّـهُ مأخوذٌ منه بحذفِ حرفِ المضارعةِ، ثُمَّ العينُ لالتقاءِ الساكنينِ.

([1]) اختلف في تعليل سبب الكسر والضم في (بِعتُ، وقُلْتُ)، فقال الأكثرون: إنَّما نقل (فَعَلْتُ) بفتح العين في المعتل الياء إلى (فِعلت) بكسر العين وإلى (فُعلت) بضم العين في المعتل الواو؛ لأنَّ لو لم ينقل لزم قلب الواو والياء ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها، وحذف الألف؛ لالتقاء الساكنين، فيلتبس الأفعال المتصرفة بالفعل غير المتصرف، كـ(لَسْتُ)، وقال الأقلون: إنَّ ضمَّ الفاء وكسرها للفرق بين ذوات الواو وذوات الياء، وقال ابن الحاجب: والأصحُّ أنَّ الضم في (قُلت) لبيان الواو المحذوفة، والكسرة في (بِعت) لبيان الياء المحذوفة لا للنقل. الرضي، شرح الشافية (ج79/1).

([2]) (قوله): ساقط في (م).

([3]) اعلم أنَّ لَيْسَ مخفف لَيِسَ كعَلِمَ، لأنَّه فعل؛ لاتصال الضمائر به، في نحو (لستُ، ولسنَا، ولستُنَّ)، ولا يجوز أن يكون وزنه (فَعَل) بفتح العين؛ لأنَّ مفتوح العين لا يجوز إسكان عينه؛ لخفة الفتحة، ولا يجوز ن يكون (فَعُل) بالضم؛ لأنَّه لا يكون في ذوات الياء، فتعين أن يكون فـ(فَعِل) بكسر العين، لكنَّهم لما لم يريدوا فيها التصرف لغلبة شبه حرف النفي عليه سلبوه ما للأفعال من التصرف، وألزموه السكون؛ لئلا تنقلب الياء ألفًا، وأجروه مجرى الحرف كـ(ليت)، حتى بالغ القائل ومنعها من العمل، فقال: (ليس الطيبُ إلا المسكُ). شاهين، مجموعة الشافية (ج318/2).

([4]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (وهو شاذٌّ).

([5]) "ومجيء فَعُل بضم العين فيما عينه ياء نادر، لم يجيء منه إلا (هيؤ الرجل): إذا حسنت هيئته. السمين الحلبي، الجر المصون في علوم الكتاب المكنون (ج75/2).

([6]) (أي): ساقط في (ط).

([7]) (كما): مكرر في (م).

([8]) وذلك لحملهم (ليس) على (ما)، وقال أبو علي: في (ليس) ضمير الشأن، والجملة بعدها خبرها، ولا يطرد ذلك العذر؛ لوروده في كلامهم نحو: الطيب ليس إلا المسك، بالرفع، وجوز -أيضًا- أن يكون (إلا المسك): إمَّا بدلًا من الطيب، أو صفة له، والخبر محذوف؛ أي: ليس إلا المسك في الدنيا. ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب (ج83/1)، والرضي، شرح الكافية (ج199/2).

قَوْلُهُ[1]: [ولذلكَ لَم يختلفْ]؛ أَي: لأَنَّهُمَا فرعُ (يَقُولُ، ويَبِيعُ).

قَوْلُهُ[2]: [(الإقَامَة، والاستِقَامَة)]؛ أَي: في مصدرِ بابِ (الإفْعَالِ، والاسْتِفْعَالِ).

قَوْلُهُ: [وأمَّا أصلُ سِيبَوَيْهِ[3] فيقتضِي] قالَ غيرُهُ: لم أرَ لسِيبَوَيْهِ فِي ذلكَ نصًّا، لكن هذا يجبُ أن يكونَ مذهبُهُ، وَمِن ثُمَّ قالَ الشارحُ -رحمه اللهُ-[4]: يقتضِي.

قَوْلُهُ: [وذكرَ بعضُ الشارحينَ[5]] هُوَ الشريفُ[6] -رحمه اللهُ تعالى-[7].

قَوْلُهُ[8]: [إن ذكرَهُمَا هنالكَ]؛ أَي: فِي قولكَ[9]: العينُ تقلبانِ ألفًا إلخ.

قَوْلُهُ[10]: [والتزمُوه في (كَيْنُونَةٍ)] صرَّحَ بذلكَ ابنُ عصفورٍ[11]، وابنُ مالكٍ[12] وغيرُهُمَا،

([1]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (الإفعال، والاستفعال).

([2]) الموضع الثاني من مواضع الحذف وجوبًا: مصر باب (الإفعال، والاستفعال) كـ(إقامة، واستقامة)، والأصل: إقْوَام، واسْتِقْوَام، نقلت حركة حرف العلة إلى ما قبلها، فسكنت سكونًا غير أصلي، وكانت كالمتحرك، وكان ما قبلها منفتحًا، فقلبت ألفًا، فاجتمع ساكنان، الألف التي هي العين، والألف الزائدة، فعلى مذهب الأخفش تحذف الأولى، وعلى مذهب سيبويه، تحذف الثانية، ثمَّ عوض عن المحذوف التاء فصار (إقامة واستقامة)، وعد ركن الدين أنَّ هذا الكلام مكرر، وأجاب الجاربردي أنَّ ذكرهما هنالك لقلب العين ألفًا، وذكرهما هنا للحذف للالتقاء الساكنين. اليزدي، شرح الشافية (ج2/505).

([3]) " فأمَّا الإقامة والاستقامة فإنَّما اعتلَّتا كما اعتلت أفعالهما؛ لأن لزوم الاسْتِفَعالِ والإفْعَال لاسْتَفْعَلَ وأَفْعَلَ، كلزوم يَسْتَفْعِل ويَفْعِلُ لهما، ولو كانتا تفارقان كما تفارق بناتُ الثلاثة التي لا زيادة فيها مصادرها لتمت كما تتم فعولٌ منهما ونحوه". سيبويه، الكتاب (ج4/354-355).

([4]) (رحمه الله): ساقط في (م).

([5]) (رحمهم الله): زائد في (م).

([6]) ركن الدين، شرح الشافية (ج2/803).

([7]) في (م): (قدس الله روحه).

([8]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (تقلبانِ ألفًا إلخ).

([9]) ابن الحاجب، الشافية في علمي الصرف والخط (ص89)، وشاهين، مجموعة الشافية، شرح الجاربردي (ج2/253).

([10]) يجوز حذف العين في نحو (سيِّد وميِّت)، وأيضًا (كَيْنُونَة، وقَيْلُولة)، وقيل: التزم الحذف فيهما؛ لكثرة حروف الكلمة من تاء التأنيث، وقد جاء الأصل نادرًا، قال الشاعر: [الرجز]

يـــا ليـــت أنَّـــا ضَـــمَّنَا سَـــفِينَهْ حَتَّـــى يَعُـــودَ الْوَصْـــلُ كَيْنُونَـــهْ

أجاب الجاربردي عن جعل ابن الحاجب لهما في الجواز بأنَّ شيئًا من القواعد لم يقتضِ وجوب حذفها كما في قُل وبِع، والإقامة والاستقامة، بل هو مثل سيد وميت في جواز الحذف، ثمَّ التزموه. شاهين، مجموعة الشافية (ج2/320-321).

([11]) ابن عصفور، الممتع الكبير في التصريف (ص324).

([12]) ابن مالك، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد (ص314).

ومثلُها (بَيْنُونَة[1]، وصَيْرُورَة، وقَيْدُودَة[2]، وقَيْلُولَة، وحَيْلُولَة) ونحوُهَا.

قَوْلُهُ[3]: [فِي (كينونةٍ وقيلولةٍ)] فِي (كَيِّنُونَةٍ، وقَيِّلُولَةٍ) في نسخةٍ. ض.

قَوْلُهُ: [حتَّى يعودَ الوصلُ كينونة] مصدرُ (كانَ) التامَّةَ؛ أَي: حتى يعودَ الوصلُ وجودًا؛ أَي: ذَا وجودٍ، أو موجودًا على حلِّ قولِهِ تعالى: ﴿**قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَصْبَحَ مَآؤُكُم غَوْرًا**﴾[4]؛ أي: ذا غورٍ، أو غايرٍ، بتقديرِ حذفِ مضافٍ، أو تأويلُهُ باسمِ الفاعلِ، تقولُ: كانَ، كونًا، وكينونةً. صحاح[5].

قَوْلُهُ: [أن يجابَ عنهُ]؛ أَي: عن النظرِ في كلامِ المصنفِ.

قَوْلُهُ: [لِمَا مرَّ]؛ أَي: من كثرةِ حروفِ الكلمةِ.

قَوْلُهُ[6]: [لِمَا مرَّ]؛ أَي: لكثرةِ حروفِ الكلمةِ مَعَ تاءِ التأنيثِ.

قَوْلُهُ: [فقالَ البصريونَ[7]: إنَّهُ مغيرٌ عن كَيِّنُونَةٍ] اعترضَ بأنَّ كَيِّنُونةً مصدرٌ، وليسَ في المصادرِ ما هو على وزنِ (فَيْعلُولَة)، وأيضًا[8] أجيبَ: بأنَّ (فَيْعلُولَة) قد ثبتَ في غيرِ المصادرِ نحو (خَيْسَفُوْجَةٍ)، ولم يثبتْ (فَعْلُولَة) في موضعٍ، فحملُهُ على ما ثبتَ في بعضِ المواضعِ أحسنُ، قاله ابنُ عصفورٍ[9]. وَ(الخَيْسَفُوْجَةُ) بمعجمةٍ، ثُمَّ مهملةٍ، وفاءٍ، وجيمٍ: سُكَّانُ السَّفِينةِ.

قَوْلُهُ: [بحذفِ العينِ] /ق185ب/ الأصلُ (كَيْوَنُونَة)[10]، فقلبتِ الواوُ ياءً، ثُمَّ حذفتْ؛ لدفعِ الثقلِ الحاصلِ باجتماعِ المثلينِ.

([1]) البَيْنُ: الفراق. تقول منه: بانَ يَبينُ بَيْنًا وبَيْنونَةً. والبَيْنُ: الوصلُ وهو من الأضداد. الجوهري، الصحاح (ج2082/5).

([2]) القيدود: الطَّوِيل، وَالْأُنْثَى: قيدودة. وَفرس قيدود: طَوِيلَة الْعُنُق فِي انحناء، وَلَا يُوصف بِهِ الْمُذكر. ابن سيده، المحكم والمحيط الأعظم (ج536/6).

([3]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (في كلامِ المصنفِ).

([4]) [الملك: 35].

([5]) الجوهري، الصحاح (ج2190/6).

([6]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (مَعَ تاءِ التأنيثِ).

([7]) رأى البصريون أنَّ كَيْنُونَة مغير عن كَيِّنُونَة بحذف العين، وهو رأي سيبويه، ووزنه فيعلولة بدليل وجود خَيْتَعُورة وهو كلُّ شيء لا يدلُّ على حالة واحدة، ورأى الكوفيون أنَّه مغير بإبدال ضمة أول فتحة، وأصله كُونُونة على وزن سرسوجة، وهو ضعيف؛ لأنَّه لو كان كذلك لم يكن لإبدال الواو ياء والضمة فتحة وجه. سيبويه، الكتاب (ج365/4)، والأنباري: أبو البركات، الإنصاف في مسائل الخلاف (ج795/2-804)، واليزدي، شرح الشافية (ج506/2).

([8]) (وأيضًا أجيبَ: بأنَّ فيعلولة): ساقط في (م).

([9]) ابن عصفور، الممتع الكبير في التصريف (ص324).

([10]) في (ك)، و(ط): (كينونة)، وفي (م): (كونونة)، والصواب ما أثبتناه؛ ليستقيم المعنى. انظر: الرضي، شرح الشافية (ج392/4)

قَوْلُهُ[1]: [ينزلُ مِنَ الهواءِ] فِي شِدَّةِ الحرِّ. صحاح[2].

قَوْلُهُ: [وقالَ الكوفيونَ] كذا في التسهيلِ[3] -أيضًا- لكنَّ ابنَ عصفورٍ[4] لم يعزُ هَذَا القولَ إلا إلى الفراءِ خاصةً، وتابعَهُ أبو حيَّانَ. وَ(السُّرْجُوْجَةُ) بمهملةٍ، وجيمينِ.

قَوْلُهُ[5]: [على وزنِ (سُرْجُوْجَةٍ)] (السُّرْجُوْجَةُ): الطبيعةُ والطريقةُ، قالَ الأصمعيُّ: إذا استوتْ أخلاقُ الناسِ قيلَ: هُم عَلَى سُرْجُوْجَةٍ واحدةٍ. صحاح[6].

قَوْلُهُ[7]: [المعتلُّ العينِ] لو قالَ[8]: المعلُّ[9] العينِ لكانَ أحسنُ؛ ليخرجَ مَا عينُهُ حرفُ علةٍ ولم يعلَّ[10] نحو (عُوْرَ[11] فِي المكانِ)، وَ(صِيدَ فيهِ)، فإنَّ حكمَهُ حكمُ الصحيحِ.

قَوْلُهُ: [فاسكنُوا الياءَ كراهةً للكسرةِ عليها] قيلَ -أيضًا- في[12] التوجيه: إنَّهُم نقلُوا كسرةَ العينِ فِي (بيع، وقول) إلى الفاءِ بعدَ سلبِ ضمتِهَا، فسلمتِ الياءُ، وانقلبتِ الواوُ ياءً؛ لسكونِهِا وانكسارِ مَا قبلَهَا، وعلى هذا فليسَ في قولِهِم: (بيع) تقويةً لواحدٍ مِنَ القولينِ.

([1]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (فِي شِدَّةِ الحرِّ. صحاح).

([2]) الخيتعور: كل شيء لا يدوم على حالة واحدة ويضمحل كالسَراب، وكالذي ينزل من الهواء في شدة الحر كنسج العنكبوت. قال الشاعر: [الخفيف]

كـــلُّ أنثَـــى وإنْ بـــدا لـــكَ منهـــا آيـــةُ الحـــبِّ حبُّهـــا خَيْتَعـــورُ

وربما سمَّوا الغُولَ والذئب والداهية خيتعورًا. الجوهري، الصحاح (ج2/641-642).

([3]) ابن مالك، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد (ص314).

([4]) ابن عصفور، الممتع الكبير في التصريف (ص324).

([5]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (سُرْجُوْجَةٍ واحدةٍ. صحاح).

([6]) الجوهري، الصحاح (ج322/1).

([7]) في الفعل الماضي الثلاثي المعتل العين كـ(قيل، وبيع) ثلاث لغات، وهي: الأولى: الياء، فتقول: (قِيْلَ، وبِيْعَ)، فأسكنوا الياء كراهةً للكسرة عليها بعد الضمة، فحصلت ياء ساكنة قبلها ضمة، فكسرت الفاء، وهي أفصحها، ثُمَّ حمل (قيل) عليه، الثاني: أن تشم الفاء الضمَّ تنبيهًا على الأصل، والإشمام هنا مغاير للإشمام الذي في الوقف، وهذه اللغة فصيحة، الثالثة: الواو، فتقول: (بُوْعَ، قُوْل)، ووجها أنَّ أصلها (قُوِلَ)، كرهوا الكسرة على الواو بعد الضم، فحذفوه، ثمَّ حملوا (بوع) عليه، وهذه لغة رديئة؛ لأنَّ حمل الثقيل على الخفيف أولى من حمل الخفيف على الثقيل. شاهين، مجموعة الشافية (ج2/320-321).

([8]) المرادي، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك (ج2/603).

([9]) في (م): (المعتل).

([10]) في (ك)، و(م): (يقل).

([11]) في (ط): (عود).

([12]) (في): ساقط في (م).

قَوْلُهُ[1]: [فكسرتِ الفاءُ]؛ لئلا ينقلبَ الياءُ واوًا، فيحصلُ الثقلُ بانقلابِ الخفيفِ ثقيلًا مَعَ أنَّ نوعَ الفعلِ ثقيلٌ، ولهذه العلةُ قلبتِ الضمةُ فِي (بِيْض) ونحوِهِ كسرةً؛ لثقلِ الجمعِ.

قَوْلُهُ: [ثُمَّ حملَ]؛ أَي: في قلبِ الضمةِ كسرةً، والجامعُ بينهما كونُ كلٍّ منهما ثلاثيًّا معتلَ العينِ، وقالَ غيرُهُ: لما استثقلتِ الكسرةُ على الواوِ والياءِ المضمومِ مَا قبلها نقلتْ إلى الفاءِ بعدَ سلبِ الحركةِ، فسلمتِ الياءُ في (بِيْعَ)؛ للمجانسةِ، وانقلبِ الواوُ ياءً فِي (قِيْلَ) فليسَ فيه حملٌ.

قَوْلُهُ: [ولا يخفى عليكَ أنَّ الاشمامَ هُنَا ليسَ بالمعنى المذكورِ فِي أولِ الوقفِ]؛ أَي: ليسَ عبارةً عن ضمِّ الشفتينِ فقطْ، ثُمَّ ظاهرُ كلامِ كثيرٍ مِنَ النحويينَ والقراءِ أنَّهُ يلفظُ على فاءِ الكلمةِ بحركةٍ تامَّةٍ ممتزجةٍ مِن حركتينِ، ضمةٍ وكسرةٍ على سبيلِ الشيوعِ، والأقربُ ما حرَّرَهُ الجعبريُّ[2] وغيرُهُ: وهو أنَّ يلفظَ على فاءِ الكلمةِ بحركةٍ تامةٍ مركبةٍ مِن حركتينِ إفرازًا[3] لا شيوعًا، جزءُ الضمةِ مقدمٌ، وهو[4] الأقلُّ، يليهِ جزءُ الكسرةِ، وهو الأكثرُ.

قَوْلُهُ[5]: [ليسَ بالمعنى المذكورِ]؛ لأنَّ المرادَ بِالإشمامِ هُنَا أن تمالَ حروفٌ من بينِ حرفينِ، أو حركةٌ بينَ حركتينِ، والمرادُ بِهِ هُناكَ أن تضمَّ الشفتينِ بعدَ الإسكانِ.

قَوْلُهُ: [ثُمَّ حملُوا (بوع)] وذلكَ لأنَّهُم لَمَّا سكنُوا غيرَ (بِيعَ) كانَ من حقِّهِم أَن يقلبُوا الضمةَ كسرةً؛ لتسلمَ الياءُ كما فِي (بِيْض)، ولكنِّهُم صحَّحُوهَا حملًا على (قُوْلَ) في صحةِ ضمتِهَا، فلزمَ انقلابُ الياءِ واوًا، فدعوى الحملِ؛ لأنَّهُ منها بخلافِ اللغةِ الفصحى.

قَوْلُهُ[6]: [جازَ –أيضًا– ثلاثُ لغاتٍ] هذا الإطلاقُ هو ظاهرُ كلامِ سِيبَوَيْه[7] –أيضًا– وفصَّلَ ابنُ مالكٍ[8] وغيرُهُ من المتأخرينَ، فقالوا: إذا خيفَ التباسُ فعلِ المفعولِ بفعلِ الفاعلِ بسببِ

([1]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (فليسَ فيه حملٌ).

([2]) انظر: المرادي، توضيح القاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك (ج601/2).

([3]) في (ط): (إقرازا). وفي (م): (إقرارًا).

([4]) (أن): زائد في (ط).

([5]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (بخلافِ اللغةِ الفصحى).

([6]) إن اتصل بنحو (قيل، وبيع) ما يسكن لامه من الضمير المرفوع المتحرك وحذف العين لالتقاء الساكنين جاز –أيضًا– ثلاث لغات: كسر الفاء، والإشمام، والضم. ركن الدين، شرح الشافية (ج806/2).

([7]) سيبويه، الكتاب (ج343/4).

([8]) قال ابن مالك في الألفية:

وَاكْسِرْ أَوِ اشْمِمْ فَا ثُلاَثِيٍّ أُعِلّ ... عَيْناً وَضَمٌّ جَا كـ" بُوعَ" فَاحْتُمِلْ

وَإِنْ بِشَكْلٍ خِيفَ لَبْسٌ يُجْتَنَبْ ... وَمَا لِبَاعَ قَدْ يُرَى لِنَحْوِ حَبْ

ابن مالك، الألفية (ص26)، وابن مالك، شرح الكافية الشافية (ج604/2)، والمرادي، توضيح المسالك والمقاصد بشرح ألفية ابن مالك (ج603/2)، والأشموني، شرح الأشموني لألفية ابن مالك (ج416/1).

شكلٍ، وهو ضمُّ الفاءِ أو كسرُهَا وجبَ اجتنابُ ذلكَ الشكلِ، فيقالُ فِي (بِيعَ)[1]: (بُعْتَ يا عبد) بضمِّ الفاءِ /ق186أ/، أو الإشمام، لا الكسر، وفي (عُوْقَ): (عِفْتَ يا زيد) بالكسرِ، أو الإشمامِ، لا الضمِّ.

قَوْلُهُ[2]: [المعتلَّ[3] العينَ] لو عبرَ -أيضًا- بالمعلِّ لكانَ أولى؛ ليخرجَ نحوُ (اعْتُوِرَ) فإنَّهُ -أيضًا- كالصحيحِ.

قَوْلُهُ[4]: [بل وقعَ قبلَهَا سكونٌ] فتعينَ فيهما لغةٌ واحدةٌ، وهي: (أقيمَ، واستقيمَ).

قَوْلُهُ[5]: [ولا يكونُ جاريًا على الفعلِ][6] الجاري عليه كالمصدرِ، واسمي الفاعلِ والمفعولِ.

قَوْلُهُ[7]: [فلذلكَ لو بنيتْ]؛ أَي: لأجلِ أنَّ شرطَ الاسمِ الغيرِ الثلاثيِّ، والغيرِ الجاري على الفعلِ في الإعلالِ كونُهُ موافقًا للفعلِ على الوجهِ المذكورِ، ومخالفًا على الوجهِ المذكورِ.

قَوْلُهُ: [قلتَ: (مَبِيع، وتَبِيع) بالإعلالِ] وهو نقلُ الحركةِ إلى ما قبلَهَا فيهما.

قَوْلُهُ: [لموافقتِهِمَا الفعلَ]، أمَّا الموافقةُ فَلِيُمْكِنَ حملُهُ على الفعلِ، وأمَّا المخالفةُ بما ذكرَ فمثلًا يلتبسَ.

قَوْلُهُ: [قلتَ: (تَبْيُعَ) بالتصحيحِ]؛ لفقدانِ شرطِ الإعلالِ، وهو الموافقةُ من وجهٍ والمخالفةُ مِن آخرَ، فإنَّ (تَبِيعَ) مثلُ الفعلِ من كلِّ الوجوهِ فإنَّهُ مثلُ (تَضْرِبَ).

قَوْلُهُ[8]: [لأنَّ الجاري على الفعلِ يعلُّ]؛ أَي: إذا كانَ جاريًا على الفعلِ المعلِّ، أمَّا الجاري

([1]) في (ط): (بوع).

([2]) وباب (اخْتِيْرَ، وانْقِيْدَ) من كلِّ فعل ماض مجهول من الافتعال والانفعال من المعتل العين جارٍ في اللغات المذكورة مجرى (قيل، وبيع)؛ لأنَّ الأصل (اخْتِيْرَ، وانْقُوِدَ)، فقولك: (تُبِرَ، وقُوِدَ) موازن (قُوِلَ، وبُيِعَ)، وهذا لا يجري في باب (أقيم، واستقيم)؛ لأنَّ الفاء ساكنة في الأصل. اليزدي، شرح الشافية (ج2/508).

([3]) في (م): (والمعتل).

([4]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (وهي: أقيمَ، واستقيمَ).

([5]) (قوله): ساقط في (م).

([6]) ذكر لإعلال عين كل اسم غير ثلاثي، وغير جارٍ على الفعل كـ(قايل، ومقول) شرطين، الأول: موافقة الفعل حركة وسكونًا، والثاني: مخالفته إمَّا بزيادة مخصوصة بالاسم، وإمَّا ببنية مخصوصة به، فلذلك لو بنيت من البيع مثل (مضرب وتِحْلِئ) قلت: (مبيع وتبيع) بالإعلال؛ لموافقتهما الفعل حركة وسكونًا، مع المخالفة في مبيع بزيادة الميم، وفي تبيع بزنة تفعل بكسر التاء، فلا يحصل من الإعلال الالتباس؛ لأنَّ مثل ذلك لا يكون في الأفعال، ولو بنيت مثل (تضرب) قلت: تبيع مصححًا؛ لئلا يلتبس بالفعل. وخص غير الثلاثي احترازًا من باب وناب، وقال: غير الجاري؛ لأنَّ الجاري على الفعل يعلُّ. اليزدي، شرح الشافية (ج2/508)، وشاهين، مجموعة الشافية (ج2/326-327).

([7]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (فإنَّهُ مثلُ تضرب).

([8]) (قوله): ساقط في (م).

على الفعلِ المصححِ كَـ(مُقَاوِل، ومُبَايِع[1]) فإنَّهُ لا يعلُّ؛ لجريانِهِ على (يُقَاوِل، ويُبَايِع)[2].

قَوْلُهُ[3]: [ولذلكَ لم يصرفْهُ بعضُهُم]؛ أَي: لأنَّ فيهِ حينئذٍ العلميةَ ووزنَ الفعلِ.

قَوْلُهُ: [فلا يكونُ من هذا البابِ]؛ أَي: لأنَّهُ لم يوجد (فَعَال)[4] في أبنيةِ الأفعالِ.

قَوْلُهُ: [من هذا البابِ]؛ لأنَّهُ حينئذٍ لا يكونُ منه حرفُ علةٍ، وكلامُنا فيهِ.

قَوْلُهُ[5]: [ولانتقاضِهِ بمثلِ (يزيد)] إنَّمَا ذكرَ هذا؛ لأنَّهُ قد تخيلَ أنَّ ذلكَ القائلَ قد ينازعُ في هذه القاعدةِ، فيقولُ: لا أسلمُ أنَّ الفعلَ إذا أعلَّ ثُمَّ نقلَ إلى الاسميةِ يعلُّ على ذلكَ الإعلالِ الأصليِّ، بل يجبُ أن يعطى حكمَ الأسماءِ؛ لأنَّهُ قد صارَ منها، فحينئذٍ يقالُ: فما تقولُ في (يزيد) علمًا؟ فإنَّهُ معلٌّ معَ زوالِ الفعليةِ، ودخولِهِ في بابِ الأسماءِ، فإن قيلَ: (يزيد) جزئيٌّ، والقاعدةُ التي ادعيتُهَا كليةٌ، والجزئيُّ إنَّمَا يصلحُ نقضًا للقاعدةِ لا إثباتًا لها، فالجوابُ أنَّ هذا الحكمَ يدَّعِي عمومَهُ في نظائر (يزيد) من نحوِ (يَمُوت، ويَعِيش) وأمثالِ ذلكَ مِمَّا سمَّتِ العربُ به منقولًا عن الفعلِ المعلِّ، فإنَّهُ لم يسمعْ إلا باقيًا إعلالُهُ كقَوْلِهِ[6]: [الطويل]

رَأَيْـــتُ الوليـــدَ بـــنَ الْيَزِيـــدِ مُبَارَكًـــا

([1]) في (م): (منافع).

([2]) في (م): (مقاول، مبايع).

([3]) وأمَّا نحو (يزيد) علمًا فإنَّه أعلَّ فعلًا، ثمَّ نقل إلى العلمية، لا أنَّه أعلَّ بعد تقديره اسمًا، وكذلك (أبان) إن قلنا وزنه أفعل أعلَّ في حال الفعلية، ولذلك لم يصرفه بعضهم، ومن رأى أنَّه (فعال) صرفه؛ لعدم المقتضي، فلا يكون من هذا الباب، والاستدلال على أنَّه فعال بأنَّه لو كان أفعل لم يعلَّ؛ لأنَّه من قبيل الأسماء ضعيف؛ لجواز أنَّه قد أعلَّ على قبل تقديره اسمًا، ولانتقاضه بمثل (يزيد)، واستدل على أنَّه فعال بصرفه في قول لبيد: [الكامل]

دَرَسَ المَنـــــــا بِمُتـــــــالِعٍ فَأَبـــــــانِ فَتَقَادَمَـــــــت بِـــــــالحُبسِ فَالسُّـــــــوبَانِ

ضعيف؛ لأنَّ صرف ما لا ينصرف في الشعر كثير، وأراد بـ(المنا): المنازل، ومتالع وأبان جبلان، وتقادمت صارت قديمة، والحبس: جبل، والسوبان: اسم واد، واستدل بعضهم على أنَّ أبان لو كان أفعل لزم التسمية بالماضي، وهو مستبعد؛ لأنَّه قد سمي به كثيرًا كـ(شمر، وكعسب)، وأقوى ما يستدل على أنَّه فعال أنَّ فعالًا في الأعلام أكثر من أفعل معتلًا، مع أنَّ أكثر المتقدمين صرفوه. شاهين، مجموعة الشافية (ج2/327-328).

([4]) في (م): (فقال).

([5]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (لا يتحرى واحد. تأملْ).

([6]) البيت لابن ميّادة، وعجز البيت:

شـــــديدًا بأحْنـــــاءِ الخِلافـــــةِ كاهِلُـــــهْ

ومعنى البيت: لقد رأى الشاعر الوليدَ بن يزيد ميمون الطائر، وقادرًا على تحمّل أعباء الخلافة. انظر: ابن ميادة، الديوان (ص192)، وابن جني، سر صناعة الإعراب (ج2/451)، وابن يعيش، شرح المفصل (ج1/133)، وابن مالك، شرح التسهيل (ج1/41)، والرضي، شرح الشافية (ج1/36)، والمرادي، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك (ج1/343).

وقَوْلِهِ[1]: [الرجز]

سَـــــــمَّيتُها إذْ وُلِـــــــدَتْ تَمُـــــــوتُ

وأنشدَهُ صاحبُ (الصحاحِ)[2]، ولذا قالَ الشارحُ[3]: (بمثلِ يزيد)، ولم يقلْ: (بِيزيد)، فحينئذٍ يكونُ إثباتُ القاعدةِ بالاستقراءِ، وجميعُ الجزئياتِ لا يتحرى واحد. تأملْ.

قَوْلُهُ: [نحو (شَمَّرَ)] هو اسمُ فرسٍ، وناقةٍ، ورجلٍ. ومعنى (كَعْسَبَ): عَدَا، وهَرَبَ، أو مَشَى سَرِيعًا، أو عَدا بطِيئًا، أو مَشَى مِشْيَةَ السَّكْران.

قَوْلُهُ[4]: [ولم يكنْ بعدَهُمَا موجبُ الفتحِ] لمَّا كانتِ اللامُ محلَّ[5] التغييرِ لم يكفَّ إعلالُهَا الساكنَ كما كفَّ إعلالُ العينِ ما لم يكن ألفًا أو ياءً مشددةً، كما ذكرَ ابنُ مالكٍ[6] وغيرُهُ[7]، فإنَّهُمَا لا يكفانِ إعلالَهُا دونَ غيرهما من السواكنِ، فلا يعلُّ نحو (رَمَيَا، وغَزَوَا) لما سيأتي، ولا في نحوِ (عَلَويّ)؛

([1]) الرجز لرؤبة في ابنته، وبعده:

والقبـــــر صـــــهر ضـــــامن زميـــــت

لـــــيس لمـــــن ضـــــمنه تربيـــــت

يـــــا بنـــــتَ شـــــيخ مالَـــــهُ سُـــــبْرُوت

انظر: رؤبة، الديوان (ص25)، وابن القطاع، كتاب الأفعال (ج234/2)، والعوتبي، الإبانة في اللغة العربية (ج387/3)، وابن الخباز، توجيه اللمع (ج591/1).

([2]) الجوهري، الصحاح (ج249/1).

([3]) شاهين، مجموعة الشافية، شرح الجاربردي (ج327/2).

([4]) تقلب الواو والياء ألفًا إذا وقعت لامًا متحركًا مفتوحًا ما قبلها، ولم يكن بعدها موجب للفتح، لمعنى تقدم في العين، بخلاف (غَزَوْتُ، ورَمَيْتُ، وغَزَوْنَا، ورَمَيْنَا، وتَخْشَيْنَ، وتَأْبَيْنَ)، فلا تقلب؛ لسكونها، و(غَزْوٍ، ورَمْيٍ)؛ لسكون ما قبلهما، و(غَزَوَا، ورَمَيَا، وعَصَوَان، ورَحَيَان) وإن تحركتا وانفتح ما قبلهما؛ للإلباس بالمفرد؛ لأنَّه لو قلب واو (غزوا) ألفًا لاجتمع ساكنان، فيحذف أحدهما، فيلتبس بالواحد، وكذا (عصوان) لو قلبت الواو ألف، لالتقى ساكنان، والتبس بالمفرد عند الإضافة. ركن الدين، شرح الشافية (ج814/2).

([5]) في (م): (محلًا للتغيير).

([6]) قال ابن مالك في الألفية (ص51):

مِـــــنْ وَاوٍ أوْ يَـــــاءٍ بِتَحْرِيْـــــكٍ أصُـــــلْ أَلِفًـــــا ابْـــــدِلْ بَعْـــــدَ فَـــــتْحٍ مُتَّصِـــــل

إنْ حُـــــرِّكَ التَّـــــالِي، وَإنْ سُـــــكِّنَ كَـــــفْ إعْـــــلاَلَ غَيْـــــرِ الـــــلاَّمِ، وَهْـــــيَ لاَ يُكَـــــفْ

إعْلاَلُهَـــــا بِسَـــــاكِنٍ غَيْـــــرِ أَلِـــــفْ أوْ يَـــــاءِ التَّشْـــــدِيْدُ فِيْهَـــــا قَـــــدْ أُلِـــــفْ

وقال في التسهيل (ص310): "تبدل الألف بعد فتحة متّصلة اتّصالا أصليّا من كلّ واو أو ياء تحرّكت في الأصل، وهي لام، بإزاء لام غير مثلوّة بألف، ولا ياء مدغمة في مثلها، فإن كانت مضمومة أو مكسورة وتلتها مدّة مجانسة لحركتها قلبت ثمّ حذفت ولا تصحّح لكون ما هي فيه واحدًا خلافًا لبعضهم".

([7]) انظر: ابن الناظم، شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك (ص608)، والمرادي، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك (ج1599/3)، وناظر الجيش، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (ج5135/10).

لأنَّهُ موضعٌ تبدلُ فيه الألفُ واوًا، وعبَّرَ المصنفُ[1] بموجبِ الفتحِ فشملَ[2] مَعَ الألفِ نونَ التأكيدِ، وقد ذكرَ الحكمَ معها[3] أولئك في بابِها، فالمذكوراتُ[4] مانعةٌ من الانقلابِ لِمَا ذكرَ فيها، وإن لم يحصل اللبسُ في بعضِهَا كما فصلَّ الشارحُ[5].

قَوْلُهُ[6]: [موجبٌ للفتحِ] كـ(غَزَوَا، ورَمَيَا).

قَوْلُـهُ: [تقدَّمَ فـي العينِ] من الدليلينِ اللذينِ قالَ على قلبِ الواوِ والياءِ ألفًا، الأولُ: أنَّ كلَّ واحدٍ منهما مقدرٌ بحركتينِ، فإذا انضمَّ إلى ذلكِ حركتُهُ وحركةُ ما قبله اجتمعَ في التقديرِ أربعُ حركاتٍ متواليةٍ في كلمةٍ إلخ، والثاني: أنَّ الواوَ والياءَ إذا تحركَتَا صارَ كلٌّ منهما بمنزلةِ حرفِ مدٍّ وبعضِهِ إلخ.

قَوْلُهُ: [وَ(رَحَان)]؛ لأنَّهُ حذفَ إحدى الألفينِ.

قَوْلُهُ[7]: [فلمَّا لم يعلَّ] الحاصلُ أنَّ فِي (اخْشَيَا) تثنيةَ أمرٍ، لو أعلَّ يلتبسُ، ومع هذا لم يعلَّ حملًا على (لَنْ يَخْشَيَا)، فإنَّ الأمرَ مأخوذٌ من المضارعِ، وتعذرَ الإعلالُ في الأصلِ؛ للالتباسِ، فحملَ الفرعُ عليه، ولم يعلَّ –أيضًا–

قَوْلُهُ: [ويلتبسُ بالمفردِ]؛ لأنَّهُ لو قلبتِ اللامُ فِي (لَنْ يَخْشَيَا) ألفًا، فبعد سقوطِهَا يعلُّ مِن (يَخْشَى)، فيلتبسُ بالواحدةِ.

قَوْلُـهُ: [لكونِهِمَا أمرًا إلـخ] قد يقالُ: ليسَ حملُ (اخشيا) حينئذٍ على (اخشين) بأولى من عكسِهِ، كيفَ وهما سواءٌ في تحققِ ما يوجبُ الفتحَ وعدمَ الأداءِ إلى اللبسِ، ومن ثُمَّ كانَ الأولى خلافُ هذا الوجهِ.

([1]) ابن الحاجب، الشافية في علمي الصرف والخط (ص92).

([2]) في (م): (فسهل).

([3]) في (م): (مع هو لئك).

([4]) في (ك): (والمذكورات).

([5]) تَخْشَيْنَ للجمع المؤنث، ووزنه تفعلن، لم تنقلب فيه الياء ألفًا؛ لسكونها، وأمَّا تَخْشِيْن فأصله تَخْشَيِيْنَ، قلبت اللام فيه ألفًا؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها، ثمَّ حذفت الألف لالتقاء الساكنين، ووزنه تفعين، ولم يحدث لبس. شاهين، مجوعة الشافية، شرح الجاربردي (ج330/2).

([6]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (فيلتبسُ بالواحدةِ).

([7]) (اخشيا) مثل (غزوا) في عدم إعلاله اللام؛ لأنَّه من باب (لن يخشيا)؛ إذ الأمر مشتق من المضارع، وبعد الألف فيهما ألف الضمير، فلمَّا لم يعلَّ من نحو (لن يخشيا) لئلا تحذف اللام، ويلتبس بالمفرد، ولم يعلَّ (اخشيا) وإن لم يحل الالتباس؛ لأنَّه كان يقال (اخشا) بالألف، وفي المفرد (اخش) بغير الألف. و(اخشيَنَّ) مثل (غزوا)؛ لأنَّها أشبهت (لن يخشيا)، ولكونهما أمرًا، وتحقق ما يوجب فتح اللام فيهما، فعلى هذا حمل اخشيا على لن يخشيا، ثمَّ حمل اخشينَّ على اخشيا، وهذا بخلاف (اخْشَوا، واخْشَوُنَّ، واخْشَيْ، واخْشَينَّ)؛ لعدم موجب الفتح. شاهين، مجموعة الشافية، شرح الجاربردي (ج331/2–332)، واليزدي، شرح الشافية (ج511/2).

قَوْلُـهُ: [لكونِهِمَـا واوٌ قبلَهَـا فتحـةٌ]؛ أَي: فلم تحذفْ لعدمِ مَا يدلُّ حينئذٍ عليها /ق186ب/ بخلافِ الواوِ في نحوِ (اغْزُوا)[1]، فإنَّهَا تحذفُ إذا اتصلَّ بها النونُ؛ لوجودِ ما يدلُّ عليها، وهو الضمةُ قبلَهَا.

قَوْلُهُ[2]: [لاستكراهِهِم الواوَ المتطرفةَ بعد الكسرةِ]؛ ولأنَّهَا بتطرفِهِا معرضةٌ؛ لسكونِ الوقفِ عليها، فعوملتْ بما يقتضيهِ السكونُ من وجوبِ إبدالِهَا ياءً توصلًا للخفةِ وتناسبِ اللفظِ، ومن ثُمَّ لم تتأثرِ الواوُ بالكسرةِ وهي غيرُ متطرفةٍ، كَـ(عِوَج وعِوَض)، ومثل المتطرفةُ الواقعةُ بعدَ كسرةٍ وقد وليها علمُ تأنيثٍ، نحو[3]: (عُرَيْقِيـة)، و(تُرَيْقِيَـة) مصـغري (عَرْقُوَة)[4]، و(تَرْقَوَة)[5]، و(أَكْسِيَة) جمـعُ (كِسَـاء)، أو وليهـا زيادتـا (فعـلان)، نحـو مثنـى (شَـجٍ) وهـو (شَـجِيَان)، ومماثـلُ (ظَرِبَـان)[6] مـن الغـزو وهـو (غَزِيَان)؛ لأنَّ التاءَ في حكمِ الانفصالِ، وكذا في حكمِ الألفِ والنونِ[7].

قَوْلُـهُ: [تقلـبُ[8] الـواوُ فيهمـا ألفًـا] القياسُ أنَّ الواوَ فيهما انقلبتْ ياءً للقاعدةِ المتقدمةِ، ثُمَّ اليـاءُ ألفًا، وقد قـالوا: إنَّ الألـفَ فـي (معطـي، ومستعلي[9]) منقلبـةٌ عن يـاءٍ هـي بـدلٌ مِن واوٍ، قـالوا: والدليلُ أنَّكَ تقولُ في التثنيةِ: (معطيان، ومستعليان).

([1]) في (م): (اغزو).

([2]) تقلب الواو ياء إذا كان ما قبلها مكسورًا نحو: دُعِيَ، ورَضِيَ. أصلهما: دُعِوَ، ورَضِوَ، قلبت الواو ياء؛ لاستكراههم الواو المتطرفة بعد الكسرة، أو وقعت الواو فيه رابعة فصاعدًا مطلقًا؛ أي: سواء كان ما قبلها مكسورًا، نحو: الغَازِي، أو لم يكن نحو: أَغْزَيْتُ، وتَغَزَّيْتُ واسْتَغْزَيْتُ، ويُغْزَيَان، ويَرْضَيَان، أصلها: أَغْزَوْتُ، وتَغَزَّوْتُ، واسْتَغْزَوْتُ، ويُغْزَوَان، ويَرْضَوَان، بشرط ألا ينضمَّ ما قبلها؛ لأنَّه لو كان قبلها ضم لمنع من قلب الواو ياء، نحو: يدعو ويغزو؛ فإن الواو فيهما رابعة، لكن لما كانت قبل الواو ضمة لم تقلب ياء؛ للمنافاة بينهما. ركن الدين، شرح الشافية (ج818/2).

([3]) (نحو): ساقط في (ك).

([4]) عَراقي الدلو: الخشبتان المصلَّبتان في أعلاها، الواحدة عَرْقُوَة. ابن دريد، جمهرة اللغة (ج423/1).

([5]) التَّرْقُوَةُ، ولا تُضَمُّ تاؤُه: العُظَيْمُ بين ثُغْرَةِ النَّحْرِ والعاتِقِ، والجمع: التَّراقِي. الفيروز أبادي، القاموس المحيط (ص870).

([6]) في (ط): (طربان). الظَرِبان، مثال القَطِرَان: دويبة كالهرة منتنة الريح، تزعم الاعراب أنَّها تفسو في ثوب أحدهم إذا صادها، فلا تذهب رائحته حتى يبلى الثوب. وفى المثل: "قَسا بينَنا الظَرِبانُ" وذلك إذا تقاطع القوم. الجوهري، الصحاح (ج174/1).

([7]) انظر: ابن عقيل، المساعد في شرح تسهيل الفوائد (ج126/4)، و وناظر الجيش، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (ج5065/10)، والمرادي، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك (ج1583/3)، والأشموني، شرح الأشموني لألفية ابن مالك (ج103/4).

([8]) في (ك): (نقلت).

([9]) في (ط): (مستعل).

قَوْلُـهُ[1]: [وقـولُهُم: (قِنْيَـةٌ) شـاذٌّ][2]؛ لأنَّـهُ لا موجبَ لقلبِ الواوِ ياءً، فإنَّ ما قبلها ساكنٌ، وكذا في (دِنْيا). وتوجيهُ كلامِ المتنِ[3] أنَّ الذين قالوا: (قَنَوْتُ) بالواوِ قالوا في المصدرِ: (قِنْيَة)، فدلَّ على أنَّهُم قلبوا الواوَ ياءً للكسرةِ المفصولةِ بالساكنِ، ومعنى كلامِ الشارحِ[4] أنَّ هذا البدلَ الذي وقعَ في المصدرِ سهَّلَهُ قولُ بعضِهِم في الفعلِ (قَنَيْتُ)، يعنى فلمَّا ثبتَ هذا الياءُ في الفعلِ استسهلَ مَنْ لغتُهُ الواوُ أن يقلبَها في المصدرِ ياءً، وإن ضعُفَتِ الكسرةُ بالفصلِ؛ لأنَّ الياءَ قد ألفتْ في هذه الكلمةِ في بعضِ اللغاتِ، لنا. وهذه اللغةُ التي ذكرَهَا ابنُ الحاجبِ ما ذكرهَا صاحبُ الصحاحِ، فعلى هذا لا يتوجَّهُ قَوْلُهُ: [قيل[5]: لا شذوذ] فإنَّهُ أخذَهُ مِنَ الصحاحِ، وقلنا هذه لغةٌ أخرى، (قَنَوْتُ الغنمَ وغيرَهَا، قِنْوَةُ وقُنْوَةً وقَنَيْتُ –أيضًا– قِنْيَةً، وَقُنْيةً: إذَا اقتنيتَهَا لنفسكِ لا للتجارةِ، واقتناءُ المالِ وغيرِهِ: اتخاذُهُ). صحاح[6]. لنا، يقولُ: هو ابنُ عَمِّي دِنًى، ودِنْيًا، ودُنْيا، ودِنْيَا، (إذا ضَمَمتّ الدالَ لم تجرَ، وإذا كسرتَ إن شئتَ أجريتَ، وإن شئتَ لم تجرِ، فأمَّا إذا أضفتَ العمَّ إلى معرفةٍ لم تجرِ الخفضَ فِي (دُنًى) كقولِهِ: هُوَ ابنُ عَمِّه دِنْيَا ودِنْيَةً؛ أي: لاصقَ النسبَ؛ لأنَّ (دِنْيَا) نكرةٌ، فلا يكونُ نعتًا لمعرفةٍ). صحاح[7]. وقَوْلُهُ: (لم تجرَ)؛ أي: لم تصرفْهُ، وهي عبارةُ المتقدمينَ، سِيبَوَيْهِ[8]، وغيرِهِ، يقولونَ: أجريتُهُ، بمعنى صرفتُهُ. وقَوْلُهُ: (إذا ضَمَمَّتَ الدالَ لم تصرفْ)؛ لأنَّهُ حينئذٍ (فُعْلَى)، وكلُّ (فُعْلَى) فألفُهَا للتأنيثِ، وإذا كسرتَ جازَ الصرفُ وتركُهُ؛ لأنَّ ألفَ (فِعْلَى) يكونُ للتأنيثِ كما في (ذِكْرَى)، وللإلحاقِ كما في (ذِفْرَى[9]، ومِعْزَى[10]).

([1]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (وهو نادرٌ. ض).

([2]) يستثنى من القاعدة السابقة (يدعو ويغزو)، فلا تقلب الواو فيهما ياء وإن كانت رابعة؛ لانضمام ما قبلها، وقولهم: (قِنْيَة) شاذ، والقياس: قنوة؛ إذ لا موجب لقلب الواو ياء؛ لسكون ما قبلها، وقيل: لا شذوذ فيه، لقولهم: قنوته، وقنيته، وقنوة، وقنية، وأيضًا هو ابن عمِّي دِنْيًا شاذ، لسبب السابق، والقياس: دنو، وقيل: لا شذوذ فيه؛ لقولهم: هو ابن عمِّي دِني، ودِنْيًا، ودُنْيًا؛ أي: لاصق النسب. اليزدي، شرح الشافية (ج513/2).

([3]) " وقنية وهو ابن عمّي دِنيا شاذّ". ابن الحاجب، الشافية في علمي الصرف والخط (ص92).

([4]) شاهين، مجموعة الشافية، شرح الجاربردي (ج335/2–336).

([5]) في (ط): (فعل).

([6]) الجوهري، الصحاح (ج2467/6).

([7]) المرجع السابق (ج2342/6).

([8]) سيبويه، الكتاب (ج203/3)، و(ج284/3)، و(ج285/3)، و(ج406/3).

([9]) الذِّفْرَى، بالكسر من جميع الحيوانِ: ما منْ لَدُنِ المَقَذِّ إلى نِصفِ القَذالِ، أو العَظْمُ الشاخِصُ خَلْفَ الأُذُنِ، والجمع: ذِفْرَيَاتٌ وذَفارَى، ويقال: هذهِ ذِفْرَى أسيلَةٌ، غيرَ مُنَوَّنَةٍ وقد تُنَوَّنُ، وتُجعلُ الألِفُ للإلحاقِ بِدرهَمٍ. الفيروز أبادي، القاموس المحيط (ص396).

([10]) في (ط): (مغرى). قال أبو علي: ألف مِعْزَى وذِفْرَى للإلحاق، كما أن همزة علباء للإلحاق. الفارسي، التعليقة على كتاب سيبويه (ج176/3).

أقولُ: ذكرَ[1] فِي شرحِ (مُوْسَى) أنَّ (دُنْيًا) جاءَ منونًا، وهو نادرٌ. ض.

قَوْلُـهُ: [وقـولُهُم: (قِنْيَـةٌ)[2] شَـاذٌّ]؛ أَي: لأنَّ الـواوَ ليستْ رابعـةً، وقد[3] شـذَّ –أيضًـا– ألفاظٌ أخرى وقعتْ فيها الـواوُ رابعـةً وانكسرَ مـا قبلَهـا، ولـم تبـدلْ يـاءً، وهـي: (مَقَـاتِوَة، وأَقْـرِوَة، وسَوَاسِـوَة)[4] والقياسُ: (مَقَاتِيَة، وأَقْرِيَـة، وسَوَاسِيَة)، وقد سمعَ هذا على الأصلِ[5]. وَ(المَقَاتِوَةُ) جمع (مَقْتَو)، بقافٍ، ومثنـاةٍ: اسمُ فاعلٍ مِـن (اقْتَـوَى)؛ أي: خـدم. وَ(السواسـوة)[6]: المسـتوونَ فـي الشـرِّ، وَ(الأقـروة) جمـعُ (قرو): وهو مِيلَغَةُ[7] الكلبِ.

قَوْلُـهُ /ق187أ/: **[لأنَّـهُ يقـالُ: قنـوتُ الشـيءَ، وَقَنَيْتُـهُ، قُنْـوَةً وقِنْـوَةً]**؛ أَي: بضـمِّ القـافِ وكسرِهَا، وقد جزمَ بالواوِ والياءِ فيهما الجوهريُّ[8]، وصاحبُ القاموسِ[9].

قَوْلُـهُ: [يقالُ: هُوَ ابنُ عمٍّ دِنًى، وَدِنْيًا، وَدُنْيًا] هُوَ بتنوينِ عمٍّ، وسكونِ النونِ، وكسرِ الدالِ في الأولينِ، وضمِّها في الثالثِ.

قالَ الجـوهريُّ[10]: إذا ضممتَ الدالَ لم تجزْ إلا جرًّا، وإذا كسرتَ الدالَ إن شئتَ أجريتَـهُ، وإن شئتَ لم تجرِ، فأمَّا إذا أضفتَ العمَّ إلـى معرفةٍ لم يجزِ الخفضُ في (دِنًـى)، كقولِـهِ: هُوَ ابنُ عَمِّـه دِنْيَا ودِنْيَةً؛ لأنَّ (دِنْيَا) نكرةٌ[11]، لا يكونُ[12] نعتًا لمعرفةٍ. انتهى.

([1]) قال الجاربردي: "لأنَّ ألف فُعْلَى تكون للتأنيث إلا ما شذَّ في قولهم: دُنيًا بالتنوين، وهو نادر لا نظير له في كلام العرب". شاهين، مجموعة الشافية، شرح الجاربردي (ج61/2).

([2]) في (ك): (فنيه)، وفي (م): (فيه).

([3]) (وقد شذَّ –أيضًا– ألفاظٌ أخرى وقعتْ فيها الواوُ رابعةً): ساقط في (م).

([4]) "... ونحو: مقاتوة وسواسوة وأقروة، وديوان واجليواذ شاذّ، لا يقاس عليه، وتبدل الألف واوًا؛ لوقوعها إثر ضمّة". ابن مالك، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد (ص305).

([5]) قال البعيث: [الطويل]

سواسـيةٌ سـودُ الوجـوهِ كـأنّهم ظَرابـيُّ غربـانٍ بمَجْـرودةٍ مَحْـلِ

انظر: ناظر الجيش، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (ج5069/10)، ويعقوب، المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية (ج484/6).

([6]) في (م): (الشواشوة).

([7]) في (ط): (مبلغ). وفي (م): (متلفه).

([8]) الجوهري، الصحاح (ج2467/6).

([9]) الفيروز أبادي، القاموس المحيط (ص1326).

([10]) الجوهري، الصحاح (ج2342/6).

([11]) في (ط): (منكرة).

([12]) في (ك): (تكون).

قَوْلُهُ[1]: [وطيِّئٌ][2] تقدَّمَ مثلُ هذا في أوائلِ الكتابِ، حيثُ قالَ[3]: [وطيِّئٌ[4] تقولُ في بابِ (بَقِي، يَبْقَى): (بَقَى يَبْقَى)].

قَوْلُهُ: [في بابِ (رَضِيَ)]؛ أَي: في كلِّ ياءٍ[5] مفتوحةٍ قبلَهَا كسرةٌ.

قَوْلُهُ: [وذلكَ مختصٌّ بالأفعالِ] الذي يقتضِيهِ كلامُ ابنِ مالكٍ[6] وغيرِهِ أنَّ هذه اللغةَ جاريةٌ في ياءٍ انكسرَ ما قبلَهَا مِن فعلٍ ماضٍ أو مضارعٍ، والمفهومُ من كلامِ المصنفِ، وصرَّحَ بِهِ الشارحُ في الكلامِ على المضارعِ أنَّهُم لا يفعلونَ ذلكَ إلا إذا انفتحتِ الياءُ كما فِي (رَضِيَ، وَبَقِيَ) ونحوِهِمَا، وقد تقدَّمَ أوائلَ المضارعِ تفصيلُ ذلكَ، فليراجعْ.

قَوْلُهُ[7]: [وإنَّمَا يجيءُ ذلكَ في الفعلِ] إن قيلَ: لِمَ خصَّ[8] الفعلَ، وهو أثقلُ مِنَ الاسمِ لهذا الذِي رفضَ مِنَ الاسمِ؟ فالجوابُ: أنَّ ذلكَ سَهُلَ عليهم في الفعلِ؛ لتعرضِهِ لحذفٍ آخرَ في الجزمِ، والمستثقلُ إذا كانَ بصدَدِ الزوالِ هانَ أمرُهُ، وأيضًا فإنَّ آخرَ الاسمِ معرضٌ لِمَا يتعذرُ الواوُ معه، أو

([1]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (مفتوحةٍ قبلَهَا كسرةٌ).

([2]) وطيئ يقلبون الياء ألفًا، من كلِّ كلمة قبل آخرها ياء قبلها كسرة، فيقولون: رِضَا، وبَقَا، ودُعَا في رَضِيَ، وبَقِيَ، ودُعِيَ؛ لأنَّهم استثقلوا الكسرة قبل الياء، فقلبوها فتحة، فانقلبت الياء ألفًا، وذلك مختص بالأفعال دون الأسماء، كالقاضي. شاهين، مجموعة الشافية (ج336/2).

([3]) ابن الحاجب، الشافية في علمي الصرف والخط (ص65)، وشاهين، مجموعة الشافية، شرح الجاربردي (ج265/1-266).

([4]) ومن ذلك قول شاعرهم، وأورده أبو تمام في ديوان الحماسة: [المنسرح]

نَسْتَوْقِدُ النبلَ بالحضيضِ ونصطادُ نُفُوسًا بُنَتْ عَلَى الْكَرَمِ

وقول زيد الخيل: [الطويل]

أَفِي كلِّ عامٍ مَأْتَمٌ تَبْعَثُونَهُ علَى مِحْمَرٍ ثَوَّبْتُمُوهُ ومَا رُضَا

انظر: أبو تمام، ديوان الحماسة (ص46)، وابن يعيش، شرح المفصل (ج223/5)، وأبو حيان، التذييل والتكميل (ج257/9).

([5]) في (ط): (ما).

([6]) ابن مالك، شرح التسهيل (ج388/2).

([7]) تقلب الواو المتطرفة المضموم ما قبلها في كل اسم متمكن ياءً، وتقلب تلك الضمة كسرة؛ لتبقى الياء، وذلك لأنَّه ليس في الأسماء المتمكنة مثل هذا، وإنَّما هو في الفعل، كـ(يغزو)، وفي الأسماء غير المتمكنة، كـ(هُو، وذُو)، فإذا أدى قياس إلى هذه الصورة عمل بها، كما إذا جمعت (دلو): (أَدْلُو)، قلبت الواو ياء، والضمة كسرة، فيصير من باب (قاضٍ)، فيعل إعلاله؛ لأنَّهم لو أبقوه على حاله لصار ثقل من اجتماع الضمة أو الكسرة مع الواو، ومنهم من يقول: قلبت الضمة كسرة، فانقلبت الواو ياء في مثل (أدلٍ)، وما ذكرناه أولًا أولى؛ لأنَّه يلزم منه أن يكون الحركة تابعة للحرف بخلاف الثاني، فإنَّه يلزم منه أن يكون الحرف تابعًا للحركة. شاهين، مجموعة الشافية (ج337-339).

([8]) في (م): (خصص).

يكثرُ استثقالُهَا كالجرِّ، وياءِ المتكلمِ دونَ نونِ وقايةٍ، وياءِ النسبِ، وآخرُ الفعلِ ليسَ كذلكَ، ولذلكَ لم يبالِ بِـ(هُو)، و(ذو: بمعنى الذي)؛ لأنَّهُ لا يلحقهُمَا ما ذكرتُهُ، كذا في الإيجازِ[1].

قَوْلُـهُ[2]: [وَ(ذُو)] المرادُ بِـ(ذو) الطائيَّةً، فإنَّهَا مبنيةٌ في لغةِ أكثرِهِم[3]، فأمَّا الذينَ أعربُوهَا فقد يتوهمُ أنَّهَا تردُ على لغتِهِم نقضًا لهذه القاعدةِ، وكذلكَ قد توردُ الأسماءُ الستةُ كلُّهَا في حالةِ الرفعِ، والجوابُ عن الجميعِ: أنَّ الواوَ لَمَّا كانتْ لا توجدُ إلا عندَ وجودِ عاملِ الرفعِ، فإذا وجدَ عاملُ النصبِ والخفضِ ذهبتْ لم يستثقلوهَا؛ لعدمِ لزومِهِا، وأيضًا فإنَّ هذه الأسماءَ الستةَ قد شرطَ لرفعِهَا بالواوِ كونُهَا مضافةً[4]، فصارتِ الواوُ حينئذٍ كَواوِ الحشوِ[5]؛ لأنَّ المضافَ إليه من تمامِ المضافِ، فأشبهتْ واوَ (عنفوان). فإن قيلَ: فالواو فِي (ذو) موصولةٌ في لغةِ مَن أعربَهَا، ليستْ بهذه المنزلةِ؛ لأنَّهَا غيرُ مضافةٍ، فالجوابُ أنَّ الصلةَ من تمامِ الموصولِ، كما أنَّ المضافَ إليه من تمامِ المضافِ، فالتطرفُ مفقودٌ أيضًا.

قَوْلُـهُ: [فإذا أدَّى قياسٌ إلى مثلِ ذلكَ]؛ أَي: إلى وقوعِ واوٍ قبلَهَا ضمةٌ آخرَ اسمٍ متمكنٍ /ق187ب/ كالواوِ في جمعِ (دَلْوٍ)، واحترزَ بهذه القيودِ عن الواوِ في نحوِ (غَزْوٍ، وقَمْحْدُوَةٍ، وَقُوْبَا)، وسيأتيان، ونحوِ (يَدْعُو)، أو (هُوَ)، وكذا (ذُو)[6] الموصولةُ في لغةِ مَن بنى[7]، أمَّا (ذو) بمعنى صاحِب، فهوُ اسمٌ متمكنٌ له، ولإخراجِهِ زادَ ابنُ مالكٍ[8] في الضابطِ عدمَ التقيدِ بالإضافةِ، ولم تقلبِ الواوُ فيه ياءً، قيلَ[9]: لأنَّ ضمةَ الذالِ فيه عارضةٌ، جيءَ بها اتباعًا لما بعدَهَا، وأصلُهَا الفتحُ، فليسَ قبلَ الواوِ فيه ضمةٌ أصليةٌ، وهي المتبادرُ من إطلاقِ الضمةِ. انتهى.

([1]) ابن مالك، إيجاز التعريف في علم التصريف (ص134).

([2]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (فالتطرفُ مفقودٌ أيضًا).

([3]) وعليها قول منظور بن سحيم الفَقْعَسيّ: [الطويل]

فَإمَّـــــا كِـــــرامٌ مُوسِـــــرونَ لَقيـــــتُهُمْ فَحَسْـــبِيَ مِـــنْ ذُو عنْـــدَهُمْ مـــا كَفانيَـــا

فـ(ذو) اسم موصول بمعنى الذي على لغة طيئ، ورويت (ذي) حينئذ تكون من الأسماء الستة، وعلامة جرها الياء. ابن عقيل، شرح ألفية ابن مالك، تحقيق محي الدين عبد الحميد (ج45/1).

([4]) ولها شروط عامة أخرى، وهي: ألا تضاف للياء، وأن تكون مفرد، ومكبرة، ولـ(ذو، فو) شروط خاصة بهما. انظر: المرادي، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك (ج315/1).

([5]) في (ط): (الحشوا).

([6]) في (م): (ذوا).

([7]) في (ط): (بين).

([8]) "... وهي آخر اسم متمكن لا يتقيد بالإضافة، أو ومدغمة في ياء هي آخر اسم لفظًا او تقديرًا ..." ابن مالك، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد (ص305).

([9]) ناظر الجيش، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (ج5083/10).

وقد يؤيدُهُ قولُهُم: إنَّ نحوَ (سُوْءٌ)[1] المرفوعَ؛ أي: والمجرورَ إذا خففَ، وقيلَ فيه: (سُوٌ)[2] بالنقلِ[3] والحذفِ لا تقلبُ فيه الضمةُ كسرةً، ولا الواوُ ياءً؛ لأنَّ تطرفَ الواوِ عارضٌ بسببِ التخفيفِ[4]، و[5]المتطرفُ في التقديرِ هو الهمزةُ، لكنَّ الفرقَ أنَّ ضمةَ الذالِ مِنَ العارضِ اللازمِ، وهو يجرى مُجْرَى الأصليِّ في كثيرٍ مِنَ الأحكامِ، على أنَّ اعتبارَ تلكَ الضمةِ ليسَ بأبعدَ مِن اعتبارِ تطرفِ الواوِ في نحوِ (يَا ثَمُودَ) إذا رخمَ على لغةِ مَن لا ينتظرُ، فالأولى التوجيهُ بأنَّ الواوَ فِي (ذو)[6] بصدَدِ التغييرِ إلي الألفِ والياءِ، فَسَهُلَ احتمالُهَا كما في الفعلِ هذا.

وقد عُرِفَ مِمَّا تقدمَ أنَّك لو سمَّيتَ[7] أحدًا بنحوِ (يَغْزُو) نقلًا[8] من الفعلِ الخالي من الضميرِ قلتَ فيهِ: (يَغْزُ)[9] رفعًا وجرًا، وَ(يَغْزِي) نصبًا، وهو مذهبُ البصريينَ جريًا على القاعدةِ المذكورةِ، وخالفَهُم الكوفيونَ، فأبقوه على ما كانَ عليه قبلَ التسميةِ، واحتجوا بأنَّ العربَ لَمَّا سمتْ بِـ(يزيد) أبقته على إعلالِهِ، ولم يحكم له بحكمِ الاسمِ، إذ لو حكمتْ له بحكمِهِ لصحتْ عينُهُ؛ لأنَّ الاسمَ إذا وافقَ الفعلَ وزنًا /ق188أ/ وزيادةً صحتْ عينُهُ، نحو (أَسْود، وأَبْيَض)[10]، وكلُّ ما ذكرَ في غيرِ المعربِ، أمَّا الاسمُ الأعجميُّ الذي آخرهُ واوٌ قبلَهَا ضمةٌ نحو (سَمَنْدُو)[11] فإنَّ العربَ إذا نقلتْهُ إلى كلامِهَا أبقته على ما كانَ عليه، ولم تغيره، ذكرَ ذلكَ الشيخُ أبو حيَّانَ[12] -رحمه الله-[13]

قَوْلُهُ: [وما ذكرناهُ أولًا[14] أولى] يريدُ سبقَ انقلابِ الواوِ على الضمةِ كما اقتضاه كلامُهُ،

([1]) في (ط): (سواء)، وفي (م): (سوا).

([2]) في (ط): (سوا).

([3]) في (ك): (باتنقل).

([4]) (والضم): زائد في (م).

([5]) في (م): (فإن).

([6]) في (م): (ذوا).

([7]) قال سيبويه: وسألت يونس عن رجل يسمّى (يغزو)، فقال: رأيت يغزى قبل، وهذا يغزٍ، وهذا يغزي زيدٍ، وقال: لا ينبغي له أن يكون في قول يونس إلا يغزي، وثبات الواو خطأ، لأنَّه ليس في الأسماء واو قبلها حرف مضموم. سيبويه، الكتاب (ج316/3).

([8]) في (ك): (فعلا).

([9]) في (م): (يغزوا).

([10]) سيبويه، الكتاب (ج60/2)، والمبرد، المقتضب (ج186/1)، وابن جني، المنصف (ج118/2-119).

([11]) في (م): (سمندوا). سَمَنْدُو: قَلْعَةٌ بالرُّومِ. الفيروز أبادي، القاموس المحيط (ص289).

([12]) انظر: ناظر الجيش، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (ج5084/10).

([13]) (رحمه الله): ساقط في (ك)، و(ط).

([14]) (أولًا): ساقط في (م).

وصرحَ به في المتنِ، والقولانِ لأبي عليٍّ الفارسيِّ[1]، وذكرَ أبو الفتحِ[2] في وجهِ تسويفهما أنَّهُ إذا اعترضَ تغييران في مثالٍ واحدٍ فالقياسُ أنَّهُ يسوغُ لك أن تبدأَ بأيِّ العلمينِ شئتَ. انتهى[3]. ومراده إذا لم يكنِ الابتداءُ بأحدهما يؤدي إلى كثرةِ عملٍ كما هنا، فإن أدي إليه تعينَ الابتداءُ بالآخرِ، نحو: (إوَزَّة)[4]، أصله: (إوْزَزَةٌ)، نقلتْ حركةُ الزايِ إلى الواوِ، وأدغمتْ، ولا ينبغي أن يعتقدَ أنَّ الواوَ قلبتْ ياءً؛ لسكونها وانكسارِ ما قبلها، ثُمَّ أدغمتِ الزايُ، ثُمَّ قويتِ الياءُ بالحركةِ، فعادتِ الواوُ؛ لأنَّ في ذلكَ زيادةُ عملينِ على الوجهِ الأولِ.

قَوْلُـهُ: [لأنَّـهُ يلـزمُ أن تكـونَ الحركـةُ تابعـةً[5] للحـرفِ] لك أن تعارضَ ذلكَ بما نقله أبو حيَّانَ عن بعضِ أصحابِهِ[6]، وهو أنَّ الحركةَ أضعفُ من الحرفِ، وابتذالُ الضعيفِ أقربُ مأخذًا من الانحاءِ على القويِّ، فإذا غيروه تطرقوا بتغييره إلي تغييرِ القويِّ، وعارضَهُ اليزديُّ[7] –أيضًا– بأنَّ قلبَ الضمةِ كسرةً بدونِ قلبِ الحرفِ كما في (التَّرَامِي)[8]، و(التَّجَارِي) محققٌ دونَ عكسِهِ، واعتبارُ المطردِ[9] أولًا أولى.

قَوْلُهُ[10]: [والمرادُ بهما لم يكنِ الواوُ فيه متطرفًا]؛ أَي: بسببِ اتصالِ التاءِ، والتحقيقُ[11] أنَّ /ق188ب/ الضمةَ الواقعةَ قبلَ الواوِ التي بعدَهَا هاءُ التأنيثِ، إن كانتْ في واوٍ تعينَ الإعلالُ

([1]) الفارسي، التعلية على كتاب سيبويه (ج343/3)، و(ج87/5)، و(ج119/5).

([2]) ابن جني، سر صناعة الإعراب (ج263/2)، والخصائص (ج8/3).

([3]) (انتهى): ساقط في (ط).

([4]) الإوَزَّةُ والإوَزُّ: البطُّ، وقد جمعوه بالواو والنونِ فقالوا: إوَزُّونَ. الجوهري، الصحاح (ج864/3).

([5]) في (م): (مانعة).

([6]) ابن جني، الخصائص (ج472/2).

([7]) اليزدي، شرح الشافية (ج514/2).

([8]) أصلها (التَّرَامُي) كـ(التَّحاسُد)، فقلبت الضمة كسرة؛ لتصحّ الياء، إذ لو وقعت الضمّةُ قبل الياء المتطرّفة لانقلبت واوًا، وكنتَ تصير إلى مثال لا نظيرَ له في الأسماء العربية؛ لأنّه ليس في الأسماء اسمٌ آخِرُه واوٌ، قبلها ضمّةٌ. ابن يعيش، شرح المفصل (ج428/5).

([9]) في (م): (المضطرد).

([10]) ولا تقلب الواو ياءً في (قَلَنْسُوَة)، و(قَمَحْدُوَة)؛ لعدم تطرف الواو، وأيضًا لا تقلب إذا كانت الواو عينًا، ولا الضمة كسرة، كـ(القُوَبَاء)، ولا الكسرة ضمة إذا كانت العين ياء، كـ(الخُيَلاء)؛ لعدم تطرف الواو، وإنَّما تقلب الواو ياء والضمة كسرة في الطرف دون غيره؛ لأنَّه يستثقل في الطرف ما لا يستثقل في الوسط. ركن الدين، شرح الشافية (ج822/2).

([11]) انظر: ابن السراج، الأصول في النحو (ج314/3)، وابن عصفور، الممتع الكبير في التصريف (ص472)، وابن إياز، شرح التعريف بضروري التصريف (ص161)، وناظر الجيش، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (ج5086/10).

مطلقًا؛ لتضاعفِ الاشتغالِ، نحو أن تبني مثلَ (عَرْقُوَةٍ)[1] من (غَزْوٍ) فإنَّك تقولُ فيه: (غَزْوِيَة)، والأصلُ (غَزْوُوَة)، ثُمَّ فعلَ به ما ذكرَ من الكسرِ والإبدالِ، وكذا لو كانتِ الواوانِ أصليتينِ، كبناءِ مثلِ (مَقْدِرَة) من (قوة)، فإنَّك تقول فيه: (مَقْوِيَةٍ)، والأصلُ (مَقَوْوَة)، وإن كانتْ في غيرِ واوٍ سلمتْ إن بنيتَ الكلمةَ على الهاءِ كَـ(عَرْقُوَةٍ، وقَلَنْسَوَةٍ[2])، وأبدلتْ كسرةً، والواوُ ياءً إن قدرَ عروضُهَا، مثل أن يجاءَ للعَرْقَى والقَلَنْسَى بواحدٍ مبنيٍّ عليهما بناءَ (عَبَاءَةٍ)[3] على (عباءٍ)، فإنَّ الواجبَ أن يقالَ فيه مِنَ (العَرْقَى): (عَرْقِيَة)، وَمِنَ (القَلَنْسَى): (قُلَنْسِيَة)، والأصلُ (عَرْقُوَةٌ، وقَلَنْسُوَةٌ)، فلم يستعملِ الأصلُ معَ الهاءِ العارضةِ كما لم يستعملْ قبلَ عروضِهَا، قالَ ذلكَ ابنُ مالكٍ فِي (إيجاز التعريف)[4]، وأشارَ إليه في غيرِهِ، ويوافقُهُ قولُ سِيبَوَيْهِ[5] فِي فُعْلَةٍ بالضمِّ مِن (الرَّمْي): (رُمْوَة) إذا بنيتْ على الياءِ، وَ(رَمْيَة) إذا لم تبنَ.

قَوْلُـهُ: [فإنَّـهُ لا تقلـبُ[6] الـواوُ فـي الصـورةِ[7] الأولَـى] أرادَ بها نحو: (قَلَنْسُوَة)، ونحو (القُوبَاءَ)[8]؛ لأنَّ الواوَ فيهما غيرُ متطرفةٍ.

قَوْلُـهُ[9]: [يَتقَشَّرُ] قَشَرْتُ العودَ، وغيرُهُ أقشره، وأقشره قَشْرًا: نزعتُ عنه قشرَهُ، وانْقَشَرَ العودُ وَتَقَشَّرَ بمعنًى. صحاح[10].

([1]) في (ط): (عزفوة)، و(عزو)، و(عزوية)، و(عزووة). وفي (ك): (عرفوه).

([2]) القَلَنْسُوَةُ والقُلَنْسِيَةُ، إذا فَتَحْتَ، ضَمَمْتَ السينّ، وإذا ضَمَمْتَ، كَسَرْتها: تُلْبَسُ في الرأسِ. والجمع: قلانِسُ وقَلانيسُ وقَلَنْسٍ. وأصْلُهُ قَلَنْسُوٌ، إلا أنهم رَفَضوا الواو؛ لأنَّه ليس اسمٌ آخِرُهُ حَرْفُ عِلّةٍ قَبْلَهَا ضَمّةٌ، فصارَ آخِرَهُ ياءٌ مكسورٌ ما قَبْلَهَا، فكانَ كَقاضٍ. الفيروز أبادي، القاموس المحيط (ص567).

([3]) في (ط): (عباه).

([4]) ابن مالك، إيجاز التعريف في علم التصريف (ص135).

([5]) سيبويه، الكتاب (ج4/410-411).

([6]) في (ك): (تقلب).

([7]) في (ط): (لصورة).

([8]) القُوَباءُ: داءٌ معروف يتقشّر ويتّسع، يُعالج بالريق: وهي مؤنَّثة، وجمعها قُوَبٌ، قال ابن قنان: [الرجز]

يَـــــا عَجَبًـــــا لهَـــــذِهِ الفَلِيقَـــــهْ هَـــــل تَغْلِـــــبَنّ القُوبـــــاءُ الرِّيقَـــــهْ

والفليقة: الداهية، وقد تسكَّن الواو منها استثقالًا للحركة على الواو، فإن سكَّنتها ذكرت وصرفت. والياء فيه للإلحاق بقرطاس، والهمزة منقلبة منها. قال ابن السكيت: وليس في الكلام فُعْلَاء مضمومة الفاء، ساكنة العين ممدودة إلا حرفان: الخُشَّاء، وهو العظم الناتئ وراء الاذن، وقُوْبَاء. قال: والأصل فيهما تحريك العين. قال الجوهري: "فمن قال: قُوَبَاء بالتحريك، قال في تصغيره: قُوَيْبَاء، ومن سكن قال: قُوَيْبَى. سيبويه، الكتاب (ج4/257)، وابن دريد، جمهرة اللغة (ج2/965)، والجوهري، الصحاح (ج1/206).

([9]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (بمعنًى. صحاح).

([10]) الجوهري، الصحاح (ج2/792).

قَوْلُهُ: [والجمعُ (قُوَب)[1]]؛ أي: بفتحِ الواوِ. والمشهورُ نصبُ (القُوَبَاء) في البيتِ[2] مفعولًا مقدمًا.

قَوْلُهُ: [قالَ الجوهريُّ] يوهمُ أنَّ ما تقدمَ ليسَ من كلامِهِ، مع أنَّهُ في الصحاحِ[3] بلفظِهِ، على أنَّ المذكورَ في[4] (المُزَّا) هو: و(المُزَّاء) بالضمِّ: ضربٌ مِنَ الأشربةِ.

قَوْلُهُ[5]: [وَمَن سَكَّنَ قالَ: (قُوَيْبَى)]؛ لأنَّهُ على تقديرِ الأولِ الألفُ للتأنيثِ، فلا ينقلبُ بخلافِ الثانِي.

قَوْلُهُ[6]: [ولا أثرَ للمدةِ]؛ أي: بقلبِ الواوِ المتطرفةِ بعدَ الضمةِ ياءً، فإن وقعَ بينهما مدةٌ، فهل يمنعُ منِ القلبِ أولًا؟ قالَ: إن كانَ في الجمعِ فلا؛ لثقلِ الجمعِ، وإن كانَ في المفردِ فيمنعُ؛ لخفتِهِ.

قَوْلُهُ[7]: [والسحابُ الذِي أراقَ ماءَهُ] الذي قاله الجوهريُّ: إنّ السحابَ الذِي هَرَاقَ مَاءَهُ

([1]) ساقط في (م) إلى قوله: (يوهمُ أنَّ ما تقدمَ).

([2]) وهذا البيت لأعرابي أصابته قوباء، فقيل: اجعل عليها شيئًا من ريقك وتعهدها بذلك، فإنها ستذهب، فعجب من ذلك واستغربه!. ويروى: (القوباءَ) ووجهه المحشي، ويروى (القوباءُ)، كأنَّ معناها: أنَّ الأعرابي كان يعتقد أنَّ الريقة لا تبرؤها، فأنكر ذلك وتعجب منه! ويجوز تنوين العجب، وترك تنوينه: فمن نونه فله وجهان من الإعراب: أحدهما: أن يكون منادى منكورًا، أو منادى مطولا، وهو الذي ينصب، وإن كان يقصد إليه لطوله بما يتصل به كقولك: يا خيرًا من زيد، ويسمى المشبه بالمضاف؛ لاحتياج الأول إلى الثاني، كاحتياج المضاف إلى المضاف إليه. والوجه الثاني: أن يكون المنادى غير المتعجب، ويكون عجبًا منصوبًا على المصدر، كأنه قاله: يا قوم اعجبوا عجبًا. ومن روى يا عجبًا بلا تنوين، فله وجهان: أحدهما: أن يكون منادًى مضافًا، والوجه الثاني: أن تريد: يا عجباه. البطليوسي، الحلل في شرح أبيات الجمل (ج39/1).

([3]) الجوهري، الصحاح (ج896/3).

([4]) في (م): (فيها في المقاصد والمزايا).

([5]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (فيمنعُ؛ لخفتِهِ).

([6]) إن فصلت مدة بين الضمة والواو المتطرفة، فإمَّا أن تكون الكلمة مفردًا أو جمعًا، إن كان جمعًا، فلا أثر للمدة في المنع من القلب؛ لأنَّ الجمع ثقيل، وذلك في جمع: جاثٍ، وعثا، قول: جُثِيّ، وعُتِيّ، والأصل: عُثُو، وجُثُو، فقلب الضمة كسرة، فتقلب الواو الأولى ياء وكذا الثانية على رأي الزمخشري، أو تقلب الأخيرة ياءً، فتقلب الضمة كسرة، فتقلب الأولى ياء، فتدغم على رأي ابن الحاجب، ويجري في الإعراب مجرى الصحيح بخلاف أدلٍ، وبعد هذا العمل فمنهم من يبقي ضمة الفاء، ومنهم من يكسرها؛ للاتباع، وإن كان الأول مفردًا، أثر المدة في المنع من القلب، فتقول: عتا عتوًا، وسلا سلوًا،؛ لأنَّ المفرد خفيف، وجاء القلب فيه قليلًا، قالوا: ضحا ضُحِيًّا، وعتا عُتِيًّا، وعشا الشيخُ عُشِيًّا، حملًا للمصدر على الجمع. اليزدي، شرح الشافية (ج515/2).

([7]) قال ابن الحاجب: "ونحو (نُحُوٌّ) شاذٌّ"، قال الجاربردي: "وقالوا: نُحِيٌّ جمع نُحْوٍ، وهي الجهة، والسحاب الذي أراق ماءه، وحكوا عن ابن الأعرابي أنَّه قال: إنَّكم لتنظرون في نُحُوٍّ كثيرة، يريد جمع النحو الذي هو إعراب الكلام، قاله في شرح الهادي، وكلُّ ذلك قد جاء شاذًّا تنبيهًا على الأصل". شاهين، مجموعة الشافية، شرح الجاربردي (ج342/2-343).

إنَّما هو النَّجْوُ، بالجيمِ لا بالحاءِ[1] /ق189أ/، قالَ: والجمعُ: نِجَاءُ مثل (بَحْر، وبِحَار)[2]، وفي القاموسِ في فصلِ الجيمِ: النَّجْوُ[3]: السَّحابُ هَراقَ ماءَهُ. ثُمَّ قالَ في الحاءِ: النَّحْوُ[4]: الطريقُ والجهةُ، الجمعُ: أنْحاءٌ ونُحُوٌّ، والقَصْدُ يكونُ ظَرْفًا واسْمًا، ومنه: نَحْوُ العَرَبِيَّةِ، وجَمْعُهُ: نُحُوٌّ، كعُتُلٍّ[5].

قَوْلُـهُ[6]: [والسـحابُ الـذِي أراقَ مـاءَهُ] هذا السحابُ اسمُ (نَجْوٍ) بالجيمِ لا بالحاءِ في (الصحاحِ)، وفي (المحكمِ)[7] –أيضًا– ونصَّهُ: النَّجْوِ الذِي أراقَ مَاءَهُ ثُمَّ مَضَى، وقيلَ: هُوَ السحابُ أولَ ما ينشأُ، والجمع: نِجَاءٌ ونُجُوٌّ، قالَ[8]: [الوافر]

أَلَـــيسَ مِـــنَ الشَّـــقاءِ وَجِيـــبُ قَلْبِـــي ... وإِيضـــاعي الهُمُـــومَ مـــع النُّجُـــوِّ

فـــأَفْرَحُ أَنْ تَكُـــونَ علـــى صَـــدِيقٍ ... وأَحْـــزَنُ أَن تكـــونَ عَلَـــى عَـــدُوِّ

وَأَنْجَتِ السَّحابُ: ولَّتْ[9]. انتهى. ولم يذكرْ في (الصحاح) القولَ الثاني في تفسيرِ النَّجْوِ، ولم يذكرْ له إلَّا جمعًا واحدًا، وهو النِّجَاءُ دونَ النُّجُوِّ.

قَوْلُهُ: [في نُحُوٍّ كثيرةٍ]؛ أي: في ضروبٍ مِنَ النَّحْوِ. محكم[10].

قَوْلُـهُ[11]: [لـم يجبِ[12] القلـبُ فـي المفردِ إلـي آخـرِهِ] التحقيقُ أنَّ المفردَ إنْ كانَ مصدرًا جازَ

([1]) الجوهري، الصحاح (ج2502/6).

([2]) في (م): (بخر، وبخار).

([3]) الفيروز أبادي، القاموس المحيط (ص1337).

([4]) المرجع السابق (ص1337).

([5]) في (م): (كعتبل).

([6]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (مِنَ النَّحْوِ. محكم).

([7]) ابن سيدة، المحكم والمحيط الأعظم (ج558/7).

([8]) البيت لجميل بثينة(ت82هـ)، جميل بن عبد الله بن معمر القضاعي، العذري، وري البيت الثاني في الديوان "أحزن" في الصدر، والعجز "أفرح"، وكذا في اللسان، وكأنَّه أراد أن يقول: إذا أمطرت السحاب على صديق حزنت؛ لأنَّ الغيث لا يصيب بثينة، فإذا كانت على عدوٍّ فرحت؛ لأنَّه يصيب بثينة؛ لأنَّ قومها عدو له؛ إذ إنَّهم يمنعونها عنه. جميل بثينة، الديوان (ص212)، وابن سيدة، المخصص (ج423/2)، والزبيدي، تاج العروس (ج8615/1)، وابن منظور، لسان العرب (ج306/15).

([9]) في (ط): (دكث).

([10]) ابن سيدة، المحكم والمحيط الأعظم (ج20/4).

([11]) نص الجاربردي: "والقلب –أيضًا– جائز على ضعف، نحو: (معدي، ومغزي)، والقياس: معدو، ومغزو، ومنه ضحا يضحو ضحيًّا؛ أي: برز للشمس، وعتا الملك يعتو عتيًّا؛ أي: تجبر، وعتا الشيخ يعتو عتيًّا: إذا كبر وولي". شاهين، مجموعة الشافية، شرح الجاربردي (ج343/2–344).

([12]) (القبل): زائد في (م).

فيه التصحيحُ والإعلالُ، والتصحيحُ أكثرُ، نحو بَدَا الشيءُ، يبدُو، بُدُوًّا: ظَهَرَ، وَحَنَا عليهِ، يحنُو، حُنُوًّا: عطفَ، وخبتِ[1] النارُ، تخبو، خُبُوًّا: سكنَ لهيبُهَا، وَسَلَا، يسلُو، سُلُوًّا: تَرَكَ، وَعَتَا، يعتُو، عُتُوًّا: تجبرَ. ومثالُ الإعلالِ[2]: ضَحَا[3]، يَضحُو ضُحُوًّا، وَعَشَا[4]، يعشُو، عَشِيًّا[5]، وَعَتَا[6] الشيخُ، يعتُو عِتِيًّا: بلغَ غايةَ الكبرِ، وفي التنزيلِ ﴿**وَقَدْ بَلَغْتُ مِنَ الْكِبَرِ عِتِيًّا**﴾[7]، وإنْ كانَ اسمَ مفعولٍ، فإنْ كانَ مِن فعلٍ بالفتحِ فقياسُهُ التصحيحُ، وهو الغالبُ في الاستعمالِ، نحو: رجوتُ زيدًا، فهو مرجوٌّ[8]، وغزوتُهُ فهو مغزوٌّ، وعدوتُ[9] عليهِ، فهو معدوٌّ[10] عليهِ، وجاءَ فيه الإعلالُ –أيضًا– وهو فيه أكثرُ[11] مِنَ المصدرِ، نحو: (مَغْزِيّ، ومَعْدِيّ)، وإن كانَ من فعلٍ بالكسرِ فالقياسُ والمعروفُ في استعمالِهِ الإعلالُ فقطْ حملًا على الماضي، نحو: ضَرِيَ الكلبُ بالصيدِ، فهو مَضْرِيٌّ بِهِ، ورضيتُ الشيءَ، فهو مَرْضِيٌّ، وَغَبِيَ[12] الأمرَ غَبَاوَةً، فهو مَغْبُوٌّ[13] عنهُ، وغيرُهُا، إذا عرفتَ ذلكَ ظهرَ لكَ في تقريرِ الشارحِ مِنَ القصورِ رومًا في قولهِ: [عَلَى ضعفٍ] مِنَ[14] الضعفِ، فليتأملْ.

قَوْلُهُ[15]: [والقياسُ مَعْدُوٌّ] قالَ [عبد يغوث بن وقاص الحارثي][16]: [الطويل]

([1]) في (ط): (حنت)، و(تحنو)، و(حنوا).

([2]) ركن الدين، شرح الشافية (ج2/822).

([3]) في (ط): (ضحى). وفي (م): (صحا، يصحو، صحوًا).

([4]) في (ك): (عسي، يعيسو، عسيا). وفي (م): (عسا، يعثو، عثوًا).

([5]) العَشِيُّ والعَشِيَّةُ: من صلاة المغرب إلى العَتَمة، وزعم قوم أنَّ العِشاءَ من زوال الشمس إلى طلوع الفجر. الجوهري، الصحاح (ج6/2426).

([6]) في (ط)، و(ك): (عتي).

([7]) [مريم: 8].

([8]) في (ط): (مرجوا).

([9]) في (م): (وأوعدوت).

([10]) في (م): (معدوا).

([11]) في (م): (أكثر فيه).

([12]) في (م): (غبا).

([13]) في (م): (غبي).

([14]) (من الضعف): ساقط في (م).

([15]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (مِنَ اللغتينِ جميعًا).

([16]) في (ط): (سحيم)، والصواب أنَّ البيت بهذه الرواية لعبد يغوث، وما روي عن سحيم هو:

شبوبًا تحماهُ الكلابُ تحاميًا ... هو اللَّيثُ معدوًّا عليه وعاديا

أمَّا على الرواية المذكورة في المتن فليس موجودًا في ديوان سحيم، بل نسبت لعبد يغوث بن الحارث بن وقاص، وهو من بني الحارث بن كعب، من قحطان: شاعر جاهلي يماني، وفارس معدود. كان سيدَ قومه من بني الحارث وقائدهم، وصدر البيت:

أنـــا الليْـــثُ مَعْـــدِيًا علـــيَّ وعادِيًـــا

قَوْلُـهُ: [ومنـه (ضَـحَا، يَضْـحُو)] هذا ليسَ بمعروفٍ في اللغةِ، وإنّما المعروفُ (ضَحِيَ) بالكسرِ، أو (ضَحَى) بالفتحِ، والمستقبلُ فيهما (يَضْحَى) بالفتحِ على القياسِ في الأولِ، ولأجلِ حرفِ الحلقِ في الثاني، قالَ اللهُ تعالى: ﴿**وَأَنَّكَ لَا تَظْمَأُ فِيهَا وَلَا تَضْحَى**﴾[1]، والأمرُ (أَضْحِ)، والمصدرُ (الضَّحَاءُ) وأمَّا ما ذكرَهُ فهو إحدى اللغتينِ في الماضِي، وهى المرجوحةُ، وأمَّا (يَضْحُو، وضُحيًّا) فليسَ واحدٌ منهما بمعروفٍ البتةَ بهذا المعنى، قالَ صاحبُ الصحاحِ[2]: ضَحِيْتُ للشمسِ ضَحَاءً، ممدودٌ: إذا بَرَزْتَ، وَضَحَيْتُ بالفتحِ مثلُهُ، والمستقبلُ (أَضْحَى) مِنَ اللغتينِ جميعًا.

قَوْلُهُ: [إذا كَبِرَ] بكسرِ الباءِ، وَ(الكُسْوَةُ)[3] بضمِّ الكافِ، وكسرِهَا.

قَوْلُـهُ[4]: [وَ(رِدَاء)] (الرِّدَاءُ): الذي يلبسُ، وَتَرَدَّى وارْتَدَى بمعنًى؛ أي: لبسَ الرِّدَاءَ، وَالرُّدْيَةِ كَالرُّكْبَةِ مِنَ الرُّكُوبِ، والجِلْسَةِ من الجُلُوسِ، تقولُ: هُوَ حسنُ الرُّدْيَةِ، وَرَدَّيْتُهُ أَنَا تَرْدِيَةً. صحاح[5].

وَقَـــد عَلِمَـــت عَرســـي مُلَيكَـــةُ أَنَّنـــي

والبيت من قصيدة طويلة مشهورة له، يقولها وهو أسير عند تيم الرباب يوم الكلاب، ومطلعها قوله:

أَلاَ لا تَلُومَـــانِي كَفَـــى اللَّـــوْمَ مـــا بِيَـــا ومـــا لَكُمَـــا فـــي اللَّـــوْم خَيْـــرٌ ولا لِيَـــا

انظر: الضبي، المفضليات (ص155)، وسيبويه، الكتاب (ج385/4)، وابن قتيبة، أدب الكاتب (ج659/1)، وابن السراج، أصول النحو (ج257/3)، والمرزوقي، أمالي المرزوقي (ص70)، وابن جني، سر صناعة الإعراب (ج329/2)، وابن يعيش، شرح المفصل (ج266/3)، والرضي، شرح الشافية (ج172/3)، والزركلي، الأعلام (ج187/4).

([1]) [طه: 119].

([2]) الجوهري، الصحاح (ج2407/6).

([3]) تقلب الواو والياء همزة إذا وقعتا طرفا بعد ألف زائدة، نحو: كساء، ورداء، أصلهما: كساو، ورداي، من: الكسوة، والردية؛ قلبت الواو والياء همزة؛ لوقوعهما طرفا بعد ألف زائدة. فإمَّا أن لا يعتدوا بالألف فصار حرف العلة كأنَّه ولي الفتحة، فقلبت ألفًا، فالتقى ألفان، فكرهوا حذف أحديهما، أو تحريك الأولى؛ لئلا يعود المقصور ممدودًا، فحركوا الأخير لالتقاء الساكنين، فانقلبت همزة، وأمَّا إذا لم يكونا بعد ألف زائدة، بأن كانت الألف منقلبة عن حرف أصلي، فلا يقلبان؛ لئلا يتوالى إعلالان في الكلمة، إعلال العين واللام، كـ(زاي، وثاي)، أمَّا زاي، فهو ثلاثي، وألفه منقلبة عن واو، ولامها ياء من زويت، وكان الأصل أن يعتل اللام ويصح العين، كما قالوا: هوى، وثوى، لكنه ألحق في الشذوذ بالراية، والغاية، وأمَّا ثاي، فمن ثويت، وذكر ابن الحاجب أنَّهما جمع زاية وثاية، والصواب أن يقال: إنَّهما جمع زاي وزاية، وثاي وثاية، على حدِّ تمر وتمرة. شاهين، مجموعة الشافية، شرح الجاربردي (ج345/2-347).

([4]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (أَنَا تَرْدِيَةً. صحاح).

([5]) الجوهري، الصحاح (ج2355/6).

قَوْلُهُ: [فحركُوا الأخيرةَ لالتقاءِ الساكنينِ فانقلبتْ همزةً] هذا ما ذهبَ إليه حذَّاقُ[1] أهلِ /ق189ب/ التصريفِ، وقيلَ: بل أبدلتِ الواوُ والياءُ همزةً ابتداءً.

وهو ظاهرُ كلامِ المصنفِ[2] وابنِ مالكٍ[3] وغيرِهِمَا[4]، وهو أقربُ عملًا، والتوجيه عليه أنَّ حرفَ العلةِ لا يقوى على الحركةِ إذا كانَ قبلها ألفٌ لا أصلَ لها في الحركةِ، فلذلكَ أبدلتْ[5] همزةً؛ لما بينَ الهمزةِ وحروفِ العلةِ من التكافؤِ في الإبدالِ، ويفهمُ من تقريرِ الشارحِ بالموافقةِ أنَّ الألفَ غيرَ المنقلبةِ إذا تطرفتْ أثرَ ألفٍ زائدةٍ وجبَ قلبَهَا –أيضًا– همزةً، نحو: (صحراء) مِمَّا ألفُهُ للتأنيثِ، فإنَّ الهمزةَ في هذا النوعِ بدلٌ من ألفٍ مجتلبةٍ[6] للتأنيثِ، كاجتلابِ ألفِ (سكرى)، لكنَّ ألفَ (سكرى) غيرُ مسبوقةٍ بألفٍ، فسلمتْ، وألفَ (صحراء) مسبوقةٌ بألفٍ، فحركتْ فرارًا من التقاءِ الساكنينِ، ويجبُ أن يعلمَ أنَّ الحكمَ المذكورَ مقصورٌ بدلالةِ المقامِ على ما إذا وقعتِ الواوُ مثلًا لامًا، أو ما هو ملحقٌ بِهَا؛ لئلا يردَّ نحو: (غَاوي)[7] في النسبِ إذا سميتَ بِهِ، ثُمَّ رخمتَهُ[8] على لغةِ من لا ينتظرُ، فإنَّكَ تقولُ: (يا غاوُ) بضمِّ الواوِ من غيرِ إبدالٍ، وقد أوردَهُ أبو حيَّانَ[9]، قالَ[10]: وإنَّما لم تبدلِ الواوُ فيه لوجهينِ: أحدهما: أنَّه قد أعلَّ بحذفِ لامِهِ فلم يجمعْ بينَ إعلالينِ، والثاني: أنَّه لمَّا رخمَ على هذه اللغةِ شابَهَ ما لا يعلُّ، نحو (واو).

قَوْلُهُ: [لئلا يتوالى في الكلمةِ إعلالانِ]؛[11] فيه بحثٌ؛ لأنّ توالي الإعلالينِ إنَّمَا يمتنعُ إذا كانَ من جنسٍ واحدٍ، كما في نحو: (هوى، وآية)، أمَّا إذا كانتِ العينُ تعلُّ إعلالًا مطردًا[12]، واللامُ تعلُّ إعلالًا آخرَ فلا، قال سِيبَوَيْهِ[13]: إنَّا إذا بنينا (فيعلًا) من (حَوَيْتُ)، فإنَّا نقولُ: (حيًّا)، والأصلُ

([1]) (حذاق): ساقط في (م).

([2]) "وَتُقْلَبَانِ هَمْزَةً إِذَا وَقَعَتَا طَرَفاً بَعْدَ أَلِفٍ زَائِدَةٍ نَحْوُ كِسَاءٍ وَرِدَاءٍ". ابن الحاجب، الشافية في علمي الصرف والخط (ص92).

([3]) ابن مالك، شرح الكافية الشافية (ج1782/4).

([4]) ابن جني، سر صناعة الإعراب (ج230/2)، والجرجاني، المفتاح في الصرف (ج28/1)، وابن الخباز، توجيه اللمع (ج87/1)، وابن يعيش، شرح المفصل (ج459/3).

([5]) في (ك): (أبدل).

([6]) في (م): (محتبكة).

([7]) في (م): (دعاوي).

([8]) في (ك): (رحمته). وفي (م): (رسمته).

([9]) (رضي الله عنه): زائد في (م).

([10]) المرادي، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك (ج1566/3).

([11]) (لأن): زائد في (ط).

([12]) في (م): (مضطردا).

([13]) الكتاب، سيبويه (ج408/4).

(حَيَوَي) /ق190أ/، فأعلتِ العينُ بالقلبِ ياءً، واللامُ بالقلبِ ألفًا، علَّلّ الموصليُّ -رحمه الله-[1]: بأنَّ الزائدَ يقدرُ كالمعدومِ حتَّى تقلبَ اللامُ ألفًا؛ لانفتاحِ ما قبلها، ولا يمكنُ تقديرُ الأصليِّ كذلكَ، وابن إيازٍ[2]: بأنَّ الألفَ الزائدةَ لزيادتِهَا تجرى مُجْرَى الحركةِ الزائدةِ، بخلافِ الألفِ الأصيلةِ، فليتأمل.

قَوْلُهُ: [وألفُهُ منقلبةٌ عن واوٍ] ظاهرُهُ أنَّ لفظَ (زايٍ) بالزايٍ؛ لأنَّ ألفَ (رايٍ) بالراءِ منقلبةٌ عن واوٍ[3] على[4] ما في القاموسِ[5]، والموافقُ لكلامِ أهلِ اللغةِ كما تقدمَ بيانُهُ في النسبِ أنَّه بالزايٍ، ومشى على ذلكَ الشيخُ نظامُ الدينِ[6] -رحمه الله-[7] في شرحِهِ هُنَا -أيضًا-، وقالَ: إنَّ ألفَهُ منقلبةٌ عن حرفٍ أصليٍّ، وهو الواوُ من تركيبِ (رَوَى)، وكذا قالَ الموصليُّ: إنَّ (الرايةَ) من (رويت الحديثَ): إذا أظهرتُهُ؛ إذ الروايةُ تظهرُ أمرَ صاحبِهَا، وفي شرحِ تصريفِ[8] ابنِ مالكٍ مثلُهُ، والشارحُ كثيرُ الاعتمادِ عليهِ، فلعله قالَ ما قالَ تبعًا لما فيهِ، فيقربُ حينئذٍ[9] ضبطُ (رايٍ) في كلامِهِ بالراءِ.

قَوْلُهُ[10]: [من لفظِ زويتُ]؛ أي: أنَّ مادتَهُ مادتُهُ، لا أنَّ معنَاهُ مأخوذٌ من معناهُ، وإنَّما قلنا: إنَّ عينَه عن واوٍ؛ لأنَّ بابَ (طَوَيْتُ) أكثرُ من بابِ (حَيَيْتُ)، فالحملُ على الأكثرِ عندَ التردِدِ أولى، وكذا القولُ فيما أشبه كَـ(غايةٍ، ورايةٍ).

قَوْلُهُ: [فمن (ثويت)] ثوى بالمكانِ: أقامَ بِهِ، وقالَ أبو زيدٍ: الثُّوْيَةُ: مأوى الغنمِ، قالَ: وكذلكَ الثُّايَةِ غيرُ مهموزٍ. صحاح[11].

قَوْلُهُ: [بلِ الوجهُ أن يقالَ إلخ] يريدُ أنَّ التحقيقَ أنَّهُ اسمُ جنسٍ جمعيٍّ، وأنَّ ما وقعَ في الشرحِ[12] المنسوبِ تَسَمُّحٌ[13]، وقد وقعَ مثلُهُ في كلامِ الموصليِّ، وابن إيازٍ[14]، وغيرِهِمَا.

([1]) (رحمه الله): ساقط في (ط)، و(ك).

([2]) ابن إياز، شرح التعريف بضروري التصريف (ص105).

([3]) في (ك)، و(م): (ياء).

([4]) (قال الفارسي): زائد في (م).

([5]) الفيروز أبادي، القاموس المحيط (ص1291).

([6]) النظام، شرح الشافية (ج2/399).

([7]) (رحمه الله): ساقط في (ك)، و(ط).

([8]) ابن إياز، شرح التعريف بضروري التصريف (ص104).

([9]) في (م): (ح).

([10]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (غيرُ مهموزٍ. صحاح).

([11]) الجوهري، الصحاح (ج6/2296).

([12]) ابن الحاجب، الإيضاح في شرح المفصل (ج2/465).

([13]) في (م): (فيه تسامح).

([14]) ابن إياز، شرح التعريف بضروري التصريف (ص104).

قَوْلُهُ[1]: [على حدِّ (تَمْرٍ، وتَمْرَةٍ]؛ لأنَّ المختارَ ليسَ بجمعٍ. ض.

قَوْلُهُ[2]: [كَمَا فِي (شَقَاوَةٍ)] هو بفتحِ الشينِ وكسرِهَا، وَ(الصَّلَاءَةُ)[3] بالفتحِ والمدِّ، وكذا (العَظَاءَةُ)[4]، وَ(الوَزَغَةُ)[5] بفتحِ الزايِ، وَ(الفِهْرُ) بكسرِ الفاءِ: حجرٌ قدرُ ما يدقُّ بِهِ الجوز، أو ما يملأُ بهِ الكفُّ، ويؤنثُ.

قَوْلُهُ[6]: [وَ(سِقَايَةٍ)] (سِقَايَةُ الماءِ) معروفةٌ، السقايةُ التي في القرآنِ، قالوا: الصواعُ الذي كانَ الملكُ يشربُ فيهِ. صحاح[7]. (العَظَاءُ) ممدودٌ: جمعُ (عَظَاءَةٍ): وهي دويبةٌ أكبرُ مِنَ الوَزَغَةِ، ويقالُ في الواحدةِ: (عَظَاءَةٌ، وعَظَايَةٌ) أيضًا. صحاح[8].

قَوْلُهُ: [وذكرَ بعضُهم أنَّ الصوابَ أنْ يقالَ] في شرحِ الشريفِ[9]، نقلَ هذا الكلامُ إلى آخرِهِ عن بعضِ الفضلاءِ، ومرادُهُ[10] الشيخُ بدرُ الدينِ بن مالكٍ[11]، فإنَّهُ ذكرَ في بغيةِ الطالبِ /ق190ب/ موافقًا لوالدِهِ[12] وغيرِهِ.

قَوْلُهُ[13]: [وتقلبُ الياءُ واوًا فِي (فعلى) اسمًا] مقتضاه أنَّ ذلكَ مطردٌ، وإنَّ إقرارَ الياءِ شاذٌّ.

([1]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (ليسَ بجمعٍ. ض).

([2]) لم تقلب الواو والياء في (شقاوة، وسقاية) همزة، لعدم تطرفهما، اعتدادًا بتاء التأنيث اللازمة، وأمَّا نحو (عباءة، وصلاءة، وعظاءة) فشاذ، والقياس: (عباية، وصلاية، وعظاية)؛ لأنَّ التاء فيها عند الجمهور لازمة، أمَّا من أعلها وقبلها همزة، فهي عارضة؛ لأنَّه بنى الواحد على اسم الجنس الذي هو (العباء، والصلاء، والعظاء). شاهين، مجموعة الشافية (ج2/347-348).

([3]) الصِلاءُ: جمع صلاءة، وهى الحجر الذى يسحق عليه العطار، ويقال صلاية. القالي، المقصور والممدود (ج1/345).

([4]) في (ك): (الغطاءة).

([5]) الوَزَغَةُ، مُحرَّكةً: سامٌ أبْرَصَ، سُمِّيَتْ بها؛ لِخِفَّتِها وسُرْعَةِ حَرَكَتِها. الفيروز أبادي، (ص790).

([6]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (أيضًا. صحاح).

([7]) الجوهري، الصحاح (ج6/2379).

([8]) المرجع السابق (ج6/2431).

([9]) ركن الدين، شرح الشافية (ج2/829).

([10]) (بد الشيخ): زائد في (م).

([11]) (رحمه الله وكفاه): زائد في (م).

([12]) في (م): (لولده). ابن مالك، إيجاز التعريف في علم التصريف (ص105).

([13]) تقلب الياء واوا في فعلى، اسما كتقوى، من: وقيت، وأصله: وَقِيى، فقلبت واوه تاء كما في تراث، ثمَّ ياؤه واوًا، فصار تقوى، وهو غير منصرف؛ لأنَّ ألفه للتأنيث، وكبقوى، من أبقيت عليه؛ أي: رحمته، بخلاف فعلى الصفة، نحو صديا، مؤنث صديان؛ أي: عطشان، وريًّا، ضد صديا، وهو مؤنث ريان، فإنَّه لا تقلب الياء فيهما

وهو قولُ أكثرِ النحويينِ[1]، وعكسَ ابنُ مالكٍ[2] في (التسهيل)[3]، فقالَ: (وشذَّ إبدالُ الواوِ مِنَ الياءِ لامًا لِـ(فعلى) اسمًا)[4]، وقالَ –أيضًا– في (الإيجاز)[5]: مِن شواذِّ الإعلالِ إبدالُ الواوِ مِنَ الياءِ في (فَعْلَى) اسمًا، كَـ(الثَّنْوَى[6]، وَالبَقْوَى[7]، والتَّقْوَى[8]، والفَتْوَى[9])، والأصلُ فيهنَّ الياءُ؛ لأنَّهُنَّ مِنَ (الثَّنْيِ، وَالبُقْيَا[10]، وَالتُّقْي –مصدرُ تقيتِ بمعنى اتَّقَيْتُ– وَالفُتْيَا)، وأكثرُ النحويينَ يجعلونَ هذا مطردًا، ويزعمونَ أنَّ ذلكَ فعلَ فرقًا بينَ الاسمِ والصفةِ، وأوثرَ الاسمُ بهذا الإعلالِ؛ لأنَّه مستثقلٌ، فكانَ الاسمُ أحملُ لـه؛ لخفتِهِ وثقلِ الصفةِ، كما أنَّهُم حينَ قصدوا التفرقةَ بينَ الاسمِ والصفةِ في جمعِ (فَعْلَةٍ)[11] حركُوا عينَ الاسمِ وأبقَوا عينَ الصفةِ، وألحقوا بالأربعةِ المذكورةِ (الشَّرْوَي[12]، والطَّغْوَى[13]، والعَوَّى[14]، والرَّعْوَى[15]؛ أي: بمهملتينِ)، زاعمينِ أنَّ أصلَهَا من الياءِ، قالَ: والأولى عندي جعلُ هذه الأواخرِ من الواوِ سدًا لبابِ التكثيرِ من الشذوذِ حينَ أمكنَ سدُّهُ، ثُمَّ قالَ: ومِمَّا يبينُ أنَّ إبدالَ ياءِ

واوًا، فرقًا بين الاسم والصفة، والاسم أولى بالتغيير لخفته، وثقل الصفة، ولهذا كانت من الأسباب المانعة من الصرف. شاهين، مجموعة الشافية (ج2/348–349)

([1]) المرادي، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك (ج3/193).

([2]) (رحمه الله): زائد في (م).

([3]) ابن مالك، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد (ص137).

([4]) قال ابن عقيل: "ولعل مراده شذوذ القياس لا شذوذ عدم الاطراد، فإنَّ ذلك مطرد في الاستعمال كما قال أكثر النحويين، وعليه كلام سيبويه، وقال المصنّف في غير هذا الكتاب: أو شذوذ لا يقاس عليه ... ". ابن عقيل، المساعد شرح تسهيل الفوائد (ج4/158–159).

([5]) ابن مالك، إيجاز التعريف في علم التصريف (ص158).

([6]) الثنيا بالضم: الاسم من الاسْتِثناءِ، وكذلك الثَّنْوي بالفتح. الجوهري، الصحاح (ج6/2294).

([7]) في (ك)، و(ط): (البغوى).

([8]) التقوى ممنوع من الصرف؛ لأنَّ ألفه للتأنيث، وقرأ عيسى بن عمر ﴿عَلَى تَقْوَى مِنَ اللَّهِ﴾ [التوبة: 109] بالتنوين، بجعل الألف للإلحاق بجعفر. الزمخشري، الكشاف (ج2/312).

([9]) في (م): (العتوى).

([10]) في (ط): (البغيا).

([11]) في (م): (نقلة).

([12]) في (ك): (السورى). الشَّرْوَى، كجَدْوَى: المِثْلُ. الفيروز أبادي، القاموس المحيط (ص1299).

([13]) في (ك): (الطغوى). طَغا يَطْغى ويَطْغو طُغْياناً؛ أي: جاوَز الحدّ. وكلُّ مجاوزٍ حدَّه في العِصيان فهو طاغٍ. الجوهري، الصحاح (ج6/2413).

([14]) في (ط): (العوا)، وفي (ك): (القوى). والعَوَّاء من منازل القمر، يمد ويقصر، وهي خمسة أنجمٍ، يقال: إنَّها وركُ الأسد. الجوهري، الصحاح (ج6/2442).

([15]) الرَّعْوَى مثل البقْوَى: أبقيت عليه ورحمته. الجوهري، الصحاح (ج6/2359).

(فَعْلَى) واوًا[1] شاذٌّ تصحيحُ[2] ياءِ (الرِّيَّا)[3]: وهى الرائحةُ، وَ(الطَّغْيَا)[4]: وهي ولدُ البقرةِ الوحشيةِ، بفتحِ طائِهِ[5]، وتضمُّ، وَ(سَعْيَا): اسمُ موضعٍ، فهذه الثلاثةُ الجائيةُ[6] على الأصلِ، والتجنبُ للشذوذِ أولى بالقياسِ عليها. انتهى. وتعقبَ[7] احتجاجِهِ بهذه الثلاثةِ أمَّا (رَيَّا) فبأنَّها كما قالَ سِيبَوَيْهِ[8] وغيرُهُ[9]: صفةٌ غلبتْ عليها الاسميةُ، والأصلُ (رائحةُ ريَّا)؛ أي: مملوةٌ طيبًا، وأمّا (طُغْيَا)[10] فبأنَّ الأكثرَ فيها ضمُّ /ق191أ/ الطاءِ، فلعلهم استصحبُوا التصحيحَ حينَ فتحُوا للتخفيفِ، وأمّا (سَعْيَا) وهو بمهملتينِ فبأنَّه علمٌ، فيحتملُ أنْ يكونَ منقولًا من صفةٍ، كَـ(خَزْيَا، وصَدْيَا) مؤنثي (خزيان، وصديان)، ذكرَ ذلكَ ابنُ هشامٍ[11] وغيرُهُ، وَ(صَدِيَ) مِن بابِ (فَرِحَ).

قَوْلُهُ[12]: [وتقلبُ الواوُ ياءً فِي (فُعْلَى) اسمًا كَـ(الدُّنْيَا)] في (بغية الطالب) قالَ شيخُنا – يعنى والدَهُ–: زعمَ أكثرُ النحويينَ أنَّ الياءَ تبدلُ من الواوِ لامًا لِـ(فُعْلَى) اسمًا إلّا فيما شذَّ، ثُمَّ لا يمثلونَ[13] إلَّا بصفةٍ محضةٍ كَـ(العُلْيَا)، أو جاريةٍ مُجْرَى الأسماءِ كَـ(الدُّنْيَا)، قالَ: والصحيحُ[14] في هذه المسألةِ ما ذهبَ إليه أبو عليٍّ الفارسيُّ[15]

([1]) في (ط): (واو).

([2]) في (ط)، و(ك): (لتصحيح).

([3]) في (ك)، و(ط): (الرويا).

([4]) في (ط): (الطفيا).

([5]) في (م): (طاؤه).

([6]) في (ك)، و(ط): (الجارية).

([7]) في (م): (بقيت).

([8]) سيبويه، الكتاب (ج389/4).

([9]) ابن الناظم، شرح الألفية (ص606)، وابن عصفور، الممتع الكبير في التصريف (ص362).

([10]) في (ط)، و(ك): (طفيا).

([11]) ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك (ج393/4).

([12]) تقلب الواو ياء في فُعْلَى إذا كانت اسمًا نحو: الدُّنْيَا، والعُلْيَا، أصلهما: الدنوا، من: دنا يدنو، والعُلْوَى، من: علا يعلو، من العلو. وشذَّ عدم قلب الواو ياء في نحو: القُصْوَى، وحُزْوَى اسم مكان. قال ابن جني: "الدنيا والعليا وإن كانتا صفتين إلا أنَّهما قد خرجتا إلى مذهب الأسماء، كما تقول في الأجرع، والأبطح والأبرق أنَّها أسماء، فاستعملوها استعمال الأسماء، وإن كانت في الأصل صفا، ألا ترى أنهم قالوا: أبرق وأبارق، وأجرع وأجارع، فصرفوا أبرقًا وأجرعًا، وجمعوهما على مثال أحمد وأحامد"، بخلاف الصفة، فإنَّ فُعْلَى إذا كانت صفة لم تقلب واوها ياء؛ فرقًا بين الأسماء والصفات، كالغزوى، مؤنث الأغزى أفعل التفضيل من: غزا يغزو. ركن الدين، شرح الشافية (ج831/2)، وشاهين، مجموعة الشافية (ج2350–352).

([13]) في (م): (يميلون)

([14]) في (م): (والتصحيح).

([15]) الفارسي، التكملة (ص269).

وأئمةُ اللغةِ[1]، وهو أنَّ الياءَ تبدلُ من الواوِ لامًا لِـ(فُعْلَى) صفةٍ محضةٍ كَـ(العُلْيَا، والقُصْيَا، والدُّنْيَا[2] -أنثى الأدنى-)، أو جاريةٍ مُجْرَى الأسماءِ كَـ(الدُّنْيَا) لهذه الدارِ، إلَّا فيما شذَّ كَـ(الحُلْوَى) بإجماعٍ، وَ(القُصْوَى)[3] عندَ غيرِ تميمٍ، فإن كانَ (فُعْلَى) اسمًا فلا إبدالَ كَـ(حُزْوَى): اسم مكانٍ؛ لأنَّ الاسمَ أخفُ فكانَ أحملُ للثقلِ بخلافِ الصفةِ، قالَ هو: وأمَّا قولُ ابنِ الحاجبِ بخلافِ الصفةِ كَـ(الغُزْوَى)[4] يعنى أنثى (الأغزى) (أفعل) تفضيلٍ مِنَ (غزا، يغزو)، فهو تمثيلٌ من[5] عندِهِ، وليس معه فيه نقلٌ، والقياسُ أنْ يقالَ: (الغزيا)[6]. انتهى. وما صحَّحَهُ مبسوطٌ في (إيجاز التعريف)[7] تقريرًا واحتجاجًا وتوجيهًا، فليراجعه من أرادَهُ، وقد ذكرَ أبو حيَّانَ أنَّ شيخَهُ بهاءَ الدينِ بنَ النحاسِ[8] كانَ يختارُهُ، وقالَ ناظرُ الجيشِ[9] -أيضًا-: لا يخفى على المتأملِ ترجيحُهُ على كلامِ غيرِهِ، والله أعلمُ، وَ(حُزْوَى)[10] بحاءٍ مهملةٍ، وزايٍ.

قَوْلُهُ[11]: [كَمَا تقولُ فِي (الأَجْرَعِ)] (الأَجْرَعُ): المكانُ الذي فيه رملٌ مُسْتَوٍ لا ينبتُ.

قَوْلُهُ: [وَ(الأَبْطَحُ)] (الأَبْطَحُ): مسيلٌ واسعٌ، فيه دقاقُ الحصى، ومنه بطحاءُ مكةَ. (الأَبْرَقُ): المكانُ الذي فيه حجارةٌ وطينٌ مختلطةٌ، والحبلُ الذي فيه لونانِ، وكلُّ شيءٍ اجتمعَ فيه سوادٌ وبياضٌ فهو أبرقُ، وسمُّوا العينَ برقاءَ، لِمَا فيها البياضُ والسوادُ. صحاح[12].

([1]) سيبويه، الكتاب (ج389/4)، وابن جني، المنصف (ج161/2)، وابن عصفور، الممتع الكبير في التصريف (ص346-347).

([2]) في (م): (فالدنيا).

([3]) في (ك): (القوي).

([4]) في (م): (كالقروى).

([5]) في (م): (من هذه).

([6]) في (م): (القريا).

([7]) ابن مالك، إيجاز التعريف في علم التصريف (ص156-159).

([8]) ابن النَّحَّاس(ت698هـ) محمد بن إبراهيم بن محمد، بهاء الدين، ابن النحاس الحلبي: شيخ العربية بالديار المصرية في عصره. ولد في حلب، وسكن القاهرة وتوفي بها. له "إملاء على كتاب المقرب" لابن عصفور، من أول الكتاب إلى باب الوقف، وهدى أمهات المؤمنين"، و"التعليقة" في شرح ديوان امرئ القيس. وله نظم. انظر: ابن الجزري، غاية النهاية في طبقات القراء (ج46/2)، والسيوطي، بغية الوعاة (ص6)، والزركلي، الأعلام (ج297/5).

([9]) ناظر الجيش، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (ج5129/10).

([10]) حُزْوَى، كقُصْوى وكحَمْرَاءَ وكسَحابٍ: موضع. الفيروز أبادي، القاموس المحيط (ص1273).

([11]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (البياضُ والسوادُ. صحاح).

([12]) الجوهري، الصحاح (ج356/1).

قَوْلُـهُ: [فصرفُوا (أَبْرَقًـا، وأَجْرَعًـا)] هذا نقلُ ابن جنيٍّ[1]، والذي ذكرَهُ سيبويه[2] أنَّ العربَ /ق191ب/ لم تختلفْ في منعهما من الصرفِ، وإن استعملا استعمالَ الأسماءِ، قالَ المراديُّ[3]: وحكى غيرُه أنَّ من العربِ من يصرفهما ملاحظةً للإسميةِ[4]، ونبَّه على ذلكَ في (التسهيلِ)[5].

قَوْلُهُ[6]: [وَشَذَّ (القُصْوَى)]؛ أي: على لغة غير تميم، أمَّا تميم فإنَّهم يقولون: القُصْيَا على القياس.

قَوْلُهُ[7]: [إذا وقعتِ الياءُ بعدَ الهمزةِ]؛ أي: سواءٌ كانتِ الهمزةُ غيرَ منقلبةٍ، كما في جمعِ (خَطِيَّة) على قول الخليل، أو منقلبةً عن حرفِ علةٍ زائدةٍ كجمعها على قولِ غيرِهِ، وجمعي (صَلاية، وصَلَاءة) على ما سيأتي فيها، أو واوًا كَجمعِي (مَطِيَّة، ورَكِيَّة)، أو أصليٍّ؛ لكونِهِ ثاني ليِّنينِ اكتنفا[8] مدَّ (مَفَاعِل)، كجمعي (شَاوِيَة، ورَاوِيَة).

قَوْلُـهُ[9]: [نحـو (الفتيـا)] استفتيتُ الفقيهَ في مسألةٍ فأفتانِي، والاسمُ (الفُتْيَا، والفَتْوَى) صحاح[10]. (المَطْوُ): المدُّ، يقالُ: مطوتُ بالقومِ مطوًا؛ أي: مددتُ بهم في السيرِ. صحاح[11].

قَوْلُهُ: [فإنَّها[12] تقلبُ الياءَ ألفًا، والهمزةَ ياءً] شذَّ إقرارُ الهمزةِ والياءِ[13] في ما لامُهُ ياءٌ

([1]) انظر: ابن إياز، شرح التعريف بضروري التصريف (ص197).

([2]) سيبويه، الكتاب (ج644/3).

([3]) المرادي، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك (ج1194/3).

([4]) في (م): (الاسمية).

([5]) ابن مالك، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد (ص309).

([6]) ساقط في (ط)، و(ك): إلى قوله: (على القياس).

([7]) إذا وقعت الياء بعد همزة واقعة بعد ألف باب مساجد، وليس مفردها كذلك قلبت تلك الياء ألفًا، وتلك الهمزة ياء، نحو: مطايا وركايا؛ فإن أصلهما: مطايي، وركايي؛ لأنهما جمع: مطية، وركية، فقلبت الياء الأولى فيهما همزة، كما قلبت همزة في صحائف، فصارا: مطائي وركائي، ثم وقعت الياء الأخيرة بعد همزة واقعة بعد ألف في باب مساجد، فقلبت الياء ألفًا والهمزة ياءً؛ لكراهتهم وقوع الهمزة بين حرفي العلة، فصار: مطايا وركايا. ركن الدين، شرح الشافية (ج835/3)، واليزدي، شرح الشافية (ج521/2).

([8]) في (م): (اكتفا).

([9]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (في السيرِ. صحاح).

([10]) الجوهري، الصحاح (ج2452/6).

([11]) المرجع السابق (ج2494/6).

([12]) في (ك): (فإنه).

([13]) (والياءِ في ما لامُهُ ... غيرِهِ (فعايل). ض): ساقط في (ك).

فِي قولِهِ[1]: [الطويل]

فَمَـــا بَرِحَـــتْ أَقْـــدَامُنَا فِـــي مَقَامِنَـــا ثَلَاثَتُنَـــا حَتَّـــى أُزِيـــرُوا المَنَائِيَـــا[2]

وشذَّ –أيضًا– قلبُ الهمزةِ واوًا في قولِهم: (هَدَاوَى) جمعُ (هَدِيَّة)، ولم ينقلْ إلَّا هذه اللفظةُ الواحدةُ[3].

قَوْلُهُ[4]: [فانقلبتِ الياءُ ألفًا] وهذا موضعُ الاستشهادِ. ض.

قَوْلُهُ: [فقلبُوها ياءً] وهو –أيضًا– موضعُ الاستشهادِ. ض.

قَوْلُهُ[5]: [وأمَّا على قولِ الخليلِ[6]] فوزنُ (خطايا) عنده (فَعَالِئ)، وعندَ غيرِهِ (فَعَائِل). ض.

قَوْلُهُ[7]: [يجمعُ على (صَلَايِي) بياءينِ] فيه نظرٌ، والأقربُ أن يقالَ: إنَّ ألفَ الواحدِ لمَّا

([1]) البيت لعبيدة بن الحارث –رضي الله عنه– وهو من قصيدة قالها يوم بدر، وكان أمير المسلمين فقطعت رجله ومات بالصفراء، وقال هذه القصيدة في قطع رجله وفي مبارزته هو وحمزة وعلي –رضي الله عنهم– وهم المراد من قوله: ثلاثتنا، فما برحت: أي فما زالت، والشاهد: في قوله: المنائيا، والأصل فيه: المنايا، ولكن أظهرت فيه الياء للضرورة وقلبت همزة شذوذًا. انظر: ابن مالك، شرح التسهيل (ج3/334)، والمرادي، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك (ج3/1575)، وناظر الجيش، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (ج10/5030)، والعيني، المقاصد النحوية (ج4/1671).

([2]) في (ط): (المنايا).

([3]) قال سيبويه: "وقد قال بعضهم: هداوى، فأبدلوا الواو، لأن الواو قد تبدل من الهمزة". وقال ابن مالك: "وربما فُعِل ذلك بما لم تسلم الواو في واحده نحو: مَطَاوَى وهَدَاوَى". وقال الرضي: "وقد قالوا: هداوى في جمع هَدِيَّة، قلبوا الهمزة واوًا؛ لوقوعها بين الألفين كما في حَمْرَاوَان، وهو عند الأخفش قياسي، وعند غيره شاذ". وقال المرادي: "شذ إبدال الهمزة واوا في قولهم: "هداوَى"؛ لأن لامه ياء، وفي مطاوَى؛ لأن لامه واو أعلت في الواحد، وأجاز الأخفش القياس على هداوَى، وهو ضعيف؛ إذ لم ينقل منه إلا هذه اللفظة". سيبويه، الكتاب (ج4/391)، وابن مالك، إيجاز التعريف في علم التصريف (ص115)، والرضي، شرح الشافية (ج3/182)، والمرادي، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك (ج3/1575).

([4]) ساقط في (م): إلى قوله: (غيرِهِ (فعايل). ض).

([5]) قال ابن الحاجب: "وخطايا على القولين"، قال اليزدي: "أمَّا على قول الخليل، فأصله (خطايئ)، فقدمت الهمزة على الياء، فلو لم تقدم لاجتمع همزتان، وهو عنده مفرور منه، فصار خطائي، فقلبت الياء ألفًا، ثمَّ قلبت الهمزة ياء؛ لوقوعها بعد ألف مساجد، وليس مفردها كذلك، فصار خطايا، وأمَّا على قول غير الخليل، فأصله (خطايئ)، فقلبت الياء همزة، فاجتمع همزتان، فصار خطائئ، ثمَّ قلبت الأخيرة ياء، فصار خطائي، ثمَّ قلبت الياء ألفًا، والهمزة ياء. اليزدي، شرح الشافية (ج2/521–522).

([6]) الأنباري: أبو البركات، الإنصاف في مسائل الخلاف (ج2/663).

([7]) مما تقلب فيه الياء همزة صلايا، سواء كان جمع المهموز (صلاءة)، أو غيره (صلاية) على الأصل، أمَّا على الهمز، فأصله صلايئ ، ثمَّ قلبت الياء همزة، فصار صلائئ، فقلبت الثانية ياء، فصار صلائي، فقلبت

وقعتْ بعدَ ألفِ الجمعِ التقى ألفانِ، فقلبتِ الثانيةُ همزةً كما في (صَحْرَاء) ونحوِهِ، وهو الموافقُ لما قرره الشارحُ في إعلالِ جمعِ (رسالة) ونحوِها. ض.

قَوْلُهُ[1]: [على (صَلَايِي) بياءين] لا يظهرُ للياءين وجهٌ، وإنَّما ألفُ الواحدِ وقعتْ بعدَ ألفِ الجمعِ فالتقى ألفانِ، فأبدلتِ الثانيةُ همزةً كما فعلَ في (حَمْرَاء) ونحوِهِ، وكذلكَ القولُ في (رِسَالَة، ورَسَائِل) وشبه ذلكَ، وكلامه قبلَ هذا في بحثِ (رِسَالةٍ) بخلافِ ما قاله هنا، تأملْ وارجعْ إلى ما تقدمَ لنا[2]، ويمكنُ أن يقالَ: لا خلافَ بينَ هذا وبينَ ما تقدمَ؛ لأنَّ فيما تقدمَ قالَ: وإن كانتْ زائدةً؛ أي: حرفُ العلةِ الواقعةِ بعدَ الألفِ كما في (رسائلَ) تقلبُ همزةً، وحرفُ العلةِ أعمُّ من أن يكونَ ألفًا، أو ياءً منقلبةً عن الألفِ، والثاني مرادُهُ لا الأولُ، فلا مخالفةَ. ض. يمكنُ أن يقالَ في وجهِ اجتماعِ الياءين أنَّه لمَّا جمعَ (صَلَايَة) على وزنِ (مَسَاجِد) فلا بُدَّ من أن يتحركَ بالكسرِ الحرفُ الذي بعدَ ألفِ الجمعِ، وذلكَ الحرفُ ألفٌ لا يقبلُ الحركةَ، فلا بُدَّ من قلبِهَا واوًا أو ياءً، حتى يكونَ قلبُ حرفِ العلةِ بجنسهِ، فقلبتْ ياءً؛ لأنَّها أخفُ، فصارَ (صَلَايِي). ض.

قَوْلُهُ: [ثُمَّ[3] قلبتِ الهمزةُ ياءً، والياءُ ألفًا] الأنسبُ: ثُمَّ قلبتِ الياءُ ألفًا، والهمزةُ ياءً كما لا يخفى.

قَوْلُهُ: [ويجمعُ على (صَلَايئ) بهمزةٍ بعدَ ياءٍ] لا وجهَ له -أيضًا- بلِ الأقربُ أنَّ الألفَ انقلبتْ همزةً، فالتقى همزتانِ فقلبتِ الثانيةُ ياءً، وَ(الصَّلَايَةُ، والصَّلَاءَةُ) بالفتحِ.

قَوْلُهُ[4]: [ثُمَّ قلبتِ الياءُ همزةً] كما في (رَسَائِل، وعَجَائِز).

قَوْلُهُ[5]: [جمعُ (شائية)] هو بهمزةٍ، هي العينُ بعدَهَا ياءٌ منقلبةٌ عن واوٍ هي اللامُ.

الياء ألفًا، والهمزة ياء، فصار صلايا، وأمَّا غير المهموز، فأصله صلايي بياءين، فقلبت الأولى همزة، فيعمل فيه العمل المذكور. شاهين، مجموعة الشافية، شرح الجاربردي (ج2/354-355).

([1]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (فصارَ صلايي. ض).

([2]) شاهين، مجموعة الشافية، شرح الجاربردي (ج2/292-293).

([3]) (ثم): ساقط في (م).

([4]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (رسائل، وعجائز)

([5]) ومما تقلب فيه الياء همزة شوايا جمع شاوية، وهي اسم فاعل من شوى يشوي، والأصل: شواوي، فقلبت الواو الواقعة بعد الألف همزة، كما في أوائل، فصار شوائي، ثمَّ قلبت الياء ألفًا، والهمزة ياء، فصار شوايا، ولا همزة في مفرده، أمَّا شواءٍ جمع شائية، اسم فاعل من شأوت؛ أي: سبقت، وهو ناقص مهموز العين، فلا تقلب مراعاة لتشاكل الجمع والمفرد، وأصل المفرد شاءوة، فقلبت الواو ياء كما في داعية، وأصل الجمع: شواءو، قلبت الواو ياء كما في الدواعي؛ لقبلها في المفرد، ولكونها مكسورا ما قبلها، صار: شوائي، فأجري مجرى جوارٍ محافظة لمشاكلته في المفرد، ومثلها شواءٍ من شاء يشاء، وجواءٍ من جاء يجيء، فإنَّ الهمزة فيها منقلبة عن الياء الأصلية، جمعي: شائية وجائية على قول الخليل وغير لا تقلب الياء همزة؛ لمشاكلة المفرد الجمع. شاهين، مجموعة الشافية (ج2/355-357) وركن الدين، شرح الشافية (ج2/838).

قَوْلُـهُ: [جمـعُ (شائية)[1] اسمُ فاعلٍ] مِنَ (شَاءَ)، الأحسنُ ضبطُهُ بهمزةٍ هي العينُ بعدَها ياءٌ، وإن كانَ الأصلُ عكسُهُ، فليتأملْ.

قَوْلُهُ[2]: [والأصلُ (شواءي)] وأصلُهُ (شَوَاءو)، قلبتِ الواوُ ياءً؛ لتطرفِهَا وانكسارِ ما قبلَها، فصارَ (شَوَاءي).

قَوْلُهُ: [كَمَا مرَّ] من أنَّ مفردَهُمَا كذلكَ –أيضًا– إذا أصلهما (شَايِئَة، وجَايِئَة) بياءٍ ثُمَّ همزةٍ، ثُمَّ أعلَّ إعلالَ (بَايِع)، فاجتمعتْ همزتانِ متحركتانِ أوليهما مكسورةٌ، فقلبتِ الثانيةُ ياءً، فحصلَ بعدَ الألفِ في المفردِ همزةً، ثُمَّ ياءً كما في الجمعِ.

قَوْلُهُ: [أولى من قولِ بعضِهِم] هو إلى آخرِ ما سيأتي من السؤالِ والجوابِ[3] مأخوذٌ من الشرحِ المنسوبِ إلي المصنفِ[4] /ق192أ/، وقد ساقه اليزديُّ[5]، ثُمَّ ساقَ ما ذكره الشارحُ من التوفيقِ، وقالَ: إنَّهُ تأويلٌ حسنٌ.

قَوْلُـهُ[6]: [لأنَّ مفردَهَـا (إداوة)] هو بالكسرِ، وكذا (العِـلَاوَة)[7]، و(السِّقَاء)[8]، و(الهِـرَاوَة)، و(السَّفُّودُ) بفتحِ السينِ، وتشديدِ الفاءِ: حديدةٌ يشوى بها.

قَوْلُـهُ[9]: [نحـو (السِّقَاء)] (السِّقَاءُ): يكونُ للبنِ والماءِ، والجمعُ القليلُ (أسقية، وأسقيات)، والكثيرُ (آساق)، وَ(الوَطْبُ): للبنِ خاصةً، وَ(النِّحْيُ): للسمنِ، وَ(القِرْبَةُ) للماءِ. صحاح[10].

([1]) في (ط): (سايئة).

([2]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (كما في الجمعِ).

([3]) (المنسوب و): زائد في (م).

([4]) ابن الحاجب، الإيضاح في شرح المفصل (ج2/467–469).

([5]) اليزدي، شرح الشافية (ج2/523).

([6]) وقد جاء أَدَاوَى في جمع إداوة، وهي المطهرة، وعلاوى في جمع علاوة، وهي ما يعلق على البعير بعد حمله، نحو: السقاء، والسفرة، والسفود، وهراوى في جمع هراوة للعصا، وليس بقياس؛ لأنَّ أصلها: أدايو، وعلايو، وهرايو، وكان القياس: أدايا، وعلايا، وهرايا، لكنَّهم قلبوا الهمزة واوًا، مراعاة للمفرد. شاهين، مجموعة الشافية (ج2/358).

([7]) في (ط): (العراوة). وفي (م): (القلاوة).

([8]) في (ط): (السقاوة).

([9]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (للماءِ. صحاح).

([10]) الجوهري، الصحاح (ج6/2379).

قَوْلُهُ[1]: **[لأنَّهُ ليسَ في الأسماءِ المتمكنةِ ما آخره واوٌ قبلها حركةٌ]**؛ أَي: لأنَّ الواوَ حينئذٍ يجبُ قلبها ألفًا، إنْ كانتِ الحركةُ فتحةً، وياءً إنْ كانتْ كسرةً، وكذا إن كانتْ ضمةً على حدٍّ ما تقدمَ في (أدلٍ، وقَلَنْسٍ)، واحترزَ بالمجرورِ عن المرفوعِ، فإنَّ الواوَ يجوزُ أن يقعَ فيه في[2] الفعلِ كَـ(يغزو)[3].

قَوْلُهُ: [وتحريكُ الياءِ في الرفعِ شاذٌّ، كما في قولِ الشاعرِ] جاءَ تحريكُهَا فيه في الفعلِ -أيضًا- في قولِ الشاعرِ[4]: [الطويل]

فَعَوَّضَنِي عَنْهَا غِنَايَ وَلَمْ تَكُنْ تُسَاوِي عَنْزِي غَيرَ خَمْسِ دراهِمِ

وجاءَ تحريكُ الواوِ فيه -أيضًا- في قولِ الآخرِ[5]: [الطويل]

إذا قُلْتُ عَلَّ الْقَلْبَ يَسْلُوُ قُيِّضَتْ هَوَاجِسُ لا تَنْفَكُّ تغْرِيه بِالوجْدِ

([1]) وتسكن الواو والياء في باب يغزو ويرمي مرفوعين؛ لاستثقال الضمة على الواو والياء بعد الضمة والكسرة، فتسكن، وكذلك الغازي والرامي رفعًا وجرًّا، ولا يقع في المجرور إلا الياء؛ لأنَّه ليس في الأسماء المتمكنة ما آخره واو قبلها حركة، وتحريك الياء في الرفع شاذ، كقول الشاعر: [البسيط]

قد كاد يَذْهَبُ بالدُّنْيَا وَلَذَّتِهَا مَوَالِيٌّ كَكِبَاشِ الْعُوسِ سُحَّاحُ

والعوس: ضرب من الغنم، يقال: شاة سُحَّاح؛ أي: سمينة.

وكذا تحريك الياء في الجر شاذ، كقول الشاعر: [الكامل[

ما إنْ رأيتُ ولا أرَى في مُدَّتي كَجَوَارِي يَلْعَبْنَ في الصحراءِ

شاهين، مجموعة الشافية، شرح الجاربردي (ج2/358-360).

([2]) في (ط): (على).

([3]) في (ك): (ليغزو). في (م): (كغزو).

([4]) قال العيني: هذا البيت أنشده الفراء ولم يذكر له قائلًا، وقال أبو حيان: لا يعرف قائله، بل لعله مصنوع، وقيل: قائله رجل من الأعراب، يمدح عبد الله بن العباس -رضي الله عنهما- وكان عبد الله نزل به وهو متوجه إلى معاوية بالشام، فأضافه الإعرابي وذبح له عنزًا لا يملك سواها، فأعطاه عبد الله ما أغناه، فمدحه بأبيات مطلعها:

وسمتُهُ لمَّا رَأَيْتُ مَهَابَةً عَلَيهِ وقلْتُ المرْءُ مِنْ آل هاشِمِ

ومعنى البيت والشاهد فيه واضحان. انظر: أبو حيان، التذييل والتكميل (ج1/207)، والمرادي، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك (ج1/357)، وناظر الجيش، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (ج1/299)، والعيني، المقاصد النحوية (ج1/264).

([5]) نسبه ابن مالك لرجل من طيئ، ولم يعثر له على قائل، الشاهد في قوله: يسلو، حيث أظهر الضمة على الواو، فدل هذا على أنَّ المحذوف عند دخول الجازم هو الضمة الظاهرة التي كانت على الواو، وهذا رأي بعض النحاة. انظر: ابن مالك، شرح التسهيل (ج1/57)، والسيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع (ج1/212)، ومراجع البيت السابق.

قَوْلُـهُ[1]: [قـد كـادَ تـذهبُ] يعنـى: قَـرُبَ أن يكـونَ لـذةُ الـدنيا للمـوالي، ولا يكـونَ لغيـرِهم. (الموكبُ): جماعةُ الفرسانِ. صحاح[2].

قَوْلُهُ[3]: [(أن أسمْ)] الاستشهادُ فيه، حيثُ لم ينصبه.

قَوْلُهُ: [وكذا سكونُ الياءِ في النصبِ، قالَ: (يا دارَ هندٍ)] جاءَ سكونها فيه في الفعلِ – أيضًا– في قولِهِ[4]: [البسيط]

مَـا أَقْـدَرَ اللَّـهَ أَنْ يُـدْنِي عَلَـى شَـحَطٍ مَـنْ دارُهُ الْحَـزْنُ مِمَّـنْ دارُهُ صُـولُ

وَ(الشَّحَطُ) بفتحِ المعجمةِ، فالمهملةِ: البعدُ، وَ(الحَزْنُ) بفتحِ المهملةِ، وسكونِ الزايِ: موضعٌ، وكذا (صُولُ) بضمِّ المهملةِ، وَ(زَبَّان): بزايٍ وموحدةٍ[5].

قَوْلُهُ[6]: [وفي بعضِ القراءاتِ: (أرسله معنا غدًا نرتعي)] رواها قنبلُ عن ابنِ كثيرٍ

([1]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (حيثُ لم ينصبه).

([2]) الجوهري، الصحاح (ج234/1).

([3]) كما أنَّ سكون الواو في النصب شاذ، قال عامر بن الطفيل: [الطويل]

إِنِّـي وَإِنْ كُنـتُ ابـنَ سَـيِّدِ عَـامِرٍ وَفَارِسَـهَا المشـهور فـي كُـلِّ مَوْكِـبِ
فَمَـا سَـوَّدَتْني عَـامِرٌ عَـنْ وراثَـةٍ أَبَـى اللَّـهُ أَنْ أَسْـمُوْ بِـأُمٍّ ولا أَبِ

وكذا سكون الياء في النصب، قال الحطيئة: [البسيط]

يـا دَارَ هِنْـد عَفَـتْ إلاَّ أَثَافِيْهَـا بَـيْنَ الطَّـوِيِّ فَصَـارَاتٍ فَوَادِيهَـا

وفـي المثـل: (أعـطِ القـوسَ باريْهـا). شـاهين، مجموعـة الشـافية (ج361/2–362)، واليـزدي، شـرح الشـافية (ج524/2–525)، وركن الدين، شرح الشافية (ج840/2–841).

([4]) البيت من قصيدة لحندج بن حندج المري يصف فيها طول ليله وما يقاسيه من فرقة أحبابه، يقول في مطلعها:

فـي لَيْـلِ صُـولٍ تنَـاهَى العَـرْضُ والطُّـولُ كأنمـا ليلُـهُ بالحَشْـرِ موصـولُ
لا فَـارقَ الصـبحُ كفـي إنْ ظَفَـرْتَ بِـهِ وَإنْ بـدتْ غُـرَّةٌ منـهُ وتحجيـلُ

وفي القصيدة شاهدان، الأول في قوله: "أن يدنيْ" حيث أسكن الياء، وهو قليل، والأصل النصب بالفتح، والثاني: في قوله: "ما أقدر الله"، قال أبو حيان: "وأمَّا صفات الله ـ تعالى ـ فلا يجوز التعجب منها، لا يقال: ما أَعْلَمَ الله! لأنَّ علمه ـ تعالى ــ لا يقبل الزيادة". أبو حيان، التذييل والتكميل (ج230/10)، والمرادي، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك (ج353/1)، والعيني، المقاصد النحوية (ج260/1).

([5]) في (م): (ومهملة).

([6]) وإثبات الواو والياء والألف في حال الجزم شاذ، قال الشاعر: [البسيط]

جـوتَ زبّـانَ ثـمَّ جئـتَ معتـذرًا مـن هجـوِ زبّـانَ لـم تهجـو وَلـم تـدعِ

أي: لم تهج؛ لأنَّك اعتذرت، ولم تترك علم الهجو؛ لأنَّك هجوته، وفي بعض القراءات: (أرسله معنا غدا نرتعي ونلعب)، وقوله: (نرتعي) جواب الأمر، (وإنَّه من يتقي ويصبر) بإثبات الياء، وأجاز أبو علي أن يكون (من)

من طريقِ ابنِ شنبوذ، وأبي[1] ربيعةَ، وابن الصباحِ، وابنِ بغرةَ[2]، والزينيِّ، وغيرِهِم، وصُحِّحَ -أيضًا- عن قنبلٍ الحذفُ، وهو روايةُ ابنِ مجاهدٍ، والعباسِ بنُ الفضلِ، والبلخيِّ، وغيرُهُم.

قَوْلُهُ[3]: [(غَدًا نرتعي)[4]] في (نرتع) ثلاثُ قراءاتٍ، (نَرْتَعْ) بالجزمِ، فعلٌ مضارعٌ، فليسَ مِمَّا نحنُ فيهِ، وَ(نَرْتَعِ) بالكسرِ من الرباعيِّ مِن بابِ الافتعالِ، وحذفَ لامُهُ بالجزمِ، فليس مِمَّا نحنُ فيه -أيضًا-؛ لأنَّهُ على القياسِ، وَ(نَرْتَعِي) مِنَ الرباعيِّ -أيضًا- مِنَ الافتعالِ، والقياسُ حذفُ لامِهِ بالجزمِ، فلم يحذفْ، فهذا مِمَّا نحنُ فيهِ.

قَوْلُهُ: [و(إنَّهُ من يتقي ويصبر) /ق192ب/ **بإثبات الياء]** روى هذه القراءةَ -أيضًا- قنبلُ من طريقِ ابنِ مجاهدٍ، ومن طريقِ أبي ربيعةَ، وابنِ الصباحِ، وابنِ ثوبانَ وغيرِهِم، وصَحَّ -أيضًا- عنه الحذفُ، وهو روايةُ ابنِ شنبوذ، وغيرِهِ.

قَوْلُهُ[5]: [وجعلَ جزمُ (ويصبرْ) عطفًا على محلِ (يتقي)] يريد أنَّهُ من العطفِ على المعنى، لأنَّ (مَنْ) الموصولةِ كالشرطيةِ؛ لعمومِهَا وإبهامِهَا، وهو الذي يعبرُ عنه كثيرٌ مِنَ النحاةِ في غيرِ القرآنِ بالعطفِ على التوهمِ، وأجيبَ -أيضًا- بأنَّ تسكينَ (يصبرْ) ليسَ بجزمٍ، بل لتوالي حركاتِ الياءِ والراءِ والفاءِ والهمزةِ، أو لأنَّه وصلٌ بنيةِ الوقفِ، وقيلَ: يجوزُ أنْ تكونَ (مَنْ) شرطيةً ولم[6] تجزمْ؛ لشبهها (مَنْ)[7] الموصولة، ثُمَّ لم يعتبرْ هذه الشبهُ في المعطوفِ، لكنَّهُ بعيدٌ مِن جهةِ أنَّ العاملَ لم يؤثرْ فيما يليهِ وأثَّرَ[8] فيما هو بعيدٌ منهُ.

قَوْلُهُ[9]: [وكذا قولُهُ[10]]؛ أي: من شواهدِ إثباتِ حرفِ العلةِ مع الجازمِ.

موصولة، ويتقي صلته، وجزم يصبر عطفًا على المحل، وعلى تقدير أن يكون (من) شرطية احتمل أن يكون ثبوت الياء لإشباع الكسرة. شاهين، مجموعة الشافية (ج2/362-365).

([1]) (وأبي ربيعةَ، وابن الصباحِ ... ابنِ شنبوذ، وغيرِهِ): ساقط في (م).

([2]) في (ك): (بعره).

([3]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (فهذا مِمَّا نحنُ فيهِ).

([4]) وردت في قوله تعالى كما في قراء حفص: ﴿أَرْسِلْهُ مَعَنَا غَدًا يَرْتَعْ وَيَلْعَبْ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [يوسف: 12].

([5]) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون (ج6/552)، وأبو حيان، تفسير البحر المحيط (ج5/342/343)، وابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك (ج1/95)، وركن الدين، شرح الشافية (ج2/742).

([6]) في (م): (فلم).

([7]) في (م): (بمن).

([8]) في (ط): (آثر).

([9]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (عيشةً راضيةً. صحاح).

([10]) وكذا قول الشاعر: [الكامل]

مَـــا أَنْـــسَ لاَ أَنْسَـــاهُ آخِـــرَ عيشـــتي ... مـــــا لاح بِـــــالْمَعْزَاءِ رَيْـــــعُ سَـــــرَابِ

قَوْلُـهُ: [(لا أنساهُ)] القياسُ: (لا أَنْسَـهُ)؛ لأنَّـه[1] جوابَ (مـا). (العيشُ): الحيـاةُ، وأعاشَـهُ اللهُ عيشةً راضيةً. صحاح[2].

قَوْلُـهُ: [وكذا قَوْلُـهُ: (مَـا أنسَ لا أنساهُ)]؛ أي[3]: ينبغـي أن يكونَ مجزومًا، والألفُ نشأتْ من إشباعِ الفتحةِ، وَ(المَعْزَاءُ) بفتحِ المهملةِ، وزايٍّ، وَ(الرَّيعُ) بمثناةٍ.

قَوْلُهُ[4]: [لتناسبَ الواوَ][5]؛ أي: لتناسبَ الميمُ الواوَ، و(بحركتِهَا) وهي الضمةُ، ويجوزُ أن يعودَ الضميرُ إلى الضمةِ التي دلّ عليها.

قَوْلُهُ: [ضُمَّتْ]؛ أَي: ضمتْ لمناسبةِ الضمةِ الواوَ.

قَوْلُهُ: [لوقوعِ الضمةِ قبلَهَا] فيدلُّ على الواوِ المحذوفةِ.

قَوْلُهُ: [وَ(دَمَي)[6]] هذا مذهبُ سِيبَوَيْهِ[7]، وتقدمَ في الشرحِ في النسبِ بسطُ الكلامِ فيهِ.

قَوْلُهُ[8]: [كَـ(يدٍ، ودمٍ)] فينبغي أن يقالَ: (يَدِي).

والمعزاء: المكان الصلب كثير الحصا، والريع: الطريق. شاهين، مجوعة الشافية (ج2/364).

([1]) في (ط): (لأن).

([2]) الجوهري، الصحاح (ج3/1013).

([3]) (أي): ساقط في (ط).

([4]) ساقط في (ك): إلى قوله: (على الواوِ المحذوفةِ).

([5]) وتحذف الواو والياء في مثل (تَغْزُونَ) والأصل: تغزوون، ثمَّ حذفت لالتقاء الساكنين، و(يَرْمُوْنَ)، والأصل: يرموون، حذفت الياء لالتقاء الساكنين، ثمَّ ضمت الميم لتناسب الواو، وأصل (اغزُنَّ) اغزوو، حذفت ضمة الواو، ثمَّ حذفت الواو، فصار اغزو، ثمَّ ألحقت نون التوكيد، وحذفت الواو لالتقاء الساكنين، و(اغزِنَّ) في الأصل اجتمعت نون التوكيد الساكنة مع ياء المخاطبة التي حذفت لالتقاء الساكنين، وقياس (يد) يدي، و(دم) دمو أو دمي، و(اسم) سمو، و(ابن) بنو، و(أخ) أخو، و(أب) أبو، و(أخت) أخو، لكنَّها حذفت على خلاف القياس؛ لكثرتها في كلامهم. شاهين، مجموعة الشافية (ج2/366-368)، واليزدي، شرح الشافية (ج2/528).

([6]) في (ط): (رمي).

([7]) انظر: الخليل، العين (ج4/320)، وسيبويه، الكتاب (ج3/360-361)، والسيرافي، شرح كتاب سيبويه (ج4/116، و162)، والفارسي، التعليقة على كتاب سيبويه (ج3/194)، وركن الدين، شرح الشافية (ج1/406)

([8]) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (يجتمعان معًا).

المصادر والمراجع

المصادر والمراجع

- **القرآن الكريم.**

الآمدي، الحسن بن بشر. (1944م). الموازنة بين أبي تمام والبحتري. تحقيق وتعليق: محمد محيي الدين عبد الحميد. (د. ط). بيروت: المكتبة العلمية.

الأبياري، إبراهيم بن إسماعيل. (1405هـ). الموسوعة القرآنية. (د. ط). (د. م): مؤسسة سجل العرب.

ابن الأثير، علي بن محمد الشيباني الجزري. (1415هـ-1994م). أسد الغابة في معرفة الصحابة، حوادث سنة 40. تحقيق: علي محمد معوض وعادل أحمد عبد الموجود. ط1. (د. م): دار الكتب العلمية.

ابن الأثير، علي بن محمد الشيباني الجزري. (1417هـ-1997م). الكامل في التاريخ. تحقيق: عمر عبد السلام تدمري. ط1. بيروت: دار الكتاب العربي.

ابن الأثير، المبارك بن محمد الشيباني الجزري. (1420هـ). البديع في علم العربية. تحقيق ودراسة: د. فتحي أحمد علي الدين. ط1. مكة المكرمة: جامعة أم القرى.

ابن الأثير، المبارك بن محمد الشيباني الجزري. (1399هـ-1979م). النهاية في غريب الحديث والأثر. تحقيق: طاهر أحمد الزاوي، ومحمود محمد الطناحي. (د. ط). بيروت: المكتبة العلمية.

الأحمد نكري، القاضي. (1421هـ-2000م). دستور العلماء = جامع العلوم في اصطلاحات الفنون. عرب عباراته الفارسية: حسن هاني فحص. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية.

ادوارد، كرنيليوس فانديك. (1313هـ-1896م)، اكتفاء القنوع بما هو مطبوع. صححه وزاد عليه: السيد محمد علي الببلاوي. (د. ط). مصر: مطبعة التأليف (الهلال).

الأزهري، خالد بن عبد الله الوقاد. (1421هـ-2000م.). شرح التصريح على التوضيح في النحو. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية.

الأزهري، محمد بن أحمد أبو منصور. (2001م). تهذيب اللغة. تحقيق: محمد عوض مرعب ط1. بيروت: دار إحياء التراث العربي.

الأزهري، محمد بن أحمد أبو منصور. (د. ت). الزاهر في غريب ألفاظ الشافعي. تحقيق: مسعد عبد الحميد السعدني.(د. ط). (د. م): دار الطلائع.

الأزهري، محمد بن أحمد أبو منصور. (1412هـ-1991م). معاني القراءات. ط1. المملكة العربية السعودية: مركز البحوث في كلية الآداب.

الأسمر، راجي. (1413هـ-1993م). المعجم المفصل في علم الصرف. مراجعة: إميل يعقوب. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية.

الأشْمُوني، علي بن محمد. (1419هـ). شرح الأشموني على ألفية ابن مالك. تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد. ط1. بيروت: دار الكتاب العربي.

ابن أبي الأصبع، زكي الدين عبد العظيم. (د. ت). بديع القرآن. تقديم وتحقيق: حفني محمد شرف، تقديم: أحمد الشايب. (ط). القاهرة: دار نهضة مصر.

الأصبهاني، إسماعيل بن محمد. (1415هـ- 1995م). إعراب القرآن. قدمت له ووثقت نصوصه: د. فائزة بنت عمر المؤيد. ط1. الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية.

ابن الإفليلي، إبراهيم بن محمد. (1412هـ-1992م). شرح معاني شعر المتنبي. دراسة وتحقيق: الدكتور مُصْطفى عليَّان. (د. ط). بيروت: مؤسسة الرسالة.

امرؤُ القيس، امرؤُ القَيْس بن حجر. (1425هـ-2004م). ديوان امرئ القيس. اعتنى به: عبد الرحمن المصطاوي. ط2. بيروت: دار المعرفة.

أمية بن أبي الصلت. (1998م). ديوان أمية بن أبي الصلت. جمعه وحققه وشرحه: سجيع جميل الجبيلي. ط1. بيروت: دار صادر.

أمين، أحمد أمين. ضحى الإسلام. (1964م). (د. ط). القاهرة: مكتبة النهضة.

الأنباري، عبد الرحمن بن محمد أبو البركات. (1424هـ- 2003م). الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين. ط1. (د. م): المكتبة العصرية.

الأنباري، عبد الرحمن بن محمد أبو البركات. (1420هـ-1999م). أسرار العربية. ط1. (د. م): دار الأرقم بن أبي الأرقم.

الأنباري، عبد الرحمن بن محمد أبو البركات. (1957م). لمع الأدلة. تحقيق: سعيد الأفغاني. (د. ط). سوريا: طبعة الجامعة السورية.

الأنباري، عبد الرحمن بن محمد أبو البركات. (1405هـ-1985م). نزهة الألباء في طبقات الأدباء. تحقيق: إبراهيم السامرائي. ط3. الزرقاء: مكتبة المنار.

الأنباري. محمد بن القاسم أبو بكر. (1412هـ-1992م). الزاهر في معاني كلمات الناس. تحقيق: د. حاتم صالح الضامن. ط1. بيروت: مؤسسة الرسالة.

ابن أنس، مالك بن أنس. موطأ مالك رواية محمد بن الحسن الشيباني. تعليق وتحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف. ط2. (د. م): المكتبة العلمية.

الأيجي، القاضي عضد الملة والدين عبد الرحمن. (1393هـ-1973م). شرح القاضي عضد الملة والدين عبد لمختصر المنتهى الأصول لابن الحاجب. مراجعة وتصحيح: شعبان محمد إسماعيل. (د. ط). (د. م). مكتبة الكليات الأزهرية.

البابرتي، أكمل الدين محمد بن محمود. (1983م). شرح التلخيص. تحقيق: محمد رمضان صوفية. ط1. طرابلس: المنشأة العامة للنشر.

ابن البَاذِش، أحمد بن علي. (د. ت). الإقناع في القراءات السبع. (د. ط). (د. م): دار الصحابة للتراث.

الباقلاني. (1997م). إعجاز القرآن. تحقيق: السيد أحمد صقر. ط5. مصر: دار المعارف.

الباهلي، أحمد بن حاتم أبو نصر. (1402هـ-1982م). ديوان ذي الرمة غيلان ابن عقبة، وملحقه. تحقيق: عبد القدوس أبو صالح. ط1. جدة: مؤسسة الإيمان.

البخاري، محمد بن إسماعيل. (د. ت)، التاريخ الكبير. (د. ط). حيدر آباد: دائرة المعارف العثمانية. طبع تحت مراقبة: محمد عبد المعيد خان.

البخاري، محمد بن إسماعيل. (1422هـ). صحيح البخاري الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه. تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر. ط1. (د. م): دار طوق النجاة.

ابن برّيّ. عبد الله بن بري. (1986م). التنبيه والإيضاح عمّا وقع في الصّحاح. تحقيق: مصطفى حجازي. ط1. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.

ابن بسام، علي بن بسام. (1978-1979-1981م). الذخيرة في محاسن أهل الجزيرة. تحقيق: إحسان عباس. ط1- ط2. ليبيا: الدار العربية للكتاب.

بشر، كمال. دراسات في علم اللغة. (د. ط). (د. م): دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع.

البَعْلِيّ، محمد بن أبي الفتح (1423هـ-2003م). المطلع على ألفاظ المقنع. تحقيق: محمود الأرناؤوط وياسين محمود الخطيب. ط1. (د. م): مكتبة السوادي للتوزيع.

البغدادي، أحمد الخطيب. (1407هـ). موضح أوهام الجمع والتفريق. تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي. ط1. بيروت: دار المعرفة.

البغدادي، أحمد الخَلَّال الحنبلي. (1424هـ-2003م). الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. تحقيق: د. يحيى مراد. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية.

البغدادي، أحمد بن علي. (1417هـ). تاريخ بغداد وذيوله. 1- تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي. 2- المختصر المحتاج إليه من تاريخ ابن الدبيثي، للذهبي. 3 - ذيل تاريخ بغداد، لابن النجار. 4 - المستفاد من تاريخ بغداد، لابن الدمياطي. 5- الرّد على أبي بكر الخطيب البغدادي، لابن النجار. دراسة وتحقيق: مصطفى عبد القادر عطا. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية.

البغدادي، إسماعيل بن محمد الباباني (د. ت). إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون. عنى بتصحيحه وطبعه على نسخة المؤلف: محمد شرف الدين بالتقايا رئيس أمور الدين، والمعلم رفعت بيلكه الكليسى. (د. ط). بيروت: دار إحياء التراث العربي.

البغدادي، إسماعيل بن محمد الباباني. (1951م). هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين. (د. ط). استانبول: وكالة المعارف الجليلة. أعادت طبعه بالأوفست، بيروت: دار إحياء التراث العربي.

البغدادي، عبد القادر بن عمر. (1299هـ). خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب. ط1. مصر: المطبعة الأميرية.

البغدادي، محمد بن ميمون. (د. ت). منتهى الطلب من أشعار العرب. (د. ط). (د. م): (د. ن).

البغوي، الحسين بن مسعود. (1403هـ-1983م). شرح السنة. تحقيق: شعيب الأرنؤوط. ومحمد زهير الشاويش. ط2. دمشق. بيروت: المكتب الإسلامي.

البقري، أحمد ماهر. (1980م). الشواهد النحوية. (د. ط). القاهرة: دار النشر الجامعي.

البكري، عبد الله بن عبد العزيز أبو عبيد الأندلسي. (د. ت). سمط اللآلي في شرح أمالي القالي. نسخه وصححه ونقحه وحقق ما فيه واستخرجه من بطون دواوين العلم: عبد العزيز الميمني. بيروت: دار الكتب العلمية.

البيضاوي، عبد الله بن عمر. (1418هـ). تفسير البيضاوي = أنوار التنزيل وأسرار التأويل. بن تحقيق: محمد عبد الرحمن المرعشلي. ط1. بيروت: دار إحياء التراث العربي.

التبريزي، يحيى بن علي. (د. ت). شرح ديوان الحماسة، اختاره أبو تمام حبيب بن أوس. (د. ط). بيروت: دار القلم.

التبريزي، يحيى بن علي. (1412هـ - 1992م). شرح ديوان عنترة. تحقيق: مجيد طراد. ط1. بيروت: دار الكتاب العربي.

الترمذي، محمد بن عيسى. (1395هـ-1975م). سنن الترمذي. تحقيق وتعليق: أحمد محمد شاكر (ج1، 2)، ومحمد فؤاد عبد الباقي (ج3)، وإبراهيم عطوة عوض (ج4، 5). ط2. مصر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي.

التفتازاني، مسعود بن عمر. (2013هـ). المطول شرح تلخيص مفتاح العلوم. تحقيق: د. عبد الحميد هنداوي. ط13. بيروت: دار الكتب العلمية.

ابن تغري بردي، يوسف بن تغري بردي. المنهل الصافي والمستوفى بعد الوافي. حققه ووضع حواشيه: د. محمد محمد أمين. تقديم: د. سعيد عبد الفتاح عاشور. (د. ط). مصر: الهيئة المصرية العامة للكتاب.

ابن تغري بردي، يوسف بن تغري بردي. (د. ت). النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة. (د. ط). مصر: وزارة الثقافة والإرشاد القومي. دار الكتب.

التنبكتي، أحمد بابا بن أحمد. نيل الابتهاج بتطريز الديباج. (2000م). عناية وتقديم: د. عبد الحميد عبد الله الهرامة. ط2. ليبيا: دار الكاتب.

التنوخي، المحسن بن علي البصري. (1391هـ). نشوار المحاضرة وأخبار المذاكرة. (د. ط). (د. م): (د. ن).

ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم. (1419هـ-1999م)، اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم. تحقيق: ناصر عبد الكريم العقل. ط7. بيروت: دار عالم الكتب.

ثابت، حسان بن ثابت. (1973م)، ديوان حسان بن ثابت. تحقيق: د. سيد حنفي. (د. ط). مصر: دار المعارف.

الثعالبي، عبد الملك بن محمد أبو منصور. ثمار القلوب في المضاف والمنسوب. (د. ط). القاهرة: دار المعارف.

الثعالبي، عبد الملك بن محمد أبو منصور. (د. ت). خاص الخاص. تحقيق: حسن الأمين. (د. ط). بيروت: دار مكتبة الحياة.

الثعالبي، عبد الملك بن محمد أبو منصور. (1422هـ-2002م). فقه اللغة وسر العربية. تحقيق: عبد الرزاق المهدي. ط1. (د. م): إحياء التراث العربي.

الثعالبي، عبد الملك بن محمد أبو منصور. (1403هـ-1983م). يتيمة الدهر. تحقيق: د.مفيد محمد قمحية. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية.

الجاحظ، عمرو بن بحر. (1423هـ). البيان والتبيين. (د. ط). بيروت: دار ومكتبة الهلال.

الجاربردي، أحمد. (737هـ). شرح شافية ابن الحاجب. الرياض: مخطوطات جامعة الرياض.

الجرجاني، السيد الشريف. (1971م). الحاشية على المطول شرح تلخيص مفتاح العلوم (في علوم البلاغة)، للتفتازاني. قرأه وعلق عليه: د. رشيد أعرضي. بيروت: دار الكتب العلمية.

الجرجاني، عبد القاهر بن عبد الرحمن. (د. ت). أسرار البلاغة. قرأه وعلق عليه: محمود محمد شاكر(أبو فهر). (د. ط). القاهرة: مطبعة المدني دار المدني بجدة.

الجرجاني، عبد القاهر بن عبد الرحمن. (2008م). دَرْجُ الدُّرَرِ في تفسير الآي والسُّورِ. تحقيق: وليد بن أحمد الحسين. (د. ط). مانشستر، بريطانيا طبع في مجلة الحكمة.

الجرجاني، عبد القاهر بن عبد الرحمن. (1413هـ-1992م). دلائل الإعجاز. تحقيق: محمود محمد شاكر(أبو فهر). ط3. القاهرة: مطبعة المدني دار المدني بجدة.

الجرجاني، عبد القاهر بن عبد الرحمن. (1407هـ-1987م). المفتاح في الصرف. حققه وقدم له: علي توفيق الحَمَد. ط1. بيروت: مؤسسة الرسالة.

الجرجاني، علي بن محمد الشريف. نحو مير = مبادئ قواعد اللغة العربية. (1408هـ = 1987م). المعرب عن الفارسية: حامد حسين. وضع الحواشي: عبد القادر أحمد عبد القادر. ضبطها:

مجاهد صغير أحمد صودهوري. ط1. شاهي جامع مسجد ماركيت، اندرقلعة، شيتاغونغ: مكتبة الفيصل.

جرير، جرير بن عطية. (د. ت). ديوان جرير. تحقيق: نعمان أمين طه. ط3. مصر: دار المعارف.

ابن الجزري. محمد بن محمد. (د. ت). النشر في القراءات العشر. تحقيق: علي محمد الضباع. (د. ط). (د. م): المطبعة التجارية الكبرى.

الجزولي، المقدمة الجزولية في النحو. (د. ت).تحقيق: د. شعبان عبد الوهاب محمد. راجعه: د حامد أحمد نيل و د. فتحي محمد أحمد جمعة. (د. ط). (د. م): مطبعة أم القرى.

ابن جماعة، عــز الدين الكنانـــي. (2007م). المقاصد في شرح القواعد الصغرى لابـــن هشـــام. تحقيق: د. الشويكي هشام محمد عواد. فلسطين: جامعة الخليل.

ابن جنّي، عثمان بن جني. (1390هـ). التصريف الملوكي. عني بتحقيقه: محمّد سعيد مصطفى النعساني. وعلّق عليه: أحمد الخاني، ومحيي الدين الجراح. ط2. حماة: (د. ن).

ابن جنّي، عثمان بن جني. (د. ت). الخصائص. ط4. مصر: الهيئة المصرية العامة للكتاب.

ابن جنّي، عثمان بن جني. (1421هـ-2000م). سر صناعة الإعراب. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية.

ابن جنّي، عثمان بن جني. (1420هـ-1999م). المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها. (د. ط). (د. م): وزارة الأوقاف. المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية.

ابن جنّي، عثمان بن جني. (1373هـ-1954م). المنصف. شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني). ط1. (د. م): دار إحياء التراث القديم.

الجندي، أحمد بن محمود تاج الدين. (د. ت). الإقليد - شرح المفصل-. (د. ط). (د. م): (د. ن).

الجوجري، محمد بن عبد المنعم. (1423هـ-2004م). شرح شذور الذهب. تحقيق: نواف بن جزاء الحارثي. (رسالة ماجستير منشورة). عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية. المدينة المنورة.

الجوهري، أبو نصر إسماعيل بن حماد. (1407هـ-1987م). الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية. تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار. ط4. بيروت: دار العلم للملايين.

حاجي، مصطفى بن عبد الله خليفة. (1941م). كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون. (د. ط). بغداد: مكتبة المثنى.

ابن أبي حاتم. عبد الرحمن بن محمد. (1271هـ-1952م). الجرح والتعديل. ط1. الهند: طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية. بيروت: دار إحياء التراث العربي.

ابن الحاجب، عثمان بن عمر. (1425هـ-2005م). الإيضاح في شرح المفصل. تحقيق: إبراهيم عبدالله. (د. ط). دمشق: دار سعد الدين.

ابن الحاجب، عثمان بن عمر. (1982م). الإيضاح في شرح المفصّل. تحقيق: د. موسى بناي العليلي. (د. ط). بغداد: مطبعة العاني.

ابن الحاجب، عثمان بن عمر. (1415هـ). الشافية في علم التصريف، ومعها: (الوافية نظم الشافية)، للنيساري. تحقيق: د. حسن العثمان. مكة المكرمة: المطبعة المكية.

ابن الحاجب، والجاربرديِّ، وابنِ جَمَاعَةَ. (1404هـ-1984م). مجموعة الشافية من علمي الصّرف والخَطِّ. ط3. بيروت: عالم الكتب.

الحازمي، أحمد بن عمر. (1431هـ-2010م). فتح رب البرية في شرح نظم الآجرومية، (نظم الآجرومية) لمحمد بن أبَّ القلاوي الشنقيطي. (د. ط). مكة المكرمة: مكتبة الأسدي.

الحاكم، محمد بن عبد الله. (1411هـ-1990م). المستدرك على الصحيحين. تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية.

ابن حبان، محمد بن حبان. (1393هـ-1973م). الثقات. تحت مراقبة: د. محمد عبد المعيد خان مدير دائرة المعارف العثمانية. ط1. حيدر آباد الدكن الهند: دائرة المعارف العثمانية. طبع بإعانة: وزارة المعارف للحكومة العالية الهندية.

ابن حجر، أحمد بن علي العسقلاني أبو الفضل. (1415هـ). الإصابة في تمييز الصحابة. تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلى محمد معوض. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية.

ابن حجر، أحمد بن علي العسقلاني أبو الفضل. (1389هـ-1969م). إنباء الغمر. د. حسن حبشي. (د. ط). مصر: المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية: لجنة إحياء التراث الإسلامي.

ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي العسقلاني أبو الفضل. (د. ت). تبصير المنتبه بتحرير المشتبه. تحقيق: محمد علي النجار. مراجعة: علي محمد البجاوي. (د. ط). بيروت: المكتبة العلمية.

ابن حجر، أحمد بن علي العسقلاني أبو الفضل. (1406هـ–1986م). تقريب التهذيب. تحقيق: محمد عوامة. (د. ط). سوريا: دار الرشيد.

ابن حجر، أحمد بن علي العسقلاني أبو الفضل. (1326هـ). تهذيب التهذيب. ط1. الهند: مطبعة دائرة المعارف النظامية.

ابن حجر، أحمد بن علي العسقلاني أبو الفضل. (1392هـ–1972م). الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة. تحقيق: محمد عبد المعيد خان. ط2. حيدر أباد. الهند: مجلس دائرة المعارف العثمانية.

ابن حجر، أوس بن حجر. (1986م). ديوان أوس بن حجر. تحقيق: محمد يوسف نجم. (د. ط). بيروت: دار بيروت للطباعة.

الحديثي، خديجة الحديثي. (1980م). دراسات في كتاب سيبويه. (د. ط). الكويت: (د. ن).

الحريري، القاسم بن علي. (1418–1998هـ). درة الغواص في أوهام الخواص. تحقيق: عرفات مطرجي. (د. ط). بيروت: مؤسسة الكتب الثقافية.

ابن حزم الأندلسي، علي بن أحمد. (1403هـ–1983م). جمهرة أنساب العرب. تحقيق: لجنة من العلماء. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية .

حسّان، تمام حسّان. (2000م). الأصول دراسة إبيستمولوجية لأصول الفكر اللغوي. (د. ط). القاهرة: (د. ن).

حسن، عباس حسن. (د. ت). النّحو الوافي. ط15. (د. م): دار المعارف.

حماد. أسامة محمد. (1429هـ–2008م). شروح عز الدين بن جماعة على قواعد الإعراب. (رسالة ماجستير منشورة). إشراف: أ. د محمود العامودي. الجامعة الإسلامية، غزة.

الحملاوي، أحمد بن محمد. (د. ت). شذا العرف في فن الصرف. تحقيق: نصر الله عبد الرحمن نصر الله. (د. ط). الرياض: مكتبة الرشد.

الحموي، ياقوت بن عبد الله. (1414هـ – 1993م). معجم الأدباء. = إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب. تحقيق: إحسان عباس. ط1. بيروت: دار الغرب الإسلامي.

الحموي، ياقوت بن عبد الله. (1995م). معجم البلدان. ط2. بيروت: دار صادر.

الحميرى، نشوان بن سعيد اليمني. (1420هـ-1999م). شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم. تحقيق: د. حسين بن عبد الله العمري وآخرون. ط1. بيروت: دار الفكر المعاصر. دمشق: دار الفكر.

ابن حنبل، أحمد بن محمد. (1403هـ-1983م). فضائل الصحابة. تحقيق: د. وصي الله محمد عباس. ط1. بيروت: مؤسسة الرسالة.

ابن حنبل، أحمد بن محمد. (1421هـ-2001م)، مسند الإمام. تحقيق: شعيب الأرنؤوط، وآخرون. ط1. (د. م): مؤسسة الرسالة.

أبو حيان، علي بن محمد التوحيدي. (1408هـ-1988م). البصائر والذخائر. تحقيق: د. وداد القاضي. ط1. بيروت: دار صادر.

أبو حيان، محمد بن يوسف الأندلسي. (1418هـ-1998م). ارتشاف الضرب من لسان العرب. تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمد. مراجعة: رمضان عبد التواب. ط1. القاهرة: مكتبة الخانجي.

أبو حيان، محمد بن يوسف الأندلسي. (1420هـ). البحر المحيط في التفسير. تحقيق: صدقي محمد جميل. (د. ط). بيروت: دار الفكر.

أبو حيان، محمد بن يوسف الأندلسي. (د. ت). التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل. د. حسن هنداوي. ط1. دمشق: دار القلم، ودار كنوز إشبيليا.

أبو حيان، محمد بن يوسف الأندلسي. (1402هـ-1982م). المبدع في التصريف. تحقيق وشرح وتعليق: د. عبد الحميد السيد طلب. ط1. الكويت: مكتبة دار العروبة.

الخالدي، أحمد بن محمد. (1437هـ-2006م). بغية الطالب ومنية الراغب على مقدمة ابن الحاجب. تحقيق ودراسة: صادق يسلم العي. (رسالة دكتوراه منشورة). جامعة أم درمان الإسلامية، السودان.

ابن الخبّاز، أحمد بن الحسين. (685هـ). الغرة المخفية في شرح الدرّة الألفية. الرياض: مكتبة جامعة الرياض- قسم المخطوطات.

ابن الخبّاز، أحمد بن الحسين. (1412هـ-1992م). النهاية في شرح الكفاية. تحقيق ودراسة: عبد الله إبراهيم. (رسالة ماجستير منشورة). جامعة أم القرى، مكة المكرمة.

خزانة التراث، فهرس مخطوطات. (د. ت). قام بإصداره: مركز الملك فيصل. (د. ط). المملكة السعودية: نبذة: فهارس المخطوطات الإسلامية في المكتبات والخزانات ومراكز المخطوطات في العالم تشتمل على معلومات عن أماكن وجود المخطوطات وأرقام حفظها في المكتبات والخزائن العالمية.

الخضر، اليزدي. (1416هـ-1996م). شرح الشافية، تحقيق: د. حسن العثمان. ط1. المملكة العربية السعودية: جامعة أم القرى.

ابن خلكان، أحمد بن محمد. (1900-1971-1994م). وفيات الأعيان. تحقيق: إحسان عباس. ط1. بيروت: دار صادر.

الخليل، الخليل بن أحمد. (1416هـ-1995م). الجمل في النحو. تحقيق: د. فخر الدين قباوة. ط5. (د. م): (د. ن).

الخليل، الخليل بن أحمد. (د. ت). العين. تحقيق: د. مهدي المخزومي، د. إبراهيم السامرائي. (د. ط). (د. م): دار ومكتبة الهلال.

الخليلي، أبو يعلى خليل بن عبد الله القزويني. (1409هـ). الإرشاد في معرفة علماء الحديث. المحقق: د. محمد سعيد عمر إدريس. ط1. الرياض: مكتبة الرشد.

الخوارزمي، صدر الأفاضل، القاسم بن الحسين. (1990م). التخمير. شرح المفصل في صنعة الإعراب. تحقيق: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين. ط1. مكة المكرمة: جامعة أم القرى. بيروت: دار الغرب الإسلامي.

الداني، عثمان بن سعيد أبو عمرو. (1404هـ- 1984م). التيسير في القراءات السبع. المحقق: أوتو تريزل. ط2. بيروت: دار الكتاب العربي .

ابن دريد، محمد بن الحسن. (1411هـ-1991م). الاشتقاق. تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون. ط1. بيروت: دار الجيل.

ابن دريد، محمد بن الحسن الأزدي. (1987م). جمهرة اللغة. تحقيق: رمزي منير بعلبكي. ط1. بيروت: دار العلم للملايين.

الدميري، محمد بن موسى. (1424هـ). حياة الحيوان الكبرى. ط2. بيروت: دار الكتب العلمية.

دنقوز، شمس الدين أحمد المعروف. (1379هـ-1959م). شرحان على مراح الأرواح في علم الصرف. ط3. مصر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده.

ابن الدهان، سعيد بن المبارك. (1411هـ-1991م). شرح الدروس في النحو. دراسة وتحقيق: د. إبراهيم الإدكاوي. ط1. القاهرة: مطبعة الأمانة.

ابن الدهان، سعيد بن المبارك. (د. ت). الغرة في شرح اللمع، من أول باب (إن وأخواتها)، إلى آخر باب (العطف). دراسة وتحقيق: د. فريد السليم. ط1. الرياض: دار التدمرية.

ابن الدهان، سعيد بن المبارك. (1409هـ-1988م). الفصول في العربية. تحقيق: د. فائز فارس. ط1. الأردن: دار الأمل مؤسسة الرسالة.

دويكات، بيامين عبد الجليل أحمد. (2003م). جهود السيوطي الصرفية. (رسالة ماجستير منشورة). إشراف: أ. د محمود العامودي. جامعة النجاح. نابلس.

الذهبي، محمد بن أحمد. (1413هـ-1993م). تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام. تحقيق: عمر عبد السلام التدمري. ط2. بيروت: دار الكتاب العربي.

الذهبي، محمد بن أحمد. (1419هـ-1998م). تذكرة الحفاظ = طبقات الحفاظ. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية.

الذهبي، محمد بن أحمد. (1427هـ-2006م). سير أعلام النبلاء. (د. ط). القاهرة: دار الحديث.

الذهبي، محمد بن أحمد. (1417هـ-1997م). معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار. ط1. (د م): دار الكتب العلمية.

الذهبي، محمد بن أحمد. (1408هـ). المقتنى في سرد الكنى. المحقق: محمد صالح عبد العزيز المراد. ط1. المدينة المنورة: المجلس العلمي بالجامعة الإسلامية.

الذهبي، محمد بن أحمد. (1382هـ-1963م). ميزان الاعتدال في نقد الرجال. تحقيق: علي محمد البجاوي. ط1. بيروت: دار المعرفة للطباعة والنشر.

الرازي، محمد بن أبي بكر. (1420هـ-1999م). مختار الصحاح. تحقيق: يوسف الشيخ محمد. ط5. بيروت: المكتبة العصرية. الدار النموذجية.

الرازي، محمد بن عمر. (1420هـ). تفسير الرازي. مفاتيح الغيب = التفسير الكبير. ط3. بيروت: دار إحياء التراث العربي.

الراغب، الحسين بن محمد الأصفهانى. (1420هـ). محاضرات الأدباء ومحاورات الشعراء والبلغاء. ط1. بيروت: شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم.

الراغب، الحسين بن محمد الأصفهاني. (1412هـ). المفردات في غريب القرآن. تحقيق: صفوان عدنان الداودي. ط1. دمشق : بيروت: دار القلم. الدار الشامية.

ابن رشيق، علي بن الحسن (1951م). العمدة في محاسن الشعر وآدابه. تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد. ط5. بيروت: دار الجيل.

رضا كحالة، عمر بن رضا. (د. ت). معجم المؤلفين. (د. ط). بيروت: دار إحياء التراث العربي.

رضوان محمد، وآخرون. (1987م). التمهيد في النحو والصرف. (ط. 4). ليبيا. منشورات جامعة قاريونس.

الرضي، الحسن بن محمد الصغاني. (د. ت). العباب الزاخر واللباب الفاخر. (د. ط). (د. م): (د. ن).

الرّضيّ، محمد بن الحسن الاسْتَرآباذي. (1982م). شرح شافية ابن الحاجب، مع شرح شواهده. لعبد القادر البغدادي. حققهما وضبط غريبهما وشرح مبهمهما: محمد نور الحسن، وآخرون. بيروت: دار الكتب العلمية.

ركن الدين، حسن بن محمد الأستراباذي. (1425هـ – 2004م). شرح شافية ابن الحاجب. المحقق: عبد المقصود محمد عبد المقصود. ط1. (د. م): مكتبة الثقافة الدينية.

الزبيدي، محمد بن الحسن أبو بكر. (1890م). الاستدراك على سيبويه في كتاب الأبنية والزيادات على ما أورده فيه مهذبًا. باعتناء المستشرق الإيطالي: أغناطيوس كويدي. (د. ط). روما: (د. ن).

الزبيدي، محمد بن الحسن أبو بكر. (د. ت). طبقات النحويين واللغويين. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. ط2. (د. م): دار المعارف.

الزبيديّ، محمد بن الحسن أبو بكر. (1981م). لحن العامة. تحقيق: د. عبد العزيز مطر. (د. ط). القاهرة: دار المعارف.

الزَّبيدي، محمّد بن محمّد. (د. ت). تاج العروس من جواهر القاموس. تحقيق: مجموعة من المحققين. (د. ط). (د. م): دار الهداية.

الزجاج، إبراهيم بن السري أبو إسحاق. (1408هـ- 1988م). معاني القرآن وإعرابه. ط1. بيروت: عالم الكتب.

الزجاجي، عبد الرحمن بن إسحاق أبو القاسم. (1407هـ-1987م). الأمالي. تحقيق: عبد السلام هارون. ط3. بيروت: دار الجيل.

الزجاجي، عبد الرحمن بن إسحاق أبو القاسم. (1984م). حروف المعاني والصفات. المحقق: علي توفيق الحمد. ط1. بيروت: مؤسسة الرسالة.

الزركلي، خير الدين بن محمود. (2002م). الأعلام. ط15. (د. م): دار العلم للملايين.

الزّمخشريّ، محمود بن عمرو أبو القاسم. (د. ت). أساس البلاغة. تحقيق: محمد باسل عيون السود. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية.

الزّمخشريّ، محمود بن عمرو أبو القاسم. (د. ت). الفائق في غريب الحديث. تحقيق: علي محمد البجاوي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم. ط2. لبنان: دار المعرفة.

الزّمخشريّ، محمود بن عمرو أبو القاسم. (1407هـ). الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل. ط3 . بيروت: دار الكتاب العربي.

الزّمخشريّ، محمود بن عمرو أبو القاسم. (1993م). المفصل في صنعة الإعراب. تحقيق: د. علي بو ملحم. ط1. بيروت: مكتبة الهلال.

الزوزني، حسين بن أحمد. (1423هـ-2002م). شرح المعلقات السبع. ط1. دار إحياء التراث العربي.

الزنجانيّ، عز الدِّين عبد الوهاب. (1139هـ). الكافي في شرح الهادي.

MILLET GENNEL KUTUPHANESI V. Caru LLah 1956

زين الدين محمد، عبد الرؤوف بن تاج العارفين. (1410هـ-990م). التوقيف على مهمات التعاريف. ط1. القاهرة: عبد الخالق ثروت. عالم الكتب.

السبكي، عبد الوهاب بن تقي. (1413هـ)، طبقات الشافعية الكبرى. المحقق: د. محمود محمد الطناحي، د. عبد الفتاح محمد الحلو. ط2. (د. م): هجر للطباعة والنشر والتوزيع.

السخاوي، محمد بن عبد الرحمن. (د. ت). الضوء اللامع لأهل القرن التاسع. (د. ط). بيروت: منشورات دار مكتبة الحياة.

ابن السراج، محمد بن السري. (1405هـ-1985م). الأصول في النحو. تحقيق: عبد الحسين الفتلي. ط1. بيروت: مؤسسة الرسالة.

السَّراج، محمد علي. (1403هـ-1983م). اللباب في قواعد اللغة وآلات الأدب النحو والصرف والبلاغة والعروض واللغة والمثل. مراجعة: خير الدين شمسي باشا. ط1. دمشق: دار الفكر.

السرقسطي، أبو طاهر إسماعيل بن خلف. (1405هـ). العنوان في القراءات السبع. المحقق: د. زهير زاهد، ود. خليل العطية. (د. ط). بيروت: عالم الكتب.

سركيس، يوسف بن إليان (1346هـ-1928م). معجم المطبوعات العربية والمعربة. (د. ط). مصر: مطبعة سركيس

ابن سعد، محمد بن سعد. (1408هـ). الطبقات الكبرى. تحقيق: زياد محمد منصور. ط2. المدينة المنورة: مكتبة العلوم والحكم.

ابن السكيت، يعقوب بن إسحاق. (1423هـ-2002م). إصلاح المنطق. تحقيق: محمد مرعب. ط1. (د. م): دار إحياء التراث العربي.

ابن السكيت، يعقوب بن إسحاق. (1407هـ 1987م). ديوان الحطيئة برواية وشرح ابن السكيت. تحقيق: د. نعمان محمد أمين طه. ط1. (د. م): دار صادر.

ابن السكيت، يعقوب بن إسحاق. (د. ت). الكنز اللغوي في اللسن العربي. تحقيق: أوغست هفنر. القاهرة: مكتبة المتنبي.

ابن سلَّام، القاسم بن سلاّم أبو عُبيد. (1400هـ-1980م). الأمثال. تحقيق: د. عبد المجيد قطامش. ط1. (د. م): دار المأمون للتراث.

السمرقندي، نصر بن محمد . (د. ت). تفسير السمرقندي = بحر العلوم. (د. ط). (د. م): (د. ن).

السمعاني، عبد الكريم بن محمد. (1382هـ-1962م). الأنساب. تحقيق: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني وغيره. ط1. حيدر آباد: مجلس دائرة المعارف العثمانية.

السمعوني، طاهر بن صالح. (1416هـ - 1995م). توجيه النظر إلى أصول الأثر. تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة. ط1. حلب: مكتبة المطبوعات الإسلامية.

السمهودي، علي بن عبد الله. (د. ت). خلاصة الوفا بأخبار دار المصطفى. دراسة وتحقيق: د. محمد الأمين محمد محمود أحمد الجكيني. (د. ط). (د. م): طبع على نفقة السيد: حبيب محمود أحمد.

السمين الحلبي، أحمد بن يوسف. (د. ت). الدر المصون في علوم الكتاب المكنون. تحقيق: د. أحمد محمد الخراط. (د. ط). دمشق: دار القلم.

السُّهَيلي، عبد الرحمن بن عبد الله. (1412هـ-1992م). نتائج الفكر في النَّحو. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية .

سيبويه، عمرو بن عثمان. (1408هـ-1988م). الكتاب. تحقيق: عبد السلام محمد هارون. ط3. القاهرة: مكتبة الخانجي.

ابن سيده، علي بن إسماعيل. (1421هـ-2000م). المحكم والمحيط الأعظم. تحقيق: عبد الحميد هنداوي. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية.

ابن سيده، علي بن إسماعيل. (د. ت). المخصّص. (د. ط). بيروت: دار الكتب العلميّة.

السيرافي، الحسن بن عبد الله. (2008م). شرح كتاب سيبويه. تحقيق: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية.

السيرافي، يوسف بن أبي سعيد الحسن. (1976م). شرح أبيات سِيبَوَيْه. تحقيق: محمد علي سلطان. (د. ط). دمشق: مطبوعات مجمع اللغة العربية.

السّيوطيّ، عبد الرحمن بن أبي بكر. (2006م). الاقتراح في علم أصول النحو. تحقيق: محمود سليمان ياقوت، (د. ط). الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.

السّيوطيّ، عبد الرحمن بن أبي بكر. (د. ت). بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنُّحاة. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. (د. ط). لبنان: المكتبة العصرية.

السّيوطيّ، عبد الرحمن بن أبي بكر. (1387هـ-1967م). حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. ط1. مصر: دار إحياء الكتب العربية .

السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر. (د. ت). لب اللباب في تحرير الأنساب. (د. ط). بيروت: دار صادر.

السّيوطيّ، عبد الرحمن بن أبي بكر. (1418هـ-1998م). المزهر في علوم اللغة وأنواعها. تحقيق: فؤاد علي منصور. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية.

السّيوطيّ، عبد الرحمن بن أبي بكر. (د. ت). نظم العقيان في أعيان الأعيان. تحقيق: فيليب حتي. د. ط). بيروت: المكتبة العلمية.

السّيوطيّ، عبد الرحمن بن أبي بكر. (1424هـ-2005م). نواهد الأبكار وشوارد الأفكار = حاشية على تفسير البيضاوي. المملكة العربية السعودية: جامعة أم القرى.

السّيوطيّ، عبد الرحمن بن أبي بكر. (د. ت). همع الهوامع في شرح جمع الجوامع. تحقيق: عبد الحميد هنداوي. (د. ط). مصر: المكتبة التوفيقية.

ابن شاكر، محمد بن شاكر. (1973م-1974م). فوات الوفيات. تحقيق: إحسان عباس. (د. ط). بيروت: دار صادر.

شاهين، محمد عبد السلام. (1435هـ-2014م). ضبط واعتنى مجموعة الشافية في علمي التصريف والخط على: (متن الشافية لابن الحاجب(ت646هـ)، وخمسة شروح لها: 1- شرح الشافية للجاربردي(ت746هـ)، 2- شرح الشافية لنقرة كار(ت776هـ)، 3- حاشية على شرح الجاربردي لابن جماعة(ت819هـ)، 4- المناهج الكافية في شرح الشافية للشيخ زكريا الأنصاري(ت926هـ)، 5- الفوائد الجليلة في شرح الفرائد الجميلة لإبراهيم الكرمياني(ت1016هـ). ط1. لبنان: دار الكتب العلمية.

الشربيني محمد بن أحمد (د. ت). الإقناع في حل ألفاظ أبي شجاع. تحقيق: مكتب البحوث والدراسات. (د. ط). بيروت: دار الفكر.

الشربيني، محمد بن أحمد. (1285هـ). السراج المنير في الإعانة على معرفة بعض معاني كلام ربنا الحكيم الخبير. (د. ط). القاهرة: مطبعة بولاق (الأميرية).

شرف الدين، جعفر شرف الدين. (1420هـ). الموسوعة القرآنية خصائص السور. تحقيق: عبد العزيز بن عثمان التويجزي. ط1. بيروت: دار التقريب بين المذاهب الإسلامية.

شهاب الدين، أحمد بن محمد الخفاجي. (د. ت). حاشيه الشهاب علي تفسير البيضاوي = عنايه القاضي وكفاية الراضي. (د. ط). بيروت: دار صادر.

شهبة ابن قاضى، أبو بكر بن أحمد. (1407هـ). طبقات الشافعية: تحقيق: الحافظ عبد العليم خان. ط1. بيروت: عالم الكتب.

الشهرستاني أبو الفتح، محمد بن عبد الكريم. (د. ت). الملل والنحل. (د. ط). مؤسسة الحلبي.

الشوكاني، محمد بن علي. (د. ت). البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع. (د. ط) بيروت: دار المعرفة.

الشيباني أبو عمرو، إسحاق بن مرّار. (1394هـ-1974م). الجيم. تحقيق: إبراهيم الأبياري. راجعه: محمد خلف أحمد. (د. ط). القاهرة: الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية.

الشيرازي، إبراهيم بن علي. (د. ت). المهذب في فقه الإمام الشافعي. (د. ط). (د. م): دار الكتب العلمية.

ابن الصائغ، محمد بن حسن. (1424هـ-2004م). اللمحة في شرح الملحة. تحقيق: إبراهيم بن سالم الصاعدي. ط1. المدينة المنورة: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية.

الصاعدي، عبد الرزاق بن فراج. (د. ت). تداخل الأصول اللغوية وأثره في بناء المعجم. تحقيق: عبد السلام محمد هارون. كناشة النوادر.

صافي، محمود بن عبد الرحيم. (1418هـ). الجدول في إعراب القرآن. ط4. دمشق: دار الرشيد مؤسسة الإيمان.

صالح، محمد سالم صالح. (1430هـ-2009م). أصول النحو، دراسة في فكر الأنباري. ط2. القاهرة. دار السلام.

الصبان، أحمد بن محمد. (د. ت). حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك. (د. ط). بيروت: دار صادر.

الصعيدي، حمد بن مُحَمَّد. (1417هـ-1418هـ). فتح المتعال على القصيدة المسماة بلامية الأفعال ابن مالك. تحقيق: إبراهيم بن سليمان البعيمي. (د. ط). المدينة المنورة: مجلة الجامعة الإسلامية.

الصفدي، صلاح الدين خليل بن أيبك. (1407هـ-1987م). تصحيح التصحيف وتحرير التحريف. حققه وعلق عليه وصنع فهارسه: السيد الشرقاوي. راجعه: د. رمضان عبد التواب. ط1. القاهرة: مكتبة الخانجي.

الصفدي، صلاح الدين خليل بن أيبك. (1428هـ-2007م). نكث الهميان في نكت العميان. علق عليه ووضع حواشيه: مصطفى عبد القادر عطا. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية.

الصفدي، صلاح الدين خليل بن أيبك. (1420هـ-2000م). الوافي بالوفيات. تحقيق: أحمد الأرناؤوط، وآخرون. (د. ط). بيروت: دار إحياء التراث.

صفي الدين، عبد المؤمن بن عبد الحق. (1412هـ). مراصد الاطلاع على أسماء الأمكنة والبقاع. ط1. بيروت: دار الجيل.

صلاح الدين الزعبلاوي. (د. ت). دراسات في النحو. (د. ط). (د. م): موقع اتحاد كتاب العرب.

ابن أبي الصّلت، أميّة بن أبي الصّلت. (1934م). ديوان أميّة بن أبي الصّلت. جمعه: بشير يموت. ط1. (د. م): (د. ن).

الصنعاني، عبد الرزاق الصنعاني. (1403هـ)، مصنف الصنعاني. تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي. (ط2). بيروت: المكتب الإسلامي.

الصنعاني، محمد الحسني اليمني. (د. ت). الملحق التابع للبدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع. (د. ط). بيروت: دار المعرفة.

صهيب عبد الجبار. (2013م). المسند الموضوعي الجامع للكتب العشرة. (د. ط). (د. م): (د. ن).

الصولي، أبو بكر محمد بن يحيى (1400هـ-1980م). أخبار أبي تمام، تحقيق وتعليق: خليل محمود عساكر، ورفيقاه، تقديم: د. أحمد أمين. ط3. بيروت: دار الآفاق الجديدة.

الصيمري، عبد الله بن علي. (1402هـ). التبصرة والتذكرة من نحاة القرن الرابع. تحقيق: د. فتحي أحمد مصطفى علي الدين. ط1. مكة المكرمة: جامعة أم القرى. مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي.

الضبّي، أحمد بن يحيى أبو جعفر.(1967م). بغية الملتمس في تاريخ رجال أهل الأندلس. (د. ط). القاهرة: دار الكاتب العربي.

طباطبا، محمد بن أحمد. (د. ت)، عيار الشّعر. تحقيق: عبد العزيز بن ناصر المانع. (د. ط). القاهرة: مكتبة الخانجي.

الطبراني، سليمان بن أحمد. (د. ت). المعجم الكبير. تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي. ط2. القاهرة: مكتبة ابن تيمية.

الطبري، محمد بن جرير. (1969م). تاريخ الرسل والملوك. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. ط2. القاهرة: دار المعارف.

الطحطاوي، أحمد بن محمد. (1418هـ-1997م). حاشية الطحطاوي على مراقي الفلاح شرح نور الإيضاح. تحقيق: محمد عبد العزيز الخالدي. بيروت: دار الكتب العلمية.

طرفة، طرفة بن العبد. (1423هـ-2002م). ديوان طرفة بن العبد. تحقيق: مهدي محمد ناصر الدين. ط3. (د. م): دار الكتب العلمية.

ابن عادل، عبد الله بن الحسين. (1416هـ 1995م). اللباب في علل البناء والإعراب. تحقيق: د. عبد الإله النبهان. ط1. دمشق: دار الفكر.

عاشور، عبد اللطيف عاشور. (د. ت). موسوعة الطير والحيوان في الحديث النبوي. (د. ط). القاهرة: (د. ن).

عبد التواب، رمضان عبد التواب. (1417هـ-1997م). مدخل إلى علم اللغة. ط3. القاهرة: مكتبة الخانجي.

عبد العزيز، محمد حسن. (1415هـ-1995م). القياس في اللغة العربية. ط1. القاهرة. دار الفكر العربي.

عبد الغفار، محمد حسن عبد الغفار. (د. ت). شرح كتاب لمعة الاعتقاد الهادي إلى سبيل الرشاد. مصدر الكتاب: دروس صوتية قام بتفريغها موقع الشبكة الإسلامية، الكتاب مرقم آليا. ورقم الجزء هو رقم الدرس - 24 درسًا. http://www.islamweb.net.

أبو عبيدة، معمر بن المثنى. (1381هـ). مجاز القرآن. تحقيق: محمد فواد سزگين. القاهرة: مكتبة الخانجى.

العجاج، عبد الله بن رؤبة. (1971م). ديوان العجاج – رواية الأصمعي، عبد الملك بن قريب–. تحقيق: عزة حسن. (د. ط). بيروت: دار الشرق.

ابن عساكر، علي بن الحسن. (1415هـ–1995م). تاريخ دمشق. تحقيق: عمرو بن غرامة العمروي. (د. ط). (د. م): دار الفكر

العسكري، أبو أحمد الحسن بن عبد الله. (1402هـ). تصحيفات المحدثين. المحقق: محمود أحمد ميرة. ط1. القاهرة: المطبعة العربية الحديثة.

العسكري، الحسن بن عبد الله، أبو هلال. (1996م). التلخيص في معرفة أسماء الأشياء. عني بتَحقيقِه: د. عزة حسن. ط2. دمشق: دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر.

العسكري، الحسن بن عبد الله، أبو هلال. (د. ت). الفروق اللغوية. حققه وعلق عليه: محمد إبراهيم سليم. (د. ط). مصر: دار العلم والثقافة للنشر والتوزيع.

ابن عصفور، علي بن مؤمن. (1402هـ). شرح الجمل. تحقيق: صاحب أبو جناح. ط1. (د. م): (د. ن).

ابن عصفور، علي بن مؤمن. (1980م). ضرائر الشعر. تحقيق: السيد إبراهيم محمد. ط1. (د. م): دار الأندلس.

ابن عصفور، علي بن مؤمن (1996م). الممتع الكبير في التصريف. ط1. لبنان: مكتبة لبنان.

عضيمةَ، محمّدُ بنُ عبدِ الخالقِ. (1420هـ–1999م)، المغني في تصريف الأفعال. ط1. القاهرة: دار الحديث.

ابن عطية، عبد الحق بن غالب. (1422هـ). المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز. تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية.

ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن. (1400هـ –1980م) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك. تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد. ط20. القاهرة: دار التراث. دار مصر للطباعة. سعيد جودة السحار وشركاه.

ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن. (1402هـ–1982م). المساعد على تسهيل الفوائد. تحقيق، وتعليق: د. محمد كامل بركات. ط1. المملكة العربية السعودية: جامعة أم القرى.

العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين. (د. ت). التبيان في إعراب القرآن. تحقيق: علي محمد البجاوي. (د. ط). (د. م): عيسى البابي الحلبي وشركاه.

العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين. (د. ت). شرح ديوان المتنبي. تحقيق: مصطفى السقا، وآخرون. (د. ط). بيروت: دار المعرفة.

العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين. (1416هـ-1995م). اللباب في علل البناء والإعراب. تحقيق: د. عبد الإله النبهان. ط1. دمشق: دار الفكر.

أبو العلاء المعري، أحمد بن عبد الله. (1412هـ-1992م). رسالة الملائكة، عني بتحقيقه وشرحه وضبطه ومعارضته: محمد سليم الجندي. (د. ط). بيروت: دار صادر.

أبو علي، الحسن بن عبد القيسي. (1408هـ-1987م). إيضاح شواهد الإيضاح. دراسة وتحقيق: د. محمد بن حمود الدّعجاني. ط1. بيروت: دار الغرب الإسلامي.

ابن العماد، عبد الحي بن أحمد. (1406هـ-1986م). شذرات الذهب في أخبار من ذهب. تحقيق: محمود الأرناؤوط. خرّج أحاديثه: عبد القادر الأرناؤوط. ط1. دمشق، بيروت: دار ابن كثير.

عمر، أحمد مختار بمساعدة فريق عمل. (1429هـ-2008م). معجم الصواب اللغوي دليل المثقف العربي. ط1. القاهرة: عالم الكتب.

أبو عمرو، إسحاق بن مرار الشيباني. (1422هـ-2001م). شرح المعلقات التسع. تحقيق وشرح: عبد المجيد همو. (د. ط). بيروت: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات.

العمري، أحمد بن يحيى. (1423هـ)، مسالك الأبصار في ممالك الأمصار. ط1. أبو ظبي: المجمع الثقافي.

عياض، عياض بن موسى. (د. ت). مشارق الأنوار على صحاح الآثار. (د. ط). (د. م): المكتبة العتيقة ودار التراث.

العيني، محمود بن أحمد. (1427هـ-2006م). مغاني الأخيار في شرح أسامي رجال معاني الآثار. تحقيق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية.

العيني، محمود بن أحمد. (1431هـ-2010م). المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية يعرف بالشواهد الكبرى، وفرائد القلائد مختصر شرح شواهد الألفية، ويعرف بالشواهد الصغرى. تحقيق: أ. د. علي محمد فاخر، وآخرون. ط1. القاهرة: دار السلام.

أبو غريبة، عصام أبو غريبة. (د. ت). أصول النحو عند السيوطي بين النظرية والتطبيق. (د. ط). (د. م). الهيئة المصرية للكتاب.

ابن الغزي، شمس الدين محمد بن عبد الرحمن. (1411هـ-1990م). ديوان الإسلام. تحقيق: سيد كسروي حسن. ط1. بيروت: لبنان: دار الكتب العلمية.

ابن الغزي، نجم الدين محمد بن محمد. 1418هـ-1997م). الكواكب السائرة بأعيان المائة العاشرة. تحقيق: خليل المنصور. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية.

الغلاييني، مصطفى بن محمد. (1414هـ-1993م). جامع الدروس العربية. ط28. بيروت: المكتبة العصرية.

الفارابي. إسحاق بن إبراهيم. (1424هـ-2003م). معجم ديوان الأدب. تحقيق: د. أحمد مختار عمر. مراجعة: د. إبراهيم أنيس. (د. ط). القاهرة: مؤسسة دار الشعب للصحافة والطباعة والنشر.

ابن فارس. أحمد بن فارس. (1406هـ-1986م). مجمل اللغة. دراسة وتحقيق: زهير عبد المحسن سلطان. ط2. بيروت: دار النشر. مؤسسة الرسالة.

ابن فارس. أحمد بن فارس. (1399هـ-1979م). معجم مقاييس اللغة. تحقيق: عبد السلام محمد هارون. (د. ط). (د. م): دار الفكر.

الفارسي، الحسن بن أحمد أبو علي. (1410هـ-1990م). التعليقة على كتاب سيبويه. تحقيق: د. عوض بن حمد القوزي. ط1. (د. م): (د. ن).

الفارسي، الحسن بن أحمد أبو علي. (1401هـ). التّكملة. تحقيق: د. حسن شاذلي فرهود. ط1. الرياض: شركة الطباعة العربية السعودية.

الفارسي، الحسن بن أحمد أبو علي. (1401هـ). الحجة للقراءات السبعة. تحقيق: د. عبد العال سالم مكرم. ط4. بيروت: دار الشروق.

الفاروقي، التهانوي محمد بن علي. (1996م). موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم. تقديم وإشراف ومراجعة: د. رفيق العجم، تحقيق: د. علي دحروج، نقل النص الفارسي إلى العربية: د. عبد الله الخالدي، الترجمة الأجنبية: د. جورج زيناني، ط1. بيروت: مكتبة لبنان.

الفراء، يحيى بن زياد أبو زكريا (د. ت). معاني القرآن. تحقيق: أحمد يوسف النجاتي. وآخرون. ط1. مصر: دار المصرية.

أبو الفرج، المعافى بن زكريا. (1426هـ-2005م). الجليس الصالح الكافي والأنيس الناصح الشافي. تحقيق: عبد الكريم سامي الجندي. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية.

ابن فرحون، إبراهيم بن علي. (د. ت). الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب. تحقيق وتعليق: د. محمد الأحمدي أبو النور. (د. ط). القاهرة: دار التراث للطبع والنشر.

الفرزدق، (1418هـ- 1997م). ديوان الفرزدق. شرحه وضبطه د. عمر فاروق الطباع. ط1. بيروت: شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم.

ابن الفقيه، أحمد بن محمد. (1416هـ-1996م). البلدان. تحقيق: يوسف الهادي. ط1. بيروت: عالم الكتب.

الفيروزأبادي، محمد بن يعقوب. (د. ت). بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز. تحقيق: محمد علي النجار. (د. ط). القاهرة: المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية. لجنة إحياء التراث الإسلامي.

الفيروزأبادي، محمد بن يعقوب. (1421هـ-2000م). البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة. ط1. (د. م): دار سعد الدين.

الفيروزأبادي، محمد بن يعقوب. (1421هـ-2000م). القاموس المحيط

الفيومي، أحمد بن محمد. (د. ت). المصباح المنير المصباح المنير في غريب الشرح الكبير. (د. ط). بيروت: المكتبة العلمية.

القادوسي، عبد الرازق بن حمودة. (1431هـ-2010م). أثر القراءات القرآنية في الصناعة المعجمية تاج العروس نموذجًا. (رسالة دكتوراه منشورة). جامعة حلوان، مصر.

القاضي عبد الفتاح بن عبد الغني (د. ت). البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة من طريقي الشاطبية والدُّرة – القراءاتُ الشاذةُ وتوجيهها من لغة العرب. (د. ط). بيروت: دار الكتاب العربي.

ابن قتيبة. عبد الله بن مسلم. (د. ت). أدب الكتاب. تحقيق: محمد الدالي. (د. ط). (د. م): مؤسسة الرسالة.

ابن قتيبة، عبد الله بن مسلم. (د. ت). الجراثيم. تحقيق: محمد جاسم الحميدي. قدم له: د. مسعود بوبو. (د. ط). دمشق: وزارة الثقافة.

ابن قتيبة. عبد الله بن مسلم. (1423هـ). الشعر والشعراء. (د. ط). القاهرة: دار الحديث.

القرشي، أبو زيد محمد بن أبي الخطاب. جمهرة أشعار العرب. (د. ت). حققه وضبطه وزاد في شرحه: علي محمد البجاوي. (د. ط). مصر: نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع.

القرني، مهدي بن علي. (فسنة النشر). الترتيب الصرفي في المؤلفات النحوية والصرفية إلى أواخر القرن العاشر الهجري. مجلة جامعة أم القرى، كلية المعلمين في بيشة. (مج6/19–24)، (459).

القضاعي، محمد بن عبد الله البلنسي. (1415هـ– 1995م). التكملة لكتاب الصلة. تحقيق: عبد السلام الهراس. لبنان: دار الفكر للطباعة.

القفطي، علي بن يوسف. (1406هـ–1982م). إنباه الرواة. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. القاهرة: دار الفكر العربي. و بيروت: مؤسسة الكتب الثقافية.

القلقشندي، أحمد بن علي. (د. ت). صبح الأعشى في صناعة الإنشاء. (د. ط). بيروت: دار الكتب العلمية.

القلقشندي، أحمد بن علي. (1400هـ–1980م). نهاية الأرب في معرفة أنساب العرب. تحقيق: إبراهيم الإبياري. ط2. بيروت: دار الكُتَّابِ اللبنانين.

القيرواني، إبراهيم بن علي. (د. ت). زهر الآداب وثمر الألباب. (د. ط). بيروت: دار الجيل.

ابن القواس، عبد العزيز بن جمعة الموصلي. (1405هـ–1985م). شرح ألفية ابن معطي. تحقيق ودراسة: د. علي موسى الشوملي. ط1. الرياض: مكتبةالخريجي.

ابن قيس، عبيد الله بن قيس الرقيات. (1958م). ديوان عبيد الله بن قيس الرقيات. تحقيق: د. محمد يوسف نجم. بيروت: (د. ن).

ابن كثير. إسماعيل بن عمر. (1408هـ– 1988م). البداية والنهاية. تحقيق: علي شيري. ط1. (د. م): دار إحياء التراث العربي.

ابن كثير، إسماعيل بن عمر. (1420هـ-1999م). تفسير القرآن العظيم. تحقيق: سامي ابن محمد سلامة. ط2. دار طيبة للنشر والتوزيع.

الكفوي، أيوب بن موسى أبو البقاء (د. ت). الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية. تحقيق: عدنان درويش، ومحمد المصري. (د. ط). بيروت: مؤسسة الرسالة.

لبيد، لبيد بن ربيعة العامري. (1984م). ديوان لبيد بن ربيعة. تحقيق: إحسان عباس. ط2. الكويت: وزارة الإعلام في الكويت. مطبعة حكومة الكويت.

ابن ماجة، محمد بن يزيد. (د. ت). سنن ابن ماجة. تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي. (د. ط). (د. م): دار إحياء الكتب العربية – فيصل عيسى البابي الحلبي.

ابن مالك، محمد بن عبد الله. (د. ت). الألفية – (الخلاصة). د. ط). (د. م): دار التعاون.

ابن مالك، محمد بن عبد الله. (1422هـ-2002م). إيجاز التعريف في علم التصريف. المحقق: محمد المهدي عبد الحي عمار سالم. ط1. المدينة المنورة. المملكة العربية السعودية: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية.

ابن مالك، محمد بن عبد الله. (1387هـ). تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد. تحقيق: د: محمّد كامل بركات. (د. ط). القاهرة. دار الكاتب العربي.

ابن مالك، محمد بن عبد الله. (1410هـ-1990م). شرح التسهيل. محمد بن عبد الله، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون. (د. ط). (د. م): هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان.

ابن مالك، محمد بن عبد الله. (1982م). شرح الكافية الشافية. تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي. ط1. مكة المكرمة: جامعة أم القرى.

المبرد، محمد بن يزيد (1417هـ - 1997م). الكامل في اللغة والأدب. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. ط3. القاهرة: دار الفكر العربي.

المبرد، محمد بن يزيد (د. ت). المقتضب. تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة. (د. ط). بيروت: عالم الكتب.

المتقي الهندي، علي بن حسام. (1401هـ-1981م). كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال. تحقيق: بكري حياني – صفوة السقا. ط5. (د. م): مؤسسة الرسالة.

المثقب العبدي، عابد بن محصن. (1970م). ديوان المثقب العبدي. تحقيق: حسن كامل الصيرفي. (د. ط). القاهرة: مجلة معهد المخطوطات العربية.

مجمع اللغة العربية، إبراهيم مصطفى وآخرون. (د. ت). المعجم الوسيط. (د. ط). القاهرة: دار الدعوة.

ابن مجاهد (1392هـ-1972م). القراء السبعة. تحقيق: شوقي ضيف. (د. ط). مصر . دار المعارف

محيسن محمد محمد. (1412هـ - 1992م). معجم حفاظ القرآن عبر التاريخ. ط1. بيروت: دار الجيل.

المرادي، حسن بن قاسم. (1428هـ-2008م). توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك. شرح وتحقيق: عبد الرحمن علي سليمان. ط1. (د. م): دار الفكر العربي.

المرزوقي، أحمد بن محمد. (1424هـ-2003م). شرح ديوان الحماسة. تحقيق: غريد الشيخ، وضع فهارسه العامة: إبراهيم شمس الدين. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية.

المزي، يوسف بن عبد الرحمن. (1400هـ-1980م). تهذيب الكمال في أسماء الرجال. تحقيق: د. بشار عواد معروف. ط1. بيروت: مؤسسة الرسالة .

أبو مسحل، عبد الوهاب بن حريش. (د. ت). نوادر أبي مسحل (د. ط). (د.م): (د. ن).

مسلم القشيري النيسابوري. (1334هـ). مسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم. تحقيق: مجموعة من المحققين. (د. ط). بيروت: دار الجيل.

المطرزي، ناصر بن عبد السيد. (د. ت). الإيضاح لمقامات الحريري. تحقيق: حمد بن ناصر الدخيل. (د. ط). (رسالة دكتوراه منشورة). (د. ن). (د. م).

المُطَرِّزِيّ، ناصر بن عبد السيد. (د. ت). المغرب في ترتيب المعرب. (د. ط). (د. م): دار الكتاب العربي.

ابن المعتز، عبد الله بن محمد. (د. ت). طبقات الشعراء. تحقيق: عبد الستار أحمد فراج. ط3. القاهرة: دار المعارف.

ابن معطي، يحيى بن عبد المعطي المغربي. (1972م). الفصول الخمسون. تحقيق ودراسة: محمود محمود الطناحي. (رسالة ماجستير منشورة). كلية دار العلوم، القاهرة.

المفضل الضبي، المفضل بن محمد. (د. ت). المفضليات. تحقيق: أحمد بن محمد شاكر، وعبد السلام هارون. ط6. القاهرة: دار المعارف.

المقدسي، المطهر بن طاهر (د. ت). البدء والتاريخ. (د. ط). بور سعيد: مكتبة الثقافة الدينية.

أبو المكارم، علي أبو المكارم. (د. ت). أصول التفكير النحوي. (د. ط). (د. م): دار غريب.

مكرم، عبد العال سالم. (1413هـ -1993م). الحلقة المفقودة في تاريخ النحو العربي. ط2. بيروت: مؤسسة الرسالة.

الملك المؤيد، ابن أيوب، صاحب حماة. الكناش في فني النحو والصرف. (2000م). دراسة وتحقيق: الدكتور رياض بن حسن الخوام. (د. ط). بيروت – لبنان. المكتبة العصرية للطباعة.

ابن مَنْجُويَه، أحمد بن علي. رجال صحيح مسلم. (1407هـ). المحقق: عبد الله الليثي. ط1. بيروت: دار المعرفة.

ابن مَنْدَه، أبو عبد الله محمد بن إسحاق. (1417هـ- 1996م). فتح الباب في الكنى والألقاب. المحقق: أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي. ط1. الرياض: مكتبة الكوثر.

ابن منظور، محمد بن مكرم. (1414هـ). لسان العرب. ط3. بيروت: دار صادر.

الميداني، أحمد بن محمد. (د. ت)، مجمع الأمثال. تحقيق: محمد محيى الدين عبد الحميد. (د. ط). بيروت: دار المعرفة.

النابغة، النابغة الذبياني. (1990م). ديوان النابغة الذبياني. تحقيق: محمّد أبو الفضل إبراهيم. ط3. القاهرة: دار المعارف.

ناظر الجيش، محمد بن يوسف. (1428هـ)، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد. شرح التسهيل = تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد. دراسة وتحقيق: أ. د. علي محمد فاخر وآخرون. ط1. القاهرة: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة.

ابن الناظم، محمد بن محمد بن مالك. (1410هـ-1990م). بغية الطالب في الرد على تصريف ابن الحاجب. تحقيق: حسن العثمان. (رسالة ماجستير منشورة) جامعة أم القرى، مكة المكرمة.

ابن الناظم، محمد بن محمد بن مالك. (1420هـ-2000م). شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك. تحقيق: محمد باسل عيون السود. (د. ط). (د. م): دار الكتب العلمية.

النجار، محمد عبد العزيز. (1422هـ-2001م). ضياء السالك إلى أوضح المسالك. ط1. (د. م): مؤسسة الرسالة.

نحلة، محمود نحلة. (1407هـ-1987م). أصول النحو العربي. ط1. بيروت. دار العلوم العربية.

ابن النديم، محمد بن إسحاق. (1417هـ- 1997م). فهرست. تحقيق: إبراهيم رمضان. ط2. بيروت: دار المعرفة.

النسائي، أحمد بن شعيب. (1406هـ- 1986م). سنن النسائي = المجتبى من السنن. تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة. (د. ط). حلب: مكتب المطبوعات الإسلامية.

نظام الدين. الحسن بن محمد النيسابوري. (1412هـ-1992م). شرح شافية ابن الحاجب. دراسة وتحقيق: ثريا عقاب. (رسالة دكتوراه منشورة). جامعة أم القرى، مكة المكرمة.

أبو نعيم، أحمد بن عبد الله الأصبهاني(1394هـ - 1974م). حلية الأولياء وطبقات الأصفياء. (د. ط). مصر: السعادة.

ابن نقطة، محمد بن عبد الغني. (1410هـ). إكمال الإكمال. تحقيق: د. عبد القيوم. ط1. مكة المكرمة: جامعة أم القرى.

النووي، يحيى بن شرف. (د. تـ)، تهذيب الأسماء واللغات. عنيت بنشره وتصحيحه والتعليق عليه ومقابلة أصوله: شركة العلماء بمساعدة إدارة الطباعة المنيرية. (د. ط). بيروت: دار الكتب العلمية.

الهاشمي، أحمد بن إبراهيم. (د. ت). جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع. ضبط وتدقيق وتوثيق: د. يوسف الصميلي. (د. ط). بيروت: المكتبة العصرية.

الهاشمي، أحمد بن إبراهيم. (د. ت). السحر الحلال في الحكم والأمثال. (د. ط). بيروت: دار الكتب العلمية.

الهروي، محمد بن علي. (1420هـ). إسفار الفصيح. تحقيق: أحمد بن سعيد بن محمد قشاش. ط1. المدينة المنورة: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية.

ابن هشام، عبد الله بن يوسف. (د. ت). أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك. تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي. (د. ط). (د. م): دار الفكر للطباعة.

ابن هشام، عبد الله بن يوسف. (1383هـ). شرح قطر الندى وبل الصدى. تحقيق: محمد محيى الدين عبد الحميد. ط11. القاهرة: (د. ن).

ابن هشام، عبد الله بن يوسف. (1985م). مغني اللبيب عن كتب الأعاريب. تحقيق: د. مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله. ط6. دمشق: دار الفكر.

هنداوي، حسن هنداوي. (1409هـ-1989م). مناهج الصرفيين ومذاهبهم في القرنين الثالث والرابع من الهجرة. ط1. دمشق: دار القلم.

الواحدي، علي بن أحمد. (1415هـ - 1994م). التفسير الوسيط. الوسيط في تفسير القرآن المجيد. تحقيق وتعليق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، وآخرون. قدمه وقرظه: أ. د عبد الحي الفرماوي. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية.

ابن الوردي، عمر بن مظفر. (1417هـ-1996م). تاريخ ابن الوردي. (د. ط). بيروت: دار الكتب العلمية.

ابن ولاد، أحمد بن محمد. (1416هـ-1996م). الانتصار لسيبويه على المبرد. دراسة وتحقيق: د. زهير عبد المحسن سلطان. ط1. (د. م): مؤسسة الرسالة.

أبو الوليد الباجي، سليمان بن خلف. (1406هـ- 1986م). التعديل والتجريح لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح. تحقيق: د. أبو لبابة حسين. ط1. الرياض: دار اللواء للنشر والتوزيع.

ابن يعيش، يعيش بن علي. (1422هـ-2001م). شرح المفصل. قدم له: د. إميل بديع يعقوب. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية.

اليوسي، الحسن بن مسعود. (1401هـ-1981م). زهر الأكم في الأمثال . تحقيق: د. محمد حجي، د محمد الأخضر. ط1. المغرب: دار الثقافة.

الفهارس الفنية

أولًا– فهرس الآيات القرآنية

سورة **الفاتحة** (1)	
الآية: 7 ﴿وَلَا الضَّأَلِّينَ﴾	218
سورة **البقرة** (2)	
الآية: 6 ﴿أَأَنْذَرْتَهُمْ﴾	451
الآية: 16 ﴿اشْتَرَوُا الضَّلَالَةَ﴾	213، 464
الآية: 31 ﴿هَؤُلَاءِ إِنْ كُنْتُمْ﴾	451
الآية: 61 ﴿عَلَيْهِمُ الذِّلَّةُ﴾	241
الآية: 125 ﴿وَاتَّخِذُوا مِنْ مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى﴾	255
الآية: 137 ﴿آمَنْتُمْ﴾	255
الآية: 166 ﴿بِهِمُ الأَسْبَابُ﴾	241
الآية: 173 ﴿ فَمَنِ اضْطُرَّ﴾	211
الآية: 184 ﴿فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾	164
الآية: 186 ﴿الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ﴾	280
الآية: 200 ﴿أَوْ أَشَدَّ ذِكْرًا﴾	270
الآية: 211 ﴿سَلْ بَنِي إِسْرَائِيلَ﴾	431
الآية: 217 ﴿ وَمَنْ يَرْتَدِدْ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ﴾	214
الآية: 223 ﴿أَنَّى شِئْتُمْ﴾	417
الآية: 229 ﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانِ﴾	248
الآية: 237 ﴿وَلَا تَنْسَوُا الْفَضْلَ﴾	243
الآية: 282 ﴿أَنْ يُمِلَّ هُوَ﴾	236
سورة **آل عمران** (3)	
الآية: 37 ﴿أَنَّى لَكِ هَذَا﴾	417
الآية: 78 ﴿وَإِنَّ مِنْهُمْ لَفَرِيقًا يَلْوُونَ﴾	464
الآية: 91 ﴿مِلْءُ الْأَرْضِ﴾	243
الآية: 120 ﴿إِنْ تَمْسَسْكُمْ حَسَنَةٌ﴾	214
الآية: 153 ﴿وَلَا تَلْوُونَ عَلَى أَحَدٍ﴾	464
الآية: 156 ﴿أَوْ كَانُوا غُزًّى﴾	251
الآية: 198 ﴿وَمَا عِنْدَ اللَّهِ خَيْرٌ لِلْأَبْرَارِ﴾	419
سورة **النساء** (4)	
الآية: 23 ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ﴾	382
الآية: 135 ﴿وَإِنْ تَلْوُواْ﴾	532

الآية: 176 ﴿إِنِ امْرُؤٌاْ﴾	212
سورة **المائدة** (5)	
الآية: 1 ﴿غَيْرَ مُحِلِّي الصَّيْدِ﴾	276
الآية: 3 ﴿ فَمَنِ اضْطُرَّ﴾	211
سورة **الأنعام**(6)	
الآية: 61 ﴿جَاءَ أَحَدَكُمُ﴾	451
الآية: 145 ﴿ فَمَنِ اضْطُرَّ﴾	211
الآية: 163 ﴿وَمَحْيَايَ﴾	183
سورة **الأعراف** (7)	
الآية: 195 ﴿قُلِ ادْعُوا﴾	243
سورة **التوبة** (9)	
الآية: 30 ﴿عُزَيْرٌ ابْنُ﴾	212
الآية: 30 ﴿يُضَاهِئُونَ﴾	325
الآية: 42 ﴿لَوِ اسْتَطَعْنَا﴾	212، 213
سورة **يونس** (10)	
الآية: 32 ﴿فَأَنَّى تُصْرَفُونَ﴾	419
سورة **هود** (11)	
الآية: 71 ﴿وَمِنْ وَرَاءِ إِسْحَاقَ﴾	455
سورة **يوسف** (12)	
الآية: 20 ﴿وَشَرَوْهُ﴾	284
الآية: 31 ﴿قَالَتِ اخْرُجْ﴾	211
الآية: 43 ﴿إِنِّي أَرَى سَبْعَ بَقَرَاتٍ سِمَانٍ﴾	370
الآية: 43 ﴿ وَسَبْعَ سُنْبُلَاتٍ خُضْرٍ﴾	270
الآية: 43 ﴿إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ﴾	525
سورة إبراهيم (14)	
الآية: 44 ﴿وَأَنْذِرِ النَّاسَ﴾	243
سورة **الحجر** (15)	
الآية: 29 ﴿فَوَرَبِّكَ لَنَسْأَلَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ﴾	338
الآية: 61 ﴿جَاءَ آلَ لُوطٍ﴾	455
سورة **النحل** (16)	
الآية: 115 ﴿ فَمَنِ اضْطُرَّ﴾	211
سورة **الإسراء** (17)	

الآية: 1 ﴿سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا﴾	234
الآية: 106 ﴿وَنَزَّلْنَاهُ﴾	284
الآية: 110 ﴿قُلِ ادْعُوا اللَّهَ﴾	242
سورة **الكهف** (18)	
الآية: 18 ﴿لَوِ اطَّلَعْتَ عَلَيْهِمْ﴾	213
الآية: 38 ﴿لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي﴾	260
الآية: 38 ﴿هُوَ اللَّهُ رَبِّي﴾	261
الآية: 64 ﴿ذَلِكَ مَا كُنَّا نَبْغِ﴾	280
الآية: 97 ﴿فَمَا اسْطَاعُوا أَنْ يَظْهَرُوهُ﴾	376
الآية: 108 ﴿لَا يَبْغُوْنَ عَنْهَا حِوَلًا﴾	521
سورة **مريم** (19)	
الآية: 1 ﴿كهيعص﴾	405
الآية: 7 ﴿بِغُلَامٍ اسْمُهُ﴾	212
الآية: 8 ﴿وَقَدْ بَلَغْتُ مِنَ الْكِبَرِ عِتِيًّا﴾	553
سورة **طه** (20)	
الآية: 10 ﴿أَوْ أَجِدُ عَلَى النَّارِ هُدًى﴾	251
الآية: 63 ﴿إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾	481
الآية: 81 ﴿ وَمَنْ يَحْلِلْ﴾	214
الآية: 119 ﴿وَأَنَّكَ لَا تَظْمَأُ فِيهَا وَلَا تَضْحَى﴾	553
سورة **الأنبياء** (21)	
الأية: 60 ﴿قَالُوا سَمِعْنَا فَتًى﴾	251
سورة **الحج** (22)	
الآية: 15 ﴿ثُمَّ لْيَقْطَعْ﴾	235
الآية: 29 ﴿ ثُمَّ لْيَقْضُوا﴾	235
الآية: 36 ﴿وَالْبُدْنَ جَعَلْنَاها لَكُمْ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ﴾	131
الآية: 78 ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾	185
سورة **المؤمنون (23)**	
الآية: 44 ﴿ثُمَّ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا تَتْرَى﴾	409
سورة **النور** (24)	
الآية: 52 ﴿ وَيَتَّقْهِ﴾	207
الآية: 63 ﴿الَّذِيْنَ يَتَسَلَّلُوْنَ مِنْكُمْ لِوَاذًا﴾	530
سورة **القصص** (28)	

الآية: 61 ﴿ ثُمَّ هُوَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾	236
سورة **لقمان** (31)	
الآية: 19 ﴿ وَاغْضُضْ مِنْ صَوْتِكَ﴾	214
سورة **فاطر (34)**	
الآية: 43 ﴿وَلَا يَحِيقُ الْمَكْرُ السَّيِّئُ إِلَّا بِأَهْلِهِ﴾	254
سورة **يس** (36)	
الآية: 10 ﴿أَأَنْذَرْتَهُمْ﴾	451
الآية: 40 ﴿ وَلَا اللَّيْلُ سَابِقُ النَّهَارَ﴾	200
سورة **الصافات** (37)	
الآية: 25 ﴿ مَا لَكُمْ لَا تَنَاصَرُونَ﴾	185
الآية: 123 ﴿وَإِنَّ إِلْيَاسَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ﴾	281
سورة **الزمر (39)**	
الآية: 64 ﴿ تَأْمُرُونِّي﴾	219
سورة **الزخرف** (43)	
الآية: 32 ﴿أَهُمْ يَقْسِمُونَ رَحْمَتَ رَبِّكَ﴾	253
سورة **الدخان (44)**	
الآية: 43 ﴿إِنَّ شَجَرَتَ الزَّقُّومِ﴾	253
سورة **الأحقاف (46)**	
الآية: 32 ﴿أَوْلِيَاءُ أُولَئِكَ﴾	451
سورة **ق** (50)	
الآية: 24 ﴿أَلْقِيَا فِي جَهَنَّمَ﴾	246
سورة **القمر** (54)	
الآية: 53 ﴿مُّسْتَطَرٌ﴾	287
سورة **الرحمن** (55)	
الآية: 39 ﴿فَيَوْمَئِذٍ لَا يُسْأَلُ عَنْ ذَنْبِهِ إِنْسٌ وَلَا جَأَنٌّ﴾	218، 338
سورة **الممتحنة** (60)	
الآية: 10 ﴿وَلْيَسْأَلُوا مَا أَنْفَقُوا﴾	431
سورة **الملك** (67)	
الآية: 4 ﴿ارْجِعِ الْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ﴾	248
الآية: 35 ﴿قُل أَرَأَيْتُم إَنْ أَصْبَحَ مَآؤُكُم غَوْرًا﴾	535
سورة **القلم** (68)	
الآية: 22 ﴿ أَنِ اغْدُوا﴾	211

سورة **الحاقة (69)**	
الآية: 28 ﴿مَالِيَهْ﴾	411
سورة **الجن** (72)	
الآية: 1 ﴿قُلْ أُوحِيَ﴾	243
الآية: 1 ﴿قُلْ أُوحِيَ إِلَيَّ أَنَّهُ اسْتَمَعَ نَفَرٌ مِّنَ الْجِنِّ﴾	399
الآية: 2 ﴿وَأَنَّهُ كَانَ رِجَالٌ مِّنَ الإِنسِ يَعُوذُونَ بِرِجَالٍ مِّنَ الْجِنِّ﴾	399
سورة **المدثر** (74)	
الآية: 3 ﴿ وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ﴾	296
الآية: 6 ﴿ وَلَا تَمْنُنْ تَسْتَكْثِرُ﴾	214
سورة **القيامة (75)**	
الآية: 40 ﴿أَنْ يُحْيِيَ الْمَوْتَىٰ﴾	490
سورة **المرسلات** (77)	
الآية: 11 ﴿وَإِذَا الرُّسُلُ أُقِّتَتْ﴾	373
سورة **عبس** (80)	
الآية: 10 ﴿عَنْهُ تَلَهَّى﴾	185
سورة **الفجر (89)**	
الآية: 4 ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَسْرِ﴾	279
الآية: 15 ﴿رَبِّي أَكْرَمَنِ﴾	280
الآية: 16 ﴿أَهَانَنِ﴾	280
سورة الشمس (91)	
الآية: 2 ﴿وَالْقَمَرِ إِذَا تَلَاهَا﴾	404
سورة الضحى (93)	
الآية: 1 ﴿وَالضُّحَى﴾	404
الآية: 2 ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا سَجَىٰ﴾	404
سورة **العاديات (100)**	
الآية: 6 ﴿ إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنُودٌ﴾	284
سورة الكوثر (108)	
الآية: 2-3 ﴿وَانْحَرْ (2) إِنَّ﴾	243
سورة **الإخلاص** (112)	
الآية: 1-2 ﴿ أَحَدُ اللهُ الصَّمَدُ﴾	200
سورة **الناس (114)**	
الآية: 5-6 ﴿الَّذِي يُوَسْوِسُ فِي صُدُورِ النَّاسِ (5) مِنَ الْجِنَّةِ وَالنَّاسِ﴾	399

ثانيًا– فهرس الأحاديث النبوية الشريفة والآثار

طرف الحديث	الصفحة
إن كانَ قصيرًا فليتَّزِرْ بِهِ	468
الذِيْنَ تُدْرِكُهُمُ السَّاعَةُ تُبْعَثُ عَلِيْهِمُ الحِرْمَةُ	167
مَنِ اسْتَمَعَ إِلَى قَيْنَةٍ	242
مَن سَرَّهُ أَن يَذْهَبَ كَثِيرٌ مِن وَحَرِ صَدْرِهِ	229
اللَّهُمَّ ربَّ السمواتِ وَمَا أَظْلَلْنَ	404
لستُ نبئَ اللهِ	426
ليس في الخضروات صدقة	171
يأمرنِي إِذَا حضتُ أن أتَّزِرَ	468
الآثار	
اخْشَوشِنُوا وَتَمَعْدَدُوا	322
لَا هَا اللهِ إِذًا لَا يَعْمِدُ إِلَى أَسَدٍ	194

ثالثًا– فهرس الأمثال وأقوال العرب

استنوق الجمل	130
إِنْ جَرْجَرَ العَوْدُ فزدهُ وِقْرًا	522
ضَغْبَستِ المرأةُ	375

رابعًا– فهرس القوافي

القافية	البحر	القائل	الصفحة
وظِباءَ	الخفيف	الأخطل	**262**
النَصَبْ	الرمل	---	**216**
جَدَبًّا	الرجز	رُؤْبَةَ	**289**
أَقْرَبَا	الرجز	العجاج	**446**
الغُلْبَا	الرجز	---	**357**
قَدْ عَفَتْ	الرجز	سؤر الذئب	**253**
أَمَتْ	الرجز	أبو النجم	**255**
تَمُوتُ	الرجز	رؤبة بن العجاج	**538**
صَامَتِي	الرجز	ابن برهان	**479**
مَأْجَا	الوافر	ابن هرمة	**388**
وداجِ	الوافر	عبد الرحمن بن حسان	**434**
كالمُزَرَّجِ	الرجز	---	**350**
سَبُوحُ	الطويل	---	**136**
تَمَعْدَدَا	الرجز	العجاج	**321**
الوقودُ	الوافر	جرير	**437**
بِالوجْدِ	الطويل	---	**562**
وَغَادِ	الوافر	---	**208**
التَّقْلِيدِ	الرجز	ذو الرمة	**455**
الحِيِرْ	الرجز	منظور بن مرثد	**526**

وَذِكَرْ	الرمل	---	**269**
الصِّوَارُ	الوافر	---	**152**
أزْرِي	الطويل	---	**460**
لاَ يَفْرِي	الكامل	زهير بن أبي سلمى	**280**
الْيَهْيَرِّ	الرجز	---	**384**
العُصَيرِ	الرجز	---	**199**
الرَّاقِعِ	السريع	أنس بن العباس بن مرداس	**232**
قَاسِي	الوافر	المتنبي	**275**
مَا صَنَعْ	البسيط	تميم بن مقبل	**281**
وَمَا جَمَعْ	البسيط	تميم بن مقبل	**281**
قَدْ وَقَعَا	المنسرح	أوس بن حجر	**195**
أوْجِفْ	الطويل	تميم بن مقبل	**281**
عِجَافُ	الطويل	مطرود الخُزاعي	**201**
الصَّيَارِيفِ	البسيط	الفرزدق	**510، 510**
جَلَنْبَلَقْ	الطويل	---	**349**
بِأُماتِكَا	المتقارب	مروان بن الحكم	**380**
ابنِ المُعَلْ	الرمل	لبيد بن ربيعة	**248**
وَتَسْهِيلُ	الطويل	---	**303**
وَتَسْهِيلُ	الطويل	ابن مالك	**303، 304**
نُهَّلُ	الطويل	كثير عزة	**300**
صُولُ	البسيط	حندج بن حندج المري	**563**

الكَمالُ	الوافر	---	**160**
تَنْجَلِي	الطويل	امرؤ القيس	**435**
يُؤكْرَمَا	الرجز	أبو حيان الفقعسي	**447**
عَلْقَمُ	الطويل	---	**268**
الحُكَّامُ	الكامل	---	**209**
دراهِمِ	الطويل	---	**562**
الكَرِيمِ	الوافر	معقل بن عامر الأسدي	**460**
وَاسْلَمي	الكامل	عنترة العبسي	**282**
العَأْلَمِ	الرجز	العجاج	**457**
أَصَابَنْ	الوافر	جرير بن عطية	**238**
يَأْتِيَنْ	المتقارب	الأعشى	**280**
يُؤَثْفَيْنَ	الرجز	خطام المجاشعي	**448**
السِّمَانَا	المتقارب	المازني	**303**
قَمينُ	الطويل	لقيس بن الخطيم	**233**
لِزَمَانِ	الطويل	عمرو الجني	**206**
دَمَانِ	الوافر	حسان بن ثابت	**265**
لِلْعُيونِ	الوافر	عائذ بن محص العبدي	**191**
يَلِينِي	الوافر	عائذ بن محص العبدي	**233، 421**
كاهِلُهْ	الطويل	ابن ميَّادة	**537**
أَضْرِبُهْ	الرجز	زياد بن سليم العبدي	**292**
رَشَدُهْ	الرجز	---	**292**

وَامْسَلِمَهْ	المنسرح	بجير بن عنمة الطائي	**229**
يقومهَا	الطويل	الأخطل	**510**
تَابُوتِهَا	الرجز	الغنوي	**318**
لَمَّاتِهَا	الرجز	---	**134**
وعادِيًا	الطويل	عبد يغوث بن وقاص	**551**
وَعَدُوا	البسيط	الفضل بن العباس	**470**
عَدُوِّ	الوافر	جميل بثينة	**549**
فَتُعِيُّ	الكامل	---	**489**
المَنَائِيَا	الطويل	عبيدة بن الحارث	**559**
شِمَالِيَا	الطويل	عَبْدُ يَغُوثَ الحَارِثِيُّ	**152**
جَائِيَا	الطويل	زهير بن أبي سلمى	**267**

أبان بن عثمان بن عفان الأموي	199
ابن الأثير(ت606هـ)	170، 224
الإمام أحمد	**228**
الأخفش الأَوسط (ت215هـ) = سعيد بن مسعدة	**212، 216، 243، 335، 384، 434، 440، 445، 473، 500، 501، 508، 519، 520، 530، 531**
الأخطل	512
إسحاق بن ملكون	214
أَبُو الأَسْود الدُّؤَلي(ت69هـ) ظالم بن عمرو	426
الأَصْمَعي = عبد الملك بن قريب(ت216هـ)	298، 348، 398، 536
ابن الأعرابي(ت231هـ) = محمد بن زياد	287، 511
الأعرج	514
الأعلم الشنتمري(ت476هـ)	332
الأعمش(ت148هـ) = سليمان بن مهران	212، 286، 14
امْرُؤُ القَيْس(نحو80ق هـ)	342
الأهوازي(ت446هـ) = الحسين بن علي	249
أوس بن حجر	192
ابن إياز(ت681هـ) = حسين بن بدر	360، 371، 372، 463، 466، 476، 555
أَيُّوب السَّخْتِياني(ت131هـ)	217
ابن باطيش(ت655هـ)	163
البحتري	344
ابن برهان العكبري(ت456هـ)	248، 480
البزي(ت250هـ) = أحمد بن محمد	184، 234
البَغَوي أَبُو القاسِم(ت317هـ) عبد الله بن محمد	425
أبو بكر أحمد بن العباس	425
أَبُو بَكْر بْن عَيَّاش	188
أبو بكر الصديق رضي الله عنه	192
أبو بكر بن طلحة	214
التفتازاني السَّعْد(ت793هـ) = مسعود بن عمر	187، 197، 214، 220، 342، 441
أبو تمام(ت231هـ) = حبيب بن أوس الطائي	336، 342، 344
التوزي	352

ثَعْلَب(ت291هـ) = أحمد بن يحيى	165، 214، 215، 252
الجُرْجاني عبد القاهر(ت471هـ)	131، 207
الجَرْمي(ت225هـ) = صالح بن إسحاق	200، 472
جرير بن عطية الخَطَفي(ت110هـ)	343
الجعبري(ت732هـ) = إبراهيم بن عمر	183، 206، 423، 431، 451، 537
أبو جعفر القارئ(ت132هـ) يزيد بن القعقاع	210، 212، 230، 283، 423
أبو جعفر النحاس	489
ابن جني(392هـ) = عثمان بن جني	**214، 230، 352، 438، 464، 466، 548، 560**
الجوهري(393هـ) = إسماعيل بن حماد	**128، 130، 143، 144، 168، 190، 221، 223، 224، 243، 301، 315، 321، 323، 327، 334، 335، 349، 351، 362، 368، 379، 382، 383، 385، 387، 389، 392، 393، 394، 414، 457، 498، 511، 544، 550**
أبو حاتم السجستاني(ت255هـ)	**162، 287**
ابن الحاجب(ت646هـ) = عثمان بن عمر	**148، 149، 206، 233، 289، 291، 311، 326، 330، 427، 453، 506، 530**
الحاكِم النَّيْسَابُوري(ت405هـ)	338
الحريري	466
أبو الحسن الأبدي	274
الحسن البصري(ت110هـ) = الحسن بن يسار	245، 246، 323
حسان بن ثابت	343
الحسين بن علي الجعفي	426
الحسن بن علي	418
حكيم بن معية الربعي	511
الحلبي(ت756هـ) = السمين أحمد بن يوسف	246، 286، 331، 418، 442
حمران بن أعين	426
حمزة بن حبيب(ت156هـ) حمزة الزيات القارئ	405، 417، 448
حفص بن سليمان القارئ	455
أبو حيان(ت745هـ) = محمد بن يوسف	160، 213، 216، 217، 248، 265، 267، 268، 273، 281، 286، 292، 300، 306، 313، 329، 374، 401،

	409، 413، 419، 425، 434، 438، 463، 464، 465، 483، 488، 501، 506، 515، 517، 547، 554
أبو حيوة(ت303هـ)	188
ابن خالويه	290
الخضراوي(ت646هـ) = محمد بن يحيى	252، 312، 402
أبو الخطاب = الأخفش الكبير	140، 242، 265، 482
خَلَف القارئ(ت229هـ) خلف بن هشام	426
الخَلِيل(ت170هـ) = الخَلِيل بن أحمد	189، 275، 277، 383، 438، 508
ابن دريد(321هـ) = محمد بن الحسن	327
ابن الدهان(ت569هـ) = سعيد بن المبارك	402
الدوري	405
ذو الرمة	456
ابن ذكوان	381
رؤبة بن العجاج(ت145هـ)	253، 287
ربيعة بن صبح	287
رضي الدين الأستراباذي(ت686هـ) = محمد بن الحسن	**175، 176، 185، 192، 202، 253، 255، 269، 270، 282، 283، 417**
ركن الدين الأستراباذي(ت715هـ)= السيد الشريف حسن ابن محمد بن شرف شاه	142، 165، 185، 197، 203، 206، 219، 251، 258، 272، 290، 295، 328، 347، 355، 358، 362، 364، 385، 386، 410، 412، 418، 439، 440، 494، 496، 530، 532، 556
الزبيدي(ت379هـ) = محمّد بن الحسن	520
الزجاج(ت311هـ) = إبراهيم بن السري	144، 260، 508
الزمخشري(538هـ) = جار الله محمود بن عمر	186، 187، 206، 209، 260، 288، 330، 378، 425، 441، 453
زهير بن أبي سُلْمى(ت13ق هـ)	265، 279، 342
أبو زيد الأنصاري(ت215هـ)	217، 243، 298، 328، 447، 482، 555
زيد بن علي المقرئ	199، 514
زين العرب	524
ابن السراج(316هـ) = محمد بن السَّرِيّ	180، 406
ابن السكيت(ت244هـ) = يعقوب بن إسحاق	305
أبو السَّمَّال العدوي المقرئ	199

سيبويه(ت180هـ) = عمرو بن عثمان	**129، 140، 143، 150، 159، 161، 188، 186، 189، 221، 213، 214، 225، 239، 247، 253، 265، 261، 271، 273، 275، 277، 279، 280، 282، 301، 319، 321، 324، 329، 345، 247، 349، 353، 356، 358، 361، 364، 365، 366، 375، 377، 386، 389، 393، 402، 406، 407، 414، 418، 419، 425، 429، 434، 437، 438، 447، 460، 488، 500، 501، 517، 518، 519، 520، 527، 530، 531، 537، 543، 554، 558، 560، 567**
ابن سيده(ت458هـ)= علي بن إسماعيل	444
السيرافي(ت368هـ)	238، 248، 277، 290، 402، 464
الشافعي(ت204هـ) محمد بن إدريس الهاشمي القرشي المطلبي، أبو عبد الله	471
ابن شريح	249
شمر بن الحارث الضبي	335
الشماخ	248
الصَّنْعَانيّ(ت211هـ) عبد الرزاق بن همام	337
الطبراني(ت360هـ) = سليمان بن أحمد	228، 338
الطبري(ت310هـ)	337
طلحة بن مصرف	323
طرفة بن العبد	129، 130
عائشة بنت أبي بكر – رضي الله عنها –(58هـ)	468
عاصم بن أبي النجود	188، 286، 287، 405، 448
ابن عامِر(ت118هـ) عبد الله بن عامر	259، 260، 382، 435، 448، 451، 514، 532
ابن عباس (ت68هـ)	336، 337، 481
عبد بن حميد	**337**
أبو عبيد(ت224هـ) = القاسم بن سلام	243، 299، 320، 232، 349، 427
عبد الرحمن بن حسان	436
عبد الرحمن بن الحكم بن أبي العاص	436
عتيبة بن الحارث	160
العجاج(ت90هـ) = عبد الله بن رؤبة	253، 448
ابن عساكر	223

ابن عصفور(ت669هـ) = علي بن مؤمن	253، 299، 300، 312، 314، 320، 322، 329، 353، 364، 367، 380، 464، 465، 534، 536
ابن عطية(ت542هـ) = عبد الحق بن غالب	289
ابن عقيل(ت769هـ)	278، 290
العكبري(ت616هـ)	177، 290، 371، 377
أبو العلاء المعري	385
علقمة بن عبدة	332
أبو علي الفارسي(ت377هـ)	**139، 201، 206، 250، 272، 273، 329، 374، 402، 425، 438، 463، 466، 472، 474، 475، 476، 527، 532، 548، 558**
عمارة بن عقيل	199
عمر بن الخطاب– رضي الله عنه– (ت23هـ)	319
عمران بن حصين	286
عمرو بن عبيد	178، 209، 217
أبو عمرو بن العلاء(ت154هـ)	199، 234، 248، 249، 279، 409، 423، 435، 439، 447، 451
أبو عمرو الداني	180
أبو عمرو الشيباني	224
عمرو بن هند	129
عِيسَى بْنُ عُمَرَ	266، 323
العيني(ت855هـ) = محمود بن أحمد	134، 287، 288، 511
الفراء(ت207هـ) = يحيى بن زياد	143، 186، 208، 250، 258، 279، 354، 399، 400، 413، 429، 430، 488، 515، 536
الفرزدق(ت110هـ)= همَّام بن غالب بن صعصعة	160، 343، 512
أبو الفضل الرازي	289
قالُون(ت220هـ) عيسى بن ميناء	234، 235، 440
ابن القطاع(ت515هـ) = علي بن جعفر الأندلسي	329، 444
القُطْب الشِّيرازي محمود بن مسعود(ت710هـ)	174
قُطْرُب(ت206هـ) محمد بن المستنير	212، 243، 258
القَلانسي محمد بن محمدت(765هـ)	448

القيسي(ت437هـ) = مكي بن حموش= بن أبي طالب	249، 455
قنبل	234، 455، 566
كثير عزة	398
ابن كثير	272، 279، 283، 409، 431، 447، 565
الكسائي(ت189هـ) = علي بن حمزة	234، 235، 239، 248، 283، 332، 405، 411، 417، 426، 429، 431، 448، 482
كعب بـن مالـك	228
ابن كيسان	213، 239، 248، 330
لبيد بن ربيعة العامري(ت41هـ)	343
اللحياني(كان حيًّا قبل 207هـ)	316
اللبلي(ت691هـ)	166، 215
المازني(ت249هـ)= بكر بن محمد	162، 242، 243، 245، 250، 273، 352، 475، 474، 490، 500
ابن مالك(ت672هـ) = محمد بن عبد الله،	136، 150، 152، 169، 226، 231، 243، 248، 253، 262، 263، 268، 277، 282، 291، 302، 306، 318، 329، 364، 374، 377، 379، 404، 407، 412، 417، 429، 441، 463، 464، 473، 480، 492، 483، 440، 486، 488، 491، 493، 495، 499، 515، 517، 521، 525، 531، 534، 537، 540، 545، 546، 554، 557
المبرد(ت285هـ) = أبو العباس، محمد بن يزيد	161، 162، 199، 245، 248، 249، 250، 273، 282، 290، 300، 383، 474، 488
مبرمان(ت345هـ) = محمد بن علي	
المُتَنَبِّي أَبُو الطَّيِّبِ(ت354هـ)	274، 336
المثقب العبدي	190
متمم بن نويرة	248
مجاهد بن جبر(ت104هـ)	170
ابن مجاهد	381
محمد بن إبراهيم بن المنذر	338
المرادي(ت749هـ) =ابن أم قاسم	201، 270، 364، 391، 403، 406، 417، 485، 517، 560
أبو مزاحم	411
المرزوقي	386
مسلم بن الحجاج النيسابوري أبو الحسين	263

المطرزي(ت610هـ) = ناصر بن عبد السيد	504
المسيب بن علس	130
معمر بن المثنى أبو عبيدة(ت209هـ)	343، 252، 519
أبو منصور الأصبهاني	443
الموصلي	137، 139، 141، 192، 225، 255، 267، 304، 334، 382، 362، 478، 555
ابن النَّاظِم(ت686هـ) = محمّد بن محمد	295، 333، 435، 443، 467، 556
نافِع القارِئ(ت169هـ) نافع بن عبد الرحمن	258، 435، 447، 514
النحاس	532
أبو نعيم الأصبهاني	229
النظام(ت850هـ) = الحسن بن محمد نظام الدين النيسابوري،	**142، 169، 184، 219، 236، 310، 363، 327، 351، 356، 365، 412، 414، 501، 555**
النمر بن تولب	**228**
النووي	400
الهذلي	289
ابن هشام(ت761هـ) = عبد الله بن يوسف	127، 155، 204، 205، 226، 227، 262، 286، 229، 407، 487، 558
الهروي	166
ابن وثاب	212
ورش	249، 272، 423، 455
اليزدي(نحو720هـ) = الخضر اليزدي	**164، 169،165، 206، 220، 236، 250، 289، 294، 296، 330، 335، 345، 347، 349، 356، 359، 361، 362، 364، 373، 383، 386، 388، 393، 415، 421، 422، 416، 461، 473، 492، 495، 518، 563**
يزيد بن المهلب	160
ابن يعيش	219، 436
ابن يسعون	287
يونس بن حبيب(ت182هـ)	266، 277، 334، 366
يحيى بن آدم	188
يحيى بن يعمر	212

الأفعال، ابن القطاع	444
الإقليد – شرح المفصل–، الجندي، أحمد بن محمود تاج الدين(ت700هـ)	148، 313، 377، 406
إيجاز التعريف، ابن مالك(ت672هـ)	377، 480، 488، 500، 506، 525، 526، 546، 557، 559
بغية الطالب في الرد على تصريف ابن الحاجب، لابن الناظم(ت686هـ)	127، 159، 202، 278، 362، 386، 467، 486، 599
تحرير ألفاظ التنبيه، النووي	401
التسهيل، ابن مالك(ت672هـ)	226، 247، 264، 271، 402، 429، 465، 468، 471، 501، 503، 536، 557، 560
التعريف، ابن جماعة(ت819هـ)	208، 226، 377
تفسير البحر المحيط، أبو حيان	286
جامع البيان، الداني	250
حاشية على الكشاف، التفتازاني(ت793هـ)	187
الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، الحلبي	249، 286، 331، 418، 442، 514
درة الغواص في لحن الخواص، الحريري	447، 505
شرح التسهيل، أبو حيان	286، 571
شرح التسهيل، ابن مالك	226، 490
شرح الفصيح، اللبلي	215
شرح الشريف، ركن الدين الإستراباذي	142
شرح الشيخ نظام الدين، النظام(ت850هـ)	142، 143، 174، 179
شرح الكافية، ابن مالك(ت672هـ)	**248، 495، 499، 521**
شرح المغني، الدماميني	190، 205، 253
شرح المفصل، ابن الحاجب(ت646هـ)	154، 163، 168، 206، 257، 269، 313، 321، 330، 357، 365، 410، 413، 416، 446، 454، 460، 469، 470، 471، 485
شرح الهادي، الزنجاني(ت655هـ)	165، 436
الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، الجوهري(ت393هـ)	129، 135، 142، 148، 154، 160، 161، 168، 172، 180، 195، 224، 231، 306، 318، 328، 333، 346، 350، 385، 388، 393، 395، 398، 407، 470، 471، 474،

	496، 498، 516، 522، 535، 536، 540، 543، 549، 550، 551، 554، 555، 556، 559، 560، 563
شرح المصابيح، زين العرب	524
الفصيح، ثعلب	166
القاموس المحيط، الفيروز أبادي(ت817هـ)	128، 135، 138، 139، 140، 144، 147، 153، 154، 159، 161، 165، 166، 168، 169، 171، 173، 176، 179، 182، 190، 224، 257، 285، 298، 315، 317، 321، 323، 325، 350، 355، 358، 359، 360، 361، 370، 375، 379، 380، 386، 388، 389، 392، 394، 401، 407، 483، 498، 501، 511، 523، 524، 555
الكافية، ابن مالك(ت672هـ)	248، 291
الكتاب، سيبويه	280، 345، 364، 366
المسائل المشكلة، الفارسي	475
الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، الزّمخشريّ(ت538هـ)	186، 187، 230، 231، 258، 354، 418، 506
المحكم والمحيط الأعظم، ابن سيده	166، 444، 551
المفصل، الزمخشري	186، 275، 276، 277، 353، 365، 506
مستدرك الحاكم	338، 425
مسند الإمام أحمد	228
المعجم الكبير، الطبراني(ت360هـ)	228
المعجم الكبير، الطبراني(ت360هـ)	348
معرفة الصحابة، أبو نعيم	229
المغرب في ترتيب المعرب، المطرزي	333
مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام(ت761هـ)	253، 260
الموطأ، الإمام مالك	468
الممتع الكبير في التصريف، ابن عصفور(669هـ)	347، 352، 490
نفائس الفرائد، ابن جماعة	320
النهاية في غريب الحديث والأثر، ابن الأثير(ت606هـ)	171، 224
النشر في القراءات العشر، ابن الجزري	249